

١٠٤

حاشية المباحي على

شرح ابن عثيل

السباعي

٢٠٥
١٣٥

٤١٥
ح . س

حاشية السباعي على شرح ابن عقيل ، لابن أبي السعود ،

محمد بن صالح - ١٢٦٨ هـ . بخط عبد الكريم أحمد الطوى
سنة ١٢٥٨ هـ .

ج ١ (٦١٢ ق) ٢١ س ٥٢٢ × ١٦ سم

نسخة وسط خطها نسخ معتاد .

١٠٤

الاعلام ٧ : ٣٤ ، معجم المؤلفين ١٠ : ٨٢

١ - النحو ، اللغة العربية ١ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية على شرح
ابن عقيل على الفية ابن مالك .

ف

١٧٥٤

١٤١٧ / ١٨١٢٧

١٠٤

حاشية المباحي على

شرح ابن عثيل

السباعي

٢٠٥
١٣٥

٤١٥
ح . س

حاشية السباعي على شرح ابن عقيل ، لابن أبي السعود ،

محمد بن صالح - ١٢٦٨ هـ . بخط عبد الكريم أحمد الطوى
سنة ١٢٥٨ هـ .

ج ١ (٦١٢ ق) ٢١ س ٥٢٢ × ١٦ سم

نسخة وسط خطها نسخ معتاد .

١٠٤

الاعلام ٧ : ٣٤ ، معجم المؤلفين ١٠ : ٨٢

١ - النحو ، اللغة العربية - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية على شرح
ابن عقيل على الفية ابن مالك .

ف

١٧٥٤

١٤١٧ / ١٨١٢٧

كان يفتق

عليه



كان كل حال فوسا

هذه حواشي عليه

لثلاثة المحتيقين

سيد محمد أبي

السباي المصري

العلامة الامام

والدين الامام عبد الله

عقيل بن النسيم

الامام محمد

ابن مالك

محمد

ابن

ابن

ليس الله والباخر جروا اسم مجرور بالباء واللفظ
الجلالة مصابى اليه والرحمن والرحيم صفتان له والجار
والمحور محل نصب مفعول لفعل محذوف لان كل جار
ومجرور في كلام يكون في محل نصب الا في مسلماتين
فيما اذا وقع على القول بذلك وفيما اذا وقع نائبا
فاعل فيكون مفعولا فيها وتقدر الفعل المحذوف في
ان قلت لم يقل اقول بذلك قال والتقت من
التكلم للمفيدة مع ان المقام مقام تكلم لا مقام مفيدة
قلت فيه التفات حيث انتقل من التكلم
المفيدة وهو حائز ان قلت لم عبر بالماضي
استغنى سبق التانيث مع ان قوله بعد واستغنى
سابقا لذكر راجيب بانه نزل ما يحصل منزلة الحاصد

جامع

جامع التحق على طريقة النحويين
اقال فهو مستعمل في حقيقة لا مجازة وانما
التزويل وحده او شبه القول في الاستغنى
الماضي والمتعار لفظ الماضي للمستعمل في
قال بمعنى يقول فهو مستعمل في مجازة وهو
ومحمد فاعل والضمير منه او ابن خبر ومحمد مضاف
اليه ومحمد لهم المؤلف وما لك لهم جده والماضي له
لشبهة به والا فاسم راديه بعد اسمه وذكر اسمه
وان كان الغالب عدم ذكر المؤلفين لا اسم فاعل
الربا فاعل الله قبيل على تاليقه والاعت به لانه كان
مشهورا بعلم العربية وغيرها خصوصا تلقى من
النحوي ونحوه ونسب جده ولم ينسب لابيه لاجل
تمييزه ايضا عن غيره من السمينين هذا الاسم
وقوله احمد فعل مضارع وفاعله مستر وجوب
مرب منصوب على التعظيم لا المفعول به تاديبا
والله بدل او عطف بيان منه وخير منصوب على
الحال من رب وما لك مضاف اليه واختار الجملة
الفعلية على الجملة الاسمية والماضوية لانها تدل على
التعبد والحدوث بخلاف الاسمية فعلية الدوام منقطعة
وقوله مصلحتا حال من فاعل احمد مقارنته
والقارن في كل شئ بحسبه وعلى الرسول متعلق به

بدر مقارفة الى لا ضنى ان المقارنة في كل شئ
بحسبه ا ه ع

اللفظة على كون المقاصد تكون كلها
فلما لم يتسّر له ذلك قال ما ذكر آخر انتهى
بمعنى في فيكون المعنى واطلب من الله
أي أن يعطيني أي يقدرني على نظر قصيدة
التي هي مقاصد الخواص وحل مقاصد وجميع
فيها وتقتضي أن الاستعانة لا تتعدى الأعلی وبمعنى
قال تتقرب بي وعليه فلا أشكال وكمي الاقدار
أعانة لك بالبين قدرتين القدرة القديمة تأثيرا والحادث
كسبا تقرب الأقصى من فعل مضارع وفاعله
مستتر جواز تقديمه هي أي الالفية واسناد التقرب
إليها مجاز وإنما التقرب هو أنه جلد وعز والأقصى
بمعنى الأبعد ففعل يتقرب وهو منصوب بفتحة
تدرة على الالف والحاصل أن المعاني تلك
بمعنى قريب ومعنى بعيد ومعنى أبعد فهي مقربة
بمعنى الأبعد ويلزم منه تقريبها للبعيد بالأولي
ورد ذلك بعضهم بأنه لا لزوم وإن فعل التفصيل
ليس على بابه بل الأقصى معنى القاصي أي البعيد
فهي مقربة للمعنى البعيد ويلزم منه التقريب والتوضيح
لأن بعد وأما التقريب فله حاجة للتقريب اليه
وقوله بلفظ الباء النسبية أي بسبب لفظ مؤخر
أي مختصراً قلست الكلام المختصراً لا تقرب فيه

للمعنى

للمعنى وإنما التقريب والتفصيل لا يكون إلا بالكلية
البسيط قلست هو مغرب إذا كان منقحاً مستحق
التحليل لا في قوله جاء عبد الله فأكرمته أي عبد الله
المتقدم بملك فقدره جاء عبد الله فأكرمته عبد الله لا
الأكرام في المثال الثاني وقع لغير عبد الله المتقدم
والاختصار فهم منه المراد دون غيره لكن المثال
التقريب والافادة وقفاً بولطه تنقيحاً بصفته
لأنه قاله فالاولي أن تكون الباء بمعنى مع أي مع لفظ
مختص وقوله وتبسط أي توسع البذل أي السطوع
بمعنى أي سريع وتبسط فعل مضارع وفاعله
مستتر جواز تقديمه الالفية والبذل ففعل وبعده
متعلق بتبسط ومختص بصفة له لأن قوله فيما تقدم
بلفظ متعلق بتقرب ومختص بصفة له وفي هذا
استعارة حيث شبه الالفية بأنسان يبسط يده
بالعطاء وحذف ذكر المشبه به ورمز له بشئ مب
لوازمه وهو الوعد والثناء مع تبسط ترشيح
وتقوية للمتشبه ومعنى وعدّها تحصيلها وحفظ
الفاظها مع الممارسة والتأمل لمعانها فإذا حصل
ذكر مع التكرار وسعة العطاء ذكر الشخص والثناء
معان كثيرة عظيمة لا تكاد تحصر والمعنى أنها تجعل
المعنى البعيد قريباً وتوسع العطاء في فعاظها ومارسها

والمعنى وهو جائز بسبب سبقه اي بسبب تقدمه
 له وهو المفضل لان المتقدم له فضل على المتأخر
 وتكون بعد ما تقدم جبراً لظواهرين معطيين حيث فضل
 الفية على الفية بقوله فانية از وقوله مستوجب
 خبر ثان لقوله وهو خبر بعد خبر وثنائي بقوله
 مستوجب منصوب بفئة مقدرة على ما قبله
 المتكلم ويار المتكلم مضاف اليه والجملة مفعلة ثنائي
 كاشفة انه اريد منه الذكر بخير فقط وان لا يستعمل
 الا فيه وحده دون الشر وان اريد منه الذكر مطلقاً
 ولو بشر كان صفة مخصوصة بخبره للشر
 وانه يقضي ان مقتدا وجملة يقضي ان يحكم خبر
 وبهيات متعلقة بيقض ووافر تحت البسات
 ان قلت كان الاولى وافرات لان هناك جمع قلته
 قلت كما كان لا لا يعقل كان الجمع والافراد في
 جائز ان يحل واحد سواء ذكر بعضهم ان الافراد فيه الجمع
 يقول
 وجمع قلته لما لا يعقل فالافصح الافراد فيه يا قل ان
 وقوله في وله متعلق بيقضي ايضاً لقوله في درجات
 ان فانه متعلق به والافرة مضاف الى درجات
 والمعنى وانه يحكم في وله في درجات الافرة اي
 رتبها ومنازلها بمعطيات وافرة اي انعاماً عظيمة

والمعنى

والمعنى وهو جائز بسبب سبقه اي بسبب تقدمه
 له وهو المفضل لان المتقدم له فضل على المتأخر
 وتكون بعد ما تقدم جبراً لظواهرين معطيين حيث فضل
 الفية على الفية بقوله فانية از وقوله مستوجب
 خبر ثان لقوله وهو خبر بعد خبر وثنائي بقوله
 مستوجب منصوب بفئة مقدرة على ما قبله
 المتكلم ويار المتكلم مضاف اليه والجملة مفعلة ثنائي
 كاشفة انه اريد منه الذكر بخير فقط وان لا يستعمل
 الا فيه وحده دون الشر وان اريد منه الذكر مطلقاً
 ولو بشر كان صفة مخصوصة بخبره للشر
 وانه يقضي ان مقتدا وجملة يقضي ان يحكم خبر
 وبهيات متعلقة بيقض ووافر تحت البسات
 ان قلت كان الاولى وافرات لان هناك جمع قلته
 قلت كما كان لا لا يعقل كان الجمع والافراد في
 جائز ان يحل واحد سواء ذكر بعضهم ان الافراد فيه الجمع
 يقول
 وجمع قلته لما لا يعقل فالافصح الافراد فيه يا قل ان
 وقوله في وله متعلق بيقضي ايضاً لقوله في درجات
 ان فانه متعلق به والافرة مضاف الى درجات
 والمعنى وانه يحكم في وله في درجات الافرة اي
 رتبها ومنازلها بمعطيات وافرة اي انعاماً عظيمة

طريقة غير مختصة قال بعضهم وكان الاولى للم ابدال
 هذا البيت بقوله
 والله يعجز بالرضا والرحمة لي وله وجميع الامم
 لانه لا يقل الى رحمة الله تعالى فالمناصب ح طلب
 الرحمة في اصوات الالهيات اه في الترجمة
 الكلام لم يجر مبتدا محذوف لكن بعد تقدير مضافين
 وحذف ما اقبل الكلام هذا باب شرح الكلام فاليها
 للتنبيه واما اسم اشارة مبتدا و باب خبر وهو مضاف
 وشرح مضاف اليه وشرح مضاف والكلام مضاف
 اليه فيكون في الاصل محذوف ثم حذف باب واقام شرح
 مقامه فارتفع ثم حذف شرح واقام الكلام مقامه
 فارتفع وظهور ذلك وقع في القرآن في قوله تعالى
 فبما نقضنا ميثاقهم من اشرار رسول اي اشرار فرس
 الرسول محذوف حافر وفرس على التدرج المذكور
 وقدر ما لم يوصل معطوف على الكلام وبتالف
 قبل مضارع و فاعلم مسترعايد على الكلام ومنه
 جار مجرور متعلق ببتالف ان قلت حذف الضمة
 يعود على ما لا على الكلام والاتكون الصلة جرت على
 غير من هي له وتح فيجب الابرار للغير المسترعى
 بتالف قلت محل ذلك اذا كانت الصلة جملة
 اسمية لا فعلية وسنا فعلية هكذا ذكر المحشي وفيها

طريقة

طريقة سر جرحه والصحيح وجوب الامرار مطلقا
 الاولى ان يقول وما يتالف هو منه والحق هذا
 شرح الكلام وشرح الكلمات التي يترك الكلام بها
 كلامنا مبتدا ومضافا اليه ونقط خبر ومفعول
 وكما ستم الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدا
 فالكلام عند النفاذ مقيد بمقيد يتكلم لفظا وكبرية
 مقيد فلو كان لفظا غير مقيد كلفظة زيد او مفعول
 غير لفظ كالاشارة ونحوها فان يقال له كلام محذوف
 واخر بقوله نا وهو الضمير اضافة اليه من كلام اللغو
 فانه الكلام عندهم كل ما افاد وعن كلام الفقه ما كانت
 عندهم كل ما بطل الصلابة من حرف مع او حرفين وان
 لم يفرما وعن كلام النكابين فانه عندهم الصفة القديمة
 النامية بذاته تعالى قال ابن هشام لا يلزم ذلك
 وهو كونه ذكر الصغير لك حذر عما ذكر لان كل مسلم
 فن لا يفهم المطلق عليه التكلم عليه من غير اصطلاح
 اهله ورد بانه ذكره لك حذر عما ذكر والتنبيه على
 اصطلاح غيرهم واسم وفعل ازالوا واخذوا
 على الكلام والكلم مبتدا وقوله واحده مبتدا كانت
 وكلمة خبره والجملة خبر عن الكلام وقوله ولم وفعل
 خبر مبتدا محذوف اي لم ولم وفعل وحرف لان
 يعني الواو ان قلت تقسم الكلمة الواحدة الى الاسم

قوله عن كلام اللغو في اي غير الكلام
 في اصطلاح اللغويين وكذا يقال في كلام
 اللغو

قوله لا يصح قلت
وهو كقول المفسر
بمعنى واعاودة
اللفظ بعينه
بمعنى امر
القول

فعل والحرف لا يصح قلت الضمير عايد عليه باعتبار
أولها وهو القول الصادق على الثلاثة لا يصح
باعتبار اللفظ فيه شبه الختام وهذا الأعراب أولى
وأخبر من جعل الكلام مبتدأ وأهم وفعل وحرف خبره
لأن الأعراب عنه ما ذكر يحتاج لتأويله بجزءه وهي الكلمة
فيصير المعنى والكلمة باعتبار مفردة لهم وفعل امر
وقوله والفقول مبتدأ وعم فعل ماض وقاعله مستتر
والجملته خبر وهذا على قراءة فعلا ما ضيا وتصح قراءة
لم تفعل أي أعم أو لهم فاعل أي عام فعلى الأول
المفعول محذوف أي عم الثلاثة يعني الكلام والكلمة
والكلمة بمعنى أنه يطلق على كل منها قول وعلى قراءة
أسم تفصيل يكون هو الخبر ومتعلقة محذوف أي
أسم من الثلاثة وكذا على قراءة أسم فاعل لكن على
معنى لا يثبت أي عام في الثلاثة وبينه أيضا
على هذا المصنف والمعنى الأول حذف الواو مع ما عطف
والمعنى عم الثلاثة وغيرها أو عام في الثلاثة
وغيرها دون المعنى الثاني وأعم المصنف ان العموم
والشمول تسमान عموم مطلق ومطلق عموم فالله
الطلق مستلزم لكونه عاما وشاملا لذلك ثمة
وغيرها بخلاف مطلق عموم لأنه تارة يشمل الغير
فيه وتارة لا ويشا هنا من قبيل الأول فهو شامل

لزيد

لزيد قائم وإن قام زيد واللفظة زيد وحذف
وشامل أيضا لزيد ولا شك أنه غير ذلك
لعدم صدق أي واحد منها عليه وتقدم أن أي
الكلمة مبتدأ والجملته بعد خبر وأهم وفعل خبره
محذوف أولي وأظهر من جعله مبتدأ هو خبره
وفعل خبره ولكن عليه يكون في كلام المفسر
وتأخير وحذف فالتقدم في قوله لهم وفعل وحرف
الواقع خبر عن المبتدأ المحذوف والتأخير في قوله
الكلمة وكلمة أنه مبتدأ وسوغ الاستدراك
الشموع أي كونها نوعا من الكلمة وبها جار ومجرور
متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به
قصه الحقيقة كما في تمر وتمرة وقد للآل وجملته
يوم بالبناء للمجهول خبر عن قوله كلام والجملته خبر
عن قوله كلمة والمعنى وكلمة أي لفظها كلام وقد
يقصد ويراد بها بمعنى أن الشخص مطلقا على الكلام
كلمة كما في قوله تعالى قال رب ارجعون فعلى العمل صالحا
فيما تركت كل أنها كلمة الآية وكما في قوله صلى الله
عليه وسلم اصدق كلمة قالها الشاعري
الأكمل شيء ما خلأ الله باطل ابن وقوله لا اله الا الله
كلمة الاخلاص فهذا كله كلام مطلقا عليه كلمة
الكلام المصطلح عليه الزايد المنفك عليه

فيهم ان الاصطلاح اتفاق طائفة على امر موجود بينهم
 اطلق انصرف اليهم واخذ انهم هذا من قولهم
 فيهم تقدم كل من ان المراد كل ما سائر الخا
 اي الكلام المصطلح عليه عندنا وقوله عبارة اي
 لفظ كغيره لان المعبر به غير المعبر عنه فالكلام
 معبر به عن اللفظ لانه قال كل من اللفظ والمراد
 باللفظ لا بالمعنى اللفظ بمعنى الطرح وهو الفعل
 وعرفوه بانه الصوت المشتمل على مقطع اي مخرج
 وهذا احسن من تعريفهم له بقوله الصوت المشتمل
 على بعض الحروف الالهائية لورود واو القطف عليهم
 يلزم فيها استتمها على نفسها لانها صوت ليس مشتملا
 على حرف لان ادائها بخلاف زيد مثلا فانه صوت مشتمل
 على حرف وبقوله فائدة يحسن ان يكون عليها هذا
 يقتضي ان التعريف ناقص وكلمة الش واجيب بان
 الفيد عندهم اذا اطلق لا ينصرف الا للفيد فابعد
 يحسن السكوت عليها فاذا يدرك انهم يتبين المراد من
 قول الفيد وحسن ان يكون اما من التكلم بان
 يكون علامة تاما لا يحتاج في بيانه وفهم المراد منه لكان
 اخر يضمن اليه او من السامع بحيث يصير غير منتظر
 منه لكان اخر يفهم المراد من الكلام السامع له او من
 سائر زيد قائم ونحوه يحسن ان يكون عليه محذوف

زيد

١
 ن

زيد وحده فلا يحسن عليه سكوت لفهم المراد من
 دون انما في فاللفظ جنس او اعلم
 ذكر الكلام وفيه بقوله لفظ ويقوله مفيد فافهم
 جنس مدخل ومفيد فصل مخرج لان ثمة السكوت
 الادخال وشان الفصل الاخراج لانه حيوانا يفت
 وقوله يسئل الكلام اي يطلق على ايها اللفظ
 ومفيد اخرجه المثل اي فهو فصل وفائدة
 يحسن ان يكون عليها اخرج الكلمة هذا يقتضي انها
 فصل فالفيد مستقل لان الفيد مستلزم لها
 ليتاني ما تقدم من انه متى اطلق كان المراد منه
 الفيد فائدة يحسن ان يكون عليها ويحاط بان
 الاحسن ان يقال لا لزوم وانما افادة بقوله لتقم
 فذكر الفيد وذكر فائدة يحسن ان يكون عليه بقوله
 لتقم فصيح بالفيد وادي الفصل الثاني وهو
 فائدة ان المثال وحي فله نقصان في كلامه
 ولا يتركب الكلام الا من السامع اعترض بان يتركب
 من فعل والسامع محضرت زيدا او من فعل وعلامة
 السامع محضرت زيدا منطلقا او من فعل واربعة السامع
 محضرت زيدا منطلقا ومن جملة القسم وجوابه
 محضرت زيدا لا فعلت كذا ومن جملة الشرط نحو ان قام
 زيدا فت قال محضرت زيدا كذا ليس بظاهر واجيب

ان المصراضا في بالنسبة كما ذكرناه في انه يتركب من
 غير ما مع ان المقصود مما ذكر الاسم الاول وما بعده زايده
 لا الخانات اليه او ان المقصود من المصراضا اذ اخرج
 تركب من فعلين او من فعل وحرف او من اسم وحرف
 وفوزن في قايمة اعترض جعله هذا مثلا لما تركب من
 اسمين مثل هو مثال لما تركب من ثلاثة اسماء لان زيدا
 لم يتركب من اسمين والضمير المستتر فيه لم يتركب من اسمين فاعل
 ولم يتركب من اسمين والضمير المستتر فيه لم يتركب من اسمين
 فيه غير منظور اليه بدليل عدم بروزه عنده وثنيت
 فله اشكال آخر وصح المثال والتقدير لثقت انت
 اعلم ان التقدير بمعنى النسيب فادنا قيل تقديره
 كذا قال معنى تبيينه فاستغني بالمثال ان اعترض
 بان جعله مثلا لا يقتضي ان خارج عن التعريف وليس
 من جملة واجيب بأنه لا اقتضا ولا لزوم كما ذكرنا
 بجميعه مثالا وهو من جملة فكله مالم يصحح ولا
 مناهة وهو في اللغة انما هي الكلمة عند اللغويين
 لم يتركب من اسمين اي يتلفظ به احواد او افعال شارة
 ونحوها عندهم ليست كلمة ما تقدم اللفظ فمع تسمي
 كل ما عندهم مجازا والكلمة اسم جنس انما هي
 ان الاقسام فندهم ثلاثة اسم جنس والجمع وجمع
 ولم يتركب من اسمين وافرادي فاسم الجنس يطلق

وقيل ان جملة التعريف وجعلته من الاقسام
 انما هو من جملة التعريف وجعلته من الاقسام
 انما هو من جملة التعريف وجعلته من الاقسام

على الحقيقة والمأهية سواء كان جمعي وهو ما دل
 على ذلك ثمة كقوله وتمش او افرادي لاء وتراب ودم
 الذي يصدق على القليل والكثير ولا واحد له من
 لفظه اي لا يفرده منه واسم الجمع هو ما دل على
 افراده كدلالة الكل على اجزائه كقوله ورط فانه
 دل على الاشخاص بمجموعة كدلالة حيدر على اجزائه
 مجموعا والجمع ما دل على افراده كدلالة تكملة الواحد
 عرف العطف نحو قوله كذا الريد وفانه دل على
 افراده وهو زيد وزيد وزيد كدلالة تكرار الواحد
 اي المفرد عرف العطف وهو جازي زيد وزيد وزيد
 لانها ادلت على معنى في نفسها اي بسبب
 نفسا في سببية غير مقترنة بزمان في الاسم
 وذكر كقوله زيد فانه دل على معنى بنفسه وهو
 الذات ولم يقتض باحد الأزمنة ان كان ان قلت
 يرد على ذلك انهم وعد فان كل منهما اقترن بزمان
 مع انهما لم يتركبا لئلا يقتض انهما افعال قلت لا اقتران
 لهما بالزمان لان معنى الاقتران ان الدلالة عليه وعلى
 غيره وهذان دالان عليه فقط فاما لما ان قلت
 يرد ضارب فانه لم يتركب فاعلم مع انه مقترن بزمان قلت
 هذا خارج بزيادة قيد وضحا لاء اقترانه به عارض
 وهذا لا يخرج عن كونه لئلا ان المنظور اليه فيه



الوضع والواضع وضعه بشير اقترن وان افترت
بأن كضرب لاء الضرب لا بد له من زمن يقع فيه
اللفظ وهذا يقتضي ان ضارب فعلا اقترانه
بالزمان مع انه لم واجيب بانه خارج بقيد وضعه
فانما امراد ان التعريف لا تقدم نظيره ذلك في الاسم
فالمعروف عليه فيهما الوضع وح فلا اثر لشي مما ذكر
على ما بين التعريفين اه وان لم تدل على معنى
في نفسها اي بها بل في غيرها كبا الجر ومن الجارة
وغيرها من اعراف الجارة فهي كحرف كقولك ان
قام زيد هذا الكلام لا فائدة فيه فان حذفته ان
كان مفيدا لانه يصير قام زيد ولا شك ان هذا مفيد
وبذلك يان فيقال اي شيء ان زدت فيه نقص مقناه
وان نقصته زاد معناه هو هذا المثال المذكور اه
والكلمة ازا اعلم ان كل من الكلام والكلم
يقال له لفظ فاما فلان في قوله هي اللفظ الموضوع
لانه ان كل منهما يقال له لفظ موضوع لمعنى
فاحتاج ان يقيد هاتين بما هو قوله لمعنى واخرج
بان ان الكلام والكلم لانه وان كان كل منهما يطلق
على لفظ الا انه ليس موضوعا لمعنى مفرد بل لمعنى
مركب وهو شئ القيام زيد ان قلت انما في الكلمة
للموحدة والتعريف لا يكون الا الحقيقية لا المفرد منها

وانت

وانت عرفت الكلمة التي هي فرد من افراد تلك الحقيقة
كل في حيوان ناطق فانه تعريف حقيقة الانسان لا فرد
منه وهو زيد مثلا واجيب بان يكون التلك الكلمة
للموحدة ليس بله زم حتى يرد ما ذكر بل هي لتأنيده
لفظ كلمة وايضا لا مانع من تعريف الفرد بلفظ
الحقيقة فتقول الانسان حيوان ناطق وزيد حيوان
وهكذا والمراد انه يقع ان ويعنى الابقاء والخلق
عند اكمل اي الاخبار فتقول زيد قام قول ان قام
زيد قول وليس نفس لفظ الكلام والكلم هو الخبر
عنه بل مدلولهما وهو ما ذكر وزعم بعضهم ان
الاصول اي الكثير والغالب لشماله اي القول في
الفرد اي فيكون لشماله في غيره على هذا وهو الكلام
والكلم قليل قد يقصد بها الكلام اي تطلق
ويراد بها الكلام اي يطلقها الشخص ويرد بها كما في
قوله لا اله الا الله كلمة الاخلاص فاطلقوا على
لا اله الا الله الذي هو كل كلمة وميت كلمة الاخلاص
لانهما تخلص صاحبها من العذاب او تخلصه من الكفر
اي الاسلام وقد يجمع الكلام والكلم في الصفة
اي الحمل يعني الاخبار بان تجعل الكلام والكلم
خبر عن قولك ان قام زيد فتقول ان قام
زيد فتكلم وكلم كما في مثال الشئ وتقول زيد قائم

ص

وان قام زيد كلم فعلى هذا يكون بين الكلام
الكلمة كقولهم واخصوص الوجهي يجمعان في مادة
المثال الاول ويغرد الكلام عنه في المثال الثاني ويغرد
الكلمة عنه في المثال الثالث اهـ بالجاء والتنوين
انما السال اعرا به ان قوله تميز مبتدأ ولا سم
جاء وجوز ورتعلق به وحصل فعل ماض وفاعله
مستتر فيه جواز اعرا به على تميز وبالجاء وما عطف
عليه متعلق بحصل فيصير المعنى تميز لك سر عن
تسمية الفعل والحرف حصل بالجاء والتنوين انما والدار
في الاربعة المصروفة بمعنى او والا لا تقتضي ان
الاسم لا يعرف كونه اسما الا باجتماعها جميعا فيه
وكان الفعل والحرف قسامين لك سر لان كلا يطلق
عليه كلمة وهي افراد لها بدليل تقسيمها الى اشكال
فيما تقدم عند قول المصنف كلمة وهي اسم وفعل
انزع فوا الجواب انه انكسرة التي تلحق اخر الاسم
عند دخول عامل الجاء ان قلت اخذ المعنى في
التعريف ممنوع لما يلزم عليه من الدور وانت اخذت
المعنى وهو الجاء في التعريف وجعلته جزاءه حيث
قلت عند دخول عامل الجاء فالمعنى متوقف على
على التعريف والتعريف متوقف عليه لانه من جملة
يلزم الدور واجيب بان هذا تعريف لفظي بمعنى

انه

انه يخاطب به من كان يعرف الجاء يعرف التعريف ويعلم
ان هذا التعريف لهذا الجاء المعلوم له فافقت اجتهادنا
الدور لانه لا يوجد الا اذا كانت الجملة واحدة اهـ
والتنوين في اللغة مأخوذة من نون الكلمة المتعدينا
وفي الاصطلاح نون ساكنة زائدة تلحق اخر الاسم لفظا
لا خطا لغير توكيد فخرج بقوله تلحق الاخر من نون غير
الاولى وبقوله لفظا لا خطا من نون رخصة وتقرير
لغير توكيد ما اذا كانت للتوكيد كما في نون لنسفن
والنداء وهو الدعا بيا او احدي اخواتها اي
تطلب الاقبال بها او بالصيغة وال يعني الالف واللام
ومسند اي يعرف الاسم باسمه كسند فالكلمة مسند
اليه ويعرف بالمسند قريب مسند اليه وقائم مسند وهو
الذي دنا على ان رتبة الهمزة فلا حاجة الي تأويله
بالمسند اليه لانه الذي علمه على الاسم هو مسند
للمسند اليه والخاص بل ان الهمزة عند كونه
علامة على كون الكلمة لهما فاذا وجدت كلمة بها واحد
من الهمزة وهي الجاء والتنوين او النون او الالف واللام
واستند على انها اسم لا فعل ولا حرف اهـ علما
بالاسم اعم خواصه فالمراد بالعلامة الخاصة والعلامة
ان عند هم خاصة وتعريف فالتعريف مطلق مستقل
والخاصة مطورة غير مستقلة بمعنى الاطراد انه ممي

ووجب التعريف وحده المرف والانعكاس انه متى انتفى
التعريف انتفى المرف وذكر كميوات ناطقة فهذا تعريف
ووجب المرف وهو انسان ومتى انتفى انتفى المرف
فيكون حمارنا هو فلان انتفى عنه التعريف المتقدم
لان ان انتفى عنه المرف وهو ان بخلاف الخاصة
فمطردة اذا وجدت وحده المرف لا منفكة بمعنى انها
اذا انتفت لا ينتفى المرف فيوجد الاسم بدونها ففرق
بينها وبين التعريف كما قلنا لانه في الانعكاس دون
الاطراد ان قلت علامات جمع فيقتضي ان
لست فرق العلامات الخاصة بالاسم وذكر جميعها مع ان
لك اسم علامات كثيرة غير الحجة التي ذكرها واجيب
بان قولك في هذا البيت مانع من ذلك ويعني لان المراد
بقوله علامات العلامات التي ذكرت في البيت فلا
ينبغي ان هناك علامات غيرها لم يذكرها وهو
يشمل الجربا الحرف والاضافة اي وبالاضافة فهو ما بعده
مما ذكرنا على قوله بالجربا فيها للسببية اي وبسبب
الاضافة وبسبب التبعية وهذا على القول المتقدم
الجربا للمضاف اليه المضاف والجربا للتابع هو الجربا للتبعية
بسبب ما ذكرنا في مثال اسم الذي مثل به الامور
الكلية فلكم مجرور بالباء وزيد مجرور باللام وكذا
الفاضل مجرور به ايضا وما على القول الضعيف

وحده

فالجربا

فالجربا فلكم الجربا لزيد الاضافة نفسها والجربا
لفاعل عند تنقيصه لزيد ويرد بان كلامنا معنى من
العام في الموامل عند النجاة لا بد وان تكون لنفسه
لان جعل الباء للسببية لا تقدم فيكون الم جربا على
القول المتقدم لا على هذا القول الضعيف
وهو امثل من قول غيره حرف الجربا عند
يتناول ان قال بعضهم الاولي تغيير غيره حرف الجربا
بعض الاسماء يعرف الجربا كعلي ونحوها فنقول
نقلت من على السطح مثل اي من فوقه وهكذا
سياق ولا يرد دخول على حرف كقولك عجب من ان
تضرب لان الحكم في لم يخرج لا مؤول على انه ليس
في الحقيقة داخل على الحرف بل على لم لانه مؤول
بصدر تقديره عجب من حركته زيدا وعلى كل حال
فتغييره هنا الجربا ولي من تغيير غيره حرف الجربا
ما علمت من مؤوله ما ذكرناه تنوين التثنية ويسمى
تنوين الصرف وتنوين التثنية وهذا وضعه الواضع
ليدل على الكلمة التي يوجد فيها متمكنة في باب الاسمية
لم تنسبه الحرف فتبني ولا الفعل فتنبع من الصرف
فاضافة الي التثنية من اضافة الدال للمؤول اي
التنوين الدال على التثنية اي كونه الاسم متمكنا في
باب الاسمية الي اخر ما ذكر كرني ورجل فالتنوين

بما تنوين تمكين وقال بعضهم التنوين في رجل تنوين
بغير لان رجلا نكرة ويرد عليه ان تنوينه في حال
نكرة علم على شخص لم يزل ولو كان تنوين تنكير
في غير النكرة به فيجب بانه زال وخلفه تنوين
في تنوين التنكير الذي كان فيه قبل جعله علما
والنحو العلمية وخلفه تنوين التمكين ويمكن الجمع
بي القولين بانه يسمى تنوين تمكين لكونه منصرفا
اي ملونا ويسمى تنوين تنكير لكونه نكرة وهذا الخلاف
والجمع خاصان بما قبل جعله علما واما بعده فالتنوين
الذي فيه تنوين تمكين بالاتفاق الاجمع الموت
السالم المستثنى من قول الاسماء العربية لدخولها فيها
وتنوين التنكير وهو الاصح لكما المبني
اي بهضما وهو نكرة ما ختم بويه كسبويه ولما
الانفعال كصه واسم الصوت كفاق للغراب فرق بين
معرفتها ونكرتها فانون منها كان نكرة وما لم ينون كان
معروفة وحاصلا ذلك ان كل اسم ختم بويه ونونته
كان نكرة يشمل جميع الافراد السماة به وان لم تنون
كان معرفة وخاصة ما يخص الذي اردته لايتناول
غيره وكذا لم الفعل كصه فانك اذا اردت ان تكون
عن كل كلام نونته وان لم ترد ذكر بان اردت ان تكون
عن كلام معاني وتغييره الى كلام لم تنونه لانه بذلك

صلى

صار علما على الكلام المعين بخلافه في الاول ف شامل
الكلام المعين وغيره لان ذلك شأن النكرة وكذا في
في لم الصوت فانك اذا اردت غرابا مينا لم تنونه لانه
فونته واسم ان الاسم المختوم بويه قيا
لا يختص بافاد بل كل اسم وجد محتوما اخر بويه
كان الحكم فيه ما ذكر بخلاف لم الفعل فسمي بتقييد
بالسماة من العرب فكل فرد كان من افراد اسمهم
كان حكمه ما ذكر وتنوين المقابلة اي النظر
وهو انه حق لجمع المونث لانه وحاصلا ان جمع المذكر
السالم في مفردة تنوين وان على ان هذا الاسم المفرد تنون
تجملت النون في الجمع كذا في دليل على تمامه كذلك
جمع المونث السالم نحو مصلمات الذي مفردة مسلمة
جعل التنوين في مفردة دليل على تمامه كالتنوين الذي
في زيد والتنوين الذي فيه دليل على تمامه كالتنوين
في جمع المذكر فجعل التنوين في مفردة مقابلا لمفرد جمع
المذكر السالم وجعل التنوين فيه نكرة مقابلا للنون
فيه اي الجمع فكل منما مقابلا له خرو هذا معنى قوله
فانه في مقابلة النون لوقيل المقابلة من جهة
الزيادة فكما ان الواو والنون في جمع المذكر زائدتان كذلك
التنوين في جمع المونث السالم زائد لكن يقال يقتضي
المقابلة ان يكونا فيه حرفان زائدان فجمع المذكر فتكون

في آخر زائدة ايضا للتنوين لتمام المقابلة واجيب
 النشأ كانت موجودة في مفرد وهو مائة جعلت
 في الجمع غير زائدة بخلاف جمع المذكر ليس في مفرد و او
 في الجمع فبذلك زائدتين في الجمع كذا يقال التالتي
 في الجمع ليست هي عين التي في المفرد بل اذا وقعت
 عليها في المفرد جعلها صلة مبنية بكونها في المفرد
 فياقية على حالها بحروية فالاولى ان تكون زائدة لما
 علمت من انها غير هاتفت المقابلة في وايضا التاء
 في المفرد غير لازمة لانه بعض المفردات لانها فيه كزيب
 وزينات واسطبل واسطبلات و حمام و حمامات
 ونحو ذلك فزمن مفردات لانها في الجمع وجودها في جوعها
 فدل ذلك على انها غير لازمة في المفرد وزائدة في الجمع
 عوض عن جملة اي وعن جمل ايضا لا في قوله
 تعالى اذا زلزلت الارض زلزالا واخرجت الارض اثقالها
 وقال الانسان ما الا يومئذ اي يوم اذا زلزلت الارض
 هنا عوض عن اهل التقدم عليها فقوله جملة اي
 جنس الصادق بما ذكر وقسم يكون عوضا عن
 اسم اي محذوف مضاف لكل نحو كل قائم اي كل انسان
 قائم محذوف انسان انما قلت التنوين في كل
 حقه ان يكون تنوين تمكين لانه موب وليس عوضا عما
 ذكر قلت جملة عوضا لا ياتي في كونه تنوين تمكين

لكن

لكن يقال على هذا ما الفرق بين كل واذا المتقدمة ههنا
 جعلتم التنوين في كل تنوين عوض و
 تنوين عوض فقط مع ان كل مضافة واز مضافة
 مضاف للجمع واجيب بان اذا مضاف للجمع ليس
 حقيقة بل هي مضافة للمصدر المفرد من الجملة فاذا
 في قوله اذا بلغت ليست مضافة لبلغت بل هي مضافة
 للملوك الذي هو مصدر وهو محذوف فكانها لم تصنف
 اصلا فذايها ملازمة للبناء على كل فرادت غيرها بسبب
 ذلك وقسم يكون عوضا عن حرف او ذكر في نحو
 جوار وعوار في حالة رفعها وجرها لانها ما حاصل
 ذكر ان لها حالتين اما ان يكون الاعلى مقدما على
 الصرف وهو الاول لرجوعه لذات الكلمة او الصرف
 مقدما عليه فاصلة على الاول جوار في وعوار في
 بالتنوين فتقول استقلت البضة على اليا فحذفت
 فالتقاسكان ايا والتنوين فحذفت ايا للتقاسكان
 فوجدت على صيغة منتهى الجموع وهو مفعول باعادة
 ايا فحذفت من الصرف وحذف التنوين فصار جوار
 بكسر الراء فحذفنا من اشباع الكسر فتقول ايا
 لان المحذوف لعله كالنائب فالتنوين وقولنا
 جوار فيقال في امرها ج هو لا جوار هو لا مبتدأ مبني
 على الكسر وجوار خبر مرفوع بفتح مقدرة على اليا

لا قول على الصرف الاول
 على منع الصرف
 وكذا يقال فيما
 بعد
 اه

وقد استقامت كين منع من ظهورها الثقل وهذا
في ما ارفع واما في حالة البحر فمررت بجوار فمررت فعل
وفاعل وجوار ابا حرف جر وجوار مجرور بابا وعلامة
جر فتحة بضمه على ايا المحذوفة لتساوي كين
بما في السطر لانه لم لا يصرقا والمانع له من الصرف
صفة متحرر الجوع واما على النصب فيظهر فتقول
رايت جوارتي وهذا كله على كون الاعداد مقدما
على الصرف واما على ان الصرف مقدم على الاعداد
فتقول جوارتي بدون تنوين لتثقلت الغنة على
اليا فحذفت ثم حذفت ايا للثخلة واتي بالتنوين بدلا
عنا فصار جوار فتقول في الاعراب ح حولا وجوار
هو لا مبتدأ وجوار خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على ايا المحذوفة للثخلة منع من ظهورها الثقل
ومررت بجوار ففعل وفاعل وجوار ابا حرف جر
وجوار مجرور بابا وعلامة جره كسر مقدرة على
ايا المحذوفة للثخلة منع من ظهورها الثقل واما
الفتح فيظهر كما تقدم واعلم ان اصل جوار وصف
للسبينة الجارية في الماء ثم نقل وجعل وصف الجارية
المملوكة بما مع الجري في كل مكان السفينة تجري
في الماء كذلك الجارية تجري في خدمة سيادها واسفلها
وتسمى بذلك القوية والضعيفة باعتبار ما كانت

عليه

عليه الضعيفة اول امرها والآن صار حقيقة عرفت
في كل جارية من غير نظر لكونه في الاصل وهذا وغويش
لم لما يفتي الانسان من مرض ونحوه امر
وتنوين الترمم اي ترك الترمم وجوبه الصوت حرف
من حروف العلة وهي الالف والياء والنون وتقبل فقد
كانت الالف موجودة بترم الصوت ويزداد في
الساعة التنوين لترك هذا الترمم لا قال الله في حاساتي
في التفريع لترك الترمم وقال بعضهم زيد التنوين
لا لترك الترمم بل لاجل وجوده فيكون قول السمع
على هذا الترك انه لم يبق صوابا والصواب للتروم
وهذا معطوف على قوله فيما تقدم تنوين التمكن او
اخر القواني المطلقة جمع قافية وهي اخر البيت
وقيل من الحرف المتحرك الواقع اخر الكلمة في اصابت
قبل ساكن وهي الالف والقواني المطلقة هي التي
اخرها متحرك كالباء في العناب وفي اصاب والقيدة
هي التي اخرها ساكن كالقاف في المنحرف والقافية
تقال على اخر كلمة من البيت ويقال لها روي ايضا
وقول بحرف علة اي بسببه فالبالسببية اي في
سبب في اطلاقها وفتح الحرف الذي قبله اقل
الآدم ان فعل امر مبنى على حذف النون والياء فاعل
والنوم مفعول وعادتي منادي مرفوع حذفت منه يا النداء

واصل يا عاذلة بيني على النظم في محل نصب والعتاب
 يعرف على اللوم وقولي فعل أمر علم اعياه مما قبله
 وحرف شرط جازم اصب فعل الشرط وجوابه
 محذوف تقديره وانا اصب فلا تقذي وقولي لقد
 اصاب في الكلام تقدم وتأخير وحذف لان قولي
 مقدم من تأخير وانا اصب موخر من تقدم والحذف
 في جواب الشرط والمعنى اقل اللوم والعتاب
 يا عاذلة وانا اصب فلا تقذي وقولي لقد اصاب
 في فعله فجئ بالتسوية لتفريع على البيت
 ويصح ان تكون فاء الفصيحة افصح عن شرط مقدر
 تقديره اذا اردت معرفة ذلك فانه جيئ بالتسوية
 وقوله بدل من الالف لان الاصل العتابا واصابا
 فحذفت الالف وجيئ بالتسوية بدلا منه للترنم او
 لتكره على الالف المتقدم افذ التحمل وفي
 بعض النسخ ارف وهو معناه فعل ما فعله والترحل
 فاعله وغير من ادوات الاستئناس بمعنى الاوان
 حرف توكيد ونصب وركاب منصوب بان وانا مضاف
 اليه وانا جازمة وتزل فعل مضارع مجزوم بلما
 وعلامة جزمه السكون واصل تزل تزل بارفع
 فلما دخل الجازم حذف الحركة فالتقاء كان فحذفت
 للتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هي

عايد

عايد على الركاب بمعنى الابل التي تركب ويحمل عليها
 او بحالها جازم ومجرور متعلق بتزل وكان قد اي
 قد زالت فكانت حرف توكيد والها اسمها وحذف
 قد زالت في محل ربيع خبرها والبعي قرب الرحيل
 او حصل بالفعل الا ان ركابنا انكسر تزل برحالتنا
 منازلنا ما كتبت وكانها قد زالت سارت وشرعت في
 السواد وهو الذي يلحق القوافي القيدة
 اي الساكنة وتقدم ان القافية اخر كلمة من القصيدة
 وتسمى روبا ايضا كقول امرئ القيس
 الاعماق لم فقام مجرور برب مقدرة وهو صفة لموصوف
 محذوف والاعماق مضاف اليه وخاوي لهم فاعله
 وهو صفة لذكر الموصوف المحذوف والمخترق من محمول
 لخاوي والمعنى ورب مكان مظلم ولعل الاطراف خالي
 الطوف من اماراة يعين سلكته وظاهر كلام
 امرئ هذا اعتراض عليه حيث اطلق التنوين في
 قوله بالجر والتنوين وجعله علامة على الاسم
 مع كونه للاربعية المختصة به المذكورة وغيرها
 مما ذكر كانه يقول له اطلاقك ليس بصواب ويجب
 عن امرئ بان التنوين اذا اطلق لا ينصرف الا للاربعية
 المذكورة الخاصة بالاسم وتسميته ما عداها تنوين
 مجاز فلا اعتراض

ان يكون في الاسم التمكن الامكن والتكثير اي
ويكون في بعض الاسماء الجنسية والمقابله اي ويكون
في جمع المذكر السالم والمؤنث اي ويكون في اذعوضا
عنه جملة او جمل او عن لهم مضاف اليه او عن حرف
وكل ذلك تقدم لم تفصلا فيكونان في الاسم كافي
المتابن والفعل كافي اصابن والحرف كافي وكان قد
واما الثاني ففي الاسم فقط وهو اختلفت هذه
اقسام ستة وبقي اربعة تنوين الحكاية كافي عاقلة
اذا سميت به شخصا ونقلت من الوصفية الى العلمية
فان التنوين الذي يكون فيه تنوين حكاية لانك
تحكيه وليس تنوينه تنوين تمكين لانه لو كان كذلك
لذهب بالعلمية والثاني كافي طلحة فانه قبل العلمية
كان منونا وبعد ما منع من الصرف للعلمية والثاني
اللفظي وزال تنوين التمكين منه ومثله فاطمة وكوه
وتنوين ضروري وهو الايتان بلم منون وحقه عدم
التنوين كافي قول الشاعر لقد حفظ القرآن في عهد احمد بن
وان اهد في احمد حيث نونه وحقه عدم التنوين وكذا
يقال في قول الشاعر سلام الله يا مطر عليها ام
وتنوين النذود كافي قولك هو لا قومك وذكر هذه
الاقسام المشرقة بعضهم بقوله
احكام تنوينهم عشر عليك بها ان ومن خواص الاسم

النداء

النداء وتقدم انه طلب الاقبال بيا او احدي اهوانها
واطلاقة على طلب الاقبال حقيقة واما في السيف
او على كون الاسم مناديا فجاز نحو يا زيد اعلم
انه تقدم ان الكلام لا يركب الا من امر او فعل
وهذا من قبيل تركب من الاسم والفعل الا ان اياها
عن فعل تقديره ادعوا زيدا فادعوا فعل مضارع
وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انا وهذا هو الاسم
واما زيدا فزائد لا نظرا فيه بان الجملة تمت والالف
واللام مخفوا الرجل اعلم انه وقع خلاف في ال فقال
بعضهم المعروف ال والمرق فيه هزقة قطع وصلت الحقة
ولكثرة الاستعمال في اصلية مخ وليست زائدة وقال
بعضهم المعروف ال والمرق هزقة وصل زائدة ولا يتفني
عنها وقال بعضهم المعروف اللام وحدها والمرق زائدة
مستفني عنها فصاحب الاول يتعين عليه التعبير بال
وصاحب الثاني بخبر بين التعبير به والتعبير بالالف
واللام وصاحب الثالث يتعين عليه التعبير بالالف
واللام والله جري على القولين الاولين وعبر بال
ولو جري على الثالث لقول بالالف واللام والله جري
ان ال اقسامها اربعة موقفة وموصولة وزائدة
ومستغنية فالموقفة تدخل على الاسماء المنكرة كرجل
وفرس لتفيدها التعريف والزائدة تدخل على الاعلام

كالحار والعباس ملك ولا تفيه هاتر يفا لانها معرفة
بالعلمية والموسوعة تدخل على الفعل المضارع لكن
شذوذ الا في قول الشاعر ما انت بالملك الرضي كلومته
والاستغماية تدخل على اي كقولك ان فعلت
اي هل فعلت وفامر الله بقوله ان هل مراده ال
الشاملة لك قام الاربعة او بعض منها واجيب
بان مراده الاقام الثلثة الاول دون الاستغماية
فله تدخل على الاسم والاسناد اليه لاجابة لهذا
التاويل كما تقدم ان قوله ومسندها عن ذلك لان
العلامة على المسند الاسم هو المسند وايضا المسند
شامل للسم كما في قوله زيد قائم فان قائم لم مسند
لزيد فاسناده له ولنا على ان زيد الموشى مل للفعل
كضرب فان لسان الضرب للضرب والاسناد ان الضرب
لم لا حرف وقيل غيره وكذا ايضا مسند مصدر ميمي
لا يحتاج لتاويله بصدر فمعي البيت حصل
لكم ان جعل حصل صفة لتمييزه وتبينه او لانه
متعلق بحصل والجر والتشوين ان خبر عن تمييزه فالفني
تح تمييز حاصل لك من الفعل والحرف بالجر والتشوين
ان وفيه تقديم معمول الوصف على الموصوف مع ان تقديم
الوصف ممنوع فبالا في معموله واجيب بان الحار
والجور يتوسع فيه دون غيره ومثله الظوف وقد

وقع

وقع ذلك اي التفسير بالالف واللام بنا فعلت
الابا حرف جر وتا مجرور بابا وعلامة جر كسرة مقدرة
على الف لان قراتها بالفتحة كالمند وبغيره يقول
انه مبني على السكون في محل جر وفعلت مضاف اليه
مبني على كسر مقدرة منع من ظهوره حركة الحكاية
لانه محكي وكذا يقال فيما بعد وانت معطوف على فعلية
لان تا مسقط عليه اي وثا انت وهو مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها سكون الحكاية وبالفعل
معطوف على بتا مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من
ظهورها سكون الحكاية ونوت اقبل معطوف
على بتا وهو مجرور بكسرة مقدرة المانع من ظهورها
انفتح العارض لاجل الحكاية لانه كله محكي والجار
والجرور وما عطف عليه متعلق بقوله يخلي وفعل
مبتدا وسوغ الابتداء به وقوعه في موضع التقسيم ويخلي
فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على الفعل وتقدير
البيت فعلي يخلي اي يتضح ويتكشف بنا فعلت ان
ايها الفاعل وثا الثاني الساكنة وبالفاعلة
ونوت التوكيد سواها الحرف الزسوي خبر مقدم
مرفوع بضم مقدرة على الف والها معطوف مضاف
اليه واليم حرف علة والالف حرف دال على التثنية
والحرف مبتدا موخر وهذا اولي من جعل سواها مبتدا

واخر خبر ان الحرف هو احد عنده فحقه ان يكون
 هو ابتدا وقوله كهل الكاف جارة لقول محذوف خبر
 مبتدأ محذوف وكل مضاف اليه وفي مخطوف على هل
 مبني على ان يكون في محل جر ولم كذلك لان مما ذكر لفظه
 واخرى اذا قلتم لفظه صار اسما فاندفع بذلك
 ثانيا قال ان الحرف لا يحمل له من الاعراب وقوله فعل
 مبتدأ ومضارع مبتدأ وهو الذي سوغ الابدأ
 به لانه نكرة والنكرة لا يتبدلها وقوله يلي فعل مضارع
 مرفوع بضمه مقدرة على ايا وفاعله مستتر فيه جواز
 عامه على فعل ولم بقول لم مبني على ان يكون في محل
 نصب لان القصور لفظه لا تقدم وجملة يلي خبر عن قوله
 فعل وكيسم خبر مبتدأ محذوف وتقدير البيت والحرف
 سوي الاسم والفعل وذلك كقولك هل وفي ولم وعلا
 الفعل المضارع دخول لم عليه ووقعه بعد ما
 وذلك كيسم اي كقولك يسم فتقول لم يسم وماضي
 بالنصب مفعول مقدم لمز والواو داخلة على مز
 والافعال مضاف اليه وبالتا جاز ومجرور متعلق
 بنزول مز فعل امر وفاعله مستر وجوبا تقديره انت
 وقوله وبم فعل امر وفاعله مستر وجوبا وبالتا
 متعلق به وفعل مفعول الامر مضاف اليه وان
 حرف شرط جازم وامر فاعل بفعل محذوف يفرضه المذكور

والجملة

والجملة في محل جر فعل الشرط وجملة فهم بالبناء المفعول
 تفسرة لا يحملها من الاعراب وجواب الشرط محذوف
 تقديره قسم بالنون فعل الامر وتقدير البيت ومز
 ماضي الافعال بالتا اي اجعل التا اي جيبها العباد
 بتا التانيث وتا الفاعل ملاممة على الجملة من الافعال
 قسم بالنون اي اجعل نون التوكيد علامة على
 فعل الامرات فهم امر فهم اي ان من على الطلب بصيغته
 فلاممة تحركت من شيئين ان يقبل النون وان
 يدل على الطلب بصيغته فخرج بالقييد الاول فلا يقبل
 النون وان دل على الطلب كصه وحيد الذي اشار
 له انه بقوله وان مران لم يكن انز فليس فعل امر بل
 لهم فعل وخرج بالقييد الثاني ما لم يدل على الطلب
 وان قبل النون نحو تقربتم فليس فعل امر ايضا
 بل فعل مضارع وخرج ما دل على الطلب ليس بصيغته
 بل بولسطة نحو لينفق وواسعة من سعة فانه
 وان دل على الطلب لكن ليس بصيغته بل بولسطة
 فليس الله ام فليس فعل امر بل فعل مضارع ان قلت
 في هذا التعريف اخذ المعروف واخذ المعروف في التعريف
 فيه دور قلت لا دور لان المراد بقوله اول فعل الامر
 اي الذي معناه الطلب الاصطلاحي واما قوله
 ان امر فهم مراده به الامر الذي معناه الطلب اللغوي

او المراد بالاول اطلب العام وبالثاني اطلب الخاص
بصفة من الصيغ كتم واقعد مثلك وهكذا فان قلت
الجملة والادور الا عند الاتحاد والامر ان مبتدأ وان
حرف شرط جازم ولم حرف نفي ومنهم وقلب ويك فعل
مضارع مجزوم بلم وعلمة جزمه تكون النون المحذوفة
للمتعة لان اصله ان اصله يكون بعن النون فلما
دخل الجازم حذف الحركة فالتعاسا كنان الواو والنون
محذفت الواو لتقاء الكينين ثم النون للمتعة وهي
ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ومحلها مؤخر
والنون جازم ومجزوم متعلق بمحذوف خبرها مقدم
وفيه جازم ومجزوم متعلق بقوله محل ويصح ان تكون
تامة بمعنى يوجد ومحلها فعل والنون متعلق بمحل
والجملة من يك واسما وخبرها في محل جزم فعل الشرط
وجواب الشرط محذوف اي هو لم ولا يصح ان
يكون هو لم جوابه بل الجملة من المبتدأ والخبر في
محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الامر وفي الحقيقة
ليست خبرا عن الامر بل عن المضاق المحذوف واما
الامر فمضاف اليه والاصل ومنهم الامر ان ووجه
عدم صحة جعله جوابا للشرط ان الجملة ان سمي
اذا وقعت جوابا له لا بد من وجوب قرنها بالفاء
وهذه لم تقترن بها فتعين ان تكون خبرا والجواب

محذوف

محذوف وقوله فوصفه امر محذوف اي وذلك
فوصفه وصيه مضاف اليه مبني على ان يكون في محل
جزمه ويهل محذوف فوصفه في محل جزمه وتقدير البيت
ومنهم الامر ان لم يك محذوف كايين النون فيه هو لم
وذلك فوصفه ويهل ان قلت ما الفرق بين فعل
الامر والماضى والمضارع حيث اخذت محذوف الامر
بقوله والامر ان لم يك محذوف اي فالاولي كما قال
بعضهم ابدال هذا البيت بيت اخر ليكون موفيا
بالمراد ويكون فيه محذوف ان شاء الله وهو
وانما يكون الذي غير محل نحو هيئات ووي ويهل
فاسم الاشارة في قوله الذي راجع للعلامات الثلاث
الذكورة لكل من الافعال الثلاثة فاذا وجدت كلمة
ولم تكن قابلة لعلامة من العلامات المذكورة فليست
فلا من الافعال الثلاثة وسمي الفعل اما ماضيا
كهيئات بمعنى تيقن واما مضارع كوي بمعنى
اعجب ومنه قوله تعالى ويك انه لا يفلح الكافرون
ومنه اق بمعنى اتقبر واوه بمعنى اتوجه وامسا
امر كصه فهيئات ووي واف واوه هذه اسما
بمعنى واعجب واتقبر واتوجه انما كانت اسما
لهذه الافعال سميت اسما لافعالها
اي لانه لم يذكر ذلك بل قال سواها الحرف فعلم من ذلك

ان فيه اسرار الى ان الحرف هو الذي لا يقبل على مئة
من العلامات التسع المتقدمة التي مناجسة للكم
واربعة للفعل قلنا ان عدم العلامة على مئة
عليه ان قلنا كيف يكون العدمي علامة على
الوجودي لان الحرف وجودي قلنا المراد بالعدم
هنا العدم المقيّد بتلك العلامات التسع لا العدم
المطلق لانه هو الذي لا يصح كونه علامة على الوجودي
بذلك فعدم المقيّد منها حال من فاعل قول
ثم مثل ان نحو هل زيد قائم ولا يصح هل زيد
قام لان الفعل اذا وجد في حيز ما اي قريب مالت
اليه وحسنت له وصارت داخلية عليه ومختصة به
وصار المعنى هل قام زيد قام وهو من باب الاشتغال
وليس كل منافي فيه فلا يصح التمثيل به لانها فيه
تصير مختصة لا مشتركة فلم يحصل المقصود في
يشتم لم يشتم وهذا مأخوذ من ثم الطيب يشتم او من
شام البوق نظره المضاد عنه يشام فلما دخل
الجازم حذف الحركة فالتعاسا كانت تحذف الالف فصار
يشتم بالتأثير ازال في التاثير اي جنس التاثير
المضاد في الثاني وبتا الفاعل التي اشار اليها الم
بقول فيما تقدم بتا فعلت وانت اي وبتا انت ولا
يصح ان تكون ال للمعه لعدم تناو اليها التا الفاعل

نعم

نعم ان اريد من العهد العهد الذي اعيى المذكور
من اثنين كان صحيحا ان العرب والمبني
اعرابه كما عراب الكلام وما يتالف منه فيما تقدم
وكذا كل ترجمة تأتي قال بعضهم المراد بالعرب والمبني
من الاسماء والافعال بدليل ذكره للفعل بعد بقوله
وامر بول صارها الموقال بعض اعراب العرب والمبني
من الاسماء خاصة بدليل ان الفعل سياتي له بات
مستقل به وذكره هنا انما هو على الاستطراد لكن
يقال ما سياتي خاص باعرابه وما هنا فيه اعرابه
وبناء ان قلنا العرب مشتق من الاعراب
والمبني مشتق من البناء فعلى هذا يكون الاعراب
واصلها اصلين العرب والمبني فكان الاولى الترجمة بهما
لما علمتا انهما اصليت والاصل يقدم على الفرع قلنا
لما كان العرب والمبني محليين لهما يظهران ويوجدان
فيهما قدمهما من تقدم المحل على الحال فيه لان
الانسان والعادة تهية المحل قبل الحال فيه واعلم
انه وقع خلل في الاعراب والبناء هل هو لفظي او
معنوي فنحن قال انه لفظي عرفه بانه ما جئ به لبيان
تقديم العامل من حركة او سكون او حذف او حرف
وهذا معنى الاعراب في الاصطلاح وما معناه لغة
فيطلق على التحسين لاء الشخص اذا عراب الكلمة

حسنها وعلى الازالة يقال اعراب كذا الازالة وعلى التبيين
يقال التبيين تقرب عن نفسه اي تبيين وعلى التفسير
يقال اعرابت معدة البعير تغيرت الي غير ذلك وقوله
في التفسير ما جئ به لبيان ان ابي شي جابوا به
لاجل بيان مقتضى العامل اي ما يقتضيه ويطلبه
من حركة ان مثال جازيد في فاعل ماض وزيد
فاعل مرفوع ورفع الغنة الظاهر ولا تقل
وعلة مة رفعه لان الاعراب هي نفس الغنة
لا علة مة عليه فمذ الغنة جئ بها لاجل بيان
واظهار ما يقتضيه العامل وهو جاب ويطلبه
من الرفع على الفاعلية ورايت زيد او مرت بزيد
كذلك فالنصب والجر اللذين على الدان من زيد
جئ بهما لبيان مقتضى العامل وهو رأي والسا
من النصب في الاول على المفعولية لرأي والجر في الثاني
بابا فالعامل في المثال يقال له يقتضي وطلب
والرفع والنصب والجر فيها يقال مقتضى للعامل
ومطلوبه وقوله من حركة كاي جازيد ورايت زيد
ومرت بزيد وقوله او يكون كاي قوكة لم يضرب فلم
حرفي وجرم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم
بلم وجرمه السكون او حذف كاي قوكة لم يفعل فلم
حرفي وجرم وقلب ويفعل فعل مضارع مجزوم بلم

وجزومه

وجزومه حذف النون والالف فاعل وقوله او حرف كاي قوكة
جا الزيدون فالزيدون فاعل مرفوع ورفع الواو واما
من قال انه معنوي فعليه بقوله تغير او اخر الكلمة اي
احوال او اخرها فتغير الدان من زيد وانتقالها من
حالة الرفع الي حالة النصب او الجريان الي اعراب فتكون
الغنة والفتحة والكسرة على هذا علة مة للرفع والنصب
والجر لانفس الاعراب لا تقدم وبعضهم عرّف بقوله
تغير مخصوص على مة الغنة وما ناب عنها وهو عين
ما تقدم اه ومن قال انه انما لفظي فعليه بقوله ما جئ
به لبيان مقتضى العامل من حركة او سكون او
حذف او حرف فمذ الاعراب وهذا معني له اسطلاح
لا تقدم نظيره في الاعراب واما معناه لفة فوضع شيء
على شيء على وجه يراد به الجوت وهذا علة في التركيب
فانه وضع شيء على شيء مطلقا فكل بناء تركيب ولا عكس
فبينهما على هذا العموم والخصوص المطلقا يمتنعان
في شيء وينزه احدهما فقول ما جئ به لبيان ان
مثال جابو يديه ورايت سيبويه ومررت بسيبويه
بكسر الهاء في المثال على البناء في محل رفع بالنسبة
للؤل وفي محل نصب بالنسبة للثاني وفي محل جر
بالنسبة للثالث وهذه الكسرة جابوا بها لاجل
بيان واظهار ما يقتضيه العامل ويطلبه لان العامل

في الاول يقتضي الرفع على انفاعلية وفي الثاني النصب
على المفعولية وفي الثالث الجر بابا فلو كان الاتيان
بها لاجل بيان ما يقتضيه ويطلبه لرفعوه بالنسبة
للاول ونصبوه بالنسبة للثاني وجروه بالنسبة
للتالث وهكذا يقال في غيره من الاسماء المبنية
واما عيانه معنوي فمعنوه بانه لزوم الكلمة حالة
واحدة في الاحوال الثلاثة فاللزوم هو نفس
البناء ولا شك انه معنوي انا قلت يرد على هذا
التوفيق سبحانه وجا الفتي في احواله الثلاثة فانه
ملازم في كل حالة واحدة قلت لا يرد لان كل منا
في تعريف البناء هذا معرب وخرج بقولهم لزوم قول
صاحب الدلائل من يوم خلقت السموات بنصب
يوم وخرج حيث يقع نصبه على البناء لاضافته لبنى
وخرج على الاعراب فهذا البناء لزوم فيه واجيب
بان كل من في البناء الواجب اللازم وهذا بناء ليس
واجبا بل جائزا قال بعضهم هناك امور اربعة
حركاتها ليست حركات اعراب كالتاليست حركات
بناء وهي حركة الحكاية وحركة النقل وحركة الاتباع
وحركة التخلص من التقا الساكنين فقال الاول
فوكلكم قال كذا رايت زيدا فتقول له من زيدا
بالنصب فمن مبتدأ مبني على السكون في محل رفع

وزيدا

وزيدا خبره مرفوع بصفة مقدرة مع من ظهورها حركة
الحكاية ومثال الثمانية قالت امة بتقل حركة الهمزة الي
التا واعرابه قال فعل ماض والتا علة من الثانية
وهي ساكنة فكونه مقدرة مع من ظهوره اشتغال المحل
بحركة النقل وامة فاعل ومثال الثالثة الحمد لله بكسر
الدال بتعالكسرة الدال الاولى في لفظ الحمد لله واخرجه
الحمد مبتدأ مرفوع بصفة مقدرة مع من ظهورها حركة
الاتباع ومنه خبره ومثال الرابعة لم يكن الذين
كفروا فلم حرف نفي وجزم وقلب ويكون محذوف بلم وعلمه
جرمه سكونه مقدرة على النون مع من ظهوره انكسار
اعا من التخلص من التقا الساكنين والذين همها
وجملة كفروا في محل نصب خبرها وبذلك يلتزم فيقال
اي شيء حركة ليست حركة اعراب ولا حركة بناء هو هذه
الرابعة المذكورة فلذا عرف بعضهم البناء بقوله ما جئني
به الايات مقتضى العامل من شبه الحرف وليس حكما
ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين والكم
منه معرب ان قاله مبتدأ ومنه جار ومجرور خبر مقدم
ومعرب صفة كوصوف محذوف مبتدأ مؤخر والجملة
خبر عن الاسم والربط الضمير في منه العايد على الاسم
لان الخبر اذا وقع جملة لابد له من رابط يربطه بالمبتدأ
ومبني صفة كوصوف محذوف مبتدأ معطوف على معرب

وخبره محذوف دل عليه ما قبله والتقدير منه وتقدير
 البيت والاسم قسم معرب منه وقسم مبتني منه وبعضهم
 جعل منه خبر عن الاسم بمعنى بعض وكذا في الثاني
 وتقدير البيت على هذا والاسم بعضه معرب وبعضه
 مبتني فكل لهم وجه في الدنيا لا يخرج عن هذا ولا هذا
 ولا ولاطة بينهما وقيل ان هناك ولاطة وهو زيد
 قبل دخول العوازل عليه فانه لا يقال له معرب لا لا يقال
 مبني وقوله شبه متعلق بمبني وقيل محذوف
 خبر مبتدأ محذوف اي وبناء وهكس ومن الحروف
 متعلق بمبني الواقع فعلا شبه والتقدير ومبني
 او وبناء وهكس معرب له من الحروف اي لاجل شبه
 المعرب له من الحروف فاذا علمت ان المبني ما شبه الحرف
 علمت ان المعرب بخلافه وهو ما سلم من شبه الحرف
 كما ان لذكر انك بقوله وهو ما سلم ان قال اسم
 المنوع من الصرف كاحمد وابراهيم من العرب لعدم
 شبهه للحرف في شيء مما ذكر يشير اي اليه بقوله
 والاسم ان وهو اي المبني الذي شبه الحرف
 شيئا تاما المعني اي المقصود بقوله شبه ان وليس
 البشير عايد اليه شبه لانه لا معنى لكون الشبه
 يعني بالشبه اي لشبه معرب مراد بذلك
 بيان معنى مبني ثم نوع المعاني ذكر او قسم وجوه

قوله لا يقال محذوف خبر
 ما عطف به من قبله
 او معرب لا ان لم يشبه الحرف
 المعرب لاجل انما قال
 ومعرب الاسم ما قد سمي
 من شبه الحرف انما
 ان سمي
 ام

الشبه

قد روي في
 من القاموس
 التسمية المملوكة
 في كتابه

الشبه اي وهي اربعة متشابهة وهو الشخص وشبهه
 وهو الاسم وشبهه وهو الحرف ووجه شبه ان قلت
 حيث كان الاسم متشبه بالحرف فيكون الحرف متشبه به
 ايضا فلم لم يعرب كما قلت كما كان الاسم يتوارد
 عليه معان يحتاج في بيانها الى الاعراب اعرب بخلاف
 الحرف وهذا قريب من اسم الاشارة راجع لمعنى
 علة البناء في شبه الحرف في شبه الحرف هو على حذف
 مضاف اي مختصا في ذي شبه الحرف اي صاحبه وهو
 الاسم لا البناء مختصا في ذي الشبه وقوله او ما تضمن
 معناه اي او في صاحبه الذي تضمن معناه اي الحرف
 فقطعه على ما قبله اما من عطف الخاص على العام
 ان اريد بنسبه الحرف الامور الثلاثة وهي الوضع
 والبناء والافتقار ويقوله او ما تضمن معناه الشبه
 العنوي فقط وان اريد بنسبه الحرف الامور الاربعة
 كان من عطف الزايد على ما هنا وقد نفي سيبويه
 كما يذكر لانه كانت تلك عبه وترقصه وهو في
 المهد بهذه اللفظة فسمي بها ومن ذكره اي
 اختصار علة البناء في شبه الحرف ابن ابي الربيع ومعنى
 ذكره قاله فوافق قوله نفس سيبويه لانه ذكر نفسويه
 ونقله في كتابه اه كالشبه الوضعي في الكاف
 حرف جر والشبه مجرور به واصله من جرح كسر ظاهرة في اخر

كما عطف عليه ونحوه

والجار والمجور خذ لثمة محذوف تقديره وذكر كالشبه
 ولهم الاشارة راجع لقوله فيما تقدم شبه مقرب لكم
 من الحروف كانه قال وذكر الشبه المقرب من الحروف
 كايث كالشبه الوضعي لانه بيان لوجهه لانه تقدم
 ان اركان الشبه اربعة متشبه ومتشبه ومتشبه به
 ووجه شبهه فلهذا الاربعة التي شرع فيها هي وجه
 الشبه وعلامة وضابطه ان يكون الكلام على
 معنى في والمعنى وذكر الشبه المقرب كونه الاسم
 للحرف في الوضع وفي المعنى وفي النية عن الفعل
 وفي الاقتدار المتصل باللازم والوضعي مضاف
 اليه مجرور بالكره الظاهرة وفي المي جار ومجور
 متعلق بمحذوف صلة للوضعي وهو مجرور بالياء لانه
 متني وجئت مضافا اليه مجرور بالكره مقدرة منع
 من ظهوره سكون الروي والمعنوي مطوف على
 الوضعي وهو مجرور بالكره الظاهرة وفي متني
 جار ومجور متعلق بمحذوف نعت للمعنوي مبني
 على السكون في محل جر وفي هنا مطوف على متني
 مبني على السكون في محل جر وتقدير البيت وذكر
 كالشبه الوضعي الكاين في المي جيتنا والمعنوي
 الكاين في متني وفي هنا قوله وتكنيا به الواو حرف
 عطف والكاف حرف جر ونيابة مجرور بها وعلامة

في قوله
 كايث كالشبه
 الوضعي لانه
 بيان لوجهه
 لانه تقدم

جر كسر ظاهرة في افع وعك الفعل جاز ومجور
 متعلق بنيابة ومله تاء الجار حرف جر ولا مجور بها
 وعلامة جر كسر ظاهرة في اخر ما بعده ولم يظهر
 الاعراب عليه وظهر فيما بعده لانه على صورة الحرف
 ومله مضاف وتأثر بضاف اليه مجرور وعلامة جده
 كسر تقديره على اخر منع من ظهوره حركته العلية
 ومثل ذلك يقال في حيث ملك زاد حرفا حرف وقوله
 وكافتقار الواو حرف عطف والكاف حرف جر واقتدار
 مجرور بها وعلامة جر كسر ظاهرة في اخره واصلا
 فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل مستوفيه
 عايد على افتقار وهو نعت له والالف للطلاق
 وقيل الالف هي نايب الفاعل وهو وان على
 التشبيه راجع لكل من انيابة والافتقار وقدر
 البيت وكنيا به عن الفعل من غير تأثر بما مل
 وكافتقار متا صلا لازم وحاصلا معنى
 هذين البيتين انه لما ذكر الشبه المقرب لكم من
 الحرف شرع في بيان وجهه بقوله كالشبه الوضعي
 نسبة للوضع وقوله في المي جيتنا اي الكاين في
 الاسمين الكاينين الوجوديين في نقطة جيتنا
 وهي التا ونا فعل لم وجد على حرف واحد كالتا
 من ضربت او حرفين في كايثا حرفين كئنا من

في قوله
 كايث كالشبه
 الوضعي لانه
 بيان لوجهه
 لانه تقدم
 ان اركان
 الشبه اربعة
 متشبه ومتشبه
 ومتشبه به
 ووجه شبهه
 فلهذا الاربعة
 التي شرع فيها
 هي وجه الشبه
 وعلامة وضابطه
 ان يكون الكلام
 على معنى في
 والمعنى وذكر
 الشبه المقرب
 كونه الاسم
 للحرف في الوضع
 وفي المعنى وفي
 النية عن الفعل
 وفي الاقتدار
 المتصل باللازم
 والوضعي مضاف
 اليه مجرور
 بالكره الظاهرة
 وفي المي جار
 ومجور متعلق
 بمحذوف صلة
 للوضعي وهو
 مجرور بالياء
 لانه متني
 وجئت مضافا
 اليه مجرور
 بالكره مقدرة
 منع من ظهوره
 سكون الروي
 والمعنوي مطوف
 على الوضعي
 وهو مجرور
 بالكره الظاهرة
 وفي متني جار
 ومجور متعلق
 بمحذوف نعت
 للمعنوي مبني
 على السكون في
 محل جر وفي
 هنا مطوف على
 متني مبني على
 السكون في محل
 جر وتقدير
 البيت وذكر
 كالشبه الوضعي
 الكاين في المي
 جيتنا والمعنوي
 الكاين في متني
 وفي هنا قوله
 وتكنيا به
 الواو حرف
 عطف والكاف
 حرف جر ونيابة
 مجرور بها
 وعلامة

وهو صرنا زيدا فهذا نايب عن فعل وهو ضرب وليس
 مبنيا بل مبرا قلت **لا** انتفاء القيد الثاني
 فيه وهو عدم التاثر بالمعامل وهذا متاثر بها
 لأنه مقبول لفعل كدوف تقديره اضرب ضربا
 فهو وان كان نايبا عن فعل إلا أنه متاثر بالمعامل
 فلا يرد حرج وايضا نياجه عن الفعل عارضة وليست
 أصلية وكل ما فيها كانت نياجه أصلية وقوله
 وكافتقار أصله معناه ان الاسم الموصول لما اشبه
 الحرف في الافتقار للغير ولا يظهر معناه إلا بانضمامه
 لذلك الغير يعني تحت الحارة وكفوها مفتقرة في ظهور
 معناها والعلم بانها حارة لانضمامها للكم كالدار
 مثلا كذلك الموصول مفتقرة في الصلة لظهور معناه
 كما الذي مفتقرة في الصلة وهي قام او نام مثلا فلما
 كان متاثر بالحرف في الافتقار المتأصل الذي لم يجر
 واعلم انه اذا جعلت الالف في أصله الف التثنية
 لا تقدم وهي نايب الفاعل لحقني بها عن قول
 انه بل تاتر وخرج المصدر النايب عن الفعل
 لأنه يصير المعنى وكتابة عن الفعل متصلة
 لازمة وكافتقار متاثر لازم ولا شك ان النياجة
 المتصلة هي التي لا تتأثر بمعامل من العوامل متعلقاتها
 انما عارضة لا في المصدر النايب عن الفعل كما تقدم

ان نياجه عارضة وليست أصلية فلذلك ما متاثر
 بالمعامل انه وقوله فيما تقدم فذكر ان نايب عن
 ادرك بقطع الهمزة مع الفتح ولا يجوز كسرهما كما
 سيأتي انه ما كان على وزن افعل يقر بفتحهما مع
 القطع **وقرأ** في المبدأ في هذين البيتين وجوه
 اى انواع وجوه شبه الاسماء في هذين البيتين
 في الاسمين العائدين في لفظة جيتا وهما التناوشتا
فقال الاول اى وهو ما اشبه حرفا موجودا
فقال الثاني وهو ما اشبه حرفا غير موجود
قال يبقى ان يوضع فلم يوضع او رد على ذكر
 ان العهدية فانها وضعت له شارة واجيب بان
 كل مناه في المشارة المنفية الحية بملأها فلا شارة
 العهدية الذهنية فلا تردد ومثالا كما يكون بيكر
 ويخف شخص رجل مهود فتقول له جا الرجل يعني
 المهور ايضا فهذه اشارة ذهنية متعلقة ذهنية
 لا كلام لها فيها **لشبهها** في المعنى حرفا مقدرا
 اى مقدر الوجود لأنه لم يوجد لها حرفا بالفعل
 في كونه يعمل اى في غيره ولا يعمل الغير فيه لان الحرف
 كذا اى يعمل في غيره الجرد لا يعمل الغير فيه لموجوده
فقال بله تاتر اى من غير تاتر بمعامل من العوامل
 وهو متاثر بالمعامل وايضا نياجه عما ذكر

عارضة لا أصلية بخلاف ما نحن فيه فنيابة أصلية ومعلوم
 أن الأصلية لا تتأثر بمعامل من العوامل. عن
 أدرك بقطع الهمزة مع الفتح ولا يجوز الكسر لانه سياتي
 انه ما كان على وزن افعل يقرر بفتح الهمزة مع القطع
 لكن المصدر ان هذا هو الفارق بينهما أي محل
 الفرق بينهما لا محل لهما من الأعراب فتزال تبنى
 على الكسر لا محل له من الأعراب وهذا هو الصحيح وقيل
 معرفة ملة وقيل معرفة الأصلية فجملة الأفعال فيها
 ثلاثة وستة كذلك ان هذا هو عدده بالذکر لكنه
 ما وصل لهذا الباب من أي عن أي ذكرها كالاسماء
 الموصولة أي فانها كلها مبنية لا فتقارها إلى الصلة
 كافتقار الحرف للكم الذي يذكر بعده لكن يستثنى من
 الموصولة أي فانها معرفة في أكثر الأحوال كما سياتي
 المخرجات أي الضمائر وأشار لها بقوله في التمس
 حيثما والهاء الشروط والهاء الاستفهام وأشار لها
 بقوله في مني واسماء الإشارة أي التي أشار لها بقوله
 وفي هنا والهاء الأفعال وأشار لها بقوله وكذا بنة
 عن الفعل والاسماء الموصولة وأشار لها بقوله وكافتقار
 أصله ومرب الاسماء من فرب مبتدأ والاسماء
 مضاف اليه وما لم يوصل مبنى على السكون في محل
 رفع خبر المبتدأ وقد حرف تحقيق وتلم فعل ماض وفاعله

مستقر

مستقر عايد على ما وانجسته صلة ما لا محل لها من الأعراب
 والالف للطلاقة من شبه الحرف جار ومجرور متعلق
 بسما وألف مضاف اليه وفارض خبر بفتح الف والهمزة
 حرف جر وارض مجرور بها وعلامة جزم كسرة ظاهرة
 في آخره وسما معطوف على ارض مجرور بكسرة مقدرة
 على الالف منع من ظهورها التعذر وتقدير البيت
 والمرب من الاسماء الاسم الذي قد سما من شبه
 الحرف وذلك كانه كارض وسما وإضافة مرب إلى
 الاسماء قيل من إضافة الصفة للموصوف أي الاسماء
 الموصولة وقيل بانيانية وهي على معنى من أي العرب
 من الاسماء وضابطها ان يكون بين المضاف والمضاف
 اليه عموم وخصوص وجهي يتمماني مادة وينفرد
 كل واحد في مادة فزيد من الاسماء وهو مرب به
 وسيمويه من الاسماء وهو غير مرب لانه مبنى ويضرب
 مرب وليس من الاسماء فالضابط موجود فيه
 لكن هناك شرط آخر وهو ان يصح الإخبار بالمضاف
 اليه عن المضاف وهنا لا يصح فتميز ان يكون من
 إضافة الصفة للموصوف لا كذلك لورثت الاسماء وأجرت
 بها عن العرب لوجده فاسدا وما إضافة شبه الحرف
 فمن إضافة المصدر لمفعول بعد حذف الفاعل والمفعول
 والاسم العرب هو الذي قد سلم من ان يشبه الحرف

رأى في نسخة أخرى

شها مقربا له منه وهذا صادق بصورتين بان له
 يشبه اصل كزبد او شها غير مقرب كاي الموصولة لانها
 موصولة في غالب احوالها ومثل بارض وسما وهما مائتين
 اولها صحيح مقرب بالحر كات الظاهر وثانيها معتدل
 مقرب بالحر كات المقدرة يريد اي الم بقول
 ومقرب الاسماء ان الموب خلاف المبني اي ضده
 ونقيضه فلا يجمعان ولا يرتفعان كالقدم والوجود
 وايضا المراد حقيقة الخلق فين كالقيام والضمك
 لانها قد يرتفعان وقد يجمعان ان المبني
 ما يشبه الحرف اي شها مقربا فقول بعد ذلك فالمقرب
 ما لم يشبه الحرف مفرغ عليه ونتيجة له وفيه
 ستة لغات اسموسم وسما بالكر والفتح في اويلها
 وبعضهم جعل اللغات فيه تسعة وزاد على الكسر
 والفتح الضم وبعضهم جعلها عشرة وزاد ثمانية
 واذها في قولهم
 ثلث الالبان في كمي وكذا لهم وسم عاشر اللغات سماء
 وبعضهم جعلها ثمانية عشر ونظما بعضهم جعلها
 ستم سماء سمي اسم وزد سمة كذا سماء بتثنية لا ولا
 الي متمكن امكن اي الي لهم متمكن في باب
 الاعراب والاسمية وامكن يعني منصرف منون
 واي متمكن غير امكن اي متمكن في باب

الاعراب

الاعراب والاسمية لكنه غير منصرف اي منون لنفسه
 من الصرف يعني التثنية لعلته وجدت في او عتين
 كما سيأتي فغير المتمكن ان تقرب على ما تقدم
 ونتيجة له وهو قسمان متمكن ان هذه العبارة
 تكرر لما تقدم فالاولى حذفها وفعل امر بالواو
 لا ستياف وفعل مبتدأ وامر مضاف اليه ومضى
 بالرفع معطوف على فعل وفي الاصل مجرور بصفة
 لموصوف محذوف مقدر وفعل مضى محذوف فعل
 واقسم مقامه فارفع ارتفاعه وبنيا فعلا ما ص
 مبني للمجهول وتايب الفاعل مستتر فيه عائد على
 فعل والالف للطلاق وان قرب ومضى بالجر
 كانت الالف هي تايب الفاعل عائدة على كل منهما
 لانه يصير اتقدروا وفعل امر وفعل مضى بيا اي كل
 منهما وقوله واعربوا فعل وفاعل ومضارع صفة
 لموصوف محذوف وهو مفعول وان حرف شرط جازم
 وعري فعل ماض وفاعله مستتر والجملة في كل جزم
 فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه امر بوا
 ومن نون جازم مجرور متعلق بقول ان عريا وتوكيد
 مضاف الي نون ومبا حصة للنون ومن نون
 جازم مجرور معطوف على نون توكيد وانك مضاف
 اليه وكبر عن الكاف جارة لقول محذوف غير مبتدأ

محذوف ويرى عن فعل مضارع مبني على الـ كونه لاتصال
بنون الـ انك ونون الـ انك فاعل ومفعول
مبني على الـ كونه في محل نصب مفعول وجملة فتى
الـ للجهول صلة من لا عمل لها من الاعراب
وانتقدروا عروا فعل مضارع ان عريا من نون
توكيد مبني عن نون انك اعربوا وذلك
كقولك يرفع من فتى ومعنى البيني ان فعل
الامر والفعل الماضي مبنيان لكن الاول مبني على
ما يحزم به مضارعه فان كان مضارعه مجزوما
بان كونه مبني على الـ كونه وان كان مجزوما بالحدف
بني على ذلك الحذف فلم يضرب مجزوم بالسكون
ولم تجس ولم يرم ولم يفر ان لا تجزومة
بالحدف لكن المحذوف من الاول الالف والمفتحة
دليل عليها والمحذوف من الثاني الياء والكسرة دليل
عليها ومن الثالث الواو والفتحة دليل عليها فيكون
فعل الامر كذلك فتحو اضرب فعل امر مبني على الـ كونه
واضرب وارم واغز ان لا مبني على حذف
او اخرها كما تقدم في المضارع حرفا حرف واما الثاني
فمبني على الفتح دائما اما ظاهره كما في ضرب او مقدر
كما في ضربت وضربوا وضربا وضربت واما الفعل
المضارع فهو بغير خلو من نون التوكيد المباشرة

له

له ومن نون الـ انك وهذا صادقا بصورتين بان
لم يتأخره نون التوكيد اصله كيف كان او باسرها
ونصل بينه وبينها بفاصل كيف بان وسياق تعريفه
في الـ فان باسرها نون المذكور ولو تقدرا بـ
ولم يعرب كما في قول الشاعر
لا تهتم الفقير بغيره كعب يوم ما والدم قد رفعه
وان شاهد في قوله لا تهتم حيث فتح نونه لانه لا صد
لا تهتم فتح نون الرفع لتوالي الامثال فالتقا
ساكنات فحذفت الياء لتقا الساكنين ثم حذفت
نون التوكيد واتينا بنون الرفع وابقينا حرفها عليها
لانه على ان اللفظ موكد والالف لا تهمز كسر
النون ومن نون انك التغير بالـ انك
اولي من النسوة نسوة لغير المعامل فالنون
في قول تعالى السموات ينطقون نون الـ انك ولا يقال
لها نون النسوة لانه غير عاقلة فيشملها التغير بالـ انك
ون النسوة وقول كبر عن من فتى معناه ان
النسوة يخوفن ويفزعن الشخص الذي فتى بهن
من ان يقع في المعصية لانهما جابيل الشيطان
اي يحترقهما الشخص حتى يوقعه في المعصية
اصل الـ اسماء اي لانه يتوارى عليها معان
تركيبية كالفاعلية والمفعولية ونحوها يحتاج في

بيانها وتبينها الى الاعراب ولا يعني ويقوم مقام الاسم
 فيها غيره بخلاف الفعل فيما ذكر ان قلت كيف ذلك
 مع ان الفعل تنوار عليه معان كان اسم يحتاج فيها
 كما ذكرنا في قول لا تقن بالجوا وتخرج عن ان تخرج
 تارة يقرأ بالوضع على التخيير وتارة بالنصب على
 انظرنية وتارة بالجزم على النفي وسلكه لا تاكل التمسك
 وشرب اللبن قلت وهو كذلك الا ان الاسم
 ينوب ويعني عنه في ذلك فتعذفه وتاتي بدله باسم
 فتقول على الاول ومدح عمرو وعلى الثاني ما دعيا
 عمرو وعلى الثالث مدح عمرو بخلاف الاسم فلا
 ينوب ولا يعني عنه الفعل بحيث يدق ويوتي بالفعل
 بدله ويقوم مقامه فيها كما فعلت بالفعل فذل
 وذكر على ان الاعراب اصل فيها فرع في الافعال
 اصل في الافعال فرع في الاسماء اي لان الاعراب
 اي بالفعل من غير علة والصحيح من ذلك كله الاول
 وهو مذهب البصريين وعرب عند الكوفيين
 اي لان اصل ضرب عندهم لتضرب فهو مجزوم بلام
 الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فهو
 نقطة منه فاضرب عندهم فعل امر مجزوم بلام
 الامر المحذوفة وعلا حة جرمة السكون والعر
 من الافعال هو المضارع اي الفعل المضارع اي
 انشابه

المشابهة من المضارعة وهي المشابهة لانه مشابه لاسم
 الفاعل في مكانه وسكانته اوز وقرعة حال وصفة
 وصلت الى غير ذلك فون تركية او انك من اضافة
 الدان للمذكور اي انون الدالة على التوكيد وعلى
 الانك فان لم تتصل به اي اصلا او اتصلت
 وفصل بينهما بفصل كالخ التثنية او واو الجمع او
 يا المؤنثة الجامعة ونحوها في صورتين وامثلة
 كل من ذلك وتوصاويها مذكورة في انك فحذفت
 الاولى اي النون الاولى وهي نون الرفع لتواي الح
 ولا يرد على ذلك النسوة جئن حيث لم تحذف نون
 الرفع منها لتوالي الامثال لان النون فيها اسلية وهي
 من ابنية الكلمة بخلاف ما تحت فيه فزاد وعذا
 هو ان يؤولوا بقوله واغربوا اي متغرفا ومفهومها
 ان يوتى من غربي بمعنى خلا لامن غربي بمعنى نزل
 لان مضارعة يوتوا وقوله من ذلك لهم الاشارة
 راجع لنون التوكيد ونون الانك ومفهومه
 انه اذا لم يجر منه اي من ذلك يكون مبنيا ففلم
 ان حذبه اي انهم ان الفعل ان وذهب الاخفش
 اي انه مبني ان فيعرب تضريان بقوله فعل مضارع
 مبني على فاعية مقدرة من ظهور حركة المناسكة
 للالف وهكذا يقال في ظهور من الواو واليا

ونقل عن بعضهم ان في حرف تنوين فعل مضاف الى مفعول
بغية مقدرة على افع مع من ظهورها الفتح العارضة
لنون التوكيد وكل حرف من تلك مبتدأ وسوغ الابتدا
به العموم وحرف مضاف اليه ومنتقم خبره والبناء
متعلق بمسقط والاصل مبتدأ وفي البني متعلق
به وان حرف منصري ونصب ويكنا نقل مضارع
منسوب بان وعلامة نصبه الفتحة والالف للظلال
وفاعله مستتر عايد على المبني وان وما بعدها في
تاويل مصدر خبر ابتداء والتقدير والاصل في المبني
تسكينه وقوله ومنه ذواته ذواته جار ومجرور خبر
مقدم وذواته مبتدأ مؤخر وهو صفة لموصوف محذوف
ونفع مضاف اليه وذواته كسر مطوف على ذواته
وهو مطوف عليه ايضا وكاين خبر مبتدأ محذوف
والكاف حرف جر واين مبني على الفتح في محل خبر
امر حيت مطوفان على اين باستقام حرف العطف
واساكن مبتدأ وكم خبر مبني على السكون في محل رفع
وتقدير البيت ومن المبني لفظ ذواته وفواكسر
وذواته وذكر كايث وامر وحيت واساكن كم
وحاصل معنى البيت ان كل ذواته من افراد
الخروف مستقيم للبناء قلت لا يلزم من كون
مستحقا ان يكون مبييا بالفعل قاله ولي التفسير بما

به فيه بقوله واخروف كذا مبنية كما صنع الله وصنع
الله منه واجيب بان المراد مستقيم للبناء القائم
به بالفعل او ان الواضع حكيم يضع لكل شيء ما يليق
ويعطي الشيء المستقيم القائم به والظاهر ان
اخر الكلمة حالة واحدة اسطلاحا وامالفة فوضع
شيء على شيء على جهة سرائر الشبوت على ما تقدم
تفصيله والاصل ان الكثير والغالب في المبني
بنافذ على ان يكون له اخف من الحركة وقوله ومنه
ذواته اي ومن المبني لفظ ذواته ذواته لفظ
ولم يقدر لهم ولا فعل ولا حرف لعدم اختصاصه
بواحد من الثلاثة فاما الثلاثة وموجودا
فيها اتينا بلفظ التامل لكل منها لانه يوجد في الاسم
فان في وفي الفعل كقام وضرب وفي الحرف كات وقوله
وذواته كسر وضمة ولا يكون في الفعل بل في الاسم وحرف
نقطة وذكر كايث وامر وحيت وجبر ومنه واما السكون
الذي اشار له بقوله واساكن كم فيوجد في الثلاثة
كالفتح مثال الاسم كم ومثال الفعل اضرب ومثال
الحرف اجل وذكرها الشئ على هذا الترتيب واعلم
ان الشيء اذا جاء في اصله لا يسأل عنه واما اذا جاء
في غير اصله فان كان فعلا سئل عنه بسؤالين
لم يذكر مع ان الاصل في المبني ان يكون مبييا على السكون

ولم كانت الحركة كذا وما اذا كان شئاً فيشال منه بلبنة
 اسئلة لم يني ولم حررك ولم كانت الحركة كذا لان كان
 لا يحرك الا لسبب مقتضى لترتيبه كالوضع له على حرف
 واحد وهذا في التمام من ضرب او الحقة كالفتح في اي
 او التخلص من التماسك ككسر في امر او اتباع
 العمل ككسر بآء الجر تبعاً لعملها الجر او اتباع الالف
 كفتح بآء او اتباع الحرف الذي قبله فكيف فان فتح الفا
 تبعاً للکاف لان الياء التي بينهما مانع غير مصابيح
 فتخلص ان سبب ترتيبه اما الوضع على حرف او الحقة
 او التخلص او اتباع العمل او الحرف الذي قبله او الالف
 فحينئذ يشال عن اين تكونها لم مكان باسئلة ثلاثة
 لم يثبت ولم حركت ولم كانت الحركة خصوص الفتحة
 فيجاب بانها يثبت شبرها حرف الاستفهام وهي
 الامرة او حرف الشرط وهي لئلا في قوله تعالى اينما
 تكونوا يدرككم الموت وحركت للتخلص من التماسك
 الساكنين وكانت خصوص الفتحة للمقنة وكذا يقال
 فيما بعد ككسر بشرط في بنا امر شرط اربعة اف
 حمة ان يرد به معين كأمير وان لا يضاف كما مننا
 وان لا تدخل عليه ان كالا ممر وان لا يصغر كما ميسر وان
 لا يجمع جميع تكسر كما ميسات فان وجد فيه شرط من
 هذه الشروط كان معرباً لامنياً واما حيث فثبت

شبرها

شبرها الحرف في الانتشار الى الجملة التي تضاف اليها
 فانتشار الحرف ما بعده وحركت للتخلص من الساكنين
 وكانت حركتها خصوص الفتحة لشبرها بالغايات التي
 هي قبل وبعد في حصول المقصود وانتهى به بالآخر حرف
 منها فقبل وبعد لما قطعت عن الاضافة انتهى المقصود
 بالآخرها وثبت قبل وبعد على التفرع لكلا الاحوال
 الاربعة الثلاثة فلما وجدنا ما في حالة الجر والنصب
 معربة دون الرفع اتيناها مبنية لتكمل لها الاحوال
 الثلاثة وهي الجر والنصب والرفع وكم لا يال منها
 لانها اتت على الاصل وتستعمل استغماية وخبرية
 وتعمل ان مراده بقوله وان كانت كم اي لفظة كـ
 او امراد والساكن كم اي كسر لا حصر له وهذا
 معنى الخبرية ولا يعني عليك الاستغماية وسباني
 مثلاً ان شاء الله تعالى موضعاً الحرف كلها
 مبنية لم يقل مستحقة للبناء كما قال الله اشارة الي
 ان الاولي تغييره بتدليسهما ورد عليه
 لا يعطونها اي يتوارد عليها ما اي معان تفتقر
 في ولا تنها عليه اي على ما فالصغير في عليه عايد
 على ما الواقعة على معان فالصغير مستفاد
 لان قلت هذا معنى فكيف تنفيه فيما تقدم
 قلت التي المعاني التركيبية كالفاعلية المستلزمة

في قوله تعالى

لفعل وفاعل والمفعولية المسترفة لفعل وفاعل
ومفعول وفعل وكذا المعاني المفردة لأنها تفيد هاهنا
غير اعراب ولا يحرك البني الاسباب كالنقاء
الساكني اخبر ما تقدم ويرد على ذلك ما تقدم من
تعريف النبا بانه ما جئ به لا ببيان مقتضى العامل
من شبه الحرف وليس حكاية ولا نقل ولا اتباعا
ولا خلاصا من ساكني فعل هذا يكون التحلص من
النقا الساكني ليس سبب جاء لانه ليس سبب اعراب
فكيف يعلم هنا سببا لنبأ واجب بان ما هنا موجود
في كلمة واحدة كما مر وهو مرادنا واما ما تقدم من
كأنه ليس مرادنا فالتأنيب هنا المراد لنا ما كانت
سبب وجوده في كلمة واحدة والتعني فيما تقدم ما كانت
موجوده في كائين فزف بينهما فلهذا ايراد ح وقد
تكون الحركة فتحة وتقدم انها تكون في الاسم والفعل
والحرف ومثلها في الترتيب فاني مثال لك اسم
وقام وضرب مثالان للفعل وان مثال للحرف
وقد تكون تسمية وتقدم انها تكون في الاسم والحرف
دون الفعل فمثل لك اسم بقوله امس لانه اسم زمان
والحرف بقوله جبر لانه حرف جواب بمعنى نعم
وقد تكون ضمة وتقدم انها تكون في الاسم
والحرف فمثل لك اسم بقوله كيت لانه اسم مكان والحرف فمثل

علي

علي القول بانها جارة واما السكون فتقدم انه يكون
في الاسم وفي الفعل وفي الحرف فاشار للاسم بقوله كم والفعل
بقوله اضرب والحرف بقوله اجل وقوله بعد وعلم مثا
مثلنا لكلام مسلم لا غير عليه والرفع والنصب
الواو داخله علي اجعلن والرفع والنصب معمولان
له مقدمان عليه واجعلن فعل امر مبني على الفتح
لاتصاله بسون التوكيد الحقيقية وفاعله مستتر وجوبا
تقدره ات واما ما بقول ولا سم وفعل جار ومجرور
متعلق باعرابا وفعل مسطوف على اسم ونحو خبر مبتدا
محذوف وهو مضاف لقول محذوف ولت حرف تعني
ونصب واهاب فعل مضارع منصوب بها وفاقله
مستتر وجوبا والتقدير واجعلن الرفع والنصب
اعرابا لاسم وفعل ودكر نحو قوله كذا اعلبا وقوله
والاسم المبتدا وقد حرف تحقيق وخصر بالبت
للمفعول ونائب الفاعل مستتر عايد على الاسم والجملة
خبر المبتدا وبالجر متعلق بخصر ولا حار ومجرور وقد
حرف تحقيق وجملة خصر من الفعل ونائب الفاعل
صلة ما لا محل لاسم الاعراب وبيان يخرج ما ان وما
بعد ما في تاويل مصدر مجرور بابا وتقدر البيت
والاسم قد خصص بالجر كالتفصيل الذي قصر الفعل
به وهو المجرم وقوله فاشع فعل امر وفاعله مستتر

وغير متعلق به وانصب فعل امر مبني على الفتح
 لاتصاله بنون التوكيد وفاعله مستر وجوبا وفتح
 منصوب برفع الخافض وجب فعل امر وفاعله مستر
 وجوبا وكسر منصوب برفع الخافض وقول كذا
 الله الكاف جازع لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وذكر
 مبتدأ والله مضاف اليه وبعد مضاف والها مضاف
 اليه وجملة يسر خبر مبتدأ والتقدير فارفع بغير
 وانصب بفتح وجب بكسر وذكر كقولك ذكر الله
 عديس وقول واجزم بتسكين فعل وفاعل
 وتسكين متعلق به وغير مبتدأ وما لم يوصل
 مضاف اليه وجملة ذكر بالنسبة لقول صلة ما
 وجملة ينوب خبر مبتدأ وخبر مبتدأ محذوف
 وجا فعل ماض واخلو فاعل مرفوع بالواو لانه
 من الاسماء الخمسة وبني مضاف اليه مجرور بالياء
 لانه منها ايضا ونمر مضاف اليه والتقدير واجزم
 بتسكين وغير الذي ذكر من النصب والجر
 واجزم ينوب عنه وذكر نحو قولك جا اخو بني نمر
 وها صل معنى هذه البيوت الاربعة
 ان ارفع والنصب اجعله اعرابا للاسم والفعل
 فاما شتر كما بينهما فارفع والنصب ح فلما نفس
 الاعراب لاعلم من عليه لانه الاعراب عند اسم الفعلي

لا مفعول

لا مفعول واما غير فتص بالاسم فان الفعل مختص
 بالجرم اذ امر فتذكر وان هذا مختص وهذا شتر
 فارفع بالنصب وانصب بالفتح وجر بالجر واجزم
 بالسكون ومادة كمن على فان الاعراب غير هذه
 الاربعة نايب عنها فاصلة تنوب عنها الواو والالف
 والنون والفتحة تنوب عنها الالف والياء وحذف النون
 والكسرة تنوب عنها الالف والفتحة والسكون ينوب
 عنه الحذف اه فتخلص ان ما تقدم في قول الحق ومنه
 ذوا فتح لانه الاربعة المذكورة القاب للبا وما ذكر منها
 من الرفع والنصب والجر القاب للاعراب وتخلص
 ان على مات الاعراب اربعة عشر منها اربعة اصول
 وشرع فروع تاملها وهي مذكورة في الاجرومية
 فليكنها انواع الاعراب لم يقبل القاب للاعراب
 لان القاب يخبر به عن الملقب وغيره عن نفسه
 ولا يصح هنا ان تقول الاعراب رفع لانه يكون رفعاً
 وغير رفع وهكذا يجوز ان يقوم للرفع فيهما
 وان زيد الله يقوم مقال فيهما اي الاسم والفعل
 واما الجر فتختص بالاسماء ادخل الباء على التصور عليه
 لانه التصور كالفعل المم وكذا لا ضرر في ذلك قد
 يقال لولا اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجر ولم يمسك
 الحال قلت لان الاسم خفيف لانه مدلول مفرد وهو

موالكسة

وهو الذات والفعل الثقيل لا مدلول له مركب من مادة
 وزمت فاعطى الثقيل للثقيل والخفيف للثقيل
 ليحصل التفاضل وما عدي ذلك اي اذكر من
 الغر والفتح والكسر والكون وسيدكر بعد
 هذا مواضع النياية اي وهي سبعة الاسماء الستة
 والفتح وبما الحق به وجمع المذكور ما اشد به وجمع المذكر
 وبما الحق به والاسم الذي لا ينصرف والاسئلة الخمسة
 والفعل المضارع المقتل الآخر وسياقي اليها يذكر ما
 على هذا الترتيب ارفع بواو او فاعل امر
 وفاعله مستر وجوبا تقديره انت وبواو جار ومجرور
 متعلق به راضين معطوف على ارفع وهو فعل امر
 مبني على الفتح لاتصاله بكون التوكيد الثقيل وفاعله
 مستر وجوبا وبالف متعلق به واجر ر فعل
 امر وفاعله مستر وجوبا وبيا متعلق به وهو
 مجرور وعلا مة جزم كسرة مقدرة على الالف منع من
 ظهورها اكود العارض لاجل الروي لان الكسرة
 في قوله بالالف مقدرة المانع من ظهورها سكوب
 الروي وقوله بامن الاسماء الزمانية موصول مبني
 على ان يكون في محل نصب مفعول تارعه كل من
 ارفع وانصب واجر ومن الاسماء متعلق باصف
 واصد فعل مضارع وفاعله مستر وجوبا تقديره

انا

انا وتقدير البيت وارفع وانصب بالف واجر ر بيا
 الذي اصبه كد من الاسماء وقوله وارفع ولي يعين
 النسخ فافعه بالف وهو اولي لانه يترجم على ما تقدم
 في قوله وغير ما ذكر ينوب تقدم الواو نياية عن العنة
 والافتان نياية عن الفتحة واليانا نياية عن الكسرة
 وقوله ما من الاسماء تارعه كل من الاسماء المتقدمة
 اليها في كد اليها اعمل الاخير منها دليل على عدم
 اضارته فيه واهل الاولين فنظم فيها ح تان فقوله
 وارفعه بواو وانصبه بالف واجر ر ما من
 الاسماء وان جاز اعمال اي واحد منها والاضمار
 في اباقي وقوله اصف من وصف بمعنى تعنى ذكر
 اي ما ذكره كد من الاسماء في بيان ما اي لها
 قرب بالنياية اي بذي النياية وهي الواو وما
 ذكرها لا يفسر النياية او اراد بالنياية انما يرب
 وقوله عما سبق ذكر اي عن حركات سبق ذكرها
 وهي الاصول الاربعة العنة والفتحة والكسرة
 والسكوب فما الاولى واقعة على هما والثانية
 على حركات والاراد اي مراد اليها بالاسماء التي
 يصفها اي يذكرها الاسماء وهي اب اي
 اعترفت بان التثنية بذلك منافا لقوله نعم تقدم
 وارفع بواو ازلات هذه معربة بالحركات الظاهرة

لا بالحروف التي ذكرتها واجيب بانها امرت بالحركات
لفقد شرطها وهي الاضافة لان لا تعرف بالحروف
الا الحركات مضافة كالمثلة المذكورة بعد الترفع
الذي ذكره بقوله فبذلك ترفع بالواو نحو جابوزيد
الزمان نحو مرفوع بالواو وزيد مضاف اليه
ورأيت اياه منصوب بالالف والها مضاف اليه
ومررت بابيه مجرور بالياء والها مضاف اليه
والمشهور ان الاول وهذا هو المشهور
الاعراب بالحروف هو المشهور وهذا هو الذي
اشار اليه انزل اسم الاشياء راجع للاعراب بالحروف
والصحيح انها معرفة لراي ومع كون هذا هو
الصحيح اعرابها بالحروف لعل واقل كلفة قال بعضهم
ولم يقدم ان الصحيح على غيره مما تقدم نظرا
للمصورة فقدم الاعراب بالحروف نظرا للصورة الاسماء
واخر الصحيح نظرا للمعنى وقوله جركات مقدرة على
الواو اب ويكون مانع من ظهورها انقل كاليا
وعلى الالف ويكون مانع من ظهورها التقدير
لم يثبت شيء عن شيء ابي في خصوص هذه
الاسماء لا مطلقا فيها وفي غيرها مما سيأتي وقوله
من سبق ذكره بيان لشيء الثاني اهـ من ذلك
ذوا الزمتم حرف جر وذا اسم اشارة مبني على السكون

في

في محل جر والكاف حرف خطاب والمجرور خبر
مقدم وذا مبتدأ مرفوع برفع مقدره على
الواو منع من ظهورها التثقل وان حرف شرط
جائز وصحة بقوله بفعل محذوف يفرضه المذكور
وجملة ايات مفصلة لا محل لها من الاعراب وجواب
الشرط محذوف دل عليه ما تقدم وافهم مبتدأ وخبر
ظرف مكان مبني على الضم وايم مبتدأ ثان ومنته
خار ومجرور متعلق بابان وجملة ايات خبر ايم
واجلة خبر عن الاول وهو الغم وتقدم البيت ذوا
كايين من ذلك ان ايات صحة ايات فتدوا من ذلك
والغم حيث بان ايم منه والمعنى ان ذوا من الاسماء
التي سيصفها ويذكرها ان ايم صحة اي ايا كانت
بمعنى صاحب ومحدف شرط آخر وهو ان يضاف
الي اسم جنس فاعرابه بالحروف المذكورة مفيد
فلذا اعراب ذوا بضم مقدره على الواو لعدم اضافة
وايضا ليس هنا معنى صاحب لانه المقصود لفظه
اي هذا اللفظ كايين من ذلك واشارة بذكر الشيء
المعبد مع ان الاسماء التي سيصفها بخلافه وقرب
لان لفظ الاسماء انقضى بمراد انطق به نصار
كالمعبد والالقال ذواته هذا والغم من ذلك ايضا
ان وجد في تركيب خاليا عن ايم اي ليست الميم

متصلة به والا كان معربا بالحركات الظاهرة وقدم ذوا
على غيرها من الاسماء لانها ملازمة للاعراب بالحروف
دايم ولا يخرج عنها الى الاعراب بغيرها بخلاف الالف
وتاليه فيخرجان عن الاعراب بها الى الاعراب بالحركات
ودكر الغم بعد هذا لانه ملازم للضافة مع اعرابه
بالحروف بخلاف الف والاب ونحوه فلا يلزم من اضافته
اعرابه بالحروف كما في القصر اي من الاسماء
التي ترفع هذه انفسها بمعنى والالقال ذوات
واكران كان بمعنى صاحب امر ان تكون بمعنى
صاحب اي وتضاف الاسم جنس ظاهر فان لم تضاف
ثمة اكران قطعت عن الاضافة فانها تكون معرفة
بالحركات الظاهرة بالحروف او اضعف لغير الاسم
جنس ظاهر لقولهم لا يعرف الفضل الاذوية فتاوة
يحفظ ولا يقاس عليه من ذوات الطائفة نسبة
لطي اي احقر بذرا التي هنا عن ذوات التي في لفظة
طي فانها موصولة وليست من الاسماء الخمسة وتكون
مبنية على الواو في الاحوال الثلاثة ان قلت
لا حاجة لذلك حراز عنها لانها بعيدة عما نحن فيه لكونه
معربا وهي مبنية واجيب بانها لما كانت لها جهتان
جهة اعراب وجهة بناء حرازنا عنها من هذه الجهة
التي هي جهة الاعراب لاجمة البناء فاما اكرام

الفاء

لها لتعرب على ما تقدم في التفصيل وامان شرط
وتفصيل ومكرام مبتدا وموسر ونعت وجملته
لقيمهم خبر المبتدا وقوله محسبي مبتدا مفعول بضم
مقدرة على ما قبل يا المتكلم منع من ظهورها حركة
الناسبة لها وياه المتكلم مضاف اليه في محل جر
ومن حرف جر وزنا معنى الذي مجرور بها في محل جر
وعند ظرف متعلق بمحذوف صلته رابعا مضاف اليه
واليم علامة النحر وما لم يوصل في محل رفع خبر
عن ابتداء جملة كفايا صلته وانعني ان الشاعر
يخبر بانه لم يقرها اكراما موسرين اغنيا فواسوه
بالاكرام والاحسان اليه وان ما حصل له منهم
فانه لا يطلب غيره زوال اليم منه اي عدم
وجودها فيه اصلا لانها وجدت ثم زالت اب
اخ المبتدا وسوغ الابتداء الشهرة والتعظيم
وان محذوف عليه باسقاط حرف العطف وكذا حذو
وقوله كذا خبر واسم الاشارة فيه راجع الى ذوا
والغم من حيث الاعراب بالحروف وهن مبتدا خبره
محذوف اي كذا والنقص مبتدا واحسن خبره وفي
هذا الاخير متعلق باحسن وتقدر البيت واب وان
وهم كذا وهن كذا والنقص احسن في هذا الاخير
وقوله وياب وتاليه اكرام مجرور ومتعلق بمبتدا

متعلق بلفظا وغايتها الاولى غايتها مطلقا
 اعم في الاحوال الثلاثة وهي حالة الرفع والنصب
 والجراة وشرط هذا الاعراب ان يكون في محل جر واللفظ
 اشارة مضاف اليه مبني على السكون في محل جر واللفظ
 محذوفه للتقيا السكتين والاعراب بدل من اسم
 الاشارة او نعت او عطف بيان لان المحل بالالف
 واللام بعد الالف لا يكون الا كذلك وان حرف مصدري
 ونصب ويضعت فعل مضارع مبني على السكون
 لاتصاله بتو النون في محل نصب ونون النسوة
 نائب فاعل راء وما بعدها في تأويل مصدر خبر
 ابتداء ومقر لا ليا ان لا حرف عطف على مقدر
 وليا جارا ومجرورا محذوف عليه وهو مجرور بكسرة
 مقدرة منع من ظهورها التعذر وكجا اخوابيك ان
 الكاف جارة لقول محذوف خبر كسرة محذوف وجا
 فعل ماضٍ واخوفا على مرفوع بالواو واخو مضاف
 واي مضاف اليه مجرور بيا واي مضاف والكاف
 مضاف اليه في محل جر وذا منصوب على الحال مبت
 فاعل او هو اخو واعتله مضاف اليه مجرور بكسرة
 مقدرة وتقدير البيت وشرط هذا الاعراب اضافته
 لكل شي ظاهر او مضمرا ليا وذلك كقولك جا اخو
 ابيك ذا اعتله والمعنى ان هذه الاسماء الستة التقه

يشترط

يشترط في اعرابها ان تكون مضافة وان تكون اضافة
 لغيرها المتكلم فليس من كلامه شرطين وبقي
 شرطان ان تكون مفعولا وان تكون مفعولة ويمكن
 علمها من كلامه ايضا اما من المثال الذي مثله
 بعد بقول كجا اخوابيك ان لا يحد ذكراها فيه مفعولة
 مضافة لغيرها المتكلم واما مما تقدم لان الضمير
 في قول يصفى راجع لك سماء الستة المقدمة وهو
 لم يذكرها اكد ذلك فيكون البعض ضم صراحة والبعض
 ضمنا ان قلت ذالهم اشارة يشار به للتقريب
 والا كما تقدم ذكرها على تعد فيقولهم عوده ورجوعه
 لقولهم وقصرها من نقصها اشهر لقوله ويصير المعنى
 وشرط هذا الاعراب وهو ان يضاف اضافة ان قلت
 القام صارف له عن ذلك وكذا التمثيل بقول كجا
 اخوابيك ان صارف عن عوده كما ذكر فثبت ان
 عليه على الاسماء وان دفع التوهم المذكور ان قلت
 اشترط الاضافة ضايع بالنسبة لذوا وكذا قد ذكر
 لا ليا ضايع ايضا بالنسبة لها لانها مفعولة للاضافة
 لا ليا ضمير فلا تنفك عنها شراطينها في بيانها
 قصيد حاصدا وضافها للضمير شاذة ويار استكلم
 ضمير واجيب بان اشترط ذكر بالنسبة لغيرها
 لانها في خارجة واثارت هذا الايراد المذكور اخرا

قوله اعربت بحركات مقدرة هذه
القول مقدمة من تأخير وقول
فانما صح نعم بالحركات
الظاهرة ماضية من
تقديم او

بقوله واعلم ان ذوالاستعمل ان اقرب تحركات
مقدرة اي على ما قبل ياء المتكلم المانع من ظهورها
حركة المناسبة ليا المتكلم وهي الكسرة ويا المتكلم
مضاف اليه فانها ح توب بالحركات الظاهرة
اي على ابياء فرفع بالفتحة وتنصب بالفتحة وتجر
بالكسرة وان كانت متناة اعربت بالالف انما
فأعراب المثني حرف رافع راجع لك كما انني سبق
ذكرها اي لانه ذكرها مفردة متباعدة مضافة لغيرها المتكلم
ان ويظهر ذلك من مثاله الذي مثل به ايضا بقوله
كما اخوانيك لانه ذكرها فيه مستوفية لهذه
الشروط واخواته المذكورة المراد بالاخوات
المنظائر لا حقيقة الاخوات واعلم ان ذوات
مراده بذلك الايراد على المع حيث اشترط الاضافة
واشترط كونها لغيرها المتكلم وجعل ذلك شاملا
لذوات ذوات الاستعمل المضافة لاسم جنس
وامضافتها للضمير شاذة لانه قال له اشترط ما ذكر
بالنسبة لا صايح واجيب بان الشرط المذكور خاص
بغيرها فليست داخله ح الاستعمل المضافة
اي لاسم جنس ظاهر غير صفة ومثاله جاني ذوات
فان اضيفت الي اسم علم كما ذومصر او لاسم جنس
كقولهم لا يعرف القفل الا ذوه او لاسم جنس ظاهر

وهو

و

وهو صفة كجاني ذواتايم فله تكون معرفة هذا الاعراب
لفقد شرطها المذكور وايضا هي مستغنى عنها في جانب
الوصف لانه يوتي بها للتوصل للوصف بتمام الخبر وهذا
الوصف ممكن بدونها بان تقول جاني قائم اي شخص
منصف بالقيام بخلاف جاني مال او بالالف ارفع
المثني ان جبار ومجور ومتعلق بارفع وارفع فعل امر
وقاؤه مستتر وجوبا تقديره انت والمثني مفعول
منصوب بفتحة مقدرة على الالف وكلا معطوف على المثني
منصوب بفتحة مقدرة على الالف واذا طوف لما يستقبل
من الزمان فافترق شرطه منصوب بجوابه وتمضمير
متعلق بوصلة ومضافا حال من نايب فاعل وصل
وصل بالبناء للمفعول فعل الشرط ونائب الفاعل
مستتر فيه عايد على كل وتقدير البيت ارفع المثني
وكل بالالف اذا وصلت كل بمضمير اي ضمير في حال
كونها مضافة لذلك الضمير المتصل بها وقول كملت
مبتدأ مرفوع بفتحة مقدرة على الالف وكذا خبر واثنان
مبتدأ مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثني واثنان
معطوف عليه مرفوع بالالف لانه ملحق ايضا ويريان
فعل مضارع مرفوع بشبوت انوث والالف فاعل
واثنان خبر وكما بينت مجرور بالكاف وعلمته خبر
اي لانه مثني وابنتين معطوف عليه وهو مجرور

بالياء لانه مثنى والجار والمجرور متعلقان بجرمان وقد مر
 البيت كذا ذكر اي كلك في الاعراب والشرط المذكور
 واثنان واثنان بجرمان اي في الاعراب كالبين واثنين
 وقد مر وتختلف اليا فاعل في جميعها متعلق بتخالف
 والالف مفعول منصوب وعلامة نصبه فتحه فمقدرة
 منع من ظهورها سكن الروي وجر او نصباً منصوباً
 على نزع الخافض وبعد ظرف وفتح مصروف اليه وقد
 حرف تحقيق والفاء فعل ماضٍ مبني للمفعول ونائب
 الفاعل مستتر فيه عايد على فتح والجملة محل خبر
 نعت لفتح وقد مر البيت وتختلف اليا في جميعها الالف
 في اعراب النصب بعد فتح ما عرفت ومعنى هذه اليا
 الثلاثة ان المثنى يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء
 فكذلك ما لم يرفع من الاربعة المذكورة وهي ملك وكلتا
 واثنان واثنان لكن كلا وكلتا بشرط اعرابها
 بهذه الحروف ان ينصلا بغيره في حال كونها مضاناً
 له والافلا يعرفان هذا الاعراب واما اثنان واثنان
 فيعرفان هذا الاعراب من غير شرط واما البين واثنين
 فيشيان حقيقة فلذا مر اثنان واثنان عليه
 واعلم انهم ذكروا المثنى شرطاً سبعة ان يكون
 معرباً وان يكون مفرداً وان يكون منكراً وان لا يكون
 مركباً وان يكون موافقاً في اللفظ والمعنى وان يكون

له

قوله وان لا يكون مركباً اي تركيباً اسناداً
 وخرج كقام زيد وبعلبك واما المركب
 تركيباً اسناداً كقام زيد وبعلبك واما
 يشي بانبار خبره الاول
 فيقال به الله لكن
 الالف تحذف فيقال يا الله
 ويستدل بها
 بفتح الدال
 اه

له مماثل وان لا يفتي عنه غيره فخرج بالاول اللذان
 فليد مثنى لانه موصول مبني على الالف وخرج بالثاني
 الجمع المثنى فله يشيان وخرج بالثالث المعرفة كزيد
 فله يثنى نعم اذا قصد تكثيره قبل تشنيته جازت
 تشنيته ومعنى قصد التكثير ان يراد به معنى كلي
 وهو كل مسمى بهذا الاسم لا ذات معينة شخصية
 وخرج بالاربع المركب تركيباً اسناداً وكقام زيد اذا
 سمي او تركيباً مزجاً كبعليك فله يشيان واما
 المركب تركيباً اسناداً كقام زيد وبعلبك فانه يثنى
 باعتبار جزية الاول فيقال عدا الله لكن الالف
 تحذف فيقال جا عدا الله فما فعل ماضٍ وعبد
 فاعل مرفوع بالالف لانه مثنى والله مضى اليه
 ومنه قول الشاعر
 لقد قال عدا الله قولاً عرفت واثاهدي عدا فانه
 فاعل مرفوع بالالف المحذوفة بدليل فتح الدال الدالة
 على الالف المحذوفة ومنه قول
 اتانا بجيد الله في صحبي داره فاثانا تشنية اتان
 لانها فعل ماضٍ وعبد مجرور باللام المقدرة والمضى
 اتانا بجيد الله انه وهو لفظة الالف وخرج
 بالخامس ما ليس موافقاً في اللفظ والمعنى كالقريين
 فليس مثنى بل ملحق به وخرج بالسادس ما اذا

عن العامل وهذا تقدم فالأولي ان يكون من باب
الحذف من الثاني دلالة الأول وسالم بمفعول تنازعه
كل من الأفعال الثلاثة التقدمة لكن العمل الآخر
واضهر في الأولين وحذف وسياقي انه يذكر ذلك وسالم
مضاف وجمع مضاف اليه وجمع مضاف وعام مضاف
اليه ومذهب مضاف اليه معطوف على عام وتقدير
البيت وارفيع واجرر بيا وانصب بيا سالم جمع عام
ومذهب وضافة سالم جمع من اضافة الصفة
للموصوف اي اجمع سالم او اضافة للبيان وهي
علي معنى من اي سالم من اجمع وضا بطه موجود
وهو ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
وخصوص من وجه يختلفان في مادة وينفرد كل
في مادة فيجتمعا في جمع اذكر سالم وهو زيدون
وينفرد اجمع في جمع التكسير وينفرد سالم في جمع المثنى
سالم والمصفي ان اجمع سالم كعام ومذهب
وما اشبهها من كل علم او صفة اجتمع فيها الشروط
التي يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وكذا
ما لحق بها وسياقي يذكر ذلك فيما بعد بقوله وشبه
ذات وبه عشرونا الم ذكر الم قسمين اي
فيما تقدم لاهنا وقد تقدم الكلام عليهما اي
من شروط واحكام ثم ذكر في هذا البيت

لن اي وما عطف عليه لانه لم يذكر فيه ما حمل على جمع
الذكر سالم بل ذكره فيما بعد بقوله وشبه ذات وبه
عشرونا الم وهو جمع الذكر سالم اي والمراد به
سالم فيه بنام موزة اي هيته وشكله فلم يتغير
قال لانه حينئذ وصف لغزده لاله واحترزه عن
جمع التكسير وهو سالم يسلم فيه بنام موزة عن التغير
فانه يرب بالوجهات الظاهرة لا بالحروف كما سياتي
وما حمل عليه اي يجمع الذكر سالم يعني ما الحق به
في الاعراب بالحروف جامد اي علم وصفة اي
بعت غير علم في شرط في الجامد ان يكون علما
لولا ان كان الجامد بالعلم للزم عليه ركابة واخذ
الشيء شرط في نفسه وهذه تكملة العدول عن
التغير كروايات الحد بالجامد في الواقع ونفس
الامر العلم ان قلت اشترط العلم في الجمع
والثنائية لان العلم يدل على مفرد والثنائية والجمع
على متعدد فاذا اريد جمعه او ثنئيته زالت
مع انها مشروطة واجيب بان اشترط العلم في
الثنائية ذلك تقدم على جمعه او ثنئيته واشترط
زوالها عند جمعه او ثنئيته بالفعل فلا تاتي حينئذ
للتفرقة المذكورة وقوله الم اخرج به ما اذا كانت
علما لمؤنث كزمينب وقوله عاقل اخرج به ما كان

على ذكر غير عاقل كانه حقيق لهم فيه وقول خال من
 ثاء التانيث اخرج به ما كان علما لذكر عاقل لكنه
 ليس خائيا منها كظلمة اما ما فيه الف التانيث
 سواء كانت مقصورة او ممدودة كعمر او جلي فيجمع
 هذا الجمع فهو خارج بقيد التا المذكورة وقوله ومن
 التكميل اي المزي على الاصح والاسنادي بالاتفاق
 وكذا الاضافي وجوز بعضهم جمعه ونقابل الاصح في
 الاول انه يجمع يقال سبوايون ويهلكون واما
 الاسنادي فيبقى غم او زيد قائم فله يجمع باتفاق
 فلا يقال بوق غرون ولا زيد قائمون واما الاضافي
 كغلام زيد وعبد الله فيجمع على القول يجوز جمعه
 لكن باعتبار جزئه الاول فيقال غلام موازيد ويجوز
 باعتبار الجزء بن فيقال غلام موازيدون واما عبد
 الله فياخذ بالاول فقط فيقال عبد الله ولا
 يجوز جمعه باعتبار جزئه الثاني فان لم يكن علما
 اي بان كان نكرة كرجل لم يجمع بانوا ولا شئدرك على
 ذلك بقول نعم اذا صغر الزاي لان التصغير صابرة
 وصفا بعد ان كان نكرة لان معنى رجل رجل خفي
 فيقال فيه رجليون واجاز ذلك الكوفيون
 لهم الاشارة راجع اليه طلبة هذا الجمع وكذلك
 اذا كان مركبا اي تركيب مخرج او اسنادي او اضافي

لهم جنس

يا

على الخلاف والاتفاق في الثلاثة كما تقدم واجازة
 بعضهم اي جمع المركب المزي وكذا الاضافي دون
 الاسنادي فله يجوز جمعه بهذا الجمع بالاتفاق كما تقدم
 تفصيل ذلك ويترط في الصفة اي في جمعها
 ان تكون صفة كذكر خرج ما اذا كانت صفة موصوف
 كما في وقوله عاقل خرج ما اذا كانت صفة مذكور
 غير عاقل كما في صفة لغز وقوله خالية عن ثا
 التانيث خرج ما اذا كانت صفة لذكر عاقل لكنها
 ليست خالية عن ثا التانيث اي التا التي خلقت
 للتانيث وان كانت الآن ليست له كعلمه فان
 التا التي فيه ثا التانيث لكنها الآن ليست له بل
 لتأكيد ابا الفة الاستفادة من اللفظ وقوله
 ليست من باب افعل ففعل ان اخرج بذكر نحو امر
 الذي موشه حرا اما افضل الذي موشه فضلي
 فيجمع هذا الجمع وقوله لا من باب فعلان فعلي
 اخرج به نحو سكران الذي موشه سكري وقوله
 ولا مما يستوي ان اخرج به نحو صبور بمعنى صابر
 لهم فاعل وصريح بمعنى مجروح لهم مفعول فله يجمع
 جميع ما ذكر هذا الجمع المذكور لعدم استيفائه للشروط
 المذكورة واشار اليه ابا الجاهل ابا العلم الجاهل
 الجامع ان وشبهه ذيق ان الزا وحق عطف وشبهه

مقطوف على قول فيما تقدم عام ومذهب وذيت مضاف
 اليه مبنى على الكسر في محل رفع وقيل مجرور بالياء لانه ملحق
 بالشيء لان جميع الاء الاشارة مبنية الاذين وتين في محل
 رفع بان اعراب الشئ وبه عشرونا الواو اخلت على عشرونا
 والجار والمجرور متعلق بالحق وعشرون مبتدأ مرفوع
 بالواو لانه ملحق بجمع المذكور السالم وبابه مقطوف على
 عشرون والحق فعل ماض مبنى للمفعول ونائب الفاعل
 مستتر فيه عايد على عشرونا وفيه واو فرد الضمير الذي
 هو نائب الفاعل باعتبار المذكور من عشرون وبابه
 والا كان حقه التنسية والجملة من الفعل ونائب
 الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ فيصير التقدير وعشرون
 وبابه الحق به والضمير في به عايد على جمع المذكور السالم
 وقول والاهلون مبتدأ مرفوع بالواو لانه ملحق
 بالجمع المذكور والواو مقطوف عليه باسقاط حرف العطف
 وعالمون وعليون وارضون كذا لا اله الا الله
 كان بالواو ويطلق على الاول ويشد فعل ماض وفاعله
 مستتر والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ويصح ان يكون
 قد مر والاهلون مقطوف على الضمير في الحق والواو
 وعالمون وعليون مقطوف على الاهلون وارضون
 مبتدأ وجملة خبر عنه والسنون مبتدأ وبابه
 مقطوف عليه والخبر محذوف تقديره شد واو فرد الضمير

في شد العايد على السنون وبابه باعتبار المذكور منها
 لا تقدم نظيره وقوله ومثل حين اذا الواو اخلت على
 قوله قد يرد وقد حرف تقييل ويرد فعل مضارع وذا
 لهم اشارة في محل رفع فاعل يرد والباء بدل منه
 او عطف بيان ما ونعت ومثل مفعول يقدم وحين
 مضاف اليه والتقدير وقد يرد ذا الباب مثل حين
 في الاعراب بالحركات وقوله وهو عند قدم از الضمير
 مبتدأ وجملة يعطو خبره وعند ظرف متعلق بيطرد
 وقوم مضاف اليه والتقدير وهو يطرده عند قوم
 اي ينقاسر ومعنى هذه الايات ان الله ان
 جمع المذكور السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء
 سواء كان عالما كعام او صفة كذنب فكذا قال الله
 عامر من كل علم كذا عاقل خال من تا انا نيت
 ومن التركيب ومثل الله له بقوله محمد وابراهيم
 الاول منصرف والساني ممنوع من الصرف ولا شك
 ان كل ما فيها فيه القيود المذكورة وكذا ما اشبه
 مذنب من كل صفة كذا عاقل خال من تا انا نيت
 ليست من باب افعل فاعله ولا من باب فاعل
 فاعله ولا مما يستوي فيه المذكور والوثن ومثل كذا
 بقوله كالا ففعله والاضارب لكنت قد يقال ان افضل
 على ورف افعل فاعله وهو كذا الا ان موصوفه

جمع ستة اي واصلة سنو بدليل جمع على سنو
 وقبل ستة بدليل جمع على سنو لان التثنية
 والجمع يردان الاشياء الى اصولها وهو ما حذفته
 لامه اي لم يبق ثبوت حذفته لامه خرج بذلك ما حذفته
 فاؤه كعدة لان اصلا وعد لم يذف فاؤه وهي
 الواو وعوض عنها التانيث فليست من هذا
 الباب وقول وعوض عنها التانيث خرج بقول
 عوض عنها ما حذفته لامه ولم يعوض عنها شي كيد
 لان اصلا يدي حذفته لامها وهي ايا ولم يعوض
 عنها شي وخرج بالقيد الثالث وهو التانيث
 ما حذفته فاؤه وعوض عنها غير التانيث كما سم
 فان اصله وتم حذفته فاؤه وهي الواو وعوض عنها
 الهمزة لالتا المذكورة وقول ولم يكسر اي لم يغير
 تغييرا يودي الى الاعراب بالمرآت فخرج جمع التثنية
 اي فانه تغير تغيرا ادي الى اعرابه بالمرآت وقول
 كانية ومثان وثبة وثنين ملان للم يكسر واعلم
 ان الجمع الذي فاء مفرده مفتوحة قبل جمعه اذا جمع
 كسر كسنة اذا جمعت فتكسر سینه واما اذا كانت
 في المفرد مكسورة فتكون في الجمع باقية على كسرها
 كانية واما الضميمة ففيها وجهين اي في جمع موزة
 الضم والسكر كانية وثبة وثنين بالضم والسكر

وهذا

وهذا الاستعمال اي وهو الرفع بالواو والضم والنصب
 بالياء شائع في هذا اي باب ستة وعشرون فاعرفون
 فان كسر محذوف لم يكسر كسفه وشفاه لم
 يستعمل كذلك اي موبيا بالواو والاسند وذا كظبنة
 فانهم كسروه على ظيا وجمعه ايضا امر بعد تكسيرة
 وتغييره بالواو ان والضم ان لا يطردا عن
 لا ينقاد عليه غيره بل يقتصر فيه على ما ورد وجمع
 من العرب خلا فاللغز او من نبعه ثب قال يقاس
 عليه غيره ويعرب باعرابه وان لم يرد عنهم
 ومنه قوله ان التغيير محاذ على السمع اي ومن
 المسموع عنهم قوله صل الله عليه وسلم في
 احمر الروايتين اب والرواية الاخرى تقرابكون
 ايا فيقال كسني يورث من غير تشديد ونون
 مجموع ان بالنصب تفعلول لا فتح مقدم عليه ومجموع
 مضان اليه وما لم يورث في محل مجر معطوف على
 مجموع وبه متعلق بالتحقق وجملة التثنية صلة ما
 وفاق فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت وقيل فعل ماض ومن فاعله وهو لم يورث
 وجملة نطق صلته وبكسرة متعلق بنطق والتقدير
 فاق نوت مجموع ونون الذي التحق به وقيل من
 نطق بكسر ويصح قراءة نون مجموع بالرفع مبتدأ

وجملة فافتح خبره ولا يرد ان الخبر يمتنع قرنه بالنكا
 الا اذا كان مبتدأ عاما فلا يمتنع لان هذا في الفا الاصلية
 والفا هنا زائدة وهو لا يمتنع قرنه بها وقوله
 ونون ما شئني لا يرفع مبتدأ ما لم يوصل مضاف
 اليه في محل جزم وجملة شئني بالنسبة لفعول صلته
 والماضي بالمرحوم معلق على ما وبه متعلق به وبمعنى
 جار ومجرور متعلق بالمتعلمين وذاكر مضاف اليه
 والمتعلمون فاعل وفاعل والماضي مضاف اليه والجملة
 في محل رفع خبر المبتدأ او قوله فانتبه فعل وفاعل
 والتقدير ونون الذي شئني والماضي به المتعلمون
 بعكس ذلك فانتبه أي تنبه للفرق بينهما والمعنى
 ان نون جمع المذكر السالم وما الحق به تكون مقترنة
 وكسرها قليل وان نون المثنى وما الحق به تكون
 مكسورة وقد تفتح وتضم اللفظة ككسرها في الجمع
 خلافا لما سياتي في ان من ان كسرها في الجمع شاذ
 وتضمها في التثنية لفتح ومنه أي ان كسر شذوذا
 قول الشاعر
 عرفنا جفرا وبنينا به أي
 اخوته وهو اولاد ثعلب بن بربوع وانكرنا زعائن
 المجمعين رقيقة وهو الرجل القصير والمراد الادعياء
 الذين لا اصل لهم ينسبون اليه والشاهد
 في قوله اخير حيث كسر نونه شذوذا واكمل الدهر

خبر

في قوله مضاف اليه
 في قوله مضاف اليه
 في قوله مضاف اليه

خبر مقدم وحل وارتحال مبتدأ موقر اي اهل وارتحال
 كل الدهر فاما بنى الدهر على ولا يقيى الفاعل وما فاعله
 تبتني ونطلب الشرا مني والحال اي قد جاوزت حد
 الاربعين اي لان الفتوى يتزايد الي الاربعين فاذا بلغ
 السخصر اربعين بداهة في التقصير وهذا في غالب الناس
 ومن غير الغالب قد يتزايد ولو بلغ اكثر من ذلك
 كالعلماء العاملين وليس كسر اللفظة انما يصح
 انه لفظ وكلهم المضعف على اهوديين
 تشبيه اهود في الاصل وهو الخفيف في المثنى والشاعر
 استعمله الا ان في الجناحين اي على جناحين لم تقبلت
 وارتفعت في العنية فاما هي اي الحالة التي هي مسافة
 رويتها حال استقلها وارتفع بها اللمحة وتقيب
 فلا ترى بعد ذلك والشاهد في اهوديين حيث فتح نونه
 اه بل كسرها في الجمع شاذ ضعيف والصحيح
 انها لفظ كالتقدم فظاهر كلام الله الثاني اي وهو
 انه يكون في الالف اعرف منها الجيد اعيا
 العنق والعينانا بالالف على لغة من يلزم المثنى
 الالف والافحة ان يكون بالياء معطوفا على قوله
 الجيد والشاهد في العينانا حيث فتح فيه النون
 مع الالف كما فتحها مع ايا وقوله ومنه في شهابه
 طيبانا اي مخزي طيبانا وهو لم يوجد معروف

عندهم لاشية ظنية فيجوز المدح ان كان مقري هذا
الرجل ظريفا ويحتمل الذم ان كان مقريه قبيحا
وما يتا والف ان قال لم يوصل مبتدأ متعلق بجمع
والف مقطوف عليه وقد للتحقيق وجمعا فعل ماض
مبنى لما لم يسم فاعله ونايب الفاعل مستتر فيه عايد
على ما والجملة صلة ما ويكرر جملة يكرر المعنى للمفعول
و نايب الفاعل المستتر فيه العايد على ما في محل رفع
خبر ابتداء وقول في الجملة متعلق بكرر وفي النصيب
مقطوف عليه وقول معا حال والتقدير والجمع الذي
قد جمعا بالف وتا يكرر في حالة الجر والنصب معا
اي حالة كونها معا اي محتملين لان كان واحد بل على
التعاقب وحاصل ما قرره هذا البيت تقرير ان
الاول جعل الباء في قول بتا الله بسة وعليه يكون
في الكلام صفة محذوفة لان المعنى يصير والجمع الذي
تليس واقرن بالف وتا يكرر في الجر ان واذا كانت
كذلك فله فيه قضاة و ابيات لتليسها واقتراها
بالالف والتا فمقتضاه نبوت ذلك الحكم لهما مع انه
ليس كذلك فاحتاج ح لتقدير صفة محذوفة من كلامه
لا فراجها فنقول بالف وتا مريدتين لان الالف
والتا الموهودتين فيها ليستا زائدتين بل الالف
في قضاة اصلية لانها منقلبة عن اصل وهي اليا

لان اصل قضاة قضية تحركت ايا وانفتح ما قبلها
قلبت التا فصار قضاة والتا في ابيات اصلية
لوجودها في المفرد وهو بيت واستقر الثاني جعلها
للسببية وعليه فلا حذف لشي من صفة ولا غيرها
لان المعنى يصير والجمع الذي قد جمع بسبب الفاقونا
يكسر في الجر ان فخرج نحو قضاة و ابيات لان دلالة
كل منها على الجمع لا بسبب الالف والتا بل بالصفة
وسا في التا يكرر في هذه التقريرين فصار في
الاول بقوله اجمع بالالف والتا المريدتين واي
الثاني بقوله والمراد ما كانت الالف والتا سببا
وما يحتمل ان تكون واقعة على مفرد والمعنى والمفرد
الذي قد جمع بالف وتا يكرر اي المفرد وهذا كلام فاسد
لان الذي يكرر هذا الجمع لا الف ولا التا في ان تكون
واقعة على جمع والمعنى والجمع الذي قد جمع بالف
وتا يكرر ان وهذا كلام صحيح لكان يلزم عليه تحصيل
الحاصل لان الجمع لا يجمع واجيب بان المراد بجمع
الثانية تحقق الجمعية ووجودها في النصيب
والجمع الذي تحققت ووجدت جمعية بالف وتا
فكسر ان فافتق في ذلك ما ذكره وقد مر على النصيب لان
النصيب مقيس عليه ولم يذكر الرفع لعله مما تقدم في
قول فافهم بعض ان قد يقال والجر علم من قول ايضا

فيما تقدم واجد بغير كذا قد علمت انه ذكر لاجل
 ان يفسر النصب عليه لما فزع اليه من
 الكلام على الذي تنوب فيه الحروف من الحركات وهو
 تلك الالة الستة وجمع المذكر السالم والمثنى وما
 الحق بها شبرع في ذكره اي جمع بالف وتاء
 مزيدتين اشار به الى ان الالة في قوله تعالى لا اله الا الله
 حيث اتي بالصيغة المحذوفة وهي مزيدتين ليخرج
 عن قضاة وايات لا تقدم توضيح والمراد
 ما كانت الالة اشار به الى ان الالة في قوله تعالى
 لا اله الا الله حاجة الى ان يقال في كلامه صيغة
 محذوفة بقدره لاخراج عن قضاة وايات لانها
 خارجان بمجملها للسببية فان دلالتها على الجمع
 بالصيغة لا بسبب الالة والتاكيد تقدم في بيان
 في النسخة في حالة الجمع وبالفظة في حالة النصب
 لا الكسرة وبالكسرة في حالة الجر ووجهها بما ذكر وعدم
 ثبوت حكم الجمع المذكور لها فانه مع هذا التقدير
 اي وهو جعل ايات في كلمة للسببية الاعتراض ان
 وفي بعض النسخ التفسير وفي بعضها التعريف وكل
 من الالة معناه ما ذكر وعلم اي من جعل
 ايات في قوله تعالى لا اله الا الله حاجة الى ان يقال
 للالة بنية فتحتاج لذلك لاجل اخراج عن قضاة وايات

ما

كما علمت فيما تقدم وزعم بعضهم انه سمي اي
 على الكسرة في محل نصب وبعضهم قال ينصب بالفتحة
 وبعضهم فصل فالذاهب فيه في اربعة اقسام
 كذا اولات في خبر مقدم واولات مبتدأ مؤخر والذي
 مبتدأ ولما مفعول مقدم لجعل وقدم وتفتيح
 وجعل فعلا ما فرمى للمفعول وتايب الفاعل
 خبر مستتر فيه عايد على الاسم الموصول الواقع مبتدأ
 سد مسد الفعول الاول لجعل والجملة صلة الموصول
 لا محذوف من الاعراب وكذا زعمت خبر مقدم
 وفيه جار ومجرور متعلق بقيل وهذا هو الشارح مبتدأ ان
 وجملة قيل بالبناء للمفعول من الفعل وتايب الفاعل
 في محذوف خبره والجملة من التقدير الثاني وخبره خبر
 عن التقدير الاول والرابطة الضمير في فيه والتقدير
 في اولات كذا اي في الجمع الموصوف بالجمع في ان يرفع بالفتحة
 وينصب ويجر بالكسرة والجمع الذي جعل على اي
 علما مفردا بعد ان كانت جمعا وذكر كذا زعمت هذا
 الاعراب قيل فيه ايضا والمعنى ان الجمع الموصوف
 السالم يرفع بالفتحة وينصب ويجر بالكسرة فكذا لم
 الجمع كاولات ملحق به في هذا الاعراب وكذا ما سمي به
 من يكون ملحقا به في هذا الاعراب كما فرغات واعلم
 انه اندفع بقولنا اي علما مفردا بعد ان كان جمعا ما قيل

ان فتكر الجمع الذي جعل لهما يقتضي انه قبل ذلك كان
فعلا او حرفا اه بل هي ملحقه به ام لا لا واحد
لها من لفظها بل من معناها وهو ذات فتقول بعد
وذكر لانها انبياء لوجه الاتحاق من هذا الجمع
اي جمع الموث السالم فاذا كان جمعا موثا سالما
في الاسل ونقلته وجعلته علما على كثر كانت
سميته باذرعات وعموم كثرات فانه تعربه اعراب
جمع الموث السالم باعتبارها كاذ قبل جعله علما
وتكف به لانه الا ليس جمعا حقيقة بل ملحق به
في الاعراب فقط فوجه عن الجمع جعله علما
ولا يصدق منه التنوين اي لانه ليس تنوين صرف بل
مقابلة يعني والذي يصدق انما هو تنوين الصرف
ورأيت اذرعات بالكسر لانه منصوب بالكسرة
نيابة عن الفتحة لانه ملحق بجمع الموث السالم
هذا هو المذهب الصحيح اي وهو اعرابه
اعراب الجمع مع التنوين وفيه مذهبان اخران
الاولى لفتات لانها لغتين للعرب ويزال منه
التنوين وهذه اللغة نظرت الى العلمية فمنعت
من الصرف واي الجمع فنصبته بالكسرة نيابة عن
الفتحة فنظرت اليه بنظريين وامامنا بعد هاتين
للعلمية فقط فمنعت من الصرف ونصبته بالفتحة

لا الكسرة

لا الكسرة لعدم نظرها للجمع تنويرتها اي نظرت
الى نار المحبوبة بقلبي من اذرعات بلدة بالشام
كان بها واحدا يثرث المراد بها المدينة مع ما كثر
افضل الصلاة والسلام وسميت بهذا الاسم بالنظر
لمن بناها من العواقبة وورد في السنة انتهى
عن تسميتها بهذا الاسم وقوله ادنى ابي ائوب دارها
اي المحل القريب من دارها فنظر على اي كيف
ارادها وانما في هذا المحل وهي بالمدينة مع ان المحل
القريب من دارها محل منظر عال مرتفع لا يتكلم
صاحبه من رؤيتها منه فرويحي لها تح غير ممكنة
فأثبت اولاً ثم نفي كانه لما قام به من الشوق وشق
الحب غاب والشوق ثم صيغ فني ما اثبتته من الروية
حال غيابه واستراقه لعله بعد ذكر بعد ما كان
اه وجر بالفتحة لانه فعل ام عيني على كونه
عقد على اخر منع من ظهوره اشتقاق المحل بحركة
الادغام لانه اصله اجر فاذ غلبت الراء وبيل
على انه فعل امر قول بعد واجعل الخو يفعلان لانه
وقاعلم مستتر وهو يا قدرة انت وبالفتحة متعلق
بجر وما لم يوصوك فني على السكون في محل نصب
مفعول وهو صفة لموصوف محذوف ولا تأنيده
وينصرف فعل مضارع مرفوع بضمه مقدوق على اخر

منع من ظهورها الخفاء انما يكون العارض لاجل
 الروي وفاعله مستتر ما يدعي ما والجملة صلة ما وقوله
 سالم يصف انما معدنية ظرفية بمعنى مدة ولم حرف
 نفي وجزم وقلب ويصف فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه
 السكون واو بمعنى انواو ويك فعل مضارع مبطوف
 على يصف مجزوم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة
 للمنفعة وبعد ظرف منصوب على الظرفية والاصناف
 اليه ورد فعل ماض وفاعله مستتر فيه جواز اعيد
 على ما وتقدير البيت وجرب بالفتحة الاسم الذي
 لا يعرف مدة عدم اضافته وعدم كونه رادفا ولا قما
 بعد ال مع الاتصال بها ويصح ان يكون قوله وجرب
 فعل ماض والاعراب للباقي لا تقدم ومعنى هذا البيت
 ان الاسم الذي لا يعرف اي لا يثبت يجرب بالفتحة بشرط
 عدم اضافته وعدم وقوعه بعد ال فاما انتفي شرط
 من الشرطين المذكورين بان اضيف او وقع بعد ال
 فانه انتفي شرطه الشرطين كان مجرورا بالكرة
 لا بالفتحة واعلم ان المانع من الصرف اي
 التنوين اما وجوده على تنوين في موضع واحد ترجع
 الى اللفظ والاخرى ترجع الى المعنى او على تقويم مقام
 العلتين والخاص ان اللفظ التي ذكرها لمنع
 الصرف تسعة اثنين منها اصول العلمية والوصفية

وسبعة

وسبعة فروع وزن الفعل والعدل والتأنيب والتركيب
 والصحة وزيادة الالف والنون والفا التانيب وذكرها
 بعضهم بقوله
 اجمع وزن عاد لا انت بعرفة ركب وزد حمدا فالوصف قد كمل
 فاشار بقوله اجمع لصيغة مثنى الجمع وبقوله وزن لوزن
 الفعل وبقوله عاد لا للعدل وبقوله انت للتأنيب
 وبقوله بعرفة للعلمية وبقوله ركب للتركيب الذي
 وبقوله زد لزيادة الالف والنون وبقوله حمدا للصحة
 وللوصف بقوله فالوصف اهد فالأثنين الاصول
 لا يجتمع احدهما مع الاخر فالعلمية لا تجتمع مع الوصفية
 ويجتمع مع الوصفية العدل كما في زيادة الالف
 والنون كسكرا ووزن الفعل كما في هذه الثلاثة
 تجتمع مع العلمية ايضا كعمرو وعثمان واحد وترديد
 العلمية عن الوصف الجملة كما في ابراهيم وموسى والتركيب
 المزجي كعبدك والتأنيب كزيب فتأخر ان الوصف
 ثاني ثمة ثلثة والعلمية ستة هذه الثلاثة التي
 مع الوصف وتردد عنه ثلثة اخرى تأتي معها
 فمنها هي العلل التسع ونظم ذكر بعضهم على هذا
 النوال بقوله
 عدل ووزن ونون قبل الف كل مع الوصف صرف الاسم قد منعا
 ورد عليها مع الترفيع جملة او تركيب مزيج او التانيب فاستمعا

واضح جمع تاهي حب او الفاء تانيث قصر او متلا كيف ما وقع
 وسيا في بيان ذلك مفصلة في باب ^{وهذا اذا لم ينفذ}
 او لم يقع او بمعنى الواو اي ولم يقع فله بد من غيرها
 مقام ^{خو مررت باحمدكم اي كسي هذا الاسم}
 مضافا لكم فانفتحت منه العلية بسبب ذلك التاويل
 وبقيت فيه علة واحدة وهي وزن الفعل واذا
 انفتحت منه احدي العلتين جر بالكسرة واجعل
 لغيره يفعلة النون لغيره فعل امر وفاعله مستر ونحو
 متعلق به ونحو مضاف لقول محذوف ويفعله
 فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل
 والنون مفعول واجعل ورفعا مفعول الشا من
 وتدعي فعل مضارع مرفوع بثبوت النون
 والياء فاعل وتسالون فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون والواو فاعل وهما معطوفان على قوله
 يفعلة وحذف اسم ^{او اليا مضافا اليه} وللجزم
 جاز ومجوز متعلق بقرحة ^{والنصب معطوف}
 عليه وحكمه تكوني خبر لبت المحذوف وتكوني فعل
 مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وهو
 مجزوم بلم وعلا من جزمه حذف النون والياء لهما
 وخبرها محذوف اي رايه مطلق وكثر في الله
 للتقليل وترومي فعل مضارع منصوب بان مقدرة

وعلا من

وعلا من نصيبه حذف النون والياء فاعل ومطل
 مفعول ترومي منصوب بفتحة مقدرة منع من
 ظهورها شكوت الروي وحالت يفعول الترومي
 لانه اسم فاعل يعمل على الفعل وتقدر البيت
 واجعل النون رفعا لثبوت النون يفعلة وتدرعين
 وتسالون وحذف اسم اي علا من الجزم والنصب
 وذلك كقولك لم تكوني لترومي معلقة وحاصلا
 يعني هذيت البيت ان النون تكون علا من رفع
 ونصب وجزم في الافعال الخمسة وهي يفعلة
 وتفعلة وتفعلون ويفعلون وتفعلين وترفع
 بغيرها وتنصب وتجرم محذوف ولا يرد على قوله
 وتنصب محذوف قوله تعالى الا ان ينفوت لان النون
 فيه ليست نون الرفع وانما هي نون جمع النسوة
 فالفعل منها جني على ان يكون لاتصاله بالياء محل
 نصب بان على وزن يفعلة نعم قوله تعالى وان
 تقصوا القرب للشقوي الآية مما عنت فيه ان قلت
 قولهم وحذف اسم ينافي ما تقدم في البيت
 قبله لانه جعل النون فيه هي نفس الرفع حيث قال
 واجعل النون رفعا وهذا جعلها علا من على الرفع
 مع ان في مذهبه الاعراب لم ينفذ لامعني واجيب
 بان ما هنا محمول على ما ذكره او لا يريد من الحذف

السقوط الذي هو أثر الإسقاط وعلامة عليه فكان المتكلم
 لما قال لم يفعل مثلك بدون نون ونا ذلك على انه لقطها
 فنفس المندف يقال له سقوط وهو الذي هو علامة
 على الجزم والنصب اللذين هما الاسقاط فيصير المعنى
 فالهزة الذي هو سقوط علامة على الجزم والنصب
 الذي هو سقوط لان نون النون هي العلامة بل العلامة
 ما ذكر وهي نفس الرفع فحصل التوافق بذلك وان دفع
 الثاني ولما جاريا على مذهب من ان الاعراب
 لغظي وهذه الحسن ما ذكر المحسن حيث قال نريد
 من المندف حذف المتكلم لا لاجلها تقسما والمعنى
 وحذف المتكلم لعلامة ان لا ما ذكره بنى على
 ما ساعد ويصح ما ذكره او لا على ما هنا ونريد
 من قدر واجعل النون واقعا ابدا من رفع ويكون
 جاريا على غير مذهب من ان الاعراب منسوبة
 وذكر الامثلة الخمسة وتسمى الاوزان الخمسة
 وقيل غير ذلك وكانت امثلة لا غيرها يقاس عليها
 مثل يفعل ت ياكله ت ويشربان وتكون ذلك ومثل
 تفعل ت تاكله ت وتشربان ومثل تسالون تاكلون
 وتشربون او يسالون تاكلون ويشربون
 ومثل تدعين تاكلين تشربين وهكذا فلما كانت
 امثالا يقاس عليها غيرها سميت امثلة يا مخاطبة

اي

اي ولا تكون الالهاما ولا بد من كون فعلها مبدا بان
 تخلف الالف والواو متارة يكون كل منهما الالهاما وتارة
 يكون حرفا ففي قوله الزيدان يفعل ت او الزيدون
 يفعلون الالهاما وفي قوله يفعل ت الزيدان او يفعلون
 الزيدون فمحملة لان يكون كل منهما الالهاما ومحملة لان
 يكون حرفا فان جرئت على اللغة الفصحى من ان
 الالف هي الفاعل وكذا الواو والزيدان او الزيدون
 الاول يدل من الالف والثاني يدل من الواو فكان
 على منهما الالهاما وان جرئت على اللغة الضعيفة الالهاما
 بلغة اكلوني البر الخبيث من ان الزيدان او الزيدون
 هو الفاعل والالف حرف والالف الشخصية والواو
 حرف والالف الجمع كانا حرفين بخلاف الالف المذكورة
 فلا تكون الالهاما فسمي اسمها في الاول والثاني بغير
 سواها في اول الثاني والالف تركب التميمية جانيا
 فيه اشارة الى انه لا بد من كون فعلها مبدا بان
 وانما لا تكون الالهاما فان لم تفعلوا الزات
 حرف شرط مجازم ولم حرف نفى وجرم وقلب وتفعلوا
 فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جرمة حذف النون
 والواو فاعل والجملة في محل جزم فعل الشرط فلم
 عملت في لفظ الفعل وان عملت في محل فعلها
 مختلف ولا اتحاد بين ما في العمل وقول وان تفعلوا

جملة معترضة بين فعل الشرط وجوابه وهو منصوب
 بفتح وعلامة نصبه حذف النون والواو فاعل وقول
 فانقوا النار فانما رابطة الجواب وانقوا فعل امر
 وفاعله مستتر وجوابه انتم وانتم وانما مستعمل
 والجملة في محل خبر جواب الشرط وقيل ان فصل
 الشرط وجوابه محذوف والتقدير ان ثبت انكم لم
 تفعلوا فانكروا العناد وانقوا النار والمعنى
 ان ثبت ان عدم فعلكم في الماضي فانكروا العناد
 وانقوا النار اهـ ^{وهو مقتضى الفعل امر وفاعله}
 ومقتضى مفعول الثاني ومنه الا كما جاز ومجروري في محل
 نصب حال من ما وما لهم موصول في محل نصب
 مفعول الاول وكما لمصطفى كان حرف جر والمصطفى
 مجرور باو علامة جر كسر مقدرة على الالف منع
 من ظهورها التعذر والمرتبى معطوف عليه مجرور
 بكسر مقدرة على ابياء منع من ظهورها التعذر
 ومكان المفعول للمرتبى وتقدير البيت وهم الاسم
 الذي ثبت انه كالمصطفى والمرتبى مكانه ما حاله
 كونه كائنا من الا كما مقتله اي يسميه مقتله وقول
 فالاول مبتدأ والاعراب مبتدآت وجملة قدر
 بابنا للمفعول من الفعل ونائب الفاعل المستتر
 فيه العابد على الاعراب في محل رفع خبر والمبتدأ

الثاني

الثاني وخبره خبر عن الاول وفيه جاز ومجروري
 متعلق بقدر او جميع توكيد للمضمر المستتر في قدر
 ويعني ان يكون هو نائب الفاعل وقول وهو الذي
 مبتدأ وخبره وكذا لتحقيق وجملة انما بابنا للمفعول
 من الفعل ونائب الفاعل العابد على الاعراب
 صلته لا محالة من الاعراب وقول والثاني مستقر
 مبتدأ وخبر الاول مرفوع وعلامة رفعه ضمة
 مقدرة على ابياء المحذورة والكسرة دليل عليها والثاني
 مرفوع بالفتحة الظاهرة وقول ونصبه ظاهر مبتدأ
 وجملة ظهر من الفعل والفاعل في محل رفع خبر
 ورفعه مبتدأ وجملة ينوي من الفعل والفاعل
 ونائب الفاعل في محل رفع خبر وقول كذا الجار والمجرور
 في محل نصب حال من نائب فاعل مجرور في محل
 مضارع مبني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه ضمة
 مقدرة على اخرع منع من ظهورها التعذر
 الردي ونائب الفاعل مستتر فيه ما بعد في القوم
 وتقدير البيتين فالاول الاعراب قد حذفت جميعه
 وهو الذي قد قصر والثاني مستقر ونصبه
 ظهر ورفعه ينوي ويجوز ان يكون خبر كذا اي
 كما رفع في كونه منصوب مقدر من هذه الايات
 الثلاثة ان كل لهم وجه مما ان لمصطفى او المرتبى

يسمى بفتحة وان الاعراب جميعه اي باحواله الثلاثة
الرفع والنصب والمجرى قدر في الاول ويسمى مقصورا
واما الثاني فيقدر فيه الرفع والمجرى دون النصب
فيظهر عليه ويسمى منقوصا فظهر ان كل مناهله لسان
ليس مشترك ولهم خاص به ووجهه ان كل مناهله
يسمى معتك وما كان معتك بالالف يسمى مقصورا
وما كان معتك بالياء يسمى منقوصا فكل مقصور
ومنقوص معتك ولا فكل اي ليس كل معتك مقصورا
او مقصورا لوجوده في الفعل ليرضي ويرمي بكل منها
يقال له معتك ولا يقال له مقصور ولا منقوص
لأننا ذكرنا ذلك لرخل الفعل وزم عليه تسميته بما
ذكر مع انه لا يوصف بالقصر والنقص الا الاسماء
فبينما هي الموقر والخصوص المطلق يثبتان في
المعطي ونحوه وينفرد المعتك في الفعل وقوله
في البيت جميعه الواقع تأكيد للتصغير المستتر في
قدر لا يظهر في الاسم الذي لا ينصرف نحو عيسى
لان المقدر فيه انما هو الرفع والنصب فقط دون
المجرى لانه ينصب بالفتحة نيابة عن الكسرة فالاعراب
ليس مقدر فيه جميعه بل حالتين منه فقط واجيب
بانه مستثنى والمعنى الا في الاسم الذي لا ينصرف
فالقدر لهما تين فقط بالنسبة اليه لا الجميع ومعنى

قوله

قوله قد قصر اي حصر عن المد الطبيعي الاعلى
وهو ست حركات او اقل وقيل حصر من ظهور
الحركات عليه وقيل لقصر وجس الحركات الثلاثة
فيه على الالف فهذا علمه تسميته مقصورا وقوله
والثاني منقوص مراده بالثاني قوله فيما تقدم
المرتضى لان مراده بالاول قوله فيما تقدم المصنف
وعلم ان المراد به هذه اللفظة ان لفظه والثاني
لان منقوص ايضا لان اياها محذوفة منه فكل كلامه
تورية وقوله ورفعه ينوي الاحاجة لذلك بعد
قوله ونصبه ظهر لان النصب اذا كان يظهر يكون
غيره مقدرا واجيب بانه ذكر ذلك لاجل ايراد
من قال في امرائه انه مرفوع ورفعه النحاة فيقول
جا قاض جأ فعل ماض وقاض فاعل مرفوع
وعلم انه رفعه النحاة واحتج بان النحاة تظهر
عليه في حالة الاضطراب كما نعلم ذلك فيقال قاض
واذا كانت كذلك فهي موجودة ولا معنى لتقدير
الموجود فكذا هنا فاحتاج للرد عليه بما ذكر وان
كان مستغافرا مما قبله وقوله كذا ايضا مجر والمجر
اما بالكسرة واما بانيها وهي الفتحة لا في قوله
مررت بجوارفانه مجرور بالفتحة المقدره على الياء
المحذوفة للثبوت اليائين نيابة عن الكسرة لانه

لم لا يعرف واما نعلم من الصرف صيغة منى المجموع
 وسمى هذا الثاني منقوصا لنقص بعض الحركات منه
 وهو ان رفع والجرف كل مسمى له من جهة نصيب
 واعلم ان الفعل عند النخاة ما اخرج حرف علة
 كالصطفي والمرقي واما عند اهل الصرف ما وجد
 فيصرف علة سواء كان في اوله كيوم اوفي وسطه
 كشيء اوفي اخره كالصطفي فكل ما سمي مقفلا
 عند النخاة يسمى مقفلا عند اهل الصرف وليس
 كل مقفلا عند اهل الصرف يسمى مقفلا عند النخاة
 واما عند النحويين ما وجد فيه تغيير كج من
 اوحي اه ان ما كانت مثل المصطفى انما اشار
 بذلك الى ان الكاف في قوله كالصطفي بمعنى مثل
 الى ان ما في اخر الف اي مفتوح ما قبلها
 وقوله مثل عقي ورجا اشار بذلك الى ان ما كان
 مثل المصطفى في كونه اخر الف قبله مفتوحا وهو
 ممنوعا عن الصرف يسمى مقفلا لا يسمى مقصورا
 ثم اشار الى ان ما في اخر الف انما في هذا
 زايدة وكذا في نظائره والمعنى الى ان ما اخرج الف
 لم يوالا لا يقتضي ان الف مطروقة في الاخر وان
 غيره مع ان الف هي نفس الاخر وقد علمت ان
 في زايدة او يراى بالاول ما قابل الاخر فيكون شاملا
 لغيره

وهو المسمى
 اني

لغير الاول من الحروف فكان الالف مطروقة في هذا
 الآخر الكبير وتكون الظرفية على حقيقتها ولا زيادة
 الرفع والنصب والجر اما ان تقرأ بالجر بدل
 من الاعراب او بالرفع خبر لمبتدأ محذوف او بالنصب
 مفعولة لفعل محذوف وكل صحيح كقوله رضي
 اي فانه فعل مقفلا بالالف ولكن لا يسمى مقفلا
 لعدم كونه ملما وهذا خارج بقوله هو ان سمى
 ان قلت هذا جنس وما قبله من قوله
 المرب فصل وكانت الاخراج يكون بالفصل
 لا بالجر قلت لما كان بينه وبين فصله الذي
 هو المرب العموم والخصوص الوجهي يمتنعان في
 زيد فانه لم يرب وينفرد الاكم عنه في سبويه
 مثله فانه لم يرب ويرى والمرب عنه في الفعل
 الضارع فانه يقال له مرب وهو غير المرب جاز
 الاخراج به كالفصل لا شرط عدم صحة الاخراج
 به ان لا يكون بينه وبين فصله العموم والخصوص
 الوجهي فان كانا جنسا وذلك كما علمت صح الاخراج
 به وثبت له ما ثبت للفصل من صحة الاخراج
 به اه وبلازمة من الشئ في حالة الرفع اي
 وكذا الاسماء الستة في حالة النصب لانها تقلب ياء
 في حالة الجر واولا في حالة الرفع وهذا

معتل ان لکن لا یسمی منقوصا لکن ما قبل الیاء
 فیه ساکن ولا ینافی عدم تسمیة منقوصا کونه
 یسمی معتلا لان المنقوص اخف من المعتل فیکل
 منقوص او مقصور معتل ولا عکس کا تقدم
 صحة مقدرة علی الیاء ای منع من ظهورها الشقل وکذا
 یقال فی الجر و علم ما ذکر ان الاسم ای من
 قول فی تعريف المقصور ما اخرج الف لازمة قبلها
 فتحة ومن قول فی تعريف المنقوص ما اخرج میاء
 لازمة قبل کسرة والاقتصار علیها ولم یقل بعد
 ذلك واولها صحة ان الاسم لا یكون انز ولم
 یوجد ذکر ای واولها صحة فی العرب الا فی الاسماء
 انز لکن قد یقال ان الواو فیها ليست لازمة
 لقلبها یا فی حالة الجر وانفا فی حالة التثنية وکذا ما
 فی اللزومة فیها خارجة بذلك لان قول فی الاستدراک
 نعم ان كان مبني وجد فیه ذکر خارج بان کلامنا
 فی العرب لا البني واجاز ذکر الکوفیون ای
 وجود واولها صحة فیهم معرب فی موضعین اخرین
 ای غیر الاسماء الستة المذكورة فحید عوا
 ویزوا ای اذا کتبت به کتبا فانه یصدق علیه
 انه لم یجد واولها صحة لکنه یرد بان هذا منقول
 من جملة وکلامنا فیهم اصل لا نقل فیه والثانی

ماکان

ماکان انما ای لثما انما جعل علما علی کثیر من
 کون کذا واولها واولها واولها واولها واولها
 کندی وکندی وکندی وکندی وکندی وکندی
 الاسم العربي لا الیاء وای فعل انز فای لهم
 شرط جازم مبتدا وقيل مضاف الیه واولها انرفع
 لهم لکان محذوفة ومنه متعلقا به وانفا یا نصب
 خبرها ورسمه بارفع علی لغة ربیعة تانهم یقتضون
 علی المنصوب بصوت المرفوع وقيل او واولها یا نصب
 مطلق علیه ویمکن ان تكون قامة فلا تحتاج لاسم
 وخبر فعل هذا یكون قول اخر مبتدا والف خبره واول
 واولها مطلقا علیه وای لانه فی محل جزم فعل الشرط
 وقول فمعتل حال من نایب فاعل عرف وعرف فعل
 ماض مبني للمفعل ونایب الفاعل مستتر فیه عاید
 علی الفعل والتقدير وای فعل لکان الاخر منه الفاعل
 او واولها معرف حالة کونه معتلا والاولی امت
 یكون عرف بمعنی علم ای علم معتلا فیکون قوله
 معتلا مفعول به لا حال وهو اولی لانه جمل حال
 یقتضي انه لا یعرف الا فی حالة کونه معتلا ومعنی البیت
 ان کل فعل وجد اخر انفا او واولها یا یسمی معتلا
 لوجود حروف العلة فیه لکنه ان کان معتلا بالالف
 یقدر فیه غیر الجر وهو ارفع والنصب وان کانت

مقتك بالواو وايا يفدر فيه الرفع فقط واما النصب
فيظهر عليه كما يظهر الجزم في التثنية لان الجازم اذا
دخل عليها حذف الحرف الاخير منها الذي هو من حروف
العلم فيحذف الالف والواو وايا والحق ان المحذوف
من التثنية انما هو الحركة والحرف تبع لها لكن هذا
فيما اذا كانت الالف اصلية اما اذا لم تكن اصلية
بان كانت منقلبة عن اصل كان في قولك يقرأ فان
الجازم اذا دخل عليه محذوف الحركة فقط فتقول لم
يقرأ فاذا قلبت الهمزة الغائقة لم يقرأ بدون همزة
فلم تحذف هذه الالف لكونها منقلبة عن اصل وهو
الهمزة نعم ان وقع التغيير المذكور قبل دخول الجازم
كنت مخيرا بين ابقائها نظرا لكونها منقلبة عن
اصل وحذفها نظرا لكان اصل قبل القلب واما
جميع ذلك المذهب بقوله فالالف انما هو تغريق على
البيت المذكور قبله والالف مفعول لفعل محذوف
تقديره اذكر الالف ولا يجوز ان يقدر ان لا الالف
موجودة لا منوية وانما فعل امر مبني على حذف ايا
والكسرة دليل على وفاعله مستتر وجوبا تقديره
انت وفيه متعلق بانو والخير في عايد على
ذي الالف اي صاحبها وهو الفعل لا على نفس الالف
وبغير بالنصب مفعول لا ينو والجزم مضاف اليه وابد

بمعنى

بمعنى اظهر فعل امر مبني على حذف ايا والكسرة
دليل عليها ونصب مفعول وفاعله مستتر وما مضاف
اليه وهو موصوفه لموصوف محذوف والكاف مبني على
وهو متعلقة بمحذوف صلة ما ويدعو انما مضاف
بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الشقل
ويرمي بمطوف عليه باسقاط العاطف من وقوعه
بضمه مقدرة على ايا منع من ظهورها الشقل
والرفع مفعول لفعل محذوف يفسر المذكور كما
تقدم في الالف وفيها متعلق بانو وانما فعل امر
وفاعله مستتر والجمله مقسرة لاحداهما من الاعراب
واحذف فعل امر وفاعله مستتر وجازما حال
من فاعل احذف وذلك ان مفعول وتقف بمحذوف
في جواب الامر مبني على حذف ايا والكسرة دليل عليها
وحكما مفعول مطلق انما كان تسمى تقض عكرا
مفعول به انما كان بمعنى تؤدي ولازم ان كانت حكما
وتقدير البيت ان اذكر الالف انو فيه غير الجزم
وابد نصب الفعل الذي استقر وثبت انه مفعول
يدعو ويرمي وانما الرفع فيها واحذف حالة كونك
جازما انك تست تؤدي حكما لازما والمعنى ان
الفعل المفعول بالالف يمتنع بقدرة الرفع والنصب
واما الجزم فيظهر لانه يحذف الحرف الاخير منه وهو

نعم

الالف واما المنفل بالواو او الياء فالذي يقدر فيه
الرفع فقط واما النصب فيظهر عليه كالحزم لان
الجازم يذف الحرف الاخير منه كاتقدم والضمير في
ذلك انما يحتمل عوده الى الافعال ويحتمل عوده الى
الحروف فان عاد الى الافعال كان المعنى واحدا
الافعال الثلاثة آية او اخرها حالة كونك جازما
لها وان عاد الى الحروف كان المعنى واحدا الحرف
الثلاثة حالة كونك جازما بها الافعال الثلاثة
مقدرة على الالف اي منع من ظهورها التقدير
وكذا يقال في نظيره واما الحزم فيظهر لانه
ي حذف الحرف اذ الجازم حذف الحركة والحرف حذف
تبعيا لانه النكر والمعرفة هما مصدر للنكرة
الشيء بمعنى جهلته وعرفته بمعنى عرفته والمصدر
التكثير والتعريف تقول نكرت الشيء انكرت تكثيرا
وعرفت الشيء اعرفه تعريفا والهم المصدر من معرفة
ونكرت نكرا مسبدا وقايا خبر وسوغ الابد
بالنكرة وقوعه في موضع التقسيم او كونها واقعة
موقع موصوف بها محذوف وال مضاف اليه ومؤثرا
حال من اد واو واقع معطوف على قابل وموقع
بالنصب مفعول لواقع وما مضاف اليه وهو الم
مرسود في محل جرح وقد التحيق وجملة ذكر ابان

المفعول

المفعول صلة ما لا حمل لها من الاعراب وقد يسر
البيت والا كما النكرة هو الذي يقبل ان حالة كوت
ان مؤثرة فيه التعريف او واقع موقع ما يقبلها
والمعنى ان علمه كونه ان كونه كونه كونه
المؤثرة فيه التعريف او كونه واقعا موقع ما يقبل
ان فكل اسم وجد قابلا له او واقع موقع ما يقبل
يسمى نكرة ولا تخزم النكرة عما ذكر ان قلت ظاهر
كل ما ان هذا تعريف للنكرة مع انهم عرفوها ببارك
اللفظ الشايع في افراد جنسه الموجودة كرجل
او القدرة الوجود كشمس لانه لم يوجد منها الا فرد
واحد وهو الكوكب الناري الذي يسمي وجوده
وجود الميل واجيب بان هذا تعريف بالحد وما
ذكره الله تعريف بالخاصة فهو كالمناجاة لا تعريف
حقيقي وقد مر على المعرفة لانها الاصل في الاشياء
وتعيينها بعد ذلك امر ما رضى فالشخص اذا ولد
يقال له مولود وانسان وطفل ونحو ذلك ثم يوصف
له التعيين باطلاق النكر والالقباب عليه واعلم
ان انكر النكرات مذكرا لانه يشمل الموجود والمعدوم
والقديم والحادث ثم موجود لشمس القديم والحادث
دون المعدوم فهو اخضر منه وانعم مما بعدة ثم محدث
وهو اخضر من موجود لعدم شمول للقديم وانعم مما

بعده شمول للمواضع والامراض ثم جوهه فهو خاص بالنسبة
 لما قبله لعدم شموله للعراض وعام بالنسبة لما بعده
 لانه يشمل المركب وغيره كالجوهه الفرد ثم جسم فهو خاص
 بالنسبة لما قبله لعدم شموله للجوهه الفرد وعام بالنسبة
 لما بعده لشموله للجواهر ثم نامى لانه خاص بالنسبة لما قبله
 لعدم شموله للجواهر ونحوه وعام بالنسبة لما بعده
 لشموله لغير الحيوان ثم حيوان لانه خاص بالنسبة
 لما قبله بالحيوان فكما يشمل غيره وعام بالنسبة لما بعده
 لشموله للانسان وغيره ثم انسان لانه خاص بالنسبة
 لما قبله بالحيوان الطائفة دون غيره وعام بالنسبة
 لما بعده لشموله للرجل وغيره من الاناث ثم رجل
 لانه خاص بالنسبة لما قبله بالذكر وعام بالنسبة
 لما بعده لشموله للعالم وغيره ثم عالم فكل واحد من
 التسعة ان ذكره عام بالنسبة لما بعده وخاص
 بالنسبة لما قبله وقد علمت ذكر مقتضى
 المثال ما ابي لفظ يقبل ال فما واقعة على لفظ وكذا
 يقال فيما بعد فتدخل عليه ال لكنها لم تؤثر
 وقائده دخول اح عليه لم الاصل اي ملك حقة
 ما كان عليه في الاصل من كونه وصفا لما ذكر عبوسه
 ذوالتي بمعنى صاحب ان قلت صاحب
 لم فاعل كضار والمقررات ال الداخلة على الوصف

موصولة

موصولة لامرقة وكل ما في المعرفة الموصولة فيما دخلت
 عليه التعريف قلت وهو كذلك الا ان صاحب
 له جهتان جهة لتعمل في اوصاف وجهه لتعمل فيها
 لتعمل الاسماء قال الداخلة عليه بالنسبة للجهة
 الاولى موصولة ولا كلام لتا في اربا بالنسبة للجهة
 الثانية معرفة وهي التي الكلام فيها ومراة ههنا
 فقوله ومثال ما وقع موقع ما يقبل ال اي في الجملة
 اي في بعض الصور وهي جهة لتعمل لتعمل الاسماء
 لا مطلقا لامل جهة الوصفية المذكورة
 وصاحب يقبل ال اي من جهة التي لتعمل فيها
 لتعمل الاسماء لامل الجهة الاخرى التي لتعمل
 فيها وصفا لان ال الداخلة عليه ح بالنسبة لها
 موصولة لامرقة لا علمت ذكر فيما تقدم وغيره
 معرفة مستدا وخبروكم خبر لجهة محذوف اي
 وذكركم وذي وعنده ان معطوفات على قوله
 هم ولا يخفى عليك اعراها بان ذي مبني على ان يكون
 في محل جر لانه معطوف على هم وهو في محل جر
 وهند مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع
 من الصرف للعلية والتانيث وابني مجرور بكسرة
 مقدم على ما قبله المتكلم منع من ظهورها حركة
 المناسبة لاياء المتكلم مضطرب اليه والقلام مجرور

بالكسرة الظاهرة والذي بقي على السكون في محل ج
وتقدر البيت ظاهر ومعناه ان غير النكرة المعرفة
وهي تنقسم اقساما ستة اولا العنبر والشار له بقول
كلم وثانيها العلم والشار له بقول وطلي وصند
وثالثها اسم الاشياء والشار له بقول وذو ورابعها
الموصود والشار له بقول والذي وخامسها الكلي
بال والشار له بقوله والفلام وسادسها المضاف اليه
واحد من الخمسة المذكورة والشار له بقوله وابني
حيث اضافه ليا المتكلم وهي خير وترتيبها في الاعرفية
هكذا كما ذكرنا على ما ذكره المصنف وجمعها بعضهم على
هذا الترتيب بقوله انا صالح ذاما الفتي ابني
فاشار للعنبر بقوله انا وللعلم بقوله صالح ولاسم
الاشياء بقوله ذاما للموصود بقوله ما وللحلي بال
بقوله الفتي والمضاف لو احد بقوله ابني فانه اضافه
للمعبر وهو قويا المتكلم ومثال الاضافة للعلم غلام
هذا او زيد مثله ولاسم الاشياء غلام ذاما للموصود
غلام الذي قام ابوهم وللحلي بال غلام ارجل
وكل ما اضيفت لو احد من الخمسة في رتبة الاضاف
للغير فهو في رتبة العلم واعرف المعارف خير المتكلم
كانا وليه خير المضاف كانت وليه خير الغائب
كروا علم انه وقع خلاف بين السعد وغير

في الضمير هل وضعه الواضع لامر كلي ام جزئي قال
السعد ان الواضع لما اراد وضعه في ضميره
امرا كلياً وهو مطلق متكلم ومطلق مخاطب ووضع
لفظة انا لطلق متكلم ولفظة انت لطلق مخاطب
وشروط احتمال ذكر في جزئيات هذه الامور الكلي
الذي لا يتصور حاله الوضع فهو على مذهبه كلي ومفعول
جزئي لا محالة وقال غيره وضع لفظة انا ولفظة
وهو لا يراد هذا المستحضر بعد ان مضى حاله لا كلياً
وهو كل فرد من افراد متكلم ومخاطب فهو على هذا
جزئي وضعاً وشكلاً لا اطلاقاً فانه في غيبة امر
فما يستد وجملته كم خير ويجوز ان تكون مفعول
مقدم لسم ولدي في موضع الصلة ما وفيه مضاف
اليه واو حضور مفعول في غيبة وكانت الحاف جارة
لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وهو مفعول في
انت وكم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا فقد سره
انت وبالعنبر جار ومجرور متعلق بسم وقد سر
البيت واللفظ الذي دل على صاحب غيبة او
صاحب حضور وذكر كقولك انت وهو سمي
بالضيم والعايد محذوف على ان ما مبتدأ وجملته سمي
خبر عنها واما على انها مفعول لسم فله حدث وحاصل
ذكر انه لما ذكر الضمير او لا بقوله لهم اراد بعد ذلك

ان يبين ان ما دل على صاحب غيبة او حضور يسمى
 ضميرا فكأنه قال وكل لفظ وجدته دالا على صاحب
 غيبة او حضور كما ضميرا كنه دالته بالوضع يخرج
 نحو الاسماء الدالة على صاحب الغيبة كزيد الفلاني
 فعل كذا او على صاحب حضور سواء كان متكلما
 كما ان قال على نفسه عمر وعمر بن زيد و مراده نفسه
 وذاته السمتة بهذا الاسم او مخاطبا كان خاطب
 غيره لقوله له يا زيد مثل فندم لسانه على
 ما ذكر مقتضاه انها تسمى ضميرا مع انها لما طارقه
 فهي خارجة بقيد الوضع لانها لم توضع في الاصل
 اي لم يوضع الواضع في الاصل لتدل على ما ذكرناه
 وسياق يقسم الضمير الى متصل ومنفصل بقوله
 وهذا اتصال كذا ما دل على غيبة اي ذي غيبة
 وهو على حذف مضاف وكذا يقال في قول او حضور
 اي ذي حضور والدالة في كل منهما بالوضع لا تقدم
 بيانه وهو قسمان اهل الضمير عايد على اللفظ
 الذي دل على ذي حضور فتلحق به الاقسام خمسة
 ثلاثة ضمير دل على غيبة و ضمير على حضور و ضمير
 الحضور قسمان ضمير مخاطب و ضمير متكلم وهذا
 اتصال اهل مستد او اتصال مضاف اليه ومنه جار
 ومجرور متعلق بمحذوف نعت لغو الاتصال او حال منه

وما

وما اتم موصول في محل رفع خبر ولا نافية ويبتدي
 فعل مضارع مبني للمفعول وتاييب الفاعل مستتر
 فيه عايد على ما والجملة صلة ما ومتعلقة بمحذوف
 اي بدلا اشار له الشئ ولا يلي الواو حرف عطف ولا
 نافية ويلي فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على
 اتيان مع من ظهورها التثنية وفاعله مستتر عايد على
 ما والا مبني على الكون في محل نصب مفعول يلي
 واختيارا منصوب برفع الحذف وايدا ظرف وما تيا
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر محذوف مبتدأ محذوف
 والكاف مفعول على اتيان ومن حرف وابتدي مجرور
 بها وجرم بكسر مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مع من
 ظهورها حركة المناسبة لتيان وايا في محل جر مضاف
 اليه واكرم فقل ما من وفاعله مستتر والكاف مفعول
 وايا مفعول على اتيان من قول والها مفعول على اتيان
 ومن حرف جر وهي جارة لقول محذوف وسلي فعل
 امر مبني على حذف النون وايا فاعل والها مفعول
 اول وما اتم موصول مفعول الثاني وجملة ملك
 من الفعل والفاعل صلة ما والعايد على ما محذوف
 وتقدير البيتين والضمير صاحب الاتصال الكاين
 منه اي الضمير المتقدم هو الذي لا يبتدي به ولا يلي
 الا في الاختيار ايدا و كذا كايا والكاف الكاين من

ابني اكرمك واليا والها الكاينين من قوتك عليه الذي
 فلكه او يملكه على كون ما مصدرية لا موصولة وحاصل
 المعنى انه لما ذكر الغير او لا يقول لهم وقسمه الى ضمير
 الفايب والي ضمير التكلم والي ضمير الخطاب شرع في
 تقسيمه الى متصل والي منفصل وعرفنا المتصل بقوله
 والغير صاحب الاتصال الكاين من الضمير المتقدم
 هو الذي لا يتبدى به ان لا يصح وقوعه او لا في ابتدا
 الكلام ولا في اي اي لا يقع بعد لفظة الا في حالة الاختيار
 اي اي وايضا ومفهومه ان المتصل هو الذي يتبدى
 به ويقع بعد الا في حالة الاختيار فهو بهذه فكل
 ضمير وجدة لا يصح وقوعه في اول الكلام ولا يصح
 وقوعه بعد الا في حالة الاختيار كان متصلا وكل
 ضمير وجدة يصح وقوعه في اول الكلام ويصح وقوعه
 بعد الا في حالة الاختيار يكون منفصلا فاليا والكاف
 من ابني اكرمك واليا والها من عليه ما ملك
 ضمير متصلة لانه لا يصح الابتداء بها ووقوعها في اول
 الكلام فلا تقول بني ولا اكرمك ثم غو ذلك وكذا لا يصح
 وقوعه بعد الا في حالة الاختيار فلا تقول ما اكرم
 الاي ولا ما اكرم الاي فلم يجوز في حالة الاضطراب
 وقوعه بعد الا في البيتين الا في الثاني بخلاف
 الغير المنفصل فيبتداه بان تقول انا اكرم مثله

وكذا

وكذا توقعه بعد الابان تقول ما اكرم الا اياك او الا
 اياي او الا انا وهكذا واعلم ان جملة الضامير
 ستون ضميرا لا الضمير اما متصل واما منفصل
 فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وكل من
 اثنائه فيه اثني عشر مثالا فاجمل ستة وثلاثون
 والمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا
 وفي كل من الرفع والنصب اثني عشر مثالا باربعة
 وعشرين توضع على الستة واثنان في المقدمة في
 المتصل ستة مثالا وحاصلها ان تقول في المتصل
 المرفوع ضربت بعض الناس المتكلم وضربا للمتكلم المعظم
 نفسه او مع غيره وضربت بعض الناس الخطاب وضربت
 بكسرهما للخطاطبة وضربا للمثنى مطلقا وضربا
 لجماعة الذكور الخطابين وضربا لجمع النسوة
 الخطابيات فهذا سبعة ثم تقول ضربت الفايب
 وضربت الفايبة وضربا للمثنى الفايب مطلقا
 وضربا لجمع الذكور الفايبين وضربت لجمع النسوة
 الفايبيات وهكذا فيما بعد فهذا اثني عشر في
 المرفوع المتصل وتقول في المنصوب ضربتني ضربتا
 ضربتك ضربك ضربتك ضربتك ضربتك ضربتك ضربتك
 ضربتا ضربتا ضربتا ضربتا ضربتا ضربتا ضربتا
 المنصوب وتقول في المجرور مربي مربي مربي مربي

مركبا مركباً مركباً مركباً مركباً مركباً مركباً
 من وهن اثني عشر في الفصل الجور فتمت ح الستة
 والله مؤن في الفصل باقسامه الثلاثة وثاني الفصل
 بقسمه الرفع والنصب وحاصل الرفع فيه ان
 يقال انا قائم تحت قائمون انت قائم انت قائمة انما
 قائمان او قائمتان انتم قائمون انتي قائمات هو قائم
 هي قائمة هما قائمان او قائمتان هم قائمون هن قائمات
 فمن اثني عشر في المرفوع الفصل واما بالنصب
 فتقول اياي ضربت ايانا ضربت اياك ضربت اياك
 ضربت اياك ضربت اياك ضربت اياك ضربت اياك ضربت
 اياها ضربت اياها ضربت اياها ضربت اياها ضربت
 وهذه اثني عشر في المنفصل المنصوب وتقدم اثني
 عشر في المرفوع فاجملة اربعة وعشرون توضع على
 الستة والله ثني المتقدمة في الفصل بسنن ضمير
 وقد علمت امثلها فيما تقدم مفصلة فلا حاجة لذكر
 شي بعد ذلك اعوذ برب العرش العظيم
 اقصت به من فئة جماعة بغت اي تقدمت الحدود
 وسطت على وتوسعت في الاذية فالي اي ليسوي
 ناصر ومعان على هذه الفحة الهامية ابد الآه فمنا
 بمعنى ليس وناصر الجماد والاعمى غير خبرها
 او الخبر محذوف تقديره موجودا والآخر في المتنا

والضير

والضير بعد ما مستني من الضير المستر في الخبر
 او الاسم الذي هو ناصر وعوض ظرف وان شاهد في
 الضير المنفصل حيث اوقفه بعد الا لضرورة السمع
 وما علينا ان اي ولا يبالى اذا كنت فما زائدة
 جار تانا لا يجاور ناديار الاكر اي يترك ومقصود
 بذلك خطاب محبوبته كانه يقول لها اني مقصود
 من الدنيا غيرك فلا يبالى بغيرك حيث كنت موجودة
 بجوارنا ومجاورة لنا من خلوات ديار من ذلك الغير
 او كناه بها فلا سيما مستوية عندي بمجاورتك
 لي اه والساهد في قوله الاك حيث جعل الضير
 واقعا بعد الا واعلم ان الضير الذي دل على
 غيبة فيما تقدم عند قول كمال الذي قيسة له اما ان
 يكون متصلا كضرب واما ان يكون منفصلا كهو
 والذي دل على حضور كذلك اي اما ان يكون
 متصلا كتمت واما ان يكون منفصلا كانا
 وكل مغير له مبتدأ ومغير مضاف اليه وله جار
 ومجرور متعلق بحب وابينا مبتدأ ثان وجملة يحب
 خبر والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول والرابط
 للثاني الضير المستتر في يحب والرابط للاول الضير
 في له لان الخبر اذا وقع جملة لا بد له من رابط
 يربطه بالمبتدأ وقد علمت الرابط فيها وقول ونفط

ما جاز منتهى ما مضاف اليه وجملة جر بالنسبة للنفول
صلة ما وكلفظ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
المتداوما مضاف اليه وجملة نصب بالنسبة للنفول
صلة ما وكلفظ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
الغيب الذي جر كائن كلفظ الذي نصب والمعنى
ان كل خير اى كل فرد فرد من افراد الخير سواء كان
مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا اليها
واجب ولازم له كائنه عنه وكلفظ الخير المتصل
المجرور كلفظ الخير المتصل المنصوب في ان كل منها
يجل مكان الاخر فانكافى مثله نصب لانه تكون
منسوبة وان تكون مجرورة والهاكة نكر فسلم من
كله مع ان الخير المتصل مشترك بين الجر والنصب
فان يكون مجرورا وتارة يكون منصوبا ومثله
ان فيما سياتي بقوله نحو اكرمك ومررت بك وانه
وله وسياتي ان بعض الضمائر يوجد في الرفع
والنصب والجر فتختص ان الخير المتصل توجد فيه
الثلاثية الجر والنصب والرفع وان المتصل يوجد
فيه الرفع والنصب دون الجر وتقدم ذكره مع الامثلة
وسياتي ايضا لشبهها بالمحذوف في الجود اى فلا
تصرف ومنها اى الضمائر للرفع والنصب
ان جار ومجرور متعلق بصلح والنصب معطوف

عليه

عليه ونحو كذا ونما مبتدأ وجملة صلح خبر وما عرف
الكاف جارية لقول محذوف خبر لجنه المحذوف واعرف
مفعول امر وفاعل وبنا متعلق به فاننا ان حرف
توكيد ونصب وبنا اسمها في محل نصب ونال فعل
ماضى وبنا فاعل والمفعول والجملة في محل رفع
خبر ان وتقدر البيت فاصلي للرفع والنصب
والجود نكر كنونك اعرافنا فاننا نكنا المنع اى
المطايا والمعنى ان ناضير متصل وهو صالح
لان يكون مجرورا كئنا وان يكون منصوبا كئنا
وان يكون مرفوعا كئنا فالاحوال الثلاثة
اجتمعت فيه واورد عليه ابو حيان النابغة
فان كل منها يصلح للرفع والنصب والجر فاقصر
على ما وتركها واجيب بان ناضير متصل ومعناه
واحد اى في الاحوال الثلاثة علة فايها فانه
وان صلحت لما ذكر الآلة معناها مختلف في حالة
الرفع للخطاب وفي حالة النصب والجر للتكلم وكذلك
هم فانها وان صلحت للرفع والنصب والجر وكانت
بمعنى واحد الا انها في حالة الرفع ضمير متصل
لامتصلا فلما لم يشبهها من كل الوجوه تركها واقصر
على التمثيل بها وما يستعمل للرفع في هذا
شروع من ان في اعتراض ابي حيان على الم

فلم ص

وكانت ضمير متصلا ص

حيث مثل بنا وترك التثنية بالياء وهم والمضي
واحد احترز بذلك عن ابيهم كان حيث كانت
معناها مختلفا وقول بعد وهي ضمير متصل احترز
به عن هم فانها في حالة الرفع ضمير متصل واللفظ
مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه ولما جار
ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ وسوغ الابتداء
به مع كونه نكرة عطفا على المعرفة عليه وهي قول والواو
والنون انما في خطاب فعل ماض وفاعله مستتر والجملة
حالة ما وغيره بالجر معطوف على ما ذكرنا ما الكاف
جارية لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وقام فعل
ماض والالف فاعل واعلمنا معطوف عليه وهو
فعل امر مبني على حذف النون والالف فاعل والتقدير
والالف والواو والنون كائنا وتايات للذي
غاب ولغيره وذكر كمؤكدا وما واعلمنا والمعنى
ان الالف والواو والنون يكونان كل منهما ضميرا
لوضيح مخاطب غائب والالف الغائب او الضمير
مخاطب وهو المراد لهم بقوله وغيره لا ما يستل
التكليم لان الالف المذكورة لا تكون دالة على
اصلا ابي لا تكون ضمير متكلم بل دالة على ما ذكر
من الغائب والمخاطب فقط فمراده بالغير غير
مخصوص وهو المخاطب فالتكليم ح ليس داخل في

كلامه

كلامه فتقول ان ويدخل تحت قول ليس بظالم
لما علمت انه ليس داخل لانه مراده بالغير غير مخصوص
وهو مخاطب وايضا التثنية لانه على اصله
بدل على ما ذكر فقط وليس هذا الزايد دخول
للتكليم تحت قول وغيره لانه من التثنية لان
وهذه العلة هي مستند انهم حيث لم يقيدهم الغير
بالمخاطب لعدم كون هذه التثنية وهي الالف
والواو والنون دالة على اي التكليم واذا كانت
كذلك فلا دخول له في كل من وقت ضمير
الرفع ان جار ومجرور خبر مقدم والرفع مضاف اليه
وما لم يوصف بمبتدأ مؤخر وجملة يستتر صلته
وكا فعل الكاف جارية لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
وافعل فعل امر وما على مستتر وجوبا ووافق
اما معطوف عليه باسقاط العاطف او بدل منه
وهو فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على اشارة
منع من ظهورها سكون الروي وتفتيط معطوف
عليه باسقاط العاطف او بدل منه ايضا وهو
فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر وجوبا واد
حرف تعليل وتشكر فعل مضارع وفاعله مستتر
وجوبا وتقدم البيت والضمير الذي يكون مستترا
كاي من ضمير الرفع وذكر كمؤكدا ففعل ووافق

ونفسي لا جد ان تشكر وحاصل المعنى ان كل
 ضمير يكون مستترا سواء كان واجب الاستتار كما في
 الامثلة المذكورة ونحوها او جائزه يكون من ضمائر
 الرفع لانه ضمائر الجرح والاصب فلا يستتار خاص
 بالرفع دون غيره والحاصل ان الاشياء التي
 يكون استتار الضمير فيها واجبا عشرة هي الاربعة
 المذكورة التي اقتصر اليها ميثا وهي فعل الامر الذي
 خطاب المفعول المذكور والفعل المضارع المبدى بالرفع
 وكذا المبدى بالنون والفعل المضارع المبدى بالت
 خطاب المفعول المذكور والامر كنهه ولم الفعل
 المضارع كانه وفعل الاستثنا كقام القوم خلا زيدا
 فان في خلا ضميرا مستترا وهو با فاعل به وفعل التعجب
 نحو ما احسنت زيدا فان فاعلا احسن ضمير مستتر
 فيه وجوبا وافعل التثنية فموزيد افضل من غيره
 فان في افضل ضمير مستتر وجوبا عايد زيدا وهو
 فاعل با افضل المصدر النايب عن الفعل كما في قوله
 لقد ضربت الرقاب اي اضرب ضرب ضرب مصدر
 وهو نايب عن الفاعل الضرب وهو اضرب متى ضربا
 ح ضمير مستتر وجوبا فاعل به وقيل غير ذلك وما
 عدي هذه الامور المشتركة المذكورة يكون استتار
 الضمير فيه جائزا لا واجبا وذكر كالفعل الماضي ولم

فعل

فعل كنيها ت والفعل المضارع المبدى بالياء ونحو ذلك
 وخرج بتقييدنا فيما تقدم في جانب فعل الامر والفعل
 المضارع المبدى بالتا بقولنا خطاب المفعول المذكور ما اذا
 كان كل منهما خطاب المفعول المذكور او المثنى او المجموع
 فان الضمير لا يكون مستترا فيهما بل يبرز كما ذكر
 الله فاستتار الضمير فيهما مقيد بما ذكر ينقسم
 الضمير الى مستتر اي لا في هذا البيت فهو ما فوزه منه
 وقوم واي بارز كما في البيت الذي قبله فهو ما فوزه
 منه اي في راي جائز الاستتار وخالف ابن هشام
 هذه الطريقة وقال ان الضمير كمال استترة وجوب
 حتى في الفعل الماضي وليس لنا ضمير يكون مستترا
 جوازا ابدا وانما التقسيم في العامل وهو الفعل فمنه
 ما يرفع ضميرا فقط ومنه ما يرفع ضميرا ومثلا ههنا
 مثال الاول او اوقف وقوم مما يكون الاستتار فيه
 واجبا ومثال الثاني قام وقومكم المستر وجوبا
 لا يعمل محل الظاهر والمستر جواز ما يحل محله
 الظاهر ومثلهما لا يريد يقوم ابوه وهو ليس بظاهر
 لان هذا تركيب اخر غير قومكم زيدا يقوم اي هو
 لان الضمير فيه اي في يقوم من يقوم زيدا ههنا
 زيدا محله فالاسم الظاهر وهو الاب فان القيام فيه
 مستند له كذا الاسم الظاهر وهو الاب لا زيدا فالمعنى ح

مختلف عن الفصل به عايد على زيد ورثة عليه
 ابن قاسم بان ذلك لا يرد عليهم الا اذا قالوا المستر
 جواز اما يجوز على الفاعلية والمستر وجوبا بخلافه
 وهم لم يقولوا ذلك بل قالوا ما يحل وما لا يحل وهو
 اصطلاح عندهم ولا مساحة في الاصطلاح فقط
 ما لا يرد من المواضع التي يجب ان لا
 يبقى شيئا غيرها يكون استتار الخبير فيها واجبا
 لم يذكرها وهي ستة تقدم ذكرها على التفصيل عند كلام
 انهم ونظمها بعضهم بقوله
 مستر مرفوع بامر حتميا ودون يا مضارع وتليها
 وفعل الاستتار والتجب وافعل التفضيل فافهم تقدم
 وترك الناظم المصدر الاتي به لا من فعله وكان عليه
 ذكره واما الخبر المستر في نعم وبشر المفسر بالتميز
 ففي كونه مسترا وجوبا او جوازا خلافه وكذلك
 الوصف والفعل الجاري على ما هو عليه فلذا ترك ذلك
 ولم يذكره في نظمه وما كان بمعناه اي بمعنى
 الفعل الذي لم يذكر والذم بمعناه الوصف
 كقيام وصارب وعوها وكان بمعناه لانه دال
 على ذات وصفه كقوله وذا الارتفاع ازمتدا
 وارتفاع مضاف اليه وانفصال معطوف عليه
 وانا خبر في محل رفع وهو معطوف على انا باسقاط

العاطف

العاطف موانع معطوف على انا والفروع مبتدأ ولا
 نافية وجمله لا تتبع خبر والتقدير والعنبر صاحب
 الارتفاع والافصال انا وهو وانتهى وفروعها
 لا تتبع اي لا تحكي عليك والمعنى انا الخبير
 الرفع الفصل الذي هو انما اتيتي للشك وحده
 وفروعها ثلث له ومع غيره او المعنى نفسه وهو
 الغائب وفروعه هي ما هم مت وانه لكانا بـ
 وفروعه انما انتم اتممتين فندع الخبر الاثني
 عشر التي منها ثلثة اصول وتسعة فروع ضاير
 رفع متصلة واما المضاف اليها المتصلة المنصوبة
 بقوله وذا انتصاب في انفصال ازوه اثني عشر
 خبر ايضا فاجملة اربعة وعشرون ولا تكون
 مجرورة بخلاف الضاير المتصلة فتكون مرفوعة
 ومنصوبة ومجرورة لا وكل حالة من الالة
 فيها اثني عشر ضميرا ستة وثلاثين تضاف للاربع
 والعشرين المذكورة هنا قبل ان يبلغ الجملة ستين وتقدم
 على ذلك موضحا بالامثلة وذا انتصاب المحر
 مبتدأ وانتصاب مضاف اليه وفي انفصال جار ومجرور
 في محله نصب حال من انا بـ فاعل جعله الواقع خبرا
 عن المبتدأ وجعل فعل ما هو مبني للمفعول ونايب
 الباعل مستتر فيه عايد على ذوا سد مسد مفعول

جعل الأول وقول اياي مفعول الثاني والجملة من
 الفعل ونائبه في محل رفع خبر المبتدأ والتفريع مبتدأ
 وليس فعل ماض ناقص والهاء مستتر في عايد
 على التفريع ومشكل خبرها والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ وتقدير البيت وذو النصب جعل حالة
 كونه في انقضاء ايامي والتفريع ليس مشكلا
 وفروعا لا تخفى عليك والمعنى ان ايامي وفروعها
 الاحدي عشر وهي ايانا واياك واياكم واياهم
 واياكن واياه واياها واياها واياهم واياهن
 ضمائر نصب متصلة قال بعضهم والتفريع
 ايا وحدها وما بعدها الواحدة لا وقيل كلها هي
 التفريع وكذا وقع انك في انت وانا وكقولنا
 قال بعضهم ان ان هو التفريع وقال بعض اخر
 ان ان مع التا هو التفريع وهكذا في البقية وذهب
 بعضهم الى ان الضمائر هي الواحدة من ايا والكاف
 والها وايا قبل ذلك حرف عماد انظر الصبان على
 الاسموني وفي اختيار ابن جاري ومجور متعلق
 يبيح ولا تافيه ويحي فعل مضارع والمفصل
 فاعل من نوع بضمه تقدره منع من ظهورها كونه
 الروي واذا ظن ان مستقبل من الرمان فان
 شرطه منصوب بجوابه وتأتي فعل ماض فعل

الشرط

الشرط وان حرف مصدر ي ونصب ويحي فعل مضارع
 منصوب بانه وعلمة نصبه فتحة ظاهرة والمفصل
 فاعل وان وما بعدها في تاويل مصدر فاعل تاتي
 وتقدير البيت ولا يحتمل المتصل في حالة الاختيار
 اذا تاتي مجيء المتصل وحاصل معنى هذا البيت
 ان الضمائر منها على الاختصار بالنسبة لك سعة
 الظاهر اي الصريح الذي ليس كناية عن غيره فالها
 من قولك ضربته اخضر من قولك ضربت رندا غلاما
 الامر كذلك ذكر في هذا البيت انه اذا امكن الاثبات
 بالضمير متعلق لا يبعد عنه الى المتصل كما علمت
 من تقدم ان معنى الضمائر على الاختصار ولا شك ان
 المتصل اخضر من المتصل وفيه اشارة لقاعدة
 قائله متى امكن الاتصال لا يبعد عنه الى الانفصال
 وقوله وفي اختيار قال بعضهم لا مفهوم له لانه يقتضي
 انه اذا كان هناك ضرورة يبيح المتصل مع تاتي
 مجيء المتصل وهذا ليس بظاهر بل متى امكن الاتصال
 استغنى الانفصال لانه اذا امكن الانفصال لا تقبل
 ضرورة وهذا على مذهب المصنف لان المراد عنه بالضرورة
 ما ليس للتأخر عنه من دوحه اي غني وما ذكر فيما
 تقدم من امكان الاتصال فيه غني له عن الانفصال
 فالمندوحة له موجودة ح واجماع مذهب غيره

زيداني

اختيار افاضال حاله اياما متغيرة الاختصار
 ضابط لا حاجة الى ح

من ان الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه
 مذوعة وعنى بغيره ام لا فله مفهوم معتبر وهو انه
 اذا وجدت هناك ضرورة يجوز الاتيان بالفصل مع
 امکان الفصل لما علمت من ان الابد بالضرورة عند
 غيرهم ما وقع في الشعر كل موضع اي كل
 تركيب امكن ان يوفق فيه اي في هذا التركيب بالغير
 متصل لا يجوز العدول فيه اي في التركيب الى
 الاتيان بالمفصل الا فيما سيجيء من ان في قوله
 بعد وصل او افصل ما سئلني ان هو مستثنى
 من هذه القاعدة استفادة من كلامه الشعر
 اليها بقوله في اختياره فان لم يكن الاتيان
 بالمفصل في قوله فيما تقدم كل موضع امكن ان
 وقد جاء في الشعر ان هذا لا يظهر الا على هذا
 غير انه كما تقدم كقول اي الشاعر وهو ان
 بابا عت جاز ومجور متعلق بقوله في البيت
 قبله اني خلقت ولم اخلق على فندار وتمام البيت
 من ان البيت من الساعى مجور اي اني خلقت بالباعث
 ان الوارث مضاف اليه والاموات تنازع كل من
 ابلعت والوارث وقد للتحقيق ونحن فعل ماض
 والتاعلم من التانيه وايا مفعول والباء حرف
 غيبة واليم علامة الجمع والارض فاعل ضمت وفي

التقدمة ص

دور

دور جاز ومجور متعلق بخلعت والدار جاز مضاف اليه
 ومعنى البيت ان الشاعر يقول اني خلقت بالباعث
 الوارث الاموات ان الارض قد ضمتهم اي ضمت
 الاموات واعتقلت عليهم في زمن السدائد وخصي
 هذا الزمان بالذكر لكثرة الملك فيه ومعنى اباعث
 الباقي بعد فناء خلقه وانخرج لهم من قبورهم
 والوارث هو الذي ترجع اليه الامم بعد فناء الملك
 اه وصل فعل امر واو افصل مفعول عليه
 وهما مفعول تنازعه كل منهما فاعل الثاني واخر
 في الاول وحذف والتقدير وصل ما سئلني وافصل
 ما سئلني وسئلني مضاف اليه وما لم يوصل مفعول
 على سئلني في محل جزمها مسلط عليه ايضا
 وجملة خبره صلة ما وفي كنهه جاز ومجور متعلق
 بانتها لکن مع تقدير مضاف محذوف والخلف مبتدا
 وجملة انتها بمعنى انتسب في محل رفع خبره وكذلك
 خبر مقدم وخلصنيه مبتدا موزع في محل رفع
 واتصالا مفعول مقدم واختار الذي هو فاعل
 مضارع وفاعله مستتر وجوبا تقديره انا يمود على
 انما ظمير مرفوع بضمه مقدرة على ما قبله يا المتكلمين
 من ظهورها حركة المناسبة ليا المتكلمين ويا المتكلمين
 مضاف اليه في محل جزم وغير مبتدا واختار فاعل ماض

مع قوله مرفوع بضمه الى هذا الاعراب يقدم
 من تأخير لان اعراب لقوله الا اني و...

وفاعله مستر جوارا عامدا على غيري والافتصال
مفعول له والجملة خبر ابتدا وتقدم البيتين وصل
او افصلها سلتيه وهما الذي لجهة والخلق انتهى
وانتسب به ما كنت وهما خلتيه فله بد من تقدير
هذا المضاف المحذوف فيها واختار الاتصال فيها وغير
اختار الانفصال وسعني هذين البيتين انه لما ذكر
فيما تقدم ان المنفصل لا يجوز الايتان به مع امكان
الايتان بالمتصل اراد ان يذكر هنا في هذين البيتين
مسائل ثلاثة يجوز فيها الايتان بالمنفصل مع امكان
الايتان بالمتصل وهي باب سأل وما اشبهه من
كل فعل يتعدى الى مفعولين الثاني منها ليس قبرا
في الاصل وهما خبران وباب كان واخواتها اذا وقع
خبرها خبر او باب ظن واخواتها من كل فعل ينصب
مفعولين الثاني منها خبر في الاصل وهما خبران
فقال وصل او افصلها سلتيه لزموا الحاصل
ان سأل واعطي يجوز لكل في الثاني من مفعوليهما الوصل
بان تقول الدرهم سلتيه واعطيتيه والفتصل بان
تقول الدرهم سلتني اياه واعطيتني اياه وهذا معنى
قول وصل او افصلها سلتيه وهما الذي لجهة
وهو اعطي وعنه وان كان واخواتها اذا وقع خبرها
خبرا يجوز كذا فيه الوصل بان تقول الصديق كنته

والفصل

والفصل بان تقول كنت اياه وكذا حال وظن اذا
وقع مفعولها خبرين فيجوز لكل في الثاني منها الوصل
بان تقول الصديق خلتنيه والفتصل بان تقول
خلتني اياه وهذه تعني قولم في كنته الخلق انتما
كذا في خلتنيه اي الخلق انتما وانتسب به ما كنته
وكذا في هاهنا خلتنيه ثم ذكر بعد ذلك انه اختار الاتصال
على الاتصال فيها وغيره اختار الانفصال على
الاتصال وهو سبويه والحاصل ان اختياره
لان اتصال على الانفصال خاص باباين الاخبار
وهما باب كان واخواتها وباب ظن واخواتها وكذا
اختار غيره الانفصال على الاتصال خاص بهما ايضا
واما باب سأل وما اشبهه نظام كله انه بالاختار
فيه فاما ان تصل واما ان تفصل على حد سوى
وليس كذلك الصريح ان الاتصال فيه ارجح لان
الارجح في ابابين بعد الانفصال وان كان تقديم
له في اول كلامه على الفصل بقول وصل او افصل لزم
مناف ذلك الظاهر على ان الظاهر من تقديمه له على
الفصل انه مرجح على عليه تامه الى ما اي الى
فعل يتعدى لزم الثاني منها ليس خبرا في الاصل
لزم اي لانك لو قلت انا الدرهم لكان كلاما فاسدا
لعدم صحة الاخبار و لو كان خبرا في الاصل لزم الاخبار به

وكان كلاما صحيحا لانه مفعول ظن اي لانه لو قلت
فيها انا الصديق لصح الكلام والاخبار لا اصلها
المبتدأ والخبر والثاني منها خبر في الاصل عن ذلك
المبتدأ قبل دخول ظن عليه وجعله مفعولا لها
والانفصال اي الاتيان بدلا بغير منفصل لانك
تفصلها بنفسها من الفعل لانك لو فصلتها منه لصارت
وتم يمكن ان تقول ما بدلتها وتاتي بدلا بغير منفصل
على السوي ان قلت تقديمه في اول كلامه
متاخر لذكر الظاهر لان الظاهر من تقديمه انه متاخر
عنه والاقدم الفصل عليه قلت هذا لئلا يلزم
لان كان تقديمه مع استوائه على ما قدم عليه فالظاهر
من كلامه انه باق على حاله اذ وظاهر كلامه سبوة
ان الاتصال فيها واجب قال بعضهم الاولى راجح بدل
واجب وقد يجاب عنه بان الرد بالواجب في كلامه
غير المتعنى فيصدق بالجائز لكن الاتصال ارجح وان
الانفصال مخصوص بالشراي ارجحية واستثنائه
مخصوصة بالشراي لانه مخصوص به لوجوده في
غيره الثاني منها خبر في الاصل اي عن المبتدأ
فاذا قلت في قولك كذا الصديق فلتنبه ان
الصديق لصح ذلك فانا محمول قلت بكلامه فيما تقدم
في باب سال لانه اي الانفصال اي الاتيان

بالضمير

بالضمير منفصلا في جابنه هو الكثير في كلام العرب
عن الاتيان به متصلا على ما حكاه لزم اذا قلت
حرام في وقيل هذا البيت
ولو لا التبعات من الهياكل لما ترك النقطا طيب النامي
اذا قلت حرام في امر فاذ اظرف لما يند تقبل من الامان
وقال فعل ما ضر والتا على ان الثاني وحزبي
فاحل جني على الكسر في محله رفع والجملة فعل الشرط
وهي في محله جازبا صاغة اذا اليها وفعلها جواب
الشرط وهو اذا وقول فان القول الفاعل لفعل
وات حرف توكيد ونصب والقول لهما وما لهم موصول
في محله رفع خبرها وجملة قالت حرام في صلته لاهل
لها من الاعراب وهذا البيت صار مثله بغير تكرار
تكملة كلامه صاغة في فيه وساتي قصة حرام
منفصلة اما شاعره تعالى وقدم الاخضر امر
فعل امر وفاعله مستتر والاخضر مفعول وفي اتصال
جار ومجرور حال من الاخضر وقدم من فعل امر مبني
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقية وفاعله
مستتر وما لهم موصول مفعول وجملة شئت صلته
وفي انفصال حال من ما وقدم من البيت وقدم الاخضر
حالة كونه في اتصال وقدم من ما شئت حالة كونه
في انفصال ومعناه انه لما ذكر فيما تقدم ان الضمير

ليس على اطلاقه اي بل يقيد بان البس والوجوب
تقديم الاعرف فيه على غير الاعرف فانه خيف ليس
لم يجز اي تقديم غير الاعرف عليه بل يجب تقديم الاعرف
لانه لا يعلم الا الاول لا انفس الحكم وهو المعنى
المقصود من الكلام او الالات العلم حاصل لا معنى
وفي اتحاد ارجح ومجور متعلق بالزمن والرتبة
مضاف اليه والزمن نفس امر وفاعله مستتر وفصله
مفعول وقد حرف تقييد ويبين فعل مضارع والغيب
فاعل ووصلة مفعول وفيه جار ومجرور متعلق بوصلة
وتقديم البيت والزمن فصله في حال اتحاد الرتبة
وقد يبيح الغيب وصله فيه وحاصل ذلك انه
ما ذكر في تقدم بان ساد وباب عن من كل فعل
ما تقدم وذكر ان الاخير من الضمير بين الكائنين
فيما تقدم على غيره ذكر في هذا البيت ان الفصل
لا أحد الضميرين اي الاتيان به منفصلا عند اتحاد
رتبتهما في الاعرفية واجب وقد يجوز الوصل فيما اذا
كانا ضميري غيبة واختلف لفظهما فقال وفي اتحاد
الرتبة نحو والمعنى انه اذا كانت رتبة الضميرين متحدة
في الاعرفية بان كان كل منهما متكلم او مخاطب او غائب
وجب فصل احدهما بان تاتي باحدهما متصلا بالفعل
وبالآخر منفصلا عنه بان تقول اعطيني اياكم

واعطيتكم

واعطيتكم اياكم واعطيته اياه ولا يجوز وصلهما
اي تاتي بهما متصلين بان تقول اعطيني اياكم
ما ذكر الله وقد يجوز الوصل اي الاتيان بهما متصلين
اذا كانا ضميري غائب واختلف لفظهما اي اختلفا في
وزنهما اما بالتثنية والافراد او الجمع او الاسماء
وقوله وقد يبيح الغيب اي زوا الغيب وصغير
الضمير الدال على الغيبة فيه اي في اتحاد الرتبة
وصله اي الاتيان بالضمير الثاني متصلا كان
يكونا متكلمين اياي صامتين لان يكون كل منهما متكلم
ولمخاطب ولغائب في غير هذه الصورة المذكورة هنا
واما فيما قلتكم واحد ومخاطب واحد وغائب واحد
الاثنين معا لا كل واحد على انفراد فاندفع بذلك
ما قيل انما هذا المثال لتكلم واحد لا لتكلمين اياي
فانه يلزم الفصل في احدهما اي وهو الضمير
الثاني بان ياتي به منفصلا ومعنى فصله حذفه
والا تيان بدله بضمير متصل لانه يفصل ويصير
مفردا وحده لانه لو كان الامر كذلك لضاع وصار
لا وجود له ولا يجوز اتصال ضميرين متحدين
اي في الرتبة لا تقدم فله تقول اياي هذه
القاعدة المتقدمة ذكرها فله ينافي انه يقال اياي غيرها
فان لم انا كانا اياي مستدركا على المثال الاخير من

الثلاثة المنقبة مبراهة لقول الله وقد يبيح الغيب
 واختلف لفظها أي أي اختلف في كذا كافي
 المثال الذي ذكره لأن الضمير الأول فيه عايد على
 الزيد بن وهو عايد والثاني عايد على الدرهم وهو الهاء
 ولا شك أن الأول مثني والثاني مفرد فحصل الاختلاف
 بينهما واليه أي إلى الاختلاف أشار أي المص
 بقوله في الكافية أي وهي متني له مع اختلاف
 ما أي يجوز الوصل مع اختلاف ما أي أي
 اختلاف كان وأما قوله بعد ونحوه فثبت أن الحاجة
 لما به لا له ارتباطا ولفظا بقوله فيما تقدم وفي
 اختيار لا يبيح أن لا يعلق له بما هنا وقبل يا
 النفس أن يظن لقوله التزم ويا مضاف إليه مبني
 على السكون في محل جر والنفس مضاف إليه مجرور
 بلمسرة الظاهر ومع طرق متعلق بالتزم والفعل
 مضاف إليه والتزم فعل ماض مبني للمفعول ونون
 نايب فاعل ووقاية مضاف إليه من إضافة السبب
 للسبب لأن النوع سبب في وقاية الفعل من الكسر
 وليس مبتدأ من فروع بعملة مقدرة على ما قبل يا
 المتكلم وقد حرف تقييد ونظم فعل ماض ونايب
 الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ليسى وأجملة خبر
 وتقدير البيضة والتزم نون وقاية مع الفعل قبل

يا

يا النفس وليس قد نظم والحاصل أنه لما تقدم
 أن من جملة الضمائر المتقدمة يا المتكلم وأنها تارة
 توجد في الفعل سواء كان ماضيا أو مضارعاً أو أمراً
 وسواء كان متصرفاً أو لا وتوجد أيضاً في الحرف وغير
 ذلك ذكر في هذا البيت أن نون الوقاية تلزم الفعل
 قبلها تنقيحاً لكسر الشبه بالحرف المتصرف بالاسماء فعمل
 وقبل يا النفس أن أي أياً الدلالة على النفس أي الذات
 وهي يا المتكلم التزم نون وقاية أي نون شمي نون
 الوقاية وكيف بذلك لأنها تأتي الفعل الكسر كما تقدم
 وكذا ما أشبهه كقدي بمعنى يكفي وكذا الساكن كمن
 وعش للصوت عن خروجه عن أصله وهو السكون
 وقوله وليس قد نظم أي وليس وهو الفعل الغير
 المتصرف وجدي في الشر منفعلاً بيا المتكلم به ونون
 وقاية وهو شاذ لا سيأتي تحفته لزوماً أي وجوباً
 لأنها تأتي الفعل الكسر أي الشبه بالحرف المتصرف
 فقول على الأفعال مع التماس الفعل بالنسبة لفعل
 الأمر يخطأ بغير الموند ومثل الفعل فيما ذكره
 ما أشبهه كقدي وعونها كما تقدم وعبارة بعضهم لأنها تأتي
 الفعل وما يشبهه مما لا يدخله وهو الكسر الشبه بالحرف
 عدت قومي أي التابعين لي كقدي الطيسر
 أي الرمل الكثير أو ذهب القوم الكرام ليسى فليسى

الحرف ص

فعل ماض ناقص ولها مستر عائد على البعض
المفهوم من القوم وايا خبرها والمضارع
الشاعر يقول عدت قومي الشايعين في فوجدتهم
عددا كثيرا كعدد الرمل وقت ذهاب القوم الكرام
اي ليسوا البعض الطاهب انا بل جميع الكرام ذهب
وفيت ولم يبق منها الا انا ولو كان هناك كرام غيري
لما اجتمعت عن الناس الكثير عندي فاجتمعهم
عندي لعدم وجود من يكرمهم واختلف في
افعل التثنية انا اي وهما مبتدئ على خلاف فيه اخر
هل هو من قبيل الافعال او لا سيما والصحيح انه
من الافعال ما افترى في هذه ارجع للسق الاول
الذي قبل ام او قول وما افترى ارجع للسق الثاني
عند من لم يلتزم فيه اي وهو القول بأنه من
الاسماء والصحيح انها تلتزم اي على القول بأنه
فعل من الافعال وليتي ازمبتدا وجملة مفتاح
وليتي مبتدا وجملة نه خبر ومع ظرف ولعل مضاف اليه
واعكوف فعل امر وفاعله مستتر وجوبا ومعلوم محذوف
اي الحكم وكن فعل امر من اخوات كان ولها مستتر
وجوبا تقديره انت ومخبرا خبر والتقدير وليتي
نشا وليتي ندرا واعكس الحكم مع لعل وكن مخبرا
وقول في الباقيات جاز ومجور وتعلق بخبر واضطرار

علمة

علمة لقول خفيا وحققا فعل ماض ناقص وبعض
فاعله وحيا لم موصول صفة لبعض وجملة قد
سلفا صلة ما لا محل لها من الاعراب ومعنى
مفعول خفيا والتقدير وخفيا بعض الذي قد سلف
مني ومعنى اضطرارا والمضارع ان يستمر البيت
بالنوت كثير وعذرها قليل ولعل يعكسها اي وهما
ان يستمر لانهما نوت كثير وبها قليل وما بقي من
اخواتها وهي ان وان وكانت وكانت بنوت النوت
فيها وحذفها على حد سواء كما اشار لذكر بقوله وكن مخبرا
في الباقيات اي انك بالخيار في الباقيات من الحروف
الناسبة للاسم وهي الاربعة المذكورة بين ان تحذف
النوت منها وبين ان تشبها فيها فتلحقها ان الحروف
السة اناسبة منها ما يكون حذف النوت فيها قليل
واشباتها كثير وهي ليت ومنها ما يكون حذفها منها
كثير واشباتها فيها قليل يعكس ليت وهي لعل
ومنها ما يكون الحذف والاشبات فيها على حد سواء
وهي الاربعة المذكورة اباقية ان قلت تعلق
قول في الباقيات بقول مخبرا فيه تخمين وهو صحيح
عند السمع قلت هو مقتضى المولدين الذين ليسوا
من العرب والتخمين عندهم تعلق اول كلمة من البيت
الثاني باخر كلمة من البيت الاول اه ثم ذكر بعد ذلك

ان من وعظ الجارين تلمها نون الوقاية وبعضهم
حذفها من ماله ضطرا ربتول واضطرا رختفا
اي ان بعض من قد سلف خفف من وعظ وحذف
منها نون الوقاية لاضطراره لذلك بسبب الشمر
كاسيا في البيت الاتي اخر الشمر كنية جابر
اهو وهو زيد الخيل وسماه النبي صلى الله عليه وسلم
زيد الخيوسه وذلك انه كان له عدوان كل واحد
منها يمتنع ان يلقاه فلقياه معا فصرها بامر محمد
فهربا وكان احدهما يسمى مزيدي فقال الشاعر
مخني مزيدي فالا في اخائفة اذا اختلف الموال
كنية جابر اذا قال ليتمى اصافه واقعد جال مالي
والعجب ان مزيدي وصاحبه تمني كل ملكا
زيد ليفعل به ما يريد كما بينهما من المداق فلتا
لقياه هر با بعد ان صرهما بامر محمد لكونهما وجدا
ثقة بنفسه اي عنده وثوق بنفسه وحماية له
عند اختلاف وتتابع الموال اي اصحاب الائمة
العالية في الحروب وقول كنية جابر اي تمني مزيدي
تمنيا كتمني جابر وقت ان قال ليتمى وفيه انما
حي حذف النون من البيت وهذا نادر وقليل ولكن
ليتمى باثباتها لا قال والكثير في لسان العرب ان
كتمت تف اي حكاية عن فرعون لعلي له اعيراني

القدم

القدم اي وهو الالة المعروف عند التجار لعلي
ومنه اهورا انا حد حيث اي بالنون فيه ولم يحذفها
وهو قليل ذلك في حدتها منه فكثير وقول اخط اي
اخطت وانجر بها قبرا اي قرايا وحقيرا لا يضر ما جدد
اي لسيف ايض شريف عظيم اي في باقي
اخرات ليت ولعل اي نظائر لها في النظم النصب
له كم وفيه في الوارد اخلة على لذي والجار
والجور متعلق بفعل ولذي مستأجرة تمل خبر
وفي قد في متعلق بقول يتي اخر البيت وقطن بمطوف
عليه والحذف مستأجرة قد في خبر وتقدير
البيت ولذي قل في لذي والحذف ايضا قد في يعني
يا في قد في وقطن والمعنى ان لذي بالحذف
وحذف نون الوقاية منه قليل والكثير قرأته
بالتشديد مع اثباتها فيه وحذفها ايضا من قد في
وقطن ياتي على قلة والكثير اثباتها فيها كلف قد
وقط اللذين بمعنى حسب وهما لهما لا قد الحرفية
ولا قط الظروفية النبي للماضي المسماة لا بد النبي
للمستقبل ولا قد وقط اللذين بمعنى يكفي لانهما
لما فعل تلمها نون الوقاية فتلخص ان قد وقط
اقسام ثلاثة فتارة يكونان لهما بمعنى حسب
فسيوت النون فيهما ح يكون كثير او حذفها منها قليل

وتارة يكونان لهما فعل فتلزمها النون ولا يجوز
حذفها وتارة تكون قد حرفية وفقط ظرفية فلا دخول
لها عليهما أصلا اهـ واعلم ان قد وقط هما المشار
لها فيما تقدم بسبب الفعل ولذا باب الكس الذي
دخلت عليه النون لأبقايتها على أصله وهو الـ
فالنون وقت الخروج من ذلك الأصل وهو غير
النون الموجودة في الآن لأنها من صورته وهي
ساكنة كقراءة من قرأ من لدني اراي وحذف
نون الوقاية منه كمن يقال يحتمل انزاله ولا
حذف فالتدلال بهذه القراءة على ما ذكره ساقط
قدني ارا وفيه الشاهد حيث أتى بنون
الوقاية في قد الأول وحذفها في قد الثانية المذكورة
في آخر السطر الأول والخبيثين ثنية خبيث
قيل لما عبد الله بن الزبير وأبو عبد الله وقيل
عبد الله وأخيه مصعب لأن كلامهما يقال له
خبيث وقيل غير ذلك والمعنى ان الشاعر يقول
يكفي من نصر الخبيثين عدم السج والبخل وعدم
الاحمال لما سئل كيف صنعت وما صنع بك من
الأكرام وقوله ليس الإمام اي وهو عبد الله بن
الزبير وأبوعبد الله وأخيه مصعب بالشيم
اي البخيل المحمد اي المايل عن الخفاء اهـ

القلم

العلم ثم متداويين فعل مضارع وفاعله
مستتر وجمله يعين في محل رفع صفة لاسم المسمر
مفعول منصوب بفتحة متدري على الالف منع من
ظهورها التعذر ومطلقا حال من فاعل يعين
وعلم خبر ويجوز ان يكون علم مبتدأ والهم خبر
وكيف خبر مبتدأ محذوف وخبرنا معطوف عليه
يجوز بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لم لا ينصرف
والمانع له من انصرف العلمية والتانيث والالف
له شياء وقرن وعدن هو أجمع معطوف على قول
كجفر والتقدير لم يعين المسمر حالة كونه مطلقا
عن التقيد وذلك بجفر وخبرنا هو حاصل
ذلك ان الاسم ينقسم الى معرفة واي يكره فالنكرة
لانتقائين فيها السماها وأما المعرفة فمنها ما يعين
سماها من غير قيد وهو العلم ومنها ما يعينه
بقيد وهو بقية المعارف الستة التي من جملتها
العلم وهي الضاير والما والشارع والموصولات
والمحلي بالالف واللام والمضاف لواحد منها فهذه
هي الستة فزيد لم علم معين وميز ومبين وموضح
سماها وهو الذات عن غيرها من الذوات من
غير قيد بخلاف بقية المعارف المذكورة فلا تعين
فيها لما ذكره الا بقيد فانا لا تكون معينة لصاحبها

الاب التكم والتلفظ وانت وهو كذلك والاسماء
الاشارة لا تكون معينة وموضحة لصاحبها الا
بالتمام الاشارة الحسية لها والاسماء الموصولة
لا تكون معينة الا بالصلة والحق بالالف واللام
لا يكون معيناً الا بها وكذلك انضاف لواحد من
الذكورات لا يكون معيناً الا بالاضافة فتخصص
ان الاقسام ثلاثة منهم تارة لا تحيين فيه لسماء
اصلهم وهم معرفة معين لسماء من غير قيد
ولهم معرفة معين لسماء بقيد اسم العلم
اي وهو ما يؤخذ من العلامة لانه علامة على
سماء ومظهر له من غيره والعلم لا يكون الا على
ذات متفصلة في الخارج فتقول لهم يعين السمي
اي يبين ويوضح سماء وهو الذات الشخصية
في الخارج اشارة بالرؤية عن غيرها من الذوات
كما تقدم وهل يدخل في كلامه اسم الجنس كاسامة
اولا قلت انما يريد من قولهم يعين السمي
اي في الخارج فقط فلا يكون داخل لانه موضوع
للمقابلة والمادية المستقر في الذهب لا في الخارج
وانما يريد يعينه في الخارج وفي الذهب يكون داخل
كما علمت من انه موضوع له وسياتي في كلامه
او الفينة الاولى تقدم المرجع كما في قوله زيد قام

ابوه

٨٢

ابوه فان في عين كون الغير للفينة تقدم مرجعه
هو زيد لانفس الغير يقطع النظر عن مرجعه
وبك قيد اي الفصرة به الاطلاق اخبر
بقية المعارف اي الباقي منها وهو خمسة لما تقدم
انها ستة احدها العلم بالعلم بالاناسي جمع
انسان مأخوذ من الانس اي النواصة لان النصف
ياشوبها فلا يغيرها كالنصائب مثله او من ناس
اذا تحرك وتولى بنسبها علمه لقوله مثل الزم
لهم رجل اي وفي الاصل لهم للنهر الصغير ثم نقل
وجعل على علي تنكح المرأة وهي اخت طرفة
التي في الرأ اي في اخت من اسم وقرن اسم
قبيلة اي وهي التي ينسب اليها اويس القرني بفتح
في القاف وضمها ثنت واخف ايضا من قال هو من قرن
الخازل وعدن لهم مكان اي وهي بلدة بساحل
البحر والحق لهم فرس اي كانت معاوية رضي
الله عنه وشذم لهم جيل اي كان للنعمان بن
الانذر ملك العرب وهيلة لهم شاة اي كانت
لامرأة من مشا العرب لا مطلق شاة لان جميع هذه
الاسماء المذكورة اعلام موضوعات لذوات شخصية
معرفة معلومة معينة في الخارج لا تتناول غيرها مما
نحوها وواسق لهم كلب اي كان موقفا عند

علمت بنعام

علمت بنعام

العرب لا مطلقا كلب كاعلت فيما قبل وفي ذكرهم هذه
الاسماء الثمانية المذكورة وختمها بالكلب وجعله ثامنا
اقتدأ بالاية حيث قال فيها وثامنهم كلبهم ولما
اتي الوارد اخذ على ابي واتي فعل ماض بمعنى
جا وفاعله مستتر عايد على العلم واسما حال من
هذا الفاعل وكنية ولقبها بقطوفان على قوله
لما الواقع حال من فاعل اتي واخرت فعل امر
مبنى على النسخ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وذا اسم اشار
بشيء على السكون في محل نصب مفعول واتي حرف
شرط جازم وجملة صبي فعل الشرط في محل جزم
وسواه ظرف والهاء مضاف اليه وجواب الشرط
محذوف وتقدير البيت واتي العلم حال كونه
لما وكنية ولقبا واخرت ذاك صبي سواء فاحر
وحاصل معنى هذا البيت انه العلم يقسم
ثلاثة اقسام الى اهل والي كنية والي لقب ويجب
تاخير اللقب اذا صاحب الاسم وذكر معه عن الاكم
بان يقدم الاسم عليه ويذكر اللقب بعده واما
اذا صاحب الكنية فانت بالخيار بين ان تقدم
الكنية عليه او توخرها عندها وان كان ظاهر كلامه
وجوب تاخير اللقب عنها كالاكم لان الغيبة في

سواء

سواء راجع للمذكور من الاسم والكنية لصدق
اليسوي عليها وان كان مسلما في الاسم دونها كما
سياق والى اصل انه اذا اجتمعت الثلاثة
قدم الاسم وكذا اذا اجتمع الاسم مع اللقب اما
اذا اجتمع اللقب معها او ان كم مع الكنية وان لم
يذكر هذه الصورة المرفوعة فانت خير في تقديم من شئت
تقديمه منها وتأخير من شئت تأخيرها فانهما
فتلخص ان الاقسام اربعة يجب تقديم الاسم في
قسمين منها واعلم ان مراده بالاسم هنا تقدم
ما يقابل الفعل والحرف ومراده به هنا ما يقابل
اللقب والكنية فذكر اولي بمعنى واعاده بمعنى اخر
فهو شبه استخدام والرد بالاسم هنا الى
اي اما في ما تقدم فمراده به ما يقابل الفعل والحرف
وقد علمت ان في كلامه شبه استخدام حيث ذكر الاكم
فيما تقدم بمعنى واعاده بمعنى اخر ما كان
في اول اب انه ان قلت يرد على ذلك ابو زيد قائم
وابو زيد قائم هنا اذا كني بها تخفف فبذلك المثالان
صدر كل منهما بالاب وليس بالكنية واجيب بان
بما في قول ما كان في اول اب انه واقعة على مركب
تركيب اضافية وما وردت ليعين مركبا تركيب اضافية
لان الاضافة في الاول جزئية لا كلمة وفي الثاني

لا إضافة أصله بخلاف قولك أبو عبد الله فهو عالم
 مركب أصافي صدر باب فاد كذا ذكر المحقق أنه ليس
 ككنية أهل الفضل ولو امرأة وإن لم يولد لهم ومن له
 أولاد منهم يكنى بكبرهم وباللقب ما أشعرهم
 لم يقل ما دل بذكر اسم لأن الواضع وصفه للدلالة على
 الذات مع ما في محطه المدح أو الذم لا لها وله معاً فالأصل
 شعورج لا دلالة كثر في العابدین ای من بينهم
 وهذا لقب له رضى الله عنه وولمه على وهو ولد لسيدنا
 الحسين وفيه عندنا الحسن بالقياس وأما ما هنا
 بمصر فنسب آل البيت ويحتمل أنه مقام صنع له هنا
 أيضاً ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم أي ما لم
 يستتر باللقب كما في قول تعالى أنا المسيح عيسى بن مريم
 وإنا جاز تقديمه على الاسم الأقلين وعبار
 غيره غالباً وهما متساويان اهـ ومنه قول
 أي الشاعر وكانت امرأة لها أخ مات ودفت بحمل
 يقال له بطن شريان فصارت تنسبه وتعد
 عليه بقولها بلغ هذيان لولا هو عادة العرب في
 ذلك الوقت إذا مات لهم شخص يجرنون عليه
 بالأشعار لا بما يقع الآن من النساء وكانت
 حال قولها ذلك في قبيلة هذيل مستقر في محلها
 بعيد عن هذا المكان الذي دفنت فيه لأنها عنده

والمعنى

والمعنى بلغ قبيلة هذيل والبلغ الشعر الذي يبلغها
 بيتي حديثاً مصوراً بان ذا الكلب عمر والزهري
 هو الشاهد حيث قدمت اللقب على الاسم وأما
 قولها وبعض القول فكذب جملة معترضة بين
 قولها حديثاً وبين قولها بان ذا الكلب لئلا يواقع
 تصويراً له وقوله يبطن شريان هو موضع هذيل
 وشريان أشجار ملتفة به يؤخذ منها القسي جمع
 قوس والمعنى أنه مدفون في المحل المسمى يبطن
 شريان والذئب يموي حوله لا أحد عنده غيره
 بين أن تقدم الكنية على اللقب أو العكس
 لأن بين اللقب والكنية عموم ومخصوص من وجه
 بحقائق في أنوال خبر فانه كنية تصدح بان مب
 ولقب كونه أشعر بمدح وينفرد اللقب عن الكنية
 في قولك انت الناقة وتنفرد الكنية عنه في قولك
 أبو بكر وهو أحسن منه لم يقل وهذا
 هو الصواب لأن الصواب هذه الخطأ مع أنه
 يمكن التناول في كل من الاحتمال أن يكون مراده
 بقوله سواء الاسم فقط لا مع الكنية ولو
 قال واخرت ذان سواء أي الكنية صحيحاً لما ورد
 أي ويكون الراد بسوى الكنية الذم ويجاب
 بأنه لا ما مع من أن مراده ذلك وإنما ذكر التخيير

باعتبار كون الكنية لهما او مراده بالسوي سوى تفصيص
 وهو الاسم فكل ما موجه بذلك بقي ما اذا سمى الاسم
 الكنية ولم ينصوا على ذلك والظاهر من كونهم جواز
 الامرين كما اجتماع الكنية مع اللقب وان يكونا
 مفردين اذ ان حرف شرط جازم ويكون فعل مضارع فعل
 الشرط مجزوم وعلامة حذف النون والالف لهما
 ومفرد خبرها منصوب بالياء لانه مني وجملة فاعل
 من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط وحيثما
 مفعول مطلق اي اضافة حتما اي وجوبا والان
 مدخلة في الاضافية وهي حرف شرط وفعل الشرط
 كذرف ول عليه ما تقدم اي وان لم يكونا مفردين
 فيكونا فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون
 والالف لهما ومفرد خبرها واقع فعل امر وفاعله
 مستتر وجوبا تقديره ائت واجملة في محل جزم جواب
 الشرط حذفته منه الفاعل المضروب والذي لم يوصل
 مفعول في محل نصب وجملة ردف بمعنى تبع من
 الفعل والفاعل صلة الموصول لا عمل لهما من الاعراب
 وتقدرا البيت وان يكونا مفردين فاضف اضافة
 حتما وان لم يكونا مفردين فاتبع الذي ردف
 وحاصل معنى ذلك انه عاثر فيما تقدم حكم
 الكنية واللقب مع الاسم وحكم احدهما مع الاخر من

جهة التقديم والتأخير شرع في بيان حكم اجتماع الاسم
 واللقب معا من جهة الاعراب فقال وان يكونا
 مفردين اذ اني وان يكون كل من الاسم واللقب مفردا
 وجبت اضافة احدهما للآخر وهذا على مذهب البصريين
 ويجوز الاتباع عند الكوفيين على انه بدل او مطلق
 بيان وان لم يكونا مفردين بان كان كل منهما مركبا
 او الاسم مركب واللقب مفرد او بالعكس اي اللقب
 مركب والاسم مفرد او جب اتباع احدهما للآخر ظاهرا
 في الصور الثلاثة انه تارة مع اتباع في صورتين
 الاولى منها فقط دوت اثنان فيها الاضافة
 لا الاتباع لانها تزيده عن قولك غلام عبد اسمه رر
 فتأخر ان الصور اربعة اثنان ولي بقولهم وان
 يكونا مفردين اذ دلالة اضافة فيقولون والاتبع ان
 تب الاضافة في الاولى منها ويجوز في الاخرى ويجب
 الاتباع في الثانية والثالثة ومحل وجوب الاضافة
 في الاولى عند عدم المانع فان وجد مانع منها كال
 وجب الاتباع لان ال والاضافة لا يجتمعان ان قلت
 يراد على وجوب الاضافة فيما اذا كانا مفردين مطلقا
 من قول المتن ولا يضاف لهما لما به اتحد معنى ولا
 شك ان كرا مع سعيد متحدان معنى ويجاب
 بان سعيد مؤول بالاسمي وكرا مؤول بالاسم والمعنى

والمعنى جاتي الذات السماة بكرز حيث حصل التاويل
 جازت الاضافة للتفاريح ويدل لذلك قوله بعد واول
 موطن اذا ورد اي اذا ورد من لسان العرب ما يؤيد
 عدم جواز الاضافة فالول بما تقدم اهـ واجاز الكوفيون
 الاتباع اي على انه بدل او عطف بيان انه ويجوز قطع
 ايضا الى الرفع والنصب لاسيما في اخرائه ووقفهم
 اهـ ازاي وافق الكوفيون مع الاتباع في غير هذا الكتاب
 وجب الاتباع اي على كونه بدل او عطف بيان
 لا تقدم ويجوز انقطع اي قطع الثاني عن الاول
 بحيث لا يعيد مضافا ولا تابعا له كمن يقطع مع الرفع
 من الرفع الي النصب ومع المنصب من النصب الي
 الرفع ومع المجرور الي النصب والرفع فالرفع على انه خبر
 مبتدأ محذوف والنصب على انه مفعول لفعل محذوف وذكر
 هذا كله انه تامله والمراد بوجوب الاتباع فيما تقدم
 اتباع الاضافة فلا تنافي بينه وبين قوله بعد ويجوز
 القطع كما قال استتمت الاضافة في الصور الثلاثة
 وجاز كل من الاتباع والقطع اهـ ان قلت قوله
 في التي فيما تقدم والاتبع الذي ردف ان ردف بمعنى
 تبع يلزم ان في كلامه دكاكة لصيغة المعنى جاتي
 الذي تتبع ويجاب عن ذلك بان معنى اتبع الاول
 اي في الاعراب وتبع الثانية اي في اللفظ فيصير المعنى

ابن مالك

والا

والا اشبع في الاعراب اللفظ الثاني الذي تبع وقيل
 الاول ووقع بعده في اللفظ اي اتبعه الاول في اعرابه
 اللفظي من رفع او نصب او جر فيثبت له ما ثبت للاول
 نصب الموامل الداخلة على الاول ومنه منقول
 ان جاز وجر وخبر مقدم والخبر عائد على العلم
 الشخصي ومنقول مبتدأ وكفضل خبر مبتدأ محذوف
 واحد معطوف على فاعل وهو الرخايل مبتدأ خبر
 محذوف اي منه وكما وخبر مبتدأ محذوف واورد
 معطوف عليه جملة مبتدأ وخبر محذوف اي منه
 وما يترجم لهم موصول مبني على السكون في محل رفع
 مبتدأ وخبر محذوف ويخرج متعلق بركب او ركب
 فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر
 فيه جواز عايد على ما واجله صلة بالاعمل لاهل
 الاعراب وذا لهم آثر مبني على السكون في محل
 رفع مبتدأ وان حرف شرط جازم وبغير جازم وجرور
 متعلق بهم ووبه مضاف اليه وتم فعل ماض
 وفاعله مستتر عايد على ما واجله في محل خبرم فعل
 الشرط واعرب فعلا ماض مبني للمجهول ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جواز عايد على ما واجله في
 محل خبرم جواب الشرط وعاء فعل ماض وفي الاعلام
 جازم وجرور متعلق بالاضافة وفوا فاعل والاضافة

مضاف اليه وكعبه جبار ورجل ورجل كذا وكذا
 مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة واي معطوف عليه
 كعب مجرور وعلامة جرح كسرة مقدرة على ما قبله بالتكلم
 منه من ظهورها لثقل الحمل بحركة المناسبة ليار
 التكلم واي مضاف ويا استكمل مضاف اليه في محله
 وفحافة مضاف الي اي مجرور وعلامة جرح الفتحة
 نيابة عن الكسرة لانه لم لا ينصرف والمانع له من الصرف
 العلمية والتانيث والتقدير منه منقول وذكر
 كفضله واسد منه ذوالارجال وذكر كساد واد
 ومنه جملة ومنه ماركب تركيب مزج وهذا الذي ركب
 تركيب مزج انه تم بغير وية اعراب وشاع ذوالاضافة
 في الاغلام وذلك كعبه كسر واي فحافة وحاصل
 معنى ذلك انه كاذب فيما تقدم العلم الشخصي بقوله لم
 يبين ان ذكر انه ينقسم الى علم وكسبة ولقب ذكرها
 ايضا انه ينقسم الى منقول والي غير منقول بقوله
 ومنه منقول اذ اي ومن العلم الشخصي العلم المنقول
 سواك من منقول عن صفة في الاصل كحارت لانه في
 الاصل صفة كمن يركب الارض ويتقرب بالخرافة او
 عن مصدر في الاصل كفضله فانه مصدر فضل بفضل
 فضل او من علم جنس كاسد فانه موضوع حقيقة
 الحيوان الغريب في الاصل قبل نقله وجعله علما

على كسر فتحة في حرف السين
 قد كسر فتحة في حرف السين
 سبق فاعلم ان هذه الالف في
 مجرور بالياء كذا في النسخة
 بالفتحة في النسخة
 بمرتب عند الالف عراب

علي ارجل الشجاع ونحو ذلك من الاسماء المنقولة
 كصطفى ومحمد فانه كلاهما منقول من لم منقول
 اصطفاة يصطفيه فانه مصطفى وهو مصطفى
 اي مختار ومحمد فهو محمد وكفاية من الميثة
 ورقية من مصدر رقي يرقا رقية وكما حد فاته
 لم تفصيل وهو صفة في الاصل لانه كثر خصا له
 الحية وكثر محمد الناس له ومثله في ذلك محمد ومحمد
 ونحوهما وقيل وذوالارجال اي ومن العلم الشخصي
 العلم صاحب الارجال والابكار اي غير المنقول
 الذي وصفه الواضع من ابتداء الامر على ذات معينة
 متخصة من غير نقل له عن شيء سبق وضعه له
 في الاصل وهو ما خوذ من قولهم ارجل الخنثية
 والشراذم الشاهما من عند نفسه دون ان يسبق
 لها قاليف وذكر فاعلم من ذكره انه لا ثالث لها حذفا
 لمن اتبعه وقال هناك قسم ثالث وهو العلم بالقلبة
 كالسقية لانه في الاصل وضع لكل امر شاق ثم غلب
 على عقبة ايللا المشهورة وهو خلاف الصحيح والصحيح
 ما علمه من ان كل علم وجد في الدنيا لا يخرج عنه
 هذين القسمين فهو ما منقول واما غير منقول وهو
 المرئيل والمبتكر والمنشئ من ابتداء الامر لا علمت فيما
 تقدم وتولى كساده وادد مثالات للعلم المرئيل

على كسر فتحة في حرف السين
 قد كسر فتحة في حرف السين
 سبق فاعلم ان هذه الالف في
 مجرور بالياء كذا في النسخة
 بالفتحة في النسخة
 بمرتب عند الالف عراب

واعلم انه اعترض على انه في تسمية ما به لا منه
ما خوذ من الود وهو الحب والماخوذ مستق و كل
مستق منقول فالمشيل به ح لغير المنقول وهذا
المرجبل غير مناسب وقيل غير ذلك فكان الاول
عدم التمثيل به اذ وقولهم و جملة اي ومن العلم
المنقول العلم المنقول عن جملة فزيد قاي م مثل جملة
مركبة من هبة او خبر فاذا كسبت كخصا بزيد قاي م
صار علما على ذاته المهيمنة الشخصية منقولا عن
جملة فانت في الاصل قبل نقله و جملة علما على من
ذكر ان قلت هذا داخل في قوله ومنه منقول اي
لا المعنى ومن العلم الشخص العلم المنقول سواء
كان النقل عن مفرد او عن جملة في كل حاجة تذكره بعد
ذلك لتكرره مع ما تقدم واجيب بان ما تقدم
خاص بالمفرد وهذا خاص بالجملة والمعنى ومنه
العلم المنقول عن خصوص المفرد اي ومنه العلم
المنقول عن جملة فقطفه عليه ح من عطف اظهار
المقام لانه غيره بهذا المعنى ولا تكرار ويحتمل انه
من تحلف الخاص على العام ونريد بالاول ما هو
اعم وبالثاني خصوص العلم المنقول عن جملة
وقوله وما يترجح ركبا اي ومن العلم الشخص العلم
الذي ركب تركيب مزج اي خلط كجلبك مثلا فان

بعل

بعل لم يجل وبك لم يصنع كان يعده ذلك الرجل
فحين بالاسمين ومزجا و خلط احدهما بالآخر و جملة
بعد ذلك كلمة واحده وضمت علما على بلد فهذا
العلم يقال له مركب تركيب مزج اي خلط وقد علمت
وجهه ثم ذكر المصطلح حكم هذا المركب بقوله واغرب ان
تم بغيرويه اي ان هذا العلم المركب تركيب مزج فكل
انه يوجب اعراب ما لا ينصرف انتم و ختم بغير لفظة
ويه اي ان وجد اخر مختلف ما بلفظة غير لفظة و به
مفهومه انه ان وجد مختلف ما بلفظة و به فانه يكون
مبينا وهو كذلك كما سيأتي ان شاء الله تعالى ببيان
وتفصيل عند كلامه في وقوله وشاع في الاعلام ان
اي ومن العلم الشخص العلم صاحب الاضافة
وهو شائع كثيرا في التسمية به و جملة علما وذكر
كذلك في الافتتاح ان العلم المنقول المركب تلك
مركب منقول عن جملة ومركب تركيب مزج ومركب
تركيب اضافة وان العلم المنقول عن مفرد واحد
فيكون اقسام المنقول اربعة ح ا ه قال بعضهم
بي من المنقول المركب اقسام لم يذكرها وهي
المركب المنقول عن حرفين كما في اربعة حرف و اتم
كيا زيد او عن حرف وفعل نحو قد يندم اذا كسى
واجيب بان ما ذكر داخل في قسم العلم المنقول

عن جملة ظهوره عليه واعلم انهم عرفوا المركب تركيب
مزوج بانه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة الثانية
مما قبلها يجامع ان التغير في حالة الاعراب يكون
لها واحد ما دون ما قبلها من الحروف فانه ملازم
لحالة واحدة في احوال الاعراب الثلاثة وهي الرفع
والنصب والجر الا ان اياها تكون ملازمة للكون
وايها كان في معنى كرب فتقول جاعلك فاعل
مرفوع بالنصب الظاهرة على الكاف ورايت بعلبك
مفعول منصوب بالفتح الظاهرة على الكاف ومررت
بعلبك مجرور وعلامة جزم الفتح الكائنة على
الكاف نيابة عن الكسرة لانه لم لا يصرف والمانع
من الصرف العلمية والتركيب المزجي كما تقول جات
فاصلة ورايت فاصلة ومررت بقاصلة الاولى
مرفوع على انفا عليه والثاني منصوب على انفعوية
والثالث مجرور بالفتح نيابة عن الكسرة لانه اسم
لا يصرف والمانع من الصرف العلمية والثاني
والاعراب على التاني التي هي الثانية في الاحوال
الثلاثة كما ان الاعراب في بعلبك على الكاف التي
نزلت منزلتها مع ملازمة الحرف الكائنة قبلها لحالة
واحدة وهي الفتح ففعلكم الاعراب يكون على
الحرف الاخير منهما دون ما قبله اي وعرفوا المركب

تركيب

تركيب اصنافه بانه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة
التسوية مما قبلها يجامع ان الحرف الاخير ملازم لحالة
واحدة والاعراب والتغير على ما قبله بعكس ما تقدم
فتقول جاعلكس ورايت عبدكس ورايت عبدكس ورايت
كفافة ومررت بعبدكس ورايت كفافة فالاعراب
على الجز الاول منهما وهو عبد ورايت الاحوال الثلاثة
مع ملازمة الجز الاخير منهما وهو كس وكفافة لحالة
واحدة وهي الجز الاول والفتح في الثاني كما تقول
جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد فالتسوية فيه
لم يتغير في الاحوال الثلاثة وانما التغير حصل فيها
قبله وهي الدال ففعل ان التغير في كل حصل فيما
قبل الاخر دون ملازم لحالة واحدة عكس ما تقدم في
المركب تركيب مزوج وقد علمت ملا مفصلا فله حاجة
زيادة التوضيح لان توسيع الواضحات من المتكلمات
اه فامر قبل هو ما اي لفظ لم يسبق له استعمال
قبل العلمية اي قبل حيله على ان غيرهما اعترض في
علم هذه التسوية بانه غير بما مع لعدم دخول ما وضع
ثم يستعمل الاء العلمية ولا في غيرهما فيه فالاولي التعريف
بانه ما وضع للشيء ولم يوضع لغيره قبله ليدخل باذكر
وهو سبق قلم منه رضي الله عنه لانه داخل فيه
وليس خارجا عنه فهو جامع له لانه صدق عليه انه لفظ

وضع للعلمية ولم يبق له احتمال قبلها في غيرها
 والمنقول ما سبق له احتمال ان قلنا ان يورد على
 هذا السان فانه وضع على الحقيقة الحيوان المتحرك
 ولكنه لم يبق له في تلك الحقيقة بل احتمال في افرادها
 فتمت هذه التعريفات لا يقال له منقول لعدم احتمال
 قبل العلمية في غير ما فلا يرد عليه ان يعرفه بقوله
 ما سبق له وضع قبل العلمية سواء احتمل في غيرها
 قبل او لا لم يدخل ما ذكر فانه من قبيل المنقول
 وهذه تكون معرفة اي بالحركات الظاهرة او جملة
 اي اوضح جملة فهو مقطوع على ما قبله وهو له
 كقام زيد مثال للعلم المنقول عن جملة لكن يقال
 ان المنقول عن العرب التسمية بالجملة الفعلية
 لا الاسمية وما مثله ان جملة اسمية لانعلمية قلت
 لا مسافة لانه كل ما منى على الجواز فلا ينافي ما ذكر
 وحكمها اي هذه الجملة التي كبرها وجعلت
 علما على كنه معين انها تسمى اي تسمى تكون باقية
 على حالها ولقضاها قبل التسمية بها فلا تغير عما كانت
 عليه في احوال الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب
 والجر ففي حالة الرفع ترفع بجهة مقدرة منع سبب
 ظهورها حركة الكفاية وفي حالة النصب بجهة
 وفي حالة الجر بكسرة مقدرة منع من ظهورها ما ذكر
 فهي

فهي مملكية بلفظها الذي كانت عليه في الاحوال
 الثلاثة وتكون في حالة الرفع فاعل برمتها من
 غير تفصيل لجزئها وفي حالة النصب مفعول وفي
 حالة الجر مفعول برمتها ايضا كذلك وهذا
 اي المنقول عن جملة من الاعلام المركبة لما علمت
 فيما تقدم ان المنقول المركب ثلاثة اقسام المنقول
 من جملة وما فيها المركب تركيب مزيج وثالثها المركب
 تركيب اضافة ومنها اي من الاعلام المنقولة
 المركبة مالفظ وعلم مركب تركيب مزيج اي خلط كعلبك
 وقد علمت وجهه فيما تقدم فله حاجة لاعادته
 ان ختم بغيرويه اعراب اي اعراب حال ينصرف
 لا تقدم توصيفه في اول الكلام بل ينبغي اي
 على انكر في الاحوال الثلاثة ففي حالة الرفع يكون
 مبنيا على انكر في محل رفع وفي حالة النصب مبنيا
 على انكر في محل نصب وفي حالة الجر مبنيا على انكر
 في محل جر ويجوز فيه اي في العلم المركب تركيب
 مزيج المختوم بغيرويه ايضا اي بما جاز اعرابه اعراب
 لا ينصرف البناء على الفتح اي في الاحوال الثلاثة
 يكون في حالة الرفع مبنيا على الفتح في محل رفع وفي
 حالة النصب مبنيا على الفتح في محل نصب وفي حالة
 الجر مبنيا على الفتح في محل جر ويجوز ايضا اي

لا اعراب الا ينصرف وبني على الفتح في الأحوال
 الثلاثة ان يعرب اعراب المتضايقين اي ان يكون
 الاعراب فيه على الجزء الاول منه وهو اللام لا الاخير
 وهي الكاف فتتخص وعلم من هذا ان في اعرابه
 ثلثة اوجه اعرابه اعراب ما لا ينصرف وبنائه على
 الفتح واعرابه اعراب المتضايقين لكن الاولات
 يكون على الجزء الاخير منه والثالث على الجزء الاول
 منه فتبني على الكسرة في الأحوال الثلاثة
 لا تقدم واحدا بعضهم اعرابه ازاى فيكون
 في حالة الرفع مرفوعا بالفتحة الظاهرة وفي حالة
 النصب منصوبا بالفتحة الظاهرة وفي حالة الجز
 منصوبا بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه لم ينصرف
 والمانع له من الصرف العلم والتركيب المزدوج كالعلم
 المختوم بغيرويه فتتخص ان في اعرابه وجهين فقط
 دون العلم المختوم بغيرويه فيما تقدم فان له في
 اعرابه ثلثة وتقدم توضيحها ومنها ان من
 الاعلام المركبة المنقولة ما ركب تركيب اضافية وهذه
 هو الثالث وحكمه ان الاعراب فيه يكون على الجزء
 الاول منه واما الاخير فكل زم في حالة واحدة لكن
 في المثال الاول ملزم للكسرة في الثاني ملزم للفتحة
 لانها متحدان في الملازمة في حالة واحدة

هو لم لا في سيدنا هاشم وابي ثمانية كنية لسيدنا
 عثمان اي سيدنا ابي بكر كمل يوم الفتح رضي الله عنه
 يكون منصوبا بالحركات اربا ثلثة وتبقى الرفع
 والنصب والجز وفول وبالجز وف اي الثلثة وهي الواو
 والالف والياء وان الجزء الثاني يكون منصوبا
 اي منصوبا لعدم وجود من ينعنه منه والواو وعنون
 منصوب اي لوجود من ينعنه منه وهو العلمية والياء
 اه ووضموا الزنفل ماض والواو فاعل
 وقول لبعض جاز ومجوز متعلق بعل الاخر السطر
 الواقع مفعولا لوضموا وهو منصوب بفتحة مقدرة
 او منصوب بالفتحة الظاهرة ووقف عليه بالكون
 على لغة ربعة الذين يتفوقوا على المنصوب بضم
 المرفوع والاحاسر مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
 اه ومفعول كمل الاشخاص جاز ومجوز خبر مبتدأ محذوف
 والاشخاص مضاف اليه ومفعول منصوب على التمييز
 او على الحال او على نزع الخافض وهو مبتدأ وجلة
 عم من الفعل والفاعل في محل رفع خبر وقول من اذكر
 جاز ومجوز خبر مقدم وام عريط مبتدأ مؤخر والمفعول
 جاز ومجوز في محل نصب على الحال وهكذا اليها للتنبيه
 وذا لم اشارة مبني على الكون في محل رفع خبر مقدم
 وتعاله مبتدأ مؤخر والمفعول جاز ومجوز في محل نصب

على الحال ومثله بالرفع خبر مقدم والغير مضاف اليه
 في خبره مبتدأ مؤخر والمبارة جارية مجرى خبر
 نصب على الحال وقوله كذا جارية مجرى خبر
 مقدم وقوله مبتدأ مبني على الكسرة مجرى رفع وعلم
 مبتدأ خبر قد ردت اي كذا والمفعول جارية مجرى خبر
 نصب على الحال وقيل جارية مبتدأ اول وعلم مبتدأ
 ثان والمفعول خبر عنه وجملة من الثاني وخبره
 مجرى رفع خبر عن الاول والتقدير ووضع العرب
 على البعوض الاجناس وذلك كعلم الاجناس من جهة
 اللفظ اذ في اللفظ او حالة كونه لفظا وهو علم والم
 عريض من ذلك حالة كونه علم للتعريف وتعالى
 حالة كونه علم للعلب وبرة مثله حالة كونه علم
 للمرة ونحو ذلك على ما حاله كونه علم هو العلم
 لما ذكر فيما تقدم من العلم الشخصي ونحو ذلك
 ولقب والى منقول وغيره من قولهم العلم
 شرع في العلم على علم الجنس فقال ووضعوا البعوض
 اراي ونحو ذلك على البعوض الاجناس اي على
 الاجناس لا على الافراد لا يحتاج بذلك الى
 من العلم الشخصي اي فالوضع منهم فانه
 انما يكون لا كونه ولا للموقوف بما علمت ان قد
 كذا مع ان الاول مع الثاني

وجاء

س

وجاء العرب على الصحيح قلت معنى وضعهم له
 اظهار على السنتهم اما بوجي او بالهام منه جازع
 بان خلق فيهم فهما وعلم مزور بان هذا مبني
 كذا وهذا مبني كذا الي غير ذلك وهذا لا ينافي ما ذكر
 وقوله كعلم الاجناس لفظا اي وهو كالمعلم الشخصي
 من جهة اللفظ اي من جهة حكم اللفظ لا من
 جهة حكم المعنوي لانه سياتي ان له حكما لفظيا
 ومعنوي فالمعنوي ان يراد به واحد بعينه غير
 متناول ما اشبهه كريد وعمرو وليس كونه في هذا المعنى
 والمفطري هو ان يصح مجيء الاول من اخره عنه
 وان يصح منعه من الصرف لسبب اخر غير العلمية
 وان يمتنع دخول الالف واللام عليه وهذا المعنى
 هو الذي فيه علم الجنس كالمعلم الشخصي فيصح مجيء
 الحال من اخره عنه ويصح منعه من الصرف لسبب
 اخر غير العلمية ويمتنع دخول الالف واللام عليه
 فكل ما ثبت للعلم الشخصي من الاحكام بالنسبة
 لخصوص هذا المعنى وهو حكم اللفظي ثبت لعلم
 الجنس دون معناه الاول وهو حكم المعنوي لان
 علم الجنس موضوع للحقيقة والماهية وعلم
 الشخص موضوع للذات المعينة في الخارج الشخصية
 التي يربى شخصها وبما هو ففرق بينهما وساتي

توضيح ذلك في الشئ بالامثلة وقول وهو علم يمثل ان
 يكون مفعول ما هو ويمتد ان يكون لم تفضل اي
 اعم ومفناه انه شايع وعام من جهة المعنى بكل
 فرد فرد من افراد مفعول هذا يكون لهم الجنس عند
 العلم ما وضع للفرد المنتشر لا الحقيقة فيكون ما هو
 للذكر وهو مفعول ضعيف ويدل لذلك ما سياتي في
 الشئ عند قولهم وعلم الجنس في المعنى ان اولئك
 لك مقدمة تفهم من الفرق بين العلم الشخصي
 وعلم الجنس والجمع والجمع والجمع والجمع والجمع
 واعلم ان اللفظ اما ان يوضع لمعنى مفرد او لعلق
 متعدد ومن ذلك المعنى المتعدد اما ما هيته او ما اولئك
 قد خلت قولنا معنى مفرد لمراتب العلم الشخصي
 والذكر وتحت قدرنا معنى متعدد في الفصيلة المعنوية
 امرنا ايضا علم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 تحتها علم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 وانما يسمي ذلك علم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 فهو علم في هذه التفرقة او هو سبعة علم شخصي
 وتكون في علم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 اولئك وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 فيكون في علم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 فيكون في علم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس

الخارج

الخارج كزيد مثله والذكر ما وضع للفرد المنتشر
 كزيد وعلم الجنس ما وضع للحقيقة والامعية
 بقيد اختصارها في ذهن حالة الوضع كاساسه
 ولهم الجنس ما وضع للحقيقة والامعية لا بقيد
 الاختصارها في الذهن حالة الوضع كاساسه واسم
 الجنس الافراي ما يصدق على التليل والكثير
 كما وتراي ولا مفرد له من نقطة ولهم الجنس
 الجمعي ما فرق بينه وبين غيره اي مفرد بالمتأ
 غالباً او بالانفراد والجمع والجمع والجمع والجمع
 قائل على اختياره لانه تكرار اللفظ يحق العطف
 كزيد فراد ولهم الجمع ما دل على البنية الاجتمعية
 كقولهم ورصدوا لشار العلم في السوط كما عدي
 الجمع ولهم الجمع بقوله الجمع والجمع والجمع والجمع
 واعلم ان الوضع للامعية علم في سبعة
 انما يسميها علم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس وعلم الجنس
 او يختصا فحقا فحقا اسما علم جنس وانما يكون تظاهرة
 علم في علم فردا يختص بلفظه من جهة الفقدان
 لها في العلم ان اولئك علم على افراد من الامثلة
 بالكل على جزئياتها فاما لانه علم الجمع في العلم
 على الافراد وعلم الجنس في الافراد على الافراد

الخارج

فان اريد بافرد غير معين ولم تقع في سياق شي
 فليدري ذلك نحو قوله في الدار رجل اي لا اسما وان
 اريد به جميع الافراد بان وقعت في سياق الشئ كما
 في قوله لا رجل في الدار فسمي لان المقصود ان
 جميع افراد الدار لاني واحد فقط واراد الكفاي
 على غير الاستخار لان هية في جانب لم الجنس
 بقول كيف يوضع لم على شئ مجهول واجيب بان
 المراد والشرط عند الوضع في كل من لم الجنس
 وعلم الجنس الشهور بما هي حقيقة وهو توجه
 النفس الى ذلك وحل حطة عند الوضع فانه انوي
 هذا وانما قيل له اختيار وهو الشرط في علم
 الجنس وان لم يقم ولم يستل يقال له اختيار
 وهو الذي حط في لم الجنس فيشعر به الشعور
 لم يكن الموضوع له محلا لان المراد والشرط في كل
 الاختيار وعلمه حتى يرد ما ذكره واورد بقوله
 ايضا على ان لا يسمي واسما به موضوعات لما
 يقال من ان الحكم والاطلاق على الافراد وهو كونه
 هذا اسم وهذه الاسماء متاخر بعد ان يسمي موضوعات
 لان هية تقدر الوضع لان هية عدم جواز اعتبارها
 في الافراد لعدم موضوعها واجيب بان ان هية
 لما كان موضوعا في حقيقة في الافراد فليوحد
 على ان هية في سياق

من ذلك هو

فرد الاول هية محققة فيه جاز اعتبارها في الافراد
 لان اعتبارها في الافراد لا يخرجها عن كونها
 موضوعا للحقيقة وانما هية لما علمت من ان
 حقيقة في الافراد وموجودة فيها بدليل قولهم كل حرة
 هو كل لكتيه بمعنى انه لا يوجد فرد لكتي الا والكتي
 موجود ومحقق فيه ومثال ذلك انسان فانه كلي
 وزيد وغيره وكذا افراد له ومعلوم ان بعض انسان
 حيوان ناطق وزيد وما ذكره معه حيوان ناطق
 فبعض موجود فيه انسان الذي معناه حيوان
 ناطق وزاد عليه الشخص كذا لانه ناطق حقيقة
 في افرادها كتحقق انسان في افراة مع زياد
 عليه بالشخص وهذا اطلاق التام على بعض
 افراد من باب التمايز والحقيقة خلق في السعد
 والهمام فقال السعد ان اطلق هذا التام على
 بعض افراد من حيث اندراجهم في الافراد تحت
 هذا التام حقيقة وان اطلق هذا التام على
 بعض البعض من حيث مجموعهم وعدمه فحظة
 اندراج تلك الافراد التي هي من جنسها تحت هذا
 التام جاز وقال الهمام اطلاق التام على بعض
 افراد حقيقة مطلقا لوجه اندراج الافراد تحت
 اولها وهذا التام مبني على خلق آخر وحاصله

مل الكلام في قولهم في تعريف الحقيقة الكلمة المستقلة
 فيما وضعت له صلة لو ضمت بمعنى انها مت
 التعليل كما بعدها وبذلك قال السعد ومن العلوم
 ان العلم وضع للمصحة لا للفراد فحينئذ يكون العلم
 في الافراد بمل حقة اندراج في الماهية حقيقة
 وبذلك عطف متضمن تلك الافراد مجازا والتفصيل
 وبعد قال الكمال ومن العلوم ان العلم وضع لا لمل
 ان يستعمل في افراذه لانه في الماهية لانه لا يوجد في
 الخارج الا في حيز الافراد فيكون العلم العام في
 افراذه حقيقة على مذهبه لو حفظ الاندراج او المصحة
 اه وتكون الماهية من ذلك ام هي كسبة للفردي
 وليس لها انما وانما هي شبيهة ما هو من شدة
 النار لا النار حقيقة وانما هي الحقيقة التي قال بعضهم
 انما هي حقيقة وانما هي الحقيقة التي قال بعضهم
 للمعرفة وهي حقيقة على ما هي حقيقة وقد اختلفوا
 في ذلك فكل من قال ان العلم هو الماهية انما هو
 لكونه مستقلا عن غيره من العلوم وهو علم على ما
 ولا يخفى ان العلم هو الحقيقة المطلقة لا النسبية
 فيكون العلم هو الحقيقة المطلقة وهو علم على ما
 وكذا لا يخفى ان العلم هو الحقيقة المطلقة وهو علم على ما
 هي الحقيقة المطلقة وهي علم على ما

جعلت

جعلت به على عليه اي على هذا اللفظ وهو
 البره المنسوبة بما ذكر وهي المرق الواحدة من البر
 وقوله للفرقة بفتح الفاء وسكون الجيم المرق من
 النجوم وهو معنى من المعاني ايضا جعلت مجازا
 على عليه فحيلة الامثلة التي مثلها الماهية اربعة
 وبذلك اعلام احنا سو كلف الاولين منها للعلميات
 والاخيرين للمعاني وفيه اشارة منه رضى الله عنه
 الى انه لا فرق ان يكون علم الحسرات او معاني
 اه ومنه من الصف بالرفع عطف على صفة
 وكذا يقال فيما بعد وهو قولهم في تعريف
 ما يعرف اي لانه يلزم عليه انما يعرف بها
 العلمية والالف والكلام على معنى واحد وهو ما
 في حكمة الباطني اي لا المصحة كما تقدم توضيح
 ومنهم من يعرف اي التوحي من العلم والبر
 العلميات وقد علمت ذلك فيما تقدمت
 السيد محمد بن علي بن ابي اسحاق يعرف على
 كل امير ومعنى صفة علمية هي علم عليه والاف
 هو علمه فيقول اعلم ان السيد وامر به عظم
 في ذلك لان العلم في الحقيقة انما هو علم واحد
 لا يخفى انما يعرف انما يعرف اي وقوله في تعريف
 لك على انما يعرف اي وقوله في تعريف

جعلت

اسم الاشياء
عرفوه بان ما اي لفظ وضع لشيء واشاره اليه كذا
زيد مع الاشياء بالاصبع وفيه احدى العرف في التعريف
وفيه دور لان كل منها يصير متوقفا على الاخر فالمعرف
متوقف على التعريف لانه لا يعلم الا به والتعريف
متوقف عليه لانه لا يحد به وكونه جذامه واجيب
بان المراد بقوله في جانب العرف اسم الاشياء في الاصطلاح
الاصطلاحية التي عرفوا اسم الاشياء بها واصطلاحها
عليها فدامت له اصطلاحا والتفوقا على كونه يسمى
اسم اشياء بخلاف الاشياء التي خوزة في التعريف
فالمراد بها الاشياء الثبوتية وهي الاشياء الحسية
بالاصبع ونحوها فحصل التباين بذلك والندفع
الدوراه بهذا المفرد لانه حرف جر وذا الاسم
اشياء مبنية على الكون في محل جر والجار والمجرور
متعلقان بآخر والمفرد جار ومجرور متعلقان به ايضا
ومذكر متعلق بالمفرد وهو مجرور بالكسرة الظاهرة
واخر فعل امير وفاعله مستتر وجوبا لتقديره
انت وبذلك الباء حرف جر وذي مبنية على الكون
في محل جر وده مفعول على ذي مبنية على الكون
في محل جر وفي مفعول على يدي باسقاط
الماضي مبنية على الكون في محل جر واما مفعول
على

90
على يدي مبنية على الكون في محل جر باسقاط الماضي
ايضا والجار والمجرور متعلقان بقوله اقتصر آخر الشطر
وعلى الانثى جار ومجرور متعلقان بامتنع ايضا
وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التقدير واقتصر فعل امير وفاعله مستتر وجوبا
تقديره انت وتقدير البيت اشربوا الفرد متذكر
واقتصر يدي وفيه وتا على الانثى وحاصل
المنعني ان الفرد المذكور له بذلك هذا قالوا
داخله على المقصور اي فالاشياء في مقصورة على
الفرد المذكور لا تتعداه لغيره ولا يرد على ذلك قوله
تعالى فلما رآه السحر بارعة قال هذا ربي لا
اسم الاشياء فيه وان كان عابدا على السحر لكن
باعتبار الخبر وهو تسميته رب لا باعتبار لفظه
حتى يقال انه عاد على موت فينا في قولنا ابار
داخله على المقصور بل عابدة فيه على مذكر
علت ان لفظ السحر مذكر باعتبار الخبر وهو
قوله ربي فثبت بذلك ان ذا مقصور على المفرد
المذكر لا تتعداه لغيره قال بعضهم ويتا له
ايضا هذا باختلافه من واسباع فجملة ما يتا به
للفرد المذكور في كل شيء واما الانثى المفعول فيقصر
على الاشياء لا يدي وده وفيه وتا وتا بغير

اليا باختلاف سروبها شباع وبسته يكون اليا وبكسرهما
 باختلاف سروبها شباع وبذات فجلة التي يشار لها به
 عسرة والتا في ذات زبدت للفرق بينها وبين
 غيرها كازيدت في امرأة للفرق بينها وبين غيرها
 كما مر في مثل ان الالف من نفس الكلمة اي
 فهي تليق وضعا وثنائية لثقل لان اصلها
 زبيجي فخذت اليا الاولى اعتبارا لما من غير علته
 ثم يقال تحركت اليا الثانية وانفتح ما قبل قلب
 الفانصارا واما على مذهب الكوفي القائلين
 بان الالف زايدة تكون آحادية وضعا ثنائية لثقلها
 الزيادة الالف في هذا قول آخر يقول ان الالف
 فيها اعلية ليست متقلبة عن اصل كالف ما
 فجلة الاقوال فيها خمسة باختلاف سروبها
 وهو اختطاف الحركة بسرعة من غير مدح وهو
 ضد الشباع وذات مبتدأ مبني على الكون
 في محل رفع وتان معطوف عليه باسقاط العاطف
 مبني على الكون في محل رفع والثاني جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو مجرور وعلة منه
 جم كسرة مقدر على الالف منع من ظهورها التعذر
 والرفع منع له وهو مجرور بكسرة مقدر منع من
 ظهورها كسرة الروي في سواها لئلا يوازي جلة
 على

على اذكر وفي حرف جر وسوء مجرور بها وعلة منه خبره
 كسرة مقدر على الالف منع من ظهورها التعذر
 واليا مضاف اليه وزيق مبني على الكون في محل
 نصب مفعول مقدم لقول اذكر وتين معطوف عليه
 باسقاط العاطف مبني على الكون في محل نصب
 واذكر فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
 ورتطع فعل مضارع مجزوم في جواب الامر وهو
 قول اذكر وعلة منه خبره الكون وفاعله مستتر
 وجوبا تقديره انت وتقدير البيت وذات وتان
 كائنان للثني المرفوع واذكر في سواه ذيق وتين
 قطع النجاة والمعني ان الشئ المرفوع اذا كان مذكرا
 يشار له بذات واذا كان مؤنثا يشار له بتان
 واما المنصوب والمجرور ان كان مذكرا اشير له بذيق
 وان كان مؤنثا اشير له بتان فتقول عاقي ذات
 الرجلان فما فصل ما في والنون للوقاية واليا مفعول
 وذات فاعل مبني على الكون في محل رفع والرجلان
 بدل من اسم الاشارة مرفوع بالالف لانه مشي
 وكذا يقال في جاتي تان المراقان ورايت ذين
 الرجلين وتيت المراتين ومررت بذين الرجلين
 وتيت المراتين فاسم الاشارة في هذه المراتين
 جاتي على الكون اما في محل رفع فاعل او في محل نصب

مفعول او في محل جرد ما بعده من الرجلين والاربعين
 اما بدل منه او عطف بيان او نعت لان العمل بالالف
 واللام بعد الاشارة حكمه واحد من الثلاثة المذكورة
 وقوله واذن وتان كايان للمشي من كينونة الخاص
 في العام لان المشي عام واذن وتان خاصان يكونان
 في اشارة وفي تسميتهما متبني تسمي وتجزلان الذي
 يوصف بالثنية انما هو العرب ومذان مبيان وقوله
 وفي سواء اي سوي المشي المرفوع وهو المشي المنسوب
 والمجوز وباولي اذ ابا حرف جر واولي مجزور
 بالبا مبني على ان يكون في محل جر والمجرور والمجوز
 متعلق باشر واشرف فعل امر وفا على مستقر
 وجواب تقديره انت وجمع متعلق باشر ومطلقا
 حال من جمع منصوب بالفتحة الظاهرة والبد مبتدا
 اولي خبر مرفوع بضمه على الالف منع من ظهورها
 التقدير ولدي طرف بمعنى عند والبعده مضاف
 اليه وانطقا فعل امر مبني على الفتح لا تقال
 بنون التوكيد الخفيفة الثقيلة الفا ونا على مستقر
 وجواب تقديره انت وبالكاف جار ومجرور متعلق
 بانطقا وعلى مة كسر طاهر وحرفا منصوب على
 الحال من الكاف ورون طرق ولام مضاف اليه
 واو حرف عطف ومع طرف معطوف على روت
 والها

جرم هو

والها مضاف اليه واللام مبتدا وقوله متمنعة خبر
 وان حرف شرط جازم وقدم فعل ما قبله والت
 على مة الثانية وانفا على مستقر تقديره انت
 وها مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع
 من ظهورها التقدير والجملة في محل جزم فعل الشرط
 وجواب الشرط محذوف دل عليه خبر المبتدا اي
 هي متمنعة وتقدير البيت واشربا وفي الجمع حالة
 كون الجمع مطلقا عن السعيد مذكرا وموت والمذ
 اولي وانطقن عند البعد بالكاف حالة كون الكاف
 حرفا لا لهما روت لام ارفع اللام واللام ان تقدمت
 ها التثنية عليها فهي متمنعة وحاصل معنى ذلك
 ان الجمع سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا يرا له باولي
 ويجوز مد اؤي وقعرها وكنت مدها اؤي من
 قعرها والي هنا تمت انت ام اثار اليه ائسته
 لان الي را اليه اما مفردا مذكرا واما مفردا مؤنثا
 واما مبني مذكرا واما مبني مؤنثا واما جمعا مذكرا
 واما جمعا مؤنثا فيث ر للمفرد الذكر هذا والفرقة
 الموتى ستا ونحوها مما ذكر من العشر المقدمة والمشي
 المذكر بذات والمشي المؤنث بئات في حالة الرفع فيها
 واما في حالة النصب والجر فيذكر للمذكر وتثنية
 للمؤنث ويأر للجمع سواء كان مذكرا او مؤنثا باولي

ونحوها هو

502

وهذا كله في حالة قربا الى راليه واما في حالة كونه
بعيدا على ما ذهب اليه المصنف من ان المثار اليه لم
حالتان فقط حالة قربي وحالة بعدى ولا
وسطة كما ياتي التنبيه على ذلك في اخر الشق الثاني
بالكاف في جميع ما تقدم فتقول ذاك وتاك وذاك
وتاكما وتاكما وتاكما وتاكما وهكذا فذلك قال
المصنف في ذلك كله بقوله ولدي البعد انطقا
اذا لم وانطق عند البعد اي بعد المثار اليه مع
ما تقدم بالكاف اي بان تعيد بالكاف جميع ما تقدم
حالة كون الكاف حرفا اي حرف خطاب لا محل
لها من الاعراب وحالة كونها دون لام مصاحبة
لها او مع لام مصاحبة لها فانت مخير بين ان تاتي
معي باللام ام لا بشرط عدم تقدم ما التنبيه على
ذلك اللام فان تقدمت عليها امتنع عليك الاتيان
بها في الاولي ت ب من كثر الروايد وهي اللام
والكاف وقيل لا فيه من اجتماع ما للبعد وهي
اللام وما للقرب وهي الكاف وهما كالصديق لكن
التفصيل بالاولى الاولى ونفاصل الصور التي يمكن
تأثيرها من حال مخاطب و حال المثار اليه مائة
ومائة لان اقسام المثار اليه ستة وهي معلومة
فيما تقدم لانه تارة يكون مفردا مذكرا وتارة يكون

مفردا

مفردا مؤنثا وتارة يكون مثنى مذكرا وتارة
يكون مثنى مؤنثا وتارة يكون جمعا مذكرا وتارة
يكون جمعا مؤنثا وهذه ستة ولا شك انه معلوم
فيما تقدم وعلى كل من الستة الخاطب مفردا مذكرا
او مفردا مؤنثا او مثنى مذكرا او مثنى مؤنثا او جمعا
مذكرا او جمعا مؤنثا فممن ستة تقرب في الستة
الاولى التي للمثار اليه ستة وذلك في وعلى كل
من الستة وانما بين المثار اليه قريبا او متوسطا
او بعيدا فممن ذلك ستة تقرب في الستة وانما بين
تبلغ مائة ومائة فاذا اردت التمثيل لها فانت
اقلا بالمخاطب مفردا مذكرا او مخاطبة ستة المثار اليه
بان تقول كيف ذاك الرجل يارجل كيف تلك المرأة
يارجل كيف ذاك الرجلان يارجل كيف تانك
المراتان يارجل كيف اولئك الرجال يارجل كيف
اولئك النساء يارجل فممن ستة ثم ايتى بمفردا
مؤنثا ومخاطبة بتلك الستة بان تقول كيف ذاك
الرجل يامرأة كيف تلك المرأة يامرأة كيف ذاك
الرجلان يامرأة كيف تانك المرأتان يامرأة كيف
اولئك الرجال يامرأة كيف اولئك النساء يامرأة
فهذه ستة ايضا على الستة الاولى باثني عشر
ثم ايتى بمثنى مذكرا ومخاطبة بتلك الستة التي

فيقال ان في القوي بدأ والمتوسط بدأ في
 البعدي بذلك فله موقع له ذكر هذا الذي يصاح
 والافهم مستغني عنه بقوله حرف خطاب وهذا
 اي كونه حرفا لا محلا من الاعراب مما لا خلاف فيه
 الذي هو بها بالقصر ولا يجوز قراتها بالمد اصل
 لايت بي غير ان الراء بعين غير قليل
 الموصوف وعدم انكارهم له من حيث اذاتيه لهم
 وقيل المراد بهم الفقرا وقيل الضيوف وقيل اهل
 الارض لان انقربا بالمد الارض ويكون عدم انكارهم
 له من حيث انكارهم والاحسان لهم فقول
 لايتروني احد من حيث اذاتي لهم بالنسبة للمعني
 الاول او من حيث الاكرام والاحسان بالنسبة
 للمعني الثاني وهم الفقرا ومن ذكر بعدهم وقوله
 ولا اهل هذا ذكر وهذا هو الشاهد والطرائف البيت
 من ادنى ابي جلد والبدراي الممدود المتع ومرا
 الشاعر بذلك ان كل شخص من اهل الارض سواء
 كان لصا او فقيرا او ضيفا لايتكرهه حتى الاغنيا
 اصحاب الساعات الواسعة والصواريخ التسعة
 التي تكون من ادم فموصوفها لا غنيا يشهد له
 بذلك ونسخة لايتروني اريد من النسخة التي فيها
 لايتروني ولا يجوز الاثبات ان هذا امر متعلق
 بقول

يقول المتن والله ان قدما متممة ايمان تقدمت
 على ما التقيه امتنع الاثبات بها فله تقول انما
 يلزم على ذلك من اجتماع كثر ازوايد كما تقدم توضيحه
 وظاهر كلامهم ان مراده بذلك التوركة على ابي
 حيث اقتصر في كل ما على ربتين وترك اثنتي عشرة وهي
 مرتبة المتوسط مع ان الجمهور اتفقوا على ان الراء
 بالنة قري وسطى وبعدي فيقال ان في القوي
 يكلف هذا وليس في الوسطى بالنة في البعدي بذلك
 كما تقدم وهذا هو الصحيح وبهذا السبيل حرف جر
 وهذا قبيح على ان يكون في محل جر او حرف عطف
 وهذا معطوف على قوله بهذا المتعلق بقوله اشر
 واشر فعل امر مبني على السكون وفا على مستتر
 وجوبا تقديره انت والجر حرف جر ودان مجرور بها
 وعلة من كسب ظاهره والكان مضاف اليه
 مجرور بالكسرة الظاهرة وبه جار مجرور متعلق
 بعلة والنواو داخلة على صلة والكاف متعول
 مقدم بعلة ووجه فعل امر وفا على مستتر وجوبا
 تقديره انت وفي البعد مجرور متعلق بعلة ايضا
 واو حرف عطف وفيه فعل امر مبني على السكون
 يعني انطق وفا على مستتر وجوبا تقديره انت
 وفيه جار مجرور متعلق به وفي ظرف مكان

لهما اثنا عشر

وقيل مفعول له في محل نصب وورد ذكره بعضهم
 كانه قولهم تعا واذا رايت ثم رايت فيها فليل ان
 ثم في الآية طوقا وليست مفعولا رايت لانها دايم
 لا تشمل الاخرية ومفعول رايت محذوف تقديره
 واذا رايت الموعود به ثم اي هناك رايت فيها ان
 وقوله او هنا مفعول في قوله ثم وقوله او هنا
 او داخله على انطقا وبها كذا جازم ومورد متعلق
 بانطقا وانطقا فعل اسرعي على الفتح لا تعالى
 بنون التوكيد الحقيقية المتقلبة الفا وفا على
 مستند وجوبا تقديره ات واو هنا مفعول على
 قولهم هناك وقد بينا بينين واو هنا اوها هنا
 الى المكان القريب وصل الكاف به في البعد وانطق
 ثم او هنا او انطق هناك او هنا والمضي ان
 هنا اوها هنا ياربها المكان الغريب وهم وقتا
 وكذا هناك وقت ياربها المكان البعيد لان
 المراتب عند المم تختص واما على راى عيون من ان
 المراتب كذا فيشار للقريب هنا وها هنا اي هنا
 من غير تقدمها التنبية عليها وتقدمها عليها كما ذكر
 والمترسب بالكاف منها فيقال هناك والبعيد بها
 ذكر بعد وهو ثم وقتا ومنا كذا ومنا تكرر في هذين
 البيتين ما ياربها المكان بعد ذكر ما ياربها لغيره
 من الذوات

من الذوات حيوانا او غيره على راي المم هناك
 واما على راي غيره فنما كذا المتوسط وما بعده للبعيد
 لان المراتب عند ذلك الغير ثلاثة لا اثنين كما
 ذكره ذلك بقوله وعلى مذهب غيره انه وهو الممتد
 وبهم وقت قد دخل التا على وقت واما ثم فيمتنع وقوله
 التا عليها فلا يقال تمت اهـ او موصول
 اعلم انه في الاصل لهم مفعول ثم نقل الآن وجعل
 على على الالفاظ الموصولة الآتية والداخله عليه
 معرفة وليست موصولة ولا يرد ما يقال ان ال
 الداخله على لهم المفعول موصولة يعني وهذا
 لهم مفعول تكون الداخلة عليه موصولة لمعرفة
 لانه وصف كالضارب والمضروب والمقررات ال
 الداخله على الوصف موصولة الى علت انه نقل
 وجعل على على الالفاظ الآتية فاصح بذلك عن
 الوصفية قال الداخلة عليه مع معرفة فصار هذا
 النقل غير وصف وعرفوا الموصولة بالغة ما انت
 الى جملة مرسية او موصولة والى عايد او خلفه اي
 اي رايهم فخرج بقولنا ما انتقر اي جملة مرسية
 او موصولة اي انكر فانه لا تقتصر الجملة المذكورة
 الا اذا وصفت بها لا رايهم وبقولنا الى عايد
 او خلفه اي حيث واذا فانهما يقتضيان الى الجملة

بالفتحة الظاهرة وتقويض بحكم مبتدأ رتفع الأبد
 به المحصور وبذلك ابتداء حرف جر وذا المجرأ شاع
 على أن يكون في محل جر والكاف حرف خطاب وقصد
 فعل ما نحن مبني للمفعول ونائب الفاعل غير مستقر
 فيه يجوز إجماعه على التقويض والجملة في محل رفع خبر
 والتقدير هو الاسم الموصول أو الموصول من الأسماء
 الذي هو في الإتيان التي ولا تثبت الياء إذا تثبتت
 بل أول الحرف الذي تليها الياء فعل منه والظنون
 أن قوله ما كان من متعلقك والظنون شدد من دين
 وتبين الخطأ وتقويض قصد بدله وما جعل المعنى
 أن من كان من هو مفعول الذي ويكون للمفعول المذكور
 والمترتبة التي كانت كونه من حيث إذا اروت تشبيه
 من كان حرف الياء وأنت بدلها فعل منه التشبيه وهي
 الالف في حالة الرفع والياء في حالة الجر والتعويض
 والياء والياء الواقعة تحت الحرف الذي كانت الياء
 والياء لتعويضه بعدد وهو الدال في الأول والثاني
 في الثاني من قول اللغات والياء أو اللذين والياء
 والتقدير أن اروت أن لا يكون بدلها الياء
 التي في الأسماء في الرفع قبل التشبيه والآخر
 ثم ذكرنا في الرفع كذا في الرفع كذا في الرفع ليس
 كلامه تشبيه الموصول بالبدل في الرفع في الرفع

٧
 ذواتا

١١١

الأسماء الموصولة والنون من دين وتبين أن أي تقول
 ذاتا وتأت في حالة الرفع وتبين في حالة الجر
 مع تشديد النون عوضا عن الالف المذمومة التي
 كانت في المفرد قبل الإتيان فعل منه التشبيه أو تذكره
 فانت محبوسا كقوله في الموصول وقوله أيضا محبوسا
 في تشبيه الموصول وهذا التشديد لم يقصد به إلا
 التقويض فكانه في تشبيه الموصول عوضا عن الياء
 كذا في تشبيه الأسماء عوضا عن الالف فتقوله
 وتقويض بذلك قصد إجماع لكل منهما وليس خاصا
 بالآخر فالقوة فيه موجودة في كل منهما وإن اختلفت
 من حيث المكان في الأول بدل عن ياء وفي الثاني بدل
 عن تاء وإضافة اسم إلى الموصول أمثلة إضافة
 النون للموصول في الأسماء الموصولة أو في مفعول
 أي في الموصول من الأسماء وهذه الأمثلة ليست
 لتعويض النون الموصولة لا في حالة الرفع ولا في حالة
 الجر موصولات الأسماء موصولة من حيث هي
 في الأسماء الموصولة ولا في حالة الرفع ولا في حالة
 الجر حتى يمتزج معنا ويصح فقال بضمير الموصول
 في النون التي هي موصولة الموصول في حالة الرفع
 في حالة الرفع ولا في حالة الجر ولا في حالة الرفع
 أي لا في حالة الرفع ولا في حالة الجر ولا في حالة الرفع

٧
 ذواتا

١١١

ويضاف لذلك الاسم اي السما ويوتى خبره في الحذف
ويخبر عنه به بان يقال عجت من كون ربه اسد
اولم يكفرهم الاثرنا اختلف الرمنثري والجمهور
في ذلك يقال الرمنثري المرفق لل استفهام والواو
حرف عطف على مقدر مذكوف تقديره اجعلوا اولم
يكفرهم وقال الجمهور المرفق موقف عن الواو اختلف
القلب الكافي وايست عا طفة على مقدر والمصحف
والم يكفرهم فالمرفق للاستفهام ولم حرف نفى وجزم
وقلت وكيف فعلت فعلا راع محذوم ولم وعلمية
منه حذف الياء والكسرة قبل الين عليها والياء قبل
الزيم على فاعله من الاثرنا انه حرف تأكيد ويجوز
وان السما والواو اثنان في محل رفع وان دسا
بعد الواو في محل رفع فاعل يكفر والتقدير اولم
يكفرهم اثنان دسا اي الوصل اثنان الحرف في تلك
حرف تقدم في التأكيد عليها لفظا او تقديرا والا
فان السما في مصدر في ذلك الموضع في المصدر
المصدر لا يبين في الاثرنا كونها جارة في لانه الحرف في
الواو في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا
الروية في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا
يتولد في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا
كلما في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا في الاثرنا

[illegible]

الفير المنفي بلم ومنها اي من الموصولات الحرفية
 لراي الصورية لا الرطية والفرق بينهما ان الرطية
 تحتاج لجواب دونها احتراز اي لاجل الاحتراز
 فوعلة وعلة منه صحت ان اي بان يحذف وسما
 بعد من الفعل ويأتي بمصدر من مادة الفعل
 الذي بعده كما تقدم ذكره نكل حرف صح وقوع المصدر
 مع فعله يكون مصدريا واما الموصول الاسمي هذا
 شرح لكلامه ان في المفرد المذكور الاول ابدال
 تامر بالعام ليشمل نحو ايجده الله الذي انزل الآية
 بالاولى في تلك عالم ولا يقال ما قلناه
 شئت اية الذي والحق وارتب استعمالها في مشي
 فاسقط الياء في نحونا عن الياء اشارة بذكر الياء
 ان تعلم لا تعرف في ذلك فصل رابع للموصول
 ايها وليس خافا تشبيهه ذات وفات فيكون هما اي
 اسما في المراتب والصفات تشبهه النون في
 وقطري والذات اي في التقاوت لذكر ان كثير
 ونحو التسمية ايضا مع الياء في حلة الجر والنصب
 تنقو المصروف والتميم كسر الالف مع مكنو
 الياء وتشبهه النون فيكون في بعض النسخ
 انما في الالف والذات في بعض النسخ
 يستكون الالف والذات في بعض النسخ

التامر

وتشبهه النون مكسورة كما تقدم في الذي والذات
 ايمية تشبهها وهي اللذان واللتان لكن فيها يكون
 عوضا عن الياء الالف واعلم ان في الذي والذات
 لغات ستة الله يحذف الياء مع كسر الالف وسكونها
 وباءتا مع سكونها وتشبهها مع الكسر والفتح
 فتح ستة وابدسة لذي بفتح الهمزة وكسر الالف
 مع التثنية وحذف الهمزة في الذي وفي نحو
 ونظم ذكر بعضهم بقوله
 ستة انت من اللغات في الذي مع الياء يا صاح فاعطف في
 اثبات يا وهذه مع كسر وحذف مع السكون فاهو
 كذا تشبهه بكسر او بضم وفتح الالف في ياقه
 واختلف فيها قيل اصلها في نحونا في حرف
 وقيل علم حرف واحد وهي الالف في نحونا
 يكون في نحونا في الالف في نحونا
 متداول الذي مضاف اليه في نحونا في نحونا
 في نحونا في نحونا في نحونا في نحونا
 والذات مضاف في نحونا في نحونا في نحونا
 على التكرار او الياء في نحونا في نحونا
 اللذان مضاف في نحونا في نحونا في نحونا
 في نحونا في نحونا في نحونا في نحونا
 في نحونا في نحونا في نحونا في نحونا

وقدم بالذات والذات التي قد جمعت معناه من لفظ الذي
 الموضوع المفردة الموصلة بجمع على شيئين وهما الذات
 والذات فهما جمعت له وفيه ما تقدم ويستعملان في
 الجمع بين يديها وتكون بعد والذات اي هذا
 اللفظ الذي يوقع جمعا للذي الموضوع للمفردة الموصلة
 ووقع جمعا للذي الموضوع للمفردة المذكور ايضا كانه
 اي كونه في هذا اللفظ جمعا له فهو بمعنى الذين في
 من حيث وقوعه عند جمعا للموقع الذين جمعا له كمن
 على قوله لا يكثر في كلامه اشارته الى بقوله تترارفت
 ان الذي يجمع تلك الاولي والذين في الذي
 فهو جمع التي وتبين ان التي جمعت فقط وهما
 الذات والذات في الذي ووقع جمعا للذي ايضا كانه
 كونه كايون او وانما علم ان الباء في قوله الذات
 اما ان يكون بقاء الموصولة والمعين والذات قد جمعت
 في جملة مضمومة اليها في قوله او تعني على اي جمع
 على الموصولة وان قلت ان قلت ان الموصولة الجملة
 التي بعدها مضمومة اليها في قوله او تعني على اي جمع
 اللفظ وهما لفظان او لفظان في هذا اللفظ جمع
 بالذات والذات في الاصل كونه في جملة الذات
 عاقله وتبين ان الموصولة عاقله وهذا تكرر في قوله
 في جمع المذكور في جملة المذكور في جملة المذكور

عاقلة

عاقله او تترارفت نحو جاني الاولي ان جاني
 ماض والنون للموقاية وايضا مفعول والاولي فاعل
 مبني على السكون في محل رفع وجملة فعلها من
 الفعل والفاعل صلة والعايد عليه الضمير فاعلها
 وهو الاولي لانه لم يوصول بمحتاج لعلته وعائده
 وكذا يقال في حالي الجر والنصب كجرايتي الاولي
 فعلها ومررت بالاولى ففعلوا الكثرة في حاله النصب
 مبني على السكون محل هذا نصب مفعول لرايتي
 وفي جملة المضافين على السكون في محل جر بالياء وكذا
 يقال في قوله من الذين والذات لكن بناء الذين
 بكونه اما على السكون او على الياء والذات فيكون
 على الكسر لا غير وعلى كل بناء في محل نصب
 او جر كما تقدم في الاولي وقد اجمع الاصحاب
 ان المضاف اليه جمع المذكور وجمع الترتيب في قوله المضاف
 وعلى الاولي ان قبلي كسر الميم يعني قبلي فعل
 مضارع وفاعله من تترارفت في الميم يعني الميم
 اد على الارض والاولى مضمومة مبني على السكون
 في محل نصب ويستلحق فعل مضارع مرفوع
 بشبوت النون والاولى فعل مضارع مرفوع
 في محل نصب وعلى الاولي مضمومة في قوله
 في قوله تترارفت في جملة المذكور في جملة المذكور

الذيت مهدوا الحجر وخرشوا لنا ووضعتوا عليها ونحو
 صفار الكرمية علينا من اعمدوح بل اعمدوح له السنة
 عليا اكثر منهم والشاهد من ذلك انه لم يعمل فيه الله
 يعني الذيت قد دل ذلك على صحة كل منه وصحة وقوعه
 جرم الذيت كالذين ومن ما ازلت مبتدأ وما
 بقطر على مية على الكون في محل رفع وال
 سكا وشاوي فعل مضارع مرفوع بضمه مقدّم على
 الياء منع من ظهور ما التقبل والفاعل مستتر فيه جازا
 تقديره هو عايد على من وما عطف عليها وما اشبه
 موصول بني على الكون في محل نصب مفعول لقول
 شاوي وخلة ذكر منه الفعل وثابت انما على العايد
 على ما صلة ما لا محل لها من الاعراب وقول وهكذا النبي
 على الكون في محل نصب خبر من ثابت فاعل
 والواردا على او او واو مبتدأ مبني على الكون
 في محل رفع وهو اسم موصول وعند طرف لشرو طي
 مضارع الهمزة جملته خبر من الفعل وثابت الفاعل
 المستتر في الساب على او او ووجه رفع خبر المبتدأ
 وما اشبه الكون حرف جر والي اسم موصول يعني على
 الكون في محل خبر والواردا في محل رفع خبر
 مقدم واذ انت مبتدأ موقر بني على الكون في محل رفع
 وايضا مستغلات في الجوارح والاطلاق من قوله

قوله للذي الاول للذي
 فان اللاء جمع للذي لا الذين
 اه

رفع ويلي ظرف بمعنى عند والها مضاف اليه واليه
 على متراجم وموضع ظرف مفعول مقدم لقول اتي
 والواردا خلة على اتي واللا في مضاف اليه يعني
 على الكون في محل جر واتي فعل ماض وزوايت
 فاعل مرفوع بالفتحة الظاهرة والتقدير ربي وما زال
 شاوي الذي ذكره واشر عند طي ذوات كائنه كائني
 ايضا عنه هم واتي ذوات موضع اللاتي وحاميد
 يعني ان ذوات البسولات تقسم قسم خاصية
 ومشتركة فاما مشتركة تقدم وتقدم الكلام عليها
 وما ذكره هنا بغيره ومنه وما اشرع في الاقوال
 البسولات التي ذكره وهي ثلثة منها والذكر انما
 يشاوي الذي ذكر فيها تقدم من حيث انما يستعمل
 بلفظ واحد وتكون المفرد الذكر والمفرد المؤنث والثنائي
 مطلقا والجمع مطلقا اي فكا ان الذي فيما تقدم المفرد
 المفرد والثنائي المفرد المؤنث والثنائي المثنائي
 لثنائي المؤنث والاولى والذيت واللا في المحل الذكر
 والذيت واللا في الجمع المؤنث كذا ذكره في ما ذكره
 يقدر على النظر من غير تغيير لايضا في قوله
 انهم هم ذكر بعد ذلك ان قوله اشبه حادثة من
 على اشبه بالمثل الذي في قوله اشبه حادثة من
 هو من قوله واحد المفرد الذكر والمفرد المؤنث

والمتن مطلقا واجمع مطلقا فهي مساوية لما تقدم
ايضا ثم اشار لطريقة ثانية بجماعة منهم ايضا يقولون
وكالتى ايضا ان هذه الجماعة متوافقة الاولى في ان
فواشتمل على موصولة بلفظ واحد وتكون كما ذكر
غير الموصولة الموصولة وغير جمع الموصولة فتوافقهم عليها
في جميع ما قالوه فيها الا في هذين فيقولون لا تصح
ان تكون الموصولة الموصولة ولا جمع الموصولة بل الذي
يجوز للاولى ذات وتلك في ذات وتكون الاولى
مترتبة التي الموصولة الموصولة الموصولة والمترتبة
التي الموصولة لجمع الموصولة ومما في ذكر الشقفة
منهم نالته بقوله وضخم من يشبهه وجمع الموصولة
فيما في تلك الموصولة الاولى تستحق فيها المثل والمثالة
تصرف في تصرفا تاما دون الثانية تصرف في
تصرفا ناقصا لا فرا هم لبعض الافراد منها وبعدها
غيره اذ في ذلك حاي من قام انما فعل ما في
والقول في الثانية واليا فيقولون ومن فاعل مبنى
على الموصولة في محل رفع او في محل نصب وكونه ايقان
فيما في تلك الموصولة في محل نصب على السكون
وايا والمثالة التي بعد ما في تلك الموصولة في حالة الرفع
تكون في محل رفع على الموصولة في حالة الرفع تكون في
محل نصب الموصولة في حالة الرفع تكون في حالة الرفع

بالجوف

٩

بالجوف الجازي فتختلف باختلاف احوال الاعراب من
رفع ونصب وجروان كان بناؤها على ان يكون لا يختلف
ومما في واما ال فالفاعل في حالة الرفع والمفعول
في حالة النصب والجمود في حالة الجر نفس الاسم الذي
انتمت به لاهي نفسها على صورة الجوف في الاعراب
لا يظهر عليها بل على ما بعدها ولا يقال ان ما بعدها
صلة لها والصلة لا حملها من الاعراب بل ان ذلك في حالة
غيره والما صلتا فصفة موصولة بجمع اعرابها في نحو
حاي القائم القائم فاعل مرفوع بالصفة الظاهرة
ورأيت القائم مفعول وهو منصوب بالصفة الظاهرة
ومما في القائم مجرور بالكسرة الظاهرة وهكذا
واكثر ما يستعمل ما في غير الاعراب الاولى العالم وقد
يستعمل في العاقل الاولى العالم ليستل ما في قوله من
قولهم سجدت ما سجدت لنا لان ما واقعة على الاولى
جل جلاله ولا يطلق عليه بما قل بل عالم وقوله
ومما في ومن يستعمل في العاقل قوله في قوله في قوله
ما غلب على كل من النسيك فمن النسيك في قوله في قوله
واقعة على جمع النسيك ومن عاقل ومن قوله في قوله
جاء من اي الذي سجد لنا وهو انه سجد في قوله في قوله
بوكه في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ومن لا يكون في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

جازة كونها واقعة بعد ما الاستفهامية ومن الاستفهامية
 بشرط ان لا ينفى في الكلام فهي مثل ما والمعني ان اذا
 انفي لم ينفى في المفرد الذي اختصت من بين الجاهل
 ان كان في ما تستعمل لهم موصول وتكون مثل ما ان يكون
 في تقدم من حيث ان تكون بلفظ واحد للمفرد الذي
 وانفرد بالوجه ومثليهما وجمعا فك تنفي عن لفظ
 التي هي عليه ان لا تنفي ولا جمع وان كان موصوف
 ذلك كنت بشرط ان تكون واقعة بعد ما الاستفهامية
 او من الاستفهامية وتقدم احداهما عليها وبشرط ان
 لا تكون ملحقا في الكلام وهذا ان الشرطان مفرعان
 من كلام ايحوي بشرط ان احراز واما ان لا يشار بها
 نحو ما في التام في ان لا يقع بعدها لهم موصول كما في
 قوله تعالى الذي يشفع الآية فانه استغنى شرط
 من شرط ان لا يقع فلو كانت فامثلة ما فيها تقدم ومعني
 عدم من الغاية في الكلام من ان لا يتركب مع ما الاستفهامية
 او من الاستفهامية ويجعل بكلمة واحدة للاستفهام
 بالتركيب مع وجعل كانه في البيت من ويطرأ اثر ذلك
 انما لا ينفى عنه في الجواب بل ان كان كان كل منهما
 مرفوعا فلو كانت ملحقا وان كان كل منهما منصوبا فلو
 يقال ذلك في الجواب ان تقول ما ذا صنعت اخبر ام
 يخبر في الجواب من مرفوعا في الجواب من مرفوعا
 الكون

ان يكون في محل رفع خبر عنها وجملة صنعت من الفعل والفاعل
 صلة الموصول وهو ذا لا محل لها من الاعراب وقول اخبر
 ام خبر يدل من ما مرفوع بالصفة الظاهرة في هذا المثال
 ليست ملحقا لانك اتيت بالبدل مرفوعا الى الالف على
 الالف ما هي المتداوما بعد ما خبر واما ان اتيت
 بالبدل منصوبا بان قلت اخبر ام خبر ان لا يكون مع
 كلمة واحدة لا استفهام مبنية على الاستفهام فيقول
 مرفوعا بالجملة انفي بعد ما والمعني اني شئ صنعت
 او صنعت اي شئ في ملحقا في البيت في مثل مكان
 في الجواب قوله تعالى انك ما ذا صنعت قلت قل انفق
 في الجواب عن مرفوعا بالرفع على خبر المرفوع واما ان
 انصب على جملة ملحقا فعني ان لا يكون ملحقا فيكون
 لهم التقديم بشرط ان لهم موصول خبر عن مرفوعا
 في محل رفع خبر عن مرفوعا صنعت من مرفوعا لا ينفى
 الاعراب وانفرد خبر لم ينفى من مرفوعا لا ينفى
 واقعة خبر بالالف مستغنى واما في قوله تعالى
 فاني مع ذاك كلمة واحدة ذلك مستغنى عن مرفوعا
 تقدم بقوله ينفى في البيت في قوله تعالى فاني مع
 في قوله تعالى فاني مع ذاك كلمة واحدة ذلك مستغنى
 عن مرفوعا لا ينفى في البيت في قوله تعالى فاني مع
 في قوله تعالى فاني مع ذاك كلمة واحدة ذلك مستغنى
 عن مرفوعا لا ينفى في البيت في قوله تعالى فاني مع

والذي يحتاج لها مع الوصول الاسمي ورد بان كل منه
خاص بالاسمي فيما تقدم لانه لم يذكر عين من الصرف
حتى يرد عليه ذلك فالغير في قول وكل عايد على
الوصول التي ذكرها فيما تقدم سواء كانت متعلقة
او غير متعلقة بالاسمي والحق في كل ما ذكره يا معترض
فمردود لانه في غير محله تبين معناها أي في
فما أريد من هذا في قول الاله ان تقتل علي بن أبي
وهذا من استمال الكل على جزية لانه الغير جزء
توحيه الذي صرح في فعل ما في والنون
للقوية والياء معقول والذي اسم موصول بي
الكل في محله فاعمل وحرب فعل ما في واستمال
فعل والياء معقول في جملة منه الوصول لا محله
لأن الإعراب والبناء على الوصول الاله من خبره
الواقع معقول في قوله تعالى فيما بعد من الأمثلة
كاللغات في النون والياء في اللغات والله في فاعله
شون متعلق بمحل في فاعله والياء في فاعله
بها والياء في النون في كمال التبيين أو غير
نعم النون مع النون عايد في الوصول أو
غيره النون كان متعلقا بالياء في النون
أو غير عايد في النون يجوز في النون
للمنة كقولهم ذكر الاله واما النون في النون

مکتوب

مجموعاً فيها ان يراعي اللفظ وان يراعي المعنى
بان يكون الضمير العائد عليه مذكراً مراعاة للفظ
الذكر او مثنى او مجموعاً مراعاة لمعناها المقصود منه
ومما كلفه عند امتناع اللبس والقع في اللفظ وان لم
يكن اللبس وكا وذكه كان سالته امرأة شيئاً ما فاجابها
بانه لم اعط من سائله وذكر مراعاة للفظ عن
فانه لا يصح لما فيه من التباس الموصوف له كذا يعني
علي هذا الشخص انما طاب له ان يقول اعط من سائله
لا من سائله كما علمت ومثال القمع في اللفظ نحو من
هو خا امك فانه لو ذكر الضمير مراعاة للفظ من
هو مؤنثه وقال من هو خا امك لغير اللفظ يتعين
عليه مراعاة معناها لان اللفظ لا يغير في التاليف
كما علمت من الاستباس ومن القمع في اللفظ
والخا صلا ان الموصول ان طاب له لفظ معناه
فوتعين في العايد ان يكون مذكراً او مؤنثاً وان
خالف لفظه معناه فذكر في التاليف مراعاة
اللفظ وهذا اكثر مراعاة الضمير في اللفظ
مراعاة لفظها ليس في الكلام او في المعنى والاشارة
بمراعاة المعنى فوسعت مراعاة المعنى وتبين
تقدمها كما ذكر في صفة التبيين والاشارة في الجمع
منه فانه ان كان الموصول مذكراً لم يغير في اللفظ

١٢٤

حكمها اي في قول بعد وصلة صرية ان ويترط في
 الجملة الوصول بها اي التي تقع صلة للوصول تلك
 شروط ان اي ويزاد على ذلك شرطين وهما ان تكون
 معلومة ومعلومة للسامع ليست بمجولة له الا في مقام
 التظيم والتمثيل فلا يترط علما وذلك كما في قول
 قارون اي عبده الذي وقول نفسيهم من ايم ناعشيم
 فان ما ارمي في الاول جملة لما وعشيم في الثاني صلة لما
 ايضا وكل من الصلتين مجعولة وهي لا يضر للظيم في
 الاول ولا يترط في الثاني وان تكون معلومة لكل
 احد كما في قول كعبا الذي لها جباية على عبيده لعدد
 اثنان من تكون خبرية اي بان يكون لفظ
 معلوم الاصل في الوصول فسامع فيها معنى بان
 يكون معلوم مقدما على الاخبار والتلفظ بها كما هو
 حقيقة الخبر لانهم يعرفونه بان ما تقدم وقوع مدلول
 على التلفظ به فيكون اي ما حصل مدلول قبل
 التلفظ به وهذا حال الانشا فاعلم عرفوه بان
 ما حصل مدلول بالتلفظ به او ما قارن مدلوله
 بالتلفظ به فيكون خبريا الذي هو مقام مدلول الصلة
 وهو القيام بمسئلة قبل التلفظ بها ووقعت الجملة
 خبرا او لا بانها من جملة التي هي معلومة وان حال
 التلفظ بها قد انقضى فموجب الخبرية قالوا في حال

الصلة

٢٢

الصلة فيه وهو الضرب لم يحصل فيما مضى قبل التلفظ
 به بل ما حصل الا بالتلفظ بان المراد ان شي عربه
 الا في ايضا مضى خالية من معنى التعجب اي
 لما فيه من الايام والتقصود منها زوال الايام الى اصل
 الوصول لازيادته لان معنى جاني الذي ما احسنه
 اي شي عظيم حسنه اي جعله حسنا وذلك ان شي مجهول
 لا تعرفه لانهم عرفوا التعجب بانه التظيم او من سبب
 غفي فلهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب
 غير مستقر ان اي لان التعجب في شي لا يظهر منه الا
 بان يات بذلك شي لتوقف افادة من التقصود منه
 عليه في نحو جاني الذي لكنه قائم مستلزم لسبب
 كلام حسنه رك عليه ليظهر معنى ما التقصود منه والا
 لم ينفذ والجملة لا بد وان تكون متعينة معينة من جهة
 للايام الحاصلة في الوصول وهذا هو الشرط الثاني
 التي ذكرها وتقدم شرطين في كمالها وان الشرط الذي
 في الجملة خمسة وقد عرفت في الاول ان يكون اوجه
 فاعلم اي التي هي خبرية فيكون خبريا اي
 عن غير ما وهي الطائفة والاربع التي هي انشائية
 على الطلبية من جهة ما يعمل على ان يكون لان الانشا
 اعم من ان يكون فعل طلب او فعل غير طلب في الجملة
 وليس كذلك ان يكون طلبا في الجملة فيكون خبريا

واما مصدرية ظرفية مبنية على الكون في محل
 نصب مفعول امرت ولم حرف نفي وهزم وقلب وصف
 فعل مضارع مجزوم بلم وعلى ما هزله الكون
 وقايله مستتر جواز تقديره على ما عليه في وجه
 مبنية او مصدر مضاف اليه مجزور بالكسرة الظاهرة
 والها مضاف اليه مبني على الكون في محل خبر ومجرور
 خبر وهي جملة عالية وانخدق فعل ماضٍ وما عليه
 مستتر عايد على خبر واجملة في محل رفع نعت لغير
 والتقدير اى كائنه كما واعربت منه بغير اضافة
 والعال ان مجزور وصلى خبر مذكور في ان اى
 وسوئله يكون مثل ما في ان استعمل بلفظ واحد
 التو اليه كروا اليوت ومثلهما في ان اى
 من كل وجه لا تراه يكون في بعض اجزاء مقربة
 واللفظ واحد وغيره كاسياق وما داما مبني على
 الكسرة والمقصود غير العامل فيسقط كونه شبيه
 في البناء فاما ما في من بعض الهمزة
 مبني على ما في ان قد ثبت لم امرت في ان
 اجوز لا سم انما الحرف في الهمزة
 غير ما من الهمزة كملت انما في الهمزة
 مبني على ما في ان قد ثبت لم امرت في ان
 اجوز لا سم انما الحرف في الهمزة

واما مجزور ومجزور متعلق بدات ودان فعل ماضٍ
 والتا على مة التانيث ورقاب فاعل وبني مضاف
 اليه مجزور بالياء لانه جمع مذكر سالم ومعد مضاف اليه
 مجزور بالكسرة الظاهرة والتقدير من القوم الذين
 رسول الله صمم لهم دانت ذلت وخصعت رقاب
 في معد والتا معد من هذا انه ارخل ال الوصول
 على الجملة الاسمية ومن الثاني اي وهو وصل
 كال ال بالحق نول اي ان اى من ال اى كرا على
 العذالة في معية وازفة الله به وقد رالة فهو عراي
 فتيق بنية ذات حقة اي اسلم ويزال
 كمرى لا يلقى ويوال للقي والقاعد ان في
 النى ايات كانه قال من كمرى كمرى ال ال
 من ذلك انه ارخل ال الوصول على الطرق وهو
 منه فاعل من جمع ما ذكر ان ال قد دخل على الصفة
 العربية وعلى الفعل المضارع وعلى الما في شرط
 اللفظ لعدم الاستقلال وعلى الجملة الاسمية
 وعلى الثاني ما في من كمرى كمرى ال ال
 كمرى كمرى ال ال كمرى كمرى ال ال
 كمرى كمرى ال ال كمرى كمرى ال ال
 كمرى كمرى ال ال كمرى كمرى ال ال

المفعول المفعول وفدي من جروفا له اشارة مبني على
الكون في محل جر جار والمجرور متعلق بيقيني
البيت والمذهب يدل من له الاشارة او عطف بيان
او نعت لان ذلك حكم المحلي بال الواقع بعد اسم
الاشارة وايا مفعول متقدم لقول يقيني مبني على
الكون في محل نصب وعبر مبتدا مرفوع بالضم
الظاهر واي مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهر
ويقيني فعل مضارع مرفوع بضمه متقدم على التاء
منع من ظهورها الثقل فاعله مستتر عايد على
غيره والجملة في محل رفع خبر المبتدا الذي هو على
وان حرف شرط جازم ولا يقطر فعل مضارع
مبني للمنفرد ووصل بلام تاي فاعله والجملة في
محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط متقدم على
ما ذكر في كبر ان قلت اذا كان فعل المضارع
مضارع لا يجوز حذف الجواب قلت يجوز حذفه
للمضارع ومما مرفوع الشرط جازم وان حرف
شرط جازم ولم حرف نفي لم يزلت وولت
فعل مضارع مبني على المحذوف ثابت القائل
من قوله جازم وان حرف شرط جازم
وقد علم اني لم يزلت وولت
والجملة في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط

وان حرف معدي ونصب ويجوز فعل مضارع
منسوب بان وعلم مفعول متقدم على اخرج
وقاعله مستتر عايد على العايد وان وما بعده في
نحو من مصدر مفعوله لقول ابوا وقول ان صلح ازان
حرف شرط جازم وصلح فعل ماض واني فاعله
مرفوع بضمه متقدم على الي منع من ظهورها الثقل
والجملة في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط
احمد وقول عليه ما قبل تقديره فاعله ان ويجوز
ان وصلح جار ومجرور متعلق بصلح وكل منته لوصول
مجرور بالكسرة الظاهر والمذهب متقدم على طرف
لما مضاف اليه والهم على جمع وكثير خبر
وسمي غير بعيد خبر او صفة لكثير فاعله جار
او مجرور متعلق بقول ينجلي او كثير على جعله خبرا بعد
نحو ان متعلق بنجلي فاعله على جعله صفة ولا يجر
بما قبله كثير حيث لا يلزم على ذلك من الوصف قبل
على المحذوف لا يجر الوصف الا بعد العمل
او يصلح نعت لعايد مجرور بالكسرة والجملة في
محل جزم جازم وان حرف شرط جازم فاعله
او مصدر على اني صلح فعل ماض فاعله
وقد علم اني صلح فعل ماض فاعله
والجملة في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط

ما تقدم تقديره قاله في كثير وبفعل عار ومجرور متعلق
بالنصب او وصف متعلق عليه مجرور بالكسرة الظاهر
وكن الكاف جازع لقول محذوف خبر لبتداحة وفي من
الموصول مبتدأ مبني على الكون في محل رفع ونحو
فعل مضارع مرفوع بفتحة تقدم على الواو وضع من
ظهور الفعل وفاعله مستتر وهو بالتقديره من واللام
صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعايد محذوف
وهو بفعل مضارع مرفوع بفتحة تقدم على آخر مع
من ظهورها كون اروي وناعله مستتر فيه جوار
تقديره هي واللام في محل رفع خبر المبتدأ وهو مستتر
في التقدير وبهذه العرب اعرب اياها في حال كونها
مطلقا وتغير اي يقتضي ويتبع اياها في هذا المذهب
ان لا يتطرق وصل فائدة في كثير وان لم يستطع فاعلم
تلك رايه الاختزال ان صلح اياها في محل مذكور
فانما الاختزاله لا المحذف عندهم كثير من غير عايد
مستلزم ان النصب بفعل او وصف وذلك كقولك
هذا الرجل يحبني واللام في محل نصب العرب
والاختزاله في جميع هذه الاربعة التقدمة
في قوله تعالى من اجل ما اذا اضيف
او كذا من غير ان يضاف اليه شيء من الاربعة التقدمة

صدر مصلته المرفوع ان طالت صلته بان ذكر شيء من
متعلقا بالالفعل مثل سوا تقدم او تاخر ويكون
ذلك الحذف لانه المصدر المرفوع الواقع جملة جملة لغير
اي كثير لا قليل وان لم تطل الصلة بان لم يذكر شيء من
متعلقا فيكون الحذف لذلك المصدر قليل لا كثير
راي العرب او النحاة حذفه اي معرفة ان كان الباقي
باللام يكون صلة للموصول بان كان جملة متعلقة
على غير عايد عليه لعدم العلم حينئذ به ذلك المحذوف
سبب الاستغناء عنه بهذا الباقي الصالح للوصول به
وعدم الاحتياج اليه والحذف عنه من غير عايد اي
تتبع وظاهر في العايد المتصل المتصرب بفعل تام
او غير تام في اللغة العربية التقدمة من غير العايد
المصدر المتصرب بفعل تام يقتضي الذي هو مذهب
لما ذكره السليل للعايد المتصل المتصرب بالوصف
رسالي من ان في التمهيد والفاصل ان اي مجرور عن
صدر مصلته مطلقا طالت الصلة او لم تطل ومما
عداها من المصروفات مجرور عن صدر مصلته كمن
ان طالت صلته واللام في محل نصب العرب
تطل وصال وان لم تطل في محل نصب العرب
من المصروفات اي في محل نصب العرب
متعلقا بالالفعل او غير متعلقا به

فراجع لها ايضا كالغير لا الغير فقط وان كانت ظاهرا
 الرجوع الغير فقط ولما يد المرفوع دون المنعوب
 والجور في حيزه في كل به التقدّم او شبه التقدّم فيه
 ذكر الصلابة فيها تقدم بمعنى المرفوع واعاد عليه الغير
 هنا بمعنى المرفوع والمنعوب والجور كانه قال وغير
 اي يقتضي ويرجع كما ايا في هذا المذق اي حذف صدر
 الفصلة المرفوع على التفسير الذي في الفلكة والكثر
 واي العرب اي منع العرب اقطاع على العايد
 وهذه هي سر كان مرفوعا او منعوبا او مجرورا في اي
 او غير ما من وصل حية الباقي من الصلابة بعد حذف
 اي ذكر الصلابة للموصول به فيصل حية الباقي بعد حذف
 للموصول به فتح جوار مرفوعه مطلقا في اي او غير ما من وصل
 او مرفوعا او مجرورا وقوله في عايد في اي على الموصول
 لكن بشرط ان يكون متصلا لا منفصلا كما ان رتبة
 الموصول متصلة وان يكون منصوبا كما اشار في قوله ان
 ان مرفوعا او مجرورا وان يكون انما من وصل
 معنى ان المرفوع متصلا بالمرفوع انما اشار في ذلك
 انما من وصل المرفوع وان يكون انما من وصل
 انما من وصل المرفوع وان يكون انما من وصل
 انما من وصل المرفوع وان يكون انما من وصل
 انما من وصل المرفوع وان يكون انما من وصل

يعني

يعني ان اي يقتضيه بقوله فيما تقدم وبمعنى المرفوع
 ان بعض العرب اعرب ايا ان فالغير في قوله وبمعنى
 على هذا عايد على العرب ومعنى اعربوها بالصفة المرفوعة
 الغير لم نطقوا بها معرفة ويحتمل عوده الى الفصلة
 يكون المراد باعربها لم يحكم بشيء في ذلك فربما
 استلزم لكل معنى وقوله بعد وان اضيفت التفسير
 في المذق اي مطلقا في احوال الاربعه في في الصور
 التي تكون مبنية فيها لان احوالها فيما تقدم اربعة
 عربية في ثلاثة منها وتحت في واحدة يعني ايهم
 عليهم على في هذا المثال فاعل عليه مرفوع بالصفة
 مطلقا مرفوعا وفي قوله في قوله انما من وصل
 المرفوع في قوله الثالث مجرور بالباء وعلى وجه الكسرة
 المرفوع في قوله في هذه الحالة عربي التي كانت مبنية
 فيها في سبعة وفي تيسر بالفصل الغير المتصل وهو
 وايضا في قوله في هذه الحالة عربي التي كانت مبنية
 المرفوع في قوله في هذه الحالة عربي التي كانت مبنية
 المرفوع في قوله في هذه الحالة عربي التي كانت مبنية
 المرفوع في قوله في هذه الحالة عربي التي كانت مبنية
 المرفوع في قوله في هذه الحالة عربي التي كانت مبنية

[illegible]

الذي حذف في ذلك العايد عن الصلة طولاً وهو
وصف اليوم بقوله به اارة لا الاستثنا المذكورين وانما
لفيها في طول الصلة فالعلة في الحذف الطول الموجب
في صلتها لا الاستثنا لها مما طالت فيه الصلة كما
اذا وقع بعده جملة او لية كالشال الاول الذي ذكره
او نفعية كالشال الثاني ولا فرق في ذلك اي النفع
من حذف العايد او اكله الباقي بعده حذفه سالكاً
للوصل به او في التفصيل بين كون الباقي طالاً
او لا بحسب ايهام هو اليوم هذه الاشكال طالت
الصلة فيه وهو مخصوص اي وقتك اي وسيلتك
وهو الاحتال لانه لا يعلم بالحد من اي شيء اختاره
المتكلم ايضاً وهذا يظهر ان الاستثنا في جميع
الاشكال من التعاميم المتقدمة من قول لا فرق
بين ان يكون العايد مرفوعاً او منصوباً او مجزئاً
في اي او غيرهما بل وان ذكر اي شيء كان من نظام
ان انكم مخصوصون انو وجملة من حذف من نظام
في كلامه انو وجملة من حذف من نظام
الزمن وذكروا ان حذف من نظام
في نظام من حذف من نظام

مبني على الفتح في محل رفع اوان وحدها مبني على الكون
 في محل رفع والتا حرف خطاب وقاض غير مرفوع
 بفتحة مقدرة على اياها المحذوفة للتثنية الساكنة
 من ظهورها الثقيل وبعد ظرف متعلق بمحذوف مفعلة
 لقاض وامر مضاف اليه وهو مفعلة لموصوف كذا وقد
 ومن حرف جر وقضا مبني على الكون في محل مجرور
 تفعلة لفظه وقول كذا الذي ان تكذا حيار ومجورور في محل
 رفع غير مقدم والذي انهم موصول مبني على الكون
 في محل رفع مقبلة مؤخره وجر فعل ما في مبني على الفتح
 وهو مبني على التثنية في باب التفاعل غير متصرف
 نحو الائمة يؤمنون على المونسل والكمة سكتة واما
 عرفا وما انهم موصول مبني على الكون في محل
 رفع مفعلة مؤخره كذا وجه والموصول بالفتحة
 تفعلة لفظه وجر فعل ما في مبني على الفتح
 سكتة مؤخره والوجه في قوله تفعلة مؤخره
 كذا مؤخره في ما وكذا كذا في جروا في
 بيان القول كذا في جروا كذا في جروا
 في جروا كذا في جروا كذا في جروا
 كذا في جروا كذا في جروا كذا في جروا
 كذا في جروا كذا في جروا كذا في جروا

١٢٥
 وحذف العايد الذي ففقد بوصف كذا اي يجوز حذفه
 بالعايد المنصوب والمرفوع فيها تقدم وكذا يقال فيها
 بعد ذلك كقولك انت قاض الواقع به فعل اسر
 ما يجوز ومشتق من قضا اي من مصدره لانه لا
 الاشتقاق من المصدر لانه الافعال عند البصريين
 ففقد حذف مضاف او لاقتدير ويكونه فاعا على مذهب
 الكوفيين القائلين بالاشتقاق من الافعال والذي
 جروا حرف الذي جروا موصول كذا اي يجوز حذفه كاتقدم
 وذلك كقولك موبالذي موبت فهو في محل معني
 كذا في جروا تقدم العايد المؤخر الذي انما في مقول
 كذا في جروا اي جروا اي جروا اي جروا
 التثنية بهم التفضيل الذي ذكر في جروا والحق
 جروا كذا في جروا في غايه من جروا كذا في جروا
 جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا
 جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا
 جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا
 جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا
 جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا جروا كذا في جروا

فيكون في محل رفع وحرف خبر وتعرف ايضا في
 اليه واسم حرف عطف واللام موطوف على الخبر فروع
 بالفتحة الظاهرة وحرف محذوف اي حرف تعريف لان
 قاعدة العرب اذا اجتمع عاين وتوسط الخبر بينهما
 كان خبرا الثاني التاخر محذوف واما اذا كان الخبر
 يتاخر عنهما فوقع الحذف في ذلك على اقول ان كان
 قيل يكون خبرا عن الاول فتقدمه وخبر الثاني
 محذوف وتبيل يكون خبرا عن الثاني لقربه وخبر
 الاول محذوف فتبيل يغير بينهما في ان يكون خبرا عن
 هذا او هنالك وتظهر تأخر الحذف في غير قولك
 خبرا عن الثاني فالحذف ياتي بالخبر كرا فيقول قائم
 ومن قال ان الثاني ياتي بالخبر وموتنا ويقول قائم
 يظهر في قوله ان الثاني ياتي بالخبر وموتنا ويقول قائم
 كانه من باب ان ياتي بالخبر وموتنا ويقول قائم
 ان الثاني ياتي بالخبر وموتنا ويقول قائم
 يظهر في قوله ان الثاني ياتي بالخبر وموتنا ويقول قائم
 كانه من باب ان ياتي بالخبر وموتنا ويقول قائم
 ان الثاني ياتي بالخبر وموتنا ويقول قائم

ما روي وروى متعلق بالنمط والنمط منقول وما روي
 خبر المبتدأ وقيل المسموع بالابتداء به اعم وتكون الثانية
 بنقطة يعرف بالالف واللام ويصح ان يكون منقول
 لفصل محذوف اي اذكر نمطا اذا لم تكن فقل فيه اي في
 تعريف لفظة النمط والتقدير ظاهر والمعنى ان الالف
 واللام تكون للتعريف وقيل اللام وحدها على ما بقي
 من الحذف بين التبيل وسبعويه فاذا اردت تعريف
 لفظة فاعلم عليه بان يقول في كل النمط ويخرج
 الرجل وفي فرسو الفرس وهكذا فالنمط مثال يقاسر
 عليه من كل لفظ اردت تعريفه فتقول التبيل
 المرفوعة في اقصى للرجل وخبره من كل لفظ تعريف
 لاسم التعريف هو التبعي لان لفظة التبيل هي التي
 يفتقر اليها في قوله اذ جعلت عليه ان تعرف به في
 التبعي وتبين انما يدل على ان كان في قوله
 سبعويه لانه من التبعي التبيل هو الذي لا يعرفه من كل
 وهو ما لا يعرفه من كل التبعي قوله في آخره واللف التبعي
 لانه من التبعي التبعي هو الذي لا يعرفه من كل
 وهو ما لا يعرفه من كل التبعي قوله في آخره واللف التبعي
 لانه من التبعي التبعي هو الذي لا يعرفه من كل
 وهو ما لا يعرفه من كل التبعي قوله في آخره واللف التبعي

منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية لانه يمكن
كل من الشاعر ويا حرف نذا وقيل مناوي بني على القم
في هذا نصب والسري يعني الشريف فثبت له
وتقدير البيتين وقد تزايد مزيدا في زيادة لازمة
وانك كالك في والآن والذين ثم الك في وقد تزايد
زيادة غير لازمة لا ضرورة وانك ك في الاخر وطب
القم كذا يا قيس لا يريف والمعني ان ال العرف
قد تكون زيادة زيادة لازمة بل ذلك من ضرورة
الشعر ومثل الزيادة اللازمة بامور اربعة قارنت
فيها وفيها لا يزيد فيها بعد الوضع فاشارة بالاول
من العلم الذي قارنت الدم وضعه وبالكافي
لا حسم الاشارة الى الرمن وهو غير من الاشياء
الاشارة الى ان لا حسم الوصول الى الذي وضع
في الاشارة الى اربع لقومول الذي وضع في الموضع
فان لا يكون الا اربعة لازمة وهي متعارضة في
الشيء لا متعارضة في غيره وكل من غير الاشياء
الاشارة الى ان لا يكون الا اربعة لازمة وهي متعارضة في
الشيء لا متعارضة في غيره وكل من غير الاشياء
الاشارة الى ان لا يكون الا اربعة لازمة وهي متعارضة في
الشيء لا متعارضة في غيره وكل من غير الاشياء

في قوله
الاشارة الى
الاشارة الى

٥

على غيره بغيره ونه اي ذلك الرجل فكانت الك في قري
بالشديد ثم خففت الداخلة عليه اي لفظ
ان يدوت ال اي انما تعريف الحضور هذا صيف
وما بعد من قول وذهب قوم منهم المهاد ثمند
وعلى هذا اي القول بانها تعريف الحضور لا تكون
راية اي لان لها معنى والراية لا معنى لها
اي وهذا هو المعتد وقول ومواي لفظ الآن وقول
بمعنى معنى الحرف اي لقا دته معنى حقه اي
يوري بالحرف ومواي ذلك المعنى لم الحضور اي
الحضور المقوم من الكم واذ كان معنى كذا
المعني ووالا عليه بغيره يدوت ال فلما حقه
اي قوله عليه لا فادته ذلك المعنى لانه مستفاد منه
بغيره فدل ذلك على زيادة رتبة لانه تعريف به
وقول في بغيره لضمه اي لفظ الآن ومواي الحرف
في ال بغيره في ذلك بغيره وغاية اذ كفي يكون
الاشارة الى ان لا يكون الا اربعة لازمة وهي متعارضة في
الشيء لا متعارضة في غيره وكل من غير الاشياء
الاشارة الى ان لا يكون الا اربعة لازمة وهي متعارضة في
الشيء لا متعارضة في غيره وكل من غير الاشياء
الاشارة الى ان لا يكون الا اربعة لازمة وهي متعارضة في
الشيء لا متعارضة في غيره وكل من غير الاشياء
الاشارة الى ان لا يكون الا اربعة لازمة وهي متعارضة في
الشيء لا متعارضة في غيره وكل من غير الاشياء

وهو باطل بل دخولها فاعلم بالاعلام المنقولة لا حيل
 ليح ما ذكر ومثل ذلك علم المنقولة بقوله كالفضل والخاص
 او ففضل في الاصل مصدر ثم نقل وجعل على علي
 كخص ومارت في الاصل صفة لن يحرث الارض ويشتا
 بالحرارة ثم نقل وجعل على ونحو ان لم ينسب وصف
 من انما الدم نقل وجعل على علي النعمان بن المختار
 واو خلية الدم على الثلاثة لا حيل به جعله اعلما
 فلم اللفظ الذي كان في الاصل مصدرا او صفة او
 لم ينسب وصفه في عنه ومبطل اعلما ما بعده ذلك
 لانها من فاعلم انما الكلام ان يله حفظ هذا الاصل اذ حيل
 عليها الدم عيشة من كذا منه كخص لنقل به ذلك على ان
 التثنية على حفظ ذلك الاصل ومزيد له ولفظة التثنية وال
 بان لم يرد من حفظ هذا الاصل ونظر لحال الجملة
 التي في حفظها ان تركها ولم يرد فيها عليه واعلم ان
 التثنية في ان على جميع معناه عاقله والاولى في
 حفظها على ان على جميع معناه عاقله والاولى في
 حفظها على ان على جميع معناه عاقله والاولى في
 حفظها على ان على جميع معناه عاقله والاولى في
 حفظها على ان على جميع معناه عاقله والاولى في
 حفظها على ان على جميع معناه عاقله والاولى في
 حفظها على ان على جميع معناه عاقله والاولى في
 حفظها على ان على جميع معناه عاقله والاولى في

او

اي ذات ثبت لها الحث وهو دال على جيزه ذلك المعنى
 وهو الحث فقط دونه الذات والنعمان دلالة التثنية
 على معناه الدم ويعرفه صفة وهو الخروج له فتدبر
 الم في التثنية ما دلالة صفة بقية ثم اعقبه بها
 دلالة تخمينية ثم بها دلالة التثنية وايضا فضل
 حروفه ثلاثة ومارت اربعة ونحو ان خمسة فترقي في
 التثنية من ثلثة اربعة ومن ثلثة ومن ثلثة
 تقديم احد على الآخر ومثل هذا النعمان لما دخلت
 عليه ان وهو من الاعلام المنقولة ومثل به في التثنية
 لن علم التي قارنت اللام وحفظا ومبطل من جعلها
 ثلثة لا جامع ولا منافاة بينهما من الهم مثلوا بها
 تارة لتتوارخ هكذا ففضل الم كذا ثبت لهم ونحو
 قد كذا او عرفه بيان ظاهر ان التثنية في حفظها
 قد سوا مع انها اذا ذكرت ودخلت على الاسم فادركت
 معني وهو ان ونحو حفظ الاصل المنقول عنه دون
 هذا علم ينفذ شيئا من حيث ذكره ان الله سبحانه
 على الجنة التثنية وهو من حفظها كذا في الاصل
 التثنية في معرفة التثنية في الاصل في الاصل
 على ان التثنية في الاصل في الاصل في الاصل
 التثنية في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 التثنية في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 التثنية في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 التثنية في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

وهذه صفحة زائدة
 فان الكاتب معذور
 لا يمكنه القياس
 على التقييد
 كما ترى
 ٢

ج

كله فان كل منها ليس مازيا وخاليا عن العامل
 اللفظي وغير الزائدة ادخل نحو عسبك ورمهم ورب
 رجل لقيته فان اباي الاول زائدة ورب الثاني
 شبيهة بالزائد وامرأه ان تقول ابا حرف جرح
 بحرورها وعلة مة جرح كسرة ظاهرة في اخره في محل
 رفع مبتدأ ورمهم خبر وهذا الاعراب اول من اعراب
 ما مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال
 المحل بحركة حرف الجر الزائد ومثله يقال يارب رجل لقيته
 فان رب حرفا تقليل وجرور قبل بحرورها وعلة مة
 جرح كسرة ظاهرة في اخره في محل رفع مبتدأ وجملة لقيته
 خبر وهذا اول من اعرابه مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة
 منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد
 وجملة لقيته خبر واول مبتدأ المراجعة قوله
 بعد اسائر وقول رايتاني فاعل اعني مراده به ذات
 المواقع بعده ومعنى اسائر ان اسائر هذا الرجل
 اليه وقول رايتاني فاعل اعني مراده به ذات
 النفس على الاول زيد المحل او نايه او قاييم وهكذا وعلى
 الثاني فاعل وصفا اعتمد على المتفهام او نفي عن قوك
 امضوب الزيدان اقايم العريان احسن وجهك
 قرشي انت لا فرق بين ان يكون الوصف المصنوع
 لهم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او منصوب

كاي هذه الامثلة وتقدم توضيحها وقولها والنفي كالاستفهام
 هذا كلام مستأنف افاد به ان النفي كالاستفهام من
 جهة اعتماد الوصف عليه فمن اعتمد على استفهام او
 نفي فحين ان يكون مستندا وما بعده فاعل قام مقام
 الخبر لا فرق بين ان يكون الاستفهام محورا كالامثلة
 او باسم ككيف وكذا النفي لا فرق بين ان يكون محورا
 او غير محورا كليس وسبب توضيح ذلك انما انما
 انه تعالى لا يترك ما لا مثله مفصلا وقد يجوز
 ان يقال في استنباط اي علم مذهب البصريين الذي
 يشترطونه الاعتماد لكن جواز اقياسا فقط من غير
 احتياج الى الفقه له بخلافه فيما تقدم به الوصف المعتمد
 على الاستفهام فان جوازه قياسيا مستحسنا عند
 اي مانع وقال في التوضيح قول وقد يجوز ان يعلل
 مذهب غير البصريين وهم الكوفيين وتابعهم الاصفهاني
 من البصريين واما البصريون فله يجوزون ذلك اي
 كونه مستندا وما بعده فاعل مستند الخبر لا استحيانا
 ولا قياسا بل يتقون صحة ويضمنون عدمه ان يكون
 الوصف خبرا مقدما وما بعده مستندا موقرا له
 لعلنا بعد الاول لم يفهم بطلان دليل القائل في اسم
 المنقول فان المراد به نائب فاعل لا فاعل وقوله
 مستند الخبر اي قام مقامه واسم به عهده

قوله

والمراد به اي الاول ما اي تركيب لم يكن المستند
 فيه وصفا مستندا على ما يدرى والذي يدرى الاعتماد على
 الاستفهام او النفي على ما سيذكر اي من الاعتماد
 على الاستفهام او النفي والحاصل انه يشترط لاعتبار
 الوصف مستندا وما بعده فاعل مستند الخبر بشرط
 ثلثة ان يعتمد على استفهام او نفي وان يرفع اسما
 تمام الوصف منفصلا وان يتم الكلام به فان النفي
 شرط من ذلك بان لم يكن يعتمد على ما ذكر او اعتمد عليه
 ويرفع خبرا مستندا او لم يتم الكلام به اي بذكر امر موقر
 لم يستلزم هذا الحكم وهو اعراض الاعداد المذكورة وسبب
 توضيح ذلك انما انما ويقاس على هذا ما كان مثله
 الاول على هذين المثالين ما كان مثله الا افراد
 يقتضون رجوع قولهم وقوله خبر منها فقط مع انه
 راجع لكل منهما فان لم يعتمد الوصف اي على
 حاد من الاستفهام او النفي لم يكن مستندا اي على وجه
 الاستحسان فله ينافي جوازه كونه مستندا قياسا
 المراد بقوله لم يكن مستندا اي لم يجوز كونه مستندا
 لا قياسا ولا استحيانا بل يتبين كونه خبرا مقدما
 وما بعده مستندا موقرا لا اول على ما في التفسير من
 الجواز قياسا لا استحيانا والثاني على ما في التوضيح
 من عدم الجواز مطلقا لا استحيانا ولا قياسا لم تقدم

هذا الكلام عند قول الله وقد يجوز ان فيما تقدم
 كل موضعاً فارجع اليه ان ثبت ورفع فاعل
 ظاهر هذا مطلق على قول فيما تقدم وهو كذا وصف
 اعتمد ان كان الاولي تقديمه على قول فان لم يمتد
 الوصف الى الواقع محترزا ومقابله لقول اعتمد ويتم
 الضابط ثم يأتي بالمحترزات بعد ذلك وقول لا مثال
 اعني قول اقام الزيدان وما قايماً الزيدان
 الكلام به مطلق على قول اعتمد فيما تقدم ايضا
 والضمير في به ما يد على الاسم الظاهر المرفوع بالوصف
 وما الضمير المنفصل المرفوع به ايضا فله بد من تمام
 الكلام بكل منهما بحيث يصير غير متوقف على شيء آخر
 وقول فان لم يتم محترز قول وتروى اي بحيث يصير الكلام
 متوقفا على شيء اخر ففي المثال الذي ذكره لو قيل اقام
 ابواه من غير زيد لكان الكلام غير تام لعدم تقدم مرجع
 للضمير في ابواه يعود عليه وهو غير مستغن بغيره
 لانه متوقف على ذكر زيد والالام يعلم الابوان من اهل
 زيد ام لغيره فيسمى ان يكون زيد مستغنياً عن غيره والوصف
 خبراً مقدماً والابوان فاعل بقيامهم وكذا لا يجوز
 ان يكون الوصف هو هذا محترز قول اوضح من مفصل
 لان هذا اي الضمير المستتر متصل لا متفصل
 ليس بمتفصل اي بل متصل وقول على ان في المسئلة

فلهذا

خلفا في الجواز اي جواز اعرابه مبتدأ وما بعده
 فاعل سد مسد الخبر وفي عدم جواز ذلك وهذا
 ترق منه رضي الله عنه لاجل تحري الصدق كانه قال
 لكن المسئلة محل خلاف لا اتفاق واعلم ان الوصف
 مع مرفوعه كالتثني الواحد الاينما ذكرهنا من رتبة
 لك اسم الظاهر او الضمير المتفصل فانه يكون في ذلك
 جملة لا شيئا واحدا متوقفا فهو متطور اليه معه لانه
 وحده ولا فرق بين ان يكون الاستفهام امر
 مراده بذلك التثمين في الشيء المستفهم به كيف
 جالس العمران فكيف لم يستفهام منصوب على الحال
 من العمران مقدم عليهما وحالين مبتدأ والعمران
 فاعل سد مسد الخبر فبالس والبقدر جالس العمران
 جالسا كونهما على اي حال سد مسد الخبر ليس
 اي فيكون المرفوع وهو الزيدان في هذا المثال قائم
 مقام المنصوب الذي هو خبر ليس ولا ضرر في ذلك
 وسد مسد خبر غير ان قلت ليس بظاهر
 لان المقصود ان يكون خبرا عن الوصف لا عن غير
 قلت المضاف والمضاف اليه كالتثني الواحد
 فكان الواقع خبرا لا واقعا خبرا للوصف مع ان
 المعنى على السبق كما اشار لذلك بقوله لا المعنى بقاء
 ان او يقال ان اتوصف وان كان مجرورا في التقطع

لكنه في المصنف مرفوع على الابتداء فالتحريك في المصنف له لا في غيره
 ومنه اي من الوصف الواقع بعد غير قول
 الشاعر غيره لا بعد ان في غير مبتدأ ولا اسم فاعل
 مضاف اليه مجرور بكسر مقدرة على اي التحفة مرفوعة
 للتقاسم الكين من غير ظهورها الثقيل وعداك
 جمع مدور مرفوع بفتح مقدرة على الالف منع من
 ظهورها التعذر فاعل بلام وسد مدح خبر غير
 وفا طرح الف التفرع واخرج فعل امر وفا عليه
 سترو جونا فتدبره انت والاهو مفعول به ولا
 تامة تقتضيه فعل مضارع مجزوم بلام انما هي
 وعلافة جزمة الكون وفا على مستقر وجوبا بغير
 انت وبارك جبار ومجرور متعلق به وكلم مضاف
 اليه من اضافة الصفة للموصوف اي سلم بمعنى صلح
 عازقة وايضا ان الشاعر يقول لشخص له اعدا
 حصل بينه وبينهم صلح لا تقتضيه هذه الصلح العازقة
 وترك سبيلهم وتامت لهم وتلاها وتشتغل عنهم
 بل اخرج الهم واركه وتنجه لهم ليلا ياخذوك
 بفتة لانهم ليسوا متلاصقين ومتعلقين منك
 بل مراقبين لظرك في كل زمن ونقطة وانك اعد
 من ذلك وقوع عداك فاعل بلام وساء اسم خبر
 غير ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد

اولا

او ان لا مجرور باضافته لغيره في اللفظ وفي المصنف
 مرفوع على الابتداء فعدا فاعل به وساء اسم خبر
 هو لا خبر غير كالتقدم فكذلك فاعل ما يقال ان حقه
 ان يكون خبرا عن الوصف لا عن غير ومثله
 اي البيت المتقدم قول الشاعر غير ما سوف على زمن
 في غير مبتدأ وما سوف مضاف اليه وفي زمن جاز
 ومجرور في محل رفع نائب فاعل ما سوف وهو ساء
 ساء خبر غير وفيه ما تقدم من الامتناع والموافق
 عنه وينبغي فعل مضارع مرفوع بفتح مقدرة على
 اي منع من ظهورها الثقيل وفا على مستقر فيه
 جوازا فتدبره هو يعود على الزمن وبالهم جاز ومجرور
 متعلق به والخرن مفعول عليه وتنبه هذا البيت
 لما به جوا الحياة فيني فاعل في امن من الاحسن
 اي اقمم والغم وقد سأل ابا الفتح قايما بالحب
 مفعول لسان مقدم وولده بالرفع فاعل موحى
 قالت ايل الولد والسؤل الوالد وفي نسخة بالعقل
 لكن الكثير والغالب ما ذكره اسم فارثا
 الارشاد في الاصل الوقوع في الوحل والمراد به هنا
 التحير اي تحير وذهب الاخفش الى اي من
 البصريين ووافق الكوفيين على عدم اشتراط
 الاعتماد للوصف على استقام الموضع وهذا هو الذي

اشاره اليه بقوله وقد يجوز ان يحيز ذلك على
ضعف اي يجوز السماع اي بالسماع الجوز لكن هذا
الزعم ضعيف والتمسك ان سيبويه لم يجر اصل
وما ورد منه اي من عدم الاعتماد للوصف
قوله اي الشاعر فخير عن ان يغير صيدا او عن فاعل
به سد خبره وعند ظروف واناس بضاف اليه
منكم جازر وجوزر متعلق بخير واذا ظروف والداعي
فاعل بفعل محذوف اي وقت قول الداعي والسواب
سفة الداعي وبيا حرف نداء والنادي محذوف اي
يا قوم لا تفعلوا كذا او يالا بمعنى ال والمعنى يالا
فلا ان اغيثنوني او اغيثنوا فلا ناول للمعنى عن خير
منكم عند الناس وقت قول الداعي الشير بثوبه
او الرافع له على عصى ونحوها يالا فلا ان اغيثنوني
لما ان فغن الذي نفيت ونهره تذكر وتكم فتفرون
خوفاً منه وذكر وانما هذا انقصوه من ذلك البيت
ان تحت وقع فاعله غير سادامد خبره مع عدم
اعتماده على استقام او شئ وهو دليل لذهب
القولين واما ابصريون الا لا خسر فيم يرون
الوصف خبراً مقدماً او تحت مثلاً مؤخر الكسب
لازم على ذلك الفصل بين الوصف ومفعوله وهو
منكم باجنبي وهو تحت الواقع مبتدأ لان البدأ الجني

عن المخبر دون العكس اي وهو ان الخبر ليس اجنبياً
عن مبتدأ لانه محمول له يعني والفصل بذلك غير
جائز ويمكن ان يقال ان ابصريين بقدره لانه
مبتدأ اخر غير هذا فيقولون تحت خبره وح فلا اشكال
وتحت فاعل اي وهو مبتدأ في الغم في
مدر رفع لان الصغار كلها مبنية وجعل من
هذا اي مما ورد قول اي اناس فيم يرون اي ان
الخبر مبتدأ وبنا فاعله به سد خبره وهو
مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه جمع منكر سالم ولان
بضاف اليه والفاية قوله فلا رايه لتزيين اللفظ
ولاناهية وتك فاعله مضارع مجزوم بها وعلامة
جره سكوت النون المحذوفة للمنفعة ولهم تكن مستر
تقدمه انت وملفياً خبرها ومقابلة بالنصب مفعول
ملفياً الواقع خبر المكان والهي بضاف اليه واذا
حرف لما يستقبل من الزمان والظرف فاعله بفعل
مذكور في بفسره المذكور اي اذا مرت الطير من
فم المذکور مفسرة للمحذوفة لا محمل لها من الاعراب
لان اذا لا يلبس الا الافعال وبنا اليه قبلة من ازيد
اذا راوا فراها ونحو يعرفون ويستدلون بذلك على
وقوع امر من الامور بخبره به حتى ان واحدة
منهم جمع سنة مع سيدنا عمر بن الخطاب فحصلت

السيدنا عمر حصوة فذلت راسه او وجهه فاعلم ذلك
 الرجل بذلك فقال سبحان الله اخذوا امير المؤمنين
 عمر والله لا ينج بعد هذا العام ابدأ فتم قوم يا خذوه
 بالطيرة والجزر للطيور ويذمون منها ما يحصل ويقع
 اب فكمات الشاعري يقول بينا الهب يذمون الامور
 ويذمون بها فادأ خبروا يا مريستع ملك تلك ملغيا
 ونافيا لما التهم اذ امرت الطير واخبروا بوقوع امر
 من الامور بد صدق ولم لهم فيها خبروا به لانهم
 لا يخبرون الا على علم وحقيق تكرره ذلك منهم مع
 الصدق وعدم التكذيب لهم بظهور خلافه والشاهد
 من ذلك انه جعل الوصف خبرا وبنوا فاعلم به سد
 سد خبره مع عدم الاعتماد على ما ذكر فيما تقدم وفيه
 دليل على مذهب الكوفيين كالذي قبله وفيه ما تقدم
 فيه وانما مبتدأ الشان مبتدأ مرفوع بالابتداء
 وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ايا المخدومة المحقرة منع من
 ظهورها الشغل ومبتدأ خبره مرفوع بضم مقدرة على
 الالف المخدومة لتساك كين منع من ظهورها
 التقدير لان اصل مبتدأ قلبت الامز يا تم وجدت متحركة
 مفتوح ما قبلها فقلب العا فالنقا ساكنات الالف
 والتثنية مخدومة الالف فصار مبتدأ وذا اسم إشارة
 مبني على الرفع في محل رفع مبتدأ والوصف بدل منه

او

او عطف بيان او نعت وخبر خبره مرفوع بضم مقدرة
 منع من ظهورها شكوت الروي وان حرف شرط جازم
 واستقر الخبر البيت فعل ما فعل الشرط وهو مبني
 على الفتح وفاعله مستتر عايد على الوصف وفي سوي
 جازم مجرور متعلق باستقر وهو مجرور بكسرة تقديرية
 على الالف المخدومة لتساك كين منع من ظهورها
 التقدير والافراد مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
 وطبقا حال من فاعل استقر او منصوب على التمييز
 وفي الاصل فاعل باستقر وجواب الشرط مخدوم
 ولعليه ما تقدم والتقدير والشان مبتدأ وذا الوصف
 خبر ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في سوي
 الافراد فاشان مبتدأ وذا الوصف خبر وحاصل
 يعني ذلك ان الوصف مع مرفوعه اذا جده احد على
 مطابقا لاخر في ثبوتيه وجمعه وكان في غير الافراد
 تعني ان يكون الوصف المعتمد على استيفاء او غيره
 التقدم في النطق خبرا مقدما وما بعده الواقع في
 اواخر النطق مبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون الوصف
 مبتدأ وما بعده فاعل سد مبتدأ خبر على الالف المحقرة
 الضميمة التي اشار بها الله بلفظة اكلوني البراقع
 وما اذا كان المتطابق بين الوصف ومرفوعه حاصل
 في الافراد فيجوز الوجهان وهذا ان يكون الوصف مبتدأ

وما بعده فاعلم سمد الخبر والوصف خبرا مقدما
وما بعده مبتدأ مؤخر الا فيما اذا كان الوصف مذكرا
وما بعده موشا وذلك كقولك احاطوا بالقاضي
امراة والا فيما اذا لم يرم على ذلك الفصل بين العامل
والمفعول باجنبي كما في الآية والأتقيين ان يكون
الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سمد الخبر دون
العكس كما يلزم عليه بالنسبة للادوي الاخبار
بالذكر عن الموش وبالنسبة للشا في الفصل بين
العامل ومفعوله باجنبي وهو المبتدأ واما اذا لم يحصل
تطابق اصلا بين الوصف ومفعوله ففيه تفصيل
ان كان الوصف مفردا سواء كان ما بعده مفردا او
مثنى او مجموعا فانه يتعين في صورتين من اقسام
يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سمد الخبر وخبر
بين الوجهين في صورة ما اذا كان مفردا وما بعده
كذلك واما اذا كان مثنى سواء كان ما بعده مفردا
او مجموعا او كان الوصف مجموعا سواء كان ما بعده
مفردا او مثنى ففي الاربعة لا جواز لوجه من الوجهين
الذكرين في الفساد التركيب والاخبار فيهما حصل
ما فهم من كلامه تسع صور في منطوقها واربعة
مفهومها لان قول في مقدم واول مبتدأ والثاني فاعل
اعني في اسار ذات يفهم منه ثلاثة منطوقا لانه

اي

اي ما بالوصف وهو اسار مفردا او بفاعله مثنى ومثله
ما اذا كان فاعله مفردا او مجموعا فانه يتعين
في صورتين منها ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل
سمد الخبر دون صورة التطابق في الافراد بما علق
من جواز الوجهين فيها وقول فيها والثاني مبتدأ
وذا الوصف خبر ان في سوي الافراد انه مبتدأ وصورة
التشبيه واجمع هذه صورتان يتعين فيها ان يكون
الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر وقول
في سوي الافراد مفهوما انه اذا حصل التطابق
في الافراد ففيه الوجهين الا اذا كان فاعل الوصف
موشا او حصل فصل بين العامل والمفعول باجنبي
لا تقدم ومفهوم التطابق ما اذا لم يحصل بينهما
تطابق وذلك في اربع صور فيما اذا الوصف مثنى
وما بعده مفردا او مجموعا او مجموعا وما بعده مفردا
ومثنى فانه اربعة المفهوم التركيب فيها فاسد
فتلخص ان تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده
فاعل سمد الخبر في صورتين وان تعين كونه
خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر في صورتين
ايضا والتخير بين الوجهين المذكورين في صورة
واحدة واما في اربعة لفساد التركيب فيها
فانه التسعة الخمسة الاولى منها منطوقا كلامه والاربعة

كان
مح

٥
٨
١٠

الاحدية منها مفهومه اما ان يتطابقا افراد الوجه
هذا مفهوم قول في سوي الافراد فبدأ بالمفهوم
لا المنطوق وهو ان عدم التطابق قسما
ممنوع احي ويكون هذا الاقتناع في صور اربعة لفساد
التركيب فيها كما سيأتي فلا يصح ان يكون الوصف
مبتدأ موزع لما علمت من فساد تركيبه وقول وجاز
اي في صورتين وتبين في هاتين الصورتين ان
يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لعدم الخبر
فتكون الجملة الداخلة تحت قول اولي تطابقا
صور اربعة ممنوعة وتبين جازية فان
تطابقا افراد هذا مفهوم قول في سوي الافراد
ومنه ان من التطابق في الافراد ولكن يتبين في الوجه
الاول وهو ان يكون الوصف فيه وهو اربع مبتدأ
وما بعده وهو ان فاعل لعدم خبر دون الوجه
الثاني وهو ان يكون الوصف خبرا مقدما وما بعده
مبتدأ موزع لما يلزم عليه من الفصل الا في مفهوم
مستثنى من جواز الوجهين عند حصول التطابق
بينهما في الافراد ومثل في ذلك ما اذا كان الوصف مذكرا
وما بعده مؤنث لا في قولك اخضر القاض امرأه
لاننا لو جوزنا الوجه الثاني فيه لزم الاحتياط
بالذكر عن المؤنث فيفوت اشراط التطابق بين

الوصف

الوصف وما بعده ففند تطابقهما في الافراد يجوز الوجهين
الا في هاتين الصورتين وهما مستثنيتان من حيث
تعين الوجه الاول فيهما دون الثاني لما علمت
والاول في هذه الآية اولي هذا يفيد ان الثاني
جاز وليسو تمتنع مع انه ممتنع الا ان يقال هو
جاز عند تقدم عامل اخر متعلق به كالمجاز والمجوز
اي اراغب من التي لا مطلقا فكله فيها اذا قدر
عامل لانه قال والاول اولي مع جواز الثاني عند
تقدم عامل اخر للمجاز والمجوز والانه يجوز بين
العامل والممول باجبي اي في الظاهر والافضل فصل
في نفس الامر لان العامل فيه مقدر وتقدم اراغب
انت اراغب عن الهي وحق فله فصل وان
تطابقا ثنية ان هذا منطوق كلامهم ويجوز
بمعقولة الكلام في ان لا اللغة الفصحى تجري الفصل
من ملامحة التثنية والجمع كما سيأتي في قولهم
وبرد الفعل اذا ما اسند لاثنين او جمع كقار الشهدا
ومثل الفعل في ذلك الوصف بخلاف هذه اللغة فله
يشترط خبر من ذلك وان لم يتطابقا اي في
التثنية والجمع فهو قسار ممتنع اي في اربعة لا تقدم
وجاز اي في صورتين لا تقدم ايضا لعدم التطابق
صادق في صورتين اربعة ممنوعة مثلاً ان لا يتطابق

وترك مبالغتها وهما اقايمان الزيدون واقايمون الزيدان
وصورتين جائرة وهما التفتين فيما ان يكون الوصف
مبتدا وما بعده فاعل سدس الخبر ورفعوا
الز فاعل وفاعل ومبتدا مفعول وبالا مبتدا جار ومجرور
متعلق برفعوا وكذا جار ومجرور في محل نصب على
الحال من الخبر المستقر في متعلق الجار والمجرور
الواقع خبرا عن رفع وهذا اولى من جعل خبرا مقدما
ورفع مبتدا موزع ورفعت مبتدا وخبر مضاف اليه
مجرور بالكسرة الظاهرة وبالمبتدا جار ومجرور متعلق
بمخروفا خبر عن رفع وانتدبر ورفع سبويه ومن
تبعه من النخلة مبتدا لا مبتدا ورفع خبر كان
بالمبتدا حال كونه كذا اب مثل الجذابة مطلق رفع
وان كان العامل فيها مختلفا او متغايرا في ثبوت رفعه
عليهم وحاصل ذلك انه وقع خلاف ما بين سبويه
ومن تبعه من النخلة وبين بقية النخلة في الرفع
المبتدا والخبر فقال سبويه ومن تبعه الرفع المبتدا
الابتدا والخبر المبتدا وهذا هو الصحيح ويجب
فيكون العامل في الاول معنوي وفي الثاني لفظي
ومقابل هذا القول اقوال ثلاثة الاولى من
البصريين والاخير من الكوفيين وسنأتي في التمهيد
وهو كون الاسم مجرزا هذه معني له اصطلاح

واما

واما مضاف لفة فهو الاتمام بالشئ وجعله اولا
لثان وقوله عن المواضع اللفظية اي كقام وكان
ورفعها عن مثل بحسبك فيه حذف مضاف
اي عن خبره مثل بحسبك عن الضابط فهو
داخل لا خارج لكن محل كون بحسبك مبتدا وما
بعده خبر ان كان ما بعده معرفة بحسبك زيد فلا يصح
ان يكون مبتدا وما بعده خبر بل يتعين ان يكون
خبرا مقدما وما بعده متبعا موحرا لانه تكررة
ولا يصح الابتداء بها وانما تقع للتصريح وهي الكاف
لا تقيد تويها وان افادته التخصيص لان المقول
عن ابن قاسم ان الاخبار بالعرفه عن النكرة لا يجوز
وان خصصت لا في مسكتين الاولى كم تالك
والثاني خير منك زيد يميز الاخبار بينهما بالعرفه
وهي ما ذكره زيد عن النكرة وهي كم وخبر التخصيص
لها مستثنيات من القاعدة القائلة لا تكررة
لا يجوز الاخبار عنها بعرفه وان خصصت الاولى
هاتين السكتين يميز الاخبار بينهما بالعرفه عن
النكرة التخصيص ويدل على ذلك رفع الموقوف
عليه في وذلك الرفع باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لان
محل الرفع بالابتداء والعامل في الخبر هذه المعنوي



على قول فيما تقدم فالعامل في المبتدأ منصوب وهو
مذهب سيوريه الغير عابده على رفع المبتدأ بالابتداء
والجواب المبتدأ وهذا المذهب هو الصحيح
اي فيكون المبتدأ لما عمل في المبتدأ طلب العمل ايضا
فيما هو مطلوب للمبتدأ كما ان الفعل لما عمل في الفاعل
الرفع طلب الفاعل كذلك هذا قياس مع الفارق لانه
الفعل عامل قوي فتعدي عمله للفعل فكأن ف
الابتداء ضعيف وقول فان عامل فيهما اي المبتدأ والخبير
منصوب اي وهو المبتدأ والخبير مفعول بالابتداء
والمبتدأ ليس فيتعاونان على رفعه فكأن المبتدأ لما كان
ضعيفا عانه المبتدأ وقواه على رفعه وقيل
ترافعا لاي وهذا القول هو قول الكوفيين بخلاف
ما قبله من الاقوال مجملها البصريين والظاهر ذكر قولهم
تعالى ايا ما تدعون اقله الاسماء الخمسة فان اياها عاملة
في تدعون الجزم وهو متكرر لانها مفعول لما تقدم
فان عاملة ومعمولة ورده ذلك بانها انما علمت الجزم فيه
لانها متضمنة لمعنى الشرط وهو ان تكون يقال هذا
لا يخرج في كونها عاملة ومعمولة والخبير الجزم لانه
الخبير مبتدأ والجزم خبر والمتم نعمت للجزم والقائده
لفعل المتم لانه لهم فاعل يعمل عمل الفعل وضعف
منصوب بفتحته مقدرة منع من ظهورها شكوت

الروي

الروي وقوله كما انه بر الكاف جاز لبقول محذوف
خبر لمبتدأ محذوف واسمه مبتدأ وخبره والايادي
مبتدأ رفوع بفتحته مقدرة على الايام منع من ظهورها
الثقل وشاهد خبر هو رفوع بفتحته مقدرة منع
من ظهورها شكوت الروي والتقدير والخبير
الجزم المتم القائده وذلك كقولك الله بر تبر وجا ضل
بغني ذلك ان الخبر هو الجزم من الكلام او التقط
الذي يتم التكليم به القائده لاسمع مقاييم من
زيد قائم جزم يتم به المنكلم لاسمع القائده المقصودة
من كلامه وتلفظه وكذا بر من قول الله الله
بر اي حسن ومثله ما بعده ان قلت لم عرف
الخبير ولم يعرف المبتدأ مع ان المبتدأ هو المقصود بلذات
قلت عرفه دون لان القائده لانه لا يه وايضا
استداه مشهور دون وايضا هي نكاه والنكاه لا تترجم
اي لا يعارض بعضها بعضا بعد الوقوع والنزول
فيتم فيه للخبير دون المبتدأ وقع ونزل لنكته فيكون
البراح وقوله المتم يقتضي ان القائده قائم
حاصلة وتتمها مع انه ليس كذلك واجيب بان المراد
بالمتم الموجه والمحصل للتمام والقائده بعد ان يتم
تكون لانه يتمها مع وجودها وتخصيصا فيه بالفضل
وقوله والايادي شاهد المراد بالايادي التخصيص

واطلاقها على النعم مما لم يزل من اطلاق لهم السبب على
المسبب لانها مسبية على اليد وخارجة منها واما
الاطلاق على الجارحة المعروفة فحقيقة واياها جمع
كثر ليد واما ايدى جمع قلة وهذا احسن من قول
بعضهم ان ايدى جمع يد واياها جمع ايدى فهو جمع الجمع
وعنى كون الاياها شاهدة على الله على الله
بحسن متفضل ويرد عليه ان هذا التعريف الذي
عرف الله به الخبر وقوله فانه يصدق ان ايدى يطلق
فان صدق بمعنى الاطلاق ويمازى عن تكررات
المراد بقوله الجارحة الغائبة ايدى مع ابتداء بقرينة
السياق لان كل ما في ابتداء وابدل المثال الذي
مثل به فلهذا يراد فاعله لا لانه وان كان جازما مقما
لتعاقب لكن ليس مع مبتداء بل مع فصل او ان
هذا تعريف بالاعم الشامل للمعروف وغيره وهو جائز
جائز عند الاصوليين وقوله المنة الغائبة مما مر
اما بالوضع لا في المثال الذي ذكره ادبنا وابدل كما في
قول الشاعر انا ابو النجم شعري شعري ايدى شعري
الاك هو شعري الذي تعرفونه وتهدونه مني سابقا
لم يتغير وسبب ذلك انه كبر فظنوا ان شعري تغير
بسبب ذلك فارد ان يدفع عنهم بقوله لهم ذلك
وقيل في تعريفه ايدى الخبر يحتمل ان هذا كلام مستأنف

ويحتمل

٤

ويحتمل انه واقع في جواب سؤال تقدير كانه سائلا
وقال له هذا له تعريف اخر غير هذا فاجابه بقوله
وقيل في تعريفه ايدى وفي هذا التعريف اشار الى الجواب
الاول الذي اجيب به عن المص ولا يرد الفاعل
على هذا التعريف اي الثاني دون الاول فيرد عليه
وقد علمت انه مدفوع بما تقدم وخلص صفة
هذا اي محصله انه عرفنا ايدى فيكون تعريفه بالاعم
وهو جائز كما تقدم او ان هذا ليس مسليا لانه
مدفوع بقيد المنة فلم يدخل اصله في تعريف الخبر
وصرفا ياتي به فمفردا بالانصب حاله من فاعل
يأتي ويأتي فعل ضارع مدفوع بضمه مقدم على
البيان منع من ظهورها الشغل وفاعله مستر جوارا
تقديره هو يعود على الخبر ويأتي فعل ضارع
مدفوع بضمه مقدم على ايدى وفاعله مستر عامه على
الخبر ايضا وجدة حاله من فاعل ياتي وهو منصوب
بفتحة مقدم على اخر منع من ظهورها سكون الروي
وحاوية تحت الجملة ومعنى مفعول لقوله حاوية
لان المنة فاعله عمل الفقد وهو منصوب بفتحة
مقدم على الالف المحذوفة للتقاسم بين منع من
ظهورها التقدير والذين لهم موصول مضاف اليه
معنى على السكون في محله وهو صفة لموصوفه كذوف

وسبق فعل ماض مبني للمفعل والنا علامة الشا
ونائب الفاعل ضم مستتر فيه جوازاً عابداً على الجملة
وله جار ومجرور متعلق به والجملة من الفعل ونائب
الفاعل صلة الموصول لا محل لها من الأعراب وان
حرف شرط جازم ويكون فعل الشرط مجزوم وعلامة
جزمه السكون ولها استترة جوازاً تقتضيه هي
عماد على الجملة وإيا خبرها مبني على السكون في محل نصب
والها مضاف إليه مبني على الفاعل في محل جر ومعنى
منصوب على مفعول الخافض أو على التمييز وعلامة
نصبه فتحه مقدرة على الإلقاء المحذوفة لتقاسمها
منع من ظهورها التقدير واكتفى فعل ماض وفاعله
مستتر جوازاً تقتضيه هو يعود على البدأ والجملة في
محل جزم جواب الشرط وبها جار ومجرور متعلق
بالكتف ونطق الخافض جارح لقول محذوف خبر مبتدأ
محذوف ونطق مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه فتحه مقدرة
على ما قبله بالتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة يا ابتكلم ويا ابتكلم مضاف إليه
مبني على السكون في محل جر واسمه مبتدأ وحسبي
خبر مرفوع بفتح مقدرة على ما قبله يا ابتكلم منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ليأ
ابتكلم ويا ابتكلم مضاف إليه مبني على السكون في

محل

محل جر والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول وكفى فعل
ماض متعلقه محذوف مجرور بالياء وهو معطوف
على قوله حسبي والتقدير وبأي الخبر حالة كونه
مفرداً وبأي الخبر حالة كونه جملة حاوية بمعنى المبتدأ
الذي سبقته وذكرته له أي لأجل الاختيار بها عنه
وان تكن الجملة إياه أي عني المبتدأ في المعنى أو
من جهة المعنى لا اللفظ اكتفى المبتدأ بها عن الخبر
الذي يربطها به وذكره كإين كقولك نطق بمعنى
منطوق في اسم حسبي وكفى به حسباً وبها صل
معنى ذلك ان الخبر يكون مفرداً ويكون جملة وإذا
كان جملة تارة تكون عين المبتدأ في المعنى وتارة
تكون غيره فإذا كانت غير فلا بد من كونها مثملاً
على خبر يعود على البدأ والافلا يصح الأخبار بها
عنه وأما إذا كانت عينه في المعنى فلا تحتاج لأن
تكون مثملاً على خبر يعود عليه لأنه ستفاد عنه
بح وذكرك قول الله نطقى اسم حسبي فطقت مبتدأ
وجملة اسم حسبي خبر عنه ولا رابط لأن نطقى بمعنى
منطوق هو عين اسم حسبي معنى أي في المعنى
وأورد بعضهم على المبدأ أن قوله اسم حسبي جملة
ليس صلماً بل هو مفرد لأن معنى منطوقى اسم
حسبي أي هذا اللفظ واجب بآء تسميته

جملة باعتبار ما كان عليه في الاصل حال وضع الواضع
 له لا الآن لان الجمل وضعها الواضع لتدل على معانيها
 بوضع وتدل على نفسها بوضع آخر كالمزادات فانه
 وضعها الواضع لتدل على معانيها بوضع وعلى نفسها
 بوضع آخر وهذا اتفاق في المزادات وعلى الصحيح
 في المركبات فانه حسي اصل وضعها دلالة على
 جملة مركبة من مبتدأ وخبر والآن صار مفردا على
 على نفسها تناو يلا هذا اللفظ فيكون الواضع وضعها
 لتذكر ايضا اي منطوق في هذا اللفظ وزيد في الاصل
 وضع لتدل على ذات والآن صار علما على نفسه
 اي هذا اللفظ وهكذا كل مفرد وكل مركب مسماة
 الكلام على المزادات في قول المتن والمزاد اجامد فارغ
 يرتبط بكسر الباء من باب ضرب يضرب او
 بضمها من باب مثل يقتل والرابطة اما خبرها
 اعلم ان الروابط اربعة اولها الخبر وثانيها
 الاشارة للمبتدأ وثالثها اعادة اللفظ ورابعها
 العموم الذي يدخل تحت المبتدأ وتظهر بعضهم على
 هذا الترتيب بقوله
 ان جملة خبر عن مبتدأ وقعت
 ولم تكن عينه بمظهر قرئت
 او الاشارة او تكرير مبتدأ

او

او العموم فهذا اربع نظمت
 الست منوات بدرهم فالسبب مبتدأ ومنوات
 تشبيه متي وهو عبارة عن كيل يكال به السم
 مبتدأ ثان سر فروع بالالف لانه متني وسورج الابتدا
 به مع كونه نكرة وصفه بالجار والمجرور المحذوف المقدر
 اي منه وبدرهم جار ومجرور متعلق بالخبر وخبر
 عنه والجملة خبر عن الاول والرابطة الخبرية منه
 المقدر الواقع صفة لمنوات والتقدير السم منوات
 منه كايان بدرهم والباس التقوي او فليبا
 مبتدأ والتقوي مضاف اليه محذوف بكسر مقدر
 مع الفاعل من ظهورها التعذر وهذا اسم اشار
 مبتدأ ثان مبني على السكون في محذوف والدلالة من بعده
 والكاف حرف قطاب وخبر خبره والجملة خبر عن
 اللباس والرابطة اسم الاشارة وقوله في قراءة من
 رفع اللباس وهو ابو عمرو ومنه من السبعة
 واما على قراءة من نصبه فلا شاهد فيه وكذا اذا
 جعل اسم الاشارة بدل من اللباس في مواضع
 التخييل اي التعظيم والتهويل كقول تعالى الخاقنة
 الخاقنة فالخاقنة مبتدأ وما لهم لتفهم مبتدأ ثان
 والخاقنة خبره والجملة خبر عن الاول والمعنى الخاقنة
 شيء عظيم مرمول ومثل ذلك فيما ذكر القارعة والقارعة

والمراد بذكره وما قبله يوم القيامة أي يوم القيامة
يوم عظيم وقد يستعمل في غيرها أي غير مواضع
التخمين وهو التحقير كقول زيدا ما زيدا المعنى زيدا أي
شيء هو أي شيء حقير لا يعاب به فإراد لا بذكر تحقير
زيد وقال الجمهور لا يجوز هذا إلا في الشر فالتحليل
في هذا المثال في الشر كما هنا ليس بصحيح زيدا نعم
الرجل قال بعضهم إذا صح ذلك وكان يجوز وقوع
جملة نعم الرجل خبر عن زيد العموم الموجود في الرجل
الذي يربط تحت زيدا لجواز وقوع جملة مات الناس
خبراً عن زيد في قولك زيد مات الناس لأن الناس
عموماً يربط تحت زيدا مع أنه لا يصح فالأولى أن تجعل
أن في الرجل للعهد لا للجنس ولأنه متفرق ويكون
الرابط جعل الاسم في الرجل للعهد أي الرجل المهور
ونعم زيد المتقدم ويكون الرابط ح أما إعادة البتة
لفظة كأي مثال قبله أو معناه كما هنا ورد ذلك بأن
ما وردت ليس فيه مناسبة ولا التثام بينه وبين
المبتدأ وهو زيد بخلاف ما هنا فيه شدة التثام
ومناسبة بينه وبين المبتدأ كما لا يخفى على المتأمل
صاحب الذوق السليم فثبت أن الرابط العموم
ويجوز ما ذكره اكتفى بها أي بجملتها من الرابط
الذي يربطها به وكذلك قول لا آله إلا هو فقول

مبتدأ

مبتدأ مفعول بفتح مقدرة على ما قبله أي المتكلم ويار
المتكلم مضاف إليه في محل خبر ولا ينافية للجنس تعمل عمل
أن تصب الاسم وترفع الخبر والله أعلم بمنى معها على
الفتح في محل نصب وهذا أو كمن قولهم آله اسمها
لما فيه من الأدب وعدم جعل ما هو مفعول
للمعبود بغيره والخبر محذوف تقديره موجود أو يمكن
والجملة في محل رفع خبر عن قولي بمعنى مقولي
والمعنى مقولي لا آله موجود إلا الله والأداة حرف
ملغاة لا عمل لها والله بالرفع بدل من الخبر المستقر
في الخبر ولا شك أن لفظ آله هي عين تقوله
فقد لم يجز الرابط يربطها بالمبتدأ لا استغناء عنه
تكون الجملة عين المبتدأ والمفرد الجامد هو المفرد
سماحيث هو لا بقيد كونه جامداً ولا استغناء عنه
والجامد مبتدأ ثان وفارغ خبره والجملة خبر المبتدأ
الأول والرابط بينهما خبر محذوف تقديره منه وأن
حرف شرط جانم ويستحق فعل مضارع فعل
الشرط محذوف وعلمة جزمه تكون مقدرة على
أخر منع من ظهوره الفتح العارض لأجل الأدغام
لأن أصل يستحق يستحق بقايتين فادغمت الأولى
في الثانية ثم حركت بالفتح وهو منى للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو عايد على

المفرد وقوله فهو الفاعل للجملة والجواب والخبر مبتدأ وروا
 خبر مرفوع بالواو لانه من الاسماء الستة والجملة في
 محل جزم جواب الشرط وخبر مضاف اليه جزم
 بالكسرة ومثلك صفة لغير مجرور بكسرة مقدرة
 منع من ظهورها كونه الروي وتقدر البيت والمفرد
 الجامد منه فادع وان يشتق فهو فاعل خبر مستكن
 وهذه الاعراب اولي من جعل الجامد صفة للمفرد
 وفادع خبر عن المفرد لما يلزم عليه من ان الخبر في
 يشتق عما به عليه مع صفته وفيه انقاس الشيء الى
 نفسه وغيره وهو باطلا فمحتاج الى ان يجيب قلة
 بان الخبر ما به عليه من حيث هو لا بقيد كونه
 جامدا ولا اشتقا وفيه تكلف ومثقة وحاصل
 يعني هذا الكلام انه ما قسم الخبر فيما تقدم اليه
 مفرد والي جملة وذكر الجملة فيما تقدم ونسب اليه قسيف
 ولما امان تكون عين ابتداء المسمى وامان تكون
 غير فان كانت غيره احتاجت الى رابط يربطها
 بالمبتدأ وان كانت عينه اكتفى بها عن الرابط وذكر
 هنا الخبر اذا وقع مفردا وقسمه ايضا الى قسمين
 جامد ومشتق فقال والمفرد الجامد هو الذي ان الخبر
 المفرد امانات يكون جامدا وامان يكون مشتقا
 فان كان جامدا اي غير مشتق فهو خارج عن الخبر

نحو

قوله قايما اي هو ان قلنت اخوك مشتق من
 كما يدل على ذلك ما قبله وما
 بعده اي

نحو زيد قايما اي هو ان قلنت اخوك مشتق من
 الاخوة قلت الاخوة لهم جنس والاشتقاق
 لا يكون الا من المصدر ركبا من القيايم والمصدر
 الاخوة لا الاخوة يقال اخي يواخي اخيا والمراد
 بالاشتقاق هنا الاشتقاق الخاص وهو ما اخذ
 وصيغ من المصدر لاجل الدلالة على ذات متصفة
 بالحدث اي قايما بها قايما من قولك زيد قائم مثلك
 ما حووه ومشتق من المصدر وهو القيايم ليدل على
 ذات وهي ذات زيد متصفة بالحدث اي قايما بها الحدث
 وهذا القيايم وليس المراد به هنا الاشتقاق انعام
 وهو بالخذ وصيغ من المصدر لاجل الدلالة
 على ذات وحدث قام بها الحدث او او ذلك كفتاح
 قائم ما حووه من المصدر وهو الفتح لكنه والاعلى
 ذات وحدث وهو الفتح لا مع حدث فقط قايما
 مبتكرا لذات ومثله مرمي قائم دل على مكان الرمي
 وهو الحدث وهو الرمي فاذا وقع الاخبار بواحد
 من هذين فلا يكون فيه ضميرا مستترا لما علمت
 ان اشتقاقه عما لا خاصا والذي يحمل الضمير
 من كان اشتقاقه خاصا لا عاما وان كان الخاص
 داخل في انعام رستاق الاشارة الى ذلك في الش
 وقوله وان يشتق فهو ذوا ضمير اي واحد عند عدم

ذات م

التقدّم فان تقدم الخبر المستق فهو كذا زيد ضارب
 أكل شارب وهكذا وجعلت كذا خبرا على حدة كانت
 في كل خبر أو لا اكتفى بخبر الأخير منها وقوله مستكن
 أي مستتر فيه وجوبا لا يبرز إلا لعارض كخبر نحو
 قد ذكر زيد ما ضارب الأهو وكان سيويه مستر
 خبرا لا يجوز إبرازه ولو لعرض عارض وإذا بزر جاز
 أن يكون فاعله وأن يكون الفاعل هو المستتر
 وهذا السارر موكده لا مبينه كما سيأتي ذكره فذكره
 عند شرح قول الله وأبرزنه مطلقا ثم تقدم
 الكلام في الخبر أي على الخبر تقع بمعنى على
 فذكر الله أنه أي الخبر ألفرد الجاهل يكون قارعا
 أي خاليا من الخبر المستتر فيه نحو زيد
 وزهد الكسائي الزاني وهو من الكوفيين وكذا
 ما بعده وقوله أي أنه أي المفرد الجاهل يحمل الخبر
 سواء أوله بمشتق كما سيأتي أو لا مقدم خبر المفرد
 يحمل الخبر مطلقا سواء كان جامدا مؤولا بمشتق
 أو غير مؤول به أو مشتقا زيد أخوك هو وكذا
 الزيدان أخواكرهما وهكذا وأما البصريون
 لمكان الأول لا تعتبر هذه العبارة مع التي قبلها
 وذكر بعد ها وأيضا ظاهرا عبارة أن المؤول
 بالمشتق مما وقع الخلف فيه مع أنه ليس كذلك

بل

بل هو ما اتفق على كونه متحملا للخبر وإنما الخلاف
 الذي وقع في الجاهل الغير المؤول بالمشتق فقالت
 البصريون لا خبر فيه وقالت الكوفيون فيه خبر
 كالمشتق والجاهل المؤول بالمشتق أما أن
 يكون الجاهل متحملا أي مستلزما للمعنى المشتق
 وقوله فان تضمن معناه أي يلتزم المفرد الجاهل
 معنى المشتق أي سيجاء أهله أي سيجاء
 مشتق من الجماعة وهي ملكة تحمل صاحبها
 على اقتحام أي ارتكاب المهالك في المعارك قال
 بعضهم وهي خاصة بالعاقل وما غير العاقل
 يقال لا جراءة لجماعة والصحيح أن خلاصة الشجاعة
 والجراءة تطلق على العاقل وعلى غيره والجراءة بفتح
 الجيم ومنها ثبت قال بعضهم
 وجراءة جراءة جراءة كجراءة كراهية طوعية
 وجراءة جراءة بالضم فمن كذا قال أهد العلم
 لأهل أي في قول زيد أخوك وقوله وأن كان
 مشتقا مقابل لقوله أما أن يكون الجاهل متحملا
 وهذا الكلام أي وهو محل الخبر المشتق بالخبر
 إنما هو الخبر المشتق الجاهل أي مجرد الفعل أي في
 الحركات والسكنات والفعل والمراد بالفعل نحو
 كلامه فصوره الفعل المضارع وقوله كاسم الفاعل

كضارب واهم المفعول كضروب والصفة المشبهة كزيد
 حسن وافعل التفضيل كزيد احسن من عمرو ففني
 هو الامثلة كلها غير مستتر جريا لها مجرى الفعل
 فيما ذكر فاما ما ليس جاريا له هذا شروع فيها
 هو مشتق الاشتقاق العام بعد ذكر لما هو مشتق
 الاشتقاق الخاص وانما يتحمل الضمير له هذا
 تقييد لكلام المتن كانه قال الخبر المشتق لا يكون
 متحمل للضمير الا بشرطين ان يكون جاريا مجرى
 الفعل وان لا يرفع الظاهر او لا يحال عليه غير متحمل
 له وفي بعض النسخ قبل قولهم وهذا الحكم ان فيما تقدم
 هذا اذا لم يرفع الظاهر او ضمير متفصل فعلى هذا
 النسخة جعله محترزا للذكر اولى من جعله تقييدا
 لكلامه ويقول فان رفع الظاهر لم يتحمل له
 وبرزنه مطلقا انما يبرز فعل امر مبني على سكون
 مقدر منع من ظهوره الغنة القارضة فنون التوكيد
 التفضيلة وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت واهي
 مفعول مبني على الضم في محل نصب ومطلقا حال من
 ايا في ابرزنه منصوب بالفتحة الظاهرة وحيث ظرف
 مكان مبني على الضم في محل نصب وتلك فعل ماض
 مبني على فتحة مقدر ربي الالف منع من ظهوره التقدير
 وفاعله مستتر جواز تقديره هو يعود على الخبر والجملة

في محذوفا باضافة كذا اليها وما لم يوصول مبني
 في الكوفة في محل نصب مفعول تله وليس قبله
 ما حيا ومعنى الهم مرفوع بضمه مقدر على الالف
 المحذوفة للتقيا الساكنين منع من ظهورها التقدير
 والها مضاف اليه في محذوفا وله جار ومجرور متعلق
 بحصوله ومحصلا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة
 والجملة من ليس والها وخبرها صلة ما لا محل لها
 من الاعراب وتقدير البيت وبرز الضمير المستتر
 في الخبر مطلقا حيث تله الخبر مبتدأ ليس مقصود
 انك الخبر محصله لانه مبتدأ وحاصل المعنى
 ان الخبر المشتق المتحمل للضمير اذا وقع خبرا عن مبتدأ
 وكان معنى ذلك الخبر غير متحمل وواقع لذلك
 مبتدأ الذي وقع خبرا عنه بل لمبتدأ اخر غيره وجب
 ابرز ضميره المستتر فيه مطلقا سواء من اللبس
 ام لم يوض ودلك نحو قوله كزيد هذا ضاربها فزيد
 مبتدأ اول وهذا مبتدأ ثان وضارب خبر المبتدأ
 الثاني وضارب هذا وقع خبرا عن مبتدأ وهو هذا
 ومعناه وهو الضاربية غير متصلة لزيد بل لزيد
 لان من المعلوم ان الذي يقع منه الضرب للمرأة
 الرجل لا هو للرجل فالضاربية صفة له والمضروبية
 صفة لها فيكون هذا الخبر جري ووقع لغير من هو

لانه لو كان واقعا لمن هو له وقع خبر اعتنا زيدا لا عن
هذه فيجب فيه مع ابرار الضمير بان يقال زيدا ههنا
ضاربا هو وهذا المثال مما امن فيه اللبس واما
مثال ما لم يؤمن فيه اللبس فهو زيدا عمرو ضاربا
فرز زيدا مبتدا وعمرو مبتدا وضارب خبر عن عمرو فيجب
ابرار الضمير لدفع اللبس لانه لا يعلم الضارب منهما
من الضروب الا به هذا مفهوم المتن واما منطوقه
فسياتي في قوله فان جرى على غير من هو له اذا
جرى لزيد فهو بخلافه كما في المتن نحو الزيد ان
قايان هما او هم في الجمع نحو الزيدون قايون هم
او عند قايمة هي قايان قايان قايان قايان قايان
قايان قايان قايان قايان قايان قايان قايان قايان
للهذا هو الذي وقعت الاشارة اليه فيما تقدم
عند قولهم هو ذرا ضمير مستكن اي وجوبها
عند غير سبويه وجرار عند بديل ما ذكر هنا
فان جرى على غير من هو له هذا منطوق
المتن وما تقدم قبل من قوله سوا امن
اللبس ام لم يؤمن وهذا معنى قول المتن مطلقا
في الموضعين اي فيما امن فيه اللبس وفيما
لم يؤمن فيه وقوله عند البصريين واما الكوفيون
فيقولون ان امن اللبس جاز الا برار وعنده

لولا الضمير

وان لم

وان لم يؤمن اللبس وجب الا برار واختار
المتن في هذا الكتاب ابرار اي وهو وجوب الا برار
مطلقا امن اللبس ام لم يؤمن واختار في
غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين اي فقال
ان امن اللبس جاز الا برار وعنده وان لم يؤمن
وجب الا برار واعلم ان الله في الكافية ذكر بيتا اخر
غير هذا البيت الذي ذكره هنا وهو اصح مما
ذكره هنا في المقصود فقال
وان تلي غير الذي تعلقا به فابرار الضمير مطلقا
ثم بعد ان ذكر هذا البيت تحت مذهب الكوفيين
في انه ذهب الكوفي شرط ذلك ان لا يؤمن اللبس ورايهم حسن
وقد ورد السماع بمذهبهم اي الكوفيين
ثم ذكر اي ما ورد السماع به في مذهبهم قول
الشاعر قومي ذري الحمد انفقومي مبتدا مرفوع
بجمله مقدر على ما قبله من التكلم منع من ظهورها
اشتغال الحمد بذكره المناسبة ليالكلم التكلم ويار
التكلم مضاف اليه في محل جر وذي مبتدات
مرفوع بجمله مقدر على الالف الحمد ووقفه لتعلقا
السكينة منع من ظهورها التعذر والحمد مضاف
اليه ويا موقعا جمع بان خبر عنه مرفوع وعلامة
رفعه انوار لانه جمع مذكر سالم والجملة خبر عن البيت

الاول والاربط محذوف لامن اللبس وقد للتحقيق
 وعلم فعل ما ضر و انتا علامته الثانية ويكنه
 جار ومجرور متعلقا بعد نان و تحطان الواقعة
 فاعله نعلمت والمعنى ان قومي وعيرتي هم
 الذي بنوا واسسوا واظهروا الفضل والشرف
 والكرم لا غيرهم وعدنان و تحطان يهدون بذكر
 ويعلمون بكنهه وحقيقته اي فليست كاذبا
 فيه ولا مدعيه دعوى باطلا بل عن حقيقة
 وانما ههنا ذكرانه حتى الضم المستر انما
 على المتبادر لامن اللبس فقيه دليل على مذهب
 الكوفيين انما يلحق بجواز الكذب وعدمه عند امن
 اللبس واصل بانوها بانوها ليستثقلت الضمة
 على الياء فذفت فالتساكنان حذفت الياء
 المتساكنين ثم حذفت النون كناسه الواو
 فهو كفا نون في التصريف فصار بانوها وهو
 ما خوذ من التثنية لا النون وهو الفصل كما قال
 بعضهم لانه يلزم عليه ان يكون فعلا ما ضيا والواو
 فاعله ولا شاهد فيه فلو قال لهم فاعله كذا
 الاسد بانوها جمع بائين لا بانوها فالاولى ما ذكر
 اوله قال البصريون ممول محذوف يفسر المذكور
 اي قومي بانون ذري المجد بانوها وحي لا شاهد

للكوفيين

للكويين فيه وقول ان بعد حذف الضمة لا يظهر
 الا لو كان الضمة متصلا وهنا ليس متصلا بل
 متصلا لانه مستتر والمستتر متصل لا منفصل والا
 كانت الاصل بانوها لانها با فزاد الصفة لان
 اللفظة النحوية تجرد الفعل من علامته التثنية
 والجمع ومثله الوصف نعم يجوز ذكره على اللفظة غير
 النحوية وهي لفة الكوفيين البراغية واختيرا
 بظرف انما خبر فعل ما ضر مبنى على الفتح والواو
 فاعله واخبر عما يدعى النخاة وبظرف جار
 ومجرور متعلق باخبر واو حرف عطف وحرف
 مضاف على بظرف وجر مضاف اليه مجرور وعلامة
 حتم كسر مقدرة على اخر منع من ظهوره المتقال
 المحل بالكون العارض لاحد الروي وناوين
 حال من فاعله اخبروا منصوب وعلامة نصبه
 الياء لانه جمع مذكر سالم ومعنى مفعول لقوله
 ناوين لانه لهم فاعله عمل عمل الفعل منصوب
 وعلامة نصبه نحة مقدرة على الالف منع من
 ظهورها التعذر وكاين مضاف اليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة واو حرف عطف واستقر مبنى على السكون
 في محل جر قصد لفظه والمعنى ان النخاة اخبروا
 بظرف مكان تام عن جهة وعن معنى وبظرف

زمان عن معنى وعن جثة ان افاد كما سيأتي والمراد
 بالظرف ان تام ما كان مفيداً وهو الذي ينهم معناه
 بمجرّد اللفظ به اخذاً من قول المتن فيما تقدم
 والخبر الجواز المتعقبات ومن قول فيما سيأتي وان
 يفيد فافترس شرط الخبر ان يكون مفيداً بخلاف
 غير التام لعدم افادته وهو الذي لا ينهم معناه
 بمجرّد الالتفات به ومثل ذلك يقال في الجار والمجرور
 حرف جار في المثال ان تام المفيد منها زيد عندك او
 في الدار ومثال غير التام فيهما ايضاً زيد ايوم او
 بك وقول لو حرف جر او رد بعضهم على انه ان
 حرف الجر لا يصح جعله من ركني الاستدلال لا يجزئ
 ولا منه ويجاب بان في كلامه مدقاً اي مع
 مجرور فهو من اطلاق اسم البعض وهو حرف الجر
 على الكل وهو الجار والمجرور والمراد بحرف الجر نفس
 المجرور فاطلف حرف الجر واراد به المجرور مجازاً من
 عن قته المجاورة فساه بهم مجاوره وقول فاورث
 ان مقدرين معنى كايين ان قلت المقدر لفظ
 كايين لا معناه قلت المراد ناويف لفظ كايين او
 ما في معناه اول لفظ لستقوما لا معناه لا خصوص
 لفظها والذين في معنى الاول ثابت حاصل وفي
 معنى الثاني حصل ثبت وهكذا او يقال ان قولهم

معنى

معنى مقم اي زائد لان المقدر الفاظ لا معان ولا يصح
 ان يجعل الاضافة فيها للبيان لما يلزم عليه من
 كون المعنى يصير عين اللفظ وهو باطل واعلم
 ان اراجح في باب التبدل والخبر تفيد متعلق الظرف
 والجار والمجرور التام في الكاين او مستقر وان
 تقديره فعلة فله في اراجح واما متعلقها في صلة
 الموصول فله بد من كونه فعلة لان صلة الموصول
 لا تكون الا جملة فتقول جا الذي عندك او في الدار
 التقدير لستقوما ويستقر ولا يصح تقديره مفرداً كما علمت
 واعلم ان هذا المتعلق وهو كايين من كانت
 التامة بمعنى وجد فتكفي بالرفوع ولا تحتاج
 لمجرور لان كانت انما قصة اتق تحتاج لمجرور لانه لو
 كان منها للزم التسلسل من حيث ان الظرف والجار
 والمجرور يكون كل متعلقاً يكون منصوب يقع خبراً لها
 وهذا يكون المتعلق بما ذكر الذي وقع خبراً لها يحتاج
 لظرف وجار ومجرور اخر يتعلق كل منهما يكون اخر
 منصوب يقع خبراً له وهكذا الى ما لا نهاية واعلم
 ان الظرف والجار والمجرور على قسمين لغوي ومستقر
 فاللغوي ما صرح به امثلة والمستقر ما لم يصرح به امثلة
 وقيل اللغوي ما كان متعلقه خاصاً واجب حذفه او لا
 والمستقر ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف من قولهم

تقالى فصل (ربك) واخر لفولا نه مصرح بها مله
 ونحو يوم الجمعة صحت فيه مستقر لان عامله غير
 مصرح به وهذا على الاول وهو المشهور والاسهل
 واما على الثاني فيكون يوم الجمعة صحت فيه لفولا
 لان متعلقه خاص بالصوم وهو واجب الحذف
 ومثال ما هو خاص وليس واجب الحذف زيد ركب
 على الفرس واما المستقر الذي متعلقه عام واجب
 الحذف فتحو قولا زيد عندك ارفي الدار وتسميته
 باللفو والمستقر تسمية اصطلاحية لا يلزم منها
 ما قيل من ان اللفو هو الذي لا حيز فيه والمستقر
 ما فيه حيز وقد نظم بعضهم الضابط المتقدم في
 اللفو والمستقر بقوله
 لظروف لفوان يكن مخصوصا بعامل القدر في منصوبا
 ومستقر ان يكن قد عمدا واحدا لئلا دون ذكره
 انه يكون ظرفا وجارا ومجرورا انما سلم انه
 وقع خلاف في الخبر قيل هو نفس الجار والمجرور والظرف
 وقيل مجموعهما وقيل متعلقهما هو الخبر فن قال
 بالاول نظر للصورة اي سوق الجار والمجرور والظرف
 ولم ينظر الى المفوظ بها ولم ينظر لغيرها من المتعلق
 ومن قال بالثاني نظر للمعنى وهو ان الخبر لا يخبر
 الا مع كونه ملان خطا للظرف والجار والمجرور مع المتعلق

لا باحدها

١٧

لا باحدها فقط دون الاخر وتسميتهم له خبرا مجازيا
 تسمية المجزى بلهم الكل ومن قال بالثالث فظن
 انه صل وموان المتعلق المحذوف هو الاصل في العمل
 اي العمل في الجار والمجرور والظرف وقال بعضهم
 الخلف بين الثالث لفظي لان كل نظرا لثاني لو
 نظرا اليه الاخر لوافقه لان من قال بالاول مقتبرا
 كونه معمولا لعامل محذوف ومن قال بالثالث يقتبر
 انه يفيد بالظرف والجار والمجرور مع ان الثالث ثمة
 اتفقوا على ان المتعلق محذوف مقصور وهو واجب
 الحذف واجاز قوم منهم المذهب ان فعل هذا
 القول يكون بالجارين ان تقدير المتعلق ثلثا او
 ثلثان لا رغبة لاحد على الاخر فتكون اوفي كلام
 المهلكين لا التقويم الخلف اه وذلك قال اي
 هشام لا يترجم عندي تقرير واحد منهما على الاخر
 بل هما على حد سواء ان انه من قبيل الخبر بالمرء
 اي خاصته فله يجوز تقدير المتعلق عند جملة بل
 يكون متعلقا بمحذوف واجب الحذف وهو هم فاعل
 لا غير وقد نسب ابي القول بانه من قبيل
 الخبر بالمرء وقيل انها اي الظرف والجار والمجرور
 من قبيل الجملة اي خاصة فله يجوز تقدير المتعلق
 على هذا مفعلا بل جملة لا غير وقوله وسب هذا امر

اي القول بانه من قبيل الاخبار بالجملة وقوله والي
 سبويه ايضا اي لا نسب له القول بانه من قبيل
 الخبر بالمفرد الموافق فيه للامم فله قولان في وقوله
 وقيل يجوز ان يجعل من هذا الشارة الى قول ثالث وهو
 القول بالتمييز الذي دل عليه كلامهم وقد تقدم في
 قولهم وقد اجاز تقدم منهم انه لم يزل حاجة لذكره
 ثانيًا هنا الا ان يقال اعاده ثانيًا لاجل قولهم بعد
 هذا ظاهر قولهم انه لم يزل وقال ظاهر ولم يغفل عن
 كلامه لان اوله في كلامه يمتثل ان تكون للتوابع
 الخلاف ويكون بالنسبة لقوله ناوب جاريا على القول
 بانه من قبيل الخبر بالمفرد وبالنسبة لاستقراره
 على القول بانه من قبيل الخبر بالجملة ويحتمل ان
 تكون للتمييز فلما كانت محتملة لهذا وهذا عذر بظام
 ولم يميز بصرح وذهب ابو بكر الى مقامه لما
 تقدم وهو ضعيف وليست من قبيل الاخبار
 فهو ملطحة في مابينها ابو علي الفارسي في
 السيرانيات لم يكتف بالالف واللام في شيراز قال
 الجليل السبوي نفعتنا الله به اطلعت عليه وقت
 فيه فلم اجد هذا القول والحق خلاف
 هذا المذهب وانما اي المذكور من الظروف والجار والمجرور
 متعلق بمحذوف واجب الكذب وهذا المحذوف حذف

الخبر

الخبر على الصحيح وقيل هما معا وقيل الظروف والجار
 والمجرور وحده هو الخبر كما تقدم توضيحه ولا يرد
 على قول متعلق بمحذوف واجب الكذب قولهم تعالى
 فلما رآه مستعرا عندك حيث صرح بمتعلق الظروف
 فيه لان متعلقا الظروف فيه وهو الاستقرار خاص
 لان معناه عدم التوكل لا مطلق حصوله فهو يكون
 خاص بخلاف ما نحن فيه فكونه عام لا يتقيد
 بحالة دون اخرى وهو الذي يجب حذفه دون
 الخاص كما تقدم وانعني فلما رآه سليمان العرش
 غير متوكل عنده قال هذا الآية وقد صرح
 به اي بمتعلق الظروف العام الذي يجب حذفه
 شذوا اقول اي الشاعر كذا العزلة فلما جاز
 وجوز خبر مقدم والعزم مبتدأ مؤخر وان حرف شرط
 جازم وسواء كان فاعل بفعل محذوف يفسر المذكور
 والتقدير ان عزمه لا كعزم الجملة في محل جزم فعل
 الشرط وجوابه محذوف دل عليه ما قبله وان
 حرف شرط جازم ومن فعل الشرط مجزوم
 بان يكون ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد
 على المولى والجملة في محل جزم فعل الشرط وجوابه
 محذوف دل عليه ما بعده والفاكشرع او رابطة
 للمجرور وانت مبتدأ ولي ظرف بمعنى عند وكاين

اخر البيت هو الخبر لانه متعلق بالظرف موخر عنه
 لظروف الشرع وبجوهة بضم الباء مضاف اليه وهي
 بمعنى الوسط والهون بضم الهاء الذا وهو مضاف اليه
 والتقدير العزيز كما بين لك ان عز مولاك عز فلك العز
 وان يهت مولاك فانت مهان وكاينا وقليم في وسط
 الذا والمراد بالمولى في كل من انما صرحت
 والحليف له لا المولى بمعنى اسمه عز وجل كما قد يقر
 والتاخذ من ذلك انه صرح بتعلق الظرف العام
 الواجب الحرف شذوذا ولا يجب حذف عامل
 الظرف ان هذا المتطوارة منه رضى الله عنه وهو
 ذكر الشيء في غير محله مناسبة ولا يرد على ذلك ما تقدم
 في الآية من التصريح به لما علت من ان الوجوه
 خاص بالمتعلق العام لا الخاص يعني وما في الآية
 خاص لا عام فجاز ذكره والتصريح به كذا فيجب
 حذف المزمحل ذكر في الظرف والجار والمجرور التامني
 اما غير التامني فلا بد من التصريح بتعلقه بالتوقف
 انما يقع على ذكره حذف غير واجب فوجب الحذف
 مقيد بما اذا كان كل من الظرف والجار والمجرور تاما
 لا ناقصا ما علت وقول صفة او حلا لانه قلت
 ما وجه كون متعلق الظرف بالنسبة للمثال الاول
 صفة وبالنسبة للتاني حلا قلت لان رجلا في

المثال

امثال الاول نكر وزيد في الثاني معرفة واقعا علة
 ان الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوالا
 لكن يجب في الصلة ان ابي صلة الموصول
 غير ان اما صلة ال فصلة صريحة كما تقدم **قول**
 فحكمها حكم الخبر اي من حيث التخيير بين ان يكون
 المذوف المقدر مفردا او جملة من تخيير بين ان يكون
 له ولا يكون لم زمان خبرا لانافية فيكون
 فعل مضارع من كان الناقصة ولم بالرفع لهما
 وزمان مضاف اليه وخبرا خبرها منصوب بالفتحة
 الظاهرة وعن جثة جاز ومجرور متعلق بخبر وان
 حرف شرط جازم ويفيد فعل الشرط مجزوم بالكون
 وفاعله مستتر عايد على لم الزمان وقول فاجبرا
 الفاعل رابطة للمجرور وخبرا فعل امر مبني على الجزم
 الصريح لا تعاله بنون التوكيد الحقيقية انقلبه
 الفاعل فاعله مستتر وجوبا تقديره انت والجملة
 في محل جزم جواب الشرط وقرت بالغا لانه جملة
 طلبية اه وحاصلة معنى ذلك ان لم الزمان
 لا يقع وقوعه خبرا عن الجثة الا اذا كان مفيدا
 والافادة منحصر في امور ثلثة احدها وصفه او
 اضافته والتاني بتقدير مضاف وان شئت ان تكون
 الجثة مبنية للمعنى امثال الاول عن في غير هذا اليوم

في شهر كذا ومثال الثاني اليوم خمراي شرب خمرا ومثال
 الثالث الليلة الملك داي الملك دكايف الليلة ومثل
 وتلك الرطب شمري ربيع قات الملك والرطب أشبه
 كل منها المعنى من حيث التجدد والحدوث بخلاف
 ما إذا لم يكن إلا خبر به عن الجنة مفيدا لخوض
 اليوم أو يوم الجمعة فإنه لا يصح كالأخبار به عن
 المعنى نحو القتال زمانا أو حيناً وأما ظرف المكان
 فيصح الأخبار به عن الجنة لا يصح الأخبار به عن
 المعنى وظاهر كلامه أن شرط الفائدة خاصة بل
 الزمان إذ أوقع خبراً عن الجنة دون ما إذا كانت
 واقفاً خبراً عن المعنى ودون ما إذا كانت لهم مكان
 واقفاً خبراً عنها وليس كذلك بل لابد من الفائدة
 أو يوم الجمعة لا يصح الأخبار به عن الأمثلة كلها
 باسم الزمان ولا المكان عن المعنى وعن الجنة
 لعدم الفائدة وأما علم أن لهم الزمان إذا وقع
 خبراً عن المعنى وكان المعنى مستقفاً له كله أو
 بقارياً لاستفراقة وكان لهم الزمان تكملة رفع نحو
 الصوم يومه والسير شهره فالصوم مستفاد بجميع
 اليوم والسير مقارب لاستفراقة الشهر إذا كانت
 واقفاً في أكثر ويموزجرح بني ونصبه نحو الصوم

في

في يوم أو يوماً فإن لم يكن تكملة بأن كان معرفة
 نصب نحو الصوم يوم الجمعة ومثله ما إذا كانت
 تكملة ولم يستفقه المعنى ولا قارب استفرقة بأن لم
 يكن واقفاً في أكثر فإنه يكون منصوباً ويصح جرح
 في نحو الخروج يوماً أو في يوم ولا شك أن الخروج
 لا يقع في جميع اليوم ولا أكثر بل في جزء منه ولا يبرر
 على ذلك قوله تعالى الحج شهر معلومات حيث رفع
 الشهر الذي هو ظرف زمان مع أنه تكملة ولم يستفقه
 المعنى لأن من المعلوم أن أفعال الحج تقع في زمن
 قليل منها لا في جميعها ولا في أكثرها لاء المتطور له
 في هذه الآية الخطاب التوجيه من الله سبحانه
 وتعالى للمكلف بالآلاف والافعال ولا شك أن الخطاب
 مستروداً من أول الأمر إلى آخرها فلما كانت
 المتطورة له ذلك جاز رفعه لاستفراق الخطاب بجميعها
 فكانت الأفعال استفرقتها تفديراً ومع الأخبار
 ما شهر الذي هو جمع عن المفرد الذي هو الحج لأنه
 على معنى أي ما يقع في الشهر أو قطاباً الخبر
 المستداح لتقديره مفرداً وأما اسم المكان إذا وقع
 خبراً عن الجنة فإن كان غير متصرفاً نحو زيد عندك
 استغرفه وإن كان متصرفاً وهو تكملة نحو زيد ذو
 مكان وجب رفعه أما إذا كان متصرفاً ومعرفة نحو

زيد ظنك وجب نصبه عن جهة اعترف بان الجثة
جسم يمثل القامة اي الجسم حال قيامه قاعدا لان
القامة الجسم قائما فالأولي ان يقول لا يخبر بكلمة الزمان
عن الاجسام واجيب بان الذات والكörper والعين
والجثة الفاظ متقاربة معناها واحد لا تتغير بحالة
هذه حالة وهي ما قابل المعنى ظروف المكان
ان هذا مفهوم كلام المصنف قد مر على المنطوق وهو
قول بعد واما ظروف الزمان ان لا يقع خبرا
عن الجثة هذا معطوف على قوله واما ظروف الزمان
فيقع ان الاشارة افاد وقد علمت فيما تقدم ان
الغاية مخصصة في امور ثلاثة لا حاجة لاعادتها
هنا كقولهم الليلة الهلاك لان الليلة لهم زمان
منصوب على الظرفية وهو متعلق بخبر مقدم
والهلاك مبتدأ موقر والرطب مبتدأ وسري متعلق
بخبر مقدم وهو لهم زمان منصوب على الظرفية
وعلمة نصبه اليه لانه مثنى وربيع مضاف اليه
وانتقدىر الهلاك كناية الليلة والسري كناية في سري
ربيع وهذه امثلة لما افاد ووجه الاشارة فيهما ان
الهلاك والرطب كل منهما السبب المسمى من حيث
التجدد والحدوث فكأن المعنى يتجدد ويحدث كذا
هذين وقوله فان لم يفد هذا محتمل قوله فيما تقدم الا اذا

افاد

افاد وايضا في التفصيل المذكور من الافادة
وعدها ذهب قوم الى وقوله وذهب غير هؤلاء الى
القوم الذين منهم الميم وهم الجمهور الى المنع مطلقا
اي الى منع وقوعه خبرا عن الجثة مطلقا افاد ام لم
يفد وهذا ضعيف والعمد ما قبله وقوله فان جاز
شي من ذلك ان ورد كالمثلة المتقدمة اول ابي
بتقدير مضاف ظاهر سوا شبه المعنى او لا والمحق
ان لا تأويل والاخبار فيها صحيح لانها اشبهت المعنى
لا تقدم من حيث تجددها وحدها في وقت دون
وقت التقدير طلوع الهلال لا حاجة لهذا
التقدير الذي قد مر في هذا ما فهم لما علمت
اي حوازي ذلك اي الاخبار بليغ الزمان عن
الجثة عند الافادة من غير تأويل بما ذكره
في يوم طيب هذا مثال لما اذا وصف ان تحت مبتدأ
وفي يوم جاز ومجرور متعلق بخبر وطيب مفعلة
وتحت يوم مجرور بالقسرة الظاهرة وقوله بعد او
في شهر كذا مثال لما اذا كان مضافا الى شهر مضاف
ولهم الاشارة مضاف اليه في محل جر وهو معطوف
على قوله في يوم طيب اي تحت كايون في شهر كذا اي
ربيع مثله وقوله واي هذا اي الموزن غير شذوذ
بشرط الافادة اشار الى الميم بقوله وان يفد اي لهم

الزمان حال وقوعه خبرا عن الجئة بانه كان مضافا
او موصوفا او بسبب تقدير مضافا محذوف او كانت
الجئة الواقع خبرا عن مسببة للمعنى من حيث التجدد
والحدوث لا تقدم فاخبرا اي يكون الاخبار به عن
جميع تلك فائدة الحاصلة به في الشروط لصحة وقوعه
خبرا عن وقوعه فان لم يفد اي بان لم يوجد فيه
واحد من الشروط الثلاثة المذكورة امتنع اي الاخبار
به عما ذكره من افادته لا في المثال الذي ذكره ومثله
لانه لا افادة فيه ولا معنى له يفهم منه مقينا ولا
يجوز الابتداء لانافية ويجوز فعل مضارع مرفوع
بالنعت الظاهرة والابتداء فاعل مرفوع بفتح مقدرة
على الالف منع من ظهورها التعذر وبانكره جاز
ومحذوف متعلق به يجوز وهو مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها كون الروي وما مصدرية ظرفية
مؤولة بده منية على السكون في محل نصب ولهم
حرف نفي وجزم وقلب وتقد فعل مضارع مجزوم
بلم وعلة من جزمه السكون وفاعله مستر حوالة
تقدير وهي يعود على النكره وعند الكاف جارة لقول
محذوف خبر مبتدأ محذوف وعند ظرف متعلق بمحذوف
خبر مقدم وزنه بالمر مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
ونرم مبتدأ مؤخر مرفوع بفتح مقدرة منع من

ظهورها

ظهورها كون الروي وهل حرف استفهام وفي مبتدأ
مرفوع بفتح مقدرة على الالف المحذوفة لتقاء الساكنين
منع من ظهورها التعذر لان اصله فتى تحركت الياء
وانفتح ما قبلها قلبت الفاف لتقاء ساكنات الالف
والثوبين محذوفه الالف وفيكم جاز ومجرور متعلق
بمحذوف خبر وقوله فما خذل لنا ما نأمنه واخل مبتدأ
مرفوع بالنعت الظاهرة ولنا جاز ومجرور متعلق
بمحذوف خبر ورجل مبتدأ مرفوع بالنعت الظاهرة
ومن الكرام جاز ومجرور متعلق بمحذوف صفة لرجل
وعند ناظر متعلق بمحذوف خبر ورجل مبتدأ وفي
الخير جاز ومجرور في محل نصب لا وخير خبر وعمل
مبتدأ مرفوع بفتح مقدرة منع من ظهورها كون
الروي وهو مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
ويرين فعل مضارع مرفوع بالنعت الظاهرة
وفاعله مستر جواز تقديره هو يعود على عمل
والجمل في محل رفع خبر المبتدأ واليقص الكلام لام
الامر ويقص فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلة من
جزمه السكون وهو مبني للمفعول وما لهم موصول
مبني على السكون في محل رفع نائب فاعله ولم حرف
نفي وجزم وقلب ويقيل فعل مضارع مجزوم بلام
وعلة من جزمه السكون وهو مبني للمفعول ونائب

فاعلم صير مستتر فيه جواز انتدبه هو عايد على ما
 والجملة صلة ما لا عمل لها من الاعراب والمعنى ان
 الابتداء بفكرة لا يجوز مدة عدم افادتها فان افادت
 جاز الابتداء بها وافادتها تكون باحد امور ذكر المع
 من تلك الامور ستة احدها تقدم الظروف ومثله الجار
 والمجرور عليها وذكر كقولك عند زيد نمرع او في الدار
 رجل وهكذا كل تلك تقدمها ظروف او جوار ومجرور
 الثاني تقدم حرف الاستفهام عليها واسار له بقوله
 هل نتي كاي فيكم الثالث تقدم حرف النفي عليها
 واسار له بقوله فاقول كاي لنا الرابع ان توصف
 واسار له بقوله ورجل كاي من الكرام كاي عندنا
 الخامس ان تكون مصدرا عامله انصب في الجار
 والمجرور الواقع بعد واسار له بقوله ورغبة فاية
 في الخبر السادس ان تكون عامله فيما بعد واسار له
 باضافتها اليه واسار له بكقولك وعلم برزين احد
 والحق ان الافادة بمعنى التخصيص لان افراد
 النكرة كثيرة لا تنحصر فاذا جعلت بواحد من هذه
 الامور المذكورة قلت افرادها فافقت بالمعنى حيث
 والتخصيص بالنسبة للمثال الاول الحكم على زيد
 بان عنده نمرع وبالنسبة لما بعده الاستفهام لان
 الشيء المستفهم عنه لا بد وان يكون خاصا وهكذا اقول

نمرة

نمرع المراد بها كسا غليظ مخطط ومكيت نمرع لانها لينة
 جلد النمر من حيث خطوطها ونقشها وتجمع على نمار
 لا على نمر كما في الصباح وقوله فني المراد به الشجاع
 الكرم لان الفتوة هي الشجاعة والكرم او المراد به
 الصغير حديث السن والخل بالكسر الصديق
 ابي الصديق كاي لنا قال الشاعر
 اذا انت فتئت القلوب وجدتها
 قلوب اعداء في جسام اصادق
 وقوله ورجل من الكرام عندنا قيل المراد به الرجل
 الذي وصفه بانه من الكرام عنه هو الثوري رضي
 الله عنه وتفعنا به لانه كان حاضرا عنده خال نظمه
 بهذا البيت وهو تلميذه في علم العربية وكيفيه
 شرفا ان هذا الامام العظيم تلميذه في هذا العلم
 وقوله ورغبة في الخير اعلم ان رغبة نكرة وهي
 مصدر ووصف الابتداء لكونها فصحت بجملا في
 الجار والمجرور بعد واسار له لان الرغبة شاملة للمع
 والشرف لما علمت في الخير دون الشر خصصت به
 وصارت غير شاملة في غيره من الشرفا رغبة في
 الخير غير وفي الشر شر وقوله وعلم بر فعل مصدر
 اضيف لبر لمحصل له التخصيص بدلك لان العمل يسئل
 على الجرو وغيره فلما اضيف للبردون غيره حصل له التخصيص

وجاز الابتداء وان لم تقده هذه الاضافة تعريفاً لان
 برئكة واطافة النكة للنكة لا تفيد التعريف والبر
 اسم جامع لانواع الخير فعلم البريزين صاحبها
 وعمل الشريريين وقوله وليقتصر ما لم يقل قال
 بعضهم لا حاجة لهذا لبيان كفاي التمثيل في
 قوله كقوله ان لا يات دخل بقية الامثلة فلو احتاج
 الى ان يقتصر ما لم يقل ويذكر هنا على ما قيل وذكر
 هنا ويحاطب عن ذلك بان كاف التمثيل في كلامه
 لا ادخال امثلة الانواع وقوله بعد وليقتصر ان يدخل
 الانواع نفسها التي لم تذكر هنا وحاصل بيانه
 ذلك ان تقدم ابار والمجور والظوف على النكة المستبر
 له بقوله كقوله زيد لم يرد وتقدم الاستنساخ عليها الشير
 بقوله وصل متى لم يقال لكل واحد من هذين نوع
 كبقية المسوغات التي ذكرها يطلع على كل منها نوع
 ولكل نوع من الستة تدرج له امثلة توضحه فادخل
 بالكاف المذكورة وهي كاف التمثيل الواقعة في قوله
 كقوله زيد لا بقية الامثلة التي لم تذكر هنا الموضحة
 لتلك الانواع وادخل بقوله وليقتصر ما لم يقل بقية
 الانواع التي لم يذكرها هنا فتخلص بذلك ان كل
 منها له فائدة وتمتد لا تحصل بعدم ذكره والاقتصار
 على الاخر وان الامر يحتاج لذكر كل منها ولا اشكال

احدها

احدها اي الامور الستة التي ذكرها من تلك الامور
 التي انها بها بعضهم الى نيف وثلاثين والى اكثر لا
 سياق وقوله ان يتقدم الخبر عليها اي النكة وهو ظرف
 انما لان الظرف والجار والمجرور مجرد التلطف بهما فيبيان
 ان ما ياتي بعدهما متصف بالاستقرار لان الخبر وصف
 للمبدأ في المضي او يبين ان ثبوت الحكم وهو الاستقرار
 له فاذا قلت عندنا او في الدار قبل ان تاتي بالمبتدأ
 وهو رجل مثلك الواقعة خبراً عنه فهم من ذلك
 مجرد التلطف بهما ان ما ياتي بعدهما في الذكر متصف
 بالاستقرار او ثابت له بخلاف غيرهما اذا تقدم قبل
 يفهم منه ذلك مجرد التلطف بشرط التقديم لهما فيه
 مرة لم توجد في غيرهما فلو تكرر كل منهما على النكة
 وقيل رجل عندنا او في الدار ولم يتقدم لم يجز اعراب
 النكة وهي رجل مبتدأ وما بعده من الظوف والجار
 والمجرور خبر عنه لعدم المسوغ له بتدبيرها في تعجب
 يجوز كونه مبتدأ وما بعده من الظوف والجار والمجرور
 متعلقاً بمحذوف صفة ولا خبر له لعدم المسوغ لان
 احتياج النكة الى الوصف اشد من احتياج المبتدأ والخبر
 وخرجنا به في من باب المبتدأ والخبر باب الصفة
 فان تقدم وهو غير ظرف ان محترز قوله وهو
 ظرف او جار ومجرور وقوله لم يجز انما جعل التقديم

خبر مقدم ما وما بعده مبتدأ مؤخر لعدم كون المتقدم
ظرفا او جارا او مجرورا لان فيه تخصيص واحد وهو
الحكم على الرجل بالقيام بخلق الجار والمجور والظرف
ففيهما تخصيص واحد في نفسه واخر بالحكم لغيره
اي بشيئته كماله الرابع ان توصف ابي
بوصف يخص لا في المثال الذي ذكره ومثله رجل
من العلماء او الزهاد عندي ونحو ذلك من الاوصاف
الخاصة دون ما اذا كان الوصف غير مخصوص كقولك
رجل من الناس عندي فليس مسوغا ان يكون
رجل مبتدأ وعندي خبر لان لفظ الناس عام لا يصلح
للتخصيص به بخلق ما ذكر ومن الوصف المسوغ
لله ابتداء بالتركيب ايضا حيوات ادمي عندنا بخلاف
انسان عندنا وان كان انسان هو عين حيوان
الوصف بآدمي لان المعتبر عندهم الوصف الخاص
لان مظهر الفاعلية وان لم يظهر له فائدة بالفعل
فلا توصف حيوان بآدمي الذي هو مبتدأ ومظنة
للفاعلية عندهم جاز الا ابتداء به دون انسان لعدم
وصفه به الوصف وان كان عينه فالمدار عندهم
على ذكر الوصف الخاص واعلم ان الوصف
اما مفعول به كانه المثال الذي ذكره او مفعول كاسياتي
في قولك سر عظيم اهترد اناب او شيء عظيم جابك

او

او مفعول كاسياتي في قولك رجيل عندنا لان التفسير
في معنى الوصف ابي رجل حقير او خلق عن موصوف
كاسياتي في قولك مومن خير من كافراي رجل مومن
خير من كافر فهذه الامور الثلاثة راجعة للوصف
الذي ذكره هنا الخامس ان تكون ماملة اي
فيما بعدها النصب لان رغبة مصدر والمصدر يعمل
فيما بعده النصب وهذا الشرط وما بعده مبتدأ
قوله السادس ان تكون مضافة بحمل الفعل لان كل
منها عامل فيكون السوغي المقصود منها واحد وهو
المرفيع جعان شيء واحد ايا نيف وثلاثين
والنيف ما بين العشرين والثلاثين والعشرة فكل
عشر يقال له عقد والنيف الزيادة على العقد
لان يبلغ العقد الثاني فالمراد بالنيف هنا الزيادة
على الثلثين الى ان يبلغ اربعين وقوله او اكثر مست
ذكر ابي النيف والثلثين كاربعة او اكثر التقدير
رجل عندي اي حذف الخبر لعله من السؤال المتقدم
وحذف ما يعلم جاز كما سياتي ان تكون عامة
اي مالم يسم فاعلم من جملة المسوغات فلهذا
قال بعضهم هذه المسوغات المذكورة جميعا ترجع
لأشياء العموم والخصوص لا يغير عند التأمل
كقوله اي الشاغر فاقبلت زحفا لزي اقبلت في حال

كوني زاحفا على الركبتين كجوبي خوف من ان يراي
 رقباهما اي المراقبين لها فلما حصل الاجتماع باخبت
 ودهست فتركت ثوبا من الثياب عندها كاخفا
 تلكه واخذت ثوبين مثوب لبت وثوب اجر
 اي لاجل اخفا اثر عن القافة الذين يعرفونه
 عند رؤيتهم له ويستدلون بذلك اني كنت عندها
 وفي رواية بدل لبت لا نسيت ان تكون
 دعاء اي لانه لا في المقال الذي ذكره او عليهم كما في
 قوله تعالى ويدخلون الجنة غوما احسن زيار
 هذا المثال والذي قبله يرجعان لمعنى الفعل لان
 سلام بمعنى سلم وما احسن بمعنى اتعب
 فالقصور منها واحد مخوفون خير لهم
 اي رجل مؤمن خير من رجل كافر فهو صفة الوصف
 مخوف وهذا ما جمع من الرابع عشر والخامس
 عشر داخل في قسم النكرة الوصفية كما تقدم التنبيه
 عليه من ان الوصف اما ملحوظ به او مقدرا وصفه
 او خلف عن موصوف فيه فائدة معنى الوصف
 اضافة فائدة معنى البيان اي فائدة هي تعريف
 الوصف شرأه اذ اي ما جعل ذا انساب وهو
 الكلب مصوتا اي رافعا صوت الاشرع عظيم
 لانه الوصف اي الذي جعل موصوفا لك بتدليلك

اعلم

اعم من ان يكون اذ سرينا من فسري فعل ما قد
 وانما فعل والواو والحاء ونجم مبتدأ وسوغ الابتداء
 به مع كونه نكرة تقدم والواو المحال عليه وقد للتحقيق
 واذنا فعل ما قد وفاعله مستتر عايد على النجم
 والجملة خبر ومذ ظرف معمول لقول اخفي تقدم
 عليه وبدا بمعنى ظهر ففعل ما قد ومحيك بمعنى وجهك
 فاعله به مرفوع بجهة مقدرة على الالف مع قس
 ظهورها التقدير والكاف مضاف اليه واخفي فعل
 ما قد ومنه فاعله والها مضاف اليه وكل بالنصب
 مفعول وشارف مضاف اليه والمضمر سرينا من
 السري وهو المشي ليل في حال كونه السري مضى
 فوقت ان بدا وظهر وجهك اخفي صورة كل نجم شارف
 مضى فراد انما لم يذكر خطاب محبوبته ومنه
 بما ذكر وقد علمت الشاهد من ذلك فيما تقدم
 السابع عشر من هذا والذين بعده وهما السام من عشر
 والاسم عشر جمعا الاشرف في العطف وجعل اشيا
 واحدا بشرط ان يصح الابتداء فيها باحد المصروفين
 كمن يسير القتب تكون المصروف وهو رجل قبل
 عطفه على ما قبله او عطف الموصوف عليه بالنسبة
 المثال الثالث كان مستقرا ثم عطف به وجد هو
 والمصروف عليه هكذا من اول الامر والامر ان

او انطفئ عليه بالنسبة
لثالث ص ص

يكون قبل عطفة مبتدأ غير مسوغة ان تكون
ببهة ان قلت المانع من صحة الابتداء انكره اياها
فكيف تجعل مسوغا له بتدائها قلت المراد
قصدا بها لا الهاء في الواقع مبتدأ وقصده الا بهام
لفرض مسوغ لانه من ابدا غة مرصعة بين
لرسا غة ان و ان مرصعة لم لجلد يخزقه اي يخزق طرف
ويضع فيه الطرف الاخر ويجعله عند رسة شميه
الرب معاذة اي لكونها تقيده وتخصه وتقيه الموت
وقوله به عسم اي مرصعة بين واعوجاج يشفي
ويطلب صيد ارب لياخذ كعبها ويضعه على ساقه
خوفا من ان يعطب بالموت كما دل على ذلك البيت
الذي ذكر الشاعر بعده والخاص به ان قبل هذا
البيت بيت بعده بيت خاطب الشاعر بها امرأه
مريدا زجرها ونحوها عن ان تزوج شخص تكون
فيه من الاوصاف فقال
ايا هذا لا تنكح بوجهه عليه عقيقته احسبا
مرصعة بين ارسا غة به عسم يشفي اربا
ليجمل في ساقه كعبها خذرا منية ان يعطب
والمراد بالوجهة في كلامه البهوتة البليد الذي عليه
عقيقته اي شعر الذي تزل به من بطن امه فلم يبق
عنه ولا حسب المتغير اللون اي الذي لونه يميل الى

٢٥

صفحة وهو من موم عند العرب وقوله مرصعة اي اي
الذي يخزق طرف الجلد ويضع فيه الطرف الاخر ويجعله
على رسة خوفا من ان يعطب بالموت والحال ان
برسة بين واعوجاج وقصر يشفي ويطلب صيد
ارب لقصر باعه وبلا دته وجيانه لياخذ كعبها
ويضعه على ساقه خوفا وخذرا من ان يعطب
بالموت فاحذري يا هند من ان تزوجي هذا الشخص
الذي تذكر الاوصاف موجودة فيه والاشاهد من
هذا البيت ان مرصعة مبتدأ وبين ارسا غة متعلق
بمخزوف خبر وصح الابتداء بمرصعة مع كونه نكرة
لقصده الا بهام فيها لفرض من الاغراض وقد علمت
ان قصده ذلك من ابدا غة لولا اضطبار ان
فلولا حرف امتناع لوجود واضطبار مبتدأ وسوغ
الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه بعد لولا والخبر
مخزوف تقديره موجود ولا اوردني بمعنى ذلك
فعل ماض وكل بالرفع فاعله وذي مضاف اليه
مجرد بالياء من الاسماء الستة رسة بمعنى حب
مضاف اليه ولما بمعنى حب طرف واستقل فعل
ماض وانما على التانيث ومطابا فاعل بالمتك
مرفوع بوجه مقدرة على الالف وهن مضاف اليه
والظن جار ومجرور معني السر متعلق بالمتك

والمنى لولا اصطبار موجود لا هلك كل صاحب حب
حب حين ارتفعت ايلة للسراي لاجله وحملت
وسارت لان المطايا جمع مطية بمعنى الابل
ان ذهب غير فعير في الرهط فان حرف شرط وذهب
فعل ماض وعبر ماض والجملة في محل جزم فعل الشرط
والفعل ابطلة للجواب وغير مبتدأ وسوغ الابتداء به
مع كونه نكرة ونوعه بعد فاء الجزاء في الرهط متعلق
بمخروف خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط والمير
يطلق بمعنى السيد ومعنى اعمار والرهط يطلق
على ما دون العشر من الرجال اي ان ذهب سيد
فسيده غيره كايين في القوم او ذهب حمار فحمار غيره
كذلك اولى الرباط كما ورد في رواية وهذا مثال يضرب
عنى تقدير وذهب منه شئ فيقال ان ذهب كذا فغيره
موجود يقوم مقامه كمن قال ان ذهب كذا فغيره
انكم تكون خبرية وتكون استفهامية فادالكات خبرية
فذلك في الاسم الذي بعدها الجزم ويكون تمييزا لها او
الرفع على كونه مبتدأ والجار والمجرور الواقع بعده وهو
كذلك متعلق بمخروف خبر ويكون تمييزا لها مخروفا
وتكون هي في محل نصب مفعول مقدم لقول حلت
التي في كل من واما اذا كانت استفهامية ويكون
الاسم الذي بعدها منصوبا تمييزا لها لان تمييزكم الخبر

يكون

يكون مجرورا وتمييزا لاستفهامية يكون منصوبا وتكون
هي في رفع مبتدأ وجملة قد حلت في محل رفع خبر عنها
ولا يظهر في هذا البيت كونه شاهدا لذكره الا اذا
جملت كم خبرية وتمييزها مخروف والاسم الواقع بعدها
بالرفع مبتدأ والجار والمجرور خبره وحاصل ان اعرابه
ان يقال كم خبرية مبنية على الكون في محل نصب
مفعول مقدم لقول حلت وعمه بالرفع مبتدأ والجار
والمجرور بعده وهو كذا متعلق بمخروف خبر ويا حرف
نداء وجزم ماضي مبني على الفتح في محل نصب وخالة
بالرفع معطوف على عمه وقد عا بالرفع صفة وقد
للتحقيق وحلب فعل ماض وانما في التانيث
والفاعل ستر جواز تقديره هي يعود على المذكور
من الخالة والعمه وعلى جار ومجرور متعلق بشاري
ومشاري مفعول والمعنى قد حلت على مشاري
كثيرا عمه كايين في القوم او ذهب حمار فحمار غيره
الاصابع من ثرة حبلها فله يليف منكح الانتحار
علي وهذا البيت من قصيدة قالها الفرزدق لا يمين
جبر او الشاهد من هذا البيت ان عمه مع ونوعه
مبتدأ مع كونه نكرة لوجود الموضع وصور وقوعه
بعد كم الخبرية واما اذا اقرى عمه بالرفع على كونه تمييزا
لكم الخبرية او بالانصب فيميز لكم على كونها استفهامية

فله شاهد فيه لا تقدم وقول بعد وخالة فدعا اما
 بالعرف على عمة بجملتها خبرية او بالنصب
 على جملة خبر الكلمة استثنائية فتلخص ان في حالة
 ج وحوالة ثمة اما الرفع او النصب او الجر والمشار
 الابل التي مضي لا من جملة عشرة عشر والاصل
 في الاخبار والاصل مبتدأ مرفوع بالفتحة الظاهرة
 وفي الاخبار جارية ومجرور متعلق به وان حرف مصدر
 ونصب ونحو اخر فدل مضارع منصوب بان وعلامة
 نصبه الفتحة الظاهرة وهو مبني للمفعول ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على
 الاخبار وان وما بعدهما في تاويل مصدر خبر مبتدأ
 وجوز فعل عاض مبني على الفتح والواو فاعل مبني
 على الالف في محل رفع والتقديم مفعول واذا ظرف
 مبني على الالف في محل نصب ولا نافية للجنس عمل
 على ان نصب الاسم وترفع الخبر ونحو الخبر مبني
 بها على الفتح في محل نصب والخبر محذوف والتقدير
 والاصل في الاخبار تاخيرها وجوز النجاة التقديم
 وقت لا ضرر موجود وانما ان الخبر من حيث هو
 يجوز تقديمه وتأخيره لكن الأصل بمعنى الكثير
 وغالب في كل خبر ان يكون متأخراً عن ابتدائه
 والتأخير من حيث هو اما واجب واساره الم

بقول

بقوله بعد فامنه حين يستوي الجزآن لان التقديم
 اذا امتنع وجب التأخير واما امتنع واساره الم
 بقوله فيما سياتي ونحوه في درهم لزاما جازي
 واساره بقوله هنا وجوزوا التقديم اي جوز النجاة
 تقديم الخبر على الخبر عند عدم وجود الضرر اي
 عند عدم اللبس لكن يجوز لهم له بمرجعية والاربع
 التأخير واذا من قول اذ لا ضرر لهم بمعنى وقت او
 عند لا حرف تعليل بمعنى ان لا لا يظهر كونه للتعليل
 الأصل تقديمه لزاما اي الكثير والغالب وهذا
 اخذته من قول الم والأصل في الاخبار ان
 وذكر اي وبيان وجه كونه الأصل تقديمه
 لان الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاذا قلت زيد
 قائم كان قائم خبرا عن زيد وهو وصف له في المعنى
 لقيامه به فاستحق التأخير وقول كما توصف اي
 اللفظي فانه مستحق للتأخير عن الموصوف فاذا
 قلت مثل رجل كريم كان كريم مستحقا للتأخير
 عن رجل لانه وصف له والموصوف رتبة التأخير
 عن الموصوف ويجوز تقديمه اي الخبر وقول
 اذ لم يحصل اذ اشار بذلك الى ان اذ في كل من التثنية
 ظرف وتيسر للتعليل لانه اي بها ظرفا لا حرف
 تعليل وقول بذلك اي التقديم وقول او نحو الخبر

عما يدعي اللبس اي او نحو اللبس كالفهم غير المراد
 والمقصود من الكلام او يعود الضمير على متاخر
 لفظا ورتبة لا سيما في هذا هو نحو اللبس واما
 اللبس فهو عدم تباين الفهم الى فهم المعنى المراد من
 الكلام واما الاجمال فعدم فهم المعنى المراد
 قايما زيدا فقايم خبر مقدم وزيد مبتدا موخر وقايم
 ابوه زيدا فقايم مبتدا وابوه فاعل سد مسد خبره والجملة
 في محل رفع خبر مقدم وزيد مبتدا موخر وابوه منطلق
 زيدا فابوه مبتدا والها مضاف اليه ومنطلق خبر والجملة
 في محل رفع خبر مقدم وزيد مبتدا موخر ان قلت
 ما فائدة التمثيل ههنا في المثالين الاخيرين معا
 اللذين وقع الخبر فيهما جملة مع ان كل منهما جملة
 اسمية يستغني باحد عما عن الآخر قلت قلت اشاع
 الى انه لا فرق بين ان يكون الجملة الواقعة خبرا
 مركبة من مبتدا وخبر او من مبتدا وفاعل سد مسد
 الخبر وفي التمثيل بقوله بعد وفي الدار زيد وعندك
 عمرو اشاع ايضا الى انه لا فرق في الخبر الجائز التقديم
 بين ان يكون ظرفا وجارا ومجورا او غيرهما كما اشاع
 في الامثلة القديمة بانه لا فرق بين ان يكون مفعلا
 كالمثال الاول او جملة كالمثالين بعد ووقع
 لزعمه بالوقوع دون القول اشاع الى انه ليس بهذا

لذلك

لذلك البعض لانه الشئ اذا كان غير مقول المنقول
 عنه يعبر عنه بالوقوع لا بالقول منع تقديم
 الخبر الجائز التقديم اي والتاخير عند البصريين سواء
 كان ظرفا وجارا ومجورا او غيرهما تقدم وفيه
 نظراي وفيما وقع في كلام بعضهم نظروا قولهم فان
 بعضهم انما تعليل لقوله وفيه نظر على جواز في
 داره زيدا اي من حيث التقديم والتاخير مع انه من
 جملة الخبر الجائز التقديم والتاخير عند البصريين
 فهذا النقل يخالف ما وقع في كلام بعضهم من ان
 مدحهم منع تقديم الخبر الجائز انما نقله اقاله بعد نقل
 النعم عن الكوفيين اي للخبر الجائز التقديم والتاخير
 عند البصريين مطلقا اي سواء كان الخبر ظرفا وجارا
 ومجورا او غيرهما ليس بجملة اي للاتفاق الواقع منها
 على جوازه داره زيدا اي جواز تقديم الخبر اذا كانت
 ظرفا وجارا ومجورا مع انه من جملة الخبر المذكور
 وفيه بحث الضمير عايد على قوله فنقل النعم
 الى ان في قوله فنقل النعم الى ان ليس بجملة بحث اهل
 الاختلاف ان يكون زيدا عندهم من قولك في داره زيدا
 او عندك زيدا فاعل بالظرف والجارا والمجورا لا هو
 مدحهم وليس مبتدا موخر فيكون نقل النعم عندهم
 مطلقا مسلما لا اعتراض عليه وهذه الاولى من تصوير

البعث بان الظروف والمجورات يتوسع فيها ما لا يتوسع
 في غيرها يعني وان كان كذلك لا ينافي النقل المذكور عليهم
 وقوله بعد نعم نعم الكوفيين ان استدراك علي قوله وفيه
 بحث لكان بالنسبة لتصوره بالاحتمال السابق او لا يكون
 صوريا واما بالنسبة لتصوره بالثاني فحقا لانه لما
 صدر بان الظروف والمجورات ان يقال بعد ذلك وهل
 يجوز والتقديم غيرهما ام لا فاستدرك على ذلك بقوله
 نعم نعم ان هذه الاشياء التي منوعها هي المتقدمة
 في التخييل بل في قول وفي الدار زيد وعندك عمرو وسياق
 الرد عليهم عليهم من انك بقوله وانك الجواز يستدل
 على كل مثال من الامثلة انك انك مثال من كلام العرب
 والبيات انك انك اما عايد على الجواز من
 قوله وانك الجواز او عايد على عدمه اما مع من قوله
 او لا ما مع ان ومنه اي المثال المذكور وهو قوله
 قائم زيد قوله اي العرب مشوا اي مفعول من يفضلك
 وهذا استدلال على المثال الاول من الاشياء المذكورة
 فمفعول قائم ومنه زيد وقائم ابوه
 زيد ومنه اي من هذا المثال قوله اي الشاعر وهذا
 استدلال على المثال الثاني قد تكلمت امه ان
 فقد عرف حقيقة وتكلمت يعني فقدت فعل ما ض
 واننا على انه اتنا نيت وانه فاعل والما مضاف

الفهم

ايده

اليه والجملة في محل رفع خبر مقدم ومن المم موصولة
 مبني على ان يكون في محل رفع مبتدأ مؤخر وكان فعل ماض
 وانما المما مبني على الفتح في محل رفع وواحد بالنصب
 خبرها والما مضاف والجملة من كان والما وخبرها
 صلة الموصود لا محل لها من الاعراب وبات فعل ماض
 وفاعله مستتر تقديره هو يعود على من ومنتهى ما
 يعني معلقا بمفعول وفي برئت بالثا المثلية جاز
 ومجور متعلق بمقتضا والا سدمضاف اليه والمحقق
 قد فقدت امه الذي كنت واحدة اي الذي يعتقد
 انك عظيم متفردا لا نظير لك فقدت امه ويا من
 معلقا بظاير ومخاليب الاسماء او المعنى الذي كنت
 متفردا به ومخاليطه فقدت له من انك واحد من ذلك
 انه قدم الخبر وهو جملة فعلية على المبتدأ وهو من
 فكلمت امه بمنزلة قائم ابوه ومن كنت بمنزلة زيد
 وابوه منطلق ان ومنه اي من هذا المثال
 وهو قوله ابوه منطلق زيد قوله اي الشاعر اي مكره
 جاز ومجور متعلق بمحذوف تقديره انك فطيتي
 اي مكره مانافية وانه بالرفع مبتدأ والما مضاف اليه
 ومن محارب جاز ومجور متعلق بمحذوف خبر والجملة
 في محل رفع خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو
 لانه من الاسماء الستة والما مضاف اليه ولان فيية

وكان فعل ماخذ والتاعلمة التانيث وكلية اسمها
 وجملة مضاهم في محل نصب خبرها والمعنى اسوق
 مطيقي الي ملك ابوه ما ام ابيه من قبيلة محارب
 تحسبها ولا تزوج من قبيلة كليب كذا ذكر اي ليس ام ابيه
 من محارب ولا تزوج ابوه من فالوصفات واجبات
 لله بكانه قال وهذا الملك شرقيا الاب ليست امه
 من كذا ولا تزوج من كذا وان شاهد من ذكر انه قدم
 الخبر وهو جملة اسمية على البدل وهو ابوهم فتقول
 ما انه من محارب بمنزلة ابو مطلق وقول ابوهم بمنزلة
 زيد وقد تم الاستدلال على الامثلة الثلاثة المتقدمة
 بهذا التي اشار الي جوارها الراد به على الكوفيين حيث
 منموا تقديم الخبر على البدل بقوله والحق الجواز
 ان هبة الله ابن السجري قال بعضهم كمي
 بذكر لاشكره كالتاء في بيته اذا طفي الصباح نور
 عليه ووقفت من الدرامة ايضا لاني رضى الله
 عنهما اذا كان جملة اي سوا كانت تسمية او فعلية
 وليس اي هذا النقل بجميع وقوله وقد قد من نقل
 اطلاق في اي بين الكوفيين والبصريين فالسجريون
 جوزوا التقديم مطلقا والكوفيون منعه مطلقا
 او فيما اذا كان غير ظرف وجار مجرور على ما تقدم
 وهو المراد ان اطلاق المنقول بين الكوفيين بعضهم

مع بعض حتى يرد ما قيل انه محل وفاق واجماع منهم بل
 الخلاف المنقول وانع بينهم وبين البصريين لا تقدم
 لامع بعضهم بمضاف قول الله عن الكوفيين اي
 والبصريين فامنع من فعل امر مبني على
 الكون وفاعله مستر وجوبا تقديره انت والماء
 ففعل مبني على الضم في محل جر ولفظ عايدة على
 التقديم وحين ظرف منصوب بالفتحة الظاهرة
 ويشترط فعل مضارع مرفوع بفتح مقدرة على
 اليا منع من ظهورها السقل والجزان فاعل مرفوع
 بالالف لانه متني وعرفا ونكر منصوبان على التمييز
 نحو لان عن الفاعل لان الاصل من يسمي عرف
 ونكر الجزان فاقيم لفظ الجزان مقامه فانفع ارتفاعها
 واي بها بعد ذلك تمييزا ويصح ان يكونا منصوبان
 برفع الخاضع او على الحال ايضا وجملة ليست ركب
 الجزان في محل جر باضافة حين اليها وعادى حال
 من الفاعل وهو الجزان ومبيات مضافا اليه وكذا
 جار ومجرور متعلق بامنع واذا ظرف لما يستقبل منه
 الزمان وما زائدة والفعل فاعل بفعل محذوف فيفسره
 انكروا لان اذا لا يليا الا الافعال وكذا فعل ما ضرر
 واما مستر عايدة على الفعل وهو يفسر لا محل لها
 من الاعراب والخبر اخبرك ان تقدمت التي الفعل واقفا

٢ نصب مهي

الحاله او قوله او قصد الز او حرف عطف وقصد فعل
 ماض مبني للمفعول والتمثال باب فاعله والهاء
 مضاف اليه ومختصرا حال من الهاء في التمثال الهاء
 على الخبر ومنعلقه محذوف واو حرف عطف وكان فعل
 ماض واما مستتر عايد على الخبر ومستند خبرها
 منصوب بالفتحة الظاهرة ولذي اللام حرف جر و
 مجرورها وعلة نه جء اليها لانه من الاسماء الستة
 وهو صفة لموصوف محذوف ولام مضاف اليه وابتدا
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من
 ظهورها التحذير واو حرف عطف ولازم مفعول
 على لذي وهو صفة لموصوف محذوف ايضا والصدر
 مضاف اليه وكن الكاف جارة لقول محذوف خبر
 مبتدأ محذوف ومن مبتدأ في جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر ومجرد حال من الخبر وهي الياء في قول
 لي والتقدير فامنع التقديم حين يستوي الجزاءات
 من جهة التعريف والتكثير او لا التعريف والتكثير او
 حال كون الاستوي للجزئ واقفا في التعريف والتكثير
 وحالة كون الجزئين استويين فيما ذكر عارضي بيان
 كذا اذا كان الفعل خبرا او قصد التمثال مختصا فيه
 او كان مستندا لصاحب لام ابتدا او مبتدأ لازم
 الصيغة وذلك لقولك من كاي في حالة كونه مبتدأ

وحاصل

وحاصل المعنى ان الخبر بالنظر لتقديمه وتأخيره
 ينقسم ثلاثة اقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير
 وقد سبق في قول وجوزوا التقديم وقسم يجب فيه
 تأخير الخبر وهو الذي ذكره هنا بقوله فامنع
 وسيا في بذر القسم الثالث وهو وجوب تقديمه
 بقوله ويجوز عندي درهم لذكره هنا انه يجب تأخير
 الخبر عن ابتدا واحد امور ثمة احدها ان يكون
 كل من ابتدا والخبر معرفة او نكرة وليس هناك قرينة
 تميز احدهما عن الآخر واما رددت بقوله فامنع
 حين يستوي الز واثاني ان يكون الخبر قطعا رافعا
 لغير مستتر عايد على ابتدا واما رددت بقوله كذا اذا
 ما الفعل الز والثالث ان يكون الخبر محصورا فيه
 ابتدا واما رددت بقوله او قصد التمثال الز والرابع
 ان يكون الخبر مستدأ أي مخبرا به عن مبتدأ يصاحبه
 لانه لا ابتدا اي داخل على لام ابتدا واما رددت
 بقوله او كان مستدأ الز والخامس ان يكون الخبر
 مستدأ ومخبرا به عن مبتدأ لازم الصدر اي مبتدأ
 له الصدارة والتقدم واما رددت بقوله او لازم الصدر
 الز واما رددت بقوله فامنع عايد على
 التقديم اي تقديم الخبر على ابتدا واذا كان التقديم
 مستعاضا عن التأخير وهذا يفرع على مفهوم ما تقدم

في قول المتن وجوزوا التقديم لاذ لا ضرر لان مفهومه
 انه اذا وجد هناك ضرر من تقديم الخبر على المبتدأ
 وجب التأخير اي تاخير الخبر عنه واستنع التقديم
 عنه وقوله الجزآن المراد بهما المبتدأ والخبر وعرفنا
 ونكر ايها المصدر عرفنا ونكر يقال عرف يعرف تقريبا
 ونكر ينكر تنكيرا ولم المصدر منه العرف والنكر وقوله
 عادم بيان المراد به عدم القرينة الدالة والميزة
 للمبتدأ من الخبر فانه لا يتوي كل من المبتدأ والخبر
 في التثنية والتكثير باننا معرفتين او نكرتين
 مسوغتين وليس هناك قرينة تميز المبتدأ منهما عن
 الخبر وجب تفضير الخبر وتقديم المبتدأ وذكر كقولك
 زيد اخوك فزيد مبتدأ واخوك خبر ولا يجوز تقديمه
 اخوك على زيد على كون زيد مبتدأ موخر واخوك خبر
 مقدم لعدم وجود قرينة تميز المبتدأ منهما عن الخبر
 لان المقصود من ذلك الاخبار بالاخر عن زيد اي
 بان زيدا اخ للمخاطب فان زيدا معلوما له ويجهل
 اخره له فاراد التكلم بذكر انه عليه بان زيدا الذي
 يعرفه اخ له والعقائد ان الاخبار لا يكون الا بالجهول
 عن المعلوم لا العكس وهذا فيما اذا كان كل منهما
 معرفة واما حال ما اذا كانت كل منهما نكرة فنحو قولك
 افضل من زيد افضل من عمرو فافضل من زيد

مبتدأ

مبتدأ وافضل من عمرو خبر ولا يجوز ان يكون تقديم
 افضل من عمرو على قولك افضل من زيد على كون
 افضل من زيد مبتدأ موخر وافضل من عمرو خبر
 مقدم لعدم القرينة المميزة للمبتدأ والخبر منهما مع ان
 كلا منهما نكرة مسوغة يجوز الا مبتدأ والمسوغة اما
 كون كل منهما صفة كوصفى كذا وفان يكونه مما ملأ
 في الجار والمجرور لان الجار والمجرور متعلق به وايضا
 ينكس المعنى المقصود منه لان المعنى المقصود
 الاخبار بان ما كان افضل من زيد يكون افضل
 من عمرو والاولى لكون زيد زائدا عما كان افضل عن
 عمرو فاذا قدم انكس هذا المعنى المقصود وصار
 المعنى انه ما كان افضل من عمرو فافضل من زيد
 مع ان هذا غير مراد وقيدت النكرة بالمسوغة لاجل
 سوغ الكلام المتقدم والابان لم يكن لا مسوغ فنجوز
 استقبحه والتأخير لتعني ماله مسوغ للمبتدأ به
 والاخبار عنه بالامسوغ له فتقييد المعنى النكرة
 بالصفة ليس صوابا والصواب تقييد ما بالامسوغ
 ومفهوم تقدم ما في بيان ما اذا وجدت قرينة مبينة
 وميزة للمبتدأ عن الخبر منها فلا يفتى في التأخير
 بل يجوز التقديم والتأخير وذكر كقولك ابو يوسف
 ابو حنيفة فان ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره

ويجوز العكس لوجود القرينة المهيئة للمبتدأ من باب
الخبر لأن المقصود من ذلك تشبيه أي يوسف بابي
حنيفة لا تشبيه أبو حنيفة بابي يوسف ومثل ذلك
قول الشاعر بنونا بنونا بنونا فان بنونا خبر مقدم
وبنونا مبتدأ متبداً مؤخر وجاز ذلك لوجود القرينة
المهيئة لأحدهما عن الآخر لأن من المعلوم تشبيه
ابننا لابننا بالابن لكونهم أقوى لا تشبيه الابن بابننا
الابن بابننا تشبيه الأقوي بالضعيف وسيأتي كل ذلك
في الشئ مؤخرًا وقول كذا إذا ما الفعل الزايد امتنع
تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر مفصلاً وافصا الخبر
مستقراً ما يدل على ابتداء خبره التقديم سقط الاعتراض
الآتي من الشئ عليه وتكون الـ في الفعل الواقع في
كلامه عن ظاهر ذلك العهد أي الفعل العبري وهو
الرفع للغير المستقر لا البارز ولا ذلك سم الظاهر
فإن كان واقعاً لذكر خبر زيد قام أبوه والزيد ان
قاما فلا يمنع التقديم في سياقه وقال الشيخ خالد
مجيئاً عن المذهب الشئ بان كلام الله فيه قلب وحذف
لديليل وغير دليل والمعنى كذا إذا كان الفعل خبراً
ولم يرفع الظاهر أو لا يغير بآراء فامنه نقول كذا
إذا كان الفعل خبراً هذا هو القلب وقولهم
يرفع الظاهر هذا هو حذف لغير دليل وقول فامنه

هذا

هذا هو الحذف للدليل لأنه تقدم في أول كلامه ما يدل
عليه وهذا كله هو معنى التقديم المتقدم المذكور فيما سبق
وقوله أو قصد لستحالة الزايد كذا كذا مع التقديم للخبر
فيما إذا كان المقصود من الخبر لستحالة من خبره فيه
أي لستحالة من خبره فيه المبتدأ وذلك كقولك انما زيد
قائم او ما زيد الاقاييم غريد في المثالين محصور في
القيام الواقع خبراً عنه لأن القاعدة ان ما كانت
واقعا بعد انما يكون محصوراً وما كان واقعا بعد
الا يكون محصوراً فيه فلو قدم قائم على زيد لفات
الخبر انقصود وهو محصور المبتدأ في الخبر وانعكس
الحكم باخصار الخبر في المبتدأ او ايضاً انه في على الأول
ليس لزيد حالة تليق بها غير القيام فلا ينافي
تليق غيرها ايضاً وما على انما في ليس قائم الا
زيد أي يكلف غيره فقاعدة فينا في تليق غيره
بهذه الحالة بحيث يصير مستغنية عن غيره لا ثابته
لذلك الغير كما في الأول فغيبه انكاس للمعنى اي
في يجب التناخير ولا يجوز التقديم كما علمت وقوله
او كان مستنداً لابي امتنع تقديم الخبر على المبتدأ
إذا كان الخبر مستنداً لمبتدأ صاحب الكلام ابتداءً وخلة
عليه ثبوت التقديم والصدارة له وح وتقدم
الخبر عليه مناف لذكر الثبوت وذلك كقولك لزيد قائم

فلهذا مبدءا واللام فيه لام ابتداء وقايم خبره فلم
 قدم قايم عليه وقيل قايم ليدل لقائه الصدارة التي
 شئت له بدخول لام الابتداء عليه وقوله اول لازم
 الصدر ان ابي اصنع تقديم الخبر على المبدء اذا كانت
 الخبر مسندا او واقعا خبر المبدء الا ان صدر ابي
 تلزم وتجب له الصدارة والتقدم لما في تقديمه عليه
 من انتفا ما ذكر عنه وذلك كقولك من في منجذاف
 لم يستقام مبدءا وكي جار ومجرور خبر ومبدءا
 من الخبر في الجار والمجرور فلو قدم الجار والمجرور
 الواقع خبرا عن من الاستفهامية الواقعة مبدءا
 لقائه ما ثبت لها من التقديم والصدارة فوجب
 تاخيرها عن الجار وقد سبق ذكر ابي في قول ابي
 وجوزوا التقديم ان قسم يجب فيه تاخير خبر
 ابي وهو ما ذكره صاوا في بقوله فامنه لم يقوله
 وقسم يجب تقديم الخبر ابي وسياتي عند قوله وهو
 عندي درهم ان فاعلا من الابيات ابي التي
 ذكرها صا في قوله فامنه ان فذكر منه خمسة هذا
 يقتضي ان هناك غيرها ولم يذكر الخشي شيئا يفيد ان
 هناك غيرها صالحة كجمل مبدءا ابي بان يكون
 لها مسوغ ومجوز لصحة الابتداء لا وقوله ولا مبين ان
 قيد في النكرة والمعرفة ابي وليس هناك قرينة مبينة

ومعينة

ومعينة للمبدء انما عرفت الخبر وقوله يجوز ان اخوك
 مثال لما اذا كان كل منهما معرفة وقوله وافضل من ابي
 ان مثال لما اذا كان كل منهما نكرة مسوقة ابي لها مسوغ
 ومجوز للابتداء لا والمسوغ هنا ما يكون افضل صفة
 لموصوف بخلاف او لكونه على الجار والمجرور لتعلقه
 به في هذا ونحوه لهم الاشارة راجع فلهذا ذكر من
 الثالثين وريد اخوك وافضل ان وانت تريد
 ان يكون خبر ابي كما تقدم من ان القاعين الاخبار
 بالجهول عن المعلوم والمعلوم هنا من والمجهول
 الاخر في ابي اخوة للمخاطب والمراد من ذلك ان من
 لا اخوة له التي يجمل لا اعلن من يريد المعلوم والمجهول
 له مع انكاس المعنى المراد ايضا كما تقدم بقوله
 فان وجد دليل ان هذا مقابله قوله من غير دليل
 لانه مضموم ان ابي من تقديم الخبر وهو ابي
 حنيفة على المبدء وهو ابو يوسف وقوله ان المراد
 انما من ان المراد منه ان ابي لان الامام العظيم
 لا يشبهه ما دونه بل ما دونه هو الذي يشبهه به
 ومنه ابي من جواز تقديم خبر على المبدء مع
 الدليل ابي القرينة المميزة لاحد عما عرفت الاخر قوله
 ابي الشاعر بنونا انما بنونا خبر مقدم وبنو مبدءا
 مؤخر وكل منهما من نوع بالواو لانه جمع مذكر سالم مؤنث ابي

وابنائنا مضافا اليه وبنائنا مبتدا وبنوهت مبتدا
 ثانيا من مفعول بالواو لانه جمع مذكر سالم والخير مضاف
 اليه وابنا بالرفع خبر الثاني والثاني وخبره خبر عن
 الاول والرجال مضاف اليه والاباء جمع بعد مفعول
 للرجال وفي نسخة الاجانب بدل الاباء والمضي
 بنوا ابنا ثانيا كبنينا وبنوا ابنا ثانيا الرجال الابد
 اي ينسبون لهم لا لنا بخلاف الاول فينسبون
 لنا كما ولدنا من صلينا والاشهاد من ذلك تقديم
 بنونا الواقع خبر عن بنوا ابنا ثانيا لوجود امر
 منها عن الخبر وهو ان المقصود تشبيه ابنا الاباء
 بالابناء لا تشبيه الابناء بابناء الاباء لان القوي
 لا يشبه بالضعيف بل الضعيف هو الذي يشبه
 بالقوي لانه المراد الحكم لزامي من المشكل
 على انه يكون زيد بن هذا فصب النبي وهو قول فان
 يقال لا وليس مذهب ومحمد قول قام زيد لان ذلك
 يقال ويكون قام فعل ما هو وزيد فاعل لاسيما
 رافعا لظلام هذه المقابلة لقول فيما تقدم رافعا
 لغير المبتدأ مستغرا وقد تقدم ذكر افعال
 في ذلك امر الاشارة راجع لقول زيد قام ابوه والخلاف
 الذي تقدم ذكره هو الخلل في بين الكويفية والصريحية
 فالبحر بن جوزوا تقديمه والكويون منعه

ومن

من

ومنع ذلك قوم اي تقدم الخبر اذا كان الفعل رافعا
 لغير بارز والظلم ان تقوم الما نفين لذلك غير
 الكويفية مطلقا اي سوا كانت رافعا لغير او
 لم ظاهر او غير بارز وقد علمت فيما تقدم الخراب
 بان الرفع الفعل الواقع في كلامه للعهد اي الفعل
 انمود وهو الرفع للغير المستتر البارز ولا لاكم
 الظاهر ان يكون الخبر محصورا اي فيه فالحصر
 واقع للمبتدأ فيه لانه في المبتدأ لما علمت فيما تقدم ان
 الاسم الواقع بعد انما يكون محصورا وما كان واقعا
 بعد الا يكون محصورا فيه وتقدم توضيح ذلك فارجع
 اليه ان شئت وقد جاء تقديم اي للخبر على
 المبتدأ مع الاشد وهذا في بارز انما عرف هذا
 وزيد ماض منسوب وعلم من نصب انتم مقدرة
 على ما قبله انما المشكل منع من ظهورها اشتغال
 المحل بحركة المناسبة ليا المشكل وبارز المشكل مضاف
 اليه مبني على السكون في محل جر لان اسلمه يارب
 حذفته من اليا تخفيفا ويعود ان يكون مبني على
 الكسرة محل نصب وهذا حرف ليقام بمعنى التقى
 والاداة محصورة بك جار ومجرور متعلق بخبر
 مقدم والنصر مبتدأ مؤخر ويرتفع فعل مضارع مبني
 للمفعول ونائب الناعل غير مستتر فيه جوارا

تقديره هو يعود على النصرف في نسخة يعني
يطلب وعليم جار ومجرور متعلقا بمرتجي وهل
حرف استفهام يعني النفي ايضا والاداة حصر
وعليك جار ومجرور متعلق بخبر مقدم والمقول
مبتدأ مؤخر والمضني يارب لا يرتجي ولا يطلب النصف
عليهم الامنك ولا اعتماد الا عليك فالنصر والاعتماد
كل منهما مقصور عليه تعالى طلبها لا يتعداه الي
غيره جل وعلا وهو من قصر الصفة على الموصوف
والشاهد من ذلك انه قدم الخبر المحصور بالاية
الخط الاول والثاني على البتدافيهما شذوذ لان
حقة البتدافيهما لا تقدم المحصور البتدافيهما والخبر اذا كان
البتدافيهما فيه يجب تارة خيره ويقتنع تقديره
خالي لانت از فاني خبر مقدم ولا انت
مبتدأ مؤخر ومن لم شرط جازمه وجريه لم يكن
مقدرة الواقعة فعل الشرط مرفوع بالفتحة
الظاهرة وخالف صفة جريه والها مضاف اليه
ويقل جواب الشرط وهو فعل مضارع مجزوم
وعلمه جزمه السكون وحركه بالفتحة لتعلق
الساكنين واما علمه ستر جواز تقديره فهو
يعود على من واحد ينل بيان بارفع فلما دخل
الحال من حذف الحركة فالتقاسم كان الالف واللام

مذقت

مذقت الالف لتقاسم الساكنين فصارت نيل والفاء يعني
الشرط مفعول ويكرم بارفع خبر مبتدأ محذوف او
بالجر مطوق على قول نيل والاخوال بالانصب
مفعولة على الجر واما على الرفع فنصب على نزع
الحالف والمضني خالي لانت ومثبان تجريه
خالا نيل الفاء وهو يكرم لاجل الاخذ ان او يكرم
الاخوال والشاهد من هذا البيت انه قدم الخبر
على البتداف الذي دخلت عليه لام الابتداء شذوذ
وبعضهم اجاب عنه بان الله في قوله لانت زائدة
او دخلت على مبتدأ محذوف اي لوانت كما سما
الاستفهام اي وكاسما الشرط وهو من تقدم الفم معه
من لم شرط جازمه وهو مبتدأ وتقدم فعل الشرط
واتم جوابه ومع ظرف والها مضاف اليه وخبر
البتداف قيل فعل الشرط وهو الصحيح وقيل هو جوابه
وقيل هما معا فله يجوز تخ تقديم فعل الشرط ولا
جوابه ولا هما معا على من الشرطية الواقعة مبتدأ
لانها الصداق والمرفوع في اول الكلام من كان
الاعتقادية وتقدم بها واحدهما عليها يفوت
ما لا من ذلك واعلم ان كل اسم اتيه الى من
سواء كانت شرطية او استغنائية يعطى حكما من
مستفهام او شرط فيثبت له جميع ما كان ثابتا لها

من الصداع والأعراب ففي قولك غلام من يقيم اقم
بعبه يوب غلام لم شرط جارم مبتدا ومن مضاف
اليه ويقيم فعل الشرط واقم جوابه والخبر عنه باعتبار
كونه مبتدا قيل ففعل الشرط وقيل جوابه وقيل
ظا على الخلاف المتقدم وفي قولك غلام من عندك
يوب غلام لم لهما مبتدا ومن مضاف اليه
وعندك ظرف متعلق بخذوف خبر عن غلام وامر
غلام هذا الاعراب لسرفه باضافته لها وهكذا كل
من اضيف ولب لسرفه مرفوع الرتبة عظيم
فانه يعطى حكمه من الشرف والعظم والسياسة وكل
من اضيف الى خبيث فغير مخطأ رتبة يعطى
حكمه ويثبت له جميع ما ثبت له قال الشاعر
عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور
وايكد ان ترصد لجمته ناقص فتخط قدرا من غدا وكقرا
فرقع البوم من ثم خفق من قمل يبيح قولي مغزيا ومخذرا
وعن عندي درهم ان الواو لا ستيناف وخو
مبتدا مرفوع بالصفة الظاهرة وهو مضاف لقول
مخذوف وعند ي ظرف متعلق بخذوف خبر مقدم به
ودرهم مبتدا موخر مرفوع بالصفة الظاهرة وفي جار
ومجرور متعلق بخذوف خبر مقدم وهو مبتدا موخر
مرفوع بصفة متقدمة من ظهورها سكوت الروي

وملتزم

وملتزم خبر عن قولك خروفيه جار ومجرور متعلق بقول
الخبر اخر البيت وتقدم بالرفع نائب فاعل ملتزم لانه
لم يفعول مبني للمجهول يعمل عمل الفعل والخبر مضاف
اليه ويصح ان يكون تقدم مبتدا موخر وملتزم خبر
تقدم والجملة في محل رفع خبر عن جواب قلت
يلزم على هذا الاعراب تقدم مفعول المصدر عليه لان
تقدم مصدر وملتزم مفعول له وهو ممنوع قلت
المصدر لعله جتان جهة يعمل فيها باكمل على الفعل
وهي على النصب فيما بعده وهذه هي التي يتنع فيها
تقدم مفعول عليه وجهة يعمل فيها لا تأجل على الفعل
لا هنا فانه لم يعمل في ملتزم الواقع خبرا عنه النصب
بالجمل على ما ذكر بل عمل فيه الرقع كونه مبتدا وهو لا يتنع
فيها تقدم مفعول عليه وقولك كذا جار ومجرور متعلق
بمخذوف واذا ظرف لذلك المخذوف وعاد فعل ما ض
وعليه جار ومجرور متعلق به ومضمر فاعله ومبني
مضاف جار ومجرور مفعول مبني على السكون
في محل جر وهو صفة موصوف مخذوف وبه جار
ومجرور متعلق بيجر والضمير في به عائد على الخبر
وعنه جار ومجرور متعلق به ايضا والضمير في به عائد
على البتدا ومبين حال من الضمير في به ويخير فعل
مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل الجار والمجرور

المتعلق به والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
 وكذا جاز ومجرد متعلق محذوف واذا حذف ذكر المحذوف
 وليست وجب فعل مضارع وفاعله مستتر جواز تقديره
 هو يعود على الخبر والتقدير انفعول منصوب
 بالفتحة الظاهرة وكاين الكاف جارة لقول محذوف
 خبر مبتدأ محذوف واين ظرف وهو لم يتقدم خبر
 مقدم مبني على الفتح في محل رفع ومن مبتدأ مؤخر
 وهو لم يوصل مبني على الالف في محل رفع ولم
 فعل ماض والتا فاعل والها مفعول اول ونصب
 مفعول الثاني لانه علم يتعدي لمفعولين وجملة علمته
 من صلة ما لا محل لها من الاعراب وخبر بالنصب
 مفعول مقدم لقوله قدم والمصور بانه مضاف اليه
 مجرور بالكسرة الظاهرة وموصوفة لموصوف محذوف
 ومتعلق محذوف وقدم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت وايد ظرف منصوب على الظرفية وعلمته
 نصب الفتحة الظاهرة وكان الكاف جارة لقول
 محذوف خبر مبتدأ محذوف وما نافية ولنا جاز ومجرد
 متعلق محذوف خبر مقدم والاداة حصر ملغاة
 لا محل لها واتباع بالرفع مبتدأ مؤخر واحمد مضاف
 اليه من اضافة المصدر للمفعول وهو بالفتحة
 غايته عن الكسرة لانه لم لا ينصرف وانما لم من

العرف

العرف العلمية ووزن الفعل وهو منصوب به محذوف
 ايضا لانه مصدر يعمل على الفعل والتقدير ونحو قولك
 عند درهم وقولك لي وطول ملتزم تقدم الخبر فيه اي
 وكذا يلتزم تقدمه اذا عاد على الخبر مضمرا مبتدأ
 بخبر ما خبر عنه حالة كون الخبر مبينا ونحو ما لذلك
 النفي وكذا اي يلتزم تقدم الخبر اذا لم يتوجب الخبر
 التفسير او ذلك كقولك اين من علمته نصيرا ونحو
 خبر مبتدأ المحصور فيه ايد او ذلك كقولك ما اذا الاء
 اتباع احمد وحاص ل المعنى انه المبتدأ اذا كان
 نكرة ولا مسوغ لك مبتدأ وكان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
 وجب تقديم خبر عليه لاجل ان يسبق في الابتداء بالترك
 وذلك كقولك عند درهم وعندي رجل ولي وطول في
 الدار رجل او امرأة وهكذا ولا يجوز تأخيره فلا
 تقول درهم او رجل عندي ولا وطول رجل وامرأة
 في الدار الصيوان ما ذكر متدامن غير مسوغ وهو
 لا يجوز ان قلت هذا علم من قول فيما تقدم
 كمن زيد ثم لك حاجة لا عارته هنا قلت
 لما كان محتملا لانه يكون المسوغ لك مبتدأ بضم فيه
 اختصاصا بكونها عند زيد لا تقدم الطرق عليها التوافع
 خبرا عنها لم يكن مفيدا ونصا في وجوب التقديم
 فاجاب لان نص عليه هنا عدم افادته مما تقدم

سبب الاحتمال المذكور واذا كان كذلك فليس ما ذكر تكرر
لما سبق وقول كذا اذا عاود عليه مضمرا يجب ويلزم
تقديم الخبر على المبتدأ اذا عاود على الخبر مضمرا
ذكر المبتدأ الذي وقع ذلك الخبر عنه في حال كونه
مبينا ونظرا وموضعا لذلك الخبر العايد عليه من
ذلك المبتدأ وذلك كقولك في الدار صاحبا في الدار جار
ومحور خبر مقدم وصاحب مبتدأ موخر والاضاف
اليه هذا الخبر المتصل بصاحب الواقع مبتدأ عايد
على الخبر الذي هو في الدار الواقع خبرا عن صاحب
مقدم عليه وذلك الخبر مبينا ومضرا لذلك الخبر
المتصل بالمبتدأ لا مضمرا وقد اخبر ومعناه لم
يعلم الا بغيره فلو اخرج الجار والمجرور عن صاحب لعاد الخبر
على متاخر لفظا ورتبة لان رتبة التاخير عن المبتدأ
وعوده على ما ذكر من منع فلذا كان تقديمه واجبا قال
بعضهم لو ابدل هذا البيت بما قاله في الكافية
لكان اوضح وهو
وان يبد خبر ضمير من مبتدأ يوجب له التقديم
وقال بعضهم ايضا لو قال بدل هذا
كذا اذا عاود عليه ضمير من مبتدأ اوقفه التقديم
لاستغنى به عن هذا البيت وما بعده وقوله
كذا اذا استوجب التقديم الزامي ويلزم تقدم الخبر

على

على المبتدأ اذا كان الخبر مستوجبا للتقديم والتقدم
بان كان اسم لفظا م وذكركم كذا من علمته
فان لم لفظا م خبر مقدم ومن مبتدأ موخر ولا
يجوز تاخير اين عن من لان اين لها الصدارة والتقدم
والوقوع في اول الكلام فاذا اخرجت فان ما لا من ذلك
واعلم ان استجابه التقوم ليس لها صا يكون
مفردا بل ولو كان واقعا صدر جملة واقعة خبرا عن
مبتدأ فتكون الصدارة المستوجبة له خاصة بجملة
هو الواقع فيها خبرا وان لم يكن صدر الجملة الكلام
وذكركم كذا زيد اين مسكنه زيد مبتدأ وان لم
يستمع خبر مقدم ومكان مبتدأ موخر والاضاف
اليه والجملة في محل رفع خبر عن زيد فان في هذا
المثال وان لم يكن واقعا صدر في جملة الكلام لكنه
وقع صدر الجملة التي وقع خبرا فيها عن المبتدأ
واستجابه التقديم ايضا ليس خاصا بذكر بل ولو
بالنظر لغيره وذلك كقولك صبيحة ابي يوم غفر
فصبيحة ظرف متعلق بخبر مقدم واي يوم
المتعلق مضاف اليه واي مضاف ويوم مضاف اليه
وسواء ارفع مبتدأ موخر والكاف مضاف اليه ففي
هذا المثال لا يجوز متاخر صبيحة عن قولك سر لا تدر
مضاف لا اي التي لها الصدارة والمضاف والمضاف اليه

كالشيء الواحد فيثبت له ما ثبت له من الصدارة فوجب
 لصحة التعمير بالنظر لضافته كأي الذي هو وصفها
 وثابت لها بالنظر لذاته وقوله وخبر المحصور انما
 يجب ويلتزم تقديم الخبر على المحبة المحصور فيه الخبر
 وذكر كقولك ما لا اتباع احد اي فكيفونة اتباعنا
 محصورة ومقصورة على اتباع احد لا تتعداه لغيره
 فلسنا تابعين لغيره بخلاف اتباعه ليس مقصورا
 علينا بل غيرنا قايح له ايضا كالا مينا والمرسلين كانه
 غايبة فلام تابعون له فهو بمنزلة الشمس الكوكب
 المورف ولم بمنزلة النجوم لها المظهر في نورها لان
 انوار النجوم مكتسبة من شعاعها فجميع انوارهم
 مكتسبة من نوره صلى الله عليه وسلم قال لا يصير
 فانه كشمسهم كواكبها يظهر انوارها للناس في الظلم
 وهو وجوب تقديم الخبر وما جواز تقديم
 في قول وجوب التقديم ان وجوب تأخيرها كذلك
 تقدم في قول فانه حين يستويان فاقسام الخبر
 ثلثة كانتقدم فذكر ان اي تقديم خبر على
 ابتداء نكرة قيد وقوله ليس لا مسوعة القيد ثلث
 وسليتي محترزة كذلك عند رجل وفي الدار امرأة
 هذان جمله الخبر الذي اشار به بقوله وهو عندك
 ان وهو اخذ في كلامه فاجمع النجاة لهذه

محال ان لا يتبع

علة

علة لقوله فلا تقول ان اي لان جميع الوب والنجاة
 اجعت على منع ذلك اي تقديم رجل وامرأة وتأخير
 الطرف وأجار وأجور عنها وهما عند وفي الدار
 يلزم على ذلك من الابتداء بالنكرة التي لا مسوعة لها مع
 انه ممنوع لم يخرج احد واي هذا اي وجوب
 تقدم الخبر اذا كان ظوفا او جارا ومجورا على الابتداء اذا
 كان نكرة ليس لا مسوعة الان تقدم ما ذكر فان
 كان للنكرة مسوعة هذا محترز قوله ليس لا مسوعة فيما
 تقدم وقوله جاز الا مران اي تقديم الخبر وتأخير
 لوجود السوعة حتى لا يتدأ بالنكرة وهو وصفها
 بالظريف على شي في الخبر اشار الله بذلك الى
 ان قول الله فيما تقدم اذا عاد عليه اي الخبر مضمرا
 فيه شمع ومعه من بان جعل الخبر في عليه عايد
 على خبر ليس عوايا لان الخبر في قوله في الدار
 صاحبها جمله الجار والمجرور وليس الخبر في صاحبها
 الواقع مبتدأ عايدا على تلك الجملة بل على خبرها وهو
 المجرور فقط الذي هو الدار دون الجار وهو في
 وسليتي يحال ان هذه عبارة ابن عصفور ذكرها
 في بعض كتبه وليست بصحيحة جري عليها انه واذا
 فان كذلك فيبقى تقديم مسكون مضاف في كلامه
 بان يقال اذا عاد عليه اي على ملكه اي على

جزء الخبر الملاء بسوله وهو الدار من ملاء بسلة الخبر للكل
ولا شك ان الدار ملاء بسلة ومصاحبة للجار وهو جزء
الخبر الذي هو مجموع الجار والمجرور على القول بانها
الخبر وقوله في الدار صاحب فني الدار جار ومجرور في
محل رفع خبر مقدم وصاحب مبتدا موزع والها مضاف
اليه وهي عايد على الدار التي هي جزء من الخبر وهي
مستتره لذكر الخبر العايد عليها من ذلك المبتدأ
وكما ان جزء من الخبر لان الخبر جملة الجار والمجرور
معا لا ينفك الدار وحدها على متأخر لفظا
ورتبة اي وهو الخبر لان رتبته انما خيرة عن مبتدا
وهو المبتدأ الضمير اما عايد على ما من
قوله ما او عايد على الضمير في قوله عنه لاء مصدر
كل منهما المبتدأ وقوله مكانه قال اي اسم وقوله
وهذه عبارة من اسم الاشياء راجع لقول اسم اذا
عاد عليه ضمير من المبتدأ الواقع قبل قوله وهذه
لنحو وليست بصحيفة اي ما فيها من التساؤل
على جزء من الخبر اي وهو الدار لا على الخبر
اي نفسه وهو مجموع الجار والمجرور وقوله فينبغي ان
مراده بذلك تصحيح كل اسم ودفع الامتناع عنه
على ملاء به اي ملاء بس الخبر وهي الدار من
ملاء بسلة الخبر للكل فالدار جزء وفي الجارة لها جزء

ومجموع

ومجموع الخبر هما معا ويقال ان الملاء اطلق الكل
واراد الجزء وهو الدار فصار اللفظ ان اي بعد
اتصالها الذي هي المضاف اليه يعني فيكون الكلام
ح من باب الخذف والايصال على التمرق مثلا زيد
اي فعل التمرق جار ومجرور خبر مقدم ومثل بالرفع
مبتدأ موزع والها مضاف اليه وعلى عايد على التمرق
وزيد منصوب على التمييز اي على التمرق قدر قامت
الزيد ويصح ان يقال زيد بالرفع مبتدأ وعلى التمرق خبر
مقدم ومثلا بالنصب منصوب على الحال اي زيد عايد
على التمرق حالة كونه الزيد قدرها لا اقل ولا ازيد منها
ويصح ان يكون بالرفع فاعل الجار والمجرور كما هو مذهب
الكوفيين اي على التمرق قد رها زيد وايضا من
ذلك انه لا يجوز تأخير جار والمجرور وهو قوله على
التمرق عن المبتدأ الذي هو مثلا لان يعود الخبر
منه على متأخر لفظا ورتبة اما بك اجلا لا
ان اي اما بك لا جمل الاجل والتعقيد لا يخوف منك
وما بك قدرة على لا يضرب ولا يضرب وتكن على عين
حيث يعني والعين اذا استلثت بالحب حصل
للمحب الحسية وصار يعظم المحبوب وهذا قاله الشاعر
لامرأة وانك اهد منه ان علي بالرفع خبر مقدم
وعين مضاف اليه وجيب مية موزع والها مضاف

اليه وهي عائدة على العين المضاف اليها ملئ الواقع
خبر او معلوم ان المضاف والمضاف اليه كالتالي الواحد
فكانها عائدة على نفس الخبر و لا يجوز تاخير ملئ
عني عن قول حبيبها لك يعود الخبر على متأخر
لفظا ورتبة لما علمت فيما تقدم ان الخبر رتبة التأخير
عن المبتدأ فحبيبها مبتدأ فيه تسع كقولها فيما
تقدم فصاحبها مبتدأ لأن الصواب فيها فصاحب
من صاحبها وحبيب من حبيبها لأن الخبر فيها مضاف
اليه لأن جملة المبتدأ وقد جرى الخلاف في جواز
ازاي فيصنعهم منع التأخير فيما ذكر للمفعول وبعضهم
جوزه مع ان الخبر فيها يعود عند تأخيره على متأخر
لفظا ورتبة لأن المفعول رتبة التأخير كما في خبر مع
المبتدأ ومثل ذلك ما سياتي من قول زان نوره الشجر
ولم يجر خلاف فيما اعلم في منع صاحبها في الدار اي
في منع تأخير الجار والمجرور الواقع خبرا مقدما عن قول
صاحبها الواقع مبتدأ بد اتفاق الجميع على منع تأخيره
فيما الفرق بينهما اي حيث جرى الخلاف فيما ذكره
وقوله وصوي التوقف والاستكمال المذكور ظاهر او
امراد السؤال بقوله في الفرق ان وما جعل الضمير
عائدة على الفرق فليس بظاهرا لانه ينافيه قوله بعد
فلنظام لاء الامر بالتأمل لا يكون الامر خفي لا ظاهر

قوله

والفرق ان ما عاده و حاصل ذلك ان خبر
عامل فيما اتصل به الضمير وهو غلام الرفع بالفاعلية
وما عاده عليه الضمير وهو زيد في الاول وجار هندية
الثاني انصب على انه مفعول له فكل منهما مشترك مع
الاخر في العامل وهو ضرب فعاملهما متحد بمكان ف
مسئلة في الدار صاحبها فان العامل فيما اي الاسم
التي اتصل به الضمير وهو صاحبها وما اي ولا عامل
في الاسم الذي عاد عليه الضمير فمختلف اي لا
العامل في صاحبها الابتداء والعامل في الخبر الذي
هو في اندر نفس حرف الجر وهو في فلما لم يتحد في
العامل كما لم يتوحد لم يقع فيها خلاف وقيل العامل في
صاحبها الابتداء والعامل في الجار والمجرور المبتدأ الذي
هو صاحب كذا اذا استوجب التصدير او قد
علمت فيما تقدم ان استجابة القصير لا يقيد بالتقديم
على جملة الحكم من الواقع فيه بل المذكر على جملة
الواقع خبرا فيها وان لم يكن متقدما على جملة الكلام
اي وقد علمت ايضا ان استجابة ذلك ولو بالنظر
لفظه لا تقدم توضيحه بالمثل محصورا اي
فيه الخبر عنوانا في الدار زيد اي فالمحصور في هذا
المثال الاستقرار الكائن في الدار في زيد لا يتقدم اليه
غيره وما في المثال بعده وما في الدار الا زيد فالمحصور

فيه المقيد في الخبر على ما سبق اي ما استقر في الدار
 الازيد فزيد محصور وقصر على استقراره في الدار كما تقدم
 ان الاسم الواقع بعد انما يكون محصورا وما بعد الا
 يكون محصورا فيه وحذف ما يعلم ان حذف
 مبتدأ وما مضاف اليه مبني على الكون في محل خبر
 ويعلم فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل
 خبر مستتر فيه جواز تقديره هو والجملة صلة ما
 لا محل لها من الاعراب وجاز خبر مرفوع وعلمه
 رفعه صفة ظاهرة في اخره وكما الكاف حرف جر وما
 حرف مصدري تسبك مع ما بعدها بمصدر مجرور
 بالكاف والجار والمجرور متعلق بحذف خبر مبتدأ
 محذوف وتقول فعل مضارع بالصفة الظاهرة
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وزيد مفعول به
 مشعر بفتح مفتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها
 استغناء الجملة عن الحكاية وبعد ظرف منصوب
 بالفتحة الظاهرة ومن مضاف اليه مبني على الكون
 في محل جر وعند ظرف والكاف مضاف اليه والميم
 حرف عداد والالف حرف ادال على التثنية وفي جواب
 جار ومجرور متعلق بقوله قل وكيف لم يستفهام
 خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع وزيد مبتدأ مؤخر
 وقيل فعل امر مبني على الكون وفاعله مستتر وجوبا

تقديره

تقدم روايت ودفع خبر مبتدأ محذوف مرفوع بضم
 مقدر منع من ظهورها سكون الروي وفزيد مبتدأ
 مرفوع بالفتحة الظاهرة ويستغنى فعل ما خبر مبني
 للمفعول وعنه جار ومجرور في محل رفع نائب فاعله
 والجملة في محل رفع خبر عن زيد واذ حرف تعليل
 وعرف فعل ما خبر مبني للمجهول للمفعول ونائب
 الفاعل خبر مستتر فيه جواز تقديره هو والفتحة
 وحذف الذي يعلم من المبتدأ والخبر جازي وذكر كات
 كقولك زيد بعد قول القائل كد من عندك وقوله
 في جواب كيف زيد فزيد يستغنى عنه لانه عرف من
 السؤال قبله وحاصل قصتي ذلك انه لما ذكر
 فيما تقدم ان الخبر يجوز تقديمه وتأخره وتارة يجب
 تأخره وتارة يجب تقديمه ذكر هنا انه يجوز حذفه اذا
 دل عليه دليل وصلة في ذكر المبتدأ وتارة يحذف نائب
 معا وقد يكون حذفه واجبا وسياتي في قوله وبعد
 لولا غلبا ان فاعلا جوازا حذفه بقوله وحذف ما يعلم
 ان اب وحق الجزء الذي يعلم السامع من سوال
 غيره له سوالا في ذلك الجزء مبتدأ وخبر جازي لذكر
 السامع عند اجابته لمن سأل فاذ كان مع السامع
 تخبر اخر وجاز اخر خا صر بها بقوله من عندك فيجوز
 السامع عند اجابته له ان يحذف الخبر ويبقى بالمبتدأ

ويقول زيد لعله من السؤال المتقدم لك المعنى زيد عندنا
 ومثله في ذلك المبدأ بان يقول له في السؤال كيف زيد
 فيقول له في الجواب ذنبا اي هو مريض او صحيح لانه
 علم له من السؤال قبله وهذا معنى قوله وحذف
 ما يعلم جازيا وقوله فزيد استغنى عنه اي عن غيره
 العايد عليه الواقع بهذا لانه عرف من السؤال قبله
 اي استغنى الجيب المتوجه اليه السؤال عما ان ياتي
 به لعله له منه والخاص لانه اشار بالبیت الاول
 لحذف الخبر وبالتالي لحذف الجواب ونقول في اخره
 والاولى ان يمثل بقوله نعم في جواب الخذف فما
 معا واعلم انه كيف اذا وقعت قبل لفظة متارة
 تكون هذه اللفظة مفتقرة لارتقاء لافان كانت
 مفتقرة لها كما هنا لان زيدا في كلامه مفتقر لوقوع خبرها
 عنه امرت بحسب ما افتقرت اليه هذه اللفظة من
 رفع او نصب فتكون هنا مبنية على الفتح في محل رفع
 خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وفي قوله كيف كان زيد
 لم يستفهم مبني على الفتح في محل نصب خبر كان
 مقدم وزيد الما مؤخر فكان افتقرت اليه وقوعها
 خبرا عنها وفي قوله كيف ظننت زيد الما استفهام مبني
 على الفتح في محل نصب مفعول عن الثاني مقدم عليه
 فظن افتقرت لها من حيث وقوعها مفعولا لها وما

اذا لم تكن مفتقرة لها فانها تكون منصوبة لا غير ونسبها
 اما على الحال كقولك كما في قوله كيف جاء زيد فكيف
 لم يستفهم مبني على الفتح في محل نصب على الحال
 من زيد الواقع فاعله جاء واما على انها مفعول مطلق
 كما في قوله تعالى لم تتركب فمدر بك يا صحاب الفيل
 لا المعنى فمدر بك يا صحاب الفيل اي فعل فهي
 لم تستفهم مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق
 جواز او وجوبا معمولان محذوف والتقدير
 حذوا جوازا او وجوبا ومثله في رأي بعضهم
 اي وهو الاختصاص القابل بان اذا حرف مفاجاة لا الم
 واما على القول بانها لم سوا كانت لهم زمان او
 مكان على الخلف في ذلك فلا شاهد فيه لان من قال
 الا ظرف زمان فسرهما بقوله خرجت في الوقت السبع
 فجعلها بمعنى وقت ومن قال انها ظرف مكان فسرهما
 بقوله في الحضر السبع فجعلها بمعنى الحضر وعلى
 كل منها لا خبر محذوف وحي لا شاهد فيه واما عند
 الاختصاص فيجعلها حرف فجاة وانما زامة لتريين
 اللفظ والسبع مبتدأ خبر محذوف تحت بما عينا
 الزم تحت مبتدأ والخبر محذوف والباء حرف جر وما اسجد
 موصول في محل جر وارجاء الجرور متعلق بالخبر المحذوف
 وعند ظرف متعلق بمحذوف صلة ما وانت مبتدأ وبما

جاز ومجور متعلق براض الواقف خبرا وعند ظرف
 متعلق بصله ما والراي مبتدا ومختلف خبر والتقدير
 نحن راضون بالذي لمتقرو ثبت عندنا وانت راض
 بالذي لمتقرو ثبت عندك والحال ان الراي مختلف
 بيننا وكل يعلم براه وميله ان قلت ما المانع من
 كون راض خبرا عن تحت ايضا ومحمد تحت للمعظم
 نفسه لا الذي معه غيره قلت شرط الخبر ان
 يكون مطابقا للمبتدأ او اذ او جمعا وتثنية ولو في اللفظ
 دون المعنى وراض مفرد وتحت جمع فلم يحصل التطابق
 وهذا الكذب من الاول له لالة الثاني عليه وهو كثر
 من مكس وان شئت صرحت بكل منهما ان
 المبتدأ والخبر فتقول زيد عندنا هذا راجع له ولهو
 حذف الخبر وقدر وهو صحيح راجع للثاني وهو حذف
 المبتدأ وشك في حذف المبتدأ قوله تعالى ان
 اعلم ان من في الآية يحتمل ان تكون شرطية
 وجهلة تمل فعل الشرط وجهلة لنفسه جوابه ويحتمل
 ان تكون اسم موصول مبتدأ وجهلة عمل صفة وجهلة
 لنفسه في محذوف خبر وقرنت بالفاء لان المبتدأ شبه
 الشرط في العموم والله لا يثبت له لالة
 مبتدأ وقوله فعدت مبتدأ ثانيا وتلك ثمة خبر خبره
 واجله خبر عن الاول والله لا يثبت مبتدأ والخبر

محذوف

ح

محذوف دل عليه ما قبله اي فعدت ثمة ثمة اشهر ان
 قلت ما المانع من كون فعدت ثمة الاول يقع خبرا
 عنها ويكون قوله والله لا يثبت مبتدأ على قوله
 والله لا يثبت واجيب بان قوله فعدت ثمة ثمة
 اشهر اشبه جزا الشرط من حيث قرنه بالفاء وجزا
 الشرط يجب تاجيره فلو كان واقعا خبرا لكان
 متأخرا لامتناسط لاقواسه بينهما اد اعني انه خبر
 عن الاول بخصوصه وخبر الثاني في محذوف والله في ثمة
 هي التي بلغت كذا الياس وهو اثنان وستون سنة
 او كثر وصار الخيض لا طرقها والتي لم تحضر هي الصغيرة
 او الكبيرة التي لم يطررها الخيض اصلا فعدة كل ثمة
 اشهر وهو فعدت ثمة ازاد الخبر باعتبار
 المذكور من المبتدأ والخبر والاقوال وهما لانه المحذوف
 متقدم لا مفرد وانما حذف اي مبتدأ والخبر
 لوقوعها موقع از هذا التعليق يقتضي ان علة حذفها
 وقوعها موقع المفرد فغيره انه اذا لم يكونا واقعا
 موقع المفرد لم يخرج حذفها مع انه ليس كذلك بل يحذفان
 جوازا مطلقا ولا جواب لذلك والظاهر ان المحذوف
 في الآية مفرد اي وهو الخبر لا جملة مركبة من مبتدأ
 وخبر كما ذكر فيما تقدم فلهذا حكى ما تقدم بصيغة
 التضعيف حيث قال قيل وقد حذف الجزان او

والله لم يحذف معطوف انما من عطف الجمل لا من
عطف الفوات حتى يرد عليه ما ذكر فيما تقدم من
عدم صحة كونه معطوفا على الجملة الاولى وقوع قول
فقد تمت الخبر عنها والاولى ان يمثلا اي
لحذف الجزئين بدل التثنية لها بالاية بنحو قوله نعم ان
قاله مع الله سبحانه وزيد مبتدا وقايم خبر وهذا هو
السؤال الذي فهم منه المحذوف في الجواب نعم لان التقدير
نعم زيد قايم ولا تحذف ان هذا دل عليه السؤال وفهم منه
انما مع المحب عنه نعم وبعد لولا ان بعد ظن
لقوله حذف الخبر ولولا مضاف اليه مبني على ان يكون
في محل جر قسمة لفظه لان المعنى بعد هذه اللفظ وغايبا
منصوب على نزع الخافض وحذف مبتدا والخبر مضاف
اليه بجر وركب مع مقدره منع من ظهورها سكون
الروي وختم خبر وفي نص جاز ومجوز متعلق بالمتن
اخر البيت ويميني مضاف اليه وهذا المضاف مبتدا
مبني على السكون في محل رفع ويستقر هذا ما هو فاعله
مستتر عايد على المحذوف والجملة في محل رفع خبر عن هذا
وبعد ظرف متعلق بالمتن جاز ومجوز وهو معطوف على قوله
في نص يمين وكذا ما بعده من قول وقيل حال انزوا
مضاف اليه وتعين فعل ما هو والنا علة التاني
والفاعل مستتر جواز التقديره هي يعود على الواف

والجملة

والجملة في محل جر صفة لها ومفهوم بالنصب مفعول
لعييته ومع ظرف منصوب بفتحة مقدرة منع من
ظهورها سكون الروي وتثنية الكاف حرف جر ومثل
بجورها وعلامة جرح كسرة ظاهرة في الخزم وهي
مضافة لقول محذوف والجار والمجرور خبر لمبتدا محذوف
وكلا بارفع مبتدا وصانع مضاف اليه وما مصدرية
تسبك مع ما بعده ما بمصدر ومطوف على كل وصنع
فعل ماض وفاعله مستتر عايد على ما والخبر محذوف
وجوبا وقبل ظرف متعلق بالمتن وخال مضاف اليه
ولانافية ويكون فعل مضارع وكلها مستتر عايد
عابده على الحال من خبرا خبرها وعن حرف جر والذي له
موصول بجرورها مبني على السكون في محل جر وهو صفة
لموصوف محذوف وخبر مبتدا واما مضاف اليه وقد
حرف تحقيق واخر فعل ماض مبني للمجهول المفعول
ونائب الفاعل خبر مستتر فيه جواز التقديره هو
يعود على الخبر والجملة صلة الموصول لا محل لها من
الاعراب وكضرب الكاف جاز لقول محذوف خبر
لجما محذوف وخبري مبتدا سرفوع بفتح مقدرة على
ما قبل ياء التكلم وبار المتكلم مضاف اليه مبني على
السكون في محل جر والعبد بالنصب مفعول ومسيا
حال من علم كان المحذوف التامة العائدة على العبد

الداود بن عطف وما

المضافة لا إذا المتعلقين بالخبر وكذا يقال فيما بعد
 وانتم مبتدأ وتبين مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة
 على ما قبله التكميل وباء التكميل مضاف اليه والحق
 بالنصب مفعول ومنوطا حال من لم كان المحذوفة
 وبالحكم جاز ومجرور متعلق بالحق والتقدير وحذف
 الخبر بعد لولا في الغالب حتم اي واجب وهذا الحذف
 لتقريبه في نصيحتي وبعد واوعيت مفهوم مع
 وذلك كايين كمثل قولك كل صانع وصنعة مقتربان
 وقيل حال لا يكون خبرا عن البتة الذي خبره قد مضى
 وذلك كقولك من يني العهد حاصل اذا كان اوله في حال
 كونه مستلزما ثم تبين الحق حاصل اذا كان اوله
 في حال كونه منوطا بكم وحاصل المعنى انه
 لما ذكر في البيتين المتقدمين قبل هذا حذف البتة
 والخبر جواز عند العلم بهما شرع يذكر هنا وجوب
 حذف الخبر بقوله وبعد لولا لانه قد مضى وجوبا
 في اربعة مواضع الاول بعد لولا والثاني في اليقين
 النص والثالث بعد واوعيت مفهوم مع والرابع
 قبل حال لا تكون خبرا لزم وان لم ان لولا تكون
 امتناعية بمعنى ان جوابها امتنع لوجود شرطها
 وهي البرادة هنا وتكون تخصيصية بمعنى انه يقصد
 بها آتت والتخصيص على الفعل ومنه آتت مرادة

هنا

هنا لانه لا يليها الا الافعال في خاصة بها ثم قال الاول
 لولا على الملك عمر اي لولا علي موجود الملك عمر
 فامتنع هذا كعمر لوجود علي ومثال الثانية قوله
 تق لولا انزل عليه ملك اي هلا انزل وهذا عند
 زيادة لا عليها فان قيل لو بدون لا كانت حرف امتناع
 لا امتناع لا امتناع لوجود وذكر كقولك لو انشيت
 لا كرسى فامتنع جوابها وهو الاكرام لا امتناع شرطها
 وهو الاتيان بمعنى النجى فهذا المعنى من غير لغتها
 الاول فاستعمال البرادة لا مفاير لا استعمالها بدونها
 في المعنى وقوله غالبا اي في الغالب امتر من جاز هذا
 حان لقوله بعد حتم اي واجب لان مقتضى الوجوب
 عدم الغلبة لان الغلبة قارة يحدف وتارة لا يحدف
 بحدف الوجوب فالحدف دائم مستمر فيه واجيب
 بان قول غالبا راجع لقوله لولا لا لقوله حتم والمعنى
 وحذف الخبر اي خبر استدا الواقع بعد لولا فيقال
 احوال اي في الحال الغالبة لا وهي كون الخبر فيها
 عاما اي كونه مطلقا حتم اي واجب لانها عالتين
 حالة غالبية اي تستعمل فيها كثيرا وهي ما اذا كانت
 الخبر فيها عاما اي كونا مطلقا عن التقيد بشيء
 دون شيء لانه قولك لولا علي الملك عمر اي لولا
 علي موجود ان هذا الخبر وهو موجود ذكر كونا عاما

مطلقا عن التقيد بحالة دون اخرى والحالة الاخرى
وهي غير الفالبة التي تستعمل فيها على قلة ان يكون الخبر
فيها خاصا نحو قوله لو لازيد محسن اليك لمكنت لان
الخبر وهو محسن خاص بمادة الاحسان اليه لاكونا
مطلقا عما كاله ول في هذه الحالة لا يجب حذف الخبر
وهو محسن بل يجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان
دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه وهذه الحالة ليست
مرادة لهم بل مراده الحالة الاولى كما قال وحذف
الخبر اي خبر المبتدأ الواقع بعد لولا في الفالب اي في
الحالة الفالبة التي تستعمل فيها كثير وهي الحالة
التي يكون الخبر فيها عاما اي كوننا مطلقا حتم لا حالة
التي غير الفالبة المستعملة على قلة فيها على قلة
وهي التي اخبر فيها كوننا خاصا لا عاما لان الخبر فيها
لا يحذف وجوبا املا بل اما واجب الذكر عند عدم
الدليل واما جازي الذكر والحذف عند وجوده يعني
ولا يرد ما ذكر فيما تقدم على اسم الا اذا كان قوله في الفالب
راجع لقول حتم وقوله وفي خبر يبين جاز ومجور
متعلق بلستقراضا فانه ليمين من اضافة الصفة
للموصوف اي يبين خبر اي صريح غير محتمل لغير اليقين
كقوله كل من سمع لا يفهم منه غير اليقين والمعنى
وهذا الحكيم وهو حذف الخبر وجوبا لستقروا ثبت

في يمين نص اي صريح لا يحتمل غير اليقين وذلك كقولك
لعمرك لا فعلك كذا فالك م لك ابتداء وعمر مبتدأ والخاف
مضاف اليه والخبر محذوف وجوبا تقديره قسمي
ولا فعلت الام موطئة للقسم وافعلت فعل
مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والنية
وقام له مستتر وجوبا تقديره انا وقولم وبعد واو
ان معطوف على قوله في نص يمين اي وهذه الحكم
وهو حذف الخبر وجوبا لستقروا ثبت قيد واو
عيت ان وصفي عيت اي افهمت مفهوم مع
ان معناها وهي المصاحبة بان كانت صريحة في
فهم ذلك المعنى منها وان افهمت خبره ايضا لان
الشرط ان تكون مفهومة لما ذكر صريحا سواء افهمت
غيره ام لا كما مضى مثل فانها مع ما ذكر لذلك
الغير لا يضرون وقولم وقبل حال ان معطوف على قوله
في نص يمين ايضا اي وهذا الحكم وهو حذف الخبر
وجوبا لستقروا ثبت قبل حال واقعة بعدم مبتدأ
وتلك الحال غير صالحة لان تكون خبرا عن ذلك
المبتدأ الذي خبره فحذف وجوبا وقد كقولك
ضربي الصبة مسنا فقر يي مبتدأ وهو مصدر
مضاف لفاعله ان ايا فيه ياء التكلم والمصدر بالرفع
مفعول ومسيا حال من فاعله كان انثاء المحذوفة

العائد على العبد المضافة لاذ او اذا التعلقي بالخبر
الحذف وجوبا والتقدم ضرب العبد حاصل اذا كان
او اذا كان اي وجده في حال كونه مسيئا ووجه
عدم صلاحية تذكر الحال له خبر بها كون الضرب
معنى من المعاني لا يوصف بالاساة ولا غيرها وكما
الخبر فمذروفا وخبريا سد الحال مسده معنى من حيث
انها مفعول بها وحالة محله فاستغنى بها عن التصريح
به والالزام الجمع بين الموصوف والموصوف كما ان الخبر
في لولا حذف وجوبا لاقامتهم جوابا مقامه فلو
صدر في ذكرهم للزم الجمع بين الموصوف والموصوف وقول
وانتم تبين الحق انتم لم تفضل مبتدأ وتبين
مضاف اليه وهو مصدر مضاف لفاعله لان اياها
فيه بآء المتكلم وهي مضافة اليه وهو مضاف اليها
والحق مفعول ومنوط بحال متافعا على كمال المحذوفة
وبالجملة متعلقا بمنوط والمعنى ان اتموا كمال احوال
تبين للحق كون الحق منوطا ومطلقا بالكم وهذا
مثال لما اضيق الى المصدر وما قبله مثال للمصدر
فكانه قال لا فرق بين ان يكون مبتدأ مصدرا او
مضافا الى المصدر ان قلت الحال في هذا المثال
تصل ان تكون خبرا لان الامة بجمع الاخبار
عنا بالاناطة بان يقال وانتم تبين منوط ومطلق

بالكم

بالكم واجيب بان هذا اي جعل خبر ليس قصد
المتكلم وان كان صحيحا وانما قصده ان تكون حالا
لا خبرا فالمدار على قصد المتكلم ولا ننظر للتركيب
في حد ذاته فيكون امتناع صحة وقوع الحال خبرا
اما اذا كانت مسيئا وهي الحال الاولى او لقصد المتكلم
كنوطا وهي الحال الثانية والكم جمع حكمة وهي
العلم النافع وقيل وضع كل شيء في محله وقيل
غير ذلك الاول ان يكون اي الخبر الواجب
الحذف وقول بعد لولا اي خبر مبتدأ واقع بعد لولا
اي بعد هذه اللفظة لولا زيد ان فلولا حرف
امتناع لوجود اي امتنع جوابا لوجود شرطها وزيد
مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود ولا يتكلم
الله موطئة القسم وانني فعل ما فعله والتا فاعل
والكاف مفعول وابيئة جواب لولا من غير كونها
في محذوف لولا غير جازمة وامتنع
بقول غالبا انما اراد ان كل م الم فاما
تقدم حيث قال غالبا محمول على هذا وهو محذوف
صحيح والصحيح الحمل المتقدم الاتي في الطريقة الثانية
التي جعلها الشئ ثالثة بزعمه ان الطريق ثالثة
والصحيح انما شئني فقط الاولى للجهل والثالثة
للمرأى ومن تبعه والثالثة التي ذكرها وممكن

كل مالم عليها ليست بصحيحة لانه لم يقل بها احد من
الحجة عما ورد ذكر اي الخبر الواجب الحذف فيه
اي فيما ورد ذكره في لولا ابوك ان قلوا حرف
امتناع لوجود وابوك مبتدا والخبر محذوف وجوبا
تقديره موجود وهذا لا شاهد فيه وانما ان شاهد
فيما بعده وهو محذوف ولولا قلبه حرف امتناع
لوجود وقبل حذف متعلق بمحذوف خبر مقدم وعمر
مبتدا مبرخر والقي فعل ماض والنا علة ثانيا
ومعد فاعل واليك جار ومجرور متعلق بالقت وكذا
بالمقاليه متعلق به والمقاليه جمع اقلية وهي
المفاتيح والمعنى ان الشاير يقول كخص كانت
اجداده متولين الامارة وكانوا ظلمة لولا ابوك
موجود ظالم ولولا جدك عمر قبله ظالما وتخالف معد
من انما عكس لما في الظلم لا لقت انك معد بالمقايه
اي مفاتيح الامارة اي لا تقادوا لك وخضعوا
وولوك الامارة عليهم والشاهد من ذلك انه صرح
بالخبر ثم ذكر هذا معنى قول ابن غالب اي
ومن غير الغالب قد يدرك شذوذا وقد علمت فيما
تقدم ان هذا النحل غير صحيح وان هذه الطريقة لم
يقبل بها احد من الحجة واجب اي مطلقا في
كل حال سدا كان الخبر كونه عاما او خاصا الاقلية

علي

علي شذوذهي طريقة كز وقد علمت فيما تقدم ان هذه
الطريقة لم يقل بها احد من الحجة والطرق ثتان
فقط فكانت الاولى للشيء حذفها وعدم ذكرها
والطريقة الثانية اي وهي للجمهور ان الحذف واجب
دائما اي في جميع الاحوال ولا يجوز ذكره ابدا
بغير حذف في الظاهر اي بحيث يفهم ظاهر ان الخبر
مذكور في الواقع ونفس الامر ليس بذكره بل به
محذوفا وقول مول اي فيقولون ما ياتي بعد
من قول لولا زيد بحسن بابا اي يعني لولا احسان
زيد لمكنت اي موجود لمكنت ويقدر ان الخبر كونا
عاما ويؤولون ما تقدم من قول في البيت السابق
استقدم ولولا قبله عمر اي ولولا سبق عمر موجود
ان والطريقة الثالثة الاولى الثانية والثاني
قبلا اولى لا علمت وهذه الطريقة للرمان ومن تبعه
وهي المفصلة بين اما يكون الخبر كونا عاما او خاصا
فان كان عاما وجب حذفه وهذا هو مذهب كل من
خلفا له وان كان خاصا ان دل عليه دليل جاز
ذكره وحذفه وان لم يدل عليه دليل وجب ذكره
وهذه هي الطريقة التي اشار اليها فيما تقدم
بقول غالب وقد تقدم توضيحه ومنه اي
الاثبات قول اي العلة المعري اي وكان شاعرا

نبينا عي في صفر ولحمه بمضهم وقال لا يخرج بكلامه
 لأنه من المولدين وليس من عرب العربا يزيه
 الرعب از فيذيب فعل مضارع والرعب فعل ماض وكل
 بالنصب مفعول وعصب مضاف اليه ومنه جار
 ومجرور متعلق به وقوله فلو احرقت امتناع لوجود
 والتعجب منه وجملة يمكه خبر ولسالا واقع في
 جواب لو لا وما حصل معنى ذلك انه يدح سيف
 شخص امير او ملكه كانه يقول هذا السيف يذيب
 الرعب منه كل سيف قاطع فلو لا الاغما تسكها
 لذات وسالت على الارض من تحت ما حصل لنا
 من الرعب والخوف منه هذه الطريقة اي
 وهي الطريقة المتقدمة المفصلة تصا اي صريا
 فيه غير محتمل لغيره بحيث كل من كفه لا يفهم منه
 غير اليمين كما تقدم لعمرك اي حياتك وهو
 ما خوف من عمر الرجل عاشوكا وعمر الرجل حياته
 قيل ومثله لم يحكاه بصيغة التضعيف لما
 سياتي من قول بعد وهذا لا ينبغي ان
 لم يكن تصا از محترز قوله ان يكون تصا فيها تقدم اي
 بان محان محتمل لليمين والغيره لا سيدركه لانه قوله
 عهد الله لا فعلن لا يفهم منه اليمين الا باخام جواب
 اليه وهو لا فعلن فلو لم يذكر الجواب وقيل عهد الله

راه

فقط

فقط احتمل ان يكون اخبارا بان عهد الله يجب الوفا
 به واحتمل لا يكون يمينا وكذا ابانه اي الخبر
 وهو على الذي هو الجار والمجرور وحده لعدم كونه
 تصا في اليمين اي صرعا فيه بحيث يفهم منه اليمين
 مجرد التلفظ به كالمثال الاول واوهي نص
 في المعنى اي بحيث تكون معنى المعنى ملبوسا
 صراحة اي دالة عليه صراحة دون حفا وان دلت
 على غيره مع ايضا كالمطوف مثلا كل رجل
 وضعته نكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وانوا وحرف
 عطية وهي واو المعية وضيمته مقطوف على كل
 والها مضاف اليه والخبر محذوف وجوبا فقد تراه
 مقترنان وهذا الضمير في ضيمته عايد على كل او على
 رجل المضاف اليه اما واما فعلى كونه عايد على
 كل يصير المعنى كل فرد فرد من افراد الرجال وضيمته
 كل فرد فرد مقترنان وعلى كونه عايد على رجل
 المضاف اليه يصير المعنى كل رجل وضيمته كل رجل
 مقترنان وكل من المعنيين فاسد ما يلزم على الاول
 من ان كل فرد مقترن بضيمته كل فرد وكونه المنفرد
 الواحد يقترن بضيمته افراد اي بضيمته هذا وهذا
 وهكذا باطل وعلى الثاني من ان الرجل يقترن
 بضيمته وضيمته غيره معا وهذا باطل ايضا وانما

الاقتراح يكون للرجل مع ضيعة نفسه فقط لا مع
ضيعة كل فرد فرد من أفراد الرجال غيره ولا مع
ضيعة وضيعة غيره ما يخلص منه ذلك كما يقال
على المعنى الأول أنه من مقابلة الجمع بالجمع فقط
القسمية على الأحاد والمعنى كل فرد فرد من أفراد
الرجال وضيعة كل فرد فرد مقترنان أي مقترن
كل فرد بضيعة الخاصة به دون ضيعة غيره
ونظير ذلك قولهم ركب القوم واهلهم أي كل فرد
من القوم ركب دابة الخاصة به لا كل فرد ركب
الجميع ومعنى كون الرجل مقترنا مع ضيعة بمعنى
ضيعة التي ينسبها من تجارة وبنابة وزبانية
وطباخة ونحو ذلك أنها لا تفارق له لا ليلا ولا نهارا
بحيث تغير مخطوطة له في قلبه لا يخفى عليه شيء منها
فدأبما تذكرها وكست ضيعة لأنه يصح بتركها
أو تضع بتركها بأن ينسأها ويقدر أغير
بعد وأولها أي كأي التقدير المذكور قبله بأن يورث
به متافرا عنها وقيل لا يحتاج إلى هذا الترتيب
الذكر وهو قول كل رجل وضيعة أي تقدير
خبر أي مذكوف وجوبا لأن معنى كل رجل المذموم
يكون من قبيل أمته الذي لا خبر له ورده ذلك
بعضهم بأنه لا يلزم من كون المعنى ما ذكر أن يكون

الخبر

الخبر ليس محذوف وجوبا بل حذفه وجوبا يمكن مع هذا
المعنى ولا ضرر في ذلك واختار هذا المذهب
أي التقابل بعدم التقدير الذي حكاه الله بصفته
التضعيف حيث قال وقيل لا يحتاج إلى قول ابن
عصفور برفع فاعل باختاره ولم يأت في مقبول
مقدم والمعنى واختار ابن عصفور هذا المذهب في
أنه فإن لم تكن الواو ناصلة لهذا محترز قول
المعنى وبعد وأوعيت لئلا يبان لم تفهم المعية تعريفا
وقوله لم يحذف الخبر وجوبا أي ويحذف جوازا وذلك
فيما إذا قيل هذا زيد وعمر فإيمان فيقال في الجواب
عمر زيد وعمر يعني قايما وحذف له لالة السؤال
عليه وعمله منه زيد وعمر والواو في هذا
المثال للدخول وليست للعينة لأن زيدا مبتدأ وعمر
مطوف عليه وقايما خبرها وليس المراد أن زيدا
مع عمر واستمركا في القيام وصار معاجلا له فيه
سدن مسد الخبر أي من حيث ان تلفظ بها
وقوله كما أنه فلا محل له في محل فيه لم يذكر فلا
منافاة بهذا المعنى بين قوليه سدت وفي قوليه بعد
وهي لا تصلح إلا لأنه لا يقتضي صلة خبرا لك خبرا
لأنه الذي قد يذكر موضع شيء آخر مع عدم صلة حيث
ما يصلح له هذا الشيء وقيل المراد سدت مسده أي

في المصنف وقوله بعد وهي لا تصلح لزاوي ذلك خبر
 بها في اللفظ او المراد بكونها سدت لزاويها اغنت
 عن التصريح به والحال انها لا تصلح لزوجه فلا
 منافاة بينهما وان دفع ما قيل ان مقتضى كونها
 سادة مسده انها سالحة ومقتضى انها لا تصلح ان
 تكون غير سادة مسده لان اتساقها لا يحصل الا مع
 التوارد على شيء واحد وهذا ليس كذلك كما علمت
 وهي لا تصلح ان تكون خبرا اي على المبتدأ
 الذي هو مفعلي لا لاسا فاعل الذنب والضرب
 معني من المفعلي لا يوصف به المدم تصور فعل ذلك
 منه وانما الذي يوصف به الأشخاص التي من جملتها
 فاعل الضرب المذكور فالحق ان الخبر محذوف وجوبا
 وهو كون عام تقديره حاصل له فيمضى الخبر
 ان هذا مخرج على قوله وبعبارة حاله والتقدير
 ضربى لى ضربى مبتدأ وباء المتكلم انضافة اليه
 فاعل الضرب مفعول والخبر محذوف وجوبا وهو
 كون عام تقديره عند ادراك وقوع الاساءة من المبتدئ
 في المستقبل حاصل اذا كان مسببا اي ضربى له خبر
 حاصل وواقع ان وقعت منه اساءة في المستقبل
 واما على ان ادراك الحكاية واقع بينك وبينه في الزمان
 انما في حال وقوع الاساءة منه فتقديره حصل او ثبت

اذ كان

اذ كان مسببا اي حصل من الضرب له في الزمان
 اما في حين وقعت الاساءة منه فيه واذا ظروف
 لما يستقبل من الزمان وكان فعله ماضيا وهي
 تامة تكتفي بالرفوع ولا تحتاج لخبر فاعلا مستتر
 فيها وهو عايد على العبد ومساء حال منه ظرف
 نايب عن الخبر هذا فيا في ما تقدم من قوله ومساء
 حال سدت مسد الخبر لان مقتضاه ان تكون هي انما يبينه
 لا اذا اورد المذكرين واجيب بان قوله ظرف نايب
 عن الخبر يعني لودكر هذا الظروف لانه نايب عنه
 بالفعل حتى يرد ما ذكر كما تقدم تقريره اي في
 تفسير المثال وحله حيث قدر الخبر فيه قبلها
 فلا يكون الخبر واجب الحذف اي بل جازيه فسلم
 من ذلك ان شرط وجوب حذف الخبر فيما ذكر عدم
 صلح حاله لان يكون خبرا والامان كانت
 سالحة كما ذكر فان يكون الحذف واجبا بل جازيا كما
 ذكر بانه ممكن اي وقع منه ذنب وقد علمت
 موضعه فيما تقدم وانضاف اي والمبتدأ
 انضاف فهو عطف لوصف محذوف وهو في المثال
 الا في وهو المسمى الذي هو لم ينفذ وانضاف
 اليه هو قوله بعد فيني فاتم مبتدأ وهو لم ينفذ
 وتبين مصدر مضاف اليه وايافيه ياء المتكلم

وهي فاعلة فهي مصدر مضاف لفاعل كعربي فيما تقدم
والحق مفعول ومنوطا حال من فاعل كان التامة
المحذوفة المضافه لا إذا الواو المتعلق كل منها بالخبر
المحذوف وجوبا الذي هو كون عام ان قلت
الحال في هذا تصلح ان تكون خبرا بان يقال انتم
واكل قبيبي للحق منوط ومعلق بالكم قلت
وهو كذلك لكن هذا ليس مراد المتكلم ولا قصده
بل مراده وقصده وقوعه حالا لا خبرا فتكون الحال
على هذا قسمين حال لا تصلح ان تكون خبرا لانهما
وهي الحال الاولى المتقدمة وحال لا تصلح بالنظر
لقصده المتكلم وهي هذه ولم يذكر الم انما
لانه ذكر فيما تقدم حذف الخبر والمبتدأ جوازا حيث
اشار الى ذلك بقوله وحذف ما يعلم ان حذف الخبر
وجوبا حيث قال ويبدلوا الخ ولم يذكر وجوب حذف
المبتدأ اي انما يقع اني يجب حذفه فيها وقد
عد هاتين غير هذا الكتاب ان النعت المقطوع
انما يوجب قطع من الجرا الى الرفع تنبيه السامع
من المتكلم بان قصده ومراده انشاء مدح زيد او ذمه
او التزم به والسفقة عليه بهذه الجملة المركبة من
المبتدأ والخبر لان انشاء المدح ونحوه مما ذكر بالمراد غير
ممكن الا انشاء لا يكون الا بجملة وهذا في النعت المقطوع

لما ذكر من المدح او الذم او الترحم اما النعت المقطوع
للتخصيص فنومرت بزيد الشاكر اي الخياط مثله
فيجوز حذف المبتدأ فيه وذكره ولا يجب حذفه ولم
يذكر النعت المقطوع للنصب لان الكلام في المرفوع
فله من حيث انه من هنا قال الم ٦ ٦ ٦
وارفع او انصب ان قطعت ضمرا ٦ ٦ ٦
٦ ٦ ٦ مبتدأ او ناصبا ان يظهر
وساقي توضيحه في محله ان شاء الله تعالى فخصصا
بهم انما هي بمفاهيمها وهو المودع والذم وقوم اعي
المودع انما هي للضمير المتدر العارضة مبتدأ وهو هو
وكذا يقال في قوله اي المذموم ان وقع ان يكون
الخصوص بالمدح وهو زيد مبتدأ والخبر محذوف سوا
كان الخبر مفردا كقولك زيد المذموم وعمر المذموم
او جملة كقولك هذا المذموم وهو المذموم قال
الم فيما سياتي ويذكر المخصوص بعد مبتدأ او خبر
اسم ليس به وابدا واجب الحذف اي الحول
لان فعلت الواقع جوابا للنقسم محله فلان موضع له
يحل فيه لو ذكر وايضا ذكره مع جمع بين الموصوف
والموصوف بقيامه مقامه بسبب الحول المذكور كما
في نظيره من الحال ونحوها فيما تقدم وهو
ما كان الخبر فيه محذوفا ليس هذا قيدا لان المثال

المذكور لم يستفد صراحة الا بوسيلة الجواب الواقع
 معه واما هو في حد ذاته من غير نظر للجواب
 فمحتمل ان يكون مبنيا وان يكون اخباريا يعني
 يلزمه فعله وان المعنى يلزمه في معنى فعل كذا
 مثله مصدر انا شيئا اتي قايما مقامه نحو
 صبر جميل انزل والاصل صبرت صبرا جميلا فحذف
 صبرت و اقيم صبرا مقامه ثم رفع وجعل خبرا
 لمبتدأ محذوف وجوبا لقيامه مقامه وقيل صبر
 جميل فهو في الاصل مصدر منصوب بالفعل ثم
 لما حذف الفعل قام مقامه ثم رفع وجعل خبرا
 لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير صبري صبرا
 مبنيا قسما لم يذكر في الاول الا سم الفروع الواقع
 بعد الاسماء لا سيما زيد فان زيد خبر مبتدأ محذوف
 وجوبا التقدير هو زيد واثناني ان يكون ذكر المبتدأ
 المحذوف وجوبا مبتدأ خبر مبنيا لفاعل المصدر او
 مفعول و ذكر نحو قولك سقيا كذا و عيا كذا فان
 سقيا و عيا مصدران منصوبان على المفعولية
 المطلقة بفعل محذوف وجوبا تقديره سقيا سقيا
 ورا عني رعا فاسقني ورا عني ففعل امر مبنيا
 على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل
 مستتر فيهما وجوبا تقديره انت والنون للوقاية

والياء

٧٤

والياء مفعول وسقيا و عيا منصوبان على المفعولية
 المطلقة بهما ثم حذف كل منهما واقيم المصدر وهو
 سقيا و عيا مقامهما فحصل بهما محذوفهما واقامة
 المصدر مقامهما من حيث عدم علم نسبة الطلب
 استفاد منهما للفاعل او المفعول فابني بالكاف
 المحذوف بالياء لم يقصر وتوضيح من كانت تلك
 النسبة له مما ذكر وجعلت خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا
 تقديره ارادني لكراني ارادني بقولي لمعني ورا عني
 انت يا مخاطب لا غيرك او طربي منك فعل ما ذكر لي
 لا غيري فعلى المعنى الاول تكون مفعلة لفاعل
 وذكر المصدر راي للمفعول المستتر في فعله المحذوف الذي
 مصدره المخاطب وعلى الثاني تكون مفعلة لمفعول
 وهي الياء التي مصدره وقتها المتكلم نصي كونها مبينة
 للفاعل او المفعول بهما بما ذكر وكان الفعل الفاعل
 في المصدر محذوف وجوبا لاقامة المصدر مقامه
 واما المبتدأ الذي الجار والمجرور خبر المفعلة كونه
 محذوف وجوبا اتصال الجار والمجرور بالمصدر لان
 الفاعل والمفعول الذي وقع الجار والمجرور مبنيان
 اتصالا بفعله وهو نايب عنه فيعطى حكمه والاول
 قيل سقيا ارادني كذا كان الجار والمجرور منفصلان عنه
 فلم يكن الحكم الثابت لفعله من الاتصال المذكور

ثابتاً له مع كونه ناسياً عنه وهو لا يصح فتلخص بذلك
 الى الاقسام التي يحد فيها البند وجوباً ستة
 واخبروا انما خبر قفل ما ضر والواو ما عد والغير
 عايد على النخاة وباشي جاور مجرور متعلق بالخبر
 وهو مجرور بابيا لانه ملحق بالمشي واو حرف عطف
 وهي بمعنى الواو وبكثيرا مضاف على قولين
 وهو مجرور بابيا وعلامة جزم التثنية نيابة عن
 الكسرة لانه لم لا ينصرف والمانع من الصرف الوصفية
 ووزن وعنه واحد جازر ومجرور متعلق بالخبر
 وكم الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
 والضمير مبتدأ وايم علامة الجمع وسرارة خبر وسر
 خبر كان مرفوع بضم مقدرة على الالف مع من
 ظهورها التعذر والمعنى واخبر النخاة تحت
 امته الواحد خبري وبكثروا ذكر كقولكم سرارة
 سرارة جمع سري بمعنى شريف واعلم سرية
 على وزن فعله تحركت ابياً وانفتح ما قبله فطلب
 الفا الجواز فكراي تعدد الخبر للمبتدأ الواحد
 بغير حرف عطف مطلقاً لئلا يل التعميم بعد بقوله
 سوا كات الخبران لئلا هذا حلوحامض مثال
 لما اذا كان الخبران بمعنى واحد ووجهه ان
 الحذف في المحوضة عند ان لا يجمعا فلو لم يكونا

بمعنى

بمعنى واحد للزم اجتماعهما في شيء واحد مع ان كلا
 منهما متناف لئلا اذا وجد الشيء الاخر فيكون اجتماعهما
 في محتمل واعلم انه وقع حذف في تعدد الخبر فذهب
 قوم منهم اليه الجواز بقدره مطلقاً لان الخبر وصف
 في المعنى والوصف يجوز بقدره فكذلك الخبر وذهب
 غيرهم اليه لانه لا يجوز بقدره الا اذا كان في معنى خبر
 واحد كالمثال المذكور ولا تقين العطف لئلا يحصل
 ان الخبر اذا تعدد لفظاً ومعنى كالمثال الذي ذكره انهم
 يجوز فيه العطف وتركه واما اذا تعدد لفظاً دون معنى
 كالمات حلوحامض فيمتنع فيه العطف لان العطف
 يقتضي المفارقة وفي الواقع انهما بمعنى واحد واما
 اذا تعدد باعتبار متباعدة نحو بورك كاتب وشاعر
 وفقيه والحال ان البين كائناً كان كل واحد
 بصفة من تلك الصفات فيجب فيه العطف لتغاير
 ح وحل كل من حلوحامض محتمل لغير اوله
 فان قلنا بالتحمل جاز رفعهما لكسر الظاهر بان
 يقال هذا البستان حلوحامض رمانه ويكون ذلك
 الاسم متازعاً بينهما يطلبه كل من العمل فيه فتعمل
 الاخير منهما وتضمر في الاول وان قلنا بعدم التحمل فلا
 يجوز عليهما في ذلك اي مرقا في القاموس المرفوعة
 كيفية مرفوعة بين الحذف والمحوضة المرفوعة

ان لم يكونا كذلك لراي في معنى خبر واحد
 فان جاسي من لسان الرب اي كلامهم كقولهم
 تعالى في هذا البعض ينفذ في الآية لكل مستد المحذوقا
 واما القوم الذين منهم المم فيبتقون الآية ويحملون
 الجميع اخبارا كما تقدم انهم يجوزون تعدد الخبر مطلقا
 بغير عطف ولو لم يكن بمعنى واحد من ذلك
 بت ان في كل شرط جازم ويك فعل الشرط مجزوم
 وعلا من جزمه كونه النون المحذوفة لغزوة الشعر
 ولما مسترعايد على من وذا بمعنى صاحب خبرها
 مبني على ان يكون في محل نصب وبه تضاف اليه جواب
 الشرط محذوف تقديره فانما مثله وكان محذوف ولم يكن
 الجواب قول بعد فتا بني لان شرط الجواب لا يكون
 مسببا عن الشرط وقوله هذا بتي ليس مسببا عن
 قول من يك انما السبب عنه ذكر المحذوف وانما
 في قول هذا بتي تعليلية ولم الاشاع مبتدا وبني
 خبره وقيظ خبر ثاني ومضيف خبر ثالث ومضيف
 خبر ثالث رابع والمعنى من يكن صاحب بت اي
 كسا غليظ مربع فانما مثله لان هذا بتي از وهذا
 هو الذي يظهر انها متعليل وليست جوابا للشرط
 ينم اي الذي يبا حدي مقلتيه اي عينيه
 ويتخي باخري اي وهي العين المقترحة انما يا اي

الموت



الموت لان الشخص اذا قبل عليه ليغربه ووجد عينه
 مفتوحة ظن انه غير نائم فلا يقبل عليه وقوله فهو
 مبتدأ وبقطان خبر ونائم خبر ثان وهذا هو الشاهد
 قال بعضهم الاولى ما جمع لان القصيدة التي منها
 هذا البيت عينية لايمية ويمتل ان ذكره لم يطلع
 على القصيدة مع ان المعنى في كل واحد لان ما جمع
 بقى نائم وذهب بعضهم انه لا يتعدد المرفوع
 البعض من جملة القوم الذين منهم المم وانما المعنى لغة
 التي وقعت منه لهم تقييد الخبر بكونه من جنس
 واحد فقط فيوافقهم في التعدد القايلين به وبما فهم
 في التقييد بما ذكر ويقع في كلام العربيين ان اي
 كاشيخ السنين وهو احسن العربيين للقران لانه قال
 وهذا خلاصة عمري وهذا من انما اعترض على
 هذا البعض المقيد بالتعدد للخبر بما ذكر فاذا هي
 حية تشق الفاعل ما قبلها وانما هي حية والخبر
 مبتدأ وخية خبر وتسمى فعل مضارع وفاعله
 مسترعايد على حية والجملة في محل رفع خبر ثانی
 ولا يمين هذا الاعراب كما قال الشافعي وهو جواب
 عما اورد على ذلك البعض وعدم تيقني ذلك الجواب
 كون الجملة حالا الاولى صفة بدل قوله حالا للقاعدة
 من ان الجملة بغير انكرا ت صفات وبعد المعارف

احوالاً كان واخواتها انما نظايرها في العمل فالمراد
 بالافوات النظاير مجاز بالاستقار حيث شبه الاخوات
 بالنظاير واستعار لفظ اخوات للنظاير فهو استعارة
 تعريضية وخبر كان بالآردون غيرها مما ياتي لانها ام
 الجباب يدل ما ياتي من غيرها باجكام خاصة بها
 ترفع كانه انما ترفع من غير مضارع وكان فاعل
 مرفوع بضمه مقدر منع من ظهورها الفتح العارض
 للحكاية والمبتدأ المنقول منصوب بفتحة مقدر على
 الالف منع من ظهورها التعذر ولما حال من
 المبتدأ والخبر مرفوع بضمه مقدر منع من ظهورها
 تكون الروي وتنصب فعل مضارع وفاعله مستر
 غير مدح كان والها مفعول والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ او وجه ان يكون الخبر منصوب بفعل محذوف
 يفسره المذكر والتقدير وتنصب الخبر تنصب فيكون
 جملة تنصب مفسرة لا محل لها من الاعراب وكانت
 الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وكانت
 قبل ما في ناقص وسيد خبرها تقدم وعمر لهما
 مؤخر وكانت الكاف حرف جر وكانت مجرورها وعلامة
 جر كسرة مقدر منع من ظهورها الفتح العارض
 لاجل الحكاية والجار والمجرور خبر مقدم وظن وما
 عطفت عليه مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه

ضمة

ضمة مقدر منع من ظهورها الفتح العارض لاجل
 الحكاية وبات مطوف على ظل واضم مطوف عليه
 ايضا باسقاط العاطف وهو مرفوع بضمه مقدر
 منع من ظهورها تكون الحكاية واصبح وامسى
 كذلك وصار وليس كذلك وكلها مرفوعة بضمه
 مقدر منع من ظهورها اما الفتح العارض لاجل
 الحكاية فيما هو مفتوح او ان يكون العارض لاجلها
 فيما هو ساكن وقوله وهدي لهما اشارة مبتدأ مبني
 على الكون في محل رفع والاربعة بدل او عطفت ببيان
 او فتحة لاسم الاشارة وقوله متبعة خبر مرفوع
 بضمه مقدر منع من ظهورها تكون الروي وكسبه
 جار ومجرور متعلق بقوله متبعة وفي مضاف اليه
 واللفظ مطوف على قوله او كسبه نفي وسئل مبتدأ
 وكان مضاف اليه مجرور بكسرة مقدر منع من ظهورها
 فتح الحكاية ودام خبر مرفوع بضمه مقدر منع من
 ظهورها الفتح العارض لاجل الحكاية ووجه ان
 يكون مثل خبر مقدم ودام مبتدأ مؤخر ومسوقا
 حال من دام وبما جار ومجرور متعلق بمسوقا وكاعط
 الكاف حرف جر وظي جارة لقول محذوف خبر مبتدأ
 محذوف واعط فعل امر مبني على حذف الايا والكسرة
 قبله دليل عليها وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت

وما يصح رتبة ظرفية واما فقد ما ضر والتمها
ومصيا خبرها ودرها مفعول ثان لا عطف ومفعول
الاول محذوف لانه يتقدم لمفعولين وانقد سير
ترفع كان ابتدا حالة كونه لتمامها والخبر خبرا لا وذلك
كقولك كان عمر سيدا وظل ويات اتم مثل كان في
كونها ترفع المبتدأ لتمامها والخبر خبرا لا وهذه
الاربعة متبعة وواقعة بعد نفى او شبهه ومثل
كان دام حالة كونه مسجوقا بما المصدرية الظرفية
وذلك كقولك اعط السائل او احتاج مفعولها
ما دمن مصيا اي مرة دوامك مصيا وبما حصل
ما ذكر المهر في هذه الايات الاربعة من الافعال
الناسخة لا ابتدا والخبر ثلثة عشر ثمانية منها تعمل
هذا العمل منها غير شرط وهي كان وما ذكر بعد ما لا تقوم
ليس واربعة تعمل هذا العمل بشرط تقدم نفى او شبهه
عليها وهي زال وما بعدها وواحدة بشرط تقدم ما
المصدرية الظرفية عليها وهي دام ان قلت في
قول المهر ترفع كان المبتدأ ان تحصيل حاصل لان
ابتدا مرفوعة قلت هذا الرفع الذي هو موجود
فيه الآن غير الرفع الذي كان موجودا فيه قبلها فبدلها
عليه ازلت رفعه الذي كان موجودا فيه حاله
كونه مبتدأ وحدث له رفع اخر غيره بديل تاخيرها

في الخبر ونصبها له بعد ان كان مرفوعا يعني ولا يرد
ما ذكر الا لو كان الرفع الذي فيه الآن هو عيني الرفع
الاول وقول كان اي وما تصرف منها سواء كان مضارعا
او لم فاعدا او مصدرا او امرا كما سيأتي فحكم ما تصرف
منها حكما في هذا العمل والمراد بان مبتدأ جنسه الصادق
بمعنى افراده لا جميعها ليخرج منها كائن واجب التقدير
كائن ومن كان واجب الحذف كالمبتدأ في النعت
المقطوع ومنه لازما لعدم التصرف اي لا يمكن تصرفه
كقولك طوبى للمؤمن ومن كان لازما لا مبتدأ بنفسه
كاي فتركه اقل رجل يقول ذلك ومن كان لازما
لا ابتدا بغيره كان اسم اواقع بعد اذا الفجائية فانه
من لازم لا ابتدا بسبب وقوعه بعد اذا الفجائية
فجميع هذه الامور الخمسة لا يصح وقوعها لتمامها كانت
فشرط رفعها المبتدأ ان لا يكون واجب التقدير وان
لا يكون واجب الحذف وان لا يكون لازما لعدم التصرف
وان لا يكون لازما لا ابتدا بنفسه من غير ان يكون
له خبر وان لا يكون لازما لا ابتدا بغيره فان انتفت
هذه الشروط الخمسة جاز رفعها له والافلا ويشترط
في الخبر شرطين ان لا يكون جملة طلبية وهذا
الشرط عام لا خاص بها وذلك كقولك زيد امر به
واما كوني بالمكازم ذكريني فشاذا او مؤذلا بذكريني

وان يكون مفردا في دأب وفي فعله في بما فلا يصح الا كالكلمة
ما دام زيدا اين جلس ولا يزال زيدا اين جلس على كونه
اين جلس خبر عن دأب وعن زوال لعدم كونه مفردا
فيها واما اذا كان متفيا به لا بما او لم يكن متفيا
اصلا فيصح كون الخبر فيه غير مفرد فيقال اين جلس
لا يزال زيدا او اين جلس كان زيدا على كونه اين جلس
غير مقدم فيها ويشرط في هاء وجرح وزال وفتي
وانفك ان لا يكون الخبر فيها فعلا ما ضار واعلم
ان لم كان لا يصح كونه فاعلا بها ولا خبرها مفعولا
بلا واما الفاعل في الحقيقة فهو مضمون جملة قوله
كان زيدا قايما وهوات تاخذ من الخبر مصدرا
وتضيفه لاسمها وتاليا بدلا ببيت والتقدير ثبت
قيام زيدا فثبت فعله ما صدق قيامه فاعل وزيد
مضاف اليه واسم دأب وقم نقلت لهاب فقل
فصار دأب نقلت حركة الواو للنداء فالتقاء
الكان حذف الواو للتقاء الكيف فصار دأب
نواسخ الابتداء اي نواسخ الابتداء الذي لا بد
لأنفس الابتداء وهي قسمان الصغير عايد عا
النواسخ الى انها ليس اي ليس فعل وهذا هو
المعتمد وقوله بقدر اي انها حرف ضيف وعيا كل
من القولين هي من النواسخ للابتداء والخبر وتو

وهي

وهي ترفع المستد الز الصغير عايد عايد كان واخواتها
ويسمى المرفوع بها لئلا لا ترفع التسمية
اصطلاحية او انها لما اثرت فيها اضيفاها فاندفع
بذلك ما قيل ان المنصوب بها خبر في المعنى للواقع
بعدها وهو مبتدأ الا وهو قسمان الصغير
عايد عايد ما لا يعمل هذا العمل الا بشرط اي
لا تفتي اي فله من التفتي مقدرة فيه وكان التفتي
شرطا في عملها وما ذكر معنا لانها التفتي والتفتي والقائدة
ان تفتي التفتي اثبات فيصير المعنى اي يستمر على ذكر
ليوسف وكذا يقال في البقية وتذكر عدم صحة
الاثبات بالاية جازها ولا يحذف الثاني منها
اي من الاربعة قياسا لابتداء القسم والحاصل
انه بشرط حذف الثاني من الاربعة شروط
لكل شئ لا بد منها في جواز حذفه ان يكون المحذوف لا
وان يكون الفعل الذي بعده مضارعا وان يكون
واقعا بعد قسم الاشياء تكرارها وجمعها بعضهم يقول
ويحذف نافي مع شروط الثلاثة
اذا كان لا قبل المضارع في قسم
وقد حذف اي الثاني بدو القسم كقول
الشاعر وابرح اذ فابرح فعل مضارع ولها مستتر
وجوبه تقريفا انا ومستطفا خبرها ومجيد خبر به خبر

وما مصدرية ظرفية وادام فعل ماض وانه لهما
 وقوم خبرها وجمد جار ومجرور متعلق بمبتدأ
 وانه مضاف اليه وانطاق ما يندبه الوسط
 كالسبب والمواد الغرس والمعنى لا انفك عن ليس
 انطاق وركوب الخيل الجياد السريعة السير ادا
 انه قومي وقيل المعنى لا يزال مستقيا عن ليس
 وركوب ما ذكر ما ادا ادا له قومه ثانيا منهم مقامه
 في هذا الامر كما اشار الى المعنى انه وهذا شاذ لما تقدم
 ان شرط حذفها ان تقع بعد قسم ولا قسم هنا وهذا
 احسن ما جعل عليه اي في الاعراب ويحتمل ان المراد
 ما جعل عليه من جهة المعنى الذي فسر به فيما تقدم
 وهناك معنى اخر وهو لا زال صاحب نظف ومدرج
 لقومي في حال كوني بجيد فيه مدة بقائهم
 صاحب كراي ضاوي مرخم على غير قياس لان الذي
 يرخم الاسما وهذا وصف حدث منه يا النداء يا عاصي
 وهو منصوب بفعلته قد خرج من ظهورها مرتبة
 انما سبب ليا التكمال ويا استكمال مضاف اليه في محل جر
 وكسر فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت ولا نافية
 وتزال فعل مضارع مجزوم بلك النافية وعلا مة
 جرمة السكون ولها مستتر تقديره انت وذا كرا
 خبرها والموت مضاف اليه ونسيانه مبتدأ ومثل

خبر

خير وبين صفة لفلان والمعنى يا صاحبي
 ثم عن ساعد الجند واجتهد وجمد على ذكر الموت
 ولا تفقد فان نسيانه وعدم تذكره ضلال بين
 ظاهر والدعا اي بلك النافية خاصة
 الايا لعل في الاداة لفتتاح ويا حرف نداء والمنا دي
 محذوف وتصح ان تكون للتنبيه موكدة لقوله الا
 والي فعل امر مبني على حذف النون وايضا فاعل
 ويا حرف نداء ودارمادي ومي مضاف اليه وهو اسم
 امرأة وفي البلاء جار ومجرور متعلق بالي ولا زال
 لانافية وزال فعل ماض ومنه خبرها مقدم
 والقطر لهما موخر وجمعا يكر متعلق بينهما والمعنى
 الايا هذين الي اي اسلمي يا دارمي علي ابلا ولا
 زال مطلقا ومنسجما على ما ذكره اب رملد القطر اي
 اللهم سلمها من ابلا وانزل القطر بكثرة على ارضها
 البولية ذي الرملة البيضاء لانها دارمي المحبوبة له
 وفي قول الي احترا من ان يكثر المطر عليها فتهدم
 بسببه ومعنى ظل اي مع معمولها لا وحدها
 لا معناه واحدتها تسمى وقول بالخبر اي بمدلوله
 فيما مضى وهو الصيام مثله فاذا قلت ظل زيد صائما
 يكون معنى من الصيام اذ صاف الخبر عنه وهو
 زيد بالخبر اي بمدلوله وهو الصيام المزمع من صائما

والمعنى انه انصف بمصدر هذه الجملة اي بما تضمنته
هذه الجملة وهو ثبوت الصيام له وتقدم ان المصدر
اخذ مصدره الخبر مضاف للكم والمعنى ثبت
صيام زيد فزيد انصف بذلك المصدر وهو المصدر
الماخوذ من الخبر المضاف للكم وهكذا يقال فيما
بعد حرف الجوف . ومعنى بان اتصافه اي الخبر
عنه به اي بالخبر اي بدونه فيما مضى لا تقدم
ليس قايما عند اي او امر . ملة زمة الخبر اي
مضمونه وهو المصدر الماخوذ منه المضاف للكم
وهو الضمير ملة في المثال الاتي . حازل زيد
ضاحكا اي في مدة تكسبه فيها بسبب شيء اضيق
لا في كل وقت وزمن بحيث يكون دائما واما قوله
ازرق العينين فذا هما في وقت دون وقت فاعلامه
لذلك على حسب مقتضى الحال فتارة تكون الملة زمة
مستمرة دائمة وتارة تكون في وقت دون وقت وهكذا
وهذا معنى قوله على حسب ما يقتضيه الحال
وغير ما من ان فغير مبتدأ وما من مضاف اليه مجرور
بلمنوع مقدرة على ايها المحذوفة لتقارب الساكنين منع
من ظهورها التثنية لان اصله ما مضى يستقل
الكسرة على الياء محذوفة فالتقارب كان محذوف الياء
لذلك ومثله حال من فاعل عمل واهل مضاف اليه

وقد

وقد حرف تحقيق وعمل فعل ماض وفاعله مستتر تقديره
هو ما يدعي غير والجملة في محل رفع خبر وان حرف شرط
جازم وكان فعل ماض وغير ما رفع اليها والماضي
مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
الثقل ومنه جار مجرور متعلق بالثقل والتثنية فعل
ماض ونائب الفاعل مستتر فيه تقديره هو يعود على
الغير والجملة في محل نصب خبر كان والتقدير وغير ما مضى
قد عمل حالة كونه مثل ما مضى ان كان غير الماضي يستعمل
منه اي من الماضي بمعنى اخذ واستفاد والمعنى
ان غير ما مضى من المضارع والهم الفاعل والامر
والمصدر عمل هذا العمل وهو الرفع للكم والنصب للخبر
مثل ما مضى ان كانت غير الماضي وهو ما ذكره في المثال
والخاصة انه كما ذكر فيما تقدم جميع الافعال ما ضوية
وكان منها ما يتصرف ومنها ما لا يتصرف اسرار هذا البيت
الان ما يتصرف منها يعمل غير الماضي منه يعمل الماضي
دون ما لا يتصرف لعدم تاتي ذلك الغير منه حتى يعمل
عمله فقال وغير ما مضى اي فغير الماضي يعمل عمل
الماضي ان تاتي مجي هذا الغير منه والافعال اي يعمل
غير الماضي من المضارع والامر ونحوهما محمول على
عمل الماضي وهذا يقتضيه ان الماضي اصل هذا الغير
مع ان المصدر هو اصل الجميع لا هو مقرر فيلزم ان المصدر

متوقف على الماضي لحمله عليه وهو متوقف على المصدر
 لكونه أصلا له لا استقافه منه فيحصل الدور
 واجيب بان المصدر أصل من جهة الاستقاف
 والماضي أصل له من جهة العمل وحي فلا دور لا تفك
 الجهة والدور لا يأتي إلا مع اتحادها هذه الأفعال
 أي المتقدمة في كلام الله ما يتصرف أي أفعال
 تتصرف أي يأتي منها المضارع ولم يأت الفاعل والامر
 والمصدر وقوله والثاني ما لا يتصرف أي أفعال لا تتصرف
 أي لا يأتي منها مضارع ولا لم يأت فاعل ولا أمر ولا مصدر
 فأيها واقعة على أفعال وقوله وهو ليس أي باتفاق
 ودام على الأرجح وقيل تنصرفه يأتي منها المضارع
 والأمر بقوله يدوم ويدوم على كذا وذلك اسم
 الإشارة راجع للغير أي وذلك الغير هو المضارع ثم
 ويكون الرسول عليكم شهيدا فيكون فعل
 مضارع والرسول اسمها وشهيدا خبرها وعليكم جار
 ومجرور متعلق بشهيدا وقوله والامر مقطوف على
 قوله هو المضارع نحو كونه من فتون فل فعل أمر مبني
 على حذف النون والواو اسمها وتوابع خبرها منصوب
 بالياء لأنه جمع مذكر سالم وقوله قد كونه من فتون فل فعل
 أمر فاعله مستتر وجوبا تقديره أنت يا محمد وكونه
 فعل أمر مبني على حذف النون والواو اسمها وحجارت

خبرها

خبرها وأوحدها مقطوف عليه أن قلت الأمر
 يكونهم يكونوا حجارة الز ليس في وسعهم وقدرتهم فما
 معنى الأمر بذكر مع العجز عنه واجيب بأنما باب
 التهديد والرجوع في قوله تعالى اعملوا ما شئتم إلى غير
 ذلك ولم يأت الفاعل مقطوف على قوله هو المضارع
 وقوله فخر زيد كابت انه فزيد مبتدا وكأين لم يأت فاعل
 خبر وهو محل عمل كان يرفع الاسم وينصب الخبر ولله
 مستتر تقديره هو وجود عيسى زيد وإخا كالمه منصوب
 بالالف لأنه من الأسماء الخمسة أو الستة والكاف مضاف
 إليه وما كل من يدي أي أنا فانية بمعنى ليس
 وهل من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وكل
 بالرفع لهما ومن لم يوصول مضاف إليه مبني على
 السكون في محل جر ويدي فعل مضارع مرفوع بضم
 مقدرة على الأياض من ظهورها السقل وفاعله مستر
 عايد على من وأجمله صلة من لا محل لها من الأعراب
 والبتامة مفعول ولها خبر ما وهو لم يأت فاعل
 يمل عمل كان ولها مستتر فيها عايد على من وإخا
 خبره منصوب بالالف والكاف مضاف إليه وإذا
 ظرف لما يستقبل من الزمان ولم حرف نفي وجزم وقلب
 وتلف فعل مضارع مجزوم بلام وعمله خبره حذف
 أيا والكسرة قبلها دليل على وفاعله مستر تقديره أنت

صوابه خبره كما هو ظاهر

والا بمفعول ومنه حال وكذا جار ومجرور متعلق بمفعول
والصبي ليس كل من يبيد ويظهر كذا البشاشة
اي طلاقة الوجه كايضا اذا لم تجده كذلك
الانبايد وان اهد من ذلك ان كايضا لم فاعل وهو
من اخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر وهو
دليل على قولهم ولم الفاعل كان قدل فيما تقدم قال
اسم كذا قل كونه حجارة اي دليل على قولهم والامر
وقولهم ويكون الرسول عليكم شهيدا دليل على قوله هو
المضارع فكل واحد من الثلاثة لم يدل عليه
بدليل والمصدر كذلك اي يعمل عمل الماضي وهو
مستوفى على قولهم هو المضارع كالذي قبله ولم يذكر
لم المفعول وهو مكون لكونه وقع فيه حذف
والصحيح ان لا مصدر اي وهو ان يكون
او الكيفية لان مصدرات البيات او البيوت
وهكذا ومنه اي المصدر كان قولهم اي الشاعر
وهذا دليل على قولهم والصحيح ان لا مصدر
لجار ومجرور متعلق بباء وحلم معطوف عليه
وبناء فعل ماض وفي قوله جار ومجرور متعلق
بالفتي والفتي فاعل بباء وهو مفعول بفتح مقدرة
على الانف مع من ظهورها التعذر وكونه مبتدأ
والكاف مضاف اليه في محل جر وهي في محل رفع لم

الكون

الكون لانه مصدر كان يرفع الاسم وينصب الخبر في
في محل جر وفي محل رفع باعتبارها ولا ضرر في ذلك
وايا خبره والها مضاف اليه وعليك جار ومجرور متعلق
بسير وير فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على
الكون واجملة في محل رفع خبر الكون باعتبار كونه
مبتدأ والمعنى ساد الفتى في قومه بهذا اي جود
وحلم وكونه اياه اي فاعله لذلك انه كونه من
الذل والحلم يبر لا مشقة عليك فيه وما لم يتصرف
منها اي هذه الافعال اصلها ان يتصرف تصرفا ناقصا
وقولهم وهو دام وليس بيان لقوله ما لم يتصرف وهو
مستوفى عليه وقولهم وما كان الفتى شرط فيه معطوف
على قولهم ما لم يتصرف وهو مشير به كما يتصرف تصرفا
ناقصا وقولهم به وهو زال واخواتها معطوف عليه
ومعنى لم واخبر عن ما لا يتصرف وما كان الفتى
شرطا فيه بقوله بعد لا يستعمل منه امر ولا مصدر
ان قلت هذا يقتضي ان المضارع ياتي من كل منها
لان الفتى في الواقع خبرا عنها المصدر والامر فقط
دونه مع انه لا ياتي من دام وليس وياتي مما بعد
واجيب بان قوله لا يستعمل از خبر عن قوله وما كان
الفتى في فقط وما قوله دام يتصرف مبتدأ خبره
قوله بعد فهو دام وليس والواو فيه ليست عاطفة

بل زائدة لكن يقال انه يتكرر مع قول الله فيما تقدم
وانما لا يتصرف وهو ليس ودام فالأول في ح ما تقدم
ويكون المقصود في استعمال الامر والمصدر منها وان
اقتضى شيئا اخر بالنسبة للولد ولا ضرر في ذلك
وقول لا يتحمل منه اي المذكور منها وهو ما لم يتصرف
وما كان النفي انزفا وذا الضمير ولم يكنه باعتبار
المذكور منها وفي جميعها انزجار ومجرور متعلق
باجز وتوسط مفعول تقدم لقول اجز والخبر مضاف
اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها ستوت
الروي واجز فعل امر وفاعله مستتر وهو بانقضية
انت وكل مبتدأ وسبق مفعول مقدم لقول حظر
والا مضاف اليه من اضافة المصدر لفاعله ودام
مفعول لسبق وحظر فعل ماض وفاعله مستتر عايد
على كل وجلة حظري محذوف خبر عن مبتدأ وهو كل
وانتدبر واجز توسط الخبر في جميعه وكل حظري سبقه
دام وحاصل المعنى ان جميع الاعمال استقدمة
يجوز التوسط في اخبار ما بان تقع بينها وبين اسمها
لكن عند عدم وجوب تقدمها او تأخرها كما في الخبر
عن الاسم كاسيات في الله لا مطلقا وكل النجاة او
العرب منعوا ان يسبق الخبر ودام اي ان يتقدم خبر
دام على اسمها مراده ان خبره بذلك لانه ما كان

ظاهرا

٧٤

ظاهرا فيه ايها الميعرون عنه بذلك كما قال مراد الله
بقول وفي جميعها اي على عدم وجوب التقديم او
التأخير لا مطلقا لا قد يتوهم فقال وجوب
تقديمها اي الاخبار على الاسم قولك ان كان فعل
ماض وفي الدار خبرها مقدم وصاحب اسمها مؤخر
والا مضاف اليه وهي عائدة على الدار وقولك ان يجوز
تقديم الاسم هنا على الخبر اي سوا كان التقديم على
الخبر وحده او مع الفعل فهو صادق بصورتين
وقول لا يعود لاي لا رتبة الخبر التأخير كما
لا ينبغي كان انجي رفيعي فكان فعل ماض واخي
اسم مرفوع بفتح مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ورفيعي خبر منصوب بفتح مقدرة على الياء
منع من ظهورها الثقل لانه لا يعلم ذلك ان
كون رفيعي خبر وقول لعدم ظهور الاعراب اي في كل
مهما لا اعراب كل منها تقدير كانه قائما
رفيعي فكان فعل ماض وقا يا خبر مقدم وزيد اسمها
مؤخر وقول قال الله تعالى انما حسد الال على توسط
الخبر فكان في الآية فعل ماض وحقا خبرها مقدم
وعليا خبر ومجرور متعلق بحقا ونصر اسمها مؤخر
والمؤمنين مضاف اليه مجرور بالياء لانه جمع مذكر سالم
اي وكان نصر المؤمنين حقا علينا اي يحض الفضل

والاحسان لا على سبيل الوجوب لان الله لا يحب عليه
خلقته شيئا من التصرف وغيره اي غير التصرف كدام
وليس وقوله بالشرط المذكور اي وهو عدم وجوب
التقدم او التناهي والصواب جواز اي تقديم
خبر ليس على لهما وقوله قال الشاعر لست لال على قول
والصواب جواز سلى ان جهلت ان تستلي
فعل امر مبني على حذف النون وايا فاعله والناس مفعول
وعنا وعنهم متعلق به وان حرف شرط جازم وجهل
فعل ماض فاعله الشرط والتا علامه التانيك والتا
صنعت تقديمه انت ومفعول حذف وقوله فليس فعل
ماض وسوا خبرها مقدم وعالم لهما مؤخر ومفعول
نمطوف عليه والتقدير سري الناس عنا وعنهم ان
جهلت حالنا وحالهم فليس عالم بالاشيا وجربوا
سواء لم يقل سواء لان سوي مصدر بمعنى متويا
وهذا البيت قاله الشاعر لامرأة ارادت يتزوج بها
فتزوجت بغيره فعاتبها على ذلك وذكره لها وان شاهده
منه انه قدم فيه خبر ليس على لهما والصواب
جواز اي تقديم خبر دام على لهما وقوله بعد قال
الشاعر لست لال على ذلك لاطيب المعيش
ان فلا نافية للمبشر تعمل عمل ان تنصب الاحسن
وترفع الخبر وطيب لهما مبني معها على الفاعل في محل

نصب

نصب والمبشر بمعنى المعية جازم ومجرور متعلق
تخبر وق خبرها وما مصدرية ظرفية ودوام فعل
ماض والتا علامه التانيك ومنفصلة خبرها مقدم
ولدت لهما مؤخر والها مضاف اليه وباء جار جار
ومجرور متعلق بمنفصلة واموت مضاف اليه
والهم مضاف عليه والمعنى لاطيب كايين للمعينة
مادامت لذاتها اي ما يتلذذ به فيها منفصلة اي
مكثرة بسبب ادكار الموت والهم واصطاد كادكار
اذكار بالذال والتا ابدلت الذال والاولا شاهد
من ذلك تقديم خبر دام على لهما وهذا لهما
الاشارة راجع لقوله وكل سبقه ان كان الضمير
في به عايد عليه ايضا واما الضمير في اراد فراجع اليهم
فلم يرد لان ما لها الصدر وعلى
ذلك لهما الاشارة راجع لقوله على دام وحدها محله
ولده اي وهو بذر الدين وقوله في شرحه اي
شرح ولده على هذا المتن وقوله فيه نظر راجع
لقوله وان اراد تقديمه لزوجها بحت عنه بان
لا نظر لانه دام صلة لما فلو قدم الخبر على دام
لزم الفصل بين الصلة والموصول بمفعولها
لا يصح ما زيد املت فكلمت بمنزلة دام كانه
قال والذي يضره ان لا يتبع ان لانه لا يزيد على قوله

لا اضحك ما ريد اكلت كذا كذا جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم وسبق مبتدأ مؤخر وخبر بالتنوين
 مضاف اليه وما مفعول سبق لانه مصدر يعمل عمل
 الفعل وانما فيه صفة لما وهو مجرور بكسرة مقدرة
 منع من ظهورها سكوت الروي وقول مجيء الفا
 فالنصيحة وهي فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت وبها جار ومجرور متعلق به ومتلوة حال من
 الآية بها ولا حرف عطف وتاليه معطوف على متلوة
 وقيل لا بمعنى غير والتقدير وسبق خبر ما انافية
 كاي كذا اذا علمت ذكر مجيء بها حالة كونها متلوة
 لا تالية وحاصل المعنى ان ما انافية اذا
 تقدمت على فعل من الافعال المتقدمة سواء كان
 نقدا ما عليه شرط في عمله ام لا يمنع تقديم خبره
 الفعل عليها كاستماع تقدمه على ما الذي اخذ
 على وام فيما تقدم ذكره لا ما الاصدارة وقول مجيء بها
 ان قال بعضهم لا حاجة له لانه مستفيد من قوله
 كذا كذا سبق ان اي لانه اذا امتنع سبق الخبر لا لا يكون
 الا متبوعة لانا بعبارة غيرها واجيب بان لا لا تاتي
 به فائدة وهو افادة حكم الايات لا بعد ذكر كانه
 قال اذا علمت عدم جواز تقدم الخبر عليها وارتدت
 ان تاتي بها فالتبعية لانا بعبارة فلا يستفاد

عنه

عنه ويدخل تحت هذا اي عدم جواز التقدم
 واجاز ذكر اي تقدم الخبر على ما انافية التي
 هي شرط في عمل الفعل الواقع بعدها واجازة
 بعضهم اي اجاز تقدم الخبر على ما انافية التي
 ليست شرط في عمل الفعل الواقع بعدها فحينئذ
 يكون التسبب ليس تاما لان الامتناع فيما تقدم
 باتفاق وهذا على اختلاف فيه ومنه قوله
 اي الم حيث خصص منع سبق ما انافية لانه
 اذا كان الم ومنطلقا لم يكن عمرا في هذا المثال
 والذي قبله اساق الى انه لا فرق بين ان يكون
 الثاني شرط في عمل الفعل الواقع بعده ام لا
 ومنه قوله كانه ايضا جواز ان اي لانه قال سبق خبر
 ما فيهم منه انه اذا لم يتقدم عليها بل تقدم على نفسه
 الفعل الواقع بعدها فانه يجوز ومنها اي
 هذه الصورة المتقدمة بعضهم ومنع سبق تقدم
 مبتدأ وسبق مضاف اليه وخبر بالتنوين مضاف
 لسبق ويسر بالنصب معمول لسبق واسطفي فعل
 ماض مبني للمجهول للمفعول ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه يعود على منع والجملة في محل رفع خبر
 المبتدأ الذي هو موضع وذو صفة مرفوعة بالواو لانه
 من الاسماء الستة وتام مضاف اليه وما الموصول

مبني على الكون في محل رفع خبر ابتدا ويرفع جاز ومجرور
 متعلق بـ يكتفي ويكتفي فعل مضارع مرفوع بـ منته
 مقدرة على ايا منع من ظهورها الثقل وقاعله
 مستتر يعود على ما والجملة صلة ما لا حمل لها من الاعراب
 ويجوز العكس وهو ان يكون ما مبتدأ موخر ولفظ
 خبر مقدم وهو اوي وقوله وما سواه انما راس
 موصول مبني مبتدأ مبني على الكون في محل رفع
 وسواظرف متعلق بـ في وقت صلة ما والها مضاف
 اليه وناقص خبر والنقص مبتدأ في فتي جاز ومجرور
 متعلق بـ في آخر البيت وليس وزال معطوفان
 على فتي وهو انما حال من نايب فاعل فتي وقفي فعل
 ماض مبني للمفعول ونايب الفاعل مستتر فيه جوازا
 يعود على النقص والجملة في محل رفع خبر عن ابتدا
 الذي هو النقص والتقدم ومنع الشخص الذي
 يمنع ان يسبق اياك يتقدم خبر ليس عليها مختار
 منع وسبق كل منها مصدر وازدادة منع لسبق
 من اضافة المصدر للمفعول وازدادة سبق خبر
 من اضافة المصدر لفاعله لا علم ذلك من تقدير
 والذي يكتفي برفع دوواتام والذي ينتقد ويثبت
 سواه ناقص والنقص في وجع واما في فتي
 وليس وزال وحاصل المعنى انه وقع خلاف

الجواز تقدم خبر ليس عليها فبعضهم جوزه وبعضهم
 منعه والذي اختار لا اله هنا القول بالجمع حيث
 قال ومنع سبق لـ اي والقول بالمنع مختار ثم
 استأنف كلاما اخر بقوله ودواتام ان كانه قال
 ومنع الافعال المتقدمة منها ما يستعمل تاما وناقصا
 ومنها ما لا يستعمل الا ناقصا فالذي يكتفي منها بالرفع
 يقال له تام وما لا يكتفي به يقال له ناقص فجمعها
 تستعمل تاما وناقصة الا فتي وليس وزال
 فالنقص ملزم لا على الدوام ولا تستعمل تاما احدا
 والازجاج هو شيخ الزجاجي داليا ومنهم
 انه اي من اكر المتأخرين وقوله ايا المنع اي منع
 تقدم خبر ليس عليها ايا الجواز اي جواز تقدم
 خبر ليس عليها ولم يرد من ان العرب اي به
 كلامهم او مراده بذكر التور كعلي الجماعة القايلين
 بالجواز وقوله وانما ورد من انهم اي كلامهم
 ما ظاهره ان قال ما ظاهره ولم يقل تقدم من اول
 الامر لان قوله في الآية يوم يحتمل ان يكون معمولا
 لفعل محذوف تقديره يخافون او يوفون يوم ياتيهم
 اي العذاب وجملة ليس معروفا عنهم منصوبة على
 الحال او مستأنفة لا حمل لها من الاعراب وليس
 معمولا معروفا الواقع خبر ان ليس الا يوم

يايتهم ان لا اداة لاحتياج ويوم بالنصب ظرف
 معمول لقول معروف الواقعة خبر اعن ليس بمقدم عليه
 ويأتي فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على المذاب
 والها مفعول واليه علامته الجمع وليس فعل ماضٍ وعلما
 مستتر عايد على المذاب ومضروفها خبرها وعنهم جار
 ومجرور متعلق بمضروفها وقول وبهذا المثل ان لم
 الاشارة راجع لقول تعالى الا يوم يايتهم ان اى حيث
 قدم فيه معمول خبر ليس عليها فقال وحيث جاز تقية
 المعمول جاز تقدم العامل لا يجوز تقدم المعمول
 فرع عن جواز تقدم العامل وثقروه اي الدليل
 يراين وقد تقدم اي المعمول على ليس وقول
 قال اي استدلال بما تقدم ولا يتقدم المعمول اي
 وهو يوم على ليس الاحيث يتقدم العامل اي الا
 في مكات يجوز تقدم العامل ووقوعه فيه واورد
 على ذكره ان الضرب فان هذا مكات يجوز فيه
 تقدم المعمول وهو زيد او لا يجوز فيه تقدم العامل
 وهو الضرب مع انك قلت وحيث جاز تقدم المعمول
 يجوز تقدم العامل بالاولى لانه فرغ واجيب
 بان لا مكان لا الصدارة مع كونها ضعيفة بالنسبة
 لما تحت فيه امتنع تقدمه مع اولها فلا تروح
 ما يكون تاما وناقصا اي بوصف بالوصف تارة

يوصف

يوصف بالتمام وتارة يوصف بالنقص والثاني
 ما لا يكون الا ناقصا اي ملازما للنقص وهي اشارة
 المتقدمة بجميع الافعال تتعمل تامة وناقصة الا
 هذه اشارة كما تقدم التي مضارعها يزل اي
 لا التي مضارعها يزل ولا يزل لان الاول بمعنى
 التميز يقال زال كذا عن كذا ميمه والثاني بمعنى
 الانتقال وهي تامة نحو زالت الشمس بمعنى
 انتقلت بخلاف ما هي مرادة لنا فعناها الاستمرار
 والدوام وهي التي مضارعها يزل وليس اي
 والا ليس فهو معطوف على قول الانتي فيما تقدم
 وان وجه ذوا عصف وبعضهم جعلها ناقصة
 وقد راى بقول وان كان من غزاية ذوا عسرة
 اي وان كان ذوا عسرة كايها من غزاية
 خالدين فيها انما لدن منسوب على الحال مما قبله
 وملاحظة نصبها لان جمع مدرك سالم وفيها جار
 ومجرور متعلق به وما معه رتبة ظرفية ودام فعل
 ماضٍ وان علامته التانيث والسوآت فاعل
 والارض معطوف عليه اي ما بقيت السموات
 والارض قد ادم عنان تامة بمعنى بقي حيث
 تسوء وحين تصبوت اي حتى تدرخلوت في السا
 وحين تدرخلوت في الصباح فكل من تسوء وتصبوت

هنا تمام لانا قصد ولايلي العامل ان ذلك فافية
ويلى فعل مضارع مرفوع بفتح مقدرة على الياء
المذكورة لتتقا الكيف منع من ظهورها التقل
والعامل بالنصب مفعول يلى مقدم ومفعول
بالرفع فاعله مؤخر والخبر مضاف اليه مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها تكون الروى والاداة
لتتقا واذا ظوف عما يستقبل من الزمان وظرفا
حال من فاعل اتي العايد على المفعول واتي فعل
يأخر وفاعله مستتر تقديره هو يعمود على المفعول
واو حرف جر مفعوف على قوله ظرفا وهو حال
ايضا من فاعل اتي المذكور وفي هذا الاخير حذف
النواصب ما عطفت والتقدير ولايلي مفعول
الخبر العامل الا اذا اتي المفعول في حال كونه
ظرفا او حرف جر ومجروره فيلى وحاصلا المعنى
ان مفعول خبر كان الذي ليسو بطرف ولا جار
ومجرور لا يعم ان يلها بان يقع متوسطا بينها
وبين اسمها سواء كان العامل فيه وهو الخبر متاخرا
عن الاسم او مقدما عليه وكان الواو الى لها المفعول
لا الخبر فكلما هو صادق بصورتين ومفهومه
انه اذا كان الواو الى لها نفس الخبر فكل يمتنع بل يعمور
بذليله فتراما تقدم وفي جميعها توسط الخبر اخر

البيت

البيت وكذا اذا كان المفعول ظرفا او حرف جر فانه
يصح ان يلىها وسياتي بوضع ذلك في البيت
يحيى اي يقصد اليه بقوله ولايلي الزان لايلي
كان واخواتها مفعول خبرها الذي ليسو بطرف
اي مفعول خبرها الموصوف يكون غير ظرف
وجار ومجرور فمفعول الذي ليسو اي صفة مفعول
وهذا اخذوا له من قول المص ولايلي الزان
وهذا يشمل اسم الاشارة راجع لقول المص ولا
يلى لئلا يكتفى باعتبار الشئ وهو يلى لا باعتبار الشئ
وهو لا يلى وانا كان صميمي ايضا واذا يلى حاله
اي صورتين كما تقدم وهو ممتنع من اسم
الاشارة راجع للصورة التقوية وقوله بعد
وهذه ممتنع عن سبويه اسم الاشارة فيه راجع
للمصوق الثانية المذكورة ايضا ولها ممتنعان عند
المصوق كلامه بها كما تقدم وان جوز الاولى
التوفيق وانما الثانية بعض البصريين ويخرج
من كلامه اي يفهم منه ومنه هي الصورة الثالثة
الجارزة لعدم صدق ايلك مفعول خبر كان لها فيها بدل
الذي وقع واياها ايضا نفس الخبر لا المفعول كما
لا يخفى وتقدم في كلام اسم ان توسط الخبر بين
العامل والاسم جارز قلنا اقال جازت المسئلة

أي هذه وهي التي تقدم الخبر فيها على المفعول وويل
 العامل فان كان المفعول ظرفاً لهذا
 مفهوم كلام المفعول وقوله جازي ائلك وه أي المفعول
 وقوله كان أي النبي هي العامل فالظرف والجار
 والمجور في المثالين الآتين مفعولان للخبر الذي
 هو متصلاً في الأول وراغباً في الثاني وكان فيها هي
 العامل ومفعول الثاني أن في مفعول بالنصب
 مفعول مقدم لقوله انو النبي الواو داخله عليه
 والشأن مضاف اليه من اضافة الدال للمدلول
 ولها منصوب على الحال من قول مفعول الشأن
 وانو فعل أمر مبني على حذف الياء والياء قبلها
 دليل عليها افعال مستتر وجوبا تقديره انت وان
 حرف شرط جازم ووقع فعل فاعل فعل الشرط
 وموهم بالرفع فاعله وجوب الشرط محذوف وما
 اسم موصول مبني على الرفع في محل مضاف اليه
 واستبان فعل ماضٍ وفاعله مستتر تقديره هو
 يعود على ما وا جمله صلة ما وان حرف تأكيد ونصب
 واللام متصلة وامتنع فعل ماضٍ وفاعله مستتر والجمله
 في محل رفع خبر ان ويصح ان تكون ان وما بعدها
 في تاويل مصدر فاعل بقوله استبان وهي حرف مصدر
 وتقدر البيت وانو مفعول الثاني أي الخبر انو

على

على الشأن والحال حالة كونه لئلا كان ان وقع في
 الكلام موهم جواز الذي استبان وظهر امتناعه او
 موهم جواز شيء استبان وظهر امتناعه فيما تقدم
 على ان ما تذكره موصوفة بمعنى شيء أي فاعل
 ضمير الشأن وهذا هو جواب الشرط المحذوف
 وحاصل المعنى انه اذا ورد من كلام العرب
 شيء يوهم ظاهراً انه مفعول خبر كان وبها سقوا
 تقدم المفعول وحده وتاخر الخبر عن الاسم او تقدم
 هو والخبر على الاسم وتقدم هو وتاخر الخبر عنه كما
 تقدم في الصورتين اللتين امتنع عندهم بحيث
 يكون والياء كان فيما فاول بان تنجز وتقدر في
 كان ضمير الشأن حالة كونه لئلا كان وتحملة فاصلا
 بينها وبين ذلك المفعول لرفع به توهم الجواز المفهوم
 من ظاهر الكلام الذي يبين وظهر كذا امتناعه
 فيما تقدم يعني أي يقصد المفعول من
 لسان العرب أي من مذهبهم وقوله ما أي كل مظاهر
 أي يوهم ظاهراً انه ولي ان جواز ما امتنع وهو
 ائلك كان واخواتها مفعول خبرها فاول أي اول هذا
 الكلام الذي يوهم ظاهراً جواز ذكره ان كان
 ضمير الشأن أي بان تنجز وتقدر وتحملة فاصلا
 بينها وبين ذلك المفعول لرفع به هذا التوهم وليلا

يرد على الله فتأخذ جمع قذف وهو خبر كبت المحذوف
 أي هم قناقد وهذا جوف جمع صراح من الدجبان وهو
 المشي كالشيخ الكبير صفة لقناقد وحول بالنصب ظرف
 لمداجون وبيوتهم مضاف إليه وبما جاز ومجور متعلق
 به وهو الموصول مبني على السكون في محل جر وكان
 فعل ماضٍ ولها ضمير إن أن محذوف وإيا مفعول لقول
 عود والبا مضاف إليه واليم علة الجمع ومطية مبتدأ
 وجملة تعود خبره والجملة في محل نصب خبر كان ولا
 يصح أن يكون عطية لهما وجملة عود خبرها وإيا
 مفعول لمود لما يلزم على ذكر من أن مفعول خبر كان
 وليا مع أنه ممنوع وهذا البيت من كلام النوردي أبي
 به جرير الكندي يقول له يا جرير قومك هو لا كالتقاند
 يكون كمنى الشيخ الكبير ليل حول بيوتهم لأجل سيرة
 بعضهم من بعض وهذا الأمر ليس عارضا فيهم بل هو
 عادتهم وطبعهم الذي رجا عليه بسبب أن ابوك
 عطية عودهم إياه وفيه استعاره تعريكية حيث
 شبههم بالقناقد واستعار لفظ القناقد لهم
 فاصجموا والنوي لرفا صبح فعل ماضٍ والواو فاعل
 والنوي مبتدأ وعالي خبر ومعرهم مفعول ويسواو
 فلو حال وليس فعل ماضٍ ولها ضمير إن كان وكل
 مفعول لقول تلقي مقدم عليه والنوي مضاف إليه

وتلوي

وتلقي فعل مضارع مبني للمفعول والمساكن نايب
 فاعل والجملة في محل نصب خبر ليس ولا يصح أن تكون
 المساكن لم ليس مؤخر وجملة تلقي خبر مقدم وكل
 مفعول له لما يلزم على ذكر من أن مفعول خبرها
 وليها مع امتناعه وقدم جواره وهذا البيت قاله
 حميد بن ثور وهو أحد البخل السهويين وكانت
 أبي الضيفان فكانه يقول هذه الجماعة الذين نزلوا
 عندي قوم أرذل لاني أتيت لهم بتم كثير فاصجموا
 ونوي التمر الذي أكلوه مرمي بكثرة في موضع نزولهم
 ليل من كثرة ما أكلوا منه لأن المراد هو موضع
 النزول القوم ليل والحال أنهم لم يلقوا النوي حينه
 بل رموا البقم منه وأكلوا البعض من شدة جوعهم
 ونقصهم إذا قرئ تلقي بالتثنية أما إذا
 قرئ بالياء فله شاهد فيه لتعني كون الساكني حج
 نايب فاعل يلقي وليس لهما ليس والاكات تعني
 على الشاعر أن يقول يلقيون بالواو والنون ليكون
 خبرها والمساكن لهما والجوع خبر ليس أي
 ولا يصح أن يكون الساكني لهما وجملة تلقي خبرها
 وكل النوي مفعول له لما علمت من امتناعه وكذا
 يقال في البيت قبله وقد تقدم ذكر هذا بعض
 ما قيل من أنه وقيل كان زائدا وقيل ما لم موصول

وجملة كان مع اسمها المستر في صلة كما والجملة الواقعة
بعدها خبر عنها وقيل غير ذلك وقد تراءى
قد حرف تقييد وتترادف فعل مضارع مبنى للمفرد والفاعل
نايب فاعل مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها
حركة الحكاية وفي نحو جار ومجرور متعلق بترادف
الكافى جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وما تنجيبة
مبتدأ وكان زائدة بين ما وفعل التعجب واسم فعل
ما ضاع على الاسم وهو على صورة فعل الأمر فاعله
مستتر وجوبا تقديره هو عايد على ما وعلم مفعول له
والجملة خبر المبتدأ الذي هو ما ومن لم موصوف
مبني على ان يكون في محل جر مضاف اليه وتقدم فعل
ماضى وفاعله مستتر عايد على من والجملة صلة من
والقدير وقد تراءى كان في نحو وذكر كقولك ما كان
اصح علم الذي تقدم وحاصلا المعنى ان كان
اختصت من بين جميع الافعال المتقدمة بانه يكون
زائدا في الواقعة في نحو اي في وسط الكلام وهو في
زيادتها المعنى لكنه لا يزيد على الزمن ومعنى زيادتها
انها لا خبر ولا اسم لا وقيل ان لها اسم مستتر فيا يزيد
ما ياتي في قول الشاعر وجيراننا كانوا اكرام فان
القابل بذلك جعل الواو ضمنا لها ان قلت تعيد
الاسم بعد يقتضي ان يكونا قاي زائدا قليلا مع انه كثير

واجيب

واجيب بانه قليل بالنسبة لعدم اتيانها زائدا وان
كان اتيانها زائدا في حد ذاته كثير انما تراءى اي
زيادة قياسية خلافا لما سياتي في الشك وقوله بين
الشئين المتلازمين اي غير الجار والمجرور اما زيادتها
بين الجار والمجرور فتلك اذ سياتي وهذا اي
ما ذكر من الامثلة وقوله فيهم ايضا اي كما فهم زيادتها
بين ما وفعل التعجب وكله ليس بتقدير ضعيف
والمتقدم ان زيادتها في جميع ما تقدم من الامثلة قياسي
الا بين الجار والمجرور فقط فاذ لم تقدم ولا
تراءى في غيره الاسماء فهاضما ضعيف ايضا كما علمت من
ان زيادتها في الجميع قياسية لا توقف على السماع
ولدت فاصلة ان فولد فعل ماضى وانما علمت من
التانيث وفاعله فاعل وبت صفة لها والمترسب مضاف
اليه وهذا الميم ايها والاضائية بالرفع صفة لها ايضا
نسبة لقبيلة اتمار من العرب هي منهم والكلمة
مفعول لقول ولدت وهو صفة الموصوف محذوف اي
الاولاد الكيل وهم اربعة عمارق وربيعة وقيس وانس
ومن بني جاد ومجرور متعلق بالجملة ومحسب مضاف
اليه ولم حرف نفى وجزم وقلب ويوجد فعل مضارع
مخبر به بلم وكان زائدا وهذه هي الصاعدة واقفيل
فاعل يوجد ومنهم متعلق بافضل وهذا الكلام

نتروليس بنظم خذ قانما بنوم وجيران مطوف
 على قوم ولنا جاور ومجور متعلق بمحذوف صفة لجيرات
 وكانوا كان هنا زائدة اي لا يتوقف عليها الاستدلال
 صحة الكلام لانه صحيح بدونها وهذا هو الشاهد وكرام
 صفة ثانية لجيران وشذوذها انما هي كما
 نص على ذلك في التوضيح سارة جمع سري بمعنى
 شريف مبتدأ وقوله قسامي خبر على حرف جر وكانت
 زائدة والمسومة مجرور على وهو صفة لموصوف كذوف
 والواو صفة ثانية والمعنى اشرف بني ابي بكر
 قسامي وتعالى على الخيل المسومة العراب والشاهد
 من ذلك ان كان زائدة بين على الجارة واسومة المجردة
 لا وتقدم ان زيادتها بين الجار والمجرور شاذة بخلافها
 فيما تقدم من الامثلة فقياسية واكثر ما تزداد
 اي كان يلفظ الماضي لا تقدم في الامثلة لانها ذكرت
 في جميعها بلفظ الماضي في قول ام عقيل اي
 حال ترقيعها له وملك غيبته وهو صغير وقوله ابن ابي
 طالب اي فزواج سيدنا علي بن ابي طالب رضي
 الله عنه وكرم الله وجهه انت تكون الزفانت
 مبتدأ وتكون زائدة وماجد خبر ونيل خبر كان
 واذا ظرف وتسا فعل مضارع وشمال فاعله ويبدل
 صفة شمال والمعنى انت تكون ما جد اي

وتركب

صاحب

صاحب جود وكرم في وقت هبوب ريح الشمال الذي
 به يبلل لان عادة العرب في هذا الوقت الذي تهب فيه
 تلك الريح الباردة التي لا يبلل يوقدون النار في
 السيوف ويمنعون امانة عليهم من السرور للطريق
 لاجل الضيافة فكانها تقول لاه انت تصبر ستد من
 يفعل كذا ان تسانسه لك والشاهد من ذلك زيادة
 تكون بلفظ المضارع بين انت وماجد ومذفونها
 ان فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل
 والها مفعول ويبقون فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون والواو فاعل والخبر مفعول وهو منصوب
 بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكوت الروي وبعد
 ظرف لقوله لستهم مقدم عليه والوارد اخلة على
 ذوات مضاف اليه بنى على السكون في محل خبر
 ولو مصطوف على انت صبي على السكون في محل خبر
 وكثيرا حال من فاعل لستهم او صفة لموصوف محذوف
 وذا لهم شارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع
 واشتر فعل ماض مبني على الفتح وفاعله مستتر
 تقديره هو فاعله على ذوات الجمل في محل رفع خبر وتقدر
 البيت ويجذفون فان واسما فيه حذف الواو وقع
 ما عطف ويبقون الخبر اي خبرها وهذا الحذف لستهم
 كثيرا بعد ان ولو الشرطيتين والمعنى ان كان

احتضت من بين اخواتها انها قد ف مع لهما ويبقى
خبرها لكن حذرها مع لهما وابقا خبرها اشهر
بكثرة بعد ان ولو الشرطيتين دون غيرهما وان
كان كثيرا ايضا لكنه لم تستر كثره شرع حذرها
بعد ما ذكر وخصوا ان ولو الشرطيتين دون غيرهما
لان كل منهما يحتاج لفعل شرط وجواب وفي ذلك
طول فارادوا ان يحفظوا هذا الطول بحذف كان مع
الهما وخصوا ان ولو ايضا من بين سائر الحروف
الجازية تكون ان ام باب حروف الجوازم ولو
ام باب الحروف الغير الجازية كما خصوا الحذف بكان
ولهما دون بقية الافعال لكونها ام بابا وهم
يتوسعون في الامرات ما لا يتوسعون في غيرها
ويخصونها بزيادة دون غيرها تحذف كان الزاي
واما حذفها وحذفها في البيت الاتي بعد هذا
البيت بعد ان كثيرا اي حذفها كثيرا بعد ان
فكثرا سنة كوصوف كحذف ولو فعل الش هكذا
لكان اولي قد قيل ما قيل لم فقد حرف تحقيق
وقيل فعل ما حذف بيني للمجهول وما نايب فاعل وهو
لم موصول وجملة قيل بعده صلة وان حرف شرط
جازم وصدا خبر لكان المحذوفة مع لهما الواقعة
فعل شرط وان كذا مطوف عليه ويقال فيه

ما قيل

ما قيل فيما قبله وقوله فما اعتذر ان الفارابي للمجوز
وما لم لغتهم مبتدأ بيني مع السكون في محل رفع
واعتذر خبر والكاف مضاف اليه والجملة في محل خبر
جواب الشرط ومن قول جابر ومجور متعلق باعتذار
واذا ظروف وجملة قيل من الفعل ونائب الفاعل
في محل جر باضافة اذا اليها والمعنى قد قيل الذي
قيل ان كان المقول صدقا وان كان المقول كذبا
فما اعتذر من قول اني فالاعتذار لا يرفع ولا
يفيد بعد القول الذي قيل في فيك سوا كان صدقا
او كذبا وهذا البيت قاله النوف بن المنذر احد
ملوك العرب لما قدم عليه قوم بني جعفر وقد عرض
عنه بسبب سعي الربيع بن زياد ورميه فيهم له وقد
كان جليسا له ومواكلا له فلما راي ذلك لبس شاعر
بني جعفر وكان اذ ذكر صغيرا قال قصيدته من
مهلك البيت اللعين لا تاكل معه ان اسنة من بره مله
وانه يورج فيها اصبعه يورجها حتى يورج اشحمه
كأنما يطيب شيا او ذقه ومهلك كلمة تحية والاست
الدبر والملمعة الملوثة والاشجع اصول الاصبع
المتصلة ببعض ظهر الكف كانه يقول لا تاكل معه
يا امير لان من اوصافه ان دبره ملوثة بالبرص وانه
يورج فيها اي يدخل فيها اصبعه لآخرها كانه يفتش

مع شئ اودعه في دبره لياخذه قالت النعمان الي
الربيع وقال اذ ذاك انت يا ربيع ايات هذه الاوصاف
التي ذكرها ليبيد فقال الربيع لا والله لقد كذب ابن
الليم فقال النعمان اف لهذا طعاما وقام الربيع وانصرف
الي منزله فقال النعمان فيه ابيات منها هذا البيت وهو
قد قيل ما قيل انز وبعد لو ان معطوف على قوله
فيما تقدم بعد ان من له سؤالا من حرف جر
ولد ظرف مبنى على الضم في محل جر وسؤالا بالنصب من
غير تنوين خبر كان المحذوفة مع اسمها المستوفى
والمعنى من له كانت هي ايات الناقة سؤالا واما
اذا قرى بالتنوين فله شاهد فيه لانه يكون مفعولا
اعمل محذوف وليس صفة للناقة والتقدير شالت سؤالا
وقوله فالي ابتكها الفاعل تنويع والي حرف جر وابتكها
مجرور بها والها مضاف اليه والمعنى لم اكلم فلان شالا
مثل من وقت ان كانت الناقة سؤالا اي رافعة
لذنبها لاجل الضراب ايات صارت اولاهما تالية به
وتابعة لا في المرمى وغيرها واعلم ان سؤالا
مصدر شالت الناقة بذنبها رافعة للضراب فيها
شائل وجمعها سؤل كركم وركع وقيل ان سؤالا
اسم جمع شاليد وهي الناقة التي جف لبنها وارتفع
ضرعها ومعنى لها من شالها سبعة اشهر او ثمانية

وانت بها

وانت بها بكسر الهمزة وسكون الهمزة الفوقية مصدر
تليت الناقة اي تلهها ولدها وتبعها في المرمى به
واعلم ان لدها احد عشر لقة فتح اللام به
وتثنية الدال مع نون ساكنة وضم اللام وفتحها
مع سكون الدال وكسر النون ولدي مقصود ان يفتني
ولده مثلث اللام مع سكون الدال ولده نابغة اللام
وسكون الدال وبعد النون الفتحة ولد بفتح اللام
وضم الدال ولده هذه الغالب فيها ان تضاف الي
مزد ويكون لهم زمان والتقدير من له زمان كونهن
سؤالا فلذا قد راس ان حيث قال والتقدير من
لدن ان كانت انز وبعد ان تعويضا ما انز
فيعد ظرف لقوله تعويضا الداخلة عليه الواو وان
مضاف اليه مبنى على ان كونه في محل جر وتعويضا
مبتدا وما تالية مضاف اليه مبنى على ان كونه في
محل جر وعنها جار ومجرور متعلق بتعويضا وانك
فعل ماض مبني للمفروق ونائب الفاعل مستتر
عائد على تعويضا والجملة في محل رفع خبر عنه وكمل
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتداه محذوف واما
ان حرف مصدر ي ونصب مدحمة فيما التامية به
التامية عن كان المحذوفة وان خبر منقصل مبنى على
الفتح في محل رفع لهم كان المحذوفة التامية عنها مكانا

وبراجعتها واقترب فعل امر وفا علم مستر وجوباً
 تقدير وانت وهذا معلول وما تقدم من قول اما انت
 المعلقة لم مقدمة عليه لافادة الحصر وسياق توضيح
 ان شانه تقا وتقدر البيت وتقويها ما النافية
 عن كائن ارتكب اي ارتكبت النجاة او العرب بعد ان
 المصدرية وذكر كذا كذا اما انت برافاقترب والاصل
 تقرب مني لان كنت برا اي لاجل كونك صاحب بر
 واحسان فقدمت العلة على المفعول لافادة الحصر
 وقيل لان كنت برافاقترب اي لاجل كونك بار احسانا
 انت لا غيرك تقرب مني ثم حذف لام العلة فنصار ان
 كنت برا او حذفته كان فاقصص الضمير المتصل
 بها وهو انتا وعدل به الى المنفصل فنصار ان انت
 برا الز فاتي بما الزامية عوضا عنها فنصار ان ما انت
 برا الز فقلت ان المصدرية فيما وادغمت فيما الزامية
 انت اي بما عوضا عن كان فنصار اما انت برافاقترب
 فيقال في اعراب ارجح ان مصدرية وما زائدة وانت
 ضمير منفصل في محل رفع لم كانت المحذوفة وبر
 خبرها وقد تقدم هذا الاعراب موضحا والاصل
 ان اعراب الثاني واما الاصل الاصل لان كنت انت
 محذوف لام التعليل كما تقدم فنصار ان كنت انت
 المتصل بها وهو انتا اي وعدل به الى الضمير

لعل الزامية
 كايية له

المنفصل

المنفصل ثم ادغمت النون في الميم اي بعد قلبها
 ميا ومنه اي من قول الم امانت برا الخ
 اي فهو مثله حرفا بحر ابا خراشة ارفا امانا دي
 حذفته منه ياء النداء وخراشة مضاف اليه مجرور
 وعلة منه جرم الفتحة بياية عن الكسرة لانه اسند
 لا يصرف والمانع له من الصرف العلة والثانية
 واما انت ان حرف مصدرية مدغم فيما الزائدة
 النافية عن كان المحذوفة وانت ضمير متصل في
 محل رفع لم كانت المحذوفة وهذا الم اشارة بمجي
 على الكون في محل نصب خبرها ونغم مضاف اليه
 وقول فان قومي الز الفاعل للتفليل وان حرف توكيد
 ونصب وقومي ضمير جملة لم ياكلهم الضبع بمعنى
 السنين المحذوفة من الفعل والفاعل والمنقول في
 محل رفع خبرها وخراشة هذا صواب جليل وهو خفاف
 ابن ندب فكان الشاعر يقول لربا يا خراشة لا تنفخ
 على لانك ان كنت ذا نغز وجماعة كثيرين وسيرا
 معظما بينهم فانما منك او اكثر لاقومي لم تاكلهم
 السنين المحذوفة بل هم موجودون وباقون الى الان
 والشاهد في قول اما انت ذا نغز حيث حذف كانت
 واي بدلهما بما الزائدة وادغم النون فيها واجاز
 ذكر البرد انما الجمع بين ما وكان لا الجمع بين العوض

والموضوع لا قد يتوهم ولم يسمع المراد من ذلك
تقييد ما ذكرناه بقول ما تقدم من حذف كان وابقا
السماء وغيرها وتوحيها معنا خاص بما اذا كانت
السماء غير مخاطبة لانه المسموع من كلام العرب اما
اذا كان غير متكلم او غير ضير كما سم ظاهرا فلا يجوز
ما ذكر فيه من الحذف والابقا المذكورين لعدم سماعه
من العرب ولكن القياس على ما ذكر جوازها كما اشار
ليذكر بعد بقوله والقياس جوازها كما مثل به
اي بقوله اما انت انت ولم يسمع اي الحذف من
والابقا مع ضمير المتكلم اما انما منطلقا انطلقت
فان حرف مصدر ي وما زائدة عوض عن كان المحذوفة
وانا ضمير المتكلم مبني على ان يكون في محل رفع اسما
لكان المحذوفة ومنطلقا خبرها والاصل ان كنت
منطلقا انطلقت اي انطلقت لاجل كوني منطلقا
فما حذفته كان انفصل منها ضمير المتكلم المتصل بها
ثم عدل به الى المتصل وعوض عنها ما وقيل اما ان
منطلقا المز و قد علم اما زيد ذاهبا انطلقت فان صدقت
مدغمة فيما الزائدة وزيد بالرفع اسم لكان المحذوفة
المعوض عنها ما و ذاهبا خبرها والاصل انطلقت
لان كان زيد ذاهبا اي لاجل كونه زيد ذاهبا
فقد قاب زيد علة في انطلاقة في ان انطلقا مخاطبة

في المثال المتقدم علة انطلاقة المتكلم فقد تمت العلة
على القول لا فائدة الحذف وحذفت لام التعليل ثم
حذفت كان واي بدلا بما تم ادخلت ان في ما بعد
فلم يسم او قيل اما زيد ذاهبا انطلقت بجميع ما ذكر
فيما تقدم يجري هنا والقياس جوازها اي
الحذف لكان وابقا لهما وخبرها في هذين المثالين
وان لم يسمع ما ذكر فيهما من كلام العرب قياسا لهما
على ما تقدم من المثال الذي سمع فيه ذلك وقد
مثل سيبويه لزاوي مثل بالاسم الظاهر وترك التمثيل
بما تقدم وفيه دليل على الجواز كما ذكر ومنه مضارع
جار ومجرور متعلق بقوله تحذف نون الدخلة عليه
انوارا لكان جار ومجرور متعلق محذوف صفة لكان
مضارع ومبني من صفة له ايضا جرور كسر مقدرة
مع من ظهورها ككون الروي وتحذف نون مضارع
مبني المفعول ونون نايب فاعله وهو حذف مبتدأ
وخبر وما مضان اليه في محل جر وهي نافية والتوهم
فعل مضارع مبني المجهول ونايب الفاعل مستتر فيه
عائد على حذف والجملة صفة له والتقدير وتحذف نون
من مضارع كاي لكان مجزوم وهو حذف غير لازم
بل جائز وحاصل المعنى ان يكون مضارع كان
اذا دخل عليه مجازم وحذف حركته الكاينة عليه

ثم حذفته منه الواو لتثاقب الكين وصار لم يكن جاز
 كذا ان تحذف نونه وتقول لم يكن وهذا الحذف ليس بلازم
 اي واجب عليك بل يجوز لك فعله وتركه لكن بشرط
 له شروط ان يكون الفعل التي تحذف منه مضارعا
 وان يكون لكان لا غيرها وان يكون مجزوما وان
 لا يكون الفعل المذكور متصلا بغير نصب او متصلا
 ساكن اي حلة غير ذلك فحكمة الشروط خمسة اشار
 اليها في كلامه للثلاثة الاولى منها والقياس
 يقتضي ان لا يحذف الا اي لا المحذوف منه شيئين الفاعل
 والواو في حذف شي اخر بعد ذلك منه فيه اجماع وظلم
 وتعدى ومنه ذهب سيبويه الى هذا كلام مستأنف
 وفيه اشارة للشرط الخامس وهو ان لا يكون الفعل
 متصلا ساكن فان كان متصلا به لم يحذف النون
 منه واجاز ذلك لاي يحذف النون من الفعل
 وان لاقى ساكنا واتصل به واما اذا لاقت
 متحركا من هذا محترق قوله عند ذلك ساكن اي في
 ذلك تفصيل فان كان ضمير متصلا اي بالفعل
 المذكور وهو ضمير نصب لم تحذف النون له وفيه اشارة
 الى الشرط الرابع وهو ان لا يكون الفعل متصلا
 بغير نصب اي فان كان متصلا به لم يحذف النون
 منه اتفاقا في ابي حنيفة وجمهوره صان وقيل

صافي

صافي بايا وهو شخص يهودي كاهن يخبز بالخبز وكان
 ادعي النبوة فاراد عمر قتله لما وجد فيه وصف الرجال
 واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وكان قبل ان تصاح
 حال الدجال له صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله
 عليه وسلم لعمر ان يكن هو ام ان يكن حاد كرتة
 اي هو نفس الدجال المعلوم فلن تسلط عليه
 اي لم يسلط الله عليه قتله وانما تسلط على
 قتله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام وان
 لا يكن هو ام ان لم يكن هو نفس الدجال فلا خير
 لك في قتله اي لا تك بقتله تصير قاتلا نفسا
 فانه يجوز حذف النون اي من قوله ان يكن هو ام
 لا يكن هو لا اتصال الفعل فيه بالضمير المنصوب
 الذي شرط فيما تقدم حذف النون منه عدم اتصاله
 بذلك وان كان غير ضمير متصل اي بان كان
 منفصلا نحو لم يكن انا مثلك او لما ظاهرا كما ذكر
 فانه يجوز حذف النون معه واشباتها كما اشار لذلك
 بقوله جاز الحذف والاشبات وظاهر كلامهم
 ان ضمير هو كذا كذا بديل قوله وقد قرى في
 فصل في ما ولا ولا وان اشبه بليس
 ووجه كون الاربعة مشبهة بليس انها للنفي وهي
 كونها انفي الحال عند الاطلاقة وفيها اشارة الى المبتدأ

والخبر هذا وجه شهرها له اعمال ليسر افعال
بالنصب مفعول مطلق لقوله اعملت مقدم عليه ليس
مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر واصل فعل ماض
مبني للمفعول والتا على انه التانيك وما نايب فاعل
مبني على السكون في محل رفع ودون ظرف وهو حال من
ما واء مضاف اليه مبني على السكون في محل جر ومع
ظرف وبقا مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف
المحذوفة للتقا الساكنين منع من ظهورها التقذر
والنفي مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة وترتيب
بالجر مقطوف على قدر النفي وزكت فعل ماض مبني
للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على
ترتيب والجملة في محل جر صفة له وذكر بعضهم ان زكت
وعلم وزهي الفاظ على صورة المبني للمفعول والحال
انما مبنية للفاعل فعلى هذا يكون مبنيا للفاعل
لا المفعول انه وسبق بالنصب مفعول مقدم لقوله
اجاز العلم بالداخلية عليه الواو حرف مضاف اليه
من اضافة المصدر لفاعله لا سبق مصدر وجر
مضاف لحرف واو ظرف مقطوف على حرف جر والالف
جاءة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وما نايبة
مجازية فعمل على ليس رفع الاسم وتنصب الخبر ونحو
خبر ومجرور متعلقا بمعنى وانت ضمير منفصل مبني

على

مبني على الفتح في محل رفع اسمها ومعنى خبرها واجاز
فعل ماض والعلم فاعل مرفوع بغنة مقدرة على
الالف منع من ظهورها التقذر والتقدير واصلت
ما في حال كونها دون ان الواقعة بعدها ومع بقا النفي
لخبرها ومع الترتيب المعلوم اعلم الاكامل ليس في
انها ترفع المستد اسمها والخبر خبرا لها وتكون النفي
الحال عند الماطلاق واجاز العلم ان يسبق حرف
الجر ومجروره والظرف الممولين خبرها ممولها وهما
الاسم والخبر ودن كقولك ما بي انت معنى والاصد
مالت معنى بي اي معنيا بي فقدم الجار والمجرور
الممولين للخبر وهو معنيا على ممولها وهما انت الواقع
بها لا ومعنى الواقع خبرا لها وحاصلا المعنى
انما ما الثانية اعملت اعمال ليس لكن بشروط ستة
ذكر المم من اربعة ثلاثة صراحة وواحد ضمنا وسياتي
الشم يذكر شيئين فالاول من الثلاثة انه لا تقع بعدها
اي الاية واما لا بقوله مادون ان والثاني ان
يبنى نفي خبرها بان لا يتقصر بغيره بالاول ان يتقضى
بالمعنى لا في قولك ما زيد قائما الا عمر واولا يفر في
علمه لان المدار على الخبر واما لا بقوله مع بقا النفي
وعبارة التخرج اوضح من هذه العبارة لانه قال
فيكون لا يتقصر نفي خبرها والثالث ان يكون

لها وخبرها على الترتيب المعلوم بان يتقدم الاسم
 على الخبر وإشارته بقوله وترتيب زكنا وأما الرابع
 المقدم منها فإشارته بقوله وسبق حرفا لكانه قال
 بشرط ان لا يتقدم معمول الخبر الذي ليس بظرف
 وجار ومجرور على اسمها وخبرها دون ما اذا كان ظرفا
 وجارا ومجرورا لانه يتوسع في الظروف والمجورات
 ما لا يتوسع في غيرها وحاصلا المعتمد في ذلك
 ان معمول الخبر ان كان ظرفا وجارا ومجرورا جازية
 على ما ذكره الافلك واما نفس الخبر فلا يجوز تقدمه
 مطلقا ولو كان ظرفا وجارا ومجرورا كما هو ظاهر اطلاق
 اسم حيث قال وترتيب زكنا لان ظاهر وجوب
 تقديم اسمها على خبرها مطلقا وهو كذلك لا علة واما
 التقديم على ما نفسا فممتنع مطلقا لان الصدارة
 وسياتي توضيح ذلك في الك والاعلم انه وقع
 الاتفاق من البصريين والكوفيين على ان الاسم
 الواقع بعد ما مرفوع وما بعدها منصوب للنف
 البصريون يجعلون الاول اسما لها والثاني خبرا لها
 ويقولون انها هي العاملة فيهما الرفع والنصب واما
 الكوفيون فيجعلون الاول مبتدأ مرفوع بالابتداء
 لاها والثاني خبرا عنه ويقولون انه منصوب بترج
 الخافض ولا عمل لها فيها وهي اي كانت واخواتها

من

من الافعال الناصبة اي لا تبدأ
 على الباقي اي من الافعال عند قول المم ككان كان
 يعني ان كان شانه تعالى قسما اي وبقي
 قسم آخر وهو ان واحدا منها كمن لا يعمل عمل كان بل
 يعمل على العكس مما بان ينصب الاسم ويرفع الخبر
 وذلك اي وبيان وجه عدم عملها عندها انها
 من الحروف غير المختصة لدخولها على الاسم وعلى الفعل
 وشان غير المختص وحقه الاله لا العمل فقوله
 لدخولها على لقوله لا يختص وقوله وعلى الفعل بظرف
 على قوله على الاسم يعمل عمل ليس اي عند البصريين
 لا الكوفيين لا عملت فيما تقدم نفي الحال اي
 الحدث في الحال عند الاطلاق الجود عن القرينة وعند
 التقسيم بزم ما فت او مستقبلا فاذ اقلت ما زبد
 قايما كان المراد نفي القيام عنه في الحال اما اذا قيدت
 بامس او غدا كان النفي على حسب ما قيدت به من
 الزمان لا تقدم ما هذا بشرط انما نافية تعمل عمل
 ليس رفع الاسم وتنصب الخبر والالتصبيه وذا
 ان في معنى على السكون في محل رفع اسمها وبشر اخبارها
 وقوله ما فت اما تم الخبر لم ما ميني بل انصر في
 محل رفع والنون علامة جمع النسوة وآلهات خبرها
 منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع موصوف سالم

والماضاف اليه واليه علمه الجمع قال بعضهم يورث
من هذه الامثلة انه لا يترط في معرفتها ان يكون
نكرته وهو كذا كذا في الانانية للوحدة لا ياتي
في قول الله في النكاحات اعمت كليهما لان ان قلت
ما تصنع بنوا تميم انما فين لعلها في هذه الاية
وهي قول الله في هذا بئر اقلت يمكن انهم يقولوا
يقولهم عاهدوا هذا فيقتدونه او يظنون مثل بئر اذ
ويحفظون بئر اضموا وغير ذلك ابنا وما ان
مبتدا والخبر فيه عاهد على الحق المذكورة في البيت
قبلة وهو انما التفسير يحرم مسودة فصل الجيوش
اليكم اقواوها وتكثفون خبر مرفوع بالواو
لانه جمع مذكر سالم وابا بالقصر مقبول والماضاف اليه
واليه علمه الجمع والمراد بالاباء في كلامه اروساء
وحققوا بالما المملكة جمع حقيق بمعنى الفيض خبر ثان
والصدد ورب الخ مضاف اليه وما نانية تعمل عمل ليس
والخبر كماله واليه علمه الجمع واو لا خبرها والها
مضاف اليه وهذا هو الشاهد وسنني البيت ان
الشاعر يقول لهم انا المنذر واخوف لكم يا ايها الحق
اي الارض ذات الحجارة السوداء النار التي بها النار بين
فياهم فيها من ان يصطوب اليكم بنوا تميم وهم ابناء
لنكاح الحق بسبب ملازمتهم لها واقامتهم فيها ومن

او صافهم

او صافهم انهم محذون برؤسائهم وكبارهم وصدورهم
مملوءة بالفيظ والكراهة كهم فتحرروا منهم ولحقوا
لهم لشك ياخذونكم بقتة وانتم لا تشعرون بهم وقول
وما هم اولادها اي وليسوا ابنا لنكاح الحق حقيقة
بل مجازا لكن لا تعمل عندهم اي عند اهل الحجاز
الاشروط اذ وقول ذكر الله منها اربعة اي ثلث ثلث
منها صراحة وواحد ضمنا اي فهو ما من كل من
لا تقدم نحو ما ان زيد قائم فانانية ملغاة
لا عمل لها وان زائدة وزيد مبتدا وقام خبره
واجاز ذلك بعضهم اي وهو نصب قائم في المثال المذكور
فمنه ان الزائدة لا تكفي عن العمل ولا يقول بهذا
الشرط ان لا ينقص النفي اي لا يخبر لا يعمل
لا تقدم لان نقص نفي معمول الخبر لا يغير ولا ينفى عنها
كذلك فاعلموا بانهم عليه من انها عملت في المنية
لا المنفي مع ان النفي هو المقصود منها وقول بالانفوية
ان انقص بغيرها كغير مثله فانه لا يضر في عملها
وهو كذا وكذا كقوله ما زيد غير قائم فزيد كمالها
وغيره بالنصب خبرها وقام مضاف اليه خلافا
لما اجاز به اي نصب قائم الواقع بعد الالات
هذا ليس شرط في عملها عند وهو غير ظرف
لجملة حالية وقوله فان تقدم اي الخبر على الاسم

وقوله وجب رتبة الخبر منه عايد على الخبر اعي
 وجب رفع هذا الخبر المتقدم على الاسم وتكون ما
 ملغاة وهو خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز
 نصبه بح فلا تقول ان وفي ذلك خلاف في اسم
 الاشارة راجع الى النصب لهذا الخبر المتقدم قبل مجوز
 وقيل لا وقوله فان كان ظرفا انزال الخبر في كان عايد
 على الخبر وكذا في قوله فقد منه عايد عليه ايضا
 وقوله فاختلف الناس اى وهم غير المجوزين كما
 تقدم كاهو الظاهر وقوله في ما ح اى حين قدم
 الخبر على الاسم وهو ظرف او جار ومجرور وهذا
 الثاني ان هو ظاهر كلام الله اى وهو المتقدم كما
 تقدم فالخبر يمتنع تقدمه مطلقا والمعمول له ان
 كان ظرفا و جاريا ومجرورا جاز تقدمه والافلا وهذا
 كله في التقديم على الاسم واما التقديم على ما يمتنع
 مطلقا لانها الصداق وتقدم جميع ذلك متقدما
 وقوله فانه شرط انزاعه لقوله وهذا الثاني ان وقوله
 على الترتيب الذي ركن اى علم من قول الله فيما
 تقدم والاصح في الاخبار ان قوله لانه عام لكل خبر
 وقد صرح اى الله بهذا اى التعميم المذكور
 في غير هذا ان وهو اى المعمول لا المحبوس ليل
 ما ياتي في امثال بعد وقوله فان تقدم اى المعمول

الذي

الذي هو غير ظرف ان وقوله بطل عملها اى عملها كثرها
 ضعيفة ومن اجاز بقا العمل ان حاصل
 وذكر ان القائل فيما تقدم بعدم ابطال عملها عند
 تقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف و جار ومجرور
 الذي اشار له الله فيما تقدم بقوله وفي ذلك خلاف في
 يجوز بقا عملها مع تقدم معمولها بالاولى لانه يقول
 اذا لم يبطل عملها بتقدم المعنى فلا يبطل بالاولى
 بتقدم الفضلة لانه غير معتبر بالنسبة له ورد
 بانه لا يلزم ذلك اى ابقا العمل بتقدم المعمول بالاولى
 من ابقاية بتقدم العامل لما في الاعمال مع تقدمه
 من الفصل بين الحرف وهو ما ومعمول وهو الاسم
 والخبر فهو مفرد مصنف في اسم اى ومعموليه باجنبيه
 اى وهو ذلك المعمول لانه اجنبى من ما لعدم عملها
 فيه لانه معمول المعمول ليس معمول لا خلاف في الاسم
 فمعمولا لها فليسوا اجنبيا منها فان كان المعمول
 المقابل لقوله في الشرط الرابع وهو غير ظرف ان
 وقوله لتخصيصه جواز انزاعه لقوله وهذا الشرط
 مفهومة ان فان تكررت بطل عملها اى وهذا على
 كون ما انانية زائدة وليست لتوكيد الاولى فتفيه
 انما ايضا كالاولى ح ونفى النفي اثبات فيلزم على
 ذلك ان نفي الخبر انقضى بها فيكون من جملة الشروط

الثاني لدخوله فيه واذا كانت للتوكيد فعمل الاول
باق لا يلحق بالثانية لانها لم تذكر بعدها ومع كل
لا معنى لهذا الشرط لما علمت ان لا يبدل من
خبرها فوجب اي مثبت وقول فان ابدل اي مثبت
ما خبرها بطل علما ما زيد بشئ فاما ملغاة
لا عملها وزيد مبتدأ وبشيء في محل رفع خبره والبا
فيه زابغة لما سياتي انما تزداد في خبر ما وليس قال
المع وبعد ما وليس جرابا الخبر لئلا اداة حصر
ملغاة وبشيء بدل من قول بشئ وقول لا يصح به
اي لا يلتفت اليه واجازة قوم اي اجازة
ان يكون في محل نصب بها لعدم اشتراط العلم لهذا الشرط
في هذه المسئلة لئلا في مسئلة ما اذا ابدل
من خبرها المحرور بالبا الزايم فوجب اي مثبت
فانه قال ان عمل لقول وكلام سيوييه
واختلف سراج الكتاب اي كتاب سيوييه
الذي قال فيه هذه المسئلة وهو المثال المذكور وبعد
ان ذكره قال لست باللفتان فقال قوم قوله
لست باللفتان راجع الى الاسم الواقع قبل المثال
في المثال المذكور وهو بشئ فكون في محل رفع لا يصح
ولا عمل لما فيه فاستوت فيه اللفتان بمعنى ان
لفظة هذا المحرور ساوت فيه لفظه تيمم من حيث ان

ما

ما فيه مهمل لا عمل لها لكون خبرها ابدل منه موجب
والشرط في عمل اعدم ابداله منه وقال قوم هو
راجع الى الاسم الواقع بعدها وهو شي فكون
اللفتان مستوتة فيه بمعنى انه مرفوع عند اهل
الحجاز وعند بني تميم جعلت ما حجازية او تميمية
وهو لا الجماعة لا يترطون لعمل ما هذا الشرط وهو
ان لا يبدل ان وتوجيه كل ان قد يقال حصل
منه التوجيه لكل من القولين الا ان يقال المثني
في كل من التوجيه المتبصر بذكر اوله كل من القولين
لا مطلق توجيه فله ينافي ان التوجيه حصل كذا
بدون ذكر اوله ولا شك ان التوجيه مع ذكر الاول
لا يحتمل هذا المختصر فذكر غير لا ينافيه ورفع
معطوف ان رفعه بالنصب محمول لقول الزم الداخلة
عليه الواو مقدم عليه ومعطوف مضاف اليه
مما اضافة المصدر لمفعول وبذلك ايا حرف جر
ولكن مبني على السكون في محل جر والمجرور
متعلق بمعطوف واو ببدل معطوف على قوله
بذلك ومن بعد جاز ومجرور متعلق بمعطوف
وهو حال منه ومنصوب مضاف اليه وما جاز
ومجرور في محل رفع نائب فاعل منصوب والزم
فلهذا امر مبني على السكون وما علم مستر وجوب

تقديره انت وحيث ظرف مبني على الرفع في محل نصب
 وحل فعل ماض وقا عليه مسترعايد على المصروف
 والجملة في محل خبر باضافة حيث ايها والتقدير
 والزم رفع الاسم المصروف بكن او ببل حاله كونه
 واقعا من بعد منصوب بما حيث حل ووقع في تركيب
 من التركيب وحاصل المعنى انه اذا وقع
 بعد خبر ما لم يطفوف بكن او ببل وجب رفعه
 ولا يجوز نصبه اي لا كل من لکن وبل مقتضى
 لليجاب واستلزامه بمعنى انها طائفتان
 ومقتضيان لكون الاسم الواقع بعدها موجبا
 اي مثبتا لا منقيا ونصبه مستلزم لنفيه لانه
 يكون مع معطوفا على خبر ما المنصوب المنفي بها
 مينا في المقتضى المذكور للكن وبل وايضا يلزم
 عليه ان تكون ما عاملة في المصوب مع ان ما لا تمل
 فيه بل في المنفي ان قلت تسمية مع معطوفا
 لا يظهر لان ثبات المصروف ان يكون محذورا
 للمصروف عليه ان منصوبا منصوبا وان مر فوما
 فمر فوما وهكذا واجيب بان تسمية بذلك
 محذور لاحتمالها فلا تلوا اي ذلك العاطف
 وقوله اما ان يكون مقتضيا لليجاب استلزاما
 له واليجاب بمعنى الاثبات اي مستلزما لان يكون

الاسم

الاسم الواقع بعده مثبتا او لا اي او لم يكن مقتضيا
 واستلزاما لذلك وقوله فان كان مقتضيا لليجاب
 اي مستلزما له تعالى ان ذلك اي وبيات
 العاطف المقتضى لما ذكر نحو قوله بل ولكن فيجب
 رفع الاسم اي وهو قاعده في المثالين الواقع بعد
 بل ولكن كما علمت من انها مقتضيان لليجاب
 عطفا على خبر ما اي حاله كونه معطوفا عليه
 وقوله لا لا لا تمل في الموجب اي المصوب وانما تمل
 في المنفي يعني وما بعد الحرف المذكور مثبت
 لا منفي فلا تمل في حقه حتى يجوز نصبه وايضا
 لکن وبل لا يطفوان الا تمل في رفعه لكونه خبرا
 مستلزما محذورا او في من نصبه وعطفه على ما ذكره
 وان كان فرق العطف ارجح لقوله او لا لا
 وقوله فالبوا ومثال نحو العطف الغير المقتضى لليجاب
 وقوله جازا رفع اي على كونه خبرا مستلزما محذورا وقوله
 والنصب اي وجاز النصب مراعاة للفظ الخبر
 المعطوف عليه انه لا يجب الرفع من متعلق بقوله
 ففهم وقوله بعد غير ما اي بل ولكن والغير كالواو
 مثلك وهذا المفعول مسلم وبعد ما وليس ارجح
 بعد ظرف متعلق بقوله جر الداخلة عليه الواو
 وما مضاف اليه في محل خبر وليس معطوف على ما مبني

على الفتح في محل جر وجعل ماض والباقي على مرفوع
 بفتح مقدرة على الالف منع من ظهورها التقدير
 والخبر مفعول منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها
 تكون الروي وبعد ظرف متعلق بجزء البيت
 ولا مضاف اليه مبني على الالف في محل جر ونفي
 مظهر على لا جرور بالفتحة الظاهرة وكان متعلق
 مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر مضاف
 الصفة للوصف وقد حرف تقليل ويجز فعل مضارع
 مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جازا
 تقديره هو يعود على الخبر والتقدير وجز الباء
 الزائدة الخبر بعد ما وتيسر كثيرا وقد جر الخبر بعد
 لا وكان النفي لا ايضا لكن على قلة والمعنى
 ان خبر ليس وما جر بابا الزائدة كثيرا وخبر الاول
 النفيية بحر لا ايضا لكن قليلة لا كثيرا تراد
 ابا كثيرا الزائدة التي قيد الكثير من اطلاق المع
 في جانبها وتقيده بعد في جانب لا وكان النفيية
 ليس انه بكاف عجز ان هذا وما بعده
 مثالان للخبر النفي ليسو الجور بالالف المنع فيها
 لك ستقام التقريري وفي النفي وليس للنفي وفي
 النفي اثبات فيصير النفي انه كاف عجز ان
 غير ذو انتقام وليس فيها فعل ماض واسمها

النفي بهما

وبكاف

وبكاف في الاول وبغيره في الثاني خبرها مجرور
 بابا وعلا متعجم كسرة ظاهرة في آخر في محل
 نصب ويصح ان يكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وفي
 في الثاني صفة لقول يعزير مجرور بالياء لانه متعلق
 الاسماء الستة وانتقام مضاف اليه وما ركب
 بفعل ان هذا وما بعده مثالان للخبر النفي بها الجور
 بابا الزائدة فانافية تعمل عمل ليس ورفع الا سم
 وت نصب الخبر ورب بالرفع لهما والكاف مضاف
 اليه وبفعل مجرور بابا وعلا متعجم كسرة ظاهرة
 في آخر في محل نصب خبرها ويصح ان يكون منصوبا
 بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
 حرف الجر الزائد كما مر في نظيره ما سبق وعما عن حرف
 جر وما لم يوصل مبني على الالف في محل جر
 يحتاج لصلة وعمايد ويحتمل ان ما يوصل حرفي
 يحتاج لصلة دون عمايد وتعملون فعل مضارع
 مرفوع بشبوت النون والواو فاعله والجملة صلة ما
 والعايد محذوف على كون ما لم يوصل او بالجملة
 صلة ولا عمايد على الاحتمال الثاني والتقدير والمعنى
 وما اي وليس ركب عاقل عن الذي تعملون ومتن
 عليكم وتول وما ركب بظلم ان فانافية ورب لهما والكاف

مضاف اليه وبطلان خبرها وهو مجرور بالباء وعلامة
جر كسرة ظاهرة في اخر في محل نصب ويصح ان
يكون منصوبا بالفتحة المقدرة كما مر والمصيد خارج
ومجرور متعلق به وانما هي وما اي والمجرور بك
ظانها للمصيد اي منسوب بالظلم لا القليل ولا الكثير
فان دفع بذلك ما قيل ان ظلام ضيقة مبالغة
فتقتضي كثرة الظلم مع ان الظلم مستحيل عليه
نقالي فليكن كان او كثيرا ولا تقتصر زيادة
الباء اي كما هو ظاهر اطلاق المجرور وعدم تقييده
على كونها مجازية او حقيقية وقوله علة فالقوم اي
حيث خصصوا زيادة خبرها المجازية دون
الحقيقية وقد نقل سيبويه ان هذا لتقليل
لقوله ولا تختص ان اي لان سيبويه نقل ان
زيادة الباء بعد ما اي في خبرها عن بني ابي
فله التفاضل الى من منع ذلك اي زيادة الباء بعد
ما الحقيقية وقوله وهو موجود ان علة لقوله فله
التفاضل ان والغيرية اما عايد على اسم الاشارة
او على النقل الذي نقله سيبويه التوافق عليه
لقوله ولا تختص ان والغيرية في اسم عايد على
بني تميم وقد اضطرب رأي ان اي اختلف
رأيه وعلامة في ذلك اي في زيادة الباء في خبرها

نحو من فرقة
بهم

فرقة قيد في تغيير بما المجازية ومرق اطلق وقال
تزداد في الخبر المنفي اي سوا كانت منفيها المجازية
او الحقيقية وذكر ابن هشام ان مرق وتارة ونحوها
منسوبة على الظرفية وقيل على الحال وقيل على
نزع الخافض وقد ورد في هذا شروع مشه
رضي الله عنه في شرح قول الله وبعد لا ونفي كان
ان فكن في شفيها ان كن فعل امر وهو من
اخذاء كان يرفع وينصب الخبر واسمها مستتر
وجوبا تقديره انت وشفيها خبرها ولي جار
ومجرور متعلق بشفيها ويوم ظرف ولا نافية
تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وروا
اسمها مرفوع بالواو لانه من الاسماء الستة وشفاة
مضاف اليه وبمقت الباء حرف جر ومفعول مجرور بها
وعلمه جرم كسرة مقدرة على الباء المحذوفة
للتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل في محل
نصب خبرها واصل مفعول مفتي المستثقلت
الكسرة على الباء فذقت فالتقاء ساكنات الباء
والفتوح فحذفت الباء للتقاء الساكنين وفيه
متعلق به وعن سواد متعلق به ايضا وابتن
قارب مضاف اليه وهذا خطاب من سواد بن
قارب للنبي صلى الله عليه وسلم وكان من الكابر

الصواب رضي الله عنه ولو قال عني بدل قوله
 عن سواد الزكيات اظهر والفتيل خيط ابيض
 في شفا النواة رضيع يشاهد بعد اكل ما عليها
 وفيه حذف مضافا والمعنى كنت يا رسول الله
 شفيعا لي في الوقت الذي لا صاحب شفاعته مني
 عني قد رقتيل اي ما فعلت بشي قد رقتيل
 وفي خبر كان النقية ان اشار بذلك الى ان
 اضافة كان لشي في كلامهم من اضافة الصفة
 للموصوف وان من ارغافا حرف شرط جازم
 ومنه فعل ما هو مبني للمفعول واننا علمنا ان
 الثاني والايدي تايب فاعل والجملة في محل
 جزم فعل الشرط واي الزاد جازم ومجرور متعلق
 بمدت ولم حرف نفى وجزم وقلب واكن فعل
 مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والها
 مستتر وجوبا تقدمه انا وباعجلهم ابا حرف جر
 زايه واعجل مجزوم بيا وعلامة جزمه كسرة ظاهرة
 في محل نصب خبرها ويصح ان يكون منصوبا بفتحة
 مقدرة كامر والجملة من كان والها وخبرها في محل
 جزم جواب الشرط واذا حرف تعليل واجتبع
 افعل تفصيل مبتدأ والقوم مضاف اليه واعجل
 خبر والمراد بقوله باعجلهم اي عجلهم فافعل التثنية

ليس

ليس على بابيه واما اجتمع فعلى بابيه والجمع مدح
 الحرف على الطعام والمعنى وان مدت الايدي
 الى الزاد لم اكن بعجلهم اليه لان اجتمع القوم اي
 اشدهم حرصا على الطعام اعجل اي اعجلهم اليه
 والشاهد من هذا البيت والذي قبله جزم لا
 النافية وهو مفت بابا الزايدة في الاول وخبر
 اكون النبي بلم وهو باعجلهم اي ايضا في الثاني
 واعلم ان خبر ليس لا يجز بابا الزايدة الا بشرط
 ثلاثة ان يكون منفيا لا وجود له اصله كقولك
 ليس زيد قائما فالقيام منفي عن زيد لا وجود له
 اصله فخرج ما ليس كذلك كقولك ما ليس زيد بشي
 الا شئ لا يعنى به فهذا لا يقع جزم بابا على
 كونه خبرا ليس لان قولك الا شئ ان بعده وفيه
 ابيات لوجود شئ والشرط ان يكون قابلا لاجاب
 لا وجود له اصله اثنائي ان يكون قابلا لاجاب
 اي يقع نفيه واثنائه بحيث يكون قابلا لذلك
 كاي المثال المتقدم فانه يقبل الاثبات بان تقول
 زيد قائم وتاتي به مبتدأ وخبر فخرج ما ليس كذلك
 كقولك ليس مثلك احد فله يصح جزم بابا
 لكونه حلا زما واما المنفي ولا يقبل الاجاب
 الثالث ان لا تقع ليس مستثني بها لانها تكون

له استناد ذلك نحو قوله قاموا ليس زيداً فان
 وقعت مستثنى بالاي في امثال المذكور استنع جبر
 خبرها بالباء فلا تقول قاموا ليس بزيد واعلم
 انه يصح دخول الباء على اسمها ايضا اذا اخر وقدم
 الخبر عليه كدخلوا على الخبر وذلك لاي قول قلبي
 ليس البربان تولوا الا قري به فان البر بال نصب
 خبرها مقدم وان وما بعدها في تاويل مصدر
 لهما موخر وهو مجرور بالباء ومثل ذلك قول بعضهم
 ليس عجيبان الفتى يصعب بهما الذي في يده
 فعجيبا خبرها مقدم وبيان الفتى لهما موخر وهو
 مجرور بالباء اي غير ذلك في النكرات اعلمت
 ان جارا ومجرور متعلق ما علمت واعلم فعل ماض
 مبني للمفعول وانما علامته الثانية ولا تائب
 فاعلم مبني على السكون في محل رفع وكليهما جار
 ومجرور في محل نصب جار من لا وقد حرف تقييد
 وتلي فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على السكون
 منع من ظهورها الثقل ولات فاعل مبني على
 الفتح في محل رفع وان معطوف على لات مبني على
 السكون في محل رفع وهذا اسم اشاع مبني على
 السكون في محل نصب مفعول لتالي والعمال بدل
 من لهما الاشاع او مضاف بيان عليه او نفت له

وما

وما نافية من اخوات ليس ولامت جارا ومجرور
 متعلق بخبرها مقدم وعمل لهما موخر مرفوع
 بضم مقدرة منع من ظهورها سكون الروي وفي
 حرف جر وسوي مجرور بها وعلامة جزم كسرة مقدرة
 على الالف منع من ظهورها التعذر والجار والمجرور
 متعلق بعمل وحين مضاف اليه وحذف بالرفع مبتدأ
 وهي وذي مضاف اليه مجرور بالياء لانه من
 الاسماء الستة والرفع مضاف اليه وفما فعل
 ماض وفاعله مستتر عايد على المحذوف والجملة في
 محل رفع خبر المبتدأ وهو محذوف والمكس مسدأ
 وقيل فعل ماض وفاعله مستتر عايد على العكس
 والجملة خبره والتقدير اعلمت لا حاله كونه كليسا
 في النكرات وقد تلي لات وان هذا العمل وما عمل
 كائنا لك في سوي حين وحذف ذي الرفع فتا
 والعكس قل وحاصل المعنى ان لا النافية
 اعلمت اعمالا كاعمال ليس في كونهما رفع الاسم
 وتنصب الخبر بشرط كون معمولها نكرة تلي فلا تعمل
 في معرفة كليسا فالتسبيه لهما ليس في مطلق محل مـ
 فانه رفع بذلك ما يقال ان هذا يقتضي ان ليس لا
 لا تعمل في المعرفة وان لات التي اصداها النافية
 زيدت عليها تا الثانية المقترحة وان النافية

يتولان ويعطيان هذا العمل وهو الرفع لك
 والنصب للمخبر ان قلت هذا يقتضي ان لا
 وان لا يعملان الا في النكرات فلا لا عطلة لهما عمل
 قلت وهو كذلك بالنسبة لك دون ان
 فليس عملها خاصا بالنكر بل تعمل فيها وفي المعرفة
 كما سيأتي في النك وان لا لا تعمل الا في الخبر اي
 في لفظه او مادته علي الخلاف الا في ولا يذكر معها
 الاسم والخبر معا بل احدهما لكون الكثير حذف
 الاسم وابقا الخبر معا دون العكس كما اشارت
 اليه بقوله وحذف ذي الرفع اي صاحب الرفع
 وهو الاسم فاعا وكثر والعكس قل اي وهو حذف
 الخبر وابقا الاسم تقدم اي في كل من المرات
 الحروف العاملة عمل ليس اربعة اي وهي ما و لا و لا
 وان التي اشار لها في الترجمة بقوله فصل في ما
 ولاولات وان المبنيات بليس وتقدم الكلام
 على ما اي من حيث انه يشترط لعملها اعمال ليس عند
 من اعمالا وهم الجارون شروط ستة ان لا تقع
 بعدها ان النافية وان لا يتقضى في خبرها وان
 لا يتقدم خبرها على اسمها وان لا يتقدم معمولها على
 الاسم وهو غير ظرف وجار ومجرور وان لا تتكرر
 وان لا يما فيه وان يبدل من خبرها موجب اي ومن

حيث

حيث انما اعلمت عندهم لشبهها بليس في انما انفي الحال
 عند الاطلاق وغير ذلك مما تقدم توضيحه عند
 الكلام عليها وذكرنا ان في هذين البيتين انك
 الباقية وهي لاولات وان اما لا اي انافية وقوله
 فذهب احد النحاز انما اي في عندهم مثل ما
 النافية المتقدمة كما انما عند بني تميم كذلك اي مثلا
 في الاحمال كما اشار اليه لذلك بقوله وذهب تميم
 الى الشروط الستة اي ويزاد عليها ان
 لا يبدل بمعدل خبرها وهو غير ظرف وجار ومجرور
 وهذه الشروط الاربعة جارية في لان وان ايضا
 ما عدا الشرط الاول من الستة التي ذكرها في النسبة
 لان لانه لا يشترط في جابها ان يكون معموليا تكرتين
 وانما صلا ان لا يشترط في عملها هذه الشروط
 الاربعة وان النافية يشترط في عملها الستة الاخيرة
 منها ومالات في شرط في عملها هذه الاربعة ويزاد
 عليها شرطان وهما ان لا يبدل من حذف احد معموليها
 اما الاسم وهو الكثير او الخبر وهو قليل ولا بد من
 كون معموليها خاصا بكم الزمان فلا تعمل في غيره
 فاجلة ستة تكرتين ووجهه لانها اما انفي
 الجنس او الوجد وكل منهما يناسب التكرير لا التكرير
 فاذا قلت لا رجل افضل مثلا كان المعنى لا جنس

قوله

قوله

انافية صر

الرجال افضل منك او لا واحد من الرجال افضل منك
 ومنه قول ابن القيم عامد على الشرط المذكور
 اي ومن هذا الشرط وهو كون محمدا نكرا
 قوله اي الشاعر تعزله فتعز به يعني تعبر فعل
 امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والفاعل
 ولا نافية تعمل على ليس وشئ بالرفع لهما وعلى
 الارض جاز ومجرور متعلق بباقيها وبقايا خبرها
 ويحتمل ان الجاز والمجرور متعلقان بخبرها
 وبقايا حال وح ذلك يكون نصافي الشاهد ولكن
 ما بعده نص في قطعا وهو قوله ولا وزير في ذلك
 نافية تعمل على ليس ووزير اسما وواقيا خبرها
 ومما جاز ومجرور متعلق به وقضي فعلا ما عوراه
 فاعله والجملة صلة ما والعاية تحذف والمعنى
 تعبر ولا تعبر لانه لا شئ باقيا على الارض ولا على
 حافظا ما قضاه الله وقدره وان شاهد من ذلك
 ان اسم لا وهو وزير نكرة وخبرها وهو واقيا كذا
 ومن ذلك المعنى قول بعضهم
 ما قد قضي بانفسنا فاستغفر الله وتذكر الامانة
 من الذي لم يغير ربي اني انما اتقدر كائنت
 كما علمت صبرت ام لم تقصيري
 نصرتك ان نصرتك ما مضى وانتا فاعل والكاف

مفعول

٧
 البير
 نصرتك اذ لا صاحبة غير خاذل
 فبوتت حضا بالامانة نصرتك

مفعول واذا حرف تعليل ولا نافية تعمل على ليس وصاحب
 بالرفع لهما وغير بالنصب خبرها وخاذل مضاف
 اليه والبالسية وبور فعل ما مضى وانتا فاعل
 ونصنا مفعول وبالكافة جاز ومجرور متعلق بقوله
 حصينا الواقع توكيد لقوله حصينا والمعنى نصرتك
 لانه لا صاحب غير خاذل لانه اي نصرتك في الوقت
 الذي لا صاحب له فيه الا خاذل من الخذلان وهو
 عدم النصرة فتسبب عن نصرتي كذا انكرت لثقت حصينا
 حصينا اي مكانا مشحونا بالشجعان لان الكفاية
 جمع كمي وهذا الشجاع الذي يتفطى بالاسلمة لكثرة
 وسماحته اي نصرتك بشجاعتي وزعم بعضهم
 لزم وهذا مخالف لكلام امه المتقدم وانشد
 للنابغة اي الجعدي وهو قيس بن عبد الله وقيل
 في لجه غير ذلك وقيد بالجعدي لان هناك استخاص
 تسمى بالنابغة غيره اسلم رضي الله عنه على يده
 صل الله عليه وسلم بدت انما اي اظهرت كمي
 فعل صاحب حب يشا شربا ولي كل ما فلتا
 سقموا اي ذهبت في اسرها لا قضي حاجتي منها
 تولت وادبرت عني وتركيتي وبقت حاجتي التي
 انا طلبها منها في فؤادي اي قلبي وحلت سواد
 القلب اي في وسطه بحيث تمكن جبراني ولا يمكنني

البيتين للنابغة المذكورين في الشعر
 بدت فعل ذي وخر فلما تبعتهما
 تولت وبقت حاجتي في فؤادي
 وحلت سواد القلب لا انا باعيا
 سواها ولا عن قلبها متراخيا

التسلي عن ابني اخرون الاشيا ولا انا باعيا طالبا
سواها ولا عتيا متراخيا اي متانيا وصابرا
وان شاهد معنى ذلك ان لا تعمل عملك في المعرفة وهو
انا لانه خير مفصل في عمل رفع السها وباعيا بالنسب
خبرها وقد اجاب بعضهم عن ذلك بان انا
فاعل بفعل محذوف تقديره اري فلما حذف اري
انفصل الخبر منه نصارا لانا لان الاصل
لا اري باعيا اي لا اري ولا يظنني احدا ابي باعيا
وطائيا كخفاؤك لانه نافية واري فعل
مضارع وفاعله مستتر تقديره انا وباعيا مفعول
او انا مبتدأ والخبر محذوف تقديره اري فتكون
الجملة هي الخبر ولا نافية ملغاة لا عمل لها
قال انه مؤول اي بما تقدم من ان انا فاعل بفعل
محذوف او مبتدأ والخبر محذوف ان القياس
عليه سايع اي وان لا عمل في المعارف كالنكرات
لانها لا تقدم لزوها هو شرط الترتيب المتقدم
الذي اشار له الله بقوله وترتيب ركن
لا يتقص النفي لاني نفي خبرها لا تقدم في نظيرها
ولم يتوقف الله لاني بل الذي تعرض له وذكره
الشرط الاول فقط حيث قال في النكرات الخ
فذهب اكثر البصريين والفرابي من الكوفيين الى انها

ان

ان وقوله خذ الف را اي غيره انما وقوله به اي بعملها
من البصريين ان واختاره المصنف اي اختار
القول بالعمل حيث قال وقد تلي لا وان لم يقل
وزعم اي الله انما لم يقل انما الى ذكر اي القول
بعملها ان هو مستقليا ان كان نافية تعمل عمل ليس
والخير السها ومستقليا خبرها وعلما احد متعلق به
بستويا وعلما اطعفت متعلق به ايضا والجملة نفي مضاف
اليه وهذا قاله الشاعر حيث قيل له في تحفه هو كذا
وكذا كئيب ان كان الفلا في مثل كانه قال في الجواب
ما هو مستويا على احد ان يروي الاعمى حربة الله عين
لان المراد ان كان نافية تعمل عمل ليس والمراد برفع
السها وميتا خبرها والمصنف ليس المراد ميتا بسبب
انقضاء حياته وموته وانما الميت من يبقى عليه فيخذل
بان لم يجد له ناصرا حال البقي عليه في المحتسب
يحمل انه يغتني السها كما نقله بعضهم عن الشافعية في
الدرر ويحمل كسرهما ان سعيد بن جبر اي
وهو من التابعين قبله انا حاج فدي عليه بقوله
انهم سيطر عليه كلبا من كلب ولا تسلطه علي
احد من بعده فالتحجيج له فمات انا حاج ولم يسلط
علي احد من بعده رضي الله عنه ان الذين
تدفنوا ان ينفذ ان ونصب امثالكم فان نافية

تعمل عمل ليس والذين لهم مبني على اليا في محل رفع
وجملة تدعون صلة الذين والعائد محذوف ومبني
دون جاز ومجرور متعلقا بتدعون واسم مضاف
اليه وعباها خبرها واسأل بالنصب صفة لعباد
والكتاب مضاف اليه والميم علامة الجمع والمعنى
ليس الذين تعبدونهم من دون الله عبادا امثالكم
بل هم اقل منكم وانتم تزيدون عنهم بالنطق والابصار
وغير ذلك فلو فرض وعهدتم من كان مثلكم يقول
عليكم فكيف بعبادتهم من كان اقل منكم وهي
الاهنام التي لا تطق ولا ابصار لها فالتعويل عليكم
بعبادتهم لا اولى من عبادة من كان مثلكم على
فرض وقوع ذلك منكم ولا يترط في غيرها
ان يكونا نكرتين وقول بل تعمل في النكرة اي كالشأن الاول
من المثالين الذين مثلها الله والمعرفة كالشأن الثاني
ومذهب الجمهور ان اي فيكون على هذا فذية كان
الم حرف تحقيق بالنسبة لا وحرف تقليل بالنسبة لان
ولقول التعرّيج اجمعوا على ان لا تعمل عمل ليس لكن
اختصت هذه الاستدراك على قولهم ومذهب الجمهور ان
كانه قال ومذهب الجمهور انها تعمل في الاحوال المذكورة
مما الا انها اختصت دونهم بانها لا تدرى والكثير

لصان

لأن الرب ان وصفا هو الذي اشار له الله بقوله وحده
في الرفع فتأثر وقوله ومنه قوله اي من حذف اسمها وابينا
خبرها قوله تعالى ان ذلك نافية تعمل عمل ليس وحين
بالنصب خبرها ومضاف مضاف وخبرها محذوف تقديره
ولات الحين حين ان اي وليس الوقت وقت قرار ان
قلت شرط محذوف ان يكونا نكرتين والحين التقدير
الواقع لهما لا العمل لا تدرى قلت محله اذا كانت
كل منهما مذكورا اما اذا كان محذوف فكل يغزونه لهما
ولات حين مضاف لهما فيحين بالرفع اسم مضاف
مضاف اليه ولهم جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبرها
اي كايها لاه وهذا هو الذي اشار له الله بقوله
والمعسر قل واختلغا انسانا منية اي فيما ذكره
سيبويه بقوله لا تعمل الا في لفظ الحين لا تعمل
الا في لفظ الحين اي خاصة وقوله ولا تعمل فيما رادف
اي من اسم الزمان وقوله كاساعة وهو حال الوقت
والاوقات وقال قوم المراد اي من قول سيبويه
لا تعمل الا في لفظ الحين انها لا تعمل في وهذا القول
هو الصحيح وما قبله ضعيف ومن عملا فيجاء
رادف اي رادف الحين من اسم الزمان كاساعة
والوقت والاولان قول الشاعر ندم البغاة ان قد تم
فعل ما عنوا والبغاة جمع باغ فاعلمه ولات نافية

اي

تعمل على ليس وساعة بالنصب خبرها ومنه مضاف
اليه وسمها محذوف وابني مبتدأ ومرتع مبتدئات
ومستغني مضاف اليه وخيم خبر المبتدأ الثاني واجلة
خبر عن الاول والمعني ندم البغاة اي الظلمة
انما وزون المحذوف لان النبي هو الظلم ومجاورة
الحذ وليت الساعة ساعة مندم اي ندم والبني مرثي
اي مكان رعيه اي رعي مستغني وطالبه وخيم اي
خبيث منوذ لذلك صاحبه والاشاهد منه ذلك ان
لم يأت حذف وبني خبرها وهو لهم زمان مراد من
الحين ومن ذلك المعني قول بعضهم
ان يبع ذو جمل عليك فحله وارقب زمانا لا انتقام الباني
واحد من النبي الوخيم فلو بني جمل على جبل لذكر الباني
وكلام الله محتمل لانه قال وما لك في سوي
حين عمل فيحتمل ان المعني ليس لها عمل الا في لفظ اذ
وما رادفه من لسان الزمان او في لفظه خاصة ولا
تعمل فيما رادفه مما ذكره لعل الاول هو المقصد وله
لانه المنادى من كلامه وجزم بالثاني لانه ايضا
القولني المتقدمين وهران امرادها لا عمل الا في لسان
الزمان لانه هو المعتمد التقديم لا اري ان
فلا تنافية مضافة لا عمل لا واري فعل متعدي بين
للمفعول وتايب الفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره انا

وحين

وحين بالنصب مفعول له ومنا هو مضاف اليه وتقيم
نظير وتكرار في الاثنية حيث جعل بعضهم عاملة في
المعرفة ويحتمل على ذلك بالشعر المفعول للثانية عند
قوله لا انا باغيا واجاب عنه بعضهم بانه مفعول
وجعل الضمير فاعل بفعل محذوف او مبتدأ والخبر
محذوف والقي فيه لا تحت الحمل وتقدم توضيحه
فارجع اليه ان شئت به افعال المقاربة
اي باب الافعال الدالة على المقاربة اي قرب وفروع
الفعل فاذا قلت كاد زيد ان يقوم كان معناه قرب زيد
من القيام بالمفاعلة ليست على بابها بمعنى ان زيد ا
قرب من القيام والقيام قرب من زيد بحيث تكون
واقعة من اجابني لاستتمالة ترك القيام وانتقاله
مع انه معني من المعاني والذي يستقل ويؤيد انما هو
الاجسام وعبر بافعال المقاربة ولم يعبر بكاد واخواتها
لا يعبر فيها تقدم كيان واخواتها لانه لم يرد دليل على
ان كاد ام بابها ككان وايضا حذفت الدالة عليه عام
وحذفت اخواتها داخل في عموم جمل فحذفت الدالة معني
توكيد كان زيد قايما ثبت قيام زيد وهذا البتوت
ان الذي دلل عليه عام فاذا قلت اصبح زيد قايما
منه كان معناه ثبت قيام زيد في الصباح ولا شك
ان هذا ومنه اخذ ثبت قيام زيد العام لقيامه

بمعني انما قربت الى الله عز وجل
من الخبث هو القيام بعبادة

في وقت الصباح وغيره وهكذا كان كاد ان الحاف
 حرف جرو كان مجروراً وعلامة جزم كسرة مقدرة منع
 من ظهورها حركة الحكاية والجار والمجرور متعلقان
 بمحذوف خبر مقدم وكاد مبتدأ مؤخر مرفوع بفتح مقدرة
 منع من ظهورها حركة الحكاية وعسي معطوف على
 كاد مرفوع كثرند ولكنت حرف لحت رار ونه رفع فاعل
 وغير بالرفع فاعل ومضارع مضارع اليه والذين
 اللام حرف جر وهذين مجرور به مبني على اليا في محل جر
 والجار والمجرور متعلقان بقول خبر مقدم وخبر متعل
 لقول نه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
 سكون الروي والفتحة بكاد وعسي كايان كان
 كنت نذر وقوع غير مضارع خبر الهمذين والمضارع
 ان كاد وعسي كان في كونهما يرفعان مبتدأين
 لهما وينصبان الخبر خبر الهمذين نذر وقوع الخبر
 فيهما غير مضارع والكثير وقوعه مضارع اي جملة
 مضارعية وامترض بان قوله غير مضارع فيه ايهام
 تام وان غير مراد له لسكونه للسم والمظروف والجار
 والمجرور والجملة الفعلية غير المضارعية فقير الطان
 شامل لك ربعة لقتضاه ان هذه الاربعة وردت
 عن العرب اي وردت عن العرب وقوعها خبراً عن عذب
 لكن على نه وردت معاء الذي وردت عن العرب وقعد

الاسم

في

الاسم خبراً عنهما فقط دون غيره مما ذكر فلم يرد واحد
 يسمع مجيئة عنهم خبراً عنهما واجيب بان مرادهم
 بقوله كنت نذر غير مضارع الاسم فقط لا غيره ممثلاً
 ذكر او ان المراد بالغير ما يعي ما ذكر وفي كلامه حذف
 انوا ومع ما عطفت اي لهما من واخواتها من الافعال
 الاحد عشر اباقية كما اجاب بذلك الاثنيون وحينئذ
 ذلك ياتي انما ذكر وردت عن العرب لكنه موقوف فيها
 لا خاصاً بهذين وانما الخاص بهذين الاسم فقط وسبب
 هذا الاعتراض في الاسم وقد عرفت هنا هذا هو
 القسم الثاني له واما الاول فتقدم وهو كان واخواتها
 انها حرف اي حرف ترحي والصحيح انها
 فعل اي فعل ترحي وعلى كلمة القولين هي رافعة لك
 وناصب للخبر كان تا الفاعل واخواتها السراد
 باخواتها تا الفاعلين وتا الفاعلات وقد مثل انما لها
 مع الترتيب فالتصال هذه انتات التلات بها دليل
 على انها لا حرة لانها لا تتصل الا بالفعل
 افعال المقاربة اي لانها اقرب اليها من خبرها لا تقدم
 تومضيه وليست كلمة اي هذه الافعال الاحد
 عشر التي ذكرها الله ما دل على المقاربة اي اقرب
 الاسم وهو زيد من الخبر وهو الضياء في قوله كاد زيد
 انما يقدم اي اقرب قيامه وهكذا يقال فيما بعد من اقرب

وادرك ما دل على الإيجاب رجا وتوقع الفعل كقول
 علي زيد ان يقدم حتى أي اترجي قيامه وهكذا يقال
 فيما بعده من حري واخلولق ما دل على الانشا
 أي الشروع في الفعل وهو جعل لزا الحجة تقول جعل
 يتكلم أي شرع في الكلام وهكذا يقال في البقية
 من باب تسمية الكل أي فيكون محال من سلا ان
 قلت شرطه ان يكون الجري بعضها من الكل كالي
 تسمية الرجل بعيني مثلا لكونها جزاء منه وهناليو كذلك
 فالاولى ان يكون من باب التقليل بمعنى انه غلب
 ما دل على المقاربة على غير الدال عليها وهي الكل افعال
 مقاربة كالقريب والقرين مثلا وهذا هو المراد
 من اسم الاشارة راجع لقوله وكلها ان لا يكون الا
 مضارعا أي في الغالب ومن غيره قد يكون غير مضارع
 كاسم مثلا الذي هو نادر ووارد عن العرب كالاشارة
 لذكر الله بقوله ونذر مجيئه لهما ان كثرت في
 العذل ان كثرت فعل ماض وانما فاعل وفي العذل
 جار ومجرور متعلق به وعلى حال واما انفت له
 من الخ الرجل على الشيء واظب عليه ولا نافية تكثر
 فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بفتحة التوكيد
 الخفيفة في محل جزمه وفاعله مستر وجوبا تقديره
 انت وان حرف توكيد ونصب وايا لهما وعسي فعل

ماض

ماض وانما لهما وصايا خبرها والجملة في محل رفع
 خبر ان والمعنى كثرت في العذل حالة كونك ملحا
 مستمرا عليه لا تكثرت أي مترجيا الصيام عن ذلك
 المطلوب منك وان شاهد منه وقدم الاسم وهو ما يحا
 عن عسيت وهذا من النادر فاجتأني فهم ان
 فاجت فعل وفاعل جمعني رجعت والي فهم جار ومجرور
 متعلق به وهو لم قبيلة وما نافية وكاد فعل ماض
 وانما لهما وايا خبرها وكم خبرية ومثل بالجر
 تمثيلها والها مضاف اليه وفارقتا فعل وفاعل
 ومفعول وهو تصغر مبتدا وخبر وهي جملة حالية
 والمعنى فرجعت الى قبيلة فهم وما قاربت الرجوع
 قبل ذلك وكثيرا مثلا فارقنا وهي انما تصغر ان تصوت
 وترفع اصواتها اما عليه لكونه مفعولا او على غيره
 كسبب اخر وان شاهد من ذلك وقوع الاسم خبرا عن
 كاد وهو موقر ايا وهذا من اسناد ايضا وهذا
 مراد المصنف من اسم الاشارة راجع لقوله ونذر مجيئه
 لهما الاخر ما ذكر ايها امي تام وان كان هذا
 الايها م غير مراد له لما علمت ان مراده بغير المضارع
 فتصغر الاسم المتقدم الذي اشار له الله بقوله
 ونذر مجيئه لهما ونذر مراد منه به خلد ان علمه لقوله
 ايها بغير المضارع اي الجملة الفعلية الغير

المضارعية كالجمل الماضوية ولم يندرج في
 كلها ازاى عن الوب وانما الذي ندرج في خبر
 الاسم فقط لا اشار لذكره بل الذي ندرج
 واما هذا اي الاربع المذكورة بعد الاسم فلم
 فيه روم يسمع من الوب مجيئها خبرا عن هذين
 ايم كاد وعصى مع ان كلامه موهم الشمول لهما وان
 كان هذا الايتام غير مراد له كما علمت ذكر فيما تقدم
 مع الجواب عنه بان في كلامه حذف الواو مع ما عطف
 والمضارع المذنب واخواتها من بقية الافعال وح
 فلا يتام لامكان ان يكون ما عدى الاسم من الاربع
 المذكورة ورد في البقية موقفا عليها بخلاف الاسم
 فورد في خاصية هذين فقط المراد لهم بقوله كنت
 ندر غير ان وكونه بدون ان ان يكون مبتدئا والها
 اسمها في محل رفع وهي مضاف اليه في محل رفع
 باعتبار كونها لما تكون وفي محل جريا اعتبار كونها
 مضافة اليه وخبر كان محذوف وبدون جار ومجرور متعلق
 به وان مضاف اليه مبني على السكون في محل جر وبعد
 ظرف وعصى مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من
 ظهورها سكون الحكاية وترز خبر المبتدأ الذي هو
 التكون وكاد مبتدأ مرفوع بجهة مقدرة منع من
 ظهورها حركة الحكاية وفيه جار ومجرور متعلق
 بعكس

بعكسا والامر مبتدأ وجملته عكسا بالبناء للمفعول خبره
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كاد وانتقد
 وكون الخبر واقعا بدون ان بعد عسي قليل وكاد
 الامر عكس فيه والحاصل انه ان اراد البيت
 ان ان افعال القاربة لا احد عشر المذكورة تنقسم الي
 اقسام اربعة قسم يجوز فيه قرن خبره بان والغالبة
 فيه الاقتراعات وعدده قليل واشار له بقوله وكونه
 بدون ان بعد عسي ترز اي قليل والغالب والكثير
 اقتراعه ومثله في ذلك او شك وقسم يجوز فيه قرن خبره
 بان والغالب فيه تجرده منها وذكرها فيه قليل واشار
 له بقوله وكاد الامر والحال عكس فيه اي ان الغالب
 والكثير في خبرها تجرده من ان وذكرها فيه قليل
 ومثله في ذلك كرب وقسم يجب قرن خبره بان ولا
 يجوز تجرده منها وهو قرني واخولق وقسم يجب تجرده
 منها ولا يجوز قرن خبره بها وهو افعال الشروع الخمسة
 اي الافعال الدالة على الشروع في الفعل لان ان
 تدل على الاستقبال والافعال المذكورة تدل على الحال
 فلو اقترنت ان خبرها لمحصل التناهي ليس بها فلهذا
 وجب تجرد اخبارها منها اي اقتران خبر عسي
 لانه هذا الخذ الذي من مفهوم قول المتن وكونه
 بدون ان بعد عسي ترز لان مفهومه ان يكون مقترنا بها

يكون كثيرا وتجرده من ان هذا هو المنطوق
وهذا مذهب سيبويه لهم الاشارة راجع لما
تقدم من المفهوم والمنطوق انه لا يخرج خبرها
اي عسي الا في الشر اي في حالة الضرورة لا في النتر
اي فيكون اقترانه باعلى هذا واجبالا جازلا لا تقدم
وقوله ولم يرد في القرآن ان علة لقوله انه لا يخرج الخبر
اي انه لم يرد في القرآن نفسي انه ان عسي فعل ماض
واسمها وان حرف مصدري ونصب وياق فعل مضارع
منصوب بان وعلة منه نصب الفتحة الظاهرة وفاعله
مستتر عايد على اسم وان وما بعده ها في تاويل مصدر
خبر عن عسي اي قوله قارب اسم الاثبات بالفتح
وكذا يقال فيما بعد ومن وروده اي الخبر
به وان ان قوله عسي الكرب ان نفسي فعل ماض والكرب
اسمها والذي نفت له وجلة اميت صلة وفيه جار
ومجرور متعلق به والضمير عايد على الكرب ويكون
فعل مضارع خبر عسي واسمها مستتر عايد على الكرب
وورا خبر مقدم والها مضاف اليه وفرج مبتدأ موح
وقريب نعمته له والجملة في محل نصب خبر يكون ويصح
ان يكون وراة خبر يكون مقدم وفرج قريب اسمها موح
والصريح اترجي ان الكرب الذي اميت فيه يكون
بعد فرج قريب واميت يقرى بفتح التاء ويكون

جود من ان نفسه كمنها وخاطبه لان قايده هذا به حال
جبه بالمدينة وهو في السجن وحده بسبب كونه
كان قاتلا لشخص ويصح ضمها للمتكلم والشاهد
من هذا البيت عدم اقتران خبر عسي بان
عسي فرج ان نفسي فعل ماض وفرج اسمها وياق
به اسم الجملة في محل نصب خبرها وهذا هو الشاهد
حيث لم يقرن خبرها بان وان حرف توكيد ونصب
والا اسمها وله جار ومجرور خبر مقدم وامر مبتدأ
مؤخر وكل ظرف ويوم مضاف اليه وفي خليفته
جار ومجرور متعلق بامر والجملة من البتة والخبر في
محل رفع خبر ان والتقدير سر اترجي فرج ياتي به الله
انه اي والحال وان ان امر كاي في كل يوم في خلقه
مخصوص بالشعراي ولا يعبر في النتر فاقتراانه
بما لا يكون واجبالا تقدم نظير وكمن مذهب جمهور
البريقي في خبر عسي فذخوها ان فذبح فعل
ماض والواو فاعل والها مفعول وما نافية وكاد فعل
ماض والواو اسمها ويفعلون فعل مضارع مرفوع بيوته
الفتحة والواو فاعل والجملة في محل نصب خبرها ان
قلت قوله وما كادوا يفعلون منافي لقوله فذخوها
لان مقتضى الذبح المقاربة للفعل لا عدما واجيب بان
المعنى فذخوها اي في اخر الامر وما قاربوا الفعل وهو

الذبح لاني اول الامر فلا تتاني ح ومثل ذلك قولهم ولدت
ههه ولم تكه تله ايد ولم تقرب من الولادة قبل ذلك
واعلم ان كاد اذا ذكرت بدون النبي كانت لك ثبات
وان ذكرت مصاحبة له لا هنا كانت للنبي خلا فالت
مكس واورد سوا القول
انوي هذا المصراهي لفظة جرت في لسان جرهم وعمود
اذ التهمت في صورة الحمد اثبت وان اثبت قامت مقام محمود
واجاب به بعضهم بقوله
لقد رمت اليك انكاد وليس ذا صحيح الذي حذاق اهل وجود
بل ان تعميها تقيا فصلا بالانفا والافلاك ثبات دون محمود
من بعد ما كاد ترين ان فكاد فعل ماض واما
مستتر فيها ما يدعي القوم المفهوم من الخير في منهم
الذكر بعده وترين فعل مضارع واما على مستتر
عائد على قلوب المذكور بعده الواقع بدلا من ضمير
كاد المستتر في الواقع لما ان قلت في
ذلك عود الخير على ما فرقلت هو مستقدم في
الرتبة لانه يدل من الخير في كاد فيكون متقدما في
الرتبة على قوله ترين وان كان متاخر في اللفظ
والمنوع عوده على متاخر لفظا ورتبة وقوله ترين
مضاف اليه ومنهم جازع ومجور متعلق بترين
ماكدت ان اصلي لروا شاهد من ذلك اقتران

الخبر

الخبر بان وهو من القليل قال بعضهم هذا من كلام
عمر بن عبد العزيز وليس بحديث ويمكن الجواب
عنه بان لا مانع من انه حديث تكلم به صلى الله
عليه وسلم ولكن لما اشتهر به عمر بن عبد العزيز
بسبب انه انما قل له سب اليه كايه نظير من الفاظ
التقوت عندنا من حيث انها نسبت لسيده ناعمر
ابن الخطاب رضي الله عنه مع ان النبي صلى الله عليه
وسلم هو الذي قالها وتعلق بها لكونه اشتهر بنقلها
دون غيره كارت النفس ان فكاد فعل ماض
واتا علامة التانيث والنفس بمعنى الروح لهما
وان حرف مصدر ي وتقيض فعل مضارع منصوب
بها واما على مستتر عائد على النفس والجملة في محل
نصب خبرها واذا ظرف وعذا فعل ماض واما على
مستتر وحسب مفعول وربطة مضاف اليه واربطة
التي هي قطعة واحدة لا قطعتين وبرود
مطوف عليه جمع درة والمضي قارب الروح
ان تخرج عليه وقت ان عدا محسوا ومدرجا في الكفاة
التي هي ربطة وبرود والشاهد من ذلك قرن خبر
كاد بان وهو من القليل وكسي حرفي ان
فالكا حرف جر وعسي فعل ماض مجرور بها وعلامة
جر كسي مقدرة منع سنا ظهورها سكوت الحكاية

والجار والمجرور خبر مقدم وحري مبتدأ مرفوع
 بضمه مقدرة كذلك ولكن حرفا لمسته رآك وجعل
 فعل ماض مبني للمفعل وخبر بارفع نائب فاعله
 والماض فاعله اليه وحتم صفة لوصف محذوف
 اي جعل حتما وبان جار ومجرور متعلق بمتصلا
 الواقع بمفعول لا جعل وان لم فعل امر ماض والواو
 فاعله واخولق بمفعول وان مفعول ثان مبني
 على ان يكون في فعل نصب ومثل صفة محذوفة
 وحري مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من
 ظهورها تكون الحكاية وبعد ظرفا واشك
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
 الخفية الفارض للحكاية وانتقام مبتدأ والواو داخلة
 عليه وهو مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها
 التعذروا مضاف اليه مبني على ان يكون في محل جر
 ونزول فعل ماض وفاعل مستتر عايد مع الانتفا
 والجملة في محل رفع خبر عنه والتقدير سير وحري
 كمنسي وكما جعل خبرها متصلا بان وجوبها
 والزعم اخلولق ان الزام امثل الزام حري وانتقام
 ان ترأي قد بعد او شك والمعنى ان حري
 كمنسي في المعنى من حيث ان كلا يدل على الرجا
 لانه الحكم من جهة الخبر لان خبر عني تقدم انت

اقرانه

اقرانه بان جازوا ما حري فاقتران خبرها بان
 واجب لاحيانا لتسبيه لها يعني ليس تاما بل
 من بعض الوجوه بدليل الاستسنا الذي ذكر بقوله
 ولكن جعله انزول حري في ذلك اخلولق اي
 يجب اقرانه خبرها بان حري كما اشارت بقوله
 والزعم انزوا ما او شك فانتفان من خبرها
 وعدم اقرانه بها قليل والكثير اقرانه بها كما اشار
 له بقوله وبعد او شك في الدلالة هدايات
 لوجه شبهها بها اخلولق الساء ان تطر
 فاخلولق فعل ماض والتا علامة التانيث والسا
 لها وان حرف مصدري وتطو فعل مضارع منصوب
 بها وفاعل مستتر عايد على الساء والجملة في محل
 نصب خبرها والمعنى ترجينا مطر الساء ولو
 سئل انما سئل فلو حرف امتناع لامتناع وسئل فعل
 ماض وانما سئل فاعله والترا ب مفعول ولا وشكوا
 اللام واقعة في جواب لو واشك فعل ماض والواو
 لها واذا ظرفا وقيل فعل ماض مبني للمفعل
 وهما تيانا ب فاعله وان حرف مصدري ويعملوا
 فعل مضارع منصوب بها وعلامة نصبه حذفت
 النون والواو فاعله والجملة في محل نصب خبر او شك
 ومنفوعة بظرف عليه والمعنى ولو سئل الناس

التراب لقاربها الملل والسامة وانبع من الاعطاء
 وقت القول والسؤال لهم والشاهد من ذلك قرن
 خبر او شك بان يوشك من فإز فيوشك
 فعل مضارع ومن السامعني على السكون في محل رفع
 وجملة فصلة من ومن منية جاز ومجرور متعلق
 بفرو في بعض غراته جاز ومجرور ومضاف اليه
 متعلق بقوله يوافقها ويوافق فعل مضارع
 والفاعل مستتر والها مفعول والجملة في محل
 نصب خبر يوشك والمعنى يقرب الذي فرب
 وهرب من الموت في الحرب موافقة المنة أي
 الموت لم في بعض عقلا ته والشاهد من ذلك
 عدم اقتران خبرها بان ومثل كما ولا في مثل
 بالرفع خبر مقدم والواو داخله على كرب الواقع
 مبتدأ مؤخر وهو مرفوع بضم مقدرة منع من
 ظهورها الفتح العارض للحكاية وكاد مضاف لمثل
 وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتح
 العارض للحكاية وفي الأصح جاز ومجرور متعلق به
 وترك مبتدأ مضاف اليه في محل جر ومع ظرف وذي
 مضاف اليه مجرور بالياء والسرو مضاف اليه ووجوب
 فعل ماض وفاعله مستتر عايد على الترك والجملة
 خبر عنه وكانت الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ

محذوف

محذوف وانما فعل ماض والسابق لها وبعدوا
 فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة منع من
 ظهورها النقل وفاعله مستتر عايد على السابق
 والجملة في محل نصب خبرها وطفق مطوف على
 قوله انشا وكذا جاز ومجرور خبر مقدم وجعلت وما
 عطف عليه مبتدأ مؤخر وهو مرفوع بضم مقدرة
 منع من ظهورها حركة الحكاية وهكذا الاعراب
 فيها عطف عليه ايضا والتقدير وكره مثل كاد في
 الأصح وترك ان مع ذي السروع واجب وذلك
 كقولك انك السابق بعدوا وطفق وجعلت واخذت
 وعلق كائن كذا والمعنى انك كره مثل كاد في
 ان خبرها الكثير فيه تجريره من ان وذكرها فيه
 قليل واما افعال السروع الخمسة فيجب تجرير
 اخبارها منها فلا تذكر معها لان تدل على الاستقبال
 وهي على السروع في الفعل في الحال وبيت الحال
 والاستقبال تنافي فقرنها باخبارها تنافي لمناها
 الذي تدل على عليه كما مر توضيحه ولا يأتي في
 التجريد خبرها من ان دائما وقوله ان
 الأصح خلقه ان خلق في ما ذكره سيبويه وقوله
 وهو اي الأصح الذي زعمه اليه وادعاه انها مثل
 ان تجريره اي خبر كان من ان قول اي الشاعر

كَرِبَ القلبُ كَرِبَ بمعنى قَرِبَ ففعل ماضٍ والقلبُ
 بالرفع اسمها ومن جَوَاهِ جَارٍ ومَجْرُورٍ متعلقٌ بيزوب
 ويزوب فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره هو يعود
 على القلب والجمله تاي محل نصب خبرها وهي خوف
 وكان فعل ماضٍ والوساة فاعل وهن مبنية أو غصوة
 خبر والجمله في محل نصب مقول قول الوساة والمضي
 قَرِبَ القلبُ يذوب ويتقطع من شدة الوجدان الماض
 له بسبب الحب والعشق وقت ان قال الوساة له
 هتد غصوب أي غصباة عليه او منه والساهد
 منه عدم اقتران خبر كَرِبَ وهو يذوب بان وقع
 من اقترانه أي الخبر المذكور بها أي بان قول اب
 الشاعر سقاها الزمقي فعل ماضٍ والها مفعول عايد
 على الخيل العراب او ان بدل ودنوا فاعل به مرفوع
 بالواو والاحلام مضاف اليه وسجلا مفعول وعلى
 الظن جَارٍ ومَجْرُورٍ متعلق به وقد حرف تحقيق وكَرِبَ
 فعل ماضٍ وانما قبال رفع اسمها والامضاف اليه
 وان حرف مصدر ي ونصب وتقطعا فعل مضارع
 منصوب به وفاعله مستتر عايد على الاعناق والمضي
 سقى دنوا الاحلام الابل او الخيل العراب ولوا على
 الظن اي شدة عطشها وقد قاربت اعناقها الشقطة
 قبل شقها فاذا ذكر وال كاهد منه ان خبر كَرِبَ قرين بان

وهو

وهو ان تقطعا وهو منه القليل بخلاف ما قبله لت
 الكثير وذلك اي وبيان الافعال الدالة على
 الشروع اي ان السابقيده والرفا شاق فعل
 ماضٍ والسابق اسمها وجمله يدوامت الفعل والفاعل
 في محل نصب خبرها وكذا يقال فيما بعد من الامثلة
 الاربعة كلها بمعنى الشروع في الفعل حالاً فان
 بمعنى شرع يدوا وطفق بمعنى شرع في الدعا
 حالاً وجعل شرع في الكلام حالاً واحداً شرع في
 النظر حالاً او علق شرع في الفعل حالاً وهكذا
 ولتعملوا مضارعاً الزفا شمل فعل ماضٍ والواو
 فاعل ومضارعاً مفعول ولاوشكا اللام حرف جر
 واوشك مجرور بها وعلمة جرح كسر مقدرة منع
 من ظهورها حركة الحكاية وكاد مبطون على اوشك
 مجرور بكسر مقدرة منع من ظهورها الفتح الفارض
 للحكاية ولا حرف عطف وغير مبطون على اوشك
 مبني على النعم في محل جر وزاد فعل ماضٍ والواو
 فاعل ومووشكا مفعول وانقدس وتعملوا
 مضارعاً اوشكا وكاد لا غيرهما وزادوا مووشكا
 والمعنى ان النخلة لتعملوا لاوشك وكاد
 مضارعاً لا غيرهما من بقية افعال هذا الباب
 وزادوا لاوشك في مضارعها لمرقاها وهو مووشكا

لا تتصرف اي بل هي ملك رتبة لصيفة واحدة
وقول الاماد واوشك اي فانها يتصرفان بمعنى الاما
لا يله زمان صيغة واحدة بل ياتي منها المضارع
مثلا لكن تصرفا تصرفا فاصلا لا اما لعدم ورود
اسم المفعول وافتعل التفضيل والمصدر منها بمعنى
انه لم يسمع ذلك من العرب فيها وقول فانه قد استعمل
علة لقول الاماد واوشك وقول بكادون يستطون مثال
لمضارع كاد وقول الشاعر يوشك ان مثال لمضارع
اوشك وتقدم الكلام عليه وزعم الاصمعي
بفتح الهمزة من ضمها بل ادعي بعضهم انها لا تقع بالفتح
وكان شيخا لا يحنيفة رضي الله عنه جليلا تقيا نفعا
الله به وليس يحيد اي هذا الزعم ليس بقوي
وقول بل حكى ان كالعلة لقول وليس يحيد ولو
شكل الناس التراب ان تقدم الكلام عليه وان شاهد
منه هنا قول لاوشكوا من حيث انها فعل ما ضا اعي
بلفظ اما في نعم الكثير ان لم يرد على قول فيما تقدم
بل حتى التليل ان ومنه اي من المتقال اسم الفاعل
من اوشك قول اي الشاعر فموشكة اوشك ان فموشكة
اسم فاعل مبتدأ وارض خبر وهو اسمها واما مضاعف اليه
وان حرف محذوف ونصب وتعود فعل مضارع منصوب
لا وناعله مسترعايد على الارض والجملة في محل

نصب

نصب خبرها وخلاف منصوب على الظرفية والانيس
مضاف اليه ووحوشا يبا بمفعول والمعني قربية
ارضنا المود بعد الانيس ووحشا جمع وحش وهو
القرد يبا با خرابا وقيل بفتح الواو موشة اي قفرا
خرية تسكنها الوحوش وقد يصر تخصيصه ان
هذا شروع منه في اعتراضه على الم وقول اوشك
بالذراي حيث قال وزاد واموشكا اي وزاد والادرك
على مضارع موشكا وكنت عن كاد وليس كذلك
اي وليس هذا الاسمار المفهوم من تخصيصه لاوشك
سما وقول بل ورد ان هذه علة لقول وليس كذلك
والضمير في استماله عايد على اسم الفاعل من كاد
اموت اسما فاموت فعل مضارع والفاعل
مستتر وجوبا تنزيه انا واسا مفعول ويوم ظرف
والجاء باليهم المفعلة لهم موضع كان الحرب فيه مضاف
اليه وان حرف تأكيد ونصب والنون للوقاية
واليها اسمها وبقينا مفعول مطلق وارهت خبرها
وبالذي جار مجرور متعلق به وانا مبتدأ وكايد
اسم فاعل خبر وعنه اسم الشاهد والمعني اموت
منا سفا على الذي وقع مني في يوم الرجاء اي في
اليوم الذي وقع القتال فيه عندي وانني لم يموت
بقينا بالذي انا كايده اي فاعله وصيرا اليه

من الاعمال ونحوها وقال بعضهم نحو بالبا لا بالياء
 فلا شاهد فيه لكن بمض الشقاة ذكر انه خالف ابن
 مالك ثم رجع عن مخالفته ورافقه بعد ذلك على انه
 بالياء وعلى كونه بالبا يكون معناه انا كابد اي مكابه
 وفاعله ومتمم الشاقه وقد ذكر الم هذا اي
 ما ذكر من احتمال لزم الفاعل من كاد في غير هذا
 الكتاب وافهم كلام الم ان غير كاد ان اي
 لانه قال لا غير اي لا غيرهما وحكي غيره اي
 الم وقول خلاف ذلك اي خلاف ما قاله وفهم من
 كلامه وتوهم فحكي صاحب الانصاف ان كالملة
 لما قبله والانصاف لهم كتاب وهو بالف والنون
 لا الايضاح لانه لا ينحصر في التوبة وليس مراد
 عسي يصي ويسع يسعوا فهو عا سو الاول
 فعل مكافؤا في مضارع والثالث لهم فاعل
 طفق يطفق اما من باب فزع يفرح او من
 باب ضرب يضرب بعد عسي ان بعد ظرف
 وعسي مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من
 ظهورها كونه الحكاية واخولق مضارع على عسي
 باسقاط العاطف واو شك كذلك وكل منهما مجرور بكسرة
 مقدرة المنع من ظهورها حركة الحكاية وقد لا تحقيق
 ويرد فعل مضارع وعني فاعله مرفوع بحجة مقدرة على

الالف

الالف المحذوفة منع من ظهورها التقذر وبان الباء
 حرفا جر وان حرفا مصدرية ونصب ويفعل فعل
 مضارع منصوب بها وان وما بعد هائي تاويل مصدر
 مجرور بالباء وهن ثمان جاز ومجرور متعلق بيزد وقدر
 فعل ماض مبني للمفعول وبنايب الفاعل ضمير مستتر
 فيه عايد على ثمان والجملة في محل جر نعت له والتقدير
 وتقدر عني بان والفعل عن ثمان مفقود بعد عني
 واخولق واو شك وحاصل معني ذلك ان عسي
 واخولق واو شك يحذف الما وخبرها ويطبق
 عنهما بان والفعل فيقال عسي ان يقوم نفسي فعل
 ماض وان حرفا مصدرية ونصب ويقوم فعل
 مضارع منصوب بها وفاعل مستتر تقديره هو والجملة
 في محل رفع ونصب من مصدر الما وخبرها في في
 محل رفع ونصب باعتبار و هكذا يقال في اخولق
 واو شك حرفا جر وهذا عند الم لان جميع اشغال
 هذا الباب عند لا تشمل الاناقصة ولا تشمل تامة
 اصلا وقال الجمهور ان والفعل في محل رفع فاعل
 عسي وهي تامة وهذا ما فسره الم كلام الم
 وهو يخرج له هذا من حقيقة وموضوع وكذا
 الاشعري لان حقيقة كلامه ما تقدم لاما ذكره فروع
 جاز على طريقة الجمهور ان قلت ولم قال الم عن

ثان ولم يقل عنهما مع ان مذهب قيام ان والفعل مقامهما
 معا ومقتضى ذلك انهما قايما مقام الثاني فقط وهو
 الخبر قلت لما كان ان والفعل واقعا موضع
 الاسم وحالان محله كانه موجود لم يحدف لان مت
 المعلوم ان الاسم يقدم على الخبر عندك في الخبر فصايع
 لعدم حلوله ووقوع شيء مكانه فهو عليه دون الاسم
 ناقصة وتامة هذا على مذهب غيرهم وهم
 الجمهور كما علمت فيما تقدم ان عنده جميع افعال هذا
 الباب لا تستعمل الا ناقصة ولا يخرجها حذف اسمها
 وخبرها واقامة ان والفعل مقامهما عن ذلك ابي
 التمام كانه قول تعالى احب الناس ان يتركوا فان
 حسب يتعدى لفعلين وان يتركوا قائم مقامهما
 ولم يخرج عن التعدي كما ذكره كذا قال الامم مخرجها
 به كلامه فان والفعل في موضع رفع فاعل
 بمسي ابي على كلام الجمهور في محل رفع ونصب على
 مذهب الامم كما علمت فيما تقدم واستغنت به
 عن التصويب اذ وهذا ايضا خروج الحكم المم عن حقيقة
 لان حقيقة كلامه القيام لذكر عن الاسم والخبر معا
 لا عند خبر واحد وعلة تقييد بقوله عن كان علمت
 فيما تقدم وهذا المثل ان هذا كان تقييد ما
 تقدم كانه قال كل قيام ان والفعل مقام ما ذكر

ويكون

ويكون فاعل بمسي مثله باتفاق الجمهور اذ المثل
 الفصل لما ظاهر امر فوعا به بان رفع ضمير امسترا واما
 اذا ولي الفعل لما ظاهر امر فوعا به ففي ذلك خلاف
 فقال ابو علي الكليني يسمي رفع ان اسم الظاهر
 بالفعل وتكون الجملة فاعل ونال الجود ومن تبعه
 يجوز ذلك ابي ما قال ابو علي ويجوز وجه اخر وهو ان
 يكون ان والفعل في محل نصب خبرها مقدم والاسم
 الظاهر اسما مؤخر يعني والفعل رافعا لضمير
 يعود عليه لارافعاله وجاز عود الخبر عليه مع
 تاخره لانه متقدم رتبة وتظهر ثم هذا الخلاف في
 النسبة واجمع والتاثير وسياق جميع ذلك في ان
 موصوفا في الاول تكون تامة وعلى الثاني تكون
 ناقصة وهذا معنى الخلاف ان الكليني هو
 الامم اعجمي ويرافعه الشيخ مع ضم الدام او فتحها
 ويجوز وجه اخر ابي والي يجوز فهو موقوف
 على الاول يعود على فاعل بمسي ابي وهو اسمها
 المتاخر ان قلت يرد على ذلك قوله زيد قام فان
 زيد مبتدأ وجملة قام خبره ويمتنع تقديم قام على
 زيد فلم لم يمتنع هنا تقديم ان والفعل على اسمها
 لانه يوهم ان يكون الاسم الظاهر فاعل بالفعل وليس
 اسما لا امتنع تقديم قام على زيد لانها ان يكون

زيد فاعلا بتمام وليس مبتدا قلت ثم الایهام
 موجود هنا الا انه لا يخرجها عن كونها جملة فعلية واما
 ما وردت في بابها من مخرج له عن باب المبتدا والخبر اي
 باب الفاعل اي كونه جملة اسمية اي كونه جملة فعلية
 فترق بينهما فتقول على مذهب غير النحويين
 اي وهو المبرد ومت تبعه في الموافقة على ما ذكره
 عسي ان يقوم ما هو نفسي فعل ماض وان
 يقوم منصوب بان والالف فاعل والجملة في محل
 نصب خبرها مقدم وازيدان اسمها مؤخر مرفوع
 بالالف لانه مثنى ويقال في اعراب ما بعده هكنا
 وهذا انكم التماخر اسمها والفعل وان خبرها
 والخبر المتصل بالفعل من واورجم الذكور ونون
 جمع النسوة فاعل به لان الظاهر اي الاسم
 الظاهر ليس مرفوعا به اي بالفعل وهذا علمه لغير
 فتاتي بغيره بل هو اي الاسم الظاهر مرفوع
 بعسي اي كونه جملة اسمية او خرا عن خبرها اي
 واذا كان كذلك فيحتاج الفعل لمرفوع به يقع فاعله
 له وهو هنا الخبر المتصل به من الف تسمية او
 واورجم او نون نسوة لا تقدم يجب ان تقول
 اي على اللفظة الجارة التي اشار اليها بقوله
 وغير الفعل اذا ما لم لا ينبغي اوجع كقار الشهدا

قول

عسي ان يقوم الزيدان نفسي فعل ماض وان
 حرف مصدر ي ويقوم منصوب بها والزيدان فاعل به
 مرفوع بالالف والجملة في محل رفع فاعل بعسي وهي
 تامة وكذا يقال فيما بعد وجب التجريد هنا لان
 الفعل اذا السند لاسم ظاهر على اللفظة الفعلية كما
 تقدم يجب تجريد ما ذكر وجردت عسي ازجودن
 فقدم ما مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الحقيقة وفاعله مستتر محذوف وجوبا تقديره انت
 وعسي مفعول منصوب بفحة مقدرة منع من
 ظهورها كون الحكاية واو حرف عطف وارفع
 مدحوظ على جردن وفاعله مستتر ومفعول
 وبها جار ومجرور متعلق بارفع واذا ظرف والفاعل
 بفعل محذوف يفهمه المذكور لان اذا لا يليها الا الافعال
 وقبل ظرف والها مضى اليه وقد حرف تحقيق وذكر
 فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل خبر مستتر
 فيه يعود على الاسم والجملة مفسرة لا عمل لها من الاعراب
 والتقدير وجردت عسي او ارفع بها خبر اذا ذكر اسم
 قبلها وحاصل ذكرانه اذا ذكر لم قبل عسي
 وتقدم عليها فانت بالخيار بين ان تجردها من خبر
 ذلك الاسم سواء كان موشا او مشي او مجموعا ولا تجردها
 وقبلها رافعة لخبر ذكر الاسم وفي هذا اشار الى

اللغتين الآتين وهما لغة تميم ولغة اهل الحجاز فلي
 لغة تميم القائلين يجوز الاضار فيها اجعلها رافعة
 للضمير المذكور وعلى لغة اهل الحجاز القائلين يجزئها
 عن الضمير وهو الاحسن لا تجعلها رافعة لما ذكره بل
 جردها من كاسياتي اختصت عسي انزل
 واحوانها وهي اخلولف واوشك فانتصاوم عليها
 دونها ليس بظاهر كما تقدم عن ابيهم ان لا فرق بينها
 وبينها وكذا بقية الافعال فيكونها تستعمل ناقصة
 ولا يجوز استعمالها تامة خذ فالجمهور حيث قال
 انها تكون ناقصة الا من انشأه فتكون تامة
 وناقصة لا تقدم وما ذكره من التجرید وعدمه
 ليس خاصا بها بل يكون فيها وفيها ايضا وانما الذي
 اختص به هنا عسي تقدم الاسم عليها فالجريد
 وعدمه فيها مشروط بتقدمه دونها فكيف شرط
 لتجردها وعدمه تقدم اسم والمخصص ان الافعال
 المذكورة في هذا الباب جميعا عند الله لا تستعمل الا
 ناقصة ولا يجوز استعمالها تامة واما عند الجمهور
 فناقصة الا من انشأه فانها تستعمل عنده
 تامة وناقصة ثم قال انها تامة يجزئها عن
 علمه الثاني والثنية والجمع ويجعل الجملة
 الواقعة بعدها من ان والفعل في محل رفع

فاعل

فاعلها ومن قال انها ناقصة لا يجزئها من ذلك
 ويجعل الجملة المذكورة الواقعة بعدها من ان والفعل
 في محل نصب خبرها والضمير المتصل بها مما ذكره مما تقدم
 اسمها فان كانت مخبرية بين التجرید وعدمه وتكون
 جاريا اما على هذا او هذا كما اشار اليه بقوله
 وجردت عسي ان وجاز تجزئها وهو الاحسن
 من عدمه في موضع نصب عسي اي وتكون
 على هذا ناقصة لاتامة لا ضمير في عسي اي
 فتكون ح تامة لاناقصة وتظهر قايده
 ذكر ان الخلاف المذكور بين تميم والحجازيين
 فيجب الاضار فيه اي في غير عسي من افعال ان
 والفتح والكسر ان يقول مقدم لقول اخر
 والكسر مطعون عليه واجز فعل امر وقاعله
 مستتر تقديره انت وفي السين جار ومجرور متعلق
 باخر ومن نحو جار ومجرور متعلق به ايضا ونحو
 مضاف لقول كذوف وعيت مضاف نحو ركبته
 بقدره من مظهرها حركة الحكاية وانتقامها
 والفتح مطعون اليه وركن بعني علم فعل ماض
 مبني للمفعل وثايب الفاعل ضمير مستتر فيه
 عايد على انتقام والجملة في محل رفع خبر والتقدير
 واجز الفتح والكسر في السين من نحو قوله عيت

ان وافقها اي باب
ان وافقها اي نظايرها
في العمل مع

واختيار الفتح علم عندهم وهو الراجح فلذا قدمه اليهم
على الكسر حيث قال والفتح والكسر ان
ان قال الم حرف جر وان مبني على الكون في محل جر
والجار والمجرور متعلقان بحذف خبر مقدم وان
بمطوق عليه باسقاط العاطف مبني على الفتح
في محل جزو ليت ولكن ولعل كذلك لكن لعل
مبني على فتح مقدرة منع من ظهوره سكون الروي
ولكان كذلك مبني على الفتح في محل جر وعكس سندا
مؤخر وما مضاف اليه وكان الم حرف جر وكان
مجرور بها وعلامة جمع كسرة مقدرة منع من ظهورها
حركة الحكاية والجار والمجرور متعلقان بحذف صلة ما
ومن عمل جار ومجرور ميانا كما وعمل مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها سكون الروي وقول كان
زيدا ان الكافي جارة لقول محذوف خبر مستدا
محذوف وان حرف توكيد ونصب وزيدا الما وعالم
خبرها وبان اباء حرف جر وان حرف توكيد ونصب
وايها الما وكفور خبرها وتكن حرفا مستدراك
من اخواته ان وان الما والما مضاف اليه
ودوا خبرها مرفوع بالواو لانه من الاسماء الستة
وضعت مضاف اليه والتقدير عكس ما ثبت لكان
من عمل ثابت لان وان وليت ولكن ولعل وكان

وذلك

وذلك كقولك ان زيدا عالم بان كفور ولكن ايئنه
دو صفت وحاصل ذلك انه تقدم ان كان
ترفع الاسم وتنصب الخبر فثبت ان وما ذكر معها
عكس هذا العمل وهو ان نصب الاسم ورفع الخبر
وذكر اليه لما يعمل هذا العمل حرفا ستة مثل لئله
منا بقول كان زيدا الم وترك التمثيل لئله الباقية
رسيات التمثيل لا وفي قوله عكس ما كان ان كان
الي انها لم يثبت كان في الدخول على المبتدأ او الخبر وفي
انما يستغني بهما كما استغنت بهما كان فيهما كما كقول
قدم بالنسبة للاسم وفاعل اخر بالنسبة للخبر وهي
عامة فيهما على الصحيح لكن لا يعمل في المبتدأ النصب
بحيث يكون امثالا الا بشرط ثلثة ان يكون
مذكورا لامحة وفاوان لا يكون الابتداء به واجبا وان
لا يكون التصدير به واجبا فخرج بالاول الحميد من
قوله الحميد الحميد فله تدخل عليه اي على الحميد
لا يكون خبرها واسمها محذوف تقديره هو محمود على
كون الحميد خبرا مستدركا وخارج بان ان ايئنه
انه لو جوب الابتداء به فلا يصح ان تدخل عليه
لخروجها به فلوها عما وجب له وخارج بالثالث ان
زيد مثلا فلا يصح دخولها على ان لانها لم يثبتها
تجب له الصداق ويدخلها عليه يفوت ما وجب له

لكونه غير مذكور

ويشترط للملأ في الخبر شرط واحد وهو ان لا يكون
جملة طلبية وذلك كقولك زيد اضربه فلا يصح وقوع هذه
الجملة الطلبية خبرا لا هذا هو القسم الثاني من ارب
واما الاول فتقدم عند قوله فصل في ما ولا فلات امر
وهي ستة احوال هي ما يد على الحروف الناصحة
فاسقطه من علمه لقول وعدها وقول لان
اصلها من علمه لقول اسقط واورد عليه كانت من قولك
كانت زيدا اسد لان اصله زيدا اسد مبتدا وخبر والمعنى
على التشبيه اي كاسد فاذا ادخلت عليه الناصح وهو
ان صار ان زيدا كاسد فانه حرف توكيد ونصب وزيدا
لهما وكاسد جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها فاذا
قدمت الكاف على ان صار كانت زيدا ولا متعلق بها حينئذ
فلم لم يكتف بان المكسورة عن هذه ايضا لاكتفي
بها عن ان المفتوحة مع ان اصلها كانا اصل لتلك
واجيب بان هذا الاصل هو فلم يلتفت اليه بدليل
عدم تعللها بشئ بعد ان كانت متعلقة بمحذوف خبر
بخلاف ذلك فالتفت اليه بدليل انهم نظروا له في
قولهم بلغني ان زيدا قائم وقالوا اذا اردت ان تعلق
على اسم ان المفتوحة اسم لما فارفعه ولا تنصبه
نظرا لجواز ذلك في اصلها وهو ان المكسورة المنزلة
باعتبار كون هذا الاسم في الاصل قبل دخولها عليه

واقعا

واقعا مبتدا فيجوز ان يقال بلغني ان زيدا قائم
وعمره بالرفع كما جاز ذلك في قوله ان زيدا قائم وعمره
بالرفع عطفا على ما ذكر باعتبار قولهم كونه في المثالين
مرفوعا بالاصالة لكونه مبتدا قبل دخول الناصح وهو
ان عليه فنظروا لما جاز وقوعه في الاصل وجوزوه
في الفرع تبعا لذلك يعني فلما كان هذا الاصل
معتبرا غير مجبور بدليل اعتبارهم له فيما ذكره دون
ذاك نظره ولم ينظر لذكر ومعنى ان وان
للتوكيد لان ذلك تسمي لان معنى الحرف جزئيا كما
ومتعلقة كليها فمعنى ان توكيد خاص جزئ
ومتعلقة مطلقا فتوكيد وهو عام وهذا الخاص فرد
من افراد هذا العام ومقتضى قول ومعنى ان وان
للتوكيد ان معناها هذا الكلي لان المعنى موضوع
للتوكيد وقد علمت فيما تقدم ان معنى الحرف جزئ
خاص وهو فرد من افراد هذا العام الذي هو متعلق
الحرف فالاولى ان يكون كل ما منسوبا على حذف
والسند ومعنى ان وان توكيد جزئي منسوب
للتوكيد اي الكلي من نسبة الجزء للكل او ان الام
في قولهم للتوكيد زائدا وكذا يقال فيما بعد من قوله
ومعنى كان للتشبيه وهكذا في هذا التوكيد يكون
النسبة الحاصلة من الجملة سواء كانت الجملة مثبتة

كقولك ان زيد قائم فالتاكيد بان حاصل للمناسبة
 المستفادة من الجملة وهي ثبوت القيام لزيد بالنفس
 الجملة او سالت بضمي منفية وذلك كما في قوله تعالى
 ان الله لا يظلم الناس شيئا اي لا يفتقد نسبة وثبوت
 الظلم لله فالتاكيد بان حاصل لنفي اعتقاد ثبوت
 نسبة الظلم له تعالى المستفادة من الجملة لا النفس الجملة
 وهكذا كل جملة اكدت يكون التاكيد فيها للنسبة
 لا لا وكما لا ستر اك اي وهو تقييد الكلام
 برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه اي او دفع نفي ما يتوهم
 ثبوت نفيه فقول او نفيه معطوف على قول ثبوته
 مع تقديم مضاف في كلامه لا قال الخ لبي لا على الضير
 فيه لا قال غيره لعدم ظهور المعنى عليه فقال الاول
 زيد شجاع لكنه بخل فقولك زيد شجاع يومهم ثبوت
 الكرم له لان من لازم الشجاعة الكرم فتاتي بالاستدراك
 لرفع ذلك الثبوت المتوهم من هذا القول ومثال الثاني
 قولك ما زيد شجاع لكنه كرم فقولك ما زيد شجاع حيث
 نفيت به الشجاعة عنه يومهم نفي الكرم لان من لازم
 الجنانة البخل فأتيت بالاستدراك بعد لترفع به نفي
 ما يتوهم ثبوت نفيه اي اء نفيه ثابت فاذا رفعت
 نفيه اثبت بالتوهم المستفاد مما قبله ثبت هو
 والفرق بين الترجي والاشفاق انما اعلم ان

كلام

كلاما منها معناه واحد وهو التوقع للشيء ولكن يفترقا
 في ان الترجي يكون في المحبوب اي الشيء الذي يحب
 الشخص ويبدل اليه والاشفاق يكون في المكروه اي ما يكره
 الشخص ويبدل اليه خوفا منه اي من حصوله عنده
 لعل الله ويقدم اي التوقع قدومه لكوني منه
 اي من اقدامه على ليضرب في هو متوقع لحصول شيء
 يخاف منه يكره قدومه عليه لاحتماله ومنه الاخر
 في شروع في معنى قول المصنف بالكان من عمل
 في ماملة في الجرين اي المتبادر والخير معا وهذا
 هو الصحيح وما بعده ضعيف فتلخص ان عملا في الاسم
 لا خلا فيه وانما الخلاف في الخبر فقال البصريون
 بعملها فيه وقال الكوفيون بعده وتظهر من الخلاف
 في قولك ان زيدا وعمرو قائمان فعلي كلام البصريين
 يكون قائمان معولا لان وقوعه خبرا عنها وهي عاملة
 فيه وهو لا العمول لكونه عمرا ومبتدا وهو خبر عنه
 فيلزم على ذلك موارد عاملين على مفعول واحد وهو
 باطل واما على مذهب الكوفيين فلا يلزم ما ذكر لان
 ان عندهم غير عاملة فيه وراعي الترتيب امر
 فذاع فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت وهذا اسم
 اشارة مبني على الكون في محل نصب مفعول والترتيب
 مبدل او عطف بيان او نعت له والاداة استثنائية

الذي جاز ومجور وهو صفة كحذف وكلي
الكاف جاز لقول محذوف متعلق بحذف صلة
الموصول وليت حرف تمني ونصب وفيها جاز ومجور
خبر ليت مقدم واولها مقطوع عليه وغير بالنصب
لها مؤخر والبدي مضاف اليه والتقدير وراعي
هذا الترتيب المتقدم كذا في الاثلة الا في التركيب الذي
استقر وثبت مثل قوله ليت فيها او هنا غير البدي
والعني ان واحوا اي نظايرها في العمل
ان يكون معها يجب الترتيب بين لهما واخبارها
فلا يجوز ان يتقدم خبرها على لهما الا اذا كانت الخبر
ظرفا او ظرفا ومجورا فلا يلزم ولا يجب تأخيرها ان
قلت ان الجار والمجور والظرف ليس فيها الخبر
بل متعلقها فلا يظهر الاستشاح واجيب بانها
خبر في الظاهر او على القول بانها متعلق بالخبر ومما
صادق به وجوب التقديم وجوازه مع جواز التأخير
لا سيما وجاز ذلك فيما اذا كان ظرفا او جاريا ومجورا
دون ما اذا لم يكن كذلك لانه الظروف والمجورات
يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ومثل الخبر في ذلك
معمول اذا كان ظرفا او جاريا ومجورا على الصحيح
دون ما اذا لم يكن كذلك كما ذكره فالتسوية فيما ساقا
غير البدي والبدي هو الذي يحسن في النطق

اي

اي يتكلم بكلام فاحش ولو صادق فيه ونسره الله
بالوحي الذي هو قليل الحياء وان كان معناه ما تقدم
لما ذكره لكنه لازم له وكذا ان كان المفعول
اي لا يجوز تقديمه على الاسم وهذا ضعيف والمنه
الجواز لا تقدم واجازه بعضهم اي اجاز
تقديم المفعول اذا كان ظرفا او جاريا ومجورا وهذا
هو الصحيح خلافا للشيخ وجعل منه ابيم تقديم
مفعول الخبر اذا كان ظرفا او جاريا ومجورا لقول الشاعر
فلا تلحنني من لحن يمني اذا لامر لانا فنية
وتلحنني فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول
والفا عمل مستتر وفيها جار ومجور متعلق به والفا
للتعليل وان حرف تركيد ونصب ويجوز جار ومجور
متعلق بقوله مصاب واذا كان لهما منصوب بالالف
والكاف مضاف اليه ومصاب بالرفع خبرها والقلب
مضاف اليه وجم خبر مقدم وبذلك يله مبتدأ مخبر
والمصحب لا تلومني في جها لان جها اذا كان مصاب
القلب وساو سه كثيرة وانت اهد من ذلك تقديم
الجار والمجور الذي هو معمول للخبر على لهما
ان افترج لهما بالنصب معمول لقول افترج تقدم
عليه وان مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر
وافترج فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت ولسد

وهذا هو الشاهد

جار ومجرور متعلق به ومصدر مضاف اليه ومصدر
 مفعول مطلق والها مضاف اليه وفي سوي جار ومجرور
 متعلق بأكسر وذكر لهم اشارة مضاف اليه وأكسر
 فعل امر مبني على سكون مقدر مع من ظهور الكسر
 انما رضى لاجل الروي وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت والتقدير سير وافتح همز ان لسد مصدر مسددا
 وأكسر في سوي ذاك والمعنى ان اذا كانت
 مقدرة ومؤولة بمصدر معني انه يصح ان تحذف ويؤتي
 بدلا بمصدر يحل محلها بان يوحد ذلك المصدر من
 خبرها ويضاف لاسما فانه يجب فتح همزها والافتكس
 اسما على سبيل الوجوب او الجواز كما سيأتي اذا
 قدرت بمصدر قد علمت معناه فيما تقدم يلجيني
 انك قايما ومثله ذلك قولك انك اولم يكفهم انا انزلنا الآية
 وانما قال لسد هذا سؤال متوجه اليه وقيل
 لانه قد بسد المؤخر اجواب عنه وتقليل له
 وانما سد مصدرها مؤد اي لا تنك تحذفها مع الهمز وخبرها
 وتأتي بدل ذلك بقاها فهذا مؤد لكنه غير مصدر
 والشرط ان يحل محلها المصدر اذا لم يصح الرفع
 لان ستر اك وعدم الصلة حية من حيث عدم موحدة
 ظن زبد نفس قيامه فان لم يجب تقديرها
 ان تاويلها بمصدر لم يجب ان يرفع هذا محتمل كلامه

قوله

فأكسر في الابتداء الفالستفيع وأكسر فعل
 امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والفعلوك
 محذوف وفي حرف جر والابتداء مجرور بها وعلامة خبره
 كسر مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر
 والجار والمجرور متعلق بأكسر وفي بدا جار ومجرور مقطوع
 على قول في الابتداء وصله مضاف اليه مجرور بكسرة
 مقدرة منع من ظهورها سكون الروي وحيث انما مقطوع
 على قول في الابتداء وحيث ظوف مبني على الضم في محل
 نصب وان مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ومكمله
 خبر مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها سكون
 الروي وليبي جار ومجرور متعلق بمكمله واول حرف عطف
 وحكي فعل ما هو مبني للمفعول والتا الثاني ونائب
 الفاعل مستتر فيه على ان والقول جار ومجرور
 متعلق بحكيت واول حرف عطف وحذف فعل ما هو نائب
 علامة الثانية والفاعل مستتر تقديره هي عايد على
 ان ومعمل مفعول وحال مضاف اليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة وكزرتة الكاف جارة لقول محذوف وخبر
 المحذوف وزاد فعل ما هو نائب الفاعل والها مفعول
 وان حرف تأكيد ونصب والها المبنى على السكون
 في محل نصب وذا خبر مرفوع بالواو لانه من الاسماء
 الستة واصل مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع

علامة

من ظهورها كون الروي وكسر فعل ما ض والواو فاعل
 والمفعول محذوف ومن بعد جار ومجرور متعلق به
 وفعل مضاف اليه وعلق فعل ما ض مبني للمفعول
 ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو ما يد
 على فعل وباللام جار ومجرور متعلق به وكما علم
 الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف واعلم
 فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت انه ان
 حرف توكيد ونصب والها لهما ولد واللام لام
 الابتداء وتسمى المعلقة لانها علقه الفعل عن العمل
 فيما بعده وروا خبرها من فروع بالواو لانه من الاستاء
 الستة وتقام مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على
 الالف ضمة من ظهورها التقدير والتقدير فاكسر
 همزات في الابتداء وفي بدء صلة وفي حيث ان مكمل
 ليمين او حكيت بالقول او حلت محل حال وذلك
 كزرة واني ذوا مل وكسر العرب او الخاء همزات
 من بعد فعل علق باللام وذلك كقولك اعلم انه
 لذواتها وخالص الهمي انه لما ذكر فيها تقدم
 ان همز ان يفتح وجوبا عند صدر المصدر هاء
 وتكسر فيما سوي ذلك فرفع على ذلك بقوله فاكسر
 في الابتداء ان تذكر انه يكسر همزا وجوبا في ستة مواضع
 فيما اذا وقعت في ابتداء الكلام وفيما اذا وقعت في

ابتدا

ابتداء صدر صلة وفيما اذا وقعت في تركيب من التراكيب
 تكمل ليمين بان وقعت في ابتداء جملة واقعة جوابا
 المقسم او مقصدا في صدر جملة محكية بالقول او وقعت
 في ابتداء جملة خالكة محل حال او وقعت في ابتداء جملة
 واقعة بعد فعل من افعال القلوب علقا عن
 العمل فيها وفيما بعد ها باللام في خبرها ومبني
 التعليل ابطال العمل في اللفظ ان لفظ ما ذكر
 بعده دون محله فلي تذكر تكون جملة انه لذواتها
 في محل نصب سد مسد مقصوي علم في عاملة
 فيها محله لا لفظ لان اللام الموجودة في غير ان
 وهي لام الابتداء منفتحة عند ذلك فذكر انه يجب ان
 هذا مرتب بقوله في الهمزة فيما تقدم فاشارة الى وجوب
 الكسرة وفي بعض النسخ قد ذكر بالقاف فلا
 تقول انك فاصد بفتح الهمزة قال بعضهم كما يلزم
 على ذلك من انها تقول يصدر موز فيصدر ذلك المفرد
 مبتدأ لا خبر له والمفرد لا يستقل بفهم المعنى المراد
 من الكلام واجاز بعضهم الابتداء اي
 بان الفتحة ان تقع في صدر صلة اي في ابتداء
 صدر الصلة اي فيجب كسرها ولا يجوز فتحها واحترز به
 عن ان تقع في صدر جملة واقعة بعد الصلة كقولك جاز
 انني عندك انه فاصد فيجب فتحها لا كسرها قال بعضهم

قال بعضهم لان الفتحة لا تأتي
 في صدر صلة اي في ابتداء
 صدر الصلة اي فيجب كسرها
 ولا يجوز فتحها واحترز به
 عن ان تقع في صدر جملة واقعة
 بعد الصلة كقولك جاز انني
 عندك انه فاصد فيجب فتحها
 لا كسرها قال بعضهم

وانشاء من الكسوف فاقى فعل ماض ومما
فاعل والها مفعول اول ومن الكسوف جار ومجرور
متعلق به وما لم موصول مبني على الرفع في محل
نصب مفعول ابي الثاني لانه ينهني للمفعولين
وان حرف توكيد ونصب ومفاعلهما والها مضاف
اليه ولتنو خبرها والمعنى وانشاء من الكسوف
التي مفاعلهما لتنو اي لتثقل بالعصبة اي على العصبة
اي الجماعة من الناس من ان يستقلوها ويرفعوها
اي تلك المفاعيل لا الكسوف عن الارض لكثرة وعظمتها
وفي خبرها اللهم ان اعلم ان هذا القيد
لا يعتبر الا عند التصريح بفعل القسم نحو اخطا
اقسم واما اذا حذف كما في المثال الذي مثله وكما
في قوله تعالى والكتاب المبين انا انزلناه الآية
فيجب الكسر مطلقا سواء كان في خبرها اللهم او لا
فعلي تسليم بعد ذلك بقوله وانه ان زيد القاييد
مع اعتبار هذا القيد يكون فعل القسم مقدرا اي
احلف او اقسم بالله ان زيد القاييد والا فلا حاجة
للتقديم لما علمت من انه اذا حذف يجب الكسر
مطلقا ان تقع في جملة مكية ابي في صدر جملة
مكية ابي تقدم مدلولها ووقع القول ان حكاية
عنه وذكر نحو قلت ان زيدا ان يقيم زيد تقدم

وقوله

وقوله قلت ان حكاية له فان لم تحك به اي
القول ان محترق قوله جملة محكية اي فيجب الفتح اي
ومثل ذلك ما اذا وقعت في ابتداء جملة جملة تعليلية
لما قبلها كقولك اخضك بالقول انك فاضل اي لانك
ان فاء يجب فتحها ايضا واي دوامل اي والحال
اي صاحب امل ورجاء في اعطائه لي والاصل
زرته مؤنث فتم الجملة واقعة في موضع من الحال
المؤنثة وان وفيها اي والحال ان تقيامت
المؤمنين لكارهوت لذلك الخروج ومثله هذه الآية
ولم يمل بقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم ياكلون الآية لانها انما كسرت فيها ان لاجل
الله المواقعة في خبرها لاجل وقوعها حال على ان
بعضهم قد لا يجب كسر ان الواقعة بعد الا نحو ما يجب
فيه الا انه يقرأ القرآن ما اعطيتني ان العنبر
المرتفع فيه والنصب في ولا سألها راجع الى الخليلين
الذكورين في البيت قبله وهو
دع عنك ملي اذا مات مطلبها واذا خليليك من بني الحكم
ما اعطيتني ان اي ما وقع منها اعطاني ولا وقع مني سوان
اما الا والحال اني لما جزي وما نعي من ذلك كرمي فجازي
لم فاعل وكرميت فاعل له بعد فعل من انما
القول اني لان العلم اعتقاد وجزم قلبي فهو فعل قلبي

وقد علق اي موضع عنها اي من العمل في لفظها دون
 العمل في محلها باللام اي الواقعة في خبر ان كما علمت
 فيما تقدم ان معنى التعليل ابطال الفعل لفظا لا محلا
 هذا ما ذكره المصنف في الاشارة واجمع بالامور
 الستة التي ذكرها حيث ان زيدا القول بعضهم
 الحق انها اذا وقعت بعد حيث يجوز فيها الوجهان
 النفع والكسر ولا يتعين الكسر فالاول باعتبار كون
 المضاف اليه في معنى المصدر والثاني باعتبار كونه
 جملة ولا يلزم من كونها لا تضاف الا الى جملة ان تكون
 ان الواقعة بعدها متعين كسر هـ لانه لا اصل
 المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع اضافتها اليه
 المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى على ان الكسائي
 جوز اضافتها الى المفرد ومن ثم قال المراد به ويخرج
 الفتح اي جوازه في مذهب الكسائي ومثله في ذلك
 اذ واذا فانه اذا وقع بعدها جملة مذكورة فيها ان
 فانه يجوز في هـ الوجهان المذكوران هي خبر
 عن المصنف اي لا المصنف يعني خبر عنه بالمفرد كلف
 بعد التاويل وهذا التاويل مستنع فوجب الكسر
 وتكون الجملة في محل رفع خبر كذا قولها قد علمت
 فالكسر ان لا المراد بالابتداء كلامه الابتداء في
 او الحكمي وهذا من الابتداء الحكمي فلم يخرج عن انشاء

ح من كلامه حتى ترد عليه بعد اذا فجاء الخبر
 فبعد ظن القول بهي اخر البيت واذا مضاف اليه
 مبني على السكون في تقديره وفجاء مضاف اليه من
 اضافة الدال للدلول واو حرف عطف وقسم مضاف
 على قول اذا فجاء ولانافية للمبني على عمل ان واللام
 لهما وبعد ظرف متعلق بخبرها والها مضاف
 اليه وبوجهين جار ومجرور متعلق بهي وهو مجرور
 بالياء لا مضي وهي فعل ماض ماض مبني للمفعول ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جواز اعادة على هـ ان ومع
 ظرف مضاف على ما قبله باسقاط الفاعل وتلو
 مضاف اليه وفا مضاف اليه والجزء مضاف اليه فا
 وذا المشارة مبتدأ وجملة يطرد خبر وهي نحو
 جار ومجرور متعلق بيطرد وهو مضاف الى قول
 مخوف وخبر مبتدأ والقول مضاف اليه وان حرف
 تركيد ونصب والياء لهما واحد فعل مضارع
 وفا على مستر وجوبا تقديره انا والجملة في محل رفع
 خبران والتقدير مضي ونسب هـ ان بالوجهين
 بعد اذا الدالة على المفاجأة وبعد فعل القسم الذي
 لا ام موجودا بعده ومع تلويح تلويها ووقوعها
 بعد فالجزء وهذا الجواز يطرد في نحو قوله خير القول
 اي احدهما وحاصل معنى ذلك انه لما ذكر

فما تقدم وجوب الفتح ووجوب الكسر ^{أو} هنا جواز
 الأمرين بقوله بعد إذا لُحِجَ أن قد ذكر أنه يجوز الفتح والكسر
 لهما في أربعة مواضع فيما إذا وقعت له بعد إذا
 الدالة على المفاجأة أو بعد فعل قسم ظاهر مذكور
 لا لام بعده في خبرها وفيما إذا وقعت تالية وتابعة
 لفاء الجزاء الفاعل الواقعة في جواب الشرط وفيما
 إذا وقعت صدر جملة واقعة خبرا عن مبتدأ بمعنى
 القول وهي أيضا بمعنى القول والقياس فيها واحد
 في شرط يجوز الأمرين فيها بالنسبة لهذا الأخير شرط
 ثلاثة أن يكون المبتدأ الواقعة جملة خبرا عنه
 بمعنى القول وأن تكون جملة خبرا عنه وأن تكون
 القائل لهما واحدا فأن تقدم القائل نحو قولي أنت
 مبتدأ اسمه أو انتقا أن تكون الجملة الواقعة
 فيها بمعنى القول نحو قولي أنتي مؤمن فالقول بمعنى
 القول مبتدأ وجملة أنتي مؤمن خبر وجوب الكسر
 فيها وإذا انتفى الشرط الأول وهو كونه بمعنى
 القول نحو قولك عملي أنتي أحد اسمه فإنه يجب الفتح
 لأنها في هذا الأخير وقعت جملة خبرا عن المبتدأ
 فيقولون والتقدير عملي أحد اسمه أنتي
 المستدرك في الحال الذي ذكره الله خير لا القول وإنما
 القول وقع مضافا إليه قلت خبرا عن تفصيل

والمقرر

والمقرر أنه بضم ما يضاف إليه وقد أضيف إلى القول
 فيكون بضم ما منه فصدق عليه أنه قول
 مبدأ إذا المفاجأة أي الدالة على أن ما بعدها حصل
 بفتحة وحصلت منه موافقته لكونه فيه أما بالنسبة
 لزمانه أو مكانه وحضوره معك فيه لكانت اعتبار
 المرافقة منه لكانت في المكان أي مكانه أولى من
 اعتبارها في زمانه لأن المكان خاص بك دون الزمان
 لروحه عليك وعلى غيرك فليس فيه خصوص بك
 خصوص مكانك الذي أنت فيه لعدم تناوله لغيرك
 مع وجودك فيه فهو أشد اختصاصا بك من الزمان
 ومكانك أشد اختصاصا بالمكان المفاجأة عنه أقوى
 من غيره خرجت فإذا أنت ربيلا لم يخرج فعل ما صدر
 والتألف والنفاز مبدأ لتبيين اللفظ وإذا لم يجر
 مضافا إلى الخلف الأتي وأن حرفا توكيد ونصب
 وزيد اسمها وقايم خبرها ثم كسرهما الضمير
 عائد على هراء والكسر أولى لأنه لا يجوز لتقدير هذه
 مبني على أنه إذا حرف أما إذا جعلت ظرفا فهي الخبر ولا
 حاجة لتقدير لانها تكون لهما خبرها إذا المفاجأة
 وهذا مبني على أنها اسم لا حرف أي في المضارع
 أي معان الفصح فتصير إذا بمعنى المضارع ويجوز أنه يكون
 الخبر مفعولا وهذا مبني على أنه إذا حرف وليست اسما

وكنت اري اي اظن زيدا سيد الكا قبل اذا انه
 عبد القفا واليه ازم جمع له زمه موضع الكز في
 طرف الحلقوم وقيل منفة تحت الاذن ومعنى
 البيت كنت اظن زيدا سيدا مدظما محترما كما قيل
 فغا جأظني اي علمته خصيصا بسبب رؤيتي ضرب
 الناحر له على قفاه وله زميته وخص القفا بالذكر لانه
 محل الصفع والهرمة تكونا محل الكز وهذا الضرب
 الواقع له منهم بسبب سفاته وهجومه على الاشياء
 متاثيرا في ذلك واثاها منه ان ات الواقعة فيه
 بعد اذا النجاسة يجوز كسر غيرها وفتح وفي
 خبرها الوجوه السابقة اي من انما تكسر غيرها
 وتكون جملة او تفتح وتعمل مع صلتها مؤولة بمصدر
 مستداخلة اذا النجاسة والتقدير على الاول
 اي على كونها ظرفا مؤولة بالحضرة واما على
 الثاني اي من كونها حرفا اذا وقعت جواب قسم
 اي في صدر جملة وقعت تلك الجملة جوابا للقسم وليس
 في خبرها لرب اي وصوح تقول بفعله كما مثل والاول
 وجب الكسر مطلقا كما تقدم كان في خبرها اللام ام لا
 لتقدم في اي واسم لتقدم مقدم القضي
 اي البعيد الذي تبعد اناس عنه لسوء خلقه من
 وهي القادورة اي صاحب القدر والحجاة الثاني

البغور

المبغور او تحلفي تقسمي بربك العلي المنزه عن النقائص
 اي ابو ذك الصبي وهذا هو الشاهد وهذا قاله
 الشاعر لامرأة حيث سألوا في فوجدوها ولدا
 واراد تحقيق الامر فقالت بحسبه له
 لا والذي ردك يا صغي ما مني بعد من انسي
 غير غلام واحد فتت بعد امر من من بني لوي
 وآخر من بني عدي وخمسة فاعلى الطوي
 وستة جاوا مع العتي وغير تركي ونصراني
 فقام ليضربها فقبل له في ذلك فقال متى تركتها عدت
 ربيعة ومضر ومقتضى كلام الله تعالى لا
 اطلق في عبارته بقوله او قسم الام بعده ويجاب
 عن ذلك بان كلامه مقيد بما اذا كان القسم فعلا مصرحا
 به فلا يرد عليه الصورتين الاخيرتين كما لا
 كلامه قاصر على تقيده بالاولي فقط وهي ما اذا كان
 فعلا القسم ملفوظا ومصرحا به وهو جملة فعلية
 وليس بعده اللام في خبرات دون ما اذا كان جملة
 اسمية لوجوب الكسر او فعلية وهو غير ملفوظ به
 ويموز ان يكون اي المصدر وهو الاكرام
 كتب ركبم في تقه الرحمة اي من فضله لا وجوب
 عليه فهو من باب الزام الكريم شيئا لا يجب عليه فله
 والتقدير فجزاوع الفرات وهذا اولي لانه

اذا اراد المرء ان يحذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولي
 لانه المفعول من الجملة الجزئية لا قال تعالى وان مسه
 الشرف يومئذ اي لم يمسح به خير القول اي المقول
 المتلفظ به اي احذف اي هذا اللفظ قال قول
 بمعنى القول كما نقول اول قراي اي مقروء
 سجد لهم اي هذا اللفظ لانها نفس المبتدا
 في المعنى اي لان القول بمعنى القول اي مقولي هذا
 اللفظ ولا شك ان اللفظ مقول له فهو عين القول
 اول ما اقول اي قولي اي ان علي الوجه
 فالذي تقدم ذكره اي وهو انه جملة خبر عن خبر
 ويبدأ ذا الكسر ثم يبعد ظرف لقوله تصيب الداخلة
 عليه الواو ويبعد مضاف وذات مضاف اليه مهي
 على الكسر في محل جر والكسر مضاف اليه وتصيب
 فعل مضارع والخبر مفعول مقدم لقوله منصوب
 بفتحة تقدمت منع من ظهورها سكون الروي ولا م
 فاعله وابتدا مضاف اليه وخبر خبرية محذوف
 وهو مضاف لقول محذوف وان حرف توكيد وتصيب
 وايضا لها ولوزر الله لام الابتداء ووزر خبرها
 والتقدير وتصيب لام ابتداء الخبر بعد ذات
 الكسر وذكر خبر توكيد اي لوزر وحاصل
 يعني ذلك ان انما اقصت من بينا خبراتها بان لام
 المكسوة المرقمة

الابتداء

الابتداء تدخل على خبرها دون غيرها من الحروف
 المذكورة معها لكن بشروط اربعة ان يكون الخبر
 مؤخر عن الاسم وان يكون مثبتا لا متفيا وان
 لا يكون نكرة ما ضا متعرفا وان لا يكون جملة شرطية
 فتخرج بالاول ما اذا كان مقدما على الاسم نحو ان
 لقائم زيد وبالثاني نحو ان زيدا لما يقوم وبالثالث
 نحو ان زيدا لقام وبالرابع نحو ان زيدا لبي جاكزمت
 فمنه الاربعة لا يجوز دخول اللام في اخبارها
 كما سيأتي وهذه الشروط الاربعة اجتمعت في
 ائثال الذي مثل به وهو اني لوزر اي حصن
 او صانعت له لختاري لا لا يعني وهذه اللام
 اي لام الابتداء الداخلة على الخبر حقها ان تدخل
 في وقتها لانها صدر الكلام على كونه مقول فحقها
 ان تدخل في ترميع عليه كرهوا الجمع بين
 حرفين لا جدا لما ان قلت ما المانع من
 الجمع وتكون الثانية مؤكدة للاولى قلت
 التأكيد لا يكون الا بشيئين بلفظ واحد اي مخبري
 اللفظ نحو اناك اناك او نعم نعم او ما رادف ذلك نحو
 جازي ينفه وما هذا اللفظ مختلفا لما قلت لم
 لم يعمد في الحال بان تقدم اللام او لا وتوخر ان الخبر
 قلت لان ان عاملة واللام ليست عاملة وايضا

ان صميمة بالنسبة للام فقد مت لتقوى دون اللام
 مقوية واجاز الكوفيين دخولها في اللام في
 خبر لكن ان ولكنني اول البيت
 يلوموني في حب ليلى عواذني ولكنني في حبها العميد
 ولكنني حرف استراكت ونصب واياها لهما وفي حبها
 جاد ومجرب ومتعلق بقول عميد واللام فيه لام الابتداء
 وعميد خبرها من عدم احب هذه اي ولكنني
 لمه ود ومهلك في جها والشاهد من ذلك دخول
 اللام على خبر لكت وهو قول عميد وخرج اي
 هذا البيت على ان اللام فيه زائدة شذوذا كما شذت
 وهذا التخرج من جهة البصريين وبعضهم خرج به
 على ان الاصل لكت انا حذفتم المزة ثم الحقت
 النون بالنون الشذوذة في لكت ثم اتي بالياء فصار
 لكتني فالخبر مبتدأ وعميد خبر ابتداء وليس خبرا
 لكت وخرجه اني محذوف على ان الاصل لكت اني فان
 مقدرة وهي حرف توكيد ونصب وايا لهما ولعميد
 خبرها فهو خبر لان مقدرة وليس خبرا لكت وعلى
 كل لا شاهد فيه الكوفيين ح مروا عمالا اي
 سكارى فقالوا كيف سيدكم اي كبيركم وسريكم
 فقال من سلكوا اي الذي سلكوه اصريكم جهودا من
 جهده الامر اتعبه واضعفه وهذا هو الشاهد

الشمس

ام

ام الخليس لعجوز شربة اي فانية مسنة فام مبتدا
 والخليس مصناف اليه ولعجوز خبر وهذا هو الشاهد
 وشربة صفة لعجوز وقول رضي من اللحم بضم الهمزة
 اي بلحم عظيم الرقة فمنايا قول من اللحم على هذا
 تكون للتبعية واجاز البدر دخولها اي هذه
 اللام على خبر ان المفتوحة اب كما جاز دخولها على
 خبر ان انكسرت وقدم في شذوذا اي قراءة
 شذوذة الا انهم ان ويخرج ايضا اي في الية
 لا تخرج على زيادتها فيما تقدم ولا يلي ذي اللام
 ان في فانية ويالي فعل مضارع من ولي بمعنى تبع
 مرفوع بجهة مقدرة على ايا منع من ظهورها الثقل
 وذي لهما اشارة مبني على انكسرت في محل نصب مفعول
 له مقدم واللام يبدل من لهما الاشارة او عطفا بيان
 عليه او نعت له وما لهما موصول مبني على السكون
 في محل رفع فاعل يالي وهو صفة لموصوف محذوف
 وقد حرف تحقيق وتي فعل ماض مبني للمجهول المفعول
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز ان تقدم وهو
 يعود على ما واو الجملة صلة ما لا عمل لها من الاعراب
 ولا الواو حرف عطف ولا فانية ومن الافعال جاز
 ومجرب ومتعلق بمحذوف جاز ما وما لهما موصول
 مبني على السكون في محل رفع معطوف على ما الاولى

وهو صفة كوصف محذوف ايضا ذكر ضيا جار ومجرور متعلق
 بمحذوف صلة لما وقد حرف تقليد ويلى فعل مضارع
 وفاعله مستتر عايد على ما الذي مصدره الفاعل
 الماضى المتصرف والها مفعول وهي عايد على الله م
 ومع ظرف وقد مضاف اليه مبني على السكون في محل جر
 قصد لفظها ولكان الكاف جارة لقول محذوف خبر
 مستند محذوف وان حرف تفكيك ونصب وذا اسم اشارة
 مبني على ان يكون في محل نصب لهما ولقد الله م لام
 الابتداء وقد حرف تقيق وسما فعل ماض وفاعله
 مستتر عايد على ذا والجملة في محل رفع خبرها وعلى
 الفدا جار ومجرور متعلق بسما ومفعولها حال والتقدير
 ولا يلي الخبر الذي قد تنفيا هذه الله م وهي لام الابتداء
 ولا الخبر الذي لست ذكر ضيا حالة كونه من الافعال
 وهو كل فعل ماض متصرف غير مقرون بقدر وقد يلي
 ما ذكر ضيا الله م حالة كونه مقرونا بقدر وذلك كقولك
 ان هذا قد سما ويقال وارتفع على اليمين حالة كونه
 مستحوذا ومتوليا عليهم وعابا لاهم وجا وصل
 للمعنى ان الخبر اذا كانت متفيا لا يلي ولا يتبع لام
 الابتداء ان لا يتبع بعد ها بحيث تكون داخلية عليه
 لان الشرط له حولا عليه فيما تقدم ان يكون مسببا
 لامتفيا وكذلك لا تدخل على الخبر الذي لست وقد ثبت

انه

انه كضيا في كونه فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدر
 لان شرطه حولا عليه فيما تقدم ان لا يكون فعلا
 ماضيا متصرفا غير مقرون بقدر وقد يليها وقد فعل عليه
 في حال كونه مقرونا بقدر وذلك كقولك ان هذا قد سما
 ان والحاصل ان خبر ان يكون لهما مفعول اسوا كان
 جامدا او مشتقا ويكون فعلا مضارعا اسوا كان
 متصرفا او لا ويكون فعلا ماضيا غير متصرفا او متصرفا
 مقرونا بقدر وكلها يصح دخول لام الابتداء عليها بالشرط
 الاربعة المتقدمة وهي لا تقدم على الاسماء المتوسطة
 بينه وبين ان وان لا تكون منفية وان لا يكون
 ذلك الخبر فعلا متصرفا غير مقرون بقدر وان لا يكون
 جملة شرطية وهذه الشروط الاربعة صرح
 ببعضها وادعى البعض الاخر بالمثال الذي ذكره فيما
 تقدم واعلم اي اجزم ان تسليما بالنصب
 لهما ونزكا مطرفا عليه وذلك متشابهان خبرها
 مرفوع بالالف لانه متني ولا سوالم بينه لكونه
 مصدرا والمصدر يصلح لك خبرا به عن المفرد
 والمتني والجمع فك حاجة لتثنية ج والمضى
 واجزم بان التسليم وترى التسليم على الساق
 ليسا متشابهان ولا مستويان ولا قريبان من
 الاستواء التسليم ارجح وازيد او المراد التسليم

كذا في الامور وتركه ليسا سوارا كاهد منه دخول لام
 الابتداء على الخبر النفي بـ "وهو مستأثران" ^{ال}
 انه اذا كان الخبر ماضيا من وجاهل ما ذكره هنا
 قيودا تلك في الاول ماضيا والثاني متصرفا والثالث
 غير متصرف بقدر وسبب في اخذ محترزاتها على اللغز
 والسند المرتب فاخذ محترز ماضيا بقوله فيما سياتي
 فان كان الفعل مضارعا من واخذ محترز متصرفا بقوله
 وان كان ماضيا غير متصرف من واخذ محترز غير متصرف
 بقدر بقوله فان قرن الماضي المتصرف ان تامل ذلك
 فيما سياتي لم تدخل عليه اللام اي لانها في
 الاصل مخصوصة بالاسم والمضارع شابه له بـ "فان
 الماضي فان دخلت عليه قد لاسياتي جاز دخولها عليه
 لان قد لما دخلت عليه قرينة من الحال فصار مشاربا
 للكم وتوهمه بمضارع الوجه فصح دخول عليه صح
 فله تقول ان زيدا في اي بان تدخل عليه لام
 الابتداء لانه في فعل ماض متصرف غير متصرف بقدر
 واجازة لـ "لكن ان كان في اي دخولها على الفعل
 الماضي المتصرف الغير متصرف بقدر كما في المثال المذكور
 فان كان الفعل مضارعا من هذا محترز قول ماضيا
 فيما تقدم وتقول دخلت عليه اللام اي ومحضته
 للحال فبذلك كان محتملا له ولا استعجال

زيدا

زيد البذر السرا قد يقال ان هذا متصرف ايض
 كالاول لانه يقال ذر يذر ذرا و "ويجاب بان العرب
 تركت الماضي منه واماتته وكذا المصدر فلم ينطقوا
 بها فيه ولم ينظروا اليها بخلاف الاول فتنطقوا بها فيه
 وينظروا اليها خلافا اي في جواز دخولها عليه
 وعدمه حتي قال بعضهم ان سوف واقعة في جواب
 قسم بقدر والتقدير ان زيدا والله سوف يقوم
 وان كان ماضيا غير متصرف هذا محترز قوله
 فيما تقدم متصرفا لا يجوز ذلك اي دخول اللام
 على الفعل الماضي مطلقا متصرفا كان او لا فان
 قرن الماضي المتصرف من هذا محترز قوله فيما سبق غير
 متصرف بقدر جاز دخول اللام عليه اي لانه
 صار بدخول قد عليه شبيها بالفعل المضارع من
 حيث كونا قرينة الى الحال كما تقدم وهذا هو
 المراد من الامة الاشارة راجع لقوله فان قرن من
 وتصيب الواسط ان تصيب فعل مضارع وفاعله
 مستقر تقديره هي عايد على لام الابتداء والواسط
 بالنصب منفعوله ومفعوله بالنصب بد منه والخبر
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدر منع من ظهورها
 سكنون الزوي والفصل بالنصب مفعول علي
 الواسط ولما كذا وحل فعل ماض والخبر فاعله

مرفوع بغير مقدرة منع من ظهورها كون الروي
وقيل ظرف متعلق به والها مضاف اليه والمعنى
ان لام الابتداء نصب وقد دخل على معمول خبر ان المتوسط
بين اسمها وخبرها وعلى ضمير الفصل وعلى اسمها
الذي تاخر وتقدم الخبر عليه وساتي امثلة ذلك
في الشئ لكن بشرط لدخولها على معمول شروط اربعة
ان يكون المفعول متوسطا بين اسمها وخبرها وان
يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه وقد تقدم
توضيحه وان لا تكون اللام داخلية على الخبر وان
لا يكون المفعول متاخرا عن اسمها وخبرها وهذه الشروط
مذكورة في الشئ مما يصح دخول اللام عليه اي
لان دخولها على معمول فرع صحة دخولها على
العامل وقول كما مثلنا اي فيما تقدم بقولنا ان
زيد اطعمك اكل لان الخبر فيه لم فاعل لا فاعل
ما ضيا كما سياتي بذكره فان كان الخبر لا يصح
ان محترز قوله مما يصح ان فلا تقول ان زيدا ان
لان الخبر فيه وهذا كمل فعل ماض متصرف غير متروك
بقدر وهو لا يصح دخول اللام عليه كما تقدم فلا يصح
دخولها على معمول لان صحة دخولها على معمول فرع
صحة دخولها على العامل واجاز ذلك بعضهم
اي دخولها على المفعول وان لم يجز دخولها على العامل

وهذا

وهذا البصر هو الاخفش والفرا واحتمال ذلك ما به
لا يلزم من صحة دخولها على معمول صحة دخولها على
العامل وانتصر بعضهم لما لا ذلك تنبيه على انه
لقوله وانما قال الم ان اي لاجل التشبيه على انها ان
واشعر قوله اي دل قوله المتوسط معمول ان
على ان اللام اذا دخلت ان وذلك من جهة ان هذا
بيان للام التي ذكره بقوله واشعر اني بعد
انه انما الاصل اني لصاحبه بحداثة علي
ضمير الفصل والذي سماه بذلك البصريون ومعه ايضا
بغير السان والفصح وبغير الامر ومعه الكوفيون
بغير العار وبغير ذلك وكل جهة وهو ضمير
الفصل اي انما صلب بين اسمها وخبرها لا عملها من
الاعراب لان يفصل اي يميز وهذا على لقوله
وكي ان خبرا عن زيد اي وليس بصيغة لم
ومقتضى اطلاقه ان هذا شروع في اعتراض عليه
كانه يقول له مقتضى اطلاقك جواز دخول اللام
على الحال اذا تقدمت مع ان التخييل منقول ذلك
فلا ينبغي لك الاطلاق كما سياتي ذلك اخر ما مل
ورصل ما ان فوصل مبتدأ وما مضاف اليه والبا
حرف جر وزيد اسم اشارة معنى على السكون في محل جر
واجاز والمجرور متعلق بوصل والحرف بدل منه اف

عطف بيان او نعت ومبطل خبر السند واعمال بالنصب
مفعول مبطل لانه لم يفعّل عمل الفعل والها
مضاف اليه وقد حرف تقليد وينفي فعل مضارع
مبنى للمفعول والعمل نائب فاعله والمعنى ان
ما الزائدة اذا اتصلت بحرف من هذه الحروف المتقدمة
وهي ان وما ذكر معها اطلت عملها وكفتها عن العمل فيها
بعد ما لا يبرز حولا عليها ازالته اختصاصها بالاسما
اي بما عمل فيها وفرضها العمل في الافعال كما في قوله
تعالى انما يوحى الي قد دخلت على الفعل وهو يوحى
كما اتصلت به بعد ان كانت مختصة بالمدخول على
الاسماء قبل اتصالها به وخرج بما الزائدة ما الموصولة
والصدرية فلا تكلفا عنها العمل اذا اتصلت واحدة
منها به وقوله وقد يبقى العمل ظاهر بقاؤه على
قلة في الجميع وليس كذلك بل يبقى على قلة عند الاتصال
في خصوص ليت فقط وقد غيرها على انتم فيبطل
عمله عند الاتصال بالكلية وخفت ليت لان ما
اذا اتصلت به لم تزل اختصاصها بالاسماء بخلاف
غيرها فتزله منه بحجود هولا عليه واتصالها به
اذا اتصلت ما اى الزائدة وقوله غير الموصولة اي
وغير المصدرية ايضا بان واخواتها اي
المكسورة المرفة ومثلها المفتوحة ايضا كما في قوله

تعالى

تعالى انما خلقناكم عبدا للآية ايا غير ذلك
لكن قول الله ان واخواتها بوجه عدم دخولها
كفتها عن العمل جواب اذا ولا يجوز نصب زيد
لان انما في المثال اداة حصر ملغاة لا عمل لها وزيد
مبتدأ وتعايم خبره وكذلك ان وكانت اى مثل
ان في الفاعل عن العمل عند اتصال ما الزائدة باخلافها
لمن عملها وجعل ما ملغاة كما ارجح وابت السراج
ووافقها الناظم على ذلك حيث اطلق في عبارته
بقوله وقد يبقى العمل والصحيح ان العمل لا يبقى الا في
ليت وحرفها دون غيرها مما ذكر كما هو مذهب سيبويه
خلافا لما يوحى به ظاهر قوله وقد يبقى العمل لانه ظاهر
بقاؤه في الكل لا في خصوص ليت كما تقدم وظم
كلام الميم هذه مناقضة في كلام المتن لكن حكاية
بالمعنى لا باللفظ وقد شمل قليل هذا الشارح
بقوله وقد يبقى العمل اى على قلة وحكي الاخفش
ان اى عن العرب اى تقلد عنهم وقاس عليه غيره
من الامثلة فاعمل مع اتصال ما بها وهما زيد على
ان قول المتن وقد يبقى العمل مراده به الكل لا البعض
وهو ليت والصحيح خلافا له تقدم والحال ان
فتا اى يحفظ ولا يقاس عليه عن الموصولة
اي سواء كانت موصولة حرفيا او اسميا والتي

هي مقدره اي وما المصدرية التي هي مقدره بمصدر
 كذلك اي لا تنكح عن العمل اذا اتصلت بها وجاز
 رفعه لانه جاز خبر مقدم ورفع مبتدأ موخر والكاف
 مضاف اليه ومطوفا بفعل وهو صفة لموصوف
 مخذوف وعلى منصوب جاز ومجرد متعلق به وان
 مضاف اليه يمتنع على الفتح في محل جرو بعد ظرف وان
 مضاف اليه يمتنع على ان يكون في محل جرو وتكمل فعل
 ما في منصوب بان وفاعله مستتر عايد على ان
 والتقدير ويرفعك اليها مطوفا على منصوب ان
 بعد ان تستكمل ان اليها وخبرها جاز والمحال
 ان ان المتكسرة الهيم اذا استكملت واخذت اليها
 وخبرها واتي بعد ذلك باسم مطوفا على اليها جاز
 فيه الجمع باتفاق صان الكل وانما المثال في كونه
 مطوفا عليه باعتبار محله من كونه في الاصل مبتدأ
 قبل دخول الناصح وهو ان عليه كاي خبره مذكور
 كلام اليها او مبتدأ خبره مخذوف او على كونه مطوفا
 على الخبر المستتر في خبرها فن قال بالاول نظر لك
 المذكور بناء منه على قول بعض البصريين انه
 لا يشترط بقا المحرزي الطالب للرفع وهو الاستد
 ومنا قال بالثاني نظر لاستراط بقا المحرز مقاب
 ان بقي جاز العطف على اليها والافلا فلما لم يكن المحرز
 باقيا

باقيا فيه منع عطفه عليه وجعله مبتدأ خبره مخذوف
 وهذا هو الصحيح وقيل مطوفا على الضمير المستتر
 في قائم اذا اتى بعد اليها ان هذا الخذ ان
 من قول اليها بعد ان تستكمل وجهان انصب
 ان ان قلت لم يترك اليها وتكررت لما ذكر جواز الرفع
 كان النصب جاز بالاولي واختلافه اي في
 هذا الاسم المرفوع المطوفا على اليها على اليها ان
 اي قبل دخول الناصح وهو ان عليه لانه في الاصل
 وهذا بناء على مذهب من قال انه لا يشترط بقا المحرز
 فقال يجوز كونه مطوفا على اليها باعتبار محله ولو لم
 يبق المحرزي سوا بقا او لا كما تقدم وذهب قوم
 وهذا بناء على استراط بقا المحرز والتقدير وعمر
 كذلك اي قائم فان كان المطف قبل ان تستكمل
 هذا محترزك م المتن وازار بعضهم الرفع اي
 لك اسم المطوفا قبل الاستكمال مطلقا خفي اعراب اليها
 كالكاف في المثال الاخير او لا بان كان ظاهرا كاي المثال
 الذي قبله والمراد بهما السقف الاخضر ووافقه الغرا
 ان على جواز الرفع فيما خفي اعرابه لان الكاف خافية
 الاعراب دون ما لا يعنى كزيد في الاول لانه لا خفاء في انه
 منصوب فمطوفا المرفوع عليه لامعنى لهج والحقت
 بان انما لمحق فمطوفا هو انما على مة الثاني وبان

بما لا يخفى باعدها
 وتكرار اليها في بعض النسخ
 انما في بعض النسخ
 انما في بعض النسخ

جار ومجرور متعلق بالحقت ولكن مبني على الفتح في محل
 رفع نائب فاعل الحقت وان معطوف عليه ومن حرف
 جر دون ظرف منصوب على الحال من نائب فاعل
 الحقت وليست مصناف اليه مبني على الفتح في محل جر
 ولعل معطوف على ليت مبني على الفتح في محل جر
 وكان كذا والتقدير والحق العرب او النخلة كذا
 وان بان حالة كونها دون ليت ولعل وكان والحاصل
 ان ما قيل في الاسم المعطوف على اسم ان فيما تقدم
 يقال هنا فيه اذا عطف على اسم كذا وان فيقال اما
 بالنصب معطوف على لفظة او بارفع معطوف عليه
 باعتبار محله في الاصل او مبتدا خبره محذوف او معطوف
 على الضمير المستتر في الخبر وهذا محله عند الاستكمال
 اما قبله فيتمتع النصب عند جمهور النحويين واجاز
 بعضهم رفعه مطلقا حصل له استكمال او كان الاعراب
 خفيا او ظاهرا وهذا البعض هو الاخفش ووافقه
 النحاة فيما خفي اعرابه دون غيره فاقيل في ان المكسور
 الهمزة يقال فيها حرفا عرف الاليت ولعل وكان فيتمتع
 في الاسم المعطوف على اسم النصب لا غير تقدم او تاخر
 يعني حصل له استكمالها او لا برفع عمر اي عطف
 على محل ان او مبتدا خبره محذوف او معطوف على الضمير
 المستتر في الخبر بالنصب فقط ان اي لعدم الاستكمال

للكم

للكم والخبر المشروط في جواز رفعه بالنصب خالد
 اي على كونه معطوفا على الاسم باعتبار لفظة الات
 وقوله ورفعه اي عطف عليه باعتبار محله قبل دخول
 التاميم عليه او على كونه مبتدا خبره محذوف او على كونه
 معطوفا على الضمير المستتر في الخبر لا تقدم بالنصب
 فقط اي عند جمهور النحويين لعدم الاستكمال المشروط
 لرفعه فلا يجوز معها اي التثنية ذلك كم المعطوف
 على اسمها الا النصب ان والفرق بينها وبين كذا وان
 ان الخبرية باقية فيها دون ليت وما ذكر معها زالت
 لانها كانت وقوله تقدم المعطوف او تاخر اي سواء وقع
 بعد الاستكمال او قبله فالنصب متعين فيه مطلقا
 واجاز النحاة ان رفعه ان كذا مع خفاء اعراب
 المعطوف عليه وهو الاسم لا مطلقا كما تقدم وذلك
 نحو قوله كذا فان هذا اقيام وعمر وولعل كذا وعمر
 وهكذا خلا فالن خفي حيث اجاز رفعه مطلقا
 سواء كان اعراب المعطوف عليه ظاهرا او خفيا كما
 تقدم توضيحه وخففت ان ان خفي فعل ماض
 مبني للمفعول والتاء على متانين وان نائب
 فاعل مبني على الفتح في محل رفع وانما للتزويج وقيل
 فعل ماض والمفعول فاعل وتلزم فعل مضارع واللام
 فاعل ومفعول محذوف واذا ظرف لما يستقبل من الزمان

وما زائدة وتتمل فعل مضارع مبني للمفعول ونائب
 الفاعل مستتر عايد على ان والجملة في محل حرم فعل
 الشرط وهو اذا لانا هنا جازمة وجواب الشرط
 محذوف دل عليه ما قبله ورب حرف تقييد وجبر
 وما زائدة وشتقتي فعل ماض مبني للمفعول للمحمول
 وعنها جار ومجرور وفي محل رفع نائب فاعل لشتقتي
 وان حرف شرط جازم وبدان فعل ماض فعل الشرط
 وما لم يوصول مبني على السكون في محل رفع فاعله
 وهو صفة لموصوف محذوف وناطق مقتدا واد
 فعل ماض وفاعله مستتر عايد على الناطق والها
 مفعوله والجملة في محل رفع خبر ومقتدا حال من
 فاعل ارادوا والتقدير وخفقت ان فقل السمل وتلزم
 اللام الخبر اذا اهل لتلزم اللام الخبر وربما لشتقتي
 عن اللام ان بدا وظهر المعنى الذي اراده الناطق
 حالة كونه مستمدا على قرينة والخاص ل ان
 ان اذا خفقت قل عملها بمعنى ان عملها يكون قليلا
 والاكثر الاهمال واذا اهل لتلزم اللام بمعنى انها
 وقعت قرينة منها في خبر السمل لا يصح ان يقال
 لاشت خبرها لانها لان مهمل لا عمل لها والمحمل
 لا خبر له وان للزم التناقض وربما لشتقتي عن اللام
 اللام ان عن وقوعها في الخبر عند ظهور المعنى

الذي

الذي اراده الناطق التكلم بها في حال كونه مستمدا
 على قرينة معينة لارادته وقصده لذلك المعنى وهو
 الاثبات سواء كانت القرينة لفظية كقول ان الحق
 لا يخفى على ذي بصيرة ووجه كون القرينة لفظية
 فيه اننا لو جعلنا ان نافية صار المعنى الحق يخفى
 وهذا باطل وجاهد من لا في قوله لا يخفى لا نفي
 النفي اثبات فالقرينة اللفظية هي لا والمعنى على
 الاثبات وانت اكيد لا النفي لما علمت او بمعنى
 لا في البيت المذكور في الشك لا المقام فيه المدح
 فله يتوهم ان ان فيه نافية فلهذا ترك اللام في الخبر
 اعتما واعلم تلك القرينة فالاكثر في لسان
 العرب اي تحلهم لزمتها اللام اي وقعت قرينة
 منها في خبر السمل كما تقدم فارقة بينها وبين
 ان انافية اي لعل تلتبس بها ان قلت ولم ترد
 بعكس الحال وتكون لازمة لان النافية دونها
 قلت استعمالاتها كما كان لها في الاصل لان
 ان المكسورة يلزم خبرها اللام لا تقدم فاعطيناها
 عند اهلها ما كان لها بالاصالة قيل الاهمال دون
 النافية فله اصل لها يستحب حتى يقطعا في
 الخبر ومن الامثلة للنافية فقول تعالى ان الذين
 تدعون من دون الله عبادا مثلكم اي ما الذي

الذين تدعون ان لا تقدم وهذا كله عند الاعمال واما
عند الاعمال فلا حاجة لهذه الدلالة لوجود الفارق
بينها بالعمل وعدمه لان النافية لا تعمل شيئا
وحكي الاعمال سيويها لاي عن العرب عند كفيها
ولم يظهر المقصود من جملة حالية كثير انما
لقول الله وربما لم يفتني لوقوله فان ظهر مقابل
قوله ولم يظهر لظهوره يكون بارادة الاستعانة بالاثبات
مع الاعتماد على قرينة معينة لارادته وقصده لذلك
المعنى المراد له سوا كانت لفظة لا تقدم او مفعولة
لا في قول الشاعر هنا ونحت ابادة الضيم لكذا في
نحت الش وفي غيرها من الشواهد ونحوها وحكي
انا ابت ابادة الضيم لوقوله وابتان وابادة جمع اب
كتضائة جمع قاض من ابني اذا امتنع والضميم الظلم
وماكك الاول لسم اي القبيلة والساني نفس
القبيلة ولذا قال كانت بضم الميم ومصرفا
مراعاة للمعنى ومن ال ماكد بدل من قوله ابادة
الضميم او في محل نصب على الحال والمعنى تحت
ما نفوت الظلم عن دخل في حمانا ولتجارتنا حان
كوننا من ال ماكد وان ماكد اي تلك القبيلة كانت
كرام الامور فحذف الدلالة على القرينة
الدالة على ظهوره قصده لاثبات لان المقام

مقام

مقام مدح وهو اثبات الكرم للصول لا تقيهم عنهم
لان المعنى علة لقوله لا تلتبس والمراد بالمعنى المعنى
المقصود لتسكلم وقوله على الاثبات اي اثبات كرم
الاصول والافتقار بهم ومدحهم لا على النفي اي نفي
ذلك عنهم واختلفا الخويون لراي اعلم ان
من قال انها لام الابتداء علق بها الفعل عن العمل
وكسران ومن قال انها غيرها لم يعلقه عما ذكر ونحوها
اي فتح همزها ام هي لام اخري اي غير لام
الابتداء قد علمنا ان كفت لمنا بفتح الهمزة
ان وكسرهما وهذا خطاب من الملكني للشخص بعد
سؤاله له اوجب كسران اي همزها وجعلها
معلقة للفعل عن العمل فيما بعدها اي في مكان لفظه
دون لا تقدم فتحات اي همزها وجعلها غير
معلقة فعلى الاول تقوله ان زيد لقيام وعي الثاني
يلفني ان زيد لقيام وجرى هذا الخلاف قبلها
اي ابت اي العافية وابان الاخفري فيكون هذا
الخلاف سابقا على الخلاف في الواقع مناهما مسوقا
به وناقلا له عن غيرهما لانه مبتكرها الاخفش
هو في الاصل لم يكن كانت عينه صغيرة وذكر البيهقي
في الزهر ان الاخفاشة احد عشر بعضهم تليد لسيوي
وبعضهم يفتح له حلة فاست قال انهم ثلاثة والفعل

انه لم يك في الفعل مبتدا وان حرف شرط جازم ولما
 حرف نفى وجزم وقلب ويك فعل مضارع مجزوم بها
 وعلا مة جزمه سكون النون المحذوفة للحففة وانها
 مستتر عايد على الفعل وناسخا خبرها والجملة في
 محل جزم فعل الشرط والفار ابطة للجواب ولا
 نافية وتلقي فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة
 على ايها منع من ظهورها الثقل فاعلم مستتر
 وقويا تقدره انت والها مفعول اول وموصلا
 بمفعول الثاني والجملة في محل جزم جواب الشرط
 وخبر المبتدا قيل فعل الشرط وهو الصحيح وقيل
 غير ذلك وغالبا منصوب على الحال مع الضمير في
 تلقيه بمعنى تجده وهو مفعول الاول وبيان جازم
 ومجزوم ومتعلق بموصلا وذي لم اشارة بدل من
 ان او نمت لا معنى على ان يكون في محل جزم ومعنى
 البيت والفعل ان لم يك ناسخا اي من الافعال
 الناسخة للمبتدا والخبر فلا تحذف موصلا اي متفعلا
 بان هذه وهي ان الحففة في الغالب ومن غير الغالب
 قد توصل بغير النسخ فتلخص من هذا ان الفعل
 على قسمين ناسخ وغير ناسخ فوصل بالناسخ كثير
 وبقية الناسخ قليل والفرق بينا وبين وبين النسخ
 فنانسة من جهة انكلا منها ما مل بخلافه غير النسخ

فلا مناسبة بينها وبينه من جهة العمل فهو بعيد منها
 بالنسبة للاول وتقدم ان غالبا منصوب على الحال
 من الضمير في تلقيه الذي هو المفعول الاول وقال
 ابن قاسم ينبغي تعليقه بالنسبة ليكون حاصل المفهوم
 ان اتصال النسخ بها لم ينتف في الغالب فيصدق
 بالكثر ولا يلزم ان يكون الاتصال غالبا وتوجب
 متعلقا بالنسبة لاقاد المفهوم ان اتصال النسخ بها
 غالبي مع ان النسخ اشبه بغيره ذكر والكثر
 وحاصل معنى ذلك ان يقال مع الاول وهو
 تعليقه بالنسبة والفعل ان لم يك ناسخا فلا اي
 استغنى وجذاته موصلا بان هذه في الغالب اي
 انني ما ذكر في الغالب مفهومه انه اذا كان ناسخا لم
 ينتف ما ذكر في الغالب واذا لم ينتف ما ذكر في الغالب
 يكون الاتصال به كثيرا وفي الغالب فيصدق بشيئين
 لكن المراد منها الاول فيقتصر عليه واما على المعنى
 الثاني وهو انه راجع للمنفى بصير المعنى والفعل
 ان لم يك ناسخا فلا اي وجذاته موصلا بان
 هذه في الغالب منتف اي منفي مفهومه انه اذا كان
 ناسخا يكون وجذاته موصلا بما ذكر في الغالب غير
 منفي واذا كان الوجود غير منفي في الغالب ثبت
 الوجودات غالبا وليس هذا مراد الاء المصريح به اكثر

لا الفلحة فالأولي الأول وهو انه راجع للمنفى لا للمنفى
 تامه الا انفعال الناحية للا مبتدأ أي دون
 غير الناحية فتقليل لما بينها وبين الناحية من
 المناسبة في ان كل عامل خلافا غير الناحية لا تقدم
 واليه اشار بقوله فالباء في ومن غير الغالب
 قد تجد غير الناحية متصلة بها لكن على قلة وقوله
 ومنه أي من القليل قول العرب ان يزينك ليز كل من
 يزين ويزين مرفوع بضمزة ظاهرة على النون مع
 فتح حرف المضارعة وهي ايا فيهما ويزين من زان
 ويبي من شان والزين ضد الشين ومن هذا
 علم ان النقص تنه رب باعتبار صفاتها فالتب ترب
 صاحبها هي المحمودة كالطهينة وافتى قسمة وتقيبه
 هي المذمومة وهي الامانة بالسوء ان قنفت
 كاتيك ان اي انك ضربت كاتيك بالسوط على راسه
 حتى على السوط كما يسم راس المرأة القفاح وهي ما تلبسه
 فوق الخمار وهذا اخبار منه له قلت يمينك
 ان قاتلة هذا عاتكة رضي الله عنها بنت زيد بن عمر بن
 نوفل ابنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجتمعان
 في نوفل كانت من المهاجرات الى المدينة تزوج بها
 الزبير بن العوام ثم قتل عنها وهذا خطاب لقاتله
 وهو عمر بن جرهموز عاصم الله بعد له وهو بالجيم

المضمومة

المضمومة اخم زاي وقراته بالشين كما يوجد في بعض النسخ
 تحريف وقلت بفتح الكين انصح من ضمها اخبار
 ومعناه الدعاء ان اسئل الله بده وان لا تساد غروقا
 اليه حتى قبطل حركتها وحلت نزلت ويروي وجيت
 بدو حلت وهو بمعناه وان لا تساد غروقا ان قتلت
 كلما حيث ولي ان فيه فعل غير ماض و هو نادر
 قليل وان تحفف ان الزفان حرف شرط جازم
 وتحفف فعل ماض مبني للمفعول فعل الشرط مبني على
 الكون وان فاعل فاعله مبني على الكون في محل رفع
 والفاد ابطة للجواب ولهم مبتدأ والها مضاف اليه ولكن
 فعل ماض و فاعله مستتر بقره وهو مفعول على اسم
 والجملة في محل رفع خبره والجملة من البتة او الخبر في
 محل جزم جواب الشرط والخبر بالنصب مفعول مقدم
 لا جعل واجعل فعل امر و فاعله مستتر وجوبا فتعيره
 انت وجملة مفعول اجعل الثاني ومن بعد جازم وجوز
 متعلق باجعل وان مضاف اليه مبني على الكون
 في محل جزم والتقدم وان تحفف ان فاعلهما استكن اي
 حذف وجوبا واجعل الخبر جملة في هذه الحالة من مفعولها
 واخا صل ان ان الفتوحة الممرة اذا خففت
 بضمها ولا تمل عكس ان المكسورة الممرة ولها
 يكون محذوف فاعلم ان يكون ضمير شانه او لا كما هو

مذهب الله خلة فالتن فيما سياتي حيث هو في
غيره ان كان موافقا في ذلك لان الحاجب الذي هو
فيه ويجعل الخبر بعد ما في هذه الحالة وهي حالة
حذفه جملة سواء كانت اسمية او فعلية شرطية او
غير شرطية بشرط ان تكون جامدة غير متحركة
وغيره عايشة كما سياتي في جميع ذلك ان شاء الله تعالى
عند قول المتن وان يمكن فعله ان هو هذا ظاهر فيها
اذا كان لها هذا فافان الخبر يكون جملة لا غير
اما اذا كان مذكورا فيكون جملة ومفردا بدليل
انك ربيع فالكاف لهما وربع خبرها وهو مفرد
ومعنى قول الله استكن اي حذق وجوبا فله
التصريح به مع اصاله فان صرح به ردت لاسلها
التي كانت عليه من التشديد قبل تخفيفها ولا يجوز
تخفيفها معه وليس معنى استكن استرخا لانها
حرف والحرف لا يستتر فيه خبر وايضا هو منصوب
فما شبه الفضلة والفضلة يحذف ولا يستتر والذي
يستتر هو المرفوع العدة الذي لا يجوز حذفه
بقية على ما كانت ازايا على ان المكسورة فانهما
اذا خففت اعملت وصار على قليل وهذه لا تمل
اصل والفرق بينهما ان المكسورة اتمت بهت الفعل
وهو عوض فعل ما هو او امر بخلافه فاستهت مثل الامر
فقط

فقط فان كبد فلما كان شبهها به اقوي منها لم تمل على
الاخير ان كان هذا المحر على مذهب ابن
الحاجب القائل بان لا يكون الاخير الشان لا على
مذهب الله القائل بان لا فرق بين ان يكون لهما
المحذوف خبر شان او غيره كما تقدم فكان الاولى
للمعنى عدم المحر ليكون موافقا لكلام الله ومذهبه
ومثال ما اذا كان محذوفا وهو غير خبر الشان قوله
بلغني ان قام ابوه اي ان زيدا قام ابوه وامثال
حذفه وهو خبر شان فمعلوم من المتن وخبرها
لا يكون الا جملة اي لا غير وهذا ظاهر فيما اذا كان محذوفا
اما اذا كان مذكورا فيكون مفردا وجملة كما تقدم
والتقدير علمت انه لم يتجدد ان ولا يجوز تخفيفها
لانه اذا ذكر معها وصرح به ردت لما كانت عليه من
التشديد قبل تخفيفها كما تقدم فلوانك ان كان
تخفيفه من التثنية والكان لهما معنى على الكسر في
عمل نصب لانه خطاب لموت وجملة سالتني في
عمل رفع خبرها وايضا يوم الرخا جاز ومجوز ومضاف
اليه متعلقة به وطلاقت بقول ثمان لسان وقول
ولم اجد جملة واقعة جوابا للقول وانت صديق مبتدا
وخبر وهي جملة حالية والمعنى فلوانك سالتني في
يوم الرخا طلاقك لم اجد به والحال انك صديق

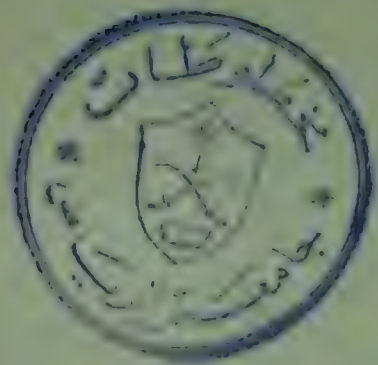
ومحبوبة لي يعني ومتغني الحب والصداقة عدم الخالفة
ولو كان في ذلك ضرر علي ومكره لي كأنه قال حتى لو
سالتني ذلك مع كونه مكرها لي بسبب الحب والصداقة
الحاصلة بيننا لم أخالفك ولم أخل به عليك والقصود
أنه لا يخالف في أمر طلبته منه جليلك أو حقيرا حتى
هذا الأمر ولو كان عليه فيه ضرر وإن أهد منه أنه
صرح بكلمها وهو غير ضير شأن أن قلت صديق
فصيرل بمعنى فاعل أي صادق وهذا لا يستوي في
الوصف به المذكر والمؤنث وإنما الذي يستوي في
الوصف به الذكر والمؤنث فصيل كجريح بمعنى مفعول
أي مجروح تقول امرأة جريح ورجل جريح ومثله
صبور قلست قوله منزلة بمعنى أنه جعله بمعناه
فنزله فصيل بمعنى فاعل منزلة فصيل بمعنى مفعول
وجعله مثله في كسرها الوصف به بين المؤنث والمذكر
فكما يصح أن يقال امرأة جريح ورجل جريح يقال
امرأة صديقا ورجل صديقا على أن هذا سمع فيه
أيضا وحي فلا حاجة للتثنية المذكور وإن
يكن فعلا أنفان حرف شرط جازم ويكن فعلا
الشرط مجزوم وعلامة جزمه الـكون ولهما مستقر
عائدا على الخبر وفعل خبرها ولم حرف نفي وجزم وقلب
ويكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه الـكون

ولهما

ولهما مستقر عائدا على الفعل ودعا خبرها ولم حرف
نفي وجزم وقلب ويكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة
جزمه الـكون وتصريف لهما والها مضاف إليه ومثقا
خبرها وقوله فلا حسنت أن الفار رابطة للجواب
والاحسن مبتدأ والفعل خبره ويقعد جازم ومجرور متعلق
به وأوتني مفعول على قد وأوتني فليس أولئك
وقليل خبر مقدم وذكر مبتدأ مؤخر ولو مضاف إليه
والتقدير ظاهر وحاصل المعنى أن خبراً أنت
الخفيفة من الثقيلة إذا كانت جملة فعلية غير دعائية
وغير جامدة فلا حسنت الفصل بينها وبينه باحد
أمرار رابطة فرقا بينها وبين أن المصدرية المختصة
بالدخول على الحمل الفعلية المنصرفة الغير الدعائية
أما إذا كانت جملة اسمية أو فعلية دعائية أو فعلية
جامدة غير منصرفة فلا حاجة للفصل لعدم دخول
أن المصدرية على ما ذكر فتجوزها عنها حاصلا بدون
فاصل جملتها فيما تقدم فكذلك تتميز عنها إلا بالفاصل
فقول المصنف وأن يكن فعل أن أي وإن يكن خبراً أنت
الخفيفة من الثقيلة جملة فعلية ولم يكن دعائية
ولم يكن خبر الفعلية جملة دعائية ولم يكن تصريفاً
متممات أي ولم يكن الخبر الفعلي متمم التصريف يأتي
كان جازمه وهو متصرف فلا حسنت الفصل إلى آخره

ان قلت هذا يقتضي ان عدم الفصل فيه حسن
مع انه ليس كذلك واجيب بان المراد به اصل الفعل
وهو الحسن فيلزم ان عدمه قبيح لا حسن فيكون
مع هذا افضل التفضيل ليس مع يابه وطريقته
وقوله وقيل ذكر لو اي وقيل منادى لو هو من النخلة
فاصلة وان كان الفصل بها وقع كثيرا في لسان العرب
اذا وقع خبر ان ان هذا مفهوم كلام المتن
وقوله لم يخرج الي فاصل اي لعدم اشتباها بالضرورة
حي لا المصدرية خاصة بالدخول على الجملة الفعلية
المنفردة غير الدعائية كما تقدم دون الاكسية والفعلية
الدعائية والفعلية الحامية فلا حاجة لفواصل
يميزها عنها في جملة في الاولي لا اشتباها بها
حيث انها دخلت على ما هو خاص بها الا اذا قصد
الشيء هذا المشتق من قوله لم يخرج الي فاصل وقوله
في فصل بينها عرف الشيء ان قلت لا هنا جزر
من الخبر فكيف بعد فاصل مع انه جزء منه ويجاب
بان المنظر اليه الصورة الواقعة والحقيقة
والعلم انما هو فيما تقدم ذكره لا بمعنى حسبه وهو
بمعنى العين وان وقع خبرها جملة فعلية هذا
هو منطوق كلامهم وحيث الجملة الفعلية لا فرق
فيها بين ان تكون شرطية او غير شرطية فمثال غير

الشرطية



الشرطية معلوم من تمثيل الله وامامنا الشرطية
فمنه توكلت على ان زيد انك جاكرمت في قراءة
من قرأ غضب بصيغة الماضي اي والذي قرأ هذا
نافع وهي قراءة سبعة حكا فالتن منع ذلك فقال
قوم يجب ان يفصل ان وهذا مخالف لقولهم
فلا حسن الفصل فهو لا تقوم او جبوة عند ما ذكر
اجل التمييز بينا وبين ان المصدرية واختار
هذا القول في التوضيح حرف التفسير
المراد ما يسهل التسوية كما يدرك عليه كلامه وقد مر
ان التفسير مع قد على الشيء عكس ما فعل الله لا
كل منها يدخل على المشتب وهو اشرف من المشتب
وترك الله ذلك وان كان غير جاهل به فيصير
النظم واعلم فاعلم المراد ان فاعلم فعل امر
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والفاعل الجواب
الامر او للتوبيخ وعلم مبتدأ والمرء مضاف اليه وجملة
ينفعه من الفعل والفاعل والمفعول في محمل رفع
خبره وان محقة من الثقيلة لها خبر الشان مخدوف
وسوف حرف تسويق ويا اي فاعلم مضارع وكل
فاعل وما مضاف اليه وجملة قدر بابا للمفعول صلة
ما والشاهد منه الفصل بين ان وخبرها انفعلي
انصرف الغير الدعاء بسوف وكذا يقال في نظيره من الامثلة

الثالث النفي الزاي وهو مختصر في امور ثلاثة
لا يتقدمها لغيرها وهي لاولين ولم دون ما ولما فلا
يجوز الفصل بها وذكروا في مسئلة ثلثة ولم يكن
بمثال منها اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون النفي بدلا
اوليا او لم فالثلثة جائزة في النفي بها دون غيرها
من ما ولما كما تقدم وقيل من ذكرها اي لو
فاصلة الزاي وان كان الفصل بها وقع كثيرا في
لسان العرب اي في كل مزمع علموا ان يوملون
ان هذا في آل البيت ومعناه انهم فهموا من غير سؤال
لهم ان الجائي مومله وراجيا فيهم فما دوا باعظم
مسئول اي باعظم مما هو راجيه ومومله فيهم قبل
سؤالهم والاشاهد منه ان جملة يوملون وقع
خبر عن ان بدون فاصل وخففت كان ان
تحقق فعل ما ض مبنى للمفعول وكان نايب فاعله
مبنى على الفتح في كل رفع وايضا مفعول مطلق
منصرف على المفعولية المطلقة من آخر اذا رجع
ونوي بفعل ما ض مبنى للمفعول ومنصوب نايب فاعله
والها مضاف اليه وثابتا حال من نايب فاعله روي
وايضا مفعول مطلق وروي بفعل ما ض مبنى للمفعول
ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على منصوبا
والسقيرو وخففت كان فنوي منصوبا وروي

حالة

حالة كونه ثابتا ايضا وحاصل النفي ان كان اذا خففت
يكون لهما ضمير الشأن محذوفنا وخبر عنها جملة كائنت
الفتوحة المزمع فيما تقدم ويروي بثبوت وعدم حذف
كما تقدم ذلك في ايض اذا خففت كان نوي
لها الزاي يكون لهما ضمير امحذوفنا مقدرا اسوال كان
ضمير شان او لا كما تقدم في ان افعل الرجل المحذوف
هذا البيت تقدم والاشاهد منه قوله كان قد مكان
تحففة من الثقيلة ولها ضمير الشأن محذوفنا
وجملة زالت خبرها وهي مصدر بخلاف ان الجملة
في المثال قبله صدرت بيلم وهو ضمير الشأن
هذا على مذهب ابن الحاجب كما تقدم واما على
مذهب آلهم فلا يتعبد بكونه ضمير شان وقد تقدم
جميع ذلك في ان موضعا فارجع اليه وصدر
مشرق الزاوي واو رب اي رب صدر ويصح ان
يكون بالرفع مبتدأ اي وله وجه وصدر الزاوي مشرق
نعت له والخبر مضاف اليه وكان تحففة من
الثقيلة لهما وقوله ثدييه هو منصوب بالياء لانه
مثنى وخففت تشبيه حقه خبرها مرفوع بالالف
والاشاهد من ذلك ان لهما وهو ثدييه صرح به
وهو ثدييه والضمير في ثدييه راجع للصدر اي ورب
صدر مشرق غرض كان التبيين الكاين في حقه

وبعضهم خفف لكن واعلمها بدليل قرآنة من
 قرا قوله تعالى ولكن الله قتلهم بتحقيق لكن ورفع
 لفظ الجلالة ويؤمن أهلها مع التحقيق
 لا التي لشيء الجنس أي لا التي قصد بها التنصيص
 على استقراء الشيء كحكم خبر عن جنس الاسم أي مفهوم
 الكل المستلزم نفيه عنه نفيه عن كل فرد من
 أفراد ذلك الجنس التي من جملة هذا الاسم فإذا
 قلت لا رجل قائم مثله فلا هن تكون نصافي
 لاستقراء الشيء أي عمومه كحكم خبرها وهو ثبوت
 اقيام عن جنسهما وهو رجل وجنسه هو مفروق
 الكل أي كامله وبغيره أي في نافية لذلك
 الثبوت عن مفهومهما الكلي المستلزم لنفيه
 عن أفراد التي لهما من جملة ما تعبيرهم بقوام
 لا التي لشيء الجنس فيه شمع وتجاوز لاء الشيء
 الحاصل بها ليس للجنس بل حكم الخبر عن الجنس
 كما علمت ولم يكن الشيء مسلطا على الاسم وهو
 رجل بل على الخبر لأن الشيء لا يسلط على الذوات
 بل على النسب الاستفادة والى أصله من الجملة
 وهي هنا في المثال المذكور ثبوت اقيام جنس
 الرجال أي حقيقتهم وما هيهم فهذا الثبوت على
 بل عن تلك الحقيقة ويلزم من نفيه عنها نفيه

عن

عن أفرادها وفي قوله لا رجل في الدار المنفي فيه ثبوت
 الاستقراء في الدار حقيقة الرجال المستلزم لنفيه
 عن أفرادهم ومعنى كونها نصافي لاستقراء ذكر الشيء
 لأنها لا تتحمل غيره بخلاف لا التي تحمل عمل ليس
 فليست نصافيها ذكر بل تتحمل وتتحمل غيره فنفي
 الوحدة كما ساق في الشئ وتسمى لا التبرئة لأنها
 لما جعلت حكم الخبر منفي عن الجنس كانا ابعدت
 الخبر عن ذلك الجنس وجعلته متبرئة منه ان قلت
 ليس هذا الحكم والتسمية خاصان بها بل يوجدان
 في الثانية التي تحمل عمل ليس أيضا لان حكمه
 الصدق على الانانية من حيث هي كانت تحمل
 عمل ان اوليس قلت التبرئة فيها أكن منها في
 غيرها لما علمت انها للتنصيص على العموم بخلاف
 غيرها فليس نصافيها ذكر كما علمت عمل ان
 اجعل له فعل بال نصب مفعول مقدم لا جعل وان
 مضاف اليه مبني على الفتح في محل جر واجعل فعل
 امر وفاعله مستتر تقديره انت والله جار ومجرور
 متعلق بخبر وفوقه نكرم جار ومجرور متعلق بجملة
 وهو محذوف وكسح مقدم منع من ظهورها سكوت
 الروي ومفردة حاد من فاعل جاتك وجا فعل
 تام وانما علمت الثانية والفاعل مستوفى

هي يعود على الأول الكافي مفعول واو مكرره مفعول
على مفعوله والتقدير اجعل عمل ان كايضا وثابتا
لأن في النكرة سوا جاتك في حال كونها مفردة او مكررة
والمعنى ان عمل ان المتكسرة الائمة وهو النصب
لأن اسم والرفع الخبر فيما تقدم يجعل ثابتا لأن هذه
التي لنفي الجنس لكن بقية ان يكون ذلك العمل
الثابت لها في نكرة لا في معرفة فهي وان عملت عمل
ان لكن ليس عملها عاما للمعرفة والنكرة كهي بل
خاصة بالنكرة سواء اكررت ام لم تكرر لكن لا تشمل هذه
العمل الأربعة ثمانيه اربعة خاصة بها واثنان
بهما واثنان خبرها فالاربعة الخاصة بها ان
تكون نافية وان يكون منفيها الجنس اي حكم خبرها
عنه وان يكون نفيها لذلك نصا غير محتمل لنفي
غيره وان لا يدخل حرفا جر عليها كما في قوله حيث
بل زاد والخاصات بكما ان يكون نكرة وان
لا يفصل بينها وبينه والخاصات بالخبر ان يكون
نكرة ايضا كما لا يمكن ان يكون مفعولا وان يكون
متاخرا عن الاسم ولو كان ظرفا وخارا او مجرورا
لضعف الاسير ذلك المصوب يشير اليه بقوله فيما
سابق وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه والذي يقتضيه
من كل من هنا شروط اربعة الشرطان الأولان

من

من الاربعة الكافية فيها واشار لها بقوله لأن
المراد لا النافية للجنس اي حكم خبرها عنه وشروط
في الاسم وشروط في الخبر وهو ان تكون لها واشار لذلك
بقوله في نكرة وسياقي يشير لشروط لا علمت
وهو لا التي لنفي الجنس اي نفي حكم الخبر عنه اي
الجنس وهو الامر الكلي المستلزم لنفيه عن افراد
فجعل لنفي الجنس على هذا فيه تسهيل كما تقدم وقوله
الجنس اي جنس لهما من حيث اتصافه بالخبر فالنفي
الخبر لا الاسم اي حكمه عن هذا الجنس ولما
يكن الاسم منفيًا لأن النفي للنسب لا لذوات كما
تقدم وفي بعض النسخ وهي لا انما بالنسب لا بالتدبير
وقد يقال ان ثبت باعتبار كون الخبر موصفاً الذي
تصديقه التخصيص اي التعمين الغير المحتمل لشيء
اخر وقوله على اشتقاق النفي للجنس كله اي اشتقاق
النفي حكم خبرها عن جنس لهما المستلزم لنفي
ذلك عن افراد ذلك الجنس التي من جملتها لهما فيلزم
من نفيه عن جنسه نفيه عنه لكونه ودامت
افراده ومندرجاته اذ يحتمل نفي الواحد من
هذا على القول فاما ليست امر والمراد بنفي الواحد
اي نفي حكم الخبر عن الواحد اي الفرد لا عن جنسه
وقوله ونفي الجنس اي حكم الخبر عن جنس الاسم كما تقدم

فهي محتملة لشيين بخلاف تلك فلا تحتمل غير الثاني
وهي نفوسية لا يجوز لأرجل قائما بل رجلا
أب لا تك نفيت القيام فيه عن الجنس المستلزم لنفيه
عن الأفراد لاندراجها تحتها فاشياء بعد ذلك لبعض الأفراد
بعد نفيه عنها فيه تناقض نعم لك ان تقول بل
امراتان لعدم لزوم اتساق قولك حقيقة المرأة
غير حقيقة الرجل والنفي منصب على حقيقة الرجل
لا حقيقتها فتنبأ المبدأ المألا قال ابن
ماكد لفظ لا ان قصد بها نفي الجنس فضا بحيث
لا تحتمل غيره اختصت بالعمل في الاسم النكرة ومن
لازم ذلك وجود من معها لفظا أو تقديرًا ووجب
علما فيما بعد ها ولا جاز ان يكون ذلك العمل حيا
لأنه يتوهم ان عامل الجري في هذا الاسم الواقع بعدها
من التدرج لانها في حكم الوجود لظهورها في
بعض الأحياء ولا جاز ان يكون رفعها لئلا يتوهم
انه مرفوع على كونه مستدأجي يتعين النصب فهذا
وجه كونها عاملة عمل ان دون غيرها ومما
ورد من ذلك ان مما ظاهر انما علمت في معرفة
مخول ابن ولا ابا حسن ايا فله نافية واما
الما منصوب بالالف ومما مضاف الى ما جاز
ومما مطلق مخوف خبرها وهذا كلام مترقاه

عمر

عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حق علي بن ابي
طالب رضي الله عنه وكرم وجهه ابي قتيبه وليس
ابو حسن وهو علي لما في قضيتها وقيل نظم لا ستر
ولا مسمى بهذا الاسم اعترض ذلك ابن ماكد
بان هذا كلام كذب لا اصل له فالتقدير به غير
مناسب لان كثيرا من الاعداء له مسميات كثيرة
فتفي مسمى بهذا الاسم ليس بظاهر ولا صواب فالاولي
انه يقدر مثل او لم جنس من الخصلة التي اشتراها
من فصل الخصومات ابي لا مثل ابي حسن لها اولا
فيصل لها واعترض تقدير مثل بان المتكلم انما يقصد
مسمى العلم المقرون بان فتقدير مثل خلاف المقصود
فالصحيح لا قال بعضهم انه لا يقتصر على تقدير
واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق به من
التقدير المناسب له فالمناسب لما هنا تقدير فيصل
حنا ابي رحمة ووقع في بعض النسخ حيا
من الحياة والظاهر ان هذا تصحيف اذ كيف ينفي
عن الحياة وهو موجود في زمان عمر وطعا رضي
الله عنهما لا فيها غول ابي ما يقتال عقولهم
اي يذهبها كالحجر مثلا فانصب بها مضافا الى
انما للتقريب وانصب فعل امر وفاعله مستزود جوبا
تقديره انت وبها جاز ومما معلق بالنصب ومضافا

مفعول واو حرف عطف ومضارع معطوف على مضافا
والها مضاف اليه مبني على ضم مقدر منع من ظهور
سكون الروي في محل جر وبعد ظرف لقول اذكر
مقدم عليه وذا الميم اشارة مضافا اليه مبني
على السكون في محل جر والكاف حرف خطاب والخبر
مفعول مقدم لقول اذكر واذكر فعل امر ونا على
مستتر وجوبا تقديره انت ورافع حال من فاعل
اذكر والها مضافا اليه من اضافة الوصف الى المفعول
وركب فعل امر ونا على مستتر وجوبا تقديره انت
والمفرد مفعول وفا تحا حال من فاعل ركب وكله
الكاف جازع لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف ولا
ناحية للمحذوف عمل عمل ان وحول الميم مبني معها
على الفتح في محل نصب ولا قوة معطوف عليه
واعرابه كاعرابه والثاني مفعول مقدم لا جملة
واجملة فعل امر مبني على الفتح لا اتصال بنون
التوكيد الحقيقية المنقولة الفاعل مستتر وجوبا
تقديره انت ومفعول الثاني وقول او منصوبا
او مركبا معطوفان على مفعول واو حرف شرط
جائز وملة رفعت من الفعل والفاعل في محل
جر مفعول الشرط واو لا مفعول ولا ناصية وتنب
فعل مضارع مجزوم بلام مبني على الفتح لا اتصال

بنون

بنون التوكيد الحقيقية المنقولة الفاعل مستتر وجوبا
مستتر وجوبا تقديره انت والتقدير فاعل نصب بها
بلا لها مضافا او متساها له واو حرف شرط هذا
الاسم الذي نصبته بها حالة كونك رافعا له وركب
المفرد اي الميم المفرد معها تركيب خمسة عشر حالة
كونك فاعلا له وذا الميم كقوله لا حول ولا قوة
واجملة الثاني مفعول او منصوبا او مركبا وان
رفعت الاول لا تنصب الثاني وحاصل
معنى ذلك ان اسم لا ينقسم الى ثلاثة اقسام اما ان
يكون مضافا او متساها بالاضافة او مفردا والمفرد
بالفرد وهما ما ليس مضافا ولا متساها بالاضافة
من دخل فيه المثنى والمجموع فان كان مضافا او متساها
به يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة والنائب له لا
وكذا المفرد وما الحق به منصوبا به لكن ليس
منصوبا بالفتحة الظاهرة بل مبني على الفتح في محل
نصب او على ما ينصب به بالنسبة للمثنى والمجموع
وهو الياء والكسرة بالنسبة لجمع المذكر السالم
في محل نصب لتركيبها تركيب خمسة عشر وقيل
لغة معني من لا سياقي ويذكر الخبر بعد ذلك مفعول
وهذا الرفع للميم لا او غير ما خلاه لكن الخلاف في
خصوصه فاذا كانت للاسم مفردا اما اذا كان مضافا

أو غيرها بالمضاف فالرفع له لا باتفاق من غير خلاف
 أما إذا كان مفردا فخرى المص وجماعة على أنه مرفوع
 بها أيضا وخالف سيبويه وقال العامل فيه المبتدأ
 وهو مجموع لامع لهما لأنه عنده مبني معا على الفتح
 في محل رفع بالابتداء كما سيأتي وقول المص وركب
 المفرد أي الثاني المثنى والمجموع وقول فاعلم فيه
 قصور لعدم محوله للمثنى والمجموع لأن الذي يبنى على
 الفتح خصوص المفردات كما في بينان على ما ينص
 به كما تقدم فكان الأولى له أن يقول بدو فاعلم
 بآسيا ليسهل ما ذكر لأن البناء يسلم البناء على الفتح
 أو على ما ينصب به أو يراد من قوله فاعلم أما
 حقيقة كانه المفرد أو حكما كانه المثنى والمجموع و
 لا قصور وفي قوله وركب إشارة إلى علة بنيانه
 كما تقدم وقوله والثاني اجعلها من حاصده أنك
 إذا أتيت بعد الأول لهما بلم تترك مقطوف على لهما
 وكررت لامعه فلا يخلو أما أن تجعل لا الأولى
 مع لهما مركبين مبنيين على الفتح أو منصوبين
 أو مرفوعين فإن جعلته مبني على الفتح أو منصوبا
 فلك في الثاني البناء معا على الفتح أو جعله منصوبا
 أو مرفوعا فلهذا ستة وأما إذا رفعت الأول
 فلك في الثاني غير النصب فاجعله ثمانية لكن

جعلها

جعلها التي خمسة نظر النطوق المتن وظاهره دون
 مفهومه والد لو نظر لمفهوم قوله وإن رفعت أو لا
 لا نصب ليع أنه لما علل له عدتها ثمانية لا خمسة
 فكذلك من مناقا لتعليقه وسيأتي والمراد
 به أي المضارع والمثابة للمضاف لكل لهما لم يعلق
 لرو هذا معنى قوله ما تعلق به شيء من تمام
 معناه أما بسبب عمل أو عطف فقوله أما جعل أي
 عطف أما التعلق بسبب عمل في ذكر المتعلق فإن
 جعله بالنصب معمول لظالم في المثال الأول الواقع
 أمال وظاهر خبرها ومن زيد جاز ومجوز متعلق
 بقوله خيرا في المثال الثاني الواقع للمثالين وركب
 خبرها وقوله وأما بقطف مقطوف على قوله أما
 بعمل مثله لهما وثلاثين مقطوف على قوله أما
 منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكرات سالم وعندنا
 متعلق بمحذوف خبر أي ممدود أو تسميته
 بذكر بسبب ما فهم له بعد فالمراد الذي أن
 ترفع على قوله وحكم البناء وقوله والمثنى والمجموع
 مقطوف على قوله فالمراد وهو أي الضمير
 عائد على ما كان ينصب به لتركبها مع لا أي
 لتركب خمسة عشر لتركب معا علة للبناء وقيل
 العلة لتفخذه معني من يدل ظهورها في قوله

لا فاد أن الأف م ثمانية ص

إلا أن سبيل الهند وذكر الكوفيين أن هذا
 صفي والمقدم ما تقدم وإن فتحته أن وترك
 تنوينه على هذا للتركيب مؤيدان أي هما منصوبان
 بالياء مبنيان عليها في محل نصب أن السباب
 فإن حرف توكيد ونصب والسباب لها ومجد خبر مبتدأ
 محذوف أي هو مجد ويصح أن يكون خبرا مقدما وعواقبه
 مبتدأ مؤخر والجملة في محل رفع خبر وفيه جاز ومجرور
 متعلق بتلذ وتلذ فعل مضارع وما على مستر ولا
 نافية للجنس ولذات السباب مبنية على الكسر في محل
 نصب وللنصب جاز ومجرور خبرها والمعنى أن
 السباب إذا تفقبت أموره وحديثه عز وليس في
 السبب إلا الهرم والعلل والذات لذات السبب أي
 صاحبه أو المراد بالسبب السبب بالكسر جمع السبب
 ولا حاجة لتقدير مضاف وأنت أهد فيه قول ولا
 لذات حيث جعلهم لهم لا مع جواز البناء فيه على الفتح
 وعلى الكسر وأجاز بعضهم الفتح أي البناء على
 الفتح فلم يقل أحد بآراءه بعد الاسم مرفوعا
 أي سواها لأن الاسم مضافا أو شبيهها أو مفعولا
 والحاصل أن السباب إذا كانت مضافا أو شبيهها بالفتح
 وذكر الاسم بعد مرفوعا يكون الرفع له لا اتفاق
 وأما إذا كانت مفعولا فالرفع له لا عند المرفوع وعند سببه

ليس

ليس هي الرفع له وإنما الرفع له المبتدأ فالجواب فيه
 خاص بما إذا كان الاسم قبله مفعولا في موضع رفع
 بالابتداء أي في مبنية معه على الفتح في محل رفع مبتدأ
 والاسم المرفوع بعده خبر عنه أي ذكر المبتدأ وهو لا مع
 لها لا عن الاسم وحده إلا في الاسم أي وحده
 وأما الخبر فهو مفعول له ولله كما في ما ذهب
 الأفتش أن هذا هو الذي عليه جمهور النحاة وهو موافق
 للمعنى ذكر لا حول أن هذه اللفظة ذكر بعضها
 أنها ترفع وتسد سبعين بابا من الباب خمسة أوجه
 أي ظاهر أي نظرا منه لظاهر المتن واللو نظرا لغيره
 بالنسبة للخطوة الأخيرة لأنها أن الأقسام ثمانية
 لأنسة لا يدل له التعليل الذي ذكره بقوله وذكر
 أن الموقوف أن لا نه ذكره فيه ثمانية لأنسة على
 محل اسم أي الأولي بين العاطف أي وهو
 الوار والموقوف وهو قول قوق لأنسب اليوم
 أن ذلك نافية ونسب لهم واليوم ظرف في موضع خبر لا
 الأولي وخبر لا الثانية في قوله لا حلة محذوف أي
 موجود والمراد بالخلعة الصديق ويمثل أن يكون ظرفا
 لغوا وخبرها محذوف تقديره موجودان وقوم على
 الرفع ويروي عن الفائق والمعنى لأقربة ولا
 صداقة بيننا اليوم بعد اتساع الأمر وانتشاره

وهذا مثال يضرب لمن فعل امرا ولا يمكنه ملكه يمتد ولا
الحلا صوته وان شاهد منه نصب ولا خلة على تقدير
كون لازاوية للتاكيد ^{الثالث} الرفع اي من
الوجه الثالثة الجارية كذلك في الثاني عند بنائك
لك ولدها وقول وفيه ثلاثة اوجه الضمير راجع الي
الرفع الذي هو الثالث كانه قال وفي هذا الثالث
تواجبه ثلاثة من جهة رفعه هذا المكرر
وقبل هذا البيت
واذا تكون كريمة ادعي لها وادعياك الحوث يدعي جند
هذا المكرر الصغار بيمينه لا ام لي ان كان ذاكر ولا اب
اي لي وهذا هو الشاهد حيث رفعه وجعله مفعولا
بالابتداء والخبر محذوف وليس ذلك عمل فيه وان
نصب المطوف عليه من هذا مفهوم من كلامهم
لان قول وان رفعت او لا تنصبا مفهومه انك اذا
نصبته جاز لك فيه الوجة الثالثة وان
رفعت المطوف عليه اي يحكون لا ماملة عمل ليس
او ملاءة ^{عول} لا رجل ولا امارة ولا غلام رجل
ان كرر المثال اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون مضافا
او غير مضاف ^{فله} لغو ولا تايم اي لا يملك
باطل فيها ولا يقال احد اخر ائت يا فله وما فله
اي نطقوا به من طلبهم لشي من انواع النعيم ابد

مقيم

مقيم اي دايما على الابد لا ينقطع عنهم وهذا من كلام
امية بن الصلت الذي ورد فيه الحديث وهو آمن
شرامة وكفر قلبه وهذا البيت ذكره الله تعالى في
وهو محرف لانهم كتبوا فيه صدر بيت علي بن ابي طالب
اخر وصدا به كاي ديوان شاعر
ولا نفو ولا تايم فيها ولا حي ولا فيها ملهم
وفيها لم ساهرة وكسر وما فاهوا به ابد مقيم
وهذه البيتان من قصيدة يذكر فيها الجنة واهلها
واحوال يوم القيامة واللفظ القول الباطل والتايم
من ائمة اذا قلت له ائتت والحي بالفتح الهلاك
والساهرة ارض محمد والله في يوم القيامة ويروي
فيها لم ساهرة وطير والمليم اللهم والشاهد منه في
قوله فله لغو ولا تايم حيث الغيت لا الاولى ورضع
الاسم بعدها ارعلت عمل ليس وبني الاسم الثاني
معها على الفتح وجاه الفتح في قوله ولا تايم على
اعمال لا الثانية ^{لانه} انما جاز فيها تقدم الزر
يعني واما هنا الانصب فيه حتى يعطف عليه
لعدم نصبها له ^{ولهذا} اي ولا اجل كون النصب
غير جائز لثاني في هذه الحالة قال الله
ومع ذلك انفسا ان ففوا مفعول مقدم تنازعه كل
من ائمة والنصب والرفع ونفعا بدل من مفعول او نفعا

اوجاه منه ويجوز المكس وهو ان مفردا حال من نعت ا
 ونعت مفعول مقدم ولبني جار ومجرور متعلق بمحذوف
 صفة لنعت وبلي فعل مضارع مرفوع بضم مقدره
 منع من ظهورها الثقل وفاعله مستتر تقديره هو
 يعود على مفرد او الجملة نعت مبني في محل جر وانشاء
 زائدة لتزيين اللفظ وافتح فعل امر وفاعله مستتر
 وجوبا تقديره انت او انصبب مطوقا عليه وهو
 فعل امر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقة
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت او ارفع مطوقا
 عليه ايضا مبني على الكون وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت وتبدل فعل مضارع مجزوم في جواب
 الامر وعلامة جزمه ان كونه وحرك بالكسر للوجوب
 والتقدير افتح او انصبب او ارفع مفرد انشأ كما ينشأ
 مبني عليه اذا فعلت ذلك اي واحدا من الامور
 الثلاثة المذكورة كفت عادلا في حكمك والافلا والمضي
 ان لم لا المبني معها على الفتح اذا نعت بلم مفرد وكان
 واليكالة من غير فاصل جاز فيه احد امور ثلاثة
 اما رفعه مراعاة لمحل لامع لهما لانها في محل رفع
 بالابتداء عند سبويه او نصبه مراعاة لمحل الاسم
 لانه في محل نصب او بناء على الفتح لتركيب مع اسم
 لا قبل دخول لا عليه لانه صفة له والصفة والموصوف

كاشي

كاشي الواحد فهو مركب معه تركيب خمسة عشر قبل
 دخولها ثم دخلت عليها فاندفع بذلك ما يقال ان العرب
 لا تتركب تلك الكلمات تركيب خمسة عشر بل كلمتين
 والحاصل انه ذكر في هذا البيت صورة واحدة
 مقيدة بيقود ثلاثة ان يكون النعت مفردا والمنعوت
 وهو لهما لا مبنيا وان يكون النعت المفرد واليكالة وواقفا
 بعده فبواز هذه الامور الثلاثة فيه مقيد بهذه القيود
 الثلاثة وسياتي باخذ محترزاتها في البيت الاخير
 اذا كان لهما لا مبنيا اي مفردا مبنيا معها ليس
 مضافا ولا شيئا بالانصاف ونعت بمفرد اي اسم مفرد
 يليه واليكالة وواقفا بعده من غير فاصل بينه
 وبينه نقول اي لم يفصل ان تفسر لقوله يليه وقوله
 جاز في النعت الجواب اذا التركيب مع لهما لا اي
 قبل دخول لا عليه تركيب خمسة عشر لا تقدم توصيفه
 عملا رجل ظرفا فلك نافية للجنس ورجل
 لهما مبني معها على الفتح في محل نصب لتركيب معها تركيب
 خمسة عشر وظرفا نعت له مبني على الفتح في محل
 نصب لتركيب معه ايضا وقوله لرجل ظرفا فظرفا
 بالنصب نعت لرجل باعتبار محل لا في لهما لا وهكذا
 وغيره في اي لا فغير بالنصب مفعول مقدم
 لتقدير لا ياتي وما مضاف اليه مبني على الكون في محل جر

يعني والرفع على ان ظرف نعت
 لرجل باعتبار محل لا واما
 على اي شيوع انترى

وجملة يلي من الفعل والفاعل العائد على ما صلة
ما لا محل لها من الاعراب وغير بالنصب مطوقا على
غير الاولي والمفرد مضاف اليه ولا ناهية وتبين فعل
مضارع مجزوم به الناهية وبذلك منه جزءه هدف اليها
والكسرة قبلها دليل عليها وفاعل مستتر وجوبا تقديره
انت وانصب فعل امر وفاعل مستتر وجوبا تقديره
انت والها مفعول او الرفع اقصد اما مفعول للفعل
تخذ واما يفسره المذكور اي اقصد الرفع اقصد او
مفعول مقدم لقول اقصد الواقع بعده واقصد
فعل امر وفاعل مستتر تقديره انت وتقدر
البيت ولا تبت غير ما يلي وغير المفرد وانصبه او
اقصد رفعه وحاصل المعنى ان النعت المفرد
اذ لم يلي النعت بان فصل بينه وبينه بفصل
او كان النعت غير مفرد بان كان مضافا او شبيها
بالمضاف لا يجوز كذا بناء على الفتح بل انصبه او
ارفعه وحاصل ما احتمل عليه كل ما هنا
وفيما تقدم من الصور منطوقا ومفهوما ثمانية
عشر لان النعت اما مفرد او غير مفرد وغير المفرد
اما مضافا او شبيها بالمضاف فانه ثلثة في النعت
وياتي مثالا في النعت بان يقال اما النعت مفردا
او مضافا او شبيها بالمضاف وهذا ان شاء الله تعالى

في

في الثلثة الاول بتسمة وعلى كل من التسمة وجد
هناك فاصل او لا اثنين في تسمة بتسمة عشر وكلها
معلومة من كل ما منطوقا ومفهوما لانه ذكر في
البيت الاول صورة واحدة مقيدة بقيود ثلثة
لا تقدم واخذ محترزاتها على اللف والشر المخطط
لانه اخذ محترز القيد الاخير وهو يلي بقوله وغير
ما يلي ثم اخذ محترز الاول بقوله وغير المفرد وترك محترز
بقي صراحة لكنه داخل في كل ما ضمنا وحاصل
اخذها من كل ما انه ذكر في البيت الاول صورة
واحدة من الثمانية عشر يجوز فيها الامور الثلثة
وقوله بعد وغير ما يلي صادق بثلث صور لان
مضاه ان النعت المفرد المذكور غير وال للنعت باف
فصل بينه وبين النعت بفصل يعنى والنعت
الذي فصل بينه وبينه كان مفردا مثله او غير مفرد
بان كان مضافا او شبيها بالمضاف فانه ثلثة
وتقدم واحدة وهي الصورة المذكورة في البيت قبله
المقيدة بقيود ثلثة فاجملة اربعة ويراد عليها
صورتين مفهوم قول لم ياتي لان مفهومه انه اذا كان
غير مبني بان كان النعت مضافا او شبيها بالمضاف
فهذه صورتين نعم للاربعة المذكورة تكون الجملة
سنة وهي صور النعت المفرد ثلثة فيها فصل

وتلك لانه لا فصل فيها وقوله وغير المفرد محترز قوله
ومفردا نعتا فيما تقدم اي وغير النعت المفرد وتحت
هذا انني عشر صور لان غير المفرد اما مضافا او
شيءا مضافا وعلى كل من الصورتين النعت
الذي قبله اما مفردا او غير مفرد بان كان مضافا او
شيءا مضافا فلهذا ثلثة تضرب في صورتين غير
المفرد المتقدمين ستة وعلى كل من الستة وجد
فصل اول اثنين في ستة باثني عشر على الستة
الاول تكون الجملة ثمانية عشر وكلما قدمت من
كلامه منطوقا ومنهوما كالاجني على المتماثل
وسايقا الشئ يذكرها لكن ترك صورتين منها وهما مفهوم
قوله لمبني وجعل كلام المصنف غير صادق بهما وذكر
ستة عشر فقط وقد علمت ان كلامه صادق
بالثمانية عشر جميعا خلافا للشئ تامله تجد ما ذكره
لكن تلك او جوامي وهي البناء على الفتح والنصب
والرفع انه اذا لم يل النعت المفرد لم يجعل الشئ
بهذا المذكور قوله وغير ما يلي صادقا بمصدر واحد
مع انك علمت فيما تقدم انه صادق بذلك في مصدر
وانما سقط البناء في جواب عما يقال وعلمته
بقوله بعد لانه انما جاز لم وقوله لتركب النعت مع
الاسم على اللغلة اي لتركبه معه تركيب خمسة عشر

قبل

قبل دخل لا عليه لانه وصفه والصفة والموصوف
كاشي الواحد وقوله كما لا يمكن التركيب ان الكاف
فيه للتظهير وح فلا يعد وان كان تحت صورتان
لانه اني به للتظهير فقط لا لكونه محسوبا من جملة
الصور لانه ياتي بعد ذكر غير مفرد اي
بان كان مضافا او شيئا به فهو صادق بصورتين
لكن لا يعد الآن لما علمت انه ياتي به للتظهير
لاطلاعا جله انما لفصل هنا حصل لقوله جبال
الواقع محمول لاطالما وفيما تقدم بالجاء والمجرور
بين ان يكون النعت مفردا كما مثل اي فيما
تقدم او غير مفرد اي بان يكون مضافا او شيئا به فلهذا
ثلاثة وقوله ولا فرق في ذكر بين ان يكون المنعوت
مفردا او غير مفرد بان كان مضافا او شيئا به فلهذا
ثلاثة ايضا تكون الجملة ستة وقوله ولا بين ان
يفصل بينه وبين النعت او لا يفصل هذه صورتان
مضروبتان في الستة المتقدمة المذكورة تكون الجملة
اثني عشر وهي التي دخلت تحت قول المصنف فيما تقدم
وغير المفرد وتقدم تلك صادقا بقوله وغير
ما يلي والصورة التي ذكرها في البيت قبله المقيدة بالقيود
الثلاثة وهي مصدر المنطوق فالجملة اربعة على اثني
عشر تكون الجملة ستة عشر وترك صورتين وهما مفهوم

قول بني كما تقدم التبيين على ذلك وكان الاول ذكرها
لتم الصور الثمانية عشر ولاجل ان يكون كلامهم
صادقا بالجميع كما تقدم فاقصروا في ما ذكر يفيد
ان كلامه غير صادق بالجميع مع انه قد مر خلاف
ذلك فانه في متصل من ذلك كله ان الصور ثمانية
عشر وكلها مفهومة من كلامه منطوقا ومفهوما لكن
الذي يستفاد من المنطوق صريح واحد وهو
التي ذكرت في البيت قبل هذا المفيدة بالقبول الثلاثة
المحوز فيها للوجه الثلاثة والذي يستفاد من
المفهوم سبعة عشر يمتنع فيها البناء وتعيين الرفع
والنصب فالرفع عطفا على محلها والوجه عند سبويه
والنصب عطفا على محلها عند غيره
صاحب يرفيها برفع صاحب ونصبه وهذا مثال
للمنفوت المرفوعة الذي لا فصل فيه وما بعده مثال له
مع الفصل وقول ولا علم رجل فيها صاحب
مثال للمنفوت المضاف مع الفصل ومثال السمية
بالمضاف مع الفصل قوله لا طالع احيى صاحب
انه اذا كانا انفت سورا هذه هي الصورة
المنطوق وقول وان لم يكونا كذلك تعيين ان هذا هو
المفهوم الذي تحت سبعة عشر صريح تاما
والعطف ان لم تكرر الا فالعطف مبتدأ وان حرف

شرط

شرط جازم ولم حرف متني وجزم وقلبا وتكرر فعل
مضارع مجزوم بلم وملة من جزمه الكون ولا بني
على الكون في محل رفع فاعله والجملة في محل جزم فعل
الشرط وهوان واحكاما فعل امر متني على الفتح
الاتصال بنون التوكيد الحقيقية المتقلبة الفا وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت والجملة في محل جزم جواب
الشرط وحذفت منه الفاللفزور وله جازم مجزور
متعلق باحكاما وما جازم مجزور متعلق به ايضا والفت
جازم مجزور متعلق بانتماء البيت الواقع صلة
الموصود وفي صفة للنعت وهي بمعنى صاحب
مرفوع بالياء لانه من الاسماء الستة والفصل مضاف
اليه وانتم فعل ماض وفاعله مستتر عايد على ما
والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب والتقدير
والعطف بمعنى العطف فاطلق المصدر وازاد لهم
المفعول اي والاسم المضاف ان لم تكرر مرة كما هي
له بالذي انتمى والنصب للنعت صاحب الفصل في
تقدم وحاصت لذكر انه ذكر فيما تقدم انه اذا انتمى
بعد الاول بها طقا ومطوف وتكررت لامع ذلك
المطوف يجوز فيه ثلثة اوجه البناء على الفتح
لتكريره مع لا تركيب ثمة عشر والنصب والرفع
وذلك نحو لا حول ولا قوة فذكر في هذا البيت مفهوم

١٩٦

قوله وتكررت لا وهو ما اذا لم تتكرر معه لافلا يجوز فيه
 الوجة الثلاثة بل وجهين فقط وهما الرفع والنصب
 دون البناء ويكون حكمه حكم النعت المفصول فيما
 تقدم حرفا جوف وحكي لا يختص اعي عن العرب
 جواز بناءه على الفتح على تقدير ان لا تكررت معه ثم
 حذفت وكذلك اذا كان المعطوف ان هذه مسئلة
 زائدة على كلام اثنى لعدم دخولها في كلامه وقوله
 غير المفرد اي بان كان المعطوف على اسمها مضافا فيجوز
 يكون جواز الامور الثلاثة فيه مقيد بقيد بيان
 تتكرر معه لا وان يكون مفردا او لافلا يجوز فيه الرفع
 وجهين فقط وهما الرفع والنصب دون البناء على
 الفتح وليقيد ايضا بما اذا كان نكرة والامان كانت
 المعطوف معرفة فيقيد فيه وجه واحد وهو الرفع
 فقط لا يدل على ذلك قول الله هذا كله اذا كان المعطوف
 نكرة او الحاصل ان الوجة الثلاثة لا يجوز فيه
 الا شروط ثلاثة ان تتكرر معه لا وان يكون مفردا
 وان يكون نكرة فان استفي شرط من الشرطين الاول
 تعني فيه غير البناء وهو الرفع والنصب وان استفي
 الاخير تعني الرفع فقط دونها هذا هو الذي تحصل
 من كلامه المصوات في قول لا رجل ولا غلام
 برفع غلام ونصبه في المثالين على كل حال ان

من

من الاحوال المذكورة مطلقا تكررت معه لا او لا كما
 اشار لذلك في التمثيل ويكون معطوفا على لا ولهمها
 باعتبار محلاها عند سبويه واعطى لا الرفع اعطى
 فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت ولا مبني
 على السكون في محل نصب مفعول له اول ومع ظرف
 وشرع مضاف اليه ولستفهام مضاف اليه في اضافة
 الدال للذلول وما لهم موصول مبني على السكون
 في محل نصب مفعول اعطى الثاني لانه يتمد بالمفعول
 وتحقق فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على لا
 والعايد محذوف ودون حال من فاعل تستحق
 والاستفهام مضاف اليه والتقدير واعطى لامع شرع
 الاستفهام الداخلة عليها العمل الذي كانت تستحقه
 قبل دخولها عليها من النصب لكم والرفع للغير وهو
 ذلك فجميع ما كان ثابتا لها قبل دخولها عليها يكون
 ثابتا لها بعد الدخول فتقول الارجل ان قال امرأة
 لك ستفهم عن السنن ولا نافية للجنس ورجل لهمها
 وقايم خبرها والمعنى انت في قيام الرجل اولا وكذا
 يقال فيما بعد وهذا مثلا لما اذا كان لهم مفردا
 وما بعده مثال لما اذا كان مضافا وما بعده مثال
 لما اذا كان شيئا بالمضافا تامله وحكم المعطوف
 الذي على اسمها فيما تقدم وقوله والصفة اي النعت

فيما تقدم ايضا فجميع ما قيل فيها عند عدم وجود همزة
 الاستفهام معها ودخولها عليها يقال عند وجودها معها
 ودخولها عليها حرف هكذا اطلق اسم الحرف
 والحاصل ان اقسام الهمزة ثلثة استفهام عن الشيء
 واستفهام تدبير واستفهام تمنى فعند الهمزة لا فرق بين
 الثلاث في ابقاء عمل لامها وثبوت جميع ما كان ثابتا
 لها قبلها بل يدل اطلاقه وعدم تقييده كما ان ذلك قد ذهب
 المازني والمبرد كما سيأتي ومذهب سيبويه يخالف
 ذلك ويقول هذا مسلم فيما اذا كانت له استفهام عن
 الشيء او للتوبيخ فعملها مع هذين مع وفاق لا خلاف
 فيه وانما الخلاف فيما اذا كانت الهمزة للمتمنى كما
 سيأتي واما اذا كانت للتمنى فلا يثبت لها جميع ما ذكر
 بل يبقى لها العمل في الاسم فقط ولا يجوز الفاوهة
 بحيث تكون عاملة عمل ليس في عنده مع الهمزة
 بمعنى اتنى اي بمنزلة وتكون من البدل الذي
 لا خبر له لانها عنده ايضا بمنزلة ليست فلا يرعى
 خبرها وهي عنده بمنزلة مترتين فيرب البيت الاول
 في قول الشاعر الاعرجي ان لا مع الهمزة بمعنى اتنى
 مبتدأ لا خبر له وعمرهما مبني على الفتح في قوله
 وولي فست له ومستطاع خبر مقدم ورجوعه
 مبتدأ مؤخر واما المازني فيجعلها مع الهمزة حرف

تمني

٢٠١ تمني وعمرهما ومستطاع خبرها ورجوع فاعل به
 وقوله في باب اي يصلح ما اثبت اي افسدت يثبت
 الغفلات فيه استعارة بالكناية حيث شبه الغفلة
 برجل وحذف المشبه به وهو الرجل ورجله بشي
 من لوازمه وهو يد والمعنى اتنى رجوع البحر
 الذي ولي فيصلح ما افسدته يد الغفلات
 الارجوع فالهمزة للتوبيخ اي وهو اللوم على
 ما مضى ولانافية للجنس ورجوع لهما والخبر مذكوف
 اي موجود الارجوع ان فالهمزة للاستفهام
 الانكاري المقصود به التوبيخ ولانافية للجنس
 وارجوع بمعنى رجوع لهما مبني معا على الفتح في
 محل نصب ولما جار ومجرور متعلق بمحذوف
 محذوف خبرها والسببية ست ما قبل الكبرية
 واذنت اعلمت بحسب اي سيب بعده هدم مصدر
 هدم هدم من باب تقب يتقب والمعنى الارجوع
 والكفاف كذا عن العاصي وارثا بفتح القاف والخالف
 انك قد ايقنت بالسبب الذي هو تدمير الموت اي
 لا يلبث منك عدم الكفا والرجوع عن ذلك
 الاصطبار ان فالهمزة للاستفهام عن الشيء ولا
 نافية للجنس واصطبار لهما مبني معا على الفتح
 في محل نصب والخبر مذكوف اي موجود اي اتنى

والتوبيخ صر

الاصطبار على موجود ام لا جلد اذا الاتي اي وقت
ان الاتي الذي لا فاء امثالي وهو الموت وان شاهد
منه وفيما قبله ان لا علت مع المرق وان قصد
بالا التمني ان هذا حمل الخلاف وما تقدم محمل رفاق
ولا الوصف ولا العطف اي ولا يجوز وصف
الامر ولا العطف عليه كالارجل طريف او الارجل
وامرأة وقول مراعاة للابتداء ان علت لعدم الجواز
الا عرولي ان تقدم ما فيه مع معنا
وشاع في ان مكاع فعل ماض واستقاط فاعله والخبر
مضاف اليه محمول على مقتضى منع من ظهورها كونه
الروي وفي الباب جاز ومجرور متعلق بالخبر والباب
يدل من الاشارة او عطف بيان او نعت واذا ظرف
كما يستعمل من الزمان والمراد فاعل بفعل محذوف
يفرقة المذكور ومع ظرف وسقوط مضاف اليه
والها مضاف اليه وحمله ظهر من قوله لا حمل لها من
الاعراب والتقدير وشاع بمعنى كثر اسقاط الخبر في
هذا الباب اذا ظهر المراد مع سقوطه والمعنى
ان الخبر في هذا الباب شاع وكثر سقوطه وحذفه
اذا دل عليه دليل فان لم يدل عليه دليل لم يحذف
حذفه وهذا هو معنى قوله اذا المراد ان هذا عند
الجارزين واما عند التميميين والعلانيين فيجب
حذفه

حذفه وهذا كله عند وجود ما يدل عليه ولا لم يحذف
الحذف عند الجميع كما سياتي ولا فرق في ذكر ان اي
بدليل اطلاق الميم نحو قول صلي الله عليه وسلم
ان هذا وما بعده مثال لما اذا لم يدل عليه دليل فيجب
الذكر ولا يجوز الحدق فلا نافية للجنس واحد منها
مبنى على الفتح في محل نصب واخر خبرها وهو
من غار يفار بمعنى غضب يقال غارت الفرجة
من زوجها غضبت قال فيرة هنا بمعنى الغضب
لا احد استغضبا من الله على من توفى لاهبائه
بأذنيه او نحوها ولا كرم من الولدان ان
فكرهم لهما ومصروع خبرها وجعل ابن الناطق
كفيرة صدره ورد جازرهم حرفا مصرومة وهو
خلاف الصواب والصواب انه صدر بيت آخر
ونحو البيتين
ورد جازرهم حرفا مصرومة في الراس منها وفي الاصل ب ياء
اذ اللقاح عدت ملق اضرتها ولا كرم من الولدان مصروع
والي هذا الشارح الم ان اسم الاشارة راجع
الى المذكور من المنطوق والمفهوم ظرف واخواتها
حيث شبه الظاهر بالافخوات واستعار لفظ اخوات
للتظاير اختصارا في تسمية انصب بفعل القلب

انما فانصب فعل امر وفا على مستر وجوبا تقديره
انت وبفعل جار ومجرور متعلق به والقلب مضاف
اليه وجرى مفعوله منصوب بالياء لانه مفتي وابته
مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من
ظهورها التقدير واعني فعل مضارع مرفوع بثمة
مقدرة على الياء منع من ظهورها السقل وفا على مستر
وجوبا تقديره انا وراي وما عطف عليه باسقاط
العاطف مفعول في محل نصب وجعله هو المفعول
وحده مجاز وهو مبني على السكون في محل نصب وخال
مقطوف عليه مبني على الفتح في محل نصب باسقاط
العاطف وعملت مقطوف عليه مبني على الضم في
محل نصب باسقاط العاطف ووجد كذلك مبني
على الفتح في محل نصب وظن وحسبت وزعت
كذلك الاول مبني على الفتح والآخرين على الضم ومع
ظرف متعلق باعني او حال منه وعدم مضاف اليه
مبني على السكون في محل جر او مجرور بكسرة تقديره
منع من ظهورها سكون الروي وحيا مقطوف
على راي فيما تقدم باسقاط العاطف مبني على
السكون في محل نصب وكذا ما بعد ويصح ان يكون
وما بعده مقطوفا على عدم المضاف للظرف مبني على
السكون في محل جر ودرأي وجعل كذلك والذات

في

في الذي نفت لجعل والحق حرف جر واعتقد مبني على
السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بمقدور
صلة الموصول وهب وتعلم مبني كل منهما على ان يكون
في محل نصب او في محل جر على ما تقدم وانتي اسم
موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وكسر
الكاف حرف جر وصير مبني على الفتح في محل جر والجار
والمجرور متعلق بمقدور وفا صلة وايضا مفعول مطلق
وبها جار ومجرور متعلق بانصب وانصب فعل امر
وفا على مستر وجوبا تقديره انت ومبتدأ مفعول
وخبر مقطوف عليه والجملة في محل رفع خبر والتقدير
انصب بفعل القلب جرى ابتداء اعني راي وخال
وعملت ووجد وظن وحسبت وزعت مع عد وحيا
ودري وجعل الذي لم يمتد كما اعتقد وهب وتعلم
والتي لم يمتد مثل صيراي في المعنى من انها للمتحول
والانتقال من حالة الى حالة وان لم تكن افعال
قلوب انصب بها مبتدأ وخبر ايضا اي كما نصبت
المبتدأ والخبر فيما تقدم بافعال القلوب انك تضر
الذكورة وقول بفعل القلب مفرد مضاف فيم جمع
الافعال المذكورة الثلاثة عشر وقول خبري ابتداء
مبني على حرف اي خبري جملة ذات ابتداء لان الابتداء
معني من المعاني الاجزالية والمعني ان جميع هذه

الأفعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر على أنها مفعولان
لها وشكها في ذلك الأفعال التي مثل صير في المعنى وإن
لم تكن أفعال قلوب مثلها ومعنى كونه أفعال قلوب
أن معانيها تقوم بالقلب لأن القلب لا يفعل له ولما
كانت جميع أفعال القلوب ليست متقدمة إلى مفعولين
بل منها ما لا ينصب إلا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم
ومنها ما هو لازم كموهين ومزن قال اعني
احتراز عن ذلك هذا هو القسم الثالث الذي
والأول تقدم وهو كات واخواتها وإن في ذلك
وهو كاد واخواتها وقول لك بتدائي للجملة ذات
الابتداء أي التتملة على المبتدأ والخبر فالنسخ لنفس
الجملة وهي مجموع المبتدأ والخبر لأنك بتدائي تقدم
أنه معني من المعاني لا تحقق له وتنقسم
أي ظن واخواتها وفي بعض النسخ وينقسم إلى
أي هذا القسم المذكور وهي أولي وإن كان المعنى
واحد أحد أفعال القلوب أي الأفعال
التي معانيها تقوم بالقلب فالظن مثلا معني
من المعاني يقوم بالقلب ومثله اليقين ونحوه
وهكذا لأنها أفعال للقلب حقيقة لأن القلب
لا يفعل له أفعال التحويل أي التقييد من
حالة إلى حالة أخرى وذكر كمؤكد صيرت الطين

أبريقا

أبريقا أي غيرته ونقلته من حالة الطينة إلى
حالة الأبريقية وهكذا سياي قاما أفعال
القلوب أي وهي الثلثة عشر المذكورة من عند
قول رأي إلى تعلم وقول فتقسم إلى قسمين الأول
عليه أن هذا خلاف ما فعل لا تحوي فإنه قسمها
أربعة أقسام قسم يدل على اليقين وقسم يدل على
الرجحان وقسم يدل على اليقين والرجحان وتكون
اليقين فيه الغلب وقسم بالعكس أي يدل عليها
عند الرجحان فيه الغلب واجيب بأنه نظر
لأن غلبة في جانب كل واحد مع الآخر قسما واحدا
وعدها قسمين فلا يتراد عليه وذكر المصنف أبيات
ضابطة لتلك الأقسام الأربعة بقوله
لكنه يقينها لا ينكر وجدته محبوب تعلمت وري
ومثله تليها رجحانها جعل حيا وعد رعت حب إذا كمل
والأغلب اليقين رأي علم والثلث بعد رجحان علم
لذين قد رأي أعلم وقال ظن مع حسبت فافهما
وذكر منها ثمانية أب فالجملة ح مثله عشر وقول
منها فيهما يقتضي أن منكر غيرهما لم يذكرها قلت وهو
كذلك لكن لما كانت تنعدي لفظ واحد لا مفعولين
نحال رأي أي بمعنى علم لا بمعنى أبصر
أو صاب الرية ولا بمعنى الرأي لأن رأي بمعنى ما ذكر

التي هو

تتعدى لمفعول واحد لا لمفعولين ويتركب ايضا
 ان لا يبنى من مضارع للمفعول فان بني من مضارع
 كما ذكرنا في كاري كانت بمعنى الظن لا العلم وصارت
 متعدية لمفعول واحد لا لمفعولين رايته الله
 ورايته فعل وفاعل والله مفعول اول واكثر مفعول
 الثاني وكل مضاف اليه وشئ مضاف اليه ومما واز
 منصوب على التمييز واكثر مقطوف عليه والها مضاف
 اليه واليه علامه الجمع وجودا منصوب على التمييز
 ايضا والمضي علمت وتيقنت ان الله اكبر كل شئ
 من جهة المحاوله اي القدرة ومن جهة كثره الجود
 والشاهد منه قوله رايته الله اكبر كل شئ اللهم
 يروى ان فان حرف توكيد ونصب والها اسمها واليه
 علامه الجمع وهي عاينه على الكفار ويرون فعل مضارع
 وفاعله مستتر عايد على الكفار والها مفعول له اول
 ويصير مفعول ثانی والمعنى ان الكفار يرون
 يوم القيامة بعيدا اي يظنونه متنفعا ليس واقعا
 من جهة العذاب الواقع بهم فيه ولا يعلم ان يراد بها
 العلم واليقين هنا لان العلم واليقين لا بد فيهما من
 موافقة الواقع ولا موافقة هنا لان يوم القيامة
 في الواقع ونفس الامر مرجوه وواقع لا شك فيه
 وكذا العذاب الحاصل لهم علمت ان هذا اللفظ

الحز

ان فعله فعل ماض وان فاعله والكاف مفعول اول
 والها ذل مفعول الثاني والمعروف بدل او عطفا بيان
 وهذا هو الشاهد والمعنى علمت انك الباذل
 المعروف من البذل وهو الصرف والاعطاء اي الفاعل
 للخير والاحسان فانبعتت الخواي فحلتني لاسباب
 الشوق والامل والرجاء اليك ومن هذا المعنى قال
 الشاعر
 اصن الى الاحرار تذكر قبايلهم فخير تجارات الكلام اكسابها
 ومثال وجد اي التي بمعنى تيقنت لا بمعنى
 اصحاب التي مصدره الوجدان لا منه بهذا المعنى يتقدر
 لمفعول واحد وغير ذلك اي واما بمعنى استغنى او
 فقد اوجرت فلا زمة ومصدر الاول الوجدان والثاني
 الوجد بتثنية الواو والثالث الوجد بفتح الواو والرابع
 الموجه وان وجدنا ان فعله فاعله واكثر مفعول
 اول والها مضاف اليه واليه علامه الجمع والفا سيقين
 مفعول الثاني منصوب بالياء لان جمع مذكر سالم
 ورايته الوفي العهد ان قدرني اي التي لا بمعنى تحيل
 والافتقدت لواحد نحو دري الذئب الحميد تحيل عليه
 ليفترسه قدر ريك فعل ما ضم مبني للمفعول والها
 نائب فاعل سد مسد المفعول الاول والو في مفعول
 الثاني وهذا هو الشاهد والمعنى اذا علمت يا عروبة

انك تولى باليهود اي يظنون الناس فيك ذلك فاعط
اي تمنى لتفكك ملاكهم مع بقائه له لامع رواله عنه
لان ذلك حسد مذموم وحصول ما يظن بك من الخير
لان اعتباطا حميد بالوفاء والمراد به عروة بن الزبير
فينبغي ح الخ شخص اذا كانت الناس تعتقد فيه
الخيرات يريد منه وكان بعضهم يقول اللهم اجعلني
احسن مما يظنون بي او كله ما معناه ذلك
تعلم سفا النفس ان تعلم بمعنى اعلم فعل امر وفاعل
مستتر وسفا مفعول اول والنفس مضاف اليه
ونهر مفعول الثاني وهذا هو الساهد والمعنى اعلم
ان سفا النفس اي راحتها وابساطها هو قهر عدوها
فبالن بلفظ في التحيل والمكر اي الخديعة اي ان تتمكن
منه فتعلم بمعنى اعلم ولا تنصرف فان لم تكن بمعنى
اعلم بان كانت امر امن تعلمت الحساب ونحوه
تعدت لمفعول واحد وتعرفت وعما في الفوائج
ان فذعا فعل ماض والنون للوقاية وايا مفعول
اول والفوائج جمع غائبة وهي التي استفتت بها
عن الزينة فاعلم وعملت مفعول الثاني وخلصني
فعل وفاعل والنون للوقاية وايا مفعول اول
ولي جار ومجرور خبر مقدم ولم مبتدأ مؤخر والجملة
في محل نصب مفعول الثاني وهذا هو الساهد والمعنى

ان الفوائج دعوى بقولهم لي يا نعم وانا متيقن ان
لي لهم لم يدعون به والحال ان اول اي اول ما وضعه
لي اي وفيه اشار الى عدم ميلهم له لكونه كبر وشاب
وظنوا انه لا ملجأ ان اي يتقنوا ان لا يخلصوا
فاز من الله الا اليه وهذه الآية تزلزل في الجماعة
الذين تخلصوا عن غزو نبوك وكانوا ثلاثة اول
المايم مكة واخر لما شرم مكة فظن هنا لا يعني
الهم والاعتد لواحدها ان خال بمعناه لا يعني
تكبر ولا يعني ظلم الفرس ونحو اذا غمز في مشبه
والا كانت لازمة حسب التقى والجلود المحسب
فعل ماض والتا فاعل والتقى مفعول اول والجلود
مفعول عليه وخير مفعول الثاني وتجار مضاف
اليه وهذا هو الساهد والمعنى علمت وتيقنت ان
التقى واجود خير تجارة من جهة الرباح في الوقت
الذي يصبح فيه المرء ثقيلا اي ميتا فانيا فرباح
ذلك ويقعه يحصل في هذا الوقت لان السخف او
مات ثقل وصار لا ينفعه شيء الا عمله الصالح
الذي فعله وقدمه ومن هذا المعنى قول الشاعر
عليك تقوي الله ان مسك الضر
ولا تكثر يوما وان غطك الدهر
والاقتلا واصبر لكل مصيبة

٦٠٠ تنال الذي تهوي ويعقبك الاجر
 تحسب هنا بمعنى ظن ايضا لا بمعنى صار احسب
 اي واستقر او حمى وبياض كالبحر والاكانت
 لازمة ومثال زعم والزعيم قول مع اعتقاد
 كان صهيبي او لا لكن المراد به هنا الاعتقاد القلبي
 الصحيح وزعم هنا بمعنى ظن لا بمعنى كفل او كمن
 او هزل بالباء للمفعول ضد السمن ومصدره الهزال
 واما هزل بالخالف على يهزل فهو ضد الجهد
 فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد ومثله ما اذا
 كانت بمعنى راسر واما بمعنى كمن او هزل فله رمة
 فان ترجميني لزم فترجميني فعل مضارع وفاعله
 مستتر والنون للوقاية وايا مفعول اول وكان
 فعل ماض وانما هما واجهل فعل مضارع وفاعله
 مستتر تقديره انا والجملة خبر كان والجملة من كان
 وهما وخبرها في محل نصب مفعول الثاني وهذا
 هو انك اهد والمضي فان كنتي تقتدي بالجهل
 في محالك فاني بعد فراغي بك استريت الخلم بالجهل
 انك تركت الجهل واخذت الخلم بدلا عنه اي فليس
 حالكم خافيا علي واما الخلم هو الذي غلب
 ولتجد لته بالجهل فلا تعدد المولى فلا نهاية
 وتعد فعل مضارع مجزوم بك انما هيته وملك فتهجده

حذف

٦٠١ حذف ايا والكسرة قلاد ليل عليها وفاعله مستتر تقديره
 انت والمولى مفعول اول وسريك مفعول الثاني
 وهذا هو انك اهد والمعني فله تعدد الناصر كرم من
 الناصر سريك كلك في وقت غناك وانما سريك هو
 الذي ينصرك ويقاوتك في حالة العدم والفقر
 والاحتياج وعد لا بمعنى حسب بفتح السين نحو
 عدت المال اي حسبت احسبه بفتح السين في
 المضارع والانتعدت لواحد وهذا البيت للفرات
 ابن بشر الصحابي رضي الله عنه وقوله
 واني لا اعطي المال من كان سائلا
 واغفر للمولى المجاهر بالظلم
 واني متى تلقني حارمًا له
 فما بيننا عند السدايد من صدم
 فله تعدد المولى از وهما بمعنى ظن لا بمعنى
 غلب في الحاجات او قصد او رد او اقام او بخل او ساق
 او كتم فان كانت بمعنى اقام او كذا او بخل او وقف
 فانه لازمة او بمعنى شئ من البقية تعدت الى واحد
 قد كنت اجمعوا الزفا حجبوا بمعنى اظن فعل
 مضارع والواو فاعل وايا مفعول اول ونحو
 مضاعفا اليه واخا مفعول الثاني وثقة مضاف اليه
 وهذا هو انك اهد والمعني قد كنت اظن واعتقد ان

ابا عمرو واخائقة اي اخوة صادقة حتي المت اي
الي ان تزلت بنا يومها ملات اي امور جادة شدة
صعبة تركنا ولم يسأل عنا وجعلوا الله يكة
از فعملوا فعل وفاعل والله يكة مفعول اول
وانا ثا مفعول الثاني وقيد الله از حقة
اشارة لقول الله وجعل الله كذا عتقد اي جعل
التي معناها الاعتقاد لا التي معناها التحول
والانتقال التي هي بمعنى صير اي لانها من افعال
التحويل والتغيير لا من افعال القلوب اي ومع
ذلك تنصب مفعولين كالتي من افعال القلوب
فقلت اجري ابا ما لك از فقلت فعل وفاعل
واجر فعل امر وفاعله مستر والنون للوقاية واليا
مفعول اول و ابا مفعول ثان و ذلك مضاف اليه
وهذا الا شاهد فيه وانما الشاهد فيما بعده واليا
فبني اي ظنني فبني فعل امر وفاعل مستر
والنون للوقاية واليا مفعول اول وامر مفعول
الثاني وما لك انفت وهذا هو الشاهد والمعنى
اجري وخلصني من الحبس يا ابا ما لك والاجرني
فظنني امر فالكا وميتا فيه وبني الله بقر
اعني راى از اي اقصد بافعال القلوب التي
تنصب اشياء او الخبر مفعولين لهما راى وما ذكر

بعدها

بعدها دون غيرها من افعال القلوب لان ذلك
الغير ما لازم واما متقد لمفعول واحد وكل منهما
لا يناسب ذكر هنا لان كلاهما ينصب مفعولين
فانها وانما كانت افعال قلوب لكنها لا تعمل بهذا
العمل فلذا تركتها ولم اذكرها واخترت عنها بقولي
اعني راى از جبن زيد اي ضعف قلبه فصار
يستتر ويخفي نفسه من خوفه ولا شك ان
الجب معنى من المعاني قايم بالقلب فيجب فعل
ماض وزنه فاعل وهو لازم غير متقد كرهت
زيدا فعل وفاعل ومفعول واكثر امة معنى قايم
بالقلب وهو فعل متقد لواحد واما افعال
التحويل اي التغيير والاستقال من حالة لاخرى
خرقا اي خارا وهذا هو المفعول الثاني لصير
واما مفعول الاول فالطين فعملناه ههنا
از فعمل فعل ماض ونا فاعل واليا مفعول اول وهما
مفعول ثان وهبني اسه فذكر فوهب فعل
ماض والنون للوقاية واليا مفعول اول واسه
بذلك فاعل و فذكر مفعول الثاني واعلم ان فذكر
كسر الفاي يقصر ويبد واما بفتحها فيقصر لا غير
لتخذت عليه اجرا فتخذ فعل ماض والتا
فاعل وعليه جاز ومجوز في محل نصب مفعول الثاني

٢٨

واجرا مفعول الاول واتخذ الله فعل وفاعل
 و ابراهيم مفعول اول و خليلا مفعول الثاني
 وتركتنا بعضهم اتركنا فعل وفاعل وبعضهم مفعول
 اول و جملة يوضح في محل نصب مفعول الثاني
 و ربيته اتركنا هذا في ان كان عا قال
 وهو منقطع على بيت قبله وهو
 ثم حقي ظالم لا يوتي لوي يده الله الذي هو غالب
 و ربيته اتركنا حتى ابدت ابيته و ما زائدة و تركت فعل
 ماض و انما فاعل و الهام مفعول اول و اخا مفعول
 الثاني و القوم مضاف اليه و استغني فعل ماض
 و سار ب فاعله و الهام مضاف اليه و وقف المسح جار
 و مجرور متعلق به و المعنى ربيته حتى اذا تركته
 اي صيرته احا القوم تركته اي ربيته فلم اتركه
 حتى صار كبر غير محتاج لخدمة احد له و استغني
 عن اسح ساربه اي عن ان يسمح له احد محمل
 ساربه اي موضع ساربه و طعامه من الجانب
 الاعلا من فيه لقيامه بذلك بنفسه رمي
 الحد ثان اتركنا تجد المصائب و قيل الليل
 و النهار و هو فاعل يقول رمي و نسوق بالنصب
 مفعول و ال مضاف اليه و حرب مضاف اليه و بمقدار
 حار و مجرور و البا بمعنى عن اي عن مقدار و محدث

بالبا

بالبا للمجهول اي اتركنا و السامد الساكن والمعنى
 رمي تجد المصائب او الليل و النهار نسوق اتركنا
 بمقدار من المصائب اخططت به عن مقدار ربيته
 و تركنا لتركنا شديدا و شغلنا له اي لتركنا الرمي
 شغلا و رد فعل ماض و فاعله مستتر عايد على
 الحد ثان و شعور مفعول اول و هت مضاف اليه
 و السود نفت للسحور و بيضا مفعول الثاني
 و رد فعل ماض و فاعله مستتر عايد على الحد ثان
 ايضا كالاول و وجوهه مفعول اول و هت مضاف
 اليه و البيضا نفت و سود اهو المفعول الثاني
 و هذا من عادة العرب ان يوصفوا المصائب بانها
 تجعل الشعر الاسود ابيض و الوجه الابيض اسود
 و هذا البيت من فن البيدع الفكس و التبدل
 و هو ان تقدم في الكلام جزاء ثم تومضه في اخر
 و هنا قدم السود في الشطر الاول و اخر في الثاني
 و منه قول تعالى يخرج الحي من الميت و يخرج الميت
 من الحي و خصوا بالتعليق ان خصوا اما فعل
 امر مبني على كونه بقدر منع من ظهوره حركة
 الادغام لان اصله اخصه و به لتركنا قول فيما
 سياتي و يجوز الالتفات فاعله مستتر و جوبا تقديره
 انت و ما اسم موصول مبني على الكون في محل نصب

ويحتمل ان يكون فعل ما في مبني للمجهول وما فاعيل
 فاعله مبني على الكون في محل رفع وبالعلية جار
 ومجرور متعلق بخبر على الاحتمالين والالف مفعول
 عليه وما لم يوصول مبني على الكون في محل نصب
 على الاحتمال الاول مفعول وفي محل رفع فاعيل
 على الاحتمال الثاني كما تقدم ومن قبل جار ومجرور
 متعلق بخبر صلة ما وهب مضاف اليه مجرور بكسرة
 مقدرة منع من ظهورها سكون الحكاية وهذا اولي
 من جعله مبني على الكون في محل جر والامر مفعول
 مقدم لقول الزما وهب مبتدا قصد لقطه وان
 كان فعل امر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة
 منع من ظهورها سكون الحكاية وهو اولي من
 جعله مبني على الكون في محل رفع وقد حرق تحقيق
 والزما فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على هب والجملة
 في محل رفع خبر وان ولي ان يكون الامر مبتدا وهب
 مبتدأ ثاني وجملة قد الزما خبر الثاني والثاني خبر
 خبر الاول والعايد على الاول مخدوف تقديره الزمة
 لما في الإعراب الاول من تقديم معمول الخبر الفعلي
 على المبدأ وقول كذا جار ومجرور في محل رفع خبر مبتدأ
 وتعلم مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة

منع من ظهورها سكون الحكاية وهذا اولي من
 جعله مبني على الكون في محل رفع والغير جار ومجرور
 متعلق باجعل وهب مفعول الثاني والماضي
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على اليا المدة وفتة
 لتقا السكتي منع من ظهورها الشقل ومن سوا
 جار ومجرور في محل نصب حال من غير والها مضاف
 اليه مبني على الضم في محل جر والميم حرف عماد والالف
 حرف دال على التثنية واجعل فعل امر مبني على
 الكون وفاقله مستتر وجوبا تقديره انت وكل
 بالنصب مفعول الاول وما مضاف اليه مبني على
 الكون في محل جر وله جار ومجرور متعلق بركن
 وركن فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة سد مسد مفعول
 الاول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
 والتقدير وخبرها بالعلية والالف ما اي الافعال
 التي ذكرت من قبل هب وهب قد الزما الامر
 تعلم كذا واجعل كذا علم للماضي ثابتا لغير الماضي
 حالة كونه من سواهما اي غير هب وتعلم وحاصل
 معني ذلك ان الافعال الاحد عشر التي ذكرت فيها
 تقدم قبل هب وتعلم يجوز فيها الالف والتعليق
 وتكون منصرفة ويثبت لغير الماضي منها ما يثبت

ايضا لما ضيها من العمل وهو النصب للمبتدأ والخبر مفعول
له وجواز الالف والتعليق واما هب وتعلم تلك زمان
لصيفة واحدة وهي صيغة الامر فلا يتصرفان ولا
ينتقلان منها لغيرها ولا يدخلها الفاء والتعليق اي
ان قلت قوله ولغير الماضي من سواهما يقتضي
ان الماضي يتاخر منهما مع انه ليس كذلك واجيب
بان قوله من سواهما قيد لبيان الواقع لا ذلك حذر
احدهما افعال القلوب اي الذي معناها قايد
بالقلب كما تقدم والثاني افعال القول اي
التصديق والاستقبال من حالة الى اخرى فتقسم
الي متصرفه اي وهي الاحد عشر التي قبل هب وتعلم
وقوله والى غير متصرفه اي وهي هب وتعلم فقط ومعنى
تصرفها اتيان غير الماضي منها وهو المضارع ولم افعال
الزمن مع تصرفها هو عدم اتيان ما ذكر منها
فليس يعمل منها اي من المتصرفه وهي الاحد عشر التي
هي غير هب وتعلم نحو ظننت زيدا قائما فقط
فعل ماضٍ والتنا فاعل وزيدا مفعول اول وقائما
مفعول ثان نحو ظننت زيدا قائما فعل مضارع
وفاعله مستتر وجوب تقديره انا وزيدا مفعول اول
وقائما مفعول ثان نحو ظننت زيدا قائما فعل
امر مبني على سكون فقد رضع من ظهوره الاستقبال

العمل

المحل بحركة الادغام لان اصله طلق وفاعله مستتر وجوب
تقديره انت وزيدا مفعول اول وقائما مفعول ثان
نحو انا ظننت زيدا قائما مفعول اول فاعله خبر
ومنه ضمير مستتر يعود على غايب موصوف بقدر
تقديره انا رجل ظان هو ولا يصح تقديره انا لان
اسم الفاعل ضميره دائما يعود على الغايب وزيدا
مفعول اول وقائما مفعول ثان نحو ظننت
مظنون ان زيدا مبتدأ ومظنون خبر وابوه نايب
فاعل مظنون لانه لم يفعول وهو مرفوع بالواو
والها مضاف اليه سد مسد مفعول الاول وقائما
مفعول الثاني نحو ظننت زيدا قائما
والنا فاعل ومن حرف جر وظن مجرور بها وهو مصدر
والكاف مضاف اليه وزيدا مفعول اول وقائما مفعول
ثان ولم يذكر الصفة الشبهة وانفعل التفضيل وانفعل
التعجب لان الاولى انما تصاغ من فعل لازم والآخران
لا يصاغان من فعل قلبي اصلا فلما خارجا
من كلامه بدليل حصر فيما تقدم بقوله وهو المضارع
لان الجملة المعرفه الطرفين تفيد الحصر
ويثبت لها كلاً بالجر توكيد للضمير المجرور باللام في قوله
لا وتعلم من العمل بيان مقدم على المبين وهو قوله
ما ثبت لزامي ويثبت لها كلاً ما ثبت للماضي من العمل

وهو نصب المفعولين وغيره وهو الالف والتعليق ان
قلت يرد على قول وخص بالتعليق ان فكره وبصر
فان كل منهما فخر بالتعليق ايضا نحو فكره لزيد قائم وبصر
لزيد قائم فكره وبصر كل منهما فخر فاعلم مستقر
وكزيد قائم اللام لك بندا وزيد مبتدأ وقائم خبر والجملة
في محل نصب سد مسد مفعولي فكره وبصر فكل منهما
مفعول لمفعولين ودخله التعليق يقتضي تخصيص
بما ذكر عدم وجوده في غيرهما مع انه وجد فيما ذكر
واجيب بان المخصوص المستفاد من قول وخضر
المراد منه مجموع التعليق والالف بما فلا ينافي وجود
التعليق وحده في غيرها وهو فكره وبصر او انحصر
اصنافي ام ينسب بالنسبة اليه وتعلم لا غيرهما
بمعنى اعلم اي لا بمعنى اعلم فعل امر من تعلمت
الحساب وكقول لا ينافي ذلك فتعدي لمفعول واحد
للمفعولين وتكون متصرفا لا تقدم تعلم شفا
النفس او اي اعلم ان شفا النفس قهر او وهذا هو
الشاهد وتقدم في هذا البيت وذكره هنا وكذا ما بعده
لمنته لا اعلم ان نصب وتعلم لا يستلزم الا امر او من
هذه المعنى قول الشاعر
الزم يقينك سور الظن تنج به من عائر مستيقظا قلنت صا
والف المذوبوجه بايم طليق وانجبه له في المأجنا عارة

واغش

واغش الاله وكذا فموا اذا لانت ملكه منة اعيت مضاربة
وقال اجسر
اصبر علي كيد العدو فان صبرك يقتله
والسارق تاكل بعضها ان لم تجد ما تاكله
اجري ابا مالك والاشاهد منة قوله والانهي
از قاليا مفعول اول وامر مفعول الثاني وهالكاء
نعت لامر او الجملة في محل جزم جواب الشرط وهو ان
المدحمة في لا النافية واختصت القلبية المتصرف
اي وهي الاحد عشر المذكورة قبل نصب وتعلم
فالتعليق هو ترك العمل اي ابطاله من الفعل فيه
اي فيما بعده من مفعولي لفظا اي في اللفظ دون
معني اي محل مانع اي وهي اللام اي لام الابتداء لان
لها الصدارة فلو سلط ظن علي ما بعده وعمل في لفظه
لا في محله لو تمت حكاية وقوعه كذا غير جائز
في عاقله في لزيد قائم في فكره تسبح لا اله
تعمل في اللام بل فيما بعده فقط هو ترك العمل
لفظا ومعني اي ابطاله في اللفظ والمعني معا وقول
المانع اعترق بان المانع هنا موجود وهو تقدم
زيد على ظنت واجيب بان المانع الراد به فصوص
لام الابتداء لا ما ذكر عوزيد ظنت قائم فزيد
مبتدأ وظنت متلفا لا عمل لها وقائم خبر ويثبت

للمضارع ان مراده بذلك شرح قوله وفيه الماضي
ان لكنه مكرر مع قول فيما تقدم ويثبت له كلاً من
العمل ان نحو اظن ان فاعله فعل مضارع وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت ولزيد الله ام لا ابتدا
وزيد مبتدا وقيام خبر والجملة في محل نصب سد
مسد مقعولي اظن فهذا فعل مضارع علق عن
العمل في لفظ ما بعده دون محله وما بعده ملحق
عن العمل في اللفظ والمحل مقادير وقول واخراتها
يعني عنه قول نحو اظن ان وغير المنرفة ان اي
وهي هب وتعلم وهذا مفهوم من قول فيما تقدم
واختصت القلبية ان وقول وكذلك افعال التحويل
اي لا يدخلها الفاء ولا تعليق وان كانت متصرفه
وجوز الالف ان يجوز فعل امر مبني على سكون مقدر
منع من ظهوره حركة التخلص من التقاء الساكنين
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت والالف مفعول
لا حرف عطف على محذوف وفي حق جرو الابتدا مجرورها
وعلامه جزم كسر مقدر على الالف منع من ظهورها
التعذر وانفعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
انت وخبر مفعول واثنان مضاف اليه من اضافة
الدال للدلول واو حرف عطف ولا م محذوف على
ضمير وابندا مضاف اليه مجرور بكسر مقدر على

الالف

١٢ ٢
الالف منع من ظهورها التعذر وفي موضع جاز ومجرور
متعلق بانفرو والفاء مفعول لقوله موضع لانه لم فاعله
يحمل على الفعل وما مضاف اليه مبني على السكون
في محل جزم وتقدم فعل ماض وفاعله مستتر عايد
على ما والجملة صلة ما والتزم فعل امر وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت والتعليق مفعول
وقبل ظرفا وتفي مضاف اليه وما مضاف اليه
من اضافة الصفة للموصوف وان مدحوظ على ما
مبني على السكون في محل جزم ولا معطوف على ما مبني
على السكون في محل جزم ولا م مبتدا وابندا مضاف
اليه واو قسم اما بالمرحوم على ابتدا او بالرفع
معطوف على لام ويكون حذف النضاف واقم مقامه
والاصل اول لام قسم وكذا جاز ومجرور في محل رفع
خبر المبتدا ويحمل جزم اي المبتدا وهو لام عطف
على قول يتي ويعمل كذا حالاً والاستفهام مبتدا وذا
اسم اشار مبتدا مبني على السكون في محل رفع مبتدا
ثان وله جاز ومجرور متعلق باعتم واعتم فعل
ماض وفاعله مستتر عايد على ذا والجملة خبر والجملة
من المبتدا الثاني وخبره خبر عن الاول والتقدير
وجوز الالف في التوسط والتاخر لا في الابتدا وانفرو
خبر ان اول لام ابتدا في تركيب موضع الفاعل عامل

تقدم على معمولية والتزم التعليق قبل ما النافية
وان النافية ولا النافية للمجنس لام ابتداء او قسم كانه
كذا اي يلتزم معه تعليق الفعل عن العمل والاستفهام
هذا الحكم اعتمد وبثت له هذا التعليق وحاصل
معنى ذلك ان العامل اذا توسط بين معمولية او تاخر
عنها جاز الفاعل واعماله واما اذا تقدم عليها ووقع
ابتداء فلا يجوز الفاعل فان ورد من لسان الرب ابي
في كلامهم تركيب يومهم ظاهر الفاعل العامل المتقدم
فاولم يثبتك وتقديره كتحريك الشان اولام الابد
وتجمل خبرك ان خبرا اول والخلة بعده في محل
نصب سرت مسد معمول اناني او الجملة الواقعة
تبع الكلام في محل نصب مسد معمولية ويكون
الفعل ح معلقا عن العمل في اللفظ دون المحل ويجب
عليك التزام التعليق للفعل عن العمل في اللفظ دون
المحل عند ذكر ما النافية او ان النافية او لا النافية
للمجنس او لام الابتداء او لام القسم او الاستفهام في
الكلام ووقعت واحدة من الستة فاصلة بين
الفعل ومعمولية بان قيل ظننت ما زيد قائم او ان
زيد قائم او لا زيد قائم او لزيد قائم وهكذا لاسيما
والتزام التعليق ووجوبه يكون بموازاة بالرفع
لا بالنصب وتكون الجملة في محل نصب به سرت مسد

مفعولية

مفعولية فهو عامل في محلها دون لفظها في معلقة
له عن العمل فيما بعد ها لفظا لا محلا لا تقدم ان
معنى التعليق هكذا او لا يلزم على عدم ذكر وقوع
ما ذكر من الحروف المذكورة حسوا في الكلام مع ان لها
المصدرية وقول الله لا في الابتداء فيه ايطاء وهو
نصب عند الشراء قلت لا ايطاء لا ايطاء
اتفاق كلمتين في اللفظ والمعنى وهنا ليس كذلك
لاختلافهما في اللفظ بالتعريف في الاول وانكسر في
الثاني وفي المعنى ايضا لان المراد بالابتداء الاول
معناه اللغوي وهذا هو وقوع في اول الكلام وبالثاني
الاصطلاحي وهو الاهتمام بالشيء وحمله اول لثان
فكسرية جاسر تام ولا يمنع منه وجود الله في
احدهما لانها في نية الانفصال يجوز الفاعل هذه
الانفال النصرية اي وهي الاحد عشر المذكورة قبل
وب وقلم وقول اذا وقعت في غير ابتداء اي بان
وقعت منسوبة بين معمولية او متأخرة عنها فهو
صادق بصورتين وقول بعد وان تقدمت اي على
معمولها امتنع في صورت واحدة فجملة الصور ثلثة
يميز الاعمال والافعال في صورتين ويمتنع الالف
في صورتين كخزف ظننت قائم فزيد مبتدأ وقائم
خبر وظننت معلقة لا عمل لها وكذا يقال فيما بعد

ويجوز الاعمال بان يقال زيدا ظننت قايما ويكون
زيدا مفعول اول له مقدم عليه وقايما مفعول الثاني
وكذا زيدا قايما ظننت قايما مفعولان له مقدمان عليه
لان الالتقاء اذا كان جازيا لا يمنعها يكون الاعمال كذلك
فقل الاعمال والالتقاء بيان ان لا يمان وان كان
عاملا لفظيا قويا بالنسبة لك بتد المفعول الضعيف
ضعف بسبب توسطه بين مفعولين فحسنت مقارنته
لك بتد وصار مساويا له وقول وقيل الاعمال احسن
از ان لا يمان عاملا لفظيا قويا والابتداء مفعول ضعيف
هكذا علل صاحب هذا القول وهو خلاف ما علل
به الاول فان جاء من لسان الرب اي لغتهم كما
اي كلام ما وركبها يوم ظهر ظاهرا انفاها اي تلك الافعال
الاحد عشر المذكورة في حال كونها مقدمة على مفعولها
اول هذا الوارد والجاوي من لغتهم على اعتبار ان
ارجوا وامل ان فارحوا فعل مضارع وفاعله مستتر
وجوبا تقديره انا وامل مطوف عليه وان حرف
مصدري ونصب وتثنا فعل مضارع منصوب بها
وعمله متعصبه فتحة ظاهرة وسكن لضرورة الشعر
ومودة فاعل والها مضاف اليه وما نافية واخا
فعل مضارع بمعنى اظن وفاعله مستتر تقديره انا
ومفعول الاول خير الشان محذوف ولدي بمعنى عند

خبر

خبر مقدم ونا مضاف اليه وتنويع مقتدا مؤخر ومنكر
جار ومجور متعلق به والجملة من المبتدأ والخبر في
كل نصب سدة مسد مفعول الثاني والمعنى ارجوا
وامل هو معناه وحاز المطفأ لاختلاف اللفظ
ذوق مودتها وما اظن تنويع اي نوال كايضا وحاصل
عندنا منك والنوال المظا والمراد به هنا الوصل
ان قلت في ذلك في المودة بعد حصولها لان
مقتضى ذلك ان لا مودة قلت المودة وتنويع
شيان لاشي واحد ولا يمنع ان توده بقلبها وتمنع
من وصلها وان في حصول التنويع من حيث
بعد ما وبعد ارضها وهذا لا ينافي المودة فالمودة
حاصلة ولا بد ولكن الوصل منفذ بسبب ذلك
ولولا له لمصل والغير في مودتها عايد لستعاد وعلمت
فيما تقدم ان الواو في قد صفا سكت لضرورة الشعر
لا في قول بعضهم اي اسم ان اسموا بآم ولا اب
حيث سكت الواو فيه والشاهد من ذلك ان مفعول
اخا الاول خير الشان بقدر ولا يجوز القاء وعما
الظن فيما بعد لتقدمه ومن ذلك المعنى قول بعضهم
عليك بتقوي اسمك ان مسك الضر ولا تكثر يوم ما وان غطك الدهر
ولا تقتطأ واصبر لكل مصيبة تنال الذي تهوي ويقبلك الاجر
او على تقدير لام الابتداء مطوف على قول فيما تقدم

على اخصار ضمير الانسان كذا ادبت ان وقبل هذا
 البيت بيت وهو
 الكنية حين اناديه اكرمه ولا القبة والسورة اللقب
 كذا ادبت ان اى اذا ناديت انا وبيد بالكسبة لا باللقب
 لكون السادة به سميّة وقيمة لقبه تادبا كذا ادبت
 اى مثل هذا الادب حتى صار اى الى ان صار من
 خلقى اى وجدت ملك كذا اى ملكى وهذا هو
 الشاهد فوجد فعل ماضى والثاقا عد وملاك
 مبتدا والسجدة مضاف اليه والادب خبر والجملة في
 محل نصب سدت مسد مفعولي وجد مع تقدير
 لام الابتداء ويكون من باب تعليق الفعل على العمل
 في اللفظ دون المحل كما تقدم نظره في البيت قبله
 ان قلت تقدم اللام هنا وتخير الانسان فيما تقدم
 يقتضى ان اللام لا تقع فيما تقدم لان ضمير الانسان
 لا يقع هنا مع انه يجوز في كل منهما تقدم اللام وكذا
 ضمير الانسان واجيب بان هذا محال والمحال
 لا يخصر فعل من اللام وضمير الانسان يقتدر هنا
 وكذا فيما تقدم ولا يتعين احد علم بواحد دون
 الاخر ومعنى اى وجدت ملك اى سميّة الادب اى
 قواما ومثجرا الادب ومن هذا المعنى قول بعضهم
 ما وهب الله لامر هبة احسن من عقله ومن ادب

ها جمال الفتى فان فقدا فان فقد الحياة اليق به
 فهو من باب التعليل اى والاقبال ملاك
 بالنصب والادب كذا وكذا ويصح تقدم ضمير الانسان اى
 اى اى وجدت ملك كذا اى نصح تقدم كل من الضمير
 واللام هنا وفيما تقدم لا علمت حكا فاما يوحى كلام
 الله من الخصوص الى جوار الفاعل المتقدم اى
 الفاعل اذا تقدم على معموليه اذا وقع بعد الفعل
 ما النافية انما وما عطف عليها من الحروف فاعل
 بقوله وقع غوظنت ان فظن فعل ماضى والتا
 فاعل وما نافية وزيد مبتدأ وقايم خبر والجملة في
 محل نصب سدت مسد مفعولي ظن فاعلته ومنه
 عن العمل فيما بعدها في اللفظ دون المحل فهو عاملة
 فيه محله لا لفظا وكذا يقال فيما بعد وقال بعضهم
 ليس هذا ان ضمير والمقدّم شرط ما ذكر
 ان لا يقال ان اى في غير القرآن اما فيه فيم بد يكفر
 لان حذف الحرف اتجمع عليه منه او زيادة حرف غير مجمع عليه
 فيه كفر فيشهد لذلك ان عدم الاشتراط لهذا
 الشرط المذكور علمت ليقوم زيد فعلم فعل
 ماضى والثاقا عد واللام موطئة للقسم ويقوم من
 فعل مضارع مبني على الفتحة لا اتصاله بشئ التركيب
 الحقيقة وزيد فاعل والجملة في محل نصب سدت مسد

مفعولي علم ان قلت جملة جواب القسم لا محل لها
من الاعراب فكيف تكون هنا في محل نصب واجيب
بانها جملتين فبالنظر لوقوعها جوابا للقسم لا محل لها
وبالنظر لوقوعها سادة مسد مفعولي علم تكون في محل
نصب فأكبره تح مختلفة ولا مضافة علمت ايهم
ابوك فعلم فعل ماضٍ والتأقاف على واي مبتدأ والباء
مضاف اليه واليه مفعول مائة الجمع وابو خبر مرفوع بالواو
والكاف مضاف اليه والجملة في محل نصب سد مسد
مفعولي علم واما فيما بعد ففعل م مبتدأ وايهم مضاف
اليه وابوك خبر والجملة سد مسد مفعولي علم
في محل نصب والهمزة للفقهاء وزيد مبتدأ وعذر
ظرف متعلق بمحذوف خبر والجملة في محل نصب سد
مسد مفعولي علم وهكذا لعلم عرفاني ان فاعلم
جارد مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وعرفان مضاف
اليه وظن معطوف على قول لعلم مجرور بالكسرة الظاهر
وتهمة مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
سكون الروي وتقديره مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم
الظاهر ولو اريد جارد مجرور متعلق بتعدي وملتزمة
صفة لتعدي مرفوع وعلى مترفعه ضمة مقدرة منع من
ظهورها سكون الروي والذي سوغ الابد التعمدية
اما وصحها بملتزمة او لتعلق الجار والمجرور وهو لواقع

لواحد

لواحد بل او تقدم خبرها الجار والمجرور عليها وتقدير
البيت وتقديره لواحد ملتزمة وثابتة لعلم عرفان
وظن تهمة ولو فعل الم ههنا كان على الترتيب
وحاصل معنى ذلك ان لفظ علم الدال على
العرفان ولفظ ظن الدال على التهمة كل منهما يتعدي
لمفعول واحد لا لمفعولين فعلى هذا تكون اضافة
علم لعرفان وظن لتهمة من اضافة الدال للمدلول
ولا يصح ان تكون ببيان لاء اللفظ غير المعنى لا يثبت
وتقدركه عند ارادة اللفظ من كل منهما اما ان اريد
المعنى صح ان تكون ببيان في الاول لان العلم يكون
عرفانا لان المعرفة علم دون الشك لان بين الظن والتهمة
مباينة ان قلت لم خص الم ههنا بالذكر دون
غيرها من بنية افعال القلوب مع انه تقدم ان واي
بمعنى ابصر يتعدي لمفعول واحد ووجد بمعنى اصاب
كذلك وهكذا قلت خصها بالذكر لكونها الاصل
او غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كانت معاهما وعند
عدم نصبه للمفعولين يخرج عن كونه فعلا قلبيا
في الغالب دونها فكيف جاز به ذلك اذا كانت
علم بمعنى عرف اي لا معنى اعتقد وحاصل الفرق
بينهما انك اذا قلت علمتا زيدا قائما معناه اعتقدت
قيامه واما اذا قلت علمت زيدا معناه عرفته وميزته

عن غيره فاعلم التي بمعنى اعتقد تتقدم لمفعولين
والتي بمعنى عرف تتقدم لمفعول واحد وكذا ظن
ان كانت بمعنى الرجحان او اليقين تقدم لمفعولين
مخوطة ريدا صدقت اي ترجع عندي صدقة زيد
لكن وكذا اذا كانت بمعنى اليقين مخوطة قضا وظنوا
ان لا ملجأ اي يتيقنوا ان واما اذا كانت بمعنى اتهم
مخوطة سرق مال فلان فظنت ريدا بمعنى اتهم
تقدم لمفعول واحد والتهمة جعل الشخص محلا
للظن اي ظنت به ظنا سيا وجعلته محلا له
ومنه اي من هذا المعنى الذي العلم فيه معنى
المعرفة تقول قضا لا تقول لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون
وغير ذلك شيئا فالملوك هي يولد لا يبرأ منه من
غيرها ومخوطة كذا وما هو على الغيب بظنين
اي منهم فالبا حرقا جرو ظنين مجرورها وهو اسد
مفعول بمعنى مظهر ونائب الفاعل صير مستر
فيه تقديمه هو قائم مقام المفعول وهذا دليل على
ان الظن بمعنى الاتهام كما ان قول قضا فيما تقدم
واسه اخرجكم ان دليل على ان العلم بمعنى المعرفة
وراي الرويا ان قاله م حرقا جرو راي مجرور
بها وعلامة جرح كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر ورويا مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على

الالف

الالف المحذوفة لتقاء الساكنين منع من ظهورها
التعذر والجار والمجرور متعلق بقول انم الداخلة
عليه الواو وانم فعل امر مبني على حذف الياء والكسرة
قبلا ريدا عليها وفاعله مستر وجوبا تقديره انت
وما لم يحصل مبني على السكون في محل نصب
مفعول ولعلما جار ومجرور متعلق بقول انتما
افر البيت الواقع صلة للموصول وطالب حال من
علما ومفعول مضاف اليه مجرور بالياء لانه متنى
ومنا قبل جار ومجرور حال من انتما وانتما فعل
ماض وفاعله مستر عايد على ما والجملة صلة ما
لا عمل لها من الاعراب وتقدير البيت وانم اي
انصب لراي الرويا العمل الذي انتما وانصب لعلما
الذكورة فيما تقدم قيل علم بمعنى عرف حالة كونه علما
طالب لمفعولين وحاصل معنى ذلك ان راي
التي مصدرها الرويا وهي المنامية لا البصرية وهي
راي بمعنى ابصر التي مصدرها الروية لانها تتقدم
بهذا المعنى لمفعول واحد يثبت لها ما ثبت لعلما المذكور
فيما تقدم من العمل وهو النصب لمفعولين واما
الالف والتعليق فلا يدخلها كعلم فنبوت ما العلم
الا خاص بالعمل فقط لا في جميع الاحكام لا يفهم ذلك
من كلامه مفعول طالب مفعولين اي صرحاين

فهم منه عدم جواز التعليق فيها وقوله من قبل فهم
منه لعدم جواز الالتفات فيها ايضا علي من قبل حال
من علما لان استماتا كذا في فصيحة المعنى انب
لرأي الرويا العمل الذي استماتا وانسب لعلما في حال
كون علما طالب مفعولين صريحين وحال كونها
متقدمة عليهما ومذكورة قبلهما ومفهومه انها اذا لم
تكن طلبة لمفعولين صريحين بل علقتهما
اي عن العمل في لفظهما دون محلهما او لم تكن
متقدمة عليهما ومذكورة قبلهما بان توسطت بينهما
او تاهرت عنهما لم يثبت لرأي ما ثبت لها وهو كذا
هكذا قال الفارسي وهو كلام ظاهر خلافا
لبعضهم فالذي فهمه الفارسي ان قوله من قبل
حال ثانية من علما ايضا كطالب ان بمعنى انها
تقدمت علي المفعولين وذكرت ابتداء وفهم غيره
ان المراد علم التي ذكرت فيما تقدم من قبل علم
بمعنى عرفا وهذا ليس بظاهر والاولي ما قاله
الفارسي اذ كانت رأي حلية اي رأي
المتخصصة برويا النوم تعدت الي مفعولين الاخر
وحالية بغير الحاد المهمل نسبة للمعلم بغيرها ايضا
وبغير اللام وسكونا تخفيفا قال في الاصباح علم
يعلم من باب قتل يقتل وعلما بضمين مصدر

ويجوز

ويجوز اسكان اللام للتخفيف وتقال فلاذا احتل
رأي في مناه روياه وقوله تعدت الي مفعولين
اي ولا يدخلها الفاء ولا تعليل كالتقدم خلافا
لبعضهم فالذي انتسب لها وثبت مجرد العمل لا تبع
ما ثبت لعلم من العمل والالفاء والتعليل كما
فهم ذلك الفارسي من كلامهم وهو جعل قوله طالب
مفعولين حال من علما وكذا قوله من قبل حال
منه ايضا فهما قيدان عنده اخرج بالاول والتعليل
وبالثاني الالفاء وفهم غيره ان الاول حال منها ومنه
قبل متعلق بانتماء والمراد منه علم المذكورة قبل
علم التي بمعنى عرفا وتقدم توضيحه
المذكورة من قبل اي من قبل علم التي بمعنى عرفا
وهذا الذي ذكره التمام خلافا ما فهمه الفارسي
وليس بظاهر وايضا ان المراد من الاشارة راجع
لرأي الرويا التي المراد منها الحلية اي المتخصصة
بالروية النامية لا البصرية كما تقدم التي مصدرها
الرويا اي لا التي مصدرها الروية وهي البصرية
لانها تعدى لمفعول واحد لا اثنين وقوله ما انتسب
لعلم اي في خصوص العمل في المفعولين لا في جميع
الشامل للقاء والتعليل لما علمت فيما تقدم انها
ليدخلان رأي الحلية فغير عن الحلية بما ذكر

اي من قول لراي الرويا اي راي التي مصدرها الرويا
ولم يعبر برأي الحكمة لان الرويا هو حاصل ذلك
ان هذا جواب عما يقال انه غير قول لراي الرويا
ولم يعبر برأي الحكمة مع ان الرويا يقع مصدرها لها
وكثيرها من البصرية ايضا لكون وقوع الرويا مصدرا
لها كثير مشهور على انه في غيرها فقليل والكثير وقوع
الروية مصدرا للبصرية لا الرويا فلما كان كثير مشهورا
فيها دون غيرها عبر به في جانبها واكتفي به ولم يعبر
بالحكمة فالشهور كونها لراي الرويا وفي
شكها كونه بالتذكير وعلله ذكر باعتبار كونها مصدرا
اعصر خيرا اي عصيرا يؤود الي كونه خيرا فهو
من مجاز الاثر وقال بعضهم ان القصير قبل تحره
يقال له خيرا يفوح فله يجوز ابو حنيفة
وحاصل ذلك ان ابو حنيفة اسم رجل وكذا اطلق
وعمار واثالا مرخم ائالة الاربعة كما نوا مصاحبي
للشاعر وهم من قومه فلقوا بالثام وضار يراهم
اول الليل مناما فافند قصيدة منها هذه الايات
والمعنى ابو حنيفة وطلق وعمار واثالا الاربعة
صاروا نور قوتي ويسهروني بسبب اشتغالي بهم في
ازمنة من الليل اراهم رفقتي اي مرافقتي في
تلك الازمنة حتى اذا ما تجاني الليل وانحدر اختر لا

اي

اي فرغ وانقطع انقطاعا تركوني وذهبوا وصرفت
شبهها بالذي يجري ويسرع لورد اي لم يورد
من شدة عطشه واشتياقه الي ال اي سراب يري
كالما ليسرب منه حتى اذا وصله فلم يدرك بل لا
اي يلك به يبيل به فنه وحلقه وهذا كناية عن كونه
اذا اصبح لم يجد احدا منهم وان اهد منه اراهم
رفقتي فاردي فعل ماض وفاعله مستر تقديره
انا واليا مفعول اول واليم علامة الجمع ورفقتي
مفعول الثاني منصوب بفتحة مقدرة على اللفظ ما قبل
باللتكلم ولا يخفى بقية الاعراب فالاولا واليم فيه
شبه لان المفعول الاول هو اليا وحدها واليم علامة
الجمع ولا تجزئ له ناهية وتجر فعل مضارع
يجزوم بانه ناهية وعلامة جرته الكون وفاعله
مستر وجوبا تقديره انت وهنا ظرف وبه دليل
الباقى مجرور بها وعلامة جرته كسرة ظاهرة
فيما بعده لانها على صورة الحرف نظير اعرابها فيما بعدها
ولا يصح ان يقال مبني على الكون في محل جر ودليل
مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
حركة النقل وسقوط بالنصب مفعول مجرور ومفعول
مضاف اليه مجرور بالياء او مفعول عليه والمعنى
ان هذه المفعوليات او احدها لا يجوز من غير دليل

مفعول

يدل عليها او على احدهما فان وجد دليل جاز الحذف والما
ان حذفها لدليل جاز باتفاق وتغير دليل جاز على
الخلافا واما اذا دل على حذف احدهما دليل جاز حذفه
فله فالبعضهم حيث منع الميزان واما اذا لم يدل عليه
دليل لم يجر حذفه باتفاق والحذف لدليل يسمى اختصارا
وتغير دليل يسمى اقتصارا وتقول ههنا اي في هذا الباب
امانة غيره من الابواب فيجوز الحذف لمعولات افعال
عوا عطيت وكسوت ونحوهما والفرق ان الحذف
هنا تقدم منه الفايده اذ لا يخلوا احد عن ظن او علم
بخلافه في غير اعطيت وكسوت وضربت اذ قد يقصد
الاخبار بطلق ايجاد كسوة وعطية وضرب دون
مكسي واخذ ومضروب لا يجوز في هذا الباب اي
باب ظن واخواتها باب كتاب ههنا من كلام
الكثير يدح به اهل البيت وكان رجلا قصيرا ساعرا
له حب كبير فيهم رضي الله عنهم فنعنا بهم والعار
كل شئ يلزم منه عيب او شبه ولقد تزلت
امي والله لقد تزلت منزلا مني منزلة السخنة المحب
المكرم فله تظني غيره اي غير ما ذكر واقعا وهذا هو
الشاهد في مفعول اول وواقعا مفعول ثا
حذفه والدليل على حذفه سياق الكلام وليس فيه
دليل لفظيا عليه وهذا البيت قاله الشاعر خطبا

لحمية

لحمية فان لم يدل دليل على الحذف لم يجر فيها اي
على الخلاف وتقول ولا في احدهما اي باتفاق وتقول فان
لم يدل دليل اي في الظاهر وان كان في الواقع وتسمى
الامرات الحذف لا يجوز مطلقا الا بدليل وتظن
اجعل تقول ان الكاف حرف جروتظن مجرور بها وعلامة
جزم كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية
والجار والمجرور في موضع المفعول الثاني لا جعل واجعل
نمل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وتقول
مفعول الاول منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها
حركة الحكاية او منصوب بالفتحة الظاهرة ويكون
التصوير من لفظه اي هذا اللفظ وان حرف شرط
جازم وروي فعل ماض فعل الشرط وفاعله مستتر
عايد على تقول ومستفها مفعول ولي وبه جار ومجرور
في محل رفع نايب فاعل مستفها لانه لم يفعول
ولم حرف نفي وجزم وتقلب وينفصل فعل مضارع
مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدرة منع من ظهوره
حركة الروي وفاعله مستتر عايد على تقول وتغير
جار ومجرور متعلق بلم يتفصل وظرف مضاف
اليه واو حرف مطف وكظرف بمعنى مثل مطوف على
تلفظ ظرف وظرف مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة
واو حرف مطف وعمل مطوف على ظرف مجرور بكسرة

مقدرة منع من ظهورها كون الروي وان حرفا شرط
جازم ويصح جار ومجرور متعلق بفصلت وروي
مضاف اليه مبني على الكون في محل جر وفصل فعل
ماض واننا فاعل والجملة في محل جر فعل الشرط
ويكمل فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل
يستتر منه جواز تقديره لا هو فيعود على الفصل والجملة
في محل جر جواب الشرط والتقدير واجعل تقول
كتظن في العمل والمعنى ان ولي وتنبع تقول شيئا
مستقما به اعم من ان يكون لها او حرفا والحال
انه لم يفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل غير ظرف
وجار ومجرور وغير المعول له اي لذكر الفعل وان
فصلت بهن الامور انك لا تفيها انت الفصل
وحاصل المعنى ان القول يصح اجرا ومجري
الظن كيمش يكون بمعناه وعاملا عمله لكن بشرط
اربعة ان يكون مضارعا ومبدؤا بنا الخطاب وواليا
لاستفهام ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير
ظرف وبغير جار ومجرور وبغير معول الفعل فان فصل
بواحد من هذه الاشياء فلا يضر وهل اذا فصل
بجميع لا بواحد فقط يفتقر ايضا ولا يضر ولا واجب
بانه يفتقر ايضا لكن على الخلاف لا باتفاق كالفصل
بالبعض فالفصل ببعض هذه الامور المذكورة جائز

ومفتقر

ومفتقر باتفاق واما جميعا فجائز ومفتقر على الاصح
ومقابل الاصح عدم الجواز والافتقار ان قلت
كلامهم لم يفد جواز الكتابة بالجملة الواقعة بعد
القول عند اجتماع هذين الشرطين ولم يفد عدم جواز
الافتقار والتعليق مع ان الكتابة مع الشرط جائزة
ولا يدخله الفاء ولا تعليق فالاولي ان يقول بدل
قولهم ان بعض ذوي فصلت يحتمل ومن حتي مع
الشرط يحتمل نعم ولا تلحق ولا تعلقا والتعليل
عن سليم اطلاقا ليكون مقبولا لما ذكر القول
حانه اي وحاله اذا وقعت بعد جملة ان تحلي اي
وتكون في محل نصب مقولة لذكر القول هي مفعول
له ويجوز ارجاع اي القول بمعنى ما تصرف منه
ويشتق وهو مضارع اميد وبالتالي اذ لم يمتد
حيث قال اجعل تقول لرجح الظن اي
كيمش يكون بمعناه وعاملا عمله فاذ اقلت ان تقول
غير منطلقا كما تقول بمعنى تظن وهو عاملا عمل
تظن من جهة انه نصب غير او منطلقا مفعول
له بعد ان كان الاول منهما مبتدأ والاخر خبر عنه قبل
وقوله عليهما كما نصبتهما ظن والمشهور ان للوب
في ذكر اي نصب المبتدأ والخبر بالقول واجراية مجري
الظن مذهبنا ان يكون الفعل مضارعا

اي لامانيا ولا امر ولا غيره تكرر مسبوها باستفهام
 اي اداة استفهام اعم من ان تكون لثما او حرفا
 فان فصل باحد هاتين الاثنتين المذكورتين وهي الظرف
 والجار والمجرور ومحمول الفعل وقوله لم يضراي
 فيفتقر ولا يضرا الفصل بها باتفاق وانما الضار الفصل
 بينه وبين الاستفهام بغير هذه الاثنتين واما الفصل
 بينهما لا بواحد منها فقط فقييد بفتحة ايضا وهو
 الصحيح وقيل لا كما تقدم انقول عمرا منطلقا
 لا ما لم يمتح له استفهام وتقول فعل مضارع وفاعله
 مستتر تقديره انت وعمرا مفعول اول ومنطلقا
 مفعول ثان ومنه اي مما اجتمعت فيه الشروط
 قول اي انا عمري متى تقول القلص ان في ليد
 استفهام وتقول فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره
 انت والقلص مفعول اول والروما نعت القلص
 وهو نوع من الابل وجملة يملكها ام قاسم وقاسما
 في موضع نصب سد مسد المفعول الثاني قال
 بعضهم والاولي ام حازم وحازما لان المراء تكرر
 لا مازر وهذا البيت قاله هذيل بن اسلم في اختار
 وخاطب زيادا به فحصل بينهما فتاحات ومقاتل
 بسبب ذلك فقتل هذيل ثم قتل بعده زياد ومقتله
 انه متى تقول لي يا زياد ان القلص اراسيا حملت

ام

٢٥٢
 ام حازم وحازما اختك وسرت بها لانظر اليها واراها
 ليذول ما بي من الحب والشوق فلو كان الفعل
 غير مضارع لكان شروعا في محتررات الشروط
 الاربعة المذكورة في المتن فتقول غير مضارع اي
 بان كان فعله ما ضيا كما في المثال الذي ذكره بغير
 تا الخطاب اي مبدوء بغير تا الخطاب اي بان كان
 مبدوءا بالياء كما ذكره وهكذا ان فان فصل باحرثا
 لم يضر وهذا اشارة لقولهم وان بغير ذي فصلت ان
 ومنه اي الفصل بمحمول الفعل قول اي الشاع
 اجها لا ان فالمرح له استفهام وجهها لا مفعول تقول
 الثاني مقدم عليه وتقول فعل مضارع وفاعله
 مستتر وبني مفعول الاول منصوب بالياء ولقي مضاف
 اليه وهذه اشعار اهد وقابل هذا البيت كخروفت
 مضر مخاطب به شخصا اخر اي اتقول بمعنى تظن بني
 لؤي جها لا بنا حيث يما طبعنا الفير ويتركونا وحياة
 ابيك ليسوا جها لا بل متجاهلين اي يفعلون فعل
 الجاهل والحال انهم عارفون وجاز رفعا علي
 الحكاية وهذا ازيد على كلام المتن لعدم افادته له
 كما تقدم واجري القول ان فاجري فعل ما من
 مفعول المفعول والمقول نائب فاعله ويمتثل ان يكون
 مفعول الامر وكسر الراء فعلا مفعول فاعله مستتر

والقول مفعول وكظن الكاف حرف جر وظن مجرور بها
وعلة جم كسرة ظاهرة في اخر والجار والمجرور متعلق
باجري ومطلقا حال من القول وعند ظرف وسليم
مضاف اليه وعوفير مبتدأ محذوف وقيل فعلا امر
وفاعلم مستتر تقديره وانت وذا المراتبة مبنية على
الكون في محل نصب مفعول اول ومشتقا مفعول
الثاني والتقدير واجري القول كظن في العمل والمعنى
حالة كونه القول مطلقا عن التقييد بشرط من
الشروط الاربعة المتقدمة عند سليم وذلك نحو قل ذا
مشتقا اي من هذا خايفا والحاصل ان
القول يجري مجرى الظن من غير شرط عند سليم
سواء كان مضارعا مبدؤا بالثا او لا تقدمه استقام
او لا فصل بينه وبين الاستفهام بفاعل او لا وهو
مذهب سليم الصغير عايد على المذهب الثاني اي
كانت اي القول اي ما استقام مضارعا ام غير مضارع
از نحو قل ذا مشتقا از مثال لما لم توجد فيه الشروط
قالت وكنت از فقال فعل ماض وانما علة
الثانية وكنت از الواو نحو الحال وكان فعل ماض
والثالثة ورجله خبرها وفطينا نفت له وهذا
اسم اشارة مبنية على الكون في محل نصب مفعول
اول ولهم مبتدأ واسم مضاف اليه واخبر محذوف

ولرايينا

ولرايينا مفعول ثان والمعنى قالت والحال الخ
كنت رجلا فطينا فافطنة هذا المراسم فسي لرايينا
اي مسوخ بني اسرائيل وهذا قاتكة امرأة لزوجها
حيث اتت لها بضرب صاود لانهم يقتدون ان بني
اسرائيل مسخوا ضبا وقرده وغير ذلك اعلم
واربي ورجله خبرها النسخ ارب واعلم وهو موافقة
للترتيب الذي ذكره الله واما على الاولى فيكون قدم
اعلم على اري فليس ما ذكر في المتن ليعطي علم ما اري
من التقييم لتكون مساوية لها اي ثلثة راي
از فالثالثة جار ومجرور متعلق بقوله عا واوراي
مفعول مقدم له ولا منصوب بفتحة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التقذر وعلم معطوف عليه وبعد فعل
ماض والواو فاعل واذا ظرف لما يستقبل من الزمان
خافق لشرطه منصوب بجوابه وهو جازم وصار
فعل ماض فعل الشرط وهو من اخوات كانت يرفع
الاسم وينصب الخبر والالف الفاعل على راي وعلم
لها واري خبرها واعلم معطوف عليه وجواب الشرط
محذوف والتقدير عدوا العرب واري وعلم الى ثلثة مقادير
مقابل اذا صار اري واعلم فعدوهم الى ثلثة
القلست انما الفعل الماض لا يقع خبرا عن كان
واخواتها وهما اري واعلم وقما خبرا عن صار الذي

هو من اخوات كان قلت محل ذلك اذ لم يكن في
حيز شرط والاصح وقوعه خبرا عنها لا هنا وبديل ذلك
قوله تعالى وان كان ثم يبعثه قد من قبل الآية فان قيل
الها وجملة قد خبرها وهو فعل ما من هو هي وقوعه
خبر ان كان لو وقوعه في حيز الشرط وهو ان كان
ارى لو وقوعه في حيز الشرط وهو ان كان او المصنف ان
ارى التي بمعنى علم لا بمعنى ابرأ التي تتقدم
لفعلين ومنها راي الحلية بدليل قوله تعالى وتواراكم
كثيرا اب في المنام وعلم التي بمعنى اعتقد وتيقن
لا بمعنى عرف وهي التي تتقدم لفعلين ايضا ادخلت
الرب على كل ملا مقربة النقل وعدتها الى ثلثة
مفاعيل بعد ان كان متعديين الى اثنين كما هو عادة
الامر في القاعد في علم الصرف ان همزة النقل اذا
دخلت على فعل لازم صيرته متعديا الى واحد او متعديا
الى واحد صيرته متعديا الى اثنين وهكذا ولكن هذه
القاعدة انشائية ليست مطروقة لانها قد تدخل على
المتعدي فتصيرها لازما وذلك نحو قوله تعالى زيد الفحل
فازا ادخلت الامر عليه وقيل انب زيدا صار لازما
وهذه الامة خاصة بالدخول على الفعل الثلاثي
كرائي وعلم ولا تدخل على الرباعي ولا الخماسي كدخرج
وتحوم وكيفية همزة النقل لانها تنقل ما كان فاعلا قبل

دخولا

دخولا الى كونه مفعولا بعد فاعلا الثالث الذي
زاد على المفعولين بدخولها هو عين ما كان فاعلا قبل
دخولها واصل عد واي كالم التثنية عديا بفتح العين
والدال وضم الياء استقلت الضمة على الياء فحذفت
فالتقاء ساكنات الواو والياء ثم يقار بعد ذلك عرفت
الياء بحسب الاصل وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصا ركة او
لوقا لتقاء ساكنات ايضا الالف والواو فحذفت الالف
فصار عدا واو بفتح العين والياء وسكون الواو
ليلا يلتبس بفعل الامر وايضا فتح الدال فيه دليل
على ان ما بعدها في الاصل كان الفاعلا فحذف ضربا
فيقال فيه ضربا لان اخر الفعل فيه صحيح ليس حرف
علة فحذف ما تحت فيه فذكر ان اصلها علم وراى
ان المتعديين الى مفعولين لا الى مفعول واحد كما تقدم
وانما اي علم وراى بالانزاي بدخول همزة النقل
عليها يتعديان الى واحد الذي كان فاعلا اخر
الصيغة عايد على المفعول الثالث الذي زيد بدخولها
فصيرته بدخولا مفعولا بعد ان كان فاعلا ونقلته
من الرفع الى النصب فلما سميت همزة النقل فزيد
او خالده اي في تركيب كل منها مفعول اول وهذا
هو شأن الامة في الاشياء راجع الى النقل اي وهذا
النقل هو شأن الامة وحالا وتقدم توضيحه

وهو اي ان اتا تصير ما اي لفظا كان انما واقعة
على لفظ فان كان الفعل ان هذا تفصيل لقوله
وتقوا انها تصير اي جملة يقربها اي يصير
يقربها بسبب تليط له عليه بامر من الامور البرية
لذلك وسيا في بيان ما يتعلق به اي بهذا الكلام
المذكور في التفصيل عند قول الله وان تعد بالواحد
او وما لمعني علمت انما اسم موصول مبني
على ان يكون في محذوف واللام حرف جر ومفعول محذوف
بها وعلمت جرح الياء لانه مبني والجار والمجرور متعلق
بمحذوف صلة ما وعلت مضافا اليه مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها حركة الحكاية ومطلقا حال من
الصيغة المستقر في الصلة والثاني محذوف باللام وعلمت
جرح كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للحمزة منع من ظهورها
الثقل والجار والمجرور متعلق بقوله حقا اخر البيت
والثالث محذوف عليه وايضا مفعول مطلق من
امر اذا رجع منصوب بالفتحة الظاهرة وحقق فعل
ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جواز تقديره هو يعود على ما وابيئة في محل رفع خبر
ابتداء الذي هو الموصول والتقدير والذي ثبت بمفعول
علمت حاله كون ما ثبت مطلقا عن التقييم شي
دون اخر ثبت للثاني والثالث من مفاعيل علم

واري

27 واري ايضا والحاصل ان علم واري قبل دخول امر
الثقل عليها وجعلها يتقديات الى تلك من مفاعيل كانت
متقديات الى مفعولها ثابته لانه المفعول قبل
دخول الامر عليها من كون الاصل فيها المبتدأ والخبر
قبل دخول علم واري عليها وجعلها مفعولين لها ومن
جواز الفاعل الفعل بعد دخول علم عليها عند توسطه بينهما
او تاخر عنهما دون تقدمه عليها ومن جواز تطبيقه
عن العمل في لفظها دون محلهما باللام ومن جواز حذفها
او حذف احداهما اذا دل على ذلك دليل يثبت جميع ما ذكر
للفعل الثاني والثالث من مفاعيل علم واري اي
ثابته لهما مما ذكر قبل الامر يثبت لهما بعدها ايضا واما
المفعول الاول فلا كلام له لانه في الاصل كان فاعله
وصار مفعولا من مفاعيل واري اي بعد دخول
الامر عليها وجعلها متقديات الى تلك ثمة وقوله ما ثبت
لمعني علم واري اي قبل دخول الامر عليها وجعلها
متقديات كما ذكر جميع ما ثبت لانه المفعول قبل
دخولها يثبت لهما بعد دخولها حرفا جرح من غير اشتراط
وتقديرها علم من هذه الاحكام المذكورة دون اخر
فما في علم واري اصلها المبتدأ والخبر كما انهما في علم
واري كذلك وسيصح الفاعل علم واري عند توسطه بينهما
وتاخر عنهما دون تقدمه ويصح تطبيق علم واري

عن العمل فيها باللام ويجوز حذفها معهما أو احدهما عند
الدليل وهكذا من كونهما مبتدا وخبر في الأصل
أي قبل دخول علم وراي عليها وجعلها مفعولين
لها ومن جواز الالف والتعليق أي للفعل
وقوله بالنسبة إليهما أي المفعول الثاني والثالث
دون الأول لما علمت أنه في الأصل كان فاعلا فلا كلام
لنافية وقوله ومن جواز حذفها أي المفعول الثاني
والثالث أو حذف احدهما كذا وقوله إذا دل على ذلك
أي الحذف دليل ويجوز الفاعل أي فيها
إذا توسط بينهما أو تأخر عنهما دون ما إذا تقدم عليها
فلا يجوز الفاعل نعم يجوز تعليقه عنهما بلام الابتداء
وتحوها كما تقدم ومنه الصبر عابده على الالف
أي ومن الالف قولهم لا والكا بر جمع أكبر وهو المظفر
في التقوى لا في المال والفني وإن تعدى الواو
إلى فان حرف شرط جازم وتعد فعل ماض فاعل
الشرط والالف فاعل ولو واحد متعلق به وبذلك هو
متعلق به أيضا وهو مجرور بالياء وعمله مئة جزء كسرة
ظاهرة في آخر ما بعده وهو مضاف إليه مجرور بكسرة
مقدرة منع من ظهورها حركة النقل والفتحة رابطة
للجواب واللام حرف جواز أي مجرور بالواو علامة جزم
أي لأنه متني والجار والمجرور متعلق بقوله توصلا

وبه

وبه جار ومجرور متعلق به أيضا وتوصلا فعل ماض
مبني للمفعل والفاء التثنية العائدة على علم وراي
أي فاعله وقيل فعل أمر والالف فيه منقلبة عن
نون التوكيد وليست الف التثنية والأصل توصلت
وقاعله مستند وعلي كل هو في محل جزم أي جملة جواب
الشرط وقوله والثاني مبتدا مرفوع بفتح مقدرة
على أي الحذوفة للفتحة منع من ظهورها النقل ومنها
جار ومجرور حال منه وكذا جار ومجرور متعلق بكون
خبر واثنان مضاف إليه مجرور بالياء لأنه متني وكسا
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها كونه
الحكاية أو مبني على السكون في محل جر وقوله
فمن مبتدا وبه جار ومجرور متعلق بقوله ذواتا وفي
كل جار ومجرور متعلق به أيضا وحكم مضاف إليه
وذا خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسما الستة واثنا
بمعنى اقتداء مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على
الالف منع من ظهورها التعذر وتقدير البيتين
وان تعدى الواو واحد بل هو فتوصلا لاثنان به والثاني
منهما كآيت كاللفظ الثاني من مفعولي كسا فهو
ذو اقتداء به في كل حكم وحاصل معنى ذلك ان
علم إذا كانت بمعنى عرف تكون متعديا لفعل واحد
كما تقدم وكذا رأي إذا كانت بمعنى أبصر تكون متعديا

لو اذ دخلت همة النقل على كل منهما والحالة هذه
 عدتها الى مفعول ثان وصار كل منهما يتعدى الى المفعولين
 مع ان كان متعديا لواحد وقد علمت فيما تقدم ان
 شأن الهمزة هكذا هو انما اذا دخلت على الهمزة عدة
 لواحد واذا دخلت على المتعدي لواحد عدة لاثنتين
 وعلى المتعدي لاثنتين عدة لثالث وهكذا واما ما ذكر
 في اعلم واري فيما تقدم من كونها يتعديان معا بالهمزة
 لثلاثه من اجل ثمة اذ كانا قبلها متعديتان
 لاثنتين لا لواحد وما هنا فيما اذا كانا قبلها
 متعديتان لواحد فانهما يصيران بدوولا عليها
 متعديتان لاثنتين ويكون حكم الثاني من المفعولين
 كحكم المفعول الثاني من مفعولي كسا جميعا ما كان
 ثانيا للمفعول الثاني من مفعولي كسا ثبت له ايضا
 كما اشار لذلك انه بقوله وان تعدى الى ابي وان
 كانت علم واري قبل دخول همة النقل عليها متعديان
 لمفعول واحد لا لاثنتين بدوولا عليها يصيران متعديان
 لاثنتين ويكون حكم الثاني من هذين المفعولين
 كحكم المفعول الثاني من مفعولي كسا فهو اي المفعول
 الثاني من مفعولي علم واري وواقتدا به اي بالثاني
 من مفعولي كسا واثبات له في كل حكم ثبت له ان قلت
 لم خص الثاني بشبهه بما ذكر دون الاول مع ان الحكم

في الاول كذلك ايضا قلت خصه ليكون التعليل
 ممكن فيه بل يقال اعلمت زيد انه الحق دون الاول
 فلو خص الاول بالنسبة لما ذكر لقوله جواز التعليل
 في الثاني فدفع ذلك بما ذكر والاول جاز لثبته عليه بقوله
 وقت علق ههنا فما اساء والصحيح انه لا يستثنى فيها
 وان التعليل متمم في كل كما في التوضيح تقدم
 ان راي الزاي عند قولهم الى ثلاثة راي وعلم انه
 انما يثبت لهما هذا الحكم اي وهو التقدير لثلاثة
 معا قبل عند دخول همة النقل عليها اذا كانا ازاوي
 بان كانت علم بمعنى ثبقت لا بمعنى عرف واري بمعنى
 علم وثبقت لا بمعنى ابصر وقوله واما اذا كانا قبل
 الهمزة يتعديان الى واحد ههنا فيه اشارة لقولهم
 وان تعدى لواحد نحو خوراي زيد عمرو اعي
 ابصر ونظر اليه يصح وقوله علم زيد الحق اي عرفه
 بعد الهمزة الى مفعولي اي فقط لا لثلاثة
 والثاني من هذين المفعولين لهما ههنا اشارة لقول
 هم واثبات منها نحو في كونه لا يصح الاخبار به لانه
 هذا بيان وجه شبهه به فكما انه لا يصح الاخبار بالثاني
 منها في كسا عن الاول كذلك لا يصح الاخبار بالثاني
 عن الاول في علم واري اي فلا يكون اصلها ك
 استداو الخبر فلا تقول زيد الحق لانه لا يستحالة

ان يكون زيد عني الحق او عني الدرهم فهما متفيران
بحذفه فيما تقدم وفي كونه يجوز حذفه ازاى
المفعول الثاني مع المفعول الاول بان يحذفهما او
يحذف احدهما مع ابقاء الآخر فمثلا حذفهما اعلمت
واعطيت انما هو في اعلمت وذكر اعطيت للتظهير
لان الكلام في اعلمت لا اعطيت والمعنى اعلمت زيدا
الحق فحذفها من غير دليل يدل عليها كما حذفنا في
اعطيت من غير دليل والمعنى اعطيت السائل او
المحتاج درهم ومنه قوله تعالى انز الطير عابد
على حذوها معان غير دليل اي ومن حذفها مقالة
بدون دليل قوله تعالى فانما من اعطى ازاى
السائل او المحتاج الدرهم اعلمت زيدا في هذا
حذف الثاني وابقا الاول والمعنى اعلمت زيدا الحق
وقوله واعطيت زيدا ذكره للتظهير لا تقدم وقوله
ومنه اي من حذف الثاني وابقا الاول قوله تعالى
ولسوف يعطيك اي الخير فالكاف مفعول الاول
والخير هو المفعول الثاني اعلمت الحق اي
اعلمت زيدا الحق فقيه حذف الاول وابقا الثاني
وقوله واعطيت درهما اي اعطيت زيدا درهما ذكره
للتظهير لا تقدم والثاني هو في قوله لان الكلام في
وقوله ومنه اي من حذف الاول وابقا الثاني قوله

تعالى

تعالى حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية فالكاف مفعول
اول والجزية مفعول ثان ففي جميع ما تقدم الحذف لغير
دليل فتلخص من جميع ما ذكر ان اعلم واري قارة زر
يكونان متعديان لمفعولين قبل دخول الهمزة عليها
وتارة يكونان متعديان لمفعول واحد فاذا دخلت
الهمزة عليها بالنسبة للاول عدتها الي ثلثة وصار
ما كان ثابتا لمفعولها قبل دخول الهمزة عليها يثبت
للتاني والثالث بعدها واما بالنسبة للتاني فتصيرها
متعديان اي مفعولين ويكون حكم الثاني منها حكم
الثاني من مفعولي كساوا عطي ومثله الاول كما تقدم
وكما في السابق ان فالكاف حرف جر واري
مجرور بها وعلم من جرح كسرة مقدرة على الالف منع
من ظهورها التقدير والجار والمجرور خبر مقدم والسابق
مضاف اليه وبنابا بقصر مبتدأ موقر مرفوع بخمسة سها
مقدرة على الالف منع من ظهورها التقدير واخبارا به
معطوف عليه باسقاط الساكن وحدث كذا وكذا وابقا
كذلك وقوله كذا كذا جاور مجرور خبر مقدم وخبر مبدأ
موقر والتقدم مبنا واخبار وحدث وابقا كايضا
تاريخ السابق وخبر المضاف المعنى كايضا اي
كل ما في السابق والمعنى ان هذه الخمسة المذكورة تتعدي
لثلاثة مفاعيل من غير همزة لا تعد اي السابقة لها بالهمزة

تقدم ان المفعول الاول انما هو على الشئ
ان المفعول لم يتقدم منه عدلا وانما الذي تقدم له عد
ثنتين فقط وهما ارجو واعلم اني لم يصح قولك تقدم
واجيب بان المعنى تقدم اخباري لكم بان المفعول
عد من الافعال المتقدمة الى ثلاثة مفاعيل سبعة
فذكر ثنتين منها فيما تقدم وذكر هنا خمسة فحسبت
السبعة وليس المراد انه ذكر جميع السبعة فيما تقدم حتى
يرد ما ذكر فقوله وسبق ذكر ان فيه رد لما ورد عليه مما
ذكر في نسخة تقدم ان المفعول عد من الافعال المت
وهي ظاهرة لا يرد عليها شيء وهي بناء بالمرور وقرا
في كل م المفعول بالضرورة في النظر كما تقدم ومنه
اي من هذا القبيل وهو كون بنا تقدمي لثلاثة
مفاعيل قوله اي الشاعر بنيت زريعة ارضنا فاعل
ماض مبني للمفعول والثاني فاعل سد سد
المفعول الاول وزريعة هو المفعول الثاني والسفاهة
سبدا وكما سها جار ومجرور ومضاف اليه متعلق
بمخروف خبر وهي جملة حالية معترضة بين المفعول
الثاني والثالث وهو جملة تسمى الى ان لانها في محل
نصب قائية مقام المفعول الثالث والمعنى اخبرني
الشاعر باحوال زريعة والحال ان السفاهة هي كذا
اي فهو قبيح ايضا يهدي اليك غريب الاشعار اي

الاشعار

الاشعار الغريبة والحال انه لا يعرف في الشعر وهذا من
كلام النابتة الزبياني وللمه زبادي الجوابه زريعة بن
عمرو بن خويلد وهو من قصيدته هجا لاهلها وسبب ذلك
انه نعت بهكاذبا فاستار عليه بفرد جماعة فابى النابتة
ذلك ومنه اي من كون اخبر بتقدمي لثلاثة
مفاعيل قوله اي الشاعر وما عليك ان فنانا فية بمعنى
ليس واسما مخدوف عليك جار ومجرور متعلق
بمخروف خبرها اي ليس باحو ولا ضرر لاني انا عليك
ان تقوريني اذا اخبروك الناس بانني دفن اي مريض
بسبب عشقي لك والحال ان بفلك غايبا والساهد
منه في اخبرتي حيث نصب ثلثة مفاعيل لان اخبر
بضم الهمزة فاعل ماض مبني للمجهول والثاني فاعل
سد سد المفعول الاول والثالث للوقاية واليسا
مفعول الثاني ودنقا مفعول الثالث ومنه
اي من كون حدث يتقدمي الى ثلاثة مفاعيل قوله
اي الشاعر او ملعتم ما تسألون ان المعنى اي شئ
منكم من الذي تسألونه من النصفة بيتا وبينكم
ثم حدثتموه اي فاي شخص حدثكم عنانا لاحد
علينا الامان لا في بعض النسخ وهي الصيغة اي العلو
والشرف الجواب لاحد حدثنا بذلك والساهد منه
في قوله حدثتموه حيث نصب ثلثة مفاعيل لان

حدث فاعل ماضٍ مبني للمفعول للمجهول والتا نائب فاعل
 حدث مسد المفعول الاول والها مفعول الثاني وحمله
 علينا الولا في محل نصب قايمة مقام المفعول الثالث
 ومنه اي من كون انما تتقدم الي تلك
 مفاعيل قول اي الشاعر وانبتت قيسا اذ قاتنا فاعل
 ماضٍ مبني للمجهول والتا نائب فاعل مسد المفعول
 الاول وقيسا مفعول ثانٍ ولم ابله يعني لم اخبر جملة
 حالية وخبر اهل اليمن المفعول الثالث والمعنى
 واخبرت اي اخبرني بعض الناس ان قيسا خيرا
 اهل اليمن والحال اي لم اخبر كما زعموا ومنه
 اي كون خبرت تتقدمي لتلك مفاعيل قوله اي
 الشاعر وخبرت سود الزمخري فاعل ماضٍ مبني للمجهول
 والتا نائب فاعل مسد المفعول الاول وسود
 مفعول ثانٍ والغمم مضاف اليه ومرصعة هو المفعول
 الثالث وهذه هي امها وسود اسم امرأة كانت
 محبوبة له والغمم لم موضع كانت تقيم فيه والمعنى
 ان الناس اخبروني بان سودا في الغم مرصعة فاقبلت
 وذهبت اليها من مصر لا عودها وازورها هذه الجملة
 فلما وصله صار يساوي ويحس عليها حتى عثر بها
 فصارت يدها حتى تظن انهما من كوة وخاطبتها
 وخاطبتها وقالت له حيث لا يسي قال حيث

هو

لاعود

لاعودي حين اخبرت بانك مرصعة فقالت له انا بخير
 وما فيه اذهب الي اهلك ودعي انها بعد ذلك صارت
 تتأوه عليه حتى ماتت وانما قال اليه اي
 جواب عما يقال لم قيد ارمي بالسابق ولم يطلق
 فاجاب بقوله لانه تقدم اذ اي كانه قال لما كانت
 ارمي علي قسرين فيما تقدم تارة تتقدمي لمفعولين
 وتارة لتلك وتلك المتقدمة الي تلك سابقة
 عليها قيد بذلك لدفع توهم ارادة المتقدمة الي اثنين
 وان المراد ارمي المتقدمة وهي المتقدمة الي تلك
 لا القريبة التي تتقدم لاثنتين **الفاعل هو**
 في اللغة من ادجد الفعل وهو مجازا كالقيام والضرب
 وقولها واما معناه اصطلاحا فسياتي عند قول
 التي فهو المسند اليه فعل **الفاعل الذي**
 كمر فروعني اذ قال فاعل مبتدأ والذي لم موصوف
 مبني على ان يكون في محل رفع خبر وهو صفة لموصوف
 محذوف ويصح ان يكون خبرا مبتدأ محذوف والجملة
 خبر وكمر فروعني الكاف حرف جر ومفعول مجرور بها
 وعنه جرح اليه لانه مشني والجار والمجرور متعلق
 بمحذوف صلة الموصول واي مضاف اليه مجرور بكسر
 مقدرة منع من ظهورها كون الحكاية ويصح ان
 يكون المضاف اليه قول محذوف واي فعل ماضٍ وزيد

الاسم

فاعل ومنير احوال من زيد وهو لم فاعل وجهه فاعل
 به والهاضن الى ونعم فعل ما ض والفتي فاعل
 مرفوع بضمه مقدرة على الالف منع من ظهورها التقدير
 والتقدير الفاعل هو الذي لم يمتد وبنت كمر فوعي قوله
 اي زيد حاله كونه منيرا وجهه نعم الفتى والمختوم
 بالمدح مخدوف تقديره زيد دل عليه زيد المتقدم او هو
 نفسه والمعنى ان الفاعل هو الذي شابه مرفوعه
 اي ومنيرا وهو لم لم يمتد اليه فعل كاي ونعم
 او شبهه كثيرا الذي هو لم فاعل والمرفوعين هو
 زيد بالنسبة لاي والفتي بالنسبة لنعم ووجهه
 بالنسبة لمنيرا فكل لم شابه هذين يقال لم فاعل
 كضرب زيد واقام عمر وهكذا ان قلت قوله
 مرفوعي اي يقتضي انه مثل الثاني مع ان الامثلة
 التي ذكرها هنا ثلاثة واجيب بانها اثنان من
 حيث المسند فانه في الاول والثالث فعل وفي الثاني
 وصف يشبه الفعل والمعنى ما شبه مرفوعي فعل
 كاي ونعم او شبه الفعل كثيرا فالمنظور اليه المسند
 لا المسند اليه وقوله منيرا وجهه حاله من زيد كالتقدم
 ووجهه فاعل به وصم عمل منيرا فيه مع انه لم يمتد
 على انتظام او شبهه كونه مقفدا على صاحب الحال
 وهو زيد على نواسخ الابتداء اي وهي كان واخرها

وكاد

وكاد واخواتها ونحو ذلك مما تقدم يشوع از جواب
 كما وقوله ما يطلبه الفعل التام اي لم يطلبه انما واقعة
 على لم وقوله التام خرج النافض فكان ونحوها فلا
 يسمى المرفوع به فاعلا الا مجازا لا تقدم وانا يسمى لم
 كما لا يخفى وقوله من المرفوع بيان لما يطلبه ونحوه
 وهو الفاعل ان الصغير فيه ما يدعي ما فاما الفاعل
 ان هذا تفصيل لقوله وهو الفاعل او نايبه وقوله
 فهو الاسم ان هذا معنى له اصطلاحا واما معناه
 لغة فقد تقدم وهو ما وجد الفعل المسند
 اليه ان اريد الربط به والمنسوب اليه فعل سواء كان
 على جرته الثبوت او انفي ليدخل ان ضرب زيد ولم
 يضرب زيد وسواء قام به الفعل كالمثال الاول وكما في
 قوله علم زيد او وقع عليه كما في قوله مات زيد لتحقيق
 النسبة والربط له بالفعل في جميع ما ذكر على
 طريقة فعل او رد عليه سرب زيد وظرف زيد وشبهه
 وخرج فانه كلها مبنية للفاعل وزيد فيها فاعل
 او ليست على طريقة فعل واجيب بان معنى على
 طريقة فعل ان يكون مبنيا للفاعل سواء كان على
 طريقة فعل بالفتى لمينه او كسرها او ضمها او ضم
 الفاعل كسريه او سكونا وهكذا فدخل ما ذكر
 بهذا المعنى ولا يروى ان قلت يدخل في قرير المسند

في الماضي او بفعل
 في المضارع هو

اليه فعل المفعول من قولك ضرب عمرو زيدا فان
زيد انساب اليه الفعل كما نسب لعمرو ولوقومهم عليه
فيقتضي انه يسمى فاعلا مع كونه مفعولا واجيب
بان المعنى نسب اليه فعل اصطلاحا فخرج بهذا
لانه وان كان منسوباً اليه لكن ليس على وجه الاصطلاح
فله اقتضا لما ذكره ان قلت ايضا كل ما يشل
التابع للفاعل بحرف القطع كقولك ضرب زيد وعمرو
قلت هو خارج بقيد اخر محذوف من كلامه
والتقدير المسند اليه فعل اصطلاحا امالة فخرج
هذا لانه وان كان منسوباً اليه فعل اصطلاحا لكن
ليس بالاصالة بل بتسمية للفاعل بسبب عطفا
عليه فله يسمى فاعلا وهذا غير ابدال واما ابدال
فداخل في كلامه لانه على نيته تكرار الفاعل وذلك كقول
ضرب زيد اخوك فان المعنى ضرب زيد ضرب اخوك ولا
يحتج ان المبدل منه في نيته الطرح والرمي فكان الفاعل
في الحقيقة هو الاخ وهو عيني زيد ان قلت ايضا
ولم لم يقل بدل المسند الى الخبر عنه بفعل قلت
لان الاستناد يشمل لسناد الفعل الانشاء كقول
واضرب والخبري كضرب زيد كل من ماذر فخاص
بالخبري وعلى كل فالمتحصل من ذلك ان في كلامه
حذف مضافين لا تقدم والتقدير فهو كل اسم من

اليه

اليه فعل اصطلاحا بالاصالة وهذا يتم التعريف ولا
يرد عليه شيء او شبهه بالرفع معطوف على قوله
فعل اي او شبه الفعل وحكمه الرفع لانه اي الرفع
حكم من احكامه السبعة التي اورد في بعضها بالمثل
وسيدكر اباقي بعد وانما كان حكم الرفع لانه عمدة فلا
يموز حذفه عند الجمهور لانه مع الفعل كشي واحد
بخلاف المفعول والمراد بلاسم اسمية قوله فهو
الاسم والمراد بالرفع بالرفع من الرفع بالاسم
القول بالرفع ما اقتوت بساير لفظا او تقدير
والسواير خمسة اثنان وما ولو وكي لكن السبك
هنا يختص بان اثنان وما دون ولو وكي مثال ان قوله
تعالى اولم يكفرهم انا انزلنا اي انزلنا ومثال ان قوله
تعالى الم ياتي للذين اصوات تخشع قلوبهم اي خشوع
قلوبهم ومثال ما قول الشاعر يسر المرء ما ذهب
البيان اي ذهبها ولا يسبك منها هذه الاحرف مقدرا
الا ان خاصته قد مر ما اعني الا يسري ان يتسري
سيرة فالتسبك مقدور وهي ان الخففة دون اثنان
الشدة وما قل يكونان اثنان في السبك مع تقديرهما
لعدم نبوت ذلك بل لابد حين ارادة السبك بهما من
التصريح بلفظها ولا يجوز تقدير فاعل مؤول بالاسم
المذكور بدون ساير من الحروف الثلاثة المذكورة

بأنه سبب أي كفي أنه أو باللام الترابية كوهيها
هيها لما توقعه وتوهم الفعل أي الماضي
كوهيها الحقيقية فهيها لم فعل ماضٍ مبني على
الفتح لا محل له من الاعراب والمضيق فاعل به
مخوف زيد عندك علامه أو في الدار على ما لا فريد منها
والظرف أو الجار والمجرور خبر عنه وعلامه فاعل
بالظرف وبالجار والمجرور وكما في قوله تعالى أي الله
شك فيصيح أن يكون شك فاعل بالجار والمجرور وأن يكون
مبتدأ مؤخرًا والجار والمجرور خبر مقدم ما كانت
مرفوعة بالفعل هذه الشارة الحكم من أحكام الفاعل
وهو ارفع وقد يحذف لفظا باضافته إلى المصدر أو إلى الله
أو من أو بالياء أو باللام الزايدة لا تقدم بقصده
وبعد فعل فاعل له خبر ظرف وهو متعلق
بمخوف خبر مقدم وفعل مضاف إليه وفاعل مبتدأ مؤخر
وقوله فان ظهر له الفاعل التفرع وان حرف شرط جازم
وظهر فعل ماضٍ فاعل الشرط وفاعله مستتر عايد على
الفاعل وقوله هو الفاعل واسطة نحو باب الشرط والظرف
مبتدأ والخبر مخدوف والجملة في محل جزم جواب الشرط
والاثنان المدخلة في الثانية حرف شرط جازم وفعل
الشرط مخدوف وقوله فخير الفاعل الجواب وخير
خبر لمبتدأ مخدوف والجملة في محل جزم جواب الشرط

ولمستقر

واستقر فعل ماضٍ والفاعل مستتر عايد على ضمير والجملة
في محل رفع صفة لضمير والتقدير وفاعل كائين بعد فعل
فان ظهر ذلك الفاعل ويرز ووجد في اللفظ هو الفاعل
وان لا يبرز ويوجد في اللفظ هو ضمير مستتر وحاصل
المعنى ان الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله فترتبة التاخير
عنه ولا يجوز تقديمه عليه ثم بعد ذلك ان كانت اسما
ظاهر املفوظا به فالامر ظاهر ويكون هو الفاعل
بالفعل والادب ان لم يكن ظاهرا املفوظا به بعد الفعل
فيكون فاعل الفعل ضميرا مستترا فيه أو رد بعضهم
على انه بان الذي يفهم من قوله وبعد فعل فاعل
ان كل فعل لابد له من فاعل مع ان بعض الافعال
قد يوجد بدون فاعل رافع له بعده وذلك ككلمات
الترابية وقلي القصور به السفي نحو قلما تاتينا والفعل
المراد نحو قام قام والمبني للمفعول نحو ضرب زيد فهذه
كلها افعال وليس لها فاعل مرفوع بها واجيب بان المراد
والمعنى من قوله وبعد فعل فاعل ان الفاعل يكون
بعد الفعل لا قبله فترتبة التاخير عنه ولا يجوز تقديمه
عليه وليس المراد ان كل فعل لابد له من فاعل كما قلت
حتى يرد ما ذكره وقوله فاعل أي واحد لا التكرار
في سياق الاشارة لا عمومها وقوله فان ظهر أي وجد
حقيقة او حكما يسئل ما اذا كان مخدوفا لملته كما في مخف

وهو الفعل الضمير ما به على الرفع وقوله
أو شبهه أي الفعل مما ذكر فيما تقدم فلا تقول
الزندان قام له أي على أن الزندان فاعل مقدم كما قال
علي أن يكون له أما على أنه مبتدأ مقدم كما قال فإنه
يصح وكما يقال فيما بعده من الأمثلة وهذا
مذهب البصريين أي وهو المعتمد والهم الأشاعرة
راجع لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل
وأما الكوفيون من الضعيف الزندان قام بالأنفاد
فيه وفيما بعده على أن الاسم فاعل مقدم بالفعل
الذي بعده الزندان قاما أي من غير تجريد
له من عن مة التثنية وعلى أنه أجمع فيما بعده
ويكون ذلك مبتدأ أو جملة تاما أو فاعلا وفاعل
في محل رفع خبر عنه ويكونان أي الالف والواو
هما الفاعل أي بالفعل المتصلان به وتكون الجملة
في محل رفع خبر عن الاسم لا تقدم وجر الفعل
الخبر فاعل أمر وفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت
والفعل مفعول وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان
معنى متى الشرط وما زائد في استند فعلها من
مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه عايد
على الفعل ولأشأن جار ومجرور متعلق به وأوجه
مقطوف عليه وكفار الكاف جارح لقول حذف

خبر

خبر لمبتدأ محذوف وفاز فعل ماضٍ والشهدا فاعل
مرفوع بضمته مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر وقد يقال قد حرف تقييد ويقال فعل مضارع
مبنى للمجهول وسعد فعل ماضٍ والالف فاعل والجملة
في محل رفع نائب فاعل وسعد فاعل وفاعله موقوف
عليه والفعل مبتدأ والواو للحال ومستند خبر
وللظاهر جار ومجرور متعلق بمسند وبعد ظرف
متعلق به أيضا والتقدير وجر الفعل ومثله الوصف
فالفعل ليس قيداً إذا استند الفعل لأشياء أو جمع
أي لعل مة تثنية أو على مة جمع وذلك كقولك فاز
الشهدا وقد يقال على لغة ضعيفة والحال أن
الفعل مسند للظاهر بعد أي لك اسم الظاهر الواقع
بعده بأن يكون هو الفاعل والالف أو الواو أو
النون المتصلة به حروف دالة على التثنية وليست
فاعلاً له والحاصل أن الفعل إذا ابتدأ بالاسم
ظاهر وكان ذلك الاسم مثنى أو مجموعاً يجب تجريد
الفعل من عن مة التثنية وأجمع وتكون حالته
كحالته إذا ابتدأ بالاسم مفرد ويكون ذلك الاسم فاعلاً
به وهذا على اللغة الفصحى وهناك لغة أخرى لا تجرده
من ذلك والحالة هذه وتجعلها حروفاً دالة على التثنية
أو الجمع والاسم هو الفاعل وهذه ضعيفة فأت

أردت ان تمشي هذه الطريقة على الاولى وتحتها
جعلتها فاعلا بالفعل والاسم الذي بعد الفعل يدل
منا او هي والفعل في محل رفع خبر مقدم والاسم
المسند اليه الفعل مبتدأ مؤخر ومثل الفعل في ذلك
كلمة الوصف حرفا حرف فاعلا رابعا بقوله وجبر
الفعل ان للطريقة الاولى ويقول بعد وقد يقال
ان للطريقة الثانية مذهب جمهور العرب
اي اكثرهم الظاهر اي لم يظهر فهو صفة
لموصوف مذكوف وقوله مثنى او مجموع يدل من ظاهر
وقوله وجب تجريره جواب اذا في قوله انه اذا اسند
ان تدل على التثنية اي تثنية الاسم الواقع
فاعل لذلك الفعل الذي اسند اليه الفعل كالالف
وقوله او اجمع اي كون الاسم الواقع فاعلا بالفعل
وهو المسند اليه الفعل جمعا كالواو والنون
فالالف دالة على التثنية والواو والنون دالة
على الجمع ولا نقول على مذهب هؤلاء
الاشارة راجع الى الجماعة الذين يوجبون تجريره من
تلك الالف مائة التثنية المذكورة اي لا نقول
على مذهبهم قاما ان وتاتي في الفعل بعل من
بل تجرده ونقول قام بالافراد وهكذا ونقول علي
ان يكون ما بعد الفعل ان اي وهو مخصوص

الاسم

الاسم الظاهر لا ما يسميه ويسمى غير من الحروف المذكورة
استعمله بالفعل وان كانت البعدية تصدق بها ايضا
بدليل قوله بعد وما اتصل بالفعل ان هل علي
ان يكون ان اي فأت بالعلامة فيه ج وقيل ما نفى
فيما تقدم لان اللفظة الضعيفة لا تجعلها فاعلة
بالفعل بل حروفا كما تقدم فاذا جعلت فاعلة به
والاسم الذي بعد بدل منها اوصى والفعل خبرا
تقدما والاسم مبتدأ مؤخر اصح ذلك وكانت على اللفظة
الفصحى كما تقدم اعني الالف ان اي اقصد
بالاسم المصغر الالف ان كما نقل الصغار يقال
نسبة لعل الصغر بكسر الصاد وهو النحاس يقال
نسبة لبيع البقل في شرح الكتاب اي كتاب
سيبويه كما كانت التا ان اي كما ان اتا نقول
كانت زائدة اي فكما ان التا في قامت هند حرف
قول ان كذلك هذه الحروف التثنية تدل على ما ذكر
من التثنية والجمع قياسا على اننا المذكورة
مرفوعة به اي بالفعل وقوله كما ارتفع اي قياسا
على ارتفاع هند بقيامت هذه الطريقة قاست
ما قاست على ما ذكر ومن ذلك ان من عدم تجريره
الفعل قوله اي الشاعر قولي قتال ان فتولي فعل
حاضر وفاعله مسترعايد على مصعب بن الزبير

والمارقيين مفعول والمراد بهم الخوارج وبنفسه جار
ومحور متعلق بقولي وقد لحما الواو للحال وقد
للتحقيق والحلم فعل ماض والالف حرف دال على
التثنية والها مضاف اليه ومبعد فاعل وحيم مضاف
عليه والمصنى نوني مصعب قتال الخوارج
بنفسه اي بذاته من غير معاونة احد له عليهم
والحال انه قد لحما اي تركاه وخذلاه البعيد
والقريب فلم يبقا ونوم ويا عدوهم والشاهد
من ذلك الحاق الفعل وهو الحماه على مة التثنية
وهو الالف مع الحماه للمكني وهو مبعد وحيم
يلوموني ان فعل مضارع مرفوع بثبوت
النون والواو حرف دال على الجمع والنون اثنائية
للتوقاية واليا مفعول واهلي فاعل وفي اشترا
التميل متعلق باهلي وكل مبتدأ وجملة يعزل يعني
يلوم خبر والشاهد من ذلك الحاق الفعل وهو
يلوم الواو الدالة على الجمع مع الحماه لك اسم
الظاهر وهو اهلي وفي رواية قومي وراي علي
اللفظة الفصحى قال يلوميني راي القدراني لزياد
فعل ماض والنون حرف دال على جمع النسوة والنون
فاعل وهذا هو الشاهد في الحاق الفعل وهو راي
النون الدالة على الجمع مع الحماه لك اسم الظاهر وهو

واليم حرف عماد
مر

الفواني

الفواني والفواني جمع غانية وهي التي لم تقف
بجملها عن ان تعزينا والنواصر جمع ناصرة من النضرة
وهي الحن ويقال ان قايك هذا البيت من المولدين
لا من عرب العرب فك يجمع بكلامه حم مرفوع براني
في هذا التسمي والاف مرفوع براني من راي لبراني
فاستقر قول اي اسم اي دل وقول بان ذلك اي
ما ذكر من عدم تحريك الفعل عند الحماه للظاهر قليل
وقول والا مركبة اي كاقال وانما قال والفعل
ان في واي بالجملة الحالية لينسبه الي اذ جعلت
الفعل مسند الي اي بان جعلت الاسم الظاهر فاعل
به وهي حروف دالة على التثنية او الجمع فاما اذ جعلت
الي وقد تقدم توضيح ذلك فله حاجة لاعادته
بلغة اكلوني البراغيت اي ظفوني وتقدموا على
ان قلت المناسب التقدير باكلني او اكلتني دون
اكلوني لان الواو خاصة بجمع العاقل والبراغيث
ليست من قبيل العاقل واجيب بان لما صدق
عليهم صفة العقول وهو الاكل نزلوا منزلة لهم واطلق
عليهم ما العقول قال بعضهم في شان البراغيت
ليل البراغيت ليل لانفادله لا ياركر الله في ليل البراغيت
كانت بجسمي اذ جلت به ايدي القضاة على مال المورث
ويجوز عن اسم اي عن هذه اللفظة الضمنية

٢٢٩

في كسبه بلغة يتعاقبون ان في تعاقبون فعل مضارع
 مرفوع بثبوت النون والواو حرف دال على الجمع
 وملايكة فاعل وفيلم جار ومجرور متعلق به ايج
 تذهب طائفة وتأتي طائفة اخرى عقب الطائفة
 الزاهية هكذا زعم المحدثون من السلف
 ان تكون الواو في الحديث فاعل وملايكة بدل منها
 او لما قيل انه حديث طويل واختصر والاصل ان
 الله ملايكة يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة
 بالنهار فاتي قول فيكم كلام تام وقول بعد ملايكة
 بالليل اذكر بيانا وتفصيلا لقول ان الله ملايكة
 في اول الحديث وليس فاعلا بقول يتعاقبون
 ويرفع الفاعل ان في رفع فعل مضارع والفاعل مفعول
 مقدم وفعل فاعله مؤخر واخر فعل حاضر مبنى للنفذ
 ونائب الفاعل ضمير فيه عائد على فعل والجملة
 في محل رفع صفة لفعل وكسل الكاف زائدة ومثل
 خبر لجملة محذوف وهو مضاف لقول محذوف وزيد مضاف
 لمثل مجرور بكسوة مقدرة منع من ظهورها حركة الكتابة
 ويصح ان يكون فاعلا بفعل محذوف جواز ادل عليه
 قول في اخر البيت ويصح ان يكون مبتدأ خبره محذوف
 اي زيد القاري قال بعضهم وهذا احسن ليطابق
 الجواب السؤال في ان كل منها جملة اسمية لكنها يكون

على

على هذا لا شاهد فيه لما نحن بصدده لان قول بعد
 من قرا هو السؤال وهو جملة اسمية لان من اسم
 مستفهام مبتدأ مبني على الكسرة في محل رفع وقرا فعل
 ماض والفاعل مستتر تقديره هو يعود على من والجملة
 في محل رفع خبر فيفيح ان يكون الجواب مطابقا
 بان يكون جملة اسمية ايضا بان يقال زيد اي زيد
 القاري والاقيل في السؤال قرا من فيكون قرا فعل
 ماض ومما فاعل ويكون زيد الواقع في الجواب فاعل
 بفعل محذوف تقديره قرا زيد ويكون كل منهما على
 هذا مطابقا لقول في جواب جار ومجرور متعلق بزيد
 ومن استفهام مبتدأ لا تقدم جملة قرا خبر وسهل
 المصحة قرا بابتداء الفاء والتقدير ويرفع فعل اخر
 الفاعل وذلك مثل قولك زيد الواقع في جواب اسأيل
 لك بقول من قرا والمعنى ان الفعل يرفع الفاعل
 في حال كونه محذوفا والفاعل مذكورا لكن لا يجوز حذفه
 وايضا الفاعل الا اذا دل عليه دليل كما اذا وقع جوابا
 لسؤال متقدما عليه وذلك مثل قولك زيد في جواب من
 سألك بقول لك من قرا اي فتقول له زيد اي قرا زيد
 فزيد الذي اجبت به فاعل لفعل محذوف دل عليه
 ما قبله في السؤال وقول المصنف اخر او رد عليه
 ان الاخبار من خواص الاسماء لا الافعال واجيب

باب في كلامه مجازا بالاسفار وهو انه شبه الحذف
بالاصفار واستعار لفظ الاصفار للحذف واستف من
الاصفار اخبر بمعنى حذف فهو استعار تخرجية تبعية
اي فزاده بقوله اعتراف بحذف وبعلم يجوز بما ذكر
وقال كاقال ابن غازي **ي** **ي** **ي** **ي** **ي** **ي** **ي** **ي**
ويرفع الفاعل فعل حذف **ك** كذا زيد في جواب من وفا
لستم من الايراد المذكور واستغنى عن المجاز وقد افهم
بعضهم في قولهم ويرفع الفاعل ففعل بقوله
يا قاريكم النجوم من الميز جمعت في النجوم عظم ما في النجوم قليل
ان كنت تفهمها فيما تجيده **ب** لمرارها حتى تحجز الاقاييل
فان فعلها قد جاز فاعله **ف** فعل ومن فاعله قد جاز فمفعولا
تم اي اي فعل بها فاعله فعل والفاعل فيه مفعول
واجاب عن ذلك ابن غازي بقوله **ي** **ي** **ي** **ي** **ي** **ي** **ي** **ي**
فذكر نفسي قد احسنت تكميل **و** فقلت كل الوري بدا وتجميل
يا حسن اجمية في باب فاعله **من** بعد اربعة في انظم تكميل
اي جواب سؤالك كاي في باب الفاعل منها بعد مضي
اربعة بيوت كاملة منه اي فيكون في خامس بيت
من باب الفاعل وهو قولهم هذا ويرفع الفاعل من
فالمراد بالفعل الذي فاعله فعل عند قوله ويرفع وفاعل
قولهم بعد فعل ومفعول قوله الفاعل ولا شك ان يكون
الفعل يقع فاعلا والفاعل يقع مفعولا امر يستوف

قوله

قوله اذا دل دليل على الفعل **و** الدليل هو تقدم السؤال
المذكور فيما تقدم وفيما سياتي **قوله** التقدير قرأ زيد
هذا التقدير فيه نظر لعدم مطابقة للسؤال قبله لان
السؤال جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر فينبغي ان يكون
الجواب كذلك بان يقال زيد القاري ويكون مبتدأ خبره
محذوف لتحصل المطابقة وهذا المحسن هذا بعضهم لذلك
لكن يقال يخرج بهذا المعنى عن الاستشهاد به لما عرفت فيه
فالاولي والاظهر ان يقال في السؤال هل قرأ احد ويكون
جملة فعلية ويكون زيد ان واقع جوابا لذكر فاعلا بفعل
محذوف تقديره قرأ زيد وبذلك تحصل المطابقة **قوله**
وقد يجب الحذف لئلا يلا اداة الشرط لا يليها الا الافعال
الاسماء وفي الآية المذكورة وليها المجر وهو احد
فيصيح ان يكون فاعلا لفعل محذوف دل عليه الفعل
المذكور بعد كاهو القاع **قوله** وكذلك اي مثل الآية
المذكورة كل اسم انما هو راجع للآية **قوله** فانه مرفوع من
هذا بيان لدرجة الشبه بالآية **قوله** وهذا اي حذف الفعل
بعد ان واذا مذهب **قوله** وثانيتها لرفقا مبتدأ
وثانيتها مضاف اليه من اضافة الدال للمدلول وتلج
فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على البيان من ظهورها
الشكل وفاعلها مستتر تقديره هي فيعود على التثنية والجملة
في محل رفع خبر وانما في مفعول منصوب بضمه مقدرة

على الياء منع من ظهورها الثقل على قول ولغة من يقدر
الفتحة في النقص وهو صفة موصوف كحرف واذا
ظرف كما يستعمل من الزمان فانفرد بشرطه منصوب
بجوابه وكان فعل ما ضا ناقصا واسما مستتر عايد على
الفعل الماضي ولائى جاز ومجور متعلق بمحذوف خبرها
والجملة من كائن واسما وخبرها في محل جر باضافة اذا
الياء وجواب اذا محذوف مد عليه ما قبله وكانت الكاف
جاء لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف واي فعل ما ضا
والناتية على التانيث وهند فاعل والاذي مفعول
والنقدير والتا الدالة على التانيث تلي وتتبع الفعل
الماضي اذا كان مسندا لاني وفي تليته وذلك كقولك
ابت هند الاذي والمعني ان الفعل الماضي اذا كان
مسندا لفاعل موحث سر الكان التانيث فيه حقيقيا
كما في المثال الذي ذكره او حكيا كجاري التانيث لفظا
محو طمعت السور او اكتسب التانيث بسبب اضافة
للمرث او كان تانيثه تاويله كما في قوله جات الكتاب
على تاويله بالصيغة فان التا الدالة على التانيث
اي يانيث ذلك الفاعل تليته وتتبعه وتتصل به
ومثله في ذلك الوصف كما في نحو اقاية هند ولا فرق في
ذلك الفاعل بين ان يكون عاقله كانت هند الاذي او
غير عاقل كحزبت النجبة وقد رمتعلق قول لاني مسندا

ولم

ولم يقدره ثانيا لبسلا ما اذا كان الفعل متفيا عن الاثبات
لها نحو ما قامت هند والا كان خارجا بتقديره ثانيا
ولا فرق في ذلك اي لموق التا له بين الحقيقي اذ اي بين
ان يكون الفاعل حقيقي التانيث بان كان له فرج او مجازيه
بان كان التانيث فيه لفظيا فقط اي في اللفظ دون
المعنى وقول نحو قامت هند مثال للدول وطلعت السور
مثال للتانيث لكن لها حالتان اذ هذا جواب عما يقال
وهذا لموق التا له على سبيل الوجوب او الجواز فاجاب
بقول لكن اذ وهو دخول على كلامه الا في بعد وقوله
وسيا في الكلام على ذلك اذ اي في البيت الذي بعد هذا
وهو قول وانما تلزم اذ في محل اخر وانما تلزم
اذا انما اداة حصر وتلزم فعل مضارع وفاعله مستتر
تقديره على يعود على التانيث وفعل مفعول ومضمر
مضاف اليه على تقدير مضاف بينهما ومتصل بفت كضمر
واو حرف مضاف ومفعول مفعول على متصل وذات بالنصب
مفعول مفعول وجر مضاف اليه والتقدير وانما تلزم
تا التانيث فاعل مفعول متصل او فعل فاعل ظاهر
منهم صاحب فرج اي حقيقي التانيث والمعني
ان الفعل اذا كان مسندا لفاعل وذلك الفاعل ضميرا
متصلا به سواء كان مستر كقولك هند قامت اي
هي او بارز كقولك الهند قامت وسواء كان حقيقي

التانيث كاي المثال المذكور لو مجازيه كالشمس طلعت
فان التانيث الاله على تانيث ذلك الفاعل تلزمه وجوبا
وكذا اذا كان الفاعل لهما ظاهرا حقيقي التانيث
وهو الذي اشار اليه بقوله او ضمهم لراي اولم يكن
الفاعل ضميرا مستترا بل كان لهما ظاهرا لكن
مفهوم ذات حراي انثى صاحبة فرج فان التانيث المذكور
تلزمه وجوبا كالاول فتلخص من هذا ان لزومها
للفعل في حالتين وهذا اللزوم في غير نعم وبئس
فيقال على هذا نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند واعلم
ان هذا اللزوم اي لزوم التانيث المذكور للفعل ولو مع
عطف المذكر عليه كاي قوله هند قامت هي وزيد وقامت
هند وزيد فيراعي المؤنث في هذا دون المذكر كلزوم
التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وزيد قام وهند
انه قلست هذا يخالف قولهم اذ اجتمع مذكر
ومؤنث يغلب المذكر على المؤنث كقوله هند وزيد
قايان واجيب بان هذا خاص باب الضمير فلا
ما حتم المراعي والغلب فيه المؤنث ولا فرق في
ذلك اي لزوم التانيث لهما ذكر وقوله بين الحقيقي والمجازي
خالف ابن كيسان في هذا فجوز ان يقال الشمس طلعت
يقال طلعت الشمس فلا فرق عنده بين ظاهر الجوار وغيره
فان كان الضمير منفصلا هذا محترز قول النحوي

متصل

متصل وسياقي في البيت الاتي ان يكون الفاعل
ظاهرا اي لهما ظاهرا لا ضميرا مع اتصاله بالفعل بحيث
لم يفصل بينه وبينه بفواصل كما سياقي فقيده الاتصال
لا به منه ويكون المفعول منه له لانه ما قبله عليه
واصل حرج قال في المصباح الحرج بالكسر
فرج المرأة والاصل حرج فحذفت الحاء التي هي لام
الكلمة وبوض معنا واو ادغمت في عين الكلمة لانه يضمر
على حرج ويجمع على احرار وقد يستعمل لمتعال يد ويد
من غير تقويض وفي كلام الناطم بالتحفيف وهو
يد على انه ليسو خاصا بما ذكر فيخالف كلام المصباح
وفهم من كلامه ان لانا اي فيه باداة الحصر
وهو انما تكرر ان وقد يبيح ان فقد حرف تقليل ويبيح
فعل مضارع والفاعل والفعل فاعل وترك مفعول
وانما مضاف اليه وفي نحو جاور ومجور متعلق بالتنا وهو
مضاف لمفعول محذوف واتي فعل ماض والقاضي مفعول
مقدم ونبت فاعل مؤخر والواقف مضاف اليه والقدرة
وقد يبيح النصب ترك التنا اي من الفعل في نحو قوله
اتي والمضارع ان التانيث تلزم الفعل الا اذا فصل
بينه وبين الفاعل بفواصل والافل تلزم وهذا محترز
قول النحوي فيما تقدم متصل وانما تلزم التنا مع الفصل
لان الفصل ابعد للفعل من الفاعل المؤنث وصار

كالعرض من اتنا فلواتينا بها معه لكان فيه الجمع بين
 الموضع والموضع بغير الاخذ فذكر من البيت بعده
 والاجود الاثبات اخذ ذلك من التفسير بقدر وسيع
 لان قد تفيد القلة مع مصاحبة الاباحه لها فيفيد
 وذكر ان الاثبات ثلث اجود واحدا منها حذفها
 والحذف مبتدأ وملة ففعل من الفعل ونائب الفاعل
 خبر ومع ظرف وهو حال من نائب فاعل ففعل وفصل
 مضاف اليه وبلا جار ومجرور متعلق بفصل والكاف
 جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف وما نافية وزكي
 فعل ماض والاداة لمتنا ملغاة وقتاة فاعل
 وابن صفة له والفعل مضاف اليه والتقدير هو المحذف
 ففعل على الاثبات حالة كونه مع فصل بالاولى كقولك
 ما زكي الافتاة ابن الفلا والحاصل انه اذا فصل
 بين الفعل وفاعله الموث بالاولى وجب حذف التام
 الفعل ولا يجوز ان يثبتا فيه كاي المثال المذكور والاول
 يقال ما زكت ان قال بعضهم كان الاول ان يصبر
 بالتركيب المحذف لانه يبرهن انها كانت في الفعل ثم
 حذفت مع انه ليس كذلك المثل الحقيقي ابي وكذا
 المجازي بدليل التمثيل بعد وما بقيت الارر
 الضلوع انما نافية وتبقى فعل ماض والتا على ملة
 الثانية والاملفاة والاضلوع فاعل والجرا مع صفة

لها وهي جمع جرسع وهو المستخرج الجنب والبطن والساهد
 من ذلك في بقيت حيث اني بتا الثانية فيه مع
 الفصل بالا وهذا محجوب بيت قاله الشاعر في وصف ناقه
 وصدر طوي النحر والاجر ازماء في غرو صرا وما بقيت
 والنحر يعني النحر والدفع والاجر ازماء جرز وهي الارض
 التي لا ثبات بها والفروع جمع غرض خزام ارجل والمعنى
 انها حصلت لها هزال من شد الركن ومن السرى
 الارض التي لا ثبات بها فقول الله ان هذه الاعتراف
 مبنى على مذهب الجمهور من ان الاثبات عندهم خاص
 بالشعر ونسب غير الجمهور الى جوازها في الشعر على قلة
 وعليه يتمي كلام الله فك اعتراف عليه وليس
 كذلك لعل ليس على بل هو كذلك كما قلت ذلك فالك
 لانه ان اراد اي الله انه اي المحذف مفضل عليه اي
 على الاثبات باعتبار انه اي المحذف ثابت احد
 والمحذف مبتدأ وقد حرف تقليل وملة ياتي من الفعل
 والفاعل خبر وبه فصل جار ومجرور ومضاف اليه
 متعلق بيأتي ومع ظرف متعلق بقوله وقع وضمير
 مضاف اليه وذي مضاف اليه والمجاز بدل من ذي
 وفي شعر جار ومجرور متعلق بوقع والتقدير والمحذف
 للتا قدياتي من غير فصل ووقع المحذف في شعر مع
 ضمير الموث ذي المجاز والحاصل ان التا قد تحذف

من الفعل المسند اليه فاعل موند حقيقي الثاني من
غير فصل وجا حذفا في الشعر من الفعل المسند اليه
خبر الموند المجازي الثاني مع انه تقدم لزومها فيه
حكي سبويه ان هذا دليل على انها تحذف من الفعل
المسند اليه موند حقيقي الثاني وان لم يوجد فصل
فله منزلة الموند العاملة عمل ليس ومنه اسمها
وجملة ودقت ودقها في محل نصب خبرها ولا عاملة
عملان وارض لهما وابقل ابقالا منصوبات على المصدر
والشاهد في ابقل اذا اقرى بالفتح حيث لم تتصل به
ثالثا الثاني مع ان الارض موند وهذا قاله الشاعر
يصف به كتابة وارضا ناقتين اية فليس كتابة
امطرت مطرا ولا ارض خرج بقلها والنا مع
جمع انفالتا مبتدا ومع ظرف وجمع مضاف اليه وروي
بمعنى غير مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على
الالف مع من ظهورها التقدير والسالم مضاف اليه
وهو صفة لموصوف محذوف ومنه مذكر جار ومجرور
متعلق بالسالم وكانت جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر ومع ظرف وهو حال من النارا واحد مضاف
اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف مع من ظهورها
التقدير والذين مضاف اليه والمذوق بالنصب
مفعول مقدم لاستحسنوا وفي غير جار ومجرور متعلق

به او يستحسنوا ونعم فعل ماض والفتات فاعل
ولم تحسن فعلا ماض والواو فاعل ويصح ان يكون
المحذف بالرفع مبتدا وجمله استحسنوا في محل رفع خبره
والعايد محذوف تقديره استحسنوه ولا ما قصد به
لان م التقليل وان حرف تأكيد ونصب وقصد لهما
والجنس مضاف اليه وفيه جار ومجرور متعلق بقول
بي الواقعي خبرا مع ان والتقدير والنا مع الجمع
غير الجمع السالم من المذكر كناية وتجايزة في الحكم كالتا
الكناية مع احدي اللذين ولتحت العرب المذوق في
نعم الفتات لان قصد الجنس بين وظاهر فيه وحاصل
المعنى ان الجموع اربعة جمع مذكر سالم وجمع موند سالم
وجمع مكسر لمذكر اولون جمع المذكر السالم لا يجوز اقترانهما
بالتا واما جمع الموند السالم وجمع التكر بقسبيه
فظام كلامهم جواز اقتران التا بالنا ويكون
حكمها في التا كحكم التا في واحدة اللذين وهي
اينة من حيث جواز حذفها واشارتها في الفعل المسند
لها نحو كسرت اللبنة وكسر اللبنة لاسيما في التا
فكذلك هنا في هذه الجموع المذكورة لكن الصحيح قصر
هذا الحكم على التا في جمع التكر بقسبيه فقط ورواها
في جمع الموند السالم لانها فيه لازمة وجوبا لا يجوز
حذفها منه لا يجوز اقترانها بمقابلها من المذكر وهو جمع

اللامنة له فيكون قول في المتن سوى الجمع السالم من ذكر
فيه حذف الواو مع ما عطف اي ومن موت فان
حكم التانيه لازمة كما يجب تجريد الاول منها فتخصص ان
الجمع السالم للمذكر يجب تجريده منها والجمع السالم للمؤنث
يجب الحاقه بها والجمع المنكر مطلقا يجوز تجريده منها
واثباتها فيه فالقصة على هذا ثلاثة مذهب وهذا مذهب
البصريين وهو المعقد واما الكوفيون فيجوزونها
في الجميع وعلى مذهبهم ما قول الرضائي في
ان قومي تجمعوا وتقتلي تحذوا في
لا ابالي بجمعهم كل جمع موت في
وهذا تعلم ان ما ياتي في كلام الشيخ ليس موافقا
لمذهب من المذهبين المذكورين لانه ذكر جواز الاثبات
للسا وحذفها في جانب جمع السالم للمؤنث حيث
عطف على ما قبله من جمع التكسير مع ان هذا غير
موافق لما ذكره لان البصريين يلزمونه انساوا الكوفيون
يلزمونها فيه وفي غيره من المجموع انك تفتنه
فيه فلم يقل احد منهما بجواز الحذف والاثبات فيه
وكان الاولى له ان يجري كلام المتن على احد المذهبين
وكون ما ذكره مراد الله لا يظهر لان الله ليس له مذهب
مختص به دون هذين المذهبين وقول كالتا من
احدي اللذين التشبيه لهما بما ذكر في مطلق الجواز فله

ينافي

ينافي ان يوصف المجموع بترجم فيه الحذف لانه على
اثباتها فيه جمع التكسير ولم الجمع نحو قال نسوة ونقل
عن السيوطي استواء الامر بين والذين جمع لبنه بكسر
الموحدة وهي ما بين بها وقول الحذف في جمع الفئات
لحسنوا الزاوي الحسنوا العرب حذف اثباتي
نعم وعرفها كما سيأتي اي بعده حسنا اذا كانت
قاعدة مؤنثا حقيقيا لبيونة قصد الجنس فيه فان
وما بعدها في تاويل مصدر قال في الفئات للجنس فلهذا
لن قال انها للعهد والمقصود فئات معلومة معروفة
والجنسية تصدق بالمتعدد فاشبهت الجمع من هذه
الهيئة فثبت لها ما ثبت له من جواز حذف السا والاثبات
فيها كقولنا المقصود منها ح متعذر فكانت في معنى
الجمع ومع كون العرب الحسنوا الحذف المذكور فيها
الاثبات احسن منه او لا تحذف الا في جموع
كانت تقدم اجموع اربعة اي بان كان جمع سبعة
لموت او جمع تكسير مطلقا لمذكر او مؤنث فان
كان جمع سبعة لم يحذف ولا يرد على ذكر قول تعالى
الا الذين امنتم به بنوا اسرائيل حيث انك فيه
تفعل وهو قول امت مع ان بنوا جمع مذكر لانه لم
يسلم فيه بناء النور لانه اصله بنو فحذفت لامه
وزيد عليها واوردون وقيل بنون بان كانت

جمع تكسير از تصوير للنفي وهو قول لم يكن لا للنفي
وهو يكن والالقاء بان كان جمع سلامة از جاز
حذف التاء وايجابها هذا لا يظهر الا بالنسبة لجمع التكسير
بقسمه فقط ولا يظهر بالنسبة لجمع المذكر السالم
لوجوب الحاق التائبه وعدم جواز حذفها منه على
مذهب البصريين كما وجب في مقابله وهو جمع المذكر
السالم بحريه منلو كان على انه ان يجري كلام الله
على هذا المذهب او على مذهب الكوفيين القائلين
بذروها فيه كغيره من بقية المجموع لانهم يلزمون
التانيث في جميعها والحاق التائبه كما تقدم توضيحه
وما ذكره من جواز الحذف والاشياء بالنسبة للجمع
الذكر لم يقل به احد من المذاهب وكقول هذا مذهبنا
للمختص به يسو بظاهره وتقدم جميع ذلك اعي
بتعين التانيث فيه عند البصريين ولزوم التانيث فيه
وفي غيره من المجموع الثلث عند الكوفيين ولا يورد
على البصريين قول تعالى يا ايها النبي اذا جاكر المومنات
ولا خير فيكن يائى سجوهن اى خيانهن لان السجوه
معناه الحزن لان التذكير في جاك سببه الفعل بالمفعول
وهو الكاف اولان الاصل النساء المومنات والنساء
لم يجمع وايناث لم يلم فيه لفظ الواحد اذا اصل
بنو فذنت لامه وزيد عليها الف وتا حال لانها طي

ومحل الخلاف في المصحح من الجمع اما ما كسر منها
وغير كسبين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا
ان التامع جمع التكسير اى بقسمه سوا كانت
لمذكر او موش كانت مع الظاهر المجازي لراى
كانت مع المفرد الظاهر المجازي لراى وقيد بالظاهر احترازا
من الضم فيجب الحاق التائبه كما تقدم ولا يجوز
ايجابها وحذفها منه ومثله في ذكر الفاعل الحقيقي
التانيث الخارج بقول المجازي فيجب الحاق التائبه
كلمية تشبيهه في مطلق الجواز وان كانت الاثبات
في الاول من الجمع ارجح كما تقدم واللبنة الطوبى
من الرطين الغير المحرق بالنار وان كان متقدرا
غاية اى سوا كان سر او شاحصتي التانيث او
مجازيه وانما جاز ذلك اى المذكور من الاثبات
والحذف وقول لا فاعلها اى فاعل نعم از وهذا علمه
لقول وانما جاز از وقول مقصوده اشتراق الجنس
اى قال في الفتاوى حسية ح وانما كانت كذا كذا في
معنى الجمع لاء المقصود منها ح متقد دخل فالتا حدها
عمه يذ لا تقدم وقول فموملا اى نعم معاملة جمع التكسير
في جواز اشياء التانيث وحذفها منه وقول تشبيهه به
علمه لقول فموملا لراى الضمير في به عايد على الجمع المذكور
اى تشبيه نعم بالجمع المذكور وقول في ان المقصود لراى بيان

لوجه شبه به ولكن الاثبات احسن هذا من الف
لظاير كلام الله الا ان يقال هما طويتان والاصل
في الفاعل من الاصل مستدا وفي الفاعل جاز ومجور
متعلق به وان حرف مصدري ونصب ويتصل فعل
مضارع منصوب به والفاعل مستتر عايد على الفاعل
وان وما بعده في تاويل مصدر خبر المبتدأ وكذا يقال
فيما بعده وقوله وقد يحا أن قد حرف تقييد ويحذف
مضارع بين الفعلين ويحذف جاز ومجور في محل
رفع نائب فاعله والاصل مضاف اليه وقد حرف تقييد
ويحذف فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على اليا مع
من ظهورها النقل والمفعول فاعله وقيل طوفى والفعل
مضاف اليه والتقدير والاصل في الفاعل اتصاله
بالفعل والاصل في المفعول اتصاله عن الفعل وقد
يحيى كل منهما على خلاف الاصل بان يتصل الفاعل
عن الفعل ويتصل المفعول بالفعل وقوله وقد يحذف
المفعول من مسجلة مستقلة ومعناها ان المفعول
قد تقدم على الفعل والحاصل ان الكثير والغالب
في الفاعل ان يكون متصلا بالفعل بحيث لا يفصل بينه
وبين الفعل بفاصل وان الكثير والغالب في المفعول
ان يكون منفصلا عن الفعل بتقدم الفاعل عليه
اي ومن غير الكثير والغالب ان يتصل الفاعل عن

الفعل

٢٤٨
الفعل بان يتقدم المفعول عليه ويتصل بالفعل وهذا
اي غير الكثير والغالب هو الذي اشار اليه بقوله
وقد يحذف ان ان قلت قوله والاصل في المفعول
ان لازم الاول فانه حجة للتصريح به لانه يلزم من
كون الفاعل متصلا بالفعل ان يكون المفعول
متصلا عن الفعل واجيب بانه يحتمل ان يكون
الاصل في كل منهما الاتصال بالفعل لو لم يصرح به
ونكتني بلزومه الاول فاذا وقع الفاعل متصلا
بالفعل يقال جاعلي الاصل واذا وقع المفعول متصلا
به ايضا يقال له ما ذكر وتحتج فله لاحتضا عنه ذكره والازوم
وقوله بعد وقد يحذف في الاصل اي كل من الفاعل
والمفعول لا حاجة لذلك لانه اذا جاء واحد منهما على
خلاف الاصل لم يمتنع ان يكون الاخر جاز على خلافه ايضا
وهو كذلك وقوله وقد يحذف المفعول ان ياتي بتقديم على
الفعل كما في قوله زيد ضرب عمرو وهو يجوز ان يتقدم
الفاعل على الفعل كالمفعول او لا خلاف والصحيح عدم
الجواز ان يلي الفعل اي يقع بعده متصلا به
به ليل قوله بعد من غير ان يفصل بينهما وقوله لانه كما في
علمة لقوله الاصل ان وقوله ولذلك يمكن ان لا يمتنع
راجع لقوله لانه كما في رد اي ولاجل كونه كالحرف فيمكن
مخوضت ان اي ويخرجت واخا كنوه

اي افر الفعل وقول كراهه ان عمله له وهم انما يكرهون
ذلك اي كراهه قولاي او قول في الكلمة الواحدة اي فيما
هو كالقوله الواحدة كاهنا لان الفعل مع فاعله كالقوله
الواحدة فلهذا ورد في قولنا فخرنا دي لان الارب
متحركات فيه في كلمة واحدة لانها هو كالقوله الواحدة
وقول فذل ذلك اي تسكني الاخر لاجل الكراهه بان
يتاخر ان تصور لقول ان يتفصل ان يجوز تقديم
اي المفعول على الفاعل هذا مقابل لقول الله والاصل
ان خلا مما سيذكر في قوله ويجوز ان والذي
سيدكر ما سياتي في قوله واخر المفعول ان ليسوا اي
فشرط جواز تقديمه انما اللبس وهذا اي جواز
تقديم المفعول على الفاعل الذي اشار به بقوله ويجوز
ان معنى قوله اي الله وقد يجازى وتقدم انه يلزم
من معنى آخرها على خلاف الاصل بمعنى الاخر على خلاف
ايضا وهو كذا وكذا تحت هذا اي قوله وقد يجزى
المفعول ان يحواليا ضرب ان فاليا لم شرط جازم
وقضرب فعل الشرط واضرب جواب الشرط وهو
مفعول تضرب ايضا مقدم عليه فيكون عاملا ومفعلا
من جهتين نحو اي رجل ضربت فاني مفعول تقدم
لضربت ورجل مضاف اليه وضرب فعل ماض والتا فاعل
او ضمير متفصل معطوف على قوله لم شرط كما

ان

ان ما قبله وهو لم لستقام معطوف عليه وقوله لوناخر
لزم اتصاله اي وجب والقاعدة ان كل ضمير متفصل
لوناخر وجب اتصاله فانه يجب تقديمه على انه قدم هنا
لكونه ايضا وهو افاة الحصر فتقوت بتاخير كونه
اي ان نصب فاليا مفعول تقدم لقوله نصب والكاف
حرف خطاب ونصب فعل مضارع والفاعل مستتر
وجوبا تقديره عند فيجب التقديم اي لما عالت
فيما تقدم ان كل ضمير متفصل لوناخر وجب اتصاله فانه
يجب تقديمه ان كذا في قوله الدرهم الدرهم لوناخر درهم
مبتدأ ويا مفعول مقدم ثان لا يطع ولا يحط مفعول ماض
والتا فاعل والكاف مفعول الاول فانه لا يجب
تقديمه اي ما لم يقصد به الحصر والواجب التقديم
افاة الحصر وقوله لانك لوناخرت ان عمله لقوله فانه
لا يجب ان وقوله كذا اتصاله لوناخر ولا يجب كذا الاول
بمعنى وكل ضمير متفصل لوناخر لم يجب اتصاله بل يجوز
اتصاله واتصاله عكس القاعدة المتقدمة فانه
لا يجب تقديمه بل يجوز تقدمه وتاخره لانها في هذا
المثال والثاني اي من القسمين اللذين اشار اليهما
فيما تقدم بقوله وتحت هذا اقسام واخر المفعول
لوناخر فاعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
واضرب مفعول وان حرف شرط جازم وليس باني فاعل

بفعل محذوف يفسر المذكور والجملة في محل جنم فعل
 الشرط وحذر فعل ماضٍ مبني للمفعول ونايب
 الفاعل مستتر فيه تقديره هو يعود على لبس والجملة
 مفسرة لاحد الامن الاعراب وجواب الشرط محذوف
 دل عليه ما تقدم واو حرف عطف واخضر فعل ماضٍ
 مبني للمجهول والفاعل نايب فاعله وغير حال من
 الفاعل ومختصر مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة مع
 من ظهورها تكون الروي ومتعلق بمختصر محذوف
 والتقدير واخر المفعول عن الفاعل ان خيف لبس
 بتقديمه على الفاعل فاخر عنه او اخر الفاعل في حال
 كونه غير مختصر فيه وحاصل المعنى ان المفعول
 يجب تأخيره عن الفاعل عند عدم امن اللبس وفي
 حال كون الفاعل ضميراً غير مختصر فيه وهذا تقييد
 لما تقدم في قولهم وقد يجاء بكذا في الاصل كانه قال محذوف
 ذلك عند عدم خوف اللبس وعند عدم كون الفاعل
 ضميراً مختصراً فيه والابان خيف اللبس او كان الفاعل
 ضميراً الزفانه يجب تأخير المفعول عنه ولا يجوز تقديمه
 عليه وحاصل ما دخل من الصور تحت قوله
 واخر المفعول ان لبس حذر ان خيف ستة عشر صيغ
 من ضرب اربعة في مثلاً لان خوف اللبس ناشئ من
 حقا الاعراب في كل من الفاعل والمفعول بان كانت

الاعراب

الاعراب في كل منهما بقية راو هذا صادق با اذا كان كل
 منهما مقصورا كما في ضرب موسى عيسى او لم اشارة
 كما في قوله ضرب هذا او لم موضوع كضرب الذي
 قام الذي جاء او مضافا ليااء التكلم نحو قوله ضرب
 علي في عبيد في هذه اربعة فاذا اردت تحصيل الستة
 عشر منها فخذ المقصور مع نفسه ثم مع ما بعده ثم
 اسم الاستارة مع المقصور ثم مع نفسه ثم مع ما بعده
 وهكذا بان تقول ضرب موسى عيسى ضرب موسى هذا
 ضرب موسى الذي قام ابو ضرب موسى علي محذوف
 في هذه اربعة مع المقصور ثم تقول ضرب هذا عيسى
 ضرب هذا الذي قام ابو ضرب هذا ضرب هذا
 علي في وهذه اربعة مع لم الاشارة فالجملة ثمانية
 ثم تقول ضرب الذي قام ابو ضرب موسى الذي
 قام ابو ضرب الذي قام ابو الذي قام ضرب
 الذي قام ابو علي في وهذه اربعة مع الموصول
 تكون الجملة اثني عشر ثم تقول ضرب علي في موسى
 ضرب علي في هذا ضرب علي في الذي قام ابو ضرب
 علي في عبيد في وهذه اربعة مع مضاف ليااء التكلم
 فتمت بها الستة عشر وكلها داخل في كل ما
 وضادق بها ويتعين في جميعا ان يكون الاول فاعله
 والثاني مفعولا خوف اللبس وعدم معرفة الفاعل فيها

عن المفعول بسبب خفاء الاعراب في كل منها اذا
خيف التباس احد هما اي الفاعل وقول بالآخر اي وهو
المفعول وكذا بالعكس واللبس هو انهما السامع معني
غير المعني المراد المتكلم من كل منهما فني قوله ضرب موكي
عبي مثلك وانت تريد كون موكي فاعله وعبي
مفعولا فلو قدمت عبي على موكي مع ارادتك ما ذكر
لفهم السامع معني منه فكس ما اردته انت ولا شك
ان المعني الذي فهمه من العكس غير مراد لك يا متكلم
لا اذا حق الاعراب فيها اي بان كانا مقصودين
او اثنائين او متصلين ارمضه في ليا المتكلم
لا تقدم توضيحه وقول ولم توجد قرينة لا بد من ذلك
فهو قيد معتبر ليا في اخذ محترزه بقوله فان وجدت
قرينة ان ذلك اي ما خفي الاعراب فيه ولم توجد
قرينة تميز الفاعل فيه عن المفعول محضرب ان
واضح اي هذا البعض المجوز لتقديمه بان الوب اليه
وفي الاحتجاج بهذا نظر لان العرب لا عرض لاي الالباس
وهو فهم غير المراد من الكلام وانما الذي ليا التوضيح
الاجمال الذي لا يفهم منه معني مراد او لا غير مراد بان
لا يفهم منه معني اصله كقولك استكلم مثل عبي عبي
وهذا هو الذي يتصف بالبيان لا الالباس المتكورات
اشتبه عليك هذا بهذا فلكل مخرج غير مسلم فيقال

ان مراد المع باللبس ما يسئل الاجمال فله فرق بينهما
عنه وقد نظم المعنى العرف بين الاجمال والالباس
حيث كان الاول جازيا وانما يغير جازيا بقوله
انهم غير المقصد ليس قد منع وتخي فهم ذاك اجمال سمع
والمعني ان اللبس يفهم غير المراد والاجمال لا يفهم فيه
لكن اصله كما تقدم وقد علمت فيما تقدم ان المع لا فرق
بينهما عند بان لا غرض في الالباس اراي فعلي
هذا اذا قصد المتكلم الالتباس على السامع جاز
فان وجدت قرينة ان هذا محترز قوله فيما تقدم ولم توجد
قرينة ان الكسري بفتح الهمزة مشددة عند الاكثر
وقال بعضهم لا يجوز الا التحقيف الواحدة كقراءة
وهي لم جنس تنون لا تنون لهما الاجناس اه مصباح
وهذا اي ما ذكر فيما تقدم معني قوله ان
غير مختص فيه فكل لفظ هنا وجه في الشارح او
الماتن يقال مختص بمناه مختص فيه لا مختص هو في
غيره وقوله انه يجب ايضا تقديم اراي كما وجب تقديمه
وتأخير المفعول عنه عند خوف التباس واحد على الآخر
وانهم غير المعني المراد من الكلام كما تقدم اذا
كان الفاعل غير مختص اي فيه فان كانت
غيرا محصورا اي فيه لا هو محصور في غيره كما تقدم
الاستنباط عليه نحو ما ضرب لحي فاما في وضرب فاعله

ماض وزيد مفعول مقدم والاداة مفعول مفعلة لا عمل
لها وانا فاعل مؤخر واخر لكونه محصورا فيه فهو مفعول
زيد محصور فيه لا تتعداه لغيره وما بالانز فاعلا
اسم موصول مبتدأ مبتدئ على السكون في محل رفع وبالا
جار ومجرور متعلق بالخبر او بانما مطوف عليه
واختصر فعل ماض وفاعله مستتر عايد على ما والجملة
صلة ما لا محل لها من الاعراب واخر فعل أمر وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ والعايد محذوف تقديره اخبره ويصح ان
يكون ما مفعول مقدم لقوله اخر وجملة الخصاص
صلة الجار والمجرور متعلق بالخبر كما تقدم والتقدم
على الاول والذي اختصر بالا او بانما اخر وعلى الثانية
اخر الذي اختصر بالا انه وقد حرف تقليل ويسبق
فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على المحصور
وان حرف شرط جازم وقصد فاعله بفعل محذوف
يفسر المذكور والجملة في محل جزم فعل الشرط
وجملة ظهر من الفعل والفاعل الدائم على قصد
مفسرة لا محل لها من الاعراب وجواب الشرط محذوف
ول عليه ما قبله والتقدير واخر الفاعل او المفعول
الذي اختصر بالا او بانما على غير المحصور منها وجهها
وقد يسبق المحصور فيه المحصور سواء كان فاعلا او

مفعولا

مفعولا ان ظهر قصد اي ظهر المحصور من غيره والاصل
ان الصور هنا اربعة فاعل محصور فيه او مفعول
كذلك وعلى كل اما المحصر بالا او بانما وكلها داخل تحت
قوله واخر الذي اختصر اي سواء كان فاعلا او مفعولا
كان المحصر بالا او بانما وقوله وقد يسبق ان الصير
في يسبق عايد على المحصور فيه اي وقد يسبق المحصور
فيه المحصور على قلة سواء كان المحصور فيه فاعلا
او مفعولا لكن يخص بما كان المحصر بالا او بانما لان
المعنى المقصود وهو ظهور المحصور فيه من غيره
عند التقديم فخص بما اذا كانت المحصر بالا او بانما لان
القاعدة ان ما كان واقعا بعد الا يكون محصورا فيه
قدم او اخر وما كان واقعا بعد انما يكون محصورا
فلا يظهر كونه محصورا فيه الا بتأخيره بجملة المحصور
بالا فتخص ان المحصور سواء كان فاعلا او مفعولا
وسواء كان المحصر بالا او بانما يجب تأخيره ولا يجوز
تقديمه الا اذا كانت المحصر بالا فيجوز تقديمه على قلة
يقول اي ان ما كان فاعلا فيجوز تقديمه على قلة
عليه وقوله اذا حصر الفاعل اي محصور فيه وكذا يقال
في المفعول اي محصور في الفاعل او المفعول وقوله
بالا او بانما المعنى وفاء المحصر بالا او بانما واجب تأخيره
اي تأخير المحصور فيه منهما عن غير المحصور وقد

يتقدم المحصور اي فيهما علي غير المحصور اي فيه اذا ظهر
اي تبين المحصور فيه من غيره اي غير المحصور فيه
وذكر اي الظهور للمحصور فيه عن غير المحصور
فيه كما اذا كان الزاي لانه تقدم انما ما كان واقعا
بعد الادا بما يكون محصورا فيه قدم او اخر فلا يخفى
كونه محصورا فيه عند التقدم بخلافه اذا كان المحصر
بانما و قدم فيحكي ولا يظهر كونه محصورا فيه الا اذا
تاخر لما تقدم ايضا ان ما كان واقعا بعد انما يكون
محصورا لا محصورا فيه فشرط كونه محصورا فيه
ان يتاخر ولا يتقدم اذ لا يظهر ان علة لقوله فانه
لا يجوز ان يقول الابتا خيره اي لانه لا يكون الا
مؤخرا ولا يتقدم بخلاف المحصور بالاي فيجوز
تقدمه وقوله فانه يعرف ان علة اي لانه يوفق كونه محصورا
فيه اذا تقدم بسبب كونه واقعا بعد الا اي لان اللفظ
بعد ها واما يكون محصورا فيه فلا فرق ان
فقال الفاعل المحصور اي فيه بانما الزوني هذا
المثال حصر مبروكة عمرو في زيد ومثال المفعول
المحصور اي فيه ايضا لما تقدم ان لفظ محصور هنا
يكون المراد المحصور فيه سواء كان في النج او المتن
فيقدر له جارا ومجورا وفي هذا المثال حصر مبروكة
زيد في عمرو وعكس المثال الذي قبله ومثال

الفاعل

الفاعل المحصور اي فيه بالاما ضرب ان فقيه حصر
مضروبة عمرو في زيد ومثال المفعول المحصور
اي بالاقولك ما ضرب ان وفي هذا المثال الرابع حصر
مضروبة عمرو في زيد فزيد محصور فيه وان قدم
لان الاسم الواقع بعد الا يكون محصورا وما قبله
محصورا فيه ولا يشترط كونه محصورا فيه ان
يتاخر ومثال تقديم الفاعل في هذا السارح
لقول الله وقد يسبق ان بعد ان مثل للصورة الاربعة
الصا دقا بها كلمة او لا بالامثلة الاربعة المتقدمة
فمثل مثال راجع لمصور منها فلم يدرك الا انه ان
فلم يرقى في جرم وقلب ويدرفعل مضارع مجزوم
بلم وعلمة جزمه حذف الياء والكسرة قبله دليل
عليها والاداة لتستأمل فاعلة وانه فاعل وما اسند
محصول مفعول وهي فعل ماض وانما علمته من
التانيث ووسام فاعل والجملة صلة ما والمجاير
ومجور متعلق بهيئة وعية منصوب على الظرفية
وانما مضاف اليه والديار مضاف اليه والمعنى
فلم يعلم الذي هيئت لنا من الوشام بمعنى الشر
والعداوة او الوشم الذي على يديها من النار وشدة
الشوق التي تترتبت على رويقي له بيديها وهو انفرز
بالامثلة حتى يخرج الدم ويذر عليه الكحل فيحضر محله

في قوله مضروبة عمرو في زيد
فقد مضروبة زيد في عمرو
من الفاعل الذي ذكرها او قد
ما كان واقعا بعد الا يكون محصورا
انتهى

في عتبة ابعاد اهل الديار الاله سبحانه وتعالى
 والشاهد منه انه قدم الفاعل المحصور فيه بالا على
 المفعول تزودت من ليلى ان تعرفوت فعل وفاعل
 من ليلى متعلق به وكذا بنكلم وساعة مضاف اليه
 وما نافية وزاد فعلا ما ضا وكله مفاعل موخر والما
 مضافا اليه والاداة حصر وضعف بالنصب مفعول
 مقدم وما مضافا اليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف
 صلة كما والمعنى تزودت ان تمارادي كل ما الاضغ
 بالسير وبت في والشاهد منه تقديم المفعول المحصور
 فيه بالا على الفاعل وبهذا انت الامثلة فتكون جملة
 الامثلة التي مثلها ستة الاربعة الاول المتقدمة رابعة
 للاربعة التي صدق كل م معها او لا كما تقدم وهذه
 المثالين يرجعان لما صدق به كل م ثانيا وهو قوله
 وقد سبق ان لا المعنى كما تقدم وقد سبق ان يقدم
 المحصور فيه على المحصور اي وهو فاعل او مفعول والمع
 بالامثلة في الامثلة فمذ صورتان مثل كل منهما مثال
 كما مثل كل من الاربعة مثال فيما تقدم ثانيا
 هذا معنى ان لم لا اشارة راجع ما تقدم من قوله
 ومثال تقديم الفاعل المحصور اي هنا وقوله كل م
 المهم الراد بكان م قوله فيما تقدم وقوله ان قصد
 ان واعلم ان المحصور ان هذا فيه نوع تكرار مع

ما تقدم

ما تقدم لان ما تقدم يستغنى به عنه في انه لا يجوز
 تقديمه اي فوجوب تاخيره متعلق عليه واما قوله
 فلم يدرك هذا جواب عما يقال كيف يمتنع تقديمه
 مع جوازه فيما تقدم في كلام الشاعر فاجاب بقوله
 واما قوله ان كان قال ولا يد قول الشاعر فيما تقدم فلم
 يدرك الاله ان لا قوله ما هيبت ليس مفعولا للفعل
 المذكور قبله وهو يد رحتي يقال ان الفاعل المحصور
 فيه بالان تقدم على المفعول بل هو مفعول لفعل محذوف
 اي فلم يدرك الاله دري ما هيبت في في فعل ما ضا
 وفاعل وما مفعول لدري المقدر لا قوله لم يد رحتي
 ولا يد ذلك اذا كان مفعولا للفعل المذكور فتبت بذلك
 وجوب التاخير كما ذكر واستناع تقديمه وان كان
 المحصور اي فيه مفعولا ان يجوز تقديمه اي
 هذه الطريقة اطلقت الجواز والمتقدمة فصلت فيه
 والطريقة الثالثة الاخيرة اطلقت في المنع فالذي
 تحصل من ذلك كله ان الطرق الثلاثة الاولى فصلت بين ان
 يكون فاعل او مفعولا والثانية اطلقت الجواز في تقدم
 كل منهما وهذه الطريقة هي التي جري عليها المم والثالثة
 اطلقت في المنع لتقديم كل وهذا الخلاف في كل خاص بما
 ان كان المحصور لا او اما اذا كان با ما لا تقدم فله خلاف
 في وجوب تاخيره وعدم جواز تقدمه واختاره

الجزوي اي صاحب الجزوية في القول الجزوي المشهور
الذي هو صاحب الدلائل المشهورة فهو غيره وسامع
فكأن فعل ماضٍ مبني على الفتح وخوفاً على وهو
مضاف لقول محذوف وخاف فعل ماضٍ ورب بالنصب
مفعول مقدم والها مضاف اليه وعمر وفاعل مؤخر
مرفوع بضمه مقدّم منع من ظهورها سكوت الروي
وشد فعل ماضٍ وخوفاً على وهو مضاف لقول
محذوف وزاد فعل ماضٍ ونور فاعل والها مضاف
اليه والشجر مفعول منصوب بفتحته مقدّم منع من
ظهورها سكوت الروي ومبني البيت انه شاع وكثر
في لسان العرب تقديم المفعول وتأخر الفاعل عنه
مع احتمال المفعول المتقدم على ضمير يعود على الفاعل
التأخر وشد تقدم الفاعل وتأخر المفعول عنه مع
احتمال الفاعل على ضمير يعود على المفعول المتأخر
وهذا عكس الاول واورد بعضهم على قول شاع وشد
اعتراضاً وحاصله انه اذا اراد بقوله شاع بمعنى
كثر من جهة السماع وشد كثر فلا مركب بالاعتراض
لان التذييل كثر من كلامهم الثاني لا الاول بديل
ما ياتي اخر الشئ من الاخبار التي ذكرها الله وتلقاها
عنهم لان التذييل في جميعها عايد على المفعول المتأخر
من الفاعل المتقدم لان المفعول المتقدم الفاعل

التأخر

التأخر فمقتضى ذلك ان يعبر بالسند في الاول
وبالشياع في الثاني وان اراد شاع وشد من جهة
القياس في كل منهما فالاول ان يعبر في الاول بقوي
وفي الثاني بضعف اي من جهة القياس في كل منهما
واجبت بانه اطلق اللزوم في كل واراد اللزوم لان
الشياع تارخه القوة والسند يلزمه الضعف فكل من
مبني على التجوز وقول وشد نوره ازاى هذا التركيب
والنور الزهر اعمزان الشجر منوره اي زهر وهو يفتح
النون واما بضمها فالنور المعروف تقديم المفعول
اي وهو في المثال المذكور ربه وقول المتكلم على ضمير
اي وهو الها المتصلة به وقول يرجع ايا الفاعل ازاى
وهو عمرو وقد استعمل اي اتصل فالمراد بالاستعمال
الاتصال لان الفاعل منصوب التقديم اي رتبته
التقديم في المعنى وان كانت مؤخر في اللفظ فهو
اي الفعل مقدم رتبة اي من جهة الرتبة فهو منصوب
على التخييل لقوله وان تأخر لفظ اي من جهة اللفظ
فهو يعود لتقديم المفعول اي المتكلم على ضمير
يعود على ما اتصل بالفاعل اولا في ذلك خلاف ان
سند على ما اتصل اي وهو في المثال عند وقول ما
رتبته التقديم اي وهو جار لان هذا الفاعل
كان يعود ازاى كان الضمير عاد على نفس ما رتبته

٢٥٥

التقديم وقوله لان الفعل ان علة اي لان المضاف والمضاف
اليه كالتشي الواحد على متاخر لفظا ورتبة اي
بجاءه فالاول فتاخر في اللفظ فقط ورتبة ورتبة
وجه شذوذه وشياع الاول وكثرة فهو متاخر
رتبة اي ايضا كما هو متاخر لفظا وما ورد من
ذكر اي انرا كيب التي فيها عود الصمد على متاخر
لفظا ورتبة واجازها اي هي المسئلة نظما
ونثرا الكوفيين لكن على قلته ابن جني بكسر
الجيم وكونه الياء وليست الياء في النسبة لان اصله
كني فرب ونقل وقيل فيه جني وانه ابو الفتح وهو
من البصريين وما ورد من ذلك اي من هذه
المسئلة قوله اي الساعر يرثي به مصعبا لما واما
فراي فعل ماض وطالب فاعل والها مضاف اليه
ومصعبا مفعول وهذا هو انما هو حيث اتصل
بالفاعل ضميرا عانيا على المفعول المتاخر لفظا ورتبة
وهو مصعبا ومعني البيت انه الجماعة الطالبي
مصعبا لاجل الظفر به حين راوه ذمرا اي خافوا
وهربوا بجر رؤيتهم له وكاد اي قارب مصعب ان
ينتصر عليهم لو ساعد الله وركنت لم يصعد فلم
ينتصر وقتل رضي الله عنه وهو ابن الزبير بن العوام
كسا حله لم فكسا فعل ماض وحلم فاعل

والها

257 والها مضاف اليه وذا مفعول والحلم مضاف اليه
وهذا هو انما هو حيث اتصل بالفاعل وهو حله
ضمير عايد على المفعول وهو ذا المتاخر لفظا ورتبة
والمعنى كسا الحلم صاحبه السيادة ورقى صاحب
السطر عطاءه اعلا المجد والشرف والسطر الاخير
فيه انما هو ايضا لان مراه فاعل برقي اتصل به
ضمير يعود على المفعول المتاخر وهو النداء ولوان
مجد المصنوع انما هو يقول ولوان المجد والشرف
جعل احدا من الناس محمدا في الدنيا حتى غير موت
لا ياتي مجده سطم الدهر اي لا يبقا لا مجده وشرفه من
غير موت وانما هو في ابقا مجده لرحب اتصل
بمجد الواقع فاعل لا يبقا ضمير يعود على المفعول
المتاخر وهو سطم جري ربه انما هو في فعل
ماض ورب فاعل والها مضاف اليه وعدي مفعول
وهذا هو انما هو حيث اتصل الضمير بقوله ربه الواقع
فاعله وعاد على المفعول المتاخر وهو عدي وعدي
هذا صحا اي جليل ومعني البيت جزا رب عدي
عني عديا جزا كجر الكلام بآيات وهو الضرب
بالاحجار وقد فعل اي ربه به ما طلبته له ولجواب
دعائي وانظر كيف حال هذا الشاعر حيث وقع منه
ذلك وقام في حق هذا الصحا في الجليل لا يعلم بحاله الا هو

جلد وعلو جزى بنوه ان تجزى فعل ماض وبنا فاعل
 والها مضاف اليه واما الفيلان من مفعول وهذا هو
 ان اهد حيث اتصل الضمير بنوه الواقع فاعله الجزى
 وعاد على المفعول المتأخر وهو بالان ومضى البيت
 جزا بنوا ابا الفيلان عنه في حال كبره مع حب
 فعله معهم قبل ذلك وتربيته فيهم واكرامه لهم جزا
 تجرا سمار وهو رجل صانع من الروم بني قصيرا غفيرا
 يسمى بالخوفق وهو الذي يظهر الكوفة لم تر العرب
 مثله للثمان ملك الخيرة وكان بناوم له في عشرين
 سنة فلما فوج منه وتممه واطلع عليه اخذه من يده
 والقاء من اعلاه خوفا من ان يبي الخيرة مثله فوقع
 ميتا فصارت العرب تضرب به المثل من جهة سوء
 المكافاة له على ما فعل فكان ان اعرى يقول جزا بنوا
 غنيا عنه جزا هذا الصانع بسب ارايته له
 في حال كبره مع تقدم الاحسان واما الاكرام متب
 لهم حال صغرهم فكانهم قابلوا الجميل الذي فعله معهم
 بسوء فعلهم ومعاشرتهم له في حال كبره لا كما بل
 النعمان المذكور الجميل الذي فعله الصانع معه ميتا
 بنائية ما ذكر له بان القاء من اعلاه حتى خرس ميتا
 على ما اتصل به المفعول المتأخر اى كما مر في نظيره هنا
 عوده على ما انزل من الانا على

اي

اي امتنع جوارها اتفاقا وقد نقل بعضهم ان خلافا
 اي في الجواز وعدمه والحق الامنع لا قال النايب
 عن الفاعل اي هذا باب الاحكام المتعلقة بنايب
 الفاعل وهذه التسمية اصطلاح لابن مالك لم يسبق
 بشا وهي جامعة لافراد النايب من المفعول والمصدر
 والظرف والجار والمجرور وما نفع من دخول الغير فيها
 كقولك اعطى زيد درهما فربي اولى من تعبير الجمهور
 بقولهم المفعول الذي لم يسم فاعله لعدم كونه مذكرا
 من المصدر والظرف والجار والمجرور فربي غير جامعة
 وايست مانعة ايضا لادخالها للغير وهو قوكة فيسا
 تقدم اعطى زيد درهما الذي خرج بالمبارق الاولى
 لانه يصدق على درهما الواقع منصوبا فيه انه مفعول
 لم يسم فاعله فيقتضي ذلك انه من جملة ما تحت فيه
 مع انه ليس كذلك وهذه تعليل سقوط اعتراض اي حيان
 على انه حيث قال لم ار مثله هذه الترجمة لغير ابن مالك
 فكانت الاولى له التعبير بما عبر به الجمهور وقد علمت مما
 تقدم نكتة عدم عنا الى التعبير بما عبر به رضي الله
 عنه واجيب عن عبارة الجمهور اى عن ما عبر به الجمهور
 بان المراد من قولهم المفعول الذي لم يسم فاعله اى
 ما تقدم مقام البناء فهو علم بالظلمة على ذلك فربي
 بهذا المعنى تكون مساوية لعبارة المصنف جامعة مانعة

يدخل فيها ما خرج ويخرج منها ما دخل تامل
 ينوب مفعول به آخر ينوب فعل مضارع ومفعول
 فاعله وبه جار ومجرور متعلق بمفعول وعن فاعل
 جار ومجرور متعلق بيبوب وفيما جار ومجرور متعلق
 به ايضاً وله جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما وكسب
 الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف نيل
 فعل ما مضى مبني للمفعول وخير نايب فاعله ونيل
 مضاف اليه والتقدير ينوب مفعول به عن فاعل
 في الحكم الذي استقر وثبت لهذا الفاعل وذكر كقوله
 نيل خير نيل والمعنى ان الفاعل محذوف وينوب
 المفعول به عنه ويثبت له جميع ما كان ثابتاً للفاعل
 قبل حذفه واقامة مقامه من الرفع ووجوب
 التاخير له عن الفعل وعدم جواز حذفه كما سيأتي
 في الثالث وذكر كقوله نيل الازوال نيل خير نيل
 اي اعطى زيد خير عطاء لاء النيل والنوال والنيل
 معنى كل العطاة محذوف زيد الذي هو الفاعل واقم
 خير الذي كان مفعولاً مقامه وكسر اول الفعل
 محذوف المفعول الازوال في ذلك من قول المص
 ينوب الازوال المعنى بعد حذفه ويقام المفعول
 به مقامه اي بان يتصل بالفعل بعد ان كان منفصلاً
 عنه لكان الفاعل متصلاً به قبل حذفه

لزوم

لزوم الرفع لزيادات لما في قوله فيمطع ما كان الرفع وقوله
 من لزوم الرفع اي لذكر المفعول القاييم مقام الفاعل
 بعد ان كان منصوباً وقوله ووجوب التاخير عن
 الرفع اي وهو الفعل بعد ان كان جازراً بالتقدم
 وقوله وعدم جواز حذفه اي بعد ان كان حذفه
 جازراً بالتقدم عليه لانه فاعله والفصلة يجوز والان
 صار عمدة لجميع ما كان ثابتاً للفاعل من الاحكام
 يثبت له وذلك اي وبيانات المفعول الذي
 قام مقام الفاعل ولا يجوز تقديمه من الضمير
 عايد على قوله خير نيل اي ولا يجوز تقديم خير نيل
 على قوله نيل اعترض قوله ولا يجوز ان يانه كيف ذلك
 مع انه سيأتي بيانه جواز تقدمه على ان يكون مبتدأ
 والحكمة التي بعده خبر واجيب بان هذا الاعتراض
 لا يرد الا لوقال ذلك وسكت ولم يذكر قوله بعد علي ان
 يكون مفعولاً لانه هو مصيب النفي وحذفه اي
 قال الفعل الازوال بالنصب مفعول مقدم لقوله
 اضمن والفعل مضاف اليه واضمن فعل امر مبني
 على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة وفاعله
 مستتر وجوباً تقديره انت والمتصل بمفعول تقدم
 لقوله كسر منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها
 تكون الرفع وبالاخر جار ومجرور متعلق بالمتصل

والصرف فعل امر وفاعله مستتر وجوباً بقدره انت وفي
مضي جار ومجرور متعلق بالكسر وهو صفة لموصوف
محذوف وكوصل الكاف جار لقول محذوف خبر
لمبتدأ محذوف ووصل فعل ما ض مبني للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو واحصل
فعل امر وفاعله مستتر وجوباً بقدره انت والها
نفعول اول ومن مضارع جار ومجرور متعلق به
وهو صفة لموصوف محذوف ومفتتحاً بمفعول ثامن
لاحصل وكنيتي الكاف حرف جر وينتهي مبني على السكون
في محل جر فاعله لفظه والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف
والمفعول بالجر نعت له وينيه جار ومجرور متعلق بالمفعول
وتنتهي فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه يعود على المفعول والجملة في محل نصب
مفعول للمفعول ويحتمل ان تكون الكاف في ينتهي جارة
لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وينتهي مرفوع بضم
مقدرة على ايما منع من ظهورها الثقل والمفعول مبتدأ
ثان وجملة ينتهي في محل رفع خبره والجملة من المبتدأ
الثاني وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الاول وهو
ينتهي والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير
المستتر في ينتهي والرابط بين المبتدأ الاول وخبره
الضمير المحرور في لان الخبر اذا وقع جملة لابد له من رابط

مبتدأ

يربطه

يربطه بالمبتدأ وتقدير البيتين فاضمن اول الفصل
والكسر الحرف المتصل بالآخر في فعل مضي وذكر كقولك
وصل واحصل الحرف المتصل بالآخر من فعل مضارع
مفتوحاً وذكر كقولك ينتهي المفعول به ينتهي وحاصل
المنهي انه اذا اردت بنا فعل لمفعول ان كان ماضياً
ضم اوله وكسر ما قبل اخره وان كان مضارعاً ضم
اوله وفتح ما قبل اخره فكل من الفعلين اشترك
مع الآخر في اوله وافتراقاً في الحرف الذي قبل الحرف
الاخير فيكسر في الماضي وينفتح في المضارع يضم
اول الفعل لانه مطلقاً سواء كان ماضياً او مضارعاً
كما ذكر بهد ويكسر ما قبل اخر الماضي اي لفظان
لم يكن وذكر الحرف مفعول اي مفعول او متعلبا عن اصل
كسبه وقيل ولم يكن مدغم في مثله كرو وان كان كسره
بقدر اللفظ لا اصل بيع بيع وقيل قول واصل
رد ربه هكذا قال في التسهيل في ينتهي ينتهي
الانتها في اصل الاعتماد على الجانب الايسر ثم
يتمل الآن في الاعتماد مطلقاً سواء كان على الجانب
الايسر او غيره وانتها القول اعتماده يقال انتهي
القول اعتمده ويطبق على العروض ايضا يقال انتهت
لفظ العروض ثم وانتيت على حلقه السكين اي عرضتها
عليه والثاني الثاني ان قال الثاني بالنصب مفعول

لفعل محذوف يفسره المذكور والتالي نقتله وتامم
 لتالي منصوب بفتح مقدرة على الالف منع من ظهورها
 التعذر والمطاوعة مضاف اليه من اضافة الدال
 للدلول وكما اول جار ومجرور في موضع المفعول
 الثاني لا جعل واجعل فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت والها مفعول وبك منازعة الباء حرف
 جر ولا مجرورها وعلته جرم كسر مقدرة على
 ما بعده منع من ظهورها كونه الروي وهو مضاف
 ومنازعة مضاف اليه مجرور بكسر مقدرة منع من
 ظهورها حركة النقل المقدرة وقوله وثالث الذي
 مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور على الاشتغال
 لا تقدم في نظيره السابق وان اشكل عليه قول
 الرضي ان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله وما
 لا يعمل لا يفسر عاملا والذي لم يوصف مضاف
 اليه مبني على الكون في محل جر وهو صفة لموصوف
 محذوف ولا من جار ومجرور متعلق بمحذوف والوصل
 مضاف اليه وكما اول جار ومجرور في موضع المفعول
 الثاني لا جعل واجعل فعل امر مبني على الفاع
 لاتصاله بنون التوكيد الحقة وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت والها مفعول وكما على الكاف جارية
 لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف والتالي فعل ماض

مبني

مبني للجهول ونائب الفاعل مستتر فيه او الكاف
 حرف جر والتالي مبني على الكون في محل جر او مجرور
 بكسر مقدرة منع من ظهورها كونه الحكاية
 والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف او متعلق باجعله
 والتقدير واجعل الحرف الثاني الثاني لتالي المطاوعة
 من الفعل كما بنا كالحرف الاول منه في الحكم وهو
 الرفع بك منازعة اي من غير خلاف في ذلك واجعل
 ثالث الفعل الذي مبني به من الوصل كما بنا كالحرف
 الاول منه في الحكم وهو الرفع ايضا وذكر كما ستملي
 واعلم ان حذف الفاعل في هذه الامثلة او غيرها
 واقامة المفعول مقامه اما ان يكون لعله او غيرها
 محذوف لعله اما لاجل الخوف عليه كضرب الزبال
 السلطان فيقال ضرب السلطان او الخوف منه او
 للجهل به او للعلم به او للتعظيم او للتحقير به اوله خصار
 والايحاز كما في قوله تعالى وان عاقبتهم فمما قبوا بمثل
 ما عوقبتهم به اي بمثل عقابته الناس به الى غير ذلك
 وحاصل المعنى انه ذكر فيما تقدم ان الفعل اذا
 كان ماضيا وبني للمفعول ضم اوله وكسرها قبل اخر
 وذكر هنا انه اذا دخلت عليه تالمطاوعة فانه يضم
 اوله وثانيه الواقع بعدها وانه اذا مبني به من الوصل
 ضم اوله وثالثه فانه قال محل ما ذكر فيما تقدم اذا لم

تدخل عليه تا المطاوعة او يبدأ بهمة الوصل والا
غير اوله وثانية بالنسبة لها او اوله وثالثة بالنسبة
للمهمة فتقول في تخرج تخرج بضم الاول وهو التا
والثاني وهو الال وتقول في استغنى استغنى بضم
الاول وهو الهمزة وضم الثالث وهو التا وتقول
تا المطاوعة اي التا الدالة على كون الفعل
مطاوعا لما قبله كما في قوله كسرت الحجة فكسروا علمته
المسئلة فتعلم ودرجت الحجة فتخرج فكل من
تكسر وتعلم وتخرج مطاوع لما قبله وهو كسرت
وعلمت ودرجت بمعنى انه شيء عنه فالاول يقال
له مطاوع بفتح الواو والثاني مطاوع بكسرهما
لان طاء وواو الاول بمعنى انه شيء عنه والمطاوعة
عرفت بانها حصول الاثر من الاول للثاني وتعرف
ايضا بانها قبول فاعل فعل اثر فاعل فعل اخر
اي فاعل بفعل اثر فاعل فعل اخر اي قبول اثر
ناشئ عن فعل اخر فاعل فعل اخر ومثال
كسرت الحجة فكسروا علمته المسئلة فتعلم ودرجت
الحجة فتخرج فالخير المستقر في تكسر وتعلم وتخرج
يقال له فاعل بذلك الفعل وهو قابل للاثر انما
عن فعل الفاعل الذي ذكر قبله وهو كسروا علمته
ودخرج وفاعل الثلاثة التا التي مصدرها التكلم

والاثر

والاثر انما شيء عن فعل ذكر الفاعل بالنسبة للاول
التكسر وبالنسبة للثاني التعلم وبالنسبة للثالث
التخرج فالثلاثة اوصاف قايمة بذلك الفاعل
وهي ناسية عن فعل الفاعل الاول الذي صفة
فاعله التكسر والتعليم والمخرجة فتلخص ان
المطاوعة هي قبول الفاعل بالفعل الثاني الاثر
انما شيء عن فعل الفاعل الاول والمطاوع بكسر
الواو وهو القابل لذلك الاثر اي الذي قبله فاعله
ذلك الاثر انما شيء عن فعل الفاعل الاول وهو
المطاوع بفتح الواو الذي صفة التكسر والتعليم
والدرجة الحما ذكر فيما تقدم وانما ان تا
المطاوعة خاصة بالدخول على الماضي ومثليا
المطاوعة كل تا معنادة مزيعة وجدت في اول
فعل كتبت وتكبر وتواي فتا المطاوعة ليست قيدا
وانما لم يذكر ذلك المم ككونها شبهت بها مكانه قال
تا المطاوعة وما اشبهها وخروج بالمعنادة غيرها
وهي التي تسقط من الفعل كالتا في ترمض نحو ترمض
الشيء بمعنى روضه اي دقنه فانها وان كانت مزيعة
لا تنضم معها التا في المذكور لكون زيادتها غير معنادة
من حيث كونها تسقط وقد في من الفعل في بعض
الاجان كما مثل والتي يغم بها الفعل هي المزيعة المعنادة

٢٦١

التي لا تسقط بنا المطاوعة أي افتتحه المتكلم
 بها وقولهم ضم أوله جواب إذا 2 تخرج أي
 المخرج بالفتح وقولهم تخرج أي بضم التاء والذال
 وكذا يقال فيما بعد وفي تفاعل بالفتح
 المعجمة وبالفاء لا بالفاء والعين المهملة وإذا
 كان مفتوحا لم يزل أي افتتحه المتكلم بها وهي التي
 تسقط عند الدرج لا هزم الوصل التي لا تسقط
 عند الدرج ولا في الوقف وفي قولهم تفاعل تفعل
 أنه لازم متعدي عرف الجلاء أصله تفاعل بالفتح
 والحال أنه لا يبنى إلا ما كان متعديا بفتح
 في محلي محلي والأصل محلي زيد الشراب أو
 الفصل حذف زيد وبني الفعل للمفعول وقيل
 محلي الشراب مثله وكذا يقال في نظيره من
 الأمثلة وكرر الأمثلة الخاء أي أنه لا فرق بين
 الثاني والرابع والخامس وفي اقتدر اقتدر
 وفي انطلق انطلق أو رد بعضهم على قيل أنه يذكر
 بأنه يقتضي جواز بناء الفعل الغير المتعدي للمفعول
 صراحة لأن كل من اقتدر وانطلق لازم غير
 متعدي لأن الأصل اقتدر زيد وانطلق زيد مع أن
 المنقول عن الجمهور أنه لا يبنى للمفعول إلا الفعل
 المتعدي لا اللازم ومن جوزه من اللازم وجعل

نائب الفاعل فيه مصدر محمل بالوقال اقتدر
 الاقتدار وانطلق الانطلاق وحسن على ذلك قراءة
 من قرأ قوله تعالى وأما الذين سعدوا بغير السبيل
 سبيل المنقول فاجاب الجمهور عنه بأن الكسائي حكى
 سعد بالفتح متعديا لازما فيكون ما في الآية
 مصوغا من الفعل المتعدي لأن اللازم وجه فله
 دليل له على ذلك فكأن الأولي للفتح التمثيل بغير
 ما ذكر يكون جاريا على طريقة الجمهور المعتمدة
 الصحيحة واكسر أو اسم امر فاكسر فعل امر
 وفاعله مستر وجوبا تفعيره أنت أو اسم مطلق
 عليه وفاعله مستر منصوب بفتح مقدرة متعدي
 صورها التعذر تناديه كل من أكسر أو اسم فاعله
 فيه اسم لقربه منه واسم في الأول وحذف أي العمل
 الأول وهو أكسر في غيره ثم حذف الضمير منه ككونه
 فعلة يجوز حذفه وقصرت الفاعل ضرورة في النظم وفا
 مصاف وذلك في مصاف أبيه مجرور بالكسرة الظاهرة
 وهو صفة لوصف محذوف واعد فعل ماضٍ مبني
 للمفعول ونائب الفاعل مستر فيه عابد على الفعل
 الثاني وعينا منصوب على التمييز محمول عن نائب
 الفاعل والأصل اعلت عينه رضم مبتدا وسوغ الابتداء
 به التفصيل ومبنة جازية الفعل والفاعل في محل

رفع خبر وكسوع الكاف حرف جر وجرور بها
 وعلامة جزم كسرة مقدرة منع من ظهورها الفتح
 العارض للمكانة والجار والمجرور متعلقان بحذف خبر
 مستد احمد وفاء وجملة فاحتمل عطف على جاز والتقدير
 واكثر او اسم يقرأ بقل حركة الشين الي الواو قبلها
 فاحتمل ثلث في ابدال اي غيرت عينه وضم جاز وذلك
 كبوع فاحتمل بمعنى اغتزو في تفسيره باحتمل اشارة
 الي ان هذه اللمعة ضعيفة والمعنى انه اذا كان الفعل
 المبني للمفعول ثلث ثانيا فعل العيني اي معيها فلذلك
 في فائيه اي الحرف الاول منه ثلث ثلث لغات التكرار
 والضم وان شمام وهو الاعضا بالضم الى جهة التكرار
 بحيث يكون نطقه بالحرف منزها بين التكرار والضم
 لا كرا خا لصا ولا صا خا لصا وبعضهم سمى ذلك
 روما وهذا كاسم اخر عند الفراء وهو خلط الصا
 بالزاي بحيث يكون نطقه بالصا ومتروكا بين
 الزاي كما في قول تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهناك
 اسم اخر عندهم ايضا وهو ان يفتح على ارفوع
 بعض الكسيتين اشارة الى انه مقدم كما في قول تعالى
 اياك نعبد واياك نستعين ولا في قول من قبل ومن
 بعد معتل المعنى الاول في فعل العيني اي
 معيها بان كانت متقدمة عن اصل سواها انما يتغير

المعنى

المعنى في الذات كما في قيل الا في المثال فان اصله قول
 نقلت حركة الواو الي القاف بعد سلب حركتها ثم
 قلبت الواو ياء لتوقعها التركس في الواو في الهمزة كما
 في بيع فان اصله بيع بعين الياء وكرا ياء نقلت حركة
 الياء الي ابا بعد سلب حركتها فكنت الياء
 ومنه اي من التكرار قول اي الشاعر هيكت ابر
 فحيك فعل ماض مبني للمفعول وهذا هو ابراهيم
 وانت اعلم ان التانيث والضمير مستتران في فاعل
 ما يد على البردة وعلى فريز جاز ومجرور متعلق بقول
 فكيت واليثيرث تشبيه بنور وهو الحبة التي يطوي
 عليها القراز والساج انما سر لانه الثوب اذا شج
 على يثيرث يكون اصفقا واحسن ورومي غير
 الي حركت بالواو وفي نسخة على نولين وعلى
 نسخة اليثيرث على بعلي ابا والمعنى نسجت
 يثيرث اذا غار اي وقت حياكتها تحتيط وتغرب
 بالسوك ولا تشارك اي لا يؤثر فيها السوك ولا يدخل
 لثمة صفاقتها وجودها ومنه اي الصنم
 الخالص قول اي الشاعر ليت وهل ينفع ازلت
 حرفا تني ونصب وحذف حرف استفهام وينفع فعل
 مضارع وشيا منقول مقدم وليت فاعل ينفع
 مبني على الضم في محذوف رفع قصد لفظها وليت تأكيد

له ولي وشبابا اسم ليت الاولي وبوع فعل ماض مبني
 للمفعول ونائب الفاعل مستتر يعود على شبابا والجملة
 في محل رفع خبر ليت الاولي كما علمت واشترية فعل
 وفاعل والمضني ليت شبابا بوع فاشترية وهل
 ينفع هذا التمني شيئا جوابه لا ينفع والشاهد منه
 في بوع حيث ضم وبني للمفعول وهو اي هذه البنية
 وهي لغة الغم لغة دبير بالتصغير بورت دبير كما في
 القاموس وهم مع نقص من فصحاء العرب
 والاشياء ممتطوف على قولهم واخلاص الكسر فيما تقدم
 كما ان ما قبله وهو قولهم واخلاص الغم ممتطوف عليه
 وهي الايتان بان اي على الغافلين يعني على
 وفهم حركة بين الغم والكسر اي متزودون تلك الحركة
 بينما لا كسر اخلاصا ولا ضم كذا كذا وللغوا الشام اذ
 وهو فخط صاد بزاوي وثالث وهو ضم الشفتين
 عند الوقف على مضموم الحارة اي ضمه كما تقدم
 ولا يظهر ذلك الا في الاشياء المذكورة وقد
 قرئ في السبعة انه والقاري ذلك الكسبي وهما م
 وان بكل الزمان حرف شرط جازم وبكل
 جازم وجوز متعلق بحيف وحيف فعل ماض مبني
 للمفعول ولبس نائب فاعل واجلة في محل جزم فعل
 الشرط ويجتنب فعل مضارع وفاعله مستتر يعود

على

على الشكل وجملة يجتنب في محل جزم جواب الشرط وما
 اهم موصول مبني على ان يكون في محل رفع ولباع جار
 ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما وعلامة جزم كسرة
 مقدرة منع من ظهورها افتح العارض لا اجل
 المكائية وقد حرف تقليل ويرى فعل مضارع مبني
 للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على ما
 سد مسدود مقبول يرى الاول ونحوه موضع المفعول
 الثاني له ايضا لانه يتقدمي لمفعولين والجملة في محل
 رفع خبر ما ونحو جار ومجرور متعلق بيري وهو
 مصنف لقول محذوف وجب فعل ماض مضارع لنحو
 مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون الروي
 في محل جزم قصد لفظه ولا تقدر وان خيف لبس الفعل
 المبني للمفعول بالفعل ابني للفاعل بسبب شكل
 اجتناب هذا الكل ووجب الانتقال منه الى غيره
 واذا لم يثبت لفاعله من الضم والكسر والاشياء
 فيما تقدم يثبت لها الفعل المضارع وهو ما كانت
 لانه من جنس عينه كجب الذي اصله حبيب والحاصل
 انه تقدم في الفعل اي ما في التلا في الفعل العين
 يجوز فيه الضم والكسر والاشياء وذكر هنا انه ان
 خيف لبس بسبب شكل من هذه الاشكال الثلاثة
 وهي الغم ان يجنب هذا الكل وينقل منه الى غيره

فمثل جواز الامور الثلاثة المتقدمة فيه عدا من اللبس
فان خيف ليرس بكم منها عند اساره لغير مستكلم
او مخاطب ترك وانتقل لغيره من بقية الاشكال
كسام من السوم وباع من البيع فالاول واوي
والثاني ياتي فيجب في الاول كرفاه او لتمامها
ولا يجوز ضمها اليك يلتزم بالفعل لبني للفا عمل
مع انه مبني للمفعول وفي الثاني الغم او الاشام
ويستعمل فيه الكسر لسياسة تفصيله في ذلك والبري
ثبت لبقا باع فيما تقدم من الامور انك ثمة
المذكورة وهي الغم والكسر والاشام يثبت لفائدة
الفعل المضاعف وهو وجب ونحوها من كل فعل
لامه من خبر عينه فب اصله حبت كفعل ادغم
الحد المثلين في الآخر وقيل حب فهو مضاعف العين
اي مكررها لان الحرف المزدوج حرفين والاصل حب
زيد الفصل مثله فاذا اردت بناء للمفعول قلت
حب الفعل فحب فعل ماض مبني للمفعول والفعل
نايب فاعل وكذلك في فائه وهو الحاء الامور
الثلاثة المتقدمة في فاباع اي لاذا بنيت
للمفعول وقلت بيع وهي ابال لسياسة في توصيل
جميعه فاما ان يكون واويا او علة مكية
موقفة ذلك في الفعل ان تسنده اياك كرمي ودي

فمقول

فمقول رميت ودعوت وفي الاسم بالبتنية والجمع
كفني وصمرا فمقول متيا وصر او ان فبذكر ذلك
على كون الاسم او الفعل واويا او يائيا وهذا
كالتمصيل لقوله اذا لحد الفعل ان كانه قال فني
ذلك تفصيل فان كان واويا وجب الكسر او الاشام
وامتنع الغم وان كان يائيا وجب الغم او الاشام
وامتنع الكسر كما سياتي وقول ان فيما تقدم او
غائب الاول لبقا طه لعدم ظهور التباس الكل
فيه واطلاق الكل على الاشام شام لا انه
لا يظهر كالغم والكسر سام من السوم وهو
العرض للشيء لاجل بيعه اي واصل سام سوم فهو
واوي فمقول سم بكسر السين اذ كنت عبد
وسامك سيدك واردة ان تحم شخصان السوم
وقع عليك ولا يجوز ضمها ليلا يلتبس بان السوم
وقع منك وانت الفاعل له لا عليك نحو باع
من البيع اي فاصل باع بيع فهو ياي فمقول
بعت اي بغير الباء وفتح انا اذ كنت مخاطبا لعبد
بائع سيدة ولا يجوز كسرهما ليلا يلتبس بفعله هو
لذلك البيع انه واقع منه لا عليه فامتنع الغم في
الاول والكسر في الثاني فخرقا القيس كما تقدم ووجب
في الاول الكسر وفي الثاني الغم او الاشام فيهما

وهذا يحصل معني قول وانا بكل خيف ان
والذي ذكره غيره امي غير الم وهم الفاربة وحاصل
هذه العبارة ان المي ذكر فيما تقدم وجوب ثقتين
الكسر والاشام في الواوي والضم والاشام في
ايات حيث اشار لذلك بقوله يحتسب امي هذا الشكل
الذي خيف به اللبس ويتبين غيره وجوبا وخالفه
الفاربة وقالوا ثقتين ما ذكر في الواوي والياتي مختار
لا واجب فغيره جائز لا محتسب كما قال المي لكن
مرادهم بالمختار في كل مذهب انه راجح وغيره جائز
لكن مرجوح فالمي اوجب لما ذكره في جواز غيره
وهم رجحوا ما اوجبوا ونفوا الوجوب عنه واثبتوا
الجواز لما انفاه فتقول انه هو المختار اشارة لما رجحوه
وقوله ولكن لا يجب اشارة لتفويضه للوجوب عنه
وقوله بل يجوز ان اشارة لما جوزوه بمرجوحية
وهو الذي نفاه المي الجواز عنه ثبت لفأ باع
امي وهي ابا لاء باع اصله بيع على وزن فعل
تقدم وقوله من جواز الضم ان بيان لما ثبت
ثبت لفأ المضاعف امي المكرر المعني لاء الحرف التدرج
بحريني واسله حبيب باين والمراد بالفعل المضاعف
كل فعل عينه ولانه من جنس واحد لا هنا وهو ابا
والمراد بقائه اما كما تقدم تصحيحه وما لفأ باع

ان في المي موصول مبتدا وفأ باع جار ومجرور متعلق
بمخوف صلة ما و باع مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها فتح الحكاية ولما جار ومجرور متعلق
بجملتي المي البيت والعين مبتدا وجملته تلي من الفعل
والفاعل المستتر العايد على العين في محل رفع خبر
المبتدا الذي هو العين والجملة من المبتدا والخبر صلة
ما المجردة بالضم لا محل لها من الاعراب وفي اختيار
جار ومجرور وعلة جزم كسرة مقدرة منع من
ظهورها النسخة الفارقة للحكاية والجار والمجرور
متعلق بتلي وانقاد معطوف على اختيار واعرابه
كسرة مقدرة كما اختار وشبه معطوف على اختيار
ويجمل فعل مضارع مرفوع بفتحة مقدرة على الياء
والفاعل مستتر يعود على ما الاولي والجملة في
محل رفع خبرها وتقدر البيت والذي ثبت لفأ باع
فيما تقدم من الضم والكسر والاشام يثبت ويتضح
شبهة الحرف الذي تليه العين وتنبه وتقع بعده
في اختيار وانقاد وشبههما والمعني انه يثبت للحرف
الذي تقع على الفعل عقبه عند بناءه للمضوم
ما ثبت لفأ باع من الامور الثلاثة المتقدمة
وهي الضم والكسر والاشام وذلك الحرف هو انا
بالسبب لاختار والقاف بالنسبة لانقاد واصل

اختار اختيار وانتقاد انتقاده ووزن الاول كما سياتي
افتعل ووزن الثاني انفعلا اي يثبت عند
البناء للمفعول اي بنا الفعل للمفعول وقوله لما
تلك العين اي الحرف الذي تليها العين حاله كونه
لها يينا من كل فعل اخر وهو معتل العين الاولى
معل العين اي مفيرها كما تقدم في نظيره وتحرر
الهمزة لاي الهمزة الزائدة التي في اول الفعل وهي
زائدة فيها كما في الثاني الاول والثون في الثاني كذا
واصل الفعل قبل الزيادة فقل وقول بمثل حركة
اننا والقاف اي فان ختمها فضع الهمزة بها
وان كسرهما فاكسرها ايضا فهي تابعة لهما في
الفتح والكسر وكذا الاسماء وفاء من ظرف
لزم فاعل مبتدأ وسوغ الابتداء به مع كونه مكررة عمل
في الجار والمجرور عبده ومن ظرف جار ومجرور متعلق
به واورد عطف ومن مصدر جار ومجرور معطوف
على قول من ظرف واو حرف عطف وحرف معطوف على
منا ظرف وجر مضاف اليه وبنية جار ومجرور
متعلق بحرف وجرى بمعنى حقيق خبر المبتدأ مرفوع
بضمه مقدرة منع من ظهورها سكوت الروي والتقدير
وقابل اي صالحا للبناء عن الفاعل من هذه الثلاثة
المدكوحة وهي الظرف والمصدر والجار والمجرور جدير

وحقيق

277 وحقيق بتلك البنية وحاصل المعنى ان كلا من
الظرف والمصدر والجار والمجرور يعم وقوله نايبا
منا الفاعل كالمفعول به كذا بشرط ان يكون
كل من الثلاثة قابلا للبناء اي صالحا لاني شرط
في كون الظرف قابلا وصالحا للبناء عما ذكر شرطين
احدهما ان يكون متصرفا بحيث يخرج من النصب
على الظرفية لغيره ولا يكون مكررا للنصب عليها
كقوله والثاني ان يكون مختصا اي معينا اما بعلية
رمضان امث قولك صام زيد رمضان فان رمضان
ظرف زمان لصام فاذا اردت بناء للمفعول قلت
صير رمضان او باضافة كصام الامير من قولك
جلس زيد امام الامير فان امام طوعا مكات لجلس
فاذا اردت بناء للمفعول قلت جلس امام الامير
ولا شك ان الاول معرفة بالعلية لانه علم على الشر
المعلوم والثاني باضافة للمير وهو ان الشرطان
يجريان في المصدر ايضا فلا بد وان يكون متصرفا
مخوضا فانه ليس ملكا للنصب على المصدرية
بل يستقل منها لغيرها ولا بد ان يكون مختصا اي
معينا وتعيينه يكون بالوصف كقولك ضرب
شديد بخلاف اللانيم للنصب منها عند واذا وسجان
ومعناه ويشترط في الجار والمجرور ان لا يكون الجار له

ملكاً زناً حالة وطريقة واحدة في الاستعمال بان يكون
خاصة بوجه لشيء دون آخر كذا ومنه فانها لا يجران
الا الظروف كمنذ او منذ يوم الجمعة وكحرف القسم فانها
خاصة بجزء المقسم به لا تتعداه لغيره وكحرف الاستثناء
فانها خاصة بجزء المستثنى عنها لا تتعداه وتامه ويحذف ريد
وعدي عمرو وهكذا وان لا يكون الجار له والاعلى
تعليل كالكلام وابا ومن اذا كانت تعليلية نحو
حيث لزيد اي اجله فمنع الامور المذكورة كلها
لا يعم ان تقع هي ويجوز ان ياب فاعل للزمكة
الجار فيها حالة واحدة لا تتعداها لغيرها او وقوعه
تعليلك واما قول الشاعر
يفضي حيا ويفضي من مهابته فلا يكلم الا حين يتسهم
فنايب الفاعل فيه ضمير المصدر اي الاغضا المهور
اي يفضي الاغضا لا قول من مهابته والشرط ان
لا يدل الجار له على تعليل فلهذا كانت نايب الفاعل
فيه ضمير المصدر فتلخص ان كلمة من الثلاثة يشترط
لكونه صائلا ان يقع نايبا نايب الفاعل شرطين
ان يكون كل من الظرف والمصدر متصرفا وان يكون
معينا وفي كونه الجار للمجرور غير ملزم وخاصة بوجه
واحدة وغيره ان على تعليل جملة الشروط ستة
واشار في هذا في الاول فيما بعده لانه الاشارة

لا توضح

لا توضح الامنه لامنه هذا وشروط اي المص
في كل منها اي الله انه المذكور ان يكون قابلا للنيابة
اي صالحا لانه قال وقابل من ظرف ان فعل هذا
يكون قوله وقابل مسلط على كل واحد من الله
المذكور لانه شرط عام للجميع لا يرد منها دون آخر
وقد علمت فيما تقدم انه يشترط لكون كل واحد
قابلا للنيابة شرطين وقوله اي صالحا لانه تفسير
لقوله ان يكون قابلا للنيابة واحترز به كذا
اي بشرطه في كل منها ان يكون للنيابة وقوله ممسا
لا يصلح لاري عند ما لا يصلح له والمراد به
اي بالظرف الذي لا يتصرف وقوله بالزم النصيب
على الظرفية اي ولا يخرج عن غيرها من رفع او جر
نحو يوم بيمينه اي اليوم الجمعة مثلك والمراد
باليوم مطلقا الزمان لان السحر يكون في اخر الليل
لا في اليوم فله تقول جلس عندك بالنصب في
محل رفع نايب فاعل جلس والاصل جلس ريد عندك
اي ارفع كما توجه به بعضهم من ظاهر التعليل الذي
علم به ان لا اقله في القول عن الاخفش في
كون عندك جفع الدار في محل رفع نايب فاعل
لا يعم لفظا وبصياغة كذا فلكل ف خاص بكذا
ذكر الاخفش جواز كونها بالنصب في محل رفع نايب فاعل

وغيره منع ذلك وليس الخلاف في قراتها بفتح الدال ومنها
 لما علمت انها ملة زمة دائما للنصب على الظرفية ولا
 يجوز رفعها ابدا لانه لم يسمع ضم الدال فيها بخلاف
 بين ودون فعلى هذا تنقرا في الهم بالفتح لا بالنون
 لئلا يخرجها من افعلة المتني في قولهم فله تقول
 وتقول عما حشر لها اي عند الذي حشر وثبت لها
 اي عند وكر في لسان العرب اي كلامهم من الملة زمة
 على النصب على الظرفية نحو معاذ الله اي
 فانها لا تخرج عن النصب على المصدرية لغيرها بل
 دائما ملة زمة للنصب عليها وهي بدل من لفظ
 الفعل اي التعلق به وهو اعود لما تقدم
 اي من التعليل بقوله لانه يخرجها من
 ما لا فائدة فيه الا اشار بذلك اي ان الفائدة تشتط
 في كل من اثنائه وهي تحصل اما بعلية او باضافة
 او بوصف لا تقدم فله تقول سيرة وقت
 محترز الفائدة بالنسبة للظرف وقوله ولا ضرب
 ضرب محترز الفائدة بالنسبة للمصدر وقوله
 ولا جلس في داره محترز الفائدة بالنسبة للجار
 والمجرور وقوله لانه لا فائدة في ذلك اي ما ذكر من
 اثنائه النافية لان الاول منها مبهم لا تعيين فيه لانه
 الوقت شامل لكل زمن وكذا الثاني لا تعيين فيه

لعدم

لعدم وصفه بسدة ولا غيرها وكذا الثالث لا فائدة
 فيه من حيث ان الجار فيه خاص بجره لظرف المكان
 وهو الدار ومثال القابل اي للمنيابة عن
 الفاعل وقوله منه كل منها اي اثنائه المذكورة
 وهي الظرف والمصدر والجار والمجرور ومثل الثلاثة
 على الترتيب فقوله سيرة يوم الجمعة برفع يوم
 نائب فاعل سيرة وهو ظرف زمان مفيد لكونه
 مضافا كالمقدمة وقوله وضرب ضرب شديد ففعل بالرفع
 نائب فاعل ضرب وهو مفيد لكونه وصف بالسدة
 وهو متصرف وقوله ومريه فالجار والمجرور في محل رفع
 نائب فاعل مري وهو قابل للمنيابة ومفيد لكونه
 الجار فيه غير مختص وليس دالا على تعليل ولم يبينه
 بل ذكر انهم وهذا عند الجمهور حله فالابن درستويه
 والسيوطي القائلين بان النايب ضمير المصدر
 ولا يتوب بمعنى هدي ارفله نافية وينوب
 فعل مضارع وينوب فاعل وهذا مضاف اليه
 مبنى على الكسرة في محل جر وانا حرف شرط جازم
 ووجه فعل ما في مبنى للمفعول فعل الشرط وفي
 اللفظ جار ومجرور متعلق بوجد ومفعول بالرفع
 نائب فاعل وجد وبه جار ومجرور متعلق به وقد
 حرف تعليل ويرد فعل مضارع وفاعله مستتر عايد

وهو متصرف

على النأيب المفهوم من ينوب وجواب الشرط محذوف
 ودل عليه ما قبله ومرد بمعنى ورد والتقدير ولا ينوب
 بعض هذه الثلاثة المذكورة في البيت قيل ان
 وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب ان وقد ورد
 نيابة ذلك البعض ضرورة او ضرورة مع وجود
 المفعول به وحاصل ذلك ان المهم شرط لاقامة
 كل من الطرف والمصدر والحار والمجرور في كل من
 مقام الفاعل على شرطين فقط وهما ان يكون على
 من الثلاثة قابلية للنيابة وصالحا لها وان لا يوجد
 المفعول به معها واما ما تقدم من الشروط
 الستة فهي شروط في القابلية نفسها فاشارة الى
 منها بقوله وقابل ان و اشار للقائني هنا بقوله
 ولا ينوب ان اي ولا يجمع وقوع واحد من الثلاثة
 المذكورة في البيت قبله فايها مناب الفاعل مع
 وجود المفعول به مع فاعل فقد المفعول به فقط
 جاز اقامة ما ذكر مقام الفاعل وقد ورد اقامة
 ما ذكر مقام الفاعل على وجه الندوة او الضرورة
 مع وجود المفعول به مع لفظ او قيد المهم بقوله
 في اللفظ يخرج ما اذا كان المفعول به مقدرا
 فيجب اقامة ما ذكره في الشرط ان لا يوجد في اللفظ
 والالزم ان لا يقوم غير المفعول به مقام الفاعل

اصل

اصل لان كل فعل متقد لا بد له من مفعول سواء
 كان موجودا في اللفظ او مقدرا ولا يجوز
 اقامة غيره اي المفعول به مما ذكر مع وجوده اي
 المفعول به وما ورد من ذلك ان لم يذكر وا
 ما ورد ومذهب الكوفيين ان هذه الاشياء
 لقول المع وقد ورد ان تقدم او تاخر اي ذلك
 الغير او نفس المفعول به تأمل المثال الذي ذكر
 وكذلك الباقي اي فتقول ضرب زيد يوم
 الجمعة او ضرب يوم الجمعة زيدا وهكذا فيما تقدم
 ولست لولا اي الكوفيين لذكر اي لاقامة
 غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده
 يجوز قوما كما كانوا ان يجزي فعل مضارع مبني
 للمفعول وقوما مفعول به مقدم وبما جار ومجرور
 في محل رفع نائب فاعل مجزئ وبعضهم جعل نائب
 الفاعل مصدر را اي المجزئ الجزاء اي المجزئ به قوما
 وح لا شاهد فيه وابو جعفر من المشرق وقراته
 غير شاذة عند كثير من العلماء لم يثبت بالعليا
 ان علم وقا نفي وجرم وقلب ويعت فعل مضارع
 مجزوم بلم وعلامة حزمه حذف الالف والفتحة
 قبلها دليل عليها وهو مبني للمفعول وبالعليا جار
 ومجرور في محل رفع نائب فاعله والاسيد مفعول

وهذا هو شاهد المعنى انه لا يقصد بالخازل والرتب
العالية الامن كانت له سيادة ولا يستحق صاحب الفوق
والفضل من غيره وذلك له الاصحاب هدي اي اهتدا
ومذهب الاخفش ان اي فال اخفش فصل وما
قبله من الطريقتين لم يفصلا فعند ان لا يجوز اقامة
غير المفعول به مقام الفاعل عند وجود المفعول به
مطلقا سواء تقدم او تاخر وعند الكوفيين يجوز
اقامة غيره مقام الفاعل مع وجوده مطلقا تقدم او
تاخر واما عند الاخفش فيفصل بقوله ان تقدم
غير المفعول به عليه مع وجوده جاز اقامة ذلك الغير
والا تقيم اقامة المفعول به وباتفاقه ان جار
ومجرور متعلق ببنوب وقد حرف تحقيق وبنوب
فعل مضارع والثاني فاعله مرفوع بضمه مقدرة
على ايا المحذوفة منع من ظهورها التحمل ومن باب
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني وكسي
مضاف اليه مجرور بكسر مقدم منع من ظهورها
تكون الحكاية وفيها جار ومجرور متعلق بيسرب
والنبا سو سبدا والها مضاف اليه وامن فعل ما صا
وماعله مسترعايد على الالتباس والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول
لا محل لها من الاعراب والتقدم سير وقد بنوب المفعول

الثاني

الثاني عن الفاعل حالة كون الثاني من باب كسي
واعطي باتفاق في التركيب الذي امن الالتباس فيه
وسكت الميم عن المفعول الاول لدخوله في قول فيمما
تقدم بنوب مفعول به عن فاعل ان وحا وصل
المعنى ان المفعول الثاني من باب كسي واعطي يصح
وقوعه نائبا عن الفاعل باتفاق في كل تركيب
من التركيب الا في تركيب لم يؤمن الالتباس فيه
فيستحق وقوعه فيه نائبا عن الفاعل ومراعاة
بقوله من باب كسي واعطي مراده به ما ليس الثاني
من المفعولين فيه خبر عن الاول في الاصل وضبطه
بعضهم بقوله ان يكون المفعول الثاني فيه غير
المفعول الاول ام مغاير له وهو ظاهر ايضا
فاما ان يكون من باب اعطي ان اريد بذلك ان
قول الميم من باب كسي ليس قيد بل مثله باب اعطي
اقامة الاول منهما اي فيما تقدم عند قوله
بنوب مفعول به عن فاعل ان ولم يذكر ذلك هنا او
يقال انه ذكر هنا ايضا لانه قيد بالثاني فيفهم منه
ان الاول مجوز اقامته بالاولى فهو وان يذكره صراحة
فهو متضمن لكل من هذا اذا لم يحصل له اسم
الاشارة راجع لجواز اقامة الثاني وقوله فان حصل
ليس اي باقامة الثاني فتقول اعطي زيد عمرا

اي لان المقصود ان زيدا هو الاخذ وعمره ما خذ
 فلما قلت الثاني وقلت اعطى عمرو زيدا لانكس
 الحكم فيحصل اللبس والاشتباه بين الاخذ منها
 والما خذ لان كل واحد منهما اي من زيد
 وعمره يصلح ان يكون اخذا اي وما خذ اي لانها
 من جنس الفعل بخلافه فيما تقدم في قولك كسوت
 او اعطيت زيدا جبة فلا يصلح كل من زيد وجبة
 ان يكون اخذا وما خذ اقلنا جاز فيه ما تقدم
 بسبب انتفاء اللبس فيه باقامة المفعول الثاني
 مقام الفاعل بخلاف ما هنا ان عني به الاتفاق
 اي قصد به الاتفاق لان مذهب الكوفيين
 ان عملة لقولك فليس بعيد ويما في عن المهم بان
 الرد بالاتفاق اتفاق الجمهور لا الجميع او المراء
 الجميع وسكت عن الخلاف لعدم صحة وثبوتها عند
 في باب ظن ان جاز ويجوز وتعلق باشتروظظ
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها
 الفتح العارض للمكايمة وارجح معطوف عليه
 مجرور بكسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها
 التعذر والمنع مبتدأ وجملة اشتر حيرة وانا مينة
 واري فعل مضارع مرفوع بفتح مقدرة على
 الالف منع من ظهورها التعذر وفاعله مستتر وجوبا

تقديره

تقديره انت ومنما مفعول واذا ظرف والقصد فاعل بفعل
 محذوف يفسره المذكور وجملة ظهر مفسرة لا محل لها
 من الاعراب وانتقد سير المنع اشتر في باب ظن واري
 ولا اري منعاً اذا ظهر القصد اي المعنى المقصود من
 الكلام فلا اري منعاً والمعنى ان المفعول الثاني
 من باب ظن والثاني والثالث من باب اري وهو
 كل فعل تقديره لمفعولين او ثلاثة ففاعله اصل
 كل منها ابتداء والخبر يمتنع اقامته مقام الفاعل
 ويتعين اقامة الاول هذا هو الذي اشتر عند الحاجة
 واما عند المهم فانه يجوز اقامة المفعول الثاني
 مقام الفاعل عند اذا ظهر المعنى المقصود من الكلام
 كما اشار لذلك بقوله ولا اري منعاً لزوم مثل الثاني في
 ذكر المفعول الثاني والثالث في باب اري واعلم
 فتقول ظن زيد ان هذا ما ذكر بعض على
 مذهب غيرهم اما على مذهب فانه يجوز اقامة
 الثاني والثالث عند ظهور المعنى ولا يتعين الاول
 الا عند عدم الظهور ونقل ابن ابي الربيع
 اي وهو صاحب البسيط ابن المهم اي وهو
 بدر الدين وذهب قوم الى انكاره كذا الى ان
 المهم ومن معه مجتهدون لانما قلون والافعال قال
 قوم او زعم قوم اياه لا يتعين اقامة الاول

وجواب اذا محذوف

واعلم

اي بل يجوز اقامة الثاني والثالث ايضا اذا ظهر المقصود
ولم يحصل لبس فنقل ابن ابي عمير ان ابي وابن
هشام الخزازي واعاد ذكر ثانيا وان تقدم لاجل
الرد عليها بقوله وليس كما زعمنا ام من منع اقامة
الثالث مقام الفاعل بل يجوز اقامته مقامه ولا
يحتاج عند ظهور المعنى وعدم اللبس فنقلهم الاتفاق
على منهم ج وقوله فقد نقل غيرهما ان جملة لقوله
وليس كما زعمنا فلو حصل لبس ان مقابل لقوله
بشرط ان لا يحصل لبس فلا تقول ظن زيدا
عمرو ان لا يفك اسر المعنى ج لا الاصل ظنت عمرو
زيدا فالظنون انه زيد هو عمرو فباقامة عمرو
يصير المظنون زيدا انه عمرو وكذا فيما بعد وليس هذا
مقصود التكلم وما سوى انما يب انما لم
موصول مبتدأ بني على الكون في محل رفع وسوي
ظرف متعلق بمحذوف صلة لما وانما يصح مضاف اليه
وما جار مجرور متعلق بيان لما وجملة علقا من
الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل صلة ما لا محل
لها من الاعراب وبالرفع جار مجرور متعلق بقوله
علقا والنصب مبتدأ له جار مجرور متعلق بمحذوف
خبره ومحققا حال من الضمير زيدا والتقدير والذي
استقرت سوي انما يب من علقا اي من الالفاظ

التي

التي علقا بالرفع وهو الفعل كاعطرو ونحوها نصب
كاي في حال كونه محققا له وحاصل معنى
ذكر ان الباقي من المفاعيل التي نقلت بالفعل
بعد اقامة واحد منها مقام الفاعل يكون النصب
محققا وثابتا له فكان الفعل يرفع فاعلا واحدا
كذلك يكون الثاني عن مفعول واحد وما بقي يكون
منصوبا فلو كان الفعل مفعولان انما تفرع
على ما قبله ونصب الثاني وهو نصب بالفعل
الرفع الثاني عن الفاعل بعد بناء الات للمفعول
فيكون نصبه مجزءا او منصوبا به في حال كونه رافعا
للفاعل قبل بناء للمفعول فيكون مستصحب في ذلك
منه بيان اصحهما الاول ويروى لسيوريه انه تنبيه
بشرط لانا بة المفعول الثاني في باب ظن زيادة
على ما ذكره فيما تقدم ان لا يكون جملة فان كانت
جملة امتنع انابته مطلقا حصل لبس ام لا
الاشتغال العامل عن المفعول اي الاشتغال بالعمل
غيره عن العمل فيه كاي في كلامه والمراد بالعامل
هنا ما يجوز عمله فيما قبله كالفعل المتصرف نحو قوله
زيدا ضربه ولم الفاعل نحو قوله زيدا ضربه عمرو
ولم المفعول نحو قوله زيدا ضربه عمرو انما مفعول دون الصفة
المشبهة والمصدر ولم الفعل والحرف لانه لا يكون مفعلا

في هذا الباب اما يصلح العمل فيما قبله فيما تقدم دون
ما بعد قاله المرادي ان مضمر ان فان حرف شرط
جازم ومضمر بالرفع فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
وهو شغل الاني في كلامه ولم يضاف اليه وسابق
نعت لاسم وفعله مفعول مقدم لشغل وشغل فعل
ماض وفاعله مستتر عايد على ضمير الجملة بفسرة
لا حملها من الاعراب وعنه جار ومجرور متعلق
بشغل والضمير في عنه عايد على الاسم السابق وينصب
جار ومجرور متعلق بشغل ايضا ولفظ مضاف
اليه والها مضاف الى لفظ وهي عائدة على الاسم
السابق ايضا واو حرف عطف والحمل معطوف على
لفظ وال يتبعه بدل عن الضمير المضاف اليه
العايد على الاسم السابق والاصل او محله فالضمير
في التلك عايد على الاسم السابق والباء في
بنصب بمعنى عن وهو بدل من الضمير في عنه
ويصح ان يكون الضمير في عنه عايد على الاسم
السابق وفي لفظه او محله عايد على الضمير وقوله
فالسابق انصبه ان الفاعل رابطة بجواب الشرط
وهذان والسابق مفعول لفعل محذوف يفسره
المذكور وانصب فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
تقريرا انت والها مفعول وجمله انصبه مفسرة

لا حمل

لا حملها من الاعراب وبفعل جار ومجرور متعلق
بانصب وانصب فعل ماض مبني للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على بفعل والجملة
في محل جر نعت له وحقا نعت لمصدر محذوف اي
انما را حتما وموافق بالجر صفة لفعل ثانية بعد
وصفه بالجملة ولما جار ومجرور متعلق به وقد حرف
تثنية واظهر فعل ماض مبني للمفعول ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة صلة ما
لا حملها من الاعراب والتقدير ان شغل مضمر
اسم سابق فعلا عن نصب وذكر الاسم السابق
لفظا محذوفا ضربته او محله محذوفا ضربته فانما بق
انصبه ان على كونه الضمير في لفظه او محله عايد
على الضمير بصير التقدم ان شغل ضمير اي ضمير لم
سابق فعلا عنه اي عن العمل في ذكر الاسم
السابق بسبب نصبه للفظ المضمر او محله فالسابق بق
انصبه اي انصب وذكر الاسم السابق بفعل مضمر
اي محذوف حذف حتما موافقا للفعل الذي قد
اظهر ان في لفظا في حال كونه مفسرا لذلك
الفعل المحذوف وهذا هو الذي جرى عليه اسم
وحاصل المعنى انه اذا تقدم لهم وتأخر عنه
فعل واتصل بذكر الفعل ضمير يعود على الاسم السابق

واستعمل ذلك الفعل عن العمل في الاسم السابق بسبب
عمله في ضمير ذلك الاسم السابق أي نصبه للفظه
أو محله فالاسم السابق يكون منصوبا بفعل محذوف
وجوبا موافقا لذلك الفعل المذكور المنفرد لذلك الفعل
المحذوف في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط ومعنى
كونه عاملا في لفظ الضمير النصب أنه تقدي له
بنفسه من غير واسطة حرف وفي محله أنه تقدي له
بواسطة حرف جر وفي هذا مجاز وهو إطلاق
المزوم وإرادة الذم لأنه يلزم من تعديده
بنفسه ومن نصبه لمحله تقديده له بحرف محذوف
الجر فالاول نحو قولك زيدا ضربته والثاني كقولك
زيدا مرت به فاندفع بذلك ما يقال كيف يتصور
عمله النصب في لفظ الضمير وقوله فالسابق
انصبه ان في هذا تورية لأنه يحتمل ان يكون المعنى
انصب الاسم السابق انصبه ويحتمل ان يكون
المعنى فقال الاستعمال انصب لفظ السابق
أي هذا اللفظ بفعل محذوف ونحو من الاستعمال
وقوله اضربا ان قلت الاضمار معناه الاستعمال
فيقتضي انه مستتر قلت فيه مجاز الاستعمال
حيث شبه المحذوف بالاضمار واستعمال لفظ الامار
للمحذوف واشتقاق من الاضمار اضمر بمعنى حذف

هو اشتقاق بتبعية وقوله حتما اعترض بان ذلك
غير مسلم لأن نصب الاسم السابق ليس محتملا
لما يأتي فيه من الأحوال الخمسة على التفصيل
التي في كلامه واجيب بانه ذكره لرد علي من يقول
ان الاسم السابق معمول للفعل المذكور لا لفعل
محذوف فكانه قال فان نصب الاسم السابق بفعل
محذوف وجوبا لا لفعل المذكور او يقال ان قول
حتم ارجع لقوله اضربا اضمارا حتما أي وجوبا
فلا يجوز ان يفرض بذلك الفعل المحذوف كما في التفسير
به من أجمع بين المفسر والمفسر كما سيأتي وكلم
لما قد اظهر اقال بعضهم الاولى ان يعبر بقوله
لما قد ذكر ابدل الا ان يقال ذكر موافقة لقوله
قيل اضربا واعلم ان اركان الاستعمال ثلاثة
فعل مفعول واسم مفعول عنه واسم مفعول
به ونحو قولك زيدا ضربته فغرب يقال له فعل
مفعول واسم المفعول به هو الضمير المتصل
به العائد على الاسم السابق المتقدم عليه وهو
زيد الذي هو المفعول عنه وحكم بطل الاستعمال
هو ان يقدم له ويتاخر عنه فعل وذلك الفعل المتصل
بالعمل في ضمير الاسم السابق أو سببي الاسم السابق
وهو الاسم المضاف للضمير ولو لا اشتغاله بالعمل

في ضميره اوسيبه لتسلط على العمل فيه وسياتي توضيحه
في الكس و اشار الى هذا الضابط بقوله الاشتغال ان
يتقدم لهم ان اوسيبه اشار بذلك الى ان
كل م اسم فيه حذف وانقدر ان مضمرا لهم سابق
اي اوسيبه فقل شغل ان وهو المضاف
الى ضمير الاسم السابق اي عمل في الاسم المضاف الي
ضميره فيقال لهذا الاسم المضاف الى ضمير الاسم السابق
الذي عمل فيه الفعل النصب على الفعلية سببي
الاسم السابق لانه اضيف الى ضميره وهذه التسمية
اصطلاح من النحاة وسياتي ولولم يعمل ان اي
فاما منع له من العمل في الاسم السابق عمله في ضميره
اوسيبه مثال المشتغل اي الفعل المتغل
بالضمير فهو صفة لموصوف محذوف وكذا يقال فيها
بعده من قوله ومثال المتغل بالسبي اي الفعل
المتغل ان زيدا ضربته فزيدا مفعول لفعل
محذوف وجوبا بفسره المذكور وضرب فعل ماض
والشاعرا على والها مفعول في محل نصب فزيدا اسم
تقدم وضرب فعل تارخ عنه وعمل في ضميره النصب ولولا
عمله في ذكر الضمير لتسلط على زيد وعمل فيه فلما
عمل في ضميره امتنع عمله في زيد وتعين ان يكون زيدا
مفعولا للفعل محذوف وجوبا بفسره المذكور فيقدر

موافقا

موافقا في اللفظ والمعنى لهذا المذكور ويقال ضربته
زيدا ضربته وكذا يقال فيما بعد من قوله زيدا مرت
به كمن لا يقدر من لفظه بل من معناه لانه لا يترط
الموافقة في اللفظ والمعنى معا دائما بل تارة يكون
القدر موافقا في اللفظ والمعنى بلا ذكر مفسر اليه
كاي مثال المتقدم او موافقا له في المعنى فقط دون
اللفظ كما هنا فيقال في التقدير جاوزت زيدا مرت
به واورد عليه بان المجاورة معناها المجاهدة والمرور
بالشيء مما اذا توافقا في المعنى ح بين الذكر
والمقدر واجيب بان المورد اذا كانت مقترا بالبا
ومنفذ بها يكون بمعنى المجاوزة وما اذا كانت مقترا
ومتعديا بعلي فيكون معناه المجاوزة والمقابلته كما في
قوله قول الشاعر

ولقد امر علي الديار ديار لي اقبل هذا الجدار وهذا الجدارا
وما حب الديار شفت قلبي ولكن حب من سكن الديارا
والله في قدر امر علي الديار اي في حال مقابلته
ومحافاة له وفي حال كونه مقتلا لهذا الجدار وهذا
الجدار واذ كانت كذلك فالموافقة في المعنى حاصلة
ولا ايراد زيدا ضربته غلامه اي اهنت زيدا ضربته
غلامه فزيدا مفعول لفعل محذوف وهو اهنتا وضرب
فعل ماض والشاعرا على وغلام مفعول والها مضاف اليه

وجملة ضربت علامة مفعلة لا محل لها من الاعراب
وهذا موافق لضربت في المعنى لانه يلزم من ضرب
علامة اهانة واسائة وهذا هو المراد ان لم
الاشارة راجع لجميع ما تقدم من اول الشئ الى هنا
عن ذلك الاسم متعلق بقول شغل وقول بنصب
الضمير لفظا امي استقل عنه بالعمل في ضميره ونصبه
له لفظا بان تعدي اليه اي ايا ذلك الضمير بنفسه
من غير وساطة وقول او بنصبه محله اي بان تعدي
اليه بوساطة حرف جر كما ذكر في المثال وقول فهو مجرور
ان الضمير عايد على الضمير المجرور بالباء في قول مررت
به فلفظه مجرور لكنه في محل نصب بمررت وقوله
كما وصل الى ضميره اي بنفسه بدون وساطة وقول
كما وصل الى ضميره اي بالباء فزيد في المثال الاول
مفعول مقدم لضربت ويزيد في المثال متعلق بمررت
مقدم عليه فكل منهما تعدي بما كان متعديا للضمير به
على الهيئة المذكورة اي وهي تقدم الاسم
وتأخر الفعل عنه في حال كونه متفعلا بضميره اي
بالعمل في لفظه او محله وقول فيجوز لك نصب الاسم
ان وفي ذلك اشارة ايا ان قول الله حتما ليس راجعا
لقول انصبه بل اما راجعا لقول انصراي انصرا
حتما او راجعا لقول انصبه ويكون قاصدا به الرد على
من

من يقول ان الاسم السابق محمول للفعل المذكور
للفعل المحذوف المذكور كما سيأتي وحق انه يدور عليه
شيء ولا ينافي ما سيأتي من التفصيل الا في الوجه
الخمس التي ذكرها كما تقدم بقرينة ويظهر من قوله
فيجوز لك نصب الاسم السابق انه يجوز رفعه وهو كذلك
فعل بضمير اي محذوف فلا خيار بمعنى المحذوف
لا تقدم وقوله لانه لا يجمع ان علة لقول فذهب الجمهور
ان المراد بالمفسر بكسر السين الفعل المذكور
والمفسر بفتحها الفعل المحذوف ويكون البضمير اي
الفعل المحذوف المقدر العامل في الاسم المتقدم على
الفعل المستقل بضميره موافقا في المعنى لذلك المظهر
المفسر له الذي صرح به في اللفظ وهذا يسئل
ان اسم الاشارة راجع المذكور من موافقة له في
المعنى وقول ما وافق ان اي فله مقدرا وافق
الفعل المفسر له لفظا ومعنى اي في اللفظ والمعنى
وما وافق معنى دون لفظ اي فله وافقه في
المعنى دون اللفظ فتقول وما وافق معنى فيما
بعد مقطوعا على قول هنا ما وافق ان وهذا
هو الذي ان اسم الاشارة راجع لذهب الجمهور ان
الفعل المذكور فيه ان هذا تصنيف والمعتد بذهب
الجمهور السابق ورد هذا المذهب بانه لا يعمل ان

قوله

ولا يرد على ذلك اضر به زيدا لان زيدا بدل من الصغير في
 اضر به والشهور ان عامل البدل مقدرا لان البدل منه
 في بنية الطرح والبري فكانه صار مستقلا والضمي
 اضر به اضر زيدا فهو محمول لفعل محذوف لا لهذا الفعل
 ايمذكور لان ابدال على بنية تكرار العامل ولا يرد الا لو كان
 محمولا لذلك المذكور فلم يثبت العمل في الخبر والاسم معا
 هو عامل في الظاهر اي الاسم السابق وقول
 والصغير ملغا اي لا عمل للفعل فيه والنصب حتم
 ان فالنصب مبتدأ وختم خبر واما حرف شرط جازم
 وتلك فعل ماض فاعل الشرط والسابق فاعل وما
 لهم موصول مبني على الكون في محل نصب مفعول
 ويختص فعل مضارع وفاعله مستر عايد على ما
 والجملة صلة ما وبفعل جازم ومجرور متعلق به وكان
 الكائن حرف جر واما مبني على الكون في محل جر واما
 والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وحيثما مطوف على ان مبني
 على ان يكون في محل جر والتقدير والنصب واجب ان
 تلك وتبع الاسم السابق ما أي اداة تختص بالفعل
 وذلك كما وجبنا والمبني ان الاسم السابق على
 الفعل المستقل بعينه ان كانا واتعا بعد اداة محقة
 بالذوق على الفعل كادوات الشرط وغيرها وجب
 نصبه ولا يجوز رفعه وضمن حالة من احوال الخمسة

الآتي

من ادوات التخصيص نحو
 هذه زيدا اكرمه وادوات
 الاستفهام ما قدتي الامرة نحو
 متى زيدا اكرمه وغير ذلك مما هو صريح

الآتي ذكرها وهي وجوب نصبه ووجوب رفعه وجواز
 الامر به مع ترجيح النصب على الرفع او الرفع عليه او
 لتوارة الرفع والنصب على التسوية فقولنا كان وجبنا
 اعترض على المم حيث سوي بينهما مع ان حيث
 لا فاعل على الفعل المحذوف الآتي الشرط لا اشتغال
 به خاصة واجيب بان المساواة عند وجود الاشتغال
 بالفعل لا مطلقا فله ينال ما ذكر احد هـ
 اي الخمسة ما يجب فيه النصب اي للاسم السابق
 والثاني ما يجب فيه الرفع اي للاسم السابق وهكذا
 يقال فيما بعد فاستار المم الى القسم الاول
 اي وهو وجوب النصب للاسم السابق فتقول
 ان زيدا اكرمه اكرمه زيدا منصوب وجوبا بفعل محذوف
 يفسره المذكور ان اكرمت زيدا والجملة في محل
 جزم فعل الشرط وجملة اكرمه تفتح التامزة
 لا محل لها من الاعراب وجملة اكرمه بضم الهمزة وسكون
 الميم في محل جزم جواب الشرط وهو ان وقدم وجبنا
 زيدا انفعيها الم شرط جازم وزيدا محمول لفعل
 محذوف وجوبا يفسره المذكور اي وحيثما تلقى زيدا
 وجملة تلقى مسرة وقولنا فآكرمه جواب الشرط
 وفيما اشبهها اي المثالي المذكورين كقي زيدا
 لقية فآكرمه ونحو ذلك على انه مبتدأ اما على انه فاعل

فيجوز كما في قول ابن السكيت لا يخرجني انما متفق اهلكته
 اي ان هلك متفق اهلكته برفع متفق واحراز
 بعضهم ان اي وهو الا فحق والحق خلقه وقوله
 بعد ما اي الادوات المذكورة وان تلي الابق
 ان كان حرف شرط جازم وتلي فعل ماض ففعل الشرط
 والابق بالرفع فاعل تلي وهو صفة لموصوفه مخذوف
 وما اسم موصول مبني على الكون في محل نصب مفعول
 تلي وبالا ابتداء جار ومجرور متعلق بيجتنب ويجتنب فعل
 مضارع وفاعله مستتر عايد على ما والجملة صلة ما
 لا محل لها من الاعراب وقوله فالرفع بالنصب مفعول
 لفعل محذوف يفرضه التزمه المذكور والجملة في محل جزم
 جواب الشرط والتزم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت والما مفعول والجملة مفعلة للفعل
 المذكور المحذوف لا محل لها من الاعراب واذا منصوب
 على الظرفية وقدر كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف
 دل عليه ما تقدم واذا ظرف لما يستقبل من الزمان
 والفعل فاعل بفعل محذوف يفرضه تلي المذكور وتلي
 فعل ماض والفاعل مستتر عايد على الفعل والجملة
 مفعلة للفعل المحذوف وما اسم موصول مبني على
 الكون في محل نصب مفعول تلي ولم حرف نفي وجزم
 وقلب ويرد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة مجزومه

الكون

الكون وما لهم موصول مبني على الكون في محل رفع
 فاعل ويرد وقبل ظرفا مبني على انضمام في محل نصب محذوف
 المضاف اليه ونية معناه ومعمولا حال من فاعل
 ويرد وما جار ومجرور متعلق بمعمولا وبعد ظرفا مبني
 على انضمام في محل نصب محذوف المضاف اليه ونية معناه
 كما تقدم في قبل وهو متعلق بوجود ووجد فعل ماض
 مبني للمفعول ونائب الفاعل غير مستترية عايد
 على ما والجملة صلة ما والتقدير وان تلي الاسم السابق
 المفعول عنه بغيره ما اي اداة تختص بالابتداء فالترجم
 الرفع التزمه ابدأ كذا يلتزم الرفع اذا تلي الفعل ما
 اي اداة لم يرد عن العرب ان ما قبلها معمولا ووجد
 بعد ما وحاصل المعنى ان الاسم المتقدم على
 الفعل الذي ينتقل الفعل بالجملة في بغيره عن
 الجملة فيه اذا وقع بعد اداة مختصة بالاحتفال على
 الابتداء فانه يجب رفعه دايما ولا يجوز نصبه وكذا يجب
 رفعه اذا وقع الفعل المفعول بغيره عنه بعد
 اداة لم يرد عن العرب ان الاسم الذي ذكر قبلها معمولا
 للفعل الذي وجد وذكر بعد ما وهذه حالة ثانية
 من احوال الاسم المنقلب عنه بغيره وهي الخمسة
 مقدمة فذكر الحالة الاولى له وهي وجوب النصب
 بقوله فيما تقدم والنصب حتم لزو اشار للحالة الثانية

وهي وجوب الرفع بقوله وان تلك ان تكون وجوب النصب
 في صورة واحدة ووجوب الرفع في صورتين وسياتي
 بذكر الحالة الثانية وهي اختيار النصب بقوله واختير
 نصب المذكر ان اختياريه في ثلاثة فكون الجملة خبر
 صور الي القسم الثاني وهو ما يجب ان اي
 ومن هي الحالة الثانية من احوال الاسم المستقل
 عنه بغيره وهي احواله الخمسة المتقدمة والاولى
 هي التي ذكرها بقوله فيما تقدم والنصب حتم ان
 الاسم المستقل عنه اي الذي يستقل الفعل
 بالعمل في ضميره عن العمل فيه وقوله اذا وقع اي
 الاسم وقوله بعد اداة تختص بالابتداء اي بالدخول
 على المبتدا فاذا زيد ان فزيد بالرفع مبتدا وجملة
 بضمه خبره ومن الفعل والفاعل والمفعول في عمل رفع
 خبر فزيد لم تقدم على الفعل وذلك الفعل المستقل
 بالعمل في ضميره اعلم عليه عن العمل فيه وهو واقع
 بعد اداة تختص بالدخول على المبتدا برفع رفعه
 ولا يجوز نصبه وقوله لان اذا هـ ان علة لقوله
 ولا يجوز نصبه واسم الاشارة راجع الى الثانية
 لاظهاره ولا مقدر اي معنى واذا نصب الاسم
 الذي وقع بعدها يكون الفعل رقع بعدها مقدر
 ووقوعه بعد عام مقدر ممنوع كوقوعه ظاهر المقدر

يلزم ان

مقدر

مقدر وكذلك يجب رفع الاسم السابق اذا ولى
 هذا اعتبارا للبيت الثاني في كلامهم وقوله اذا
 ولى الفعل اي وقع بعد اداة لا يعمل بعدها اي تلك
 الاداة فيما قبلها بان توسطت الاداة بينه وبين الاسم
 المستقل عنه بغيره كادوات الشروط والاستقار
 اي وكادوات الاستفهام وما النافية اي وكما النافية
 اي لان كل من انكس له الصدرة فلو نصب
 الاسم قبلها لقات ما لها من الصدرة ووقعت حسوا
 لما يلزم على ذلك من كون ما بعدها عمل فيه من جهة
 انه وقع مفسرا للعامل المحذوف ولا يصح كونه
 مفسرا الا اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها واورده بعضهم
 على الميم ان هذه القسم ليس من باب الاستفهام في شيء
 لعدم صدق الضابط عليه وهو ان يكون ما بعده
 اداة مسلطة على العمل فيما قبلها بحيث يكون ما قبلها
 متاثر به وهنا ليس كذلك فكأن الاولي عدم ذكره
 هنا ولذا لم يذكره ابن الحاجب في باب الاستفهام
 حتي قال ابن هشام اصاب ابن الحاجب كل الاصا
 بعجزه وان لم واجيب بانه ذكره ليعلم انه ليس من
 باب الاستفهام وانه يمتنع النصب فيه على الاستفهام
 نعم ما عليه ان يذكر هذا الضابط في كلامه ليكون
 ذلك خارجا من العمل في التوسيل نحو زيد ان

اورده

لقيمة هذا مثال لما اذا وقع الفعل بعد اداة شرط
وهي هنا ان والفعل الذي بعده القية وقول وزيد
هل ضربته مثال لما اذا وقع الفعل بعد اداة استفهام
وقول وزيد ما لقيمة مثال لما اذا وقع الفعل بعد ما النافية
لان ما لا يصلح الا بعد لقول ولا يجوز نصبه وما
واقعة على اداة ان لان اداة لا يصلح ان يعمل ما بعدها
اي تلك الاداة فيما قبلها لا يصلح ان يكون مفسر الفاعل
فيما قبلها وذكر الضامير باعتبار لفظ ما وان كان معناه
موشا ولا قيمة لان ما لا يصلح ان يعمل فيما قبله لا يصلح
ان يفسر عاملا فتكون ما عليها واقعة على فعل لا على
اداة وهو ظاهر والى هذا اشار اسم الاشياء رافع
لهذا الاخير وهو قول وكذا تكريج رفع الاسم السابق
اذا ولي الفعل ان اذا تلى الفعل شيئا اي اداة من
الادوات المذكورة وقول لا يرد اي عن العرب ان
ما قبل الاداة معمول لما بعدها اجاز النصب
مع الضمير اي مع لفظ الفاعل بالضمير عن الاسم
وجعله من باب الاستفان واختير نصب
اختير فعل ما ضمير مبني للمفعول ونصب نائب فاعل
وقيل ظرف وفعل مضاف اليه وذي نعت لفعل مجرور
بالياء وطلب مضاف اليه وبعد ظرف وما مضاف
اليه مبني على الكون في محل جر واية سدا والهاء

مضاف

مضاف اليه من اضافة المصدر للمفعول الثاني
والفعل منقول الاول لانه الفاعل في المعنى وطلب
فعل ماض وفاعله مستتر عايد على الياء والجملة
في محل رفع خبر وبعد ظرف مدحوظ على قول قبل
كالذي قبله وعاطف مضاف اليه وبه جار ومجرور
متعلق بما طغى ظهرا عايد فيما بعده وفصل مضاف
اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة
النقل كما تقدم نظيره وعلى معمول جار ومجرور
متعلق به ايضا وفعل مضاف اليه وستقر نعت
لفعل واو لا معمول مستقر والتقدير واختير
نصب الاسم الواقع قبل فعل صاحب طلب وواقع
بعد اداة يطلب ايلا الفعل لها وبعد عاطف من غير
فصل بينه وبين الاسم المدحوظ على معمول فعل
مستقر او لو حاصص كل المعنى انا الاسم الذي
استقر الفعل عنه بغيره اذا وقع قبل جملة
فعلية ذات طلب اي دالة على طلب سواء كانت
الطلب امرا او نهيا او دعاءا كاشيائي جاز رفعة
ونصبه واختار فيه النصب كذا ذكر اذا وقع بعد
اداة لا يليها ويقع بعدها في الغالب الا الفعل او
وقع بعد عاطف على معمول فعل مستقر ومذكور
او لا ولم يفصل بينه وبين العاطف بما يصل

ففي هذه السائدة يجوز رفعه ونصبه والمختار
نصبه وهذه حالة ثالثة له من الاحوال الخمسة المتقدمة
لكن تقدم ان الحالة الاولى وهي وجوب النصب يكون
في صورة واحدة وهي ما اذا وقع بعد اداة لا يليها الا
الافعال كان وحيثما والحالة الثانية وهي وجوب الرفع
في صورتين وهما ما اذا وقع بعد اداة مختصة بالفعل
على المبتدأ وما اذا وقع الفعل الذي يستعمل بضميره عنه
بعد اداة لم يرد عن العرب ان ما قبلها معمول لما بعده
واذكر هنا اختيار النصب له في ثلاثة فيما اذا وقع قبل
فعل ذي طلب او بعد اداة لا يليها في الغالب الا الفعل
او بعد عاطف على معمول فعل مستقر او لا ولم يكن
هناك فاصل بينه وبين العاطف فجملة الصور خمسة
خمس لا تقدم وقول على معمول فعل انما فاعل
فعل متقدم ذلك الفعل عليه وفي هذه تسع اقسام العطف
على الجملة برمتها لا على الفاعل وحده الذي هو معمول
للفعل كما سيأتي توضيحه في اسم هذا الباب الذي
ذكره ومثله وهو ما يختار فيه النصب ان
على الرفع للاسم المستعمل بضميره مع جواز كل منهما فيه
كالامر والنهي انما للرفع والادال على الطلب
والله ما اي سوا كان خير او شر وسوا كانت
بصيغة اخبار كما ذكرنا او بصيغة طلب وانما

عبدك



عبدك اللهم ارحمه نحو زيد اضربه مثال لك مر
وما بعد مثال للنهي وما بعد هذبت مثال للدعاء والامثلة
الثلاثة وقع الاسم المستعمل عنه بضميره فيها قبل
جملة فعلية طلبية والمختار نصبه او ردد بعضهم
على ذلك قولهم تعالى واسارق واسارقة فاقطعوا
الاية وكذا قولهم والرائية والرائية فاجلدوا الاية
فتنقص ما ذكرنا من اختيار نصب الاسم الواقع قبل
الفعل ذي الطلب ان يكون هناك ترك ومثرا السارق
واسارقة بالنصب وكذا الرائي والرائية لوقوعها
قبل فعل ذي طلب وهو قولهم بعد فاقطعوا وقولهم
فاجلدوا واجيب عن ذلك بان المعنى ما يتلى
عليك حكم السارق والسارقة والرائي والرائية
وقولهم بعد فاقطعوا فاجلدوا كل من سائق لا خير
عما ذكره ليل قرنه بالفا والخبر لا يقتضيان ما وقع فلا
يرد على ما ذكرنا قائله فيجب ان يليها الفعل
ان يتبعها ويقع بعدها يقال ولي كذا اي تتبعه
ووقع بعده كسر الاستفهام ومثله الضفي بما
اوبله اوبان نحو ما زيد ارايته ولا علم واكلمته وان
بكر اضربه وكهيت العجوة من ما نحو اجلس حيث
زيد اضربه والمختار نصب اي مالم يفصل
بين الهمزة وبينه بغير حرف نحو انت زيد ضربته

لا ترجيح لاحدهما على الآخر خلافا لما يوهمه كل مد
سائر جهات نصبه وهذا كالتمثيل لقوله فيما تقدم
والختار الرفع كانه قال محل ذلك ما لم يوجد مرجح
للمنصب والافسحوي الامران وقد علمت المزج فيما
تقدم وهو وقوع الجملة الطلبية بعده وان
تلك المعطوف ان كان حرف جازم وتلك فعل ماض فعل
الشرط والمعطوف فاعل وهو صفة لو صرف مخزوف
وفعله مفعول ومخبر اصفة لفعله وبه جار ومجرور
متعلق به وعن لم جار ومجرور متعلق به ايضا
فاعطفنا الفار را بطة للمواي واعطفنا فعل امر
مبني على الفتح لاتصاله بنوع التوكيد الثقيلة
وقا عليه مستر وجوبا فتدبره انت ومخير احوال من
فاعل اعطفنا والتقدير وان تلك الاسم المعطوف
المتنفل عنه بغيره جملة فعلية واقعة خبرا عن
لم قبل انا عطفتا وذكر الاسم المعطوف عليها في
حال كونك مخيرا بين رفعه ونصبه وما حصل
الغنى ان الاسم الذي المتنفل الفعل عن العمل
فيه بالعمل في غيره اذا تقدمت عليه جملة صدرها
لم مبتدأ او مجزعا فعل مخبرا به عن ذلك المبتدأ
واردت ان تقطف عليها ذكر الاسم المتنفل عنه
بغيره فلك فيه وجهان اما الرفع عطفا على المبتدأ

ليكون

ليكون المعطوف جملة اسمية على جملة اسمية واما المنصب
على كونه مفعولا لفعل محذوف يفرضه المذكور بعده
عطفا على الجملة الفعلية الواقعة خبرا عن ذلك
المبتدأ ليكون المعطوف جملة فعلية على جملة فعلية
فانت بالخيار بين الوجهين المذكورين على حد سواء
لا ارجحية لاحدهما على الآخر كما اشار لذكرهم بقوله
وان تلك المعطوف فعل ان اي وان وقع الاسم
المتنفل عنه بغيره بعد جملة فعلية مخبرا بها عن
لم قبلها متقدما عليها فاعطفنا ذكر الاسم على
تلك الجملة في حال كونك مخيرا فيه بين رفعه عطفا
على المبتدأ او نصبه عطفا على الخبر كما تقدم وقول
فعل مثل الفعل فيما ذكر ما اشبهه كاسم الفاعل
وهذا ضارب زيد وعمر وضاربه برفع عمرو
ونصبه على السواء وشبهه العاطف كالعاطف
ايضا فقولك انا ضربت القوم حتى عمر واضربة
فيوزن في الرفع والنصب على السواء لان
حتى تكون عاطفة كالواو اشار اي لم
وقوله الى جعلنا الامر بين على السواء اي وهما الرفع
والنصب لك اسم المعطوف على الجملة الواقعة
قبله الذي المتنفل الفعل عن العمل فيه بالعمل
في غيره ولعل المتعارف بالعمل في الصغير تسلط عليه

وعمل فيه انه القسم الخامس اي عند التقسيم
 له حواد الخمسة الثابتة للكم المذكور وعدا
 لها وهما وقع رابعا في كلامهم اعم وضبط
 النحويون ذلك اي الجواز لك من المذكورين
 على السواء في الاسم المذكور الاسم المستقل
 عنه اي الذي لا يتقل الفعل بالكل في ضميره عن
 العمل فيه وتولا الضمير لتسلط عليه وقوله بعد
 عاطف طرف لقوله وقع وقوله تقدمته جملة
 اي تقدمت عليه جملة وقوله ذات وجهين
 اي صدرها لم وعجزها فعل كما سيأتي تفسيرها
 بذلك وقوله جاز الرفع لئلا يذكر الاسم المتقل
 عنه بضميره الواقع بعد العاطف الذي تقدمت
 عليه جملة وفسر واي النحويون وقوله
 الجملة ذات الوجهين بانها الرفع ويقال لها ايضا
 كبرى وصغرى فكبرى لكون الخبر فيها وقع جملة
 وصغرى لكونها وقعت خبرا عن مبتدأ وقوله
 بانها الرفع لتفسيرها في خصوص ما هنا والافادت
 الوجهين اعم لشمولها لامية في تحت لامية نحو
 زيد قام وعمرو قام ابوع وغير ذلك ثم زيد
 قام لئلا يزيد مبتدأ وقام فعل ما عن وفا على مستد
 والجملة في محل رفع خبر وعمرو با لرفع عطفا على

زيد

زيد وجملة اكرمه خبر عنه لان المطفوف على المبتدأ مبتدأ
 فهو من باب عطف جملة لامية على مثلا ويموز بضميه
 عطفا على قام الواقع خبرا عن المبتدأ ويكون
 مضمولا لفعل محذوف ما يفرضه المذكور فهو عطف
 جملة فعلية على مثلا ان قلت المطفوف على
 الخبر خبر ورجح يحتاج لربط يربطه بالمبتدأ لان الخبر
 اذا وقع جملة لابد له من رابط واجيب بان
 الرابط بقدر تقديره وعمرو اكرمه في داره فالخبر
 في داره عايد على المبتدأ وهو زيد او هو هو الراجح
 وان الواو في قوله وعمرو بمعنى الفاء وهي
 كافية في الربط بها وان الواو عند المصنف كالفا في
 كفاية الربط بها وحق فله حاجة لما ذكر او انه جري على
 مذهب من لا يشترط الرابط واعلم ان الاشتغال
 في الاسم المطفوف لا المطفوف عليه لصديق ضابط
 الاشتغال عليه وهو ان يتقدم المرفوع ويتأخر عنه فعل
 عامل في ضمير وول لا الضمير لتسلط على ذلك الاسم
 وتختلف فيه فعمرو تقدم واكرم تأخر وعمل في ضمير
 عمرو وتولا الضمير لتسلط على عمرو وعمل فيه
 مراعاة للمصدر اي صدر الجملة وهو زيد وقوله
 مراعاة للعجز اي عجز الجملة وهو قام الواقع خبرا عن
 صدرها والرفع في غير الذي لئلا يقع مبتدأ

١٨

وفي غير جار ومجرور متعلق برفع ولم يكن متعلقا
 بالرفع كقوله مصدر رقت بال والمصدر القرون بها
 عمله ضعيف قليل كالي ضعيف النكاح اعداوه
 فالنكاح مصدر رقت بال واعداء معمول لها وهو
 قليل والذي مضاف اليه مبني على ال كون في محل
 جر ومفعول ماض و فاعله مستتر والجملة صلة
 الموصول ورجع فعل ماض و فاعله مستتر عايد على
 الرفع والجملة خبر المبتدأ وقوله فابيح الفاعل طرفة
 وما لم موصول مبني على ال كون في محل نصب مفعول
 مقدم لقوله افعل وابيح فعل ماض مبني للمفعول
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة
 صلة ما وانفعل فعل امر و فاعله مستتر وجوبا تذييره
 انت ودع فعل امر و فاعله مستتر وجوبا تقديره انت
 وما لم موصول مبني على ال كون في محل نصب مفعول
 ولم حرف نفي وجزم وقلب وابيح فعل مضارع مجزوم
 مجزوم بلم وعلامة مجزومه ال كون ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه عايد على ما والجملة صلة ما لا محل
 لها من الاعراب والتقدير والرفع رجع في غير الذي
 صرفا فعل الذي ابيح كدودع الذي لم يبيح و جازع
 المعنى ان الاسم المستقل عنه بغيره اذا لم يوجد
 معه حالة من الاحوال المتقدمة الموجبة لنصبه

او

اورفعه او اختيار نصبه على رفعه عند جواز الامر
 بينه او جوازهما على حد سواء فابيح فيه الرفع كما انكار
 لذكره بقوله والرفع رجع اي على النصب له كم
 المفعول عنه بغيره في غير الذي مر اي في غير الاحوال
 الذي مرت وذكرت له الوجبة لنصبه اورفعه او
 اختيار نصبه او جواز الامر بين فيه على السوابان
 لم يوجد معه حال من تلك الاحوال فان ذكر مع
 عدم تقدم اداة بشرط عليه موجبة لنصبه او مع عدم
 تقدم اداة موجبة لرفعه كما اذا انقضت
 بالدخول على المبتدأ ومع عدم تقدم اداة مرجحه لنصبه
 على رفعه كمرجع الاستفهام التي يغلب انك الفعل لها
 ومع عدم تقدم جملة عليه ذات وجردين مع عطفه
 على الجوز لا مرين فيه على السوا وقوله بعد
 فابيح افعل از معناه انك اذا ورد عليك كلام
 بعد ذلك ووجهت فيه حالة من الاحوال المذكورة
 او امكنت تحريك على حالة منها فافعل الامر لا يق
 من الذي ابيح وذا لك واترك الامر الذي لم يبيح لك
 فعله الغير الواقع لما ذكر وفي هذا تنكيت من الم
 بيا من زعم امتناع النصب لك سم هتا كما سيأتي في
 ان كان يفعله افعل جميع ما ابيح لك الذي من
 جملة الرفع والنصب لك سم هتا واترك ما لم يبيح اي

كانت الخاصة بالرفع
 على الفعل مراد

قول من زعم امتناع النصب للمكمل خلافاً لذلك
 هذا هو الذي انزلهم الاشارة راجع الى رجحان
 الرفع على النصب مع جوازهما وقول ان القسمة
 الرابع اي عند تقسيم الشئ لله حوار المحنة وعدها
 فيما تقدم واما هنا وقع خامساً في كلام المصنف
 اخر الحوار المحنة التي ذكرت لك كم المستعمل عنه
 بغيره وهو ما يجوز فيه الامر ان اي الرفع
 والنصب وقول ويجوز الرفع اي على النصب
 ما يوجب نصبه اي وهو وقوعه بعد اداة مختصة
 بالرفع على الافعال كانه وجبما وقول ولا ما يوجب
 رفعه اي وهو وقوعه بعد اداة مختصة بالرفع
 على السبل كاد الفجائية وقول ولا ما يوجب نصبه
 اي وهو وقوعه بعد اداة الغالب اي الفعل لها
 كمنه الاستفهام ونحوها او وقوعه قبل فعل ذي
 طلب نحو ما ذكر وقول ولا ما يجوز فيه الامر ان
 وهو ما اذا وقع بعد عاطف تنفية من جملة ذات وعين
 وذكر نحو ان اسم الاشارة راجع الى الاسم الذي
 استثنى وجود واحد مما ذكر معه الذي انزل بقوله وهو
 كل اسم لم يوجد معه ما يوجب الرفع وبيان الاسم
 الذي لم يوجد معه واحد مما ذكر هو نحو قوله زيد
 صوته زيد لم تقدم وتأخر عنه فعله يستعمل بغيره

ولم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا رفعه ان فتح يكون
 الرابع فيه الرفع ويكون مستنداً او الجملة التي بعده
 مفسرة للفعل العامل فيه المحذوف المقتدر رجلاً فـ
 ان زعم عدم جوازها كاسيائي لا عدم الاخبار
 اي التقدير لعامل فيه محذوف ان عمله لقول واختار
 رفعه كافي من كلفة الاخبار اي كلفة هي
 الاخبار والتقدير لعامل فيه محذوف فاضاً وكفة
 الاخبار لكلفة البيان وهذا عمله لقول وزعم
 بعضهم ان ليس بشئ اي وهذا الزعم ليس
 بشئ بل هو باطل مردود وقول فقد نقله اي
 جواز نصب سيويه ان عمله لقول وليس بشئ
 عن ائمة العربية امر اي نقل سيويه وغيره
 جواز النصب عن ائمة العربية الناقليين له عن
 العرب وكفي به حجة وهو كثير الضمير ما يدعي النصب
 في ما لم يسم كتاب له وقول على النصب اي شاهد
 ودليل على النصب فارساً ما غادره ان
 فارساً معمول محذوف يفرضه غادره المذكور
 اي غادره فارساً ما غادره وما زائدة وليست
 بآلية والالم يكن شاهد للنصب لا ما بعد ما
 النافية لا يصح ان يعمل فيما قبل فلا يغزى عامله
 وغادره بمعنى تركوه وهذا هو ان شاهد وقول

بعد ملحق اي ملحقا وملحقا بالحرب وغير زميل
اي جبان ولا تسمى اي ضئيف ووكلا اي وكل امره
لغيره فالملحق تركوا فارسا تركوه ملتصقا وملحقا
بالحرب وهذا المترك غير جبان ولا ضئيف وكل امره
لغيره بل يتوض لكون مور الخوفة المهلكة ببقه
ولا يبالى ومنه اي من الدليل على جواز النصب
قول الزوهري قراءة شاذة وفصل مشغول
ان فصل مبتدا ومشغول مضاف اليه وهو موصوفه
لكوصوف محذوف ووجوه جار ومجرور متعلق بفصل
وجر مضاف اليه واو حرف عطف وباضافة معطوف
على حرف جر وهو على حذف مضاف اي او مبدئي اضافة
او المراد بالاضافة المضاف فيكون اطلق المصدر
واراد اسم المفعول وكوصل جار ومجرور متعلق بحرف
وجري فعل مضارع وفاعله مستقر عائد على
فصل والجملة في محل رفع خبر والتقدير وفصل
فعل مشغول بالغير عنه بحرف جر او بمضاف بحرف
كوصله به في الحكم السابق وحاصل المعنى
ان الفعل المتاخر عن الاسم المستقل بغيره اذا
فصل بينه وبين الغير بحرف جر او باسم مضاف
لذكر الغير لا يختلف الحكم معه لان اسم الابق
عليه من الاحوال الخمسة التي ثبتت له فيما تقدم

حال

حال وصل الغير به بل يكون الحكم الذي ثبت له
في حالة اتصال الغير بالفعل ثابتا له في حال
انفصاله عنه ولا يختلف فان تقدم على ذكر الاسم
السابق على الفعل المتصل عن الغير المستقل به
عنه اداة موحية لنصبه كان الشرطية نصب او
اداة موحية لرفعها كانا الفجائية رفع او اداة موحية
للنصب كمنزلة الاستفهام نصب او جملة ذات وجوه
مع عاطف عليها جاز الامران على السوا فان لم
يوجد معه واحد مما ذكر ترجع رفعه على نصبه
وهكذا فجميع ما كان ثابتا له حال اتصال الغير
بالفعل يثبت له في حال انفصاله عنه بما ذكر حرفا
بحرف وسياقي في الية التنبيه على ذلك عند ذكره
للمثلة يعني اي المعاي ينقصه انه لا فرق
بالفعل المشغول به اي بالضمير اي ان
يصل الفعل بالضمير المشغول به اي بالضمير الذي
يشغل الفعل به اي بالعمل فيه عن العمل في
الاسم المتقدم عليه لانه لو لا الغير لسلط عليه
وعلم فيه وقوله او يفصل منه اي الضمير اي او
يفصل الفعل من الضمير بان يتخلل بينهما حرف جر
او اسم مضاف لذكر الضمير كما سياتي في المثال
ثم زيد مررت به هذا مثال لما اذا فصل بين الفعل

والصغير بلم مضاف للصغير وهو غلام وكرر الامة
اشارة اليه لافراق بين ان يكون المضاف واحدا كما
في المثال المذكور او متعددا كما في قوله او غلام صاحب
اي وسواك مع حرف جر وهو ابيا كما في المثالين
الذين ذكرهما بعد اولا كما في هذين تامله فيجب
النصب ان مقدم على ما تقدم ان زيدا ان يكرر
الهمزة لانها شرطية وكذلك الحكم اي ان ابتد
المذكور فيما تقدم بحرف في زيدا ضربت ان وسوي
في هذا الباب ان فسوف فعل امر مبني على حذف الياء واكثر
دليل عليها وفاقا علم مستر وجوبا تقديره انت وفي
حرف جر وذا اسم اشارة مبني على ان يكون في محل جر
والجار والمجرور متعلق بمواضع بدل من اسم الافاع
او بدل منه او عطف بيان عليه ووصفا مفعول
وذا بمعنى صاحب نعمت لوصفا منصوب بالالف
لانه من الاسماء الستة وعمل مضاف اليه مجرور بكسرة
مقدرة ضاع من ظهورها سكون الروي وبالفعل جار
ومجرور متعلق بمسعودان حرف شرط جازم ومن
حرف نفي وجزم وقلب ويك فعل مضارع مجزوم
بلم وعمله من جزمه سكون النون المحذوفة للفتحة
وما منع فاعله على كونها تامة وجملة حصل في محل
رفع نعمت لما منع او لمها على كونها ناقصة وجملة

حصل

١٨٩ حصل في محل رفع نعمت لما منع او لمها على كونها ناقصة
وجملة حصل في محل نصب خبرها لكن يراد على هذه
ان الجملة الماصوية لا تقع خبر الكائن واجيب بان
محل ذلك اذا لم تقع في حيز شرط فان كانت في حيز
شرط كما هنا جاز وقوعها خبرا عنها كما في قوله تعالى
وان كان قبضه قد في قبل الالية فتمضيصه ثمها
وجملة قد خبرها وهي جملة ماضوية في محل نصب
ذكر ذلك السوطي في الهمزة والجملة من يك ولها
وخبرها في محل جزم فعل الشرط وجواب الشرط
محذوف دل عليه ما تقدم والتقدير وسوي هذا
الباب وهو باب الاستفقال الوصف صاحب العمل
بالفعل ان لم يوجد مانع حاصل لوان يكما منع
حاصله من ذلك فسو به بالفعل وحاصله
المعنى ان الوصف في هذا الباب يكون مساويا
لفعل في جميع ما ذكرناه ان تقدم لهم وتأخر عنه
وصف واستفعل ذلك الوصف بالفعل في خبر ذلك
الاسم عن العمل في الاسم ولولا استفقاله بالصغير
تسلط على الاسم وعمله فيه فانه يثبت لذلك الاسم
التقدم جميع ما كان ثابتا له مع الفعل لكن مساواة
الفعل متبعية بغيره فانه لا يثبت له كذا الاولات
يكون مساويا لثانيه ان يكون عاملا وان كانت

يكون خاليا من مانع يمنع عن العمل فان وجدت
 هذه القيود الثلاثة كان مساويا للفعل فيما ذكر
 والافلا وسياتي ان ياحد محتررا على اللفظ
 والنشر المرتب يعني اي الم ابي يقصد ان
 الوصف ان وهذا اخذه من قوله وسوي في الباب
 ان يجري مجرى الفعل بفهم الميم ان اخذ من
 اجري الرباعي وبفتحها ان اخذ من جري الشك في
 وقوله فيما تقدم اي الاحكام السابقة التي ذكرت
 مع الفعل والمراد بالوصف العامل لم الفاعل
 ان اي الذي بمعنى الحال او الاستقبال كاسياني
 لا بمعنى الماضي والوقوف بينهما ان الذي بمعنى الحال
 او الاستقبال لا يمتنع ولا يمتنع في الفعل
 المضارع شبرا قويا لكونه بمعنى دون ما اذا كان
 بمعنى الماضي فلم يشبهه لكونه دل على غير ما دل عليه
 المضارع فكانه تابع عنه فلم يعمل ومثل لم الفاعل
 في ذكر لم الفعل حرف حرف فاسم الفعل اي
 وكذا المصدر لانه لا يعمل فيما قبل ايضا فله يفسر كما
 فيما قبله ومثال الوصف العامل زيد ان ضار
 اعترض بان ضارب لو فرغ من الضرب لم يتطاع على
 زيد لوجود الفصل بينه وبينه بان فلم يصدق عليه
 ضابط الاستفصال واجب بانه عامل على تقدير

خلوه

خلوه من ذلك المانع ووجه ذلك من نصب في قوله
 الاي زيد ان الضارب لوجود المانع وهو ان فلم لم
 يقدر واقلع من ذلك المانع ويموزون النصب كما
 قد رواها تاعلم وانظر الجواب عنه والدرهم
 انت معطاه التقديرات معطي الله را هم انت معطاه
 فهو من باب الاستفصال زيد ان الضارب ان
 ان قلت ان الاضافة لا تجتمع مع ال قلت
 هذا في غير الوصف اما فيه فتجتمع معا ولا ضرر في ذلك
 لان ما بعد الالف واللام ان قلت سيأتي
 ان الوصف اذا دخلت عليه الالف واللام لا تمنع
 من العمل بل يعمل من غير شرط وتوكان بمعنى الماضي
 واجب بانه لا منافاة لان ما هنا المراد منه العمل
 فيما قبله وما سيأتي فيما بعده فلا يخالف وعلاقة
 ان فعلية مبتدأ فحاصلة نعت لها وتابع جاز ومجرور
 متعلق بماسة وكلمة جاز ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر ونفس جاز ومجرور متعلق بعلاقة والاسم
 مضان اليه والواقع نعت للاسم والتقدير
 علاقة حاصلة في تابع كايته كعلاقة بنفس الاسم
 الواقع وحاصل المعنى ان تعلق الغير الهائيد
 على الاسم السابق بتابع الاسم الاجنبي كعلاقة بنفس
 الاسم الغير الاجنبي وتوضيح ذلك انه تقدم ان

به سبب ذلك فلم يكن اجنبيا منه وقوله واتبع الضمير
عائده على الاجنبي اي واتبع ذلك الاسم الاجنبي كما
اي بصفة او عطف بيان او معطوف بخصوص الواو
هي واقعة على الثلاثة لانه بينها وبينها فيما سياتي
وقوله لئتمل الضمير عائد على ما البيه بالثلاثة
الذكور وعلى ضمير ان متعلق بئتمل وقوله من
صفة جار ومجرور بيان لما وقوله فمزيد اضربت
مثال للاجنبي الذي اتبع بصفة متممة على ضمير
الاسم السابق فزيد مفعول لفعل محذوف يفسره
الذكر وضرب فعل ماضٍ والتا فاعل ورجله مفعول
وهذا هو الاسم الاجنبي الذي اتبع بصفة متممة على
ضمير الاسم السابق وهي جملة يحبه لانها واقعة
نعت له والنعت تابع للمنفوت والضمير مفعول ليجب
او عطف بيان ان معطوف على قوله من
صفة فمزيد جملة المبين لما وقوله فمزيد اضربت
عمر و اباه مثال للاجنبي الذي اتبع بضمير
عطف عليه عطف بيان له اشتمل ذلك الشيء المعطوف
عليه عطف بيان على ضمير الاسم السابق فزيد
مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور وجملة ضربت
من الفعل وانفا عل مفسر له وعمر و اباه مفعول
واباه عطف بيان لعمر و اباه مضاف اليه وهذا

المعطوف

المعطوف لئتمل على ضمير الاسم السابق وقوله او
معطوف بالواو وخاصة ان عطف على قوله من صفة
ايضا فهو المبين الثالث اي او معطوف بخصوص
الواو لا يغيرها فمزيد اضربت ان وهذا مثال للاجنبي
الاجنبي فمزيد المتقدم الذي اتبع بمعطوف عليه
بالواو وخاصة متمم ذلك المعطوف على ضمير الاسم
السابق وهو قوله واخاه والحا صل ان
الاسم المفعول لضربت في الأمثلة الثلاثة وهو
رجل في الاول وخمروا في الثاني والثالث يقال
له شاعل لئتمل الفعل بالعمل فيه عن العمل
في ضمير الاسم السابق ويقال له اجنبي فمزيد
وهو الاسم المتقدم المنصوب على الاستفهام لعدم
عمله في غيره ويقال له اتبع بضمير وقع بعده
له تعلق به سواء كان تعلقه به من جهة كونه
نعتا له او عطف بيان عليه او معطوف عليه
بخصوص الواو وذكر الشيء الواقع تابعا له يقال
له متمم على ضمير الاسم السابق ومتعلق به
الضمير متعلق الضمير به منزل منزلة تعلقه بنفس
الاسم الذي هو سببي الاسم السابق لا تقدم
توضيحه فصلة الملة بسة ان جواب اذا
يؤول الى انه اذا عمل ان كالمصل بنفسه المسببي

اي وهو الاسم الصافي لغير الاسم السابق فينزل
 اذ اي فينزل اتصال العير ووجوده في التابع للكم
 منزلة اتصاله ووجوده في نفس الاسم المتبوع وكما
 متصل به لان التابع والمتبوع شيء واحد فالحكم
 فيهما واحد غير مختلف وكذا انما في اي من
 الأمثلة المذكورة فيما تقدم فانه ينزل اتصال العير
 بالتابع للكم فيها منزلة اتصاله بنفس الاسم كما
 فعل في هذا المثال فما قيل فيه يقال فيها ايضا
 وحاصله اي حاصل الكلام المتقدم اي محصله
 باختصار ان الاجنبي ان تقدي الفعل وزومه
 لزوم بالرفع مطلق على تقدي والتقديرية لفة المجاورة
 ومنه عدي فلهذا طوره أي مقامه ووصفه جازمه
 واصطلاحاً تقدي الفعل للمفعول بمعنى انه
 جاوز الفاعل وتقده الى المفعول اي الى نصبه له
 علامة الفعل ان فعله من مبتدأ الفعل
 مضافاً اليه والمعدى صفة للفعل بجرور كسرة
 مقدرة على الالف منع من ظهورها التقديرات
 حرف مصدر ي ونصب وتصل فعل مضارع منصوب
 بان وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها
 تكون الروي وفاعله مستتر وجوباً لغة بوانت
 وما مفعول وان وما بعده ما في تاويل مصدر خبر

اللائحة

المبتدا

المبتدا وغير بالنصب نعت لها او بالجر مضافة اليها
 ومصدر مضاف الى غير وجه جاري ومتردد متعلق بفعل
 وخبر كابتدا محذوف وهي مضافة لقول كدوف
 وعمل فعل ماضٍ وفاعل علم مستتر تقديره هو والتقدير
 علامة الفعل المعدي اتصالها بغير المصدرية
 وذلك نحو قولك عمل وحاصل المعنى ان علامة
 الفعل التقدي صحة اتصالها بغير المصدرية
 وهي ها المفعول به فان صح دخولها بغير المصدر
 عليه واتصالها بها كان فعله متعدياً والا فلا زمناً
 فالاتصال بها بالفعل ليس شرطاً بل المدار على صحة
 اتصالها بها وقولهم كذلك فكل من مبني على حذف مضاف
 اي صحة اتصاله ان وسر الاتصال به بالفعل او لا
 والامارة بغير المصدرها المفعول به وهي التي
 تكون عائدة عليه التي تكون عائدة على مصدر
 راوره بعضهم على الناطق بان هذا التثنية ليس
 بانها من دخول غير التقدي فيه وذلك نحو هذه
 الليلة قمتا وهذا اليوم صممتا ومنه الدار سكنتها
 وهذا البلد دخلته فانه الامثلة كلها اتصلت بغير
 المفعول به مع انها افعال لازمة غير متعديّة والتثنية
 شامل لها فيقتضي انها متعديّة واجيب بان المتبادر
 من قولهم اتصالها بغير المصدرية وهي ها المفعول به

انه المراد اتصالها بما يلي وجه لا توسع ولا حذف فيه وجه
خرج ما ذكر لعدم كمول الترفيع له لان اتصال الضمير
المذكور به على وجه متوسع به فيه مع الحذف لانه الاصل
والمعنى ههنا الليلة قنت فيها وهذا اليوم صفة فيه
وهن الدار سكنت فيها وهذا البلد دخلت فيه فحذف
في الجارة للضمير فاتصل الضمير بتلك الافعال على
وجه التوسع ورح فتكون خارجة من الترفيع وليست
من قسم المتعدي لعدم كمول الترفيع لها بما ذكر واورد
عليه ايضا كان واخواتها اذا اتصل ضميرها غير المصدر
بها نحو الصديق كفته مع انها لازمة غير متعدية فتشقي
كمول الترفيع لانه تكون داخلية ومتعدية واجيب
بالا في معنى المتعدي لشبهها له فاجريت مجراه وان
لم تكن متعدية حقيقة لاني داخلية لا خارجة فكان
المع قال علامة الفعل المتعدي ان ابي وما شبهه
وان لم يكن متعديا حقيقة فكان واخواتها فعلى
هذا تكون وسطية والقسمه صلائية وصلائية
الفعل تارة يكون متعديا وتارة يكون لازما وتارة
يكون وسطية فنثبت بجميع ما تقدم ان الترفيع جامع
ما مضى ولا يرد عليه شيء وقولهم نحو عمل اي عمل ونحوها
وذلك نحو قولهم التوب عملته وزيد ضربته فتصلها
غير المصدر وهي ما المفعول به وهذا مثال الفعل

المتعدي

المتعدي الذي يقع وصلها غير المصدرية والتوب
وزيد بالرفع ويصح نصبها على الاشتغال ايضا لوجود
الضابط المذكور في باب الاشتغال التقدم فيها وانما
رفعها ولم ينصبها لارجحية الرفع فيها على النصب لعدم
المرجح له كما تقدم توضيحه ينقسم الفعل اي من
حيث هو لا بقيد كونه متعديا ولا لازما ليل يلزم
عليه انقسام الشيء الى نفسه وايا غيره تامل
المتعد ولازم ابي وايا وسطية ايضا كما في كان واخواتها
فانقسمت الى ثلاثة كما تقدم واما الفعل الذي
يتعدي للمفعول تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو زيد
نكرته وشكرته له او نصحته ونصحت له فوقع الخلاف في
فيه على اربعة اقوال فقول متعدي واللام فيه زائدة
وقيل وسطية بين المتعدي واللازم وقيل متعدي
تارة المتعارف التقدي به نفسه ولازم تارة بحرفي اعتبارا
لنقد به بحرف الجر وقيل لازم غير متعدي وحذفت
اللام منه في بعض الاحيان توسعا والراجح الاول
واذا انقسم هذا القسم من قول في الترجمة فعدي
الفعل لازمه فالمتعدي اي الفعل المتعدي
نحو سقتك يوسف محذوف وقولهم الى مفعولهم الزقيد
اضرب به المتعدي اي الخبر مثلا فكان واخواتها فلا
يقال له فعل متعدي وقولهم بنير حرف الجرائم بان

يتقدم الي المفعول بنفسه والله زعم اي الفعل
الله زعم فهو صفة لموصوف محذوف ايضا كما تقدم
في نظيره وقول ما ليس كذلك اي ما لم يتقدم الي المفعول
بغير حرف الجر بان لم يتقدم الي المفعول اصله او يتقدم
له حرف الجر هو صادق بصورتين وقوله وهو ما يصل
ان هذا بيان للصورتين الداخلتين تحت قوله والله زعم
ما ليس كذلك فعلم متقدما ان للفاعل الي
المفعول اي اي نصبه له وقوله وواقعا اي علي
مفعول بعد رفعه للفاعل وقوله ومجاوزا اي
للفاعل اي المفعول وما ليس كذلك اي والفعل
الذي ليس متقدما ولا واصل الي مفعول
لا زما اي غير متقدم للفاعل وواصل للمفعول
وقوله قاصرا اي علي رفعه للفاعل غير طالب لمفعول
وقوله وغير متقدم اي مجاوز للفاعل الي المفعول
ومتقدم حرف جري مجاوز الفاعل الي المفعول حرف
الجر وعلامة الفعل ان هذا شروع في معنى
البيت الذي ذكره الله ان يتصل به ما انما
ان يجمع اتصالها انما لم تتصل به بالمفعول فكلما
يتي علي حذف مضاف كما تقدم فلو انما
غلقت فالباب بالرفع مبتدأ وجملة غلقت من
الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ويجمع

بالنصب

بالنصب علي الاستقبال ايضا كما تقدم فغلق فعل
متقدم لاتصالها غير المصدر به ومثله زيد ضربته
ومثله من ها المصدر اي عن ها المصدر الي
عن الها التي تكون عايقة علي المصدر فمن بعني عن
فانها تتصل بالمتقدمي انما علمة كما قبله وقوله
تلك تدل ان تزييم علي التعليل قبله والحالت غير دالة
علي ما ذكر لعدم خصوصها بواحد منها وان العلمة
ان تكون خاصة فمثال المتصلة انما هي ها المصدر
المتصلة بالفعل المتقدمي ان اي ضربت الضرب
اي الشدة او القبح او الحسن وليس المبني ان
الضرب يضرب لانه لا مبني له كما قال ما يقال له ضرب
حقيقة الا الضرب الذي ضربته زيد لكونه بوصف
من الاوصاف المذكورة ومثال المتصلة بالله زعم
اي وها المصدر العايقة عليه فانصب به انما
فانصب فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
وبه جار ومجرور متعلق به ومفعول مفعول انصب
والغير مضاف اليه وان حرف شرط جازم ولم
حرف نفي وجزم وقلب ويب فعل مضارع مجزوم
بلم وعدة جزمة السكون وفاعله مستتر عايد
علي المفعول والجملة من اجازم والمجزوم في محل
بزم فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه

ما قبله (أي في نصب به مفعوله) ومما فاعل جار ومجرور
متعلق بـ ينصب ونحو خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف
لقول محذوف وتذكر فعل ماضٍ والتأني على والكتب
مفعول منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
سكون الروي والمضي إن الفعل إذا كان متعدياً
فانصب به المفعول إن لم ينصب المفعول به عن الفاعل
وذكر نحو قولك تدرت الكتب فإن تاب المفعول به
عن الفاعل فلا تنصب به هذا الفعل بل ارفعه
لكنه نائياً عن الفاعل وفي قولك فانصب به مفعول
أشار إلى أن نصب المفعول به خاص بالفعل المتعدي
دون غيره وأما المفعول لأجله أرفعه أو نحوها
فلا يختص نصبه بالفعل المتعدي بل يكون منصوباً
به وباللام زعم وقولك فانصب به مفعولاً مقدر
عليه ما تقدم شأن الفعل إن لم يكن شأنه
وحال النصب للمفعول وإن لم ينصبه بالفعل
فإن تاب أي المفعول به عن الفاعل وهذا
مقابل لقولك إن لم ينصب وقولك وجب رفعه أي
لكونه صار نائياً عن الفاعل فيثبت له جميع
ما كان نائياً للفاعل من الرفع ونحو ما تقدم
خرق الثوب المسار فخرق فعل ماضٍ
والثوب مفعول مرفوع بالفتحة الظاهرة والمسار

فاعل

فاعل منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة هكذا
الحرف ليكون ما ورد محقق وظاهر فيه واللام
يكن ظاهراً لعدم المنزلة التي توبه وتدل عليه
ومثله في ذلك كسر الزجاجة الحجر ولا يفتاس
ذكر أي لا يفتاس عليه غيره من الأمثلة المماثلة
كخرقت الثوب الحسنة مثلاً بل في قوله عليه ما ورد
وسمع دوت ما لم يرد منه ولم يسمع وهو قسمان
إلى الضمير عائد على ما ينبغي إلى مفعولين
وإن في أي مما ينصب مفعولين وقولك ما ليس
أصلها ذلك أي المبتدأ والخبر والقسم الثاني
أي من الأقسام الثلاثة التي للفعل المتعدي
وقولك والقسم الثالث أي للفعل المتعدي
ولا زعم غير المتعدي إن فلا زعم خبر مقدم وغير
مبتدأ مؤخر والمتعدي مضاف إليه مجرور وعلامة
جرم كسر مقدرة على الالتفات منع من ظهورها التقدير
وهو صفة لموصوف محذوف أي وغير الفعل
المتعدي لازم وحتم فعل ما من مبنى للمفعول والزم
نائب فاعل وأفعال مضاف إليه والسجاية
مضاف إليه وكنهم الكاف جارة لقول محذوف خبر
لمبتدأ محذوف وكذا جار ومجرور خبر مقدم وأفضل
مبتدأ مؤخر والمضاهي معطوف على أفضل وأقمنسسى

يصح ان يكون فاعله بالاضاعى وينفرد المضاعى
 محذوف وهذا وحى من جعله بنفوله والفاعل
 محذوف لانه فضلة والفاعل عمل وحذف الفضلة
 اولى وايضا ليكون المطفوف وزنا على وزن والمعنى
 كذا الفعل والوزن المشابه اقنعس له واما
 على الاول فالمعنى كذا الفعل والفعل المشابه
 اقنعس في الوزن فيكون المطفوف فعلا على وزن
 فلذلك كانت الاول اولى للمناسبة في وقولهم وما
 اقتضى الواو حرف عطف وما لم يوصل بين
 على التكون في محل جر معطوف على قولهم انفعال
 السبى يا واقتضى فعل ماض وفاعله مستتر
 عايد على ما والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب
 ونظافة بنفول واوردنا معطوف على نظافة
 واو عرضا كذا وكقولهم او طاع الممدي او حرف
 عطف وطاع معطوف على اقتضى وهو صفة
 موصوف محذوف وفاعله مستتر عايد على الفعل
 والممدي مفعول منصوب بفتحة مقدرة على
 الالف منع من ظهورها التعذر وهو صفة موصوف
 محذوف ايضا ولو اريد جارا ومجرورا متعلق بالممدي
 وكذا الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
 وهو فعل ماض وافتعال مستتر فيه جواز تقديره

وهو صفة لموصوف
 محذوف موصوف

هو والتقدير و غير الفعل المتعدي هو الفعل
 الذى ذم ووجب لزوم الامتثال الدالة على السجاي
 وذلك كقولهم و افعل والمضاعى له اقنعس
 كذا ووجب لزوم الفعل الذى اقتضى نظافة او
 دنسا او عرضا والفعل الذى طاع الفعل الممدي
 اي المتعدي لمفعول واحد وذلك كقولهم مده
 فاستد وحاصلا المعنى ان الفعل الذى ذم
 غير الفعل المتعدي فهو مقابله ومقابل له وان
 الافعال الدالة على السجية والطبيعة اي على
 اوصاف قابلة بها ومنه دالة لها غالبا الا مانع يمنع
 من ذلك كقولهم ونحوهم لا سبى تو ضيحه ان سبى
 الله تعالى في تعريفها كمنه ونحوه يجب ان تكون
 لازمة غير متعدية ومثلا في ذلك كل فعل وجد على
 وزن افعل او افعلل وكذا كل فعل دل على نظافة
 او دنسا او عرضا وكذا كل فعل طاع اي مطاوع
 وناسى عن فعل متعد لمفعول واحد ذكر قبله
 وذلك كقولهم مده فاستد جميع هذه المذكورات يجب
 ان تكون افعالا لازمة غير متعدية لمفعول به
 فرفع الفاعل فقط ولا تنصب مفعولا واعلم
 انهم عرفوا الفعل الدال على السجية بانه ماض
 على وجه قائم بالفاعل من له غابا وان شئت

قلت بدل غالباً الامناع وذلك كقولك زيدا
كز الحلة واشتد افرط شهوته فيه ولا شك ان هذا
الفعول وهو زيدا على وصف قائم بذات زيد
وهو كثر الاكل وشدة لزال ينفع عما في الغالب
لكونه صار سجية وطبيعة له ومن غير الغالب قد
يعرض له مانع يمنع من ذلك اي من شدة الاكل
وشدة افرط شهوته فيه كمرض ونحو بحيث لا يتمكن
معهم من ذلك وانهم عرفوا الفعل الذي اقتضي
عرضا يدل على عرض اي امر من الامور عرض
وطوابا به ما ليس بحركة جسم اي عالم ينشئ عن
حركة جسم من وصف غير ثابت دائما وذلك نحو
قوله مرض زيد فمرض فعل دل على امر عرض وطوا
وهو المرض الذي قام بذات زيد وطوا عليها بعد
ان لم يكن ولا شك ان المرض وصف غير ناشئ عن
حركة جسم وغير ثابت دائما لاحتمال ان يشفى منه
منه فيزول فخرج بقولنا ما ليس بحركة جسم الفعل
الذي اقتضي نظافة اودنا وسلكه ضرب الامكان
كونه ناشئا عن حركة جسم وخرج بقولنا من
وصف غير ثابت دائما افعال السجيا فانها دائمة
بلا زمة لا تنفك عن فاعل الامناع كما تقدم التوكيد
وبهذا لا يخفى وانهم عرفوا الفعل اطلاقا

اناشئ

اناشئ عن فعل ذكر قبله متعدد لمفعول واحد بانه
ما قبل فاعله انما فعل فعل اخر اي اناشئ عن
فعل فاعله بفعل اخر وذلك كقولك زيد الحد يد
فامتد ولا شك ان امتد هذا فعل مطاوع وناشئ
عن فعل ذكر قبله وهو ممد الذي تعدي لمفعول واحد
نصب وهو في المثال الذي بعد رفعه الفاعل الذي
هو زيد وان فاعله المستر فيه العايد على الحد يد
الواقع مفعولا للقول قابل لان اناشئ عن ممد
الذي هو فعل اخر غير امتد لفاعل به اي له وهو
زيد والاشئ المستر الذي هو قابل له
هو الامتداد فمد ففعل زيد وهو فعل اخر غير امتد
لانفسه وزيد فاعل له والامتداد الذي حصل وقوع
لفاعله امتد وقبله ناشئ عنه ونصدق بهذا المعنى
على فاعله امتد انه قبل اناشئ عن فاعله فعل
اخر اي عن فعل فاعله بفعل اخر وبهذا التوفيق
الذي ما قبل ان الاشئ انما افعال كلها اعراض واعلم
انه يكون قياسا اذا كانا شيئا عن فعل
لان في ذلك على اي صاحب علم وكلفة ومثمة
بانه والاشئ والافعال ونحو ذلك تقول مددته
فامتد ومثمة فاشئ وفعلته فافعل واكلمته
فاناكل وشربته فاشرب اي غير ذلك ولا شك

ان هذه الافعال المذكورة وهي مد وهشم وفعل واكمل
وسرب التي تليها افعال المطاوعة المذكورة
بعد ما افعال تلك تية صاحبة علاج اي معالجة
وكلفة ومثقة فله تحصل بدون ذكر كما لا يخفى فان
كان ما ذكر من افعال المطاوعة ليس ناسيا عما ذكر
بل كان فاشيا عن فعل غير تلك في كاستصيته
فانتصيح او استفتيته فافتاني فليس من هذا
الباب اصل بل من باب الطلب او كان ناسيا
عن فعل تلك في كمن ليس صاحب علاج كما طلقت
زيدا فانطلقت او علمت المسئلة فان علمت او ظننت
زيدا فانظنت فانه يكون ناسيا ايضا لا لازم
هو ما ليس بمتعدد لانه ان لم يكن متفديا اصل او
متفديا بحرف جر فهو صادق بصورتين لا تقدم واخذ
هذا الشئ من قول الممد ولازم لوزن وقوله وهو ما
اي فعل لا يتصل به ما غير المصدر اي وهي ما
المفعول به اي اليها التي تقوم على المفعول به بل
الذي يتصل به ما المصدر اي اليها التي تقوم على
المصدر كما تقدم ويحتمل اللزوم من هذا الشارة
لقول الممد وحتم لزوم لوزن وقوله لكل فعل دال
تقدم تعريفه موضعها فارجم اليه ان شئت
شرف لانه من جهة النفس لا من جهة غيرهما

كفعل

كفعل رتبة ونحوه كما هو ظاهر لا شرف النفس هو
الذي يكون سجية وطبيعة للتخفيف دون غيره
وكذا الكرم والظرافة والنهاية وتقدم معناها
قال في المصباح لانه بالفتح بينهم بالكسر من باب
ضرب يضرب اي كثر اكله وقال في القاموس
لانه بالكسر كضرح وتحم بالفتح كضرب والتحم
ما يشي عن كثرة الاكل اه ومثل شرف جات
وتجمع زيد ونهم يقرأ بفتح الهمزة وكسرهما لا بغيرها
فالنهم غير لازم له وبغيره ايضا من افعال السباب
وكذلك كل فعل على وزن افعلل ان هذا الشارة
لقول الممد كذا افعلل ان نحو اقشور واظلمات
اي زيد واقشورة بمعنى ارتعاش لطيف يحل
بالبدن وادخل بالنحو استجاز واصل اقشور اقشور
تقول اقشور جلدك اذا اخذته تشويبة واصل
اظلمات اظلمات اذا حصل له طمانينة واصل استجاز
استجاز من جملة اجتماع مثلين مركبين فكنوا
اولها ونقلوا حركته الى ما قبله وادغموا احداها
في الآخر وقول او على وزن افعلل ان الشارة لقول
الممد والمضاهي ان هو مطوف على قول علي وزن
افعلل وفعل مسلط عليه ايضا اي وكذلك كل فعل
على وزن افعلل الشارة اقشور في الوزن

نحو اقعس و اخرج يقال اقعس البعير اذا
 امتنع من الانقياد والسير مع صاحبه وتقاعس
 الرجل اذا تاخر ومنه قول ولد ماسطة بنت فرعون
 لامه قبي ولا تقاعسي اي لا تتأخري ويقال
 اخرجت الابل اذا اجتفت كطهر الثوب ان
 بغم لها وفتحها وقول و نظف بضم العين لا غير
 وقول اورنر معطوف على ما قبله وقول كد ينس
 بكسر الشين كفرح وادخل بالكاف قد روي بحس
 بضم العين فيهما او دل على عرض بفتح الحين وهو
 معطوف على ما قبله ايضا كورنر ادخل بالضم
 خزن و فخرج او كان مطاوعا لهذا الشارح
 الالف قول المم او طواع انما المطاوعة هي قبول فاعل
 اثر فاعل فعل اخر والفعل المطاوع هو ما قبل
 فاعله اثر فاعل فعل اخر وقدم توصيف ذلك
 عند كلام المم واحترز بقول ان الضمير في
 احترز عايد على المم فعلى هذا يكون قوله لو اخرج
 قيد اخرج به ما ذكر ما طواع المستدعي اي من
 فعل مطاوع لفعل قبله متعدي اليه اي من مفعول
 وقوله فانه اي ذلك الفعل المطاوع لما ذكر لا يكون
 لازما اي غير متعدي بل يكون متعديا انما
 فانه اي انما و نحوها ففهم فعل ما من يتعدى

للمفعولين

للمفعولين والتا فاعل وزيد مفعول اول والمسئلة
 مفعول ثا وقوله ففهمها فهذا هو الفعل المطاوع
 لذلك الفعل المذكور قبله وهو فهم الذي تقدمي
 للمفعولين ففهم فعل ما من والفاعل مستر عايد
 بما زيد والما مفعول وكذا يقال فيما بعد وكان
 متعديا لذلك المفعول وليس به لازم لان ما قبله
 ليس متعديا لواحد بل لاثني و شرط لوجه اي
 كونه لازما ان يكون الفعل الذي قبله متعديا لواحد
 وبعد لازما ان يفعله فعل امر مبني على حذف
 ايا والشرط قبله دليل عليها و فاعله مستر وجوب
 تقديره انت ولا زما مفعول وهو صفة لموصوف
 محذوف وحرف جار ومجرور متعلق بفتح وجر مضاف
 اليه وان حرف شرط جازم وحذف فعل ما من مبني
 للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره
 هو يعود على حرف الجر والجملة في محل جزم فعل الشرط
 وانفارا بطلان الجواب والنتيجة مبتدأ والمجر جار
 ومجرور متعلق بمحذوف خبر والجملة في محل جزم
 جزم الشرط ونقله منصوب على الحال من المحذوف
 المفعول من حذف اي حالة كونه المحذوف نقلا اي
 منقول عن العرب او مفعول مطلق اي حذف نقلا
 او مفعول لفعل محذوف اي محذوف حرف الجر نقلا

اي كما عاين العرب فقل هذا يكون واجعا للحذف وهو
 الذي يستفاد من كلام الله وظاهر كلام الله واجع
 للنصب واختار شيخ الاسلام رجوعه لكل منهما والمغني
 وان حذف حرف الجر فالنصب للمجرر فانه كل من الحذف
 والنصب نقل اي منتقلا عن العرب وفي ان وان
 الواو داخل على يطود وفي حرف جر وان مبني على
 الفتح في محل جر وان مطوف على ان مبني على
 السكون في محل جر والجار والمجرور متعلق بيطود
 ويطود فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على الحذف
 ومع ظرف وان مضاف اليه وليس مضاف اليه
 والكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدا محذوف ومجب
 فعل ما عذ والتا فاعل وان حرف مصدر ي نصب
 ويبدأ فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه
 حذف النون والواو فاعل وان وما بعد هائي
 محل نصب لمجت اخذ من قول وان حذف فالنصب
 للمجرر وبه قال الكسائي او في محل جر على اعتبار من
 المحذوفة المقدرة وبه قال الاخفش وهذا الوجهين
 سويهما كاسيات جميعه في الله واستقدر وعد
 فله لازما الى المفعول بحرف جر وان حذف حرف الجر
 فالنصب حاصل وثابت لا سم المجرر حاله كونه
 من الحذف والنصب منتقلا عن العرب وسواء ما

ويطود

ويطود الحذف في ان وان مع امن للبصر وذلك كقولك
 تجبت ان يدروا وحاصل المعنى ان الفعل لازم
 يتعدي الى المفعول بحرف الجر ونقل عن العرب حذف
 الجار وتقدم له بنفسه ونصبه وهو مقصور
 على السماع يحفظ ولا يقاس عليه غيره مما مائله
 وهذا في غير ان وان اما فيما يكون حذفه قياسا
 مطردا اي لا يقتصر فيه على ما سمع بل يقاس عليه
 غيره مما مائله ومثل ان وان كذا اذا كانت مصدرية
 مخرجيت كى تكرمي والله مفعلة قبلها واهلها
 الم فتلخص ان الفعل لازم لا يتعدي الى المفعول
 الا بحرف الجر وقد يتعدي له بنفسه وينصبه اذا
 حذف الجار ويكون ذلك مقصورا على السماع في
 غير ان وان المصدريتين وكى المصدرية ايضا
 اما في الثلاثة فيكون مطردا قياسا وقوله
 ان يدروا مضارع وتوى بورن وعمة واميل
 به ورايوديو فوقع الواو بين عه وبينها الفتحة
 وكسرت محذوف ثم نقلت حركة ايا الى الدال
 بعد سلب حركتها فالتساكنان ايا وواو الفاعل
 فيفت ايا متساكنين نصارى واعلى وزن
 يفتروا لا محذوف ح فار الكلمة والامها وآبار
 انه كذا من الزوايد تقدم ان الفعل المتعدي بحرف

اي ما سمع منهم

ابي يري قول المم وعلامة الفعل المدي ان
 هنا اب يري هذين البيتين وقوله حرف جر اي فيكون
 المفعول هو الجور ووجه لامع الجار ولا نفس الجار
 وقد حذف حرف الجر ان هذا اشار لقول المم
 وان حذف ان تمرونا الديار ان تمرونا فعل
 مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والديار
 مفعول وهو منصوب على نزع الخافض اي بالديار
 فلما حذف الجار وهو الباء تقدم اليه الفاعل بنفسه
 ونصبه بعد ان كان متقدما له حرف الجر وهذا هو
 الشاهد وهو مرفوع على السماع يحفظ ولا يقاس
 عليه وقوله ولم تقوجوا بالعين المهملة اي لم
 تميلوا فلم حرف نفى وجزم وقلب وتقوجوا فعل
 مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون
 والواو فاعل وكلامكم مبتدا وحرام خبر وعلي
 جار ومجرور متعلق بقوله حرام واذا ملغاة مهملة
 لا عمل لها لوقوعها في وسط الكلام وانما
 من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط بقدر
 تقديره ان لم تميلوا وتقرروا عندنا فكلكم حرام
 اذا علي ومذهب الجمهور اي اكثر الخويعين
 وقوله مع غير ان وان ابوكي المصدرية لا تقدم
 وقوله بل يقتصر فيه على السماع اي على ما سجد

العرب

العرب وتقل عنهم فلا يقاس عليه غيره وهو
 الاختصاص الصغير الاولي الاصغر وهو علي بن سليمان
 البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد واما الصغير فهو
 ابو الحسن سعيد بن سعد تلميذ سيويه وهناك
 اخفش اكبر وهو ابو الخطاب شيخ سيويه وقد يقال
 انه لا يلتبس مع ما ذكر بعد تعيينه بل هو اعراض
 عليه وذكر بعضهم ان جملة من لقب بالاخفش من
 الخويعين احد عشر لا في التصريح مع غيرها
 ان الصغير عامد علي ان وان وقوله قياسا اي فلا
 يقتصر في ذكر الصغير على الثقل والسماع كما قال الجمهور
 وهذا ضعيف والمعتمد كلام الجمهور وقوله بشرط
 تعيين الحرف اي لا يصح تقدير غيره من الحروف الجارة
 بل يكون هو المتعين للتقدير وقوله ومكان
 الحذف اي وبشرط كون الاسم المندرج منه متعينا
 لا يصح دخوله على غيره نحو مريت القلم بالسكين
 هذا مثال لما تعين فيه الحرف ومكان الحذف فالحرف
 هو الباء ومكان الحذف هو الحرف الاسمي الداخلة
 عليه وهو السكين ولا شك ان كل منهما متعينا
 فلا يصح تقدير غير الباء فيه ولا يصح دخولا على غيره
 الجمهور حذف اقامته ح على مذهبه لا على مذهب
 الجمهور وقوله مريت بالياء ويقاب بروت بالواو

وهولقة فيه ايضا وما ياي واما واوي وتسمية
فلما باعتبار ما يقول اليه بعد ابراهيم واما قبلها
فيسمى قصة لا قبلها فيه مجاز الاول مثل عصرت الخمر
اي عصيرا يؤول ايا كونه خمر فاما لم يتعين له
الحرف ان يحترق قوله بشرط تعيين الحرف وقوله
اذ لا يدري ان عمله لقوله لم يحترق الحذف رغبته عن
زيد بمعنى كرهته وزهدته او في زيد بمعنى احببته
وملت اليه وكذا ان لم يتعين له محترق قوله
ومكان الحذف لا لا يدري ان عمله لقوله فلا
يجوز الحذف اخترت القوم من بني تميم اي
فيكون اختيار القوم والاختيار منهم بنوا تميم وقدر
او اخترت من القوم ان الامر به يكون بالنفكس
ما قبله وهذا كله عند الاختار واما عند الجمهور
فلا يجوزون ذلك كله لعدم كماعه ونقله عن العرب
فمن مفسود عندهم على الساع يقف ولا يقاس عليه
واما ان وات انما بل لقوله فيما تقدم مع غير
ان وات بل يقتصر ان قيا ما مطرد انما كسر
لا ان طراد بمعنى القياس وقوله بشرط امن اللبس
اي القياس الحرف المحذوف بغيره ومثاله ذكر
اي الحذف مع ان عجب انما مثل الله لان ما ذكر
اراوان يمثل لان فاتي بهذا المثال شيئا نادرا

قوله فان

فان حصل لبس لم يحترق هذا محترق قوله بشرط
امن اللبس واوردوا على ذلك قوله تعالى وترغبون
ان تكلموهن حيث حذف الجار منه مع ان اللبس فيه
حاصل غير حاسوب وانتم ذكرتم انه اذا حصل لبس لم
يجز الحذف واجيب بانه انما جاز حذفه اعتمادا على
القرينة الرافعة للبس وهو اختلاف التفسيرين لا في
سبب نزولها بل في قدر المحذوف عن الاعتماد على قرينة
ومن قدره في الاعتماد على قرينة فمن اعتمد على قرينة
لم يعتمد عليها الاخر او يقال ان يجوز حذفه هنا قصد
الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجهالته وما لهن
ومن يرغب عنهن لدعائهن اي فيجهن وقرهن فاذا
علم الاول ان المحذوف في والمعنى وترغبون في
ان تكلموهن اي ايتا مي لجهالته انما متع واذا علم
الثاني ان المحذوف في والمعنى وترغبون عن
تكاثرهن لقرهن وقبحهن اي ايتا مي اتبل وترجم
انما في حذفه ردع وزجر للاول في رغبته فيهن
ما ذكر وردع وزجر للثاني في رغبته عنهن وامتناعه
من التزوج بهن فيحصل اللبس اي من حيث
الاحذوف هل هو في والمعنى رغبته في قيا مك
والجبهة وكرهت جلودك او عن والمعنى رغبته
عنه وكرهته واجب عدم رغبته في جلودك فلا يحصل

يذكر تعيين المقصور منها مذهب الاخفش الزاي
 فلو امكنه حرف الجر المحذوف ومذهب الكسائي الز
 اي ولا ينظر للحرف المحذوف ومذهب سيبويه الي
 تحريك الوجهين اي النصب والجر فنظر للحرف المحذوف
 تارة ولم ينظر له تارة اخرى في اصله اي حاصل
 كلام الله ان الفعل الز والاصل سبق الز فالاصل
 مبتدا وسبق خبر وفاعل مضاف اليه ومعني
 منصوب على نزع الخافض وعلامة نصبه فتحة مقدرة
 على الالف المحذوفة للتقال كنيين منع من ظهورها
 التقدير وكن الكاف حرف جر ومن مبني على الكون
 في محل جر والجار والمجرور خبر لمبتدا محذوف ومن حرف
 جروهي جار لفظ محذوف والساكنين في محل
 فعل امر مبني على حذف النون والواو المحذوفة للتقا
 الساكنين فاعل والنون الموجودة فيه نون
 التوكيد الخفيفة واصلها البسوت فلما حذفت
 نون الرفع التقال ساكنات الواو ونون التوكيد
 حذفت الواو فصار البسوت ويدل لذلك قوله بعد
 من زاركم بغير الجمع وتصح قراءة بفتح السين
 خطا بالمعز ويكون الجمع في قوله بعد من زاركم
 للتقديم ويكون على هذا الفاعل مستتر فيه وجوبا
 تقديره انت وفي اسم موصول مبني على الكون في

محل

محل نصب مفعول اول وزا الفعل ما ض وفاعله مستر
 يعود على من والكاف مفعول والميم علامة الجمع
 والجملة صلة من لا محل لها من الاعراب ونسج بمعنى
 مسوح مفعول الثاني واليمين مضاف اليه
 والتقدير والاصل اي الكثير والغالب ان يسبق
 الفاعل في المعنى على المفعول في المعنى والمفظ وذكر
 كن في قوله البسوت من زاركم نسج ايتين اي مسوح
 ومن غير الغالب قد يسبق الثاني على الاول ويقال
 البسوت نسج ايتين من زاركم وحاصل المعنى
 ان الفعل اذا جاء متعديا لمفعولين ليس اصلهما
 المتدار والمخبر فالكثير والغالب فيه تقديم ما هو فاعل
 في المعنى من المفعولين على ما ليس فاعله في المعنى
 منها وذلك كن من قوله البسوت من زاركم الز
 فن هو المفعول الاول وهو فاعل في المعنى لانه
 الفاعل للبسوت ونسج اليمين بمعنى مسوحه مفعول
 الثاني وهو ملبوس فيقدم من الذي هو فاعل
 في المعنى على نسج الذي هو مفعول في المعنى ويقال
 ايضا بسوت من زاركم نسج اليمين فيقول فاعله ومن
 غير الغالب قد يتقدم ما هو مفعول في المعنى على
 ما هو فاعل في المعنى ويقال البسوت نسج اليمين
 من زاركم قال بعضهم وفي هذا المثال اسارة لطيفة

وهو انه ينبغي للزران يتخذ الزاير له بالتخف اي
 العطايا الحسية او المنوية ولا يحل عليه عن ذكر
 الثاني منها ليس خبرا في الاصل الا اذا كان الثاني
 منها خبرا في الاصل كما في باب ظن واخواتها فانه
 يقدم منها ما كان مبتدأ في الاصل على ما كان خبرا فيه
 قبل جعلها مفعولين لها نحو اعطيت زيدا درهما
 فزيد مفعول اول ودرهما مفعول ثانی وليس هذا
 الثاني خبرا عن الاول في الاصل لانه لا يصح ان يقال
 زيد درهم لتفايرهما وشرطا لخبر ان يكون عين
 المبتدأ في المعنى لانه وصف له والصفة والموصوف
 كالشيء الواحد فيقدم زيد على الدرهم لكونا زيدا
 هو الاخذ له وهو ما خوفه هو الفاعل في المعنى
 وكذا يقال فيما بعد من الامثلة نسج البنت
 اي منسوجه واليمن اقليم معروف وكبي يمشا لكونه
 من بين الشمس عند طلوعها وقيل لانه عن بين الكعبة
 ورد هذا الثاني بانه كان يسي يمشا قبل بناها ووجه
 كنهه خلاف الاصل ان خبرا عما يد على تقدم
 ما ليس فاعلا في المعنى على ما هو فاعل في المعنى
 وهذا مستند راكم على قوله غير تقديرهم از ويلزم
 الاصل ان يلزم فعل مضارع والاصل فاعل ووجه
 جازم مجرور متعلق بيلزم وعري فعل ما عي وفاعله

مستتر

مستتر عايد على موجب والجملة في محل جر نعتا لموجب
 وترك مبتدأ وذا اسم اشارة مبني على التكون في محل
 جر مضاف اليه والكاف حرف خطاب والاصل بدل
 او عطف بيان من اسم الاشارة وحمدا خال من فاعل
 ربي ويرى فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على
 ترك والجملة في محل رفع خبر عنه والتقدير ويلزم
 الاصل المتقدم لموجب وسبب عري طوارق ووجه ترك
 هذا الاصل قد يري في حال كونه حتما اي مستتما واجبا
 وحاصل المعنى ان الاصل المتقدم الذي هو معنى
 الكثير والغالب وهو تقديم ما هو فاعل في المعنى
 من المفعولين اللذين ليس الثاني منها خبرا في الاصل
 عن الاول على ما هو مفعول في المعنى منما تد يلتزم
 وجوبا لسبب طوارق ووجه مقتضى لذلك ولا يجوز
 خلافه وذلك في صور ثلثة فيما اذا خيف الناس
 احداهما بالآخر حيث لا يعلم الاخذ منهما من اما خوف
 كواخر وقد مر غيره في المثال الذي ذكره انك بقوله
 اعطيت زيدا درهما وفيما اذا كان اما خوفه محصورا
 فوما اعطيت زيدا الدرهما وفيما اذا كان الفاعل
 في المعنى غير متصل بالفعل كما عطيتك درهما فني
 عن ان يكون الالة ثمة يجب تقديم ما هو فاعل في
 المعنى على ما هو مفعول في المعنى كخوف اللبس او فوات

الحصر المقصود او عدم التمكن من الاتيان بالخير
 متفصله مع اتصاله فبذلك تعلم ان حصره في
 ذكر بقوله وهو خوف اللبس ان ليس بظاهر ما علمت
 من ان المنزوم المذكور ليس خاصا به فقط بل يكون
 فيه وفي غيره مما ذكر من الصورتين المذكورتين
 وقوله وترك ذاك الاصل لانه معناه ان هذا الاصل
 المذكور قد يترك وجوبا بحيث يلغى تركه ويقدم
 ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى
 وذلك في تلك الصور ايضا فيما اذا اشتمل ما هو
 فاعل في المعنى على ضمير يعود على ما هو مفعول
 في المعنى بحيث لو قدم واخر ما هو مفعول في المعنى
 عنه للزم فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
 كما في المثال الذي مثل به وهو اعطيت الدرهم
 صا حبه وفيما اذا كان ما هو فاعل في المعنى
 محصورا فيه ولو قدم لفات المقصود من الحصر
 نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا وفيما اذا كان ما هو
 فاعل في المعنى اسما ظاهرا وان كان ضمير متصلا
 بالفعل نحو ادرهم اعطيت زيدا فهذه الصور
 الثلاثة يجب تقديم ما ليس فاعل في المعنى على
 ما هو مفعول في المعنى كما ذكرنا من عود الضمير
 ومن فوات الحصر من عدم امكان التفصل

مع اتصاله فتلخص ان هذا الاصل تارة ياتي على
 وجه التثنية والقلبية وتارة ياتي على خلافها وتارة
 يلزم على سبيل الوجوب وتارة على الفاعلية على
 سبيله ايضا فله احوال اربعة والحالتين الاخريتين
 له صدارة بصورته اذا طرأ ما يوجب ذلك
 اي التقييم وفي قوله اذا طرأ اثر اثاره الى ان قول
 الله لموجب عري معناه طرأ وجود لا بمعنى ضل
 فوري في كلامه من عري يعرّى بمعنى ترك وحل
 لا صاعدا عري يعرّى الذي بمعنى ضل لانه ليس مرادا
 هنا وهو خوف اللبس ان قد علمت فيما تقدم
 ان هذا الحصر ليس بظاهر لعدم شموله للصورتين
 المتقدمتين وهما ما اذا كانت المفعول الثاني وهو
 الماحوزة محصورا وفيما اذا كان الفاعل في المعنى
 ضميرا متصلا بالفعل فيكون الحكم فيها كما تقدم
 ويجب تقديم ما ليس فاعل في هذه الساق لقول
 الله في الشطر الثاني وترك ذاك الاصل لانه
 يعود الضمير الى الذي اشتمل عليه ما هو فاعل في
 المعنى فلهذا وجه وقوله على متأخر لفظا ورتبة
 اي عود الدرهم لانه مفعول في المعنى والمفعول رتبة
 الاخير وحذف فصلة ان قد ذكرنا بالنصب مفعول
 مقدم لقوله ان وفصلة مصناف اليه وان فعل امر

بالعكس

وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وان حرف شرط جازم
 ولم حرف نفي وجزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم
 بلم وعلامة جزمه السكون وفاعل مستتر عايد
 على المذنب والجملة في محل جزم فعل الشرط وجواب
 الشرط محذوف اي فاجزعه ووالا فلا تجزم كذا في
 فالكاف حرف جر وحذف مجرور بها والمجار والمجرور
 خبر لمبتدأ محذوف وما لم يوصول يضاف اليه وسبق
 فعل ما قد مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير
 مستتر عايد على ما والجملة صلة ما وجوابا حال من
 نائب فاعل سبق وجملة ار حشرت من الفعل ونائب
 الفاعل معطوف على سبق لا محل لها من الاعراب
 كالمعطوف عليه والتقدير واجر حذف فضلة ان لم
 يضرب المذنب والابان ضرفه تجزم وذلك الضار كالت
 كذف ما في فضلة سيق جوابا لسؤال او وقعت
 محصورا فيها وحاصل المعنى ان الفضلة
 يجوز حذفها اذ لم يترتب على حذفها ضررا والافلا يجوز
 الحذف لا اذا وقعت جوابا لسؤال او وقعت محصورا
 فيها كما سيأتي الفضلة خلاف العمدة اي غيرها
 كالفاعل اي لانه احد ركني الاسماء ومثله
 نائب الفاعل كالفعول به وكما حال وظلما
 والمجرور مثال الاول ضربت زيد ومثال الثاني قول

تق

تقا وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بيمين
 اي في حال كوننا لاعبين بل تحكى نعلم ومثال الثالث
 وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بالحق
 وهذا اول من حصر الاستوى له في المفعول به حيث
 قال وهو المفعول به وتنفوذك لعدد الامثلة
 الشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الفعل متفعل لمفعول
 واحد او اكثر ولا فرق ان يكون المذنب لمفعول للاول
 او الثاني تأمل ذلك فيما سيأتي على المثال الاول
 تقديره لواحد وجوز وفي الثاني لا شين وحذف فاعلا
 كاي الآية وهي قوله فاما من اعطى اي اسئل الدرهم
 واتق اي انار وقوله واعطيت زيدا اي درهم فيه
 حذف الثاني وكاي الآية وسوف يعطيك اي الخير او
 ما رزيتك وقوله واعطيت درهما فيه حذف المفعول
 الاول وكاي الآية حتى يبطوا الجزية اي يعطوك
 الجزية وقال واسمه اعلم لاحتمال ان يكون يعطوا
 يعني يودوا او ان المحذوف الثاني الاول والتقدير
 جز الجزية لك مام فان قرأ مجتزعا لم يضرب
 وقوله في جواب سؤال اي في جملة جواب سؤال
 من ضربت يصح ان يكون من اسم المتكلم مبتدأ
 وجملة ضربت خبر والعايد محذوف اي ضربته وان
 يكون اسم المتكلم مفعول مقدم لضربت وقدمت

وان كان حرفا التاخير لكونها مفعولا لانها الصدارة
او وقع محصورا اي فيه لان الضرب حصريه
لا هو محصور في الضرب ويحذف الناصب
فيحذف فعل مضارع مبني للمفعول والناصب نائب
فاعل والها مفعول وان حرف شرط جازم وجمله
علما بالناصب للمفعول فعل الشرط والالف فيه للاستلزام
وجواب الشرط محذوف اي فاحذنه وقد للمحقق
ويكون فعل مضارع ناقص وحذف بالرفع لها والها
مضاف اليه وملتزما خبرها والتقدير ويحذف الناصب
للمفضلة ان علم ويحذف يكون حذفه واجبا وذكر
في باب الاشتغال كانه ذكر من اجمع بين المفسر والمفسر
وتقدم توضيحه اذا دل عليه دليل هذا معني
قول اي ان علم اي بان دل عليه دليل وهو
السؤال المتقدم عليه وهذا الحذف جائز
اي لا واجب وقوله وقد يكون اي الحذف واجب
كما تقدم لانه لا يصرح به للزم اجمع بين المفسر
والمفسر او الموضع والموضع وتقدم ذكر موصفي
اختار في العمل اي التظاير فيه لان كان
من العاملين يطلب العمل في الاسم الواقع بعد ما
وهذه تسمية بصرية وسماء الكوفي في باب الالهام
بكر الامة وهذا نظير منهم لا خلاف في ذلك

اي كما جازحه فاهي
فيما تقدم موصف

العربي

العربي فنظروا لاوله ان عامله انزفان
حرف شرط جازم وعامله ان فاعل بفعل محذوف
يفسر المذكور وهو مرفوع بالالف لانه متني وانفون
عوض عن التنوين في الاسم المرفوع واقتضى فعل ما مضى
والا التثنية العائدة على العامل ان فاعله وجمله
مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها من الاعراب وفي
الهم جار ومجرور متعلق به او يقول عمل الواقع مفعولا
لاقتضى وانما وقف عليه بالكون على لغة ربيعة
لانهم يفتنون على المتحرك بالكون وقبل ظرف مبني
على الالف الضم المحذوف المضاف اليه رنية معناه
في محل نصب على الحال من العامل ان والفار ابطة
بجواب الشرط وللواحد جار ومجرور في محل رفع خبر
مقدم والحمل مبتدأ مرفوع مرفوع بضمه مقدرة
منع من ظهورها سكون الروي ومنها جار ومجرور
في محل نصب على الحال من قول الواحد والثاني
مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على اي المحذوفة للمخفة
منع من ظهورها التثنية واول خبر مرفوع بضمه
مقدرة على الف منع من ظهورها التقدير وعند
ظرف منصوب على الظرفية واحد مضاف اليه
بالطاقة مضاف اليه مجرور بكسر مقدرة منع من
ظهورها سكون الروي واختار فعل ما مضى وعكسا

مفعول مقدم وغير بالرفع فاعل والها مضاف الى اليه
 واليه مفعول الجمع وهذا يعني صاحب حال من غير
 وهو منصوب بالالف لانه من الاسماء الستة واسره
 مضاف اليه مجرور وعلامة جرح كسرة مفعول متع من
 ظهورها تكون الروي والتقدير ان اقتضى علامة
 عمل في اسم واحد ذكر بعدها في حال كون العاملتين
 قبله فاعمل كما في وثابت للمواحد حالة كون الواحد
 منهما وان الثاني اولي منهما بالجمع بالعمل في ذلك الاسم
 من الاول عند اصل البصر واختار غيرهم عكسا
 حالة كون ذلك الغير صاحب اسوة اي جماعة كثيرين
 وحاصل المعنى انه اذا تقدم عاملان على
 اسم وتاخر ذلك الاسم عنهما وكانا طابعا للعمل في
 ذلك الاسم فان العمل يثبت فيه لواحد منهما اتفاقا
 لا بالمرأى الاول بالعمل فيه الثاني عند البصريين
 لقربه والاول عند الكوفيين لتقدمه وقوله ان
 عاملان اي واكثر كذلك ثم تقول صياغة عليه
 سلم تسجوت وتجدوت وتكبروت ويرى على حدة كل واحد
 وكلا ثمن فذكر كل صيغة لتتارعه كل من الاعمال
 الثلاثة المذكورة لكن العمل الاخير منها الاول
 والاولى الاضمار فيما بعده وقد يكون الفعل
 المتنازع اربعة كما في قول الشاعر

طلبت

الاسماء الستة

طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني
 لم يقدت ولم ابغ الله عند سايب
 فالتوا تنازعه كل من طلبت ولم ادرك وفقدت
 ولم ابغ لكن العمل الاخير من الاربعة فيه لا الاول
 والاولى الاضمار انما تقدم فيما قبله فقوله
 ان عاملان ليس قيدا لما علمت ان العامل يكون
 اكثر وهذا العاملان اما فعلان متصرفان
 ومنه قول تعالوني افرغ عليه قطرا وكفرت
 واكرت زيدا او ليمان يشبهان الفعلين المتصرفين
 في العمل نحو انما مكرم ومهيب زيدا او ليمان
 المتصرفين في العمل نحو انما مكرم او فعل
 ولم يشبه الفعل المتصرف نحو ضربت وانا مكرم
 زيدا ومنه قول تعالي ها اوم اقروا كتابيه ختبا
 لم فعل بمعنى خذوا وايم حرف يدل على الجمع
 واقرأ فعل امر مبني على حذف النون والواو فاعل
 وكتابيه تنازعه كل من ها اوم واقرأ فاعل
 الثاني من واخبر لقوله واخبر في الاول غير المفعول
 وحذف واخبر ها اوم وها اوم اصله ها كمد
 فابتدأ بالكاف واقرأ ثم ابدلت الواو همزة وقيل
 ها اوم من كان المراد بقوله ان عاملان ما ذكر فيما
 تقدم فلا يوجد تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره

تول سايب لم رجل اه

من لم او فعل ولا بين جامدين ولا جامده وغيره
 وجوز المبرد التنازع في فعلي يجب نحو ما احسن
 واجمل زيدا واحسن واجمل بجمرو واختار في
 التبريد وقول اقتضيا في لم عمل اي طلبا عمله
 في لم اي ان صح طلبها للعمل في ذكر الاسم فخرج
 به تكملا اذا لم يصح طلبها للعمل في الاسم الذي بعدها
 نحو اتاك اتاك الله حقون فان اتاك الثاني تؤكد
 لله ولولا فاعله اصله فليصير من باب التنازع
 والاك ان اللفظ فاسدا لعدم الاضمار في احدهما
 او اعمل الثاني في قول الله حقون وجب عليه
 الاضمار في الاول بان يقول اتوك اتاك الله حقون
 واذا اعمل الاول فيه وجب عليه الاضمار في الثاني بان
 يقول اتاك اتوك الله حقون فلما لم يصردنا وتكر
 على ان الكلام من باب التاكيد لا التنازع والاك ان
 فاسدا كما تقدم وخرج ايضا نحو كفاي ولم اطلب
 قليل من المال فان قليل من المال لم يصح كونه
 انفعلا ثانيا قبله وهو كفاي واطلب متنازعا فيه
 لفساد المعنى بذلك بل هو مطلوب للكل فقط على
 النفا عليه والمطلوب الثاني على المفعولية محذوف
 تقديره ولم اطلب الملك وحاصلا ذلك ان نقرا
 عجز بيت قاله الشاعر واولم ولواء ما سئل لادني بيت

كفاي

كفاي ولم اطلب قليل من المال فلور فامتناع
 لوجود اي امتنع جوابا لوجود شرطها اي فلو ثبت
 سعي لادني معيشة لكفاي قليل من المال ولم
 اطلب الملك لكن لم يثبت سعي لادني معيشة
 فلم يكفني القليل من المال بل اطلب الملك فلو
 كان قليل من المال متنازع لكل منهما لكان المعنى
 فاسدا لكون لم اطلب يصير معطوفا على لم يكفني
 المعنى فلم فيكون منفيًا مثله لان المعطوف على المنفي
 منفي ويكون المعنى فلم يكفني القليل من المال ولم
 اطلب الملك واذا كان غير طاب للملك فيقترضي
 طلبه للقليل من المال مع ان القليل غير مطلوب
 له لكونه لم يكفني فيلزم التناقص فالاولى اح
 ما تقدم ولا تنازع وقول في لم عمل اي سوا كان
 الاسم ظاهرا مخوضا وكرمت زيدا او ضميرا نحو
 ما ضربت وكرمت الاياك فالاسم يشمل الظاهر
 والضمير وقول اين الحاجب شرط الاسم المتنازع
 فيه ان يكون ظاهرا ان اراد بالظاهر ما قابل المستر
 فالامر ظاهر وما اراد به ما قابل الضمير مطلقا
 بالظن ظاهر لما يلزم عليه من انه لا يوجد ضمير
 متنازع فيه اصله مع انه وجد فيما تقدم ويمكن
 الجواب عنه بان حري على الغائب من ان الاسم

المتنازع فيه يكون لما ظاهر او من غير الغالب
قد يكون ضميرا وهذا الاسم المذكور المطلوب للعاملين
المذكورين اما ان يكون مطلوبا لهما على الفاعلية
او المفعولية او مطلوبا لاحدهما على الفاعلية وللآخر
على المفعولية وكل صحيح وقوله قبل اي حالة يكون
العاملان قبله اي الاسم الطالبان للعمل فيه
اي متقدمان عليه وهو متاخر عنهما مفهوما انه
اذا تقدم عليهما وتاخر بان قيل زيد اضربت واكرمت
فك تكون المسئلة من باب التنازع واما اذا اقرض
بينهما بان قيل ضربت زيدا واكرمت فتكون من باب
التنازع على المعتمد ذلك فالابن ضام القائل انها
ليست من باب التنازع ايضا ورد عليه بعضهم
بان غاية الامر ان الاول يكون اولي بالاعمال فيه
من الثاني وتقدم معمول العامل عليه جازين
غير متمنع فسلم من ذلك ان مفهوم قوله قبل
فيه تفصيل وهو انه اذا تقدم الاسم عليهما لم يثبت
وتكون المسئلة ليست من باب التنازع واما
اذا اقرض فيجوز والمسئلة من باب التنازع على
المعتمد وقوله فللمواحد منها العمل اي بالثبات
من غير خلاف واما الخلاف في احد بين العرب
والكوفيين في الاول في العمل فيه منها فقط فالعربون

قالوا

قالوا الاول في الثاني لقربه والكتوبيون قالوا الاول
الاول لتقديمه وقوله في الاسرة اي حالة يكون ذلك
الغير القابل بالعكس صاحب جماعة كثيرين قومية
وهو بضم الهمزة قال في المصباح اسرة على وزن
فرقة واسرة الرجل رهطه وضبطه العرب
بفتح الهمزة وجعله بمعنى المضموم اي فاعلى
واحد في سوا قرابة الغم او بالفتح المفعول
واحد اي في العمل في معمول واحد ذكر بعد هما حقيقة
التنازع وصاحبه ج ان يتقدم عاملان ويتاخر
لهم عنهما يكونان طالبان للعمل فيه اي يطلبه كل
منهما للعمل فيه لا في المثال الذي ذكره بقوله نحو ضربت
واكرمت ان يطلب زيدا بالمفعولية يحتمل ان
تكون اباسية اي بسبب المفعولية ويحتمل ان
يكون المعنى يطلب بهذا الوصف اي متصفا بهذا
الوصف وهذا معني قوله ان لم الاشارة راجع
لما تقدم من قول التنازع عيان ان مقتضاه
ان يقتضي التقييد بالقبلي وقوله انه لو تاخر
قال ان ضام ومثل ذلك ما اذا تاخر اخذ
العاملين وتقدم الآخر وتوسط معمول بينهما وقد
ثبت فيما تقدم الرد عليه واعتماد خلافه وقوله
ولم تكن المسئلة من باب التنازع وهذا قول

وهناك قول آخر يجوز الهمل ويجعلها من باب التنازع
 ويجعل في ضميره استفادة ذكر ما ذكره هنا ليس
 بظاهر بل هو مستفاد مما سياتي وتقول على ما سيذكره
 أي المجهول في قول الأتي وأعمل المهمل أن يجوز
 أعماله أن أي في أنه يجوز أعماله أن وقول كل واحد أي أي
 واحد كان منهما سواء الأول أو الثاني في الأولي
 منها أي العاملين وقول به أي بالعقل في ذكر الاسم
 المتأخر عنهما المطلوب لهما وأعمل المهمل أن فاعله
 فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكر للثقل
 الساكنين وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت والمهمل
 مفعول وهو صفة لموصوف مذكور وفي ضمير جار
 ومجرور متعلق بأعمل وما لم يوصل مبني على
 السكون في محل جر مضاف إليه وتنازع فعل ماض
 والفتا التثنية إلهام على العاملين فاعله وأما
 مفعول وأجمله صلة ما لا محل لها من الأعراب
 وإلهام على ما الضمير الواقع مفعولا والتزم التوا
 حرف عطف والتزم فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره أنت وما لم يوصل مبني على السكون
 في محل نصب مفعول والتزم فعل ماض مبني
 للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على
 ما والالف لك طلاق وأجمله صلة ما لا محل لها

الأعراب

الأعراب ويحسنان الكافي جارة لقول مذكور خبر
 لمبدأ مذكور ويحسنان فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون والافتقار على ويسى معطوف عليه وهو
 فعل مضارع وأنتا فاعله مرفوع بالالف لأنه
 مبني وقد للتحقيق وهي فعل ماض وعبدك فاعله
 مرفوع بالالف لأنه مبني واعتد يا معطوف على بني
 وهو فعل ماض والفتا التثنية الفاعل على عبدك
 فاعله والتقدير وأعمل العامل الذي أهل عن
 العمل في الاسم الظاهر في ضميره ذكر الاسم الظاهر
 والتزم الأمر الذي التزمته النجاة من كون الضمير
 الذي تضمن مطابقا لاسم الظاهر وداو تثنية
 وجمعا وذكر كقولك يحسنات ويسى أنتا وقد
 بني واعتد يا عبدك أو حاصلا المعنى أنك
 إذا علمت أحد العاملين الطالبين للعمل في الاسم
 الواقع بعدها فيه أي ذكر الاسم وأهملت العامل
 الآخر من العمل فيه فأت بضمير مطابق لذلك
 الاسم وأعمل هذا المهمل عامل فيه سواء جرت على
 من باب البصريين من أعمال الثاني والأضار في الأول
 أو على من ذهب للكونيين من أعمال الأول والأضار في
 الثاني كما أشار لذكره بالمثل فاضار الأول من المثاليين
 اضار الثاني والأضار في الأول وبالثاني لأعمال الأول

والاضمار في الثاني تأمله في الظاهر اي الاسم
الظاهر الواقع بعدها وقوله او اعلنت الاخر اي
العامل الاخر عن العمل فيه وقوله فاعل العمل في
ضمير الظاهر اي الاسم الظاهر الذي اهلته عن العمل
فيه بان تاتي بغير مطابق لذلك الاسم واجعله
عاملا فيه وقوله والتزم الاضمار اي وجوباً في هذا
العامل ولا تأمله بالاصالة ان كان له كالفاعل
اي او نائبه ولا يجوز ترك الاضمار اي في الاول
اذا اعلنت الثاني او في الثاني اذا اعلنت الاول
لان تركه ازيل لقوله ولا يجوز ترك الاضمار في الضمير
في تركه عائد على الاضمار وقوله الي حذف الفاعل
اي وهو الضمير الذي يكون عاملاً فيه العايد
على الاسم والفاعل ملتزم الذكر اي يلتزم ذكر
ولا يجوز حذفه لانه عمدة غالباً ومن غير الغائب
قد يحذف ولا يذكر جملتك الفضلة فلا يلتزم ذكره
بل يجوز حذفه وذلك كالفعل به واجاز
الكسائي ذلك اي تنازع العاملين في الاسم الظاهر
وقوله على المحذوف اي ترك الاضمار في احداهما لانه
الاسم الظاهر عليه وفي التعبير بقوله واجاز الكسائي
ان مخالفة ما سياتي في قوله وهذا بناء منها على
منع الاضمار وهذا يقتضي ان عدم الاضمار واجبة

وتغيره

وتغيره هنا يقتضي انه جائز لا واجب فالاولي ما عبر
به الاسموني من قوله فذهب الكسائي ومن وافقه
اي وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه
لدلالة الاسم الظاهر عليه لانه يفيد وجوب عدم
الاضمار ويوافق ما سياتي في جواز حذف
الفاعل اي من جواز حذفه عنه وان كان عمدة
وقوله واجازه الفراء اي اجاز المحذوف للفاعل
وقوله على توجه العاملين اي فيكون الاسم
معمولاً لهما معاً وورد ذلك لكسائي بانه يلزم عليه
اجتماع مؤثرين على اثر واحد ان عمله فيه مقارناً
والا فتصير الفاعل ان تعاقباً في العمل فيه
وكل منهما ممنوع وهذا بناء منها اي من الكسائي
والفراء وقوله على منع الاضمار في الاول اي العامل
الاول اذا اهل عن العمل في الاسم الظاهر واعمل
فيه العامل الثاني اي فيكون عدم الاضمار على هذا
واجباً والحاصل ان الكسائي اوجب عدم
الاضمار والمحذوف للضمير عند اعمال الثاني واهمال
الاول لدلالة الاسم الظاهر عليه واما الفراء
فتان ان اتفق العاملين في طلبها لكسائي بان
كان كل منهما يطلب على الفاعلية كما في المثال المذكور
فالعمل فيه يكون لهما ولا اضمار وان اختلفا بان كان

احدها يطلبه على الفاعلية والآخر على المفعولية اضر
 مؤخر او ذكر نحو ضربني وضربت زيدا فالكسائي اطلق
 والفراصل وهذا كله ضعيف والاعتماد ما تقدم عن
 البصريين من وجوب الاضمار لان الهمزة يمنع حذفها
 واما الفضلة والله اعلم ولا يجي مع اوله في ذلك
 ناهية ويجي فعل مضارع مجزوم بـه الناهية وعلامة
 جزمه الـكون وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت ومع
 ظرف واول مضاف وتندرج كتيق واهله فعل
 ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جواز تقديره هو يعود على اول والجملة في محل جر
 صفة لاول وعجز جار ومجرور متعلق بـتجي وغير
 جار ومجرور متعلق بقوله او هله ورفع مضاف اليه
 واوهله فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على خبر
 والجملة في محل جر صفة لمضرب ويل حرف اضراب وحذف
 مفعول مقدم لقول الزم والها مضاف اليه والزم
 فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وانت
 حرف شرط جازم ويكون فعل مضارع فعل الشرط
 مجزوم بـا وعلامة جزمه الـكون وليمه مستتر
 جواز تقديره هو يعود على المضرب وغيره بالنصب
 خبرها وخبر مضاف اليه مجرور بكسر تقديره منع

من

من ظهورها سكون الروي واخرت فعل امر مبني
 على الفتح لا اتصال بنون التوكيد الخفيفة وفاعله
 مستتر وجوبا تقديره انت والها مفعول وانت حرف
 شرط جازم ويكون فعل مضارع مجزوم بـان وعلامة
 جزمه الـكون وليمه مستتر تقديره هو يعود على
 المضرب والمضرب مبتدأ والخبر خبره مرفوع بـغزة
 تقديره منع من ظهورها سكون الروي والجملة في
 محل نصب خبرها والجملة في محل جزم فعل الشرط
 وجواب الشرط محذوف فيها دل عليه ما تقدم
 والتقدير ولا يجي بمضرتا هله لغير رفع بان
 كان لنصب او جر مع عامل اول قد اقبل عن العمل
 في الاسم الظاهر بل الزم حذفه انما يكون غير جزم في
 الاصل فالزم حذفه واخرته انما يكون هو الخبر اي
 خبر في الاصل عن مبتدأ فاخرته وحاصل
 المعنى انه اذا تقسم عاملات وتاخر عنهما لم تقارعه
 بل منها وطلب التحلية واعلمت الاخير منها
 فيه واعلمت الاول عن العمل فيه وارادت ان تعمل
 في غيره فلا يجوز ان يكون ذلك الخبر ضمير رفع
 ونصب او جر فان كان ضمير رفع بان كان الاسم
 المتأخر فيه مطلقا للعاملين على الفاعلية اخبرته
 وجواب في ذلك العامل المهد ولا يجوز كـحذفه لا تقدم

لأنها عمدة والعمدة لا يجوز حذفه وأما إذا كانت صير نصب
 أو جريان لحان الاسم المتنازع فيه مطلوباً لها على
 المفعولية أو المجرورية والموضوع انك أعلمت الثاني
 من العاملين في الاسم الظاهر وأعلمت العامل الأول
 عن العمل فيه فلا تات بهذا الخبر المنسوب أو المجرور
 مع ذلك العامل الأول الذي أعلمته بل الزم حذفه
 منه إن كان غير خبر في الأصل عن مبتدأ وأما إذا
 كان خبراً في الأصل عن مبتدأ فلا تحذفه وات به
 موخراً عن العامل الثاني ومعموليه لا سيما في توضيحه
 في المثال إن شاء الله تعالى وقوله ولا يجي مع أول الخبر
 قيد أخرج به ما إذا كان العامل الثاني لا الأول فإنه
 لا يحذف منه الخبر مطلقاً وقوله لغير رفع أي بات
 كان خبر نصب أو جريد أخرج به ما إذا كانت خبر
 رفع فإنه لا يحذف منه مطلقاً سواء كان العامل
 الأول أو الثاني وقوله إن يكن غير خبر مفعول
 إن إذا كان خبراً في الأصل عن مبتدأ لم يحذفه
 بل يلتزم ذكر موخراً فتخبر إن أقام الخبر
 ثلاثة وأما خبر الرفع يلتزم ذكره وأما خبره في المجرور
 من العاملين مطلقاً وإن خبر نصب أو الجريد يلتزم
 ذكره وأما خبره في العامل الثاني إذا عمل وأعمل الأول
 مطلقاً أي سواء كان الخبر خبراً في الأصل عن مبتدأ

أولا

أو لا خبر نصب أو جريد وكذا في العامل الأول إذا عمل
 وأعمل الثاني دونه وكان ذلك الخبر خبراً في الأصل
 عن مبتدأ كنس مع تأخيره عن العامل الثاني ومعموليه
 معاً وأما إذا لم يكن خبراً في الأصل عن المبتدأ فلتحذف
 فيلتزم حذفه منه ولا يجوز ذكره معه وإن العصور
 التي يصدق بها الكلام ستة لأن الخبر إما مفعول
 وأما منصوب وأما مجرور وعلى كل من الثلاثة إما
 المهمل الأول أو الثاني وكلما يلتزم فيها الآخر الآخر
 واحدة وهي ما إذا كان المهمل الأول والخبر خبر
 نصب أو جريد وليس خبراً في الأصل عن مبتدأ تأمل
 وقوله وأخرته إن يكن هو الخبر منه قصور بعد محمول
 ما إذا كانت الخبر مبتدأ في الأصل وليس خبراً فتقتضي
 تخصيصه وجوب الإصرار والتأخير له بما إذا كانت
 في الأصل خبراً عن مبتدأ إن إذا كان مبتدأ الخبر يلتزم
 حذفه ولا يجوز ذكره مع أنه ليس كذلك وأجيب
 بأن المراد بقوله إن يكن هو الخبر أي إن كان عمدة
 أمر من أن يكون خبراً عن مبتدأ أو مبتدأ خبر فاطلق
 الخبر على العمدة السامعة لما ذكره كإيراد ذلك أنه فيما
 سيأتي قد دلح عن ظننت منطلقة وظننتي هند
 منطلقة أي ما فإياها التي مصدقة هند الواقعة
 فاعلم لظن الثاني محمول لظننت الأول آخر عن ظن الثاني

لعله الثاني

ومعموليه وهو مبتدأ في الأصل لاخير وأصل التركيب
قبل تاخيره ظننت هذا منطلقة وظننتي هند منطلقة
فلما عمل الثاني وأعمل الأول اخبرنا فيه ضميره
التي طلبها الثاني على القاعلية وطلبها الأول على
المفعولية واتينا به مؤخرا عن ظن الثاني ومعموليه
ولم يوت به متصلا بالفعل لعدم تقدم مرجع له
يكون عايدا عليه ولو لا الجواب المذكور فخرج هذا
المثال واقتضى جواز حذف اياه مع كونه عمدة كالخبر
فأعاد المصنف ما ذكر من قول بل حذفه الزم الزان
شرط حذفه ان لا يكون عمدة وترك شرط وهو ان
يكون من اللبس بحذفه فان لم يوضع اللبس بحذفه كاي
نحو لم تنفست ولسعنا على زيد به لم يخرجه لان
قول به المتعلق بلسعنا كوحذف منه لم يعلم هل
المحذوف مستعان به او عليه فلو قال كما قال الاسوي
بدل هذا البيت
واحد في لاء خفي لسوا ويرى ذاعمة فجي به مؤخرا
وقال الفارسي
واحد في لاء مع لسوا وخبر او مبتدأ اخر فهو المقترن
لكن موفيا بما ذكر تقدم انه اذا عمل الزان عند
قول المصنف وأعمل الماهل في ضمير ما از وقول في الظاهر
متعلق بقول اعمل وهو صفة موصوف محذوف اي

في

في الاسم الظاهر الواقع بعدهما الطالبين للمعاني
واحد العاملين صادق بالاول والثاني كما ان قول بعد
واحد الاخر صادق به كذا ايضا وهو صفة لموصوف محذوف
اي العامل الاخر والضمير في عنه راجع لك كالمظاهر
اي عن العمل في الاسم الظاهر وقول اعمل في ضمير
جواب اذا والضمير في اعمل راجع للعامل الاخر الذي
اهل وفي ضميره راجع لك كالمظاهر ويلتزم
الاخبار اي يجب ان كان مطلوب الفعل اي الماهل
ما يلزم ذكره اي ولا يجوز حذفه لكونه عمدة وقوله
كالفاعل ان مثال ما يلزم ذكره ولا فرق في
وجوب الاخبار حينئذ اي حين اذ كان مطلوب الفعل
ما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه لكونه عمدة وقوله
بين ان يكون الماهل الاول اي العامل الاول او
العامل الثاني فتقول يحذف ان هذا مثال
فما اذا عمل الثاني وأعمل الاول واخبر فيه ضميره
الاسم وما بعده بالعكس وهذه المثالات لما اذا
كان المطلوب لها فاعلا وما مثال ما اذا كانت
المطلوب لها نائب فاعل فتعريفه ضرب واكرم
الزيدان فتقول على اعمال الثاني والاخبار في الاول
ضربا واكرم الزيدان وعلى العكس ضرب واكرم
الزيدان وذكر هنا ان الضمير في ذكر عايد على الم

اي و ذكر اسم في هذين البيتين انه اذا كان
غير مرفوع اي غير المرفوع بان كان المطلوب المنصوب
او المجرور اما ان يكون اي غير المرفوع وهو المنصوب
والمجرور وقوله عمدة في الاصل اي بان كان في الاصل
مبتدا او خبرا عن مبتدا وهو مفعول ظرف واخواتها
اي اسم من ان يكون الاول او الثاني خله فالما يوجه
كل ما له فيما تقدم حيث خصه بالثاني بقوله
واخره ان يكن هو الخبر وقد علمت الجواب عنه فيما
تقدم من المراد به العمدة الشاملة لكل منهما وقد
اشار لذلك الشيخ في التعليل الذي ذكره بقوله لانه
مبتدا او تقدم التنبيه عليه او لا راجع لقوله
فيما تقدم اما ان يكون عمدة اي اما ان يكون عمدة
اولا وقوله فان لم يكن كذلك اي عمدة راجع لقوله
اولا وهذا شارح لقول المصنف ان يكن غير خبرا اي
بان لم يكن عمدة في الاصل فان كان الاول اي
اطالب له العامل الاول الذي اهل عن العمل في
الاسم الظاهر وطلبه له اما على المفعولية ان كان
منصوبا واما على كونه متعلقا به ان كان مجرورا اسم
من ان يكون الثاني طلبه كذلك او على الفاعلية وقوله
لم يجز الاخبار اي له ويكون متصلا بالعامل الاول
الذي اهل لانه فضلة وهي غير ملتزمة الذكر وايضا

لم تقدم له مرجع يكون عايدا عليه فتقول ضربت
وضربني اخر هذا مثال لما اذا عمل الثاني واهل الاول
ولم يعمل الاول عاملا في ضميره لكون الضمير ملتزم
الحذف منه وهو طالب لك اسم الظاهر مفعولا والعامل
الثاني طالب له على الفاعلية وقوله مرت ومررت
مثال لما اذا كان الاسم مجرورا وطالب للتعلق به
والعامل الثاني طالب له على الفاعلية والاصل
في المثالين ضربت وزيد وضربني زيد ومررت بزيد
ومررتي زيد فلما عمل الاخير في الاسم اهل الاول
عن العمل فيه والعمل في ضميره وحذف وهذا الضمير
ليس خبرا في الاصل عن مبتدا متاخير شك ولا
تغراي في العامل الاول المهمل في الصورتين المذكورتين
بل احذف الضمير منه لكونه فضلة غير ملتزم الذكر
مع عدم تقدم مرجع له كما تقدم وقوله فتقول ضربته
راجع للمنفى ومفرد عليه وليس راجعا للمنفى
وقد جاء في اشوارى الاضمار في العامل الاول المهمل
ضروب كقولهم اي الشاعرا اذا كنت ترصده لزم معناه
انه اذا كان كل من رضى بصحبة الاخر له بها رابطين الناحية
من غير اخفاء لذكره فيبقى لكل حفظ الاخر اي حفظ
معاذته له وما تعاقد عليه من الحب الحاصل
بينهما في حال غيبته حيث لا يتكلم فيه بسوء وينبغي

له ايضا ان يلقي ويترك ما هو ثوابه الامد افك يسميه
 لان الغالب من قد يترك قصد الفساد ومفارقة الاجا
 وهجران بعضهم لبعض واتاه منه انه اخبرني الاول
 وهو قوله رضى خير الاكم وهو صاحب الذي هو
 مطلوب له على المفعولية والثاني في ما افنا عليه ولم
 يذنه مفعول والخاصل ان اذا شرطية وقوله كن
 في الغيب جوابه وحمله رضى خبر عن كنت الواقع فعل
 للشرط وجها را يعني ميا فاستحب على الظرفية وفي
 الغيب حال من صاحب وقوله احفظ للمهد متعلق
 باحفظ صوابه بكن او بكن والمعنى في حال غيبته عند
 خلاف المحم ونحوه للود وهذا بالضم المحبة وعلى
 هذه النسخة لا يظا بينه وبين قوله ذي ود في البيت
 الثاني لان الاول معرف والثاني منكر والذي في السوا
 ذكر الود في الاول وفي الثاني غير افاد ذي عهد
 قال اراد بالهد ما عليه التحابان من المودة
 والقيام بموجبياتها وانع يعني انكر والاشارة جمع
 واشتر كفاي وقضاة وهو التمام وقيل فعل وحال
 عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة اي ارادة
 الواشي غير افساد ان والدي عليه الجواهر ان ما
 هنا كاشفة ولا تتصل الا بخل من افعال قد وكثر وطل
 وعلة ذلك شبهة برب ولا تخرج الا على جملة فعلية

صرح

صرح بفعليتها كما في البيت المذكور واما قول الشاعر
 صدرت فاطوت الصدود قلما وصال على طول الصدود يوم
 فغزوة عند سبويه وقال الفارسي ان الافعال
 المذكورة من قل وطل وكثر لا فاعل لها لان الكلام
 لا حمل على النفي لتفني عن الفاعل لما عوصف
 الفاعل ونظيره اما انت ذا نغر فاعوصف عن كان
 افاده السواهد الكبرى وان كان الطالب له
 هذا الثاني اي العامل الثاني على المفعولية وجب
 الاخبار فيه وهذا مطوف على قوله فيما تهمه فان
 كان الاول لم يجز ان والصغير في له عايد على ضمير
 الاسم الظاهر وعلة طلبه له كونه اعمل عن العمل
 في الظاهر فاحتاج للعمل في ضميره فزيد في المثال
 الذي ذكره بقوله مربني ومزينة زيد مطلوب للفعل
 الاول على الفاعلية والثاني على المفعولية فاعمل
 في الارز وامل عنه الثاني وعمل في ضميره وهذا
 الغير لا يجوز حذفه منه وان كانت فضلة ومثل ذلك
 يقال في الجملة من قوله مربني وحررت ان وقوله
 ولا يجوز حذف اي للغير من الثاني وهذا مطوف
 على قوله وجب الاخبار بحفاظ ان هذا البيت
 لما نكته كتب عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه
 وسلم واختلف في سلامه وذكر الصغير في قوله كقول

ولم يثبت باعتبار الشخص وبمكاظ جاز ومجور متعلق
بقولها وما جمعا لئلا يثبت قبله وعكاظ بوزن
عرب لم سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة
يقيمون بها اياما ويعبى بالعين المهملة او المعجمة
فعل مضارع وشعاعه بالرفع فاعله والضير فيه
راجع الى السماع المفهوم في البيت قبله والناظرين
بفعله واللمح ابصار الشيء بسرعة والسمع ما يظهر
من النور والتقدير بمكاظ يعني شعاعه الناظرين
اذ المحوه ومحل الشاهد منه حذف الضير من المحوه
العائد على السماع المطلوب للمح على المفعولية ويصبي
على الفاعلية فاعل منه يعني واهمل عنه لمح وعمل
في ضميره ثمقتني ما تقدم ان لا يحذف منه ولكن حذف
منه ضرورة وهو شاذ وقول كما شد عمل المهل الاول
اي العامل الاول في البيت المتقدم قبله مع ان
تقتضي ما ذكر قبله ايضا ان يحذف ولا يذكر فذكر منه
وحذفه مما بعده شاذ وجح فله يكونان وارواح
على ما ذكر فان كان عمله في الاصل ارضيا
مقابل لقول فيما تقدم فان لم يكن كذلك اي عمدة وهو
اشارة لقولهم واقرنه ان يكت هو الخواي ان
كان عمدة في الاصل التزم ذكر موخر ولا يحذفه
فهو شروع في العمدة اي فيما اذا كان الضير عمدة

في

في الاصل بعد ان تم الكلام عليه فيما اذا كان فضلة
اما ان يكون الطالب له اي تذكر الضير المدة
هو الاول اي العامل الاول والثاني اي العامل
الثاني فالمقام فيه تفصيل لا تقدم في غير العمل وقول
وجب اثنان اي الاثنان بغير يكون عايدا على
الاسم الظاهر بدلا عنه يكون هذا الماهل عامل فيه
في حال كونه موخر ~~عن~~ العامل الثاني ومعوليه
لعدم تقدم مرجع له يكون عايدا عليه فقوله
في المثال ظنني وظننت زيدا قائما اياه اصله
ظنني زيدا قائما وظننت زيدا قائما فظن الاول
طلب زيدا على الفاعلية وقايم على المفعولية
وظن الثاني طالبا لهما على المفعولية فلما عملنا
ظن الثاني فيهما اخرجنا في الاول ضمير زيدا واثنان
بدل قائما بضمير متفصل موخر عن ظن الثاني ومعوليه
فيقال في اعرابه ج ظن فعل ماض وفاعله الضير
المستتر فيه العايد على زيد الواقع مفعولا للثاني
والنون لتوقايت وايضا مفعول اول واياه الموحى
عن الفعل الثاني ومعموليه الذي هو مضمود وق
قاي الواقع مفعولا ثانيا للثاني مفعول ثانيا
وهو الثاني فعل ماض وان فاعله وزيدا قائما
مفعولين له وان كان الطالب له اي لذكر الضير

الذي هو علة في الاصل لكونه خبرا عن متناه
 الثاني اي العامل الثاني لكونه اهمل عن العمل
 في الاسم الظاهر واعلم فيه الاول وقول امرته
 اي اتيت به فيه في حال كونه متصلا بذلك الفعل
 او منفصلا عنه فانت مخير في ذلك فقوله ظننت
 وظنيت الخ مثال لما اذا كانت متصلا وما بعده
 مثال لما اذا كانت منفصلة واعرابه بالنسبة
 للاول ظن فعل ماض والتا فاعل وزيد قائما
 مفعول له وظن فعل ماض وفاعله مستقر فيه
 عايد على زيد والنون للوقاية وايا مفعول اول
 والها العايد على القيام بمفعول الثاني وبالنسبة
 للثاني ظن فعل ماض والتا فاعل وزيد قائما
 مفعول له وظن فعل ماض والفاعل مستقر
 فيه تقديره هو يعود على زيد الواقع بمفعول اول
 للثاني واياه العايد على القيام الواقع بمفعول
 ثالثا للثاني مفعول الثاني والمعنى فيها ظننت
 زيدا قائما وظنني زيدا ايتا القيام اي قائما مثله
 فزيده في المثالين مطلوب للاول على المفعولية
 وللثاني على الفاعلية كما تقدم نظيره
 ومعنى السيتين اي المتقدمين في كل من المفعول
 بغير تقدير مرفوع اي غير مطلوب له على الفاعلية

بان كان

٤١٩

بان كان مطلوبا له على المفعولية او المحرورية
 بل يلزم الحذف ايم تذكر الضمير من العامل
 الاول الذي اهملته عن العمل في الاسم الظاهر
 واعلمت فيه الاول الا اذا كان المفعول
 اي الاسم المطلوب له على المفعولية الذي اهملته
 عن العمل فيه واعلمت فيه خبره خبرا في الاصل اي
 علة وهذا مستثنى من قوله بل يلزم الحذف
 از وقوله فانه لا يجوز حذفه مخرج على الاستثنا
 ومفهومة اي المعنى المتقدم وقوله ان الثاني
 اي العامل الثاني اذا اهمل واعمل الاول يوتي از
 وهذا مقابل لقوله اذا اهملت الاول وقوله مرفوعا
 كان از تفسر لقوله مطلقا وهذا المعنى ذكر فيما
 تقدم موضعا عند الكلام على المتن فارجع اليه
 ان شئت واظهر ان يكون از فاعل فعل امر
 وفاعله مستر وجوبا تقديره انت وان حرف شرط جازم
 ويكون فعل الشرط محذوم وعلمه جزم الكون وغير
 محذوم خبرها ونفي جار ومجرور متعلق بقوله
 خبرا وما يضاف اليه مبني على الكون في محل جر وهو
 مستر موصوف محذوف ويضاف فعل مضارع ونائب
 الفاعل ضمير مستر يعود على ما والجملة صلة ما
 والفعل مضارع محذوف مبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف

واظن فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
انا وزيدا مفعول له اول وعمر واسطوف عليه واخوين
مفعول الثاني منصوب بالياء لانه متني وفي الرخاء
جار ومجرور متعلق باخوين وعلامة جر كسرة
مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر ويظناني
فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والالف التثنية
المايدة على الاخوين فاعل وايا مفعول اول مبني
على السكون في محل نصب واخا مفعول الثاني منصوب
بالفتحة الظاهرة والالف فيه للطلائع ويظناني
مطوقا على اظن والتقدير يروا ظهرا مفعول يظنان
الثاني ايم آيت به لما ظاهرا ان كان في الاصل
خبر لمبدأ لا يطابق المفسر له وذكر نحو قولك اظن
ويظناني اخا زيدا وعمر واخوين في الرخاء في الرخاء
والنصب لا الفله الذي هو حالة السدة وحاصل
معني ذلك انه اذا كان مفعول يظن الثاني الذي
اهلته عن العمل في الاسم الظاهر وجعلته عاملا
في ضمير ضمير واقعا خبرا في الاصل عن مبتدأ غير
مطابق للاسم المفسر لذلك الضمير في بيت
ظاهر اوليات به ضمير كما يلزم مما ذكر من عدم
مطابقة لمفسره ان روي ما وقع في الاصل خبرا
عنه وانزاد وعدم مطابقته لما وقع في الاصل خبرا

٤٢٠
عنه وتني وحاصل البيان ذلك ان قول المهاظن
ويظناني ان الاصل فيه اظن ويظنني زيدا وعمر وا
اخوين قريب وما عطف عليه مطلوب لاظن على
المفعولية وليظنني على الفاعلية فلما اعمل فيه اظن
ونصبه على المفعولية وما بعده واهل يظن عن
العمل فيه اعمل في ضميره وهو ايا مبني علينا مفعول
يظن الثاني فان اتينا به ضمير مفرد او راعينا ما وقع
في الاصل خبرا عنه وهو ايا وقلنا اياه لم يطابق
المفسر له وهو الاخوين لانه مفسر بهما واء راعينا
المفسر له واتينا به ضمير متني وقلنا اياهما طابق
المفسر له وهو الاخوين ولم يطابق ما كان في
الاصل خبرا عنه وهو ايا فلما تعدر الامر اتينا
به لما ظاهرا وقلنا اخا فوافق ما كان في الاصل
خبرا عنه وخالف المفسر له وهو لا يفر لكونه لما
ظاهر الا ضمير فلا يحتاج لما يفسره ح قال ابن
قاسم والذي يظهر لي فساد دعوي التنزع في
الاخوين ح لان يظنني لا يطلبه لكونه متني ومفعوله
الاول مفرد وقد علم في لم مفرد مطابق له وهو
الاخ وشرط التنزع ان يكون الاسم مطلوبا
لكل من العاطلين مع صحة تسلطها عليه ومطابقته
لمفعول الاخر ان كان وما ليس كذلك لانه مطلوب للاول

دوت الثاني لعدم مطابقتها لمفعول الآخر واجيب
عنه بان المفتركون مفعولا ثانيا بقطع النظر عن كونه
مثنى او مفردا فكل من العاملين يطلب الاخوين مفعولا
ثانيا له مطابقا لمفعول الاول افرادا او تثنية فاذا
وضع مطابقا لمفعول احد العاملين انقطع طلب
العامل الآخر له الا ترى ان العاملين اذا كان احدهما
يطلب الاسم مرفوعا والآخر يطلبه منصوبا فتازعها
صحيح مع قطع النظر عن الاعراب فاذا رفعت بطل
طلب الناصب له وان نصبت بطل طلب الرفع له
فالمتنازع فيه والمطلوب لكل من العاملين مح مطلق
اخوة بقطع النظر عما ذكر ابي يعيب ان اخذ ذلك
انما هو قول المم والظاهر ان بصيغة الامر المفيدة
للعجوب والمراد بالفعل المم هو قول يظناني في
المثال المذكور لانه الذي اعمل عن العمل في الاسم
الظاهر وهو زيد وما عطف عليه والاخوين وعمل
في ضميرها والذي عمل فيها الاول وهو اظن وقوله
ظاهر اصفة لموصوف مذكور في اي سائر اظاهر والمراد
به في المثال اخا وقول اذا لزم من اخباره اي من
الآتيان به ضميرا وقول عدم مطابقة ما يفهمه له
وهو الاخوين لانه يفسر بهما وقوله كونه خبرا لزملة
لعدم مطابقتها لما ذكر وقول عما لا يطابق اي وهو

اليا

اياي يظناني الواقعة مفعولا اولاه وقول المفسر
بكر السبن هو الاخوين فالأخوين مفسران للضمير
والضمير مفسر بهما فاذا روعي ما كان واقعيا في الاصل
خبر عنه وهو اياي يظناني الواقعة مفعولا اولاه
له وآتيان به ضميرا مفردا او قلنا اياه حصلت مطابقة
للميا المذكور وفاتت مطابقة له فحين دون اياي
فقدل عن ذكر الي تقديره لها ظاهرا وجوبا للرفع
ما ذكر وقدم ذكر موضعا وقوله كما اذا كانت في الاصل
خبر عن مفرد اي وهو اياي وقوله ومفسره مثنى
اي وهو الاخوين فيحتاج الضمير فيه عايد
على اياي وقوله ومفسره مثنى اي وهو الاخوين
فيحتاج الضمير فيه عايد على يظناني وقوله الى مفعول
ثان اي لانه يتقدم اي مفعولين كما ظن في مفعول
الاول اياي وبقي محتاجا الى مفعول ثان وقوله فلو
ايت به ضميرا اي بمفعول يظناني الثاني ضميرا
لما كان اياه مطابقا للميا اي يار المتكلم التي في
يظناني الواقعة مفعولا اولاه وقوله فانها مفردات
الزينة للمطابقة وضمير التثنية عايد على اياه المقدر
المثنى به مفعولا ثانيا يظناني واياي المتصلة به الواقعة
فمفسر له او لو كان لا يطابق اي الضمير المثنى به
المذكور وما الى ذلك يورد ابي ذكر الضمير عليه وهو اخوين

لأنه مفسرهما كما تقدم وتقول لأنه أي الضمير مفرد على
لعدم المطابقة وقول واخوين أي الذي هو عايد عليها
ومفسرهما مثني وقول فيفوت مطابقة المفسر بالكسر
وهو اخوين لأنه مثني للمفسر بالفتح وهو الضمير لأنه
مفرد فالأكم النظام وهو اخوين مفسر للضمير وهو
مفسرهما وذلك أي الأتيان به ضمير مفرد مطابقا
ليما مع عدم مطابقة المفسر له المثني وهو الاخوين
لا يجوز وإن قلت اظن ويظناني أيها أي وأنت
به مثني حصلت مطابقة المفسر بالكسر وهو
الاخوين للمفسر بالفتح وهو الضمير يكون كل منهما مثني
كما ذكر ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني أي
وهو أيها المأتي به مفعولا ثانيا لظناني الذي هو
أي أيها المذكور خبر في الأصل أي قبل جعله مفعولا
ثانيا لظناني وقول للمفعول الأول أي وهو أي الذي
هو مبتدأ في الأصل أي قبل جعله مفعولا أو لا لظناني
فاصل كل من المفعولين المبتدأ والخبر والتقدير
أنا أخا لهما فلما دخلت عليهما يظن نفسيهما مفعولا
لها وكنتي عن الضمير بيا التكلم تكون المفعول الأول
أز علة لقول ولكن تفوت أن وقول غير مفرد لأن
لأنه مثني وقول ولا بد من مطابقة الضمير المبتدأ أي
أزاد أو تشية ومما فاذالم يطابق لم يصح الإخبار

قوله فلما

فلما تقدمت المطابقة مع الإخبار أي مع الأتيان
به ضمير اسرا كان مفردا أو مثني وقول وجب الإظهار
أي الأتيان به لهما ظاهر الإضمار لما ذكر وجب أي
به لهما ظاهر أو قيل أخا فلا يحتاج إلى شيء يفسره كما
تقدم لأن الذي يفسر هو الضمير لا الاسم الظاهر وحي
فلا تفوت مخالفة للاخوين من حيث كون الاخوين
مثني وهو مفرد لأن الاخوة تعلم به وإن لم تذكر الاخوين
ولا تكن المسئلة ح أي إذ أتت به لهما ظاهر
لا ضمير من باب أن وقول لأن كلا من العاملين ليس
علة لقول ولا تكن المسئلة أن وقول عمل في ظاهر
أي لهما ظاهر لأن الأول عمل في اخوين والثاني في أخا
وشرط التنازع أن يعمل الممثل من العاملين في
ضمير الاسم الظاهر الذي أهل عن العمل فيه لأن لهما
ظاهر مثله ولذا قال ابن هشام الذي يظهر في فساد
القول التنازع للعاملين في الاخوين وقد علمت
لكن ما تقدم وعلمت الجواب عنه بأن التنازع فيه
مطلق الخوض في حاصلة بكل منهما وإجاز الكوفيين
الإخبار أي الأتيان به ضمير مفردا وقول مراعي به
جانب المظهر عنه أي الذي كان خبرا عنه في الأصل
وهو أيها وإجازوا أيضا الضمير في إجازوا
عائدا على الكوفيين أي وإجاز الكوفيين أيضا أي كما

قوله فلما

اجازوا الايمان به ضمير مفرد امر ايجي به جانب المخبر عنه
وقول الحذف اي حذفه وعدم ذكره بالاصالة بحيث لا يوتي
به اصله لا ضمير مفرد او لا مثني ولا لها ظاهرا وقول
فنعول اظن ان مصدره على قول واجازوا ايضا ان
المفعول المطلق احترز به عن بقية المفاعيل لان المفاعيل
خمسة مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول
لاجله ومفعول معه فاذا اجتمعت الخمسة قدم للمفعول
المطلق عليها لانه مفعول الفاعل حقيقة دون غيره
من بقية المفاعيل فلما تقدم المفعول عليها وتقدم
فيما سبق للمفعول به حيث قال فانصب به مفعول
اللم ينب الزود ذكر له ليس لكونه مستحق التقديم
بل ذكره لخطر الاثنا عشرة والافعة التاخير عن هذا
ثم المفعول به لكن يقدم منه ما تقدمي الفعل اليه
بنفسه على ما تقدمي اليه بواسطة حرف جر لانه قسما
متعد اليه الفعل بنفسه ومتعد اليه بواسطة ضمير
المفعول فيه لكن يقدم فيه ايضا ما كان ظرفا زمان
على ما كان ظرفا مكان لانه العادة في قسما ايضا
ثم المفعول لاجله ثم المفعول معه فنعول ضربت ضربا
زيدا بسوط نهارا هنا تاديبا وعروا واشارت
الفارسي بقوله
مفاعيلهم رتب قصدا مطلقا وثبت به فيه لانه كمال

نقول

نقول ضربت الضرب زيدا بسوط نهارا هنا تاديبا وامرا لكل
وكي مفعولا مطلقا لصحة المفعول عليه غير مقيد
اي اخر ما ياتي في انك وهذا لا ينافي انه مقيد بكونه مطلق
المصدر لهم ان المصدر مبتدأ ولم خبر وما
لهم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف اليه
وهو صفة لموصوف محذول وسوي ظرف متعلق بمحذوف
صلة لما والزمان مضاف اليه ومن حرف جر ومدلولي مجرور
بها وعلامة جزم ايا لانه مثني واجازوا والمجرور حال
من فاعل لخطر المحذوف المتعلق بالظرف الواقع صلة
لما والفاعل منه لخطر والفعل مضاف اليه ولما من
الكاف حرف جر ومن مجرور بها والجار والمجرور متعلق
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ومن حرف جر ومن مجرور
بها مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون الروي في محل جر
وهو على حرف مضاف والتقدير المصدر لهم للحدث
الذي لخطر سوي الزمان حاله بكونه كائنا من مدلولي
الفعل وذكر كائن من مدلولي امن وحاصل
الامن ان كل فعل وجد يدل على حدث وزمن واقع
فيه وذكر الحدث قد نوله شيف حدث وزمن فالمصدر
لهم لانه هذين المدلولين وهو الحدث الذي هو غير
مدلول الفعل الاخر وهو الزمن وضرب يدل على ضرب
واقع في زمن وحدث الضرب هو الحدث وامن يدل على امن

واقعة في زمن والامن هو الحدث فالمصدر لهم لذلك الحدث
الذي هو واحد الشئ الذي يدلون للفعل وهو غير
الزمن الدلول له ايضا ان قلت لم عرف المصدر
ولم يعرف المفعول المطلق قلت هو عينه فالمصدر
هو عين المفعول المطلق وانما المفعول المطلق يريد
مع كونه مصدرا بوقوعه تأكيد لما مله اوبيات
لنوعه او عده فهو مصدر مركب والمركب لا يعرف الا
بجزءه لان المصدر جزء منه وانما عرف الجزء عرف الكل
وايضا المصدر عام والمفعول المطلق خاص لان
المصدر لهم للحدث سواء وجد معه تأكيد لما مله او
بيان لنوع ذلك العامل او عده او لا والمفعول
المطلق مقيد بكون مصدر موكد العامل او مبينا
لنوعه او عده فكل مفعول مطلق مصدر ولا
عكس فيبينهما العموم والخصوص المطلق وقيل
بينهما العموم والخصوص الوجهي بحتمات في ضربين
ضربا ويتفرع المصدر في ينجني ذهابك ويتفرع المفعول
المطلق في نحو ضربت سوطا واذا كان كذلك يندرج من
معرفة الاعم معرفة الاخص وعرف المصدر ان يندرج
بقوله هو لهم الحدث الجاري على الفعل اي المفعول
لما في الحروف الاصولية بحيث لا تزيد حروفه عن حروفه
ولا تنقص عنها كضرب ضربا وليس علما ولا مصدر بحجم

زاي

زايه لغير مفاعلة فخرج بقوله الجاري على الفعل نحو
انتمثل غسلا فانه لهم مصدر لعدم جريانه على فعله فيما
ذكر من مساواته له في الحروف وخرج بقوله وليس علما
ما اذا كان علما نحو حماد علم على الجمدة فليس مصدر
بل علما وخرج بقوله ولا مبدا وبهم زايه لغير مفاعلة
ما بداهة بها نحو مقتل بمعنى القتل ومضرب بمعنى الضرب
فانه اسم مصدر وليس مصدر بالمبداة بالميم الزائدة
لغير مفاعلة وخرج بقوله لغير مفاعلة ما اذا بداهة
بالميم الزايه للمفاعلة بمقتاتل مقاتلة وصاروب
مضاربة فانه مصدر لاء الميم فيه وانما كانت زايه
لكنها للمفاعلة لا لغيرها والتوقف بين المصدر واسم
المصدر اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه من غير
وسيلة ولهم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر لانه
يدل على لفظ المصدر الدال على الحدث فهو انتمثل
غسلا وتوضا وضو كل منهما يدل على لفظ المصدر
وهذا الاغتيال والتوضو الدال كل منهما على الحدث
الذي هو الفعل وهو محرك المفعول بفعل ذلك فلول
المصدر يعني وهذا الحدث ومعلوم لهم المصدر
لفظ المصدر الدال على ذلك المعنى وكبي المصدر مصدر
لان فعله مصدر عنه اي اخذ وانشق منه الفعل
اي اي اعم من ان يكون ما ضيا او مضارعا او امرا

وقوله يدل على شيئين اذ اى دلالة مطابقة وعلى احد هما
 دلالة تضمنية وعلى الفاعل والمكان دلالة التزامية
 لان الشئ بمعنى اللفظ اذا دل على المعنى كله يقال دل
 عليه دلالة مطابقة واذا دل على جزء معناه يقال
 دل عليه دلالة تضمنية واذا دل على فاعل ومكان
 يقال دل عليه دلالة التزامية لان الفعل مستلزم
 لفاعله ومكانه واقع فيه قال في السلم
 دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة
 وجزءه تضمنيا وما لزم هو التزام ان يفعل التزم
 فقام لزم تفريع على قوله الفعل يدل لزم قوله
 على قيام هذا هو الحد الذي هو المصدر وهو احد
 مدلولي الفعل لان قوله بعد في زمن خاصي اى واقع
 فيه هو الزمن الذي هو مدلول الفعل الاخر وكذا يقال
 فيما بعد من المضارع والامر تقول ويقوم يدل
 على قيام في الحال اى في قيامه واقع في الزمن
 الحال او الزمن المستقبل لان الفعل المضارع محتمل
 لهما وقد يدل على قيام في الاستقبال اى واقع في الزمن
 المستقبل وقوله فالقيام هو الحد الذي تفريع على
 ما تقدم وهو المصدر اى مدلول المصدر لا الفاعل
 لان المصدر اى له وهو مدلول فاعله حتى على حد
 مضاف وهذا معنى قوله لزم الاشارة الى ما

تقدم

تقدم وقوله فكان قال اى المصدر لم الحد اى
 لم دل على الحد فهو على حذف مضاف وقوله
 فامان مثال المصدر لان على الحد وقوله فانه
 اى المصدر المذكور الدال على الحد وهو امن احد
 مدلولي اى لاء امن يدل على امن واقع في زمن
 فهو دال على شيئين احدهما الامن والثاني الزمن الواقع
 فيه الامن ولا شك ان الامن احد هذين المدلولين
 له وامن على وزن سلم وهو بمعناه ايضا ويقعدي
 الى المفعول بنفسه ويخرج الجرح قول امن زيد الاسد
 وامن منه اى مصباح والمفعول المطلق هو
 المصدر المنتصب لزماد المحكي هنا وليس خيرا ولا
 حالا يخرج بالاول نحو ضربك ضربات وضربك ضرب
 ايم فان الاول منهما وان يبين العدد والثاني النوع
 فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا ويخرج
 الثاني نحو فلي مدبر افاة وان كان تركيدا لفاعله فهو
 حال من المغير المستتر في عامله وهو ولي فلا
 يكون مفعولا مطلقا ولعل هذا سبق قل من رضى
 الله عنه لان الاول خارج بقول الله المنتصب
 والثاني خارج بقوله المصدر لاء مدبر اى فاعل
 وليس مصدر او ح فلا حاجة لتلك الزيادة
 تركيدا لفاعله ان قدمت شأن المؤكد ان يكون

مساويا للمؤكد له وهذا ليس كذلك لان الفعل وهو
 ضرب يدور على شئين حدث وزمن وضربا الواقع
 مؤكدا له والى ما حدث فقط الذي هو واحد من
 الفعل فلم تحصل بينهما مساواة في المعنى واجيب
 بان المعنى مؤكدا لعامله اي المعناه التضمني لا المطابق
 فالتاكيد واقع لبعض الدول لا الكلمة ولا يرد ما ذكر
 الاول كان مؤكدا لجميع الدول فهو مقيد كما افاده
 العامل من الحدث دون زيادة عليه وقول اوبيا
 لنوعه اي نوع عاملة فهو مقيد له زيادة على
 التاكيد وقول اوعدده اي عدد عاملة فيقيد
 مرات الفعل زيادة على التاكيد فالتاكيد موجود
 في الثلاثة تكون الاول منها لازية فيه على التاكيد
 والاخرين فيهما الزيادة عليه وهو بيان النوع في
 الثاني وبيان العدد في الثالث وقول اوعدده اي
 عدد عاملة وقول نحو ضربت ضربا هذا مثال للمصدر
 المؤكد لعامله وقول وسرت سررا هذا مثال للمصدر
 المؤكد لنوع عاملة وقول وضربت ضربين مثال
 للمصدر المؤكد لعدد عاملة وهي مفعول مطلق
 لصرفه من هذا الاشارة في انه قيد بطلق لان المقصود
 نفي تقييد لا بغيره من حرف جر ونحو كطرف لا به
 لصرفه المفعول عليه اي اطلاقه عليه وقوله

غير

غير مقيد بحرف الجر اي من غير تقييد له بحرف جر ونحو
 كطرف بجل في غيره من المفاعيل فلا يطلق عليه
 مفعول الا بالتقييد بما ذكر فيقال مفعول به وفيه
 وله رسمه وزاد قوله ونحو يستعمل المفعول معه
 لان مع اسم لا حرفي فلم يدخل في قول بحرف جر فزاد
 نحو له قول وقول الصديق علة للتسمية وقول خلاف
 غيره من المفعولات اي فلا يطلق عليه اسم مفعول
 الا بتقدير ما ذكر لا تقدم وقول فانه لا يقع عليه اذ علة
 لقول خلاف غيره از وقول الامتياز اي بما ذكر وقول
 كالصديق به اذ مثال لذكر غيره مقيدا بمثل او
 فعل اذ فمثلة جار ومجرور متعلق بنصب والها مضاف
 اليه واو فعل مضاف عليه واو وصف مضاف
 على فعل او مثل ونصب فعل ماض مبني للمفعول
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على المصدر
 او المفعول المطلق وكون مبتدأ والها مضاف اليه
 في محل جر وهي اسم ايضا مبني على الضم في محل رفع
 في محل جر ومحل رفع باعتبارين واصلا خبرا لكون
 في محل جر وادجار والمجرور متعلق بقول انتخب وانتخب
 في محل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر
 به يعود على المفعول والجملة في محل رفع خبر المكون

والتقدير ينصب المصدر اما بمثله واما بفعل واما
 بوصف وكونه اصل في الاشتقاق للفعل والوصف
 اختيار وحاصل المعنى ان المصدر ينصب بمصدر
 مثله او بفعل او بوصف وهو اصل لكل من الفعل
 والوصف في الاشتقاق فكل منهما مشتق منه والاشتقاق
 رد لفظ الى لفظ اخر اي نسبة اليه ولو مجازا
 كنطقت الحال نطقا لمناسبة بينهما في المعنى والروى
 الاصليه ثم ان كانت تلك المناسبة فيما ذكر على
 ترتيب في الحروف كما في نطق ونطق من النطق بمعنى
 التكلم حقيقة وبمعنى الدلالة مجازا لا تقدم في
 نطق الحال بمعنى وقت فهو اشتقاق صغير وان
 كانت موافقة في الحروف الاصليه دون الترتيب
 نحو جرب وجذب فهو اشتقاق كبير وان لم تحصل
 موافقة اصل في جميع الحروف فهو اشتقاق اكبر
 نحو سلم وثلب او السلم والسلب فتلخص اقسام
 اقسام الاشتقاق ثلاثة صغيرة وكبرى واكبر
 ينصب المصدر مثله ان وقت ذلك قوله تعالى فان
 جهنم جزاؤكم جزا موفورا جزا مفعول مطلق وهو
 مصدر والعامل فيه جزاؤكم وهو مصدر ايضا ونبه
 الآية ونحوها يروى على من قال ان المصدر لا يعمل في
 مثله وبالفعل ان ينصب المصدر بالفعل

لكن

لكن بشروط ثلاثة ان لا يكون الفعل ناقصا وان
 لا يكون ملغيا وان لا يكون فعلا تعجب فخرج بالاول نحو
 كان زيد قائما كوننا فكونا لا يصح كونه مصدرا منصوبا
 فكان لا شرط نصب الفعل للمصدر ان لا يكون
 الفعل ناقصا ولما كان ناقصة وخرج بالثاني زيد قائم
 ظننت ظنا فله يصح كونه مضافا مصدر منصوبا بظننت
 لكونه ملغيا عن العمل وشرط عمل الفعل في المصدر
 ان يكون عاقل غير ملغى وخرج بالثالث ما احسن
 روي احسانا فان حسنا لا يصح كونه مصدرا منصوبا
 باحسن لانه شرط نصب الفعل للمصدر ان لا يكون
 فعلا تعجب وهنا استعمل فعل تعجب ومع ذلك يقال
 ما ذكر من هذه الامثلة المذكورة لعدم صحة عمل الافعال
 المذكورة فيما في المصادر المذكورة وبالوصف
 لا يشترط لعمل الوصف في المصدر شرطين فقط ان
 لا يكون الوصف لم تفضيل وان لا يكون صفة مسببة
 فخرج بالاول نحو اقوم منك قيا ما فله يصح كونه
 اقوم عاملا في قيا ما النصب لكونه لم تفضيل
 وبشرط عمل الوصف في المصدر ان لا يكون اسما
 تفضيلا واما قول الشاعر
 اما الموكبات ابوم الأمهات لوقا وايضهم سرايا طباخ
 فليس لوقا منصوب بقرح الأمهات بل مفعول لمخوف

تقديره تفوقهم لوما انما يردح و مراد ان امر هذا
 البيت دمه كانه يقول له انت الائم الملوك و زيادة
 على ذلك جيل لان سربال طباعك تكيف ايضا لعدم
 طبخه لان ثبات الطباخ و ساخة سرباله من كثر
 الطبخ و خرج باناني خوريد حسن و جبهه حسنا
 فله يصح كون حسنا مصدرا منصوبا بحسن لان شرط
 الوصف الناصب للمصدر ان لا يكون صفة مشبهة و هي
 هنا صفة مشبهة و الوصف الناصب اعم من ان
 يكون اسم فاعل كامل الش او اسم مفعول نحو الخبز
 ما كولا اكلا او المبالغة نحو زيد صراب صرا
 و مذهب البصريين ان هذا هو المعتمد و ما ذكر بعده
 ضعيف انما المختار انما اريد انك الى ان معنى
 انتخب اخير و مذهب الكوفي ان لا يرد و ذلك
 بما سيأتي من ان الفرع لا بد وان يكون فيه معنى
 الاصل مع زيادة معنى اخر عليه ان و قول ان الفعل
 اصل و المصدر مشتق منه اي صف الفعل و مثله
 ان وصف عكس المذهب الاول و يستدل الكوفيون
 على ذلك بان الفعل يعمل في المصدر و مؤثر فيه فكانت
 اصل لان القوة تحيل القوي اصل بمعنى انه لما
 كان قويا عا ملا فيه مع كونه اصل له و ردة ذلك
 بان الحرف يعمل في الاسم و مؤثر فيه مع ان الاسم ليس

مشتقا

مشتقانه ثم ان المراد بالفعل النذر هو اصل المصدر
 قيل انما ضي لان زينة السبق و قيل غيره و الوصف
 مشتق من الفعل اي فالوصف فرع الفرع
 و ذهب ابن طلبة ان هو عبد الله شيخ الزمخشري
 و غيره ذهب اشاق الى انه مجتهد في علم العربية
 وليس بمقلد فيه لغيره فعلى هذا تكون جملة المذهب
 اربعة و على كلام ابن ابي ظلمة القائل بما ذكر يقال
 هذا الوصف مشتق من الفعل او من المصدر او
 اصل براسد كما انه سكت عنه كل محتمل و لم ينص
 على ذلك و الصحيح المذهب الاول اي وهو مذهب
 البصريين و قول لان كل فرع ان علة لقوله و الصحيح
 ان و قول يتبع الاصل اي معنى الاصل و زيادة
 اي على ذلك المعنى و قول كذا اي بدلان على معنى
 المصدر و هو الحديث و زيادة عليه اي و هو القاع
 او الزمان لا سيأتي و قول لانه كلام منها علة لما قبله
 تأكيد او نوعا ارفق تأكيد مفعول مقدم لقوله
 اي و نوعا رعدا مطوفا عليه و وقف على عدد
 يكون علة ربيعة و يبين فعل مضارع من ايات
 في الظاهر و فاعله مستتر عايد على المصدر و كسر
 الكاف جارة لقوله مخدوف خبر مبتدأ مخدوف و سار
 بفعل ما اخذوا و فاعله و سيرتين مفعول وهو منصوب

بالياء مثني وهو مصدر مبين للعدد وسير مصدر
 مبين للنوع وهو بدل من سرت وذو مضاف اليه
 مجرور بالياء ورشد مضاف اليه والتقدير يظهر المصدر
 الذي هو مفعول مطلق توكيد عامله او نوعه او عدده
 وذكر كقولك سرت سرتين سير صاحب رشد اي
 صلاح وهو ضد الفتي وحاصل المعنى ان
 المفعول المطلق يقع موكد للعامله ويقع مبينا للنوعه
 ويقع مبينا لعدده فالجيب للعدد والنوع فيه توكيد
 وزيادة عليه فكل مبين لنوع او عدد موكد وليس
 كل موكد مبين لما ذكر والتوكيد لا يكون الا فيما احتمل
 الحقيقة والمجاز لانه يحتمل الى الحقيقة كما في قوله
 تعالى وكلم الله موسى تكليما فكليما مصدر محض
 الكلام الى الحقيقة اي كلمه بذاته من غير ترجمان
 معه ان كان محتملا للحقيقة والمجاز بخلاف قال
 الخوصه قولا قطني فك قال وذكر لانه لا يحتمل الا
 المجاز فك يكون قولا فيه مصدر موكد اما قلت انه
 يحتمل ما هو محتمل للحقيقة والمجاز الى الحقيقة وهذا
 لا يحتمل الحقيقة بل المجاز فقط واراد مع ذلك قوله
 تعالى ومكر و امكر انكر فيه مصدر موكد لما علمه
 والحال انه ليس محتملا للحقيقة بل للمجاز فقط لانه
 المراد منه في حقه تعالى المجاز فانهم على مكره لاجتماع

لهم

٩٤

المكر في حقه تعالى واجيب باد المراد من رفة المجاز
 وتخفف الشيء الى الحقيقة فيما هو محتمل لما كقولك
 قتله وكذا في المثال المذكور وما ما هنا في الآية فليس
 محتملا غير المجاز فصيح وقوعه فيه توكيد لكن يقال
 مقتضى ذلك ان ما تقدم في قوله قال الموصف قولا
 قطني ان يكون كذلك لانه لا يحتمل غير المجاز
 المفعول المطلق يقع اي يذكر وقوله احدها اي
 الاحوال الثلاثة وقوله ان يكون موكدا اي عامله
 باعتبار معناه التضمن كما تقدم الثاني اي من
 الاحوال الثلاثة وقوله ان يكون مبينا للنوع اي
 نوع عامله وقوله كسرت ارمثال ما هو مبين للنوع
 كما ان قوله فيما تقدم ضربت ضربا مثال ما هو موكد
 عامله الثالث اي من الاحوال الثلاثة
 وقوله ان يكون مبينا للعدد اي عدد عامله وقوله
 ضربت ارمثال المصدر المبين للعدد وقد
 يندرج عنه ان قد حرف تحقيق وينوب عن فعل مضارع
 وما فاعله وعينه مازد مجرور متعلقا بيبوب وعليه
 مازد مجرور متعلقا ببدل وول فاعله ماض وفاعله
 مستتر عليه على ما واو الجملة صلة ما وكجد الكاف حرف
 مجرور على ما في قوله محذوف خبر لمبتدأ محذوف
 وجعل فعل امر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره

حركة الادغام لان اصله اجه لا ادغمت الدال في الدال
وقيل جده وفاعله مستقر وجوبا تقديره انت وكل
بالنصب مفعول مطلق نايب عن المصدر والمجد
مضاف اليه وافرح فعل امر مبني على السكون وحرك
بالكسر لفتح الساكنين وفاعله مستقر وجوبا تقديره
انت والمجدل مفعول مطلق نايب عن المصدر وهو
منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها سكوت
الروى والتقدير وقد ينوب عن المصدر المؤكد لعماله
والمبني له عددا او نوعا الفاظ تدل عليه وذلك كقولك
جه كل الجداي اجتهه كل الاجتهاد وافرح المجدل اي
افرح وحاصلا المعنى ان المصدر سواء كان مؤكدا
او مبينا قد يحذف وتنوب عنه الفاظ تدل عليه
وتلك الالفاظ ستة عشر ذكرنا منها ثمانية ودلالاتها
عليه اما بسبب اضافتها له ككل وبعض او سبب
مرادفتها له في المعنى وهو مبني او مؤكد او اشار
لمزيد اهم بقوله جده كل الجداي وافرح المجدل او سبب
اسم الشارع يكون على ما يحذف عليه او بسبب ضميره الفاعل
عليه او بسبب كونه عايدا له او بسبب كونه ملحقا به
وهذه هي الثمانية التي ذكرها الله الكلية والخصية
المضافين له والمصدر المرادف له في المعنى سواء كان
موكدا او مبينا ولهم الاشارة والضمير والعدد والالة

وبقي

وبقي ثمانية ينوب عن المصدر المبني منها خمسة
الاول نوعه نحو رجع القهقري فرجوع القهقري نوع
من انواع الرجوع وهو نايب عنه لان الرجوع تارة
يكون امام وتارة يكون خلف وهو القهقري وتارة
يكون لغير ذلك ان الثاني ينوب عنه صفته نحو سرت
احسن السر فالحسن صفة للسر وهو نايب عنه
الثالث صفته نحو يموت الكافر ميتة سوء بكسر
الهمزة واما بفتحها فالمرءة هذا الموت ميتة سوء بياض
لميتة الموت وهي نايبة عنه وينوب عنه وقتة كقولهم
لم تقمض ميناك ليلة ارمداي اغتماض ليلة فحذف
اغتماض ونايب عنه وقتة وهو ليلة فانتصب به
وينوب عنه ما الاستفهامية او الشرطية نحو ما تضرب
زيدا والمعنى اي وقت تضرب زيدا فاي بمعنى ما
الاستفهامية وهي منصوبة على المفعولية المطلقة
تضرب وهي نايبة عن المصدر وهو الضرب وهذا
بالنسبة للاستفهامية واما بالنسبة لما الشرطية
فمنه قوله ما شئت فاجلس او ما تجلس اجلس
والمعنى ان شئت فاجلس او ان تجلس اجلس فان
بقي ما الشرطية وهي نايبة عن الجواب الذي هو
المصدر وينوب عن المصدر المؤكد له اسم المبنى
لما في المصدر اشتقاقا والحروف نحو والله انبتكم

انه منصوب بفعل مقدر محذوف مماثل لفظه
 والتقدير فرحت وجذلت جذلا وقعدت وجلست
 جلوسا وهكذا واسرارهم بقول كبد كل الجدة
 لكل النايبة عن المصدر المضافة له ويقوله
 افرح الجذل للمصدر النايب عن المصدر المراد
 له في المعنى لان الجذل يعني الفرح الذي هو المصدر
 الواقع لقونا يباعه قد ينوب عن المصدر
 اي الموكد او المبين للمصدر او النوع لان اقسامه
 ثلاثة كما تقدم وقوله ما اي لفظ او الفاظ
 يدل اي هذا اللفظ او الالفاظ عليه اي المصدر
 المذكور وقوله ككل وبعض مثالين كما يدل عليه
 وقوله مضافين حال من كل وبعض اي حالة
 كون كل وبعض مضافين له بشرط دلائلها
 عليه كونهما مضافين له وقوله كبد كل الجدة
 مثال لكل المضافة اليه وكذا قوله بقدر وكقول
 تعالى فلا تيلوا كل الميل لانه كل فيه مضاف
 الى المصدر وهو الميل في دالة على المصدر
 والاصل فلا تيلوا ميلا كل الميل فحذف ميلا
 واقيم كل مقامه في حال كونه مضافة اليه
 في دالة عليه وقوله وضربته ببعض الطريق
 مثال لبعض المضافة الى المصدر فحذف بعض

اي

في دالة عليه وكما مصدر اي وكل وبوص
 المضافين الى المصدر المراد في ان فهو من جملة
 مدخول الكافي فيما تقدم والمصدر المراد في اعم
 من ان يكون موكدا او مبينا فتحت نوعين وتقدم
 كل وبعض فتكون الجملة اربعة وقوله المصدر
 الفعل المذكور اي لانه نفسه كما سيأتي يوضحه
 وقوله نحو قعدت جلوسا مثال للمصدر المراد
 لمصدر الفعل المذكور فالجلوس مراد في مصدر
 قعدت وهو القعود لانه بمعنىا وكذا يقال
 فيما بعده فالجلوس نايب مناب القعود
 اي الذي هو مصدر موكد لعماله لا مبين للنوع
 ولا لعدد ونحو لو قيل قعدت قعود الامير
 مثلا كانت مبينا للنوع وقوله مراد في اي الجلوس
 له اي للقعود وكانت مراد فانه لانه معناه كما تقدم
 والجذل نايب مناب الفرح اي هو مصدر
 موكد لعماله وقوله مراد في اي الجذل له اي
 الفرح اسم الاشياء هو الخامس مما
 نايب عن المصدر واسم الاشياء في المثال الذي
 ذكره بقوله ضربته وكذا الضرب راجع للمصدر
 وهو الضرب الذي وقع نعتا له او بدلا منه وهو
 متناول مطلق معنى على السكون في محل نصب

الذي

فكل لفظ وقع نايبا عن المصدر سواء كان عربيا او
 مبنيا يكون منصوبا على المفعولية المطلقة في
 جميع الامثلة التي ذكر فيها النايب عن المصدر مما
 تقدم وفيما سيأتي وزعم بعضهم انه ضعيف
 والمعتمد خلافه كما يظن انه اي ذكرناه في المثال
 المتقدم موصوفا بالمصدر الواقع بعده وهو الضرب
 لان المحل بالالف واللام بعد اسم الإشارة فتمت له
 ووصفاته ومنه نظرا في هذا الشرط الذي
 زعمه وادعاه بعضهم وهو انه لابد من وصفه بالمصدر
 اذا وقع نايبا عنه نظروا قول من امثلة سيبويه
 انه ملة لقول نظرا في لانه ورد عدم وصفه في امثلة
 سيبويه مع نيابة عن المصدر فندل على ان
 هذا الشرط غير معتبر وهذا الصحيح ظنت ذاك
 فذاكر لم اشارة عايد على المصدر وهو الظن اي
 ظنت الظن ولم يوصف بمصدر بعده وهو الظن
 النايب عنه فهو دليل على عدم اشتراط الشرط
 المذكور وينوب عن المصدر ايضا ضميره اي
 المصدر اي الضمير العايد عليه وهذا هو السادس
 نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عايد على
 المصدر وهو الضرب فهو نايب عنه وهو مبني
 على الضم في محل نصب على المفعولية المطلقة

قوله

قوله

ومنه قول تعالى ان الضمير في منه عايد على
 الضمير النايب عن المصدر اي ومن الضمير النايب
 عن المصدر قوله تعالى لا اعذبه ان الضمير في لا اعذبه
 عايد على المصدر وهو التعذيب فهو نايب عنه
 فتقول ان لا اعذبه العذاب الاول التعذيب لانه
 المصدر واما العذاب فاسم مصدر لا مصدر لعدم
 جريانه على الفعل المذكور وهو اعذب من حيث
 نقص حروفه عن حروفه وعدده بالرفع مطوف
 على قول ضميره اي وينوب عن المصدر عدده اي
 المصدر وهذا هو السابع وقول نحو ضربته عشرين
 ففكرين مفعول مطلق منصوب بالياء لانه
 ملحق بجمع المذكور الم وهو عدد نايب عن المصدر
 والاصل ضرب عشرين فحذف ضرب واقيم عشرين
 بمقامه ومنه قول تعالى ان الضمير في منه عايد
 على العدد النايب عن المصدر اي ومن العدد
 النايب عن المصدر قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
 اي ثمانين عدد نايب عن المصدر والاصل جلد
 ثمانين فحذف جلد واقيم ثمانين مقامه
 والالة بالرفع مطوف على قول ضميره اي وينوب
 عن المصدر الالة وهذا هو الثامن فتمت
 التماسية التي ذكرها الله به نحو ضربته سوطا

فوسطا نايب مناب المصدر وهو الضرب والاصل
 ضربته ضرب سوط وقيل ان التقدير ضربته ضربته
 بسوط او ضربتين بسوط او ضربات بسوط فلما
 حذف ما ذكر من الضربة والضربتين والضربات
 اقيم بسوط مقامه فثبت له ما كان ثابتا له
 من افراد وتثنية وجمع لان هذا شان النايب
 انا يعطي حكم المبوب عنه من كل وجه فيقال ح
 ضربته سوطا او سوطين او اسواط وخالف
 بعضهم فقال هو منصوب على ترغ الخافض واصل
 ضربته سوطا ضربته بسوط ويترط في نيابة
 هذه الالة عن المصدر ان تكون الة للفعل في
 العادة فان لم تكن له الة فيها فلا يجوز نيابة عنه
 نحو ضربته خبة او عامودا فلا يجوز كون خبة
 او عامودا نايبا عن المصدر لعدم كونه الة
 للفعل والضرب بها عادة بخلاف السوط والاصل
 وذكر المحشي فايده وهي ان الة والفعل لا ينوان
 عن المصدر وان دلا عليه واو لا به فلا يقال
 ضربت ان اضرب وسولات بالمصدر وهو الضرب
 ويكونان نايبان عنه لان الة تخلص الفعل
 له استقبال فيضير الفعل مقصودا على زمانه
 واحد بخلاف المصدر الصريح فانه صالح للزمن

الثلث

الكلية واجاز الاحقق ذلك وما التوكيد
 انما لهم موصول مبني على الكون في محل نصب
 مفعول لقوله وحده وتؤكد جارا ومجرورا متعلقا
 بمحذوف صلة لما والفاالتزيين اللفظ ووحده فعل
 امر مبني على الكون وفاعله مستتر وجوبا تقديره
 انت واما منصوب على الظرفية وث فعل امر
 مبني على حذف الياء والكسرة فخطا دليل عليها
 والفاعل مستتر وجوبا تقديره انت واجمع مسطوفا
 عليه وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وغير بالنصب
 تنازعه كل من انش واجمع فاعلم فيه الاخير لقربه
 منه واضرب في الاول ضميره ثم حذف والها مضاف
 اليه وافردا فعل امر مبني على الفتح لاتصاله
 بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة الفا والفا على
 مستتر وجوبا تقديره انت والتقدير فوجد المصدر
 الذي استقر وثبتا وسبق للتاكيد دايما وث
 واجمع وافرد غيره وحاصل المعنى ان المصدر
 تارة يكون موثقا العام له وتارة يكون مبيها
 للنوع او لعددده كما تقدم فالذي يكون للتاكيد
 يجب افرازه ولا يجوز تثنيته ولا جمعه واما الذي
 يكون بيان النوع او العدد فيجوز تثنيته وجمعه
 واغزاه والواو في قوله وث واجمع وافردا بمعنى او

فلا يردح ما يقال ان التثنية وما ذكر منها عند ان
لا يجتمعان في آت واحد قال بعضهم ان قوله
وافردا بعد قولهم وثن واجمع لا فايه فيه لان الاصل
فيه الافراد فلا حاجة للنسب عليه وانما المحتاج
للفعل عليه انما هو التثنية واجمع فقط واجيب
بان ذكرهم بعدها وان كان الاصل فيه لدفع ما يتوهم
من عدم جوازه بعد ذكرها وايضا قوله فوجه
ابدا يوهم ان غيره لا يجوز توحيد وان الذي
يوجه ويؤيد دأما انما هو الموكد لا غيره فذم ذلك
التوهم بقوله وافردا بعد قولهم وثن واجمع غيره
لا يجوز تثنية المصدر لانه اخذ ذلك من
قولهم وما التوكيد فوجه ابدا لانه امر مفيد
للموجب واذا كان افراده واجبا فلا يجوز تثنية
والاجمع الموكد لعامله اي للمعناه التثني
وهو واحد مدلوليه وهو احدث للمعناه الطائفي
الشامل للزمان لان المصدر لا يدل عليه بل على
الحدث فقط كما تقدم بل يجب افراده بالغير
فيه عايد على المصدر الموكد لعامله وذلك
ان عدم جواز تثنيته وجمعه لانه بمثابة اي بمنزلة
تكرير الفعل اي لفظ الفعل ان قلت كيف يكون
منه لا منزلة تكرير الفعل مع انه يدل على الحدث

فقط

فقط ولا يدل على الزمن والفعل يدل عليهما و
ينزل تلك المنزلة الا اذا كان دال على جميع ما دل
عليه الفعل لا على احد مدلوليه وهو احدث فقط
فكان الاول التثنية بقوله لانه يقع على القليل
والكثير واذا كان كذلك فلا معنى لجمعه ولا تثنيته
وما اجاب به المحتج من ان التاكيد للمجموع لا للجمع
ليس بظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع اي
لان التثنية من خواص الاسماء لا الافعال
فذكر المم ازاي لانه قال وثن واجمع غيره اي غير
المصدر الموكد لعامله وغيره هو المبين للنوع او
العدد يعني وهذا لا يوجه على اطلاقه لانه اظهر
منه انه لم يقع خلاف في ذلك مع لانه وقع في المصدر
المبين للنوع فالمشهور انه يجوز تثنيته وجمعه
اي قياسا بدليل ما يأتي في مقابله نحو سرت
سيري زيد امر الاصل سيري لزيد حذف التثنية
لانه ضافة واللام للتحقيق وقوله الحسن والقيح
يدل من سيري زيد ومثال جمعه سرت سوري
سيري احسان والقباح وهذا اختيار اخذ
لهم الاشارة راجع لعدم جوازه قياسا المستفاد
من ظاهر كلام سيويه ولست اعمى بمجسمة قياسا
بقوله تعالى وتظنون باسمه الظنونا وحذف عامل

بالنظر

المؤكد ان حذف مبتدا وعامل مضاف اليه والمؤكد
مضاف اليه وهو صفة لموصوف محذوف وامتنع
فعل ماض وفاعله مستتر عائد على حذف والجملة
في محل رفع خبر وفي سواه جاز ومجرور خبر مقدم
ومتنع بالرفع مبتدا مؤخر ولزيل متعلق به
واقترع وحذف عامل المصدر المؤكد لعامله
امتنع والحذف متنع في عامل سواه وحاصل
المعنى انه يمتنع حذف عامل المصدر المؤكد لعامله
لما يلزم على حذفه من المناقاة لانه اني به لتأكيد
العامل وتقوية فاذا حذف العامل الماتى به
لاجله كانت الاثبات به لا معنى له واما حذف
عامل غير المؤكد من المبين للنوع او العهد فجاز
اذا كانت هناك دليل به عليه المصدر
المؤكد ان لعامله لا يجوز ان لا يكون مسوقا
لملة لقول لا يجوز ومعنى كونه مسوقا اي مذكورا
وما يتا به وقول لتقرير عامله اي لاجل تقريره
وهو دفع العجز عنه وقول وتقوية اي تثبيت
في الذهن لانه ذكر الشيء مرتين اثبت له في النفس
من ذكره مرة والحذف مناف لتذكر اسم الاشياء
راجع للتقرير والتقوية واما غير المؤكد فلهذا
مقابل لقول المؤكد فيما تقدم اي وهو المبين للنوع

او العهد جواز او وجوبا متعلق بقول فيحذف
وقول الممنوع مبتدا وقول الا في ليس بضم
خبره وقول ان قول وحذف عامل المفعول قول
ابن الم وهو بلا رفع خبر ان المصدر بها المفعول
المقول المذكور وما ذكره الشئ عن ابن الناطح
هنا معنى وحاصل عبارة طويلة نقلها في التوضيح
ولغة جدا ذكر فيها امور كثيرة اقتصر الشئ على
المعنى المقصود منها وحاصل الاعتراض الذي
اعترض به ابن الم عليه انه قال كيف لقول وحذف
عامل المؤكد امتنع مع انه وجد امثلة كثيرة يجب
حذف عامل المصدر المؤكد فيها عكس ما قلنا منها
ضربا زيدا ونحوه مما سياتي عند قولك والحذف حتم
ان واجيب عن ذلك ما اوردته ابن الم عليه
ليس من هذا القيل لانه ضربا زيدا ليس مؤكدا
للفعل وهو ضرب بل نايبا عنه مفيدا للطلب
استفاد منه حال عند التأكيد لانه بمنزلة لوقوعه
موقعه فحكمه حكمه ان ما ذكره الشئ فلا يردح وانصر
عاجب التوضيح لابن الناطح ورد ما ذكره الشئ
وقال الحق مع ابن الناطح فيما ذكره من وجوب
حذف عامل المصدر المؤكد الذي منه ما اوردته
وعلى سياتي خلافا لورده القائل بالامتناع ويكون

ما سياتي في قول المحدث وحده حتى ان مستثنى من
 قاعدة قابلية كل مصدر موكد يمتنع حذف عامله
 الا المصدر النايب عن الفعل فانه موكد ويجب
 حذف عامله وانتصر شيخ الاسلام للناظم ورد
 كلام ولده وقال حاقا له ابن الناطم ممنوع والمحق
 مع ابن الناطم فيما ذكره لان القياس اذا اقتضى
 امتناع حذف عامل المصدر الموكد للعللة التي
 ذكرها الت وهو انه ذكر لتقرير عامله وتقويته
 فاذا ورد مصدر حذف عامله وامكن حمله على
 غير التاكيد فحمل عليه اولى للجمع بين الامرين
 لان المحذوف مناف لمقصود التوكيد وح تكتوف
 المصادر على هذا اربعة مصدر موكد لعامله
 ومصدر غير موكد له ومصدر مبين لنوعه ومصدر
 مبين لعدده قائل لان قولك ضربا زيدا
 ان علة لقوله هو والضمير في منه كاي بعق النسخ
 عايد على المم وما جتدل به اي ابن المم من
 قوله ضربا زيدا على دعواه اي على الذي ادعاه منها
 وجوب المحذوف لعامل المصدر الموكد ليس منه اي
 من هذا القبيل الذي ذكره ابن المم هنا وقوله وذلك
 اي وبيان علة كونه ليس منه وقوله بل هو من
 اي طلب حال ان اي مفيد للطلب استغفار من

الفعل

الفعل المحذوف حال عن التاكيد وقوله بمثابة
 اضرب اي بمنزلة فهو مترادف منزلة من حيث انه
 مفيد للطلب مع خلو عن التاكيد كما لنايب عنه
 وقوله لانه واقع لعلته كما قبله كذا ضربا
 زيدا اي لتاكيد فيه فرق بين ما قاله وما ذكره
 المم هنا وكذا جميع الامثلة التي ذكرها الضمير
 في ذكرها اما عايد على ابن المم والمعنى ذكرها في
 عبارته او على المم والمعنى ذكرها فيما سياتي
 وقوله لان المصدر فيها اي الامثلة التي ذكرها
 نايب لزو هذا علة لقوله وكذا جميع الامثلة
 ان وقوله نايب مناب العامل اي وهو اضرب المحذوف
 وجوبا وقوله وال اي ذلك المصدر المذكور النايب
 عن العامل المحذوف وقوله على ما يدل عليه الضمير
 في عليه عايد على العامل المحذوف الذي وقع المصدر
 نايبا عنه وقوله وهو اي ذلك المصدر عوضا عنه
 الخيع ذلك العامل ويدل على ذلك اي على
 كونه عوضا عنه ودال على ما يدل عليه وقوله
 عدم جواز الجمع بينهما اي بين العامل المحذوف
 وبينه كما فيه من الجمع بين الموصوف والموصوف
 ولا شيء من الموكدات اي لعواملها يمتنع
 الجمع بينها اي تلك الموكدات وقوله وبين الموكد اي

الواقعة تأكيداً له ويدل ايضاً اي على كونه
عوضاً عن العامل ودال على ما يدل عليه كادال
على ذلك ما تقدم ان ضرباً زيدا انز وقول ونحوه اي
ما سببه في سياقه عند قول المص والمخذف حتم
انز وقول ان المصدر المؤكد ان متعلق بقوله
يدل اي ويدل على ما ذكر كونه المصدر المؤكد
لا خلاف في انز وقول في انه لا يعمل اي في عدم عمله
بالاتفاق واختلوا في المصدر انز اي فدل
هذا الاختلاف على ان هذا غير هذا وكلامه ليس
بظاهر والظاهر ما قاله المص والالزم المساواة
بينهما ولم يقع خلاف في هذا دون الاول وقوله
موقع الفعل اي كضرباً زيدا ونحوه فعلى
القول الاول اي وهو انه يعمل على الصحيح وقوله
في الدلالة على معناه اي وهو الطلب وقوله وفي
العمل اي فيما بعده وهو زيد وعلى القول
الثاني اي وهو انه منصوب بالفعل المخدوف
وليس عاملاً فيما بعده تاب عنه اي من الفعل
في الدلالة على المعنى اي معناه وهو الطلب وقوله
العمل فيما بعده والمخذف حتم انز فالمخذف حتم
وحتم خبر ومع ظرف متعلق بالمخذف وايت مضاف
اليه وهو صفة لموصوفه مخدوف وبه لا حال من

فعل

فعلات ومن فعله جار ومجرور متعلق ببدل
وكذا الكاف حرف جر ونحو لا مجرورها وعلا مئة
جرم كسرة مقدرة منع من ظهورها سكن الحكاية
واللذ لم يوصل لفة في الذي بين على السكون
في محله نقت له ولما ند لا الكاف حرف جر وان لا
مجرورها وعلا مئة جرم كسرة مقدرة منع من ظهورها
سكون الحكاية والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة
الموصول والتقدير وير والمخذف حتم مع مصدر
ما في به في حال كونه بدلاً من فعله في المعنى
وحاصل معنى ذلك انه يجب حذف عامل
المصدر الذي اتي به المتكلم بدلاً عن فعله قاصداً
به تأدية معنى ذلك الفعل وذلك كند الذي
كان لا في المعنى فان ند لا بمعنى انزل وهو اخذ
الشيء وخطفه بسرعة فاذا اخذ في اخذ بنده لا
بدلاً عنه كان بمعناه وهو اخذ الشيء وخطفه
بسرعة فاذا خاطبت به انساناً وقلت له ند لا
وقصدت انه يدل عن اندل في المعنى كان معناه
خذ هذا الشيء بسرعة وحق لا يجوز الجمع بينه
وبين الفعل وهو اندل بل يجب حذف الفعل
وعدم ذكره منه لما يلزم على ذكره من الجمع بين
الغرض والمفعول وكذا يقال في نظيره مما سياتي

يدل

حرفا حرف وهو المصدر الخائب عن فعله المذكور
هنا وقال ابن هشام الحق ان القسم وهو
المصدر الخائب عن فعله المذكور هنا من جملة
المصدر الموكد المذكور فيما تقدم فهو مستثنى منه
وما ذكره ابن هشام من هنا الى اخر الجواب من جملة
هذا المستثنى لانيوه فهو امثلة له وافراد من افراد
والصورة المذكورة هنا موجودة ومحققة فيه
وحاصلها ان حذف عامل المصدر المائي به
بدلا عن فعله واجب ولا شك ان هذه الصورة
موجودة ومحققة فيما سياتي الذي هو فرد من
افراد ما ذكر هنا وامثلة له فالتمثال الذي ذكره بعد
الصورة نوع وما ياتي افراد وامثلة له غنا
ونحوه مما ذكر فيما سياتي مصدر راقيا به بدلا عن
فعله والاعني معناه وحذف عامله واجبة
يكون قول بعد كذا مكررا من مطوف على الجار
والجور هنا قال الشيخ يحيى وهو قوله
كندا لا فاجيع من صور المصدر الافي بدلا ولا يصح
عطفه على الجور وحده لما يلزم عليه من
دخول حرف جر عليه مثله وهو الكاف لان الكاف
الجارح كندا لا تصير مسيطرة عليه فيصير المعنى
كندا لا كذا مكررو هذا لا يصح قوله في ذلك الباب

واما

واما بالتفصيل فمطوف على الجور نفسه وكذا
لا يصح عطفه على الصورة المذكورة قبل الجار
والجور وهو كندا لا لاقتضا عطفه عليها انه مفاير
لما ذكر هنا لان المعنى يصير وحذف عامل المصدر
المائي به بدلا عن فعله واجب وكذا مكررا فيما في
ما ذكر فيما تقدم انه من جملة امثلة ما ذكر هنا وافراد
من افراد وخالف العرب وجعل قولهم ومكان
لتفصيل مطوف على الصورة المذكورة لا على
الجار والجور وقال انه جملة مركبة من مبتدأ وخبر
لان ما موصول لهما في محل رفع بالابتداء والجملة
بعده خبر عنه لاني محذوف فله صلح عطفها على
الجار والجور ويلزمه انه على ذلك ليس من جملة
ما ذكر هنا ويكون مقابرا له في مواضع منها
لان اولي حذف منها المقدم ذكره لمقابلها لانه لم يقل
ومنها كذا وكذا بعد ذلك ولا معنى للاح وايضا
يقضي ان هناك غيرهما ان تلك المواضع
وهو تفسير الصير عايد على وقوع المصدر بدلا
ومعنى كونه مقياسا انه يقاس عليه غيره ولا
يقتضيه على ما سمع من العرب فكل فعل امر
وحذف يجوز حذف واقامة المصدر مقامه وان
لم يسمع من العرب فقي غوار دخل او اخرج او نحو ذلك

يُحذف ويقال دخول أو خروجاً وهكذا ويكون مصدراً
بمعنى الفعل حذف عاملاً وجوباً قِيَامًا مَثَال
لذلك وقول أي قم قِيَامًا تَقَرُّ وتَقَرُّ للفعل المحذوف
وقول لا تَقْعُد قَعْدًا مَثَال لِقِيَامٍ فيحذف الفعل
ويقال قَعْدًا ويكون مصدرًا وحذف عاملاً
وجوباً وقول قِيَامًا مَثَال للدعاء ومَثَال الدعا
عليه جَدْعًا أي اجد عكسه والجار والمجرور في
قِيَامًا قِيلَ لا تَقْلَقْ لَهْ بَشَيٍّ وقِيلَ متعلق بحذف
صفة لِقِيَامٍ أي قِيَامًا يَنَالُكَ وَرَدَّ هَذَا بَابِ نَابِ
عَنِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا يُوصَفُ فَكَيْفَ هُوَ وَيَقْلُ عَنْ
بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِأَعْنِي مَذْوَفاً أَيْ سَقِيَاءَ عَنِي
كَذَلِكَ وَقَوْلُ أَيْ سَقَاكَ أَنَّهُ بَعْدَ وَكَلَّ تَقَرُّ لِلْفِعْلِ
الْمَحْذُوفِ الَّذِي أَيْبَ عَنْهُ سَقِيَاءَ وَكَذَلِكَ يَحْذَفُ
أَزْمَعْنَاهُ أَيْ مَثَلُ مَا ذَكَرَ فِي كَوْنِهِ مَقِيَّتًا حَذَفَ عَامِلُ
الْمَصْدَرِ وَجُوبًا إِذَا وَقَعَ لَزِمَ فَالتَّشْبِيهُ لَهُ بِهِ فِي
الْقِيَاسِ لَا فِي الْحَذَفِ الْقَصُورُ بِهِ لَزِمَ الصَّغِيرُ فِي
بِهِ عَابِدٌ عَلَى الْإِسْتِقَامِ الَّذِي وَقَعَ الْمَصْدَرُ بَعْدَهُ
أَنْفَرِيَّتًا مَصْدَرٌ ثَوَابِي فِي حَاجَةِ قَصْرٍ
فِي الْخِتَارِ وَهُوَ مَقْمُولُ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا تَقَرُّ
أَتَوَانَا كَمَا قَدَرَهُ الشَّيْ وَقَوْلُ وَقَدْ عَلَكَ لَزِمَ حَالَةً
حَالِيَّةً وَعَلَى الشَّيْبِ كُنَايَةً عَنْ طَرَفٍ وَالْمَعْنَى

أَتَوَانَا

أَتَوَانَا تَوَانِيَا أَيْ إِلَى مَتَى تَتَأَنَّى وَتَقْصِيرُ
وَالْحَالُ أَنَّ الشَّيْبَ قَدْ عَلَكَ وَحَلَّ بِكَ وَظَهَرَ
وَيَقْلُ حَذَفَ عَامِلُ الْمَصْدَرِ لَزِمَ مَرَادُهُ بِالْعَمَلَةِ هُنَا
السَّاعِ كَمَا أَنَّهُ يَقُولُ مَا تَقْدُمُ يَجُوزُ قِيَامًا وَمَا هُنَا
مَقْصُورٌ عَلَى السَّاعِ فَلَا يَقَاوُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا
مَائِلُهُ فِي الْفِعْلِ الْمَقْصُودِ بِهِ الْخَبَرُ أَيْ الْإِخْبَارُ
لَا الْإِسْتِخْلَافَ مَا تَقْدُمُ فَلَهُ هُنَا مَالِ الْمَصْدَرِ
فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَيْ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا تَقْدُمُ إِلَى هُنَا
وَعَوْنًا مَنْصُوبٌ لَزِمَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ
أَيْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِدَعَاوُ وَالتَّوْبِيخُ
الْمُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْإِسْتِقَامِ أَوِ الْخَبَرِ كَمَا فِي هَذَا
مَثَالُ الْآخِرِ وَخَصَّ ابْنَ الْقَصْفُورِ الْحَذَفَ قِيَامًا
عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْقَائِمُ بِمَقَامِ فِعْلِهِ فِي الْطَلَبِ وَكَوْنِهِ
بِالْمَصْدَرِ الْمَكْرُوفِ فَقَالَ لَا يَكُونُ الْحَذَفُ مَقِيَّتًا إِلَّا فِي
الْمَصْدَرِ الْمَكْرُوفِ أَوْ مَا غَيْرُهُ فَالْحَذَفُ فِيهِ مَقْصُورٌ عَلَى
السَّاعِ وَلَا يَجُوزُ قِيَامًا يَمُرُّونَ بِالْأَدْنَى
وَهَذَانِ ابْنَانِ قَالَا مَا لَنَا أَمْرٌ لَاهُورَ ابْنَا قَوْمًا
تَوَسَّعَا وَالْأَدْنَى لَمْ يَوْضِعْ بِبِلَادِ تِيمٍ وَهُوَ
بِفَتْحٍ أَدْنَى وَكَوْنُهُ أَدْنَى بَعْدَ هَاتُونِ يَمُدُّ وَيَقْصُرُ
وَفِي الْبَيْتِ بِالْقَصْرِ عِيَابُهُمْ بِكسر العين المهملة
وَمِنْ شَأْنِ تَحْيِيَّةٍ جَدَّهَا الْفَاءُ فَبَارَ مَوْجِدَةً جَمْعُ غِيَّةٍ

أَتَوَانَا

بفتح اوله والعياب لهم ما يوضع فيه الثياب كالادراج
 ونحوها ومن هذا يقال فلان عيبة فلان اذا
 كان موضع سره ودارين بكسر الراء المهملة لهم
 موضع بساحل البحر ويخرج بفتح الموحدة وسكون
 الجيم جمع بحر او وهي الممتلكية والحقايب جمع
 حقبة بالحاء المهملة والقاف كصيفة وصحيفة
 وهي وعاء يضع فيه الرجل زاده ويكتفيه الراكب
 خلقه في سفره وقوله على حيني بالجر على الاعراب
 وبالفتح على البناء والي من الالهة وهو
 الاستفقال وهو فعل ماض فاعله جد بالجيم
 اي معظم امورهم والناس مفعول به ولا منصوب
 بفعل محذوف تقديره انزل نذلا وهذا هو الراكب
 وزريق بضم الزاي المعجمة وفتح الراء وسكون
 التحتية فقا لهم رجل كاد آثره الله والمعني
 يبرون بالموضع المسمى بالدهن فارغة اخراجهم
 لا شيء فيها ويرجع من المكان الذي بساحل
 البحر ملانة حقايبهم واخراجهم على حيني الراكب
 الناس معظم امورهم واشغالهم ان كان يقول
 يعلم بعضهم بعضا ويقول له في الرمت الذي
 استقلت الناس فيه معظم امورهم ونحو ذلك
 فندلا اي اختطف المال بسرعة وانذله اعياب

لمر

اسرع به نذل واسراع الثعالب يازريق فاما
 بالنصب مفعول لانذل واجاز لهم ان
 يكون زريق مرفوعا بنذر اي وليس منادى
 وقوله وفيه نظراي في قول الله ذلك نظر وقوله
 لانه ان جعل انملة لقول وفيه نظر فعل
 الامر للمخاطب اي وهو انذل كما قدره الله وقوله
 لم يصح ان يكون مرفوعا به اي بنذر وقوله لا
 فعل الامر انملة لقوله لم يصح وقوله لا يرفع ظاهرا
 اي لا يظاهرا بل يرفع ضميرا مستترا فيه مثل
 يقال ثم زيد ان وقوله مناب فعل الامر للعايب
 اي المخاطب والتقدير ليندل لهم لكن المنقول
 ان لست اذكر على قوله مع ان يكون مرفوعا
 وما التفتيح ان فاما لم موصول مبتدا وهو صفة
 لوصف محذوف ولتفضيل جار ومجرور متعلق
 بمحذوف صلة وكاما ما في موضع الحال او خير
 مبتدا محذوف او نعت لتفضيل وعامل مبتدا
 والهاء مضاف اليه ويحذف فعل مضارع وثايب
 الفاعل ضمير مستتر فيه عائد على عامله والجملة
 في محل رفع خبر عنه والجملة من المبتدا والخبر في
 محل رفع خبر عن المبتدا الاول وهو الموصول
 وحيت ظرف مضاف الى الضمير في محل وعنا بمعنى عرض

في محل رفع

فعل ماض وفاعله مستتر عايد علي ما والجملة في محل
جر باضافة حيث اليها لان حيث لا تصاف الا بال
لجل واصاخرها المورد شاذة تفظ ولا يقاس عليها
والنقدير والمصدر الذي سبق وذكر لتفصيل
وذكر كما ما منا عامله يحذف وجوبا حيث عرض
ووقع في تركيب من التراكيب وحاصل
المعنى ان المصدر الذي سبق وذكر لتفصيل جملة
متقدمة عليه يحذف عامله وجوبا يحذف ايضا
اي كاحذف فيما تقدم عامله ان وقع
تفصيله لعاقبة ما ان اي جملة تقدمت عليه
والمراد بالعاقبة ما يترتب على التفصيل المذكور
من الفوائد فسد الوثائق يترتب عليه ما ذكره
بعد من المصادر المذكورة وهي اما القدر بالمال
ونحوه من الرجال السليمين الاصر او المن او
نحو ذلك فهذا هو المراد بالعاقبة ولا فرق بين ان
تكون الجملة المتقدمة طلبية انشائية لا في الآية
لان قولهم فسدوا الوثائق جملة طلبية انشائية
او خبرية نحو انكزيت طعاما فاما بيها واما
اكل ابيها ما ابيها واما اكله اكله فاحمل
مصدرنايب عن الفعل وقع تفصيل الجملة
متقدمة عليه وهي انكزيت وعامله محذوف
والفصل

والخاص لانه لا يحذف عامل المصدر هنا
انمايب عن الفعل وجوبا لا بقيد وقوعه مفصلة
بجملة متقدمة عليه وهو متأخر عنها اعم من
ان يكون الجملة انشائية او خبرية كما تقدم اما
اذا وقع مفصلة لمورد كما في نحو زيد سرفا ما صحة
واما اغتناما اي اما يصح سفره صحة واما ان
يفتتم اغتناما فلا يجب الحذف بل يجوز الحذف
وعدمه ومثل ذلك لزيد ضرب قاتنا ديبا واما
ظما اي قاتنا يودب قاتنا ديبا واما يظلم ظلمنا
ومفهوم قوله متقدمة عليه ان ما اذا تقدم هو
عليها كما في نحو اهلك قاتنا ديبا فاضربه اي يهلك
اهلك قاتنا يودبه قاتنا ديبا فلا يجب الحذف للعامل
بل يجوز حذفه والشرح به واما قيد كونه
مفصلة فلا يظهر فهو مقيد بقيد ين فقط لانه
متأخر عن الحذف الا اذا كان مفصلة
جملة مذكورة قبله متقدمة عليه دون ما اذا
كان متقدمة ما هو عليها او كان ما قبله مفزرا
الجملة فله يجب بل يجوز الحذف للعامل والشرح
به وفي تسمية وحده مفصلة مجاز لان التفصيل
يقع به وحده بل به وبغيره منضما اليه الا ان
يقال سمي بذلك في حال انفراده لان له دخل فيه

حتى اذا التفتوهم اي اكرتم القتل فيهم
 فشدوا الوثاق اي كفوا عن ذلك وامسكوا عن
 قتلهم واسروهم وافعلوا بهم ما يفعل بالاسرا
 من شد الوثاق والكتاف وتخيرا فيهم بعد ذلك
 اما تمنون عليهم من ابان تركوا سبيلهم او اما
 لقدوهم فذلك بالمال او بالاسرا من المسلمين
 فاما تمنون من ان اعرضه بان الصواب
 اسقاط من لا يفي به جمع بين الفعل والمصدر
 وذلك غير جائز واجيب بان الجمع بينهما غير مقصود
 بل المقصود بيان اصل التركيب وان اصل
 التركيب هكذا وهذا معنى انهم الاشاع
 راجع لحدق عامل المصدر الواقع تفصيلا لجملة
 تقدمت كذا مكررا في كذا جار ومجرور خبر
 تقدم ومكررا مبتدأ مخرود وامطوف على مكرر
 وهو مفعول بالواو وحصر مضاف اليه وورد
 فعل ماض وفاعله مستتر عايد على المذكور من
 كل منها وجملة ورد في محل رفع نعت لهما ونائب
 منصوب على الحال من فاعل ورد وفعل مضاف
 اليه ولله اسم جار ومجرور متعلق بالمستند وعين
 مضاف اليه والمستند فعل ماض وفاعله مستتر
 اما عايد على فعل فتكون الجملة في محل صفة

وطلعتهم من غير شيء

له لان الجملة بعد التكرار صفات لا قال المغرب
 او عايد على المذكور من محل من مكرر وذو حصر
 لا قال المذكور فتكون الجملة في محل رفع صفة
 ثانية لها والتقدير المصدر المكرر كذا اي يجب حذف
 عامله ومثله المصدر صاحب الحصر ورد كل منها
 نائبا عن فعل مسند لا يسمي عين وحاصل
 المعنى ان المصدر المكرر والمصدر المحصور فيه
 يجب حذف عاملهما ورد كل منهما اي بشرط ان
 يكون كل منهما نائبا عن فعل واقع خبرا عن اسم
 عين اذا تاب المصدر عن فعل اي محذوف
 وجوبا وقول لشد اي ذكر الفعل وقوله لا سم
 عين احتراز بذكر عن اسم المعنى نحو امر كسر سيرة
 فيجب رفعه على الخبرية لعدم الاحتياج الى اخبار
 فعل بخلاف المصدر الواقع بعد اسم المعنى فحتاج
 الى اخبار العامل وتقديره لانه يوم من معه اعتقاد
 الخبرية لانه المعنى لا يخبر به عن العين الامحازا
 كقول قاتلوا اي اقبالوا وادبار اي ذات اقبال
 وادبار اي اخبر به عنه هذا تفسير لقوله
 لانه فالاستناد معناه الاخبار اي وقوة خبرا
 عن اسم المعنى وكان المصدر مكررا الزاوي ولا
 خبر هذا المصدر وهو السير مثلا المكررا ان يكون

واقعا في الحال ومسترا لا منطقا ولا مستقبلا ولا
 بد من كون عامل المصدر وهو الفعل المحذوف
 وجوبا خبرا اي واقعا خبرا عن اسم عني لا اسم
 معني كما تقدم زيد سيرا سيرا فيرا مفعول
 لفعل محذوف وجوبا لاقامة تكرار المصدر مقامه
 ومثاله المحصور اي فيه سوا الحائض المحصر بال
 او بانها الاشارة لذكر الحال حيث عده وقوله
 ما زيد الاسير فزيد محصور في السر وهذا مثال
 للمحصر بالاو ما بعده مثال للمحصر بانما وقوله
 والتقدير لم ير مراده بذكر بيان اصل التركيب كما في
 نظيره مما تقدم فان لم يتكرر ولم يحصر هذا
 محترز قول فيما تقدم وكان المصدر مكررا اي محصورا
 وقوله لم يجب الحذف اي بل يجوز الحذف وعده
 ومنه ما يدعون انه من جاز ومجوز متعلق
 محذوف خبر مقدم وما لم يوصل مبني على
 السكون في محل رفع مبتدأ موخر ويدعون حذف
 مضارع مرفوع بثبوت النون والقواوفا على
 ينغدي كمنولين اليها مفعول اول مبني على
 الضم في محل نصب وموكد مفعول الثاني والجملة
 صلة الموصول ونفسه جاز ومجوز متعلق بموكد
 واو حرف عطف وغير متعلق بغيره والصبر مضاف

اليه

اليه وقوله فالمبتدأ الفارامية لتزيين اللفظ والمبتدأ
 مبتدأ ومجوز خبر وهو مضاف لقول محذوف وله
 جاز ومجوز خبر مقدم والفا مبتدأ موخر وعلى
 متعلقا بمحذوف صلة لانها لو حال والجملة في
 محل نصب مفعول القول المحذوف المضاف للخبر
 او في محل جر مضافة لثبوت اعترافا منصوب
 على المفعولية المطلقة محذوف العامل وجوبا
 واثنان مبتدأ مرفوع بيضة مقدرة على الياء
 المحذوفة للثقة منع من ظهورها الثقل وكما بني
 الكاف حرفا جروا بني مجرورها وعلامة جره
 كسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها
 استغفال المحل بحركة المناسبة لياء التكلم ويار
 المتكلم مضاف اليه مبني على السكون في محل جر والمجار
 والمجوز خبر مقدم وانت مبتدأ موخر مبني على
 الفتح في محل رفع وحقا مفعول مطلق حذف
 تمامه وجوبا منصوب بالفتحة الظاهرة وصرفا
 تحت له او مفعول مطلق ثا لانه يصلح للتاكيد
 ايضا والتقدير والمصدر الذي يدعون به
 ويسمونه النجاة هو كذا نفسه او غيره كائنا
 المصدر المحذوف عامله وجوبا فالمبتدأ المحذوف
 الفا كائنه على حرفا وان ثا كقولك انت ابني

فقد مضى في هذا العالم
فقد مضى في هذا العالم
فقد مضى في هذا العالم

حقاً صرفاً وحاصلاً المعنى ان المصدر الذي
تسميه النحاة موكراً لنفسه وهو الواقع بعد جملة
لا تحتمل غيره بان تكون نصافيه بحيث يكون ما لا يتفيد
منه لا يزيد على ما لا يتفيد منها وان المصدر الذي
يسمونه موكراً للغيره وهو الواقع بعد جملة محتملة
له والغيره وصارت بذكر نصافيه كل منهما كائناً
من المصدر المحذوف عاملاً وجوباً وهو نائب عنه
فمثال الاول نحو قولك الف كائنة له على عرف
فوقاً مصدر حذف عامله وجوباً والتقدير
اعترف اعترافاً وهو واقع بعد جملة مركبة من
مبتدأ وخبر وهي متضمنة للاعتراف لا قول ذلك
اعتراف منه بان له عليه الف والاعتراف الذي
تضمنته مصدر وهو نصافيه لا تحتمل غيره فقوله
عرفاً بعد مصدر وقع موكراً للاعتراف الذي
تضمنته الجملة ولا يتفيد منها نصافيه عليه انه
وقع موكراً لنفسه ولم يزد ان تأكيد به عليه
ما تضمنته الجملة ولا يتفيد منها شيئاً ومثال الثاني
انت كائني حقاً صرفاً فحقاً مصدر حذف عامله
وجوباً والتقدير احق حقاً وهو واقع بعد
جملة محتملة له والغيره لان قوله ذلك يحتمل بقوله
له حقيقة او مجازاً فله انما بعد ذلك بقوله حقاً

صرفاً

صرفاً يعني الجملة الحقيقية وصارت به غير محتملة
للمجاز فصدق على هذا المصدر انه وقع موكراً
لغيره لا لنفسه اي من المصدر ان هذه
تفسير للغير الواقع مجزواً عن كل مالم وهو
بيان لمرجعه وقوله وجوباً راجع لقوله المحذوف
عامله اي وقع ذلك هو نائب عن ذلك العامل
المحذوف وقوله ما يسمى انما مصدر يسمى اي
تسمية العرب موكراً لنفسه وموكراً للغيره وقوله
فالموكدة لنفسه ان تفصيله وبيان انما اجملة
وهو مفعول عليه اي فالمصدر الموكدة لنفسه هو
الواقع ان وقوله بعد جملة اي مركبة من مبتدأ
وخبر كالمثال المتقدم وقوله لا تحتمل غيره
اي المصدر بان كانت متضمنة له ومستفاداً منها
نحوه على الف اعترافاً قال اعترافاً ولم
يقول عرفاً كما قال المصنف لان المصدر في الحقيقة هو
الاعتراف لا العرف واما العرف فليس مصدر فلهذا
عدل عنه الى الاعتراف والتقدير اعترف ان
هذا بيان للمفعل المحذوف وجوباً لانه موكدة
لجملة قبله على لقوله ويسمى موكراً لغيره والتأكيد به
واقع لغير الجملة اي ما تضمنته وهو الاعتراف
الذي هو المصدر لا نفسه وقوله يعني انما لا تحتمل

غيره اي المصدر وهو الاعتراف بقصر لقوله وهي
 نفس المصدر كما قيل له كيف تكون الجملة نفس
 المصدر ح انها غيره فاجاب بقوله يعني ان
 وهذا هو المراد من قوله الاشارة راجع لقوله
 فالموكد لنفسه ان في موكد نفسه لانه بمنزلة
 اعادة الجملة فكانه نفس الجملة فكان موكد نفسه
 لان المصدر في نحو ضربت ضربا وقع موكد نفسه
 اي فالاول من القسمين ان هذا انفس
 لقول الله فالحمد لله كان قال ليس مراد الله بقوله
 فالحمد لله المبتدأ المعلوم بل مراده به الاول من
 القسمين وهو ما وقع ابتداء والذي وقع ابتدائي
 كلامه هو الموكد لنفسه لانه قال ما يدعون
 موكد نفسه ثم قال بعد ذلك او غيره اي او
 يدعون موكد لغيره فلهذا قسما وهما مذكوران
 في البيت الاول من البيت المذكورين فلهذا قال
 المذكورين في البيت الاول اي من البيت المذكورين
 للمهم والموكد لغيره معطوفا على قوله مما تقدم
 فالموكد لنفسه اي والمصدر الموكد لغيره معطوفا
 ان في وصفه لموصوف مخذوف وقوله بعد جملة اي
 مركبة مبتدأ وخبر كالمثال وقوله فلهذا
 محتملة لذكر المصدر الواقع بعدها تأكيداً

من

ومحتملة

ومحتملة لغيره وقوله فتصير بذكر اي ذكر هذا المصدر
 الواقع بعدها نصاً فيه اي في ذكر المصدر بحيث
 تصير غير محتملة لغيره بعد ان كانت محتملة له
 ولغيره والتقدير احق حفا هذا بيان للفعل
 المحذوف ولاصل التركيب قبل حذفه فلا يردح
 ما يقال ان فيه جمعا بين الموض والمعوذ لانه
 واجب الحذف لقيام المصدر بمقامه لان الجملة
 قبله اذ علة لقوله وتسمى ان وقوله لان قوله انت
 اذ علة لقوله لان الجملة قبله ان فاعلة الفعل
 محتملة ان يكون حقيقة اي ابنة حقيقة
 وقوله وان يكون مجاز اي ابنة مجاز وقوله على
 معني انت ان متعلق بقوله مجازا وهو بيان
 لوجه المجازية في ان البتة حقيقة اي في
 ان ابنة حقيقة وارتفع المجاز الذي كانت محتملة
 له الجملة فتأثرت الجملة ان اي تغيرت وتحوط
 من الحالة التي كانت فيها محتملة للحقيقة والمجاز
 في حالة تميزت فيها اي الحقيقة ورفع احتمال
 المجاز عنها بسبب ذكر المصدر الذي ذكر بعدها
 لانها صارت به نصاً اذ علة لقوله فتأثرت
 الجملة ان والمهم في به عائد على المصدر وقوله
 لوجوب مفارقة كونه علة لقوله فكانت موكد لغيره

المحتملة

والمراد بالمؤثر بالفتح الجملة والمؤثر بالكسر المصدر
فهو مؤثر فيها وهي مؤثرة به فتلخص ان المصدر
المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة مؤكدا لضمونها
والمصدر المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة رافع
للمجاز عنها كذا ذكر الجزاء ومجروور خبر مقدم
ودوا مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو والتثنية مضاف
اليه وبعد ظرف وجملة مضاف اليه مجرور بكسر
مقدرة منع من ظهورها سكون الروي وكلمتي
الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف
ولي جار ومجروور خبر مقدم وبكأ مبتدأ مؤخر
مرفوع بضممة مقدرة على الالف المحذوفة للتقار
الساكنين منع من ظهورها التقدير وبكأ مصدر
حذف عامله وجوبا وهو مفعول مطلق منصوب
بالفتحة الظاهرة وذات مضاف اليه مجرور
بالكسرة الظاهرة ومضلة مضاف اليه مجرور بكسر
مقدرة منع من ظهورها سكون الروي والتقدير
والمصدر صاحب التثنية الواقع بعد جملة
متقدمة عليه كذا ذكر اي مثل المصدر المحذوف
عامله وجوبا ونياية منابه وذلك كقولك بكأ
كأيت كي بكأ امرأاة ذات عضلة اي صافية
امتناع من التزويج وما صلب اعمالي

ان

ان المصدر الواقع مشبها به بعد جملة متقدمة عليه
يكون حكمه حكم المصدر الثاني من فعله المحذوف
وجوبا لكن بشرط سبعة ان يكون مصدرا
حقيقية وان يكون متعرا بالحدوث والتقدير وان
يكون دال على التثنية وان يكون واقعا بعد
جملة وان تكون الجملة حاوية لعنانه وان تكون
محتوية على فاعله وان لا تكون مشتملة على
عائد صالح لليل في ذلك المصدر وهذه الشروط
السبعة اجتمعت في المثال الذي ذكره وهو قول
لي بكأ بكأ لان بكأ مصدر ركي يكي بكأ
متعرا بالحدوث والتقدير لان الكا يتجدد ويحدث
بعد ان لم يكن وهو دال على ان الكلام على
التثنية اي بكأ وهو واقع بعد جملة وتلك
الجملة حاوية لعنانه وهو الصوت مع البكار
محتوية على فاعله وهي يا المتكلم المحذورة
باللام وليست متقدمة على فعل صالح للفعل فيه
لان مستفادة من التمثيل فخرج بالشرط الاول
ما اذا لم يكن مصدرا متعرا بالحدوث والتقدير فان
ايدي ليست مصدرا وخرج بالثاني ما اذا لم
يتمتع متعرا بالحدوث والتقدير نحو قوله علم علم
الحكم فاعلم غير متعرا بالحدوث والتقدير وخرج

بانثالث ما اذا لم يكن والاعلى التثنية كونه صوت
 صوت حسن فان صوت ليس والاعلى التثنية
 وخرج بالاربع ما اذا لم تتقدم عليه جملة كونه صوت
 ريد صوت حمار فان صوت وان كان مصدر الا
 انه لم تتقدم عليه جملة وخرج بالخاص ما اذا لم
 يكن الجملة محتوية على معناه محولة ضرب صوت
 حمار فان صوت وان كان مصدر اتقدمت عليه
 جملة الا ان الجملة ليست محتوية على معناه
 وهذا التصويت وخرج بالسادس ما اذا لم تحتو
 الجملة على فاعل المصدر كونه صوت فخرج الحمار
 فنوح وان كان مصدر اتقدمت جملة الا ان الجملة
 تحتو على فاعله وخرج بالاسم ما اذا لم
 احتوت الجملة على فعل صالح للعمل في المصدر نحو
 انا ابكي بكاء ذات عضلة فان بكاء مصدر تقدمت
 جملة ودال على التثنية والتجدر وقلت
 الجملة على فاعله وهو ذكر الا ان الجملة احتوت
 على فعل صالح للعمل فيه وهو ابكي فالصبر
 ونحوه في هذه الامثلة كلها غير الاخير منها وهو
 انا ابكي ان ليس معمول الفاعل محذوف وجوب
 بل يجب رفعه لفقده بمفردات شرط فيه وقد
 ينصب المصدر على الحال في المثال الذي قبله

الاخير

الاخير وهو عليه نوح نوح حمار ان واما في نحو
 انا ابكي بكاء ان وزيد يضرب ضرب الملوكة فانه
 يتعين فيه نصب المصدر بالفعل المذكور في
 الجملة قبله لا بفعل محذوف لصلحية المذكور في
 الجملة للعمل فيه ان قلت ولم يصلح المصدر
 المتصلة عليه الجملة في نحو بكاء بكاء ذات
 عضلة وزيد ضرب ضرب الملوكة من الامثلة التي
 اجتمعت فيها الشروط للعمل في المصدر الواقع
 بعدها وحمل معمول الفاعل محذوف وجوب قلت
 ان شرط اعمال المصدر ان يكون بهامن الفعل
 او مقدر ان المصدرية والفعل وهذا ليس كذلك
 فلم يصلح للعمل فيه تأمل وذكر الحشى فابن انه
 يجوز رفع المصدر في الامثلة المستوفية للشروط
 على الدلية او الوصفية مما قبله وحمل على هذا
 يكون الرفع مرجوحا والنصب ارجح او متساويا
 لا ارجح لاحد على الاخر خلافه وقلت
 ان كل بكاء بكاء ذات عضلة ليس صاحبه
 الفاعل له يا المتكلم المحروقة باللام في قولك
 في وانما صاحبه الفاعل له ذات عضلة واجيب
 بان المتكلم في بكاء بكاء ما تلك ذات عضلة فعلى
 هذا يكون الفاعل له ايا المذكورة تأمل واورد

عليه ايضا ان بكاء بالقصر معناه الدموع او افراج
الدموع بالمعنى الصوت الذي يكون معه
بكاء وهو في كل مكان مقصور لا ممدود فمعناه
حج غير موافق لمعنى المصدر المذكور واذ كان
كذلك فلم تكن الجملة متممة على معنى البكاء الذي
هو المصدر لانه ممدود ومعناه صوت مع بكاء
لا دموع واجيب بانه في كل ما ممدود انشأنا
وانما قصر للضرورة على انه المد والقصر لفتات
فيه وقول عضلة اي مجموعة من النكاح وقال
شيخ الاسلام ذات عضلة اي داهية ورد منا
كل مرهم ان فلانا لعضلة من الفضل اي داهية
من الدواهي فلي هذا يكون لها معنيان انتهى
نحو زيد صوت صوت از فلان جاز ومجوز
خبر مقدم وصوت مبتدأ موخر وصوت مصدر
صات بصيت صوتا لا صوت يصوت تصويتا
حذف عامله وجوبا وهو على التشبيه والجملة
التي قبله متممة على فاعله وهو زيد المجزوء
باللام والتقدير زيد صوت كصوت الحمار ومثله
ما بعده والكلبي المرأة الحريية الفاقد لولدها
فصوت حمار مصدر اي اصات بصيت صوتا
لاصوت بصوت بصوت كالتقدم وقول تشبيه

اي

اي ذلك على التشبيه وقول وهو منصوب بفعل
از تقديره يصوت صوت حمار اي كصوت الحمار
وقول وهي زيد از الضمير عائد على الجملة
وقول وهي متممة اي تلك الجملة وقول على
الفاعل في المعنى اي لذلك المصدر فلو لم تكن
قبل هذا المصدر جملة از اي بان كان ما قبله
مفردا نحو صوت زيد صوت حمار وهذا مقابل
لقول فيما تقدم بعد جملة از وكذا لو كانت
قبله جملة وليست متممة از وهذا مقابل لقول
فيما تقدم متممة على فاعل المصدر ولم يتوض
المعنى الشرطية وهو كون الجملة متممة
على فاعل المصدر وقول ولكنه مفروم من متممة
اي من المثال الذي ذكره ومثله به المفعول
له ويقال له المفعول لاجله ومن اجله اي
الذي وقع الفعل لاجله وقدمه على المفعول فيه لانه
الفاعل في المفعولية لانه مفعول الفاعل اي
فعل له فالناديب ونحوه فعل الفاعل وينبغي
عند انساب الذي هو صفة المؤوب ولما سبته
المفعول الطلق من حيث مصدر كقولهم عقبه
لوقدمه على المفعول به ما ذكر ولا يجوز تقديمه
منعويا كان او مجزوا ولا يرد ما ذكره قول تعالي

ولا تمسكونه من رار التمسك والآن من جعل ضموا
مفعولا له منع تعلقا لتقدمه والبقول تمسكون ومن
تعلق بها اعراب ضمرا حال لا مفعولا له ينصب
فعل مضارع مبني للمفعول والمصدر نائب فاعله
ومفعولا حال وله جار ومجرور متعلق به وان
حرف شرط جازم وابان فعل ماض فاعل الشرط
وفاعله مستتر عايد على المصدر وتعليلا مفعول
وجواب الشرط محذوف وكجده الكاف جارة لقول
محذوف خبر مبتدأ محذوف لان حرف الجر لا ينفصل على
الانفصال وجده فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره
انت وشكر المفعول لاجله وهو منصوب بالفتحة
الظاهرة وودن يحتمل ان يكون مثالا لثاني ابي وودن
شكرا بمعنى ارض الناس لاجل الشكر وغير ذلك
كاسياني ويحتمل ان يكون من تمام البيت وهو
يعطرف علي جد وقول وهو مبتدأ ويختم خبره فاعل
بغية مقدر مع من ظهورها يكون المفعول
وبها جار ومجرور متعلق به وجملة يعمل سلكه وتبين
جار ومجرور متعلق بعمل ووقتها وانا علا منصوبان
على نزع الخافض او على التمييز وان حرف محذوف
جازم وشرط فاعل يعمل محذوف يقترنه انه
وجملة فقد من الفعل ونائب الفاعل مفسر

الفعل

للفعل المحذوف لاجلها من الاعراب والجملة في محل
جزم فعل الشرط وفاجره الفاعل لبطه الجواب
واجز فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
والجملة في محل جزم جواب الشرط وبالجر جار
ومجرور متعلق به وليس فعل ماض واما مستتر
عايد على الجر ويمنع فعل مضارع وفاعله مستتر
يعود على الجر والجملة في محل نصب خبر ليس ومع
ظرف والشروط مضاف اليه وكلزهد الكاف
جاء لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف ولزهد جار
ومجرور متعلق بفتح وذا اسم اشارة مبتدأ مبني
على السكون في محل رفع وفتح فعل ماض وفاعله
مستتر عايد على ذا والجملة في محل رفع خبر والتقدير
ينصب المصدر حالة كونه مفعولا له ان ابان تعليلا
وذلك كقولك جد شكا وودن شكا وهو مستخدم
يعمل فيه في الوقت والفاعل وان شرط فقد فاجره
بالجر وليس الجر متنعا مع الشرط وذلك كقولك
هذا تنزه وحاصل المعنى ان المصدر
ينصب مفعولا له لكن بشرط خمسة ذكر المص
منها اربعة ان يكون مصدرا وان يفهم التعليل
وان يتجرع عامله في الوقت وان يتجدد مع فتح
الفاعل ويتراد على ذلك ان يكون قلبيا وقد نظرها

الحكم بقوله
والمصدر القلي ان قد اتحد وقتا وفاعله وعلة ورد
ينصب مفعولا له في غرضه لله طاعة تكن منها امن
فان انتفى شرط من هذه الشروط وجب جرم بالحرف
ولا يجوز نصبه وقد يجوز جرم بالحرف مع وجود
الشروط والحاصل انه اذا وجدت هذه
الشروط جاز نصبه وجاز جرم وان لم توجد
وجب جرم فتقول انه ينصب لزم اي جواز الاوجوب
وقوله ان ايان تعليله اي اظهر واقم كونه علة
في الفعل قبله وذكر كقولك جرحه شكر افسكر امصدر
منهم للتعليل اي كونه علة في الفعل الذي قبله
وهو الجود بمعنى ان الفعل وهو الجود لم يقع الا
لاجله اي جرحه لاجل ان تكون شاكرا ومتقنا
بالشكر مع تعالي على ما انعم به عليك وليس المراد
ان الغنى يشكر كما يلزم على ذكر من عدم الاتحاد
في الوقت والفاعل مع عامله لانه يصير فاعلا
الجود فاعلا الشكر واما تأخر شكره لم عين
جوده فلم يصح الاتحاد في الوقت وهو متحد مع
عامله في الوقت والفاعل لان الزمت الذي وقع
فيه الجود وقع فيه الشكر وفاعلهما واحد وهو
المخاطب وهو فاعل قلبي لان الشكر متعلق بالقلب

فتلخص

فتلخص ان الشروط مجتمعة فيه ومثل ذلك يقال
في قوله دن شكر او معنى دن اقصد الناس لاجل
الشكر ونحو من الدين بفتح الدال بمعنى القرض او من
الدين بكسرها بمعنى المجازاة اي جازي من احسن
اليك تكون شاكرا هكذا قال شيخ الاسلام وقال
الاشموني دن طاعة وقولهم وهو عما يعمل الصغير
عائدا على المصدر والباء بمعنى مع وما واقعة على
فعل والجملة الحالية ووقتا وفاعله منصوبات
على نزع الخافض ويصح نصبها على التمييز ويكونان
محولات عن الفاعل والمعنى ان ايان واقم اي
المصدر تعليله في حال كونه متحدا مع الفعل الذي
يجل فيه في الوقت والفاعل او من جهة الزمت
والفاعل والاصل واتحد زمانها وفاعلهما فحولا
وجعلك حميلا وقيل واتحد وقتا وفاعله وخالف
بعضهم وقال لا يشرط اتحاد مع عامله في
الفاعل بل قد يرد تقايي يريكم البرق خوفا وطمعا
ان فاعلا الارادة في الآية هو الله تعالى والفاعل
لم المخاطبون فلم يتحد المفعول لاجله وهو الخوف
مع عامله وهو يريكم في الفاعل كما علمت ويجاب
بان الاتحاد في الفاعل بين ما مقدر والمعنى يبعثكم
تروا فاعله هذا يكون فاعلا الوية هو فاعل الخوف

وبت الشرح المذكور وقوله فاجره بالحرف وفي بعض
النسخ فاجره باللام وهي موافقة لما سياتي في
قوله وقيل ان يصحبا اي اللام المجرد فعلى هذا
تكون هذه النسخة متعينة لموافقة ما سياتي
واجيب بانه لا تعيين لجواز التانيث للحرف الذي
ذكره هنا باعتبار كونه كلمة وقوله طرزه واقنع
او رد بعضهم على ذلك بان فيه تقديم معمول الخبر
الفعل الرافع لغير المبتدأ على المبتدأ مع ان
نفس الخبر لا يجوز تقديمه قبل الاولى لمولاه الاولى
ان يقول بذلك ذلك وليس يتنع مع الشروط ذاك
لعفة قنع ويوسط الممول بينهما ورد ذلك بعضهم
بانه لا يلزم من امتناع تقديم الممول وهو الخبر
الفعل الواقع محولا للمبتدأ على المبتدأ امتناع
تقديم معموله عليه بدليل جواز تقديم محمول
الفعل المضارع المنفي بلى اولم على حرف النفي
المذكور مع امتناع تقديم نفس الفعل عليه
فتقول زيد ان اضرب اولم اضرب ولا يجوز ان
زيد ان وهو ظاهر لكن قال بعضهم انه حرف
النفي مع الفعل كالشي الواحد في حرف النفي كالجاء
منه فتقديم زيد عليه لا يقال فيه انه تقديم محمول
المعول على العامل كما علمت فالاولى الجواب بان

هذا

هذا مثال والمثال لا يشترط صحته على ان المناقشة
في المثال ليست من داب المحصولي وقنع بكسر
الثون كرضي وزنا ومعني واما قنع بفتحها فهو كسال
لفظا ومعني وهذا المثال اجتمعت فيه الشروط
المقدمة ايضا لان الزهد مصدر زهد يزهد زهدا
كأنه شكر مصدر شكر يشكر شكرا فيما تقدم وهو
مفهوم لتعليل لكونه علة فيما قبله واتحد مع عامله
وهو قنع وقتا وفاعلا اي فيهما وهو فعل قلبي
له تعلق بالقلب المفعول له هو المصدر اخذ
ذكر ان من قول المصنف ينصب مفعولا له المصدر
وقوله الفهم علة اي دال على كونه علة في الفعل
الذي ذكر قبله فهو علة في وقوعه وحصوله وهذا
اخذه الله من قول المصنف ان ابا تقييل وقوله
الشارك لعامله في الوقت والفاعل اخذه من
قوله وهو ما يحل فيه ان لان المعنى انزعلة
قوله وهو مفهوم ان لان زمن انكر انزعلة لقوله
وهو مشترك في وقوله وفي الفاعل معطوف على قوله
في الوقت وقوله لانه فاعل الجوز انزعلة لقوله وفي
الفاعل وقوله هو المخاطب اي الذي مضى وقه
الخير المستقر في الفعل وجوبا وقوله وهو فاعل
النكر الصريح ما يد على الخطاب وكذا ضربت ان

أي مثل ما ذكر من المثال الذي مثله المه في الحكم
 ضربت الزوقول اذ يعجز الزعلة لقول مصدر مفهم
 الز في جواب لم فعل الزاي في جواب سؤال
 السائل الغايل في سؤال لم فعل الضرب فيقال
 له في الجواب للتأديب أي لأجله فيكون التأديب
 حق سبب وعلة لفعل الضرب ووقوعه
 وهو مشارك الز الصغير عايد على التأديب وقول
 في الوقت والفاعل أي في لحظة الضارب له
 حال ضربه ففي حال ضربه ملا حظ للتأديب أي
 مرئاه والارادة تتلف بالقلب فهو فعل قلبي
 أيضا فالشروط الخمسة المتقدمة بحتمه فيه حق
 وحكم أي المصدر المذكور وقول جواز النصب
 أي لا وجوبه بدليل قول المه بعد وليس يمتنع
 مع الشروط لئلا يذكر على جواز النصب واجر
 عند وجود الشروط والالزام النصب واجب
 لقال ويمتنع مع الشروط لئلا تامل هذه
 الشروط الثلاثة أي التي ذكرها الشيخ لأنه
 حصل الاتحاد في الوقت وفي الفاعل شرطا واحدا
 لا شرطان وهما في الحقيقة شرطان فتكون
 الجملة أربعة ويزاد عليها شرط واحد وهو أن
 يكون المصدر فعلا ماضيا تكون الجملة خمسة
 قولها

فان فقد شرط الز مقابل لقول ان وجدت فيه
 هذه الشروط الثلاثة فيما تقدم وقول تعين جره
 الز جواب ان الشرطية ومعنى تعين جرم بالحرف
 وجوبه وعدم جواز نصبه فمثال ما عدت الز
 هذا شروع في اخذ محترقات القيود المذكورة
 حيثك للسمن أي لا خذه فالسمن مجرور بالسمن
 وجوبا ولا يجوز نصبه لأنه ليس بمصدر ولا وان
 كان منفولا لأجله لفقد المصدرية فيه ومثال
 ما لم يتخذ الز أي المصدر الذي لم يتخذ مع فاعله
 الز وهذا محترز قول واتحاده مع عامله في الوقت
 لا قول حيثك اليوم للآكرام عدا لم يتخذ المجيء
 والآكرام فيه في الوقت لأن المجيء واقع في اليوم
 الحاضر والآكرام واقع فيما بعده فلم يحصل اتحاد
 في الوقت للآكرام الذي هو المصدر المفعول الفاعل
 لأجله مع عامله وهو حيث فيتعين حق جره
 بالقدم ولا يجوز نصبه ومثال ما لم يتخذ أي
 مصدر لم يتخذ مع عامله أي العامل فيه في
 الفاعل وهذا محترز قول فيما تقدم واتحاده مع
 عامله في الفاعل وذكر كقولك جاء زيد لآكرام
 عمرو له فان فاعل المجيء فيه هو زيد وفاعل
 الآكرام عمرو فلم يحصل الاتحاد بينهما في الفاعل لها

فيتعين ج المصدر فيه وهو الأكرام بالله م ولا يجوز
 نصبه ومثل ذلك ما اذا لم يكن فعلا قلبيا كجيتك
 لقراءة العلم او لقتل الكافر فانه يتعين الجزاء
 بالله م ولا يجوز النصب بان يقال جيتك قراءة للعلم
 او قتله للكافر لعدم كونهما فعلا قلبيا اي فقليلين
 متعلقين بالقلب ومثل ذلك ما اذا لم يكن عمله في
 الفعل قبله فلا يقال احتسب ايك احسانا اليك
 بالنصب بل يتعين الجزاء ان شئ لا يعمل بنفسه
 فتمت الشروط الخمسة مع محترزا انما يذكر
 ولا يتنع الجزاء بالحرف مع التكال انما يذكر يجوز
 كالنصب وزعم قوم ان اي ادعي قوم انه
 لا يشترط في نصبه اي نصب المفعول لاجله الا
 كونه مصدرا اي فيشرط فيه عندهم شرط
 واحد فقط دون بقية الشروط الخمسة وتقول
 يجوزوا نصب انما الخبر في جوازها عايد على القوم
 الزاعمين لما ذكر وتقول في المثالين السابقين اي
 في الشئ وطما جيتك اليوم للاكرام عدا وجاز
 لاكرام عمرو له فقالوا جيتك اليوم اكراما عدا
 وجاز لاكرام عمرو له وجوزوا نصبها لعدم
 اشتراط الاتحاد عندهم فيما ذكر وقيل ان
 يحجب المجرور ان فقل فعل ماض وان حرفة مصدر

ونصب

ونصب ويصحب فعل مضارع منصوب بان
 وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وان وما بعدها
 في تاويل مصدر فاعل قل والمجرور فاعل يصحب
 والالتصاف به مفعول والعكس مبتدا وفي
 مصحوب جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وال
 مضاف اليه واشد فعل ماض والواو فاعل
 والضمير فيه عايد على العرب ولانافية واقعد
 فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا تقديره استا
 واجنب مفعول لاجله منصوب بالفتحة الظاهرة
 وعن الياء جار ومجرور متعلقا بقوله لا اقعد
 ولو حرف امتناع لامتناع وتوالت تقول فعل
 ماض والتا علة متا ثانيا وزمرا فاعل
 والاعداء مضافا اليه والتقدير وقل مصاحبة
 لام التعليل الجارة للمفعول لاجله المجرور من الالف
 واللام والعكس كاي في مصحوب ال واشد
 العرب لا اقعد اجنب انما وحاصلا معنى
 ذكر ان المفعول لاجله له ثلاثة احوال اما ان
 يكون مجرورا مضافا واما ان يكون
 مصاحبا لال واما ان يكون مضافا فان كانت
 مجرورا من ال واما ان يكون مصاحبا لام التعليل
 له وجرع بها قليل واشد مجرور منها مخوضرت

ابني ناديا اكثر من ضربت ابني لتاديب والما
ان كان مصاحبا لاله فالتكثير جرم بها ومصاحبتهما
له وخلوه عنها قليل فمخوض ضربت ابني للتاديب
اكثر من ضربت ابني التاديب واشار لذكر ان
يقول وقل ان يصحها المجرى والعكس في مصحوب
ان اي مصاحبة لام التعليل الجارة للمفعول
لاجله المجرى من ال والاضافة قليل والاكثر تجرده
منها وعكس ذلك كما في وثابت في المفعول لاجله
المصاحب لال اي الغير المجرى عنها تجرده بتلك اللام
كثير وعدم جرم بها قليل وقول وانشدوا اي
هذا البيت على القليل لا الكثير وهو من كلام
العرب ليس للمع اي وانشدوا الشاة شامدا
لجواز نصب بقولهم لا اقدم الجبن عن الهيجا
اي الحرب ولو توالى وتتابعت زمر الاعداء في
فرقهم ولو كان على الكثير لقال لا اقدم للجبن
لما علمت فيما تقدم ان الكثير في مصحوب ال جرم
بلام التعليل وعدم جرم بها قليل واما المضاف
فسيا في اخر الشاة لتو الامرين فيه
المفعول له المستكمل للشرط المتقدمة اي الهيجا
وجدت فيه الشرط المتقدمة ان يكون مجردا
عن الالف واللام اي خاليا عنهما وعن الاضافة

وقول

وقول ان يكون محلا بالالف واللام اي مصاحبا
لها وموجودا في فيه وكلا يجوز ان تجر اح
الغير في كلا عايد على الاحوال الثلاثة اي على
المفعول له باحوال الثلاثة ثم لما كان ظاهر
ذكر الاستفاد لتدرك عليه بعد بقول لكن الاكثر
ان فهو لتدرك على ما يوجه ظاهر التفسير بكل
من لتو الاحوال الثلاثة في الجر عرف التعليل
وقول فيما تجرد اي في مفعول لاجله تجرد ان ويجوز
جرم اي بلام التعليل فتقول ان انه لا يجوز
جرم اي المفعول لاجله المجرى من الالف واللام
والاضافة وهو خلاف ان وما صحب الالف
واللام ان هذا شاة لقول المصاحب لال بغير
ال اي والمفعول لاجله المصاحب لال بغير
المجرى منها وقول بعكس المجرى اي المفعول لاجله
المجرى منها وقول الاكثر جرم اي بلام التعليل
وقول ويجوز نصب اي على قلة وعدم جرم بها
ومما جاء فيه اي المفعول لاجله المصاحب
لال منصوبا لكن على قلة ما الشاة المصاحبة فيما تقدم
بقول لا اقدم لوقول ومثله اي مثل ما الشاة
المصاحبة فيه منصوبا قول اي الشاعر قلت
تجرهم اي بلام قوما اذا ركبول شوا الاغارة

أي فرقوها على المد ومن جميع جهاته فهي من كسنت
 إذا فرق ويروي أنه والاعاق وهي الأصم والاعاق
 مصدر من أعار أعاق والاعاق الفارق والغسان
 جمع فارس والركبان جمع راكب والمراد به راكب
 الأبل وهذا قاله الشاعر في قومه لشدة بلاءهم
 وجبايتهم وقومهم عن الحرب والشاهد منه
 نصب قول الأعاق وهو قليل والأكثر جرم باللام
 أي للاعاق أي لأجلها لأن المفعول له المصاحب
 للالف واللام الأكثر فيه الجر ونصبه قلب ل
 وأما المضاف أي المفعول له المضاف
 وقوله الجر والنصب على السوابك من أقوله
 فيجوز فيه الأمر أن وقوله فتقول ضربت الزمير
 على قول وأما المضاف فيجوز أن وهذا المضاف
 له الإشارة راجع لجواز الأمرين في المضاف
 وقوله لأنه لما ذكر الزمير على لقوله وهذا قد يفهم أن
 وقوله أنه يقل جر المجرى أي بلام التعليل والأكثر
 نصب وعدم جرم بها وقوله ونصب المصاحب
 الزمير ويقل نصب المصاحب الزمير وعدم جرم
 به بل الأكثر جرم بها وعدم نصبه علم أن
 وما جاء به أي بالمفعول لأجله المضاف في كان
 كونه منصوبا قوله أي الشاعر وأما الزمير أي الشاعر

عور

عور الكرم أي كلمة الكرم القبيحة إذا وقعت
 منه لي ادخار أي لأجل ادخاره وإبقائه
 وهذا محل الشاهد وأعرض بضم الهمزة من
 الأعراض عن شتم الليم أي شتمه في لأجل التكرم
 فترك ما مفعول لأجله ومن هذا المعنى قول الشاعر
 تحمل أخاك على ما به فما في لتقامته مطيع
 فاني له خلق واحد وفيه طبائعه الأربع
 وقال آخر
 يخاطبني السفيه بكل قبح فأكره أن أكون له مجيبا
 يزيد حماقة فازيد حيلما كعود زاده الإحراق طيبا
 المفعول فيه أي الذي وقع الفعل فيه
 وقوله وهو المسمى ظرفا هذا عند البصريين
 وأما عند الكسائي وأصحابه فيسمونه صفة
 ولا متاحة في الأسطلاح الطرف وقت أخذ
 فالطرف منه وقت خبر وهو على حذف مضاف
 وأومكأ معطوفا عليه وهو على حذف مضاف
 أيضا ومن فعل ما هو مبني للمفعول واللف
 التسمية العايوة على وقت أومكأ نائب فاعل
 وهي سادة مسد مفعول عند الأول وفي في
 مثل نصب سدة مسد المفعول الثاني وهذا أولى
 من جعل الالف فيه لأن الالف والواو في قوله

او مكان ليست علي حقيقتها بل هي بمعنى الواو
 لان كلا منهما يسمي ظرفا مضافا لمعني في و باطراد
 جاز و محذور متعلقا بقولهما و كنهنا الكاف جارة
 لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف و هنا ظرفا مكان
 متعلقا بقولهم امكث و امكث فعل امر و فاعله
 مستتر و هو يا تقدره انت و ازمنا ظرف زمان
 متعلقا بقوله امكث و التقدير الطرف اسم
 وقت او اسم مكان ضمن كل منهما معني في باطراد
 و ذلك كقولهم امكث هنا ازمنا و حاصل
 المعني ان الطرف لهم الوقت او لهم المكان المضاف
 كل منهما معني في باطراد و هذا معني له اصطلاحا
 و اما معناه اللفظي فالوعداء و معني
 تضمنها كما ذكرنا حطة معني في فيهما و احتواها
 عليه لا تضمن المصطلح عليه و هو شراب
 كلمة معني كلمة اخرى لانه لو كانت المراد ذلك لزم
 ان كلا منهما مضاف معني الحرف و تضييق الكلمة
 معني الحرف موجب لبنائها و معني الاضمار و حصة
 تسلط جميع العوامل عليه فتقول صحت امام الامير
 و جلست امامه و ضربت امامه و صحت يوم الجمعة
 و جلست يوم الجمعة و ضربت يوم الجمعة و هكذا
 فاما م و يوم كل منهما مضاف معني في باطراد لصحة

تسلط

تسلط جميع العوامل عليها و لا يرد علي ذلك جلست
 تجلس زيد فانه وان كان ظرف مكان مضافا لمعني
 في تكن ليس باطراد لعدم صحة تسلط جميع العوامل
 عليه لانه لا يتعصب ظرفا الا بعامل من جنسه
 مادته كادته كاسيا في قلنا استثناء الميم فيما
 سياتي بقوله و بشرط كون ذات مقبلا ان يقع
 مكانه قال كل من الميم الزمان و لهما المكان ينصب
 علي الظرفية باطراد الا هذا فلك يكون منصوبا علي
 الظرفية باطراد الا اذا كان عاملا من جنسه
 و مجتمعا معه في اصله المستقيم و قوله كنهنا
 امكث ازمنا كل من قوله هنا و ازمنا متعلق
 بقوله امكث و معمول له و هو مثال واحد
 لا مثالين و المعني كقولهم لك شخص امكث هنا في
 هذا المكان ازمنا اي في الزمان ازمنا فهو مثال
 واحد جامع لظرف الزمان و ظرف المكان
 و جملة امكث و معموله في محل نصب بالقول
 المحذوف المقدر و ازمنا بضم الميم جمع زمن كجمل
 و اجل ان قلت ان الزمن يطلق علي القليل
 و الكثير فانه حاجة مجمعة قلت ارادة هنا
 النقص من الوقت فقط فجمعه بانه اسم
 زمان او مكان انما هو معني الواو اي و لهم مكان

وفي هذا الشارح ان كلام الله مبني على حذف مضاف
 وان او في كل من بمعنى الواو والتقدير اطرف
 وقت ان اي لم وقت ولم مكان ان
 معنى في اي لوحظ فيها معنى في واحتملها عليه
 كما تقدم وقوله باطراد علمت معناه فيما تقدم
 نحو امك هنا انما قد علمت فيما تقدم
 ان كل من متعلق بقوله امك والجملة في محل
 نصب بالقول المحذوف واز مناجع زمن وجهه
 وان كان يطلق على القليل والكثير لانه اراد به
 هنا القطعة من الوقت لانه المعنى امك
 هنا ان علة لقوله وكل من ان واحترز اي
 الله بقوله ان وقوله من لانه ان زمان الزمان
 كما لم يتضمن مرفوعا بالابتداء اي او غيره اي
 وهو الخبر كما في المثال المذكور لان يوم الجمعة
 فيه مرفوع على الابتداء ويوم مبارك مرفوع فيه
 على الخبرية نحو يوم الجمعة اي او يوم عرفه
 ان وقوله والدار زبد مبتدا وخبر وفي تمثيله
 بالدار نظر لان الدار لا تكون ظرف مكان بل هي
 مكان فالاولى التحليل بغيرها من ظرف المكان
 انفاق لبعض الشرط وقوله فانه لا يسمي
 ان الضمير فيه عائد على غير المتضمن معني

مما ذكره وقوله والحالة هذه اي لتمراره مرفوعا
 بالابتداء والخبر اما اذا خرج عن هذه الحالة
 الى حالة النصب كان قبل سرت يوم الجمعة مثلا
 فانه يسمي ظرفا وكذا ما وقع منهما ان اي
 كذلك لا يسمي ظرفا ما وقع من لانه الزمان
 والمكان مجردا نحو سرت ان وقوله على ان في هذا
 اي ما وقع منهما مجردا اي وعنه خلافا لانه
 واعلم ان على هذه الحارة متعلقة بمحذوف
 اي وعنه علي ان في هذا ان او بمعنى مع اي مع
 ان في هذا ان او بمعنى لكن اي لكن في هذا
 وعنه خلافا لانه اي فيمضهم سماه ظرفا اصطلاحا
 وبمضهم لم يسمه ظرفا اصطلاحا وكذلك
 ما نصب منهما ان اي من لانه الزمان واسماء
 المكان اي لا يسمي ظرفا ايضا نحو بيت
 الدار وهدت يوم اجل اي ولا يصح كون المعنى
 على ان بان يقال بيت في الدار وهدت في يوم
 اجل ويوم اجل هو اليوم الذي كانت عايشة
 رضي الله عنها ركة للجل فيه فهي اليوم يوم
 اجل وهذا وما قبله خارج بقول الله عز وجل
 واحترز اي الله بقوله باطراد من نحو
 دخلت ان اي لانه لا يصح تسلط جميع العوامل

عليه بل كل من الامثلة الثلاثة التي ذكرها
خاص بالفاعل المقدريه ولا يصح تقدير
غيره وتسلط عليه وقول فان كل واحد من
علة لما قبله وقول ليس باطواد اي لما علمت
من عدم صحة تسلط جميع العوامل عليه وقول
لان لما كان المكان المختص له علة لقوله ليس
مطرد او المراد بالمختصه ما لا صورة وحدود
محصورة كما البيت المذكور والدار والمسجد والاشجار
وغو ذلك وقول لا يجوز حذف في معاني الاشذوذ
فيجوز والقياس ذكرها معها وقول في هذه المسائل
اي الامثلة المذكورة فيما تقدم وقول منصوبة
على الطريقة اي لعدم الاطواد فيها وان كانت
متضمنة لمعنى في وانما هي منصوبة على
التشبيه بالمفعول به اي وليست مفعولا بها
حقيقة لان المفعول به الحقيقي يصل اليه
الفعل بنفسه من غير تقدير وهذا لا يصل اليه
الابتدائر في فكان شيها بالمفعول به وليس
به حقيقة وقول لان الطوفان علة لقوله وانما
هي منصوبة على التشبيه لانه هذه الحدوث
لانه تأتي في اسم المكان هل هو منصوب على
التشبيه بالمفعول به او على نزع الخافض

او على

٤

او على الظرفية لانه اذا كانت تكون داخلية في كلام
المعنى الا على هذا الاخيرا لانها التي تكون فيه
متضمنة لمعنى في فيحتاج لاجزائها بقيد الاطواد
واما على الاول والثاني فليست داخلية لعدم
تضمنها لما ذكر في خارجة بقوله ضمن معني في
على ان قولهم هذا منصوب على نزع الخافض هو
عين المنصوب على التشبيه بالمفعول به وهو في
الحقيقة قسم واحد كما سيأتي فتكون المذاهب
اثنين على هذه الاشكال فلذا قال الشيخ وفيه
نظراي في كلام المعنى فطرحنا اخرج بقيد
الاطواد الامثلة الثلاثة المذكورة وتحتها مع
انها منصوبة على التشبيه بالمفعول به وهو غير
متضمن لمعنى في فلم تدخل في كلامه حتى يحتاج
لاخراجها بقيد الاطواد وهي خارجة بقوله ضمن
معني في فكم هي داخلية على القول بانها
منصوبة على الظرفية لانه اذا كانت تقدم واما على
انها منصوبة على نزع الخافض والاصل دخلت
البيت لانه قد فاجار ونصب على التوسع فظم
كلامه انه يحتاج في اخراج ذلك بقيد الاطواد
لكن قال ان قاسم انما على هذا القول ليست
متضمنة لمعنى في فله حاجة لما ذكر فتلخص

ان قيد الاطراد لا يحتاج اليه الاعلى القول ببعضها
 على الظرفية شذوذا فقط دون ما ذكر وقد حجاب
 عن ذلك بان التقييد بقوله باطراد قيد لبيان
 الواقع لا لخراج ما ذكر على ان بعضهم يحتج في ذلك
 وقال لا يلزم من كون المفعول به غير متعين
 لمعنى في ان يكون المصبة به كذا لكان المصبة
 لا يقطر حكم المصبة به من كل وجه فقد يكون
 المصبة متعينا لما ذكر دون المصبة به فقول
 فكذا كذا ما شابه به فيه نظروا تحت بعضهم وقد
 علمت وقوله فانها خرجت ان علمت لقوله فلا يحتاج
 ان فأنصبه بالواقع ان فأنصب فعل امر
 وفاعله مستتر والها مفعول وهي عايدة على
 الظرف وبالواقع جاز ومجرور متعلق بأنصب
 وهو على حذف مضاف وفيه جاز ومجرور
 متعلق بالواقع ومظهر احال او خبر لكان
 مقدم عليها وكان فعل ماضٍ ولها مستتر عايد
 على ان انصب المفعول من انصبه والا انت
 الشرطية مدغمه في الانافية وفعل الشرط
 محذوف دل عليه ما قبله وقانون الفاعل بطله
 للجواب وان فعل امر وفاعله مستتر تقديره
 انت والها مفعول وتقدرا حال من فاعله انت

والنقد

والنقد يرفا نصب الظرف بدال الواقع اي
 باللفظ الدال على الواقع فيه ان كانت ذكر الدال
 مذكورا والا يكن مذكورا فانوه حاله كونه محذوفا
 مقدرا وحاصلا معنى ذلك ان ما تضمنت
 معنى في من لهما الزمان ولهما المكان حكمه
 النصب على الظرفية وانما نصب له ما وقع فيه
 اي دال ما وقع فيه اي اللفظ الدال على ما وقع
 فيه فصحت يوما مثلا هذا اللفظ دال على
 صوم واقع في اليوم فالناصب لليوم لفظ صمت
 الدال على الصوم الواقع في اليوم وهذا اذا كان
 ظاهرا مذكورا فان لم يكن ظاهرا مذكورا فيكون
 منصوبا به في حال كونه محذوفا مقدرا سواء كان
 المحذوف جوازا او وجوبا كما سيأتي توضيحه ان
 شاء الله تعالى فقول المصبة بالواقع فيه
 مبني على حذف مضاف والتقدير فان نصب ظرف
 الزمان وظرف المكان باللفظ الدال على المعنى
 الواقع فيه ان كانت ذكر اللفظ الناصب له
 مذكورا وان لا فانصبه به في حال كونه محذوفا
 مقدرا سواء كان المحذوف جوازا او وجوبا وعبر
 عن ذلك بالاد ظاهرا وعنا المحذوف بالتقدير مجازا
 معنى اي الزمان او المكان اي ولهما المكان

فاعلمني الواو كما تقدم وهذا بيان كما في قوله
 حكم ما تضمنه ان وانما صلب له اي لما تضمن
 المبين بما بعده وقوله ما وقع فيه مبني على حذف
 لا تقدم اي اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه
 والضمير فيه عائد على ما تضمن المبين باسم
 الزمان واسم المكان وقوله وهو المصدر بيان لما
 وقع فيه اي دال ما وقع فيه هو الحدث وهو
 لا ينصب وانما الناصب له نفس المصدر الدال
 على ذلك الحدث يوم الجمعة هذا مثال
 لظرف الزمان وقوله عند الأمير مثال لظرف
 المكان وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة ولا شك
 ان كل منهما منصوب بالمصدر وهو الضرب الدال
 على المعنى الواقع في كل منهما وهو الحدث
 او الفعل معطوف على قوله وهو المصدر وكذا قوله
 بعد او الوصف ثم يكون لافق في الناصب له
 بين ان يكون دالا على المعنى الواقع فيه دلالة
 تضمنية كالمصدر او مطابقة كالفعل والوصف
 لاء المصدر يدل على الحدث فقط والفعل والوصف
 والوصف كل منهما يدل على الحدث وعلى زمن يكون
 ذلك الحدث واقعا فيه وظاهر كل منهما ان
 هذا اعتراض من ان الشئ على المصدر وقوله الا الواقع

فيه فقط اي دال الواقع فيه اي اللفظ الدال
 على المعنى الواقع فيه اي ظرف الزمان وظرف
 المكان والمعنى الواقع فيه هو الحدث وداله
 المصدر وقوله بل ينصبه هو اي المصدر الدال
 على المعنى المذكور وغيره اي المصدر كالفعل
 والوصف ذلك فالما يوجهه ظاهر كلامه لانه
 قال فانصبه بالواقع فيه لم يزل يقل وغيره
 فعل هذا يكون المراد بالمراد دلالة تضمنية
 كالمصدر او مطابقة كالفعل والوصف كما
 تقدم لاختصاص الدال دلالة تضمنية
 وانما صلب له امامه كور كما مثل اي فيما تقدم
 وهذا اشارة لقول المصنف مظهر كان وقوله او
 محذوف جواز اشارة الى قوله والافانوه من
 مقدرا او وجوب المعطوف على قوله جوازا
 نحو زيد عندك مثال لما اذا كان خبرا في
 الحال وقوله وظنت زيدا عندك مثال لما اذا كان
 خبرا في الاصل قبل جملة مفعول الظن
 كما مثل في هذا الظرف اي المذكور في الأمثلة
 المستقرة والتقدير في غير الصلة اي صلة
 المستقرة مستقرة او مستقر اي فانت محذوف
 مستقرة جملة او اسم فاعل مفرد واماني الصلة

فيتمين تقديره استقران الصلة لا تكون الا جملة
 وكل وقت او لكل مبتدا ووقت مضاف اليه
 وقابل مخبر ووال اسم اشارة مبني على السكون في محل
 نصب مفعول لقابل والكاف حرف خطاب وهو
 عائد على النصب على الظرفية والنافية وبقيد فعل
 مضارع والها مفعول والمكان فاعل والا اداة حصر
 ملغاة ومبرها حال من المكات وعو خبر مبتدا محذوف
 والجات مضاف اليه والمقادير معطوفة عليه وما
 لم يوصل مبني على السكون في محل جر معطوف على
 الجهات او في محل نصب معطوف على قوله مبرها وهو
 الاولي وجملة صيغ صلته وحال الفعل جار ومجرور
 متعلق بصيغ وكبري خبر مبتدا محذوف ومبري
 مبني على السكون في محل جر ومن رمي جار ومجرور
 في محل نصب على الحال والتقدير وكلهم زمان
 قابل للنصب على الظرفية سواء كان مبرها او مختصا
 ولا يقبل لهم المكات النصب على الظرفية الا في حال
 كونه مبرها لا مختصا وذلك نحو الجهات والمقادير
 ومثله في ذلك اللفظ الذي صيغ واشتق من مادة
 الفعل وذلك كبري المشتق من مادة رمي على
 مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق من الفعل
 او من مصدر رمي على مذهب البصريين القائلين

ان

ان الاشتقاق لا يكون الا من المصادر فكلام المص
 مبني على حذف مضاف وحاصل المعنى ان
 اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مطلقا سواء
 كان مبرها او مختصا واما لهم المكات فلا يقبله الا
 في حال كونه مبرها دون ما اذا كانت مختصا ومثله
 في ذلك كل ما صيغ واخذ من مادة الفعل كبري
 الماخوذة من مادة رمي يعني اي يقصد
 اليها ان اسم الزمان او يوصف معطوف
 على قوله او باضافة وقوله او بعد معطوف على
 قوله او يوصف لا العطف باو يكون على ما قبل
 واما بالواو فيكون على الاول والخاص ان
 المراد بالهمم مادل على زمن غير متقدر كمن ومدة
 ووقت تقول سرت حيناً ومدة ووقتاً كمنتهى
 مادل على زمن متقدر معلوم اما بعلمية كصيت رمضان
 وعكفت يوم الجمعة او بال كسرت اليوم واقت
 ايام او باضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم
 زبيد او كات نكرة نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا
 او وقتاً او ليلة نحو سرت يومين فيومين لهم
 زيادة منصوب على الظرفية بسرت وعلامة نصبه
 الياء انه مشي واما لهم المكات فقد لم يشترط
 الياء ان النصب له سماعا لا دلالة فلهذا نفسه

وقوله فله يقبل النصب اي على الظرفية منه اي من
الزمان المكان الانواعان وقوله احدهما اليهم وانما
ان في هذه الاشياء الى ان قوله وما صيغ مطوف على
قوله مبهما لا على قوله الجهات وهو اصل كما تقدم
لان عطفه على الجهات يقتضي انه من المبهم فيخالف
ما صرحوا به من انه من المختص ونصب قسما له
بالمبهم واما عطفه على مبهما لا يقتضي ذلك وانما
يضيده انه قسم اخر مفايز له لان المطفأ يقتضي المقابلة
وحينئذ تارة يكون مبهما وتارة يكون مختصا كما
سياتي وقوله بشرطه الذي سيذكره اي بقوله فيما
سياتي فشرطه نصبه قياسا ان يكون عاملا
لزم والمبهم كالجاءات الست اي كجاءات
الاست خوف ان يفرغ المذكور مبهما لانها لا صورة
لها شاهد ولا حدود لها تجعل محصورة لانهم عرفوا
اختص بماله صورة وحدود محصورة كالدار والسجدة
والبلد ونحو ذلك والمبهم بما لا يختص بمكان بعينه
وليس له ما ذكر قال بعضهم وهذا بعينه يدخل
فيه غمر داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر
ونحوه اذا اريد بشي من ذلك الظرفية مع انه
لا يجوز انتصابه على الظرفية بل يجب فيه التصريح
بالعرف وقوله بعضهم سكتت ظاهرا باب الفتح

لكن

لكن لانه لا صورة له ولا حدود وتخص ولا يختص بمكان
دون اخر ونحو هذا كقولهم وسفل وقدام
ووراء ونحو ذلك نحو غلوة مثال للمقادير
وغلوة بفتح الفين المجهمة مائة باع وانباع قدر
مد اليدين والميل عشر غلوة والغرض من ذلك
اميان والبريد اربعة فراسخ وغلوة جمع غلوة
وفي المصباح الغلوة الغاية وهي اخر رمية السهم
بقدر ما يمكن ويقال هي ثلث ثمانية ذراع الى
اربعة ذراع والجمع غلوات مثل شروخ وشوات
ان قلت ان الفرسخ والبريد معلومات
بالمسافة فكيف يعدان من المبهم قلت هما من
المبهم من حيث عدم تعيين محلهما وقصر عليهما
نظائرها فلو كانت عاملة من غير لفظه بان
لم يوافق في اللفظ تعين جزم لزم فلا تقول
جلست مري زيد ان فعم لوقيل رميت مري
فماز نصبه على الظرفية من غير شذوذ لوجود
الشرط المذكور فيه وما ورد من ذلك اي
النساء هو مني مقعد القابلة اي قريب مني
غير اني مقعدا اي مكان فقودها حال
الولادة وقوله ومزج الكلب اي بعيد مني كبعد
الكلب من الشخص حال زجره له وقوله ومناط

التريا اي بعيد مني كبعد الشخص من مناط التريا
 اي مكانها الذي هي متعلقة به وهذا كناية عن
 كونه بعيدا منه كبعد السماء والقياس هو
 مني في مقعد ابي والقصر ح فيه بني الحارة
 وقول ولكن نصب شدو فلا يقاس عليه اي
 عالم يقدر العامل من مادة لم المكان فان
 قدره من مادة فلا يكون شاذا كان قدر في
 الاول قعد مقعد وفي الثاني زجر مزجر وفي
 الثالث ناط مناط وغاية الامر انه حذف العامل
 كما قال في الكافي
 وخوزيد مزجر الكلب ندره ولا ندر فيه ان تل زجر
 اي قدر زجر الذي هو العامل من مادة اسد
 المكان وشرط كون المرشوط مبتدا وكون
 مضاف اليه وذا لم يفتق خبرها وان وما
 بعد هاء تاويل مصدر خبر المبتدا ولما جار ومجرور
 متعلق بظرفا وجهلة اجتمع صلة وفي اصله متعلق
 باجتماع ومع ظرفا والها مضاف اليه والتقدير
 وشرط كون هذا الشرط الذي صيغ من المصدر
 حال نصبه على الظرفية قياسا وتوابعه ظرفا
 للعامل الذي اجتمع معه في اصله الذي اشتق منه
 وحاصل معنى ذلك ان اللفظ الذي صيغ

واخذ

واخذ واشتق من المصدر لا يكون نصبه على
 الظرفية قياسا الا بشرط وقوعه ظرفا للعامل
 اجتمع معه في اصله الذي اشتق منه بان يكون
 العامل موافقا له في اللفظ واشتركة معه في
 الاشتقاق من الاصل وهو المصدر والا فلا يكون
 نصبه قياسا بل شاذا ان يقع ظرفا كما
 اي لعامل اجتمع اي ذلك العامل معه اي مع
 ما اشتق واخذ من المصدر في اصله اي اشتق
 منه وهو المصدر اي ان ينتصب له هذا تفسر
 لقول ان يقع ظرفا ان وقول بما يجامع اي عامل
 يجتمع معه في الاشتقاق من اصل واحد اي وهو
 المصدر كجامعة ان تنظر فيما ذكر وقول فاصلهما
 واحد وهو جلوس اي الذي هو المصدر اشتقان
 منه وظاهر كلامهم انه انما اعترض على انه
 من اللفظ وقول ان المقادير وما صيغ كذا اي لانه
 عطف المقادير على الجهات وسلط عليها نحو فيقتضي
 لما ما صيغ من جملتها يكون مبرها مثلها مع ان
 بعضهم صرح بان من المختص لافها المبرهم واجيب
 بان اللفظ معطوف على المقادير بل معطوف على قول
 مبرها وح فلا اقتضا لان القطف يقتضي المغايرة
 ويكون من المختص لاحد المبرهم وتقدم ذلك

لانها ان قيل لتقول فذهب الجمهور ان قول
 في جملة الصفات اي المحل وقول لانها معلومة
 المقدر علة لتقول وذهب الاستاذ ان اي وعي ذلك
 يكون نصيبا تشبيها لها بالظروف البهمة وظام
 كلامه ايضا اي كظاهري فيما تقدم ان حرمي ان
 وقول مشتق من رمي اي الذي هو فعل وقول
 وليس هذا على مذهب البصريين بل على مذهب
 الكوفيين يعني والالفية مبنية على مذهبهم لا على
 مذهب الكوفيين ويجاب بان كلامه مبني
 على حذف مضاف والتقدير من مصدر رمي فحصلت
 الموافقة في وقول فان مذهبهم ان تعليل لقوله
 وليس هذا ان فاذا تقررات المكان المختص اي
 علم ما تقررات المكان المختص ان وعي ذلك من
 كلام المص حيث قال ولا يقبله المكان الا بهما اي
 ولا يقبل لم المكان النصب على الظرفية الا في
 حال كونه مبني لا مختصا وقوله فاعلم انه سمع اي
 من كلام العرب نصب كل مكان له وقوله واختلف
 الناصري في ذلك اي في نصبه في الامثلة المذكورة على
 قوله اقوال على ما ذكرنا في الحقيقة فاقول ان
 فقط لان النصب برفع الخافض هو عين النصب
 على التشبيه بالمفعول به ثم ترك قولنا ان شاء الله

انها

انما منصوبة على كونها ظرفا حقيقيا فتكون الاقوال
 بهذا الالة وقول وقيل هي منصوبة على اسقاط
 الواو فيكون نصيبا بالفعلة المذكور بواسطة
 نزع الخافض والاصل دخلت ان وهذا هو عين
 القول الاتي اخر الالة من قوله في المعنى
 وما يري ظرفا لزم ما اسر موصول مبتدأ مبني
 على التكون في محل رفع ويرى فعل مضارع مبني
 للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره
 هو والجملة صلة ما وظرفا حال من فاعل يري
 وغير بالنصب مطوف عليه وظرف مضاف اليه
 وقوله فذكر مبتدأ ودوا يعني صاحب خبره
 مرفوع بالواو وتصرف مضاف اليه وفي الوقف جار
 ومجرور متعلق به وغير مبتدأ ودي مضاف اليه
 والتصرف مضاف اليه والذي خبر مبتدأ المحذوف
 والجملة خبر المبتدأ الذي هو غير وجملة لزم صلت
 وظرفية مفعول لزم واوشبها مطوف على قدر
 مخوف لا على ظرفية المذكورة والا لزم ان يكون
 هناك ملازم للشيء به وهذا ظرفية مع ان السببه
 لا يفر عنها وهي لا تنفرد عنه وهذا الكلام بيان
 لذي التصرف او متعلق بشبه او يلزم وهو في
 محل نصب حال والتقدير واللفظ الذي يري ويعلم

ظرفا وغير ظرفا فذاك اللفظ صاحب تصرف وانتقال
 من الظرفية لغيرها في الوقت وغير الظرف صاحب
 التصرف هو الظرف الذي لزم ظرفية فقط او
 ظرفية وشبهها حالة كون الشيء من الكلام وحاصل
 معنى ذلك ان اللفظ اذا كان تارة ينصب على
 الظرفية وتارة يخرج منها لغيرها يقال له في الوقت
 صاحب تصرف وانتقال منها لغيرها وذلك كيوم
 ومكان وان كانت دايما ملازما للنصب عليها ولا
 يخرج منها لغيرها لفظ وعوض او يلزم الظرفية
 وشبهها بحيث يكون منصوبا عليها ويجمع جرم بمن
 كقبل وبعد وعند فانه يقال له ظرف غير متصرف
 اي غير متعلل من النصب عليها لغيرها فقول
 المم او شبهها عطفا على مقدر محذوف كما تقدم
 فتلخص ان الاقسام ثلاثة قسم يتصرف وقسم
 غير متصرفين وهما داخلان تحت قول المم وغير
 ذي التصرف لان قلت ان تعريف المم المتصرف
 بقول وما يري ظرفا وغير ظرفا كذا ليس مانعا
 له قول ما لزم الظرفية وشبهها فيه كقول
 فانها ينصبان على الظرفية ويران بمن واجيب
 بان الملامد ما يري ظرفا وغير ظرفا في حال كونها
 غير ملازم الظرفية وشبهها في وقتها كقولها

يذكر

بذلك من التوحيف وصار مانعا كما يدل على ذلك قوله
 بعد وغير ذي التصرف اي اي متصرف اي ظرف
 متصرف وغير متصرف اي وغير ظرف متصرف وقوله
 فالمتصرف اي فالظرف المتصرف وقوله او المكان
 اي من ظرف المكان وقوله ما يستعمل اي لفظ المتعلل
 وقوله كيوم ومكان مثال اللفظ الذي يستعمل في الاول
 لظرف الزمان والثاني لظرف المكان وغيره
 المتصرف اي وغير الظرف المتصرف وقوله وهو ما لا
 يستعمل الا ظرفا فقط فقط وعوض اي فانها
 لا يخرجان عن النصب على الظرفية لغيرها ولا لجرم
 بمن فقط لاستغراق الزمن الماضي نحو ما كتبه
 قط وعوض لاستغراق الزمن المستقبل نحو لا اكله
 عروضا وقوله او شبهه اي او ظرفا وشبهه فاف
 يعني الواو وذلك كقبل وبعد وعند فالثلاثة
 تنصب على الظرفية وشبهها وهو الجرم وليس لنا
 شيء يستعمل شبه ظرفية وليس بظرف وهذه
 الثلاثة جعل قول المم او شبهها معطوفا على مقدر
 في يومين مطوقا على ظرفية اذا اردت من يوم
 اي من ليلة يوم لان السحر من الليل لامن اليوم
 وكذا يقال فيما بعد الا ان كوط تحذف اسم
 هذا اخبار من الوي جلد جلد له بان النجاة حصة

في سمن الاسحار والذي نزم اي والظرف الذي
 نزم ان وفول او شبيها او بمعنى الواو اي وشبيها وفول
 والمراد بسبب الظرفية اي بالظرفية وشبيها انه
 لا يخرج ان الاول ان يقول والمراد بسبب الظرفية
 الجرمين وقد ينوب ان فقد حرف تقليل وقيل
 تحقيق وينوب فعل مضارع ومصدر فاعل وعن
 مكان جار ومجرور متعلق بيبوب وهذا اسم اشارة
 مبني على التكون في محل رفع مبتدأ وجملة يكثر خبره
 وفي ظرف جار ومجرور متعلق بكثر والصفات
 مضاف اليه والتقدير وقد ينوب مصدر عن اسم
 مكان وذكر يكثر في ظرف الزمان وحاصل
 المعنى ان المصدر ينوب عن اسم المكان على قلة
 ويكون مقصورا على اسماء وانما ينة عن ظرف
 الزمان بكثرة ويكون قياسا والسبب في قلة
 الاول وكثرة الثاني بعد ظرف المكان عن المصدر
 وقرب ظرف الزمان منه لان المصدر مدلول للفعل
 بطريق التضمين لدلالة على خبر معناه وهو المدلول
 والمكان مدلول للفعل بطريق الاسترام والاشارة
 الى الحد اقرب لدلول الفعل الثاني وهو الزمان
 من مدلول الاسترام وهو المكان عن طريق
 المكان قليلا اخذ ذلك من قول المصنف وقد ينوب

قول ولا

ولا ينقاس ذلك اي نيابة المصدر عن ظرف
 المكان في جميع الامثلة بل يقتصر فيه على ما كان من
 العرب ولا يقاس عليه غيره مما مائل وهذا
 مقيس ان اسرار الاشارة راجع لنيابة المصدر عن
 ظرف الزمان اي فيقاس عليه غيره في كل مصدر
 صحت نيابته عن ظرف الزمان وعلمت نكتة ذلك
 فيما تقدم المفعول معه اي الذي يقع الفعل
 مصاحبا له واخر عن الفاعيل الخمسة اي ذكر اخرها
 لكونه وقع في قياسه خلاف فبعضهم قال انه قياسي
 وهو الصحيح وبعضهم منع ذلك وقال انه غير قياسي
 بخلاف غيره من الفاعيل المتقدمة فلم يقع في
 قياسها خلاف بل قياسها متفق عليها وايضا
 لا يصل اليه العامل الا بوساطة حرف وهي الواو دون
 غيره مما ذكر ينصب اليه ان ينصب فعل مضارع
 مبني للمفعول وتالي نائب فاعل والواو مضاف
 اليه ومنعوا حال ومع ظرف والها مضاف اليه ولي
 مجرور ومجرور خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول
 في خبره وسيري فعل امر مبني على حذف النون وايا
 فاعل والواو والهاء والمعية والطريق مفعول معه
 متعبر ببيان اعمدة الظاهرة ومسرعة حال وبما جار
 ومجرور خبر مقدم ومن الفعل متعلق بقول سبق

وشبهه معطوفا عليه وجملة سبق صلة ما وذا اسم
 اشارة مبتدأ والنصب بدل او عطفا بيان او نعت
 له ولا حرف عطف وبالواو عطف على بما اول البيت
 وفي القول متعلق بالفعل وشبهه والاحق نعت
 للقول والتقدير ينصب تالي الواو حالة كونه
 مفعولا معه وذلك كايته في نحو قولك سري والطريق
 في حال كونك مسرعة وهذا النصب كايته وثابت
 بالذي سبق من الفعل وشبهه لا بالواو في القول
 الاحق اي القول الحق الصحيح فافعل التفضيل
 ليس على بابه لانه يقتضي ان مقابله حق وهو
 احق منه مع انه ليس كذلك بل الحق هو هذا وحاصل
 المعنى ان اسم الواقع بعد الواو التي بمعنى مع
 ينصب مفعولا معه وينصب يكون بالفعل المتقدم
 عليه او شبهه اي المكتابه له في الحروف جان تكون
 حروف الفعل لا بالواو الواقع ذلك الاسم
 بعد ما في القول الصحيح ومقابله انه منصوب لا
 وسياتي الرد عليه ان قلت قول المصنف
 تالي الواو ان يقتضي ان كل اسم وقع تاليا للواو
 بمعنى مع ينصب مفعولا معه وليس هذا مسلما
 واجيب بانه لا يرد عليه ذلك الا اذا قاله
 وهو لم يقتصر على ذلك بل قال بعد في نحو سري

كانه قال ينصب ان لا مطلقا بل في هذه المثال
 ونحوه المقيد بقيود ستة وهي كونه لهما فضلة
 يجوز حذفه وواقعا بعد واو وتلك الواو بمعنى
 مع وواقعة بعد جملة متقدمة عليها وتلك الجملة
 فيها فعل او شبه الفعل من كل اسم فيه معنى الفعل
 وحروفه كسرت واد طريقا وانا سائرا والنيل تخرج
 بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ونحو سرت
 والشمس طالعة فان الواو في الاول داخله على فعل
 وفي الثاني على جملة فله يعي نصب ما بعده ما غلب
 كونه مفعولا معه مع وخرج بالفضلة نحو اشترى زيد
 وعمرو فله يعي نصب عمرو مع كونه مفعولا معه لفقد
 الشرط وهو كونه فضلة لانه ان عمدا لا يجوز
 حذفه وخرج بالثالث وهو كونه واقعا بعد واو
 نحو جيت مع زيد وبأربع وهو ان الواو بمعنى مع
 نحو جاء زيد وعمرو قبله فان الواو فيه عاطفة
 وليست بمعنى مع وبالحامس وهو كونه واقعة بعد
 جملة متقدمة عليها نحو كل رجل وضعفه فان
 الواو فيه وان كانت بمعنى مع الا ان المتقدم عليها ليس
 جملة بل مفعول وهو رجل وبالسادس وهو كون
 الجملة فيها فعل او شبهه نحو هذا كذا وهاك فان
 المتقدم فيه على الواو وان كانت جملة لكن ليس فيها

فعل ولا يشبهه المفعول معه أي اللفظ أو
 الاسم الذي يقع الفعل معاجلاً له وقوله هو الاسم
 المنتصب أن أخذ ذلك من قول الله ينصب تأتي
 أن وقوله بمعنى مع لعله أخذ ذلك من قول المصنف
 في المثال والطريق أن والناصب لم أن أخذ ذلك
 من قول الله بما من الفعل أن وقوله من الفعل
 أو شبهه بيان لما والمراد بشبه الفعل كما تقدم كل
 أهم ما وله في المعنى والحروف أي يسيروا مع
 الطريق أي في حال تكونكم مصاحبة له وما شية
 فيه لا خارجة عنه وليس المراد أن الطريق يسير
 معها ويصاحبها حال سيرها ومثل ذلك يقال في نحو
 سرت والنيل بأن المراد يسيروا مصاحبة فيه للنيل
 بمعنى أي لم يتجاوزوه وأخرج عنه أي عن محاذاته
 في حال سيره لأن النيل يسير معه فتشبهه لذلك وافهم
 ولا تشبهه لغيره فالطريق منصوب بسير
 أي مع القول الصحيح الحق وقيل منصوب بالولد
 وسيأتي رده بأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن
 كالجزم منه لا يعمل فيه العمل الخاص بذلك الاسم
 وهو الجر لا النصب أن وهو أي هذا الزعم
 غير صحيح وقوله لأن كل حرف الزعم لقوله وهو غير
 صحيح ولا يرد على ذلك أن التي للتوكيد فإنها وإن

اختصت

اختصت بالدخول على الاسم ونصبته لتكونها للجهت
 الفعل بدليل تحطى العامل إرسي أثره وهو
 الجر لأنفسه مقيّد فيما أي لفظ كان ووجد
 مثل ذلك وهو أن وهذا هو الصحيح اسم الإشارة
 راجع لتكونه مقيّد أي وكونه قياساً لاسمها أي هو
 الصحيح وقيل أنه كما أي تقتصر فيه على ما مع من
 العرب ولا يقرأ عليه غيره أن عاملة أي
 العامل فيه النصب من الفعل وشبهه وهذا
 باتفاق لاسم الإشارة راجع لتقدم عامله عليه
 أي أن تقدم عامله عليه وعدم صفة تخرج عنه
 باتفاق أي لأن الواو هي للجهت وأوالعطف وقيل
 أنها في الأصل نفس وأوالعطف وإذا كان كذلك لا بد
 من تقدم شيء عليها يصح العطف بها عليه
 وبعد ما استفهام أن فبعد ظرفاً وما مضاف إليه
 واستفهام مضاف إليه من إضافة الدال للمدلول
 وكيف مضافاً على ما نصب فعل ماضٍ وبعض
 العرب فاعل والعرب تضاف إليه ويفعل جار ومجرور
 متعلق بنصب وكوت مضاف إليه ومضارع
 محذوف تحت لفعل والتقدير وينصب بعض العرب
 المفعول معه أن يظنوا به منصوباً بفعل محذوف
 مشتق من كوت بعد ما الاستفهامية وكيف الاستفهامية

وحاصل معنى ذلك ان بعض العرب نطقوا بالهم
 الفعول بعد ما وكيف الاستفهاميتين منصوبا
 وقال ما انت وزيدا وكيف انت وقصة من تريد
 فجات الخاة وجعلته منصوبا بفعل مضارع مشتق
 من اكون وقالوا التقدير ما تكون وزيدا وكيف
 تكون وقصة هو منصوب بفعل محذوف مقدر
 فان نظروا الصورة ما نطقوا به تكون هنـ
 المسئلة مستثناة مما تقدم وان نظروا الى المحذوف
 التقدير تكون داخلية والمعنى وانما صلب له فعل
 او شبهه سواء كان ملفوظا به كما تقدم او مقدر كما
 هنا وبعد تقدير هذا الفعل المستق من اكون
 حذوفه فاقصص الخبر منه وصار ما انت وكيف
 انت قلوب ما وكيف هما استفهام خبر لكان
 المحذوفة تقدمان عليها وانت في المثالين خبرا وزيدا
 وقصة منصوبان على كونهما منصوبا معه وانما صلب
 لهما تكون التقدير ويعم جمل تكون قامة وكيف
 منصوبة على الحال وقيل غير ذلك وتغيير الهمزة
 العرب فيه اشارة الى ان الارجح فيما ذكره هو
 رفعة بمطنة على الخبر لا نصبه وقصة بين
 القاف لفظ عربي وقيل نجم موب وتجمع على قواف
 كدرة وبدو على قصاع ككسبة ومطرب وقسمان

كسجة

كسجة وسجرات وتريد بالسلسلة ففعل بمعنى مفعول
 يقال نردت الخبز نردا من باب قتل ومعناه فت
 الخبز ثم يله بالمرق ان يسبقه فعل او شبهه
 اي ملفوظا به يله ما ياتي بعد في مقابلته من
 قول من غير ان يتلفظ بفعل ومع من لسان
 العرب ان اشار به لكذا الى ان ما تقدم فيا سي وهذا
 كما هو وقول نصبه اي والاكثر رفعة عطفا على
 الضمير كما تقدم وقول من غير ان يتلفظ بفعل
 مقابل لقول فيما تقدم ان يسبقه فعل او شبهه
 ملفوظا به فخرجه الخويعون اي حملوه
 فالتخريج بمعنى المحل وقول بفعل ضمير اي محذوف
 تقديره وقول من اكون اي الذي هو المصدر لانه
 الاصل في الاستفهام والعطف ان يكون
 فالعطف مبتدأ وان حرف شرط ويمكن فعل الشرط
 وبه ضعف متعلق به واحق خبر المبتدأ والنصب
 مبتدأ ومختار خبر ولدي ظرف بمعنى عند وضعف
 مصناف اليه وهو على تقدير مصناف المحذوف والتساق
 مصناف اليه والنصب مبتدأ وان حرف شرط ولهم
 حرف جرهم وعجز محذوف به والعطف فاعل والجملة
 في محل جر مفعول الشرط وجملة يجب جواب الشرط
 وقول او اعتد معطوف على يجب وهو مفعول امر

وفاعله مستتر واختار مفعول وعامل مضاف اليه
 وترتب فعل مضارع مخروم في جواب الامر وفاعله
 مستتر وجوبا تقديره انت والتقدير والعطف
 للاسم الواقع بعد الواو على ما قبله ان يمكن من
 غير ضعف فهو احق من نصبه على المفعول معه
 والنصب مختار عند ضعف عطف النسق والنصب
 ان لم يحز المطف يجب او اعتقد اخراج عامل
 لنصبه نصب وحاصل معنى ذلك ان الاسم
 الواقع بعد الواو له تلك احوال اما ان يمكن
 عطفه على ما قبله من غير ضعف او بضعف او
 لا يمكن اصله فان امكن عطفه على ما قبله من
 غير ضعف بان كان ما قبله ضميرا متصلا وفصل
 بينه وبينه بفواصل كغير من فصل كما سيأتي في
 المثال فقطفه على ما ذكر احق من نصبه على
 المفعول معه لوجود الفاصل المذكور لان الفاعل
 على الضمير المتصل لا يجوز الا مع الفصل لا تقدم
 واما اذا امكن عطفه على ما قبله بما ذكر بضعف
 بان لم يوجد الفاصل المذكور فيجوز عطفه ونصبه
 والنصب هو المختار وان لم يكن عطفه على ما قبله
 اصله فانه يجب نصبه اما على انه مفعول معه
 او على انه مفعول لفعل عامل فيه محذوف لا يثق به

لا اشار

لا اشار بجميع ذلك انه مفعول والعطف ان يمكن ان
 اي وعطف الاسم الواقع بعد الواو على ما قبله
 ان كان ممكنا من غير ضعف فقطفه على ما قبله
 احق من نصبه وانما كان ممكنا بضعف فالمختار
 نصبه وعدم عطفه عليه وان لم يمكن عطفه
 اصله بان كان عطفه غير جائز وجب نصبه اما
 على كونه مفعولا معه واما على كونه مفعولا لفاعل
 محذوف لا يثق به فانت مخير في ذلك وهذا على كون
 او في كلام المم او اعتقد اخراج الضمير كما هو ظاهر
 وادظاهر انها للتقوية وليست للتخيير والمعنى
 ان ما امتنع فيه العطف يجب نصبه على المفعولية
 ان مع نصبه عليها والافى يكون منصوبا بفاعل
 محذوف مقدور فهو نوعان اح نوع يجب نصبه
 على المفعولية ونوع يجب نصبه بفاعل محذوف
 ولما انت للتقوية ولم تكن للتخيير لانها لو كانت
 للتخيير لزم نصب مفعول ومكان البيت الاتي على
 المفعول معه مع ان نصبه عليها ممتنع لانها معني
 لصاحبة الماء لتبين حالة العلف تقول اش
 شيئا سيأتي لما منصوب على المية فيه نظر
 لانه مبني على ان او في كلام المم للتقوية وليس بظاهر
 والظاهر ما تقدم اما ان يمكن عطفه على

ما قبله اي من غير ضعف او معه فهذا ان قسما وقول
اولا هذه احوال الثالث وهو مصدوق قول المصنف والنصب
ان لم يجر الزم وقول فان امكن عطفا فاما ان تفصيل
لما اجمله اولا واشارت الي ان تحت قسما كنت
انا وزيد ان مكاف فكل ما هو والفا لهما وانا صغير
فصل لا عمل له من الاعراب وهو الذي جوز عطفا زيدا
على الصغير المتصل وهو انما من غير ضعف وزيد
مضبوط على التاني كنت وقول كالاخوين الاولى
كالاخ مراعاة لما قبل الاسم المضبوط وهو التاني
يكون وقول من كونه مفردا لان ما بعد المفعول
نقته يكون بحسب ما قبله لا بحسبها وعندنا هو
الصحيح الذي يقتضيه السماع والقياس وبعضهم
يراعيها ويشي الاخوان كما ذكرنا ان عطفا
على الصغير المتصل اي وهو التاني كنت واما انا
فصغير فصل كما تقدم اه لا العطف ممكن
اي جاز لوجود شرطه وهو الفصل المذكور وهذا
علة لقول اولي من نصبه الزم فرفع غير واول
من نصبه اي للتشريك وان امكن الزم هذا
اشارت لقول المصنف والتعب مختار الزم وقول
الضعف اي لعدم وجود فاصل بينه وبين الصغير
المتصل كما سيذكر الله فان نصب على المعية

اولي

اولي من التشريك اي رفعه وعطفه على الصغير المتصل
وهو التاني سرت في المثال الذي ذكره وقول له من
الزعة له ولونه وان لم يمكن عطفا الزم هذا
اشارت لقول المصنف والنصب ان لم يجر الزم وقول على
المعية او على اختار الزم فيه اشارت الي ان الواو في كل م
المع للتخفيف وتقدم ان جعلها للتويع اولي لما تقدم
ولا يصح جعلها عاطفة ايضا لانها لا يشارك التاني
في العطف فالحق انه منصوب بعامل محذوف قدوة ان
يقول وسقيتها ماء وهو مؤول بالمتها اي عطفتها
تيا والتمتها ماء وقول ان فما منصوب على المعية
ليس بظام لما علمت لا العطف الزعة لقول
لا يجوز الزم وقول اذ لا يصح ان يقال الزعة لليلة اي
لان الامور المنوية يقال فيها اجعت بالامر وفي
الاميان جمعت بالتدبير والتكليف من غير هذا
الاستثنا كان الاولي الصغير المستثنى لان
الكلام في المنصوبات والتقص بان نصب انا هو
الاستثنى الاستثنا انه في هو الاخراج بالا لانه
فعل الفاعل واجب بانه اطلق الاستثنا واداد
استثنى من اطلاق المصدر واردة لهم المفعول
وساقي الله يثير لك في اول كلامه حيث قال
حكم المستثنى من اول علم انهم عرفوا الاستثنا بانه

الاخراج بالا او احدي اخواتها لما كان داخلا تقيقا لفظا
 او تقدير او متزلا منزلة الداخل فقول الاخراج جنس
 يشمل الاخراج بالشرط نحو قتل الذي ان حارب
 فقول ان حارب شرط مخرج لغير المحارب فلا يقتل
 ويشمل الاخراج بالفاية نحو واتوا الصيام الي
 الليل فما بعد الليل لا يقال له صيام ويشمل الاخراج
 بالصفة نحو اعنف رقة مومنة مومنة صفة مخرجة
 لغير المومنة فلا يصح اعتاقها ويشمل الاخراج بالبدل
 نحو اكلت الرغيف ثلثة ثلثة بدل من الرغيف
 مخرج لثلاثه فلم يقع الاكل عليها وقول بالا او
 احدي اخواتها فصل مخرج لهذه الامور المذكورة
 المخرجة لما ذكر من الشرط والصفة والبدل لانها
 لا يقال لها مخرجة بالا ولا باحد من اخواتها بل مخرجة
 بما ذكر من الشرط ونحوه وقول ما كان داخلا تقيقا
 يشمل الداخل حقيقة لفظا نحو قام القوم الا زيدا
 فان زيدا المستثنى داخل في القوم المستثنى منه حقيقة
 لفظا ويشمل الداخل حقيقة تقديره نحو ما قام الا
 زيدا وهو الاستثناء المفرغ الغير التام الموحى وهو
 الذي لم يذكر المستثنى منه فيه وتقدم على
 شبهه فان زيدا فيه داخل في المستثنى منه حقيقة
 الا ان الدخول تقديره من حيث ان المستثنى منه

الذي

الذي هو محل الدخول مقدر لا ملحوظ به فقول لفظا
 او تقدير او متزلا منزلة الداخل تقيقا وقول او متزلا
 منزلة الداخل قيد مدخل لك ستنا المنقطع نحو قام
 القوم الا حمرا نحو رامتل منزلة زيدا الداخل
 في القوم فكانه داخل واستثنى منهم انه ان قلت
 كيف تكون الا لك خراج مع انه يلزم عليه ان ض قال
 لا اله الا الله يدخل في الايمان بعد اكفر لسبح
 النبي لقول الا الله قبل اذ جاءه بالا فقول لا اله
 نفي لجميع الآلهة حتى الله وفي هذا كفر ثم لما استثنى
 بالا واخرجه من عموم النبي له صار موصفا ويلزم
 عليه ايضا ان من اقرب بشره واهم مثله لزيد
 واستثنى منها واحدا واخرجه بالا عن قوله علي ع
 دراهم الا واحدا الانكار بعد الاقرار واجيب
 بان معنى كونها له خراج ان استكمل والمخرج بها
 اوضح واظهر وبين ذلك مع انه لم يرد ادخال
 ما بعدها فيما قبل من الكلام السابق عليها فكانه
 حال لفظه به لاحظ عدم كونه لما بعدها
 فتلخص بها بعد ذلك دليل على انه لم يرد دخول
 ما بعدها فيما قبلها وليس المراد بكونها له خراج
 انها اقرب ما بعدها مما قبلها حقيقة وانما
 داخل حقيقة حتى يرد ما ذكره وانما الامتناع

بها كما يدل على ذلك قولهم ما كنت الا ارحيت
اقتصر عليها ولم يذكر غيرها من اخواتها لان الافراج
معني من المعاني وهو حرف والحرف موضوع للمعاني
وان كان لا يستقل بفهم المعنى منه لا يتوقف فهم
المعنى منه وظهوره على ذكره قبله او بعده
ما كنت الا ما لم يوصل مبتدا وكنت
فعل ماض والتاء مله مة التانيك والافاعل
والجملة صلة الموصول والعائد محذوف ومع ظرف
وتام مضاف اليه وينصب فعل مضارع وفاعله
مستتر عايد على ما والجملة في محل رفع خبر المبتدا
الذي هو ما وبعد ظرف لقولم انتخب مقدم عليه
والواو داخلة على انتخب وتني مضاف اليه واو حرف
عطف وكنتي جار ومجرور معطوف على تني والكاف
فيه بمعنى مثل وانتخب بمعنى اختير فاعل ما ض
مبنى للمفعول والتابع نائب فاعل وما مضاف
اليه وجملة اتصل صلته ما وانصب فعل امر
وفاعله مستر وما مفعول وانقطع فعل ما ض
وفاعله مستر عايد على ما والجملة صلة ما وعن
تيم جار ومجرور متعلق بوقع وفيه جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم وابدال مبتدا موحش
وجملة وقع صفة لابدال ويصح ان يكون الجار والمجرور

متعلق

متعلق بوقع وابدال مبتدا وجملة وقع خبر وانقدر
اللفظ الذي كسنته الاخرجة من كلام تام موجب
ينتصب وجوبا سواء كان متصلا او منقطعا وانتخب
اي اختير اتباع اللفظ المستثنى المتصل لما قبله بعد
نفي او مله وانصب السثنى المنقطع وجوبا على
الراجع ووقع الابدال فيه مما قبله عن تيم وحاصل
معني ذلك ان الاسم المستثنى بالان كان مستثنى
من كلام تام موجب بان ذكر فيه السثنى منه ولقد
يتقدمه نفي ولا شبهه وجب نصبه على الاستثناء سواء
كان متصلا بان كان من جنس السثنى منه او منقطعا
بان كان من غير جنسه واما اذا كان مستثنى من
كلام تام ذكر فيه السثنى منه لكنه غير موجب اي مثبت
بان تقدمه نفي او شبهة كالنهي والاستفهام فانه
يتار اتباعه لما قبله على البدلية منه ان كان متصلا
واما اذا كان منقطعا فيجب نصبه على الرجوع وجوزوا
اتباعه لما قبله على البدلية بنوايتم حكمه
استثنى بالان اشارة بك الى ان مرادهم بقوله
في الترتيب الاستثناء المستثنى وانه اطلق المصدر
بانهم المفعول لان كلمة في المنصوبات والذي
ينصب انما هو الاكم المستثنى الاستثناء الذي
هو الاخير وهو فعل الفاعل لما تقدم وهو المستثنى

بالا فاعمل الله وانزلها بالذكر على غيرها لعمومها في
الاستثناء بالاولا اصل الادوات لانها حرف والحرف
موضوع لفادة المعاني والاخرج معنى من المعاني
فهي مناسبة له وان كان الحرف لا يستقل لفهم المعنى
منه بل لابد لفهم المعنى منه من تقدم له عليه
او تاخر عنه ليظهر المعنى الذي وضع له كالنفي
والاستفهام وقول النصب ان وقع ازاخذ ذلك من
قول الم مع تام ينتصب وقول بعد تمام الكلام
لما ي بعد كلام تام ذكر فيه المستثنى منه موجب
اي مثبت لم يتقدمه سمي ولا شبهه وقول كانت
متصلا او منقطعا اخذ ذلك التقييم من اطلاقه اولا
وذكر الحكم المنفي بعد ذكر حيث فصل فيه بين ان يكون
متصلا او منقطعا نحو قام القوم ازا وحاصل
ما ذكر من الامثلة ستة ثلاثة منها المتصل وثلاثة
للمنقطع والمستثنى في جميع من كلام تام موجب
واشاريا اشار الاول فيها للمستثنى منه اذا كانت
سرفوعا وباشائي لما اذا كان مجرورا وباشائي لما اذا
كان منصوبا فزيد في هذه الامثلة اي الامثلة
الاول التي المتصل منصوب ازا وقول وكذا جازا
اي منصوب على الاستثناء لانه مستثنى من كلام
تام موجب ايا في الامثلة الثلاثة الاخيرة التي

هي

هي للمنقطع ان الناصب له اي الحكم المستثنى
ما قبله اي الفعل المذكور قبله الراجع للمستثنى منه
او الناصب له او المتعلق به ككس عمله في ذلك الاسم
بوحطة الا في الموصلة له للعمل فيما بعدها
ان الناصب له الاور بجمه بعضهم وقال انه مذهب
المع بدليل قولهم فيما سياتي وانع الا ازا واجاب
بعضهم عن قولهم فيما سياتي وانع الا ازا بانه يحتمل
ان المراد الفها من جهة الحكم والمعنى لا من جهة العمل
وهذا معنى قولهم ازا اسم الاشارة راجع لجميع ما تقدم
من اوله الى هنا فان وقع ازا هذا اشارة لقول
المع وبعد نفي لو كنفي ازا وقول ليس بموجب اي مثبت
بان كان متصلا وهو المستثنى ازا والاستفهام اي
المؤول بالنفي سواك انكاريا او توبيخيا وانفرد
بين الانكاري والتوبيخي انا استفهام عنه في الانكاري
غير واقع ومدعيه اي مدعي وقوعه كاذب نحو الم
شرح كذا صدر كذا اي انتفي اشترح صدر كذا فانفعا
اشترح الصدر غير واقع ومدعي وقوعه كاذب
لان الواقع الاشترح لا عدمه واما المستفهم عنه
في التوبيخ فانعكس وهو انه واقع ومدعيه اي
مدعي وقوعه معارفا وذلك نحو قولهم انفا كذا
وون ابا تريبوت اي الذي تريبونه دون الله افكر

اي كذب و بهتان باطل ولا شك ان هذا الفكر المستقيم
 عنده وقع ومدمي وقوعه صادق لا كاذب ويقال
 له انكار اطلاق ايضا وقد نظم هذا الفرق اعني بقول
 مستقيم التوبيخ مدعيه بالصدق صفة وواقع فيه
 مستقيم الانكار غير واقع ومدعيه كاذب ياذا فني
 فاما ان يكون الاستثنا هذا جواب ان في
 قول فان وقع ان كان قال فان وقع ان فيه تفصيل
 اما ان يكون متصلا او منقطعا ان بعضا مما قبله
 هذا اولي من قول بعضهم ان يكون من جنس
 المستثنى منه لان المستثنى قد يكون من جنس
 المستثنى منه وهو منقطع كما في قوله مررت ببنيك
 الا ابن زيد فقوله الا ابن زيد من جنس المستثنى منه
 وهم البنون الا انه منقطع لعدم كونه بعضا منهم
 فقوله ههنا ان يكون بعضا مما قبله يخرج هذا المثال
 على قول بعضهم قد دخله ومنقضاء انه يسمى
 متصلا مع انه ليس كذلك فالاول ما هنا وحيار
 اتباعه اي المستثنى كما قبله وهو استثنى من وقوعه
 في الاعراب اي على وجه كونه بدل عنه لا اشار لذلك
 بقوله بعد المشهور انه بدل من متبوعه اي انه
 تابع لما قبله في الاعراب على وجه كونه بدل عنه لا ان
 ان يعطى عليه عطف نسق كما قيل به وهو

منهم

مقابل

مقابل المشهور نحو ما قام الزحاح صل ما ذكره
 من الامثلة ههنا تسعة امثلة الاول منها المستثنى
 منه اذا كان مرفوعا والثانية انما هي امثلة له
 فيما اذا كان منصوبا والثالثة الاخر امثلة له فيما اذا
 كان مجرورا وفي اول كل منها انفي وفي ثاني كل منها انفي
 وفي ثالث كل منها الاستعظام فيجوز ان زيد اي
 المذكور في قوله ما ضربت انزوي الامثلة الثلاثة الثانية
 التي هي امثلة لما اذا كان المستثنى منه منصوبا
 لا امثلة الاول التي قيلها التي هي امثلة له فيما
 اذا كان مرفوعا لان زيد فيها اما مرفوع على البدلية
 او منصوب على الاستثنا وههنا لا يكون الانصوب الكون
 استثنى منه منصوبا لامرفوعا على البدلية من
 احدا في الواقع فقول لا ضربت وههنا استثنى منه
 ان قلت احد منفي ولا زيد مثبت فكيف يكون
 مثبت بدل من المنفي قلت ابداله منه بالنظر
 محل العامل فيه وتوجيهه اليه فكان الاول وهو
 استثنى منه لم يذكر وهذا معنى قول الزحاح
 الاشارة واجمع جميع ما تقدم من عند قول فان وقع
 ههنا اي اختيار اتباع الاستثنا اي الاسم
 استثنى كما قبله اذا وقع ان واجاز ان في الامثلة
 ما قبله بنوعين ان كان محل ذكره عند صحة سطر الامثلة

عليه كاهن الاتقيين نفعه كما في نحو ما زال المال الا
نقصا وهذا هو المراد من اسم الاشارة راجع
لقوله وان كان الاستثناء منقطعاً اي انصب
الاستثناء اي الاكم المستثنى المنقطع لـ وقد بينه
اي انه على هذا التقييد اي وهو قول ان كان الكلام
موجباً من قول مذكر حكم المنفي بعد ذلك اي حيث قال
وبعد مني لـ واطلاق كل كلمة اي المبدأ والحيث
قال ما استثنى الا من قول يدل على انه ينصب سوا
من اريد على هذا التفسير وغير نصب من غير
مبتدأ او نصب مضاف اليه وسابق مضاف اليه
وفي النفي جار ومجرور متعلق بسابق وقد حرف تعليل
وباتي فعل مضارع وفاعله مستتر عايد على غير واجلة
في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو غير وكن حرف متدرج
ونصب مفعول مقدم لاختر والها مضاف اليه واختر
فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وانت
حرف شرط جازم وورد فعل ماضٍ فعل الشرط
وجواب الشرط محذوف والتقدم وغير نصب اسم
سابق في النفي قد ياتي ولكن اختر نصبه اي وورد
وحاصل المعنى انه اذا تقدم الاسم المستثنى
على المستثنى منه في حالة النفي اي في حالة كون
الكل ممتنعاً اي غير موجب ومثبت قد ياتي في ذلك

الاسم

الاسم المستثنى المتقدم غير النصب وهو الرفع ولكن
المتأخر نصبه على رفعه ان ورد ووجد ذكر الاسم
في تركيب متقدماً على المستثنى منه ولم يعلم كونه
منصوباً ولا مرفوعاً فان علم كونه منصوباً او مرفوعاً
بان ورد عن العرب كذلك اتبع فيه ما ورد ولا يجوز غيره
وهذا اذا كان الضمير في قول المبدأ ان ورد عايداً على
الاسم وهو الظاهر وما اذا جعل عايداً على الغير
او على النصب فالمعنى ان ورد ذلك الغير فيه فاختر
نصبه عليه لكثرة وروده عن العرب دونه او ان
ورد النصب فيه فاختره على الرفع لما ذكرنا من بعضهم
قول المبدأ ان ورد بعد قول اختر نصبه كالمناقض
لان مقتضى التغير باختر ان يكون النور هو في
الاستقبال وقوله بعد ذلك ان ورد اي في الماضي يقتضي
ان الاختيار ايضا في الماضي فكان الاولى بالتغير باذا
النفي المستقبل يدل ان يسو وفق ما قبله وهذا كله
فلا تفرق ان بكسر الهمزة فان قرى بنحوها فلا اشكال
لانها تصير لتقليل والمعنى لانه ورد اي بكثرة دون
الرفع ويدل على ذلك تغيير قبله في قول قد ياتي المبدأ
تأمل اذا تقدم المستثنى لـ اخذ ذكر من قول
المبدأ وغير نصب سابق لـ لان سابق صفة موصوف
محذوف اي لم يسبق اي متقدم على المستثنى منه

وقوله فاما ان يكون الكلام موجبا اي مثبتا وقوله
او غير موجب اي غير مثبت بان تقدمه في او شبهه
وقوله فان كان موجب من تفصيل لما اجمله او لا وهذه
مفهوم من تقييد بقوله في النفي فهو كما محترز والمقابل
له وان كان غير موجب من هذا هو مرادهم بقوله
وغير نصب من وقوله فاختار نصبه اي على رفعه لانه
الفصيح والوارد بفتح عن العرب دون الرفع ويدل
لذلك تغيير المصنف بقدر الدالة على كونه قليلا ومنه
اي من اختيار نصب الاسم المستثنى المتقدم على المستثنى
منه في الكلام الغير الموجب قول اي ان العرف وهو كيت
ابن زيد الاسدي من قصيدة يمدح بها اهل البيت
ثمالي ان ثمانا فية ولي خبر مقدم وشيعة متبدا موخر
والاداة المستثنى وآل احمد منصوب على الاستثناء
وهذا هو شاهد وقوله وما لي الامذهب احب
فيه الشاهد ايضا والاصل في شيعة كايته في الا
الاحمد وما مذهب كايته في الامذهب الحق تقدم
استثنى فيها على المستثنى منها فيها ايضا والشيعة
بكسر الهمزة الانصار والاعوان وتطلق على كل
قوم اجتمعوا على امر واحد اي الجماعة الدينية
واحد على الواحد والاشيخ واجمع وعلى المذكور والذوات
ليقال للمرأة شيعة الرجل ويجمع على شيعة وشيعان

وقد

وقد روي رفعه اي رفع المستثنى المتقدم على المستثنى
منه وهذا هو المراد بالغير في كلامهم الذي اشارت
بقوله وغير نصب من مراده بذلك الغير الرفع
قال سيبويه ان مراده بذلك الاستدلال على قوله وقد
روي رفعه من ويونس من مشايخ سيبويه لما تحليل
مالي الا اخوكم ناصرا ثمانية ولي جبار ومجور
خبر مقدم والامثلة لا عمل لها واخوكم متبدا موخر
ونا صر يد منه بدل كل من كل والمراد به ناصرا خاص
وهو الاخ المذكور لا مطلق ناصرا فهو وان كان عاما
لكنت اريد به خاص فصح ابداله منه ولا يقال ح ان
فيه ابدال عام من خاص فالاولي ان يكون الامر
على العكس وان الخاص يكون مبدلا من العام كما
علمت ولان العامل لما فرغ لما بعد الاو عمل فيه وذكر
بعده واريد به خاص صح ابداله منه وتظهر ذلك ما مررت
بذلك احد فان احدا بعد ان جاء متبوعا آخر وصار
تاجعا تامله والقياس ان يقول احك ناصرا ويكون
متبوعا بالالف فلما اتى فيه بالواو دون الالف دل ذلك
على انه مرفوع لا منصوب وسأخ كونه دليلا على الرفع
لان نصبه وروى غير نصب بالنفي انما هي حيث
يقال قد روي ذلك الغير في النفي انما وان جازع سابق
ان كان حرف شرط جازع وينفع في مثل مضارع ففعل

وسابق نائب فاعل والامفعول سابق ولما جاز وجوز
متعلق بيفرغ وبعد متعلق بمحذوف صلة ما ويكون
جواب الشرط والغير المستتر في يكن عايد على
السابق او على ما والكاف حرف جر وما زائدة ولو
مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر مجرور بالكاف
والانائب فاعل بفعل محذوف يفرضه عدم وعدم
فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه يعود على الاو جمله عدم مفسرة لاحملها مت
الاعراب والتقدير وان يفرغ عامل سابق على الا
للعمل في الاسم الذي يستتر بعدها يكن ذلك العامل
السابق لعدم الا في كونه يعمل ويتسلط على
ما بعدها او يكن ما بعدها من جهة تسلط العامل
عليه لعدم اي كانا لم تكن موجودة معه وحاصل
معنى ذلك ان العامل المتقدم على الا اذا كان متغا
للمحل فيما بعدها اي في الاسم الواقع بعدها لعدم
ذكر المستثنى منه يكون حكم ذلك الاسم حكمه عند عدم
وجود الاسم فيجب بالاعراب الذي اقتضاه وطلبه
ذلك العامل من رفع او نصب او جر وتزول الامثلة
عدم وجودها معه بالاصالة اذا تفرغ سابق
الان اخذ ذلك من قول الله وان يفرغ سابق
في ساق في كلام الله بالتعريف بغيره

مذكور

٤٨

محذوف اي لم سابق او عامل سابق ان وقوله لما
بعدها اي للعمل في الاسم الواقع بعدها وهو مرتبط
ومتعلق بقوله اذا تفرغ ان وقوله اي لم يستقل ان
تفسير لقوله اذا تفرغ ان وعدم اشتغال سببه عدم ذكر
المستثنى منه معه وقوله كان الاسم ان جواب اذا وقوله
بالاعراب ما يقتضيه ان اي بالاعراب الذي اقتضاه
وطلبه العامل الواقع قبل الا في ذلك الاسم قبل
دخولها عليه ويترل وجودها الان مع عدم وجودها
فوما قام ان حاصل ما ذكر من الامثلة
ثلاثة الاول منها الرفع والثاني للنصب والثالث
للمجرر فاعل ان اي والا أداة حصر لا عمل لها
كالولم تذكر الراجع لقوله فزيد فاعل ان الواقع
تقريرا على ما تقدم كانه قال فزيد يكون مرفوعا على
الفاعلية بقاءه ان حاله عند عدم وجودها وذكرها
وهذا هو الاستثناء من اسم الاشياء راجع لما
ولا يقع في كلام موجب ان الضمير في يقع عايد
على الاستثناء المفرغ اي ولا يقع التفرغ وهو عدم
الاستثنى منه في كلام موجب اي مثبت بل هو
خالف للمنفى كما تقدم في الامثلة وقوله فلا تقول ضربت
الان في ذلك فاستثنى منه كالقدم مثلا لا ف
هذا كلام موجب وقد علمت فيما تقدم ان التفرغ خالف

بالمعنى ولا يكون في الموجب لكن نقل عن ابن الحاجب
تجويزه في الموجب عند استقامة المعنى نحو قرات اليوم
كذا أو الأصل قرات كل يوم اليوم كذا فلم اقرأ فحذف
المستثنى منه وهو كل يوم ولكن الناظم أول هذا
المثال ونحوه على النفي والمعنى قرات ولم اقرأ اليوم كذا
فالافيه للمعنى لا لله مستثنا كما اتفقوا على تأويل
نحو قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره بأن المعنى
فيه على النفي أي لا يريد إلا إتمام نوره والنفع
يقطع الأثر فقل أمر وفاعله مستقر والأفعول
وذا بالانصب بدل أو حال من الأوفى وتوكيد
مضاف إليه ونحوه تكرر الحذف جارة لقول محذوف
خبر لمجد محذوف والناحية وتكرر فعل مضارع
مجزوم بـ لا الناهية وفاعله مستقر تقديره أنت
وهم جار ومجرور متعلق به والأداة المستثنى والمعنى
منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة تقدير
على الألف والآثار بـ ملغاة لأجل أنها لا تكون
للقوى والعلل بدل من النفي بدل كل من كل وهو
يفتح المعنى الشرف وفي الكلام حذف محذوف أي
ذا العلاء والعلاء ممدود قصر للموقف عليه لا يجوز
والنقد بر وانه الأداة التوكيد وذلك كقولك لا تترك
الافتقار إلا العلاء أي الافتقار لما يجب أن يكون

فأمر

فأمر به وحاصل معنى ذلك أن التكليم إذا كرر
الألف التي تكون له استثنائية كلامه ولم يقصد
بها ذلك بل قصد بها مجرد التأكيد لله وليه فالفعل واجعل
الاسم الواقع بعدها لا من الاسم المستثنى بالألف
ولا تجعله منصوبا بالأنها لم تذكر معه بقصد ذلك بل
لمجرد التأكيد كما تقدم والمؤكد يجب الفاعل عنها العمل
فيما بعدها لم تؤثر جواب إذا وقوله فيما أي في
اسم دخلت عليه لم يسمي عدم تأثيرها فيه أنها لم
تخرج مما قبله ولم تجعل العامل مسلطا على ما بعدها
بوجهها وقوله بعد ولم تعد غير أن عطف لازم على
ملزوم لأنها إذا لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا يلزم أنها
لم تعد غير التأكيد للولي وهذا معنى الفاعل
لم لم الأثر راجع لقوله لم تؤثر لم تؤثر في
البدل لم الأثر راجع لتكررها وتأكيدها أي
تكريرها وتأكيدها لا يكون إلا في البدل لم نحو
تكررت ما جحد الأثر لا أخذك فالأداة استثنائية
مستثنى منها أحد والألفاء وأخذك بدل من زيد
بدل من كل وقوله فلم تؤثر فيه أي الأخ وقوله
الآن على ما ذكره شيئا مفصول وقوله أي لم تعد
تغير القول لم تؤثر وقوله استثنائية مستقلة أي بحيث
تكون مخرج مع ما قبله ومسلط للعامل على

ما بعد هابو لظتها بل معها لثنا لكنه غير مستقل اي
 ليس فيه هذا المعنى المذكور بل معه مجرد التاكيد لما
 قبلها فقط ومثله اي ما ذكر قولهم لا تترد بهم
 الا انني الا لعلا اي صاحب الشرف قام ربه
 قام التقدم الا زيدا الا عمر واى والا عمر واى فلم
 يقوموا فاما مخرجان من الحكم على التقدم بالقيام
 واخرج لهما الا الاوى واما الثانية فلمجرد التاكيد
 لما فلم تخرج ولم تخرج شيئا فيها بعد ما ومنه
 قولهم اراى ومن العطف قولهم اى ان اعره هل الدهر
 قبل نافية بمعنى ما واى اداة في الاغوي وما الدهر
 لزوات شاهد منه قولهم والاطلوع الشمس اى حيث كثر
 مع التاكيد الاوى وقد اجتمع تكرارها لزوات
 تقدم مثال للبدل ومثال اخر للعطف اراد ان ياتي
 بمثال جامع لهما ما كذا من شجرة اى الاربعة
 هنا جملة اي ليسو كذا من جملة الاعمال
 ورملة فالاداة لثنا وعلم مستثنى من شجرة
 ويعوز نفسه ورفعها تقدم لوقوعه في الكلام
 المنفي والا الثانية ملغاة لانها فتاكيد الاوى
 بدل من قولهم علمه والواو حرف عطف ورملة
 على علمه والاملفاة والرسيد والرسول
 السروات شاهد منه انها كثر مع ربه الواحد

ومع رمله المعطوف ورملة معطوف على ربه
 الاوى على علمه من عطف الخاص على العام لان العمل
 يسئل الرسيم وغيره وان تكرار الا حرف
 شرط جازم وتكرر فعل الشرط والفاعل مستتر
 تقديره هي يعود على الا وحرف عطف على محذوف
 وفي بعض النسخ دون تأكيد فاعلمها يكون الظرف
 حالا من فاعل تكرير قوله مع تقديره الفاعل رابطة
 للجواب وهي داخلية على ومع ومع ظرف وتقرير
 مضاف اليه والظاير بالانصب مقول مقدم كدع
 وبالعامل متعلق به ودد فعل امر وفاعله مستتر
 تقديره انت وفي واحد جازم ومجرور متعلق بدع وما
 جازم ومجرور متعلق بمحذوف مفت لواحد وبالا جار
 ومجرور متعلق بالمتشبه والمتشبه فعل ما ض مبتدئ
 المنقول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود على ما
 والجملة صلة ما وليس فعل ما ض ومفت لهما وجزها
 محذوف وعن نصب سواء متعلق بمفت ويصح ان
 يكون لهما مستتر فيها عائد على ان تاير بالعامل
 ومعنى خبرها ووقف عليه بان يكون على لغة ربيعة
 والتقدير وان تكرار الا غير التاكيد لالتاكيد قدع
 الظاير بالعامل مع التقرير في واحد كائين من
 التثنيات بالانصب الباقي منها بعد الواحد

ولا تستفت بتأثير العامل في الواحد منها عن نصب
سواء اي عن نصب ما عداه من بقية المستثنيات
بل انصب ابدا في على الاستثناء ولا تتركه وحاصلا
معني ذلك ان الاستثناء اذا كان مفرغا وتكررت معه الاستثناء
للتأسيس ولا يخرج بها الجرد التأكيد فاجعل العامل
مؤثرا في واحد من تلك المستثنيات وانصب ابدا في
منا على الاستثناء ولا تتركه انصب وتستفت بتأثير
العامل في ذلك الواحد الذي اعلمت العامل فيه
اي جعلته عاملا فيه عن نصبها سواء كانت الذي
اعلمت العامل فيه الاول منها او غيره واعلم ان
الاسموني قد ورد في كلام المصنف بالترك راد اياه على
انه ابن عقيل حيث فسره بقوله اجعل لتكون تفسير
دع بذلك غير معروف في اللفظة وقد يقال ان تفسيره
له بالترك هو ان لا تأثر للعامل في الواحد المذكور
ولكن لا يرد عليه ذلك لكونه دفعه بعد بقوله باقيا
اي لانه قال حال تفسيره له اتركه باقيا في واحد
اي اترك عمل العامل باقيا في واحد منها وانما يجب ان
ابدا في ما عداه يعني ولا يرد عليه ذلك الا انما هو الا
لو ترك التقييد بذلك اذا كررت الالف التأكيد
اي بيان كررت للتأسيس والاخراج والوجه الثاني
من قول المصنف وان كررت لا تكون في قوله وهو التي

يقصد

يقصد ان الصغير في ما عدا على الا التي كررت لتغير التأكيد
وقوله بما قبلها اي وهو الا الاولي المتقدمة عليها وقوله
من الاستثناء بيان لما في وهو الاخراج بها لما كانت
داخل او لا داخل بها لما كانت خارجا كما سيأتي فالتنبي
لتغير التأكيد هي التي كررت وقصد بها هذا المعنى
المقصود بما قبلها فان لم يقصد بها هذا المعنى بل
قصد بها مجرد التأكيد للاولي فيجب انفاؤها كما تقدم
ولو لم تقط اي من الكلام ولم تذكر فيه كما فهم
ذلك اي ما قصد بما قبلها من المعنى المذكور فلا
يخلو الزجواب اذا هو تفصيل لما أجمله في كلامه
فان مفرغا لهذا الشارة لقول المصنف في قوله
ان وقوله شملت الزجواب ان وقوله فتقول ان تفرغ
ولا يتبين واحد منها اي من المستثنيات المذكورة
شغل الزجواب يصح شغل العامل باي واحد منها سواء
الاول او غيره فلهذا قال المصنف في واحد وقوله
وانصب ابدا في اي من المستثنيات بعد شغل
العامل بواحد منها وقوله وهذا معني قوله اي المصنف
في قوله ان اسم الإشارة راجع لقوله فان كانت
مفرغا ان وان كانت الاستثناء غير مفرغ فهذا
مقابل لقول المصنف مع تفرغ الزجواب وهو قول على كلام
المصنف انني بعد بقوله ودون تفرغ الزجواب ودون

تفريغ الموقوف وظرف وتزويج مضاف اليه ومع ظرف
وانتقدم مضاف اليه ونصب مفعول لفعل محذوف
يفسر احكم المذكور وليس معمولاً لاحكم لفعله
بالعمل في الجار والمجرور بعده والجميع مضاف اليه
واحكم فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
وجمله احكم بغير لام لها من الاعراب وبه جار
ومجرور متعلق باحكم والتميم فعل امر وفاعله مستتر
وهو مقطوف على احكم وانصب فعل امر وفاعله
مستتر وجوبا تقديره انت ولنا غير جار ومجرور
متعلق بالنصب واللام بمعنى عند وجي فعل امر
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت وهو مقطوف
على انصب وبواحد متعلق بمجي ومنها جار ومجرور
متعلق بمحذوف نفقت لواحد وكما الكاف حرف جر
وما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والجار
والتميم في محل نصب حال من واحد لانه وان كان
تكرراً الا انه تخصص بوصفه بالجار والمجرور بعده ولو
زائدة لان ما مصدرية ولو مصدرية وان كان المصدر
لاية فلعل على مثله وكان هناك تامة بمعنى وجوده
ظرف وزايد مضاف اليه وكلما الكاف جار متعلق
محذوف خبر لمبتدأ محذوف ولم حرف سني وجزم قلب
وليفوا فعل مضارع مجزوم بهم وعلم انه جزمه حذف

الفون والواو فاعل والاداة استثناء ملغاة (اعمل)
وامر بدل من الواو ويصح نصبه على الاستثناء
ايضا لكنه قليل والاداة استثناء وعلى منصوب
على الاستثناء اي الاعلى وحكما مبتدأ والها مضاف
اليه وفي القصد متعلق به وحكم بالرفع خبر والاول
مضاف اليه والتقدير وامض نصب جميع
المستثنيات واحكم به والتميم مع تقدمها على استثنى
منه في غير تزويج وانصب جميعا عند التأخير ايضا
بذلك اذا كان الكلام موجبا فان كان غير موجب
مجي بواحد كائنا منها واجعله في الحكم كحالة وجوده
وتقدمه وان زائد عليه وذلك كقولك لم يفوا الامر
الاعلى وحكما في القصد حكم الاول وحاصلا
معنى ذلك انه يجب نصب جميع المستثنيات اذا تقدمت
على المستثنى منه في الكلام التام مطلقا سواء كان
موجبا او غير موجب واما اذا تأخرت عنه فيجب
نصب جميعها ان كان تاما موجبا واما اذا كانت
تاما غير موجب فيثبت لواحد منها ما كان ثابتا له
في حال انفراده وعدم وجود غيره منها معه وهو
اما الرفع على البدلية او النصب على الاستثناء
لا ما لا يأتي منها بعد الواحد فيجب نصبه ويجب انما
يبدل من جزمه المعنى ما كان ثابتا له ولو كان من افعال

اذا كان واقعا في كلام غير موجب او اخراج اذا كان
 واقعا في كلام موجب فجميع ما ثبت له الاول من
 المعنى يثبت لها وياتي مثال ذلك في اخراجه قال
 بعضهم ومحمد ذلك اذا لم يكن مستثنى بغير المستثنى
 من بعض لما في مثال الناظم الذي ذكره اما اذا امكن
 كما في قوله على عشرة الاربعة الاثنى الاوحد
 فقول الحكم كذلك وان اجمع مستثنى من اصل
 العدد وهو العشر فيكون مقرا بثلثة وهي
 التي تلزمه لا غيرها وانصح ان كل عدد مستثنى
 مما قبله فعلى هذا يكون مقرا بسبعة وهي التي
 تلزمه وطريق معرفة ذلك ان تجمع الاعداد الواقعة
 في المراتب العشرية وهي عشر وأثنى تكون اجملة
 اثني عشر وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في
 المراتب السبعة وهي اربعة وواحد اجملة خمسة
 يبقى من الاثنى عشر سبعة هي المقربا وهي التي
 تلزمه او تسقط اخر الاعداد مما قبله بان تسقط
 الواحد من الاثنى يبقى واحد وتسقط الاثنى
 من الاربعة يبقى اثنان وادامسقطت ثلثة
 من عشرة يبقى سبعة تأمل ذلك وقول الله كلم
 يفرق الواو منه ضمير الجماعة وهو اثنى عشر
 قوله بعد الامر بالواو اصل يفرق يفرق على دخل

الجازم

الجازم حذف النون فصارت يفرقا ثم حذفت الواو
 الاولى لوقوعها بين عدوتها الفتحة والكسرة فصارت
 يفرقا ثم نقلت حركة الياء وهي الضمة الى الفايده
 سلب حركتها وهي الكسرة فالتقا ساكنان الياء
 والواو فحذفت الياء للتقا الساكنين فصارت يفرقا
 اي فله تخلوا الزهراء اجواب ان في قوله
 فيما تقدم عند الدخول على كلام الله وان كانت
 الاثنى عشر وقوله اما ان تقدم المستثنى من
 اخذ ذلك من قول الله مع التقدم ومن قوله
 بعد وانصب لتأخير فان تقدمت الزهراء
 تفصيل لما اجمله وقية اشارة لقول الله ودوت
 تفرغ مع التقدم نصب الجميع لزوق قوله وان كانت
 الكلام الزهراء ذلك من قول الله بعد وانصب لتأخير
 وهي بواحد حيث فصل في التأخير بين ان يكون
 الكلام مدحيا او غير موجب واطلق في الاول
 ولم يفصل فمقام الازم الزهراء مثال للموجب
 وما بعده غير موجب وهذا معنى قوله اي الله
 الزهراء اشارة راجع لقوله فان تقدمت المستثنى
 من وان تأخرت اي المستثنى من المستثنى
 منه وهذا مقابل لقوله فان تقدمت فيما تقدم وقوله
 فله تخلوا الزهراء ان فان كان الكلام موجبا

اي مستتابان لم يتقدمه نفي او شبهه وهذا الشارح لقول
المه وانصب لتأخير وقول موجب نصب الجميع اي
جميع المستثنيات المتأخره عن المستثنى منه وهذا
علي الاغلب الاشهر ومن غير الغالب قد لا يجب نصب
الجميع بل البعض في صورة ما اذا كان موجبا وجواز
الامر ين وهو انصب وارفع علي اللفظة القليلة
فيما اذا كان غير موجب التي اشار اليها المه فيما
تقدم بقول وغير نصب سابق لرواقول وان كان
غير موجب لراي بان كان متفيا تقدمه نفي او
شبهه وهذا الشارح لقول المه وجي بواحدة لرو
وقول عموم واحد منها اي من المستثنيات المتأخره
عن المستثنى منه وقول ما كان لراي بالحكم الذي
كان يعامل به هذا الواحد لو اتقد وهو الابدال
او انصب علي الاستثنا كاياتي وقول قول تكرار
الاستثنا اي عند عدم وجود وذكر غيره مع اي
عند انفراد وعدم وجود غيره معه وقول فيدل
لر تفريع علي قول عموم لرو وقول وهذا مختار الصيغ
فيه عايد علي ابداله مما قبله المفهوم من قوله
فيدل لرو وقول او ينصب اي ذكر الواحد علي
الاستثنا مطوف علي قول فيدل مما قبله وقول
وغير قليل الضمير فيه عايد علي النصب المفهوم من

قوله

قوله او ينصب وقول لا تقدم اي هذا الحكم المذكور
وهو الابدال مما قبله او نصبه علي الاستثنا في
قول المه وبعد نفي او كفي الي ان قال وعن
يتم فيه ابدال وقع واما باقيها اي المستثنيات
التأخره عن المستثنى منه فيجب لرو وان شئت
ابدلت غيره اي غير زيد مما ذكر بعده بان ترتفعه
علي البدلية فتا احد وتنصب زيدا فلا يتقيد
الابدال بالاول لا لاشارة لذكر المه بقول بواحد
لرو ومثل اي مثل ما ذكر في الحكم قول المه لرو
فالامر به بدل من الواو في يفوا والاعلي منصوب
علي الاستثنا ويموز العكس ويجوز نصب كل منهما علي
الاستثنا مع القليل ولا ابدال . بما كان يرب
به اي بالامر الذي كان يرب به من رفع او
نصب لو اتقد بحيث لم يذكر معه غيره وهذا معني
قوله قول يكر لرو وانصب الباقي اي من
المستثنيات المتكررة بعد ذكر الواحد وقول ففني
قوله لرو تفريع علي قول وانصب الباقي والضمير في
حكمنا عايد علي المستثنيات وقوله في القصد اي
الصيغ وهو الادخال او الاخراج وقول حكم الاول
اي استثنى الاول وهو الواحد المذكور حكمه
اي تكرار في المعنى وهو الادخال له فيما قبله والاخراج

له ما قبله وقوله حكم الستني الاول اي في المعنى
 المذكور فتنى فتوكل ان تؤيم وقوله الجميع قارحون
 اي لان الاحوال منها خارج من حكم القيام فما عدا
 منها تابع له في ذلك لان المعنى الا زيدا اي لم يقم
 والا غير فواو الا بركا كذا وقوله وفي فتوكل ما قام
 ان مدطوفا على ما تقدم وهو مفرغ على القول
 وما قبله على الخروج على الكف والنشر التوس
 وقوله الجميع داخلون اي لان الاول منها داخل في
 القيام خارج من حكم الستني اي في القيام فله
 ما بعده لاء المعنى الا زيدا فقيام واذا عمروا والا
 بركا فله توك ولستين مجرورا لستين فعل
 امر وفاعله مستتر مجرور مفعول وهو صفة
 لموصوف محذوف وبغير متعلق بلسان ومعربا
 حال من غير وبما جاز ومجرور متعلق بمر باب
 وستني جاز ومجرور متعلق بنسب وبما جاز
 ومجرور متعلق بمتني ونسب فعل ما من متني
 للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر في يعود
 ما والجملة صلة ما والتقدير وستني لستين لستين
 بغير حالة كون غير معرفة بالاعراب الذي نسب
 له اسم الستني بالامن وجوب النصب او الرفع
 او جوازهما وخالص معنى توك ان غير يكون

لستنا

لستنا والاسم الستني بها يكون مجرورا وهي تكون
 معرفة بالاعراب الذي ثبت له اسم الستني بالافلاك
 الستني بالاييب نصبه اذا وقع بعد كلام موجب
 تام ويجوز رفعه ونصبه اذا وقع بعد كلام منفي
 غير موجب ويجب رفعه اذا وقع بعد كلام منفي
 غير تام فلهذا الخبير في جميع ذلك الفاظ فاعل بالتعقل
 وقوله فمنها اي الالفاظ ما اي لفظ هو اسم
 اي فقط وهو غير اي لفظ غير ولفظ سوي
 ان فهو على حذف معناه وقوله ومنها اي الالفاظ
 ما اي لفظ هو فعل اي فقط وهو ليس اي
 لفظ ليس كما تقدم نظيره وقوله ومنها اي الالفاظ
 ما لفظ يكون فعلا وحرفا اي فانت مخبر فيه
 فتأخر ان تلك الالفاظ اقسام ثلاثة اسم فقط
 وفعل فقط وهما رتبة وفعل فقط وهما اثنان
 والثالث تارة يكون فعلا وتارة يكون حرفا
 وهو ثلاثة وقد ذكرها في الضمير في ذكرها
 ما يد على الالفاظ المذكورة التي هي منقسمة الى
 اقسام ثلاثة فاما غير ذلك تفصيل لما اجمعه
 اولاً وبيان حكمه وقوله فحكم الستني ان جواب
 اعماء عليه بقوله بعد لاضافتها الى وتوب
 غير مماثلة لاي باعراب مثل اعرابه من وجوب

نصب او رفع او جواز الامر من الابعين اعرابه وقول
المستثنى مع الاي الاسم المستثنى بها فهو صفة
لو صوف محذوف اية ثابت لهذا انكم من الاعراب
الذكر يثبت لغيره وانكم الواقع بعد ما دأبنا
مجرورها الاضافتها اليه كما ذكرنا في وقول فتقول
قام القوم انما تقرع على ما قبله وقول بنصب
غير اى على الاستثناء وقبل منصوبة على الحال
عند اى على الفارسي وقيل على كونها شبيهة
بظرف المكان فيها تلك المذهب كما تقول
ان الكاف للقيام اى قياما على قولك قام القوم
انما وقول بنصب زيد اى على الاستثناء وجوبا
لوقوعه بعد كلام تام موجب كما تقدم وقوله
وتقول ما قام انما معطوف على فتقول الاول
وقول بالاتباع اى برفع غير على كونها تابعة
لما قبلها وهو احد المستثنى منه على وجه ابدلية
وقول والنصب اى نصب غير على الاستثناء وقول
والاختار الاتباع اى رفعها على ابدلية وقول كما تقول
انما يقال فيه ما قيل في نظيره فيما تقدم وقول
الزيد والازيد اى برفع زيد ونصبه لوقوعه
في كلام تام غير موجب فكذا غير فيما قبله
وتقول ما قام انما معطوف على ما قبله وقول فرفع

بهر

غير وجوبا اى لوقوعها بعد الكلام المذكور وتقول
ما قام انما معطوف على ما قبله ايضا وقول بنصب
غير اى لكونها استثناء منقطعا وقول عند غير بني
تميم اى وهم الجمهور وبالاتباع عند بني تميم وهو
الرفع على ابدلية وقول لا تفعل اى تفعلك في
قولك ما قام انما واما سوي فالشهر انما هذا
شروع في ذكر لغات اربعة في لفظ سوي كسر
السين والقصر اى كسوى وقول ومن العرب
من يفتح سينها ويبدى كسوا وقوله من
يفتح سينها ويقصر اى كسوى عكس الاولى وقول
ومنهم من يكسر سينها اى ويبدى كسوا اى
فتقول قام القوم سوى زيد بكسر السين وضمها
مع القصر وتقول قام القوم سوا زيد بفتح
السين مع المد او كسرهما مع المد وهذه اللفظة
يذكرها الله في اسم الاشارة راجع للغة الاخيرة
كلام الله وهي كسر السين مع المد وقول وقيل من
انما اى هذه اللفظة انما انها لا تكون الاظرفا
التي تخرج عن الظرفية الا في الشعر وقول وهي
مشتقة اى دلالة عرصية وقول بالاستثناء اى
عليه والمقصود منها الظرفية اى الاستثناء وقوله
ولا تقوم عند غير اى عند سيبويه والغرا وغيرهما

وقوله عن الظرفية اي غيرها وقوله الا في صورة
الشعر اي ضرورة وسياق الذي يرد عليهم بما ياتي من
الاحاديث وغيرها من الاشعار الآتية انها
كثيرا اي وانها تخرج عن الظرفية الى غيرها بدليل
قوله فيما سياتي وسوي سوي اذ وقوله فتعامل اذ
توزيع على قول انها كثير وقوله من الرفع والنصب
اذ بيان لما تعامل به تعامل غير ابي فح تكون
خارجة على كلامه عن الظرفية لغيرها لان
من حكم بظرفيته حكم بعدم تصرفه وهذه حكم
بتصرفها فهي خارجة ح دليل ما سياتي عن العرب
نرا ونظرا كما سيدرك الشئ وليس مراد الشئ بالامثلة
التي ذكرها فيما سياتي دليله لما قاله الله والحمد لله
ولقد علي سوييه ومن معه وقوع سوي في
جميعه دالة على الاستنباط المراد انها وقعت
متصرفه وخرجت عن الظرفية لغيرها من الخبر
والنصب والرفع فله يرد انها قد تكون في بعض
الظرفية لانه استثنى واي هذا اشار اليه
المراد الاشارة راجع لقوله واختار الله
تقدم وسوي جار ومجرور متعلق باجعله
وسوا معطوف عليه وسوا كذلك واجل فاعل
امر موكد بالنون التخييفية المتقدمة الفاو في

مستتر

مستتر وجوبا تقديره انت وعلى الاصح متعلق باجعله
وما لم يوصل مبتني على السكون في محل نصب
مفعول وهو صفة لموصوف محذوف ولغير جار ومجرور
متعلق باجعله وجعل مفعول ما ضم مبتني للمفعول
ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على ما والجملة صلة
ما وانتقدت رواه عن علي الاصح الحكم الذي
ثبت وجعل لغيرها فيما تقدم من الاعراب ثابتا
لسوي وسوي وسوا وحاصل معنى ذلك
ان ما ثبت لغيرها فيما تقدم من الاعراب ثبت لسوي
بالكسر وسوي بالضم مقصورتين وسوا بالفتح والد
ان في لغاتها الثلاثة اذ تترك اللفظة الرابعة
فلم يتركها كما تقدم وهي كسر سينا مع المد فمن
استعملها اذ تقدم امر تبط بقوله فيما تقدم قبل البيت
واختار الله اذ من سوي انفسها اي غيرها
وهذا امر شاهد حيث ج سوي بمن ومعنى ذلك
ان الخبر لم يسلط عليها بل السلط بعضهم على
غيره وقوله في الحديث الثاني في سواكم اي غيركم
وهذا امر شاهد ايضا حيث جرها بفي وقوله
اي شعر السور رواية ثمانية وليست شكا من
الاول وكقول اي الشاعر ولا ينطق الفخار
اي بالفخار والمراد بان تحت الكلام السور المجاوز

واجب بان المعنى لا يحد ولا يحسب في القوم
 القايين زيد حال قيامهم لا في قيامه في المستقبل
 فقط حتى يرد ما ذكر وقوله على انه خبر ليس لاي خبر
 ليس ولا يكون او خبر عن ليس وعن لا يكون
 ولهما خبر لزيد الصغير في لهما المعنى عايد
 على ليس وعلى لا يكون ولم يقل خبر ان بالثنية
 لان خبر فصيل يستوي فيه الذكر والمؤنث والمثنى
 والجمع وهذه النسخة اظهر من النسخة التي فيها
 ولهما بالافراد وهو ظاهر والمشهور انه عايد
 على البعض لانه ومقابل المشهور انه عايد على لهما
 الفاعل القوم من الفعل او على نفس الفعل
 والتقدير على الاول ليس ببعض القوم القايين زيد
 ان قلت كيف تكون البعضية منفية عنه مع انه
 بعض منهم حقيقة لكونه مستثنا مطلقا لا منقطع
 قلت المنفي بعضية لهما من حيث عدم اتصاف
 بما اتصفوا به وهو القيام لا مضافا حيث كمال
 القوم له فلان منافاة ح والتقدير على الثاني ليس
 هو اي القائم زيد وعلى الثالث ليس هو اي
 فعله فعل زيد محذوف مضاف والاول اولى
 وكان مفعولا لاطرادها في جميع الامثلة وقوله
 لغير القوم اخوتك ليس زيد اي ليس بعضهم

فما

بخلافه لانه لهما اطرادها ومثلا لهذا المثال المذكور
 لان الصغير فيه لا يظهر كونه عايدا على لهما الفاعل
 ولا على الفعل لعدم ذكر الفعل فيه وهو
 مستتر وجوبا لما تقدم من ان الصغير يكون واجب
 الاستقار في امورهما افعال الاستثنا والصغير في
 قوله وهو مستتر على لهما من قوله ولهما
 خبر مستتر لزيد وفي قوله خذ زيد المصطوف
 على قوله فيما تقدم فزيد في قوله ليس زيد لزيد
 خذ زيد او عدا زيد فمفعلي خذ غير ومفعلي عدا
 جاوز فيصير المعنى قام القوم خذ زيد اي غير
 المصطوف القائم زيد وجاوز البعض اتقا بكرة
 زيدا ونه اي المصطوف وقوله ويكون لزيد وقوله
 وهو قيد الصغير فيه عايد على قوله ونه بقوله لزيد
 وقوله فقط اي دون غيرها مما ذكر معها وقوله على
 انه لا يستعمل لزيد متعلق بقوله ونه وقوله غير يكون
 بالرفع فاعل بقوله لا يستعمل لزيد ومعناه يكون
 التي فقط الضارع فلان يقال قام القوم لا كان
 زيدا مثلا وقوله وانما لا يستعمل لزيد مصطوف على
 قوله على انه لزيد فيكون فيه بقوله ما ذكر على
 شيئا فلا يستعمل فيه اي لا يستثنا وقوله
 بعد ذلك اي غير لا انفي المنفي من بقية ادوات النفي

اي لانهما الباب اي باب النفي فلذا قد صفت على غيرها
 وقول غولم ولن لمثال لغزها من ادوات النفي
 واجر بسا بقى يكون اذا جر فعل امر وفاعله
 مستتر وسابقي متعلق باجر وهو مجرور بابيا
 لانه متنى ويكون مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة
 منع من ظهورها حركة الحكاية قصد لفظها فلا يقال
 ح ان الجر من خواص الاسماء وهذا فعل لان قصد
 اللفظ يصير الكلمة لهما وان حرف شرط جازم
 ونزد فعل اقترط ونائب الفاعل ضمير مستتر
 وجوبا تقديره انت وجواب الشرط محذوف دل
 عليه ما قبله وبعد ظرف وما مضاف اليه وانصب
 فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت واجرار
 مبتدأ وقد حرف تعليل وجملة نرد خبر والتقدير
 واجر المستثنى باللفظين السابقين ليكون فيما
 تقدم وهما خلة وعدا ان نرد الجر بهما فاجره وانصب
 المستثنى بهما ايضا في حال كونهما واقعا في بعد ما
 وقد نرد جر بهما على فله جوا صمد المعنى
 ان خلة وعدا المذكورين فيما تقدم قيل يكون
 تارة تدخل عليها ما المصدرية وتارة لافان اسم
 تدخل عليها جاز نصب المستثنى بهما وجره فان
 دخلت عليها وجب نصبه بهما وجره على قوله

اذا لم يتقدم ما اي المصدرية وقول فاجر اي الاسم
 المستثنى بهما ان شئت جرم والا فاجعله منصوبا بهما
 لانهما فيكون الامر الواقع في كل م المبه على هذا حيث
 قال واجر لانه محمول على الاباحة لا على الوجوب بدليل
 تعليل لانه بالارادة بعد حيث قال ان نرد لانه وان علم
 ان محلهما مع مجرورهما في حال جرهما نصب وان نصب
 لهما تمام الكلام الواقع قبلهما لان بعضهم جعل تمام
 الكلام من جملة النواصب وقيل انهما متعلقات
 بما قبلهما من فعل او شبهه كغيرها على قاعدة حروف
 الجر وهذا الخلة من قول المبه واجر بسا بقى لانه
 وقول فتقول قام لانه تزويج علي ما قبله فتلا وعدا
 من فاجر اي وليس افعلا ن ح ولم يحفظ عن
 سيبويه الجر بهما اي بخلة وعدا اي هما عند دايما
 ناصبان لك اسم المستثنى بهما لا جازان له وانما
 حكاية لانه اي حكمي الجر بهما وقول من الجر بخلة لانه تزويج
 خلة لانه لانه وهذا هو السأهد حيث جر لفظ
 ذلك لانه اي غير اسمه لا ارجوا وامل سواك وانما
 لانه على جمع عا جاد جمع جيد شعبة اي طائفة
 وتلفظ من عا لكا وهذه اخطاب لان عمر بن عبد
 العزيز من الجر بعد معطوف على قول فت
 الجر عا من عا لكا وهذه اخطاب لان عمر بن عبد

والخفيف فلم موضع معروف وبنات عروج نوع من
 الخيل وعواكف جملة حالية والخضوع بمعنى الميل
 والنسور جمع نسور لم يطلع لم يعرف وكثيرا لا
 ينسر انشي ويبتلع وهو سيد الطيور ويقال له
 ابو الطير وهو اعظم الطيور وانقلبت جثة ولا
 يريه احد ولا يمتدحه ويسيد الطبا ويقع علي انقب
 فيحمله بحالبيه وتفرغ حاد يري كيفية من
 ارجماية فرسج وحاسة شمة في النهاية كذا كذا
 اذا سم الطيب مات لوقتته وهو احد الطيور
 طيرانا واقواها جنا حاجتي قيل انه يطير ما بين
 المشرق والمغرب في يوم واحد واذا وقع علي جيفة
 عليها سباع تركتها ولم تاكل منها ما دام ياكل فثوبها
 منه وهو اطول الطيور عمر قيل انه يجر ويمشي الد
 ستة ومنا امثالهم انت اعمر من نسر واكله حرم
 لا استحيائه ويقول في سياحه ابن آدم عثر علي
 فان الموت ملك فبك قال ذلك الحسن بن علي انتم
 نقله عن السيوطي في حاة الحيوان وقوله واخذ
 اي قبيلتهم وقوله عد الشطرا الي العجوز وحاصد
 المعنى صيرنا في الموضع المسمى بالخفيف بنات خيل
 عود في حال كونهم عواكف قد خضعت وملت
 الي النسور لتاكل منها انما قبيلتهم قتال واسر

سالمدي

سالمدي العجوز والطفل الصغير وهذا كناية عن
 كونهم قتلوا طير مع خيولهم في هذا الموضع وتركونه
 للنسور رماة علي الارض تاكل منها وانما هدمه
 في قوله عد الشطرا حيث هو الشطرا فان
 تقدمت عليهما ما اي المصدرية وهذا مفهوم قول
 الشيخ فيما تقدم اذا لم يتقدم ما وهو شرح لقول المصنف
 وبعد ما انصب لز وكنى استكمل ذلك بان خلا وبعد
 جامدان والمصدرية لانه دخل علي الي ما مدبل علي
 المنصرف واجيب بان ما هنا مستثنى من قاعدة
 قابلية المصدرية خاصة بالدخول علي المنصرف
 الا في خلا وعدا فتد عليهما ولو جامدان وحينئذ
 فيكونان مؤولات بمصدر والمعنى قام القوم ما خلا
 زيدا او ما عدا زيدا اي قاموا في حال كونهم مغايرين
 لزيد او مجاوزين له في فعلهم وهذا على كون الخرف
 المصدرية وصلت منصوب علي الحال مع تاويله
 يلزم انفا على واما علي كونه منصوبا علي الظرفية
 فاعني قاموا وقت مغايرتهم او مجاوزتهم لزيد
 اي في فعلهم واما نيامهم رونه وهذا معنى
 قولهم لم يزل يشارق رابع لقولهم تقدمت عليهما
 واجاز انكساري اي وهو شيخ الكرويين وكذا
 الربيع والفارسي علي جعل ما راين اي وكليست

مصدرية وجعل خلاه انما جعل عطف على جعل ما زايعة
وقوله فتقول انما تفرع على قول واجاز الكسائي انما
ما خلا زيدا وما عدي زيدا بحر زيدا فيها جمل وعدا وما
زايعة وهذا معنى قول انما لم الاشاع راجع لقول
واجاز الكسائي انما وقد حكى الجرمي بفتح الجيم
وقوله في الشرح اي شرح كتاب سيبويه وقوله الجرمي
انما جعل حكى وهذا تعوية لما اجاز الكسائي
وحيث جاز انما تحت لم شرط على رأي الفراء المجتزئة
في حال جزمها عن ما وظرف مكان على رأي الجمهور
انما في شرطيتها عند جزمها من ما شرط وقوعها
لم شرط عندهم اتصال ما بها وهي متعلقة بقول
حرفان وجمل جزم الفعل الشرط ومنها حرفان
مبتدا وخبر واجمل في عمل جزم جواب الشرط ولذا
قرب بالفا والجار ومجرور متعلق بفعله وهما مبتدا
وفعلان خبر وان حرف شرط وجمل نصبا فقل
الشرط وجوابه محذوف والتقدير فيها حرفان حيث
حراي في تركيب جرافيه او حيث حراي حرفان
اي محكوم بحر فيهما اي وهما فعلان اي محكوم
بقطع النظر عن نصيبهما كما هو فعلان انما نصيبا فان
مطلق الفعلية وانما به فعلية كما حال نصيبها
وقوله حاشا انما الجار وانما وجر خبر مقدم وحاشا

مبتدا

مبتدا موخر وانافية وتصب فعل مضارع وفاعله
مستتر عايد عيا حاشا وما مفعول وقيل فعل ماض
وحاشا نايب فاعل وحاشا معطوف عليه فاحفظها
فعل امر وفاعله مستتر والها مفعول والتقدير
حاشا كانية كحل فيما ذكر من الاحكام المتقدمة ولا
تعجبها ما المصدرية وقيل فيها الفتان حاشا وحاشا
فاحفظها وحاصل المعنى ان حاشا تكون كحل
في انما تجعل ففعله فتصب ما بعدها وحرفا فمجر
ما بعدها ولكن لا تعجبها ما المصدرية اي لا تقدم
ما المصدرية عليها كحل في مثل فيما تقدم فقط ويقال
فيها حاشا وحاشا لفتين وظاهر كلام المصنف ان هذين
الفتين حاشا الاستثنائية المذكورة وليس كذلك
بل هما الفتان حاشا التثنية كما يدل ذلك ظاهر كلامه
في التسهيل فكل ما هنا مخالف لما في التسهيل وحاشا
التثنية اسم لآخر لانها بدل عن عامل محذوف
كما في قوله تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء
فان المعنى تثريها الله اي تثره الله تثريها فهي
المصدرية للتثنية اي بعناء وهي منصوبة على
المصدرية تصاب المصدر الواقع بدل عن لفظ الفعل
اي التثنية بدليل قراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة
لعماد الله وهذا لان قرئت بالتثنية واما اذا قرئت

بتركه فالوجه ان تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية
لفظا ومعني اي لا كل منهما يحكون له خراج قلحوق
ان الحاشا لانه احوال تارة تكون مفلا وتارة تكون
حرفا وتارة تكون لمنا فعلي الاول يكون الاسم الذي
بعد ما منصوب بها على كونه مفعولا لها كما في خلق وعدا
وعلى الثاني يكون مجرورا بها وعلى الثالث كذلك كلف
بسبب اضافته لها لكونها لمنا كما تقدم وذكر انه ما يبي
في شرح التسهيل ان شرط كون حاشا استثنائية ان
يكون معناها تنزيه الاسم الواقع بعدها من سور
سوا ذكر فيه او في غيره فان لم يكن معناها ذلك فلا يصح
الاستثناء بها ولذا لا يقال على الناس حاشا ريد لمفوات
معنى التنزيه المذكور وعدم وجوده فيه فنص على
ذكر آية الحاجب وغيره واعلم انه مما يستدعون
تنزيه الله سبحانه وتعالى عن السوء حال ارادتهم
نفية عن شخص وتبرئة منه ثم يقبضون ذلك بتنزيه
وتبرئة ذلك الشخص المريد بتبرئته منه اعني
فيقدمون تنزيه الله على تنزيههم له على معنى
ان الله منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يجيب
فيكون ذلك الكد والبلغ من الاقتصار على تنزيه
وحده قال الله تعالى قلن حاشا لله ما علمت عليه
من سور فالمعنى تنزيهها لله عن عدم ظهوره ليوثق

ان يثني تنزيه عن خير
لا عند سور

مما

مما نسب اليه لان لم تعلم عليه سور فتقول قام
القوم حاشا زيد لانه هذا تنزيه على ما قبله مقام
فعل حاضر والقوم فاعل وحاشا حرف جر وزيد مجرور
بها اليها مثل خلق لانه هذا اشارة لقول الله
وخلق حاشا لانه وحاشا زيدا فحاشا فعل حاضر
بمعنى خلق او عدا والمعنى غايروا وجاوزوا القاييم
زيد افعال قيامه فاعلمنا مستتر فيها وجوبا وزيدا
بالنصب مفعولا لها وحكي جماعه لانه تنقوية
للقول بفعليتها ومنه اتى من النصب بها اللهم
اغفر لي والساكن منه قوله حاشا الشيطان حيث
نصب لفظ الشيطان بحاشا والمعنى اللهم اغفر لي
ولمن سمع غير الشيطان وابا الاصبع فاستثنى
الشيطان من الغفوان بحاشا وان كان حسنا لا يتره
احد عنه تنزيها على ان الشيطان كنهه وسدده
اقرطه وسوء صنعه يعني ان تكون المغفرة منزّهة
عنه ولما علم شأنها ان تتعلق به وقرنا به ابا الاصبع
لانه ملحق به فيما ذكره بالفتحة في الذم له وقيل
ان ابا الاصبع لانه من اجناد الشيطان لا الرجل
من الاشياء حاشا قرين الله المعنى غير ذي لان
الله تعالى بالاسلام والدين بكر الدان المهمة اي
بالتقار واث اليه من الاسلام والطاعة في الجاهلية

والاسلام وقد سمعنا ما ابي محمد ما حاشا
قليل اي عاقلة وتوهم في مسند الزعفران عليه
الطوسي نسبة الى طوسوس بن جعفر الفارابي
مدينة على ساحل البحر كانت قرا من ناحية بلاد الروم
قريبة من طرف الشام وقال الاصمعي طوسوس علي
وزن عصفور وامتنع من فتح الصاد والراء والاول
ما اختاره الجمهور ما حاشا فاطمة رده ذلك ابن
هشام بان قول ما حاشا فاطمة ليس من كلامه
صلي الله عليه وسلم بل من كلام الراوي ولا يكون
حجة الا لو كان من كلام النبي صلي الله عليه وسلم
لأن المعنى لم يستثن صلي الله عليه وسلم فاطمة حين
قول اسامة احب اناس الى بقول ما حاشا فاطمة
بل قال ذلك واطلق ويدل على ذلك ما في صحيح الطبراني
من قول ما حاشا فاطمة ولا غيرها اي لم يستثن
فاطمة ولا غيرها حال قول ما ذكره فاذكر هنا مبني
على انه من كلام النبي وليس من كلام الراوي وقد
ملئت التحقيق فيما تقدم ذكره رابث اسامة من
قراي من الراي وهذا الكنى بمقتضى واحد من روايات
فاما اناس وهذا هو الاصح وادعاه من قوله
ما حاشا حيث ادخل ما على حاشا وهو قديم والحق
في قول فاما علي توهم وهو ان اما في اول الكلام علي

الرواية

الرواية الصحيحة وهي فاما الناس انزوف فاما الخاليت
تقرا بفتح الفاء ثانيا اي افضلهم كما اي من جهة الكرم
ويقال في حاشا ان تقدم ما فيه فارجم اليه ان
سيت الحال الاصمعي بينه انما لفظا
فيقال حالة حسنة وقد يوثق باعتبار الضمير فيقال
ان محسن حاله وبيد كبا عباره ايضا فيقال ان محسن
حاله فيذكر ويوثق لفظا ومعنى وهو وروي لان اصله
حول بورت فعل عركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت
انما بدليل تصغيره على حويلة وجمعه على احوال
لأن التصغير والجمع يردان الاشياء الى افعالها وبنسبة
من التحول وهذا الشغل الحال مبتدأ ووصف
خير ونسبة نعت لوصف ومتصحب نعت له ايضا
وكذا قولهم منهم وليست اخبارا لانها ذكرت قيودا
في التوقيف فلا يقع جعلها افرادا متعددة وفي حال
جاء وجرور متعلق بهم ويقرا من غير تنوين على
الرادة الانصاف اي في حال كذا وكذا الكاف جارة
قولهم حذف خبر مبتدأ محذوف وفردا حال من فاعل
اذهب واذهب فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا
تقديره انما والتقدير والحال وصف فضلة مستصحب
مقام في حال كذا وذكر كقولك اذهب فردا اي في
حالة كون منقرا والحاصل ان الحال عرفت

بانها الوصف الفضلة المنتصب المضمون في حال كذا فهي
 متينة بقيود اربعة لكن ورد على قوله الوصف الجملة
 وشبهها من الطوق والبار والمجور اذا وقع كل منها حالا
 نحو جازبه والنس طالمة وزيد عندك وزيد في الدار
 من حيث ان التعبير لم يشمل ما ذكر مع كونها من جملة
 الحال واجيب بان المراد بالوصف الوصف الصريح
 او المؤول بالصرح ليشمل ما ذكر لانها وان لم تكن وصفا
 صريحا الا انها مؤول بالصرح والتقدير بالنسبة للمولود
 جازبه في حال كونه مقارنا طلوعه وجازبه في حال
 كونه مستقرا عندك او في الدار فصار به تكميلا
 وشاملا لما ذكر واورد على قوله فضلة نحو كسائي من
 الحال الذي يتوقف عليه الغاية نحو قوله تعالى واد
 قاموا الى الصلاة قاموا كسالا ونحو لا عيب من الحال
 الذي يتوقف عليه المعنى نحو قوله تعالى وما خلقنا
 السموات والارض وما بينهما الا عجبين من حيث ان
 تلك منها حال فضلة ولا يجوز حذفه لتوقف الغاية
 او المعنى على ذكر الفضلة يجوز حذفها واجيب بان
 المراد بكونه فضلة انه ليس من احد ركني الاستدلال
 يجوز حذفه فدخل ما ذكر فانه وان كان من جملة
 لكن ليس من احد ركني الاستدلال وورد على قوله
 الثالث وهو قوله منتصب انه حكم والحكم على الشيء بانه

منتصب

منصوب او مرفوع او نحو ذلك فخرج عن نظيره فحكم
 بالانتصاب على الحال متوقفا على تصورهما ومعرفة
 كنهها وحقيقتها ولا يمكن معرفتها كذلك الا بالقيود الاربعة
 المذكورة التي من حملتها الانتصاب لانه اخذ في تعريفها
 وصار بها منه وهي متوقفة عليه من حيث ذلك
 وهو متوقف عليها من حيث معرفتها فجااء الدور
 واجيب بانه حكم وليس من جملة القيود المذكورة
 فليس جزءا من التعريف وح لا توقف لاحد على
 الاخر لانه الحال منصوبة بدونه وقد يقال ان
 الانتصاب لا بد منه فيها واجيب بانه علم من قوله
 في المثال فردا اذهب لانه فردا حال منصوبة فالحال
 علمت حقيقتها من القيود الثلاثة وحكم وهو
 الانتصاب علم من المثال واجيب عن الاول بجواب
 اخر ايضا وهو انه معرفة حقيقة الحال لا بد فيها من
 معرفة جميع اجزاء التعريف واما الحكم بالانتصاب عليها
 فكيف فيه العلم ولو من بعض الوجوه فاجبة منفكة
 عن غيرها فخرج عن حال انتصابه وان كان على حال كذا اي
 هيئة وصفت قائما بها جزءا من ركني او مشي
 ونحو ذلك ففي قوله جازبه ولا كيا فراكيا وصف فضلة
 منتصب لان على حال وهيئة قايمة بها حيث
 هو زيد وهكذا فقال بقوله كلامهم من غير تنوين

على مئة كونه مضافا لمئة ومذوف بنوي الثبوت لا
التنوين والإضافة لا يجتمعان والتقدير في حال كذا أي
والأعلى حال ركوب ومشي لمكان التكمال قال جاء
زيد راكبا أي في حال ركوبه أو مشيه وقول كقرا
أذهب الأولي جعله من تحت التعريف ويكون مقيدا
للحكم المذكور وهو النصب ليندفع الدور المتقدم لا تقدم
توضيحه عرف الحال من الضمير في عرف عايد على
المه وقوله بأنه الوصف الفضلة من أخذ ذلك من قول
المه الحال وصف من وقوله للدلالة على هيئته أي
صفة قائمة بها جازا وهذا أخذه من قول المه معهم
في حال كذا الزا أي وال على هيئته من فاعله بذكران
إلى ال هو الوصف الفضلة المنتصب الذي جيئ به
ليبين ما بهم من الصفات وهو حذف في التمييز الذي
هو الوصف المبين لما بهم من الذوات وخرج
بقوله فضلة من الأولي التمييز بالفاء ويكون موقفا
على ما قبله وقوله بقوله للدلالة أي وخرج بقوله
للدلالة أي وصفه أي جيئ به للدلالة على هيئته
فهو مطوف على ما قبله وقول التمييز المستحق
فيه بالمشقة لأجل أن يكون واحدا في قوله وصف
لأنه لا يمكن إخراج شيء ليس واحدا في قوله وصف
فأرسا أي دونه الذي شرب منه وهو اللبن الذي

تربني

تربني به ونشي عنه مملوك لله أو بارك الله فيه
من جهة فروسية أي دعاء المذكور لدوره بسبب
كوني متعبا لما نشي عنه لكن من جهة فروسية
وتجاعة لا من جهة أخرى كعله ونحوه فتفسير
النشي له بقوله أي عله ليس بظاهر بل الأولي أن
يفسره باللبن الذي شرب منه لأنه فيما تقدم
وقوله فانه تميز لا حال من عله لما قبله وقوله أذله
يقصد من عله للعلة وقوله على الهيئة أي الصفة
وقوله بل التعب أي بل قصد به التعب من فروسية
وقوله فهو لبيان التعب منه الضمير في قوله فهو عايد
على قوله فأرسا والمعنى أنه لم يقل ذلك بقصد
الدلالة على الهيئة بل بقصد بيان الأمر المتعب منه
وهو خصوص الفروسية لا غيرها وكذا كرر أيت
لما أي فانه خارج بقوله للدلالة من وقوله فان راكبا
من علة وقوله لم يسق له أي لم يذكر وقوله بل لتخصيص
لأنه بل يسق وذكر لتخصيص الجدل أي بالركوب
من غيره وإيضا جازا الذي هو صاحب الحال
نكرة وشروط صاحب الحال أن يكون موقفا وكونه
مستقلا من فاعله مستقلا وأنها مضاف إليه في محل جبر
وهو في محل اسم المكون فلها جهتان ومستقلة
غير المكون على كونه ناقصا ومشتقا كذا وحمله

يفلح في محل رجع خبر الكون على كونه مسترا ونكت
حرف لنته رآه وليس فعد ما فر ولها مسترعايد
على المذكور من انتقال الحال واشتقاقها مستقفا
لها والتقدير وكون الحال منتقلة مستقة يفلح
لكن ليس انتقالها واشتقاقها واجبا وحاصلا
المعنى ان الغالب في الحال ان تكون منتقلة او
منتقلة غير ملازمة لصاحبها فتارة يكون منتقلا
بها وتارة بغيرها وان تكون منتقلة اي من مصدر
غير جامدة ومن غير الغالب قد تكون لازمة
غير منتقلة وجامدة وقول لكن ليس مستقفا اي
انتقالها واشتقاقها ليس واجبا اي ليس على جهة الوجوب
بل على جهة الغلبة فتارة تكون لازمة جامدة وتارة لا
ان قلت هذا لازم لما قبله فلا حاجة له قلت
لا استغناء عن الاحتمال ان يكون المراد بيفلح في كل حال
يجب لاء الكلام اذ ان كان فيجب الايمان من الغلبة
لا بغيره فدفع ذلك التوهم والاحتمال بقول بعد لكن
ليس مستقفا اي لا توهم ان المذكور من الغلبة على
وجه الوجوب بل على وجه الإغلبة وبمقتضى نقل
بفتح الهمزة كان الضمير في لست يد على المذكور من
الانتقال وان اشتقات لا تقدم وتكسرهما ان قلت
فان يد على الحال اي ليس انتقالا مستقفا لغير سبيل

الوجوب

الوجوب بل على سبيل الغلبة الأكثر في الحال اي
الكثير والغالب فيها وقول ان تكون منتقلة امرعت
صاحبها غير ملازمة له وقول مستقة اي من مصدر
الجامدة المنتقبة بها اي وهو صاحبها القايمة
به يجوز انتقاله لعلته لما قبله وقول بان يحتمل ان
تصدر لقول يجوز ان اي وصفا لازما لا حاجة
لقول وصفا قد كرم له فيه تسمي نحو دعوت الله
سميما وقد يقال يمكن تأويل سميما بحسبها ويكون حالا
غير لازمة بان يكون حالا منتقلة لان الإجابة ليست
لازمة بل تارة يجب وتارة لا يمكن ان يقال ان
المراد عند وجود شروط الإجابة محاب ولا بد الا انه
تارة يجب حالا وتارة يتأخر وتارة يجب بغير ما حال
وتارة بغيره فعلى هذا يكون حالا لازمة ايضا ولا
انتقال وخلق الله الزرافة يد بها ان خلق فعل
ماخوذ منه فاعل والزرافة مفعول وفي بفتح الزاي
ومها وزاد بعضهم تنقيف الفاو تشديد معاوشات
بضمهم يكثر اللفظ اعربيا وقيل هي مسماة بلم الجماعة
لأنها في سائر جماعة من الحيوان لما قيل ان رأسها
زاحم الأيل وقيل قرن البقر وذهب كذب الطير ليس
لها ركب في رجلها بل يدها فقط واذا مضيت
قد مضى الرجل البشري واليد الهيكلية خلاف ذوات الأربع

كلا فانها تقدم اليد اليمنى والرجل اليسرى وفي طبعها
 التودد والتناهي تجر وتبر وهي طويلة اليدين
 قصدة الرجلين مجموع يديها ورجليها نحو عشرة
 اذرع واد فيها جنسية وجمعها زرافي وقول يديها بدل
 من الزرافة واطول حال من يديها قال بعضهم
 والحكمة في كون يديها اطول من رجلها انها تاكل
 من الشجر فخلق الله كذا يسهل عليها تناول
 بها من الشجر جات سبط المظالم الزاوي
 ولدت حن القدم من المظالم كائنا مما متته
 بين الحال اذا وقف بينهم لو اري كالراية والشاهد
 من قول سبط المظالم فانه حال لازمة لان السبط
 لا تغارقه ولا تنفك عنه وقد تاتي الحال جامدة
 من هذا مقابل لقول فيما تقدم انها تكون مشتقة
 ان قول فيما تقدم وقد يحى الحال غير متقلة مقابل
 لقول ان تكون متقلة وهذا دخول على كلام الله
 وقول وكبر ذكراي اتيان الحال جامدة وكبر
 الجود الزكيك نقل مضارع والجود فاعل وال
 هو من المضاف اليه وفي سرحا وهو من المضاف
 بما قبله وفي مبدى مقطوف على ما قبله من عطف
 العلم على الخاص لان ما قبله قد منه وهو مجرور
 وعلامة حرم كسرة مقدرة على الياض من التثنية

النقل

٥

النقل وتناول مضاف اليه وبك تكلف جار ومجرور ظهر
 اعرابه فيما بعده وتكلف مضاف اليه وتكلف الكاف
 جازع لقول محذوف خبر لبتا محذوف وبع فعل امر
 وما علم مستر والها مفعول ومدا حال من الصغير
 في بعه ان كان مفسرا بالبر وان كان ابر محذوف فاني
 وهو مفعول اثنائي والصغير في بعه عايد على الشري
 لا يجر كونه حال منه بدل من البر المحذوف وتكذا جار
 ومجرور وهي با اتيان لا تعلق لها بشيء وقيل مدا
 حال من الفاعل لا المفعول المذكور ويبدأ حال من
 بعه اية من الفاعل والمفعول فيه ويبدأ جار ومجرور
 وابا فيه بار البدل وقال بعضهم الحال مجموعهما
 لا يدا وحدها لان الحال لا تحصل الا من مجموعهما
 كما ياتي في التقدير وكر فعل ماضى وريد فاعل واد
 حال من ريد وامي حرف تفسير وقيل حرف عطف
 وكما سد الكاف بمعنى مثل او حرف جر والتقدير وكثير
 في حاله والله اعلى سواي مسرا وفي كل مبدى
 ومظهر تناول من غير تكلف كنهه مدا اي كنهه الشري
 البر في حال كونك سرحا بكذا اي به رهم مثلا
 وفي حال كونك كل من البيع والشراي الموعظين
 فيما يدا يدا اي مقابضين ومناجزين وكر زيد
 اسدا اي مثالا اسدا او شبرا لاسد وخاصا

المعنى ان الحال قد تاتي على غير الغالب ويكثر جمودها
اي اتيانها جامدة في حال تقول بمشتق كسر او في
كل مبدئي ومظهر التاويل بالاشتقاق من كل ما دل على
تفاعل من الجانبين او دل على تشبيه وذلك كقولك
بعه البر مسر ابكذ اب في حال كونك مسرا له بكذا
قد تقول بمسرويدا بيد اب في حال كونك العوضين
مقابضة اي مناجزة اي وكقولك كرزيد اسد اب
في كونه مثلا اسدا او مشبها لاسد واعلم ان لفظ
اسد الواقعة في كلامهم تقول بالحيوان المفترس
ويكون المعنى على التشبيه اي مثلا اسد لاشياء
لان القاعدة ان لفظ اسد اذا وقع خبر او صفة او
حالا يكون مؤولا به وذلك نحو قولك كرزيد اسد مبتدا
و خبر او جازيد اسد فاعل و فاعل و حال او هربت
برجل اسد صفة وخالف السعد فبرز ما ذكر وجوز
تفسيره بجماع ويكون مجازا بلا استعارة حيث
شبه زيد بالحيوان المفترس و استعار له اسد
الموضوع له لزيد اي مشبها لاسد واعلم ان لفظ
في قولك كما اسد اما لم بمعنى مثلا ويكون
ما قبله منصوب على الحال او حرف تشبيه ويكون
مبتدا معنى ما قبله اي وهو التشبيه في قوله
تكون اب حرف تفسير ما قبله ما عطف جازيد

قوله او على ذلك يلغز فيقال لنا عطف بيان مع حرف
وهو هذا يكثر مجيء الحال ازاخذ ذلك من قول
المه ويكثر الجود ان اذ المعنى ان علة لقوله وهي
في معنى المشتق وقوله مسر كل مد ان هذا يقتضي
ان مسرا غير مد مع انه عينه فمد مؤول به فالاولي
ان يقول بعه مسرا بدرهم ويكثر جمودها
ايضا اي اتيانها جامدة لاكثر فيما تقدم وقوله فيما
دل على تفاعل اي من الجانبين لا من جانب واحد
وقوله اي مناجزة تفسير لقوله يدا بيد لا لقوله يدا
وحدها لما علمت ان الحال من مجموعها فيما تقدم
وقوله او على تشبيه معطوف على تفاعل وقوله
لظهور ان علة لما قبله واي هذا لم لا شاع به
راجع لما تقدم فثبت بهذا اي بقوله وفي مبدئي
قوله وما قبله اي وهو قولك ويكثر الجود ان وهذا
ما ذكر في هذا البيت وقوله معنى قول فيما تقدم اي
في بيت قبله والحال ان عرف ان الحال مبتدا
ان حرف شرط جازم وعرف فعل ماض مبني للمفعل
البيت الثاني على غير مستتر عايد على الحال ولفظ
فانصرف على حرف النافض وقوله فاعتقد انفا رابطة
لما قبله و اعتقد فعلا ماض و فاعله مستتر تقديره
المتكلم وقوله واما مضافا اليه والحال في محل

جواب الشرط ومعني منصوب على نزع الخافض
 وكوحد كالكاف خارج لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف
 ووحد حال من فاعل اجتهد والكاف مضاف اليه
 واجتهد فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت والتقدير
 والحال ان عرف في اللفظ أي ان ورد معناه في اللفظ
 عن العرب فاعتقد تنكيره ان اي فاوله بنكرة وذلك
 كقولك اجتهد في حال كونك وحدك أي متفردا
 وحاصل المعنى ان الحال لا تكون الا تنكرة
 فاذ اورد من لسان العرب منها معرفة في اللفظ فاوله
 بنكرة في المعنى ولا يبقه على تعريفه وان ما ورد
 منها أي انكرت عن العرب وقول مع الفظ أي
 معرفة في اللفظ وقول فهو منك أي فهو بنكرة في المعنى
 ما تناول أي بقاؤك بنكرة من غير بقائه على
 تعريفه الذي ورد به كقولهم أي العرب جاؤا
 الجماعة الفعراي الجماعة الساترين لله وهذا مستحب
 كثرتهم واتشاهد من ذلك انه جعل الجماعة حال من
 الواو في جاوا مع كونه مرفعا بالواو وهو مؤول بنكرة
 أي جميعها كاسياني وقول وارسلها بالمراد هذه النطفة
 من بيت وحاصلها وارسلها بالمراد هذه النطفة
 ولم يشفق على نقص ادخال الصيغة ارساها
 على الابل او الخيل او غيرها كما قيل اي وارسلها بالمراد

او نحوها مما ذكر في حال كونها معتركة بمعنى مزدوجة
 ولم يستأوي بتردها ولم يشفق أي يفتق على نقص
 ادخال أي تنقيص بعضها على بعض حالة شربها
 بسبب تداعل فلم تشرب بسبب ذلك اولى يكف
 على تفكير الحار عليها حالة شربها بسبب ذلك والشاهد
 منه انه قيل العراقي حال من الهاء في ارساها مع كونه
 مرفعا بالواو وهو مؤول بنكرة كاسياني أي معتركة
 ومرفوع وكلمة فاه ارساها حال من الضمير في كلمته
 أي في حال كون فاه ارساها في وقول أي في أما بيان
 لقول فاه او متعلق بمحذوف أي جاعلا فاه في
 في او خبر عن فاه أي فاه كاي في في والشاهد
 منه انه قيل فاه حالا مما ذكر مع كونه مرفعا باضافته
 إلى الضمير وهو مؤول بنكرة كاسياني انه
 يجوز تعريف الحال مطلقا أي بغير تقييد معنى
 الشرط أولا كاسياني فالأطلاق مفرعا سيأتي
 من التفصيل الذي فصله الكوفيون ان
 تحت الحال معنى الشرط أي صح تقديرها به
 وقول صح شرطها أي وقوعها معرفة وقول والافند
 أي وان لم يصح تقديرها بالشرط فلا يصح وقولها
 معرفة انما هي التي انحصرت منه أي من نفعه
 أي زيد في حال كونه محذوف من نفعه في حاله

بعضها في بعض واذا ما

لتاويلها اي تقديرها بالشرط معني وقول اذ التقدير
 من علة لقول لتاويلها الواقع على لقول وهو علة
 للملة احسن منه اي من نفسه فان لم يقدر
 اي الحال بالشرط وهذا مقابل لقول فيما تقدم ان
 تضمنت ان اي ان مع تقديرها بالشرط وقول فلك تقول
 تويج على قول لم يصح ان وقول اذ لا يصح جازيدين علة
 لقول فلك تقول ان ومصدر منكر ان مصدر مبتدا
 ومنكر نفى وهو الذي سيجي الابتداء به وحالا منصوب
 على الحال من فاعل يقع ويقع فعل مضارع وفاعله
 مستتر والجملة خبر مبتدا وبكثرة جازيدين متعلق
 يقع وكيفية الكاف جازي لقول مخوف خبر مبتدا
 ونفية مصدر نكرة حال من فاعل طلع وزيد مبتدا
 وجملة طلع خبر والتقدير سر ومصدر منكر يقع في حال
 كونه حالاً بكثرة وذلك كقولك زيد طلع بفتة وحاصل
 المعنى ان الحال حقاً ان تكون وصفاً وقد تكون مصداقاً
 منكر اي مصدر لا نكرة بكثرة وذلك كقولك زيد طلع بفتة
 اي مجازة مع تاويلها باعتبار اي مجازاً وهو
 ما دل ان التقدير عايد على الوصف وقول على معني
 وصاحبه اي المعني وهو الذات المحض من ذلك
 ان الحال هو الوصف الدال على معني وصاحبه
 كفايم ان مثال للوصف الدال على معني وصاحبه

وما بعده صفة مبهمة والذات لم مفعول فالوصف
 شامل للذات على ذلك في الاصل اي الكثير
 والغالب فيها وقول اذ دلالة فيه اي المصدر علة
 لقول فوقعها مصدر الزوق وقول على صاحب الحال
 اي وهو الذات بل له دلالة على المعني فقط وهو
 المذكور وقد يكثر مجيء الحال هذه اشارة لقول
 اليه ومصدر منكر ان ولكنه ليس بتقدير اي ليس
 ثباتاً بحيث يقا حو عليه غيره مما مائل بل يقتصر
 فيه على ما سمع من العرب وخالف ابد وجعله مقياً
 لكن قال بعضهم لا مطلقاً بل فيها هو نوع من عاملة
 فقط نحو جازيدين سرعة وهذا هو المشهور عنه وقيل
 مطلقاً وقول كميته من علة لما قبله فبفتة
 مصدر نكرة اي وهو مفعول باعتبار اي طلع في حال
 كونه باعتبار اي مفاجياً في طلوعه هذا مذهب
 سيويه لراسم الاشارة راجع لقول فبفتة ان اي كون
 بفتة مصدر لا نكرة مفعولاً على الحال مذهب سيويه
 ان اي اي بفتة وقول منصوب على المصدرية
 اي لا على الحال فبفتة عندها هو الحال اي
 جملة بفتة من الفعل والفاعل هو الحال لا بفتة
 وبفتة منصوب على المصدرية اي على انه مفعول
 مطلق بفتة عايد اي الاختصاص واليه

الفعل المذكور اي وهو طلع لا عامل محذوف كذا
وهو يفت لان طلع عندهم مفعول بيقت فلذا علل
ذكر بقوله بعد لتاول بفعل ان زيد بقت بفتة
الزاي فعملوا بفتة بفتا وليسوا حال فتحصل من ذلك
ان المذهب ثلثة مذهب سيبويه والجمهور يصبون
بفتة على الحال ومذهب الاقضي والبردي يصبون
منصوبا على المصدرية بعامل محذوف لا على الحال
والكوفيين يوافقون الاقضي والبردي كونه منصوبا
على المصدرية لكثرت في القرون في الناصب له فيقولون
الناصب له نفس الفعل المذكور لا عامل محذوف
ويقولون بفعل موافق لفظ المصدر ويحذفون
المصدر بفتا لا حالا ولم ينكر لزم حرف نفي وجزم
وقلب وينكر فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه
الكون وغالبا منصوب على شرط الحال وهو الحال
فاعل وان حرف شرط ولم حرف نفي وجزم وقلب وبتاخر
فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه الكون وقا
مستتر عايد على ذوا الحال والجملة من احوالهم والجملة
في محل جزم فعل الشرط واو حرف عطف وهي التي
اقوا ولو قوما بعد شرط ويخصر معطوف على ما قبله
وكذا قول اوين والضمير فيها عايد على ذوا الحال ايضا
ومن بعد ما وجرور متعلق ببيان وتلي مصانف اب

واو مصانفيه معطوف على نفي وكل الكاف جارة لقول
محذوف خبر لبت المحذوف ولا ناهية ويصح فعل مضارع
مجزوم بل الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة
دليل عليها وامر فاعل وعلى امر متعلق بيبغ واستهل
حال من فاعل بيبغ واستقدر ولم ينكر ذوا الحال في الغالب
ان لم يتاخر ولم يخصص ولم يبين من بعد نفي او ما شابه
وذكر كقولك لا يبيع امر على امر ذوا الحال كونه مستغفرا
بفيه وتقدم عليه وحاصل المعنى ان صاحب
الحال لا يكون الامرمة ولا يقع نكرة في الغالب الا بمسوغ
ومحوز لوقوعه نكرة وهو احد امور ثلثة اما ان
يتاخر عن الحال ويقدم الحال عليه او يخصص بوصف
او اضافة او يبين ويظهر واقعا من بعد نفي او شبهه
وهو الذي والاستفهام لزم فقول الله ولم ينكر لزم اي
ان يقيد عدم تاخر او تخصيصه او بانه من بعد
نفي الزفات وجد واحد من هذه الامور جاز وقوعه
نكرة في الغالب ومن غير الغالب قد لا توجد هذه
الامور وينكر لاسيما في آخر الشئ **حق الحال** اي
احد ذلك من قول الله ولم ينكر الله **الاستدوج** مسوغ
اي يجوز لتكثيره فان وجد مسوغ لذكر جاز ان يكون
نكرة وقيل وهو اي المسوغ والمحوز لوقوعه نكرة وقيل
احد امور ثلثة وذاها الله وقول منها اي من الامور

الثالثة المجوزة لوقوعه نكرة وقول ان يتقدم الحال
 على النكرة اي على صاحبها النكر وقول يجوزها قايما الزمان
 لتقدم الحال على صاحبها النكر فيها خبر مقدم وقائما
 حال من رجل الواقع مبتدا مؤخر اوضح مجي الحال
 منه مع كونه نكرة لتقدم الحال عليه وبالجملة مني
 انما الجسم خبر مقدم والبار والمجور بعده مفتحة
 وبيننا حال من محوب الواقع مبتدا مؤخر اقدم عليه
 وجملة لو علمت معترضة بين الحال وصاحبها اوضح مجي
 الحال منه مع كونه نكرة لتقدم الحال عليه والمصغى
 ان الشاير يقول لمجوزة وتغير كايما الجسم الكائنة
 مني في حال كونه بينا غير خفي بسبب عشقه وتعب
 لو نظرت الي جسمي وشاهدته لعلمته وان تستشبه
 العين انما تارة من عينك بالشهادة على ذلك التغير القائم
 بجسمي لشهدت واقرت بان في جسمي محوب وتغير
 وما لام نفسي ان ابي يسوي لايم اثاثر بلومه على
 مثل يوم نفسي لي عند ارتكابي لك مور غير الله
 بل لا اثاثر وارجع الاليومها لا يوم غير ما ولا سنة
 فكري شيئا مثل الذي ملكته يدي والفا ليد من امر
 ان قول مثلها حال من لا يرم الذي هو نكرة مقدم عليه
 وهو الذي يجوز ان ياتي الحال منه فقا لثا حال
 للمتزيم على ما تقدم واجوز ان ياتي ما ذكره كونه

نكرة

نكرة تقدم ما عليه وتاخر عن في الثالثة ومنها
 اي الامور المذكورة فيما تقدم وقول ان تخصص النكرة
 بوصف الزمان بالنكرة صاحب الحال الذي وقع منكر
 مثال ما تخصص اي في الحال الذي تخصص في
 واقعة على ذي الحال فيها يفرق الزمان في قول
 فيها عابدة على ليلة النصف من شعبات ويوق فقل
 مضارع وكل فاعل وامر مضاف اليه وحكمه نعت
 لام وتوهم امر من عندنا حال هنا امر الاول ومع مجي
 الحال منه مع كونه نكرة لتخصصه بالوصف وهو
 حكيم وامر الاول الذي هو صاحب الحال بمعنى شئ
 وهو واحد الاسر واما الثاني الذي هو الحال احد
 الاوامر عند النبي اي في حال كونه مأمورا به عندنا
 ان قلت الحال لا يجي من المضاف اليه الا اذا كانت
 المضاف مقتضيا وطلبا للعمل في المضاف او الحال
 بيت لوسط على العمل فيما ذكر ليعمل عمله فيه اوله
 بين طالبا لذكر لك المضاف بعضا من المضاف اليه
 او ممل بعضه كما سافق وما في الآية ليس منا هذا
 القليل فلا ياتي ان يكون امر من عندنا حال من الغير
 استقر في حكم امر من نفس المضاف وهو ممل او من
 لثا على ان يتفوق في الشاه او منصوب على الاختصاص
 اي اختصار او على ان يتفوق لاجله او على المصدرية

من معني يفرقا او علي انه مفعول لقول من ذرين وليس
 حال امن المضاف اليه لفقد الشرط المذكور فيه
 واجيب بان منع كون المضاف ليس جزا من المضاف
 اليه في الآية ممنوع بل هو جز منه لان لفظة كل هنا
 بمعنى الامر لانها تكون في المعنى بحسب ما تضاف اليه
 او كما في رجب يمكن الاستغناء عن المضاف بالمضاف
 اليه ويلتص العامل عليه بان يقال يفرق امر
 حكيم فثبت ما ذكر واستغنى عنه ما ورد بهذا المعنى
 المذكور تأمله بحيث تارب نوحا الزوال شاهد
 منه ان مشمونا حال من الفلك وسوء مجيئ الحال
 منه مع كونه نكرة وصفه بما خروا لما خروا الذي يشق
 البحر يقال مخم شقه واليم البحر اي في فلك شاق البحر
 في حال كونه مشمونا والفلك يطلق على الجمع والاولاد
 ومثال ما يخص الزاوي هو الحال الذي يفتقد
 بالاضافة اذا وقع نكرة قول تعالى في اربعة ايام من
 نسوا حال من اربعة وصح كونه حالا مع كون
 اربعة نكرة لتخصيصه باضافته لا يام وسهلا
 ان تقع النكرة الزاوية بالنكرة صاحب الحال والضمير
 في ما عليه على الامور المذكورة فيما تقدم وهو الزاوي
 ان الضمير عليه على قول ان تقع النكرة الزاوية وقول ان
 اي يظهر ويوقع من دون معنى او مضاهيه اي مضاهيه

قول

ما هم من موت الزمانية وحرم بغير الحال المهيمنة
 بمعنى قدر ومن موت متعلق به وحال بمعنى حامية
 وواقيا حال من حاي ما قدر من موت حامية
 في حال كونها واقية وحافضة منه فقول العيني
 واقيا حال من الموت هو لان الموت لا يقو والناهد
 منه في واقيا حيث وقع حالا من حاي مع كونه نكرة لوقوعه
 بعد نفي وقته اي من وقوع صاحب الحال نكرة
 بعد نفي قولنا وما امكننا الزمانية وامكنه فعل
 ماض وثاقا عد ومن قرية بيان لما والاملاء ولما
 جار ومجرور خبر مقدم وكتاب مبتدأ مؤخر ومعلوم
 نعت كتاب والاول للحال والجملة في محل نصب حال
 من قرية وصح كونها حالا منها مع كونها نكرة تقدم النفي
 عليها كما ذكرنا لان الواو لرفع لعل ولا يصح
 كون الجملة صفة لرفع لعل بمنع ذلك اي وقوع
 الامر صفة وفاصلة بين الصفة والموصوف ابد
 من الز ومثال ما وقع الزاوي دون الحال الذي
 وقع نكرة بعد الاستغناء من صاحب الزمان
 من الز والاسد يا صاحبي ويقربا لكسر على لغة من
 يتقرب اليه وفيه بالضم على لغة من لا ينتظره وهذا
 على كلام العيني النفي ونعم بمعنى قدر وعيش بمعنى
 ميسرة وهو صاحب الحال وواقيا حال منه وتخيلا

هو الشاهد ومع مجيئ الحال منه مع كونه نكرة لوقوعه
بعد الاستفهام والمعنى يا صاحبي هل قدر الله
معيبة باقية اي ما قدر الله معيبة في حال
كونها باقية فترى لنفسك اي حتى ترى العذر
لنفسك وتقدر على ابعادها الا ملكتك ومثال
ما وقع بعد انهي اي ذوا الحال النكرة الواقع بعد
الذي قول الله ان وقول قطوي بن العجالة بالمد
وهو ختم القاف والطاء المهملة وكسر الراء بعدها
يا رخصية ممدودة نسبة الي موضع يدي قطوا بين
البحرين وعمان وقيل نسبة لعصبة عمان اي
لقطوهم القاطنين به واسمه جمونة وكان خارجيا
ومكث عشرين سنة يقاثل وارسله الحجاج جيوشا
كثيرة وهدر يستظهر عليهم ويفلجهم ولم يزل الحال
كذلك حتى قتل سنة ثمان وسبعين من الهجرة وانما
صرح انتم بلمه لروعي ابن الناطح حيث نسب
البيت المذكور للطوماح بكسر اطاء والراء وقدمه اليهم
وبالحاء المهملة وهو غلط منه لا يرتكبه احد
اي لا يرتكبه احد في التأخر يوم الحرب في حال كونه خائفا
من الموت فالاحكام بمعنى التأخر والوقوف يعني الحرب
واشياء بمعنى الموت والشاهد منه في خبرنا حيث
وقع حالا من احد الذي هو نكرة تقدم النبي عليه

وذكر

وذكر بعضهم ان سببه عليه الصلاة والسلام كانت
مكتوبة عليه سر وهو هذا
في الجني عار وفي الاقدام مكرهة وصاحب الجني لا يجوز من القدر
واحتز بقول غالب الزعبي في احتز عابدا
علي الله وقول ما قل مجيئ الحال له وهذا من غير القاف
ومنه اي من اتيان الحال من النكرة بدونا مسوغ
قولهم مررت ان ففقدت حال من ما ورجل مضاف اليه
واضافة قعدة لرجل لم تقدمه تقريبا لان اضافة النكرة
الي نكرة لا تفيد تقريبا والفقير بكسر القاف المقدار
فبصر المعنى مررت بما مقدار قعدة رجل وانما شاهد من
ذلك ان قعدة وقع حالا من ما الذي هو نكرة من غير مسوغ
ماية ايضا في هذا حال من ماية الذي هو نكرة
من غير مسوغ وهو جمع ابيض وليس تميزا ولا صفة
لماية لان تميزا لماية لا يكون جمعا ولو كان صفة لرفع
ولم يصبه وفي الحديث ان النبي به لشد لا على
كلام سيمويه وانما هدمه قوله قيا ما حيث جمل
حالا من حال الذي هو نكرة من غير مسوغ
او سبقه لرجل سبقا مفعول مقدم لا يواو حال
مضاف اليه من اضافة المصدر لفاعله وما اسم
مفعول ومفعول سبقا وجرف جار ومجرور متعلق
بجرح مفعول ما من مفعول للمفعول ونائب الفاعل مستتر

فيه عايد على ما والجملة صلة ما وقد حرف تحقيق واي
فعل ماض واو فاعل عايد على الخاة ولا نافية
وامنع فعل مضارع وفاعله مستر والها مفعول وانما
للتقليل وقد حرف تحقيق وورد فعل ماض والفاعل
مستر عايد على السبق والتقدير واي الخاة ان
يسبق الحال صاحبه الذي هو حرف ولا انصفه انا لانه
قد ورد وحاصل المعنى ان صاحب الحال اذا كان
مجرورا بحرف جر منع الخاة تقدم الحال عليه ولم يمنع ذلك
انه لو ورد التقدم المذكور عن الرب لا انما تذكر بقول
ولا انصفه فقد ورد اي ولا منع انا تقدم الحال على
صاحبها المجرور بالحرف لانه ورد عن الرب مذهب
جمهور النحويين ان اخذ ذلك من قولهم وسبق حال
ان اجواز ذلك اي تقدم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف وقولهم لو ورد السماع على ما قبله ومنه
اي من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف قوله
اي الشاعر كين كان برد الماء لاني والله ان كانت
برد الماءي حيا في حال كون هيمان ساء ويا اي حيا
انها اي المحبوبة كحبيب فاللام موطئة للقسمة وان عد
كذلك اني تقدم هيمان صا ديا الذي هو حال على صاحبها
المجرور بالي وهو النحير هيمان وصا ديا لانه
الزاي ويكون صا ديا انما هو قيل الى رتبة اخلة او

الترادفة

الترادفة والتعرف بينهما اما المتداخلة تكون حالها الصغير
المستر في الحال قبلها والترادفة تكون مع ما قبلها وورد ان
على شئ واحد وصا ديا من الصدي وهو العطر
فان تك اذواد اي ابل اصبن وسعوق فلم يذعوا بقتل
جبال فرغاب حاله كونه القتل هو راو جبال لم رجل
قتل منهم اي لم يكفنا ذلك في اخذ ثاره بل لا بد من الزيادة
على ذلك وان هدمته تقدم الحال وهو فرغاب صاحب
المجرور بحرف وهو قتل واما تقدم الحال على
صاحبها المرفوع مقابل المجرور فيما تقدم ولا تخالفا
لذلك ناهية وتجر فعل مضارع مجزوم بلام الناهية
وعنه من جزمه ان يكون فاعله مستر وجوبا تقديره
انت و حال المفعول ومن المضاف جار ومجرور متعلق
بمجروله جار ومجرور متعلق بالمضاف والاداة المستأجرة
مضافة لا عمل لها واذا ظرفا لما يستقبل من الزمان واقترن
فعل ماض والمضاف فاعله وعمله مفعول والها مضاف
اليه واو حرف عطف وما بعد ما مضاف على اقتضى
الجملة فعل ماض و هيمان مستتر فيها عايد على المضاف
ومجرور بالنصب خبر ما وما لم موصول مضاف اليه
وهو جار ومجرور متعلق بالنصب واسيف فعل ماض
مبنى للمفعول ونايب الفاعل مستتر فيه عايد على ما
والجملة صلة ما واو حرف عطف ومثل مفعول على جزء

وجزیه مضاف الیه والعنبر مضاف الی جریه ولانافية
وتخفيف فعل مضارع وفاعله مستر والتقدير ولا تجز
اثبات الحال من المضاف الیه الا اذا اقتضى المضاف
الاعتناء به او كان المضاف جزءا من المضاف الیه الذي
اضيف له او مثل جزیه فلا تخفيف وتزيد على ما ذكر
وحاصل المعنى ان الحال لا يجوز اثباتها ومجسها
من الاسم المضاف الیه الا بشرط ثلثة الاول
ان يكون المضاف مقتضبا وطالبا للعمل في ذلك المضاف
اليه او في نفس الحال بحيث لو سلط عليه لصح عمله
فيه والثاني ان يكون المضاف جزءا من المضاف الیه
اي بعضا منه والثالث ان يكون مثل بعضه فان
انفتت الشروط الثلثة بان لم يوجد فيه شرط منكم
لم يجز اثباتها الى له منه وسياقي توضيح ذلك في الامثلة
ان شاء الله تعالى لا يجوز مجي الی الا ان اخذ ذلك
من قول المم ولا يجوز حال الی مما يصح عمله
اي لمن الفاظ يصح عملها في الحال او في المضاف اليه
اي صالحة للعمل في ذلك لو سلطت عليه وقولها اسم
الفاعل من مثال لما يصلح للعمل فيما ذكر وقولها
لي لم يسم الفاعل والمصدر وقولها تتخلف في ثبوتها
للمحور وذكرها الصفة الشبهة ونحوها وقولها تتقدم
هذا اصحاب الی وتزعم وهو مثال لاسم الفاعل وما بعده

مثال

مثال المصدر ومنه قولك الی الضمير في منه عايد
على الحال الی من الاسم المضاف اليه المصدر وقول
مرجعكم مصدر مضاف الی الکاف وجميعا حال من المضاف
اليه وهو الکاف وقول ومنه اي الحال الی من اسم
المضاف اليه المصدر ايضا قول الشاعر الی تقول
ابني ان اطلقا قل وحدث الی فتقول فعل مضارع وابتني
فاعل وان حرف توكيد ونصب وانطلاقا لهما والکاف
مضاف وواحد حال من المضاف اليه وهي الکاف
المضاف اليها المصدر وهو الا نطلقا وهذا هو شاهد
وتأري خبرات ولانافية وابا لهما ولي متعلق بمخوف
خبرها والجملة في محل نصب مفعول تأري والالف
فيه زايدة كما تزد في غلام فيقال يا غلام منيا والمعنى
ان ابنته تقول له ان اطلقا قل في حال كونك منفردا
يوم الزرع اي الحرب تأري لا اب موجود لي اذا حصل
كذلك موت في صيغة الاستغناء بالمضاف الی هذا راجع
لقوله او مثل جزیه فقط لاله وما قبله مثال
مثلا في مضاف من جزية الخ فواقعة على مضاف
وتزعم ما يرددهم اي قلوبهم فهو مجاز من تسمية
الحال بجزء الحال فيه حال من الضمير وهو الی
المضاف اليه مصدر وراي لان مصدر مضاف والمشاء
مضاف الیه والصدور جزية من المضاف اليه اي

وهو الضمير لكن باعتبار معناه لا لفظه وهو الجمع العايد
 عليه ولا شك ان الصدر جزء من كل شخص ومثال
 ما اتي مضاف وقول كجزء من المضاف اليه اي كالجزم منه
 وليس جزء حقيقة وقول في صحة الاستغناء بالمضاف
 عنه اي المضاف اليه عنه بان يسلط العامل على
 المضاف اليه ويستغنى به عن المضاف انما يتبع
 ملة ابراهيم حقيقا فان فعل امر وفاعله مستتر
 وملة تنفعل و ابراهيم مضاف اليه وحقيقا حال
 من المضاف اليه وهو ابراهيم والملة جزء من
 المضاف اليه اي لعدم مفارقتها له ولتعلقها به لان
 كل شخص مشتمل على ملته وملازم لها فهي كالجزم منه
 وقول اذ يصح ان علة لقول والملة جزء من وقول بالمضاف
 اليه اي وهو ابراهيم وقول عن اي الملة بحيث
 تحذف وتسلط العامل عليه وقول فلو قيل ان علة
 لليلة وقول يصح جواب لو فان لم يكن المضاف
 ما يصح ان هذا محترز القيود الثلاثة المتقدمة
 لم يجزى الحال ان اي لم يجزى بحسب الحال من المضاف اليه
 لفقد الشروط المذكورة منه وقول فلا تقول جاعلا
 ان تزيع وهو مثال كما فقدت فيه الشروط الثلاثة
 المذكورة وان فلا يصح كون صاحبة حال من المضاف
 المضاف اليها علة لان المضاف وهو علة ليس جزءا منها

المضاف اليه

٥١٩

المضاف اليه وهو هند ولا كالجزم منه في صحة الاستغناء
 به عنه ولا اقتضي وطلب الفعل فيه ولا في الحال بعده
 لكونه لها جامدا ليس له فاعل ولا مصدر ولا
 صفة مشبهة خلافا للفارسي اي الجوز لصحة
 كون صاحبة حال من هند وقول ابن الحص
 ان مبتدأ وقول ليس بجيد غير وقول فان ذهب الفارسي
 ان علة لقول ليس بجيد وقول جوارها اي الصورة
 المذكورة وقول ومن نقله اي الجواز عنه اي عن
 الفارسي ابو السعادات ان والحال ان ينصب ان
 فالحال مبتدأ وان حرف شرط جازم وممله ينصب
 من الفعل وتايب الفاعل في محل جزم فعل الشرط
 وبفعل متعلق به وملة صفا من الفعل وتايب
 الفاعل في محل جزم فعل لا ان الجمل بعد التكرار
 صفات واوصفة معطوف على بفعل وتايب فعل
 ماض والتا لثانيات والفاعل مستتر والملة في محل جزم
 لغت صفة والمصروف مفعول مثبت وهو صفة
 يوسف محذوف والفارسية الجواب وجازم مبتدأ
 وينقد به خبرها مضاف اليه والملة في محل جزم
 جواب الشرط وكسر الكاف جارة لقول محذوف
 خبر مبتدأ محذوف ومصرعا حال من الخبر المستتر
 في محل وذا لم يشأ مبتدأ وراجل لم فاعل خبر

ومخلصا حال من فاعل دعا وزيد مبتدا وحلة دعا خبر
 والتقدير وال حال ان ينصب بفعل متصرف او صفة لشيء
 الفعل المتصرف مجاز تقديمه وذلك كقولك مسرعا امر
 اي هذا را حلا في حال كونه مسرعا وزيد دعا في حال
 كونه مخلصا وحاصل المعنى ان الحال لا يجوز تقديمها
 على عاملها الا اذا كان فعله متصرفا اي يتاتي منه
 المضارع والامر ونحو ذلك دون ما اذا كان غير متصرف
 كنوم وبئس والا اذا كان عامله صفة لشيء الفعل
 المتصرف من حيث انها اشتملت على معناه وحروفه
 كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ومثل
 لتكرارهم على اللف والنشر المتوحد بقوله مسرعا امر
 فاشارة بالاول للصفة التي لشيء الفعل المتصرف
 وبالثاني الى الفعل المتصرف لانه را حلا لاسم فاعله في
 الفعل في المعنى والحروف وهو رجل زيدا فاعله ودعا
 فعله متصرفا لانه يتاتي منه المضارع ونحوه فيقال
 دعا يدعوا دعا ويهكذا فتصرفه معناه تنقله اليه
 الازمنة التي تكون بحيث يكون ما ضياءه منارعا ولم
 نحو جازيد راكبا وقم مسرعا ويقدم ما حكاوه عليه
 لكن قال بعضهم محل ذلك ما لم يقع من التقديم ما
 مانه منه مانع لانه اذا وقع الحال حكاوه من جملته وان
 صلة ال كقولك جازيد مسرعا زيدا مكتوبا لم يحز تقديم

الحال

الحال هنا وهو مكتوبا على ما قبله لان ما بعد ال لا يعمل
 فيما قبل واعلم انه ما ذكر هنا غير ما تقدم لان الذي
 ذكر فيما تقدم تقديمها على صاحبها وحده دون العامل
 وما ذكر هنا تقديمها على صاحبها والعامل معا على
 ناصبها اي العامل فيها النصب وهو الفعل المتصرف
 او الصفة التي لشيء في المعنى والحروف لانه العامل
 في صاحب الحال عامل فيها وقول ان كان العامل اي في
 الحال وهو الناصب لها وقول فعله متصرفا اي متقللا
 عن صيغته التي هو عليها اي غير ما جمعت انه اذا كان
 ما ضياء يتايم منه المضارع والامر ونحوهما لانه ملزم
 لصفة واحدة بحيث لا يتقلد عنها غيرهما كنوم وبئس
 والارباب اي الصفة التي لشيء الفعل
 المتصرف وقول ما تضمنه اي صفة تضمنت اي اشتملت
 على معنى الفعل لانه كاسم الفاعل نحو مناربا
 وزا حلا واسم المفعول نحو مضروب ومرهول والصفة
 المشبهة كحسن الوجه وهذه امثلة للصفة التي
 اشتملت الفعل في المعنى والحروف وتقبل ما ذكر من
 الناصب والاشياء واجمع لانه يقال مناربا ومناربان
 ومناربت ومناربتة ومضروبان ومضروبون ورا حلة
 ورا حلتان ورا حلتون وحسنة وحسنات وحسان
 وحسنات وحسنات وحسنات وحسنات وحسنات

الحال

وقلت ما ذكر مع تقديم الحال عليها لا يصح تقديمها على
 الفعل المنفرد تشبهاً به مثال تقديمها ان تزعم
 على ما قبله لكن على اللف والنسب المرتب عكس تشبهاً
 فان كان الناصب لا فعله غير متصرف من هذا مقابل
 ومحرز لقوله ان كان العامل فعله متصرفاً وقوله لم يجر
 تقديمها عليه جواب ان والغير في قوله تقديمها عايد
 على الحال وفي عليه عايد على ناصبها وقوله فتقول
 ما احسن ان تزعم فالحق تعجب مبتداً واحسن فعلها
 وفاعله مستتر وجوبا تقديره هو يعود على ما والجملة
 خبر وزيد مفعول وصاحكا حال منه فلا يجوز في
 هذا المثال تقديم صاحكا على ما احسن وان كانت
 فعله عاملاً فيه النصب لانه فعل تعجب غير متصرف اي
 غير مستقل عن صيغته التي هو عليها لغيرها من المضاف
 او امر فاما ملك زما لهذه الصيغة وشرط تقديمها
 على عاملها ان يكون فعله متصرفاً لان فعل التعجب
 ان علة لعدم جواز التقديم وقوله غير متصرف في نفسه
 اي غير مستقل عن صيغته اي غير ما لا تقدمه وتكون
 فلا يتصرف في معمول اي بحيث يقدم عليه ولا خلاف
 كان الناصب من هذا مقابل لقوله في قوله او مفعول
 تشبه الفعل المنفرد وهو خارج عن تقديره في قوله او مفعول
 واستثنى والجمع وقوله لم يجر تقديمها اي العامل عليها

الاول

الاول عليها اي الصفة التي لا تشبه الا ان يقال ذكر الضمير
 باعتبار الناصب وذلك لانه لا يثنى لزملة لعدم
 جواز التقديم فلم يتصرف في نفسه اي بحيث يثنى
 ويجمع ويؤتى فالمراد بعدم تصرفه هنا عدم قبوله
 للتثنية والجمع والثاني لا ما تقدم فيما قبله وهو
 عدم الاستقلال من صيغته لغيرها وقوله فلا يتصرف
 في معمول اي بحيث يقدم عليه ويقال ان تقدمه عليه
 حياز وقوله فلا تقول ان تزعم على الثاني في قوله لم
 يجر ان وزيد مبتداً وصاحكا حال من الضمير المستتر
 في احسن الذي هو فعل تفضيل الواقع خبر عن زيد
 ومن عمر متعلقاً باحسن وقوله بل يجب ان اضرب
 عما قبله وما بعده تقديم عليه وعامل ضمت ان
 في امر مبتداً وضممت من الفعل ونائب الفاعل في
 كل رفع نعت له ومعنى مفعول ضممت الثاني ونائب
 الفاعل المستتر فيه قايم مقام مفعول الاول والفعل
 متعلق اليه ولا حرف عطفاً وحرف معطوف على معني
 في المضاف اليه وموخر حال ضا فاعله محذوف مقدم
 عليه ومن حرف مني ونصب ويجل فعل مضارع منصوب
 بضم مني على الفتح في محل نصب لان اتصاله بنون التوكيد
 فصيغة متعلقة بضم مني وفاعله مستتر عايد على عامل
 والجملة في محل رفع خبر عنه وكذلك انكاف حرف حيز

وتكلمني على الفتح في محل جر الجار والمجرور خبر مبتدا
محذوف وليت وكان معطوفان على تلك مبتدآن على
الفتح في محل جر باسقاط العاطف ونذر فعل ماضٍ ونحو
فاعل وهو مضاف لفعل محذوف وسعيد مبتدأ مستقرا
حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور والواقع خبرا
عن المبتدأ والتقدير وعامل الحال الذي ضمن معنى
الفعل اي لا يمتثل عليه دون حرفه لم يعمل في الحال حادثة
كونه مؤخر اعني وهي متقدمة عليه وذلك كذلك وليت
ولكان ونذر نحو قولك سعيد مستقرا في مجر وحاصل
المعنى ان عامل الحال اي الذي فيها المنصب اذا كان
متصفاً ومفعلاً على معنى الفعل دون حرفه كاسما
الاشارة ونحوها لا يجوز تقدم الحال عليه وتأخرها
لانه لا يكون عاملاً فيها الا عند تقدمه وتأخرها دون
العكس بخلاف ما اذا كان متصفاً بمعنى الفعل وحرفه
مما كما تقدم ومثل اسم العامل المذكور بقوله كذلك
ان فاعلاً يتكلم في اسم الاشارة وليت اي دون الفعل
وبجاءت الي حرف التنبيه وطرف من الاشارة متصفاً
بمعنى الفعل فالاول متصفاً بمعنى اسير والشارح
المتنبي وانما استنبه ثم ذكر بعد ذلك ان تقدم الحال
على الجار والمجرور والظرف ورد في كلامه الذي استنبه
نادر بقوله ونذر نحو قولك سعيد مستقرا في مجر فانه

قال

قال يتسمع تقدم الحال على عاملها المذكور فيما ذكر الا في
الجار والمجرور والظرف فيجوز التقدم على نذره
لوروده في كلام العرب واعلم ان الجار والمجرور
في كلامهم وهو قول في مجر الواقع خبرا عن المبتدأ
وهو سعيد متعلق بمحذوف عام واجب الحذف تقديره
مستقر او كائناً في مجر وفي هذا المحذوف المقدر ضمير
مستقرا مستقراً وكائناً هو فلما حذف اتفصل
الضمير منه وثبت في الجار والمجرور وقصار المعنى سعيد
في مجر هو مفعول مستقراً قبله حال من ذكر الضمير
المستقر في الجار والمجرور الذي انما له من متعلقه العام
الواجب الحذف عند حذفه ورد ذلك بمضمون بان
الاولى ان يكون مستقراً مؤكداً لهذا المتعلق المحذوف
وليس حالاً صريحة لان الضمير المستقر في الجار
والمجرور معناه مستقر فذكر مستقراً بعده لا معنى له
وقد بانه لو صح كونه مؤكداً له لوجب حذفه لانه
يضمير عاماً صلي لان مؤكداً العام يكون عاماً ورد
بان محل ما ذكر فيما اذا كان له متعلق يقوم مقامه
من الجار والمجرور او ظرف طي متعلق الجار والمجرور
المحذوف فانه لم يبدف وجوب الالكون الجار والمجرور
فما مقامه وهذا لو حذف لا معنى يقدم مقامه فهو
الظرفية او يقال انما هو لجامع والمعنى سعيد في مجر

قال

اي في حال كونه ثابتا غير متزلزل وهذا اول واحد
ما ذكر فيه وحيث صرح الصريح به لخصوصه ولو كان عاما
لوجب حذفه علي هذا واعلم ان هجر بلدة بقرب
المدينة الشريفة ينسب اليها بلفظها فيقال هجري
واليها تنسب القللا فيقال قللا ل هجرية وقللا ل
هجر بالاضافة اليها وهناك بلدة اخرى تسمى بذلك وهي
من بلاد نجد والنسبة اليها بزيادة الفاء على غير قياس
بان يقال هجري وقا بين البلدين ورماعب ايها
على لفظها كالاولى وقد تطلق على ناحية بلاد البحرين
وعلى جميع الاقليم وهو المراد بالديك انه عليه الصلاة
والسلام اخذ الجزية من مجوس هجر لا يجوز تقديم
الحال على عامها انما تقديم الحال على صاحبها فيايز
لا تقدم نحو هذا قايما زيد الكذا ان كان صاحبها مرفوعا
او منصوبا فباتفاق وان كان مجرورا بحرف ففعل اخلاف
وتقدم توقيفي وهذا ما تضمنت انما لا يثبت على
ما ذكر كاسماء الاشياء ان هذا وما بعده مثال للمقابل
الذي تضمنت ولا يثبت على معنى الفعل وحروفه وحاصل
ما ذكر هنا من العامل المتضمن لما ذكره في الاشارة
والتمني والتسبيه والظروف والجار والمجرور وادبهم
على تلك خمسة اخرى وهي الترجي والتسبيه والتمني والجار
النسب والاستفهام فتكون جملة العامل المتضمن لما

لما ذكر الذي يمتنع تقديم الحال عليه ولا يعمل فيها متاخرا
عنها عشرة نظما الحق بقوله
كان لعل احفظ وليت اشارة وظرف ومجرور ونسبة النداء
ويانصب واستفهام معظما يباري امنعت تقديم حال كذا الذي
ودر الاشعوني منها قسمة وهي ما عدا انما فليكن
بالتمثيل لما لان الحق لم يميل لها نحو تلك همد مجردة
هذا مثال لاسم الاشارة وهو متضمن لمعني اسير واعرابه
فت من تلك اسم اشارة مبتدأ مبني على الكسر في محل
رفع واللام للبعد والكاف حرف خطاب وهند خبر
ومجردة حال من همد وقوله وليت زيدا اميرا اخوك
مثال للتمني واعرابه ليت حرف تمني ونصب وزيد
اسما واميرا حال من زيد واخوك خبرها مرفوع بالواو
وهذا متضمن لمعني اتني اي اتني ان يكون زيد
في حال كونه اميرا اخاك وقوله كان لراي اسبه
زيد في حال كونه راكبا اسداي باسد وهذا مثال
للتسبيه ولا يخفى اعرابه وقوله وزيد في الدار او عندك
قايما مثال للظروف والجار والمجرور ومعها وكل منهما متضمن
للمعنى مستقرا وانما وقايما حال من الضمير المستتر
في كل منهما كما تقدم في قوله وزيد مبتدأ والجار والمجرور
او الظرف خبر عنه فلا يجوز تقديم الحال لمرتبوع
على ما قبله وقوله في هذه المثل اي الامثلة المتقدمة

الحجة وقوله ونحوها اي مما زيد عليها وهو الحجة الباقية
كما علمت فيما تقدم انها عشرة وقوله فلا تقول مجردة
تلك هذه اي تفرع على النفي في قوله فلا يجوز ان الواقع
تقريباً على ما قبله لا على النفي وقد ندرت فيهما اي
الحال على عاملها الظرف اي وكان نادراً ولم يكن مستقراً
بالإصالة كما في نظيره مما تقدم لكونه ورد عن العرب
دون غيره مما ذكر فكان بسبب ذلك جازاً على قلة
ومنه قوله تعالى ان الضمير في منه عما يدعى ما ندر وهو
تقديم المال على ما ملأ الجار والمجرور فاسموات مبتدأ
ومطويات حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور
وهو قوله بيمينه الواقع خبراً عن السموات وهو العامل
في الحال المذكورة النصب وقوله في قراءة من كرات
اي في مطويات وهو الحسن البصري وهي قراءة شاذة
واحارته الاقصر قياساً اي وقال يقاتر عليه
ما مائده ولا يقتصر فيه على ما سمع منه لا بما تقدم منه
الاية حيث قدم الحال فيها على صاحبها الجار والمجرور
بان هذا مبني على ما ذكر في الآية مما تقدم والحذف ان
السموات معطوفة على الضمير المستتر في قبضته لا على
ومطويات نعت لها ويمينه متعلق بمطويات والسموات
والارض جميعاً قبضته اي مقبوضه عنهما والسموات
مطويات بيمينه فمبني على قول مطويات لا على ما دللنا

فلا دليل له على كونه قياساً ح وثبت عدم قياسه
ونحو زيد ان نحو مبتدأ وهو مضاف لقوله محمد وفوز زيد
مبتدأ ومفرد الحال من فاعل النفع والنفع فعل مضارع
وفاعله مستر عما يدعى زيد والجملة خبر عن زيد ومن
عمر ومتعلق بالنفع ومعناها حال من عمر ومستحار خير
المبتدأ الاول وهو محو وجملة ان يثبت نعت لقوله مستحار
والسين والتالي مستحار زائد ثان والتقدير ونحو
قوله زيد مفرد النفع من عمر ومعناها جاز من غير
ضعف اي هذا التركيب ونحوه جاز من غير ضعف
وما حصل معنى ذلك انه تقدم ان افضل التفضيل
لا يعمل في الحال المتقدمة عليه فاستثنى الم من ذلك
بمسئله يعمل افضل التفضيل فيها في الحال المتقدمة عليه
بقوله ونحو زيد ان مكانه قال افضل التفضيل لا يعمل
في الحال المتقدمة عليه الا في هذه المسئلة فيعمل فيها
وهو انه اذا وقع التفضيل على نفسه في حالين
اي فضل على نفسه في حال دون اخرى او على غيره في
حال دون اخرى فانه يجوز عمله في الحالين احدهما
متقدمة عليه والاخرى متاخره عنه فانفع في المثال
لنحو زيد ان يفضل على في الحال المتقدمة عليه وهي
مقبوضه عن غيره حالاً من الضمير المستتر فيه وعمل في
الحال المتاخره عنه وهي مكانا الواقعة حالاً من عمرو

نوعا ممل في الحالين لا صاحب الحالين معمول له فصاحب
الاولي المتقدمة فاعل به وصاحب الثانية المتأخر
متعلق به والعامل في صاحب الحال عامل في الحال
وليتني اي ايه وقول من ذلك لهم الا شارح راجع
لقول لا يعمل في الحال اي ليتني ايه من عدم عمل
افعل التفضيل في الحال المتقدمة عليه هذه المسئلة
اي فانه يجوز فيها عمله في الحال المتقدمة عليه وقول
وهي ما اذا لم يضر الصير عما يدعي المسئلة
على نفسه او غيره اثار يدرك الى ان ما ذكره الله مثال
لا قيد حيث اتى بالحاليين فيه مختلفين وكذا صاحبها
فاختلف في الحاليين صحتها وصاحبها لا يترط فلو
اتخذ الذاتان في مثال مع اختلاف في الحاليين فهو هذا
بسر اطيب منه رطبا او با لعمري كان اتحاد الحالا
دون صاحبها غور زيد مفردا انتفع من عمر ومفردا جاز
فيها وكما احكم كاذر زيدا قايما احسن منه ايه
اي زيدا في حال قيامه احسن من نفسه في حال
قعوده وهذا مثال لما اذا فضل على نفسه في حال
دون اخرى وقول او زيدا مفردا اذ ايه في حاله
انزاده احسن من عمره في حال كونه معانا مثال لما اذا
فضل في حال دون اخرى على غيره فهو على التفاضل
المرتب فقايما ومفردا منصوبان وقول يا حسن

راجع

وانفع كذلك وقول وكذا قاعدا ومعانا اي في المثالين
ايضا وهذه مذهب الجمهور اسم الا شارح راجع لقول
فيما تقدم فقايما ومفردا منصوبان يا حسن ايه
وهذه السيراني اليانها اي الحاليين في المثالين المذكورين
منصوبات بكانا انزورد بالله يلزم عليه حذف ستة ليا
اذ او كان ولهم من كل من الحاليين قبل افعل التفضيل
وهو غير جائز ولانا خيرها اي الحاليين عنها اي
عن افعل الدالة على التفضيل وهذه مذهب الجمهور
فله فالحكاية هذه كلمة من الميم من الجواز لانه حكم بالجواز
ويعلم بالوجوب حيث قال وغور زيدا مستحاضا اي
هذا التركيب ونحوه جائز وهذا يقتضي جواز التأخير
غور زيدا تقع مفردا من عمر ومعانا وهو راي لبعض
المفارقة ومذهب الجمهور عدم الجواز كما تقدم وانه
لا بد من توسط العامل بين الحاليين كاذر في الامثلة
فلا تقول زيدا قايما ايه تغريم على ما قبله من
قوله ولا يجوز تقديم هذين الحاليين ايه والحال قد
يجوز في الحالين مبدأ وجملة قد يجي خبر وقد فيه التحقيق
والاستقصال اذ اسم اشارع حال من الصغير في
الحالين ايه في حال وتعد مضافا اليه ويورد متعلق
بجملة فاعلم جملة معترضة بين الناطقين اتي
الكل على انبعضهم والما نع لتعد والحال وغيره موقوف

على المفرد ومفرد مضاف اليه والتقدير والحال قديحي في حال
كونه صاحب تعدد لمفرد وغير مفرد وحاصل المعنى
ان الحال تأتي متعددة وصاحبها اما مفرد واما متعدد
يجوز تعدد الحال لئلا نجاز تعدد الحال لكونها وصفا
في المعنى فلا يعني احد ما عن الاخرى بحد فالتقدير
فلا يجوز تعدده لانه لبيان ما ايه من الذوات لا الصفات
واخذت ذلك من قول الله والحال قديحي ذات تعدد وقوله
وصاحبها مفرد او متعدد اخذه من قوله لمفرد وغير مفرد
فمثال الاول اي وهو انما يتعدده وصاحبها
مفرد وقوله ومثال الثاني وهو انما يتعدده وصاحبها
متعدد ومنه اي من تعدد الحال وصاحبها قوله
اي ان ابي لقي ابي ابن فلان فعل فاض وابي فاعل
واخويه مفعول وخايفنا قال من ابي ومنه
حال من اخويه ولا نكر ان كان من الحال وصاحبها
تعددي هذا فعند ظهور المعنى ان ظهور المعنى
يحصل اما بتانيث او نحوه كما تقدم في المثال وتاثيرها
اول الاسمي اي على الف والضمير المستوفى وهذا اول
من العكس وهذا المربى لانه يلزم على اوله فصل واحد
فذلك المربى يلزم عليه فصل واحد وما فيه فعل واحد
اولي وان كان غير متعين لان به منهم قاله بالاولوية
المربى عليه وعامل الحال ان تعامل مبتدا والحال

مضد

مضاف اليه وبها جار ومجرور متعلق بأكدا وقد حرف
تحقيق وجمله أكد من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع
خبر المبتدا وفي نحو متعلق بأكدا وهو مضاف لقول
مخدوف ولاناهية وثقت فعل مضارع مجزوم بها
وعلم انه جزء من حرف الالف والفتحة دليل عليها وفاعله
مستتر تقديره انت وفي الارض جار ومجرور متعلق به
ومفدا حال من الضمير المستتر في لا تفت والتقدير
وعامل الحال قد أكد بها في نحو فترك لا تفت في الارض
في حال كونك مفدا وحاصل المعنى ان الحال
تأتي مؤكدة لعاملها اي باعتبار معناه الذي يلتصق
به مع مخالفة له لفظا ففسد في المثال المذكور حال
مؤكد للمعنى الذي يلتصق به عاملها وهو الفساد
لان المصوب معناه فكانه قيل لا تفسد في الارض في حال
كونك مفدا وهي مخالفة له في اللفظ فالتقدير الفساد
يعني واحد وان تخالف في اللفظ فالمؤكد على
معنى ان لاها اما ان تكون مؤكدة لعاملها مع مخالفتها
في اللفظ دون المعنى او موافقة له في اللفظ والمعنى
بما لا يخفى وغير المؤكدة اي وهي المؤسسية
وسمي اسما لانه والحاصل ان المؤكدة هي التي
تلتصق بمعناها من عاملها وغير المؤكدة هي التي
تكون مؤكدة وقوله على الضمير اي غيرها

فالتقسيم الأول من الموكدة أي من قسمي الموكدة وقوله
ما أكدت أن أي حال أكدت عاملا أن والصغير في قوله
وهي المرادة في قوله وهي محل وصف أن عايد على الحال
التي أكدت عاملا وقوله دل على معني عاملة أي وافقة
في الدلالة على مضاه وقوله وخالفه لفظا أي خالف
عاملة في اللفظ وقوله وهو الكثر الصغير عايد على
الحال الموافقة لعاملا في المعني دون اللفظ أي
وقوعها أكثر من قسميها وقيل الموافقة لعاملا في
اللفظ والمعني معا وقوله أو وافقه لفظا أي
ومعني أيضا وهذا من جملة القسم الأول من
قسمي الموكدة وهو فتل وقوعا من الأول لا تقدم
ولا ذكر الشئ وهو مطوف على قوله وخالفه لفظا
أي تدور قبله وأما القسم الثاني من قسمي الموكدة فبيان
في قوله المص وأن تؤكد جملة أن مثال الأول أن أي
القسم الأول وهو الحال الموكدة لعاملا الموافقة له
في المعني دون اللفظ وقوله ومنه أي من القسم الأول
قوله تعالى ثم وليتم أن قولك فعل ما عر والظافا على
والميم للجمع ومدير من حال من فاعل وليتم وهو التا
ولا شك أن الادب بار نوع من التوبيخ فمصلحت
الموافقة بين مديريين الواقع حار وفيه عاملا وهو
وليتم في المعني ومن اللفظ لأن لفظ التولية غير الأول

من غير شك

من غير شك ومن الثاني أي الحال الموكدة لعاملا
الموافقة له في اللفظ والمعني معا قوله تعالى وإني أنا
إبراهيم قد فعل ما عر ونافا على والكاف مفعولا
ورسولا حال من الكاف ولا شك أن رسول الواقع حار
من الكاف موافقا لعاملا وهو رسل في اللفظ وفي
المعني أيضا لأن معني الرسالة أي بعث وهو مدلول
أكل منها والمعني أرسلت في حال كونك رسولا أن
ثبت في حال كونك مستحقا للرسالة ومهيأ لها بأن كنت على
رأس الأربعين ونحو ذلك أو في حال كونك مخرجًا عن هذا
الوصف ومتصفا بالنبوة فقط لأن رسول بالفعل أو
متصفا بالفضل مقارنا لك رسال لا متقدما عليه
ولا يرد ما ذكره الألوكة الاتصاف بذلك متقدما على
الأرسال وقوله تعالى وسخر لكم الأرض مطوف على ما قبله
وسخر فعل ما عر والفاعل مستتر عايد على أنه ولكم جار
ومجرور متعلق بسخر والليلد وما عطف عليه مفعول
مستترات حال منه ولا شك أن مستترات موافقا لعاملا
وهو سخر في اللفظ والمعني أيضا لأن السخر يعني
التسبيح والتسبيح سخر مستترات وأن
سخر مستتر في قوله وسخر لكم الأرض وسخر فعل الشرط
في المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه عايد على الحال

من غير شك

وجملة مفعول وهذا الحسن من جعل جملة بالرفع نائب
فاعل تؤكد لاننا نحتاج لقولنا بعد ذكر الحال اي وان
تؤكد جملة بالحال ان وقولنا مخرج خبر مقدم وعامل
مبتدأ موخر والما مضاف اليه والجملة في محل جزم
جواب الشرط وانفارا لجملة له ولفظ مبتدأ والما
مضاف اليه وجملة مخرج من الفعل ونائب الفاعل
المستتر فيه العايد على لفظ خبر مبتدأ والتقدير
وانا تؤكد الحال جملة فعامل مخرج محذوف ولفظ الحال
الحال موخر وحاصل المعنى ان الحال اذا وقعت
موكدة لك زم جملة فانه يكون عاملا اي انما مل فيها
النصب محذوف وجوبا ولفظ الحال يكون موخر عن
الجملة بتماما فنقول انهم وان تؤكد جملة ان يبنى على
حذف مضاف اي لازم جملة وهذا اولى من تقدير
مضمون لان الجملة لم تؤكد مضمون الجملة ولا نفس الجملة
بل لازمها لان عطفها في المثال الذي ذكر لم يؤكد مضمون
الجملة قبله وهي زيد اخوك بل أكد لازمها لان يذم من
كونه احييه ان يكون فيه حضور رافة وعطوف عليه فانه
هذا الذي لم يقوله بعد مطوقا مقول الشيء وفي ما ذكره
مضمون الجملة الاولى ان يقول ان الجملة
عمل القسم الثاني من الحال الموكدة اي وتقدم الجملة
عند قول وعامل الحال ان وهو ما ذكره مضمون

الجملة

الجملة الاولى ان يقول لازمها كما تقدم وشرط الجملة
ان احاطت بذكر الشروط ثلثة تشترط في الجملة التي
تقع الحال بعدها موكدة لانها هي ان تكون جملة
اسمية وان يكون جزاها معرفتين وان يكونا جامدين
وذكر لانها لو كانت جملة فعلية لكانت الحال موكدة
لقس الفعل لانها لازمها ولو كانتا نكرتين لم يؤكد
لان الذي يؤكد انما هو المعرفة لا النكرة كما سيأتي وهو
كانا مستقيمتين اولى حكم المشتق لكان هو الفاعل
في الحال فتكون الحال موكدة لعاملها لا لما ذكر ويترتب
في الحال ان تكون موجبة عن الجملة وان يكون العامل
فيها محذوفا وجوبا فجملة الشروط ثلثة هي في
الجملة واثنين في الحال ويمكن اخذها من كلامهم
فيؤخذ تعريف جزئيا منها تسميتها موكدة لانه لا يكون
موكدا الا ما عرف وجودها من كون الحال موكدة
لانها لازمها لانها اذا كانت اقترانيتين مشتقا اولى حكمه
كان عاملا في الحال فتكون موكدة لعاملها لا للجملة
ويؤخذ وجوب تأخير الحال من كون الحال موكدة
لان اننا كيد شانه ان يقع بعد ويؤخذ وجوب اخبار
عاملها من جزئها بجملة نحو زيد اخوك عطوفا
فزيد مبتدأ واخوك خبر وعطوفا حال موكدة لك زم
هذه الجملة ومثل ذلك يقال في قولنا وان زيد معروف

انا ابن دارة الزقاني سليم بن دارة من قصيدة
 ياجعها فرارة ودارة لهم امه وكيت بدك تسيها لها
 بالدارة التي تكون حود القمر فانما مبتدأ وان دارة
 خير ومعرفة حال وها نسبي نايب فاعلم مرفوعا ووجه
 كونه الحال موكدة في هذا انه انما قال ذلك لمن يعرف انه
 ابنها فلما قال مرفوعا أكد ذلك المعنى المعروف ومصل
 لغيره من انكاري ومن في قول من عار زابن اي
 وهذا عار به فرارة ياكل الناس فيها لاسر معتزلة بين
 المبتدأ والخبر ويا فيه اما للتنبيه اوللند والنادي
 مخدوع اي يا قوم واللام فيه مفتوحة للتعجب فلما
 قال وهجا به فرارة اغتاله رجل منهم فقتله بسيفه
 فقال بعض من كان يجهلهم ما قال ابن
 دارة اجمع اي جميع ما قاله والتقدير في الاول
 اي وهو قول مطوقا احقه ان يفتح الهمزة والحاء مفاد
 حقت الامر بالتحقيق بمعنى ثقته وتوقيل مشددا
 لقيل احقه بقاءين ولا يجوز تقديم الحال المحذورة
 اخذ ذلك من قول الله ونظما يوقر وقول فان تقول
 مطوقا ان تفرع على النفي في قول ولا يجوز ان يكون
 الحال ان موضع ظرف تفعول منه وقول في الحال
 معطوف اليه وتجي فعل مضارع ومجلة فاعلم في
 الكاف جارة لقول محذوف في خبر مبتدأ محذوف وقام

ماض

ماض وزيد فاعل والواو والواو والواو والواو والواو
 خبر والمجلة في محل نصب حال من زيد مرفوع بخبر
 مقدرة على ايها المحذوفة لتقاسا كين من منع من
 ظهور ما الثقيل ورجله بمعنى نقله او رجله بمعنى
 منزله اي ناو الملك واثبات فيه مفعول لنا والتقدير
 وتجي جملة موضع الحال وذكر كقولك جازيد وهو ناو
 رجله وها وصل المعنى ان الجملة تقع موضع الحال
 المفردة وتقدم مسددا كما تقع موضع الخبر والصفة
 المفردة وانما كان الاسد في الثلاثة افراد وذلك
 كقولك جازيد وهو ناو رجله اي في حال كونه ناوا
 الرجل ورجله بكسر الراء الثقيلة ويفتح المنزل وبفتح
 الرجل اليه فيقال على ذلك عالم رجله بفتح اي الرا
 اي مرفوع ومنقول اليه وحك فاهذا المحذوف وجمل
 موضع ظرف لقول يجي ليس بظاهر لكونه على خلاف
 القياس والقياس جعله منصوبا بفعل من لفظه
 لان يقال توضع جملة موضع ان لقول الله فيما تقدم
 وشركا كونه اذ مقبلا ان يقع ظرفا لما في اصله مع اجتماع
 في قوله في محل ذلك جملة صادقة بست صور لان
 جملة اما ان تكون مفعولا او مضارعية او اسمية
 او مفعولة او مفعولة او مفعولة او مفعولة او مفعولة
 او مفعولة او مفعولة او مفعولة او مفعولة او مفعولة

واو او ضمير او هما فاذا ضربت في الستة تبلغ الجملة ثمانية
عشر وسياي توصيها انما الله تعالى الاصل في
الحال ان ثمال الحال المفردة جازيد ركبنا ومثال الخبر المفرد
زيد قائم ومثال الصفة المفردة مرت برجل كرم ونحو ذلك
وتقع الجملة موقع الحال هذا انما لتقول اليه وموضع
الحال تجي لاي وفي الحقيقة الحال هو المفرد وانما الجملة
سدت مسده وبذلك يندفع ما يقال ان الحال وصف
والوصف مشتق والجملة ليست بمشتقة وقول كاتع
موضع الخبر والصفة اي قياسا على وقوعها موضع
الخبر والصفة المفردين ولا بد فيها اي الجملة
الواقعة موقع ما ذكر من رابط وقول وهو في الحالة
اي والابط في الجملة الحالية اما ضمير ان
جازيد يديه على راسه مثال ما اذا كان الرابط فيها
ضميرا فجا فعل ما ضمير و زيد فاعل ويديه مبتدأ وعلي
راسه خبر اي في قال كونه يديه موصوفة على راسه
فالضمير في يديه هو الرابط وقول او الواء مقطوف
على قول اما ضمير وقدم وتسمى اي تلك الواء و او
الحال ان وقدم وعلى متا اي تلك الواء اسما لها
ذكر نحو جازيد وعمر وقايهم مثال الرابط فيها
الواو في جازيد فعل وفاعل وسمر وقايهم مبتدأ وخبر
والواو و او انما اي في حال قيام عمر وقول ان

ضمير

الضمير والواو معا مقطوف على قول او الواء وقول
نحو جازيد وهو ناو رجله مثال لما الرابط فيه الواء
والضمير معا فجا زيد فعل وفاعل والواو والحال والضمير
مبتدأ وكل منها رابط وذات بداءة فذات مبتدأ
وبدأ مضاف اليه وبجوارح متعلق ببداءة وجملة ثبت
نفس المضارع وجملة حوت ضمير في محل رفع خبر
المبتدأ الذي هو ذات وجملة خلت مقطوف على جملة
حوت ومن الواء متعلق بخلت وذات او مقطوف
على قول وذات بداءة وهي مبتدأ لان المقطوف على المبتدأ
مبتدأ و او مضاف اليه وبعد هاتر في متعلق بان
وانو فعل امر مبني على حذف ايا ومبتدأ بالقصر
مفعول وله متعلق بمسند والمضارع مفعول اول
لا جعلت مقدم عليه واجعلت فعل امر مبني على الفتح
لا اتصال بنون التوكيد وفاعله مستتر ومبتدأ
مفعول الثاني وانقدم والجملة صاحبة اليه بالمضارع
التي حوت ضمير وتخلت من الواء والجملة ذات
الواو انو مبتدأ اي قدره بعد الواء واجعل المضارع
مستند اليه لان ذلك مبتدأ اي خبرا عنه وحاصل
الجملة ان الجملة صاحبة اليه اذا كانت مبدوءة بفعل
مضارع ثبت ضمير فيكون الرابط فيها ضمير الضمير
وتكون الحالية من الواء وانما يصح ربطها بها فاذا ورد

من لسان العرب ما ظاهر الربط بها كان وردت جملة
صدرت بمضارع مثبت مع واو اول با حار مبتدا
بعد الواو وجعل المضارع مسنداً له اي محباً به
عنه وبعد ذلك تكون الجملة في محل نصب على الحال
مما قبلها وسبب كون الربط فيما ذكر خصوص الضمير ان
المضارع اسبه الاسم اي لم يلفظ على في الحركات والسكنات
والاسم لا تدخل عليه الواو وكنت محل ذلك اذا لم يقترن
المضارع بقدر فاذا اقترنت به دخلت عليه الواو كما في
قول تعالى واذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذوني
وقد تعلمون الاية لان قد تدخلت عليه اضعفت
شأنه لاسم لكونها خاصة بالذخول على الافعال
وقول الله وذات بدا بمضارع اذ يراد به قول تعالى
اياك نعبد واياك نستعين فان قول اياك يستعين جملة
حالية من فاعل نعبد اي اياك نعبد في حال كونها
مستعينة والربط فيها الواو مع كون المضارع فيها
مبتداً واجيب بان هذه لا تنزل لانها لم تبدأ بمضارع
بل بمفعول في خارجة مما ذكر الجملة الواقعة
حالا اي واقعة موضع الحال وقد لا بد من ذلك
بمضارع مثبت لئلا يبدأ به من غير ان يثبت
قول الله وذات بدا بمضارع اذ يراد به قول
تقرن بالواو اي وتكون الواو اداة لربطها بقول الله

بلا تربط الا بالضمير اي بخصوصه دون غيره
خوفاً من بضمك وجاعل واو اي بهذيت المثالين اشارة
اليانه لا فرق بين ان يكون الضمير الربط عمدة كما في
المثال الاول او فضلة كما في المثال الثاني لان الربط في
الاول الضمير المستتر في بضمك الواقع فاعل الفاعل
على زيد وفي الثاني الضمير في يديه ولا شك ان الاول
عمدة والثاني فضلة وهما مثالان للجملة الواقعة حالا
المصدر بالفعول المضارع المبتدأ التي الربط فيها خصوص
الضمير والمراد بالجناب المجنوبة اي التي تربط وتعمل
بجانبه فالجناب جمع جنبة فعيلة بمعنى مفعولة
فاطلاق اسم الفاعل على واو اذ به اسم المفعول فلا تقول
جاويز ويضرك اي ولا جاعل واو وتقاد الجناب لئلا ي
وتأتي فيهما بالواو وهذا مفرد على النفي فيما قبله
فان جاعل لسان العرب لئلا ي كل مرهم هذا اشارة
لقول الله وذات واو بعد هذا ان وفول ما ظاهره ذلك
اي بان ورد في كلام جملة مصدر بمضارع مثبت
مبدأ واو يومر ظاهره ذلك جواز الربط فانه يقول
بما حار مبتدا مع الواو اي بينها وبين الفعل
وذلك هو قوله واخيك ان هذا امر ما بين مثال
لاورد من كلام مرهم يومر ظاهره الربط بالواو وقول
فلما خست ان معناه انه لا خشي وخاف اظا فيهم

اي لملحمة بنى في حال كونه ابقي لهم الرجل المسمى بالمر
 وجملة الحال مبتدأ والحال مضاف اليه وسوي
 ظرف وما مضاف اليه وجملة قد ما صلتهما وبواو
 متعلقا بجملة وف خبر البتة او او ضمير او بهما معطوف
 على و او والتقدم وجملة الحال سوي الذي قدم تربط
 بواو او ضمير او بهما وحاصل المعنى ان الجملة
 الواقعة حالا التي هي غير الجملة المتقدمة التي
 صدرت و بدأت بالفعل المضارع المبتدأ يكون
 الرابط فيها اما الواو وحدها او الضمير وحده او
 هما معا وحاصل ذلك انه تقدم ان الصورة
 لان الجملة اما اسمية او مضارعية او ماضوية وعلى
 كل اما مبنية او منفية فمنه ستة يخرج منها الجملة
 ذات البدأ بالمضارع المبتدأ فان الرابط فيها يكون
 خصوص الضمير يبقى خمسة الجملة الاسمية مبنية
 او منفية والجملة الماضوية كذلك فمنه اربعة
 والجملة ذات البدأ بالمضارع المنفي فالجملة خمسة
 وهي المرادة بقول الله هذا وجملة الحال ان اي
 والجملة الحالية التي هي غير الجملة المتقدمة التي
 بدئت بالفعل المضارع المبتدأ كانت اسمية
 مبنية او منفية او ماضوية مبنية او منفية او
 مضارعية منفية يكون الرابط فيها اما الواو او الضمير

اوها فمنه ثلثة تقرب في المحصور صور المتقدمة بجملة
 غير محتاج الامر للتمثيل لها ولكن الشئ مثل بعضها تامة
 ولنتم الباقي منها عند ذكرها اما ان تكون اسمية
 ان هذه صور و قول او فعلية تحت صورتان وقول
 بعد اما مبنية او منفية راجع للثلاثة ستة يخرج
 الصور المتقدمة منها يبقى خمسة كما اشار لذلك بقول
 وقد تقدم ان ما عدا ذلك اي المسئلة للذكور
 فيما تقدم وهي الجملة التي صدرت بمضارع مبنية
 وما عداها خمسة كما تقدم فيدخل في ذلك اسم
 الاشارة راجع لقول ان ما عدي ذلك اي فيدخل في
 قول ان ما عدي ذلك اي الجملة المتقدمة الجملة الاسمية
 ليزول شك ان هذه خمسة تقرب في الثلاثة المذكورة
 وهي الواو او الضمير اوها فبلغ خمسة عشر
 فتقول جازية ان هذا مثال للجملة الاسمية المبنية
 ولكن المثال الاول فيه الرابط بالواو والثاني فيه
 الرابط بالضمير والثالث فيه الرابط بهما وترك التمثيل
 لهما فيما اذا كانت منفية وحاصل ان يقال جاز
 زيد وما عمر و قايما جازيد ما يده عمارا سة جازيد
 وما يده عمارا سة جازيد ما يده عمارا سة جازيد
 المطايع المنفي فتقول جازيد لم يضحك لزمه
 مثال لما اذا كان الرابط بالضمير وما بعد مثال

كما اربط فيه بالواو والضمير معا والثالث كما اذا كان
الربط بالواو فقط فهذه ثلاثة على السنة الاولى تسعة
وقوله جازييد وقد قام عمرو مثال للماضي المبتدأ
ومثله بئانه وقوله بعد وكذلك المنفي اي الماضي
المنفي ومثله ايضا بئانه تكون الجملة ستة على
التسعة المتقدمة بحجة عشر مثلا وقد كتبت الامثلة
بذلك والله الحمد ويدخل تحت هذا ايضا ان
اي قول انما سوي ما قدمه ما فيما تقدم المضارع المنفي
بله ان لا يجوز اقترانه انما اي المضارع المنفي بانه
وان ما ورد مما ظاهرا ذلك اي الاقتران بالواو
في حال كونه منفيا بله موزول ان والحاصل ان
الربط بالواو يتبع في سبع مايل الاولى في الجملة
المتقدمة البدو في المضارع المبتدأ والثانية في الواقعة
بعد عا طفا نحو فاجابا بئانه او هم قايرون الثالثة
في الجملة الموكدة كضمون الجملة نحو هو الحق لا شك فيه
الرابعة في الجملة انما ضوية الواقعة بعد الاقتران
زبد الاقتران في الخامسة جملة انما في التثنية او ان
المتنوع ما نحو لا ضربنه ذهب او مكنت ومنه قوله
كن الخليل بغير جاز او عدلا ولا في جاز او عدلا
السادسة جملة المضارع المنفي بله موزول لا في
بابه ما لي لا اري الله هذا ان جملة المضارع المنفي

كقول

كقول
عهدتك ما نصبوا وفيك شيبه فالك بعد الشيب صبا مفعلا
وقد نظم من ايل السبعة الفاضل اللبيب والماهر
الاديب الشيخ علي الميهي بقوله
جرو من الواو حلا جملة وقعت مضارعا مبتدأ منفيا بما قبله
وما ضيا بعد لا او باو تيقا والسبعة عا طفا تلو كن بئانه
او اكدت وبذات النفي قد قرئت سبع اثنت قد بلغت العلم والعلم
ولا تتبعان بتخفيف النون لان لا تافيه والمضارع
بعد هاء رفوع بنبوت النون والالف فاعل والمعنى
فاستقيما اي استبا على الرسالة والدعوة ولا تتبعان
والحال قد حذف ان فالحال مبتدأ وقد للتخفيف
وحذف فعل مضارع وما لم يوصل نائب فاعل
والجملة خبر ومنها متعلق بجملة جملة عمل صلة ما وبعض
مبتدأ وما مضاف اليه وجملة حذف من الفعل ونائب
الفعل صلة وذكر مبتدأ والها مضاف اليه وجملة
مطلوع يعني منع خبر المبتدأ والتقدير والجار قد حذف
العامل الذي عمل فيها وبعض العامل الذي حذف ذكره
تمنع وحاص المعنى ان العامل في الحال قد حذف
وحذف ما واجب وجا يفر لا اشار لذلك بقوله وبعض
ما يقدح في حال اي بعض العامل الذي حذف ذكره
يكون ممنوعا يكون وامر الحذف واليه من الاخر ليس ممنوعا

ناهية والنون ليست

لكون حذفه جائزا لا واجبا بحذفه عامل الحال جوارا
من اخذ ذلك من قول الله ويصفى ما يحذف من بلي
سرت مسرعا اي في حال كوني مسرعا وبلي هذه تلي
ما قبلها اي يجب الانسان اي الكافر ان لا يجمع
عظامة اي المتفرقة بلي قادرين على ان يسوي بناءه
البيان اطراف الاصابع اي يهيئها كما كانت او لا
واذا كان قادرا على ذلك وهو اعادة الشيء اللطيف
في الاول غير بل يجمعها قادرين اي في حال كوننا
قادرين على ذلك الموكلة معتمدات الجملة الاولى
لازمها كما تقدم نحو ضرب زيد قائما اي اذا كان
قائما فقايا حال نائب مناب ما ذكرنا في التقدمة
اي التمييز وهذا احد السمتة ذكرها الله وهو
في اللغة فصل شيء عن شيء ومنه قوله تعالى واما زوا
اليوم ايها المجموعون اجاباء يقال لهم يوم القيامة
تميزوا وانفصلوا عن المؤمنين به ليد قول في اية
اخرى وهم يقوم الساعة يومئذ يفرقون اي يميزون
ويفصلون عن المؤمنين وهو في الاصل مصدر
ميز اذا فله شيئا من شيء وميزه عن غيره
وبين متناهما وهو فعل النافذ من الله المطلق
واراد الله النافذ وهو الاسم اعمير كما ذكره
فانه مميز وليس تميز من الله فلهذا النافذ

فاطلاقه على ما ذكره مجاز لكن هذا يجب الاصل والآن
صار حقيقة عرفية على الاسم المذكور واما معناه
الاصطلاحي فالتأثر له اسم فهو لم يعمى من ان
لم يعمى من ان اسم مبتدا ومعني من جاز ومجور
متعلق بمحذوف صفة وهو الذي سوغ الابتداء به لانه
نكرة ومنه مضاف اليه في محله ومبين بالرفع صفة
ثانية لاسم ونكرة صفة ثالثة له ايض فوصفه باوصاف
ثلاث وقيل بين بالجر صفة لمن وجلة ينصب من
الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه العايد على الاسم
في محله رفع خبر المبتدا الذي هو لهم وتميز احوال من
نائب قائم ينصب وما جاز ومجور متعلق بينصب
وجلة قد فسرته صلة لما والعايد على ما العايد في فسر
والضمير المستتر فيه عايد على التمييز فتكون الصلة
جرت على غير من هي له وكثر جاز ومجور خبر
مبتدأ محذوف وارضاه تميز وتفسير مطوف على شبر
وبرا تميز ومنون مطوف على شبر ايض مجرور بابيا
وعلى وتما تميز والتقدير لهم كاي يعمى من
ابن تميم نكرة ينصب حاكية كونه تميزا بالميم
الذي وقع في اسم شبرا ومبينا له وذلك كاي كثير
الرجاء وتفسيره ومنون مطوف وتما او حاصل
الضمير ان الاسم المميز من القيد المذكور في المذكور

ينصب على التمييز والناصب له ما قبله وهو المميز الذي
وقع التمييز بفساد ومبينا له وذلك كبرار رضا الز فارضا
تمييز مفسر ومبين لما قبله وهو شر هو العامل فيه
النصب شر وكذا يقال فيما بعد وكانت عاملا فيه
النصب مع كونه لما جامدا شبهه بكم الفاعل من حيث
انه طالب له في المعنى اي طالب للعمل فيه ان قلت
قول المص بما قد فسر يقتضي ان التمييز منصوب بما قد
وقع تفسيرا له سواء كان ما وقع تفسيرا له لهم ذات
مميز كبر وما بعده او مبهم نسبة كطاب زيد نفسا
لان ما في كلامه واقعة على مبهم والمبهم قسمات
لهم مفردة ونسبة وهي نسبة الطيب لزيد مثلا مع ان
نفسا الواقع تمييزا لما انهم من نسبة ما تعلق به
الفعل من الفاعل او المفعول ليس منصوبا بالنسبة
بل بالفعل المذكور وهو طاب او شبهه كطيب ابوة
ووقع الاجماع منهم على ذلك واجيب بان المراد
من المبهم في كلامه بالنسبة للثاني نفسا التمييز
لان النسبة لانه لما كانت نسبة مبهمه اتفقوا على
صحة التعلق به فصح وصفه بوصفا ويكون الصواب
ينصب التمييز بالمميز المبهم الذي هو التمييز بفساد
له سواء كان التمييز المبهم لما صغرا في فساد او في
ان كلامه عليه نصب بفساد او بفساد وهو سحر

وما بعده واما ميمو النسبة فسياتي حكمه بعد ذلك
وهو مقصور على بعض افراده ويدل ذلك على ان
في قوله بعد وانفا على المعنى انصب ما قبله وقوله
وعامل التمييز قد مطلقا فانه يدل على ان العامل
في تمييز النسبة الفعل او شبهه لاما وقع التمييز بفساد
ومبينا له الشامل للنسبة واذا كانت للعامة
ما يخصه ويقتصر على بعض افراده لا يكون عمومه
باطلا فاعني ان ما قد فسر الا في سياقي فانه
يكون منصوبا بالفعل او شبهه او يقال ان كلامه
لا عموم فيه لان قوله بعد كبرار رضا حال من ما
الموصولة والمعنى ينصب بما قد فسر حاله كون
ما فسر مثل شرار رضا لا مطلقا فكل ما مقيد
بما ذكره ولا يرادح فتلخص ان الاجوبة ثلاثة وهي
اما ان يكون باقيا على عمومه وزيد من النسبة
نفس الفعل او شبهه لاكتابه وصف الابها م
سواء كان مقصورا قصر على بعض افراده وهو المفرد
او لا عموم فيه اصله لجعل ما مثله بعد تقيده
له وهذا الثالث قريب مما قبله بل في الحقيقة
بينه وبين الثاني والذكر لانه في الثاني جامد فريحا
يظهر لانه لا ينصب فندفع ذلك التوهم بذكره دون غيره
والمراد بانفسه ما ليس بنسبة حتى ان يرد عليه قوله تعالى

الاعتناء بما فانه وان كان خمسين على ما هما الا انه
من جهة الميز الفرد لما علمت والقفيز مكيال بقدر
ثمانية مكيالين والمكوك مكيال قدر صاعان ونصف
وهو ايضا ثلاث كيات والكيلية منها وسبعة اثمان
منا والمنا ثمانية اثنون والقصر كعقي مؤد منوي
وهو رطلان ويقال فيه من بالتشديد ايضا ويؤخذ
من كلام الفارسي ان القفيز هو المبرع في عرف
مصر بالاردب لانه قال القفيز لغة اهل العراق
والاستاقا لخراسان والمريد لاهل الحجاز والاردب
لصر وكل هذه اصطلاح في التسمية واتى بامثلة
ثلاثة اشار بابوا للمسوحات ولثايتها الكيليات
ولثايتها الموزونات كما سيأتي تقدم من
الفضلات لراي في الذكر لا التبريد لانه لم يوجب
للفعل به فيما تقدم وحيث فضلت لانه يصح
حذفها والاستغناء بالكلام عنها ويسمى مفسرا
اذا اي فيسي كلما رسته كما تقدم التنبيه عليه
وهو كل اسم ان اورد عليه باء كل لانه خلاص التعليل
لانها لا فزاد والتعاريف الحقيقية والاسماء واجيب
بان هذا ضابط لا تريق حقيقة وقدر مفسر
من امس مفسر معنى من ابدا لانه بعد
حيث يكون مراد فان الاسم لا يرد في اخره لا فزاد

في المعنى والتعريف وضابط من ابدا لانه يكون
المجوز بها عيى ما قبلها ان قلت يرد على ذلك احد
عشر كوكبا وطاب زيد نفسا فكذا تميز وليس عيى
ما قبله لانه كوكبا ونفسا ليس كل منهما عيى ما قبلها
لانه المكوك ليس عيى الا احد عشر والنفس ليس عيى
زيد فعلى هذا يكون التعريف لها ليس جبا مع افراد
التي يخرج ما ذكر عنه واجيب بان المراد من ابدا لانه
هي التي يتبين ما قبلها من التي جنس ولا شك ان
الكوكب وقع مينا جنس ما قبله وكذا نفسا والمعنى
احد عشر من كوكب اي من جنس الكواكب وطاب
زيد نفسا اي من جهة نفسه وليس المراد انها بينت
ان ما بعدها عيى ما قبلها وقدر لبيان ما قبله على
لقول مفسر لوزن وقول من اجمال ان بيان لما والاحمال
تنته قسمات لانه اما اجمال وابهام ذات او نسبة
فتلخص ان التميز هو كل اسم تكرر معنى من
ابدا لانه لا جدي بيان ما قبله من اجمال ذات او نسبة
فالتعريف لا بد وان يكون لهما لاحقا ولا فعلا ولا بد
وان يكون تكرر على الاصح خلافا للتعريفين المجوزين
وتكون معرفة المراد وان يكون معنى من مر
بشيء يخرج احدها عنها معنى في وان يكون
بيان ما قبله ليخرج اسم الكادر التي هو قيد يقبوا رتبة

ذكرها الله وهي لهم بمعنى من ومبين اي مظهر لما
 قبله ونكره وقوله مخاطب لزيد مثال لما ابرهم من النسبة
 اي للتمييز الواقع بيانا لما ابرهم من النسبة اي نسبة
 الطيب لزيد وما بعده مثال للتمييز الواقع بيانا
 لما ابرهم من الذات تأمل فاختار ان شروع في
 محترزات القيود التي ذكرها فان التقدير اي
 المعنى والملاحظة وقوله بيان ما قبله الضمير في قوله
 اما عايد على الله ويكون جرد من نفسه شخصا او
 على المعروف والذكر لهذا التعريف لانه تعريف قديم
 وهما المبين ان الضمير في قوله كما عايد على نوعي التمييز
 فالبيان اجمال الذات ابرهما فالمراد بالاجمال
 الابرهم وهي المسرجات اي القيات بالذراء
 ونحوه قال في الصباح سحت الارض سحا ذرعوا
 والاسم المساحة بالسر فحوله فغيره لانه قد علمت
 فيما تقدم ان القليل اسم للردب من البراءة هي
 اصطلاح اهل مصر ونحوه ذكره كذا في لغة بغداد الفيل
 في كلام المصنف قال لا فرق في ذلك بين المتكلم والمكلم
 والموزونات لا تقدم والاعداد لزم مقصود
 على قوله القادر وهو مستعمل بها صيغة اي
 ما وقع تفسيرا له ان لانه ليس اسم الفاعل
 حيث طلب ما بعده جعل العمل فيه وان كان لزم

جامد

جامدا فغير ومفرد وعشرون كلها مبهمه
 وما بعده من الارض واير والمسل والتمروا له رهم
 وقع تمييزا مبيها له مضويا بها تشبها بلم الفاعل
 من حيث طلبها كما بعده في المعنى وتعلقا به
 هو المسوق اي المذكور وقوله بيان ما تعلق احد
 اي بيان ابرهم نسبة ما تعلق به العامل وهو على
 حد من مضاف وقوله من فاعل او مفعول بيان لما
 ومثل ذلك بقوله مخاطب لزيد والاصد طابنت مقس
 محمد ويشتغل شيب الاسر اي امثلة الاسر شيئا
 فالاستعمال بمعنى الامثلة فحول الاسد من المضاف
 وهو نفس وشيبا الى المضاف اليه وهو الاسر ومحمد
 فارتفع ارتفاعه فحصل ابرهم في نسبة الطيب
 والاستعمال له فحكي بالمضاف الذي حول عنه الاسد
 وحصل فضلة مميّزة لتلك النسبة بعد ان كانت
 من لانه محمول عن الفاعل كما تقدم في المثال فهو
 مسوق ومذكور ببيان الابرهم الحاصل في نسبة
 الطيب والاستعمال كما بعده بعد التحويل لانه نسبة
 الطيب لزيد او محمد والاستعمال للاسد فيها ابرهم فاني
 بالشيء بعد ان كان الابرهم لا بيان ما تعلق به
 العامل من المضاف والمفعول فلهذا كان كالمفعول
 معنى على حد من مضافين لما تقدم من مخاطب هذه

مثال للتمييز المحول عن الفاعل وقوله ومنه لزاوي
من التمييز المحول عن الفاعل قوله تعالى ان
الارض هذا مثال للتمييز المحول عن المفعول وقوله
ومثله اي التمييز المحول عن المفعول قوله تعالى وفجرنا
لهم نبيين نقى الفاعل لزاوي اي بهم نسبة
الفاعل الى الفعل اي الابهام الحاصل في نسبة
بعد حذف المضاف الذي كان فاعلا بالمفعول واقامة
مقامه وليس المراد انه بين نفس الفاعل فلا بد لعمري
كلامه من تقدير مضافي كما تقدم وكذا يقال فيما
بعد وهو قوله وبين شجر المفعول اي الابهام نسبة
المفعول الى الفعل بعد حذف المضاف الذي كان
مفعولا في الاصل واقامة المضاف اليه مقامه
حيث انتصب انتصابه في نسبة كل من الطبيب
والاشغال والفرس والتفجير لما بعده اي الابهام لان
الطبيب شامل لطبيب النفس وغيرها والاشغال
شامل لشغل الراس وغيره والفرس شامل للفرس وغيره
والتفجير شامل للتفجير وغيرها فالتمييز الراعي
زال الابهام والاحمال الحاصل فيها وهذا خاص
بما ذكره وتكتمل هذه التحريك وقاية نالها الحكم
ورسوخه في هذا لا سيما ان الحكم لا يورث
المحولات في نسبة الابهام الحاصل في

بالمحذوف

بالمحذوف وجعل تمييزا لزاوي ما ذكره كما تقدم توضيحه
من من المعلوم ان الشيء اذا كان حاصله بعد
تسوقا وطلب له كان اشدر سوفا في الذمة مثلا
حصل به وذكرا لا يحل والناصب له في هذا
النوع من هذه اشارة للجواب الثاني من الاجوبة
الثلاثة المتقدمة وان اشج جاريا على ان كل ما خاص
بالهمم العزلة كما يشتمل النسبة كما تقدم توضيحه
وبعد ذي من بعد ظرفا لقول اجره مقدم عليه وذي
اسم اشارة حضاف اليه مبني على ان يكون في محل جر
وهو عايد على الامور الثلاثة المذكورة فيما تقدم
وهي المسوحات والمكيلات والموزونات وقوله
ويحويها مطوف عليه واجره فعل امر فاعله مستر
والها مفعول وهي عايدة على التمييز الواقع بعد
الثلاثة المذكورة واذا ظرفا لما يستقبل من الزمان
واضاف فعل ماضٍ والناظرا على والها مفعول وكذا
جار مجرور متعلقا بمحذوف خبر مبتدأ محذوف
والجواب ان يكون الناق جارة لقول محذوف خبر مبتدأ
تقدير وقد مضى وقت حنطة مضافا اليه وهذا حال
اواخر النصب مبتدأ ومثله وجب خبر وبعد ظرف
وما تضاف اليه ومثله انما مضافا للمفعول صيغة
نكرة في محل خبر مبتدأ وما هو في الشرط

بالمحذوف

ولها مستقر عايد على ما او على المضاف المفهوم من
 اضيف ومثل خبرها وملا مبتدا والارض مضاف
 اليه وذهب تمييز والخبر محذوف اي كايدي والتقدير
 واجره التميز الواقع بعد هذه التلاثة المتقدمة
 اذا اضيفت اليه وذلك كقولك من حنطة عذارة
 والنصب للتمييز الواقع بعدها واجب اذا وقع
 مضافا لغيرها لا لاي ولم يقع الاستغناء به عن المضاف
 اليه كما اشار لذلك بقوله ان كان مثل ملي الارض
 وهما اي والنصب له وجب بعد ما اي ميمرا اضيف
 ذلك الميمر لغير التمييز ان كان مثل ملي الارض
 فمضافا للنصب واجب وحاصل المعنى ان التمييز
 الواقع بعد التلاثة المتقدمة يكون منصوبا لا مقدر
 ما لم تقع مضافة اليه وهو مضاف اليها والواجب
 جرح باضافته اليها كاهنا واما اذا اضيفت لغيره
 لاله وكان لا يصح الاستغناء به عن المضاف اليه
 فانه يجب نصبه على الاصل لا جرح فكل تركيب وجبت
 فيه مضافة اليه يكون جرحا او كل تركيب وجبت
 فيه مضافة لغيره ولم يقع الاستغناء به عن المضاف
 اليه يكون منصوبا كاي المثال الذي ذكره لانك لو جرحته
 في المضاف اليه وقتا لم يبق ما يميزه عن غيره
 المنصوب بعد ذلك اذ لا يجوز ما جرحته العرب

مجراها في الافتقار الي ميمز وهي الاوعية كد ثوب ماء
 والمراد منها المقدار ويصح ان يراد بالخبو غيرها اعم من
 ان يكون مقدارا او لا وقوله اجره يستثنى بعضهم
 من ذلك ما دل على امتلاك نحو مثلي ما فانه على
 تقدير الاضافة ويستثنى لان المعنى مثلي النواحي ومع
 ذلك لا يجوز جرح التمييز به بالاضافة قال ابن هشام
 ويمكن دخوله في كلامه بان المراد اذا اضيفت اللفظ او
 تقييرا وبعد ذلك سبق قلم والاصواب دخوله فيها
 بعد والمعنى والنصب بعد ما اضيف لغير التمييز
 اي لفظا كاي الارض ذهبا او قدرا كمثل ما واجب
 وهو ظاهر فالناس كتبوا هذا لانها تقدم تامله
 وقال ابن حبان ابن هشام وقال انه من تميز الجملة
 لا من تميز المفرد فليسوا داخلين على هذا فيما ذكر وقوله
 كمن حنطة عذارة الحنطة مرادفة للقمح والبر وكل
 ما يؤكل من الطعام كاي المصباح والقدح كبكر
 الفين وفتح الذال النجمة ما يتفدى به من الطعام
 طلقا في اي وقت كان واما بفتحها وبالمد مع الذال
 فهو ما يؤكل منه بعد مضى جرحه من النهار وقوله
 والنصب ثم تقييد لما قبله كانه قال محذوفا التمييز
 بعد هذا ان كان مضافا اليها او ان كان مضافا لغيرها
 فانه يجب نصبه على الاصل ولا يجوز جرحه وكذا اذا



كان لا يستغني به عن المضاف اليه كما اشار له بقوله
ان كان مثل ملك الارض ذهباً في كونه لا يستغني
به عن المضاف اليه بحيث يحدف ويقام التمييز مقامه
كالتقدم والمعنى والنصب للتمييز واجب بعد المميز
الذي اضيف لغير التمييز ان كان المضاف مثل
ملك من تملك ملك الارض ذهباً في كونه لا يصح الاستغنا
به عن المضاف اليه والاحسن ان يكون لهم كات
عائد على التمييز لا على المضاف ولا على ما والمعنى
ان كان التمييز لا يستغني به عن المضاف اليه بحيث
يحدف ويقام التمييز مقامه كالتقدم ومحل وجوب
نصب هذا التمييز اذا لم يرد جرح بمن والا كان مجزوا
ولا يجب نصبه اشار بذلك اي الواقعة في كل ما
وقوله الى ما تقدم في البيت اي من الاصله انك تـ
التي تليها فيه التي اشار بها ولا ما دل على مساحه
وشايتها ما دل على كيل وبالثاني ما دل على وزن وقوله
من المقدرات بيان لما وقوله وهو ما دل على التمييز
عائد على ما وقوله فيجوز جـ التمييز بعد هذه اي
انك تـ المذكور وقوله بالاصنافه اي سببها وقوله
ان لم تصف اي انك تـ المذكور اي غيره اي التمييز
وهذا التقيد لما قبله وهو انك تـ المذكور والتميز
ان كان قوت مجزوا بالاضافه انك تـ المذكور الجذر

اذا اضيفها نحو عند شرا رهن مثالها اذا اضيفت
للمميز وكذا ما بعده فان اضيف الدار على
مقدرا اي من انك تـ المذكور اي غير التمييز
وهذا مقابل لقوله ان لم تصف اي غيره تحف
ما في السآ قد راحة لـ هذا مثالها اضيفا لغير
التمييز وهو من جملة الخوالد الذي اشار له بقوله
فيما تقدم في كل ما وتحتها اي انك تـ من كل
ما اجراه العرب مجراها ومن ذلك ممثلي ما المذكور فيما
تقدم وقوله ومنه اي مما اضيف لغير التمييز قوله
تعالى لـ واما مميز العدد ايز جواب عما يقال
لم تذكر مميز العدد فاجاب بما ذكر وانما على المعنى
ان الـ او داخله على النصب وانما على له تقدم
والمعنى منصوب بنزع الخافض وانصب فعل امر
معنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وانما على
مستتر وجوبا تقديره انت وبما قبله جار ومجرور
يتعلق به وعلامة جـ الفتحه نيابة عن الكسرة
لان الـ لا يصف والما تـ من الصرف الوصفية
تفوت الفعل ومنه حال من فاعل النصب وكانت
الفاظ جـ لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف وانت
منه اي خبر مفعول به خبره على الالف
منه من ظهورها التميز ومنه اي التمييز

وانصب التميز الذي هو فاعل في المعنى با ففلا حالة
كونك بفضلك وذلك كقولك انت اعلم منزلا وحاصل
المعنى ان التميز الواقع بعد الفعل التفضيل يكون
منصوبا بشرط ان يكون فاعلا في المعنى واما اذا
لم يكن فاعلا في المعنى فلا يجوز نصبه مطلقا
تفضيل وجد بعده تمييزا فان فاعلا في المعنى
جاز نصبه والافلا فافاد بذلك حصر النصب لما
هو فاعل في المعنى لا سيما في قوله غيره لا انه
قدم المعمول في كلامه وتقدم المعمول بفيد الحصر
وعلم منه فاعلا في المعنى كما سيأتي في انك انت
يحذف الفعل التفضيل ويؤتى به بفعل ويجعل
التمييز فاعلا به ويستمر المراد ان اصل الصيغة كانت
مفعلا وفاعلا وحول عنها بان جعل الفعل افعلا
تفضيل والفاعل تمييزا بحيث يكون محولا من فاعل
لان لا يصح تحول صيغة غير فيدة للتفضيل اذ لا
يفيد له فعل هذا يكون معنى كونه فاعلا في المعنى
ان يكون منصوبا بالفعل وقائما به لانه محول تحت
الفاعل حقيقة لعدم صفة ذلك كما تقدم ثم هو محمول
عن المضاف اليه فلو قوبل ذلك انت احسن وجهك
الاصول وجهك حجة كذا في المضاف اليه وجهك
وجه فالتفضيل احسن وجهك كذا في فصل انت احسن

قائما بالمضاف الذي حذف وجعل تميزا وقيل انت
احسن وجهك ونحو تميز محمول عن المضاف اليه لا عن
الفاعل ومعنى كونه فاعلا في المعنى اتصافه بنفس
الفعل وقائما به كما تقدم وهو الحسن ولا شك ان
الحسن قائم بالوجه ومتصفا به وكذا يقال في قوله
انت اعلم منزلا وقوله تعالى انا اكثر مالا واعز نفرا في
غير القران فان الاصل منزلك اعلم وما كذا كثير
ونحوك عزك في المضاف فان فصل الصفة وصار
انت اعلم وانت اكثر وانت عز ثم اتى بالمضاف
المحذوف وجعل تميزا كما تقدم والفعل الذي قام
به في الثلاثة بالنسبة للاول العلو وبالنسبة
للتاني الكثرة وبالنسبة للتالث العز هكذا قال
ابن هشام راداه على ما فهمه بعضهم من كلامه
وانه محمول عن الفاعل وهو ظاهر ان كانت
فاعلا في المعنى اي منصوبا بالفعل وقائما به كما تقدم
لان لا كان فاعلا في الاصل وحول عنه اي جعله تميزا
كما فهم بعضهم من كلامه وتقدم توضيحه وان
لم يكن كذلك اي فاعلا في المعنى بان لم يكن منصوبا
بالفعل وجب جرح الزايم ولا يجوز نصبه لفقد الشرط
الذي هو وهو بالاضافة اي نسبته ان يصلح جعله
من التمييز في جعله عايدا عما هو فاعل في المعنى

وقوله بعد جعل افضل التفضيل فعلا اي بان يحدف ويؤتى
 بدله بفعل وتقول صيغته اليه ولا ضرر في ذلك اما
 العكس فيمتنع لا تقدم عن ابن هشام نحو انت
 املا من مثلات التمييز الواقع بعد افضل التفضيل
 وهو فاعل في المعنى وقوله في الاصل لا يجب نصبها اي
 لوجود الشرط المذكور فيها ولصحة جعلها فاعلين
 بعد جعل من قولك اذ يصح من تقليله وقوله فتقول
 انت على ان تؤيد على ما قبله زيد افضل رجل
 من هذا مثال للتمييز الذي ليس بفاعل في المعنى فزيد
 مبتدأ وافضل خبر ورجل مضاف اليه وهو تمييز
 مجرور بالاضافة وجوبا ولا يجوز نصبه لفقد الشرط
 فيه لانه لا يصح جعله فاعلا بعد جعل افضل التفضيل
 فعلا بان يقال زيد افضل رجل بل رفع وهذه افعال
 فيما بعد وبعد كل ما اقتضى ان يفيد طرف لقوله
 ميز مقدم عليه والواو اخلت على ميز وكل مضاف
 اليه وما مضاف اليه واقتضى فعل قاض وفاعله
 مستتر عايد على ما وتجبيا مقبول وميز مفعول امر
 وفاعل مستتر تقديره انت ولاحرم الكاف في
 لقول من حذف خبر لجدل محذوف ولاحرم فعل ما في
 فعله توجب معنى عايد فتم تقديره على الاحرم مستتر
 ظهوره بحسب ما في قوله لا امر به والتقدير

الاجابة

الاجابة لا معنى الخبر وبابى ابا حرف جر زائد وهي
 لازمة في فاعل اكرم واني مجرور بها وعلامته حرف ايا
 في محذوف فاعل او فاعل من رفع بعضه مقدرة منع
 من ظهورها ايا التي جعلها حرف الجر الزائد وبكر مضاف
 اليه وانا تمييز وانتقد سر وميزاء اردت التمييز بعد
 كل لفظ او تركيب اقتضى تعجبا وذلك كقولك اكرم
 بابي بكر ايا وحاصل المعنى انك اذا وجدت
 لفظا او تركيبا مقتضيا وظاهرا مستلزما للتعجب
 بان يكون مفردا منه ودالا عليه واردت ان تأتي
 بتمييز بعده فافعل والافلا وليس المراد انه يجب عليه
 ذلك لا يوجه ظاهر قوله ميز بصيغة الامر المقتضى للوجوب
 وذلك كقولك اكرم من اكرمه فاعله من اكرمه فاعله من اكرمه
 كونه ايا اي التعجب من اكرامه فاعله من اكرمه فاعله من اكرمه
 وابو بكر من كنيته واسم عبد الله رضي الله عنه
 يقع التمييز في شبره كذا في ان قول الله ميز ليس
 في حقيقة وان لا مرفية للوجوب بل المراد ان اردت
 في الاقل فانت بالخيار في ذلك ولا ينبغي عليك
 ما دل على تعجب اي لفظ او تركيب دل على امر
 تعجب منه نحو ما احسن في تعجبه متدرا
 احسن فاعله ما احسن فاعله ما احسن فاعله مستتر وجوبا
 محذوف في قوله على ما في قوله مستتر وجوبا

اي يلفظ فظيعة من صفاته

ورجله تميز والمضي التمجيد من حيث زبد من جهة وجولية
وقوم واكرم بابي بكره تقدم ما فيه والله درك عالمنا
قله جار ومجرور خبر تقدم ودرك مبتدا موخر ومضاف
اليه وعالمنا تميز واعلم ان الله ربفتح الدال المهملة
وتسديد الراء مصدر ودر الدين يدر بكسر الدال وضمها
در او در ورا كثر ويسمى الدين نفسه درا لكن المقصود
منه هناك كناية من صفات الشخص المدح واقفال
الحكمة والتمني فملك واوصافك الحيدة لله اي
التجيب منها من حيث كونك عالما واضيفت لله من
حيث انه المنشي لا قصد الاظهار والتجيب لانه المنشي
للمجايب جل وعلا ويصح ان يكون التجيب من
حيث لينة الذي ارتضع منه والمضي ما اوجب هذا
الدين الذي تربي به هذا الشخص الكامل اي التجيب
منه من جهة عالميته وفصاحته اي دره الذي شرب
منه مملوك لله لا لغيره حيث شئ عنه وهو في غاية
من الكمال والفصاحة وحسبك بزيد رجلا
تسبك معنى كافك مبتدا ويزيد خبر والتاثير
فيه ورجلا تميز اي التجيب من كفاية زبد كذا
جهة رجولية وكفي به عالما وفي نسخة يا
قلبي فعل ماض ويا الله فاعل وابا زلزل
وعالمنا تميز اي التجيب من كفاية الله كذا من جهة

علمه يا جارتا لئلا يصدا جارتي قلبت كسر
التافئة ثم قلبت اليها القامنة المناسبة الفتح فيقال
يا جارتا ما انا يا جارتا ما انا يا جارتا ما انا
بفتح تقدح على ما قبلها المتكلم منع من ظهورها
حرمة المناسبة لئلا المتكلم بحسب الاصل وهي كسر
الاين وهي الفتح وجارتا مضاف ويا المتكلم
المنقلبة القام مضاف اليه في محل جر وما تعجبه مبتدا
وانت خبر او بالعكس وجارتا تميز والمضي عظمت
من جهة الجوار اي التجيب من مظهر من جهة الجوار
اي محاورتك لنا وهذا اظهر مما ذكرنا في حيث قال
انت اعظم من ان تكوني جارة لاء هذا اليسوا المقصود
من ذلك تأمل الفرق واجروا من ان شئت الحق
فاجر فعل امر وفاعله مستتر والمفعول محذوف
ومن جار ومجرور متعلق به وان حرفا شرط جازم
وشئت فعل ماض فاعله مستتر والشرط وجواب الشرط
محذوف وغير بالنصب مفعول اجروا وفي مضاف
اليه بجر ويا جارتا والعدد مضاف اليه والفاعل بالجر
محذوف على في العدد والمعنى منصوب على نزع
الخالق وضرب الكاف جارة لقول محذوف خبر كذا
محذوف وضرب فعل امر وفاعله مستتر ونفسا مفعول
وتفعل فعل مضارع محذوف من جواب الامر وهو طلب

وفاعله مستتر تقديره انت والتقدير واجر التمييز
اي كل تمييز من ان شئت غير التمييز صاحب العدد
وغير التمييز الواقع فاعله في المعنى وذلك كقولك
طب فقسا فقد وعا ص ل المعنى ان كل تمييز
وجدته واردت جرم بمن الجارة فاجزه به الا تمييز
العدد والالتميز الذي هو فاعله في المعنى فليس
لك جرمها بها بل يجب نفيها دايما ولا يجوز جرمها
ومثل التمييز الذي هو فاعله في المعنى بقوله طب
نفسا فقد ولم يثل للتمييز صاحب العدد وسكان
مثاله في انه ومعني طب نفسا فقد اي طب
من جهة النفس حصلت لك الفائدة والعرف والشر
والافلا وشار بقوله ان شئت الا ان الجرم جاز
لا واجب اي ان شئت اجرها فاجزه والافلا فالت
بالحق في ذلك ولا ينبغي عليك اجرها وقول غير ذي
العدد ان قال بعضهم كان عليه ان يزيد عليه الاستثناء
منها التمييز المحول عن المفعول نحو غرس الارض
شجر او فحنا الارض عيوننا وما احسن ريبا ادراكا
والتمييز الواقع بعد فعل اتعب نحو اكرم ربي
ابا لا امتناع الجرمها من ايضا كالفعل ذكرها
يصح ان يقال غرس الارض من شجر ولا اكرم ربي
بكرم اب فعلى ذلك يكون التمتع جرم بمن الجارة

تمييز

تمييز العدد والتمييز الذي هو فاعله في المعنى والتمييز
المحول عن المفعول والتمييز الواقع بعد فعل اتعب
وما عدي هذه الاربعة يجوز جرم بها واعلم ان
المراد بالتمييز الفاعل في المعنى الذي يمتنع جرم بمن
هو المحول عن الفاعل في الصناعة كما في المثال
الذي ذكرتم اما اذا كان فاعله في المعنى وليس محولا
عن فاعل في الصناعة كما في منه درك عالم او فارسا
فذلك جرم بها بان تقول منه درك من عالم او من
فارسي كعدم كونه محولا عن فاعل في الصناعة كما تقدم
ولانه بمنع محطت فارسا وان كان بهذا المعنى غير
محول ان قلت كيف ذلك مع انه هذا من جملة
التمييز الواقع بعد فعل اتعب وتقدم انه
مستثنى من جواز الجرم قلت لعل المستثنى
فيما تقدم خصه من فعل التعب المصطلح عليه عندهم
وهو الواقع بعد فعل جاء على صيغة الامر اما يثل
ما ذكره ولا منافاة بين ما هاتوا وبين ما تقدم
واعلم ان وقع خلاف في هذا هذه الجارة للتمييز
في المعنى في الصناعة وقيل راسخا انه لم يكن فاعله
في المعنى بل هو الجارة لقول المصنف غير ذي العدد ان
عنه في شجر من ارضه هذا مثلا للمسوحات
وتابعه من قوله فخير من مثال للمكيلة

تمييز

وقوله وموان ارمال للموزونات وقوله وغرت الارض
من بحر الاولى لحاظ هذا المثال كما علمت فيما تقدم
ان التميز المحو عن المفعول يمنع جرم من وقوله
ولا تقول طاب ان مثال للتمييز الذي هو فاعل
في المعنى وهو متعدي وما بعده وهو قول ولا عندي
عشرون ان معنى ايضا وهو شارة لتمييز العدد
وعامل التميز ان فاعله مفعول لقوله
قدم مقدم عليه والتواو داخل على قدم والتمييز
مضاف اليه وقدم فعل امر وفاعله مستتر مطلقا
حار من عامل الواقع مفعول القدم والفعل مبتدا
وذواته بمتى صاحب والتعريف مضاف اليه
ونزرا حال من التميز في سبقا والاولى ان يكون
مفعولا مطلقا وهو صفة لموصوف محذوف وجمله
سبق من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر
المبتدا والتقدير وقدم عامل التميز حالة كونه مطلقا
عن التقيد بتصرف او غيره والفعل صاحب التصرف
سبق سبقا نذرا اي قليلا اي حالة كونه السبب
على قلة وحاصل المعنى ان عامل التميز يجب
تقدمه عليه مطلقا سواء كان متصرفا او غير متصرف
وجوز بمصنعه تقدم التميز على عامله اذا كان عاملا
فيكون متصرفا لكن على الاكثر الاول وقوله مطلقا

اي ولو مفعله متصرفا خلا فاما في التصرف التام
وتقدم التميز عليه كما ذكر فيما بعد وهذا صادق
اذا توسط التميز بين عامله وما بعده فانه يجوز
ولا يمنع لانه صدق عليه انه لم يتقدم على عامله نحو
طاب نفسا زيدا فالمفعول تقدمه على عامله لا تاخر
ولا توسط مذهب سيبويه انه لا يجوز ان هذا
مفهوم كلام الله وقوله سوا كان متصرفا ان تعميم في
العامل الذي يجب تقدمه اي سوا كان عامله فعلا
متصرفا كما في المثال الاول الذي ذكر في التفرع بقوله
فله تقول نفسا طاب ان او غير متصرف كما في المثال
الثاني الذي ذكر فيه ايضا بقوله ولا عندي درهم احسن
لان طاب فعل متصرف وعشرون غير متصرف لانه
لم يعد جامدا فتقدمه اي التميز على عامله
المتصرف اي على العامل فيه النصب اذا كان فاعلا
متصرفا وقوله فتقول ان تفرع على ما قبله وهما مثالان
لما اذا كان عامله متصرفا ومنه اي العامل
المتصرف قوله اي الشاعر البحر الميم لزوي روايته
لاني فعل وفاعل والسرقة لك ستفهام وجيبها
تخبرني عن محبوبها مفعول ومضائق اليه وبالفرق
شملت به وما نالني وكاء ذامق ونفسا تميز
تقدم على عامله وهو متعدي وبالفرق متعلق بتعدي

وتنظير فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره هي يهود
 على سلمي اولي والى اهدى نقا حيث قدم على
 عامله والمعنى انهم سلمي محبوبها بالفرق وما
 تطيب وتسمي نفسها بالفرق له صبغت خرمي
 لى اى راي وحذقي واتقاني في ابعادى الاملاء
 مصدر مضاف لفاعل اى في ابعادى للاملاء وما
 ارعونى اى انزجرت عنى ابعادى له والى حال ان
 الشيب يستعمل براسى وملها فشيئا تميز تقدم
 على عامله وهو استعمل وفيه الكاهن ولا شك
 ان كل من استعمل وطاب في البيتاني فعلا متصرفا
 ووافقه الشيخ اى المعنى وهذا ان ما لك
 اى وافق الجماعة المتقدمة وهم الكساي وابازني
 والبرد وقول في غير هذا الكتاب وهو من الالفية
 وقول على ذلك اى جواز تقديم التمييز على عامله اذا كان
 فعلا متصرفا من غير ثلثة بدليل قول بعد وجعله
 في هذا الكتاب لى فان جاء العامل غير متصرف
 لى هذا متقابل لقول على عامله المتصرف وقول منفوا
 التقديم لى الضمير في منفوا عايد على الجماعة الالفية
 المذكورة فيما تقدم فهم موافقون لضميرى في ذلك
 ومخالفون له فيما اذا كان فعلا متصرفا وقوله
 سواء كان فعلا متصرفا في العامل الذي منفوا تقديمه

ورجعت هو

التمييز

التمييز عليه وقول نحوما احسن لى مثال لما اذا كان
 عاملا متصرفا وما بعده مثال لما اذا كان غير فعل فلا
 يجوز تخ تقديمه عليهما بل ان يقال ما رجل احسن زيدا
 او عندي درهما مشرونا عند الجميع وقد يكون
 العامل متصرفا لى اى في اللفظ والظاهر لا في المعنى
 بدليل ما ياتي وقول عند الجميع اى سيوريه والكساي
 ومن ذكرهم وذكراى وبياى العامل المتصرف
 الذي يمتنع لى نحو كفى بزيد لى فكل فعل ماض
 وبزيد فاعله زيدت فيه ايا ورجله تمييز وهذا
 مثال لما هو فعل متصرف في اللفظ وفي المعنى
 ليس متصرفا وح فلا يجوز تقديم التمييز عليه كما اشار
 لذلك بقوله فانه لا يجوز ان وقول وان كان فعلا متصرفا
 اى في الظاهر وقول لانه بمعنى فعل غير متصرف لى
 على لقول فانه لا يجوز ان وقول فمضى لى تفرع على
 ما قبله حروف الجر سميت بذلك لانها تستعمل
 الحروف قيل لانها تجر معاني الافعال اى الاسماء بمعنى
 لا تصير الاسماء متصفا بمعنى الفعل فلي نحو قوله
 حروف تميز حروف معاني الافعال وهو المروزي اى زيد
 حيث هو متصفا بكونه ممرورا به واكوفيون يسكنون
 حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى
 الاسماء اى ترصها وليس مراد الاضافة الحقيقية

بل الإضافة بمعنى الربط والنسبة ويسمونها أيضا
حروف الصفات لأنها يصير الاسم متصفا بصفة
من تبعية وظرفية وغيرها نحو أخذت من أدراهم
أي بعضا وسكنت في الدار ونحو ذلك وقد مر على
الإضافة وإن كانت مقدرة بالحرف نحو فلان زيد
أي زيد لأنها أقوى منها بسبب ظهورها بخلاف
الإضافة بالحرف فيها مقدرة وانظروا أقوى منه
كما صرح بذلك هاك أن اسم فعل بمعنى خذ
مبني على أن يكون وفاعله مستتر وجوبا ثقة بـ
أنت والكاف حرف خطاب وحروف مفعول وأجر
مضاف إليه أي خذ عدها وهي مبتدأ ومن وما
عطف عليها خبر بإسقاط العاطف في بعضها وتكون
لاحظ المطف قبل الإخبار والآنزم عليه الإخبار
بأنفرد عن الجمع وبدأ بمن لأنها أم أبا ب ولأنها مختصة
عن غيرها بزيادة أحكام لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة
وتجر ما لا يجز غيرها من بقية الحروف من الظروف
كعند هذه الحروف المشروطة أي إن تكون في
البيتين وقول كلا بالرفع فتوكيد للحروف وهي
تعمل أن الأول الشرح بالفاء بدل الواو كل شيء
اختص بقيل يعمل فيه العمل الخاص بذلك القيل
وهي مختصة بالاسم ما تقدم فتفرع عنها اختصاصها

بأنها تعمل في العمل الخاص بها وهو الجرح وتقدم
الكلام على ذلك لأن أي عند قول وكلمة حاشا عدلوا
فهذه كلمة وقول وقول من ذكر كي الخ هن كلمة
أخرى فتكون الجملة ستة خرجت عن العشرين
يكون أبا أي أربعة عشر هي التي سياتي المعنى بكلم
عليها وكلمات من ذكر هن كلمة في حروف الجرح قليل
لغاية الجزاء في موضعين الأول زاد بعضهم ثالثا
وهو جها كما المصدرية مع صلها كقول النافذة
أدلم تنفع فخر انما يرد الفتى كجها يضروني فاع
للضرو والنفع قاله الإخفش وكما يذكر أنه لقلته
أو تكون ما وقع فيها خلاف قيل مصدرية وقيل كافة
لأن العمل فعل الأول تكون جارة في تلك مواضع
الأول إذا دخلت على ما الاستفهامية والثاني على الفعل
المضارع المنصوب بأن المقدرة بعدها والثالث
على ما المصدرية على ما الاستفهامية أي المستفهم
بأن علة الشيء وقدره نحو كيمه الأصل كيم بالالف
ومدونه ما حذفته الف ما وجوبه لدخول حرف الجر
عليها كذا في وجب بها أن كنت وقفا حفظا للفتحة
التي على الف المحذوفة وقول أي لم أي بمعنى لم
أي لا شيء حيث مك أو فعلت كذا لدخول
حرف الجر الزمعة لقول وحذفت الف وقول وجب بها أن كنت

بأنها تعمل في العمل الخاص بها وهو الجرح وتقدم
الكلام على ذلك لأن أي عند قول وكلمة حاشا عدلوا
فهذه كلمة وقول وقول من ذكر كي الخ هن كلمة
أخرى فتكون الجملة ستة خرجت عن العشرين
يكون أبا أي أربعة عشر هي التي سياتي المعنى بكلم
عليها وكلمات من ذكر هن كلمة في حروف الجرح قليل
لغاية الجزاء في موضعين الأول زاد بعضهم ثالثا
وهو جها كما المصدرية مع صلها كقول النافذة
أدلم تنفع فخر انما يرد الفتى كجها يضروني فاع
للضرو والنفع قاله الإخفش وكما يذكر أنه لقلته
أو تكون ما وقع فيها خلاف قيل مصدرية وقيل كافة
لأن العمل فعل الأول تكون جارة في تلك مواضع
الأول إذا دخلت على ما الاستفهامية والثاني على الفعل
المضارع المنصوب بأن المقدرة بعدها والثالث
على ما المصدرية على ما الاستفهامية أي المستفهم
بأن علة الشيء وقدره نحو كيمه الأصل كيم بالالف
ومدونه ما حذفته الف ما وجوبه لدخول حرف الجر
عليها كذا في وجب بها أن كنت وقفا حفظا للفتحة
التي على الف المحذوفة وقول أي لم أي بمعنى لم
أي لا شيء حيث مك أو فعلت كذا لدخول
حرف الجر الزمعة لقول وحذفت الف وقول وجب بها أن كنت

اي حفظا للفتحة لا تقدم ولتقول واولها اله ان تقف
 البيت الثاني ان ابي من الموصفين المذكورين
 فيما تقدم قوله حيث ان في فعل ما في وانما فاعل
 وتي حرف تقييد وجرد اكرم فعل مضارع منصوب
 بان مفعول به كى وفاعله مستر وزيد مفعول
 وان وما بعده هاء تاء ويل مصدر محوور يكي لا ذكر
 انش لكن قال بعضهم الاولى ان تجعل كى مصدرية
 وهي السج تسبح ما بعده هاء من الفعل مصدر
 لا ان وهى محوور بلام مقدره قبلها التدرج حيث
 لا اكرم لانه هذا هو الظاهر والاوى خلق فاما ذكره
 انش وبدل لانه كثر ظهور الله مقولا في غير كليل
 تاسوا لفظة غفيل بالتصغير ومنه قول الشاعر
 ان ابي شاعر غفيل وهو كعب بن سعد الفزاري
 بالفتحة المعجمة وقبل هذا
 وداع دعاء من يوجب الي النداء فلم يوجب عند ذاك مجيب
 فقلت ادع اخرى وارفع التثنية لعل ابي الفوارس قد
 فعل حرف جر شبه بالزائد وايضا مبتدأ محوور
 مقدره منع من ظهورها اليها التي جبرها حرف الجر
 بالزائد ومنك متعلق بقريب وقريب خبر ويصح ان
 يكون ابي محوور بعل في محل رفع مبتدأ وبدل عما يكون
 مبتدأ رفعك المعطوف والاعلم ان قلت لعل ابي
 الفوارس

الفوارس والصالح مثله بالرفع وهناك رواية اخرى
 بالالف اي لعل ابا الفوارس فعلية هذا تكون لعل من
 اخوات ان واما لهما وقريب خبرها وليست جارة
 والفوارس بكسر الهمزة ويكون الفيتي العجمة كنية لجل
 كان هذا الجار كى ما العرب لعل انه فضلكم ان
 فعل حرف جر شبه بالزائد ولفظ الجمل لانه محوور بها
 في محل رفع مبتدأ لانه الجار ليس خاصا بالبنيات وقيل
 مرفوع بضم مقدره منع من ظهورها لثقال الحمد
 بحركة الجار المذكور وفضلكم خبر وعلينا متعلق بفضلكم
 وبشيئ متعلق به ايضا وان وما دخلت عليه بفتح
 همزها بدل من شيء والمعنى انه فضلكم علينا بان
 امكم شريتم اي مشرومة مفتضة اي مخلوط قبلها بدبرها
 ومراد الشاعر بذلك توبيخ الخاطئين والسخرية بهم
 واعلم ان لعل في هذه اللفظة لا تتعلق بشي لانها
 منزلة الحرف الزايد كالباء والزائد لا تتعلق بشي فكذا
 ما شبهه بخلق الاصلي وكانت شبهة بالزائد وليست
 بالزائدة لانهم عرفوا الزايد بانه ما كان دخوله في الكلام
 محوور فلا يفيد معنى بخلق السببية بالزائد فليس
 محوور من الكلام كدخوله لانه اذا خرج لم يفد معنى
 واما اذا دخل فارمعي وهذا فعل بدخول امارت
 معني وهو التبرج واما الاصلي وما توقف عليه

اي لا شيء آخر

صفة الكلام فلو لم يذكر فسد المعنى ومثله في ذكر وهو
 عدم انغلاق بشي حروف الجر الزائدة كالبا ومين نحو
 هل منا خالفت غير اسمه ونحو كفي باليه شهيد ورب
 غور رب رجل كرم لقيمة ولو الجارة نحو لولا
 مثله فيما سياتي وحروف الاستثناء اذا كانت جارة
 وهي خلا وعدا وما شأ فجملته الحروف التي لا تنقلق
 بشي ستة نظرها بعضهم بقوله
 وكل حروف الجر بالفعل علقته أو لم يشبه الفعل حقه للفضلة
 سوى ستة لولا لعل وكافها ورب وما قد زيد كالباء ومثله
 كذا حروف الاستثناء اذا لم يجرها أي كمل زيد فكن ذا محصل
 فإني الفوار أي في الأول وقوله والاسم الكريم
 أي في الثاني وكذا يقال في قوله قرب وفضلكم خبران
 وقوله ولعل حرف جر الزاي فيها أيضا فهو كالبا
 لأن قلنت هذا يقتضي أن أبا شبيهه بالزاي
 مع أنها زائدة لا شبهة به لا تقدم قلنت أشبه به
 لا يعطى حكم الشبه من كل وجه وإنما التشبيه من
 جهة كون كل منهما حرف جر دخل على مبتدأ وكون
 أبا في محسبك وهو زائدة ولعل شبهة بالزاي لا يضر
 على لغة هؤلاء أي الذين يرون لعل ويجعلونها
 من حروف الجر وقوله في الأمثلة أم لعل الأخيرة أي
 الثانية المذكورة فغير أربع لغات ح لغة

هذيل

هذيل بالتظهير ومن كلامهم أي كلام هذيل
 أخرجه أي يده من كنه الزاي فتي بمعنى من الابتدائية
 كما ذكره شيخ الإسلام ومنه أي من كلام هذيل
 قوله أي الشاعر وهو ذئب يصف به السحابات بشتا
 على ما اعتقده من أن السحاب له خراطيم يفرق بها من
 البحر الملح ثم يصعد إلى العلو فتسفه أرياح فيجعلها
 ثم يمتد ويسيل على السحاب ثم يطر ويترل إلى الأرض
 من فروق الخروق القربان وضمن شربن معنى روين ففده
 بالبا حيث قال شربن بمار البحر المز والاعداء بمن أو
 يقال شربن على حقيقته وأبا بمعنى من التبعية
 لا سياتي أي بعض ما يله وقوله ثم ترفعت أي ارتفعت
 إلى العلو وتوسعت وتحركت وقوله متي البحر أي من البحر
 وهذا هو الشاهد والجمع جمع لغة وهي معطوفات وأنت
 خبر مقدم ونشج مبتدأ مؤخر وهو بالمرأخر جيم
 أي تصويت على بقية العشر الزاي من الحروف
 الجارة وهي أربعة عشر كما تقدم لولا أي لفلولا
 حرف جر وغير المتكلم مجرور بها في محل جواب لولا
 محذوف أي لملك عمر مثله وكذا يقال فيما بعد من
 ضمير الخطيب وضمير الفية وفيه إشارة إلى أن الجور
 لا يفرق بين من يظلمه وبين من يظلمه أو مخاطب أو غائب
 مجرور عند سيوفه لولا أي في محل جواب لولا

مبنية لاموية وزعم الاخفش ان انا اي الضمار الثلثة
وقول في موضع رفع بالابتداء وليست بحروف بل لا فلي
هذا تكون لولا حرف امتناع لوجود اي لاجازة والمخف
ولولا انا موجود او انت موجود او هو موجود لكانت
مثل فيكون الضمير مبتدأ والخبر محذوف وهو موجود
لكن يقال على هذا ان الضمير المتصل لا يكون ضمير رفع بل
نصب او جر لها تقدم والذي يكون ضمير رفع انما هو
المتصل فاجاب عن ذلك بقوله ووضع ضمير الجر
اي ويكون وضع ضمير الجر وهو الضمير المتصل موضع
ضمير ارفع اي وهو المتصل وقد يقال ايضاً الاول
الضمار لان الذي ينوب عن الاخر انما هو ضمير ارفع
لشبهه بالاسم الظاهر واما الضمار فلم يعمل لولا
فيها اي تذكر الحروف الثلاثة المذكورة وهذا مفعول
ومرتب على ما قاله الاخفش وقوله لم يعمل في الظاهر
اي قياساً على عدم عملها في الاسم الظاهر فلو
زيد انا اي فاتها في هذا المثال لم تعمل في زيد فكذلك
الضمير المذكور لم يرد من لسان القوي اي
كل منهم ولغيرهم فهو تركيب باطل وهو مجموع
اي مجموع ومقام عليه الحجة فيما زعمه وقوله
بشورتي ذلك اي ورد عنهم اطعم فينا ان
هذه خطاب لسيدهما وية في غيات رضي الله

٥٤
عنه وسو من فصيحة لغوية ساكنة الاخر اولها
معاوية اي لم ابايعك بفتة واي لم ابنت فيك كاعلى
ومعاوية منا دي مرخم حذف منه ياء النداء وانقطع من
الاطماع والاحباب جمع ما خذ من الحساب وهو
عد المناقب والمناقب لانهم كانوا افاضاً تفاخروا حب وعد
كل منهم مناقبه ومناقب اباية بان يقول انا فعلت كذا
واي كذا وخرجت على الجماعة الفلانية مثلاً متفرد او هم
كذا وكذا كناية مثلاً وهكذا او هديت كذا كونه المناقب
والمناقب موجودة في الآيات ايضاً او لا خلاف في قيل يترط
وقيل لا والمراد بحسب الذي في اخر البيت حسب بن
علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه ووجه ابيه واثابه
من هذا البيت قوله ولولاك وهذا مما يرد على المبرد
فيما زعمه عدم الورد وفساد التركيب وكذا ما جده
يرد عليه ايضاً وكم موطئ ارفقكم خبرية بمعنى
كثير يحتمل ان تكون مبتدأ اول والضمير انجر ووريلولا
مبتدأ ثان حذف خبر وجوبا والجملة خبر الاول
وجملة حسبت جواب لولا لانه لا بد لها من جواب يكون
جملة ويجوز ان تكون كم منصوبة بطمعت وموطئ
بالر تميزت او طمعت بفتح التاء اي سقطت وهلك
وكا هو في المكان التسمية وما صدرية او موصولة
وهو في معنى سقط وهو بفتح الواو من باب ضرب

فعل ما ضا فاعله قول اخر منسوي وهو بضم الهم
 جمن هاوي وسا قط لهم فاعل والاجرام بفتح
 الهمزة جمع جرم بكسر الجيم مثل حمل واحمال وهو
 الجسد والجسم والقنة بضم القاف وتديد النون
 اعل الجبل والنيق بكسر النون اعل موضع فيه
 وقيل قنة النيق موضع يجعل على الباب كالقلية
 والمعنى كثيرا من الدواطن لولا ان لمحت وثقت
 وسقطت كوقوع وسقوط الذي هوي وسقط
 بحسبه هنا اعل مكان بالجبل الى الارض حتى هلك
 وهذا خطاب من الشاعر لتخصر بفتح به عليه
 وانما ههنا لولا اي حيث كانت للروعي البرد
 بالظاهر اخضر الزفا لظاهر جبار ومجور
 تتعلق باخضر واخضر فعل امر وفاعله مستر
 ومنه مفعول اخضر ومنه مفعول عليه باستقام
 العاطف وكذا ما بعد مفعول عليه من ايدى واخضر
 فعل امر وفاعله مستر وجوب تقديره انت رهن
 الجملة مفعولة على الاولى ومنه جبار ومجور
 به ومنه مفعول عليه على من ووقتا مفعول
 لاخضر ويرب عطش على بمن ومنه عطش على
 وقتا فهو مفعول ايضا وانتا مبتدأ خبر
 ويرب مفعول عليه وما علم مفعول مبتدأ وجملة

روا صلتها والعايد على ما حذف والصغير في رواه
 للحاة ومنه جبار ومجور بيان لما ونحوه صنف لقول
 محذوف ورب حرف جر والصغير في رواه في محل جر ونحو
 تميز وترر بمعنى قليل خبر مبتدأ وكذا خبر مقدم وثم
 مبتدأ مؤخر ونحوه مبتدأ والصغير صنف اليه وجملة
 ان من الفعل والفاعل في محل رفع خبر واستقر
 اخضر منذ ومنه وحى والكاف والواو ورب
 والتا جر اذ ظاهر واخضر بمنذ ومنه اي الجربها
 لتمام الزمان ويرب الاسم التلوة والتا كناية لده
 ورب والذي رواه الحاة من نحو فوكده به فتي
 قليل كما كان كذا اي قليل ونحو اي وحاصل
 المعنى ان هذه الحروف السبعة التي ذكرها في البيت
 الاول مخصوصة بالجرم لك الظاهر في مقصورة
 عليه لا تتقدم ولا تتجاوز الى غيره بحيث تكون جارة
 غير قابلية كلامه داخلية على المقصور عليه وفيما
 هو مفعول واخضر بمنذ ان دخل على المقصور
 لا المقصور عليه ثم لما ذكر السبعة بجملة واخضر
 بالظاهر ان اردت يخرج منها افرادا مختصة بافراد من
 الظاهر فقال واخضر ان كان قال هذه السبعة
 المذكورة مختصة بالظاهر الا ان من ومنه انهما
 بالجرم اسم الوقت ومنه رب بالاسم التلوة والتا

للفظ الجلالة ولفظ رب بقيد كونه مضافا للكسبة كما
 سيأتي حالة كونهما منه واما ما ورد عن النخاسة من
 جرب للغير فقليل والاكثر جرها للظاهر ومثلها
 الكاف ونحوها مما اتى الجرب للغير فجميعها مختص بالجر
 للظاهر ولكن الظاهر يختلفان كان لهم زمان
 اختص بجر مذكور منذ وان كانت فكرة لا معرفة اختص
 بجر رب وان كان لفظ جلاله اورب اختص بجر
 التا فلهذا الحروف التي اختصت بذكرها متصورة
 عليه لا تتقدم اليها الجرب لغيره لا تقدم واما هو فليس
 مقصورا عليها لانه لا يجزى بها بغيرها ايضا كالها
 مثلا واعلم انه يشترط في علم الزمان الجرب وركب
 ومقد ان يكون معينا سواء كان ماضيا نحو ما رايت
 مذيوم الجمعة او حاضرا نحو ما رايت مذيوم
 لا ماضيا نحو ما رايت مذيوم ولا مستقبلا نحو ما رايت
 مذكورا والا لم يصح جرها لانه يشترط فيه ان يكون
 معينا لا ماضيا ولا مستقبلا واعلم ان في رب لغات
 ثمانية عشر فتح الزار وضمها مع ثمانية ابا وضمها
 ثمة اربعة واذا زدت فيها ثمانية اثنان وقلت رب
 الجرب فيها ثمة الاربعة فتكون اربعة ثمانية وكتبت
 اذا زدت ما وقلت ربها او ما مع ثمانية اثنان
 وقلت ربها فثمة ثمانية ايضا تكون اربعة ثمانية

ثمة

ويزاد عليها ثنتان وهما ضم الزاء مع كونه ابا وضمها
 فتكون اربعة ثمانية عشر نظما الحكم بقوله
 ضم وافتح لرا رب وخفف واصدق با مع تا الموت او ما
 اوها او مجر د اشد را ضم مع با او كذا قد اتمت
 واعلم ايضا ان مجرورها في نحو رب رجل صالح او
 عالم لقيت به ونا ضمير في لقيت يكون مفعولا مقدماتا
 للقيت محله نصب وفي نحو رب رجل صالح او عالم لقيت
 بغيره في لقيت يكون مبتدأ محله رفع لا استفاء لقيت
 عن جعله مفعولا بالضمير المتصل به فهو مفعول ويصح
 ان يكون مفعولا للفعل كذوف بفسره لقيت على حد
 زيد اضربه ويكون من باب الاستفقال ويقدرا ان صاحب
 له حمد الجار له وهو رب لا قبله لان لها الصدارة من
 بينا حروف الجروهي في التالين المذكورين اما التقليل
 والتكثير ولا يصح اما تكون للتعدية وقول وما دروا
 الجواب عما يقال انه ورد جرب للغير وان كان
 مختصا بالجر للظاهر فيقتضي تخصيصها بالظاهر
 عدم التردد وعدم صحة جرها للغير مع انه ورد فاجاب
 بغيره وما دروا التقليل ان لا يرد لان كلامي مبني على
 التثنية من نحو رب فتي تقدم ان الضمير مجرور برب
 وثنى ضميره وهو فتي فيصح ان يكون موشا با من
 يقال ربها امرأة لا يشترط في مجرور رب ان يكون مفردا

ومذكر اللفظ واما تمييزه فيجب معناه اي معنى الضمير
ان كان مذكرا فذكر والا فمؤنث وقد ذكرنا كما تقدم ان
كذا خير مقدم وكما استداموا في وكما كان كذا
ومعناه ان الكاف الجارة للضمير الفية كايته في القلة
مثل رب اي فيكون كل منهما وردا في خبره للضمير كك
على قلة وقد ورد ونحوه اي مبتدأ وخبر اي ونحو ما ورد
وروي جرح للضمير ما ذكر من رب والكاف اي وورد
اي اي وورد الجرح للضمير بنحوها ايضا لا ورد خبره
بها وذكرا الخويج كما ان يكون المراد به كلما خرج من
السبعة المتقدمة عن جرح لفظها الى الجرح للضمير
ما عدلها كحي ونحوها مما يمكن جرحه كاسيا في
او يكون المراد به خصوص ضمير التكلم وان كان دخول
الكاف وجرحها بلا شاذ نحو اننا كذا اي كانت او الخطاب
نحو انت كي اي كانا او خصوص ضمير الفية كهم
وكما او الجرح للضمير مطلقا سواء كان ضمير تكلم او
خطاب او غيبة مالا يجزى الا الظاهر اي دون
الضمير وهي هذه السبعة انما اعلم بها
باعتبار الوضع على اربعة اقسام منها ما هو مؤنث
على حرف واحد وتسمى الكاف والواو والياء ومنها
ما هو موضوع على حرفين وهو مذ خاسية ومنها
ما هو موضوع على ثلاثة وهو مذ وري ومنها
ما هو

ما هو على اربعة وهو حي خاصة وتنقسم باعتبار العمل
على اربعة اقسام ايضا كاسيين كذا وكذا واما
السبعة الباقية من الحروف الاربعة عشر فتجر الظاهر
والضمير كاسيا في فله تقول هذه لتزويج على
المفهوم وكذا الباقي اي من الحروف السبعة
المذكورة فانها تجر الظاهر ولا تجر الضمير فله تقول حذار
ولا كذا ونحو ذلك وان ورد الجرحها على قلة لا تقدم
الا لتمام الزمان اي بشرط ان يكون لهم الزمان
المحور وبها معينا حاضرا او ماضيا لهما ولا مستقبل
لا تقدم تضيي فان كان الزمان حاضرا انز
تفصيل والضمير في كانت عايد على مذ وعند فيهما
اي في هذا او فيما بعده وقول وان كان الزمان ماضيا
انز يقطوف على قول فان كان الزمان حاضرا
وسيد كراية هذا الزاي التفصيل المذكور المتقدم
وقول في اخر اباب اي باب حروف الجر وهذا
مفهوم من اخص من اسم الاشارة واجمع لما تقدم
واما حي ان هذا جواب عما يقال انك ذكرت
حروف الجر فاجاب بقوله واما حي ان عند
ذكر اليه كذا او الجرح حي عند قول لا تنها حي اي
وقد شذجها انضراي شذج حي للضمير
فانضمير في خبرها عايد على حي وفاد بهذا ان الكلام

في حتى الجارة اما العاطفة فتدخل على المضمر كضربهم
 حتى آياك وقال ابن هشام الحضاروس لا تقطف
 الا الظاهر كالجارة كقولهم اي انك امر فلا واسه
 لمفله عاطفة ولا تأكيد القسم ولا يلقي بالغا جوابه
 وفقي مفعول وانما هو فاعله وحق حرف جر والضمير
 وهو الكافي مجرور لا في محل جر ومذا هو ان شاهد
 والمعنى فله واسه لا يجب ان يرفى اي شابا سخيا
 حتى ان سواك اي الهك او الا ان يا ابن ابي ريار
 ولا يقاس ذلك اي جرها للضمير بل هو تارة
 تقدم وليس قياسا فلا يقاس عليه غيره مما ملأ
 بل يقتصر فيه على ما ملأ وورد فيها وقول خلافا لبعضهم
 اي القائل بان قياسه لا يشار ابدال حاربا
 عينا اي بان يقال عتاك والضمير في حاربا عاتد
 على حتى وقول قرأت مسعود لمزيد على البقة
 المذكورة وهي لفظة هزيل على حيث اي بادل
 حاربا عينا لتقاربهما في المخرج واما النوى
 فمختصة بالقسم اي القسم به وهو لفظ الجاهل
 وقول وكذا اتا اي ومثله الثاني ذلك ولا يجوز
 ذكر فعل القسم معهما اي مع النوى والتماير لقيامها
 بتمام الدلالة عليه وقول فلا تقول انقسم
 ان تقرب على الضم لا المنفى ولا يجوز انما الاضطرار

الجلالة هذا اشارة لقول الله والثانية ورب وقول
 فتقرب تائه ان تقرب وتذكر جرها الرب مضافا
 الى الضمير في جرها عاتد على التاوية هذا اشارة لقول
 الله ورب الذي عطفا على لفظ الجلالة وقول مضافا
 الى الكلمة اي بشرط كونه مضافا لها فالتا حرف
 قسم وجرو رب مقسم به مجرور بها والكلمة مضاف اليه
 وهذا معنى قولهم واتا ان اسم الاشارة راجع
 لما تقدم وسبح ايضا الرحمن ان اي بدل الرب
 وهذا زايد على كلامهم في شرح الكتاب اي
 كتاب سيبويه حيث انك يفتح الحاء والياء مع التثنية
 اي وادخلوها على لفظ حياة وهذا غريب
 اسم الاشارة راجع لما ذكره الخفاف ولا تجز
 ان هذا اشارة لقول الله ورب منكرا محو رجل ان
 قرب حرفا تقليد وجرو رجل مجرور برب في محل نصب
 مفعول مقدم للتثنية وعالم صفة لرجل باعتبار لفظه
 لا عمله ويصح ان يكون رجل منصوب بفتح مقدرة
 منع من ظهورها حركة الجر الزايد وفي فعل ماض
 واتا فاعل وهذا ظاهر عند خلول في حق الضمير اما
 انما اتقى به الضمير فان رجل يكون مبتدأ مرفوع
 بضم مقدرة وجملة لقيته خبر وتقدم الكلام عليه
 منقلا وهذا معنى قولهم ان اسم الاشارة راجع لما تقدم

وقد سجد جرها صغيرا في غير جرها عايد على رب
 واه رايت له فواه لم فاعل مجرور ورب مقدرة
 بمعنى ساقط وربايت بمعنى اصلحت فعل وفاعل
 ووشيكاي بمعنى سريعا صفة لصدر مجذوف اي رايا
 وشيكاي سريعا وصدا اعطيه مركب تركيب اضافي
 منقول رابت ورب مجرور وهذا هو ان كان
 حيث جرب الصغير وتقدم انه شاذ وعطفاً يميز
 لمجرور رب وهو بكرة الهملة صفة مشبهة وانقذت
 فعل وفاعل ومن عطية متعلق به والمعنى
 رب شمس ساقط اصلحت صلياً سريعا كسر اعطيه
 ورب عطفاً انقذت من عطية اي كثير امثل هذا
 خلاصة من الشايد فرب هنا للتكثير لا للتقليل
 وهذا كناية عن كونه راي شخصاً في امر عظيم
 قريب فيه من كسر اعطيه وهله كه فانتذه ميت
 تلك الهملة فحاطه الشاعر بهذا كاشد جركا
 له اي الصغير الغيبة اي قيا ساعداً ذلك وحمل
 هذا صاحب التوضيح من الضرورة وعليه يخرج
 ويكتفي ما يقع في عبارة المصنفين من خبر
 الصغير بها كما اولاهم ونحو ذلك وام او حال اي
 وصيه وهذا البيت خلا للذنايات شاملاً
 وام او حال اي او اقرباً فلا فعل ما هو فاعله

مستتر

مستتر عايد على حمار الوحش ويروي نجي بالهملة
 بدل الحمار والذنايات بفتح الهمزة لم موضع وهو
 منقول اول لخلل وشمالاً منقول له ثبات وكشاً بالثا
 المثلثة القريب اي جعل الذنايات حالاً لها به
 وسرجه قريبة من شماله وام او حال كما اي
 كانه نايات في القرب من شماله او اقرب منها له
 قام مستند او او حال مضاف اليه وكما خبر وام
 او حال قطعة من الجبل منبسطة على وجه الارض
 وقال في الصباح هي اشارة الجبلية واقربا عطف على
 الصغير قبله وهو مجرور بالفتحة للتوصيفية ووزن
 الفعل ويصح نصب ام عطفاً على الذنايات بمعنى
 جعل ام او حال كالذنايات او اقرب ويكون اقرب
 عطفاً على محل الصغير وفايدة ذلك وثمرته تعريف
 الصايد لمكانه من غير ان يتحرره ويقصده بثقة
 والشاهد منه قوله اي حيث جبر صغير الغيبة فيه
 بالكافي وهو شاذ وتقدم عن التوضيح انه ضرورة
 لا حمل الشعر وليس بشاذ قد علمنا ما فيه ولا
 ترى بعله ان البعل الزوج واحله بد جم حليمة
 وهي الزوجة وقوله اي الصغير عايد على حمار الوحش
 وقوله ولا كمن الصغير فيه عايد على اناءه واناءه
 منه في قوله كمن والاحاطة اي ما نفاها من الزوج بغيره

والصبي انك لا ترى زوجها ولا زوجة ما نفا لها من التزوج
 بغيره تجار الوحي واناء من شدة تعلقه بها وتعلقها به
 فلا يفارقه ولا تفارقه اي تعلقه بالانثى وتعلقها به اشد
 من تعلق الزوج بزوجته وبالعكس وهذا معنى قول
 ومارو والاسم الاشارة راجع كما ذكر قبله بمقربين
 من فجع بكسر العين فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
 تقديره انت ومثله ما بعد لا من قولهم وايتكروا
 مسطوفان عليه وتكن ابتداء صهي على حرف اياها وكسر
 قبل دليل عليها واياها موجودة منه لان شجاع وفي الامكان
 متعلق بايتدي ومن جار مجرور وتارة كذا من الله
 فاعمل الاخير فيه وهو ابتدي لقربه منه واخر في الاول
 خبره ثم حذف لكونه فضلة وقد حرف تقليد وتا في حال
 مضارع وفاعله مستتر عايد على مناء ولجدي جار مجرور
 متعلق بتا في الارضه مضاف اليه وزيد فعل ما قبله
 للمفعول وظايب الفاعل ضمير مستتر عايد على مناء
 نفي متعلق به وشبهه مسطوف عليه وفجر مسطوف
 وهو فعل ماض وفاعله مستتر عايد على مناء وكذا
 والاباح الى الكاف جار مجرور محذوف خبر مبتدأ
 نافية وداغ خبر مقدم ومقدّم خبره خبره
 واقعة بفتح وفتح وايتدي في الامكان في الاول
 او من فجع من فجع وتكونه هي التي فجع بها

الامكان اي يستدل بها على المعاني الثلاثة وتكون لا ابتداء
 الارضه قليل وتكون زائدة جارة لا سم تارة بشرط تقدم نفي
 او شبهه عليها وهذا نفي والاستفهام بخصوص هذا اي بلفظ
 هذا خاصة فلها معان اربعة وقولها كالباع الخصال كس
 الزائدة الجارة لثمة واقعة بعد نفي او شبهه وشا في بقية
 الامثلة في النفي وضابط من التبيينية صفة حذفها ووضع
 لفظ بعض موضعها واما التي للبيان فضايلها ان تحذف
 ويحذف بدلها بلموصول ثم تبدل ويجعل ما بعدها خبرا
 عنه فني قد كذا اخذت من الهم يجوز لك حذف من
 وتقول اخذت بعض الهم وفي قد كذا فاجتنبوا الرجس
 من الاولان يجوز لك حذف من في غير القرآن وتا في بدلها
 وتقول فاجتنبوا الرجس الذي هو الاولان واعلم
 ان جميع المعاني لحرف واحد وينبأ عنه حرف آخر لا يكون
 قياسا الا على مذهب الكوفيين وامامه ذهب البصريين ففندهم
 ففندوا الحرف واحد شاذ لا قياسي فكل حرف له معني
 واحده لا يتغير حرف عن حرف فند لها معنى يخصها
 وهو الاستدلال اليها معنى يخصها وهذا لا يرد اليها
 معنى يخصها وهو الاستدلال وعلى لها معنى يخصها وهو الاستدلال
 على الاستدلال بها معنى يخصها واللام كذلك وهو
 الاستدلال بها معنى يخصها حروف النصب والجر كذا كذا
 على تقديره ولا ينوب عن حرف من الاخر وما ورد في

تخير من اخير فعل ما هو مبني للمفعول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه عايد على السيف وتخير بمعنى اصطفى
اي اختيرت السيوف واصطفيت من ازمان يوم حليلة
اي من ابد اول يوم وزمن من ازمان يوم وهذا
هو ان شاهد يوم حليلة معروف عند العرب وهو اليوم
الذي سار فيه المنذر الى ابن مآسا الي قتال ايها الحارث
القبلي ملك غسان لما وجه الجيوش الي قتال فانت الجيوش
هذا اليوم بسفينة مائة من الطيب اي جيوش ايها
لتطهير به فقالت الجيوش اذ اكر يوم حليلة شر لا ياما
طيبهم بالطيب وقع في نفوسهم انهم يفلحون لانهم ساروا
بذلك ضعفا كالسائر لان الطيب لا يكون الا في الغالب
ثم بعد ذلك حملوا على المنذر حتى وصل العجاج اي الفجار
من كثرتهم وسنة وطن اقدمهم الي عن الشمر فقتلوه
فصار هذا اليوم مثل يفرح بينهم والخيبر في حرب عام
على السيوف ايضا وكل التجارب منصوب على السابقة
المصدر اي وقد جرت السيوف تجرته كل التجارب
ومثال الراية از هذا اشارة لقول الله عز وجل
وتقدم معنى ريارها وهو وقومها يعني الجانب ومطوون
فوق قوتهم ما في الدار من احد وما جاني من احد فبان
احد في المثال الاول مطلوب من جهة معناه ووقع على
الاشارة والجارح والحوادث فلهذا في خبرية زيد في
... وفي المثال

وفي المثال الثاني مطلوب للمفعول المذكور قبله بالرفع على
الفاعلية لفظا قريب من بينهما من وعلمت في لفظه
الجار ايضا فلولها لكات مرفوعا ومع كونها زائدة هي
مفيدة للكثرة والعموم اي دالة على عدم النفي وكثرة
لما بعدها ومثل ذلك قولهم ما جاني من رجل لوجود
اي اني انكر فيه ايضا وليس المراد حقيقة الزيادة لان تقدم
نقضه عند جمهور البصريين اي اكثرهم ومعظمهم
ان يكون الجور بها نكرة وهذا اخذ من قولهم
فجرت في الثاني ان يسبقها في از وهذا اخذ من قول
الله عز وجل في نفي از وزاد بعضهم على ذلك ان يكون مجرورا
باعتك او مفعولا او مبتدا والاستفهام اي بخصوص
مثل والمراد به الانكار الذي هو بمعنى النفي ولا
تزداد في الاحباب مقابل لقول ان يسبقها في او شبهه وقول
ولا يفي في اشارة كقوة مقابل لقول ان يتكون الجور بها
نكرة وقول فانه تقول از تفريع على النفي قبله وقول
خادم في المثال اي في تجويزه جها للمعونة حالة الاحباب
اي في المثال المذكور وحيد منه قول تعالى فقل ان الله
يقرر تعالى في اية اخرى ان الله يقرر الذنوب جميعا واجيب
عن الذين من فيها للمتعدين لا زائدة والضمي بغيركم
اي منكم ومنكم وما يستدل به من الاية المذكورة لا ينافي
في ذلك لانها من قوله تعالى ان الله يقرر الذنوب جميعا
... وفي المثال

ان

امة نوح عليه الصلوة والسلام مفرق بين اليتين حينئذ
عليهما في هذه الآية مخصوص بدليل اخراج المشركين منه
لان المعنى يقدر الذنوب جميعا اي للمؤمنين لا للمشركين وفي
الاتقان للسرطاني عن بعضهم انه قال حيث وقعت يفر
لكم في خطاب المؤمنين لم تذكر منها كقوله تعالى في سورة
الاحزاب يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديرا
يعلمكم اعداءكم ويغفر لكم ذنوبكم وفي خطاب الكفار بمن
كفر في سورة نوح يغفر لكم من ذنوبكم ومثل ذلك في سورة
ابراهيم والاحقاف وما ذكر الا لاجل التفرقة بين الخطايا
لئلا يقع اشتوا بين الفريقين في الوعد ذكر والكر في انكشاف
فما ذكر الا خفي وستر به ليس بظاهر واجاز
الكونيون زيادتها في الايجاب انما هي فهموا فقوت للتقصير
في الايجاب ومخالفتها في كون مجرورها تكملة لا معرفة
ومنه اي من زيادتها في الايجاب بشرط تكملة مجرورها
وقوت عندهم الصيرفة عابدة على التوفيق وتوهم قد
كانت مخرجا في وجد بيان كذا في الآية
ان جاز ومجرور خبر مقدم وحق مبتدأ موقر فحينئذ
في مخرجه ولا م معطوف عليه والى كذا ومنه مبتدأ
في مخرجه عليه وفيها ت فصل مخرجا في موقع مبتدأ
التي في الايقاع على كذا في قوله تعالى في سورة
والتي في قوله تعالى في سورة

بدل

بدل وحاصل المعنى ان حق واللام والى تدل على انتهاء
المسافة التي لها غاية واخرها تدل على استدل بها على ان
وانتهائية وهل الشئ المعني بها داخل او خارج وقد يقال
انه وجدت قرينة تدل على الدخول نحو قوله القرآن او الكتاب
من اوله الى اخره ونحو قول الشاعر
التي الصميمة كي يفقد رطله وان اذ حتى تعلم القاصدا
كانت الغاية داخله والابان لم توجد قرينة تدل على الدخول
لا في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فله دخول لان من
المعلوم ان الليل ليس محلا للصيام بل محله النهار وينتهي
بالليل فان لم توجد قرينة اصله بان كان الكلام مطلقا
دخل مع حق دون اي ونظم ذكر بعضهم بقوله
وقوت وقوت الغاية الاصح لا تدخل مع الي وحق وحده
وقوت ومن وبها يفهمات بدلا معناه انما وبها بياتيات
يعني يدل اي كل واحدة منهما تدل على البدل ويعلم من
منه يدل على انتهاء الغاية بالي اي انتهاء مسافة لها غاية
والاصح في هذه الثلاثة اي اكثر والغالب
وقوت وقوت حيث ولايتها على الاية وقوت وقوت في قوله
بدل كذا في الاصل فيما ذكر كان جرحا عاما للآخر
في قوله وقوت وقوت الباردة الباردة كذا في الصحاح
وقوت وقوت في قوله الباردة اي الليلة الى صبيحة
وقوت وقوت في قوله الباردة اي الباردة الا وحده

وهي ما خورقة من برح اذا زال ولا تجزئ الاماكان آخر
 نحو اكلت السمكة حتى ركبها والمراد بالآخر الاخر الشيء وقول
 او متصلا بالآخر اي آخر الشيء كما في حتى مطلع النجدي ليس
 المراد بالآخر لفظه ونقل ابن قاسم ان قول او متصلا بالآخر
 ليس شرط بل يجوز ان يكون النجدي وسطا للشيء كاسيا
 في قوله فله تقول سرت البحارحة ازوالصميم انه يقال وذكر
 لما علت ومطلع النجدي قد راء بكر اللام وفتحها وهما
 قريتان سبعيتان ومنه اي احتمال اللام لله تعالى
 قوله تعالى اني اكل عرجي حتى يمتلي للجل الذي سمعته
 له وقدره وتستعمل من واما ان هذا اشارة لقول الله
 ومن ويا يفهمان بدلا وقول فمن احتمال من ان تقريبه
 اي بدل الاخره تفسير لمن في قوله من الاخره لا ان
 قوله اي بدلكم في الآية الثانية تفسير لمن في قوله من
 جارية لم تاكل ازا والمراد بالمرقة الزيف الذي لا ياكل
 والمراد باليقول حضرات الارض من قدام الله تعالى
 بغير التا والفا ويجوز فتح التا وهو موصوف بالانسان
 انها لم تاكل مما ذكر غير البقول كوزن من اكل من البقول
 ولم تر من ياكل الزيف الذي لا ياكل بالكلية بدلا من
 البقول وقدر اي بدل البقول وقول الله تعالى ان
 من ويا يفهمان بدلا وقول فمن احتمال من ان تقريبه
 اي بدل الاخره تفسير لمن في قوله من الاخره لا ان
 قوله اي بدلكم في الآية الثانية تفسير لمن في قوله من
 جارية لم تاكل ازا والمراد بالمرقة الزيف الذي لا ياكل
 والمراد باليقول حضرات الارض من قدام الله تعالى
 بغير التا والفا ويجوز فتح التا وهو موصوف بالانسان
 انها لم تاكل مما ذكر غير البقول كوزن من اكل من البقول
 ولم تر من ياكل الزيف الذي لا ياكل بالكلية بدلا من
 البقول وقدر اي بدل البقول وقول الله تعالى ان

العمامة

العمامة وقال لهم ما تقولون في شيء يشرب براسه واذا
 قطعت راسه مات لي غير ذلك فكيف افعلما تفرقوا قال له
 ولده لعلها النحلة ونسيت ان اتكلم فقال له لو قلتها
 ما يروني يا همر النعم اي بدلا فليت لي بهم ازا اي بدلا
 وهذا محل الاستشهاد منه وشعر الاغاق اي فرقا الاعدا
 باغا رتهم عليهم حالة كونهم فرما ناجع فارسو وركبنا
 جمع راكب واللام للملكة فاللام مبتدأ والمملكة خبر
 وشبهه معطوف عليه وفي تقديمه متعلق بقبي وايضا
 معطوف على المصدرية مفعول مطلق وتقليل عطفا على
 تقديمه وفي فعل ما في ونائب الفاعل غير مستتر فيه
 عايد على اللام وزيد فعل ما في معنى للمفعول ونائب الفاعل
 مستتر عايد على اللام والظرفية مفعول مقدم لاستين
 والشيء فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت وبما متعلق
 به فعل المضروقة وفي معطوف على بيا وقد حرف تعليل
 وفي معطوف على مضارع مرفوع بثبوت النون والالف
 نائب فاعل لا يعجبنا مفعول والتقدير واللام كايضا
 على ما في قوله في تقديمه وتقليل ايضا وزيد وفتح
 في قوله وقد بينات السبب وحاصل المعنى
 ان ما يكون للملكة وتكون شبه الملك وتكون للظرفية
 في قوله وتكون زايغ والبا وفي يكون للظرفية
 في قوله وتكون زايغ والبا وفي يكون للظرفية

مروي من صفاته لم ومعني مع مبطوف على ما تقدم
 ايضا وقول بطرازه بكسر الطاء وهو علم القوب محبوب وهم
 طرز مثل كتاب وكتب ومعني من ازاى الجارة وهو
 مبطوف ايضا شرب بآثار اى من مائة على ما فيه
 وتكون بمعنى عن اى الجارة وهو مبطوف كما تقدم
 وتكون ايضا للمصاحبة اب الجزئية لا تقدم
 فتح مجرد ركب لى قيل ان ابافيه للمصاحبة والحمد مصاف
 ايا المفعول اى بجه جامد ال اى تزهه عما لا يليق به واشت
 له ما يليق به وقيل انها لك ستفانة والحمد مصاف الى الفاعل
 اى بجه بالذي حمد به نفسه ان ليس كل تزيه محمودة الا ترى
 ان تزيه المقتدره اقتضى تعظيل كثير من الصفات حيث
 قلوا قاذر بذا ان فعله لا يكون مصدره مصاف المفعول
 وعلى الثاني يكون مصدره مصافا للفاعل على
 لك ستفلة ان فعله مبتدا ولك ستفلة خبر ومعني مبطوف عليه
 ومعني مصاف اليه وعن مبطوف على في معنى جار ومجرور
 متعلق بفطن وتجاوز المفعول مقدم لقى ومعني فطن مبطوف
 ومن لم يوصول فاعل بعني وجملة قد فطن صليته وقيل
 حرف تخليل وتخي فاعل مضارع وفاعله مستقر على
 عن موضع منصوب على الظرفية بتخي ومعني مصاف اليه
 وعلى مبطوف على بعد وكما جار ومجرور وما مبطوف
 على مبطوف على معنى للمفعول على باب فاعله وامله صليته

وموضع

وموضع منصوب على الظرفية وعن مصاف اليه وقد حرف
 تحقيق والتقدير على كايته لك ستفلة وتاتي بمعنى في وعن
 وعني وقصد من فطن وفهم من النجاة بعني تجاوزا وقد
 بجه موضع بعد وعلى كما جعل على موضع عن وحاصل
 معنى ذكر ان على تكون لك ستفلة وتكون للظرفية وتكون
 للمجاورة والذي فطن وفهم من النجاة قصد بعني المجاورة
 اى جعل معناها المجاورة وقد تسهل عن بعني بعد ومعني
 على كما ان على تسهل بعناها اى بمعنى عن فتكون ان
 لتعمل بعنا تلك تة ولما كذكر تسهل على لك ستفلة
 كثير ان اخذ الترخ من اطلاق الله في جانبها وذكره ليعرف فيها
 بعد انه الله على الله زيد على السطح اى على عليه
 على قول لك ستفلة وتسهل عن المجاورة كثيرا ان
 قد انق لقول الله بعني تجاوزا واخذ قيد الكثير
 من التقييد في معانيه بعد الدالة على الفكرة لا تقدم والمجاورة
 بعد على ذكر بعد عن بسبب ما تعلق به وذكره نحو
 وميت من القوس اى جاوز السهم القوس بسبب الرمي
 اى بها بعد عنه بسببه راخذت العلم عنه اى جاوز العلم
 العلم بسبب لاخذ عنه ورضى الله عنك اى بعدت زكوة
 لا بعدت الرضى في قوله فاسأل به خيرا ان المشي
 تحت سائر المشيول بسبب السؤال وهكذا ومعني بعد

وموضع

مطوف على ما قبله طبعا عن طبقات ايشة بعد مدة
 من الموت الى دخول الجنة وقيل من النطفة الى ما بعدها
 وقول الحقي امة بعد امة ليس بظاهر وقيل الدنيا والآخر
 اى طبقات متباعدة في الشدة عن طبقات اخروية فيها
 وبمعنى على ان مطوف ايضا لاه ابن عمك ان هذا
 من قصيدة طويلة من البسيط منها
 لي ابن عم علي ما كان من خلف مخالفا فاقليه وبقليني
 ازري بنا اثنا ثلثت بها متنا فخالني دونه وحسنه دوني
 لاه ابن عمك ان ومنها
 يا صاح لو كنت في الغيتي بشرا سما كزما اجازي من يجازي
 واسه لو كنت في مصاحبي لقلت اذكره في قري الهاسي
 وقول لاه ابن عمك اصله له در ابن عمك فخذ العفاف
 وهو رواقيم المضاف اليه وهو اب مقامه فارفع ارجلك
 وهو مبتدأ ولاه خبره وانت مبتدأ وديان خبر المبتدأ
 له در ابن عمك لا افضل اى زدت في حبسك كونه
 انت ديان اى قائم بامرى وماكده فتعزى وتزنى وقت
 منه قول عني فانه بمعنى علي كما ذكر بعد وقول لاه ابن عمك
 على ان هذا الاثر لقول الله كما على من رجع
 رجع على اى عني انما وهذا هو الشاهد في حديث علي
 عليه السلام من شئ بك ان لا تفتت قلبك في الدنيا
 مستر وبعثت من شئ بك ان لا تفتت قلبك في الدنيا والآخر

على قول

على قول التقليل الواقع مبتدأ وحلة قد يعني بمعنى يقصد
 خبر وزايد حال من فاعل ورد وتوكيد متعلق به وورد
 فعل ماض وفاعله مستر عايد على الكاف والتقدير رثبه بجاز
 اى استدل على التشبيه بها والتقليل قد يعني بها ووردت
 زائدة لتوكيد وحاصل معنى ذكر ان الكاف تكون
 للتشبيه وتكون للتقليل وتكون زائدة للتوكيد فلها معان
 ثلاثة شغل بها تأتي الكاف للتشبيه كثر الخ ذكر
 من اتيات الله بعد فيما بعده زيد كالاسد مبتدأ وخبر
 والكاف للتشبيه اى متبها باسم اى لهداية كثر اثار
 ذكر الي ان ما في قولنا هذه اى مصدرية تسبغ مع ما بعده
 بمصدر وتأتي زائدة او مطوف على ما قبله ويجعل
 منه اى من اتيانها زائدة قولنا لاه ابن عمك شئ
 لاه ابن عمك شئ فالكاف حلة والاصد ليس شئ مثله شئ
 بالفتح لاه ابن عمك ما نصب خبرها ولكن المتفقون
 متفقون انما في هذا المثال وجعلوها بمعنى مثل اى ليس
 مثله شئ والاصد ليس شئ مثل مثله ففيه نفي المثل
 من المقتضى ان المثل المثل انتفى المثل والاصد فانه هناك
 شئ بخلاف المثل المثل لانه المثل لا انما لانه تحقق من
 اى شئ وهو محكوم بنفيه فيلزم على ذلك نفيه تعالى
 محكوم بوجوده معان وجوده ثابت لا يقبل الابطال اى انما
 خبرك انما شئ المثل من شئ المثل فانه المثل المثل

على قول

في قول القائل مثلك لا يجمل فانهم نفوا الجمل عن مثله مريدين
بذلك نفيه عنه قصد المبالغة وسلكوا به طريق الكناية لانهم
اذا نفوه عن من سدمه ومشارك له في جميع صفاته الخاصة
به فقد نفوه عنه بالاولى فلا فرق بين قول ليس كالمثله
شيء وبين قول ليس كمثل شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدة
وهي انه لفظ اطلق واريد به لازمه وهو في المثال عنه
تقيا والمعنى ليس مثله شيء تامل ذلك وما زدت اي
الكاف فيه قول روية بالهمز وعدمه هو ابن الهجاج وهو شاعر
اسلامي كابي لهوا حنف الاقرب ان اللواحق الضوام
من الخيل والاقرب جمع قرب وهو من الخاصرة اي مراف
الطن اي الضوام من الخيل فيها طول ومراره بذلك وصفا
انت حمار الوحش التي شبه ناقته بالي الجلالة والعرف
واثا هدمه زيادة الكاف في قول كالمثقف وما حكاها
الفرا مطوف على قول قول روية الاقط وهو شيء يمتد
من اللبن الخفيف يطبخ ثم يترك الى ان يستخرج ماءه منه
ويبيس وهو بفتح الهمزة وكسر الكاف وباء الحاء اي
الهمزة وكسرها نقيه تلك الحافات وقول كالمثقف اي
الاشقة فيه ما الكاف فيه راية وهذا هو الشاهد
في استعمالهما ان الفعل ما ضا يعني المفعول وتأنيب انما
تستتر فيه عائد على الكاف وانما الاستدراك
معه من قول من سدمه ومشارك له في جميع صفاته الخاصة
به فقد نفوه عنه بالاولى فلا فرق بين قول ليس كالمثله
شيء وبين قول ليس كمثل شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدة
وهي انه لفظ اطلق واريد به لازمه وهو في المثال عنه
تقيا والمعنى ليس مثله شيء تامل ذلك وما زدت اي
الكاف فيه قول روية بالهمز وعدمه هو ابن الهجاج وهو شاعر
اسلامي كابي لهوا حنف الاقرب ان اللواحق الضوام
من الخيل والاقرب جمع قرب وهو من الخاصرة اي مراف
الطن اي الضوام من الخيل فيها طول ومراره بذلك وصفا
انت حمار الوحش التي شبه ناقته بالي الجلالة والعرف
واثا هدمه زيادة الكاف في قول كالمثقف وما حكاها
الفرا مطوف على قول قول روية الاقط وهو شيء يمتد
من اللبن الخفيف يطبخ ثم يترك الى ان يستخرج ماءه منه
ويبيس وهو بفتح الهمزة وكسر الكاف وباء الحاء اي
الهمزة وكسرها نقيه تلك الحافات وقول كالمثقف اي
الاشقة فيه ما الكاف فيه راية وهذا هو الشاهد

ومحور متعلق به خله والهمز الاساق مضاف اليه في محل جبر وعندها
متعلق به خله ايضا ومن مبتدأ قصد لقطها كاي نظيرها
نما تقدم ودخل فعل ما ضا والفا على ضمير يعود على من والجملة
في محل رفع خبر والتقدير واستعمل الكاف حالة كونه لهما وعن
وعلى كاي فان كذا كذا فكذا كذا الاستعمال دخل من عليهما
وحاصل المعنى ان الكاف كما تكون حرفا كما تقدم تكون لهما
وعن وعلى مثله في ذلك ومن اجل كون عن وعلى يستعملان
هذه الاستعمال دخلت من التجارة عليهما لانه دخل على الاسم
لثقل الكاف لهما قليلا اخذ ذلك من جوهركا
ان المعنى على قوله استعمل الهمزة لك استعمل الاحاديث
في شتريون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والنون فاعل
ولت النون والمحال ولت حرف نفى ونصب واستقبال ويهمل فعل
منه راع منصوب بلفظ ونصبه قنينة مقترنة على الالف فاعله
الكاف من قول كالمثقف وهذا هو الشاهد حيث كانت
الكاف لهما فاعله بقوله يعني اي مثل اللفظ وجملة يذهب
جار من اللفظ او صفة له على كون ال زائدة فيه والمعنى
استعمل وترجموا عما اتهم عليه والحال انه لا ينتهي ذوي
العلم ان صاحب شيء احد مثل انهما باللفظ الذي
يجب ان قبل استعمله بالزيت لسعة اي لا ينتهي وترجموا
ترجموا عليه الا بذكر والسطط يعني الظن انه
في لهما اي حاله كونهما لهما وهذا الشاهد لقول

وكذا عن علي وقول عند قول من عليها ظاهرا انما لا يستعمل
كذلك الا عند دخولها عليها بالفعل واما قبله فله مع ان المص
في كلامه جعل علته دخوله عليها لئلا يتعطل لها قبل دخولها
حيث قال من اجل زاد من عليها تامد وتكون عليه
اي بعد لئلا يتعطل لها لئلا يتعطل ولا يقبل ذلك حرفي جر ومنه
ان اى من لئلا يتعطل على لئلا بمعنى فوق قول اى الشاعر عدت
من عليه ان الضمير في عدت عائد على القطة وهو اسم لانها
من اخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وجملة فصل بمعنى
يصوت جوفها من شدة العطش او تنفثت هي منه في محل نصب
جرها ومن عليه اي فوقه والضمير فيه عائد على بيضا او غيرها
وتنم بمفني كمل ظهرها بكسر الظا عطشها اي تمت مدة عطشها
عن شربها للمآ وفي رواية بعد ما تم شربها كمن لم يرد انما تصبر
عن الماء خمسة ايام بل ذكر خاص بالابل لا الطير وقيل ان
ضرب مثل وليس بالزم والقيض القدر الاعلى من البيض
وقيل انفرخ نفسه والزرارة الموضع الغليظ الذي لا يورق
الذي لا ماء فيه ولا شجر ومجمل صفة اي ليس له ماء في شربها
بها اليه ويروي بيدا بالمد وهي الارض المهلكة في شربها
والمعنى ان القطة تذهب وتنظير من فوق شربها في الماء
الدة التي تصبر فيها على العطش وعدم شرب الماء في شربها
عن اهلها مات التي تنظير بالمد في شربها في شربها
كلها من غير ان تخطيه وتقبل منه في غير مراء الماء في شربها

وصف القطة بما ذكر وانها سريعة الطيران والاهل الموضع
ولو في الظلمات حتى قيل انها تزد اياما من مسيرة عشق ايام
ثم تفقد من ليلتها ولا تخطي شيئا وردت عليه ومرة حال زها
عند رجوعها ولما ضرب بالمثل فقيل اهدى من القطة لا قيل
والناس اهدى في القيق من القطة واضل في الحضي من الغريات
واراد انهم يقولون عدت السرعة والحيلة لاذها بها في وقت
القطة لانها لا تذهب للماء الا ليلها وان اهد منه ان علي من
قول من عليه بمعنى فوق وجرت بمن ولقد اراني للرياح
بجارية ان المريضة هي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمح
ان من منصوب على انه مفعول لاجله وقول تارة منصوب على
السماء الا في مرة وطورا وجمع على تيرات وتير وامامي
عالي على يعني والمعنى ولقد اراني للرياح حلقة او خير امن
من يعني تارة ومن عن امامي تارة اخري وان اهد منه قول
من عن حيث جرت بمن وهي بمعنى جانب ومنه ومنه
ان من من تارة ومنه معطوف عليه والمان خبر وحيث ظرف
المان فقل ما عن رابطة التثنية فاعل والجملة في محل جر باضافة
حيث اليها وجملة اوليا من الفعل وتاييب الفاعل وهي الف
لثنية المتعقلة به عطف على الجملة الاولى والفعل مفعول
لثنية الكاف جارة لقول مخزون خبر حيث امة وف و جافعل
المان وانما على من ظرف كذا ليس على ان يكون في محل نصب
و جملة رابعا من الفعل والفاعل في محل جر باضافة هذا اليها

ويصح ان يكون مضافا لزمان اي منذ زمانا ويكون مضافا
لغايه وهو مضاف للمكان وهو الزمان المخصص بالذات اي يكون
زمانا دعائه لا مطلقا وان حرف شرط ويجبر الفعل مضارع مجزوم
بان وعلامة جزمه حذف النون والالف فاعل وهي عابدة على
منه ومنه وفي مضي متعلق بفعل يجبر او هو مبني على حذف مضارع
وقول فكن الفاربطة للجواب وكن خبر مقدم وهي مبتدأ
مؤخر والجملة في محل جزم جواب الشرط وفي الخبر متعلق
بالتثنية والوارد اخلة على التثنية وهو على حذف مضاف ايضا
ومعنى مفعول لا تثبت تقدم عليه وفي مضاف اليه والتثنية
فعل امر وفاعله مستتر تقديره انت والتقدير رومة ومنه لسان
حيث رما غير من اوله يرما وقع الفعل والياء لهما وواقعا
بعدهما وان يجرا لهما زمان ماض فاما كن اي الجارة والتثنية
لها معنى في الجارة في خبر راي اذا جرا لهما زمان حاضر وحاصل
معنى ذلك ان منذ ومنذ اذا وقع الاسم بعدهما مرفوعا بهما بان
كان كل منهما مبتدأ والاسم وقع خبرا عنه فانما يكونان المضافين
اولم يقع الاسم بعدهما مرفوعا لكان ولهما ووقع بعدهما جملة
فعلية كما في المثال الذي ذكره الله فانها يكون لسان ايضا وكما
اذا وقع جار ثان للاسم الذي بعدهما لارامان لم يفتي وذكره في
ان كان الاسم مجزوما بهما لهما زمان ماض فاما كن اي الجارة والتثنية
من الجارة وان كان لهما زمان حاضر كانا ماضيا ماضيا على معنى
في قوله لهما فانما يرما زمانا ماضيا ماضيا ماضيا

التي

التي هي الاخرى اما على معنى من او على معنى في كما تقدم
تفعل ان اخذ من جوهه كل من المهم والالم يذكر المهم الاستعمال
اذا وقع الاسم بعدهما مرفوعا اي بهما بان يكونا مبتدئين
وهو خبر عنهما كما تقدم وقول او وقع بعدهما فعل اي اوله
يكونا رافعين لما ذكر لكان وقع بعدهما جملة فعلية كما مثل الله
في المثال الاول اي وهو ما اذا وقع بعدهما مرفوعا وقول
ما رايته انما نافية ورايته فعل وفاعله ومفعول ومنه مبتدأ
سبقي على السكون في محل رفع ويوم خبره والجملة مضاف
اليه وقول او من شريتا جملة من مبتدأ وخبر مضاف الى الجملة
الاولى فمن لم يمتد ان هو المصوغ للابتداء مع كونه
نكرة واخر مرفوع بالاضافة فيما ذكر من التاكيد النظري كونه
في الماضي معرفة لانه مرفوع بمدة والمعنى مدة عدم رويته
في يوم الجمعة او شريتا ومثلا فيما ذكر من ذلك قال الله بعد
وكذلك منذ واصل منذ منذ به ليل فمهم ذال منذ عند ملاقاتها
ساكنها نحو يومه ويوم كين اصل ذالها الضم لكانت
نكرة عند ملاقاتها كما ذكر المضمومة خبره ما بعده
والتي هي اول زمن انقطاع الروية يوم الجمعة واصل انقطاع
الروية شريتا فانت خير بين التاويل بمدة كما تقدم او بما ذكر
هنا من بعضهم ان هذا خلاف ما جرى عليه الله
فقط خبر من لسانه والمعنى بين وبين الروية شريتا
مصدر المجرى على الطريقة التي يجب وهو مضاف قيل الجملة

التي بعده وقيل ان زمن مضاف للجملة ويكون من اضافة
 العام للخاص كما تقدم وقيل ان كلا من مذ ومنذ مبتدا فيجب
 تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر فلا قول ثلاثة
 ومثال الثاني اي وهو ما اذا وقع بعده جملة فعلية
 وان وقع بعده مجروران ان هذا اشار للقول انهم وان
 يجري في معنى ان وقول فيهما حرفا جارا لثاني القول فكلت هما اي فيهما
 كمن الجارة اي فيكونان حرفي جر لا لهما ان بمعنى من ان
 كان المجروران ما ضياء اي لهم زمان ماض كمن محل هذا اذا كان
 المجروران المذكور معرفة كاي المثال الذي ذكره اما اذا كان نكرة
 نحو قوله ما رايت مذ او متد يعرني فانها يكونان بمعنى من
 والي معا والمعنى ما رايت من ابتداء هذه المدة الى انتهاءها
 اي من ان يرم الجملة تفسير وبيان لقول مذ يوم الجمعة
 من حيث ان مذ فيه بمعنى من الجارة وبمعنى في مضمون
 على قول فيما تقدم بمعنى من وقول ان كان حاضر اي ان كان
 المجروران هما لم زمن حاضر نحو ما رايت ان وقول اي في يومنا
 تفسير كما قبله من حيث ان مذ فيه بمعنى في الجارة
 وبعد من ان في ظرف متعلق بقول زييد ومن مضاف
 اليه وعن وبامعطوفان على من وزيد فعل ماض في محله
 المفعول وما نايب فاعل وقول فلم يعقبا جازم ومجرور
 بمطوف على زيد والخير في يعقبا عايد على ما ذكره في
 متعلق به وجملة قد علم من الفعل ونايب الفعل على قد

هر صفة لعمل والتقدير وزيد ت ما بعد من وعن والباء
 فلم يعقبا عن العمل الذي علم وثبت لهما وهو اختصاصهما
 بالاسم وجعله له وجا وصل المعنى ان ما تزايد بعد من وعن
 والباء وتفضل بهما مع عدم كفا للثلاثة عن العمل الذي
 علم وثبت لهما من الاختصاص بالاسم وجعله له تزايد
 ان اخذ ذلك من قول المه وزيد ما ان وقول فلا تكفها عن العمل
 هو معنى قول المه فلم يعقبا ان مما خطا ياهم قري مما
 خطيما تهم وهذا حال لما اذا اتصلت ما بمن وما بعده
 مثال لما اذا اتصلت بمن وقول فيما رجمة اي فبرجمة مثال
 لما اذا زيدت واتصلت بالباء وزيد بعد رب ان فزيد
 فعل ماض مبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير عايد على ما
 وبعد ظرف متعلق بزيد ورب مضاف اليه والكاف مفعول
 محلي رب وقول فكف عطف على زيد وفاعله مستقر فيه عايد
 على ما قد حرف تعليل وتلي فعل مضارع وفاعله مستقر
 في قوله على ما والنا مفعول وجبر مقتدا وجملة لم يكن
 من الفعل ونايب الفاعل في محل رفع خبر والتقدير وزيد
 تكف رب والكاف تكفها عن العمل وقد تليها ولا تكفها عنه
 في محله وحاصل المعنى ان ما اذا زيد بعد رب والكاف
 في محله في محله في محله في محله في محله في محله في محله
 وقد تزايد من قبل لهما ولا تكفها عن ذلك كمن على فله دليل
 تقدير وقوله تزايد من قبل لهما ولا تكفها عن ذلك كمن على فله دليل

بكرافطرت ونسبا ويروي ومرضعا والطريق الاثنيان ليدلا
 وقدم فالبيتها اشهدتها والتمايم جمع تيمة وهي اشفا وندوا حمل
 بعنم النمر الذي تم له حول ويروي بفيل بعنم اليم واسكان
 الثنين الكلبة وفتح التمنية وهو الذي توطا انه وهي ترمضه
 والمعني كثر امثله جلي ومرضع اشهدا ليله واشهدتا عن
 ابنها الذي تقلب له النمايم والنعما وند من اجل الحروف
 عليه وقد بلغ حولا فتتركه وتشتغل به عنه او اطعمه او هي
 ترضعه وفتح المرضع والحلي باله كرون غيرهما لانها
 ازهد النسب اليه الرجال واقله شغفاهم ومع ذلك قد
 غلبت به ولفق اليه وهذا من كلام امرئ القيس في الجب
 به امرأة ولان افدت من الذباب وان شاهدت هذه البيت
 جبر شكك رب محبة وقد بعد الفا . وشاله اني اجر رب محبة
 بعد بل قوله ان بل بلد اني بل رب بلد وهذا
 هو الشاهد وهو انما رب بعد بل والفا ج كبحر
 الفا جمع ففتحها الطوق والفتح الفبار وجهرية في كل
 اصله جهرية بيا النسبة وهي بسط تخطيط
 قرية بنارس شهر جهرم بفتح الجيم والفتح في البيت
 موزن بها حفر جفر مملوءة بالفبار والفتح في البيت
 كذا في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط
 كذا في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط
 كذا في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط

عليها

عليها يكون عند عدم تقدم شيء اصلا شاء . رسم
 دار ان اي رب رسم له وهذه اشهادا من حيث
 جهر رب محبة وقد مع عدم تقدم شيء عليها من الحروف
 المذكورة وهو شاء والرسم ما ظهر وبقي من اشهاد
 الدار كالحامد والطلل ما بقي منها وله تحصر ظاهر
 ربي حله اي من اجله والمعني رب امر وار
 لاهر وقفت في الباني منه قاربت ان اقضي الحياة
 من اجله حزنا . وقد يرسم اي قد حرفا تقييل
 ويحرف فعل مضارع مبني للمفعول وتايب الفاعل ضمير
 يعود على الامر ويروي متعلق به ورب مضاف اليه
 والدي بمعنى عند متعلق بجر وحذف مضاف اليه
 ورب مضاف اليه مضاف اليه وجملة رب من
 الفعل وتايب الفاعل العايد على البعض في محل رفع
 والفتح في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط
 والفتح في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط
 والفتح في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط
 والفتح في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط
 والفتح في البيت . رددت الجهرية بسط تخطيط

عليها

انهم يستعملون غابا وكثيرا ونا ورا وقليل ومطر ودا فالمطر
 لا يقلع والغاب اكثر الاشياء والكثير وونه والقليل دون
 الكثير والنار اقل من القليل فالمعشرون بالنسبة الى
 ثلاثة وعشرين غالبا والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير
 لا غاب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا
 مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونا ورا وقليل
 الجبر غير رب اي من الحروف الجارة وهذا اخذه انهم
 من قول المم وقد يرسو في قوله مخدوما حال من
 الغير اعي في حال كوت ذكر الغير مخدوما مطر
 وغير مطر اذ اخذه من قول المم وبعضه يرى
 مطر اعي وغير مطر روية ودراب الحاج
 ابن عقبة كما تقدم وهو من فصحاء العرب
 اذا قيل اي الناس انا وقول اشارت كليب بالتصغير
 اسم قبيلة والاصابع فاعل اشارت وبالكاف متعلق
 بالاصابع اسم اشارت الاصابع بالكاف اي كليب اي
 اليها هي شمر قبيلة وانما هذه من قول كليب
 كان محمدا ياتي الجارة مخدومة وكرية اذ
 ورد ربه كرية نفسه من آل تميم رانفت
 بفتح الهمزة واللام اعطيت لفا وندم حتى تدمع
 تكثر وتندم فارتق لا علم مع علم يعني الخيل
 فارتق مع الخيل والمطر من هذا المعنى

قوله فيما تقدم من غير المطر اذ بمن مخدومة اذ انفتح
 بهم من درهم اذ وقوله وبالاضافة عطف على قوله بمن
 اي درهم في المثال المذكور مضافا اليه والضاف هو
 كم الجوزق بابا قد يكون حذف الجار اعي وهو من
 اذ وهذا مطر عند هامله الاشياء راجع لحذف الجار
 وابقا عمله والتقدير في عندها راجع للخيل وسيبويه
 وقوله في تمييز كم هو متعلق بقوله مطر الاضافة
 وهي في اللغة الامالة والاسته يقال اضفت ظهري
 الى الخياط اي املته وسميته اليها وفي الاصطلاح
 نسبة تقييده بين شيئين الاول منهما جار الثاني
 لمقطا كانه نحو غلام زيد او محله كانه نحو غلام
 سيبويه ويسمى الاول منهما مضافا والثاني مضافا
 اليه وقيل بالتعريف وقيل بطلق على كل منهما مضاف
 وهو ان اية وكاء الاول منهما عاملة في الثاني
 لاقتضية وطلبه له لاجل العمل فيه مع تضمنه معنى
 من اولي واللام كافتضا وطلب كل عامل معوله
 وقيل لانها تاييب عن حرف الجر وخرج بقوله تقييده
 الاسنادية وهي الواقعة بين مسند ومسند اليه
 فانها ترون في لغة والمبتدع خبره فانها لا تسمى
 افعالية ومحيية تقييده لانه المضاف قبلها كالف
 مطلقا تقييده بما بعده ومن ذلك الموضع راجع صفة

فانه كان قبله مطلقا لما ذكرت صيرته مقبلا بها دون
غيرها نونا تلي الاعراب لفنونا مفعول مقدم
لقول احذف وتلي فعل مضارع وفاعله مستتر عايد
على قول نونا والاعراب مفعول والحكمة في عمل نصب سعة
لقول نونا واوتونيها مفعول فاعله قول نونا وحذف
سعة ليدلالة ما قبله عليها وما جاز ومجرور متعلق
بقوله نونا وحذف تضييق سعة ما والما بعد مذكور
واحذف فعل امر وفاعله مستتر وجوبا تقديره انت
وكطور سينا خبر مبتدأ محذوف وسينا مضاف اليه
وانا في مفعول مقدم لقول اجر واجر فاعله امر
وفاعله مستتر تقديره انت وانوفعل امر وفاعله
مفعول على اجر ومن مفعول وافو في جملة
من واذا اطرف لما يستقبل من الزمان ولم ينفذ
وجرم وقلب ويجعل فعل مضارع مجزوم به وعلوه
جرمه سكونه مقدر على اخرج من قوله الكسب
العارض لا اجل التملك من اتقا الكسب والآيات
لما لم ينفذ لا عمل لا وذا كفاعل يعمل والى مفعول
مقدم لقل في هذا وهذا فعل امر مبني على الفتح لا
يكون التوكيد الحقيقى التعليل الذي وفاء به
رجوع التقدمة انت ولما جاز ومجرور متعلق
وسوبه في قوله من مفعول فاعله قول نونا وحذف

اليه مبني على اليا وهو لم اشارة راجع لمن وفي واخص
فعل امر وفاعله مستتر واو لامفعول واو حرف عطف
واعطه مفعول على اخص والفاعل مستتر فيه
وجوبا تقديره انت والما مفعول وتلي عايد على
الاول والتعريف مفعول ثانيا لا عط لا ينفذ لمفعول
وبالذي جاز ومجرور متعلق بكل من قول اخص
واعطه خبر متعلق بها وجملة تاء صلة الموصول والما
مذكور والتقدير احذف نونا والينة حرف الاعراب
او تنونا والياله من الاسم الذي ترجع اخافته لاسم
بعده وذكر كائنا كطور سينا واجر رانثاني وانو
من اوفي اذالم يصلح الاذا كوحدة اللام لما يتقرى
فيها من اخص الاول او اعطه التعريف بالذي
تلك وبما حصل معنى ذلك انك اذا اردت اخافة
اسم لا اسم اخر او غيره كجملة لانه كما تصح اخافته لاسم
تصح اخافته لجملة كقولك جلست حين جلس زيد
ووجدت فيه نونا والية وواقعة بعد حرف الاعراب
سورة الحمد ذلك الحرف بقية علامة الاعراب او عليه
الجملة او وجه تسميتها واقعا بعده فاحذفه منها
بذلك اسم لفظي لم يردت اخافته لعدم جواز اجتماع
الاسماء في الاصل والجر رانثاني الذي اسفحه
على من يسميه انك لم ينفذ مني من الية الجازية

للفيء وكما في قولهم فمنهم ظالم لنفسه اذا اريد
 اضافة لهم المراد به المضاف وقولهم الى اخر المراد به
 المضاف اليه اعلم من ان يكون لثما او جملة لا تقدم
 وقولهم حذف ما في المضاف اي الاسم الذي تريد اضافة
 وقولهم من نون البيان كما وقولهم تلي الاعراب اي
 تقع بعد حرف الاعراب وقولهم وهو اي النون التي
 تلي حرف الاعراب نون التثنية او ذكر الضمير بالبيان
 كونها حرفا وقولهم او الجمع معطوف على التثنية اي اند
 نون الجمع وقولهم او تنوين بالجر معطوف على قوله
 من نون انز وكذا ما الحق بهما اي بالتثنية والجمع
 وهوائين وعشرون نحو اشكر وعشرون
 وجبر المضاف اليه هذا اي في قولهم المضاف
 اجر فتقول هذا ان تقرير وهذا المضاف
 وما بعده مثالا لما حذف منه النون سواء كان المضاف
 مضافا لا اسم ظاهر كما في المثال الاول او ضميرا
 الثاني واما المثال الثالث وهو قولهم وهذا صاحب
 مثال لما حذف منه التنوين والاسم هذا مثال
 انبه وهو لا ينون له وهذا صاحب لم يذنب
 في التثنية التحفيف والنون في الاولى والتنوين
 في الثالث اضافة واختلاف الجار اذ اريد
 ان يكون له ذكر اسم من اثنين واكثر في الجائز
 المضاف

للمضاف اليه نفس الاضافة وهذا القدر زاد على كلامهم
 لانه لم يذكر بل الذي ذكره انما هو باعتبار القصد فقط
 لا التقدير والله اعلم انما تامله واعلم ان كلامهم
 محتمل لكل من التثنية المذكورة لانه لم يذكر واحدا
 منها بل قال والثاني اجر وسكت عن تعيين الجار له
 هنا واما قولهم وانما ليس مراده به بيان الجار بل
 مراده به الاتباع اي ان المقام مقام تعدد ونسبة
 لا تقدير وروى بالفضل كما تقدم بتدوينه بحرف
 مقدر ان اي في النية والقصد لا التصريح به
 وقيل هو مجرور ان هذا هو الصميم ثم اضافة
 تكون ان اي منصوبة واما الفقهية فليست على
 معنى حرف من الحروف اصلا على الصميم وقيل هي
 على معنى اللام خاصة بدليل وجودها والتصريح بها
 في بعض المواضع لا تقدم على معنى اللام اي
 يفتي بسخاء منها الخصوصية والمناسبة المتفادان
 من اللام عند ذكرها والتصريح بها مع المضاف اليه
 لو ذكرت وانما كان المعنى على كل ليس مخدلات
 لمضاف في جاز اضافة لموقفة وعدم ذكر اللام
 يكون موقفا في ذكرها وعدم اضافته يكونا
 انما فرق ظاهر بل لا يجوز ذكرها والتصريح بها مع
 اضافة اليه في نحو يوم الاحد فانه اراد من قصد

كون الاضافة على معناها افادة ما ذكر نقط من غير
نظر للمعنى وقدر على معنى الاسم اي ومن ايضا
فالصواب زيادتها كما قال الاشعري ان سيوريه
والجهمورد هيا الي ان الاضافة مختصة في كونها على
معنى الاسم او من ولا تتجاوزها الي غيرهما فمن
خالقها كما لم يزد على مادها اليه في فقط لاهي
لا ذكر الشئ انها تكون بمعنى من او في الاول
الاقتصار على قول بمعنى في ويحذف قول من لا
تيم السحريين يقولون بها كاللحم فالبعض لم يرد
على ما اتفقا عليه الا في فقط وهو اختيارهم
الغير عايد على ما زعم بعضهم والى هذا
اي ما زعم بعضهم او الاختيار اشار الى المعنى
وانما اذا لم يصلح الاذاكر اي الاضافة على
معنى من او على وقدر والاسم حتى انما اي
المعنى عليها واجعل الاضافة على معناها لا يعبر
وفي وضابطه ذكر اي رتبة امرفا وكوب المشاي
عليه انه اذا لم يصلح ان وقدر او في اي جاز
القصود والنية من التكملة لانها لا تسمى الا بذكر
وما بالسطر للتقدير والتسوية بالان لا تسمى
الاسم في هذا المقام
فمعنى ان لا يرد اي في قول ولا اي في قول

يحيى ولم يتعين واحد منهما فالاضافة ان وقدر فتبين
تقدير من ان ترفع على ما تقدم وهو قول فالاضافة
على ما تعين تقديره منها ان كان المضاف اليه
جنس المضاف الاولي بمعنى المضاف اليه لا عبر بذكر
غيره وهو صاحب التوضيح ويناد على هذا شرطا
ثانيا وهو انه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف
فان اتفقت الشرطان معا بان لم يكن بعضا ولم يصح
الاخبار سواء اضيف الاسم ظاهرا او ضميره كاي غروب
زيد وعلمه وحصيله كسجد وقتاديل او اتفقت
الاول فقط وهو عدم البعضية فهو هذا يوم كسج
الاولى في فقط وهو عدم صحة الاخبار كاي غروب
زيد فالاضافة في هذا كله تكون على معنى لام الملك
او الاختصاص لا على معنى من هذا ثوب من
خزائر هذا المال ثيابا كونه بعضا من المضاف
اليه وكيف الاضافة على معنى من والشرط الثاني
وهو صحة الاخبار ان يقول ثوب خز وخاتم حديد
في تعين تقديره في اي قصد كونه الاضافة
على معناها اذا كان المضاف ان وذكرا ظاهرا فيما اذا
كانت الاضافة من جنس المضاف اي اضافة للمعنى
التي يقع فيها او بغيره وقصد باضافة المسمى
فيها بغيره فيكون كسج الملك والليل غروب

وحيز المتكلم مضاف اليه وعظيم صفة متببهة معطوف
عليه باسقاط العاطف والامل مضاف اليه ومروع
بمعنى مخوف لم يقول معطوف عليه ايضا باسقاط
حرف انعاضا والقلب مضاف اليه وقليل صفة
متببهة والليل مضاف اليه وزلي لم اشارة مبتدأ
مبنى على الكسر في محل رفع والاضافة بارفع به ان
منه او عطف بيان ولم مبتدأ ثان والاما مضاف
اليه ونفطية خبر والجملة خبر الاول وتي من انك
اسم اشارة مبتدأ واللام للبعد والكاف حرف خطاب
ومحنة خبر ومعنوية عطف عليها والتقدير رأت
يشابه الاسم المضاف الفعل المضارع في حال كونه
وصفا فلا يعدل عنه تكثيره اي فلا تقدره اضافة
تكميلا ولا تعريفيا وزكر كقولك زكر ربه راجع الى عظيم
الامل مروع القلب قليل الليل وهذه الاضافة
لها لفظية وتلك محنة ومعنوية وبما صدر
المعنى ان المضاف اذا كان وصفا متببها اليه
المضارع بانه كان بمعنى الحال او الالة
تتصل واللم المقول والصفة المشبهة بالانسان
تخصيصا اذا كان مضافا للتكثير ولا تعريفيا
تجاءل يعرفه بل هو باق على تكثيره والذي كان
لم قبل اضافته لا تقوم من ان لا يضاف اليه

بينة الاتصال لوجود الخبر المستتر فيه فكانه
فاصلا بينه وبين المضاف اليه وكانه لا اضافة
اصلا وهذه الاضافة تسمى اضافة لفظية اي
لان ثابدها ترجع الى اللفظ من حيث خفته
بعد ثقله او عسبه بعد قبحه وتسمى ايضا غير
محنة اي غير خالصة وخالية لوجود الضمير
الذكر فيها وعدم خلوها منه وبقي لها اسم ثالث
لم يذكر الم وهو انها مجازية لاحقيقية رأت
الاضافة المتقدمة وهي اضافة غير الوصف المذكور
تسمى اضافة محنة اي خالصة وخالية مما ذكر
اي وتسمى ايضا معنوية (جوع بقولها اي المعنى
منه وتخصيص المضاف بها او تعريفه لا تقوم جميع
فكر مفصلة وبقي لها اسم ثالث لم يذكر الم ايضا
وهو انها اضافة حقيقية واعلم ان ما ذكره الم
في تعريف البيت هناك لاستقامتها لمكانه قال
اذ المضاف الاسم الى نكرة اشارة للتخصيص واذا
المعنى المرفوعة افادته التعريف الا اذا كان وصفا
فلا يلائم فعل المضارع فان اضافة لما ذكره لا تعينه
منها بل هو باق على تكثيره الى اخر ما ذكره الم
تسمى اضافة لفظية اي لفظية لا تعينه التعريف لانها
لا تقوم على حفظ المضاف لها فلهذا تسمى

لانها في المعنى تكرات احتمالات لا بن عصفور يظهر
 الغزي الاول وغيره الثاني اهو وظاهر كلامهم
 انحصار الاضافة في هذين القسمين اللذين ذكرهما
 وهو المعروف وزاد في التسهيل قسمًا ثالثًا وهو
 المشبه بالصفة كما اضافة الصفة للموصوف نحو
 سحرة عامة واضافة المسمى للمسمى كعموم شهر رمضان
 ووجه كونه شبيهًا بالصفة ان المضاف لا يغير فيه
 هذا اي ما ذكرناه من القسم الثاني
 وهو غير المحضة العتيق عما يد على القسم
 اذا كان المضاف فيه اي هذا القسم او انزكيب
 الذي هو مصدر وق ما اوفيا اي الاضافة العتيق
 المحضة اي الفعل المضارع تفعل مضارع
 يفعل وهو كل لحد من الضمير عائد على المضاف
 الذي هو موصوف يشبه ان بمعنى اذا كان
 بيان لوجه شبهه بالفعل المضارع انه يكون
 شبيهًا به وعاملا الا اذا كانت بمعنى الياء
 هذا مضروب الاب كان عليه ان يزيل الالف
 او هذا الفعل في قبل فان كانت الالف
 وسقط الهمزة مقابل فعله ومنه ما ذكره او
 لم يمتدح بل لا يمتدح في الجمل او لا يمتدح في
 المحضة اب خالصة وخالية من العتيق

لا ذكر فله صيرفيه وانه ذكرته قبل ان ابي ولاجل
 كون الاضافة فيه غير محضة لا تغده ما ذكر كانت
 وبداخلة عليه وهي لانه دخل الاعلى التكرات فلي
 خاصة بالدخول عليها دون المعارف وانما كانت
 مضافا لمعرفة هذه غاية في قول لا تغيد ان ابي سرالمان
 مضافا لتكره او معرفة فاعلمت كمالا اضافة وتوصف
 به التكره معطوف على قوله قد دخل رب عليه هديا
 بالغ الكمية فيه ياتكره ويا فاعلم فاعلم نعت له اضعف
 لمعرفه وهو الكمية ولم تغده اضافة لها ترفيفا والا
 لا يصح وصف التكره به لان التكره لا توصف بمعرفة
 بل بالتقدير الخفيف ان معطوفا على قوله لا تغيد تحسيفا
 لا ترفيفا وقوله فعايدته اي هذا القسم او التفتيف
 يرجع الى اللفظ اي من حيث خفته او تحسينه كما
 تقدم وقوله فله تكرر اي فلا جهل كون الفاعلة فيه رابعة
 لفظ كسيت للاضافة فيه ان واما القسم الاول
 فيكون هو الذي الاضافة فيه معنوية فيفيد تحسيفا
 اي اذا اضيف تكرر او ترفيفا اي اذا اضيف لمعرفه
 فله تكرر كسيت ان ابي فلا جهل كونه يفيد ما ذكر
 في كسيت ان لا يخالصه من سية الانفعال اي
 فاعلم انهم من انما يضاف اليه وكذا التوفيق اي من انما يضاف
 اليه التوفيق وهو قوله فاعلمت كمالا اضافة

تقدير لا انفصال اي لوجود الضمير ونحوه في المضاف
فكانه فاصلا ولا اضافة اصلا وقول هذا ضارب
ان تفريع على ما قبله وبيان لوجه الانفصال
ومعناها اي المثالين متحدتين في عدم افادة كل
منهما لتعريف او تخصيص وقول وانما اضيف ان جواب
عما يقال انه اذا كانت الامر كما ذكرناه معنى للاضافة
ح قاجاب بقول وانما اضيف طلبا اي لا جيل
طلب التخصيف اي للفظ او تحسينه اذا كان فيه
فيها اي فلا تخلوا الاضافة من تكتة ومرة
ووصل ان من فوصل مبتدأ وال مضاف اليه
وبذا جار ومجرور متعلق به والمضاف بدل او شرط
بيان الاسم الاشارة ومفتوح خبر وان حرف شرط
ورسلة فعل الشرط والفاء على ما مر من ال
وبالثاني جار ومجرور متعلق بوصولت وكان
لمبتدأ محذوف واسم مضاف اليه والاء حرف شرط
وبالذي محذوف على قول ما الثاني ول
متعلقا باضيف واسم مضاف فعل مضارع
والثاني نائب فاعله والكل صلة الموصول والثاني
على الموصول الضمير في له وكرر ان كانا
مجرورين خبر لمبتدأ محذوف وزيد مفعول
ليرسي مبتدأ اي والجار والمجرور صلة الموصول

ووصل ان بهذا المضاف الذي هو وصف متشابه
للفعل المضارع مفتوحا وصلت بالثاني ايضا وهو
المضاف اليه او بالذي اضيف الثاني له وذكر كقولك
زيد الضارب راس الجاني وحاصل المعنى ان
المضاف اذا كانت اضافة غير محضة بان كان وصفا
متشابهة للفعل المضارع فانه يجوز دخول الالف
واللام عليه بشرط ان تدخل على المضاف اليه
ايضا او على ما اضيف اليه المضاف اليه والا فلا
اماما اضافة محضة فلا يجوز دخولها عليه اصلا
وتوسع الشرط المذكور لا يجوز دخول هذا
شروط كلام المصنف وقول فلا تقول ان تفريع عليه
وعليه بقول بعد لاء الاضافة معاينة من معنى
معاينة لهما انما تاتي عقربا وهما ياتيان عقبا فلا
يكون اجتماعهما معا في آت واحد فلهذا فرع عليه
بعد فتقول في مجزئتها واحاما كانت اضافة
غير محضة ان هذا هو منطوق كلام المصنف وهو
انما هو الضمير عما يد على قول واحاما كانت اضافة
غير محضة ان تفريع الكلام فيه قبل هذه البتة
انما هو قد مر فما تقدم واثبت تشابهه لولا ما قيل وذكر
فكانت ايضا ان هذا خبر اب امما على
تقدم ما كانت اضافة له وقول اجتماعي كذا

يكن المضاف مثنى او مجموعا جمع سلامة لذكر والا اكتفى
بدخولها على المضاف وحده ولا يترط دخولها على
ما ذكر وتكون في الوصف ان تكون مبتدا وهو
مصدر كان التامة والضمير المتصل به فاعله وفي
الوصف جارا ومجرور متعلق به وكاف مبتدات
وان وقع بفتح الهمزة معول بمصدر خبره والجملة
خبر الاول والتقدير وجود الالف في المضاف عند
وقوعه مثنى او مجموعا كاف عند وجودها ووقوعها
في المضاف اليه هكذا امر به اب الناطق ولا يتعين
ذلك بل يصح ان يكون كاف خبر الكون والوجود
فاعله او منصوبا بجزء الخافض وهو لام التثنية
اي كاف لوقوعه وهكذا على قراءة ان وقع بفتح
الهمزة ولكن الميم سببها بالكسر عطية فعل ذلك
تكون شريطة وجوبا كدور ايمان وتتم
كاف ومثنى حال من الضمير في وقع واو جمعا يقطوع
عليه وسبيل بمعنى طريق مفعول اتبع والضمير
المتصل به العائد على المثنى مضاف اليه وان منع
فعل ماض وفاعله مستتر والجملة في محل نصب
تتم لتقدم جمعا ويصح ان يكون المفعول
لكان اينا نعمة والعهد لهما وفي الوصف خبر
باعتبار كونها ناقصة وكاف خبرها باعتبار كونها

572
مبتدا والتقدير البيت ووجوده ان في المضاف وحده
عند وقوعه مثنى او مجموعا جمعا با طريق المثنى
كاف من وجودها في المضاف اليه وحاصلا المعنى
ان المضاف اذا كان مثنى او مجموعا جمع سلامة لذكر
فانه يكتفى بوجوده الالف ودخولها عليه وان لم تدخل
على المضاف اليه فحمل اشراط وصلها ودخولها على
المضاف اليه او على ما اضيف اليه المضاف اليه
عند عدم كون المضاف مثنى او مجموعا جمع سلامة
لذكر بان كان مفعلا او مجموعا جمع تكسيرا كانت
الهمزة سوا كان لذكر او لم تكن او مجموعا جمع سلامة
ليكون كالتقدم فان كانت مثنى او مجموعا اكتفى بدخولها
عليه وان لم تدخل على ما ذكر اي وجوده ان
تقدم لقول الله وتكون في الوقول في الوصف المضاف
اي الذي اجابته لفظية لا معنوية كالتقدم وقدم
تتم سبيل جملة اتبع نعت لقول جمعا لاي جمعا
تاتى سبيل المثنى اي طريقته ام جارا على
طريقته او جمعا حدة من جهة الاعراب بالرواق وهو
جمع الذكر السلام لانه الذي يتبع المثنى فيما ذكر
نوع جمع التكسير لاء اعراب بالركات لاها
الضمير من قول او لا وجود الالف واللام في الوصف
من الضمير في قوله ههنا ما يريد ان الالف في قول

تفريع والمثال الاول وهو قول هذا الضارب باريد مثال
 لما اذا كان المضاف مثنى وما بعده مثال لما اذا كان جمعا
 والاصل هذا الضارب ان زيدا وهو الضاربون زيد
 مخففة الاكلام فيهما للتخفيف والنون لا ضافة كما اشار
 الشيخ لئلا يقدح وتحدف للضافة النون اي واللام
 للتخفيف واوضح من هذا قول ابن الحاجب ولا يضاف
 موصوف الى صفة ولا موصوف الى موصوف ولا اسجد
 مماثل للمضاف اليه في العموم والمقصود كسر واسان
 ولا يضاف الى ذلك نافية ويضاف فعل مضارع
 ولهم نايب فاعل وما جار ومجرور متعلق بقوله
 لا يضاف وجمله اتحد من الفعل وانما على صلة كما
 وجه جار ومجرور متعلق بالتحديد ومعنى منصوب على
 تنوع الخافض واول فعل امر وما على مستتر موهي
 مفعول واذا ظرف لقول اول وهو قوله ما خذ
 وما على مستتر عايد على موهي الواقع في قوله موهي
 محذوف والتقدير ولا يضاف اسم للمزيد اي يضاف
 المعنى واذا ورد كلام عن العرب موهي كقولهم
 من اضافة الاسم لما اتحد به في اللفظ والواقع
 تصرف عن ظاهره وتدخل الاول منها باليسر الثاني
 لا يضاف اليه ذلك لان حقيقة لا يضاف اليه حقيقة
 عن الظاهر في ان يخصصه بالبيان الذي له كان البيان

اي كذا

اليه نكرة وقول او يتعرف اي ان كان المضاف اليه معرفة
 وقول فلا بد من تفريع وقول اذ لا يتخصصه الزعلة له
 وقول فله يضاف الى تفريع على التلبد وهو خارج
 لقول المتين ولا يضاف اليه اسم الى وقول الى مترادفين
 مثال لما اتحد به في المعنى وقول والما لوصوف وصحة
 اي سرائقة مت الصفة على الموصوف او تخرجت عنه
 وفي جعل هذا من المترادفين نظرا لما لم
 يقال في غير هذا لا اتحادهما في المعنى وهو الحنطة
 وهذا مخرج على التفريع وهو راجع لقول الى مترادفين
 واما قول ولا رجل قائم فراجع لقول والما لوصوف
 وصحة لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فكان
 لغيرها عين الاخر في المعنى فاذا اضيف الى غيرهما
 كما صفة الشيء لنفسه وما ورد موهي كذلك الى
 هذا شاذ لقول الله واول موهي الى وقول كذلك اسم
 الاشارة فيه راجع لاضافة الاسم لما اتحد به في المعنى
 وقول موهي اي موصوف عن ظاهره لما تقدم ان
 التاويل مقتضى ذلك وقول كقولهم سيد كرز مثال
 لقول موهي الى كرز سيد مضاف وكرز مضاف اليه
 ولا حكاية سيد وكرز المقصود من واحد وصحة
 انما التسمية بكلمة موهي على ذلك حيث قال
 الا ان المراد بالاضافة غير ذلك من الظاهر

اي كذا

وذكر انه من اضافة الشيء الى نفسه فيعول المضاف
 منهما بالاسم والثاني بالاسم كما ذكرنا لنرفع ما ذكر
 ولما كان المعنى جائي الذات المسماة بكر زاي بهذا الاسم
 ومحل ذلك كما قال ابن قاسم او الم يوجب للاول منهما
 ما يوجب للالفاظ فان نسب اليه ما ينسب اليه فتركه
 كتبت سعيدا زقا ان الامر يكون بالعكس وهو تاويل
 الاول بالاسم والثاني بالاسم لان المعنى كتبت هذا
 اللفظ اي اسم هذا المسمى وعلل ذلك ان اسم
 الاشياء تتاويل الاول بالاسم والثاني بالاسم
 كيوم الخميس هذا مثال لما يشبه اي جاي يوم
 المسمى بالخميس وقال بعضهم ان هذا المثال ليس من
 هذا القبيل بل هو من باب التخصيص بعد العموم
 فيوم عام يخص به بالخميس لان المضاف اليه اسم من
 المضاف اليه واعلم ان المضاف اليه اذا كان تاما
 نحو احد اليوم فان الاضافة فيه تكون متعينة بخلاف
 عكسه كيوم الاحد لوجود الغايمة فيه وروى في الاول
 واما ما ظاهرا من ان اي كلاما ظاهرا في قوله
 كقولهم حبة الحمق المثلث له والحق المثلث والمراد بالحق
 ان يكون المرفقة وهو صفة بالحق لا بالثبوت فيكون
 المثلث فيها فيقولون وتقال انها لا تدعى قاله الراسخون
 والاحد حبة المثلث الحق المثلث اي حبة

تكون

تكون الحبة مضافة لصفة غير هال الصفة لا اشارة
 اليه اخرا ولا ايها مخرج واما اكتسب في حرف
 تقبل لا عمل لها لاتصالها بالارادة واكتسب فعل ماض
 وثان غاعل واولا مفعول اول وثانيها مفعول ثان
 واما حرف شرط جازم ولما كان فعل الشرط وعلما
 منه فتعدي على الاول وهو المضاف ومفعول خبرها
 والحذف جار ومجرور متعلق بمفعولها والتقدير وربما
 اكتسب الثاني وهو المضاف اليه الاول وهو المضاف
 تانيا اي ربما اكتسب المضاف ان ذكر من المضاف اليه
 الموصوف تانيا بشرط ان يكون المضاف متاهلا
 وسما كالكلاء يحذف ويقام المضاف اليه مقامه ويقام
 المضاف المراد منه الذي كان مفعولا من المضاف
 قبل حذفه وقول تانيا اي اوقفه كغيره في كلامه
 اكتسب وقول ان كان حذف مفعول يفتح اليها اسم
 المفعول من او عمل بمعنى اهله لكذا اذا جعله اهلا
 واعترف بان الشرط ان يكون اهلا لئلا يكون
 يكون محمولا اهله فالسبب طر او الشرط كونه
 اهلا لا كونه محمولا اهلا لما ذكرنا وجيب بانه اطلق
 بالسبب واراو السبب والاولى العكس وهو ان
 اطلق السبب واراو السبب بالمدح اهله سبب كونه
 اهلا اطلقه بالسبب قد يكتب المضاف

اخذ ذلك من تغيير الم برب بشرط ان يكون
 المضاف صالحا لثانيه وبشرط ان يكون المضاف بعضا
 من المضاف كقول الشاعر كما شرقت صدرا لقناة
 من الدم او كعبه عند قول الشاعر الا في الله
 تسفت اعاليها من الرياح ولا تترك ان الصدر بعض
 من المضاف اليه وهو القناة ومرورا لرياح كالبعض
 منها فلا يقال ح المحبتي يوم عروبة بتأنيك الفعل
 لان المضاف فيه ليس بعضا ولا كعبه من المضاف
 اليه وان كان صالحا للكذب ويغير منه ذكره في
 اي الذي كان مفروما من المضاف قبل حذفه وهو
 القطع للبعض كقول الكلام له لا اختلف
 الى اصابع علة لقولهم تانيك ابر وقول فتقول ان
 تفريع مشين ابر العير عابده على النسوة وما
 مصدرية والمعنى مشت النسوة تهتركا هتزاز
 الراح جمع رمح وهو النسوة من الزان اذا حركت
 ترففوا وانفعلت مع ناسه من شدة الرياح سيما
 هبت بلين وهو اول هبوبها قبل اشتدادها وانما
 من ذلك في قولهم تسرفت بمعنى مايت حيث التفت
 من قوله هذا وهو من الرياح لانه انشعب انما
 من العواصف اليه وهو من الرياح لانه انشعب انما
 لموات ليدرك الى ان كان من اسم فيه انشعب انما

رقيق

وقول بالشرط المذكور اليه وهو الاستقنا بالمضاف
 اليه عنه ان ارجحة اليه فان حرف تركيد ورجمة
 اليها وقريب خبرها وذكره وان كان رجمة مونت
 لا تشابه التذكير من المضاف اليه وهو لفظ
 المبالغة كما ذكرنا واغترض بان قريبا ففعل وهو
 ما يستوي بينه المذكور والمونت فلا يكون شامدا
 ح واجيب بان الذي يستوي فيه ما ذكره فعل
 بمعنى مفعول فمما في الآية ليس كذا ففعل
 فاعلم ويمكن ان يقال ان فعلا الذي بمعنى فاعل
 قد يشب بفعل الذي بمعنى مفعول وبالعقل فلا
 اغترض او بان رجمة في الاصل مصدر وهو يستوي
 فيه ما ذكرنا في المصباح رجمة زيدا رجا بضم الراء
 ورجمة ورجمة فان لم يعلم المضاف للمدح الم
 هذا محترز فنور فيما تقدم بشرط ان يكون الموقول
 في قولهم خرجت ان تفريع عليه وقول اذ لا يقال
 ان علة التفريع وبعض الاسماء ان فبعض
 مستدرا لاسماء مضاف اليه ومضاف نقل مضارع
 محذوف المفعول ونائب الفاعل خير مسترعايد
 بعض الاسماء ونائب الفاعل وبعض مستدرا لاسماء مضاف اليه
 قد حرف تعليل ويات فعل مضارع وفاسله
 مستدرا لاسماء مضاف اليه والتقدير ويومئذ

يضاف ابدأ اي يستحق الاضافة لفظا ومعنى على
 الدوام فلا منافاة لهذا التفسير بينه وبين قوله
 بعد وبعض اذا اي وبعض هذه الاسماء التي تضاف
 ابدأ قد يأتي في حال كونه لفظا مفردا اي غير مضافا
 فيما قسمات وذلك لكل وبعضا واي وقبل وبعد و
 واخراتها وغير وصح واذا وشال وتلقا ولكن يستثنى
 من ذلك كل اذا وقعت نعتا او توكيدا فلا يجوز
 قطعها عن الاضافة لفظا من الاسماء ما يلزم
 الاضافة اخذ من قولهم وبعض الاسماء ان
 المراد بالضرورة الاستحقاق لا تقدم احدها
 ما يلزم الاضافة لزومها ما لم يلزمها وهو قسمات
 قسم تجوز اضافة كيتوب وعلاءم وقسم لا تجوز
 اضافة كالحصر ولهم الاشارة واسم الشرط والهم
 الاستفهام قصاري الشيء ومجاده بضم القاف
 وبالي الهمزة وهما بمعنى واحد وهو اخر الشيء وغايته
 كما اشار لذكر الي بقوله بمعنى غايته والآخر
 ما لم ير قبل وبعد وقد اشعر قولهم وبعض من
 الاسماء وقوله وبعض اذا اليان الاجل والغالب
 والاسماء ان تكون سالحة للاضافة ولا يراد وقتل
 الاصل في كل ما يلزم للاضافة ان لا يتصل بها
 اللفظ وقوله ما يلزم الاضافة معنى ان لا يتصل بها

من

من ذلك كل اذا قصد بها النعت او التوكيد فلا بد
 من اضافتها ولا يجوز قطعها فتقول مررت بالقوم
 كلام اي غير ذلك كما تقدم وهو امراد الزاخير
 عايد على قوله والثاني لزوم ما يلزم الاضافة اي
 لفظا ومعنى وبعض ما يضاف لزوم بعض مبتدا
 وما اسم موصول مضاف اليه ويضاف من الفعل
 وثاني الفاعل صلة وحتما مفعول مطلق وامتنع
 فعل ماض وايد فاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدا
 والها مضاف اليه وعلى مفعول الثاني وهما ظاهرا
 مفعول الاول وحيث ظرف لقوله ايده ووقع فعل
 ماض وفاعله مستتر عايد على المبتدا الذي هو البعض
 والجملة في محل خبر مضافة حيث ايها وكوحد الكاف
 حرف جر ووجه مجرورها وعلامة جزم كسرة مقدرة
 على من ظهورها سكون الحكاية وكذا يقال فيما
 بعد وشد فعل ماض وايد فاعل معه روعف
 مضاف لمفعول بعد حذف الفاعل اي ايد ويدي
 مفعول ثان ولبي الله م فيه استقوية العامل ليست
 زينة ولا معية بل بينهما ولي مفعول الثاني
 للتقدير وبعض الاسماء التي تضاف اضافة خبر
 اي وجوب امتنع ايده الاسم الظاهر لها حيث وقع
 في بعض تركيب من التركيب ولا يكاد الا

المضمير فتضاف اليه دون الظاهر وذلك كوحده ولبني
وهو الي وسعدني فتقول وحده ووحده ووحده
وهكذا ونحو ايل يدي لبني اي ان يلي يدي لبني
بمعنى تكون والية لها وواقعة بعدها
الذي لم اذكر من قول الله وبعض ما يضاف
اليه وقول ما لا يضاف الي الفاظ تصاف وقوله
الا يا مضر اي الاسم الغير لا الظاهر وقوله
وهو المراءى من الغير ما يديع ما لا يضاف وقوله
هنا اي في هذا البيت اي منقود انفس بقوله
وحده وهو مصدر وخذ فخذ وخذة وهو ملك ثم لا زاد
والتركيب على السهول ويضاف لكل مضمير سر كان الخطاب
كوحده كراو الغائب كقول تعالى واذا دعى الله وحده
امتكلم نحو مررت به وحدي اي اقامة من نفسه
لقول ليك اي ادائه بعد ادائه انفسه لقول ودواك
ولكن تبع المسمى في ذلك ابن الناطم والاولي ان يقول
تد او لا بعد تد او اي مضمون لا يفسد لا يفسد
الاداء بمعنى الغلبة وليس مرادة هنا يفتك الله
او ليس على ذلك وانصرني على اي جعلني في اليقين
وقيل اي اسما بعد اسما تفسير لقول في يومك
ومعنا اي اجابة بعد اجابة ولذا قال في التوضيح لا يفسد
الاسم ليكر لان لا يفسد في الاجابة

التوكيد

كالتوكيد له وبه لانه قول المرادي اراد سبويه
بقول ليك وسعدك اجابة بعد اجابة الله واعلم
انه ليك ودواك وسعدك الثلاثة لفظا متنى
ولكن المقصود منها التكرار لا امرتين فقط
لا سيما في مرشد اضافة لبني از بعد از ايد علي
كلام الله ومنه قول از الغير في منه عابد علي
اضافة لبني لغير الغيبة وقول في انك لود عوتني
الوجه من انك لود عوتني من مكان بعيد والحال
ان بيني وبينك ارض وبلعة ذات البحر لقلت
ليك اي اجبتك اجابة بعد اجابة ولا انكرتك فقوله
في البيت لقلت لي به بغير الغيبة كما في قول تعالى
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم كائن الظاهر بكم
ولكنه اتفتت كما هنا فغيب التفتت من ضمير المخاطب
اليه والا فالقام لغير المخاطب وهذا هو الشاهد
بانه مرشد اضافة لبني الى انظام هذا الشارح
لقول الله مرشد ايل از وقوت لما نابني احف
اي طابت لهم رجل مسوا لما اصا بني من الكرب
فليالي اجا بني فلي يدي مسوا في الله
اي يدي في قل ما سأل فإزاة له على اجابته
فلي يدي سأل في ذلك كناية عارة العرب
المرشد في التوكيد بعد ذكر بني النبي صلى الله عليه وسلم

التوكيد

فعل وفاعل ومنفعل والى الجمل جار ومجرور متعلق
 باضافة حيث ظرف لقول الزموا وهو مفعول الاول
 واطرافه هو مفعول الثاني واذ مسطور على حيث
 مبني على الكون في محل نصب وان حرف شرط
 جازم وينون فعل مضارع فعل الشرط ونائب
 الفاعل ضمير متتالية يعود على اذ ويجمل فعل
 مضارع مبني للمفعول واذا نايب فاعله والجملة
 في محل جزم جواب الشرط والتقدير والزموا
 النخاة حيث واذا اضافة الى الجمل وان ينون اذا اعتق
 امرادها لفظا وعدم اضافتها لوقوع التنوين على
 من ذلك وقال ابن قاسم يمتل بمعنى وجب قطعها
 عن الاضافة لانها تقطع لفظا فقط وتلك ان
 اريد تنوينها كانت القطع جائزا والاضراب ان
 قلت كيف ذلك مع ان الاضافة تغديه اميا
 التخصيص واما التثنية والافعال لا ياتي بها
 بل هذه خاص بالاسماء واجيب بان الفعل
 قول منزلة المصدر كما في قول تعالى سوا عليهم السلام
 احل من ذرهم لا يرضون اب سوا الا انه قد مضى
 في قوله وما كاذرا في اسم موصول مبني على الاكسوخ
 في محله رفع بتدوا كاذرا جار ومجرور متعلق بمضارع
 يظنه وانه منصوب على ان يضاف الى قوله

وكاذ

فعل وفاعل ومنفعل والى الجمل جار ومجرور متعلق باضافة حيث ظرف لقول الزموا وهو مفعول الاول واطرافه هو مفعول الثاني واذ مسطور على حيث مبني على الكون في محل نصب وان حرف شرط جازم وينون فعل مضارع فعل الشرط ونائب الفاعل ضمير متتالية يعود على اذ ويجمل فعل مضارع مبني للمفعول واذا نايب فاعله والجملة في محل جزم جواب الشرط والتقدير والزموا النخاة حيث واذا اضافة الى الجمل وان ينون اذا اعتق امرادها لفظا وعدم اضافتها لوقوع التنوين على من ذلك وقال ابن قاسم يمتل بمعنى وجب قطعها عن الاضافة لانها تقطع لفظا فقط وتلك ان اريد تنوينها كانت القطع جائزا والاضراب ان قلت كيف ذلك مع ان الاضافة تغديه اميا التخصيص واما التثنية والافعال لا ياتي بها بل هذه خاص بالاسماء واجيب بان الفعل قول منزلة المصدر كما في قول تعالى سوا عليهم السلام احل من ذرهم لا يرضون اب سوا الا انه قد مضى في قوله وما كاذرا في اسم موصول مبني على الاكسوخ في محله رفع بتدوا كاذرا جار ومجرور متعلق بمضارع يظنه وانه منصوب على ان يضاف الى قوله

وكا زمتعلق بمضارع حال واصف فعل امر وفاعله
 مستقر وجوبا والجملة في محل رفع خبر ابتداء ويجمل
 ان ما لم يوصول في محل نصب مفعول مقدم لقول
 اصنف وقدر جواز مفعول على كل حال والتقدير
 مع الاول والذي استقر وثبت كاذم من لما الزمان
 في المعنى من حيث كونه ظرفا ما ضيا غير محدود
 كونه من حيث كونه جوازا كما ضافتها وعلى الثاني
 اصنف جوازا الذي استقر وثبت من لما الزمان
 انه كاذم في المعنى تحال كونه اضافة مثل اضافتها
 وخاصة المعنى ان النخاة او جوازا في حيث
 اضافتها الى الجمل فلا تضاف لغز ومثلها في ذلك
 ازوما لثبها من لما الزمان في المعنى وذلك
 نحوحي جاذبا يبا زيد حتى ينداي طور
 وان كان معناه الطرح محي مثل اذ في المعنى
 من حيث كونه ظرفا ما ضيا منها اي غير محدود
 بزمان وزمن في حد الزمان من غير نظر للجملة التي
 بعدها واسما بالنظر اليها فلا تكون ظرفا مبرما لتعينا
 بضافتها اليها لان الوقت الذي يند وطرد فيه
 اذ لم يعلم لا يرسوا تامل وقول او اذا اظهر
 تمام الاشارة للضرورة او ليل يتوهم هو ان
 لا يرسوا على المذكور من اذ حيث مع انه عايد على

ظرف مبرم مبني على الفتح بالاسم المبرم
 التي بعده والفاعل في جملة التفسير
 لانه معرول له وهو جازم

اذ فقط وقد يقال محل التوهم اذا كان التعريف ومرجبه
 في جملة واحدة كما صرح به بعض جواسي الخراج في تقريره
 بترك ما هنا فان التعريف ومرجبه في جملتين لا جملة
 واحدة حتى يحصل التوهم المذكور فالقول عليه حينئذ
 التعليل الاول وقول اصنف جوازاً بينه وبين وجه
 السبب وان السبب به مطلق اضافة وان كانت في
 اذ لازمة وفيما بينها من هما الزمان جارية لا واجبة
 فانه مع ذلك ما يقال ان قولاً لا يزيد على ثبوت الاضافة
 وزومها فيما ذكر وجواز الافراد والتوهم فيه ايضا
 وليس كذلك تأمله لا يضاف الى افعال لا تضاف
 الى وقول وهو صيغ التعريف عايد على ما قاما
 حيث فتضاف اليه لكن بشرط ان لا يقع الخبر في
 الجملة الاسمية التي تضاف لها جملة بان يكون الخبر فيها
 مفردا كاملا مثلاً نكح يمزج جلس حيث زيد جلس مثلاً
 نعم يجوز ذكره في اذ فتقول حينئذ اذ زيد جلس لكنه
 قبيح لعدم ملائمة الفعل لا لانه لا ملائمة في ان يقال
 اجلس اذ جلس زيد فاليه وهما هما في اولى من افعال
 الاسمية فلذا اطلق الاسمية ولم يثبت جملة تكون الخبر
 بها فعمل ما هنا كما اطلق انما علم الجملة اي جملة
 وتغيرها انما في ما ذكر وان قيد الفعلية لا يعتبر الا في
 اذ دون حيث تأمله وقد اضافها الى مضمونها

مقابل

مقابل لقوله فاما حيث فتضاف الى الجملة لانه
 ترى ان افعال التعريف حيث بالضم وتقبل بالفتح وطالعا
 فعول ترى ارجاء من سبيل وهو مضمون السين بخبر
 يطلع وقت السمر والشاهد منه انه اضاف حيث لمفرد
 وهو سبيل المجرور بالكسرة وقيل بالرفع فكيف يكون مضافاً
 لجملة التعريف للمفرد والتقدير اما ترى حيث سبيل
 فان طالعا فظا لعل على هذا يكون محالاً من التعريف
 المستتر في الخبر واما اذ فتضاف ايضا اي الى
 تضاف حيث لا ويموزج حذف الجملة المضاف اليها
 لانه انما اشارة لقول الله وان يكون محتملاً وقول عوضاً
 عنها التعريف عايد على الجملة المضاف اليها اذ وانتم
 حينئذ محتمل ظرف واذا مضاف اليه مجرور بكسرة مقدّر
 منع من ظهورها اكسر العارض للمخلص من التقاء
 الساكنين فلهذا لا حتم في جعله للمجرور بالاضافة ومثلاً
 يومئذ وقوه ورد بانهم قالوا يومئذ بالفتح وذكر المحم
 في قولهم اذ ذكر انه ليس من الاضافة الى مفرد
 بل الى جملة اسمية والخبر محذوف تقديره اذ ذكر كذا كذا
 واعلم ان اضافة يوم الى اذ للبيان كما في خبر اراك
 وفيه ان اليوم بمعنى الوقت فلو اقتصر على يوم كذا
 او وقت كذا لا يفي عن الاضافة المذكورة وقد يكتسب
 التعريف بان فيها الاجمال بعد التقصيص فلا يراد انما

مقابل

الا الى جملة فعلية اي ما ضوية لما تقدم في اذ
 نظيرتها فان سب ايكه اما ضيها دون الاسم فاذا وجها
 غيره كان قسما بحد ف حيث وتقدم فوضيها واشار
 بذلك الى الفرق بينها وبين حيث حيث تضاف الى الجملة
 مطلقا ومثلا كما لكن بشرط وتوقع الخبر فيها مقصودا
 ومثلا فيما ذكر اذا واذا لكن ايضا فاما الضي وايضا
 اي قسما والاولى ايكه اما ضيها لما تقدم فيقع الخبر
 في جملة ما سوره او جملة خلة فالقوم اي فانهم يجوزون
 ايكه غير اما ضيها لمن غير قسما وسيدتها
 الضمير عايد على اذا ويوم اخر ضو بان اليوم
 محدود لا بهام فيه ويحاسب بان اليوم عند العرب
 لا يقتصر بالليل والابدية فالمراد منه تح القطعة من
 الزمن لا بقيد كونه نهارا وان معناه الوقت نعم
 لو ضم اليه قرية نحو لا اشك في يوم ولا ليلة اختص
 بالنهار دون غيره فان لم توجد قرية نحو لا اشك
 يوما من غير اقرانه بيلة فانه يكون بمعنى وقت
 معين وهو المراد بالقطعة من الزمن قال تعالى اي
 ليوم يوم المساق وهذا لا يقتصر بالليل ولا بالنهار
 بل به وقت الاحتضار والترح ولا شك ان الية يد
 ليل ولانها قال اب قاسم وهو هذا خبر جليل
 بين اليوم والنهار مائل وكذا باقي ابين

الالفاظ الاربعة المذكورة وهو وقت وزمان فكل اما
 فامثلة لما ذكر وانما قال ان جواب عما يقال
 وقوله ليعلم ان هذه هي الجواب اي فاذا تضاف الى
 الجملة وجوب دون ما خبرها في المعنى فجزا كما تقدم
 فان كان الظروف غير ما في هذه امقابل لقوله
 كونه ظرفا ما ضيا غير محدود وقوله ولا يضاف الى محدود
 اي جملة محذرة قول غير محدود والمراد به غير المبرم وهو
 المعنى وان اوعرب ارفا ب فعل امر وقابل
 مستر و اوعرب معطوف عليه وما لم يوصل في
 محله نصب مفعول تنارعه فل منها وكذا جار ومجرور
 متعلق باجريا وجملة قد اجريا من الفعل ونائب
 الفاعل المستتر فيه العايد على ما علة له واختار فعل
 امر و فاعله مستر و بنا مفعول ومثله مضاف اليه
 وفعل مضاف اليه وجملة بنيا من الفعل ونائب الفاعل
 المستتر فيه العايد على فعل في محل جر نعت لفعل
 والاشياء فيه لك طلاق وقيل ظرف لقوله اعرب مقدم
 عليه وفعل مضاف اليه ومعرب صفة له واومئدا
 معطوف على فعل واعرب فعل امر و فاعله مستر وما
 ليه خبر وجملة بنا فعل له وجملة فلن يفتر اجريا
 فالتقدير وان اوعرب الالفاظ التي اجريت
 في هذا الخبر من باب اللفظ الذي وقع مشغول

حبي واعرب اللفظ الذي وقع قبل فعله موب او مبتدا
 ومن بناء في هذه الحالة فلن يخلط بل بناوه فيه
 صحيح والمأصل ان اللفظة التي اجريت بحري
 اذا التي تختلف الى الجملة جواز يجوز بها وها وعرها
 ولكن اختار فيها اضعف منها الى فعل مبني كالفعل
 الماضي البناء وما اضعف منها الى فعل معرب فامضاري
 او مبتدا الاعراب وسياق توضيح ذلك في الشئ
 تقدم ان الاسماء الزاوية في قول الله والزموا الصلوة
 الى الملأ حيث واذا الى جملة ازوما اي وجوبا و هو
 حيث واذا وتوهم والثاني ما يضاف اليها اي الى جملة
 جوارا وهو ما اجري بحري اذ من حرك الزمان بحري
 ويوم ووقت وعد الذي اشار اليه الصانع في هذين
 البيتين كما ذكرنا في البناء اي للثنا على بيته
 وبين ما بعده من الفعل ان قلت لا يصح كون
 هذا صلة للبناء لانه لا يظهر الا في الماضي قد اوردت
 ما عداه فالاول في التعليل بما ذكره المحقق في رد المحتار
 نزلوا القوف مغفرة حرف الشرط ثانيا فينبو له
 ثم وقد سوا اضعف من اشارة فكذا التعميم الى ان الكلام
 على ما ذكرنا من الاختار في الضم الى ما ذكرنا ان
 وما اضعف الى مضارع او مبتدا الاعراب كما تقدم
 في اليوم حاله في هذا الموضع كما في قوله
 بالرفع

بالرفع خبره او بالنصب على البناء في محل رفع وجملة جاء
 زيد في محل جوبا صاقه يوم ايها وهكذا يقال فيما
 بعد فكل من الوجهين جائز فيه وفيما بعد ولكن
 المختار فيه كما سياتي في الاستدراك وكما تقدم ايضا
 وفيما بعده الاعراب وهذا مذهب الزاوية
 الاشارة رابع لكل من الاعراب والبناء وقوله ولكن
 المختار الزاوية عند التوفيق وهذا استدراك في قول
 وهذا مذهب الزاوية وهو اشارة لقول الله واختربنا
 الزو وقوله فيما اضعف اي طرف اضعف صدرت
 كما في اي او مضارع مبني على حيي عاتبت الزاوية
 وهذا هو الشاهد وقوله على الصبا اي لاجله وقوله
 اي اي افتد وقوله والشيب اوزع اي ما منع من
 البعاض وما وقع قبل فعل الزاوية هذا معطوف
 على قوله فيما اضعف الزاوية من جملة الاستدراك
 وهذا معطوف قوله اي الله ومن بنا الزاوية اسم الاشارة
 ليدل على وقوعه ويحوز البناء قبل هذا يوم يتقع
 الزاوية الاشارة مبتدا ويوم بالرفع خبر او بالنصب
 في محل رفع خبر وهو مرفوع اسم الاشارة فيها حكاية ما
 للمختار الذي جعله بالنصب طرف لقول قبله ومن
 الاشارة رابع كقول الله او محجوبة عن اسم الاشارة
 الله متعلق به وفي قوله ان تقرير كايث يوم وينفع فعل

مضارع والمضارع مفعول وصدقهم فاعله هذا
 ما اختاره لزمهم الإشارة راجع للعراب والبناء وقوله
 ومذهب البصريين ان مقابلة ما اختاره لهم هذا
 حكيم ان اسم الإشارة راجع لجميع ما ذكر واما ما يضاف
 اليها من الضمير عايد على الجملة مطلقا لانه كانت او فعلية
 بالنسبة لحيث واذا او فعلية فقط بالنسبة لاداء الاسيائي
 شبه للحرف في الافتقار الى نكبات الحرف مستقر
 في ظهور معناه ما بعده كذلك ما ذكر في غير ما بعده وعر
 اضافته له تامل والزمو الزنفل وقاعله واذا مفعول
 اول وضافة مفعول ثان والي جملة متعلق باضافة مفعول
 والافعال مضاف اليه وكنت الكاف جارة لقول محذوف
 خبر مبتدأ محذوف وهت فعل امر والفاعل مستتر
 وجوبا واذا اظروف وجملة اعتل في محل جر باضافة اليها
 والمعنى ان العرب اوجبوا اضافة اذ الى افعالها
 دون افعال الاسمية وكنا اضافة الى الما صورية كقول
 من اضافة الى افعال المضارعية وقد اختلفت في اضافة
 اذ الى افعال الما صورية واما ما روي في قول ابي
 ربيعة
 والسر رغبة اذ ارضيت واذا نزل الى قبل تقسني
 واعلم ان افعال الجمل بعد اذ في محل جر باضافة اذ اليها
 وهي في محل نصب لا واما جمل لا فان محلها في الاصل

كقول

كقول ليست شرطية وقد يقال كيف يكون شرطها عاملا
 فيها وهو مضاف اليها مع ان المضاف اليه لا يعمل في انضاف
 واجيب بانها منزلة عنه منزلة متى مع ما بعدها
 وهي من جملة ما بعدها ارتباط اداة الشرط بجملة
 لا ارتباط المضاف بالمضاف اليه حتى يرد ما ذكر وقال
 ذلك اذا جازيد اكرمه ومنه قولهم اذا جازيد اكرمه
 الاية وقيل العامل فيها ما في جوابها من فعل وشبهه
 وهذا هو المشهور لكن رد ايضا بان الذي يقتضيه
 جوابها اذا النجاسة والساوان الموكدة وما بعده
 انك شاة لا يعمل فيها قبل فلو اذا جازيد فاني اكرمه
 وعبر ذلك وهذا طاهر الا ان يقال هي ظرف
 والظروف يتوسع فيها ولذا ارتضى ذلك بعضهم
 تامل وقولهم انما اذا اعتل مثال ومنه من هات
 يكون وتلطف من رعم انما بالكسر والمعنى كن متواضعا
 هذا انما يحكم عليك غيرك وصعب الى ما تقدم
 ذكره في قولهم رما اذا افان تصاف الا الى جملة
 فعلية وهو من ان ان بيان لما خلافا
 لك ففهموا وكوفيي اي حيث فالوا بمجرز اضافة
 الى جملة الاسمية وينبغي في هذا الخلاف ان جملة الي
 لا تعمل من الاخرى عند الاحتش ولا تعمل لا من
 من سبويه لانها مفسرة الفعل المحذوف كالمسابق

فله تقول ان ابي علي مذهب البصريين وهذا
مفعول على ما قبله فزيد مرفوع بفعل محذوف
او نظير ذلك قول تعالى اذا السماء انشقت فهو من
باب الاستفهام وهذا مذهب سيبويه ان
اسم الاشارة راجع تكونه مرفوعا بفعل محذوف
وليس مرفوعا على الابتداء وذهب السيرافي الى
ان يحسب ما فهم وهذا ليس عن الكلام المتقدم
بل غيره لا يخفى ففهم اثنين الى ففهم جار
ومجرور متعلق بضمير وصفه لموصوف محذوف
واثنين مضائق اليه ومعرف ففهم وبلا تفرقة
جار ومجرور متعلق بفهم واصيف فعل ماضٍ
المجهول وكلتا نايب فاعل وكل مفعول عليه
وانتقد براسيف كلتا وكل مفعول الفهم اثنين
المعرف من غير تفرقة له وحاصل المعنى ان
كلتا وكل يضاف كل منهما للمفرد المعزى بشرط
تفريقه بحرف عطف كما سيأتي في المثال ريثما
الشاعر فك الى معرفة التفرقة على قوله وقول
فما جاني كلا الربيعي هذا المثال وما قبله من
ان لم يعرف من غير تفرقة له وهو مثنى لفظا
بمعنى وقول بعد جاني كلا هو المثال الثاني
اي معرفة من غير تفرقة له وهو مثنى على قول

تقول

لفظ

لفظ وتقول ومنه ان اي من المثنى معني دون لفظ قول
الشاعر ان للمير والشمس اي غاية واخر
وكل ذلك اي ما ذكر من الخير والشر وجه وقيل اي
كل له جهة والشاهد منه اضافة كل اسم الاشياء
الي مثنى لفظا مثنى معني وهذه هو المراد
ان اسم الاشارة راجع لما تقدم واحترز
بقوله بل تعرفه ان الغية عايد على الم وقوله
افهم اثنين اي دل على اثنين وقوله فانه لا يضاف
ان تعريفه كقول بعد فلا تقول ان المفعول عليه وقوله
وقد جاني اضافة كلتا وكل للدال على اثنين
الفرق بحرف العطف كلف على شذوذ لا قال وانما
يخلف ولا يفتا بر عليه فلا يرد نقضه لما ذكره
كلا اخي وخليل ان هذا هو الشاهد حيث
اضاف كلا للدال على اثنين الموقفا بحرف العطف
والاخي ابي كل من اخي و خليل واحد له معني
اي في التباسات النازلة به وحوادث الدهر
ولا يتخصص ان ذلك نافية وتنفذ فعل مضارع
مخزوم لا وعلمة جزية السكون وفاعله مستتر
ومحذوف تقديره ايت ويوزن جار ومجرور متعلق به
ومحذوف في قوله وايا مفعول وان حرف شرط جازم
وذكر في الماضي والتا فاعل وايا مفعول والمثلية

فعل الشرط وجملة قوله فاصف جوابه ومفعوله محذوف
اي فاصفها واوتنو مظهر على قوله كررتها والاجزا
مفعول واخصص فعل امر مبني على الفتح لا محالة
بنون التوكيد الحقيقية والفاعل مستتر وبالمرور
متعلق به وموصول حال من اياها وايا مفعول
وبالعكس جار ومجرور خبر مقدم والصفة متدا
موزوات حرف شرط لازم وتكون فعل الشرط
واسم مستتر عايد على اياها وشرطا خبرها وقوله
او استقاما مظهر على شرطه وقوله فطلقا اذا
داخله على قوله كل ومطلقا حال من الخبر
بها وكل فعل امر وفاعله مستتر والكلام مفعول
وبها جار ومجرور متعلق به والتقدير ولا تنقص
اياها مقامها التامة لغز ومعرفة وان كررتها بحرف
عطف لا بدونه او نوبت بالاجزا فاصفها وادفع
اي في حال كونها موصولة بالمعرفة والصفة المنقولة
وان تكن شرطا او استقاما بكل الكلام بها حال
بها مطلق عن التقييد بالاضافة الى معرفة ان
تكرر بل اضافتها لكل منها على وجه سواء لا تقتصر
بأحد عن دون الاخر او حال كونها مطلقا لها عن
التقييد بشئ ما ذكر وحاصل معنى ذلك ان
اياها التامة حسنة لكون موصولة وصفة وحال

وشرطية

وشرطية واستقامية في الاقسام الخمسة لا تنحصر
اضافتها للمعرفة المعرفة الا اذا كررت بحرف عطف او
نوبت بالاجزا وبعد ذلك ان كانت موصولة
اختصت اضافتها بالمعرفة ولا تجوز اضافتها
لغيرها لكن غير الاولى لا عينها كاسياني وانما كانت
صفة او حال اختصت اضافتها بالانكس ولا تجوز
اضافتها لغيرها من المعرفة وان كانت شرطية او
استقامية سمحت اضافتها لكل من المعرفة والشرط
على حد سواء وجميع ذلك اشار له الله كما لا يخفى وقوله
انهم ولا تنقص لغز معرف انما اورد عليه نحو سئل
الشيء افعه عليه ولم يأت الكسب اطيع فان
ان اضيفت فيه لغز المعرفة وهذا الكسب واجب
فانه ليس لغزا بل اجمع له افراد وليس له
مورد فالنوبت فيه الاجزالات له انواعا فترك
معرفة ذلك بدوح وقوله وان كررتها اي حرف عطف
وهو مخصوص الواو ودون غيرها من الحروف
والخبر في قوله كررتها عايد على اياها سواء كانت شرطية
او موصولة او استقامية بخلاف الصفة التامة
لحال فانها لا تصاف الا بالانكس كما يدل بذلك قوله
بعد وبالعكس الصفة وكرر قوله او تنو الاجزا
بما دل لما ذكر ايضا دون الصفة فتقييد انما هي اسياني

وشرطية

بقوله وهذا فيما اذا قصد بها الاستفهام ليس بظاهر
 لان الكلام عام للملكة كما علمت وليس خاصا
 بالاستفهامية فقط فالاولى حذف التقييد بدلالة
 ليكون الكلام عاما موافقا لكلام الله وقوله
 او تنو الاجزا معطوف على فعل الشرط وهو كذا
 لكن يقال ان فعل الشرط ماضى وهذا مضارع
 مستقبل قلت هو في معنى الماضي لان لعطف ان
 يصير ما كان مستقبلا في معناه وقد يقال ايضا
 ان هناك فاصلا بينهما وهو جواب الشرط فانه ولي
 على ذلك ان يفرد لها جواب غير الاول دل عليه
 الاول والتقدير وان تنو الاجزا فاضف الى وفوق
 واحصر بالمعرفة لانه غير المفرد الاول والباقي
 راجع الى المقصور عليه اي اجعل انا الموصوف
 مقصور على المعرفة لا تتعداها لغيرها وقوله
 وبالعكس الصفة قال انما ظني فيه نظر لان
 العكس في اللغة رد الخالص اوله وهذا ليس مراد
 فلان الاولى ان يكون وبالضد الصفة لان الضد
 ضد المعرفة وليس بالقبول وقوله مطلقا حال
 من الالف في باب سحر الفاشدة مخالفة لقوله او تنو
 غير ما تقدم منه وهو المزد الفوق ويصح ان
 يكون مقنونا على كونه لغتا قصد رخص في التخييل

مطلبا

مطلقا الاستالوت ان الالتنبية واي كلام
 اخاف مبتدا وايكم كذا وكذا معطوف عليه
 وخبره قوله كان خيرا واسيرا كانا مستتر فيها وخبر
 خبرها واما ما عطف عليه وعداة ظرف وان اهد
 من ذلك في قوله اي وايكم حيث اضاف فيه اي
 لمؤد صرف وهو يا المتكلم وخبر الخطاب مع التكرار
 لها بحرف السطف وفي الواو وقوله او قصدت الاجزا
 معطوف على قوله الا اذا تكررت وقوله كقول الزمخشري
 ما قصدت فيه الاجزا وقوله وليذكر اني ولاجل كون
 المقصود من اضافة اي للمؤد المرفوع وهو زيد الله
 الاستفهام عن اجزائه مع ان ياب بالاجزا الموقر
 لعل ان تفريع وهذا انما يكون ان اسعد
 الإشارة فيه راجع لذكر من التكرار وقصد الاجزا
 وقوله الاستفهام التقييد به ليس بظاهر فالأرف
 حذف لان الكلام عام للاستفهامية والشرطية
 راجع قوله لا تقدم الا الى معرفة اي غير ما تقدم
 وهو المرفوع المؤدات تكون جمعا كما سيأتي في المثال
 الذي فيه عليه بقوله بعد فتفعل اعجبني لانه
 لانه وان كان الخبر المضاف اليه فيه معرفة الا انه
 ليس بمؤد بل هو لا شك انه غير المؤد المرفوع
 التخييل كذا ولا وذكر غيره اي وهو ان يفرد

لغته

وقول ايضا الي تركة اي كاتضاف للمعرفة المجموع
 واما الصفة فالمراد بها ان اشار بذلك الي ان
 قول المم وبالعكس الصفة المراد بها ما يشمل الي ان
 مررت برجل اي رجل ان اي رجل كامل في
 الرجولية وهذا مثال لما اذا كانت صفة تنكرة
 وما بعده مثال لما اذا كانت حكمة من المعرفة وقول
 ومنه قول اي الصغير عايد عي وقولها حالا بعد المعرفة
 فاورات الزمن الاي وهو الاشياء وقول
 فبتر هذا سحر رجل وهو في اللغة القصور وانما
 من هذا البيت في قول اي فتي لان ما زائدة فان
 اي منصوبة على الحالية من جتر وصحي ومعناه
 اي فتي كامل في الفتوة اي في حالة كونه تاما
 واما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى
 هذا ان لقول المم وان تكن شرعا الزوجة لم
 فيضافان اليه معنى قول كل الكلام او في ام
 اي سوا التفسير للطلاقة وقول الا انفر المرف
 اي في الم بوجه شرحه ومع ان تكرار في الاخر
 والاصح انما فيها اليه كغيرها من نقيض الاقسام
 الخفية عند ذلك فقوله بعد الا ان الاستفهامية
 انقيصية ليس بخلافه كما تقدم في الاخر
 انما هي صفة لفظية ومعنى ان في التركة في الاخر

كايدي لذلك التمثيل وان كانت استفهامية او
 تنكية او لان منها يضافات تنكرة والمعرفة والموصولة
 تنكرة بالاضافة للمعرفة تامل الامثلة نحو مررت
 برجل اي رجل مثال للصفة وما بعده مثال للمحال
 نحو اي رجل عندك مثال للاستفهامية الصفة
 لفظا وقول واي عندك مثال للضافة معنى دون
 لفظ وقول واي رجل تقرب لزمثال الشرطية
 انصافه لفظا وقول واي تقرب مثال للضافة معنى
 دون لفظ وقول ويحني ايهم عندك مثال للموصولة
 انصافه لفظا وقول واي عندك مثال للضافة
 معنى دون لفظ فمثل لكل من اثنان المذكورة
 يمكن ان يكون المجموع ستة والموضوع انها مضافة
 تنكرة بالنسبة للاولين دون المعرفة والموصولة
 نحو اي رجلين ان هذا مثال للشرطية انصافه لفظا
 نحو هو تكرر وما بعده مثال للضافة لجمع وهو
 تنكرة وقول واي الرجلين عندك مثال للاستفهامية
 انصافه لفظا وهو معرفة فمثل لكل منهما مثالين ايضا
 وقول واي الرجلين ان هذا مثال للاستفهامية الصفة
 للموصولة وما بعده مثال للضافة لثنائي وهو
 تنكرة ولاخير انما هي مضافة لجمع وهو تنكرة والموصولة

ان فاعل و فاعل واصافة مفعول الثاني ولدت مفعول
 الاول ونحو فعل ماخر و فاعله مستتر عايد على
 لدن ونصب مبتدأ وعنده مضاف اليه وجر جار
 ومجرور متعلقان بنصب ومنهم جار ومجرور متعلق
 بنذر ونذر فعل ماض و الفاعل مستتر عايد على
 نصب والجملة خبر ومع معطوف على لدن ومع الثاني
 مبتدأ سنية على السكون في محل رفع وقيل خبرها
 وجرها جار ومجرور متعلق بقيل ونقل فعل ماض
 مبني للمفعول وفتح نائب فاعله وكسر معطوف عليه
 فيكون جار ومجرور متعلق بنقل واللام فيه للتقليل
 وينقل فعل مضارع و فاعله مستتر عايد على
 والجملة في محل جر نعت لكون وانفردوا الزم الزم
 لدن اضافة نحو ونصب ندوة يكاد ينفهم ومع مع
 قليل فيها ونقل فتح وكسر لاجل سكونا متعلق
 وحاصل المعنى ان العرب الزمت له ومع مع
 الاضافة لما الزمت حيث واذا نحو ما وانما
 اليها حكمة اجر ولا يجوز نصبه الاغدة فيجوز نصب
 على ملكة ولك مع سكون الين في مع يفتحا في محل
 ونقل عنهم فتح العين وكسر لاجل السكون في المثال
 اب لاجل التماس من اتقيا كما سياتي في آخر السكون
 ونقول الله لا يفتح الهمزة واللام وسبقه النون

وهذه

وهذه هي اللغة الكثيرة الشهيرة في الاستعمال وفيها
 لغات اخرى مثل كيف ولدت مثل فلك ولد مثل في
 واخر اب لدن بالصيغة المشهورة المتقدمة فتدوا اذا
 نقصنا وحذفت النون منها على اللغة الاخرى وادرت
 اصافها الى مخرج جبرتها يعود نونها وجرها بفتحة
 من ادمه ونذكر فلك كما يعز من لدن والذكر به دون
 نعت فيقول في اي به نوطه وتمهيد لذكر مقابلة به
 وهو انصب او اشارة الى عامل اجر هو المضاف نفسه
 لا الاضافة ولا الحرف المقدر قليل فاندفع بذكر ما قيل
 ان المضاف اليه سنان اجر فله فاية لذكر له حيث
 ظاهرا المحم وهذه فاية عظيمة لم تستخدم من هذا
 الكتاب الامن هنا ومن اعلم المصدر في قوله
 ربح جرح الذي اضيف له لا افاره اب قاسم وقوله
 عدوة هي بمعنى عداة الا ان عداة نكرة وعدة معرفة
 انما قلت لم اختص عدوة في النصب بل دون
 غير والكل في ان فلم يجوز والذي عدوة ولم كان
 النصب لغير عدوة فلم يجوز ومن لدن سحر
 حيث تكون متعديا قلت لان النون في لدن
 تنصب الشوينا في حذوه واشارته من اتم الفاعل
 فانه اذا سوت في واذا لم يثبت لم يعمل وعن الثاني
 ان عدوة متصرف في الخبر اكثر من سحر نحو ما

وهذه

وقوله ومع ان معطوفة على لدن كما تقدم وليست مبتدا
وعواولي ليفيد لزوم الاضافة لها ايضا ويكون معلوما
من كلامه والمعجب واما الاضافة مع واما
الذاتية فمبتدا خبره اقليل والامر كمن استفاد منه
كما لا يخفى على المتأمل ويدل لما ذكره عطف النون على
لدن حيث قال من الاسماء زمة للاضافة لدن
ومع حيث عطفها عليها اشارة لذلك فلا بد
الغاية ان فيه حذف مضاف اعم اول مضافة ذي غاية
اي لم يذكر الله ابتداء الابد فعل الفاعل نحو
من لدن الخميس الى الجمعة ومن لدن البيت الى
لا يدل بذلك عبارة الرضي حيث قال معناها ان
غاية زمان او مكان وقته ان الرضا يعني في شيء قول
التسهيل لدن اول غاية زمان او مكان مساهكا
نفس الاول من الزمان والاول من المكان ونذكر
لم يقل لا ابتداء الغاية ومن ثم كانت لها اشارة الى
من ومد ومنه فانبت لنفسه الابد الاول النية
لا قيل وفيه منظوم عليه ولا تقارنها من الاعمال
قلية والاكثر ملك زمانها وانما هي مبتدأ في قوله
الزمان وصارت خروف زمان لا مكان لانه لا يضاف الى
المحل من خروف المكان الا حيد من ذلك غير ان من
لدن قام اي زمان قائم فاضافوا اليه اجل سبعة ايام

كوبا

كدها ظرف مكان اي كونه خروف زمان مخلد في حيث
لاختصاصها بالاضافة لما ذكر من جملة ظروف المكان
كما تقدم وهي مبتدأ خبر الضمير على لدن وقوله
في لزوم استعمال واحد اعم كمن من الامور الثلاثة
التي ذكرها وهو كونه خروفا وكونه لها لم لا في مسافة
ذي غاية واخر وعدم محبة وقوعها خبرا عن مبتدا
فلا استعمال الواحد ههنا مجموع الثلاثة فيها في آن
واحد لا واحد منها فقط وقوله عن عاصم هو واحد انقرا
السبعة وقوله ولما الضم اي ضم الشغتين عند
الشفق بالاضم الدال وقوله ويحتمل ان العمل عدم جزمه
بذكر الاحتمال ان تكون كسرة النون للتخلص من
الاستعانة كسرة كاتيل به في نهاية لاسرة اعراب
ولهذا لم تدر الزاي ولا جمل كون الكثير فيها عند
خروجها عن الظرفية الجزئية لم ترد في القرآن الا بضم
الهمزة في قوله وتبين تعريها من مقابل لقوله
وهي مبتدأ خبر قوله ومنه قراءة الزمير عاصم على
الهمزة ويحتمل ان يكون منه اي اعراضها قوله اي
الاعراض تعريها الزمير او ومعناه تسريع الرعد اي
الارض فاصول من الهمزة في ظهوره من وقت الظهور في وقت
العصر وان عاصم منه يحدد حيث جرها من وجهها
شرا بفتح الظاهر ويجوز ان يكون لدن انما اشارة

وقيل ان المال والمعني قلبا سر الفاخر كاين وحا صل
منكم وهو ايج كايث معكم وانما كالت رياتي لك
ان ابي في بعض الاوقات دون بعض اخر لا في
كل وقت وقال هذا جريم من قصيد مودع بها
هشام بن عبد الملك والكاهد مشككتني مع
مع في قول معكم موزون ابي وليس بلغة وقيل
وليس كذلك ابي بل هو لغة ما تقدم وهي
منهم ابي عند ربيعة الا ان ابي في ذلك ابي
على كونها خذ اقول فان سبويه ان تقليل وقيل
يرغم الاولي نقل وان كان الزعم يستعمل بمعنى التوكيد
وقيل هذا حكما ان اسم الاشياء راجع الى ذكرها
من الاشياء فالذي ينبغي على النظر فيه ان
ظاهر ان كلامهم في التوزيع وليس كذلك
بل ابي اكمة العين ان اولها سكن جري فيه
الوجهات المفتحة طلب الحفنة وانكر على الاصل
في ان يخلص من استحقا السكون لا صرح بذكر الاشياء
وغيره اما المفتوحة لها بانية على ما ذكر
في ما يورد في الاولي منها ان ثعلب سأل اخذ
ان قام من الغزاة فيخاطبهم عبد الله وزيد معا
يقولهم ان الله وزيد جميعا يمكت فقال ان الله
ان يجمع الايام في وقتين في وقتية واحدة

وغير

۱۰۰

للقيام في وقت واحد له ويشكل على ذكر قول امره الفيسر
 بكره مقبل مدبر امع لانه لا يقبل ولا يدبر معاً في حالة
 واحدة قلت يمكن ان يواب عن ذلك بان مراد
 ثعلب بقوله معاً للقيام في وقت واحد حيث لم تقم
 قرينة على خلافه وما في البيت قامت القرينة
 الحالية على احتمالة قدبر والفاية الثانية ذكر
 الفارسي ثقله عن بعضهم ان مع بمعنى بعد في
 قول تعالى ان مع العرش كما ان بعد بمعناها
 في غل بعد ذكر زينهم تامل واضم بنا غير الز
 فاضم فعل امر وفاعله مستتر وبناحال اما من
 الفاعل او من الفاعل وغيره بالنصب فيقول
 وان حرف شرط جازم وعدم فعل ماض فاعله
 الشرط والنا فاعل وما اسم موصول بمفعول
 لعدم مبني على ان يكون في محل نصب وجمله
 انيف بالياء للمفعول من الفعل ونائب الفاعل
 صلة الموصول وهو ما وله جار ومجرور متعلق
 بالانيف وناوياً حال من فاعل انيف وما مفعول
 ناوياً وعدم فعل ماض مبني للمفعول ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه عايد على ما واجله صلة
 وفعلية او كغير جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبره وبعد وحسب المفعوليات على قبل
 باسقاط

باسقاط حرف العطف في بعضها وهو انشائية الاول
 دون الثانية الاخرى او فاعل وفاعل ونصب
 مفعول او حال واذا ظرف لما يستقبل من الزمان
 وما زايد ونكر فعل ماض مبني للمفعول ونائب
 الفاعل مستتر فيه عايد على قبل واجمله في محل خبر
 باضافة اذا اليها وقبل مفعول اعرب وما اسم
 موصول ومت بعده جار ومجرور متعلق بذكر او جملة
 ذكر من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه العايد
 على ما صلة بالاعمالها من الاعراب والتقدير واضم
 غير حالة كونك بائناً لانه اذ عرفت لفظ ما اضيف
 غيرك في حال كونك ناوياً عما اي ناوياً المعناه
 اللفظة قبل وبعد وحسب واول وودون واليات
 ايضا وعل كايئات كغيرها ذكر وعربا قبله وما
 ذكر بعدها وقت تنكيرها في قال كونهم ناوياً
 لها وحاصل الميل المعنى ان قبل وما ذكر بعدها اي
 في البرية احدان اربعة اما ان يحذف انضاف اليها
 ويعرب نعتاً او يحذف ولا ينوي اللفظه ولا معناه
 او يحذف وينوي بلفظه ويذكر في الحالة الاولى
 شي عن الضم وهي التي اشار اليها بقوله واضم
 في الحالة الثانية تنصب على الظرفية وتحرر
 مع التنوين فيهما واسرار هذه الحالة انهم يقولون

وأمر بواضعها الزوايا الخاليتين الآخر وهما إذا حذف وسوي
 لفظه أو ذكر فاتها تكون منصوبة على الظرفية وتسمى
 بمن من غير تنوين فيهما وهاتين الخاليتين لم يذكر
 الله تعالى لفظهما من أول باب الإضافة فيما تقدم
 لأنه قال في أول نوننا على الأعراب أو تنوينها مما تصيف
 أحذف وهو صاردق بها إذا ذكر أصناف إليه أو حذف
 ونوب لفظه فالإضافة إما لفظا أو نسبة وسياق
 التنبيه على ذكر في آخر اسم فتخلص من ذكرنا
 تكون نسبة على الختم في حالة واحدة ومعنى في
 ذلك أنه قال بعضهم ولو قال الناظم بدل قوله
 وأختم الزوايا وغيرها ختمها إذا عدت ماله أصيف نوبا
 ما عد ما كان أولي يكون لفظ غير معطوفا على
 لدن لبيبة أنها أيضا من الأسماء اللازمة للإضافة
 ويمكن الاعتذار بالجواب عنه بأنه لم يفعل ذلك
 ويحكم بكونها مكزومة لكثرة لفظه لكون بعضهم حكى
 فيه القطع عن الإضافة لفظا ومعنى وقيل إن
 عدت ماله أصيف أي أن عدت ماله أصيف غير أنه
 وهو أصناف إليه والمراد لفظه لا معناه وقوله نوبا
 ما عد ما أي نوبا أو بامعناه لا لفظه لأنه لا يكون مستويا
 على القطع إلا إذا كان الصنف إليه محذوفاً واللفظ
 سوي معناه فمعنى عدم حذف ولو جعل على غير ذلك

لم يجمع قدام وأختم الزوايا قبل كغيرها رفع مبتدأ وكثير
 بالمر متعلق بمحذوف خبر ويجوز ضبطها بالضم من
 غير تنوين وبالتنوين والرفع لأنها إيمان ليس فيها
 ما يوجب البناء أو التنوين في ذكرها على الرفع نظر الحالة
 التي تكون عليها في حال قطعها عن الإضافة لا لكون
 أن غير الضم لا يجوز فهذا هو وجه الانتصار عليه
 دون غيره مما ذكر وأما بعد ودون وما بينهما فتبين
 فيهما الضم من غير تنوين لأن الوزن لا يستقيم إلا
 به تامل وقوله بعد حسب الزوايا قبل باسقاط
 الساطف كما تقدم وقال الشاطبي بعد وما يطف
 عليه مبتدأ خبر عما محذوف له لالة قوله كغير عليه أي
 بعد وحسب الخ كغير وقوله حسب أي التي بمعنى
 لا غير نحو قوله قبضت عشر حسب أي لا غير وأما
 التي بمعنى كافي خرجا رجل حسب أي كافي فاتها
 تستعمل في حال الصفات فتكون نعتا لذكر كافي
 نحو من رجل حسبك من رجل أي كافي كذا عن
 غيره ومما لا تعرفه كافي هو هذا بعد أنه حسبك
 من رجل وتستعمل في حال الأسماء الجامدة أيضا
 نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله وحسبك درهم
 لا غير وذكر في هذا أيضا من زعم أنها اسم فاعل
 لأن المعامل القطبية لالة على اسمها الأفعال

مطويات

ما اتفاق ولا العوامل الفعوية ايضا على الاصية وظاهر
 كلامهم انهم ان حسب التي بمعنى لا غير يجري فيها ما يجري
 فيا قبلها من الاحوال الاربعية المتقدمة مع ان
 لا يتركها بل لا يجوز فيها الاحالة واحدة منها فقط
 وحيث اننا على الفهم وروى الاحوال الثلاثة الهائية
 وبذلك لنذكر ما ذكر في التمهيد من انها ثلاثة
 لا وصفية او المادية او الاجتماعية بل هي مبنية على
 الفهم وحيث ان كانت معرفة بحسب العوامل وذكرك
 نحو ذلك رايه ارجح حسب ورايت زياره حسب
 وحيث ان عشرين حسب اي فحسبي ذلك في الاشارة
 الى انه مبنية على الفهم وفي الاول منها وفي الثانية
 اشارة حال وفي الثالثة مبنية على تامل ذلك وفي
 وعمل ظاهر ايضا انه يجري فيه ما يجري فيما قبل
 من الاحوال الاربعية مع انه ليس كذلك كما هو
 قال في المبدأ على الفهم حسب قال في التمهيد واما
 على فانها توافق في كونها في معناها وفي افعالها
 الفهم اذا كانت معرفة نحو قوله
 وانما يتغير في كلياته من غير ان يتغير في
 احواله ايضا اذا كانت تكثر كذا في قوله
 على ان من شيء على ان يتغير في احواله
 كما لا يتغير في احواله في قوله في قوله

الاضافة كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع
 قال الحق وهو الحق الله وقوله ولم يولد من
 فان هذا شامل لحسب وعمل ففحصه جواز اشارة
 على ان خصاها على الظرفية وحيث اننا ليس كذلك
 وجواز اعراب حسب انما انزلت كقولهم
 كان يقال قبضت عشرة فحسب مع انه ليس كذلك
 ايضا ويجاب عن ذلك بان عموم قوله وما من بعده
 قد ذكر محمول على المجموع لا الجميع حتى لا يرد ذلك في الفهم
 ويحتمل بعد راي ما عدى حسب وعمل وقوله
 شيئا اي على الظرفية وكان الاولى بزيادة الجرمين
 بل انما يحتمل اقتصر على النصب لانه الاصل في الظروف
 ويظهر من جواز الجرمين لانه الشان فيها وقيد
 المعراب بالنصب ولم يطلعه لانه الظرفي لا يثبت
 له منطلق الاعراب لنباية على انه في حال الرفع
 عن الاسماء المذكورة اي في كلام الله وهي ثمانية
 خبر وخبر وابعد وحسب واول ووروف والجهات
 الست وعمل ولهم الاشارة سبب الخبر عنه بقوله
 لا يتغير في احواله اي هي هذه الاسماء المذكورة
 ارجحة نحو الحاجة لا في القومية وقوله ينبغي ان
 يتغير في احواله اي في القومية اشارة الى انهم
 لم يولد من غير ان يتغير في احواله في قوله

وهي الثلاثة اباية منها وهي التي اشار اليها لواحده
 منها بقوله بعد واعلموا ان قولهم فتعرب ان ترقيق علي
 قولهم رتوب في بقيتها والتخفيف في تعرب عايد على الاستقامه
 المذكوره وقولهم لا يبره على حذو عطف وغيره بالنصب
 معطوف على قولهم ورهما منصوب بالفتحة والضمير
 متعلقان اليه وهو ما بعده مثالان لما اذا اصبحت
 لغنا اي ذكر انصاف اليه وقولهم ارعف المصداق
 على ما اذا اصبحت وقد لم يات انصاف اليه اي لا
 انصافا فقد لا يسهل ان يبيد اي ما والضمير في تنصاف
 عايد على عايد في عليه عايد على ما وقولهم وشري المفضل
 جدا اي انما ثابت في المفضل لا في المعنى والظاهر
 على كل السامع به بالمثل وماتين الصواب وقولهم
 لم يكرها الله اتحالا في علمها من اول ابوابها
 تقدم ولم يكن فرق بين منوي الله تعالى والشرح
 به لان المنوي لفظه كما ثبت على ما في قوله انما
 هكذا بنيت فيه وهو بنو غيره وسأشبهه في
 ارباب ومن قبل هذا ان ينادي كل مدني الى
 قريب وابد عنه قرابته لما عايد في قوله اي
 ولم يبعث عليه احد من القوم فلو ان ابا
 اي على عايد عليه ولم يبعث احد من القوم
 وقولهم هذا من ذلك جرحه بين يدي السامع

روية

وسية لفظه فهو مثال لما اذا حذف المضاف اليه ونوي لفظه
 وتبقى في هذه الحالة اي وفي حالة حذف المضاف
 اليه وسية لفظه وقولهم كالمضاف لفظا اي كالمضاف
 اللفظ وكما انصاف اليه موجودا لم يبق الا المنوي
 لفظه كما ثابت كما تقدم فتكون مرتبة الاكس في الالف
 من غير تنوين والضمير في بقي عايد على الاستقامه
 المذكوره كما مر في نظيره ولم تنون ان مرتبة بقوله
 لم يبق في هذه الحالة له وهو انما رة للحالة الثالثة
 التي تنوب فيها فتكون نكرة اي وتنوي منصوبة
 لا يبدل عليه التثنية بعد وهذا مفرع على ما قبله
 وهو قولهم ولم تنون ان الذي اشار به لما ذكر قولهم
 ومنه قراءة ان الضمير في منه عايد على ما ذكر من
 المضاف اليه وعدم نية شيء وهي قراءة شاذة وقوله
 ومنه قولهم اي الشاعر غاب في الشراب انما هو
 على قولهم ومنه قراءة ان الذي هذا البيت عبد الله بن
 بن عبد الله بن عبد الله كان له ثار فادركه واخذ مما هو عليه
 ولا يلداء الشراب الذي هو الخمر باع له وهو عليه
 مقصود لانه بعد ان كان قبل ذلك يشرب ويروي
 له انما هو السهل السهل وهذا على رواية لغضبه
 الفرات وهي انما هو كرواية ابي النجاشي التي ذكرها
 ابن ابي عمير انما هو عليه انما هو عليه

روية

منه تنويع قبل وتكثيرها الامر في الآية كدفع المتضاف
 وعدمه بنية شي وان كان ما في الآية مجرورا وما ذكره
 من مروب واعصا بفتح الهمزة من باب علم يعلم
 هذه هي الاموال الثلاثة التي هي الاسرار
 راجعة الى ذكرها اسبق من عند قول فتعرب اذا اضيفت
 لفظا الى هذا واما الحاشية التي بني فيها الزاكي
 وهي التي اشار لها الله بنزولها واخبرهم ان فانما تنبي
 في التي التي اذ حذف المتضاف اليه فتعرب من متعارف
 بعد الاشارة الى من بعد فتنظروا الى
 خبر مقدم والامر بعد ما خرج من حرف جر وفتعرب
 مبني على الضم في محل جر ومن بعد فتعرب على
 وهو مبني ايضا على الضم في محل جر كذا في قوله
 فيها رتبة متناهية من لفظة والاصل من قول
 القلب وسن بعده وقوله اي انما انما
 فالتب جملته من ذوق انما هي رتبة متناهية لا
 ولا يظن له كبير عريضة من على اي عريضة
 علوه وفوقه ويقتصر والاعراض هذا وصف العريضة
 كونه ضامرا للبطون عريضة الى البراءة لا كونه
 فوقها وجودها وادب الله من فوقه من تحتها
 وقوله من على حيث ينبغي على الله والهم وهو
 من كذا لا يظن اليه ونسب من كذا الى كذا

اقب

اقب من قس عريف من ملوه بضم الهمزة
 وقوله او اشار الى انما في قوله بضم الهمزة
 والمكان كل من يقول اذا تقول ابدأ بفتح الهمزة
 والصحيح ان اصله اول بوزن ان في قلب الهمزة
 الثانية واولا ثم ادغم بدليل قوله في الجمع او ابل واولا
 لا يستلزم ثانيا اي اخر او انما معناه ابتداء الشيء وقد
 يكون ثانيا في اخر وقد لا يكون كذا في قوله اول
 حال انما ليس يلزم ان يكتب به بعده شيء
 لا يقال ان يكتب به وان لا يكتب به غير انما
 يستلزم ثانيا واخر كما ان الاخر يقتضي اول او تظهر
 في قوله فيمن قال لزوجه ان كان اول ولد تاريت
 فكرهت طالق فلهذا ذكر اول ولد تاريت فعلم
 القول الاول يقع الطلاق وعلى الثاني لا يقع واعلم
 ان اول الذكر له استحقاق الاول بمعنى سبقه
 هذا هو من هذين ولقيت عاما اول اي هذا
 سبق من هذين ولقيت عاما سبق فعلم هذا
 انما هو من هذين ولقيت عاما سبق فعلم هذا
 حيث انما يقع من النصف ولا يجوز ثانيا بالثاني
 لا يجوز دخول الثاني في النصف وكذا ومن الجارية
 لا يجوز ان يكون له من النصف انما يكون له من النصف

فالتعالي ما منع فيه استقلال المضاف اليه بالحكم
 كما في الجملة انما ارجح انني ذكرها وما هي وهو المضاف
 الى المضاف اليه فيه بالحكم كما في المثال المذكور وهو جاز
 ان يبين ان اداة جازع لا يريد فتستلحق ان ما دل عليه
 دليل من علم ان المضاف فيه محذوف فان قياسا راجح
 كان كما يجب ان يبين ان اداة جازع لا يريد فتستلحق ان ما دل عليه
 بالمقارنة الى دليل اني لوجود دليل عليه وهذا
 على القول بحذف وهذا المذهب قياسي لوجوده في دليل
 وجازي انما هو في ذلك فيعرب باعراب اعراب
 على الجازع من اعراب المضاف قد عذب المضاف ويبقى المضاف
 اليه ولا يخلط في الاعراب بل ينبغي على جرح الاستدلال
 انهم في قولهم بعد وروا جرح انما هو في قولهم
 واسترجعوا في قولهم ان هذا المثال وما بعده مثال
 كونه في فيه المضاف وخالفه المضاف اليه في اعرابه
 لوجود دليل يدل عليه وهو في الاول يبين المذهب
 حصرهم في الجمل لان العمل لا يشرب وفي الثاني انما هو
 المحكي على انه تعالى فتبين من صحة الجواز في قول
 وذكر ما ان من كان مضافا محذوف في ما وخالف في
 قياس من لوجود الدليل فيه كالتقدير وروا جرح
 ان يبين اني لوجود الدليل في ما وخالف في
 والحق ان فليس والذين هم موصول مضاف الى المضاف اليه

وهو في الاول حب وفي
 ان في امره انما هو

في قول نصب مفعول وجملة المضاف من الفعل والمفعول
 صلة وما الكاف حرف جر وما اسر موصول مضاف
 الى السكون في قول جرح وقد حرف تقييد وكما في
 ما في واما ما في قوله تعالى على الصلاة اليه وقيل
 ظرفا ومصدر منصوب خبرها وحذف مضاف اليه وما
 ان موصول مضاف اليه في قوله تقدم من الفعل
 في قوله على صلة والتقدير وروا جرح المضاف
 الى المضاف اليه انما هو في قوله على المضاف اليه
 قول حذف المضاف الذي تقدم على المضاف اليه
 وان لم يكن بشرط ان يكون حرفا في قوله
 جرح موصول متعلق بالفتحة وان حرفا مصدرية ومنه
 وانما فعل مضارع منصوب بها وما اسر موصول
 في قول رفع المفعول وحذف من الفعل ونائب الفاعل
 المستتر في الفاعل على ما صلة وما في خبرها
 ولما جرح ومجوز متعلق مما في قوله قد حرف تقييد
 في جملة المضاف من الفعل ونائب الفاعل صلة ما
 والتقدير وروا جرح الذي انقوى ايضا مفعولا
 مستترا في المضاف الذي حذف مما في المضاف
 الذي حذف عليه وجازع من الفعل المعنى ان تقدم في
 المضاف وفيه المضاف اليه مقامة في الاعراب
 لولا ان يكون المضاف في المضاف اليه ولا يقدح في ذلك

في قول جرح وفي
 في قول جرح وفي

مقامه في الاعراب بل يبقى على جرح الذي كان عليه قبل
حذف المضاف بشرط أن يكون المضاف المحذوف مما كان
للمضاف الذي عطف عليه بعد ذلك وسيلتي توضيحه
في المثال فنقول فيما تقدم وما يلي المضاف يأتي خلفا
عنه في الاعراب أي غالباً ومن غير الغالب قد يعمد
وأيضاً في الاعراب بل يبقى على جرح الذي كان ثابتاً
له قبل كما صي بالشرط المذكور وتقدم التنبيه
على ذلك وتقول أنه لا بد أن يكون الجرح الذي قد كان
أو على الجرح الذي قد كان وهذا الجرح بالمضاف إليه فالجرح
أما التشبيه أو بمعنى على فالجرح الذي فيه الآن هو عين
الجرح الذي كان فيه أولاً يأتي له من المضاف إليه الآخر
حينئذ يغيره أن قلت كاف التشبيه تنبيه وأن
أن هذا الجرح الذي فيه الآن غير الجرح الذي كان فيه
أو لا قبل حذف المضاف والآخر التشبيه الشيء به
بنفسه قلت تكلف المفارقة بالاعتبار وضعف
أن التشبيه جرح الآن والتشبيه به جرح الذي كان قبل
فما تشعب بالاعتبار واتخذ أوقاتاً أو كان الجرح عطف والبرهان
لا يبق وما يبق لكأنه غيره ما على الخشوع لا يبق
وما يبق ووجه التشبيه في كل ما ذكرته بالمضاف
لا يبق قد يفتت المضاف إذا أخذ ذلك من قول
أنت وربما جرح المرحل أمره إلى أن يقول مقدم

لنقوله

لنقوله تحسيف وأمر مضاف إليه وتحسيف فعل مضارع
مبني على الفتح لا اتصال بينه وبين التوكيد الثقيلة والفا على
مستتر وأمره مفعول ونار بالجر مفعول على كما
الواقعة مفعول وهذا هو الشاهد والأصل لكل
نار تحذف كل الذي هو المضاف وأبقى المضاف إليه
وهو نار على جرح الذي كان عليه قبل حذف المضاف
وهو محل لوجود الشرط وهو عطفه على ما سئل
المضاف المحذوف منه وهو كل الذي تورد كما ذكرنا
ولأن المضاف فيه محذوفاً لئلا يلزم عليه العطف على
مفعول عاملين مختلفين بأن قد لا قد لا نار بالجر
مفعول على أمره والعامل فيه كل ونار النار مفعولاً
أمر أو تسبجاً وهو العامل فيهما وأسمي أقبح
كل أمر أمره كما لا بد الكامل من له خصال شبيهة
وأوصاف مرسية وكل نار الزبد القصور النار
التي توقد لوقب الضيف وهذا الشرط أعني وما
يجوز إلا أن قد تحذف المضاف ويبقى المضاف إليه
أي جرح الذي كان عليه قبل حذف المضاف والعطف
الذي حذفه المضاف ليس مما نل كما عطف عليه
لأنه مقابله وهذا له لا أشار لذلك الشيء بقوله وقد تحذف
المضاف أن لا كان عند ذكرها أي المضاف والمضاف
وغير محذوف المضاف أمراً ما به كما في المثال

هذا الشرط اعلني وليس مطروحا كما تقدم وقوله
 بل بمقابله المراد بالمقابل البعد والنافي في
 قارة من جرة الاخرى اي وهي قارة شاذة باقية
 الاخرى اي ولا شك ان باقية مضاف ومقابل لقوله
 في الدنيا لان عزمها فاني فليس بمالك له
 ما علم للمفردة اي ولا شأه فيه ح على ما ذكر وصنع
 من قدر ذلك كالمثل كلمة والمنا سبة بينه وبين عزمه
 الدنيا والاول اولى اي وهو تعدية باقية لان
 الاخرى باقية دون اعراض الدنيا فثانية وقد اعترض
 عن قدر عزمه بان قدره على كماله كما تقدم
 وكذا قدره ابن الربيع اي قدره غيره مما يمكن لاخر
 في عمل الاخرى ولا شك ان غير الفرض وعرف
 الثاني ان قوله في فعله مضارع وان في نائب فاعل
 ويبقى فعل مضارع والاول فاعل والحال جار
 ومجرور في محل نصب حال من الاول وانما ظرف ووجه
 جار ومجرور متعلق بمتصل وبنية الفعل مضارع
 وفاعله مستقر بما به على الاول والجملة في محل نصب
 في صانعة اذ اليها وشرط متعلقاته في قوله
 مضاف اليه واما صانعة معارفه عليه والي مثل
 جار ومجرور متعلق بصانعة الذي هو المضاف اليه
 ووجه اضافة الاول لاصفة وله جار ومجرور متعلق

والشعر

والشعر روي في الثاني وهو المضاف اليه فيبقى الاول
 وهو المضاف على حاله الذي كان عليه وقت انشاء
 بالمضاف اليه بشرط ان يقطف على المضاف الموجد
 الباقي من غير حذف المضاف الى مثل الذي
 اختلف الاول له فحذف المضاف اليه واما المضاف
 على حاله الذي كان عليه قبل حذف المضاف اليه
 مقيد بقيه يث وهو المضاف عليه واصله وكن
 المضافون كمثل المضاف اليه المحذوف وهذه المسئلة
 على المسئلة المتقدمة وقوله بشرط عطف شامل
 للمضاف وغير الواو وهذا في الغالب قال ابن بطي
 وقد يفتي المضاف به تنوين ان عطف هو على
 مضافا فاما مثله او عطف عليه مضاف كمثل فالاول
 نحو حديث البخاري عن ابي بصير عن عروة عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سبع عرووات او ثمان بفتح
 الياء تنوين والثاني نحو حديث انه صلى الله
 عليه وسلم قال تحبني في علم الله ستة او تسعة
 ايام وخمسة اعراس بالمصطفى فاليد والرجل نحو قوله
 انزلوا الصوف والربيع فلهن نحو ابرو غلام فلا
 يقال ان شربته ابرو غلام زيد ونحوه واصله اي
 او عمل في مثل ما له اضافة الاول لقوله بمثل ان
 اسم من جعل الديم فمثل مضاف اليه واد عليه

والشعر

يجب من الفعل والفاعل صلة ما والعاية مذكورة
 ومفعول حال من ما او من العاية المذمومة والامر ما
 غير ما عليه واجز فعل او ما بعد مستقر ومبني
 لم يجب جازم ومجزوم وفعل ما قبله تام ومبني
 فاعل ما اليه وانما هو لا يفسد لاجله وهو على
 لزوم الذي بعده وجب فعل ما قبله من المفعول
 وانما الفاعل مستقر فيه جازم من المفعول والامر
 من المفعول وهو على او من المفعول ما عليه
 والامر من المفعول المستقر في المفعول بالفاعل
 في المفعول اليه منصوبه حالة كون الفاعل مفعولا
 او مفعولا ولم يجب فصل بين وجه الفصل بالامر
 من المفعول والامر لاجل ان المفعول وجب على
 معنى تكرار المفعول ان يفصل بين المضاف والمضاف
 اليه بمصدر المضاف اليه المفعول به سواء كان مفعولا
 به على المفعول او على كونه مفعولا به وكذا المفعول
 بالامر فالفصل بين المفعول والامر ان كان المفعول جازما
 حالة الاختيار ثم يكرر بعد ذلك ان الفصل جازما ايضا
 الامر لك ثم وهو لا يجب من المضاف المفعول بالامر
 له ومنه في المفعول وكذا المفعول به كذا لا يجوز الا
 في حالة الامتناع كما اشار له كذا لا يجوز الا في حالة
 قسمة المفعول على الاشياء التي يجوز الفصل بها

المضاف

المضاف والمضاف اليه ستة ثلثة في حالة الاختيار
 وثلاث في حالة في حالة الاضطراب والاولى للمفعول
 او يقول بدل قوله فصل مضاف لمراد يقول كذا
 البين في مفعول الا لافية
 يفصل او ظرفا لمراد يفصل عاملة المضاف المضاف اليه
 لا يجوز من المفعول الذي لا يفي في قوله ما ذكر
 وقوله فصل المراد بوجه الفصل المفعول والامر
 المفعول امعا في قوله الفصل وقوله ما ذكره في قوله
 ان يكون في جملة فان كان جملة من المفعول في قوله
 بعد المفعول مطلق زيد ملك يجوز الفصل بينه وبين
 يجوز الفصل بينه وبين الامر ان كان المفعول او
 ان المفعول في نظرنا مفعولا وقوله فصل بين تقدم
 المفعول على ما على وجه وقوله اضطراب ما ذكره لاجله
 قدم على عاملة وهو مفعول كما تقدم وقوله ما ذكره
 يتعلق بوجوده وقال بعضهم يتصل بمفعول ما ذكره
 لا يجوز وجب اب وجه المضاف مفعولا جازما
 لا يجوز قسمة بنفس مفعول مفعول مفعول على
 ان المفعول مفعول على راجع من المفعول
 لا يجوز الا في حالة المفعول كذا في قوله المفعول
 في حالة الاضطرار كذا في قوله المفعول مفعول
 في حالة الاضطرار كذا في قوله المفعول مفعول
 في حالة الاضطرار كذا في قوله المفعول مفعول

اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد
 يتناول الثاني مناهضة لتكوين الاول او الذات فيه
 فلا ينفك عن المضاف اليه عند التفسيرين الا في الغرض
 كقولهم اختار الفحل بينه او بينه فسميت جائزا
 في السعة التي في الاختيار ومقتضاها الضرورة
 وفي حالة الاختيار وجعل لكل منهما كنهية الاختراع
 يكون المخرج لا تقدم والارادة اي يشبه الفعل
 انصهر في قولهم والمضاف اليه مضاف عن قوليه
 بين المضاف فيما تقدم وقولهم انما انصبه انما انسا
 من قولهم انما تقدم ايضا ان يفسد انما قولهم
 من مفعول به او ظرف بيان لما وقع او شبهه به
 مضاف على قولهم او ظرف هو المفعول به عايد على
 الظرف وشبهه انما هو الجار والمجرور لا ساق في
 المثال كقولهم انما يكثر المظفرين فقل ما هو
 عني للمفعول وقتل بالرفع ثابت على انصب
 الاول على كونه مفعولا وجبر شرا كالمضاف المصدر
 وهو قتل الربا وغيره من اضافة المصدر لفاعله
 ففصل بين المضاف والمضاف اليه باو كذا الذي
 هو مفعول المضاف وجس ذلك امور تلك كونه
 الفاعل بيوتها مفعول المضاف والمفعول متصل
 لا ينفك عنه ويكون غيرا عني منه لخلقته به كونه

مقدر

مقدر القادر من اجل ان المضاف اليه وهو مفعول
 وقدر انما تقدم بمقتضى الفاعلية الفعلية لا
 نقاء ان المضاف مفعول به با صوفيا على مقتضى
 ما هو مفعول في خطبها ذكره اخصيه المفعول
 في كشافه ان عامر هو واحد القائل
 ومثال ما فصل انما مفعول به على قولهم انما
 ما فصل انما مفعول به على قولهم انما
 ليس هذا في محله وترك مفعول مضاف
 اليه من اضافة المصدر اليه وانما مفعول مضاف
 ويوما ظرف المصدر بمعنى انة مفعول به
 بيوتهم وتبين المضاف اليه وهو ما مفعول به
 وانما سير ترك مفعول بها اي ما مفعول به
 سم في ردها ويحتمل ان يكونا الاصل في كل مفعول
 ويكون من اضافة المصدر مفعول به حذف
 القائل قاله المفعول به اي لا من اضافة
 المفعول على مفعول لا تكون مفعول مضاف لمفعول
 مفعول الاول ووجهه مفعول به اي فصل به
 والاصل في الاضافة انما مفعول به مفعول به
 في المفعول المضاف وهو الجار والمجرور لا تقدم
 الى المفعول بالمد ومبدئي مفعول به مفعول به
 مهملة هل التزم ذكره اي ما جني فذكر كذا

جمع تارك وهو المضاف الى مفعول وهو صاحبي
بدليل حذف النون منه ولي جار ومجرور ظرف له
فصل به بينه وبينه المضاف اليه والاصل تاركوا
صاحبي لي والمراد بصاحبه موسى بن ابي بكر رضي
الله عنه وهذا يعني قولهم انهم الاشارة الى
جميع ما تقدم وجا الفصل ايضا في الاختيار
ازاي كان الفصل فيه مفعول المضاف وظرفه
وهذا اشارة لقولهم ولم يعب فصل يمين
هذا كلام واصله زيد فاسم الاشارة مبتدا وعمله
خير وزيد مضاف اليه فصل بينه وبينه بالقسم
وهذا قال الله ازاي ولا حد كون الفصل
بالقسم بين المضاف والمضاف اليه جاز في حالة
الاختيار ووارد قال ولم يعب لزوايه هنا تم الكلام
على الامور الثلاثة التي يجوز الفصل بها بينهما
في حالة الاختيار وبقي الكلام على الثلاثة التي يجوز
الفصل بها بينهما في حالة الاستطراد اشارة الى
غير مفعول واشار الى قولهم واخطوا را الز
الاختصاص الى الفصل بين المضاف والمضاف اليه باجني
من المضاف والمراد بالاجني منه غير المفعول له كاي
المثال المذكور فان ما فيه مفعول لقوله خط لكف
وقد فصل به بين المضاف وهو كف والمضاف اليه

وهو

وهو يهودي لا سيدك ذلك الله كاحط المضاف
للتكسية وما مصدرية في محل رفع خبر مبتدا محذوف
اي وسمهم هن الدار كحفظ الكتاب الذي رسمه وكتبه
يهودى قارى يقارب الكتاب من بعضا فيه وتارة
يزيل اي يفرق بعضها من بعض فحسب الدار التي راها
بعد وسم بالكتاب الذي كتبه يهودى من حيث الثقة
والا اتصال في رسمه ومثال انعت المفعول
على قولهم فيما تقدم مثال الاجني هو ان قال
هذا البيت معاوية بن سفيان لما علم من القتل
حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل علي
ابن ابي طالب وعمرو بن العاص بان يذهب كل واحد
منهم لقتل واحد منهم فذهب كل واحد لجمعة من يريه
قتله ولما علي بالبصرة ومعاوية بالشام وعمرو
ابن العاص بمصر فذهب عبد الرحمن بن ملجم لقتل
الله الى الكوفة فقتل عليا وهو المراد بقوله في البيت
المرادى وذهب الاخراي معاوية بالشام فلم يتمكن
منه لشواربه خ وذهب الاخراي مصر وفي هذا الوقت
كان عمرو بن العاص مع دورا فاناب خارجة عنه
في الصدقة باناسر فصار في الخارجى فقتله طائفة
منهم وبنوا انعاص قال الشاعر
وسموا فودت سموا خارجة فذت عليا بمن حاد من البشر

والصني بوقت من القتل والحال انه قد بدل المرادي انذير
هو غنم الرمن بن ملكم سيفه من ابن ابي طالب شيخ
الاباطيع جمع ابا طبع والمراد شيخ مكة لانه ابا طالب كان
من اعيان اهلها وانما شهد منه انه فصل شيخ الاباطيع
الذي هو نعت بين المضاف وهو اب الوافع نعتا له
والمضاف اليه وهو طالب والاسم ابي طالب شيخ الاباطيع
قال في التقرير وفي جعل شيخ الاباطيع نعتا لمضاف
وعنه وهو اب دون المضاف اليه وهو طالب يجوز
وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا واجيب
بان نعت الكنية يقع الجزء الاول في الاعراب منها دون
الثاني وهذه كنية وهو نعت للمضاف من جهة الرفع
اللفظية وان كانت في المعنى نعتا للمجموع من الجزئين
ولكن حلفت ان الكلام موطئة للقسم وقوله
مقسم لهم فاعل وهو مثل الشاهد لانه مضاف اليه
ويبين مضاف وقد فصل بينه وبينه بقوله اسد
ان الواقع نعتا لهما ومثل هذا انما يطوف
في قوله فيما تقدم مثال الاجنبي ايضا كالذي قبله
وفان كتب ان قاييل هذا جبريل صفة اخلاص
كعبا على الاسد وسببه ان يميز الله له وتاخر كعب
عنه فهو سطر رسول الله صلى الله عليه وسلم
كلامه تكلم به كعب فقال كل ما معناه بنقرا

كعبا

كعبا فليقتله تحت جبر على اخيه وخاف عليه فارسل
له بدركه فجا وامك يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وعلم وقال بانك سعاد القصير المشهورون
والمعنى واقف يا كعب اخيك بغير ان لا سلك
فهو قاصح ومنته نك من تحمل اللؤلؤ كره في الدنيا
والملود في قراب في الدار الاخرة والشاهد
الفصل بقعب المصادي بين المضاف وه ووافق
والمضاف اليه وهو جبريل وفي موضع من المصنف
للمعنى وانما شئت كان يروى في قوله اسد
فان وحرار بالرفع خبرها واما عامه نادى وزيد
مضاف ليرزون ورفقا فعل ما مر وما علم مستقر
وبالجماع متعلق به والمعنى بان يروى زيد يا ابا
عصام حاردي بالجماع اتى سار دقيقا لا غلط فيه
بسبب الجماع والبرزون التركي من الخيل وهو
خلاف العرب كاي المباح وانما شهد من ذلك
الفصل بالنادي وهو ابا عصام بين المضاف الذي
هو يروى والمضاف اليه الذي هو زيد
انما هو في الاستكلام لفظة بالبروان كان من جملة
الاضافات المتقدمة لاختصاصه باحكام وآية لبيت
في الاضافة في اخرها وفي اخره يقول
تقدم في الاسر ما مضاف اليه وحملها

من الفعل ونائب الفاعل صلته وليا حار ومجروور
واكرس فعل امر ونائب مستتر تقديره انت واذا ظرفا
مفعول معنى الشرط ولم حرف نفي وجزم وقلب ويك
مفعول مضارع مجزوم لا وعلا مة جزمه يكون مقدور
على التوبة الموقوفة للحقة واسمها مستر ما يد على
ما ضيف ومقبلا خبرها وكرام الكاف حرف جر ورامى
مجرور بها وعلا مة جزم كسرة مقدرة على الياء من تحتها
ظهورها التثنية والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف
وقد محذوف عليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف
منع من ظهورها التثنية وهذه مثالان المنقوص وهو
يكن معتلا واو حرف عطف ويك مفعول ثانى قوله
لم يك مجزوم وعلا مة جزمه يكون مقدور على التوبة
الموقوفة للحقة واسمها مستر عما يد على ما ضيف اليه
وقا بين حار ومجروور متعلق بمحذوف خبرها وهو
مجرور بابيا لانه منى ومن يربى مفعول عليه مجرور
بابيا ايضا لان جمع تذكرا م وقوله قد يلى اسم المثنى
مبتدأ منى على التكون في محذوف مع جميع تركب له
والها مضاف اليه وابيا بارفع متدائلا ويصعد
ظرف مضاف لغير محذوف اي لغيرها وفتح مبتدأ
ثالث والغير مضاف اليه واخذ يى يمين التبع
فعلها من معنى المفعول ونائب الفاعل غير محذوف

فيه

فيه عما يد على الفية والجملة في محل رفع خبرية قوله
فتى وهو مبتدأ ثالث والرابع نائب الفاعل
المستتر وجملة الثالث وخبر عن خبر عن البتة
الثاني وهو ابيا والرابط العنبر المضاف اليه
وجملة الثاني وخبر عن خبر عن الاول الذي هو اسم
الاشارة والرابط الغير المحذوف المثنى اليه
الظرف وهو بعد وترى ثم فعل مضارع مبني
للمفرد وابيا نائب فاعل مرفوع بفتح مقدرة
على الالف منع من ظهورها التثنية وقية بار ومجروور
متعلق بترى نعم والغير في فيه عما يد على بار المتكلم
ذكر العنبر هنا واشتد فيها سقا اثنان الى معان
الوجهين والنواو بار مع مفعول ثانى ابيا كذا في
نقها ياء لاسيما في نائب فاعله وان حرف شرط جازم
وفعل الشرط محذوف دل عليه ضم الاق في محذوف
له وما نائب فاعله وقيل ظرف وواو مضاف اليه
وجملة ضم من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه
العائد على ما مفسرة لا محل لها من الاعراب وقوله
فلكر وكرام وناعلة مستتر وجملة جواب الشرط
وهو ابيا وبين فعل مضارع مجزوم في جواب الامر
والامة جزمه التكون وقيل مجزوم بشرط مقدور
وقا بين حار ومجروور متعلق بمحذوف خبرها

فعلم وتدعم الياء اي يا المنقوص باحوال الشدة
 وباء المثني واجمع في حالة النصب واجز والواو بالنسبة
 لجمع المذكر السالم في حالة الرفع ويكون ما قبلها مكسورا
 بان تقلب صوته كسرة ليدل على النطق به مع الياء
 ونعم والنا سالم اي بالنسبة للمقصود في جميع احوال
 الشدة وبالنسبة للمثني في حالة الرفع فقط ويقدر
 من قبلها ياء في خصوص المقصور فكلاهما
 او لا عام وبعد ذلك يوزع على ما ذكرنا من قبل
 من ذكره ان الخاف ليا التكميل يكون مكسورا والآخر
 ويا التكميل بعده تكون ساكنة الالف المنقوص والمنصور
 والمثني واجمع تكون مفتوحة على احوال الالف
 الشدة ويا واجز هي تكون ساكنة ويا المنقوص
 في احوال الاعراب الشدة وباء المثني واجمع في حالة
 النصب والواو في حالة الرفع بالنسبة للجمع بعد
 قبلها ياء وكسرها قبلها تدغم في ياء التكميل وان لا تدغم
 المثني في حالة الرفع والالف المقصور في احوال الالف
 من غير قلب الياء عند جميع العرب الا هذه لا تقلبها
 ياء في المقصور فقط واعلم ان قولهم انك
 انك مثالي للمثني وهذا ممكن لا لثاني وهو لم يك
 وان القتل اعم مما ذكره لان ياء التكميل ياء
 والالف والواو والقيل الخاري ياء التكميل

وقولهم يمثل الالف وبن فقط فاعلم ان الالف
 بالياء والباء في المنقوص والالف بالياء في التكميل بالالف
 والباء في المنقصور وفي الالف المنقوص المنقوص جئت
 وحالات الاعراب منه وهو الالف والالف في
 الفتحة والضم والياء عليه والثاني مقصور المقصور
 في حالات الاعراب فيه على الالف والمراد بالالف
 في المعنى ومعنى الالف في الرفع والياء في الرفع
 وتدغم الياء والواو والياء في الرفع والياء في الرفع
 الالف تدغم مع بقاياها مع الالف لا تدغم الالف في الرفع
 بالالف تدغم الالف في الرفع بالالف تدغم الالف في الرفع
 ياء التكميل الادغام في الالف التكميل من غير
 ان يجرها بقلب الاول منها قبل الادغام اي ادغامه
 في الثاني تسببا منه في ذلك وقولهم من تقدم انه يجرها
 من هناك يكون اذا سهرل النطق به ولا يجب ان يكون
 بكسرها على انه من وفت ياء اذا ضعف لانها هذ
 ليس مقصودا مراد او قولهم في المقصور عن هذيل
 ليس المراد ان هذيلك توجب انقلك بالياء بل يجوز
 وجوز الادغام ايضا وهذيل قبيلة من مضر وهو
 هذيل بن عامر بن كنانة بن اداس بن مضر وهذيل بن
 هذيل بن اداس بن كنانة بن اداس بن مضر وهذيل بن
 هذيل بن اداس بن كنانة بن اداس بن مضر وهذيل بن

هذا اخذ من قول الله اخرا ما صيف للباكر
 ان لم يكن مقصورا ولا مقصودا بين ذلك انتم
 ان حذرين من المراد ان الله بقوله معك بقرينة التمثيل
 الذي مثل به من رام وقفا والافعال اعم من ذلك
 لانه يشمل الفعل الجاري مجرى الصيغ الذي بين الله
 حكمه فيما سياتي وهو ظني ودلوا ايضا وقوله ولا شيء
 ولا مجموع معطوف على ما قبله فهذه الاربعة هي
 الاستثانة في كلام الله فيكون الاخر منها كالسائر
 لا كسور او راء التكلم بعده مفتوحة لاسكانه في
 جميع اموال اخرها الاشياء لا تقدم بخلاف الاخر
 وايضا في غيرها فانه يكون بكسور او ايا ساكنة
 كما تقدم جميع ذلك كالغزاة هذا مثال لغير المثال
 وما عطف عليه من المثني والمجموع وقوله الصبي بين
 لانا في ابي قوله التكسير لان المراد ما اخرها صحيح ابي
 سالم من العلة فيلزم حرفا من دوف العلة وذلك
 نحو جاري وحالي ومفودي واما ما اخرها حرف علة
 كما ساري وعذاري فهو من قسم المقصور فيكون
 داخل فيه وجمع السلامة للموت فموتى
 نحو غلام في هذا مثال للمفرد وقوله بعد وعلماني
 مثال لجمع التكسير المذكور وقوله وفتيا في مثال لجمع التكسير
 للموت وكل منها صحيح الاخر وقوله ودلوا وظني مثال

المقتل

للمقتل الجاري مجرى الصيغ لان حرف العلة فيه اصلي
 وتظهر فيه حركات الاواب قوله وان كان معك اخ
 الاولي ان يقول مقصودا او مقصورا كما علمت فيما تقدم
 ان المقتل اعم من ذلك وهذه المقابلة قول الله ان لم يكن
 معك وقوله ادعيت ياوه في ياء المتكلم ونعت الزائفة
 لقوله الله فذني جميعا ايا بعد فتحها اخذني قوله فتقول
 قاضي ان ولكن الحركات الثلاثة تكون مقدرة فيه
 للمقتل لانك ستقال لعدم امكان تحريك اخره
 وظهورها عليه فظهورها عليه متعذر لوجوب
 كونه لك دعاءم قوله وكذلك تفعل بالثني الزاين بان
 تدغم ياوه في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم قوله فتقول
 رايت غلامي لم تزعم على قوله وكذلك تفعل الزاين غلامي
 وزيدني الزاين منصوبا بالياء المدغمة في ياء المتكلم
 ومجوزان بها قوله فحذفت النون واللام لك ضافة
 في هذا التسمي لان الحذف لك ضافة النون وحدها
 واللام حذفت للتخفيف لالها وقوله ثم ادعيت
 ايا في اياي ادعيت ياء الاسم في ياء المتكلم وهذا
 فيه اشارة لقوله الله وقد غم ايا فيه الزاين وقوله واما
 جمع المذكور في حالة الرفع ان هذا معطوف على قوله
 فيما تقدم وجمع المذكور ان لم يكن في حالة الجر والنصب
 وقوله فتقول فيه ايضا جازيدي ابي لا قلت فيه

في حالة الخوض والنصب لكن بعد قلب واوه يا وادعها
 في الكلام كما تقدمت الاشارة لذكر في قول الله
 والواو اي وتدغم الواو لكن بعد ما ذكرنا تقدم
 ان كلام الله فيه شيء حيث اطلق ولم يقيد
 الواو بما ذكر ثم قلت في الكسرة لتصح اليا
 اي في اليا وسرعة النطق بذكر الحرف كما دل
 لذكر قول الله وان ما قبل واوهم فاكسرت وتقدم
 توصي واما المشي في هذه الاشياء فنقول الله
 والغالب ان عند جميع العرب اي حتى هذيل
 واما القصور انما عطف على قول واما المشي
 الخ وقول فاستهزئ في لغة العرب اي جميعهم حتى
 هذيل لانهم وان قالوا بقلب الف يا وتقدم في
 ياء المتكلم ويقولون عصى وفتى الا انهم يقولون
 ما ذكرنا ايضا ولا ينفعوا كما تقدمت الشبهة عليه فاجمعوا
 مع العرب في الاول السهول وانما وعدهم بها
 وكرر فنقول عصاي انما تغريع على ما قبله وتقول
 وهذيل لا تقلب الخ هذه الاشياء ما اقروا به حتى
 العرب وقول فنقول عصي الخ تغريع وهذا هو
 فتى سقوا السقي الخ قابل وكرر ذوق المشي
 يرتي به اولاده الذين ما قد اجمعا في طاعونهم كما قد
 حلت وهو من قصيد في سبيل منهن كما قد

ولقد



ولقد حرصت بان اوافي عظمي
 فاذا النية اقبلت لا تدفع
 واما النية انشبت اظفارها
 القيث كل تيممة لا تنفع
 وتعلمي للثامتين اربهم
 آني لريب الدخول لا تنفع
 والشاهد منه في هوي حيث قلبت الفه ياء
 وادغمت في ياء المتكلم لان اصله عواي ومعناه
 ان عواه كما في ابقا لهم له وعدم موتهم فسقوا
 عواه وخالفوه وانفقوا عواهم اي تتبع بعضهم
 بعضا واخترتهم النية اي اخذتهم واحدا بعد
 واحد وكل جنب حصص اي كل انسان يموت
 لا ياتي غيره جل وعلا فالما صل ان اراد به
 جمع ما تفرق فيما تقدمت للسهولة على المبتدي
 وهذا معنى قوله اي الله عز واصل الاشارة
 راجع لما تقدم في اول الخ اصل الاصل الا انما تقدم
 في اول الخ وان كان توهم ذلك بعيدا فيا المتكلم
 تأخرت في حقه في جميع هذه الاربعة ما حوالا
 الله في الرفع والنصب والجر الى ان الواو
 في جمع المذكر السالم اي في حالة الرفع بعد قلبها ياء
 كما قد وقول جاديا في النقص الخ معطوف على

قول الواو والياء في التقوس ما جاء في
 الثلاثة في الأعراب وقد جمع المذكور بالهمزة
 أي في حالة النصب والجرو وقوله والثاني أي
 في حالة النصب والنصب أيضا فتلخص منه ذلك
 أن اليا أمثلة تقية في الجمع مطلقا بما جواها
 التقية وأنا التفصيل فيما قبل ياء المتكلم
 وهو الحرف الأخير من الكلمة فاما كان واو بالنسبة
 جمع المذكور البتة حالة الرفع قلب ياء واو في ياء
 المتكلم وكسر الحرف الذي قبلها وانما كان ياء أو نحو
 في ياء المتكلم وهذا بالنسبة للمقصود في أحواله
 الثلاثة والثاني والجمع في حالتين الجرو والنصب
 واما بالنسبة لحالة الرفع في الجمع فتقدم الياء
 واو قلب ياء وتقدم واما بالنسبة لحالته في
 الثاني فلا قلب ولا ادغام كالف المتصور بما جواها
 الثلاثة فتبقى الفاعل حالها كما يشير ذلك قولهم
 والف سلم الزاوي سلم الف المتصور بما جواها
 الثلاثة وكذا الثاني حالة الرفع من القلب والهمزة
 باقية على حالها وتقدم جميع ذكر وتوسيعه وقوله
 وان ما قبل واو ان قال الشاطبي سواب ما
 ياء وياء بان القاعد في التصريف اذا ر
 عرض في الكلمة اعلا لان حاز البدر باو له او باو

الراي في التمهيد

هنا

هذا من البدن والما مل فان لم يتقدم الياء
 محذورة قبله اذا التزم وقوله فتقول على ما
 ان تفرغ التنية والشك في التنية هو
 اصله والاسكان تخفيفا وتبيل الاسكان هو
 الاسكان وجمع بينهما باب الاسكان اصل اول
 هو اصل كل مبني والفتح اصل ثان او هو اصل
 ما سوي حرف واحد قال بعضهم ومن ذلك الاضافة
 في عواب واخ فيها الوجهان واحاز البدر ز
 اكلهم وادغام في اليا مع الفتح نحو ابي واخ
 بالشد يد فاء ابا واحازروا اصله انصا
 ابو واخو ثم اضيف اليها قلبت الواو ياء وادغمت
 في ياء المتكلم وذكر المحسن ايضا حاشية وهو اصل
 لا يضاف اليها المتكلم نحو تابط سدا الاستلزام
 كسرهما قبلها فيغير لفظ الجملة المحكية ذكر ذلك
 انفا رضى وانه اعلم ثم الجزء الاول من هذه
 التسمية المباركة محمد الله وعونه وحسن توفيقه
 محمد بن ميسرة ولجأتها الفقير اليه مولاه القوي
 عبد الكريم احمد المملوك غفر الله له والوالدين
 ومن يه وكل ابني اجمعين وسلام على
 المرسلين والحمد لله رب العالمين ويليه
 الجزء الثاني من اول باب اعمال المصدق

الى افر الكتاب اللهم كتف سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم اتمه علي خير يارب العالمين وصلي
الله علي سيدنا محمد
وعلي آله وصحبه
وسلم تسليم
كثير الي
يوم
الذي

أما
١٧ ج ١

لاقي

